المجلـــة العلميـــة
للبحوث التجارية

جامعة المنوفية

FACULTY OF COMMERCE
كلية التجارة

المحتـــويـــات (أبحاث باللغة العربية)

- تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي : مناخ الأمان النفسي كمتغير معدل بالتطبيق علي المستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية — د. أحمد محمد عبد الحى نور الدين
- تأثير التحول الرقمي على التميز المؤسسي الدور الوسيط لجودة الخدمات الحكومية بالتطبيق على العاملين بمديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية — د.أحمد سليمان السعيد سليمان
- نموذج مقترح للمحاسبة عن تكلفة البصمة المائية (Water Footprint) لتحسين الإدارة الإستراتيجية لتكلفة المنتجات (نموذج محاكاة) — د. شذى إسماعيل عبده القروى
- دور السياسات المالية والنقدية في مواجهة الأزمة الإقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد- ١٩ في مصر (بحث سياسات Policy Paper) — أ.د. محمد محمد مصطفى البنا
- هيكل الانفاق العام وأثره على الدين العام في مصر خلال الفترة (١٩٩١ ـ ٢٠٢٤) — د. احمد عيد ابراهيم محمد
د. احمد حمدى عبد الدايم عبد الحليم
أ.م.د. عصام أحمد البدرى عبد العظيم
- دور الدعم فى الحد من الفقر فى مصر فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) — د مجدى ماجد محمد حسين
د. محمد حسين حفني غانم
- أثر أستخدام تقنيات الذكاء الأصطناعي على القرار الشرائي للمستهلك بالتطبيق على عملاء شركة أمازون (دراسة لتجربة التسوق المدعومة بالذكاء الاصطناعي لشركة أمازون مصر) — د. ياسمين عبد الرحيم سيد أحمد
- تأثير الرشاقة التنظيمية على التميز المؤسسى - دراسة تطبيقية على العاملين بالمركز الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية- — أ.د. أمجد حامد عبد الرازق عمارة
اســـماء سعد عبد الحميد
د. دعاء محمد صبرى محمد
- تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي: منهج النظم المؤسسة على المعرفة — ا.د/ محمد على وهدان
أ.م.د/اكرامي جمال زهر
أحمد سمير محمود حجازي
- إطار مقترح لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة: دراسة ميدانية — أ.د/ محمد على وهدان
د./ حاتم عبد الفتاح الشعراوي
احمد عبد الفتاح امام
- التوكيد المهني لمعلومات التقارير القطاعية وأثره علي جودة تقرير المراجعة: دراسة ميدانية — محمد على وهدان
أشرف خليفة أحمد
مروة هلال عبد الرحيم بدوى
- مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي باستخدام آليات القياس غير المباشر(دراسة تطبيقية) — أ.د/ محمد زيدان ابراهيم
أ.م.د/ إكرامي جمال السيد زهر
محمـــد بكـــر شلتـــوت
- دور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة فى التنبؤ بالتعثر المالي — جمال ناصر عوض أحمد الشيخ
- تقييم أثر الاندماج على المخاطر بمحافظ التأمينات العامة دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية — أ.د/ عبد الحليم عبد الله القاضى
مها حمدى ابو عمر
- أثر ممارسات العدوانية الضريبية علي قيمة المنشأة دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري — نادية فتحى عبد الحميد عبد العال
- دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه (دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية المصرية) — أ.د. محمـــد محمـــد ابراهيم
أ.د. احمد احمد عبد الله اللحلح
محمد عبد الحميد ابراهيم ربيع
- دور إدارة الموارد البشرية فى التعامل مع تعدد ثقافات العنصر البشرى لمواجهة الصراع التنظيمى – دراسة تطبيقية على الشركات متعددة الجنسيات فى مصر — أ.د/ محمد محمد إبراهيم
أشرف الطيب أحمد محمد
- تحليل أبعاد التنمية المستدامة في مصر — أ.م.د. عصام أحمد البدرى عبد العظيم
د. ولاء سعـــد الخليفـــة
آية كامل سليمان محمد الشاذلى
- العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدى العاملين دراسة تطبيقية على مدارس التعليم الثانوى التجارى الفنى بمحافظة المنوفية — أ.د/ أمجد حامد عمارة
د/ علا عبد المنصف بسيونى
صفاء عبد الرازق إبراهيم أبو شريف

مجلة علمية محكمة

تصدر عن

كلية التجارة ـ جامعة المنوفية

جمهورية مصر العربية

السنة الثانية عشر

العدد الثالث

(الجزء الاول)

يوليو

٢٠٢٥م

ISSN:2735-4156
ISSN:2682-387X

رقم الإيداع: ٢٤٣٩٢-٢٠٢٠

قواعد النشر

١) تنشر البحوث العلمية بالمجلة بإحدى اللغتين العربية والإنجليزية ، وفى كلتا الحالتين يتضمن البحث ملخصاً باللغة العربية وأخر باللغة الإنجليزية

٢) أ- عموميات :-

١- يعتمد قرار البحوث المقدمة للنشر على توصية المحكمين والذى يتم وفقاً لضوابط مهنية محددة (نموذج التقييم) .
٢- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصلية ولا تقبل بحوثاً سبق نشرها أو تقديمها للنشر لدى جهات أخرى للنشر .
٣- تعبر البحوث عن أراء مؤلفيها ،وتقع عليهم مسئولية ما تتضمنه من وجهات نظر ومدى صحة ما يرد فيها من معلومات أو بيانات .
٤- تعطى الأولوية للأبحاث التطبيقية بالبيئة المصرية والعربية والتى تساهم فى تقديم مقترحات وحلول للمشكلات التى تواجهها المنظمات المحلية والعربية فى مجال التخصص .
٥- يتم ترتيب عرض الأبحاث التى يتم نشرها بعد تحكيمها من الأساتذة المتخصصين وفقاً لاعتبارات الإخراج الفنى للمجلة ،ولا يعكس مثل هذا الترتيب قيمتها العلمية أو مستويات مؤلفيها .
٦- يجوز ان يتضمن كل عدد ملخصاً لرسائل الدكتوراة أو الماجستير والتى تم إجازتها بالفعل فى كليات التجارة والإعلان عن المؤتمرات والندوات التى ستعقد مستقبلاً ، والجديد فى تخصصات مجالات العلوم التجارية وذلك فى الصفحات الاخيرة من العدد .
٧- يمكن نشر تقارير موجزة عن المؤتمرات أو الندوات والحلقات النقاشية وغيرها والتى تم عقدها حديثاً والتى تتصل موضوعاتها بواحد أو أكثر من مجالات اهتمام المجلة والتقارير التى تناقش بعض القضايا الجامعية .
٨- تنشر المجلة مراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة ذات العلاقة بالمجال التجارى محلياً وعالمياً .

ب : إجراءات النشر

١- يقدم الباحث عدد (ثلاث) نسخ من البحث مطبوعة وفقاً للقواعد التى يضعها مجلس التحرير .
٢- فى حالة استخدام قائمة استقصاء أو أي أداة أخرى من أدوات جمع البيانات يقوم الباحث بتقديم الباحث نسخة كاملة ما لم تكن قد وردت فى صلب البحث أو ملاحقه .
٣- تعرض البحوث المقدمة للمجلة للنشر على الاستاذ الدكتور/ مدير تحرير المجلة بعد أن يتقدم الباحث بالنسخ المشار اليها الى السكرتير الادارى للمجلة فى مقر الكلية مباشرة . على أن يقوم بتسديد رسوم التحكيم العلمى والمراجعة الفنية مقدماً ويقوم السكرتير الادارى للمجلة بتسجيلها فى السجلات الخاصة بذلك .
٤- يقوم مدير التحرير بتحديد أسماء المحكمين (إثنين من الأساتذة المخصصين فى مجال البحث المقدم) بعد أخذ رأى عضو اللجنة الاستشارية المختص وذلك فى سرية تامة .

ج: التحكيم

١- يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصية المحكمين حيث يتم تحكيم البحوث بشكل سرى تام .
٢- يستند المحكمون فى قراراتهم بالنسبة لتحكيم البحث على النماذج المعدة للتقييم.
٣- لا يلتفت الى تقارير المحكمين السلبية ما لم تكن مسببة ،ويعتبر البحث مقبولاً للنشر اذا كان تقرير المحكمين إيجابياً .
٤- فى حالة اختلاف أو تعارض نتائج التحكيم ، يرسل البحث المقدم لمحكم ثالث والذى يعتبر تقريره نهائياً .

رسوم النشر

يسدد الباحث مبلغ (١٠٠٠) الف جنيه مصرى لحساب المجلة مقابل التحكيم ، أما إذا تطلب الأمر محكماً ثالثاً فانه يجب على الباحث دفع ٥٠٠ جنيهاً إضافياً وذلك من داخل جمهورية مصر العربية ويسدد الباحث ٢٠٠ دولار من الدول العربية والأجنبية ، أما إذا تطلب الأمر محكماً ثالثاً فانه يجب على الباحث دفع ١٠٠ دولار إضافياً .

٢- بالنسبة للباحثين من داخل الكلية يتم دفع مبلغاً موحداً عن كل صفحة من صفحات البحث وقدره (٣٠) ثلاثون جنيها ، وذلك حتى الصفحة الثلاثين ، وفى حالة زيادة البحث عن هذا العدد يكون سعر الصفحة الزائدة (٣٥) خمسة وثلاثون جنيهاً مصرية .
٣- بالنسبة للباحثين من خارج الكلية (جامعات مصرية) ، يقوم صاحب البحث بدفع مبلغاً عن كل صفحة يبلغ (٤٠) اربعون جنيهاً وذلك حتى الصفحة الثلاثين ، وفى حالة زيادة البحث عن هذا العدد يكون سعر الصفحة الزائدة (٤٥) خمسة واربعون جنيهاً مصرياً .
٤- بالنسبة للباحثين من الدول العربية والأجنبية يقوم الباحث بدفع مبلغاً عن كل صفحة وقدره (١٠) عشرة دولار وذلك حتى الصفحة الثلاثين وفى حالة زيادة البحث عن هذا العدد يكون سعر الصفحة الزائدة (١٥) خمسة عشرة دولار.

مرفقات البحث :-

(Diskette) ديسك مكتوب عليه البحث بطريقة (Microsoft word) وفق القواعد الاتية :

١. نوعية الخط Simplified Arabic
٢. حجم الخط (العناوين ١٤ والنص ١٢)
٣. المسافة (مفرد)
٤. الهوامش (العلوى ٤سم ، السفلى ٤سم ، الايمن ٤سم ، الايسر ٤سم)
٥. عنوان وملخص البحث لا يزيد عن ١٠٠ كلمة بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والإنجليزية
٦. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته واهتماماته البحثية على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلات ورقم الهاتف



المجلــة العلميــة

للبحوث التجارية



مجلة علمية محكمة

تصدر عن

كلية التجارة - جامعة المنوفية

السنة الثانية عشر

العدد الثالث

(الجزء الاول)

يوليو

٢٠٢٥ م

هيئة التحرير

أ.د/ محمد على وهدان

عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د/ احمد احمد عبد اللّه اللحلح

مدير التحرير

السيدة/ هالة عمار

السكرتير الإداري

الافتتاحية

تمثل "المجلة العلمية للبحوث التجارية" بكلية التجارة – جامعة المنوفية أحد الروافد الأساسية لنشر البحوث العلمية المحكمة في المجالات المختلفة للعلوم التجارية (إدارية – محاسبية – اقتصادية – تأمينية وإحصائية) الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالكلية وغيرها من الكليات المناظرة بالجامعات الأخرى سواء فى جمهورية مصر العربية أو فى الدول العربية الشقيقة.

ومن المظاهر التى تميز "المجلة العلمية للبحوث التجارية" أنها لا تقتصر على نشر البحوث العلمية المحكمة، بل وتتضمن ملخصات لكتب علمية حديثة فى المجالات التجارية المختلفة، وتقارير عن مؤتمرات علمية فى نفس المجالات، وأخيراً آراء ومقترحات لتطوير الأداء الجامعى.

إن التطوير الذى طرأ على هذه المجلة استهدف زيادة مصداقيتها مع التنويع فى محتوياتها لنشر المعرفة المتخصصة والأفكار البناءة للارتقاء بمستوى الأداء الجامعى كما تسعى هيئة تحرير المجلة من وراء هذا التطوير إلى جعل هذه المجلة العلمية منبراً علمياً متميزاً فى المجالات المختلفة للعلوم التجارية داخل وخارج مصر.

والله ولى التوفيق،،،

رئيس التحرير

المحتويات

م	عنوان البحث	الباحث	الصفحة
١	تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي : مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل بالتطبيق علي المستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية	د. أحمد محمد عبد الحى نور الدين	٩
٢	تأثير التحول الرقمي على التميز المؤسسي الدور الوسيط لجودة الخدمات الحكومية بالتطبيق على العاملين بمديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية	د.أحمد سليمان السعيد سليمان	٥٧
٣	نموذج مقترح للمحاسبة عن تكلفة البصمة المائية (Water Footprint) لتحسين الإدارة الإستراتيجية لتكلفة المنتجات (نموذج محاكاة)	د. شذى اسماعيل عبده القروى	١٠٧
٤	دور السياسات المالية والنقدية في مواجهة الأزمة الإقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ في مصر (بحث سياسات Policy Paper)	أ.د. محمد محمد مصطفى البنا	١٤٧
٥	هيكل الانفاق العام وأثره على الدين العام في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٤)	د. احمد عيد ابراهيم محمد د. احمد حمدى عبد الدايم عبد الحليم أ.م.د. عصام أحمد البدرى عبد العظيم	١٧١
٦	دور الدعم فى الحد من الفقر فى مصر فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٢)	د مجدى ماجد محمد حسين د. محمد حسين حفني غانم	٢٣٧
٧	أثر أستخدام تقنيات الذكاء الأصطناعي على القرار الشرائي للمستهلك بالتطبيق على عملاء شركة أمازون (دراسة لتجربة التسوق المدعومة بالذكاء الاصطناعي لشركة أمازون مصر)	د. ياسمين عبد الرحيم سيد أحمد	٢٨١
٨	تأثير الرشاقة التنظيمية على التميز المؤسسى - دراسة تطبيقية على العاملين بالمركز الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية-	أ.د. أمجد حامد عبد الرازق عمارة اسمـــاء سعد عبد الحميد د. دعاء محمد صبرى محمد	٣٢٧
٩	تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي: منهج النظم المؤسسة على المعرفة	ا.د/ محمد على وهدان أ.م.د/اكرامي جمال زهر أحمد سمير محمود حجازي	٣٥٩
١٠	إطار مقترح لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة: دراسة ميدانية	أ.د/ محمد على وهدان د./ حاتم عبد الفتاح الشعراوي احمد عبد الفتاح امام	٤٠٧
١١	التوكيد المهني لمعلومات التقارير القطاعية وأثره علي جودة تقرير المراجعة: دراسة ميدانية	محمد على وهدان أشرف خليفة أحمد مروة هلال عبد الرحيم بدوى	٤٨٥
١٢	مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي باستخدام آليات القياس غير المباشر(دراسة تطبيقية)	أ.د/ محمد زيدان إبراهيم أ.م.د/ إكرامي جمال السيد زهر محمـــد بكـــر شلتـــوت	٥٣٩
١٣	دور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة فى التنبؤ بالتعثر المالي	جمال ناصر عوض أحمد الشيخ	٦٠٩
١٤	تقييم أثر الاندماج على المخاطر بمحافظ التأمينات العامة دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية	أ.د/ عبد الحليم عبد الله القاضى مها حمدى ابو عمر	٦٣٩
١٥	أثر ممارسات العدوانية الضريبية علي قيمة المنشأة دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري	نادية فتحى عبد الحميد عبد العال	٧٠٧
١٦	دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه (دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية المصرية)	أ.د. محمـــد محمـــد ابراهيم أ.د. احمد احمد عبد الله اللحلح محمد عبد الحميد ابراهيم ربيع	٧٤٥
١٧	دور إدارة الموارد البشرية فى التعامل مع تعدد ثقافات العنصر البشرى لمواجهة الصراع التنظيمى – دراسة تطبيقية على الشركات متعددة الجنسيات فى مصر	أ.د/ محمد محمد إبراهيم أشرف الطيب أحمد محمد	٧٨٩
١٨	تحليل أبعاد التنمية المستدامة في مصر	أ.م.د. عصام أحمد البدرى عبد العظيم د. ولاء سعـــد الخليفـــة أية كامل سليمان محمد الشاذلى	٨٢٥
١٩	العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدى العاملين دراسة تطبيقية على مدارس التعليم الثانوى التجارى الفنى بمحافظة المنوفية	أ.د/ أمجد حامد عمارة د/ علا عبد المنصف بسيونى صفاء عبد الرازق إبراهيم أبو شريف	٨٧١

تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي : مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل بالتطبيق علي المستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية

د. أحمد محمد عبد الحى نور الدين *

(*) **د. أحمد محمد عبد الحى نور الدين**، مدرس بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة المنوفية، وحالياً أستاذ مساعد بكلية العلوم الإدارية والإنسانية بكليات بريدة الأهلية بالمملكة العربية السعودية، وتتمثل اهتماماته البحثية في: أسلوب الإنتاج المرن، أداء العمليات الإنتاجية، تنفيذ العمل في الوقت المحدد، الإنتاج الأنظف، المسئولية الإجتماعية للشركات، الشمول المالي، ثقة العملاء في الخدمات المصرفية، نظام تخطيط موارد المشروع، القدرة التنافسية للشركات، الأداء التنظيمى، ممارسات إدارة الموارد البشرية عالية الأداء، البراعة التنظيمية، النجاح الاستراتيجي، التسييس التنظيمي، سلوكيات العمل المضادة للإنتاجية، النبذ في مكان العمل، الجينات التنظيمية، الهوية التنظيمية، استدامة الأداء، سمعة المنظمة، ثقافة إدارة الخطأ، الاستقامة التنظيمية، أداء استعادة الخدمة، الشغف بالعمل، الرسوخ الوظيفي، توافق الفرد مع بيئة المنظمة، الأداء الإبداعي.

E-mail: ahmed_noor106@yahoo.com.

ORCID ID: https://orcid.org/ 0000-0002-3232-5411

ملخص البحث

استناداً إلي نظرية الحفاظ علي الموارد وكذلك نظرية الأحداث الفاعلة، سعي البحث الحالي إلي التعرف علي مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية (الإنبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير)، وكذلك التعرف علي مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي (الإنسحاب النفسي، الإنسحاب الجسدي)، بالإضافة إلي الكشف عن مدي تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الانسحاب الوظيفي، وأخيراً تحديد تأثير مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والانسحاب الوظيفي. حيث تم جمع البيانات الأولية من عينة عشوائية طبقية قوامها (٣٥١) مفردة من الفئات (الأطباء، هيئة التمريض، الصيادلة، فني الآشعة والتحاليل) بالمستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية، بمعدل استجابة قدرها (٨٨,٦٠%). وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS & AMOS). وتوصل البحث إلي مجموعة من النتائج أهمها وجود إختلافات معنوية بين مستوى إدراكات الفئات المشار إليها فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق نحو كل من مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية، وكذلك مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي، كما توصل البحث إلي وجود تأثير معنوي سلبي مباشر لأربعة من السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) علي الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) فيما عدا بُعد العصابية له تأثير معنوي إيجابي، وأخيراً وجود تأثير معنوي إيجابي لمناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية علي الانسحاب الوظيفي بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق. وتم مناقشة النتائج وتقديم مجموعة من التوصيات، واقتراح عدد من البحوث المستقبلية في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: السمات الخمس الكبري للشخصية، الإنسحاب الوظيفي، مناخ الأمان النفسي، المستشفيات الجامعية.

Abstract

Based on the conservation of resources theory and the effective event theory, the current research sought to identify the level of availability of the Big Five personality traits (extraversion, neuroticism, agreeableness, openness to experience, conscientiousness), as well as to identify the level of availability of the dimensions of job withdrawal (psychological withdrawal, physical withdrawal), in addition to revealing the extent of the impact of the Big Five personality traits on reducing job withdrawal, and finally determining the impact of the psychological safety climate as a moderating variable in the relationship between the Big Five personality traits and job withdrawal. The primary data were collected from a stratified random sample of (351) individuals from the categories (doctors, nursing staff, pharmacists, radiology and laboratory technicians) in university hospitals in Menoufia Governorate, with a response rate of (60.88%). The data were analyzed using the statistical program (SPSS & AMOS). The research reached a set of results, the most important of which is the existence of significant differences between the level of perceptions of the aforementioned categories in the university hospitals under application towards each of the level of availability of the Big Five personality traits, as well as the level of availability of the dimensions of job withdrawal. The research also reached the existence of a direct negative significant effect of four of the Big Five personality traits (extraversion, agreeableness, openness to experience, conscientiousness) on job withdrawal (psychological withdrawal, physical withdrawal) except for the dimension of neuroticism, which has a positive significant effect. Finally, there is a positive significant effect of the psychological safety climate as a moderating variable in the relationship between the Big Five personality traits on job withdrawal in the university hospitals under application. The results were discussed, a set of recommendations were presented, and a number of future researches were proposed in this regard. Keywords: Big Five personality traits, job withdrawal, psychological safety climate, university hospitals**.**

Keywords: Big Five Personality Traits, Job Withdrawal, Psychosocial Safety Climate, University hospitals.

مقدمة:

تتأثر سلوكيات العاملين بشكل مباشر بعوامل الشخصية الداخلية الفردية، إضافة إلي العوامل البيئية الخارجية والتي تؤثر أيضاً بشكل مباشر علي النظام السلوكي للفرد داخل منظمته (Feng et al., 2024). وقد انتشرت ظواهر سلوكية سلبية حديثة في ظل التغيرات التي تشهدها بيئة العمل وتؤثر علي أداء وإنتاجية المنظمة وهي ظاهرة الإنسحاب الوظيفي، فهي ظاهرة لا تحدث فجأة وإنما بشكل تدريجي بمرور الفرد بضغوط وظيفية نفسية لا يقدر علي تحملها لفترات زمنية طويلة (محمد & الرميدي، ٢٠٢٢)، مما تنخفض دوافعه في أداء العمل وتجعله لا يرغب في الحضور للعمل، مما تُمثل تهديداً له لترك العمل (Liu et al., 2024).

الأمر الذ يجعل المنظمات تسعي اليوم إلي تحقيق أهدافها المخططة واستدامتها علي المدي البعيد، مستغلة بذلك أن يبذل العاملين أقصي جهد ممكن في أداء الأعمال الموكلة إليهم دون أي تعرض أحد منهم لأي ضغوط (Rana & Soodan, 2019) ، وذلك بالاعتماد علي نماذج إدارية حديثة تمكّن العاملين من بالابتعاد من انتهاج بعض السلوكيات السلبية، ومن أهم تلك النماذج الإدارية نموذج السمات الخمس الكبري للشخصية (Rostyslav & Vsevolod, 2024). فتلك السمات تُعد أهم الركائز لدراسة الشخصية من أجل تفسير سلوكيات وردود أفعال العاملين في مكان عملهم (Shaninah & Mohd Noor, 2024)، فهد تمُد إدارة المنظمات بصورة دقيقة عن أهم الخصائص التي تجعل الفرد ينفرد بتفكيره وأفعاله وانفعاله وفي تعايشه مع نفسه وتعامله مع الأفراد المحيطين به في العمل (Anand et al., 2022 ; Akbar et al., 2023).

ويري الباحث أنه بالرغم من اعتماد المنظمات علي نموذج السمات الخمس الكبري للشخصية لتفسير سلوكيات ودوافع الأفراد داخل المنظمة لتجنب أي ظاهرة سلوكية سلبية مثل الإنسحاب الوظيفي، يجب أن تخلق تلك المنظمات بيئة عمل داعمة في ظل تعايشها لبيئة ديناميكية شديدة التنافسية، وذلك من خلال اهتمامها بالعنصر البشري فهو بمثابة المحرك الرئيس لأي منظمة في تحقيق أهدافها، حيث يتوجب علي إدارة تلك المنظمات توفير مناخ للأمان النفسي الإيجابي للعاملين في مكان عملهم. وتُشير دراسات كل من (الزيادي، ٢٠٢٤ ; Karanika-Murray et al., 2017) أن مناخ الأمان النفسي يساهم علي تخفيض معدلات دوران العاملين والحد من ظاهرة الإنسحاب الوظيفي سواء النفسي أو الجسدي، وكذلك يساهم في تعزيز رفاهية العاملين وتحقيق نجاحهم الوظيفي.

واستناداً علي ماسبق، يأتي البحث الحالي للتعرف علي تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي مع تناول مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل، وذلك بالتطبيق علي المستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية.

أولاً: الإطار النظري للبحث:

في هذا الجزء يتم تناول متغيرات وأبعاد البحث الحالي والمتمثلة في السمات الخمس الكبري للشخصية، والإنسحاب الوظيفي، ومناخ الأمان النفسي، علي النحو الآتي:

(١) السمات الخمس الكبري للشخصية Big Five Personality Traits:

يُعد نموذج السمات الخمس الكبري للشخصية من أهم النماذج التي تصف الشخصية وحياة الفرد السلوكية والإجتماعية والمهنية والأخلاقية (Mammadov, 2022)، فتطبيق هذا النموذج يؤثر بشكل مباشر علي فهم وإدراك سلوك الفرد واستجابته للمواقف المختلفة، ويساعد علي تفسير السلوك الصادر منه .(Kajonius & Johnson, 2019 ; Aggarwal et al., 2020)، ويوضح هذا النموذج خمس سمات شخصية ممثلة في الانبساطية والعصابية والقبول والانفتاح علي الخبرة ويقظة الضمير، فتلك السمات تتحكم في الحياة النفسية للفرد أي تُسيّر وتُنظم سلوكه واستجابته الداخلية والخارجية، وذلك علي أساس أن كل سمة لديها مدلولها النفسي والإجتماعي (موسي، طه، ٢٠٢٣; Yıldırım & Göksoy, 2024).

وتمكنت دراسة (Zell & Lesick, 2022) من تعريف السمات الخمس الكبري للشخصية بأنها إطار عام ديناميكي شامل يميز الفرد عن غيره من الأفراد. وعرفتها دراسة (Chieffi et al., 2022) بأنها نموذج يصف الشخصية الإنسانية من خلال مجموعة من الصفات التي تصنّف تحت سمة مستقلة. ويُشير الباحث أن السمات الخمس الكبري للشخصية هي مجموعة من السمات التي تُمكّن المنظمة لفهم وإدراك سلوكيات الأفراد وتفسيرها من أجل الحفاظ علي أدائهم وإنتاجيتهم ومن ثم تحقيق أهدافها.

وتتمثل السمات الخمس الكبري للشخصية في الانبساطية والعصابية والقبول والإنفتاح علي الخبرة ويقظة الضمير (Costa & McCrae, 1992)، وذلك علي النحو الآتي:

- **الانبساطية Extraversion:** وتشير الشخصية الإنبساطية إلي الأفراد الذين يميلون إلي تفضيل التعامل بإيجابية في المواقف الإجتماعية المختلفة. فتلك الشخصية تتميز بالتفاؤل والإيجابية، والاهتمام بالآخرين وحل المشكلات بشكل إيجابي، أي لديهم المشاركة الإجتماعية،

كما أن الشخصية الإنبساطية تتمتع بالنشاط والسعادة والحزم (Bernard et al., 2005 ; Yıldırım & Göksoy, 2024). وتمتاز تلك الشخصية بسرعة الفهم والإدراك للمواقف المحيطة به، والقدرة علي إقامة روابط قوية مع الآخرين، فهي شخصية غير متعصبة علي الإطلاق، وتحب التحدث كثيراً فهي ممتلئة بالطاقة والحيوية (Akbar et al., 2023 ; Liu et al., 2024).

- **العصابية Neuroticism:** وتشير الشخصية العصابية إلي الأفراد الذين لديهم انفعالات سلبية مثل القلق والإكتئاب والعدوانية والإندفاعية، أي أنها شخصية تتسم بتقلبات سريعة في المزاج والمشاعر دون توقعها، وضعف القدرة في السيطرة علي الضغط النفسي، والميل كثيراً إلي الشكوي(Kang et al., 2023). فتلك الشخصية العصابية لديها صعوبة في الاستقرار العاطفي والتكيف مع متطلبات الحياة، كذلك صعوبة في العودة إلي الحالة الطيبة التي كانت عليها قبل الانفعال السلبي (Furnham & Cheng, 2024 ; Mustafa et al., 2022).
- **القبول Agreeableness:** وتمتاز تلك الشخصية ذات القبول بالتسامح والاستقامة والتواضع أثناء التعامل مع الآخرين، بالإضافة إلي الثقة بالنفس ومحاولة مساعدة الآخرين وإرضائهم (Cheung et al., 2022). كما أنها شخصية لا تحب الصراع مع الآخرين بل أنها متعاونة، علي عكس الشخصية التي لديها قبول منخفض فيكونون عُرضه للسلوك الأناني ويظهرون سلوكيات سلبية مثل الصراع مع الآخرين بدلاً من التعاون (Yıldırım & Göksoy, 2024).
- **الإنفتاح علي الخبرة Openness to Experience:** وتمتاز تلك الشخصية بحب الاستطلاع والاستكشاف والإبداع والابتكار وتنوع الإهتمامات، والتطلع إلي تجارب وخبرات حياتية جديدة، ولديهم مصادر التعلم ويقدّرون الفنون والأشياء الجميلة (Melendez et al., 2019). فهي شخصية لا تشعر بالخمول وأنها علي استعداد لتحمل المخاطرة، وتنجح تلك الشخصية في الوظائف التي تتطلب مخاطرة وتغيير مستمر (Furnham & Cheng, 2024).
- **يقظة الضمير Conscientiousness:** ويتصف الشخصية ذات الضمير اليقظ أو ما يُطلق عليها "الضمير الحي" بالمسؤولية والكفاءة والتأني قبل القيام بأي عمل، بالإضافة إلي التحكم والضبط الذاتي لأنفسهم ومراعاة القيم الأخلاقية التي يؤمنون بها في عملهم (Mammadov, 2022). فهي شخصية مُنظمة في الحياة الشخصية والوظيفية، وصبورة لا تعرف اليأس،

وتبذل أقصي جهد ممكن لإكمال المهام الوظيفية المكلّف بها (Idris et al., 2023). وهي عكس الشخصية التي لديها مستوي منخفض من يقظة الضمير ومن ثم تكون لديها لا مبالاة وعدم انضباط وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحكم العمل (Liu et al., 2024).

(٢) الإنسحاب الوظيفي Job Withdrawal:

نال الإنسحاب الوظيفي أهمية كبيرة في إجراء البحوث والدراسات العلمية كونه من أهم السلوكيات التي تؤثر علي أداء المنظمات بشكل عام. وتمكّنت دراسة (Erdemli, 2015) من وضع تعريف للإنسحاب الوظيفي بأنه سلوكيات يقوم بها الفرد من أجل التخلي عن جزء من واجباته ومسؤولياته نتيجة لحدوث فجوة بينه وبين المنظمة التي يعمل فيها. وأشارت دراسة (Liu et al., 2022) أن الإنسحاب الوظيفي مجموعة من الممارسات التي يتبعها العامل نتيجة لتعرضه للظلم والضغط النفسي في العمل، ومن ثم يقرر عدم البقاء في العمل لأسباب خارجة عن إرادته. وهو ماأكدت عليه دراسة (عبد العال، ٢٠٢٣) بأن الإنسحاب الوظيفي يعبّر عن مجموعة من السلوكيات التي يؤديها العامل نتيجة لوجود مسألة نفسية وجسدية بينه وبين منظمته، والتي تنشأ نتيجة تعرضه للظلم في بيئة العمل.

كما تُشير دراسة (Choi, 2024) إلي أن الإنسحاب الوظيفي هو مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها العاملين للتعبير عن عدم رضاهم ورغبتهم في العمل والنية في تركه. ويري الباحث بأن الإنسحاب الوظيفي ظاهرة سلوكية سلبية ممثلة في نية الفرد في ترك وظيفته أو عدم رضاه عن مهام وظيفته أو خلل موجود في نظام المكافآت والترقيات أو التعرّض للضغط النفسي فيتخلي عن جزء من مسؤولياته، مما يجعل الفرد عُرضه للإنسحاب من وظيفته.

واتضح من خلال مراجعة البحوث والدراسات العلمية منها علي سبيل المثال(محمد، الرميدي، ٢٠٢٢ ؛ عبد العال، ٢٠٢٣ ; Erdemli, 2015 ; Wang & Lin, 2022 ; Choi et al., 2024) أن هناك بُعدين فقط للإنسحاب الوظيفي هما الإنسحاب النفسي والإنسحاب الوظيفي، وذلك علي النحو الآتي:

- **الإنسحاب النفسي Psychological Withdrawal:** ويعبّر الإنسحاب النفسي عن السلوكيات المسؤولة عن تغيّب الفرد عقلياً، وأنه شخص غير مرغوب فيه في المنظمة، ومن ثم يبتعد هذا الفرد ذهنياً عن المنظمة وبالتالي يقل معدل إنجازه للأعمال، علي الرغم أنه مازال يشغل منصبه في العمل(عبد العال، ٢٠٢٣;Aggarwal et al., 2020;Erdemli, 2015).

بمعني آخر أن الفرد يشعر بالعزلة فكرياً عن زملائه في العمل، فهو يحضر إلي العمل دون أي استعداد، ومن ثم لا يستطيع التركيز طويلاً في إنجاز مهامه الوظيفية، فقد يكون إما مشغول بالإنترنت علي سبيل المثال خلال ساعات العمل اليومي لملاهاته أو يتظاهر بأنه مشغول للتهرّب من تقديم المساعدة لزملائه في العمل، كما أنه يعبّر عن نيته لترك العمل (Wang & Lin, 2022 ; Choi et al., 2024).

- **الإنسحاب الجسدي Physical Withdrawal:** ويعبّر الإنسحاب الجسدي عن الأفعال التي يقوم بها الفرد للابتعاد جسدياً عن عمله سواء كانت فترة زمنية قصيرة أو طويلة (عبد العال، ٢٠٢٣ ; Erdemli, 2015). فقد يتغيّب عن العمل دون عذر، أو أنه يغادر مكان العمل قبل انتهاء الوقت الرسمي المحدد من قبل الإدارة، أو أنه يشعر بأن عمله الحالي لا يوفّر له الأمان الوظيفي لذلك يبحث عن وظيفة أخري، ومن ثم لديه تفكير عميق لترك العمل سواء من خلال الاستقالة أو التسريح المؤقت أو التقاعد (Živković et al., 2023 ; Čikeš et al., 2024).

(٣) مناخ الأمان النفسي Psychosocial Safety Climate (PSC):

يُعَد مناخ الأمان النفسي الاجتماعي أحد جوانب مناخ المنظمة والذي يتعلق بالصحة النفسية للأفراد في بيئة عملهم (Loh et al., 2018)، وهو ما أكدته دراسة (Hall et al., 2010) بأن مناخ الأمان النفسي بمثابة المؤشر المتعلق بالصحة النفسية للعاملين. وتشير دراسة (جودة، الفار، ٢٠٢٣) بأن مناخ الأمان النفسي هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلي حماية الصحة والأمان النفسي للعاملين من الضغوط والضرر المتوقع في بيئة العمل، والتزام إدارة المنظمات بتوفير مناخ يعطي أمان لهؤلاء العاملين. وعلي نفس السياق يُعرف مناخ الأمان النفسي بأنه مجموعة من السياسات والممارسات المتكاملة التي من شأنها أن تعطي الأمان والسلامة الصحية والنفسية للعاملين في بيئة العمل (Dong & Li, 2024). وتمكّن الباحث من تعريف مناخ الأمان النفسي بأنه مجموعة الأبعاد والأدوات التي تستخدمها المنظمة لحماية المورد البشري لديها من الضغوط والتحديات المحتملة، والتي قد تتسبب في إتباع أحد أفرادها لسلوكيات سلبية تؤثر علي أداء وإنتاجية المنظمة.

وبناءً علي ذلك حددت دراسة (Hall et al., 2010) أربعة أبعاد رئيسة لمناخ الأمان النفسي متمثلة في دعم والتزام الإدارة العليا، وأولوية الإدارة لاعطاء الاهتمام، والاتصال التنظيمي، والمشاركة التنظيمية، وذلك علي النحو الآتي:

- **دعم والتزام الإدارة العليا Top Management Support and Commitment:** يخلق دعم والتزام الإدارة العليا لغة مشتركة بينها وبين الأفراد العاملين، وذلك من خلال تقديم المشاركة الفعلية الذاتية في إدارة بعض شئون العمل، والالتزام بحل مشكلات العاملين والحد من السلوكيات السلبية بشكل مناسب (Hall et al., 2010). كما تلتزم الإدارة العليا بسلامة العاملين النفسية وحل مشاكلهم النفسية من التوتر والخوف وضغوط العمل التي يواجهونها بحيث يشعر العاملين بالدعم والاهتمام من قبل إدارة المنظمة (Garrick et al., 2014 ; Degner, 2023).
- **أولوية الإدارة لاعطاء الاهتمام Management Priority to Give Attention:** وفي هذا البُعد يجب أن تعطي إدارة المنظمة أولويتها للسلامة والصحة النفسية للعاملين قبل تركيزها فقط علي الإنتاجية والأداء (Hall et al., 2010) وذلك علي اعتبار أن مناخ الأمان النفسي له أهمية كبيرة لدي الإدارة العليا ويحظي بأولوية كبيرة لديهم، وأن يشعر العاملين بالرضا والإدراك بأن المنظمة فعلياً تعتبر الأمان النفسي لهم لا يقل أهمية عن إنتاجيتهم (Zadow et al., 2019 ; Yasami et al., 2024).
- **الاتصال التنظيمي Organizational Communication:** فالاتصال بين المديرين والعاملين في كل إدارة في المنظمة يحقق التماسك والترابط بين إدارات المنظمة وتحسين مستواها (الزيادي، ٢٠٢٤). بمعني أن مناخ الأمان النفسي يجب أن يشمل التواصل مع العاملين من أجل مناقشة أي مشكلات نفسية يتعرضون إليها، وأن هناك سياسة تتبعها الإدارة وهي سياسة الباب المفتوح، وأن يكون هناك أكثر من قناة مناسبة للاتصال والإبلاغ عن أي مخاوف من قبل بعض العاملين (Hall et al., 2010 ; Dong & Li, 2024).
- **المشاركة التنظيمية Organizational Participation:** يجب علي الإدارة العليا أن تلبي احتياجات العاملين وإشراكهم في المبادرات التنظيمية التي تؤثر علي الصحة النفسية للعاملين، وذلك علي أساس أن المورد البشري يعد من أعظم أصول المنظمة (Sjöblom et al., 2022). وهنا مناخ الأمان النفسي يجب أن يتضمن مناقشة العاملين مع إدارة المنظمة كافة

مخاطر السلامة النفسية والعمل علي حلها، وتشجيع المشاركة في وضع أي مقترحات تخص مسائل السلامة النفسية (Amoadu et al., 2023).

ثانياً: الدراسات السابقة وتنمية فروض البحث:

(١) دراسات سابقة تناولت السمات الخمس الكبري للشخصية:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت السمات الخمس الكبري للشخصية، حيث توصلت دراسة (Selvarajan et al., 2016) إلي أن أصحاب الشخصية ذات الضمير اليقظ والقبول لديهم قدرة أكثر في التعامل مع الصراع ما بين العمل والأسرة بشكل أفضل عن غيرهم من الزملاء في بيئة العمل، وذلك بالتطبيق علي العاملين في بعض المنظمات بالولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت دراسة (Alhoish, 2019) إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السمات الخمس الكبري للشخصية بين الموهوبات والعاديات لصالح الطالبات الموهوبات باستثناء بُعد العصابية كانت لصالح الطالبات العاديات، وذلك بالتطبيق علي علي طالبات المرحلة الثانوية في منطقة الأحساء بالمملكة العربية السعودية.

وفي دراسة قام بها (Abood et al., 2020) والتي توصلت إلي أن سمات القبول والإنبساطية والإنفتاح علي الخبرة هي الأكثر شيوعاً بين طلبة وطلاب الجامعة الهاشمية في الأردن، كما توصلت الدراسة لوجود علاقة ارتباطية موجبة بين سمات القبول والانبساطية والإنفتاح علي الخبرة وبين فاعية الذات، ووجود علاقة ارتباطية سالبة بين العصابية وفاعلية الذات. وتوصلت دراسة (Shahzad et al., 2021) إلي أن هناك أربعة من السمات الخمس الكبري للشخصية وهي (الانبساطية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) تؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً علي بنمط القيادة الأصيلة المرتبط ببرنامج الدراسات العليا لكلية إدارة الأعمال في باكستان، في حين وُجد أن بُعد (العصابية) يؤثر تأثيراً معنوياً سلبياً بنمط القيادة الأصيلة.

وتوصلت دراسة (الطراونة، عربيات، ٢٠٢٢) إلي أن الانبساطية احتلت المرتبة الأولي بمتوسط حسابي (٣,٦٨) كمستوي مرتفع، يليه سمة الإنفتاح علي الخبرة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٢٢) بمستوي متوسط، ثم سمة يقظة الضمير بمتوسط حسابي (٣,١٣) بمستوي متوسط في المرتبة الثالثة، وسمة القبول بمتوسط حسابي (٢,٩٥) بمستوي متوسط في المرتبة الرابعة، وأخيراً سمة العصابية بمتوسط حسابي (٢,٥٨) في المرتبة الخامسة، وذلك بالتطبيق علي الأطباء والمهن

الطبية المساعدة بمحافظات إقليم الجنوب بالأردن. وتوصلت دراسة (Buijs, 2022) إلي أن ارتباط السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) ارتباط معنوي إيجابي بسلوك العمل الابتكاري لموظفي وزارة الدفاع الهولندية.

وتوصلت دراسة (العكر، ٢٠٢٢) إلي أن الإنبساطية جاءت بمستوي مرتفع جداً بوزن نسبي (٨٥,٧%)، تليها سمة الإنفتاح علي الخبرة بمستوي مرتفع بوزن نسبي (٨٣,٨%)، ثم يقظة الضمير بمستوي مرتفع بوزن نسبي (٨٣,٢%)، يليه القبول بمستوي مرتفع بوزن نسبي (٨٠,٨%)، وأخيراً العصابية في الخامسة بمستوي منخفض جداً بوزن نسبي (٢٦,٨%)، وذلك بالتطبيق علي وزارة الصحة الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية بغزة. وسعت دراسة (موسي، طه، ٢٠٢٣) للتوصل إلي أن مستوي السمات الخمس الكبري للشخصية متوسط لأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة المعاونة والعاملين في جامعة مدينة السادات، ووجد هناك علاقة ارتباط طردي معنوي بين سمات (الإنبساطية، والقبول، والإنفتاح علي الخبرة، ويقظة الضمير) وجودة الحياة النفسية، في حين وجد هناك علاقة ارتباط عكسي بين بُعد العصابية وجودة الحياة النفسية.

وتوصلت دراسة (عبد النبي، ٢٠٢٣) إلي أن وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لبعض السمات الكبري للشخصية المتمثلة في (الانبساطية، القبول، يقظة الضمير) كمتغير معدل في العلاقة بين ضغوط العمل المهنية والسلوك الاستباقي، فيما عدا سمة الإنفتاح علي الخبرة فهي لا تؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في العلاقة بين ضغوط العمل المهنية والسلوك الاستباقي، كما وجد أن بُعد (العصابية) يؤثر تأثيراً معنوياً سلبياً في العلاقة بين هذين المتغيرين، وذلك بالتطبيق علي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة بني سويف.

وتوصلت دراسة (Ouni & Boujelbene, 2023) إلي أن السمات الخمس الكبري للشخصية لها تأثير معنوي كمتغير وسيط في العلاقة بين التعليم الريادي والسلوك الريادي لعدد من العاملين التونسيين الحاصلين علي درجة جامعية ومشتركين في برنامج تعليم ريادة الأعمال ويعملون في القطاع الخاص. كما توصلت دراسة (الواحي، ٢٠٢٣) إلي وجود تأثير معنوي إيجابي بين أربعة من السمات الخمس الكبري للشخصية (الإنفتاح علي الخبرة، القبول، يقظة الضمير، الإنبساطية) ورأس المال النفسي، في حين وجد هناك تأثير معنوي سلبي لبُعد (العصابية) ورأس المال النفسي، وذلك بالتطبيق علي العاملين بجامعة دمنهور. أما دراسة (Akbar et al., 2023) فتوصلت إلي أن بعض السمات الخمس الكبري للشخصية (الإنبساطية، والإنفتاح علي الخبرة) أثرت إيجابياً علي نوايا

تبادل المعرفة لدي أمناء المكتبات الجامعية، في حين أثّر بُعد (العصابية) سلباً علي تلك النوايا، وتبيّن أن سمات الشخصية الضميرية والإنبساطية ليست من العوامل التي تنبئ بنفس الأمر.

وسعت دراسة (Zhang et al., 2024) للتوصل إلي أن تفويت الفرصة "FOMO" يرتبط بشكل إيجابي بكل من العصابية (r = ٠,٣٢٥) والإنفتاح علي الخبرة (r = ٠,٠٦١)، بينما يرتبط بشكل سلبي بيقظة الضمير (r = ٠,١٠٧-)، ولم يظهر أي ارتباط بنمط الشخصية الإنبساطية والقبول.

وتوصلت دراسة (Yıldırım & Göksoy, 2024) إلي وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين مديري المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية للسمات الخمس الكبري للشخصية والمتمثلة في الإنبساطية، والقبول، ويقظة الضمير، والإنفتاح علي الخبرة، والعصابية.

وتوصلت دراسة (Furnham & Cheng, 2024) إلي أن أربعة من سمات الشخصية الخمس الكبرى (الإنفتاح علي الخبرة، والعصابية، ويقظة الضمير، والإنبساطية)، والقدرة المعرفية، والصحة العقلية والجسدية، كانت جميعها لها تأثرات معنوية علي الكفاءة الذاتية. وتوصلت دراسة (Rostyslav & Vsevolod, 2024) إلي وجود علاقة إيجابية بين السمات الخمس الكبري للشخصية (الإنبساطية، والقبول، ويقظة الضمير، والعصابية، والإنفتاح علي الخبرة) وبين النجاح الوظيفي الشخصي الوظيفي الذاتي في صناعة تكنولوجيا المعلومات الأوكرانية. وعلي الرغم من أن العصابية لها تأثير إيجابي إلا أنها طبقاً لهذه الدراسة ستؤثر سلباً مستقبلاً علي التوازن بين العمل والحياة.

وبناءً علي ذلك يمكن صياغة الفرض الأول للبحث علي النحو الآتي:

الفرض الأول: لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية بمحافظة المنوفية نحو مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية.

(٢) دراسات سابقة تناولت الإنسحاب الوظيفي:

هناك دراسات وبحوث علمية تناولت ظاهرة الإنسحاب الوظيفي للعاملين في العديد من المنظمات، حيث توصلت دراسة (Alkusani & Sukaris, 2019) إلي أن هناك مستويات مرتفعة من الإنسحاب الوظيفي لدي العاملين في مؤسسة التعليم العالي، وأن الارتباط الوظيفي والالتزام التنظيمي يؤثران سلبياً علي الإنسحاب الوظيفي. وتوصلت دراسة (Aggarwal et al., 2020) إلي أنه كلما اتسمت علاقة العاملين بقائدهم بالجودة، فهم يتمتعون بتمكين نفسي مرتفع وسلوكهم الإنسحابي النفسي منخفض، وكلما كان هناك ارتباط وظيفي للعاملين بمنظمتهم أدي ذلك إلي

انخفاض سلوك الإنسحاب النفسي، وذلك بالتطبيق علي العاملين في أقسام البحوث والتطوير بقطاعي تكنولوجيا المعلومات والأدوية في الهند.

وتوصلت دراسة (Nauman et al., 2021) إلي أن الإنسحاب الوظيفي له تأثير معنوي في العلاقة بين القيادة الاستبدادية وأداء العاملين في قطاع التصنيع بدولة باكستان، حيث يزيد الانسحاب الوظيفي من تعرض أداء وإنتاجية العامل للانخفاض ومن ثم تعرض أهداف قطاع التصنيع للخطر، خاصةً عندما يكون النمط المتبع هو القيادة الاستبدادية. وتوصلت دراسة (Wang & Lin, 2022) إلي أن الفجوة بين العمل الفعلي وتوقعات العمل مرتبطة بشكل مباشر وإيجابي بسلوك الانسحاب الوظيفي للعاملين، وكذلك مرتبطة بشكل غير مباشر وإيجابي بملاءمة الشخص للوظيفة. فكلما كان العمل الفعلي لا تفوق مزاياه التوقعات المحتملة فإنه عُرضه للانسحاب الوظيفي، وذلك بالتطبيق علي العاملين في بعض الشركات الصينية.

وتوصلت دراسة (محمد، الرميدي، ٢٠٢٢) إلي أن هناك مستويات منخفضة للإنسحاب الوظيفي ببعديه النفسي والجسدي بالنسبة للعاملين في شركات السياحة المصرية فئة "أ" وذلك بمتوسط حسابي (١,٧٨)، مما يدل علي عدم اتجاه العاملين في تلك الشركات للإنسحاب من العمل، كما وجد تأثير معنوي سلبي للتوازن التنظيمي علي بُعدي الإنسحاب الوظيفي. وتوصلت دراسة (Yi et al., 2023) إلي أن هناك عوامل أدت إلي انتشار ظاهرة الانسحاب الوظيفي لدي الممرضات بدولة الصين أثناء جائحة كوفيد-١٩، ممثلة في الضغط النفسي والقلق المستمر والاكتئاب والإجهاد لديهم، بالإضافة إلي إنخفاض الدخل الشهري لتلك الفئة.

ولكن توصلت دراسة (عبد العال، ٢٠٢٣) إلي أن مستوي سلوكيات الإنسحاب الوظيفي ببعديها (النفسي، والجسدي) مرتفع لدي العاملين بشركات قطاع الأعمال العام بمحافظة الدقهلية، كما وجد تأثير معنوي إيجابي للقيادة السامة علي أبعاد الإنسحاب الوظيفي. وتوصلت دراسة (Živković et al., 2023) إلي أن الفرص الوظيفية البديلة ونية ترك العمل خطوات أولية في الإنسحاب الوظيفي، وذلك بالتطبيق علي عينة من المنظمات المتوسطة والكبيرة الحجم في كرواتيا وفي قطاعات اقتصادية مختلفة مثل الزراعة والصناعة والطاقة والبناء والخدمات والتجارة والنقل والتعليم والسياحة والضيافة.

أما دراسة (Liu et al., 2024) فتوصلت إلي أن العمل الزائد في المنظمة يرتبط بشكل إيجابي بالخجل ومن ثم اتباع سلوكيات غير أخلاقية ممثلة في الإنسحاب الوظيفي وصمت الفرد، وذلك

بالتطبيق علي عدد من العاملين الذين يعملون بدوام كامل في الصين. وتوصلت دراسة (Choi, 2024) إلي أن الصراع بين العمل والأسرة له تأثير قوي علي إجهاد العاملين ومن ثم تعرضهم إلي إتباع سلوكيات الإنسحاب الوظيفي، وذلك بالتطبيق علي عدد من العاملين في الفنادق بكوريا الجنوبية. في حين توصلت دراسة (Čikeš et al., 2024) إلي أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام التنظيمي والمشاركة في العمل وبين سلوكيات الإنسحاب الوظيفي (التغيّب، ونية المغادرة)، وذلك بالتطبيق علي عدد من العاملين في فندق بدولة كرواتيا.

وبناءً علي ذلك يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث علي النحو الآتي:

الفرض الثاني: لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق نحو مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي.

(٣) دراسات سابقة تناولت العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي:

هناك عدد قليل من الدراسات السابقة حاول ربط أي نمط من أنماط الشخصية بظاهرة الإنسحاب الوظيفي أو إظهار بعض المسببات لنشوء تلك الظاهرة، حيث توصلت دراسة (Ogawa, 2020) إلي أن السمات الخمس الكبري للشخصية المتمثلة في الإنبساطية ويقظة الضمير والعصابية والإنفتاح علي الخبرة والقبول تؤثر بشكل مباشر علي الفروق الفردية بين العاملين وكذلك الصراع بينهم، ومن ثم تعرض بعضهم لحالة من الإنسحاب الوظيفي، بالتطبيق علي عدد من العاملين الذين يعملون حالياً أو عملوا في وظيفة بدوام كامل (حوالي ٤٠ ساعة في الأسبوع) وكانوا في سن ١٨ عاماً على الأقل.

في حين توصلت دراسة (Srivastava et al., 2023) إلي أن نمط الشخصية الاستباقية يُقلل من تأثير التنمر في مكان العمل وسلوكيات الإنسحاب الوظيفي، وذلك بالتطبيق علي عدد من العاملين في فنادق دولة الهند. وفي دراسة قام بها (Van Ruysseveldt et al., 2023) وتوصلت إلي أن التغييرات في عبء العمل والسخرية التنظيمية أو ما يطلق عليه التنمر في مكان العمل يؤديان إلي زيادة نوايا دوران العمل بالنسبة لعدد (١٥٣٠) عاملاً هولندياً، ومن ثم التأثير السلبي علي أداء المهمة المكلفين بها الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي إتباع هؤلاء العاملين لسلوكيات الإنسحاب الوظيفي. وفي دراسة قام بها (Johnson, 2024) والتي توصلت إلي أن السمات الكبري للشخصية ممثلة في الإنبساطية ويقظة الضمير والإنفتاح علي الخبرة والقبول تُقلل من الضغوط

الوظيفية بين معلمي التربية الخاصة من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين وُجد أن بعُد العصابية يزوّد من الضغوط الوظيفية لتلك الفئات المستهدفة. وتوصلت دراسة (Chu & Chou, 2024) إلي أن الإرهاق العاطفي يزد من التأثير السلبي لضغوط العمل علي سلوكيات الإنسحاب النفسي، وذلك بالتطبيق علي عدد من العاملين في بعض المنظمات بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبناءً علي ذلك يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث علي النحو الآتي:

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للسمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) علي الحد من الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق.

(٤) دراسات سابقة تناولت مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل:

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت مناخ الأمان النفسي سواء كان متغير مستقل أو متغير تابع، ولكن وجد الباحث أن هناك عدد قليل من الدراسات السابقة تناولت مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل، نذكر منها دراسة (Garrick et al., 2014) والتي توصلت إلي أنه يوجد تأثير إيجابي لمناخ الأمان النفسي في بيئة عمل المدارس الأسترالية، فهو يخفف من آثار متطلبات العمل اليومية والتعافي من التعب والجهد المبذول، وكذلك دعم الانخراط في العمل. وأن مناخ الأمان النفسي يمكن أن يعمل كحاجز ضد التأثيرات الضارة لمتطلبات العمل اليومية. في حين توصلت دراسة (Loh et al., 2018) إلي أن مناخ الأمان النفسي يلعب دور المتغير المعدّل الإيجابي لوجود علاقة بين مطالب العاملين بالصحة الماليزية من مكافآت وموارد مالية والصحة النفسية لهم، فكلما كان اهتمام الإدارة منخفض لتلك المطالب كلما أثّر ذلك بالسلب علي صحتهم النفسية.

أما دراسة (Degner, 2023) فتوصلت إلي وجود تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية لمناخ الأمان النفسي في العلاقة بين القيادة المشتركة والرضا الوظيفي وذلك بالتطبيق علي العاملين وقاداتهم. أي كلما توفّر مناخ نفسي إيجابي للعاملين كلما زاد ذلك من قوة العلاقة بين القيادة ورضا هؤلاء العاملين في أداء مهامهم.

ويؤكد الباحث أنه لا توجد دراسات سابقة سواء كانت عربية أو أجنبية تناولت مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والحد من الانسحاب الوظيفي، وهو ما يمثّل إضافة البحث لتلك الدراسات.

وبناءً علي ذلك يمكن صياغة الفرض الرابع للبحث علي النحو الآتي:

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) علي الحد من الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق.

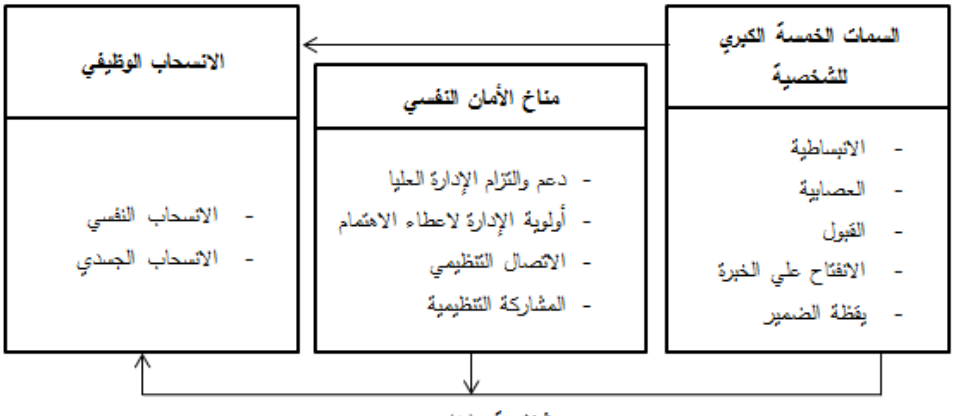
ثالثاً: الفجوة البحثية للبحث الحالي:

- وجد هناك دراسات تناولت السمات الخمس الكبري للشخصية بشكل عام سواء كانت دراسة عربية مثل (الطراونة، عربيات، ٢٠٢٢ ؛ العكر، ٢٠٢٢ ؛ موسي، طه، ٢٠٢٣ ؛ عبد النبي، ٢٠٢٣ ؛ الواحي، ٢٠٢٣)، أو دراسات أجنبية مثل (Selvarajan et al., 2016 ; Abood et al., 2020 ; Akbar et al., 2023 ; Rostyslav & Vsevolod, 2024 ; Furnham & Cheng, 2024 ; Yıldırım & Göksoy, 2024)، وتناولت أبعاد تلك السمات الخمس متمثلة في الانبساطية والعصابية والقبول والانفتاح علي الخبرة ويقظة الضمير.
- كما وجد هناك دراسات تناولت الإنسحاب الوظيفي بشكل عام سواء كانت دراسات عربية علي سبيل المثال (محمد، الرميدي، ٢٠٢٢ ؛ عبد العال، ٢٠٢٣)، أو دراسات أجنبية علي سبيل المثال (Aggarwal et al., 2020 ; Wang & Lin, 2022 ; Živković et al., 2023 ; Choi, 2024 ; Yasami et al., 2024) وتناولت أبعاد الإنسحاب الوظيفي متمثل في الانسحاب النفسي والانسحاب الجسدي.
- لم تُطبق أي دراسات تناولت العلاقة بين المتغيرين (السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي) في البيئة العربية، واقتصر تناول العلاقة بين المتغيرين على بعض الدراسات السابقة الأجنبية بناءً علي ما تم الإطلاع عليه مثل (Srivastava et al., 2023 ; van Ruysseveldt et al., 2023 ; Johnson, 2024 ; Chu & Chou, 2024).
- لا توجد دراسات سابقة سواء كانت عربية أو أجنبية تناولت العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي بالتطبيق علي المستشفيات الجامعية في جمهورية مصر العربية. كما أنه لا توجد دراسات سابقة سواء كانت عربية أو أجنبية تناولت علاقة مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية كمتغيرات مستقلة

والإنسحاب النفسي كمتغير تابع بالتطبيق علي القطاع الصحي المتمثل في المستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية، وهو ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

رابعاً: نموذج متغيرات البحث :

تضمن البحث ثلاثة متغيرات رئيسة تمثلت في السمات الخمس الكبري للشخصية كمتغيرات مستقلة، والإنسحاب الوظيفي كمتغير تابع، ومناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل، والتي سيُبني عليها فروض البحث. ويبيّن الشكل التالي رقم (١) نموذج لمتغيرات البحث:



شكل رقم (١)

نموذج لمتغيرات البحث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي الدراسات السابقة.

خامساً: مشكلة وتساؤلات البحث:

قام الباحث بدراسة استطلاعية من أجل الحصول علي بيانات استكشافية حول السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي ومناخ الأمان النفسي، بالإضافة إلي المساعدة في تحديد وبلورة مشكلة وتساؤلات البحث، والتوصل إلي صياغة دقيقة لفروضه. وتضمنت الدراسة الاستطلاعية دراسة مكتبية تم فيها جمع البيانات الثانوية المتعلقة بكل من السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي ومناخ الأمان النفسي، بالإضافة إلي عدد من المقابلات مع عينة عشوائية تضمنت (٥٣) مفردة ممثلة في (١٣ من الأطباء، ٢٢ من هيئة التمريض، ١١ من الصيادلة، ٧ من فني الآشعة والتحاليل) بالمستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية موضع التطبيق، وذلك خلال منتصف شهر فبراير ٢٠٢٤م.

وقد أكدت نتائج الدراسة الاستطلاعية علي انخفاض مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية باستثناء نمط العصابية فهو ذات مستوي مرتفع وفقاً لإجابات (٤٣) مفردة من العينة وبنسبة (٨١,١٣%)، كما أن مستوي الإنسحاب الوظيفي لدي الفئات المذكورة أعلاه بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق كان مرتفعاً وفقاً لإجابات (٤٦) مفردة من العينة وبنسبة (٨٦,٧٩%).

وهذا وبالإضافة إلي أن الفئات (الأطباء، هيئة التمريض، الصيادلة، فني الآشعة والتحاليل) بالمستشفيات الجامعية بشكل عام وفي محافظة المنوفية بشكل خاص يواجهون العديد من الظواهر والتي تم رصدها من خلال الملاحظة والمقابلات الشخصية مع بعض تلك الفئات، وكذلك من خلال الإطلاع علي بعض التقارير ذات الصلة، ومن أهم تلك الظواهر ما يأتي:

- التعرض للاعتداءات من قبل بعض المواطنين، مما يؤثر سلباً علي أداء وجودة الخدمات الصحية المقدمة، ويؤثر ذلك علي التزامهم الوظيفي، الأمر الذي يجعل بيئة عمل المنظومة الطبية في تدهور مستمر.
- أن أغلب تلك الفئات وخاصة الأطباء يصلون إلي منتصف الثلاثينات من أعمارهم ولا تزيد مرتباتهم عن حوالي ٣٠٠ دولار شهرياً، مما يؤثر بالسلب علي مستوي معيشتهم وتلبية احتياجات المعيشة.
- تعرض تلك الفئات للضغط النفسي وانخفاض الرضا الوظيفي ومن ثم انخفاض التزامهم الوظيفي، كذلك ضعف الإندماج الوظيفي، والصراعات العديدة في العمل، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي نشوء ظاهرة الإنسحاب الوظيفي.
- الاضطرار للعمل في أماكن متعددة لساعات غير آدمية، مما يؤدي إلي زيادة معدلات الإنسحاب الوظيفي، حيث وصل عدد تلك الفئات (الأطباء، هيئة التمريض، الصيادلة، فني الآشعة والتحاليل) بالآلاف سواء في الخليج أو الاتحاد الأوروبي أو بريطانيا أو الولايات المتحدة أو كندا.
- سوء المنظومة الطبية وبيئة العمل التي يتحملها الطبيب بسبب ضعف الميزانية، وارتفاع الأسعار، ونقص المستلزمات الطبية، وعدم توفر العمالة، ونقص أفراد هيئة التمريض، ونقص عدد السكرتارية الطبية التي تعتبر غير موجودة في مصر رغم أهميتها لأنها أساس كتابة التقارير الطبية والعمل الإداري.

- غياب قانون عادل للمسؤولية الطبية وتعرض الفريق الطبي للسجن، وهذه من العوامل المحفزة علي الإنسحاب الوظيفي ومن ثم الهجرة من مصر.
- والدليل علي ذلك أنه سُجل في عام ٢٠٢٢م أعلى حصيلة لاستقالات الأطباء والطبيبات خلال السنوات السبع الماضية، بإجمالي ٤٢٦١ طبيباً، وبمعدل ١٢ طبيباً وطبيبة في اليوم الواحد وفقاً لبيان صدر عن نقابة الأطباء، في يناير من نفس العام، وأن العدد يزيد سنوياً، إذ تضاعف ٤ مرات من ١٠٤٤ استقالة عام ٢٠١٦م إلي ٤١٢٧ استقالة عام ٢٠٢١م.

وبناءً علي ذلك أن تلك الظواهر قد أثّرت سلباً في مستوي الإنسحاب الوظيفي للفئات المستهدفة (الأطباء، هيئة التمريض، الصيادلة، فني الآشعة والتحاليل) في المستشفيات الجامعية بشكل عام وفي محافظة المنوفية بشكل خاص، ومن ثم فإن النتائج الأولية التي تم التوصل إليها من الدراسة الاستطلاعية تُشير إلي وجود سلوكيات سلبية تتبعها تلك الفئات ممثلة في وجود مستويات مرتفعة من الإنسحاب الوظيفي سواء كان إنسحاباً نفسياً أو جسدياً، مما يدعو إلي دراسة تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية في الحد من الإنسحاب الوظيفي مع وجود مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في تلك العلاقة. وتُثير هذه المشكلة عدداً من التساؤلات التي يمكن طرحها علي النحو التالي:

١. ما هو مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية (الإنبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) للمستقصي منهم بالمستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية.؟
٢. ما هو مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي (الإنسحاب النفسي، الإنسحاب الجسدي) للمستقصي منهم بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق.؟
٣. هل هناك تأثير للسمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الانسحاب الوظيفي بالمستشفيات الجامعية في موضع التطبيق.؟
٤. هل هناك تأثير لمناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والحد من الإنسحاب الوظيفي بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق.

سادساً: أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يأتي:

١. التعرف علي مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية (الإنبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) للمستقصي منهم□ لتحديد أنماط تلك الشخصيات.

٢. التعرف علي مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي (الإنسحاب النفسي، الإنسحاب الجسدي) للمستقصي منهم لتحديد أسباب هذا المستوي.
٣. الكشف عن مدي تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الانسحاب الوظيفي بالمستشفيات الجامعية في موضع التطبيق للقيام بعمل توصيات تُفيد المسؤولين بإدارة تلك المستشفيات.
٤. تحديد تأثير مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصيةوالانسحاب الوظيفي بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق لامداد إدارة تلك المستشفيات بتوصيات مناسبة.

سابعاً: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من مجموعة من الإعتبارات العلمية والتطبيقية المتمثلة فيما يأتي:

١. من خلال إطلاع الباحث علي البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بمتغيرات البحث، تبيّن أنه بالرغم من تناول بعض الباحثين لمتغيرات وأبعاد البحث إلا أن البحث الحالي يُمثل المحاولة الأولي – في حدود علم الباحث – التي هدفت إلي التعرف علي تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي مع أخذ مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل وذلك في البيئة المصرية والعربية والأجنبية، مما يمثل إضافة جديدة في مجالي إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، وبالتالي يتم فتح المجال أما الباحثين بإجراء مزيد من البحوث والدراسات العلمية حول ومتغيرات البحث.
٢. يكشف البحث الحالي عن طبيعة تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي، وكذلك أخذ مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل للكشف عن العلاقة بين تلك السمات والانسحاب الوظيفي، وهو ما يساهم في صياغة توصيات دقيقة للحد من تلك الظاهرة لدي الفئات (الأطباء، وهيئة التمريض، والصيادلة، وفني الآشعة والتحاليل) بالمستشفيات الجامعية.
٣. يحاول البحث الحالي تسليط الضوء علي فئات هامة في المجتمع وهي (الأطباء، هيئة التمريض، الصيادلة، فني الآشعة) والتي أثبتت جدارتها في خدمة أفراد المجتمع المصري، من خلال تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية، وذلك علي أساس أن مستقبل الأمم يرتبط بشكل كبير بصحة أفرادها، لأنهم فهم عصب التنمية الحقيقية ولا يمكن تحقيق تلك التنمية إلا بوجود أفراد أصحاء.

ثامناً: حدود البحث:

تمثلت حدود البحث فيما يأتي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الحدود الموضوعية للبحث الحالي في متغيرات السمات الخمس الكبري للشخصية (الإنبساطية، العصابية، الإنفتاح علي الخبرة، القبول، يقظة الضمير) وتأثيرها علي الحد من الإنسحاب الوظيفي ببعديه (الإنسحاب النفسي، الإنسحاب الجسدي)، في وجود مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل بأبعاده (دعم والتزام الإدارة العليا، أولوية الإدارة لاعطاء الاهتمام، الاتصال التنظيمي، المشاركة التنظيمية). فتلك المتغيرات الثلاث لها مدلولها الإداري والنفسي والاجتماعي في بيئة المنظمة بشكل عام.
- **الحدود المكانية:** ارتكزت الحدود المكانية للبحث الحالي في المستشفيات الجامعية في محافظة المنوفية، لما لها من أهمية كبيرة في القطاع الصحي بالمحافظة.
- **الحدود البشرية:** تمثلت الحدود البشرية للبحث الحالي في تناول فئات الأطباء والتمريض والصيادلة وفني الآشعة والتحاليل علي أساس أنهم الفئات المُعرّضة لاتباع سلوكيات سلبية ومناخ عمل لا يليق بهم.
- **الحدود الزمنية:** اقتصر البحث الحالي في حدوده الزمنية على الفترة ما بين بداية شهر يوليو ٢٠٢٤م إلي شهر ديسمبر ٢٠٢٤م، لجمع البيانات الميدانية.

تاسعاً: منهجية البحث:

تتضمن منهجية البحث عدة عناصر تتمثل في منهج البحث، وأنواع البيانات المطلوبة ومصادر الحصول عليها، ومتغيرات البحث والقياس، ومجتمع وعينة البحث، وأداة البحث وطريقة جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في البحث، علي النحو الآتي:

(١) منهج البحث:

تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علي وصف وتحليل الظاهرة موضع التطبيق، وهي تحليل العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي مع تناول مناخ الأمان النفسي بوصف متغيراً معدلاً في تلك العلاقة، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وتصميم قائمة استقصاء تغطي متغيرات البحث، وإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية للإجابة علي فرضيات البحث، ومن ثم تحليل النتائج بما يخدم أهداف البحث.

(٢) أنواع البيانات المطلوبة ومصادر الحصول عليها:

تم الاعتماد علي نوعين من البيانات، حيث تم جمع النوع الأول وهو البيانات الثانوية من الدوريات والمجلات العلمية المحلية والعالمية المتوفرة علي قواعد البيانات وبنك المعرفة بما يمكّن من إعداد الإطار النظري للبحث وتأصيل المفاهيم. في حين تم جمع النوع الثاني وهو البيانات الأولية من المستقصي منهم المستهدفين في الدراسة الميدانية من خلال استخدام أسلوب الاستقصاء.

(٣) متغيرات البحث والقياس:

تمثلت متغيرات البحث في ثلاثة متغيرات (السمات الخمس الكبري للشخصية، والإنسحاب الوظيفي، ومناخ الأمان النفسي) حيث تضمن كل متغير مجموعة أبعاد وعبارات لقياسها، وسيتم قياس الوزن النسبي لكل عبارة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تراوحت موافقة المستقصي منهم علي عبارات كل مقياس من (١= غير موافق تماماً) إلي (٥= موافق تماماً)، وفيما يلي توضيح أكثر لمتغيرات ومقاييس البحث:

- **السمات الخمس الكبري للشخصية (متغير مستقل):**

اعتمد الباحث في قياس هذا المتغير علي المقياس الوارد في دراسة (Costa & McCrae, 1992)، واستخدمته العديد من الدراسات الأجنبية منها علي سبيل المثال (Selvarajan et al., 2016 ; Abood et al., 2020 ; Akbar et al., 2023 ; Zhang et al., 2024 ; Liu et al., 2024 ; Rostyslav & Vsevolod, 2024 ; Yıldırım & Göksoy, 2024)، وكذلك استخدمته الدراسات العربية مثل (الطراونة، عربيات، ٢٠٢٢ □ العكر، ٢٠٢٢ □ موسي، طه، ٢٠٢٣ □ عبد النبي، ٢٠٢٣ □ الواحي، ٢٠٢٣)، علي اعتبار أن هذا المقياس من أكثر المقاييس التي ثبت صدقها وثباتها، ويتكون من (٤٤) عبارة موزعة علي خمسة أبعاد تعكس تلك السمات، منها (٨) عبارات لقياس بُعد الانبساطية، و(٨) عبارات لقياس بُعد العصابية، و(٩) عبارات لقياس بُعد القبول، و(١٠) عبارات لقياس بُعد الانفتاح علي الخبرة، و(٩) عبارات لقياس بُعد يقظة الضمير. وقد تم تعديل بعض العبارات حتي تتناسب مع طبيعة مجتمع البحث الحالي.

- **الإنسحاب الوظيفي (متغير تابع):**

اعتمد الباحث في قياس هذا المتغير علي المقياس الوارد في دراسة (Erdemli, 2015)، واستخدمته العديد من الدراسات الأجنبية مثل (Aggarwal et al., 2020 ; Wang & Lin, 2022 ; Živković et al., 2023 ; Choi, 2024 ; Yasami et al., 2024). وكذلك استخدمته الدراسات العربية مثل (محمد، الرميدي، ٢٠٢٢ □ عبد العال، ٢٠٢٣)، علي اعتبار أن هذا المقياس من أشهر المقاييس التي ثبت صدقها وثباتها، ويتكون من (٢٠) عبارة موزعة علي بُعدين، منها (١٢) عبارة لقياس بُعد الإنسحاب النفسي، و(٨) عبارات لقياس بُعد الإنسحاب الجسدي. وقد تم تعديل بعض العبارات حتي تتناسب مع طبيعة مجتمع البحث الحالي.

- **مناخ الأمان النفسي (متغير مُعدّل):**

اعتمد الباحث في قياس هذا المتغير علي المقياس الوارد في دراسة (Hall et al., 2010)، واستخدمته العديد من الدراسات الأجنبية منها علي سبيل المثال (Garrick et al., 2014 ; Loh et al., 2018 ; Degner, 2023 ; Yasami et al., 2024 ; Dong & Li, 2024). وكذلك استخدمته الدراسات العربية مثل (جودة، الفار، ٢٠٢٣ □ الزيادي، ٢٠٢٤)، علي اعتبار أن

هذا المقياس من أكثر المقاييس التي ثبت صدقها وثباتها، ويتكون من (٢١) عبارة موزعة علي أربعة أبعاد تعكس ذلك المناخ، منها (٧) عبارات لقياس بُعد دعم والتزام الإدارة العليا، و(٤) عبارات لقياس بُعد أولوية الإدارة لاعطاء الاهتمام، و(٦) عبارات لقياس بُعد الاتصال التنظيمي، و(٤) عبارات لقياس بُعد المشاركة التنظيمية. وقد تم تعديل بعض العبارات حتي تتناسب مع طبيعة مجتمع البحث الحالي.

(٤) مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع مقدمي الخدمات الصحية بالمستشفيات الجامعية بمحافظة المنوفية والمتمثلين في الأطباء وهيئة التمريض والصيادلة وفني التحاليل والآشعة، والبالغ عددها (٣) مستشفيات. ويضم هذا المجتمع (٤١٠٦) مفردة وفقاً لمكتب الإحصاء والمعلومات بإدارة الجامعة في محافظة المنوفية لعام ٢٠٢٣م، ويوضح الجدول رقم (١) عدد مقدمي الخدمات الصحية وفقاً للمستشفيات الثلاث موضع التطبيق.

جدول رقم (١): توزيع مجتمع البحث وفق المستشفيات موضع التطبيق

مقدمي الخدمات الصحية		الأطباء	هيئة التمريض	الصيادلة	فني التحاليل والآشعة	الإجمالي
المستشفيات	المستشفي الرئيسي	٥٦	٢٠٥٦	٢٠٦	٢٤	٢٣٤٢
	مستشفي الكبد	٢٦٧	١٠٥٥	١٢٣	٤٩	١٤٩٤
	مستشفى الطلبة	١٢٣	٦٨	٥٣	٢٦	٢٧٠
الإجمالي	الإجمالي	٤٤٦	٣١٧٩	٣٨٢	٩٩	٤١٠٦

المصدر: مكتب الإحصاء والمعلومات بإدارة الجامعة في محافظة المنوفية، ٢٠٢٣م.

ونظراً لكبر حجم مجتمع البحث وانتشار مفرداته، وكذلك القيود الخاصة بالوقت والتكلفة المصاحبة للوصول إلي جميع مفردات المجتمع، تم الاعتماد علي أسلوب العينات لتجميع البيانات اللازمة لإتمام البحث، لهذا سُحبت عينة عشوائية طبقية وفقاً للمعادلة الإحصائية المحددة لحجم العينة (Tryfos, 1996).

$$n = \frac{N\,(Z)^2\,P\,(1-P)}{Ne^2 + (Z)^2.P\,(1-P)}$$

حيث (n) حجم العينة، (N) حجم مجتمع البحث، (Z) حدود الخطأ المعياري وهي = ١,٩٦ عند درجة ثقة ٩٥%، (P) نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها الخاصية موضع التطبيق وهي =

٥٠%، (e) وهي خطأ العينة المسموح به في تقدير النسبة وهي ٠,٠٥ (Tryfos, 1996).
وباستخدام المعادلة السابقة يتضح أن:

$$\text{حجم العينة} = \frac{[٠,٥ \times ٠,٥ \times {}^{٢}(١,٩٦)] \times ٤١٠٦}{[٠,٥ \times ٠,٥ \times {}^{٢}(١,٩٦) + (٠,٠٥)^{٢} \times ٤١٠٦]} = ٣٥١ \text{ مفردة}$$

ويوضح الجدول رقم (٢) حجم عينة البحث وتوزيع مفرداتها علي الأطباء وهيئة التمريض والصيادلة وفني التحاليل والآشعة.

جدول رقم (٢): توزيع عينة البحث وفق المستشفيات موضع التطبيق

المستشفيات الجامعية	الفئة الوظيفية	عدد مفردات المجتمع	عدد مفردات العينة
المستشفي الرئيسي	الأطباء	٥٦	٥
	هيئة التمريض	٢٠٥٦	١٧٥
	الصيادلة	٢٠٦	١٨
	فني التحاليل والآشعة	٢٤	٢
مستشفي الكبد	الأطباء	٢٦٧	٢٢
	هيئة التمريض	١٠٥٥	٩٠
	الصيادلة	١٢٣	١١
	فني التحاليل والآشعة	٤٩	٤
مستشفى الطلبة	الأطباء	١٢٣	١١
	هيئة التمريض	٦٨	٦
	الصيادلة	٥٣	٥
	فني التحاليل والآشعة	٢٦	٢
الإجمالي		٤١٠٦	٣٥١

المصدر: من إعداد الباحث.

(٥) أداة البحث وطريقة جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأولية اللازمة للبحث من خلال الاعتماد علي قائمة الاستقصاء مستخدماً أسلوب المقابلة الشخصية، حيث وُزّعت القائمة علي كل مفردة من مفردات العينة المذكورة بالجدول أعلاه، واستغرقت عملية جمع البيانات سبعة أشهر وذلك خلال الفترة من بداية شهر يوليو ٢٠٢٤م إلي شهر ديسمبر ٢٠٢٤م، وبلغ عدد قوائم الاستقصاء الصحيحة والصالحة للتحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها (٣١١) قائمة بمعدل استجابة (٨٨,٦٠%).

(٦) أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في البحث:

- أسلوب معامل الارتباط ألفا Alpha Correlation Coefficient، بغرض التحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس المستخدمة.
- أسلوب الصدق الذاتى Intrinsic Validity، للتعبير عن درجة الارتباط بين الصدق والثبات، ويمكن حسابه إحصائياً من خلال الجذر التربيعى لمعامل الثبات.
- أسلوب تحليل الارتباط البسيط Simple Correlation، لقياس قوة العلاقة أو الارتباط بين متغيرين إثنين، والتأكد من درجة الارتباط بين متغيرات البحث.
- الأسلوب الإحصائي الوصفي Descriptive statistics، لبيان الخصائص الوصفية لمتغيرات البحث، ويتضمن المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري.
- أسلوب تحليل التباين أحادى الاتجاه One-Way ANOVA، لتحديد الإختلافات بين إدراك المستقصي منهم حول المتغير المستقل والمتغير التابع.
- أسلوب تحليل الإرتباط والإنحدار المتعدد Multiple Regression & Correlation Analysis، بغرض الكشف عن العلاقة ونوعها بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (تحليل الانحدار)، وتحديد درجة هذه العلاقة (تحليل الارتباط).
- أسلوب تحليل المسار ونموذج المعادلة الهيكلية Path Analysis Method & SEM، لقياس مدي التأثيرات الحاصلة في العلاقة بين المتغير المستقل والتابع في البحث.

عاشراً: تقييم الثبات والصدق للمقاييس المستخدمة فى البحث:

تناول الباحث في هذا الجزء نتائج اختبار الثبات والصدق للمقاييس المستخدمة فى البحث بغرض تقليل أخطاء القياس المحتملة فى المقاييس متعددة المحتوى التى تم استخدامها فى قائمة الاستقصاء، فقد تم استخدام معامل الارتباط كرونباخ ألفا (Alpha Correlation Coefficient) باعتباره أكثر أساليب اختبار الثبات دلالة وذلك من خلال تقييم درجة التناسق الداخلي بين محتويات المقياس الخاضع للاختبار. كما تم حساب الصدق الذاتىIntrinsic Validity بإيجاد الجذر التربيعى لمعامل ثبات الاختبار (إدريس، ٢٠١٢). ويوضح الجدول رقم (٣) معاملات الثبات والصدق لمتغيرات البحث.

جدول رقم (٣): درجة معامل الثبات ومعامل الصدق لمتغيرات البحث

م	متغيرات البحث	عدد العبارات	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق *
١	الانبساطية	٨	٠,٨٤٣	٠,٩١٨
٢	العصابية	٨	٠,٧٨٥	٠,٨٨٦
٣	القبول	٩	٠,٨٢٧	٠,٩٠٩
٤	الانفتاح علي الخبرة	١٠	٠,٧٩٥	٠,٨٩٢
٥	يقظة الضمير	٩	٠,٨٣٦	٠,٩١٤
إجمالي السمات الخمس الكبري للشخصية		٤٤	٠,٨٨٩	٠,٩٤٣
١	الانسحاب النفسي	١٢	٠,٨٤١	٠,٩١٧
٢	الانسحاب الجسدي	٨	٠,٧٣٩	٠,٨٦٠
الانسحاب الوظيفي		٢٠	٠,٨٧٢	٠,٩٣٤
١	دعم والتزام الإدارة العليا	٧	٠,٨١١	٠,٩٠١
٢	أولوية الإدارة	٤	٠,٧٦٥	٠,٨٧٥
٣	الاتصال التنظيمي	٦	٠,٨٠٦	٠,٨٩٨
٤	المشاركة التنظيمية	٤	٠,٧٨١	٠,٨٨٤
مناخ الأمان النفسي		٢١	٠,٨٨٢	٠,٩٣٩

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

(*) الصدق الذاتى = $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$

يتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن قيمة ألفا كرونباخ قد تراوحت ما بين (٠,٧٣٩) و(٠,٨٨٩) حيث أظهرت نتائج تحليل الاعتمادية أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لمقياس السمات الخمس الكبري للشخصية ككل كان (٠,٨٨٩)، ومعامل الثبات ألفا كرونباخ لمقياس الإنسحاب الوظيفي والذى بلغ (٠,٨٧٢)، وكذلك معامل الثبات ألفا كرونباخ لمقياس مناخ الأمان النفسي والذى بلغ (٠,٨٨٢). وذلك بدرجة ثقة قدرها ٩٥% حيث اقتربت المعنوية الحقيقية P–Value من الصفر، وتعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذى يعكس درجة توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات البحث وهذه النتائج تتعزيز الثقة فى متغيرات البحث وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل الإحصائى اللاحقة.

كذلك يمكن القول بأن كل معاملات الصدق كانت دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ مما يؤكد على تمتع استقصاء السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي ومناخ الأمان النفسي الواردة بالبحث بخصائص الاختبار الجيد، ويمكن الاعتماد عليها فى تعميم النتائج على مجتمع البحث.

(١) نتـائج اختبـار الفـرض الأول: ينص هذا الفرض على أنه "لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية بمحافظة المنوفية نحو مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية". يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائى الخاص بالإجابة على السؤال الأول لهذا البحث، والمتعلق بمستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق، حيث يحتوى مقياس السمات الخمس الكبري للشخصية على خمسة متغيرات أساسية وأربعة وأربعين متغيراً فرعياً، وذلك بعد التأكد من أنها تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات.

إتضح من نتائج التحليل الوصفي بالجدول رقم (٤) أن المتوسط الحسابي لأبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية متوسط نسبياً، مما يدل علي مستوي توافر متوسط لتلك السمات لدي الفئات المنتمية للمستشفيات الجامعية موضع التطبيق. وأحتل بُعد الانبساطية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٣,٣٤) وانحراف معياري قدره (٠,٤٨٥)، ثم يأتي بُعد الانفتاح علي الخبرة فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٣,٠١) وانحراف معياري قدره (٠,٤٧٧)، ثم جاء فى المرتبة الثالثة بُعد يقظة الضمير بمتوسط حسابي(٢,٩٣) وانحراف معياري (٠,٤٧٨)، وفى المرتبة الرابعة جاء بُعد القبول بمتوسط حسابي(٢,٧٢) وانحراف معياري (٠,٤٩١)، وجاء بُعد العصابية فى المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي(٢,٥٥) وانحراف معياري (٠,٤٠٦).

جدول رقم (٤): نتائج التحليل الوصفي وتحليل التباين حول مقياس السمات الخمس الكبري للشخصية وفقاً لتقديرات الفئات المستهدفة في البحث

متغيرات البحث		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة ف	المعنوية
السمات الخمس الكبري للشخصية	الانبساطية	٣,٣٤	٠,٤٨٥	١	٧,٩٠١	معنوي
	العصابية	٢,٥٥	٠,٤٠٦	٥	٣,٥٤٣	معنوي
	القبول	٢,٧٢	٠,٤٩١	٤	٤,٦٠٤	معنوي
	الانفتاح علي الخبرة	٣,٠١	٠,٤٧٧	٢	٦,٨٦٥	معنوي
	يقظة الضمير	٢,٩٣	٠,٤٧٨	٣	٥,٦٣٢	معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح للباحث من خلال تحليل التباين في إتجاه واحد One-Way ANOVA أن مستوي إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق ضمن المستوي المتوسط نسبياً لأبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية، فيما عدا بُعد العصابية فهو ضمن المستوي المنخفض نسبياً. ومن ثم يجب رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص على وجود إختلافات ذات دلالة

إحصائية بين مستوى إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية بمحافظة المنوفية نحو مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية.

(٢) نتائج اختبار الفرض الثاني: ينص هذا الفرض على أنه "لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق نحو مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي". يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائى الخاص بالإجابة على السؤال الثانى لهذا البحث، والمتعلق بمستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق، حيث يحتوى مقياس الانسحاب الوظيفي على متغيرين أساسيين وعشرين متغيراً فرعياً، وذلك بعد التأكد من أنها تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات.

إتضح من نتائج التحليل الوصفي بالجدول رقم (٥) أن المتوسط الحسابي لأبعاد الإنسحاب الوظيفي مرتفع نسبياً، مما يدل علي توافر مستوي مرتفع من سلوكيات الإنسحاب الوظيفي لدي العاملين بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق. وأحتل بُعد الإنسحاب النفسي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٤,٣٤) وانحراف معياري قدره (٠,٨٣١)، ثم يأتي بعد ذلك بُعد الإنسحاب الجسدي فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٤,١٩) وانحراف معياري قدره (٠,٦٥٤).

جدول رقم (٥): نتائج تحليل التباين حول مقياس الإنسحاب الوظيفي وفقاً لتقديرات الفئات المستهدفة في البحث

متغيرات البحث		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	قيمة ف	المعنوية
الانسحاب الوظيفي	الانسحاب النفسي	٤,٣٤	٠,٨٣١	١	٨,٧٢٤	معنوي
	الانسحاب الجسدي	٤,١٩	٠,٦٥٤	٢	٧,٨١١	معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح للباحث من خلال تحليل التباين في إتجاه واحد One-Way ANOVA أن مستوي إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق ضمن المستوي المرتفع نسبياً لتوافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي، ومن ثم يجب رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص على وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق نحو مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي.

(٣) نتائج اختبار الفرض الثالث: ينص الفرض الثالث علي أنه "لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للسمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح، يقظة الضمير) علي الحد من الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) بالمستشفيات الجامعية

موضع التطبيق"، ويُفيد اختبار مدي صحة هذا الفرض في تحقيق الهدف الثالث من أهداف هذا البحث، وللتعرف بصفة عامة على قوة واتجاه ومعنوية العلاقة بين متغيرات البحث، تم في البداية حساب معامل الارتباط البسيط (بيرسون Pearson) بين المتغيرات، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح، دلَّ ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية وتدل الإشارة السالبة على أن العلاقة عكسية. ويوضح الجدول التالى مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع متغيرات البحث.

جدول رقم (٦): مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد متغيرات البحث

الأبعـــــــاد	الانسحاب الوظيفي Y	الانسحاب النفسي Y1	الانسحاب الجسدي Y2
السمات الخمس للشخصية X	-٠,٣٧١**	-٠,٢٩٣**	-٠,٦٧٨**
الانبساطية X1	-٠,٤٣٨**	-٠,١٦٨**	-٠,٥٥٨**
العصابية X2	٠,٣٥٧**	٠,٣٧٣**	٠,٣٥٣**
القبول X3	-٠,٢٨٥**	-٠,٤٩٧**	-٠,٢٦٨**
الانفتاح علي الخبرة X4	-٠,١٨٠**	-٠,٤٦٣**	-٠,٣٤٨**
يقظة الضمير X5	-٠,٤٦٩**	-٠,٢٧٦**	-٠,٤٦٥**
مناخ الأمان النفسي M	-٠,٤٧٥**	-٠,٣٤٥**	-٠,٥٧١**
دعم والتزام الإدارة العليا M1	-٠,٣٩٠**	-٠,٤٥١**	-٠,٦٥٤**
أولوية الإدارة لاعطاء الاهتمام M2	-٠,٢٦٢**	-٠,٥٦٢**	-٠,٤٦٣**
الاتصال التنظيمي M3	-٠,٣٤٥**	-٠,٣٧٨**	-٠,٥٣١**
المشاركة التنظيمية M4	-٠,٢٧٥**	-٠,٢٨٨**	-٠,٣٦٠**

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى.

(**) معامل الارتباط ذات دلالة إحصائية عالية المعنوية عند ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط تُشير إلي وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين أربعة من السمات الخمس الكبري للشخصية بشكل إجمالي ولكل بُعد من أبعادها (الانبساطية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) والإنسحاب الوظيفي بشكل إجمالي ولكل بُعد من أبعاده (الإنسحاب النفسي، الإنسحاب الجسدي). ولكن وُجد أن بُعد العصابية يرتبط طردي موجب مع أبعاد الانسحاب الوظيفي سواء الانسحاب النفسي أو الجسدي. فكلما زادت السمات الخمس الكبري للشخصية كلما قلّ مستوي الإنسحاب الوظيفي لدي الفئات المستهدفة بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق، والعكس صحيح بالنسبة لبُعد العصابية، فكلما زاد مستوي توافر بُعد العصابية كلما زاد مستوي الانسحاب الوظيفي لدي تلك الفئات.

كما تُشير معاملات الارتباط إلي وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل بشكل إجمالي ولكل بُعد من أبعادها (دعم والتزام الإدارة العليا، أولوية الإدارة لاعطاء الاهتمام، الاتصال التنظيمي، المشاركة التنظيمية) والإنسحاب الوظيفي بشكل إجمالي ولكل بُعد من أبعاده (الإنسحاب النفسي، الإنسحاب الجسدي). أي أنه كلما ساد مناخ من الأمان النفسي لدي الفئات المستهدفة بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق كلما قلّ مستوي الإنسحاب الوظيفي لديهم. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن تحليل الارتباط يعطى مؤشراً مبدئياً عن مدى تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية في الحد من سلوكيات الإنسحاب الوظيفي، وكذلك دور مناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في التأثير بين المتغيرين، إلا أن الحكم النهائي لهذا التأثير متروك لنتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعدد، وكذلك تحليل المسار ونموذج المعادلة الهيكلية.

وللوقوف علي أهمية وعلاقة كل بُعد من أبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية مع أبعاد الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، والانسحاب الجسدي) كلاً علي حده، فقد أجري تحليل الارتباط والانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis بالجدول رقم (٧) علي النحو الآتي:

جدول رقم (٧): معاملات المسار الخاصة بالتأثيرات المباشرة بين متغيرات الدراسة

السمات الخمس للكبري للشخصية المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة					
		معامل المسار المباشر (β)	قيمة (P)	الدلالة	قيمة F	معامل الارتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
الانبساطية	الانسحاب النفسي	-٠,٢٩٨	٠,٠٠٩	معنوي	٧,٩٣٢	٠,٦٢٤	٠,٣٨٩
العصابية		٠,٣٩٧	٠,٠١٦	معنوي			
القبول		-٠,٢١٩	٠,٠٣٢	معنوي			
الانفتاح علي الخبرة		-٠,٢٧٠	٠,٠٠٧	معنوي			
يقظة الضمير		-٠,٢٥٦	٠,٠١٢	معنوي			
الانبساطية	الانسحاب الجسدي	-٠,٢٩١	٠,٠٠٤	معنوي	٦,٨٤٢	٠,٥٦١	٠,٣١٥
العصابية		٠,٢٦٠	٠,٠١٢	معنوي			
القبول		-٠,٢٤٥	٠,٠٤٨	معنوي			
الانفتاح علي الخبرة		-٠,٢٦٣	٠,٠١٧	معنوي			
يقظة الضمير		-٠,١٩٩	٠,٠١٣	معنوي			
الانبساطية	الانسحاب الوظيفي	-٠,٣١٥	٠,٠٠٣	معنوي	٩,٨١١	٠,٧٢١	٠,٥١٩
العصابية		٠,٢٥٥	٠,٠٣٧	معنوي			
القبول		-٠,٢٨٧	٠,٠١١	معنوي			
الانفتاح علي الخبرة		-٠,٣٠١	٠,٠١٦	معنوي			
يقظة الضمير		-٠,٢٩٣	٠,٠٠١	معنوي			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

أظهرت نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (٧) أن السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) ترتبط بشكل معنوي سلبي مباشر بالإنسحاب الوظيفي بصورة إجمالية ولكل بُعد من أبعاده الإنسحاب الوظيفي (الإنسحاب النفسي، الإنسحاب الجسدي)، وذلك بمعامل ارتباط متعدد إيجابى يبلغ (٠,٧٢١، ٠,٦٢٤، ٠,٥٦١) على الترتيب، وبلغت قيمة "F" (٩,٨١١، ٧,٩٣٢، ٦,٨٤٢) على الترتيب وهى ذات دلالة إحصائية، فيما عدا بُعد العصابية حيث يرتبط بشكل معنوي إيجابي بالإنسحاب الوظيفي بصورة إجمالية ولكل بُعد من أبعاده الإنسحاب الوظيفي (الإنسحاب النفسي، الإنسحاب الجسدي). ويعنى ذلك قبول نموذج الانحدار، وتأكيد أن السمات الخمس الكبري للشخصية بكل أبعادها تسهم فى التنبؤ بسلوك المتغير التابع (الإنسحاب الوظيفي ببعديه)، كما بلغ قيمة معامل التحديد للإنسحاب الوظيفي بشكل عام (٠,٥١٩) وبُعديه الإنسحاب النفسي والجسدي (٠,٣٨٩، ٠,٣١٥) علي الترتيب عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهو ما يعنى أن السمات الخمس الكبري للشخصية تسهم بنسبة (٥١,٩% و ٣٨,٩% و ٣١,٥%) على الترتيب فى تفسير التباين فى الإنسحاب الوظيفي وبُعديه. وبناءً علي ذلك يجب رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للسمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) علي الحد من الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق.

(٤) نتائج اختبار الفرض الرابع: ينص الفرض الرابع علي أنه "لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) علي الحد من الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق". ويُفيد اختبار مدي صحة هذا الفرض في تحقيق الهدف الرابع من أهداف هذا البحث، وللوقوف علي أهمية وعلاقة مناخ الأمان النفسي في العلاقة بين كل بُعد من أبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية مع أبعاد الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) كلاً علي حده، فقد أجري التحليل الوارد بالجدول رقم (٨) علي النحو الآتي:

جدول رقم (٨): معاملات المسار الخاصة بالتأثيرات المعدّلة لمناخ الأمان النفسي في العلاقة بين متغيرات البحث

المتغير المستقل	المتغير المعدل	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	
			معامل المسار المباشر (β)	قيمة (P)
الانبساطية	مناخ الأمان النفسي	الانسحاب النفسي	-٠,٣١٠	٠,٠٠٧
العصابية			٠,٢٨١	٠,٠٠٠
القبول			-٠,٢٥٤	٠,٠٣٦
الانفتاح علي الخبرة			-٠,٢٨٨	٠,٠٠٤
يقظة الضمير			-٠,٢٧٣	٠,٠٠٦
الانبساطية	مناخ الأمان النفسي	الانسحاب الجسدي	-٠,٣١٣	٠,٠٠٠
العصابية			٠,٢٠١	٠,٠٠٩
القبول			-٠,٢٧٠	٠,٠٢٣
الانفتاح علي الخبرة			-٠,٢٩٨	٠,٠١٨
يقظة الضمير			-٠,٢١١	٠,٠١١
الانبساطية	مناخ الأمان النفسي	الانسحاب الوظيفي	-٠,٣٧٦	٠,٠٠٣
العصابية			٠,٢٢١	٠,٠٤٧
القبول			-٠,٢٨٣	٠,٠١٧
الانفتاح علي الخبرة			-٠,٣٣٧	٠,٠١٣
يقظة الضمير			-٠,٣٠٩	٠,٠٠٣

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

اتضح من نتائج الجدول السابق وجود تأثير دال إحصائياً لمناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل للعلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي لدي المستقصي منهم بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق، حيث تدل القيم الواردة بالجدول السابق مقارنة بالجدول رقم (٨) أن مناخ الأمان النفسي أدي إلي خفض مستوي الإنسحاب الوظيفي بشكل أكبر لدي المستقصي منهم وذلك عند علاقة كل بُعد من أبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي بشكل إجمالي ولكل بعد من أبعاده (الإنسحاب النفسي، والإنسحاب الجسدي). **حيث إن:**

- وجود تأثير معنوي معدّل لمناخ الأمان النفسي في العلاقة بين كل بُعد من أبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) والإنسحاب الوظيفي بصورة إجمالية، إذ بلغت قيمة معاملات المسار (-٠,٣٧٦، ٠,٢٢١، -٠,٢٨٣، -٠,٣٣٧، -٠,٣٠٩) مما أدي إلي خفض مستوي الإنسحاب الوظيفي لدي المستقصي منهم.

- وجود تأثير معنوي معدّل لمناخ الأمان النفسي في العلاقة بين كل بُعد من أبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) وبُعد الإنسحاب النفسي، إذ بلغت قيمة معاملات المسار (-٠,٣١٠، ٠,٢٨١، -٠,٢٥٤، -٠,٢٨٨، -٠,٢٧٣) مما أدي إلي خفض مستوي الإنسحاب النفسي لدي المستقصي منهم.
- وجود تأثير معنوي معدّل لمناخ الأمان النفسي في العلاقة بين كل بُعد من أبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) وبُعد الإنسحاب الجسدي، إذ بلغت قيمة معاملات المسار (-٠,٣١٣، ٠,٢٠١، -٠,٢٧٠، -٠,٢٩٨، -٠,٢١١) مما أدي إلي خفض مستوي الإنسحاب الجسدي لدي المستقصي منهم.
- وبناءً علي ذلك يجب رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي أنه يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح علي الخبرة، يقظة الضمير) علي الحد من الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق.

حادي عشر: مناقشة نتائج البحث وتفسيرها:

توصل البحث الحالي إلي مجموعة من النتائج، يمكن تناولها وتفسيرها علي النحو الآتي:

(١) أظهرت نتائج اختبار الفرض الأول بوجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية بمحافظة المنوفية نحو مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية، ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي:

- هناك مستوي متوسط لدي الفئات (الأطباء، هيئة التمريض، الصيادلة، فني الآشعة والتحاليل) بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق بتوافر السمات الخمس الكبري للشخصية، وأحتل بُعد الانبساطية المرتبة الأولى ثم يأتي بُعد الانفتاح علي الخبرة فى المرتبة الثانية، ثم جاء فى المرتبة الثالثة بُعد يقظة الضمير، وفى المرتبة الرابعة جاء بُعد القبول، وجاء بُعد العصابية فى المرتبة الخامسة والأخيرة لأن هذا النمط من الشخصية يكون متشائماً وقلقاً عدائي سريع الغضب. وهذه النتيجة تتفق مع دراسات كل من (الطراونة، عربيات، ٢٠٢٢ ؛ العكر، ٢٠٢٣ ; Akbar et al., 2023 ; Rostyslav & Vsevolod, 2024).

- يتفاوت مستوي إدراكات الفئات المنتمية للمستشفيات الجامعية موضع التطبيق نحو مستوي توافر السمات الخمس الكبري للشخصية، حيث جاءت بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات (موسي، طه، ٢٠٢٢ ; Yıldırım & Göksoy, 2024 ; Alhoish, 2019). ويفسّر الباحث ذلك في ضوء نموذج السمات الخمس للشخصية، بأن هناك بعض الفئات في المستشفيات موضع التطبيق تمتلك شخصيات إيجابية وأخري سلبية، بمعني هناك شخصيات انبساطية مليئة بالطاقة والحيوية وفي نفس الوقت شخصية حازمة غير متعصبة تحب الود والاجتماعية مع الآخرين، وهناك شخصيات غير هادئة لا تُفيد أفعالها في مجال العمل، بل قد تكون مكتئبة تشعر بالتوتر عند التعامل مع الضغوط التي تواجهه، وغير مستقر عاطفياً، بالإضافة إلي الشعور بالتوتر في المواقف المحرجة ومن ثم قد يكون عرضه لإثارة أعصابه. أيضاً هناك شخصيات تراعي مشاعر الآخرين وتعاونهم وتتعاطف معهم، وبالتالي فهي شخصيات متسامحة مع الآخرين لا تحب الصراع معهم ولا تميل إلي تصعيد أخطاء الآخرين. كذلك هناك شخصيات منفتحة علي الخبرات والإبداع والتفكير الجاد الذي يتأقلم مع أي أعمال يقومون بها. وأخيراً هناك شخصيات لديها سمة الضمير الحي أو ما يُطلق عليه يقظة الضمير من بذل قصاري جهده لإكمال المهام الوظيفية المطلوبة منه بكفاءة وفعالية، فهو شخصية صبورة لا تعرف اليأس، ومن ثم هناك صعوبة في ارتباكه أثناء أداء عمله.

(٢) أظهرت نتائج اختبار الفرض الثاني بوجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراكات المستقصي منهم فى المستشفيات الجامعية موضع التطبيق نحو مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي، ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي:

- هناك توافر مستوي من سلوكيات الإنسحاب الوظيفي لدي العاملين بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق. وأحتل بُعد الإنسحاب النفسي المرتبة الأولى ثم يأتي بعد ذلك بُعد الإنسحاب الجسدي فى المرتبة الثانية.
- يتفاوت مستوي إدراكات الفئات المنتمية للمستشفيات الجامعية موضع التطبيق نحو مستوي توافر أبعاد الإنسحاب الوظيفي، حيث جاءت بدرجة مرتفعة نسبياً، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبد العال، ٢٠٢٣ ; Choi, 2024 ; Alkusani & Sukaris, 2019)، واختلفت مع دراسة (محمد، الرميدي، ٢٠٢٢) حيث وجد هناك مستويات منخفضة للإنسحاب الوظيفي. ويفسّر الباحث ذلك في ضوء نظرية الأحداث الفاعلة، بأن هناك بعض الفئات تشعر بالعزلة

الفكرية عن باقي زملائهم، بل يواجهون صعوبة بالتركيز طويلاً ذهنياً أثناء أداء عملهم، ويفكّرون في مستقبلهم الوظيفي باستمرار، وهناك من يستخدم الإنترنت بشكل يومي خلال ساعات العمل وإجراء مكالمات شخصية طويلة أثناء العمل، وتبادل الحديث مع بعض الزملاء لا صلة لها بالعمل، والتهرب من تقديم يد المساعدة لزملائه متظاهراً بأنه مشغول، بل الأمر قد يمتد إلي استغلال أوقات العمل الرسمية لإتمام أعمال ومهام شخصية. وهناك من يعبّر عن النية لترك المستشفي فهو يحضر إلي العمل دون استعداد، ويقوم بمغادرة العمل قبل انتهاء الوقت الرسمي المحدد، وليس لديه الرغبة في حضور الإجتماعات الرسمية للعمل، وتعمّد الوصول إلي العمل متأخراً دون سبب، ويخلق أعذاراً كثيرة لتجنب مشاركة الزملاء في أداء بعض الأعمال، كذلك الشعور بأن العمل الحالي لا يوفّر الأمان الوظيفي ومن ثم البحث عن وظيفية أخري أو مكان آخر. ومن ثم كل ما سبق سيؤدي في النهاية إلي الانسحاب الوظيفي.

(٣) أظهرت نتائج اختبار الفرض الثالث بوجود تأثير معنوي سلبي مباشر لأربعة من السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، القبول، الانفتاح، يقظة الضمير) علي الحد من الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق، في حين وجد أن هناك تأثير معنوي سلبي لبُعد (العصابية) علي الحد من الانسحاب الوظيفي، ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي:

- يوجد تأثير معنوي عكسي لبُعد الانبساطية كأحد السمات الخمس الكبري للشخصية علي الإنسحاب الوظيفي للمستشفيات الجامعية موضع التطبيق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحفاظ علي الموارد ونموذج السمات الخمس الكبري للشخصية، بأنه عندما يمتلك الشخص شخصية حازمة وممتلئة بالطاقة والحيوية، وامتلاكه أيضاً شخصية تتسم بالود والإجتماعية في علاقته مع الآخرين بدون كثرة كلام لا مفيد، ويكون هادئ غير متعصب في ردود أفعاله، فإن ذلك يُقلل من الإنسحاب الوظيفي من قلة الشعور بالعزلة الفكرية، وتبادل الحديث مع الزملاء في العمل بمواضيع لها علاقة بالعمل، وقلة استخدام الإنترنت خلال ساعات العمل اليومية، وقلة التهرب من تقديم المساعدة للزملاء في العمل، وإنجاز المهام بأعلي كفاءة وفعالية للحصول علي فرصة أكبر في العمل مستقبلاً، ومن ثم لا يتم التعبير عن النية لترك عملي بالمستشفي، ويتم المحافظة علي حضور الاجتماعات الرسمية في أوقاتها، والوصول إلي العمل في الوقت المحدد، وعند التغيّب عن العمل يكون هناك عذر مسبق.

- يوجد تأثير معنوي طردي لبُعد العصابية كأحد السمات الخمس الكبري للشخصية علي الإنسحاب الوظيفي للمستشفيات الجامعية موضع التطبيق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحفاظ علي الموارد ونموذج السمات الخمس الكبري للشخصية، بأنه عندما لا يمتلك الشخص الثقة بالنفس ويكون متوتراً عند التعامل مع الضغوط التي تواجهه، ويشعر بالقلق أو التوتر عند التعامل مع الآخرين أو في المواقف الحرجة، وكثيراً تُثار أعصابه، فذلك يؤدي إلي زيادة اتجاهه للإنسحاب الوظيفي لأنه يشعر بالعزلة الدائمة، ولا يتبادل أي أحاديث مع زملائه في العمل، ويعبّر عن نيته بترك العمل، ومن ثم لا يحضر الإجتماعات في موعدها المحدد، ويصل إلي عمله متأخراً.
- يوجد تأثير معنوي عكسي لبُعد القبول كأحد السمات الخمس الكبري للشخصية علي الإنسحاب الوظيفي للمستشفيات الجامعية موضع التطبيق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحفاظ علي الموارد ونموذج السمات الخمس الكبري للشخصية، بأنه يكون الشخص متعاوناً مع زملائه وغير أناني فهو متسامح بطبيعته مع الآخرين، ولا يحب تصعيد أي خطأ صادر من زملائه إلي الإدارة العليا، فهو لا يحب الصراع مع أحد في العمل بل أنه يتعاطف مع مشاعرهم ويثق بهم، فإن ذلك يُقلل من الإنسحاب الوظيفي من قلة استخدام الإنترنت خلال ساعات العمل اليومية، وقلة الشعور بالعزلة الفكرية، وتبادل الحديث مع الزملاء في العمل بمواضيع لها علاقة بالعمل، وقلة التهرب من تقديم المساعدة للزملاء في العمل، وإنجاز المهام بأعلي كفاءة وفعالية للحصول علي فرصة أكبر في العمل مستقبلاً، ومن ثم لا يتم التعبير عن النية لترك عملي بالمستشفي، ويتم المحافظة علي حضور الاجتماعات الرسمية في أوقاتها، والوصول إلي العمل في الوقت المحدد، وعند التغيّب عن العمل يكون هناك عذر مسبق.
- يوجد تأثير معنوي عكسي لبُعد الانفتاح علي الخبرة كأحد السمات الخمس الكبري للشخصية علي الإنسحاب الوظيفي للمستشفيات الجامعية موضع التطبيق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحفاظ علي الموارد ونموذج السمات الخمس الكبري للشخصية، بأن عندما يكون سمة الشخصية هي الانفتاح علي الخبرة أي تقديم أفكار جديدة في مجال العمل، وأدائه علي أساس الإيمان بالتجارب الجديدة، والتأقلم معها وأن ما يتم القيام به من أعمال هي أفضل شئ، فهذا يدل علي أن الشخص مبدع ورصين، ولا يشعر إطلاقاً بالخمول لأنه يحب التفكير الجاد

والإبداعي، فإن ذلك يُقلل من الإنسحاب الوظيفي سواء كان الانسحاب النفسي أو الانسحاب الجسدي.

- يوجد تأثير معنوي عكسي لبُعد يقظة الضمير كأحد السمات الخمس الكبري للشخصية علي الإنسحاب الوظيفي للمستشفيات الجامعية موضع التطبيق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحفاظ علي الموارد ونموذج السمات الخمس الكبري للشخصية، بأن عندما يمتلك الشخص سمة يقظة الضمير بمعني أنه ليس مهملاً ولا كسولاً بل يبذل أقصي جهد لإكمال المهام الوظيفية المطلوبة منه بأقصي كفاءة وفعالية ممكنة، وأنه يمتلك شخصية موثوق به وصبورة لا تعرف اليأس، بل أنه يُعد خططه بنفسه ويفوم بالتنفيذ ولا يرتبط أثناء أداء الأعمال، فإن ذلك يُقلل من الإنسحاب الوظيفي سواء كان الانسحاب النفسي أو الانسحاب الجسدي.

(٤) أظهرت نتائج اختبار الفرض الرابع بوجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمناخ الأمان النفسي كمتغير معدّل في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية (الانبساطية، العصابية، القبول، الانفتاح، يقظة الضمير) علي الحد من الانسحاب الوظيفي (الانسحاب النفسي، الانسحاب الجسدي) بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق. ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي:

- أن مناخ الأمان النفسي أدي إلي خفض مستوي الإنسحاب الوظيفي بشكل أكبر لدي المستقصي منهم وذلك عند علاقة كل بُعد من أبعاد السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي بشكل إجمالي ولكل بعد من أبعاده (الإنسحاب النفسي، والإنسحاب الجسدي). وهنا لعب مناخ الأمان النفسي دوراً معدلاً في العلاقة بين هذين المتغيرين، وهذا بخلاف بعض الدراسات السابقة مثل (Garrick et al., 2014 ; Loh et al., 2018 ; Degner, 2023) ، حيث مثّل مناخ الأمان النفسي متغير معدلاً بين متغيرات مختلفة بخلاف متغيرات البحث الحالي.
- ففي ضوء نظرية الحفاظ علي الموارد، ونظرية الأحداث الفاعلة، يُفسر الباحث أنه عندما يسود مناخ يتسم بدعم والتزام الإدارة العليا بحل والاستماع إلي المشكلات النفسية التي تواجه المستقصي منهم في العمل، ومن ثم الاهتمام بالسلامة النفسية والوقاية من التوتر والخوف، كذلك عندما تعتبر المستشفي أن الأمان النفسي لدي المستقصي منهم لا يقل أهمية عن إنتاجيتهم أو مجهوهم في العمل بكفاءة وفعالية، وعندما تقوم إدارة المستشفي بإتباع سياسة

الباب المفتوح فيما يتعلق بالمشكلات، أو أن هناك قنوات اتصال مناسبة للإبلاغ عن أي مخاوف تخص العامل أو وظيفته، وعند الشعور بالراحة عند التحدث مع بعض الزملاء عن ظروف العمل، وعندما تتم المشاركة والتشاور مع تلك الفئات المستهدفة في البحث حول المناخ النفسي وسلامتهم ومخاطر السلامة النفسية وكيفية تحصينهم من هذه المخاطر، وعند قيام الإدارة بتشجيع المشاركة في وضع أي إقتراحات تخص مسائل السلامة النفسية، كل ذلك يؤثر بالإيجاب علي العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي، بمعني أن مناخ الأمان الوظيفي كلما توفّر لدي المستقصي منهم بالإضافة إلي بعض سمات الشخصية فهذا يُقلل بشكل مرتفع من إتباع المستقصي منهم سلوكيات الإنسحاب الوظيفي سواء النفسي أو الجسدي.

ثاني عشر: توصيات البحث:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي، يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تُسهم في الحد من ظاهرة الإنسحاب الوظيفي وذلك من خلال الاهتمام من توافر السمات الخمس الكبري للشخصية وتوافر مناخ الأمان النفسي في المستشفيات الجامعية موضع التطبيق، وفيما يأتي عرض لأهم هذه التوصيات:

- النظر إلي الشخصية كوحدة متكاملة نفسياً ومعرفياً واجتماعياً، والاهتمام بها من خلال توفير كافة السمات من الإنبساطية والقبول وعدم العصابية والقبول والإنفتاح علي الخبرة ويقظة الضمير التي تطوّر من شخصية الأطباء وهيئة التمريض والصيادلة وفني التحاليل والآشعة في المستشفيات.
- عقد دورات تدريبية داخلية وخارجية وورش عمل من أجل ترسيخ سمات الانبساطية والقبول والانفتاح علي الخبرة ويقظة الضمير وعدم العصابية من خلال الاستماع إلي وجهات نظرهم والعمل علي الأخذ بها.
- الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والإجتماعية بين كافة الفئات بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق (الأطباء وهيئة التمريض والصيادلة وفني التحاليل والآشعة) من خلال استخدام الأسلوب التشاركي لتوفير بيئة عمل مستقرة تتضمن المزيد من المشاركة والترابط والحماس والإخلاص.

- العمل علي تكيّف الفئات المستهدفة في المستشفيات الجامعية موضع التطبيق ومتابعة آخر المستجدات في مجال عملهم من خلال إتاحة الفرصة لحضور المؤتمرات العلمية والعملية، من أجل إثارة روح المبادرة وزيادة درجة حماسهم نحو عملهم.
- العمل علي إحياء روح التفاؤل بين الفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق، من خلال التعلّم من الماضي وتقدير الحاضر والتعامل معه بواقعية.
- زيادة تمكين الفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق من الناحية النفسية والوظيفية من خلال إشراكهم في صنع واتخاذ بعض القرارات المؤثرة علي مستقبل المستشفي.
- منح الفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق المزيد من الثقة في أنفسهم من خلال إتباع مبدأ الإدارة بالثقة وكذلك مبدأ الاتصالات المفتوحة بينهم وبين المديرين والمشرفين، مع تقبّل وجهات النظر التي تتعارض مع مواقفهم الراسخة.
- تشجيع الفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق علي جميع التصرفات التي تتم بناءً علي القيم والمعتقدات الأخلاقية من خلال منح الحوافز المادية والمعنوية لهم.
- العمل علي وضع صندوق للشكاوي والمقترحات لجميع الفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق للتعرف علي ردود أفعالهم تجاه أي مواقف أو قرارات داخل المستشفي من أجل تحسين التواصل والتفاعل معهم بشكل مستمر.
- عقد اجتماعات بصفة دورية مستمرة مع الفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق للتعرف علي أثر القرارات التي تُتّخذ في المستشفي، مما يدل علي تقوية الروابط بين الإدارة وتلك الفئات.
- العمل علي تقديم فرص التعلّم والتطوير الذاتي للفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق، وأن يتم نقل كل ما هو جديد في مجال عملهم، مع تعلّم مهارات جديدة والتي من شأنها تحسين الفعالية الذاتية ومن ثم النتائج علي المستويين الفردي والتنظيمي.
- الاهتمام بتوفير بيئة عمل داعمة خالية من الإنسحاب الوظيفي سواء كان النفسي أو الجسدي للفئات المستهدفة في المستشفيات الجامعية موضع التطبيق من خلال تجنّب الصراعات والمشاكل في العمل، وأن تقوم إدارة المستشفيات بحلها سريعاً ومنع تكرارها في المستقبل.

- إعادة النظر في تصميم الوظائف بالمستشفيات الجامعية موضع التطبيق من خلال التقييم الموضوعي لأعبائها البدنية والنفسية والعاطفية والذهنية حتي لا يتم تحميل الأفراد بمتطلبات تفوق قدراتهم علي التحمل والتقليل من دافعيتهم نحو العمل.
- اهتمام إدارة المستشفيات الجامعية موضع التطبيق بتبنّي ثقافة تنظيمية داعمة لجميع السلوكيات الإيجابية ومنع أي سلوكيات سلبية مثل التنمر أو ضعف الالتزام التنظيمي والتي من شأنها تمنع الفئات المستهدفة من إتباع سلوكيات الإنسحاب الوظيفي.
- أن يكون هناك مبدأ يسمي السعادة الوظيفية يقوم علي اهتمام الإدارة العليا بالأوضاع الإجتماعية والأسرية للفئات المستهدفة في المستشفيات الجامعية موضع التطبيق.
- مراعاة تحقيق العدالة فيما يتعلق بالثواب والعقاب والمكافآت، ووضع نظام عادل للترقيات مبني علي الأداء المميز والكفاءة مما يسهم في تقليل مستوي الإنسحاب الوظيفي.
- تشجيع العمل الجماعي مما يؤدي إلي تقليل الشعور بالسلبية في التعامل مع الآخرين.
- العمل علي عدم تحمّل الفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق أعباء وظيفية أكثر من اللازم سواء من ناحية كم العمل أو تحميله بمهام تفوق مهاراته.
- الاهتمام بتعديل جداول الرواتب التي يحصل عليها الفئات المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق بما يتوافق مع متطلبات المعيشة في ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة وهو ما يحد من رغبتهم في ترك العمل.
- تحقيق الملاءمة بين احتياجات الفئات المستهدف والمستشفيات الجامعية موضع التطبيق من خلال دراسة وتحليل حاجاتهم وتلبيتها.
- العمل علي توفير مناخ عمل داعم لتحقيق النمو الوظيفي والشخصي لتلك الفئات الجامعية المستهدفة في المستشفيات موضع التطبيق، وتشجيعهم علي تقديم المقترحات الجديدة التي تساعد علي تطوير العمل، مما يخلق شعور الأمان النفسي.
- عقد ندوات مستمر من أجل تعزيز الصحة النفسية لتلك الفئات المستهدفة في المستشفيات الجامعية موضع التطبيق، والتعرف علي المشكلات النفسية والوظيفية التي تواجههم أثناء العمل.

- عمل دورات تدريبية لتقديم الدعم النفسي والوقاية من الاكتئاب والتوتر، من خلال تشجيع تلك الفئات علي الانخراط في العمل وإبداء آرائهم وحلولهم فيما يتعلق بالمشكلات التي تخص المستشفي والمخاطر التي يواجهونها أثناء تأدية عملهم.

ثالث عشر: البحوث المستقبلية:

أظهرت نتائج البحث الحالي عدداً من المجالات التي تستحق الاهتمام والدراسة والتحليل من جانب الباحثين والمهتمين، وذلك علي النحو الآتي :

- بيان تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي في وجود مناخ الأمان الوظيفي كمتغير معدّل ولكن بالتطبيق علي المستشفيات الجامعية في محافظات أخري، أو بالتطبيق علي المستشفيات التعليمية.
- بيان تأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي في وجود مناخ الأمان الوظيفي كمتغير معدّل في القطاعات الصناعية.
- إجراء دراسة مقارنة بين المستشفيات الحكومية والمستشفيات الخاصة فيما يتعلق بتأثير السمات الخمس الكبري للشخصية علي الحد من الإنسحاب الوظيفي في وجود مناخ الأمان الوظيفي كمتغير معدّل.
- التطرق لمتغيرات وسيطة أو معدّلة أخري بخلاف مناخ الأمان النفسي مثل الصحة التنظيمية أو المناعة النفسية أو الصلابة النفسية في العلاقة بين السمات الخمس الكبري للشخصية والإنسحاب الوظيفي.

قائمة المراجع

- إدريس، ثابت عبد الرحمن. (٢٠١٢). بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- الزيادي، بسنت عادل. (٢٠٢٤).الدور الوسيط للازدهار في العمل بين مناخ الأمان النفسي والتجاوز الإيجابي لقواعد العمل: دراسة ميدانية علي شركة ماكدونالز مانفودز مصر. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، ٦١(٣)، ١٤٧-١٨١.
- الطراونة، ميسون محمد & عربيات، أحمد عبد الحليم. (٢٠٢٢). العوامل الخمس الكبري لدي المتعاملين مع جائحة كورونا من الكوادر الطبية (أطباء، مهم طبية مساعدة، هيئة تمريض). مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٤ (١)، ١٢٥-١٥٠.
- العكر، محمد عاطف محمد. (٢٠٢٢). العوامل الخمس الكبري للشخصية السائدة وعلاقتها بالاحتراق النفسي لدي الأخصائيين النفسيين. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ١(٤)، ٢٤١-٢٦٢.
- الواحي، محمد مجدي محمود سليمان. (٢٠٢٣). دور رأس المال النفسي كمتغير وسيط في العلاقة بين العوامل الخمس الكبرى للشخصية والتهكم التنظيمي دراسة تطبيقية على العاملين بجامعة دمنهور. مجلة الدراسات التجارية والإدارية، ٤(١)، ٤٥-١١٤.
- جودة، عبد المحسن عبد المحسن & الفار، آية محمد رأفت. (٢٠٢٣). أثر مناخ الأمان النفسي على النواتج التنظيمية بتوسيط الفضيلة التنظيمية بالتطبيق على العاملين الدائمين بمديريات الخدمات بمحافظة الدقهلية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٧(٣)، ٣٩٧-٤١٩.
- عبد العال، محمد حمدي زكي. (٢٠٢٣). الانسحاب الوظيفي كمتغير وسيط بين القيادة السامة والارتباط الوظيفي بالتطبيق على العاملين بشركات قطاع الأعمال العام بمحافظة الدقهلية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٤(١)، ٣٠٥-٣٥١.
- عبد النبي، أحمد محمود. (٢٠٢٣). الدور المعدل لنمط الشخصية في العلاقة بين ضغوط العمل المهنية والسلوك الإستباقي دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة بني سويف. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤(٤)، ١١٢٤-١٢٠٨.
- محمد، أسماء عبد العاطي & الرميدي، بسام سمير. (٢٠٢٢). أثر التوازن التنظيمي في الحد من سلوكيات الإنسحاب الوظيفي للعاملين بالتطبيق علي شركات السياحة المصرية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، ١، ٨٧-١٠٢.

- موسي، عمار فتحي & طه، مني حسنين السيد. (٢٠٢٣). الصلابة النفسية كمتغير وسيط في العلاقة بين العوامل الخمس الكبرى للشخصية وجودة الحياة النفسية (دراسة تطبيقية). المجلة العلمية للبحوث التجارية، ٤٩(٢)، ٣٣٥-٤٠٤.
- Abood, M. H., Alharbi, B. H., Mhaidat, F., & Gazo, A. M. (2020). The Relationship between Personality Traits, Academic Self-Efficacy and Academic Adaptation among University Students in Jordan. *International Journal of Higher Education*, *9*(3), 120-128.
- Aggarwal, A., Chand, P. K., Jhamb, D., & Mittal, A. (2020). Leader–member exchange, work engagement, and psychological withdrawal behavior: the mediating role of psychological empowerment. *Frontiers in psychology*, *11*, 423.
- Akbar, A., Malik, A., & Warraich, N. F. (2023). Big five personality traits and knowledge sharing intentions of academic librarians. *The Journal of Academic Librarianship*, *49*(2), 102632.
- Alhoish, F. K. (2019). The Big Five Personality Traits relevant to the Locus of Control among Gifted and Non-Gifted Female students. *IUG Journal of Educational & Psychological Studies*, *27* (2), 41-69.
- Alkusani, A., & Sukaris, S. (2019). Pengaruh Job-Engagement Terhadap Perilaku Withdrawal Melalui Komitmen Organisasi. *Jurnal Riset Entrepreneurship*, *2*(1), 43-51.
- Amoadu, M., Ansah, E. W., & Sarfo, J. O. (2023). Influence of psychosocial safety climate on occupational health and safety: a scoping review. *BMC public health*, *23*(1), 1344.
- Anand, S., Meuser, J. D., Vidyarthi, P. R., Liden, R. C., Rousseau, D. M., & Ekkirala, S. (2022). A multi-level model of i-deals in workgroups: Employee and coworker perceptions of leader fairness, i-deals and group performance. *Journal of Management Studies*, *59*(2), 489-517.
- Bernard, L. C., Walsh, R. P., & Mills, M. (2005). Ask Once, May Tell: Comparative Validity of Single and Multiple Item Measurement of the Big-Five Personality Factors. *Counseling & Clinical Psychology Journal*, *2*(1).
- Buijs, R. (2022). The Impact of Organizational Innovation Support, Employee Intrinsic Motivation and Big Five Personality Traits on Employee Innovative Work Behavior. *Journal of Business Research*, *129*(3), 295-303.
- Cheung, T., Graham, L. T., & Schiavon, S. (2022). Impacts of life satisfaction, job satisfaction and the Big Five personality traits on satisfaction with the indoor environment. *Building and Environment*, *212*, 108783.

- Chieffi, V., Pichierri, M., Peluso, A. M., Collu, C., & Guido, G. (2022). Effects of Big Five personality traits and market mavenship on consumers' intention to spread word-of-mouth in the art context. *Arts and the Market*, *12*(1), 17-31.
- Choi, H. M. (2024). Stress at the Crossroads: Work–Family Conflict and Work Withdrawal Behavior. *Sustainability*, *16*(16), 6975.
- Chu, C. C., & Chou, C. Y. (2024). Hybrid work stressors and psychological withdrawal behavior: A moderated mediation model of emotional exhaustion and proactive personality. *Journal of Vocational Behavior*, 104053.
- Čikeš, V., Črnjar, K., & Maškarin Ribarić, H. (2024). Effects of job attitudes on withdrawal behaviors: Evidence from the Croatian hotel industry. *Zbornik radova Ekonomskog fakulteta u Rijeci: časopis za ekonomsku teoriju i praksu*, *42*(1), 39-64.
- Costa Jr, P. T., & McCrae, R. R. (1992). Four ways five factors are basic. *Personality and individual differences*, *13*(6), 653-665.
- Degner, J. (2023). *The Moderating Effect of Psychological Safety on the Relationship Between Shared Leadership and Job Satisfaction* (Doctoral dissertation).
- Dong, R. K., & Li, X. (2024). Psychological safety and psychosocial safety climate in workplace: A bibliometric analysis and systematic review towards a research agenda. *Journal of Safety Research*, *91*, 1-19.
- Erdemli, Ö. (2015). Teachers' withdrawal behaviors and their relationship with work ethic. Eurasian Journal of Educational Research, 15(60), 201-220.
- Feng, X., Li, E., Li, J., & Wei, C. (2024). Critical influencing factors of employees' green behavior: Three-stage hybrid fuzzy DEMATEL–ISM–MICMAC approach. *Environment, development and sustainability*, *26*(7), 17783-17811.
- Furnham, A., & Cheng, H. (2024). The Big-Five personality factors, cognitive ability, health, and social-demographic indicators as independent predictors of self-efficacy: A longitudinal study. *Scandinavian Journal of Psychology*, *65*(1), 53-60.
- Garrick, A., Mak, A. S., Cathcart, S., Winwood, P. C., Bakker, A. B., & Lushington, K. (2014). Psychosocial safety climate moderating the effects of daily job demands and recovery on fatigue and work engagement. *Journal of Occupational and Organizational Psychology*, *87*(4), 694-714.
- Hall, G. B., Dollard, M. F., & Coward, J. (2010). Psychosocial safety climate: Development of the PSC-12. *International journal of stress management*, *17*(4), 353.

- Idris, R., Bacotang, J., Govindasamy, P., & Nachiappan, S. (2023). Cracking the code: Investigating the relationship between big five personality traits and STEM education. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, *13*(9), 1536-1545.
- Johnson, C. E. (2024). *Big Five Personality Traits and Perceived Job Stress Among K-12 Special Education Teachers* (Doctoral dissertation, Grand Canyon University).
- Kajonius, P. J., & Johnson, J. A. (2019). Assessing the structure of the Five Factor Model of Personality (IPIP-NEO-120) in the public domain. *Europe's Journal of Psychology*, *15*(2), 260.
- Kang, W., Guzman, K. L., & Malvaso, A. (2023). Big Five personality traits in the workplace: Investigating personality differences between employees, supervisors, managers, and entrepreneurs. *Frontiers in Psychology*, *14*, 976022.
- Karanika-Murray, M., Michaelides, G., & Wood, S. J. (2017). Job demands, job control, psychological climate, and job satisfaction: A cognitive dissonance perspective. *Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance*, *4*(3), 238-255.
- Liu, F., Li, J., Lan, J., & Gong, Y. (2024). Linking perceived overqualification to work withdrawal, employee silence, and pro-job unethical behavior in a Chinese context: the mediating roles of shame and anger. *Review of Managerial Science*, *18*(3), 711-737.
- Liu, X., Yuan, S. J., Ji, T. T., & Song, Y. L. (2022). Relationship between risk perception of COVID-19 and job withdrawal among Chinese nurses: The effect of work–family conflict and job autonomy. *Journal of Nursing Management*, *30*(6), 1931-1939.
- Loh, M. Y., Idris, M. A., Dollard, M. F., & Isahak, M. (2018). Psychosocial safety climate as a moderator of the moderators: Contextualizing JDR models and emotional demands effects. *Journal of Occupational and Organizational Psychology*, *91*(3), 620-644.
- Mammadov, S. (2022). Big Five personality traits and academic performance: A meta-analysis. *Journal of personality*, *90*(2), 222-255.
- Meléndez, J. C., Satorres, E., Cujiño, M. A., & Reyes, M. F. (2019). Big Five and psychological and subjective well-being in Colombian older adults. *Archives of gerontology and geriatrics*, *82*, 88-93.

- Mustafa, S., Qiao, Y., Yan, X., Anwar, A., Hao, T., & Rana, S. (2022). Digital students' satisfaction with and intention to use online teaching modes, role of big five personality traits. *Frontiers in psychology*, *13*, 956281.
- Nauman, S., Zheng, C., & Basit, A. A. (2021). How despotic leadership jeopardizes employees' performance: the roles of quality of work life and work withdrawal. *Leadership & Organization Development Journal*, *42*(1), 1-16.
- Ogawa, R. (2020). *Can't We All Just Get Along: Exploring the Dimensions of the Big Five Personality Traits that Predict Workplace Conflict Frequency* (Master's thesis, Azusa Pacific University).
- Ouni, S., & Boujelbene, Y. (2023). The mediating role of big five traits and self-efficacy on the relationship between entrepreneurship education and entrepreneurial behavior: Study of Tunisian university graduate employees. *Evaluation and Program Planning*, *100*, 102325.
- Rana, A., & Soodan, V. (2019). Effect of occupational and personal stress on job satisfaction, burnout, and health: A cross-sectional analysis of college teachers in Punjab, India. *Indian journal of occupational and environmental medicine*, *23*(3), 133-140.
- Rostyslav, C., & Vsevolod, Z. (2024). Exploring the Relationship between Personality and Subjective Career Success: A Study of the Big Five Traits among Ukrainian It Specialists. *Conhecimento & Diversidade*, *16*(41), 347-375.
- Selvarajan, T. R., Singh, B., & Cloninger, P. A. (2016). Role of personality and affect on the social support and work family conflict relationship. *Journal of vocational behavior*, *94*, 39-56.
- Shahzad, K., Raja, U., & Hashmi, S. D. (2021). Impact of Big Five personality traits on authentic leadership. *Leadership & Organization Development Journal*, *42*(2), 208-218.
- Shaninah, F. S. E., & Mohd Noor, M. H. (2024). The impact of big five personality trait in predicting student academic performance. *Journal of Applied Research in Higher Education*, *16*(2), 523-539.
- Sjöblom, K., Mäkiniemi, J. P., & Mäkikangas, A. (2022). "I was given three marks and told to buy a porsche"—supervisors' experiences of leading psychosocial safety climate and team psychological safety in a remote academic setting. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, *19*(19), 12016.
- Srivastava, S., Chhabra, B., Madan, P., & Puri, G. (2023). From workplace bullying to workplace withdrawal: mediating role of fear-based silence and

moderating role of personality. *Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance*, *10*(2), 248-264.

- Tryfos P., (1996). Sampling Methods For Applied Research- Text And Cases, John Wiley& Sons, Inc. York University.
- van Ruysseveldt, J., van Dam, K., Verboon, P., & Roberts, A. (2023). Job characteristics, job attitudes and employee withdrawal behaviour: A latent change score approach. *Applied Psychology*, *72*(4), 1449-1477.
- Wang, X., & Lin, F. (2022, December). Unmet Expectations and Job Withdrawal Behavior: A Moderated Mediation Model. In *2022 7th International Conference on Modern Management and Education Technology (MMET 2022)* (pp. 543-554). Atlantis Press.
- Yi, X., Jing, C., Meimei, M., Jianhui, X., Jihong, H., Ding, X., & Lihui, Z. (2023). Acute stress reaction, depression anxiety stress, and job withdrawal behavior in non-frontline pediatric nurses during the pandemic: a cross-sectional study. *Frontiers in Psychiatry*, *14*, 1123445.
- Yıldırım, Z., & Göksoy, S. (2024). Assessing Personality Traits of School Administrators: A Big Five Perspective. *Journal of Education, Society and Behavioural Science*, *37*(1), 79-90.
- Zadow, A., Dollard, M. F., Parker, L., & Storey, K. (2019). Psychosocial safety climate: a review of the evidence. *Psychosocial safety climate: A new work stress theory*, 31-75.
- Zell, E., & Lesick, T. L. (2022). Big five personality traits and performance: A quantitative synthesis of 50+ meta-analyses. *Journal of personality*, *90*(4), 559-573.
- Zhang, W., He, L., Chen, Y., & Gao, X. (2024). The relationship between Big Five personality traits and fear of missing out: A meta-analysis. *Personality and Individual Differences*, *230*, 112788.
- Živković, A., Fosić, I., & Vorkapić, A. P. (2023). Perceived alternative job opportunities and turnover intention as preliminary steps in employee withdrawal. *Strategic Management-International Journal of Strategic Management and Decision Support Systems in Strategic Management*, *28*(3).

تأثير التحول الرقمي على التميز المؤسسي الدور الوسيط لجودة الخدمات الحكومية بالتطبيق على العاملين بمديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية

د.أحمد سليمان السعيد سليمان*

(*) د. احمد سليمان السعيد سليمان : معهد رايه العالي للاداره والتجاره الخارجيه بدمياط الجديده
Email: a7soliman13@gmail.com

ملخص:

يهدف البحث الحالي إلى قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأبعاد التحول الرقمي (الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية والموارد البشرية) على التميز المؤسسي بأبعاده (تميز القيادة، تميز الموارد البشرية، التميز في تقديم الخدمة والتميز المالي) عبر توسيط جودة الخدمات الحكومية بأبعادها (الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الأمان والتعاطف)، وذلك من خلال تطبيقها على العاملين بمديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية، من خلال العينة العشوائية المنتظمة، حيث تم تجميع (٣٤٨) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي باستخدام أداة التحليل SPSS V.25 لاختبار التأثيرات المباشرة، إلى جانب استخدام أداة التحليلAmos V.23 لاختبار التأثيرات غير المباشرة.

وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للتحول الرقمي على التميز المؤسسي، كما توصلت إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للتميز المؤسسي على جودة الخدمة. وأكدت النتائج وجود تأثير معنوي إيجابي للتحول الرقمي على جودة الخدمة بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي غير مباشر للتحول الرقمي على التميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمة الحكومية. وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج فقد أُقْتُرِحَت مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في بناء وتعزيز التحول الرقمي والتميز المؤسسي للعاملين، بالإضافة إلى تقديم تصور مقترح لخطوات التحول الرقمي في المنظمات العامة الخدمية، كما أوصت الدراسة في نهايتها بضرورة الإسراع في المشروع القومي للتحول الرقمي الذي يُعد من أهم أدوات تحقيق التطوير لبيئة العمل الحكومي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، جودة الخدمات الحكومية، التميز المؤسسي.

Abstract:

The current research aimed is to measure the direct and indirect effects of the dimensions of Digital Transformation (strategy, culture, transformational leadership, human resources) on organizational excellence in its dimensions (leadership excellence, human resources excellence, service excellence, financial excellence) by mediating the quality of government services in its dimensions (response, objection, tangibility, guarantee, empathy),

To achieve the goal of the research, a questionnaire was relied on using a regular random sample, where (332) valid forms were collected for statistical analysis using analysis tool SPSS V.25 programs to test direct effects, in addition to using analysis tool the Amos V.23 program to test the indirect effects .

The results concluded that there is a positive moral effect of of digital transformation on institutional excellence, and I also found a positive moral effect of institutional excellence on service quality. The results confirmed the existence of a significant positive impact of digital transformation on the quality of service. In addition to the existence of a positive, indirect, significant impact of digital transformation on institutional excellence when mediating the quality of government service

A set of recommendations were suggested that could contribute to building and strengthening Digital transformation and institutional excellence for employees, in addition to presenting a proposed scenario for digital transformation steps in public service organizations. At the end of the study, the study recommended the need to expedite the national project for digital transformation, which is one of the most important tools for achieving development for the government work environment.

Keywords: **Digital Transformation, Service Quality, institutional excellence**.

تمهيد:

أدى ظهور التكنولوجيا الرقمية إلى تغير العالم بشكل كبير، فقد أحدثت تغيرات كبيرة في الحياة المهنية والشخصية للأفراد في جميع أنحاء العالم مما أثر على جوانب المجتمع، وأصبحت الآن جزءًا لا يتجزأ من تفاعل الناس في العمل أو الوصول إلى المعرفة والمعلومات، وبدأت تلك التكنولوجيات الجديدة في جعل المنظمات أكثر جودة (عبد المولى، ٢٠٢٢)، ويوفر التحول الرقمي عددًا من الفرص للمؤسسات (Taddei etal, 2019)، كما أصبح التحول الرقمي من كونه فرصة تكنولوجية إلى ضرورة ملحة لإدارة احتياجات وتوقعات سكان العالم (Kraus et al.,2021)، كما يمثل التحول الرقمي تحديًا كبيرًا ليس فقط للشركات الفردية ولكن أيضًا للاقتصاد الوطني (Švarc etal, 2020).

ويتعلق التحول الرقمي Digital Transformation بتبني التقنيات لزيادة الإنتاجية وخلق القيمة، واتجهت العديد من الحكومات والمنظمات المتعددة لتأسيس سياساتها طويلة الأجل، من خلال تنفيذ السياسات العامة بشأن التحول الرقمي (Ebert & Duarte., 2019)، ويتم النظر للتحول الرقمي باعتباره تطبيق التكنولوجيا الحديثة لبناء نماذج أعمال جديدة وبرامج وعمليات من شأنها أن تؤدي إلى مزايا تنافسية جديدة وتحقيق كفاءة أعلى (Vial, 2019).

وإن التميز المؤسسي يهدف إلى فهم علاقات التأثير المتبادل والتداخل داخل المؤسسة وخارجها، وتحفيز العاملين ودعمهم نفسيًا ومعنويًا، وتمكين الإدارة من حل المشكلات بأساليب علمية صحيحة، والتعامل معها بشكلٍ صحيح عن طريق الإجراءات الوقائية والتصحيحية لمنع حدوثها، والتأكيد على ضرورة الوقاية من الأخطاء قبل حدوثها، وهو ما يساعد في توفير الوقت والمال والجهد، وبناء العلاقات المتميزة مع المجتمعات المحلية والدولية، ودعم الحرية الفردية والتنظيمية، كما يعمل على السعي للتطوير والتحسين المستمر، والتركيز على القدرات المحورية والاستراتيجية بالمؤسسة، (زهران، ٢٠٢٢).

وأصبح رضا العملاء مهمًا بشكل متزايد لجميع الشركات، ولكن ربما يكون مهمًا بشكل خاص للخدمات، حيث يُعتبر تطوير علاقات العملاء طويلة الأجل والحفاظ عليها أمرًا بالغ الأهمية لزيادة أداء الشركات (Gopinath & Kalpana, 2019)، وجودة الخدمة تكمن أهميتها في الاحتفاظ بالعملاء وبالتالي تعزيز ربحية الشركة، (Gopinath & Kavitha, 2022).

وفي ضوء ذلك يتضح أهمية كل من التحول الرقمي، جودة الخدمة، والتميز المؤسسي، حيث تنبع أهمية هذا البحث في تناوله لمتغيرات حديثة نسبيًا مثل: التحول الرقمي، التميز المؤسسي وجودة الخدمات الحكومية، ونظرًا لعدم وجود دراسات –في حدود علم الباحث– تناولت هذه المفاهيم بالدراسة والتحليل في نموذج واحد ويأتي هذا البحث في محاولة للمساعدة في تحديد طبيعة العلاقات

المباشرة وغير المباشرة بين كل من التحول الرقمي والتميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمات الحكومية، وذلك بالتركيز على العاملين بمديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية.

أولًا: مصطلحات البحث

١/١- التحول الرقمي Digital Transformation

عرف (Feroz et al., 2021) التحول الرقمي على أنه عملية مدعمة بالتقنيات الرقمية والتي تُحدث التغيرات في المنظمات ولها تأثير هائل على التقييم التنظيمي عن طريق إنترنت الأشياء وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وتقنيات الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي.

٢/١- التميز المؤسسي :Institutional Excellence

عرفه (حسين، ٢٠٢٢) على أنه قدرة المؤسسة على المنافسة والمساهمة بطريقة استراتيجية عبر التفوق في الأداء وحل المشكلات، وتحقيق أهدافها بطريقة فعالة تُميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

٣/١- جودة الخدمات الحكومية :Service Quality

عرفها (Sharma, 2020) على أنها درجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات المستهلك لهذه الخدمة، تلك الجودة التي تشمل البعد الإجرائي والبعد الشخصي كأبعاد مهمة في تقديم الخدمة ذات الجودة العالية.

ثانيًا: الخلفية النظرية والدراسات السابقة

أ- الخلفية النظرية

١-الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي: :Digital Transformation

مفهوم التحول الرقمي انتشر عبر الأوساط الأكاديمية (Vial, 2019)، ويشمل التحول الرقمي على التحول التقني والثقافي، وينعكس على جميع المجالات، ويعزز الأساليب والفرص الجديدة (Licka etal., 2017).

١/١ ماهية التحول الرقمي: Digital Transformation

عرفه (Demirkan, 2016) بأنه التحول العميق والمتسارع للأعمال والأنشطة والعمليات والكفاءات والنماذج للاستفادة الكاملة من التغييرات والفرص التي توفرها التقنيات الرقمية وتأثيرها عبر المجتمع.

وعرفه (Schwertner, 2017) بأنه دمج التقنيات الرقمية الجديدة في جميع مجالات الأعمال، مما يؤدي إلى تغيير جوهري في طريقة عمل المنظمة.

وعرف (إبراهيم، ٢٠١٩) التحول الرقمي على أنه عملية انتقال القطاعات والشركات إلى نموذج عمل جديد ومتطور بالاستناد إلى التقنيات الرقمية الجديدة من أجل إحداث عمليات ابتكار للمنتجات والخدمات التي تقدمها هذه القطاعات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من القيمة الفعلية لمنتجاتها وخدماتها المقدمة.

وعرفه (Vial, 2019) بأنه عملية تهدف إلى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها باستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات.

وعرف (Warner & Wäger, 2019) التحول الرقمي بأنه عملية مستمرة للتجديد الاستراتيجي تستخدم التطورات في التقنيات الرقمية لبناء القدرات التي تعمل على تحديث أو استبدال نموذج عمل المؤسسة والنهج التعاوني والثقافة.

وعرفه (حماده، ٢٠٢٢) على أنه نهج شامل لتغيير الأعمال والأنشطة التنظيمية والعمليات ونماذج العمل لدعم تطوير وابتكار ما يقدم من منتجات وخدمات والاستفادة من مزيج التقنيات الرقمية وتأثيرها على العميل والعملية التشغيلية والمنظمة بأكملها.

١/ ٢ فوائد التحول الرقمي: Benefits of digital transformation

تنوع فوائد التحول للمؤسسات والعملاء وأصحاب المصالح، ويمكن توضيحه في العناصر التالية (عبد الرازق، ٢٠١٩):

١- تحسين الكفاءة والارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات المقدمة واتسامها بالمرونة والسرعة.

٢- إعادة تشكيل ثقافة المجتمع بشكل عام سواء في العمل أو التفكير أو التفاعل والتواصل وذلك بالاعتماد على التقنيات الحديثة المتاحة.

٣- توفير فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدًا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات وتوفير استراتيجيات تعطي قيمة تنافسية وفرق عمل متطورة ومدربة.

٤- تغيير نماذج الأعمال والأساليب المتبعة في إدارة الخدمات واستراتيجيات المؤسسات نحو التسويق للوصول إلى شريحة أكبر من العملاء.

٥- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.

١/٣- أبعاد التحول الرقمي: Dimensions of digital transformation

يمكن توضيح أبعاد التحول الرقمي كما في الجدول رقم (١)

جدول (١) أبعاد التحول الرقمي

الباحث/ السنة	الأبعاد المستخدمة في القياس
(Dewani et al., 2016)	(الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية، الموارد البشرية)
(محمد، ٢٠١٩)	(الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية، الموارد البشرية)
(Benavides, 2020)	(التنظيمية، التقنية، البشرية)
(Udovita, 2020)	(التنظيمية، التقنية، البشرية)
(علي، ٢٠٢١)	(الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية، الموارد البشرية)
(منصور، ٢٠٢١)	(البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، التعلم الرقمي، المكتبات الرقمية)

المصدر: إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

وبناء على الجدول رقم (١) فإن الباحث سوف يعتمد على الأبعاد الأكثر تناولًا من جانب الباحثين، لتوافق هذه الأبعاد مع أهداف الدراسة الحالية وذلك لرؤية الباحث أنها أكثر التصاقًا بمجال تطبيق الدراسة الحالية وهي (الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية والموارد البشرية).

١/٣/١ استراتيجية المنظمة: organization strategy

عرفها (Ansoff, 1998) على أنها القرارات التي تهتم بعلاقة المنظمة بالبيئة الخارجية؛ حيث تتسم الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرارات بجزء من عدم المعرفة أو عدم التأكد، لذا يقع على عاتق الإدارة عبء تحقيق تكيف المنظمة مع التغيرات البيئية. ويتضمن البعد التنظيمي للتحول الرقمي على(Holjevac, 2008, Klagsbrun et al. ,2014)(تحديد الرؤية، تطوير الهياكل التنظيمية، بناء استراتيجية التحول الرقمي وتوفير الدعم القيادي والإداري للتحول).وعرفها (محمد، ٢٠١٩) بأنها القرارات التي تهتم بعلاقة المنظمة بالبيئة الخارجية.

٢/٣/١ الثقافة التنظيمية:- organizational culture

عرفها (حريم، ٢٠٠٤) بأنها تمثل ثقافة الحالة السائدة للمجتمعات والتي ترسخت لديها خلال فترات زمنية متتالية حتى أصبحت تمثل السلوك الذي يمارسه الأفراد داخل تلك المجتمعات، ومجموعة من

الافتراضات والاعتقادات والقيم والمعايير التي يشترك فيها أفراد المنظمة وهي بمثابة البيئة الإنسانية التي يؤدي الموظف عمله فيها.

كما عرفها (الفراج، ٢٠١١) على أنها مجموعة من الأسس والقيم والمفاهيم المشتركة بين قادة المنظمة والعاملين القدامى ويتم نقلها وتعليمها للأفراد الجدد، أي أنها تتكون من القيم السائدة.

وعرفها (محمد، ٢٠١٩) بأنها مجموعة الأسس والقيم والمفاهيم المشتركة السائدة بين العاملين بالمنظمة.

٣/٣/١ القيادة التحويلية Transformational Leadership :

عرفها (Goliath, 2007) على أنها تلك القيادة التي تتعدى جانب الحوافز مقابل الأداء المرغوب إلى تطوير وتشجيع العاملين إداريًا وفكريًا وإبداعيًا وتحويل اهتماماتهم الشخصية لتكون جزءًا أصيلًا من الاستراتيجية الرئيسية للمنظمة.

وعرفها (Roberts, 2010) على أنها تلك القيادة التي تساعد على النظر في الرؤية المتصلة بالأفراد ومهامهم وأداوراهم وتعمل على تجديد التزاماتهم، وتسعى في إعادة هيكلة النظم وبناء القواعد العامة التي تساعد في تحقيق غاياتهم.

وعرفها (محمد، ٢٠١٩) بأنها نمط قيادي يهدف للتعرف على حاجات ورغبات العاملين بالمنظمات ومن ثم محاولة إشباعها وتدعو لتنمية قدرات العاملين لمواكبة التطورات.

٤/٣/١ الموارد البشرية : – Human resources

المورد البشري في مقدمة موارد المنظمة حيث يعد هذا المورد المحرك الأساسي للموارد الأخرى المادية والتقنية والمعلوماتية والمؤثر عليها إيجابًا وسلبًا (السعيد، ٢٠١٨).

عرفها (عقيلي، ٢٠٠٥) على أنها هي جميع الأفراد الذين يعملون في المنظمة رؤساء ومرؤوسين، والذين جرى توظيفهم فيها لأداء كافة وظائفها وأعمالها، كما أنها تصيغ الثقافة التنظيمية التي توضح وتضبط وتوحد أنماط السلوك، أو أنها مجموعة من الخطط والأنظمة والسياسات والإجراءات التي تنظم أداء العاملين.

وتعبر الموارد البشرية عن جميع الجهود أو المهارات أو القدرات لجميع الاشخاص الذين يعملون بالمنظمة (Barzegari, 2016).

وعرفها (محمد، ٢٠١٩) بأنها جميع الأفراد العاملين داخل المنظمة ولكل فرد مهامه الوظيفية المختلفة والتي تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف التنظيمية.

ويجب على العاملين تحقيق الالتزام بالأنظمة وقوانين العمل وذلك من خلال تحفيز العاملين بالالتزام وتطبيق تعليمات وقوانين العمل والحفاظ على المال العام من الإهدار، والحفاظ على

مقتضيات الواجب الوظيفي وذلك من خلال تشجيع العمال بتأدية عملهم وحسن معاملة الجمهور بطريقة مهذبة (طه & السعيد، ٢٠١٨).

٢- الإطار المفاهيمي لجودة الخدمة الحكومية :Service Quality

ويمكن تناول هذا المتغير كما يلي:

١/٢ ماهية جودة الخدمة الحكومية: Service Quality

وعرف (Galeeva, 2016) جودة الخدمة بأنها الوفاء بكل احتياجات ورغبات العملاء لتحقيق التوازن بين توقعاتهم وبين ما تم تحقيقه بالفعل.

وعرفها (Forghani et al., 2020) على أنها عملية استيفاء النظام للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة وفعالية النظام بمختلف عناصره (المدخلات، العمليات، المخرجات والبيئة) من أجل تحقيق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفعالية لكل منها من أهداف النظام.

٢/٣ أبعاد جودة الخدمة الحكومية : Dimensions Service Quality

يمكن توضيح أبعاد جودة الخدمة كما في الجدول رقم (٢)

جدول (٢) أبعاد جودة الخدمة

الباحث/ السنة	الأبعاد المستخدمة في القياس
(Soutar& Sweeney, 2001)	(الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الامان، التعاطف)
(زقاي & وزاني، ٢٠١٧)	(الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الامان، التعاطف)
(السيد، ٢٠١٨)	(الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الامان، التعاطف)
(العولقي، ٢٠١٨)	(الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الامان، التعاطف)
(Alayoubi et al., 2020)	(الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الامان، التعاطف)
(علي،٢٠٢١)	(الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الضمان، بُعد التعاطف)
(قواسم، ٢٠٢٢)	(الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الامان، التعاطف)

المصدر: إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

وبناء على الجدول رقم (٢) فيوجد اتفاق بين الباحثين على أبعاد جودة الخدمة، وبناء عليه سوف يعتمد الباحث على تلك الأبعاد من جانب الباحثين، لتوافق هذه الأبعاد مع أهداف الدراسة الحالية وذلك لرؤية الباحث أنها أكثر التصاقًا بمجال تطبيق الدراسة الحالية وهي (الاستجابة، الاعتمادية، الملموسية، الأمان والتعاطف)

١/٢/٢ الجوانب الملموسة tangible aspects

تشمل المظهر الخارجي للأفراد والمباني والمعدات التي تم إدخال التكنولوجيا الحديثة عليها ووسائل الاتصال.

وعرفها (Alayoubi et al. ,2020) بأنها التعلق بالأجهزة المستخدمة لتقديم الخدمات والمباني والمكاتب وخدمات الدعم.

٢/٢/٢ سرعة الاستجابة: Responsiveness

تشير إلى سرعة استجابة مقدمي الخدمة لاحتياجات ورغبات العملاء.

وعرفها (Alayoubi et al. ,2020) بأنها مدى الاستجابة لطلبات المستفيدين والتعامل بفاعلية مع الترحيب بجميع الاستفسارات.

ووجد (Saad, 2021) أن وقت التسليم له تأثير إيجابي كبير على قرار المستهلكين لاختيار مزود خدمة.

٣/٢/٢ الاعتمادية: reliability

وتعني درجة الاتساق في أداء الخدمة وتقديمها بشكل صحيح.

وعرفها (Yusra & Agus, 2020) بأنها قدرة العمال لأداء الخدمات بدقة.

وعرفها (Cheng et al., 2021) بأنها القدرة على كسب ثقة العملاء أثناء الخدمة.

٤/٢/٢ الأمان: Safety

وتعني مدى إلمام العاملين بمهام وظائفهم، ومن ثم تقديم الخدمة بشكل يخلو من المخاطر.

وتعني أن تكون المعاملات خالية من الأخطاء (Alayoubi et al. ,2020).

وعرفه (Cheng et al., 2021) على أنه "القدرة على حماية بيانات العملاء أثناء الخدمات".

٥/٢/٢ التعاطف: sympathy

ويعني حسن معاملة العميل وتقدير ظروفه الخاصة. ويعني إبلاغ المستفيدين بأنهم موضع تقدير ورعاية (Alayoubi et al. ,2020) .

٣-الإطار المفاهيمي للتميز المؤسسي :Institutional Excellence

ويمكن تناول هذا المتغير كما يلي:

١/٣ ماهية التميز المؤسسي:Institutional Excellence

عرفه (Al-Ma'aitah et al, 2020) بأنه قدرة المؤسسة على متابعة هدفها عن طريق استخدام وسائل حديثة للوصول لمختلف أهدافها.

وعرفه (محمد، ٢٠٢٠) بأنه الوضوح في معرفة العملاء والتعرف على مطالبهم ورغباتهم واحتياجاتهم واهتمام عناصر المنظمة بتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المستقبلية غير المتوقعة، عن طريق أداء يفوق التوقع محققًا للمنافع الخاصة بأصحاب المصلحة بصورةٍ متوازنة للفرد والمجتمع.

وعرفه (أحمد، ٢٠٢١) بأنه عبارة عن ممارسة بارعة في إدارة المؤسسة التي تسعى لتحقيق نتائج ترضى عنها كافة الأطراف (عملاء، مساهمين وموظفين)، وتنقسم تلك الممارسة البارعة لعدة عوامل مثل القيادة التي تقوم بعملية الصياغة والتوجيه للسياسات والاستراتيجيات والموارد المالية والبشرية، وكذلك نظم المعلومات ومختلف العمليات الداخلية.

٢/٣ خصائص التميز المؤسسي: Characteristics of institutional excellence

وقد ذكر (إبراهيم، ٢٠١٩) عدة خصائص للتميز المؤسسي وهي:

قبول الأعمال الصعبة: حيث فرص التعلم السريع ونمو المؤسسات، وكذلك تحسين العمليات

توفر القيادة: فهي تعمل كقدوة، بجانب دورها البارز في تحفيز التميز وتشجيعه.

تحمل المصاعب: حيث أن المصاعب هي التي توضح مستويات قدرة المؤسسات؛ حيث أن ارتكاب الأخطاء وتحميل المؤسسة للأزمات وكذلك مواجهتها.

الخبرات البعيدة عن نطاق العمل: فالمؤسسة المتميزة يتوفر لديها خبرات ومعارف بعيدة عن نطاق العمل، وتحديدًا خدمة المجتمع، والتي تُوفر عدد من الفرص لاكتساب التميز بالأداء.

الدقة: هي تعزيز دقة نظام التنبؤ الخاص بالمؤسسة، عن طريق اختيار الأساليب الأنسب والأفضل لتأدية المهام، وبناء مناخ داخلي يؤكد على ضرورة دقة التنبؤ في التأثير على التميز المؤسسي.

برامج التدريب: فالنظام المعياري السائد بالمؤسسة لأنشطة التميز في الأداء هو أقل أهمية مُقارنة بما يتم تعلمه بطريقة مباشرة من الفرص التدريبية المعززة لتميز المؤسسة.

ويجب عقد دورات تنمية بشرية لترسيخ فكرة أن الفرد يمكنه التغلب على الظروف المحيطة به وبأنه هو من يقود حياته وليست الظروف، ولتشجيع العاملين على إيجاد هدف لحياتهم يعيشون من أجله، وتعزيز قدرات العاملين على إدارة الذات (طه، ٢٠١٧).

٣/٣ أبعاد التميز المؤسسي: Dimensions of institutional excellence

يمكن توضيح أبعاد التميز المؤسسي كما في الجدول رقم (٣)

جدول (٣) أبعاد التميز المؤسسي

الباحث/ السنة	الأبعاد المستخدمة في القياس
(John Davies, 2004)	القيادة، الموارد البشرية، السياسات والاستراتيجية، علاقات الشراكة والموارد، العمليات، نتائج للناس، نتائج للعملاء، نتائج للمجتمع، نتائج الأداء الرئيسة.
(المسعودي، ٢٠٠٨)	تميز المرؤوسين، تميز الهيكل، وتميز الاستراتيجية
(Musa & Tulay, 2008)	(تميز القيادة والتميز في تقديم الخدمة)
(Peter & Waterman, 2009)	تميز الموارد البشرية، التميز في الاهتمام بالعملاء، الإبتكار، وتميز القيادة.
(النسور، ٢٠١٠)	تميز القيادة، تميز الموارد البشرية، التميز في تقديم الخدمة، تميز المعرفة، والتميز المالي.
(عيد، ٢٠١٨)	القيادة، الموارد البشرية، السياسات والاستراتيجية، علاقات الشراكة والموارد، العمليات، نتائج للناس، نتائج للعملاء، نتائج للمجتمع، نتائج الأداء الرئيسة.
Abdeldayem, 2018)(	(التميز الثقافي وتميز القيادة وتميز الموارد البشرية)
(الدغمي، ٢٠١٩)	(الجودة، الابتكار، المرونة)
(Al-Halaseh & Al-Rawadyeh, 2020)	(الجودة، الابتكار، المرونة)
(محمد، ٢٠٢٠)	(الجودة، الابتكار، المرونة)

المصدر: إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

وبناء على الجدول رقم (٣) فإن الباحث سوف يعتمد على الأبعاد الأكثر تناولاً من جانب الباحثين، لتوافق هذه الأبعاد مع أهداف الدراسة الحالية وذلك لرؤية الباحث أنها أكثر التصاقًا بمجال تطبيق الدراسة الحالية وهي (تميز القيادة، تميز الموارد البشرية، التميز في تقديم الخدمة والتميز المالي).

١/٣/٣ تميز القيادة:

هي قدرة القائد المتميزة على استغلال الفرص التنظيمية، وتوفير فرص التطوير، وقبول الأعمال المتحدية بصورة تساعد على مواجهة العمليات المضطربة والأزمات المتعددة، فالقيادة العليا لها تأثير مباشر على التميز وذلك من خلال تنمية قدرات الأفراد، وتشجيعها لهم بالتوجه نحو الإبداع والتميز، وذلك من خلال تميزها بالمهارة القياسية وعلاقات العمل الفعالة، والقدرة على الفكر المتحد الذي يبتعد عن التقليد، وكذلك اهتمامها لتشجيع المنافسة بين الأفراد للتوصل إلى أفكار جديدة، كما أن تبني الإدارة العليا لسياسة الباب المفتوح ودعم الاتصالات المباشرة بينها وبين الأفراد، فإن ذلك يتيح تبادل المعلومات المتعلقة بفاعلية المنظمة، والقدرة على منافسيها والوصول إلى اقتراحات وابتكار حلول جديدة لمشاكلها (Musa & Tulay, 2008).

وتمثل القيادة التأثير على الأفراد من خلال تنمية قدرتهم وتشجيعهم بالتوجه نحو التميز من خلال القدرة على التفكير المتجدد الذي يبتعد عن التقليد (حجازي، ٢٠١٦).

٢/٣/٣- تميز الموارد البشرية:

تواجه المنظمات تحديات متجددة من الإدارات العليا تبني سياسات واستراتيجيات تمكنها من التكيف مع هذه التحديات، لتحقيق أهداف المنظمة بالأسلوب الناجح، ونظرًا للتغير السريع والمتجدد في بيئة العمل، فإنه يتوجب على الإدارات العليا أن تتبنى أسلوب التعويض، وإفساح مجال الحرية للموظفين في مختلف المستويات الإدارية، لاتخاذ القرارات المناسبة دون الرجوع للإدارة العليا إلا في الحالات الضرورية، وعند اتخاذ القرارات الحاسمة، لغة تقيم السلع والخدمات للمواطنين بكفاءة وفاعلية؛ فالتميز المؤسسي يتضمن تحقيق أهداف الأفراد وأهداف التنظيم، من خلال إشراك المرؤوسين في صنع القرارات واتخاذها، والتفكير بشكل منطقي، أو استغلال الفرص التي تتطلب المبادأة والتركيز على الأهداف الرئيسية وعدم تشتيت الجهود؛ فاحترام الأفراد وتشجيعهم وتنميتهم وتدريبهم، وإتاحة الفرص لهم بالمشاركة في القرار الذي يتعلق بهم (Cristina & Colurcio, 2006).

ويرى (Gotzamani, 2007) أن التميز المؤسسي يركز أساسًا على الموارد البشرية التي تعمل في المنظمة.

٣/٣/٣ التميز في تقديم الخدمة:

تتمثل فئات المتعاملين في مستهلكي السلع والخدمات، وعندما يتم الحصول على سلعة لا تلبي حاجات فئات المتعاملين أو تزيد من توقعاتهم فإن هؤلاء المتعاملين يلجؤون إلى المنافسين للتعامل معهم. وفي ظل إدارة التميز فإن اللجوء إلى هذه النتائج يعد مؤشرًا على أن شيئًا ما يتم

خطأ في أسلوب تقديم الخدمة التي أدت لإنتاج هذه الخدمة، وهذه الأعراض تفضي إلى خطة عمل، لتصحيح هذه الأخطاء (النعيمي، وآخرون، ٢٠٠٨).

٤/٣/٣ التميز المالي:

يمثل الجانب المالي محور اهتمام المنظمات، حيث إن الاهتمام بانخفاض التكاليف يعتبر مؤشرًا إيجابيًا لنجاح هذه المنظمات مع مراعاة المحافظة على مستوى الخدمة المقدمة، ولقد مثلت المحاسبة على مر العصور نظامًا للقياس أو الترجمة بلغة الأعمال وعرضت مؤشراتها وتقارير للإفصاح المستخدمة لهذه الجوانب بشكل واضح. وفي بداية القرن العشرين تم استحداث المؤشرات الجديدة التي تعكس الجانب المالي بصورة أكثر شمولية، ويتم من خلالها تقييم الأداء للمنظمات (Horngren, et.al., 2000).

ب: الدراسات السابقة

قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة والتي قامت بدراسة العلاقة بين متغيرات البحث الحالي، وقد وجد الباحث ندرة في الدراسات السابقة والتي قامت بدراسة العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات البحث الحالي، ولذلك سيقوم الباحث بعرض الدراسات السابقة والتي تخص متغيرات البحث الحالي وهي على النحو التالي:

١- الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين التحول الرقمي وجودة الخدمة الحكومية.

جدول (٤) ملخص الدراسات السابقة في العلاقة التحول الرقمي وجودة الخدمة الحكومية

الباحث والسنة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
(علي، ٢٠٢١)	التعرف على مدى دور عملية التحول الرقمي بمتطلبات تطبيقه المختلفة في تحسين أبعاد مستوى جودة الخدمات المقدمة.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين متطلبات تطبيق التحول الرقمي مجمعة، وتحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة، بالإضافة إلى تقديم تصور مقترح لخطوات التحول الرقمي في المنظمات العامة الخدمية.
(أحمد، ٢٠٢١)	دراسة التأثير المباشر لكلٍ من التحول الرقمي وجودة الخدمة التعليمية على رضا طلاب جامعة المنصورة.	توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لبعض أبعاد التحول الرقمي المتمثلة على رضا الطلاب، كما كان لبعض أبعاد جودة الخدمة التعليمية المتمثلة في (الجوانب المادية الملموسة، الاعتمادية والأمان) تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على رضا الطلاب.
(طه والعازمي، ٢٠٢٠)	تحديد نوع وقوة العلاقة بين أبعاد التحول الرقمي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.	توصلت النتائج أن هناك علاقة طردية بين أبعاد التحول الرقمي وأبعاد جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

٢- الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين جودة الخدمة الحكومية والتميز المؤسسي.

جدول (٥) ملخص الدراسات السابقة في العلاقة جودة الخدمة الحكومية والتميز المؤسسي

الباحث والسنة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
(نوالا، ٢٠١٥)	مدى التعرف على الابتكار والإبداع ودوره في تعزيز جودة الخدمات البنكية.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الابتكار وهو أحد أبعاد التميز المؤسسي وجودة الخدمات البنكية.
(محمد، ٢٠٢٢)	تحديد واقع جودة الخدمات التعليمية كنقطة انطلاق لتحقيق التميز المؤسسي.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة الخدمات والتميز المؤسسي.

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

٣- الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين التحول الرقمي والتميز المؤسسي.

جدول (٦) ملخص الدراسات السابقة في العلاقة التحول الرقمي والتميز المؤسسي

الباحث والسنة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
(محمد، ٢٠٢٠)	التعرف على تحديد مستوى تمكين الموارد البشرية ومستوى التميز المؤسسي بالجمعيات الأهلية وإيجاد العلاقة بين تمكين الموارد البشرية وتحقيق التميز المؤسسي.	وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائيًا بين تمكين الموارد البشرية وتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الأهلية.
(بعزيز، لطرش، ٢٠٢١)	إلى دراسة العلاقة بين الموارد البشرية وهي أحد أبعاد التحول الرقمي بالبحث الحالي وعلاقتها بالتميز المؤسسي.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ممارسات إدارية الموارد البشرية وأثرها على تحقيق التميز المؤسسي.
(عدالعزيز ، ٢٠٢٢)	دراسة تحديد مستوى التحول الرقمي وكذلك تحديد مستوى تحقيق التميز المؤسسي وتحديد العلاقة بين التحول الرقمي وتحقيق التميز المؤسسي.	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين متطلبات التحول الرقمي كآلية لتحقيق التميز المؤسسي.

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة الخاصة بمتغيرات البحث الحالي والعلاقة فيما بينها، يمكن للباحث استخلاص **الفجوة البحثية** وهي كما يلي:

قلة الدراسات التي قامت بدراسة العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات البحث الحالي، مما دفع الباحث نحو زيادة هذه الدراسات بالدراسة الحالية، وعدم وجود دراسات –حسب علم الباحث–

قام بفحص وساطة جودة الخدمة الحكومية في العلاقة بين التحول الرقمي والتميز المؤسسي وتجميع هذه المتغيرات في نموذج بحثي واحد، وهو ما قام به الباحث.

ثالثًا:- مشكلة وتساؤلات البحث

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على عينة ميسرة من العاملين بمديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية(١) للتوصل إلى مشكلة الدراسة من الناحية التطبيقية، وبلغت ٣٠ مفردة، وذلك بهدف تحديد وصياغة مشكلة وتساؤلات البحث، في حين تمت الدراسة.

[1]* تم توزيع قوائم الاستبيان المبدئي في الفترة من ٢٠٢٤/١٠/١٠ إلى ٢٠٢٤/١٠/٢٠ على عينة عمدية ميسرة شملت ٣٠ مفردة من العاملين في عدد من مديريات الخدمة بمحافظة الدقهلية كالتالي: (٥ مديرية الزراعة- ٥ مديرية الطب البيطري- ٥ مديرية التموين- ٥ مديرية الضرائب العقارية- ٥ مديرية الشؤون الصحية- ٥ مديرية التربية والتعليم).

الاستطلاعية من خلال استطلاع رأي العينة. وقد أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية مجموعة من المظاهر التي تشكل مشكلة بحثية وهي كما يلي:

- ❖ معظم العاملين لديهم مستوى منخفض من التميز المؤسسي.
- ❖ معظم العاملين لديهم وعي وإدراك منخفض عن التحول الرقمي بالمديريات.
- ❖ معظم العاملين لا يشعرون بجودة الخدمة المقدمة.

وفي ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية، تمكن الباحث من صياغة تساؤل البحث في العبارة التالية:

"**ما دور التحول الرقمي بمتطلباته المختلفة في تحسين مستوى جودة الخدمات من خلال التميز المؤسسي في مديريات الخدمات العامة محل الدراسة؟**".

وفي ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية، يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١- ما تأثير أبعاد التحول الرقمي على جودة الخدمة؟

٢- ما تأثير جودة الخدمة على أبعاد التميز المؤسسي؟

٣- ما تأثير أبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي؟

٤- ما تأثير أبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمة؟

رابعًا:- أهداف البحث

وللإجابة عن تساؤلات البحث السابق ذكرها، يتبنى البحث الحالي الأهداف التالية:

١- بيان التأثير المباشر لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد جودة الخدمة.

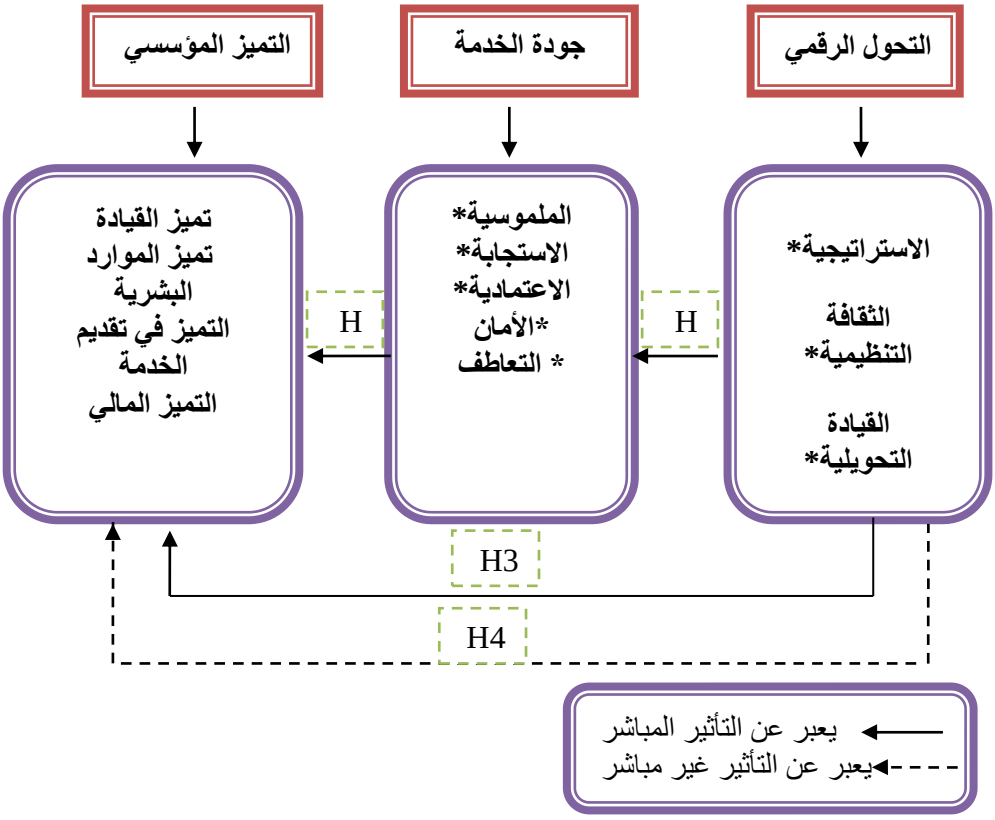
٢- فحص التأثير المباشر لأبعاد جودة الخدمة على أبعاد التميز المؤسسي.

٣- قياس التأثير المباشر لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي.

٤- تحليل التأثير غير المباشر لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمة.

خامسًا: فروض البحث

وبناء على ما تقدم عرضه للعلاقات بين متغيرات الدراسة، وفي ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، تمكن الباحث من وضع نموذج للبحث يوضح العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات وذلك كما هو موضح بالشكل (١) على النحو التالي:



شكل (١): نموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة

وفي ضوء النموذج البحثي، تمكن الباحث من صياغة الفروض التالية:

وفي ضوء الاطار المفاهيمي وفي ضوء الدراسات السابقة، تمكن الباحث من صياغة الفروض التالية:

H1 : تؤثر أبعاد التحول الرقمي تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على أبعاد جودة الخدمة.

H2: تؤثر أبعاد جودة الخدمة تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على أبعاد التميز المؤسسي.

H3: تؤثر أبعاد التحول الرقمي تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على أبعاد التميز المؤسسي.

H4: يوجد تأثير غير مباشر لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمة.

سادسًا: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث على الصعيدين العلمي والتطبيقي وذلك على النحو التالي:

١-المستوى العلمي:

١/١ تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لمتغيرات حديثة نسبيا مثل: التحول الرقمي، جودة الخدمة، التميز المؤسسي.

٢/١ ندرة الدراسات السابقة؛ حيث لم يتوصل الباحث إلى دراسة فحصت التأثير المباشر وغير المباشر أيضًا للتحول الرقمي على التميز المؤسسي من خلال جودة الخدمة في حدود علم الباحث، وعبر تحقيق أهداف البحث فإنها ستسهم في إضافة جديدة للمجال المعرفي المرتبط بالتميز المؤسسي والتحول الرقمي وجودة الخدمة.

٣/١ يعد البحث الحالي بمثابة استكمال للبحوث السابقة التي تناولت متغيرات البحث.

٢- المستوى التطبيقي:

١/٢ تستمد الأهمية التطبيقية للبحث من مجال التطبيق وهو مديريات الخدمة بمحافظة الدقهلية والتي تشمل قطاعات مختلفة وتقوم بتقديم خدمات ضرورية ومختلفة للمواطنين وتشمل (مديرية الزراعة- مديرية الطب البيطري- مديرية التموين- مديرية الضرائب العقارية- مديرية الشؤون الصحية ومديرية التربية والتعليم)، ويعد هذا القطاع من أكثر القطاعات حيوية وأهمية بالنسبة للمجتمع المصري.

٢/٢ تساهم نتائج البحث الحالي في محاولة استكشاف مستوى التحول الرقمي التي يتمتع بها العاملون، ومن ثم معرفة مدى التميز المؤسسي وجودة الخدمة التي وصل إليها العاملين.

٣/٢ تساهم نتائج البحث الحالي في تقديم توصيات لمديريات الخدمة بمحافظة الدقهلية.

سابعًا: منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي؛ حيث اتجهت الدراسة من العام إلى الخاص، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة، وتحديد الأبعاد المختلفة وصياغة الفروض، ثم جمع البيانات وتحليلها لاختبار مدى صحة الفروض ويعد المنهج الاستنباطي هو الأنسب للبحث الحالي (Robson, 2002, Saunders, et al., 2009).

ثامنًا: أسلوب البحث

يشمل أسلوب البحث المتغيرات التي يحتويها البحث الحالي علاوة على أساليب قياسها، إلى جانب مجتمع وعينة البحث، أسلوب جمع البيانات، البيانات المطلوبة للبحث ومصادر الحصول عليها، الأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات واختبار الفروض، وذلك على النحو التالي:

١- متغيرات البحث وأساليب قياسها:

جدول رقم (٧) متغيرات البحث وقياسها

المتغير	الأبعاد الفرعية	المقياس	العبارات
التحول الرقمي	الاستراتيجية	(Dewani et al ., 2016)	٢٠
	الثقافة التنظيمية		
	القيادة التحويلية		
	الموارد البشرية		
جودة الخدمة	الاستجابة	Sweeney, Soutar & 2001)	١٥
	الاعتمادية		
	الملموسية		
	الضمان		
	التعاطف		
التميز المؤسسي	تميز القيادة	(Musa & Tulay ,2008) (النسور، ٢٠١٠)	١٦
	تميز الموارد البشرية		
	التميز في تقديم الخدمة		
	التميز المالي		

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة

٢- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين الدائمين في مديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية والبالغ عددهم ٥٧٠٥ موظف موزعين على ١١ مديرية بالمحافظة وفقًا لإحصائيات مركز شؤون العاملين بديوان مديريات الخدمات بمحافظة الدقهلية كما هو موضح في الجدول (٢).

جدول رقم (٨) مجتمع وعينة البحث

م	المديريات	حجم المجتمع	حجم العينة
١-	الزراعة	٤٩٠	٣٢
٢-	الطب البيطري	٣٠٠	١٦
٣-	الطرق والنقل	٨٨١	٥٦
م	المديريات	حجم المجتمع	حجم العينة
٤-	التموين	٥١٧	٣٣
٥-	الإسكان والمرافق	١٠٠٠	٦٣
٦-	الشؤون الصحية	٤٩٠	٣١
٧-	التضامن الاجتماعي	٤٥٠	٢٨
٨-	القوى العاملة	١٠٤	٧
٩-	التربية والتعليم	٩٣٣	٦٠
١٠-	الشباب والرياضة	٣٤٧	٢٢
١١-	التنظيم والإدارة	١٩٣	١٢
	الإجمالي	٥٧٠٥	٣٦٠

المصدر : مركز شؤون العاملين بديوان مديريات الخدمات بمحافظة الدقهلية.

عينة الدراسة:

نوع وحجم العينة:

تم تحديد العينة من خلال برنامج sample calculator وفقًا لمستوى ثقة ٩٥% ومعنوية ٥% حيث بلغ حجم العينة ٣٦٠ مفردة، وبلغ عدد الاستمارات الصحيحة ٣٤٨ (٩٦.٧% من حجم العينة).

٣- أنواع البيانات ومصادر الحصول عليها:

اعتمد الباحث على أسلوبين لجمع البيانات وهما:

١/٣: **البيانات الثانوية:** عن طريق الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل العلمية العربية والأجنبية والتي تناولت متغيرات البحث وهي التحول الرقمي، التميز المؤسسي وجودة الخدمة، فضلاً عن الاطلاع على الموضوعات المتعلقة بهذه المتغيرات مما يشكل تأصيلاً للمفاهيم وحتى يتمكن الباحث من إعداد الإطار النظري للبحث.

٢/٣: **البيانات الأولية:** وتم جمعها من مجتمع البحث باستخدام قائمة استبيان صممها الباحث في ضوء الدراسات السابقة وتحليلها والتي من خلالها يستطيع الباحث اختبار الفروض والتأكد من مدى صحتها للوصول إلى النتائج.

تاسعًا: حدود البحث

- الحدود المكانية: تم تحديد بيئة الدراسة في محافظة الدقهلية.
- الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال مدة زمنية محددة استغرقت شهرين بدءًا من اكتوبر ٢٠٢٤ حتى فبراير ٢٠٢٤.
- الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على العاملين الدائمين بمديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية.

عاشرًا: تحليل البيانات واختبار الفروض

١/١٠ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في:

١- الأساليب الاحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين إجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.

٢- الأساليب الإحصائية الاستدلالية: حيث اعتمد الباحث في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتمثل في:

٣- مقاييس الصدق: حيث تم الاعتماد على معاملات الصدق والثبات مستخدمة في ذلك معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتعلق بقوائم الاستبيان.

٤- استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.

٥- استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.

٦- استخدام أسلوب تحليل المسار: بغرض تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع والوسيط من خلال بناء النموذج الهيكلي وقياس دليل الصلاحية لمعاملات GFI, AGFI & RMSEA

٣/١٠ الإحصاء الوصفي:

يحتوي البحث على ثلاث متغيرات أساسية وهم التحول الرقمي والتي تمثل المتغير المستقل وتتضمن أربعة أبعاد (الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية والموارد البشرية)، إلى جانب جودة الخدمة والتي تتضمن خمسة أبعاد (الملموسية، والاستجابة، والاعتمادية، الأمان والتعاطف)، وأخيرًا

التميز المؤسسي والذي يمثل المتغير التابع بأبعاده ويمكن عرض نتائج التحليل الوصفي كما في الجدول رقم (٩) وذلك كما يلي:

جدول رقم (٩): التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد البحث (ن = ٣٤٨)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح
الاستراتيجية	4.01	0.80	0.470	0.832
الثقافة التنظيمية	4.38	0.60	1.703	1.667
القيادة التحويلية	4.46	0.69	1.059	0.917
الموارد البشرية	4.41	0.79	1.643	1.063
المتغير المستقل: التحول الرقمي	4.31	0.88	0.698	0.918
الملموسية	4.06	0.46	0.625	1.054
الاستجابة	4.54	0.57	0.887	0.793
الاعتمادية	4.39	0.70	1.794	1.066
الأمان	4.24	0.76	1.455	0.752
التعاطف	4.10	0.50	1.209	0.667
المتعير الوسيط: جودة الخدمة	4.51	0.86	1.361	0.518
تميز القيادة	4.13	0.80	0.941	1.272
تميز الموارد البشرية	3.98	0.57	0.443	1.686
التميز في تقديم الخدمة	4.34	0.69	1.168	1.011
التميز المالي	3.98	0.57	0.443	1.686
المتغير التابع: التميز المؤسسي	4.33	0.61	0.745	1.096

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول (٩) ما يلي:

حصلت أبعاد التحول الرقمي على متوسطات تراوحت ما بين (٤.٠١: ٤.٤٦)، حيث حصلت الاستراتيجية على القيمة الأدنى للوسط الحسابي وبلغت ٤.٠١ فيما حصلت القيادة التحويلية على القيمة الأعلى للوسط الحسابي وقد بلغت ٤.٤٦، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد التحول الرقمي بدرجة عالية بين مفردات العينة.

تراوحت قيم الوسط الحسابي لأبعاد جودة الخدمة ما بين (٤.٠٦: ٤.٥٤)، حيث حصلت الملموسية على القيمة الأدنى للوسط الحسابي بين جميع الأبعاد والتي بلغت ٤.٠٦، بينما حصلت الاستجابة على أعلى قيمة للوسط الحسابي بين جميع الأبعاد حيث بلغت قيمته ٤.٥٤، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد جودة الخدمة بدرجة مرتفعة بين مفردات العينة.

سجلت أبعاد التميز المؤسسي وسطًا حسابيًا تراوح ما بين (٣.٩٨: ٤.٣٤)، حيث حصلت القيمة الأدنى للوسط الحسابي والتي بلغت ٣.٩٨، في حين حصلت القيمة الأعلى للوسط الحسابي بلغت قيمته ٤.٣٤، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد التميز المؤسسي بدرجة مرتفعة بين مفردات العينة. وكما يتبين من نتائج الجدول السابق أن جميع عبارات المقياس تميل إلى التوزيع الطبيعي حيث تراوحت قيم معامل الالتواء ما بين (± ٣)، كما كانت قيم معامل التفرطح تتراوح ما بين (± ١٠).

٣/١٠: معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة:

تم إجراء اختبار الارتباط الثنائي لبيرسون، وذلك لتحديد معنوية الارتباط بين متغيرات الدراسة ويعرض الجدول رقم (١٠) قيم تلك الارتباطات:

جدول رقم (١٠): معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة (ن = ٣٤٨)

	المتغيرات المستقلة				المتغيرات الوسيطة					المتغيرات التابعة			
	الاستراتيجية	الثقافة التنظيمية	القيادة التحويلية	الموارد البشرية	الملموسية	الاستجابة	الاعتمادية	الأمان	التعاطف	التميز في تقديم الخدمة	تميز الموارد البشرية	تميز القيادة
الاستراتيجية	1											
الثقافة التنظيمية	0.653	1										
القيادة التحويلية	0.661	0.677	1									
الموارد البشرية	0.755	0.597	0.677	1								
الملموسية	0.778	0.681	0.609	0.654	1							
الاستجابة	0.588	0.663	0.772	0.761	0.639	1						
الاعتمادية	0.717	0.628	0.768	0.763	0.699	0.631	1					
الأمان	0.753	0.624	0.679	0.705	0.674	0.677	0.667	1				
التعاطف	0.689	0.679	0.702	0.587	0.709	0.626	0.673	0.62	1			
تميز القيادة	0.633	0.739	0.637	0.654	0.759	0.744	0.772	0.587	0.665	1		
تميز الموارد البشرية	0.664	0.712	0.651	0.667	0.776	0.644	0.674	0.694	0.614	0.602	1	
التميز في تقديم الخدمة	0.647	0.666	0.597	0.682	0.756	0.684	0.681	0.611	0.588	0.619	0.748	1

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٠) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وقوية بين معظم متغيرات الدراسة، وكانت جميع معاملات الارتباط عالية أو متوسطة بشكلٍ عام على النحو المبين بالجدول أعلاه، كما تشير نتائج الارتباط إلى الاتفاق مع اتجاهات العلاقة المفترضة بصورة أولية.

٤/١٠ اختبارات الصدق والثبات:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في جمع بيانات تتسم بالثبات، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة في نفس الظروف

باستخدام نفس الأداة ونفس الأفراد (Adams, et al., 2007). ومعامل الثبات ألفاكرونباخ هي الطريقة التي استخدمها الباحث لحساب ثبات المقاييس وذلك باستخدام برنامج SPSS (V.26)، وفي معظم الحالات يمكن اعتبار ألفا كرونباخ مؤشرًا ملائمًا وممتازًا لقياس ثبات المقياس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدى ثبات المقياس من خلال الاتساق الداخلي، حيث يرى (Hair, et al., 2014) أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠.٦ إلى ٠.٧ في حين أن القيم أكبر من ٠.٧ تشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة، بينما يستخدم اختبار الصدق الذاتي لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صُممت من أجله، والتأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصى منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحث (Adams, et al., 2007). وبالتالي، قام الباحث باختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام عينة الدراسة المكونة من ٣٤٨ مفردة، وأظهرت نتائج التحليل الجدول التالي رقم (١١):

جدول رقم (١١): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الاستراتيجية	0.643	0.802
الثقافة التنظيمية	0.618	0.786
القيادة التحويلية	0.739	0.860
الموارد البشرية	0.660	0.812
المتغير المستقل: التحول الرقمي	0.772	0.879
الملموسية	0.703	0.838
الاستجابة	0.665	0.815
الاعتمادية	0.767	0.876
المتغير	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الأمان	0.765	0.875
التعاطف	0.755	0.869
المتغير الوسيط: جودة الخدمة	0.755	0.869
تميز القيادة	0.746	0.864
تميز الموارد البشرية	0.690	0.831
التميز في تقديم الخدمة	0.732	0.856
التميز المالي	0.690	0.831
المتغير التابع: التميز المؤسسي	0.749	0.865

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (١١) ما يلي:

فيما يخص مقياس المتغير المستقل (التحول الرقمي) فقد تخطت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد المتغير ٠.٦ وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠.٦١٨: ٠.٧٣٩) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.

بالنسبة لمقياس جودة الخدمة الحكومية والذي يمثل المتغير الوسيط اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠.٦٠ وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد من (٠.٦٦٥: ٠.٧٦٧) وهو ما يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

أما بالنسبة لمقياس التميز المؤسسي والذي يمثل المتغير التابع، اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠.٦٠ وتراوحت ما بين (٠.٦٩٠: ٠.٧٤٦) وهذا ما يشير إلى وجود درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن جميع المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات البحث تحظى بصدق وثبات مرتفع.

٤/١٠ الإحصاء الاستدلالي:

يقوم الباحث في هذا الجزء بالتحليل المعتمد على نمذجة المعادلة الهيكلية. ويتم هذا التحليل من خلال مرحلتين أساسيتين، حيث تتمثل المرحلة الأولى في القيام بالتحليل العاملي الاستكشافي، بينما تتمثل المرحلة الثانية في اختبار فروض الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج AMOS الإصدار ٢٦ وذلك على النحو التالي:

أ- **التحليل العاملي الاستكشافي:**

وقد تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في إطار الدراسة الحالية لتحديد العوامل الرئيسية التي حددت متغيرات الدراسة والتباين الذي تفسره العوامل المحددة، وذلك بالاعتماد على تحليل المكونات الأساسية والذي يعتمد على بناء نموذج تستند فيه العوامل إلى التباين الكلي ومقياس KMO Kaiser–Meyer–Olkin والذي يسعى إلى قياس كفاية العينة وملاءمتها، وحتى تكون البيانات صالحة للاستخدام يجب ألا تقل قيمته عن ٠.٥ وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي ببرنامج SPSS V.26 لعينة قوامها (٣٤٨ مفردة، ٥٠ عبارة) موزعة إلى ١٩ عبارة لقياس التحول الرقمي،

بالإضافة إلى ١٥ عبارة لقياس جودة الخدمة، وعدد ١٦ عبارة لقياس التميز المؤسسي، وكانت نتائج التحليل العاملي وفقًا للجدول رقم (١٢) التالي:

جدول رقم (١٢): نتائج مقياس KMO & Bartlett's Test لمتغيرات الدراسة

المتغير	الأبعاد	معامل KMO	Bartlett's Test	
			مربع كاي	مستوى المعنوية
المتغير المستقل: التحول الرقمي	الاستراتيجية	0.670	2582.898	٠.٠٠٠
	الثقافة التنظيمية	0.685	2425.199	٠.٠٠٠
	القيادة التحويلية	0.632	2432.621	٠.٠٠٠
	الموارد البشرية	0.609	1979.380	٠.٠٠٠
المتعير الوسيط: جودة الخدمة	الملموسية	0.634	1953.643	٠.٠٠٠
	الاستجابة	0.578	2809.694	٠.٠٠٠
	الاعتمادية	0.611	2830.128	٠.٠٠٠
	الأمان	0.647	2782.759	٠.٠٠٠
	التعاطف	0.683	2471.604	٠.٠٠٠
المتغير التابع: التميز المؤسسي	تميز القيادة	0.579	2024.047	٠.٠٠٠
	تميز الموارد البشرية	0.596	2503.480	٠.٠٠٠
	التميز في تقديم الخدمة	0.579	2024.047	٠.٠٠٠
	التميز المالي	0.665	2421.070	٠.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

يوضح الجدول (١٢) أن مقياس KMO لكافة المتغيرات المدرجة بالدراسة أكبر من ٠.٥ بالإضافة إلى أن نتائج اختبار Bartlett's Test لكافة أبعاد ومتغيرات الدراسة معنوية، وبالتالي فإن البيانات ذات جودة عالية وصالحة لإجراء اختبار التحليل العاملي الاستكشافي.

ب- <u>التحليل العاملي التوكيدي (نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة) أحادي المستوى:</u>

تم تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام أبعاد المتغير المستقل (التحول الرقمي)، والمتغير التابع (التميز المؤسسي) والمتغير الوسيط (جودة الخدمة)، وتم استخدام هذه الأبعاد كمتغيرات ملاحظة، وذلك لتعقد نموذج القياس، وقد تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الدراسة ومن صحة النموذج وصلاحيته، والتأكد من مطابقته لبيانات الدراسة قبل إجراء اختبار الفروض وذلك من خلال صياغة النموذج النظري للدراسة وتقييمه ثم محاولة تعديله، عن طريق حذف العبارات التي تكون معاملات تحميلها على المتغيرات ضعيفة. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

- **مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة:**

جدول رقم (١٣): مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة

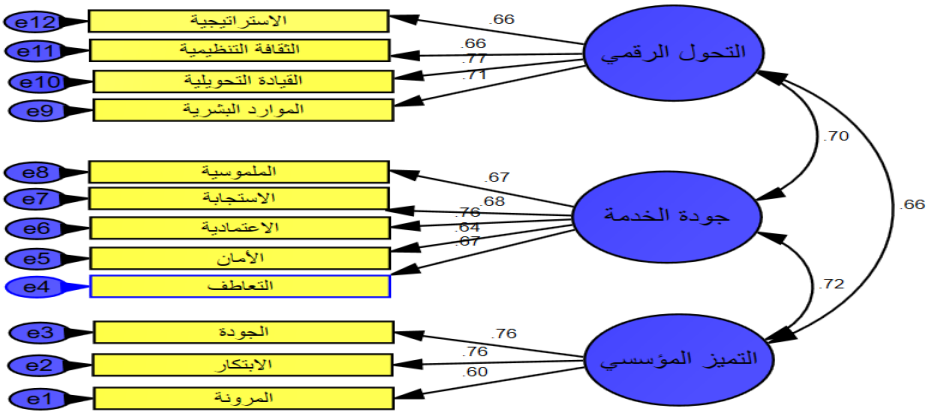
المؤشر	الرمز الإحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠.٩٥٨	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠.٠٢٥	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠.٩٦١	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠.٩٥٣	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠.٠٣٢	مقبول	أقل من ٠.٠٨

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الأساسي جيدة ولا يحتاج إلى إجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ما يلي:

- ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 95.8% & CFI = 96.1%) وهي أعلى من ٠.٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.032)
- ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.953) وهي أعلى من ٠.٠٩.

هذا ويوضح الشكل رقم (٢) النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة



شكل رقم (٢): النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

لحساب الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة وفقًا لنموذج القياس وبعد إثبات التوافق الجيد لنموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، تم حساب الثبات المركب، والصدق المشترك للمتغيرات، كما تم حساب الصدق التمييزي من خلال نتائج التحليل العاملي التوكيدي، وذلك كما يظهر في الجدولين رقم (٦، ٧) التاليين:

جدول رقم (١٤): نتائج التحليل العاملي التوكيدي لنموذج القياس الكلي للدراسة

المتغير	معاملات التحميل المعيارية	قيمة ت (CR)	المتوسط التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
المتغير المستقل: التحول الرقمي				
الاستراتيجية	0.664	ثابت	٠.٨٣٧	٠.٦٥٧
الثقافة التنظيمية	0.657	21.805**		
القيادة التحويلية	0.769	15.036**		
الموارد البشرية	0.713	17.162**		
المتغير	**معاملات التحميل المعيارية**	**قيمة ت (CR)**	**المتوسط التباين المستخلص AVE**	**الثبات المركب CR**
المتعير الوسيط: جودة الخدمة				
الملموسية	0.667	ثابت	٠.٨٢٧	٠.٦٧٦
الاستجابة	0.684	17.930**		
الاعتمادية	0.757	14.716**		
الأمان	0.644	23.873**		
التعاطف	0.670	17.160**		
المتغير التابع: التميز المؤسسي				
تميز القيادة	0.764	ثابت	٠.٨٤٠	٠.٦٠٧
تميز الموارد البشرية	0.759	16.518**		
التميز في تقديم الخدمة	0.759	16.518**		
التميز المالي	0.595	25.334**		

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

جميع المعاملات المعيارية مقبولة حيث يرى (Hair, et al., 2014) أن قيم المعاملات المعيارية المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠.٥، ومن ثم لن يتم حذف أي عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء.

تظهر قيم ت (CR) أن جميع التحميلات المعيارية معنوية إحصائيًا عند (٠.٠٠١)، كما أن قيم الصدق التقاربي المعبر عنه بمتوسط التباين المستخلص (AVE) والثبات المركب (CR) ذات قيم كبيرة، حيث كانت قيم الثبات المركب أكبر من ٠.٦، ومن ثم قبول الصدق التقاربي للنموذج وذلك لارتفاع متوسط التباين عن ٠.٥ حيث أن قيم AVE المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من

٠.٠٥. وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠% فأكثر من التباين في المتغيرات الظاهرة وأن الباقي يرجع إلى خطأ في القياس مما يعتبر دليلاً على أن جميع الأبعاد تقيس المتغيرات المرتبطة بها ويؤكده الصدق المشترك.

- **الصدق التمييزي لمتغيرات الدراسة:**

يشير الصدق التمييزي إلى مدى تميز أو تباين المتغيرات الضمنية، ويتم حسابه من خلال مقارنة قيم الارتباط بين المتغير مع غيره من المتغيرات بمتوسط التباين المستخلص AVE لهذا المتغير، ويتوفر الصدق التمييزي عندما يكون متوسط التباين المستخلص للمتغير أكبر من أي قيمة من متوسط قيم الارتباط بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات. وتم حساب الصدق التمييزي بين متغيرات الدراسة من خلال حساب التباين المشترك بين المتغيرات والتأكد من أن هذه التباينات أقل من متوسط التباين المحسوب لكل متغير، ويعرض الجدول رقم (١٥) مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (١٥): مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة

	المتغير المستقل: التحول الرقمي	المتعير الوسيط: جودة الخدمة	المتغير التابع: التميز المؤسسي
المتغير المستقل: التحول الرقمي	0.837		
المتغير الوسيط: جودة الخدمة	0.822	0.827	
المتغير التابع: التميز المؤسسي	0.815	0.811	0.84

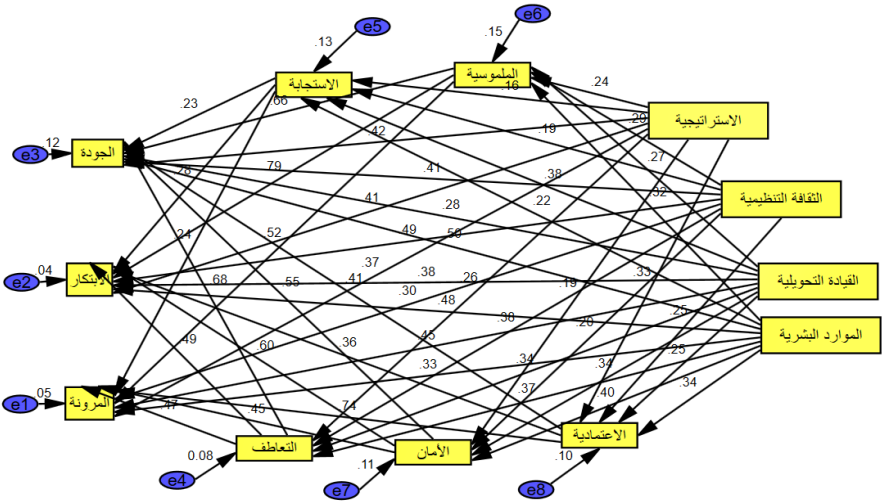
المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

وفقًا للنتائج المعروضة في الجدول رقم (١٥) يتضح أن قيم متوسط التباين المحسوب لكل متغير أكبر من قيم التباين المشترك بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات الأخرى، لأن قيم التباين المستخلص ≤ ٠.٠٥، وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠% من التباين في المتغيرات الظاهرة والباقي يرجع إلى الخطأ في القياس.

ج- <u>نتائج اختبارات فروض البحث:</u>

١- يمكن للباحث بناء النموذج الهيكلي للدراسة لغرض اختبار فروض الدراسة، ويستند بناء النموذج الهيكلي على المتغيرات والأبعاد التي أسفر عنها كل من التحليل العاملي الاستكشافي، وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج باستخدام

(AMOS V.26) يمكن توضيحها من خلال النموذج الهيكلي في الشكل التالي:



شكل رقم (٣): النموذج الهيكلي للدراسة

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ومن خلال المؤشرات الإحصائية الموضحة بالجدول رقم (١٦) يمكن توضيح مؤشرات جودة النموذج الهيكلي على النحو التالي:

جدول رقم (١٦): مؤشرات جودة النموذج الهيكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الإحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠.٩٧٣	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠.٠٢٩	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠.٩٥٦	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠.٩٧٥	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠.٤٦٥	مقبول	أقل من ٠.٨

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

وفيما يتعلق باختبارات فروض الدراسة وفقًا للنتائج الإحصائية وذلك في ضوء النموذج الهيكلي، يمكن توضيحها في الجداول رقم (١٧)، (١٨) و(١٩) للتأثيرات المباشرة والجدول رقم (٢٠)، (٢١) و(٢٢) للتأثيرات غير المباشرة وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج التأثيرات المباشرة:

تحتوي الدراسة على ثلاثة فروض رئيسية مباشرة وينبثق منها فروض فرعية، وتبين الجداول رقم (١٧، ١٨، ١٩) قيم معاملات المسار لهذه الفروض في النموذج الهيكلي كما يلي:

جدول رقم (١٧): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الأول)

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
الاستراتيجية	تميز القيادة	٠.٤١٨	٠.٠٥٦	٣.٢٦٧	٠.٠٢٤
الثقافة التنظيمية		٠.٤١٠	٠.٠٥٧	٢.٣٨٩	٠.٠٠٢
القيادة التحويلية		٠.٢٨١	٠.٠٨٨	١.١١٤	٠.١٤٣
الموارد البشرية		٠.٤٩٧	٠.٠٦٣	٣.٣٢٥	٠.٠٢٩
الاستراتيجية	تميز الموارد البشرية	٠.٤١٢	٠.٠٥٥	٢.٤٦٦	٠.٠٤٥
الثقافة التنظيمية		٠.٤٩٤	٠.٠٦٤	٢.٨٦٠	٠.٠٢٦
القيادة التحويلية		٠.٣٧٩	٠.٠٧٤	٢.٩٤٠	٠.٠١٥
الموارد البشرية		٠.٤٨٤	٠.٠٧٠	٣.٠٦٨	٠.٠١٥
الاستراتيجية	التميز في تقديم الخدمة	٠.٣٦٨	٠.٠٧٢	٢.٩٤٠	٠.٠٠٤
الثقافة التنظيمية		٠.٣٠٤	٠.٠٨١	١.٣٠٣	٠.١٤٨
القيادة التحويلية		٠.٤٤٧	٠.٠٧٨	٢.٣٣٢	٠.٠١٢
الموارد البشرية		٠.٣٢٧	٠.٠٩٣	١.٤٢٣	٠.١١٦

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

نص الفرض الأول على أنه "توجد علاقة معنوية إيجابية بين التحول الرقمي (الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية والموارد البشرية) كمتغيرات مستقلة وبين التميز المؤسسي كمتغيرات تابعة.

جدول رقم (١٨): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الثاني)

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
الاستراتيجية	الملموسية	٠.٢٤٢	٠.٠٧٥	١.١٤٠	٠.١١٠
الثقافة التنظيمية		٠.٢٨٧	٠.٠٦٩	٢.٥١١	٠.٠٠٨
القيادة التحويلية		٠.٢٧٢	٠.٠٦١	٢.٨٦٤	٠.٠٤٥
الموارد البشرية		٠.٣٢٠	٠.٠٦١	٢.٣٩١	٠.٠٠٥
الاستراتيجية	الاستجابة	٠.١٦١	٠.٠٧٤	١.٣٢٦	٠.١١٣
الثقافة التنظيمية		٠.١٨٥	٠.٠٩٣	١.٠٢٥	٠.١٣٢
القيادة التحويلية		٠.٣٨١	٠.٠٨٤	٢.٤٦٢	٠.٠٣٢
الموارد البشرية		٠.٢١٩	٠.٠٨٨	٠.٢١٣	٠.١٣٠
الاستراتيجية	الاعتمادية	٠.٣٢٨	٠.٠٥٥	٢.٥٨٦	٠.٠٣٤
الثقافة التنظيمية		٠.٢٤٨	٠.٠٧١	٢.٣٦٦	٠.٠٢٢
القيادة التحويلية		٠.٢٤٦	٠.٠٩٠	٢.٥٦٧	٠.٠٤٧
الموارد البشرية		٠.٣٤٣	٠.٠٥٧	٢.٣٧٤	٠.٠٠١
الاستراتيجية	الأمان	٠.١٨٨	٠.٠٥٦	٠.٣٤٤	٠.٢١٥
الثقافة التنظيمية		٠.٢٠٤	٠.٠٨٢	٠.٥٥٧	٠.٣١٠
القيادة التحويلية		٠.٣٣٦	٠.٠٧٧	٢.٤٤٣	٠.٠١٧
الموارد البشرية		٠.٣٩٧	٠.٠٩٠	٢.٦٠٤	٠.٠٠١
الاستراتيجية	التعاطف	٠.٢٥٥	٠.٠٨٢	٢.٩٥٩	٠.٠٤٨
الثقافة التنظيمية		٠.٣٧٨	٠.٠٥٧	٢.٩٣٩	٠.٠٢٤
القيادة التحويلية		٠.٣٣٧	٠.٠٧١	٢.٦٥٤	٠.٠٣٣
الموارد البشرية		٠.٣٦٧	٠.٠٧٣	٢.٥٢٠	٠.٠٤٤

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

نص الفرض الثاني على أنه "توجد علاقة معنوية إيجابية بين التحول الرقمي (الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية والموارد البشرية) كمتغيرات مستقلة وبين جودة الخدمة (الملموسية، الاستجابة، الاعتمادية، الأمان والتعاطف) كمتغيرات تابعة.

جدول رقم (١٩): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الثالث)

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
الملموسية	تميز القيادة	٠.٦٥٦	٠.٠٥٨	٣.٢٦٣	٠.٠١٥
الاستجابة		٠.٢٣٣	٠.٠٦٣	١.١٨٣	٠.١٠٨
الاعتمادية		٠.٤٠٧	٠.٠٩١	٣.٤٦٩	٠.٠٢٨
الأمان		٠.٥٤٥	٠.٠٨٠	٢.٥٩٤	٠.٠١٦
التعاطف		٠.٦٧٦	٠.٠٥٨	٣.٢٣٧	٠.٠٣٠
الملموسية	تميز الموارد البشرية	٠.٧٩٤	٠.٠٧٣	٣.٥١٠	٠.٠٣٣
الاستجابة		٠.٢٨٢	٠.٠٩٤	١.٠٠٩	٠.١٠٣
الاعتمادية		٠.٣٦٤	٠.٠٨٣	٢.٢٤٥	٠.٠٢٩
الأمان		٠.٦٠٤	٠.٠٨٤	٢.٥٣٠	٠.٠٠٥
التعاطف		٠.٤٩١	٠.٠٧١	٣.٠٢٩	٠.٠٣٩
الملموسية	التميز في تقديم الخدمة	٠.٥٢٣	٠.٠٧٣	٢.٤٧٢	٠.٠٠٣
الاستجابة		٠.٢٣٧	٠.٠٩٢	٠.٧٤٧	٠.١٣٨
الاعتمادية		٠.٧٤٤	٠.٠٧٨	٣.٢٠٢	٠.٠٢٦
الأمان		٠.٤٤٩	٠.٠٨٢	٢.١٦٠	٠.٠١٢
التعاطف		٠.٤٦٨	٠.٠٦٢	٢.٩٦٦	٠.٠٣٨

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

نص الفرض الثالث على أنه "توجد علاقة معنوية إيجابية بين جودة الخدمة (الملموسية، الاستجابة، الاعتمادية، الأمان والتعاطف) كمتغيرات مستقلة وبين التميز المؤسسي كمتغيرات تابعة.

ثانيًا: نتائج التأثيرات غير المباشرة:

يهدف الفرض الرابع للدراسة إلى اختبار التأثير غير المباشر من خلال توسيط جودة الخدمة بأبعادها بين التحول الرقمي بأبعاده والتميز المؤسسي بأبعاده، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجداول

جدول رقم (٢٠): نتائج اختبارات التأثيرات غير المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (جودة الخدمة)

المتغيرات المستقلة	المتغيرات الوسيطة	المتغيرات التابعة	قيم المعاملات المعيارية Beta	CR	Sig
الاستراتيجية	الملموسية	تميز القيادة	٠.٢٧٤	٢.٣٣١	٠.٠٠٧
الثقافة التنظيمية			٠.٢٦٩	٣.٢٩٩	٠.٠٢٤
القيادة التحويلية			٠.١٨٤	٢.١٧٩	٠.٠٢٣
الموارد البشرية			٠.٣٢٦	٣.٢٩١	٠.٠٢٦
الاستراتيجية	الاستجابة		٠.٠٩٧	١.٢٣٣	٠.١٣٤
الثقافة التنظيمية			٠.٠٩٦	١.٤٩٧	٠.١٢٧
القيادة التحويلية			٠.٠٦٦	٠.٦٩١	٠.١٤٣
الموارد البشرية			٠.١١٦	٢.٣٠٥	٠.٠٢٦
الاستراتيجية	الاعتمادية		٠.١٧٠	٢.٥٧٩	٠.٠٢٠
الثقافة التنظيمية			٠.١٦٧	٢.٢١٦	٠.٠١٦
القيادة التحويلية			٠.١١٤	٢.٩٣٠	٠.٠٠١
الموارد البشرية			٠.٢٠٢	٣.٣٢٧	٠.٠٠٦
الاستراتيجية	الأمان		٠.٢٢٨	٢.٩٢٨	٠.٠٠٥
الثقافة التنظيمية			٠.٢٢٣	٢.٦١٧	٠.٠٠٦
القيادة التحويلية			٠.١٥٣	٢.١٦٠	٠.٠٤٥
الموارد البشرية			٠.٢٧١	٢.٦٨٢	٠.٠٠٨
الاستراتيجية	التعاطف		٠.٢٨٢	٢.١٤٧	٠.٠٤٨
الثقافة التنظيمية			٠.٢٧٧	٢.٢١٠	٠.٠٤٣
القيادة التحويلية			٠.١٩٠	٢.٩٢٨	٠.٠٠٩
الموارد البشرية			٠.٣٣٦	٣.٤٢٨	٠.٠٤٤

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ينص الفرض الرابع على أنه "تؤثر جودة الخدمة في العلاقة المعنوية الإيجابية بين التحول الرقمي (الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية والموارد البشرية) كمتغيرات مستقلة وبين التميز المؤسسي كمتغير تابع.

جدول رقم (٢١): نتائج اختبارات التأثيرات غير المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة

المتغيرات المستقلة	المتغيرات الوسيطة	المتغيرات التابعة	معامل المسار غير المباشر	CR	Sig
الاستراتيجية	الملموسية	تميز الموارد البشرية	٠.٣٢٧	٢.٩٩٨	٠.٠٠٥
الثقافة التنظيمية			٠.٣٩٢	٢.٨٥١	٠.٠٤٢
القيادة التحويلية			٠.٣٠٠	٣.١١٨	٠.٠٢٧
الموارد البشرية			٠.٣٨٤	٢.٢٠٦	٠.٠٢٤
الاستراتيجية	الاستجابة		٠.١١٦	٢.٥٠٥	٠.٠٤٦
الثقافة التنظيمية			٠.١٣٩	٢.٣٣٧	٠.٠٣٩
القيادة التحويلية			٠.١٠٧	٢.٩٨٨	٠.٠٠٣
الموارد البشرية			٠.١٣٦	٢.٦٩١	٠.٠٢٧
الاستراتيجية	الاعتمادية		٠.١٥٠	٢.٦٨١	٠.٠٠٧
الثقافة التنظيمية			٠.١٨٠	٢.٦٧٧	٠.٠٠٣
القيادة التحويلية			٠.١٣٨	٣.٠١٤	٠.٠١٠
الموارد البشرية			٠.١٧٦	٣.١٥٧	٠.٠٠٤
الاستراتيجية	الأمان		٠.٢٤٩	٣.٣٩٦	٠.٠٠٣
الثقافة التنظيمية			٠.٢٩٩	٣.٤٣٦	٠.٠١٥
القيادة التحويلية			٠.٢٢٩	٢.٣٧٦	٠.٠١٩
الموارد البشرية			٠.٢٩٢	٣.٠٥٧	٠.٠٢٣
الاستراتيجية	التعاطف		٠.٢٠٢	٢.٧٢٥	٠.٠٠١
الثقافة التنظيمية			٠.٢٤٣	٢.٧٦٤	٠.٠١٧
القيادة التحويلية			٠.١٨٦	٢.٤٨٣	٠.٠١١
الموارد البشرية			٠.٢٣٨	٢.٣٧٢	٠.٠٣٣

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ينص الفرض الرابع على أنه "تؤثر جودة الخدمة في العلاقة المعنوية الإيجابية بين التحول الرقمي (الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية والموارد البشرية) كمتغيرات مستقلة وبين التميز المؤسسي كمتغير تابع.

جدول رقم (٢٢): نتائج اختبارات التأثيرات غير المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (توسيط جودة الخدمة)

المتغيرات المستقلة	المتغيرات الوسيطة	المتغيرات التابعة	معامل المسار غير المباشر	CR	Sig
الاستراتيجية	الملموسية	التميز في تقديم الخدمة	٠.١٩٣	٢.١٥٢	٠.٠٤٠
الثقافة التنظيمية			٠.١٥٩	٢.٨٣٠	٠.٠٠١
القيادة التحويلية			٠.٢٣٤	٢.٢٥٢	٠.٠٢٦
الموارد البشرية			٠.١٧١	٣.٠١٠	٠.٠١٠
الاستراتيجية	الاستجابة		٠.٠٨٧	٠.٧٧٥	٠.١٠٨
الثقافة التنظيمية			٠.٠٧٢	٠.٧٠٢	٠.١٢٦
القيادة التحويلية			٠.١٠٦	٢.٩٧٩	٠.٠٤٨
الموارد البشرية			٠.٠٧٨	١.٠٢٧	٠.١١٣
الاستراتيجية	الاعتمادية		٠.٢٧٤	٢.٦٠٥	٠.٠١٨
الثقافة التنظيمية			٠.٢٢٦	٢.٩٩٩	٠.٠٤٦
القيادة التحويلية			٠.٣٣٢	٢.٥٤٣	٠.٠٣١
الموارد البشرية			٠.٢٤٣	٢.٩٦٥	٠.٠٣٧
الاستراتيجية	الأمان		٠.١٦٥	٢.٦٤٧	٠.٠١١
الثقافة التنظيمية			٠.١٣٦	٢.٤٢٣	٠.٠٠٦
القيادة التحويلية			٠.٢٠٠	٢.٢١٣	٠.٠١٩
الموارد البشرية			٠.١٤٧	٢.١٥٧	٠.٠٤٨
الاستراتيجية	التعاطف		٠.١٧٢	٣.٠٤٤	٠.٠٣٣
الثقافة التنظيمية			٠.١٤٢	٢.٨٠٨	٠.٠٣١
القيادة التحويلية			٠.٢٠٩	٢.٢٦٥	٠.٠٤٤
الموارد البشرية			٠.١٥٣	٣.٣٢٣	٠.٠٠٢

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ينص الفرض الرابع على أنه "تؤثر جودة الخدمة في العلاقة المعنوية الإيجابية بين التحول الرقمي (الاستراتيجية، الثقافة التنظيمية، القيادة التحويلية والموارد البشرية) كمتغيرات مستقلة وبين التميز المؤسسي كمتغير تابع.

حادي عشر: النتائج والتوصيات

بعد مراجعة نتائج الدراسات السابقة ومقارنتها بنتائج البحث الحالي، توصل الباحث إلى

أ) مناقشة النتائج:

١- فيما يخص تأثير التحول الرقمي على جودة الخدمة

تبين من نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي إيجابي للتحول الرقمي على جودة الخدمة. وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (أحمد، ٢٠٢١) في أن التحول الرقمي يؤثر على جودة الخدمة، وكذلك

دراسة (طه & العازمي، ٢٠٢٢) التي أوضحت وجود علاقة طردية بين أبعاد التحول الرقمي وأبعاد جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

٢- فيما يخص تأثير جودة الخدمة على التميز المؤسسي:

أوضحت نتائج البحث الحالي وجود تأثير لجودة الخدمة على التميز المؤسسي. وتدعم نتائج الدراسة الحالية ما توصلت إليه دراسة (محمد، ٢٠٢٢) في وجود تأثير للتميز المؤسسي على جودة الخدمة.

٣- فيما يخص تأثير التحول الرقمي على التميز المؤسسي:

توصلت نتائج البحث الحالي إلى وجود تأثير معنوي إيجابي مباشر لجميع أبعاد التحول الرقمي على جميع أبعاد التميز المؤسسي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبدالعزيز، ٢٠٢٢) في وجود علاقة بين التحول الرقمي وبين التميز المؤسسي.

٤- تأثير أبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمة.

تبين من نتائج البحث وجود تأثير إيجابي معنوي لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد جودة الخدمة، وكذلك وجود تأثير معنوي لأبعاد جودة الخدمة على أبعاد التميز المؤسسي، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للتحول الرقمي على على أبعاد التميز المؤسسي.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من وجود علاقات بين التحول الرقمي والتميز المؤسسي (عبدالعزيز، ٢٠٢٢)، بالإضافة إلى وجود علاقة بين التميز المؤسسي وجودة الخدمة (محمد، ٢٠٢٢)، كما توجد علاقة مباشرة بين التحول الرقمي وجودة الخدمة (أحمد، ٢٠٢١)، ودراسة (طه &العازمي، ٢٠٢٢)، فإن البحث الحالي وجد توسيط جودة الخدمة في العلاقة بين أبعاد التحول الرقمي والتميز المؤسسي.

جدول (٢٣) تساؤلات وأهداف وفروض ونتائج اختبار فروض الدراسة

التساؤلات	الأهداف	الفروض	الأسلوب الإحصائي	النتيجة
١- ما تأثير أبعاد التحول الرقمي على جودة الخدمة؟	بيان التأثير المباشر لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد جودة الخدمة.	تؤثر أبعاد التحول الرقمي تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على أبعاد جودة الخدمة.	أسلوب تحليل الانحدار	قبول الفرض الأول
٢- ما تأثير جودة الخدمة على أبعاد التميز المؤسسي؟	فحص التأثير المباشر لأبعاد جودة الخدمة على أبعاد التميز المؤسسي.	تؤثر أبعاد جودة الخدمة تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على أبعاد التميز المؤسسي.	أسلوب تحليل الانحدار	قبول الفرض الثاني
٣- ما تأثير أبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي؟	قياس التأثير المباشر لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي.	تؤثر أبعاد التحول الرقمي تأثيرًا معنويًا إيجابيًا على أبعاد التميز المؤسسي.	أسلوب تحليل الانحدار	قبول الفرض الثالث

التساؤلات	الأهداف	الفروض	الأسلوب الإحصائي	النتيجة
٤- ما تأثير أبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمة؟	تحليل التأثير غير المباشر لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمة.	يوجد تأثير غير مباشر لأبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي عند توسيط جودة الخدمة.	أسلوب تحليل المسار	قبول الفرض الرابع

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج البحث

ب) التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، يمكن للباحث تقديم التوصيات التالية وآلية تنفيذها على النحو التالي:

جدول (٢٤) توصيات الدراسة

النتيجة	التوصية	المسؤول	آلية التنفيذ
توصل البحث إلى وجود تأثير أبعاد التحول الرقمي على جودة الخدمة.	ضرورة امتلاك مديريات الخدمات بالمنصورة القدرة على أداء الخدمة المتفق عليها مسبقًا مع المواطنين بدقة.	الإدارة العليا بالمديرية وإدارة شؤون الموارد البشرية	إيجاد الحلول للمشاكل المتوقعة فضلاً عن إعطاء الحلول المطلوبة للمشاكل الحالية.
			توفير فرق عمل لبحث الشكاوى المقدمة من المواطنين والتحدث معهم بشأنها والوصول سويًا إلى حلول عملية وفعالة لهذه الشكاوى.
			الالتزام بالمواعيد الدقيقة في إجراءات تقديم الخدمة.
توصل البحث إلى وجود تأثير جودة الخدمة على أبعاد التميز المؤسسي.	ضرورة زيادة قدرة العاملين في مديريات الخدمات العامة على بث الثقة والطمأنينة في نفس المواطنين أثناء تقديم الخدمة.	الإدارة العليا بالمديرية وإدارة شؤون الموارد البشرية	١- تدريب العاملين على التعامل مع طلبات المرضى بمعرفة ومهارة متميزة.
			٢- اختيار العاملين المتعاملين مع المرضى بدقة وعناية ممن يتوفر لديهم القدرة على التعامل.
			٣- قياس مقدرة العاملين على بث الطمأنينة في نفوس المرضى.
توصل البحث إلى تأثير أبعاد التحول الرقمي على أبعاد التميز المؤسسي.	تطبيق أساسيات تكنولوجيا المعلومات.	الإدارة العليا بالمديرية وإدارة شؤون الموارد البشرية	تقديم دورات تدريبية فيما تخص مجال تكنولوجيا المعلومات والتي بدونها لن يستطيع العاملون التعامل مع أدوات التحول الرقمي.
			النشر على موقع المديريات الرسمي من خلال فيديوهات وإرشادات كيفية التعامل مع أدوات التحول الرقمي التي تطبقها المديريات في ظل التحول الرقمي.
			٣- تدريب العاملين على كيفية التعامل مع أدوات التحول

النتيجة	التوصية	المسؤول	آلية التنفيذ
			الرقمي والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات في سبيل تقديم أفضل خدمة للمواطنين.
توصل البحث إلى وجود تأثير معنوي لأبعاد التحول الرقمي على التميز المؤسسي عند توسيط أبعاد جودة الخدمة.	ينبغي على المديرين بمديريات الخدمات العمل على التحول الرقمي بجميع الخدمات المقدمة والتطوير والوصول إلى التميز المؤسسي.	**الإدارة العليا بالمديرية وإدارة شؤون الموارد البشرية**	ثقل استراتيجية التحول الرقمي من كونها مطلب ومسعى للحكومة المصرية لتصبح ثقافة لجميع فئات المجتمع.
			العمل على توسيع المشاركة والشراكة الرقمية لتعزيز القدرات الإلكترونية في المنظمات العامة، سواء مع منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص.
			دعم بناء البنية التحتية الرقمية لجميع المديريات العامة.
			بناء منصات إلكترونية تساعد الحكومة في إدارة الأزمات.
			زيادة الموارد المالية المخصصة لعملية التحول الرقمي لكافة المنظمات العامة وخصوصًا الخدمات الأساسية.
			تحقيق الاستفادة في الدعم الفني، والتقني، والبشري.
			ضرورة الإسراع في المشروع القومي للتحول الرقمي الذي يُعد من أهم أدوات تحقيق التطوير لبيئة العمل.

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج البحث

ج) مقترحات لبحوث مستقبلية

يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات المتعمقة والتي من شأنها أن تثري المكتبات العربية فيما يخص متغيرات البحث باعتبارها متغيرات لها أهمية بالنسبة لمجال التطبيق الخاصة بالبنوك وكذلك لأي مجال تطبيقي آخر، ويمكن للباحث اقتراح مجموعة من العناوين والتي يمكن أن تفيد الباحثين المهمتين بالبحث في هذا المجال البحثي:

١- دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والتميز المؤسسي عند توسيط رضا العملاء.

٢- أثر التحول الرقمي على أداء العاملين عند توسيط التميز المؤسسي.

٣- دور التحول الرقمي في تحسين صورة المنظمة من خلال توسيط جودة الخدمة.

٤- التأثير المُعَدل للتميز المؤسسي في العلاقة بين التحول الرقمي والوعي الاستراتيجي.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

دعاء أحمد، آليات تحسين إدارة الموارد البشرية لتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الأهلية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١ (٢٢)، ص ص ٣٦٥-٣٨٨، ٢٠٢١.

سنيه محمد أحمد، تأثير التحول الرقمي وجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلاب، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٢ (٤)، ص ص ٢٤-٦٩، ٢٠٢١.

أحمد حسن إبراهيم، التحول الرقمي (١)، نقلة نوعية للتحرر من البيروقراطية والفساد الإداري، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، ٦٧٦، ص ص ٨-١١، ٢٠١٩.

علي إبراهيم، دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التميز المؤسسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية، كلية العلوم الإدارية، ٢٠١٩.

هيفاء راشد الدغمي، التمكين الإداري في التميز المؤسسي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٩.

أحمد سليمان السعيد، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية وتأثيرها على الأداء الوظيفي، "بالتطبيق على العاملين بالمستشفيات العامة والمركزية التابعة لمديرية الصحة بمحافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة، ٢٠١٨.

أشرف صلاح الدين السيد، أثر شكاوى العملاء على جودة الخدمة المقدمة "بالتطبيق على مستشفيات جامعة المنصورة"، رسالة ماجستير مهني منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة، ٢٠١٨.

عبد الله حمد العولقي، قياس جودة الخدمة التعليمية باستخدام مقياس SERVPERF وأثرها في رضا الطلبة، دراسة ميدانية في جامعة إب اليمنية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ١١ (٣٧)، ص ص ١٢٥-١٤٨، ٢٠١٨.

أسامة الفراج، نموذج مقترح لخصائص الثقافة التنظيمية الملائمة في مؤسسات القطاع العام في سوريا، المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١١.

المسعودي، سلوك المواطنة التنظيمية وأثره في تحقيق التميز التنظيمي، دراسة ميدانية في شركة اساسيل، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، ٢٠٠٨.

راتب جليل النعيمي وصويص، تحقيق الدقة في إدارة الجودة، "مفاهيم وتطبيقات"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

النسور، أثر خصائص المنظمة المتعلمة في تحقيق التميز المؤسسي، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠.

أمنة بعزيز وصبرينة لطرش، ممارسات إدارة الموارد البشرية وأثرها على التميز المؤسسي، ٢٠٢١.

نهال موسى حجازي، التوظيف وعلاقته بالتميز المؤسسي، دراسة على المنظمات الأهلية غير الحكومية بقطاع غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين، ٢٠١٦.

معاوية حسين، دور الأمن الوظيفي كمتغير وسيط في العلاقة بين الكفاءات البشرية وتحقيق التميز المؤسسي لدى الشركات الصناعية في محافظة الوسطى بسلطنة عمان، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، ١٢ (١)، ص ص١–٢٠، ٢٠٢٢.

حسين حريم، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

حسام أحمد حماده، دور التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي للمنظمة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١٣ (٥)، ص ص ٥٢–٧٧، ٢٠٢٢.

سحر مصطفى عبدالرازق، التحول الرقمي، تحدي جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة لعدم التنمية المستدامة، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الأزمات بعنوان "إدارة التحول الرقمي الطبي، رؤية مصر 2030"، جامعة عين شمس، 2019.

إيمان زهران، متطلبات تطبيق معايير النموذج الأوروبي للتميز المؤسسي (EFQM) في الجامعات المصرية على ضوء مستحدثات العصر الرقمي، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، فبراير، الجزء ٩٤، ص ص ١١٠٣–١٢٠٩، ٢٠٢٢.

حميدي زقاي، محمد وزاني، مستوى جودة الخدمات التعليمية وأثرها في رضا الطلبة، دراسة تطبيقية على طلبة جامعة سعيدة، الجزائر، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ١٠ (٣٠)، ص ص ٦٣–٨٧، ٢٠١٧.

إيمان محمود محمد عبد العزيز، متطلبات التحول الرقمي كآلية لتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الأهلية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ٩ (٢)، ٩٧-١٤٠، ٢٠٢٢.

مروه جبرو عبد الرحمن عبد المولى، الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسوان في ضوء التحول الرقمي، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، (٩٧)، ص ص ٣٩١-٤٤٩، ٢٠٢٢.

مصطفى محمد علي، تأثير التحول الرقمي على مستوى أداء الخدمة المقدمة بالتطبيق على موظفي الإدارة العامة للمرور بمحافظة القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٢ (٤)، ص ص ١٩٣-٢٢٦، ٢٠٢١.

عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة (بعد استراتيجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

أيمن عادل عيد، الوعي الاستراتيجي وتأثيره على التميز المؤسسي للجامعات المصرية من خلال الالتزام التنظيمي كمتغير وسيط، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ٢٠١٨.

فتحي السيد طه، أثر الإخلال بالعقد النفسي على الانسحاب الوظيفي "بالتطبيق على العاملين بالشركات الصناعية المساهمة الخاصة بمحافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التجارة، ٢٠١٧.

فتحي السيد طه وأحمد سليمان السعيد، أثر الانضباط الإداري على النجاح الوظيفي "دراسة تطبيقية على مديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة الدقهلية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، ٢ (١)، ص ص ١٧٧-٢٠٠، ٢٠١٨.

حسنين السيد طه وفهد زيد عايش العازمي، دور التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنيين، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١٣ (٢)، ص ص ١٠٥٩-١٠٧٨، ٢٠٢٢.

عبادي محمد، تجليات التحول الرقمي ودوره في تفعيل السياحة الداخلية، اتصالات الجزائر نموذجًا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ٨ (٣)، ٢٠١٩.

مبروكة محمد، تمكين الموارد البشرية وتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الأهلية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٧ (٢١)، ص ص ٢٥٣-٢٩٦، ٢٠٢٠.

لنده سيد محمد، واقع جودة الخدمات التعليمية كمنطلق لتحقيق التميز المؤسسي بكليات الخدمة الاجتماعية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ٢٦ (٣)، ص ص ٢٢١-٢٥٤، ٢٠٢٢.

محمود عبد الله محمد منصور، التحول الرقمي كآلية لتنمية رأس المال البشري بمؤسسات التعليم الجامعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، ٢٠٢١.

مريم نوالا، أهمية الإبداع والابتكار في تعزيز جودة الخدمات البنكية، رسالة دكتوراه، ٢٠١٥.

طلعت أسعد عبد الحميد البنا، قواسم إبراهيم عشري وناصر، أثر جودة الخدمة على ولاء عملاء الهاتف المحمول بالجزائر، الدور الوسيط لسعادة العميل، المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٦ (٢)، ص ص ٢٠١-٢٥٠، ٢٠٢٢.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

M. Abdeldayem, The Impact of Knowledge Management on Achieving Institutional Excellence, The Case of the General Coordinator of the Governorates in the Kingdom of Bahrain, 2018.

J. Adams, H. T. Khan, R. Raeside, & D. I. White, Research methods for graduate business and social science students, SAGE publications India, 2007.

H. I. Ansoff, "Corporate Strategy", HammondSworth, Penguin, 1998.

M. M. Alayoubi, M. J. Al Shobaki, & S. S. Abu-Naser, Strategic leadership practices and their relationship to improving the quality of educational service in Palestinian Universities. International Journal of Business Marketing and Management (IJBMM), 5 (3), pp 11-26, 2020.

R. H. Al-Halaseh, & W. E Al-Rawadyeh, The Impact of Virtuous Leadership in Organizational Excellence as Perceived by the Academic Staff at Mutah University, Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat, Humanities and Social Sciences Series, 35 (5), 2020.

N. Al-Ma'aitah, Y. Al-Haraisa, & K. Al-Tarawneh, Staffing Strategy as a Way to Achieve Organizational Excellence, Insights from Jordan,Test Engineering and Management, (83), pp 6929-6939, 2020.

D. Barzegari. A New Model for assessing human resources with using the business excellence model, acta universitatis argriculturae et silviculturae mendelianae brunensis, 64 (4), 2016.

L. Benavides, M. Castro, Digital Transformation in Higher Education Institutions, A Systematic Literature Review, Sensors, 20 (11), 2020.

Mele Cristina, Maria Colurcio, "The evolving path of TQM, towards business excellence and stakeholder value", International Journal of Quality & Reliability Management, 23 (5), pp 464-489, 2006.

H. Demirkan, J. C. Spohrer, & J. J. Welser, "Digital innovation and strategic transformation," IT Professional, 18 (6), pp 14-18, 2016.

C. Ebert, & C. H. C. Duarte, Digital transformation. IEEE Softw, 35 (4), pp 16-21, 2018.

A. K. Feroz, H. Zo, & A. Chiravuri, Digital transformation and environmental sustainability, A review and research agenda, Sustainability, 13 (3), p 1530, 2021.

M. A. Forghani, M. Rashidinezhad, S. Gholshan, & S. Darbandi, Evaluating the Quality of Educational Services of Bahonar University of Kerman Using the Combined Approach of Kano Model and QFD, Higher Education Letter, 13 (49), pp 37-64, 2020.

R. B. Galeeva, SERVQUAL application and adaptation for educational service quality assessments in Russian higher education. Quality Assurance in Education, 24 (3), pp 0968-4883, 2016.

C. C. Cheng, Y. Y. Chang and C. T. Chen, "Construction of a service quality scale for the online food delivery industry", International Journal of Hospitality Management", 95, 2021.

Goliath Mungonge, A case study of strategic leadership in the creation and development of a privately owned newspaper in Zambia, Master of Business Administration, Rhodes university, 2007.

k. Ispikoudi, K. Gotzamani, Business exellence and human resources, investigatting best practises in european quality awarded

greek oraganisation keizen and organisation development, 5 (5), pp 1-6, 2007.

R. Gopinath, & R. Kalpana, Employees' Job Satisfaction working at hospitals in Perambalur District, Journal of Emerging Technologies and Innovative Research, 6 (4), pp 220-225, 2019.

J. F. Hair. Jr, W.C. Black, J. B. Babin, and A. Multivariate data analysis (7th ed.), Pearson Prentice Hall, 2014.

I. A. Holjevac, 'Business ethics in tourism–as a dimension of TQM', Total Quality Management & Business Excellence, 19 (10), pp 1029-1041, 2008.

C. T. Horngren, G. L. Sundem, & J. A. Elliott, Introducción a la contabilidad financiera. Pearson educación, 2000.

John Davies, The Implementation Of The European Foundation For Quality Management's (Efqm) Excellence Model In Academic Units Of United Kingdom Universities, Management Research Institute, School Of Management,University Of Salford, Salford, Uk, 2004.

J. Švarc, J. Lažnjak, M. Dabić, The role of national intellectual capital in the digital transformation of EU countries, Another digital divide, Journal of Intellectual Capital, 2020.

H. Kavitha, & R. Gopinath, Effect of Service Quality on Satisfaction and Word-Of-Mouth, Small Scale Industries and their Commercial Banks in Tamil Nadu, 2022.

Klagsbrun & Elisheva Weiss, The New News, Vision, Structure, And The Digital Myth In Online journalism, Phd Dissertation, University Of Southern California, Faculty Of The Graduate School, 2014.

P. Jones., A. Kailer, N.A.Weinmann, N.A. ChaparroBanega, N. Roig -Tierno, Digital Transformation, An Overview of the Current State of the Art of Research SAGE Open, 11 (3), 2021.

Paul Licka & Patricia Gautschi, Survey The digital future of higher education – What does it look like and how can it be shaped?, berinfor, Germany, 2017.

P. Musa, & G. Tulay, Investigating the Impact of organizational excellence and leadership on achieving business performance,

an exploratory study of Turkish firms. SAM Advanced Management Journal, 73 (1), pp 29-45, 2008.

Roxana Taddei, Jonghyuk Cha, and Tina Blegind Jensen, "Unpacking the Difference Between Digital Transformation and IT-Enabled Organizational Transformation", Journal of the Association for Information Systems, 22 (1), 2021.

Thomas j Peters & Robert H Waterman, In Search of Excellence, Lessons from America's Best Companies Harper Business Essentials, 2009.

N.C. Roberts, Transformational leadership, Human Relations, 2010.

A.T. Saad, "Factors affecting online food delivery service in Bangladesh, an empirical study", British Food Journal, 123 (2), pp 535-550, 2021.

K. Schwertner, Digital transformation of business, Trakia Journal of Sciences, 15 (1), pp 388-393, 2017.

Y. Sharma, Analysis of Service Quality for Customer Satisfaction and Loyalty in E-Commerce Pertaining to The FMCG, 2020.

G. Vial, Understanding digital transformation, A review and a research agenda. Journal of Strategic Information Systems, 2019.

V. Udovita, Conceptual Review on Dimensions of Digital Transformation in Modern Era, International Journal of Scientific and Research Publications, 10 (2), 2020.

Yusra & A. Agus, "The influence of online food delivery service quality on customer satisfaction and customer loyalty, the role of personal innovativeness", Journal of Environmental Treatment Techniques, 8 (1), pp 6-12, 2020.

قـائـمـة اسـتـقـصـاء

الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان: **تأثير التحول الرقمي على التميز المؤسسي الدور الوسيط لجودة الخدمات الحكومية بالتطبيق على العاملين بمديريات الخدمات العامة بمحافظة الدقهلية.**

لذلك فإن الباحث يطمع في تعاونكم ومساعدته في إتمام بحثه، وذلك عبر الإجابة على الأسئلة الواردة بهذه القائمة، وذلك من أجل الوقوف على مدى توافر التحول الرقمي ودورها في تحقيق التميز المؤسسي، مع العلم أن هذه البيانات لن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين سلفًا حسن تعاونكم واهتمامكم

الباحث

فيما يلي بعض العبارات، من فضلك ضع علامة (√) أمام الإجابة التي تناسبك، بحيث تحصل العبارة الأعلى موافقة على موافق تمامًا (٥)، والأقل موافقة موافق على (٤)، محايد على (٣)، غير موافق على (٢) وغير موافق على الإطلاق (١)

أولاً: التحول الرقمي

م	العبـــــــارة	موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
	الاستراتيجية					
٠١	توجد رؤية ورسالة واضحة ومكتوبة لعملية التحول الرقمي.					
٠٢	يوجد اتساق بين استراتيجية التحول الرقمي وبين رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة.					
٠٣	تسهم السياسات المتبعة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي المنشود.					
٠٤	يتم إعادة تقييم استراتيجية المؤسسة بشكل دوري للتوافق في عملية التحول.					
٠٥	يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود اختلاف في الأداء الفعلي عن الأهداف الاستراتيجية لعملية التحول الرقمي.					
	الثقافة التنظيمية					
٠٦	تهتم الإدارة بتوسيع دائرة مشاركة العاملين في عملية التحول الرقمي.					
٠٧	تحرص المؤسسة على إكساب العاملين المهارات والقدرات اللازمة لعملية التحول.					
٠٨	تهتم المؤسسة بالعاملين في الوظائف التشغيلية لعملية التحول الرقمي.					
٠٩	تسعى المؤسسة لنشر ثقافة التطوير والتحديث في تقديم الخدمات للمواطن.					
٠١٠	تحرص المؤسسة على تحسين مستوى الخدمات المقدمة.					
	القيادة التحويلية					
٠١١	يسمح القادة بمشاركة العاملين في حمل رؤية التحول الرقمي.					
٠١٢	يحفز القادة العاملين لتحقيق رؤية وأهداف عملية التحول الرقمي.					
٠١٣	يسمح القادة بالاستثارة الفكرية وتقبل الأفكار وفي حل المشكلات.					
٠١٤	يهتم القادة بتحقيق التوافق بين قدرات العاملين بها وبين عملية التحول الرقمي.					
٠١٥	يحرص القادة على عملية التمكين للعاملين للحصول على أداء أفضل.					
	الموارد البشرية					
٠١٦	تهتم الإدارة بتخطيط الموارد البشرية بما يتناسب مع عملية التحول الرقمي.					

م	العبـــــــارة	موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
١٧.	تحرص الإدارة على تأهيل العمالة بما يتلاءم مع عملية التحول الرقمي.					
١٨.	تعمل الإدارة على تعيين العاملين بما يتلاءم مع متطلبات الوظيفة.					
١٩.	تشجع الإدارة الإبداع والابتكار بما يتلاءم مع طبيعة عمل التحول الرقمي.					
٢٠.	تشجع الإدارة العاملين على المشاركة في عملية التحول الرقمي.					

ثانيًا: جودة الخدمة

م	العبـــــــارة	موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
	الملموسيـــــــــــــــة					
٢١.	**تتوافر لدى المؤسسة تكنولوجيا فائقة لتقديم خدماتها.**					
٢٢.	**لدى المؤسسة أحدث أجهزة الكمبيوتر.**					
٢٣.	**تتميز المؤسسة بتوافر قاعات انتظار واسعة ونظيفة.**					
٢٤.	**يتميز العاملون في المؤسسة بالأناقة في مظهرهم.**					
	الثقـــــــــــــــــة					
٢٥.	**تحافظ المؤسسة على مواعيد العمل.**					
٢٦.	**تشعرني المؤسسة بأنني مهم.**					
٢٧.	**يتمتع العاملون في المؤسسة بالمهارة.**					
٢٨.	**تقدم المؤسسة الخدمة بما يتوافق مع توقعاتي.**					
٢٩.	**تلتزم المؤسسة بوعودها تجاه العملاء.**					
	الاستجابـــــــــــــــة					
٣٠.	**تلبي المؤسسة طلبات واستفسارات العملاء بشكل سريع.**					
٣١.	**أشعر بحرص العاملين في المؤسسة على مساعدة العملاء وتقديم الخدمة السريعة.**					
٣٢.	**تتميز المؤسسة بالاستجابة الفورية لشكاوى المواطنين والبت فيها.**					
	الضمـــــــــــــــان					
٣٣.	**يتميز موظفو المؤسسة بالتجاوب مع طلبات المواطنين بمعرفة ومهارة.**					
٣٤.	**أثق بالعاملين بالمؤسسة ثقة كاملة.**					
٣٥.	**يتحلى العاملون بالمؤسسة عند تقديمهم الخدمة بصفات شخصية رائعة.**					
	التعاطـــــــــــــــف					
٣٦.	**أرى أن العاملين بالمؤسسة يتمتعون باللباقة والأخلاق الحميدة.**					
٣٧.	**تقدر المؤسسة الظروف الخاصة للمواطنين.**					
٣٨.	**أجد مساعدة كبيرة من العاملين في المؤسسة عندما أواجه أي مشكلة.**					
٣٩.	**يتحلى العاملون في المؤسسة بالإصغاء الكامل والانتباه الشديد عند سماع شكوى المواطنين.**					

ثالثًا: التميز المؤسسي

م	العبـــــــارة	موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
	تميز القيادة					
٤٠.	تتولى الإدارة العليا عملية التخطيط للاحتياجات المستقبلية بشكل جيد.					
٤١.	تتبنى الإدارة العليا الأهداف الاستراتيجية استنادًا إلى حاجات المواطنين.					
٤٢.	تتولى الإدارة العليا عملية التطوير باستمرار.					
٤٣.	تهتم الإدارة العليا بإقامة الدورات المتخصصة بغية تحسين أداء الموظفين.					
	تميز الموارد البشرية					
٤٤.	يمتلك العاملون القدرات العقلية والإبداعية الكفيلة بمواجهة التحديات.					
٤٥.	يشارك العاملون في اتخاذ القرارت التي تكفل تحقيق الأهداف.					
٤٦.	يمتاز العاملون بالحماس والمثابرة في إنجاز الأعمال الموكلة إليهم.					
٤٧.	يتم تطوير معرفة العاملين وقدراتهم باستمرار.					
	التميز بتقديم الخدمة					
٤٨.	تجرى استطلاعات مستمرة للتعرف على حاجات المواطنين المتنوعة.					
٤٩.	تتسم إجراءات تقديم الخدمات بالسرعة والراحة.					
٥٠.	تتوفر الرقابة المستمرة على عملية تقديم الخدمات بغية تحسين آلياتها.					
٥١.	تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم الخدمات.					
	التميز المالي					
٥٢.	تتوافر موارد مالية كافية تغطي جميع الاحتياجات.					
٥٣.	توجد متابعة دورية ومنتظمة تكاليف الخدمات.					
٥٤.	يتم إعداد وتطبيق نظام التقرير المالية.					
٥٥.	يتم إدارة الموارد المالية بشكل جيد.					

نموذج مقترح للمحاسبة عن تكلفة البصمة المائية (Water Footprint) لتحسين الإدارة الإستراتيجية لتكلفة المنتجات (نموذج محاكاة)

د. شذى إسماعيل عبده القروى*

(*)د.شذى اسماعيل عبده القروى: مدرس المحاسبة بكلية التجارة فرع البنات– جامعة الأزهر – القاهرة

Email: shazaelkarawy@azhar.edu.eg

الملخص

هدف البحث إلى حساب تكلفة البصمة المائية (Water Footprint) عند حساب تكاليف المنتج، من خلال وضع نموذج مقترح لكيفية المحاسبة عنها، وذلك لإضافتها لتكلفة المنتج الأصلية، من خلال الإعتماد على أحد أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكلفة وهو أسلوب المحاسبة على أساس النشاط ABC .

وقد تضمن النموذج المقترح تسع خطوات تعتمد على الخطوات الأصلية لأسلوب ABC مع بعض التعديلات التى تناسب التكاليف المتعلقة بالبصمة المائية.

ويساعد هذا النموذج الإدارة فى التحديد الدقيق لتكلفة المنتجات، من خلال إدراج تكلفة المياه المستخدمة فى إنتاج المنتج مع التكاليف الأخرى له، كما أنه قد يُساهم فى إمداد الإدارة بالمعلومات الهامة التى تساعدهم فى الحد من الأنشطة مرتفعة الإستهلاك من المياه والتى لا تضيف قيمة للمنتج، مما قد يُساهم فى ترشيد إستهلاكها ويدعم أهداف التنيمة المستدامة .

وقد تم إجراء نموذج محاكاة اعتمد على مزيج من البيانات الفعلية والتقديرية، –حيثُ لم تتوفر كافة البيانات التى يحتاجها النموذج للتطبيق– لبيان أسلوب تطبيق النموذج المقترح فى أى منشأة تخص أى صناعة.

وقد تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور بالإضافة إلى المراجع، تضمن المحور الأول مقدمه البحث، أما المحور الثانى فقد تضمن محاسبة بصمة المنتجات المائية، بينما عرض المحور الثالث منهجية البحث، أما المحور الرابع فقد عرض نموذج المحاكاة لتطبيق النموذج المقترح، وأخيراً تضمن المحور الخامس نتائج البحث وتوصياته والإقتراحات ببحوث مستقبلية.

الكلمات الإفتتاحية : تكلفة البصمة المائية، الإدارة الإستراتيجية للتكلفة، المحاسبة على أساس النشاط ABC .

A proposed model for Accounting the Water Footprint cost to Improve the Strategic Management for Products' Cost (Simulation Model)

Abstract

This research aimed to calculate the cost of the water footprint when calculating the product costs, by developed a proposed framework for how to account for it, to add it to the original cost of the product, by relying on one of the strategic management cost methods, which is the activity-based accounting method (ABC) .

The proposed framework included nine steps based on the original steps of the ABC method with some modifications that suit the costs of the (WF)

This framework helps management in accurately determining the cost of the product, by including the cost of water used in producing the product with its other costs, and it may also contribute to providing management with important information that helps them in reducing water-consuming activities that do not add value to the product, which may contribute to rationalizing its consumption and supporting the goals of sustainable development.

A simulation model was conducted based on a combination of actual and estimated data - as not all the data needed for the framework to be applied were available - to demonstrate the method of applying the proposed framework in any facility of any industry.

The research was divided into five axes in addition to the references, the first axis included the introduction to the research, while the second axis included accounting for the footprint of water products, and the third axis presented the research methodology, while the fourth axis presented the simulation model for applying the proposed model, and finally the fifth axis included the research results, recommendations, and suggestions for future research.

Keywords: Water footprint cost, strategic management products'cost, activity-based accounting ABC.

١) مقدمة

تعد المياه مصدرًا أساسيًا للحياة فقد ذكر الله تعالى فى كتابه الكريم (وجعلنا من الماء كل شئ حى)، ونظراً لتأثيرات العولمة والنمو السكانى المتزايد الذى خفض من حصة الأفراد من المياه العذبة، جنباً إلى جنب مع التغيرات المناخية التى أدت إلى إرتفاع نسب تبخر المياه، بالإضافة إلى تزايد الأنشطة الصناعية المستهلكة لها، ومن منطلق المسئولية الإجتماعية والبيئة للدول والمنشآت فقد أصبحت عملية الحفاظ على المياه وإدارة إستهلاكها من القضايا الهامة فى الآونة الأخيرة (Christ, 2014; Christ and Burritt, 2017) .

وقد بدأت الدول فى الإهتمام بقضايا المياه وإلزام المنشآت بالبحث عن مبادرات لحل الأزمات المتعلقة بها فى العقد الأول من بداية هذا القرن نظراً لمحدودية هذا المورد وضرورة تخصيص استخدامه بصورة عادلة (Christ and Burritt, 2017) ، وهو ما أدى إلى زيادة إهتمام الدراسات بقضايا المياه، فعلى سبيل المثال توصلت دراسة Zhang and tang (2019) إلى أن إدارة المنشآت لمورد المياه يعد غير كافيًا لترشيد إستهلاكها فى المدى القصير، فى الوقت الذى تعد عملية الإدارة الكفء للموارد المائية مؤثرة بصورة واضحة على أداء هذه المنشآت سواء الإدارى أو المالى.

كما أن أغراض الإستدامة وخطط الدول لتحقيقها فى الأجل القصير والمتوسط والطويل جعلت من القضايا التى ترتبط بطبيعة المناخ أمراً هاماً يؤثر على قيمة المنشآت وعلى قدرتها على الحفاظ على وضعها التنافسى فى بيئة الأعمال.

وبالتالى فقد زاد إهتمام الدراسات العلمية بوجه عام وفى الأدب المحاسبى بشكل خاص بكيفية المحاسبة عن القضايا وثيقة الصلة بالمناخ مثل محاسبة الكربون، ومحاسبة عن المنتجات الخضراء، ومحاسبة بصمة المنتجات المائية.

وفى هذا البند تم تناول كل من مشكلة البحث، وأهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعه، وهدفه، وأهميته، وفرضه، وحدوده، ومنهجه، وخطته :

١/١ مشكلة البحث

نظراً لتزايد حدة المنافسة فى بيئة الأعمال الحديثة، وامتثالاً للمسئولية الإجتماعية والبيئية للمنشآت، فإن اتخاذ القرارات الصحيحة فى الوقت المناسب، يحتاج إلى توافر جميع البيانات

المتعلقة بالإنتاج بصورة دقيقة وسريعة، وفى ظل قضايا الإستدامة الحالية، واتجاه أفراد المجتمع إلى المنتجات الصديقة للبيئة، فقد اتجهت المنشآت إلى محاولة إدارة مواردها الطبيعية بصورة فعالة.

وتتوقف عملية الإستدامة للموارد الطبيعية على القدرة البيولوجية والتى تعنى قدرة أى نظام بيئى على إنتاج موارد طبيعية صالحة للإستخدام البشرى، وفى نفس الوقت قدرة هذا النظام على امتصاص المخلفات الناتجة عن هذا الإستخدام لتحقيق التوازن البيئى (محمد ، والأعسر، ٢٠١٦).

ولتحقيق أهداف الإستدامة فقد أولت الدراسات العلمية اهتماماً كبيراً بما يمتلكه العالم من موارد طبيعية، وبالتغيرات التى ترتبط وتؤثر على المناخ، فى مختلف المجالات بصفة عامة وفى المجال المحاسبى بصفة خاصة، فقد ظهرت الأبحاث المهتمة بالمحاسبة عن الكربون، والمحاسبة البيئية، وتأثيرات التغيرات المناخية على نتائج أعمال المنشآت، وغيرها من الإهتمامات والإسهامات العلمية، ومن المفاهيم التى ظهرت حديثاً على الساحة الدولية هو مفهوم بصمة المنتجات المائية، واهتم علم المحاسبة بهذا المفهوم فظهر مفهوم المحاسبة عن البصمة المائية (WFA) [1].

ففى البداية ظهر مفهوم البصمة البيئة (Footprint Ecological) والذى يعنى مدى توافر الموارد الطبيعية وما هى نسبة استهلاك البشرية من هذا المورد، أى أن هذه البصمة ترتبط بحجم الإستهلاك الصافى للموارد الطبيعية الموجودة بالدولة والذى يُمكن قياسه باستخدام معادلة تتمثل فى مجموع الناتج المحلى مع حجم الإستيراد ومطروحاً منهما حجم التصدير، وتشير المؤشرات أنه كلما ارتفعت قيمة هذه البصمة كلما كان ذلك دليلاً على وجود مؤشر سلبى يظهر فى ظواهر خطيرة على البيئة كالإحتباس الحرارى، والتصحر، وانخفاض مخزون المياه، وارتفاع درجات الحرارة (محمد والأعسر، ٢٠١٦) .

ثم فى ظل ندرة موارد الدول المائية على المستوى العالمى والمحلى، ظهر مفهوم بصمة المنتجات المائية، ويعنى حجم الإستهلاك من المياه سواء الإستخدام المباشر والذى يكون من الأفراد فى منازلهم وحياتهم اليومية، أو الإستخدام غير المباشر والذى يكون عن طريق دخول المورد فى مكونات لصناعات كثيرة سواء صناعية أو زراعية.

وقد نال هذا المفهوم اهتمام العديد من الدراسات فى مجالات مختلفة، فعلى سبيل المثال تم استخدامه فى قطاع الزراعة (Bazrafshan et al. 2019; Feng et al., 2021) ، وقطاع النسيج (Wang et al., 2022)، وصناعة السيارات (Yao et al., 2022).

[1] Water Footprint Accounting.

كما أصدرت الحكومة الأسترالية (المعيار الأسترالى رقم ١ للمحاسبة عن المياه) وذلك لترشيد إدارة المياه، وكان الهدف من هذا المعيار هو تقديم إطار توضيحى لأغراض إنتاج وإعداد التقارير المالية المتعلقة بإدارة المياه (Australian Water Accounting Standard 1, 2012) .

إلا أن الأدب المحاسبى – فى حدود علم الباحثة– يفتقر إلى الدراسات المتعلقة بتلك البصمة، وكيفية قياسها والعمل على إدارتها والمحاسبة عنها بصورة ناجحة.

ونظراً لأن مصر تعد من ضمن دول العالم التى تواجه تحدياً كبيراً فى مواردها المائية، فى ظل زيادة حجم سكانها وارتفاع معدل استهلاك الأفراد للمياه، هذا فضلاً عن الأمية الإستهلاكية للمياه والتى تؤدى إلى هدر كمية كبيرة منها، والتحديات السياسية التى تحيط بها من دول الجوار، كما أنها تواجه تحديات تنموية متعلقة بخطط الدولة فى التوسع فى المشروعات الزراعية والصناعية والتى تستهلك نسبة كبيرة من حصة مصر المائية، وبالتالى فإنه من الضرورى الإهتمام بحساب كل من حجم استهلاك المنشآت والمصانع والأراضى الزراعية من المياة وذلك لإنتاج وحدة واحدة من المنتج، وكذلك بتكلفة هذا المورد فى عملية الإنتاج، حيثُ تعتبر معظم الصناعات أن المياه مورد لاقيمة له، وبالتالى لا يوجد إهتمام بتضمين تكلفته ضمن تكلفة المنتج، مما يؤدى إلى إهداره، وعدم كفاءة إدارة تكلفته .

وقد أنتج الأدب المحاسبى العديد من أساليب الإدارة الإستراتيجية لتكاليف المنتجات، ومن ضمنها أسلوب محاسبة التكاليف على أساس النشاط (ABC) ، حيثُ يُساهم هذا الأسلوب فى قياس تكلفة الأنشطة بناء على حجم الموارد التى تم استهلاكها فى كل نشاط، وبالتالى تقييم هذه الأنشطة من حيثُ إضافتها قيمة للمنتج من عدمه، مما قد يحسن من ممارسات إدارة تكلفة هذاالمنتج.

وبالتالى استهدفت هذه الدراسة تقديم نموذج مقترح قائم على أحد أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكلفة وهو أسلوب التكلفة على أساس النشاط (ABC) لإدراج تكلفة بصمة المنتج المائية ضمن التكاليف الكلية له، حيثُ يُعد هذا الأسلوب مناسب فى ١) تقييم الأداء الكلى للمنشآت عن طريق تحديد المنتجات أو الخدمات التى لا تحقق أرباح للشركة وبالتالى يُمكن إلغاؤها أو تعديل تكلفتها عن طريق إدارة ممارسات وطرق إنتاجها بصورة أخرى يحقق وفراً فى تكلفة الإنتاج، ٢) مساهمته فى تحسين الوضع الإستراتيجى للمنشآت من خلال تحديد نقاط خفض التكلفة وتوليد

معلومات دقيقة تساعد الإدارة فى تحسين عملية إتخاذ القرار ، ٣) قدرته على التحسين المستمر من خلال تحسين أو إلغاء الأنشطة التى لا تضيف قيمة فى عملية الإنتاج.

ومما سبق ونظراً لأهمية مورد المياه باعتباره أحد أهم الموارد الذى يستخدم تقريباً فى كافة مناحى الحياة سواء إنتاجية أو تجارية أو زراعية، كما أنه يتسم بالندرة وخاصة فى الوقت الحالى، فإنه من الضرورى الإهتمام بالإدارة الفعالة له، وقد يُساهم أسلوب ABC فى ترشيد إدارة تكلفة مورد المياه من خلال جعل تكلفة استهلاكها فى المنشآت من ضمن عناصر التكلفة محل الإهتمام، وبالتالى تحديد حجم وتكلفة المياه التى تستهلكها أنشطة المنشآت المختلفة أى حساب بصمة النشاط المائية مما قد يساهم فى تحسين عملية المحاسبة عنها.

٢/١ الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الأبحاث بالبصمة المائية، وما يتعلق بها من الأثر البيئى على المنتجات وسلاسل التوريد بصورة عامة، وفى هذا الصدد أوضحت منظمة اليونيسكو أن النشاط الزراعى يستهلك ما يقرب من ٧٠% من حجم المياه العذبة على كوكب الأرض (UNESCO, 2006)، وبالتالى فإن أغلب الدراسات التى اهتمت بالبصمة المائية كانت تركيزها على المنتجات الزراعية، إلا أن منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة ألقت بمسئولية إستهلاك المياه على القطاع الصناعى وخدماته التحويلية حيثُ أوضحت أن ما يقرب من ٣٠% من استهلاك المياه يذهب للأنشطة الصناعية وما يرتبط بها من خدمات، بل وزادت بأن إستهلاك المياه فى النشاط الصناعى أدى إلى أضرار كبيرة بجودة المياه العاذبة (food and Agriculture Organization of the United Nations and United Nations Water, 2021) ، لذلك إتجهت بعد ذلك بعض الأبحاث إلى دراسة بصمة المنتج المائية ولكن فى النشاط الصناعى وطرق المحاسبة عن تكلفتها، وفيما يلى تعرض الباحثة بعض من هذه الأبحاث التى تناولت ذلك الموضوع سواء فى المجال الزراعى أو الصناعى على النحو التالى:

ففى المجال الزراعى تعددت الدراسات التى تناولت هذا الموضوع للمحاصيل الزراعية مثل دراسة Anton et al. (2005) ، ودراسة Bacenetti et al. (2015) واللتان اهتمتا بدراسة بصمة محصول الطماطم المائية، إلا أنهما لم يقدما أى نموذج أو أسلوب لكيفية حساب هذه البصمة.

أما دراسة .Chapagain et al (2006) فقد قامت بتقييمها بالنسبة لاستهلاك محصول القطن منها فى جميع أنحاء العالم، وتحديد كل موقع وطبيعة التأثيرات به، وميزت الدراسة بين ثلاثة أنواع من التأثيرات هى ١) تبخر مياه الأمطار المتسربة لنمو القطن (أى استخدام المياه الخضراء)، و٢) سحب المياة الجوفية أو السطحية للرى (أى استخدام المياه الزرقاء)، وأخيراً ٣) المياة الملوثة من الزراعة والنمو والمعالجة (أى المياه الرمادية)، وكانت من ضمن نتائج الدراسة أن حوالى ٨٤% من هذه البصمة المتعلق بإستهلاك محصول القطن على مستوى العالم يتمركز فة منطقة الإتحاد الأوروبى، إلا أنه نظراً للإفتقار العام إلى آليات تسعير هذه البصمة فإن منتجى ومستهلكى القطن ليس لديهم أى حافز لإدارتها.

وجاءت دراسة Chapagain & Hoekstra (2007) لتحديد حجمها فى المجتمع الهولندى فيما يتعلق باستهلاكه من القهوة والشاى، وتم حسابها وفقاً للمتطلبات المائية لزراعة هذه المحاصيل فى كل البلدان المصدرة لهاتين السلعتين لدولة هولندا، واستنتجت الدراسة أن البصمة المائية لاستهلاك الشاى والقهوة فى هولندا بلغت حوالى ٢,٧ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ومعظمها يأتى من حصص الدول التى تزرع هذه المحاصيل .

أما دراسة Chapagain & Hoekstra (2011) فتعد من أوائل الدراسات التى اهتمت بتقديم نموذج لحساب بصمة المنتجات المائية، حيثُ قامت بتقدير حجمها للمياه الخضراء والزرقاء والرمادية [٢] لإنتاج وإستهلاك محصول الأرز المزروع فى باكستان، وقامت بتقدير هذه البصمة عن طريق استخدام بيانات التجارة الدولية والإنتاج المحلى وهى عبارة عن نسبة مالية تمثل الحجم الكلى لاستخدام المياه مقدراً بالمتر المكعب / لكل سنة مقسوماً على حجم الإنتاج المحلى، كما أوضحت أن البصمة الزراعية المائية تتكون من ثلاثة عناصر هى ١) البصمة الخضراء والتى تمثل حجم تبخر مياه الرى الناتجة من الأمطار (أى مياه الأمطار المستخدمة فى الزراعة)، و٢) والبصمة الزرقاء وتمثل حجم تبخر مياه الرى الموردة من مصادر المياة سواء البحار أو الأنهار (أى المياه العذبة المستخدمة فى الزراعة)، أما ٣) البصمة الرمادية فتمثل حجم المياه العذبة الملوثة فى عملية الإنتاج (أو المياه التى يُمكن إعادة تدويرها نتيجة تلوثها مسبقاً)، حيثُ تعد هذه الدراسة الوحيدة التى أخذت فى اعتبارها الأنواع الثلاثة للمياه، كما أن النموذج التى طرحته هذه الدراسة لتقييمها من أهم الأدوات التى اعتمدت عليها الدراسات اللاحقة فى نفس المجال.

[2] المياه الخضراء هى المياه الناتجة من الأمطار، بينما المياه الزرقاء فهى المياة الناتجة من مصادر المياه السطحية والجوفية على سطح الأرض، أما المياه الرمادية فهى المياه الملوثة الناتجة من عمليات الإنتاج .

واتفقت معها دراسة Marano and Filippi (2015) والتى اهتمت أيضا بدراسة هذه البصمة ولكن لمحصول الأرز فى الأرجنتين باعتبار أن هذا المحصول يعد من المحاصيل الإستراتيجية هناك، ولكنه عالى الإستخدام من المياه، وقد تم حسابها باستخدام المنهجية المقترحة فى معيار التقييم للبصمة المائية [٣]، وفى هذه الدراسة على وجه الخصوص تم حسابها على أنها عبارة عن العلاقة بين حجم المياه اللازمة لزراعة فدان من الأرز وبين حجم إنتاجيته، وقد تمكنت الدراسة من المحاسبة عنها، وأظهرت الحسابات عدم الكفاءة فى استخدام المياه الخضراء، بالإضافة إلى أنها تعد أداة للمقارنة بين المناطق المختلفة لتعزيز توفير استهلاكها بشرط أن تكون هناك سياسات محددة مثل الضرائب تدعم عملية ترشيد هذا الإستهلاك.

أما فى المجال الصناعى فقد هدفت دراسة .Ercin et al (2011) الإفتراضية [٤] إلى تقيمها لمشروب غازى يحتوى على السكر فى زجاجة بلاستيكية سعه نصف لتر، ويتم الإعتماد على كل من قصب وبنجر السكر ومشروب الذرة عالى الفركتوز فى إنتاج هذا المشروب، ولم تهتم هذه الدراسة بهذه البصمة للمشروب ومكوناته فقط، وإنما ببصمة الزجاجة ومواد التعبئة والتغليف ومواد البناء والطاقة المائية المستخدمة فى المصنع، حيثُ أوصت الدراسة بضرورة إهتمام المصانع بالمحاسبة عن استخدام المياه فى كافة حلقات سلاسل توريدها وفى أنشطتها الإنتاجية.

ثم جاء نفس الباحثين .Ercin et al (2012) بدراسة أخرى هدفت إلى تحديد البصمة المائية لمنتجين هما حليب وبرجر الصويا، ومقارنتهما بنفس البصمة للمنتجات الأصلية المناظرة وهما حليب وبرجر لحم البقر، حيث تم إجراء التحليل لفول الصويا فى ثلاث دول مختلفة يتم استيراده منها وهى كندا، والصين وفرنسا، وقد توصلت الدراسة إلى أن البصمة المائية للتر واحد من حليب الصويا بلغ ٢٩٧ لتراً من المياه، ولـ ١٥٠ جرام من برجر الصويا ١٥٨ لتراً من المياه، ومن هذا استنتجت أن بصمة المنتجات العضوية المائية أقل منها فى المنتجات غير العضوية، حيثُ يقلل الإنتاج العضوى من تبخر التربة كما يقلل من بصمة المياه الرمادية.

واهتمت دراسة Van Oel & Hoekstra (2012) بتقييم المتطلبات المائية لتصنيع الورق باستخدام أنواع مختلفة من الخشب، ومن نتائج الدراسة أن بصمة ورق الطباعة والكتابة المائية يتراوح ما بين ٣٠٠ و ٢٦٠٠ متر مكعب / طن وهو ما يساوى تقريبا من ٢-١٣ لتر / ورقة

[3] ، وهو معيار دولى يحدد المبادئ والمتطلبات والإرشادات الخاصة بتقييمها وإنشاء تقارير عنها، كتقييم منفرد تقوم به الشركات أو كجزء من ISO 14046 هو معيار ال تقييم بيئى أشمل .

[4] حيثُ افترضت الدراسة جميع البيانات بها، ولكن اعتمدت فى افتراضها على تقديرات واقعية.

A4 ، كما أوضحت الدراسة أن هذه التقديرات تأخذ فى اعتبارها معدلات إعادة تدوير الورق، حيثُ تساهم عملية إعادة تدوير الورق فى توفير ما يقرب من ٦٠% من إستهلاك المياه لإنتاج الورق، مقارنة بكمية المياه المستخدمة لإنتاج الورق بصورة أولية.

وقامت دراسة .Das et al (2021) بتحديد البصمة الخضراء والزرقاء والرمادية لإستهلاك الغذاء ووقود الطهى لبعض المقاطعات الهندية، حيثُ تمثلت الأنواع الغذائية فى كل من الأرز، والقمح، والزيوت الدهنية، والحليب، والأطعمة الحيوانية، كما تمثل وقود الطهى فى كل من الحطب، والكيروسين، والغاز البترولى المسال، حيثُ تم حساب معامل استهلاك الفرد عن طريق مجموع كل من استهلاكه من الغذاء والغاز والوقود، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباين فى البصمات المائية سواء الخضراء أو الزرقاء أو الرمادية فى كل نوع من أنواع الغذاء وأنواع وقود الطهى .

كما تعددت الدراسات الأخرى التى اهتمت بتقييمها ومن هذه الدراسات على سبيل المثال دراسة .Wang et al (2013) ، ودراسة .Joe et al (2014) ، اللتان قامتا بتقييمها فى صناعة النسيج والملابس، ودراسة .Buxmann et al (2016) التى اهتمت بها ولكن فى صناعة الألمونيوم، ودراسة كل من .De Oliveira Bueno et al (2020) ، و .Hua et al (2020) ، و .Liao et al (2020) ، و .Pirouz et al (2020) والتى هدفت إلى تقييمها فى قطاع الطاقة.

ومما سبق يُمكن القول أنه على الرغم من أن الدراسات التى تمت فى موضوع البحث استهدفت تقييم بصمة المنتجات المائية من حيثُ عدد لترات المياه المستخدمة، إلا أنها لم تهتم بحساب تكلفة هذا الإستهلاك، والبحث فى كيفية إدارته بكفاءة وتخفيضه لتخفيض تكلفة المنتج، وبالتالى لم تقدم أى من هذه الدراسات وغيرها نموذج يُمكن الإعتماد عليه لتقييم تكلفة هذه البصمة وتحسين إدارتها، بالإضافة إلى ذلك لم تتناول أى من هذه الدراسات تقديم نموذج مقترح لكيفية تقييم تكلفتها لتحسين دقة المحاسبة عنها، مما شجع الباحثة على الدخول فى هذه الفجوة من خلال محاولة اقتراح نموذجاً يُمكن الإعتماد عليه ليس فى تقييمها فقط وإنما فى المحاسبة عليها وإدارة تكلفتها باستخدام أحد أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكلفة وهو أسلوب التكلفة على أساس النشاط.

وبالتالى تتبلور مشكلة هذا البحث فى عدم وجود أسلوب يُمكن الإعتماد عليه فى تقييم تكلفة بصمة المنتجات المائية وتحديد تكلفتها بدقة.

٣/١ هدف البحث

سعى هذا البحث لتحقيق هدف رئيس تمثل فى وضع نموذجاً يُساهم فى إمكانية المحاسبة عن تكلفة بصمة المنتجات المائية لترشيد تكلفتها، وذلك بالإعتماد على أحد أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكلفة وهو أسلوب المحاسبة على أساس النشاط.

٤/١ أهمية البحث

أتت أهمية هذا البحث من جانبين هما :

- الأهمية العلمية : حيثُ تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها فى محاولة تقديم نموذج قائم على أحد أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكلفة وهو المحاسبة على أساس النشاط للمحاسبة عن تكلفة بصمة المنتجات المائية، باعتبار أن مورد المياه يعد من الموارد الطبيعية التى يجب الإهتمام بإدارة تكلفتها بفعالية، بالإضافة إلى أن هذا البحث قد يُعد نواة لدراسات مستقبلية تهتم بالبصمة المائية وإدارة تكلفة المياه.
- الأهمية العملية : قد يساهم هذا البحث فى مساعدة الإدارة العليا فى التخصيص الكفء لتكلفة المياه وخاصة فى الأنشطة كثيفة الإستخدام منها، وبالتالى تقليل تكاليف الإنتاج من خلال القضاء على الأنشطة المستخدمة للمياه والتى لا تضيف قيمة لعملية الإنتاج، أو على الأقل إعادة هيكلة الطرق الإنتاجية لتحقيق الإستفادة المثلى من هذا المورد مع تقليل تكلفة استهلاكه.

٥/١ فرض البحث

لتحقيق هدف البحث تم اختبار فرض رئيس تمثل فى أنه (يُمكن الإعتماد على أسلوب ABC فى تقديم نموذج يساهم فى المحاسبة عن بصمة المنتجات المائية).

٦/١ حدود البحث

اقتصر البحث على تقديم نموذج محاكاة يعتمد على مزيج من البيانات الفعلية لمنشأة ما وبيانات تقديرية وذلك للتمكن من تطبيق النموذج المقترح، وبالتالى فإنه من ضمن محدداته عدم التطبيق الفعلى نظراً لبعض الصعوبات سوف يتم ذكرها لاحقاً فى متن البحث، إلا أن أياً كانت البيانات فإن اختلاف الأرقام لا يعنى عدم إمكانية التطبيق، وبالتالى فإنه يُمكن الأعتماد على خطوات التطبيق لنموذج المحاكاة فى التطبيق الفعلى على أى صناعة.

٧/١ منهج البحث

لتحقيق هدف البحث تم الإعتماد المنهج الإستقرائى وذلك بالإطلاع على ماورد بالأدب المحاسبي من دراسات عربية وأجنبية، بالإضافة إلى ماتم نشره على شبكة الإنترنت، وذلك فى ما يتعلق بمشكلة الدراسة لاستنتاج وتحليل أهم ما توصلت إليها تلك الدراسات واستكمالها لسد الفجوة البحثية المحددة وتقديم نموذج مقترح يُمكن الإعتماد عليه فى حل مشلكة البحث، ثم على منهج المحاكاة فى تطبيق النموذج المقترح.

٨/١ خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور بالإضافة إلى المراجع، تضمن المحور الأول مقدمه البحث بما يشمله من مشكلته، والدراسات السابقة، وهدفه، وأهميته، وفرضه، وحدوده، ومنهجه، وأخيراً خطة البحث، أما المحور الثانى فقد تضمن محاسبة البصمة المائية حيثُ تم تناولها من خلال تناول كل من مفهوم البصمة المائية وخصائصها، وأنواعها وأهمية قياسها، ونماذج قياسها ومقارنتها بالنموذج المقترح، بينما عرض المحور الثالث منهجية البحث والتى تم تناول بها كل من أسلوب التكلفة على أساس النشاط من حيثُ أسباب ظهوره، ومفهومه وأهدافه ومزاياه، ومحاسبة البصمة المائية على أساس النشاط، وخطوات النموذج المقترح للمحاسبة عنها، أما المحور الرابع فقد تمثل فى تطبيق النموذج المقترح من خلال نموذج محاكاة، وتمثل المحور الأخير نتائج البحث وتوصياته والإقتراحات بالبحوث المستقبلية.

٢) محاسبة البصمة المائية

تناولت الباحثة فى هذا البند كل من مفهومها وخصائصها، وأنواعها ونماذج قياسها ومقارنتها بالنموذج المقترح.

١/٢ مفهوم البصمة المائية وخصائصها

نظراً لأهمية مورد المياه فقد اهتم المتخصصون بإجراء دراسات تركز على الفهم العميق له، وقد توصل بعض الباحثين إلى مجموعة من المفاهيم التى تشرح معنى هذا المفهوم منها:

المفهوم الذى طرحته دراسة Hoekstra & Chapagain (2005) وهو من أوائل المفاهيم التى ظهرت ويعد متعدد الأبعاد يُمكن تطبيقه على مستوى الفرد، أو المنتج، أو المنشأة، أو حتى على مستوى الدول حيثُ عرفها بأنها إجمالى حجم المياه اللازم لإنتاج السلع والخدمات المستهلكة للمياه بواسطة كل فرد من أفراد الدولة.

وأوضحت دراسة محمد والأعسر (٢٠١٦) أنه يُمثل حجم المياه المساوى لاستخدامات المياه العذبة من موارد الدولة المائية مضافاً إليه حجم المياه الإفتراضية المستوردة من الخارج مطروحاً منه حجم المياه الإفتراضية المصدرة إلى الخارج.

ويتضح أن المفهوم السابق ربط البصمة المائية بمفهوم المياه الإفتراضية والذى طرحه John Allan عام ١٩٩٣ ، والمقصود بها المياه المستهلكة بصورة غير المباشرة، فالأفراد لا يتسهلكون المياه فى أغراضهم الشخصية فقط، وإنما يستخدمونها بصورة غير مباشرة فى مجالات إنتاجية وزراعية، فعلى سبيل المثال كوب الشاى الذى يتناوله الفرد يستهلك حوالى ١٤٠ لتراً من المياه وهى المياه المستخدمة فى زراعة المحصول وتعبئته وشحنه (Hoekstra & Chapagain, 2005) .

حيثُ تعرف المياه الإفتراضية بأنها ما يتضمنه أى منتج سواء صناعى أو زراعى من كميه مياه مستهلكه فى إنتاجه، وبالتالى فإنه لابد من أخذها فى الإعتبار عند تقييم عمليات الإستيراد والتصدير، حيثُ تعد المنتجات الممستوردة مصدراً للمياه يضاف إلى حصة الدولة من المياه العذبة التى لديها، وفى المقابل تعد المنتجات المصدرة اقتطاعاً من هذه الحصة.

فالبصمة المائية هى عبارة عن حجم الإستهلاك من المياه بأنواعها المختلفة سواء بصورة مباشرة من كانت المياه الزرقاء، أو الخضراء، أو الرمادية، أو بصورة غير مباشرة من المياه الإفتراضية.

ونظراً لأن الدول لا تعتمد فقط على إنتاجها بل تقوم بتصدير وإستيراد الكثير من المنتجات، فقد تم تقسيم بصمة المنتجات المائية إلى قسمين هما البصمة الداخلية والبصمة الخارجية، حيثُ تعنى الأولى استهلاك المياه المحلية فى عملية الإنتاج، بينما تُشير الثانية إلى حجم المياه المستخدمة فى دول أخرى– أى أنها غير محلية– وذلك لإنتاج منتجات وتصديرها إلى دول مستهلكة لهذه المنتجات (محمد والأعسر، ٢٠١٦).

ومما سبق يُمكن استنتاج خصائص البصمة المائية والتى تتمثل أهمها فى أنها :

- لأي منتج تعد حجم المياه الذي تم استخدامه لإنتاج هذا المنتج.
- يندرج تحت مفهومها كل المياه التى تم استخدامها في عملية إنتاج سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتشمل المياه التي استخدمت من لحظة البدء في إنتاج وتحضير المواد الخام المكونة للمنتج حتى وصوله إلى المستهلك.

- تشمل نسب التبخر، وأحجام المياه الملوثة الناتجة عن عملية الإنتاج (المياه الرمادية)، وهذا يجعلها للمنتج نفسه تتغير حسب المنطقة الجغرافية.
- لا يمكن حسابها بدقة وذلك لكثرة العوامل المؤثرة في قيمتها، لكن يمكن وضع قيم تقريبية لها، بحيث يتمكن صناع القرار والمنشآت والمؤسسات العاملة ترشيد إستهلاكها، ورفع كفاءة إدارة المياه في العالم، عن طريق تحديد أفضل الإجراءات التي يجب اتباعها للحد من هدرها وتوفير مياه عذبة وآمنة وصحية لجميع الأفراد.
- تعتمد أى دولة فى حسابها على عاملين أساسيين هما معدل استهلاك الفرد للمياه، وكفاءة نظام إدارة المياه في تلك الدول.
- تقسم إلى قسمين هما البصمة الداخلية وتعني كل المياه المستهلكة داخل الدولة، والبصمة الخارجية وهى مجموع البصمات المائية لما يتم استيراده من خارج البلاد من منتجات أو مواد خام.

٢/٢ أنواع البصمات المائية وأهمية قياسها

تنقسم هذه البصمة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هى البصمة الزرقاء، والبصمة الخضراء والبصمة الرمادية **فالأولى** تمثل حجم المياه التي تم الحصول عليها من مصادر المياه على سطح الأرض أو فى باطنها مثل البحيرات والأنهار والمياه الجوفية، ويتم استهلاكها بصورة مباشرة من قبل الإنسان أو بصورة غير مباشرة عن طريق دخولها كمكون فى إنتاج المنتجات المختلفة سواء زراعية أو صناعية، أما **الثانية** فتشير الى فتتمثل أغلبها من مياه الأمطار، التي تستخدم مباشرة لإنتاج محاصيل أو لتنمية الثروة الحيوانية عن طريق المراعي الطبيعية وعادة ما يتم تخزينها فى التربة أو فى محطات لتجميع مياه الأمطار، بينما تعرف **الثالثة** بأنها حجم المياه التى لوثتها عمليات الإنتاج.

وتنبع أهمية قياس بصمة المنتجات المائية من أهمية إدراجها فى سياسات الدول المائية والزراعية والصناعية والتجارية ، حيثُ يُساهم الإهتمام بها فى تحقيق مجموعة من المزايا ومنها :

- زيادة الصادرات من السلع الزراعية الأقل استخداماً من المياه لتوفير أكبر قدر ممكن من هذا المورد.
- تخفيض المساحة المنزرعة بالمحاصيل ذات الإستهلاك المائي العالي مثل الأرز وقصب السكر.
- زيادة التطور التكنولوجي في زراعة وري المحاصيل عالية الإستهلاك من الموارد المائية.

- تقييم تجارة المياه الإفتراضية ومحاولة الإستفادة منها لتحقيق أكبر عائد قومى.
- تحسين كفاءة إدارة تكلفة هذا المورد وتضمينه من ضمن تكاليف المنتج.
- الأخذ فى الإعتبار تكلفة هذه الموارد عند اتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بالسياسات الإنتاجية والتصديرية والإستيرادية.
- إجراء توليفة بين قطاعي الزراعة والصناعة وذلك من خلال تعديل التركيب المحصولي القائم بما يتلاءم مع سياسة الدولة المائية والإنتاجية والتصديرية.
- تعزيز سبل التعاون بين الدول وخاصة العربية منها.

أما محاسبة البصمة المائية فهو تطبيق يساعد المنشآت على حل المشكلات المرتبطة بكيفية الإدارة الكفء للمياه، أو بشكل أكثر عمومية فهو النظام الذى تستطيع المنشآت من خلاله قياس وحساب حجم وتكلفة استهلاكهم للمياه، وتشمل القضايا المرتبطة بكمية المياه، وطرق تخزينها، ونوعها، وأثر إستخدامها على جودة المنتج، وتكلفتها (Christ and Burrit, 2017a) .

٣/٢ نماذج قياس البصمة المائية ومقارنتها بالنموذج المقترح

اهتمت مجموعة من الدراسات بتقديم نماذج لتقييم البصمة المائية، وسوف يتم تقييم منهجية وأجه النقص فى هذه النماذج، بالإضافة إلى الفرق بينها وبين النموذج المقترح.

١/٣/٢ نموذج دراسة Chapagain & Hoekstra (2003)

والذى يقيس فيها كمية المياه التى تستهلكها المنتجات والخدمات سواء كانت مياة زرقاء، أو خضراء، أو رمادية، حيثُ تم اعتماد هذا النموذج كأداة لتحديد هذه البصمة للعديد من المنتجات الزراعية والصناعية.

ووفقاً لهذه الدراسة يُمكن توضيح ، والفرق بينه وبين النموذج المقترح، وذلك على النحو التالى:

أ) **منهجيته** : يتميز هذا النموذج ببعض العناصر منها الإهتمام بتقييم البصمة المائية :

- لثلاثة مستويات تتمثل فى مستوى عملية الإنتاج ذاتها، والمستهلك، والحدود الجغرافية التى يتم فيها إنتاج المنتج.
- المباشرة وغير المباشرة، حيثُ تمثل البصمة غير المباشرة حجم إستهلاك المياه الذى لا يتم تضمينه فى عملية الإنتاج.

ب) أوجه النقص بالنموذج: إلا أنه يُمكن إنتقاده بأنه :

- لا يقوم بترجمة بصمة المياة المباشرة وغير المباشرة إلى تكلفتها الحقيقية.
- يتجاهل الأنشطة التى تستهلك المياه بصورة أكثر من المطلوب.
- لا يمد الإدارة بأى معلومات تُساهم فى تحسين إدارة المياة وتكلفتها .

٢/٣/٢ نموذج دراسة .Mila I Canals et al (2009)

وهو نموذج آخر لتقييم حجم إستهلاك المياه ولكن فقط على مستوى مياة الأنهار والأمطار (المياة الزرقاء والخضراء)، حيثُ يتطلب هذا النموذج إدراج حجم ومصادر المياه المستخدمة فى دورة حياة المنتج والتفرقة بين نوع المياة المستخدم بها، وأوضحت دراسة .Riodoutt et al (2009) أن هذا النموذج تم استخدامه لوضع استراتيجيات تقليل استهلاك المياه.

ويُمكن توضيح أهم مزايا وعيوب هذا النموذج، والفرق بينه وبين النموذج الحالى:

أ) **منهجيته** : يتميز هذا النموذج بأنه يأخذ فى اعتباره كل من :

- مصادر المياه التى يتم استخدامها فى عملية الإنتاج.
- دورة حياة المخزون وما يتضمنه من تكلفة المياه.

ب) **أوجه النقص بالنموذج** : إلا أنه يُمكن إنتقاده بأنه :

- لا يقدم حجم استهلاك المياه سواء مباشرة أو غير مباشرة فى صورة تكلفة .
- يتجاهل الأنشطة التى قد تستهلك مياه أعلى من المطلوب.
- لا يمد الإدارة بالمعلومات الهامة عن حجم استهلاك المياه وتكلفتها لتحسين عملية إدارتها.

٣/٣/٢ دراسة .Pfister et al (2009)

والتى قدمت نموذج آخر اعتمد فقط على تقييم البصمة المائية لمياة الأنهار العذبة فقط (المياة الزرقاء)، كما أنها قامت بإجراء تحليل لدورة حياة المنتج .

أ) **منهجيته**

- اعتمد النموذج فى تحليله على المياة الزرقاء، كما أنه أخذ فى اعتباره المياة التى تتسم بالجودة فقط.
- قام بتحديد أثر المياة المستخدمة على دورة حياة المنتج.

ب) **أوجه النقص بالنموذج**

- لم يتناول إلا نوع واحد فقط من المياه وهى المياة الزرقاء (مياه الأنهار العذبة).
- لم يتطرق إلى تصنيف الأنشطة الإنتاجية من حيثُ استخدامها للمياة .

- لـم يمـد الإدارة بالمعلومـات المتعلقـة بكميـة وتكلفـة الميـاه المسـتخدمة فـى الأنشـطة الإنتاجيـة لتحسين إدارتها.

٤/٣/٢ نموذج دراسة .Joa et al (2014)

قدمت هذه الدراسة نموذجاً مطوراً للمحاسبة عن تكلفة بصمة المنتجات المائية، ويُمكن تقييم هذا النموذج على النحو التالى :

أ) منهجيته

- اهتم بحساب كثافة المياه التراكمية، وترجمتها إلى وحدات نقدية لكل متر مكعب .
- يعد مفيد عند ترجمة معدلات إستهلاك المياه بالوحدات النقدية.

ب) أوجه النقص بالنموذج

- اهتم النموذج فقط بالمياه الزرقاء المستهلكة .
- أنـه أهمـل الجانـب المتعلـق بتلـوث الميـاة بسـبب عمليـات الإنتـاج، وبالتـالى تجنـب دراسـة عمليـة إعادة استخدام المياه مرة أخرى.
- لم يهتم بتقييم البصمة المائية الرمادية.

ويُمكن القول بأن النموذج المقترح قد يقدم بعض الحلول التى لم تقدمها النماذج السابقة، ومنها أنه:

- ❖ يقوم بترجمة تكلفة البصمة المائية سواء المباشرة وغير المباشرة فى صورة تكلفة.
- ❖ يقوم بإعادة تخصيص استخدام المياه على أنشطة الإنتاج المختلفة وفقاً لمنهجية ABC ، مما قد يحسن من استخدامها عن طريق القضاء على الأنشطة المستهلكة للمياه والتى لا تضيف قيمة لعملية الإنتاج.
- ❖ يمد الإدارة بالمعلومات الهامة عن استهلاك المياه وما يرتبط بها من تكلفة لتحسين عملية إدارتها.
- ❖ سوف يتطرق لكل أنواع المياة المستخدمة (الزرقاء، والخضراء، والرمادية).
- ❖ سوف يقوم بتخصيص المياة على الأنشطة المختلفة للعملية الإنتاجية.
- ❖ يساهم فى الحد من الأنشطة المستهلكة للمياه والتى لا تضيف قيمة.

ومما سبق يتضح أن أهم النماذج التى ذكرت فى الدراسات السابقة اهتمت فقط بتقييم بصمة المنتجات المائية، ولم تتطرق إلى تخصيصها أو تحسين إدارتها، كما أنها لم تقوم بترجمة

حجم المياه المستهلكة إلى وحدات نقدية، وبالتالى فإن النموذج المقترح قد يُساهم فى سد هذه الفجوة عن طريق تطبيق أسلوب ABC .

٣) منهجية البحث

تتمثل هذه المنهجية فى ثلاثة محاور هى ١) توضيح مختصر لأسلوب التكلفة على أساس النشاط من حيثُ بيان أسباب ظهوره، ومفهومه، وأهدافه ومزاياه، و ٢) طريقة تكييفه لتقييم البصمة المائية، و٣) عرض خطوات النموذج المقترح، و ٤) وأخيراً وضع نموذج محاكاة لبيان كيفية المحاسبة عن تكلفة بصمة المنتجات المائية باستخدام خطوات النموذج المقترح.

١/٣ أسلوب التكلفة على أساس النشاط

تناولت الباحثة هذا الأسلوب من خلال تناول أهم أسباب ظهوره، ومفهومه وأهميته، ومزاياه وذلك على النحو التالى :

١/١/٣ أسباب ظهوره

تمثلت أهم الإنتقادات للأساليب التقليدية للتكلفة فى إعتمادها على أسس لتخصيص التكاليف غير المباشرة المرتبطة بحجم الإنتاج مثل عدد ساعات تشغيل الآلات، وعدد ساعات العمل المباشر، وغيرها من عناصر التكاليف على الرغم من أن بعض عناصر تلك التكاليف لا توجد أي علاقة بينها وبين حجم الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه أخطاء فادحة في دقة قياس تكلفة المنتجات أو الرقابة عليها، بالإضافة إلى أن أساليب التكاليف التقليدية تم تصميمها وفقاً لأساسيات المحاسبة المالية، وبالتالي كان تركيزها بصورة أساسية على حساب تكلفة الإنتاج المباع، وحساب تكلفة المخزون في نهاية الفترة المالية بهدف إعداد القوائم المالية، الأمر الذي ترتب عليه عدم الإهتمام بتقديم معلومات ذات دلالة واضحة عن التكلفة الفعلية للمنتجات، والتى يمكن أن تساعد الإدارة بصورة ملموسة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المتعلقة بالتكاليف (Garrison et al., 2021) .

وبناء على تلك الإنتقادات السابقة فقد إهتم الأدب المحاسبى بالبحث فى تطوير أساليب المحاسبة عن تكاليف المنتجات، وذلك فيما يتعلق بطرق توزيع وتحميل التكاليف غير المباشرة، لدعم التطورات الحديثة في نظم الإنتاج وتحقيق الأهداف الإدارية فيما يتعلق بتوفير معلومات تكاليفية تتسم بالدقة والموضوعية وما يترتب عليه من اتخاذ القرارات مالية وإدارية دقيقة، ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من أساليب الإدارة الإستراتيجية للتكلفة، وكان من بينها أسلوب التكاليف

على أساس النشاط ABC، باعتباره أحد أساليب قياس التكاليف والتي تحقق العدالة في تخصيص وتحميل عناصر التكاليف غير المباشرة على المنتجات، خاصة في ظل استخدام نظم الإنتاج الحديثة والتحول من نظم الإنتاج اليدوية إلى نظم الإنتاج الآلية، وما صاحبها من تغيرات جوهرية في توليفة عناصر التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تدخل في إنتاج المنتجات النهائية.

وقد قدم الباحثان Cooper & Kaplan (1988) أسلوب التكلفة على أساس النشاط لأول مرة كأسلوب لتحديد تكلفة المنتج، وأصبح هذا الأسلوب مقبولاً بصورة كبيرة فى نطاق الأدب المحاسبى، وقد أدى الإعتماد عليه إلى العديد من الإبتكارات فى كل من تصميم المنتجات، وتنظيم عمليات الإنتاج الداخلية المتعلقة بتصنيعه، وكذلك فى تنظيم العلاقة مع المستهلكين والموردين عبر سلاسل التوريد (Gupta & Galloway, 2003) .

٢/١/٣ مفهومه، وأهدافه، ومزاياه

يركز هذا الأسلوب على إدارة تكلفة المنتج من خلال اتباع مسار متكامل واستراتيجى وتنافسى لتحليل هيكل التكلفة الداخلية للمنتج، بدلاً من وضع خطط قصيرة الأجل لما ستكون عليه، فعند تخصيص التكاليف يتم التفرقة بين المباشرة وغير المباشرة منها، فالأولى سواء كانت تكلفة مواد أو عمالة يتم تخصيها مباشرة إلى المنتجات دون الحاجة إلى تقسيم العمليات الإنتاجية إلى أنشطة، أو تخصيصها بصورة مباشرة على الأنشطة التى استفادت منها، أما غير المباشرة فيتم تخصيصها على مرحلتين، ففى المرحلة الأولى يتم توزيعها على الأنشطة التى تسببت في استهلاكها والتي تعرف بمسببات التكلفة، ثم فى المرحلة الثانية يتم فيها توزيع تكاليف تلك الأنشطة على المنتجات التي استفادت منها خلال الفترة المالية (Cooper & Kaplan, 1988) .

حيث يقوم هذا النظام على فكرة أن الأنشطة هى التى تستهلك موارد المنشأة وليس المنتجات، وبالتالي يمكن – كمرحلة أولى – تخصيص التكاليف بالمنشأة على تلك الأنشطة ، ثم – بعد ذلك – يتم تحميل تكلفة هذه الأنشطة علي المنتجات المختلفة بحسب استهلاك أو نصيب كل منها من تكلفة الأنشطة المرتبطة بها (Romano, 1990).

وقد قسم Cooper (1990) أنشطة المنشأة إلى أربع فئات هى ١) الأنشطة على مستوى الوحدة، وفيها تتغير تكلفة النشاط وفقاً لعدد الوحدات المنتجة مثل المواد والأجور المباشرة ، و٢) الأنشطة على مستوى الدفعة وفيها تظل تكلفة النشاط ثابتة بصرف النظر عن عدد الوحدات المنتجة وذلك حتى الوصول إلى عدد معين، وعند تجاوز هذا العدد ولو بوحدة واحدة تتغير تكلفة النشاط، أو

كلما زادت عدد الدفعات زادت هذه التكاليف مثل التكاليف الخاصة بتجهيز الآلات وإعداد أوامر الشراء، و ٣) الأنشطة على مستوى الإنتاج مثل تكاليف التصميم الخاصة بالمنتجات حيثُ تزداد هذه التكاليف كلما تنوعت المنتجات، وأخيراً ٤) الأنشطة على مستوى المنشأة ككل مثل تكاليف الأنشطة الإدارية، ووفقاً لنظام ABC لا يتم ربط تكاليف هذه الأنشطة بالمنتجات بل تتم معالجتها كتكاليف عامة لجميع المنتجات فى قائمة الدخل، أو يتم توزيعها بصورة عشوائية.

ويسعى هذا الأسلوب إلى تحقيق عدة **أهداف** رئيسة (Manual, 1998) منها:

١. تحقيق قدر من العدالة فى توزيع وتخصيص التكاليف غير المباشرة علي المنتجات المختلفة بالمنشأة.
٢. تجنب توزيع التكاليف غير المباشرة بطرق عشوائية غير مناسبة، لا تتناسب مع نظم الإنتاج الحديثة .
٣. مساعدة الإدارة فى اتخاذ قرارات تتسم بالكفاءة من خلال تقديم معلومات محاسبية أكثر دقة ومصداقية، وذلك فيما يتعلق بخفض وترشيد التكاليف الإنتاجية، وتحقيق العدالة في تحديد التكاليف الإنتاجية.
٤. تحديد الأنشطة التى تسببت فى حدوث التكلفة، وتحميل كل نشاط بالتكلفة الخاصة به، وبالتالي معرفة نصيب كل منتج من المنتجات من هذه التكاليف.
٥. تحسين الإدارة الإستراتيجية للتكلفة من خلال تحديد الأنشطة غير المضيفة للقيمة، والتخلص منها وتوفير التكاليف المرتبطة بها، وهو ما يؤدى إلى تخفيض التكلفة الكلية للمنتجات.

كما يُمكن القول بأن أهم **المزايا** التى يحققها تتمثل فى :

- تحديد الفرص والبدائل المتاحة لخفض تكلفة الإنتاج، من خلال تحليل ودراسة مراحل العملية الإنتاجية، الأمر الذي يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض تكلفة بعض الأنشطة، أو إلغاؤها وهو ما يؤدي إلي ترشيد تكلفة المنتجات النهائية.
- تقييم الأداء بالمنشآت، من خلال تحفيز القائمين علي العملية الإنتاجية لبذل جهوداً مضاعفة لتخفيض التكاليف، من خلال التحديد الدقيق للأنشطة والمشرفين عليها، حيث تعد قدرة المشرفين على تخفيض تكاليف الأنشطة من معايير تقييم أدائهم.
- تحقيق الإستخدام الكفء لموارد المنشأة عن طريق استخدام معدلات تحميل متعددة لكل نشاط على حده، الأمر الذي يحقق عدالة توزيع التكاليف الخاصة بتلك الأنشطة ، بالإضافة إلى تحقيق الإستغلال الأمثل لموارد المنشأة.

٢/٣ محاسبة البصمة المائية على أساس النشاط

يأتى تمييز بصمة المنتجات الزراعية المائية بالمتر المكعب/ لكل طن أو باللتر/ لكل كجم، بينما يتم تمييزها بالنسبة للمنتجات الصناعية بالمتر المكعب/ لكل دولار أو لكل وحدة نقد حسب عملة الدولة.

ولإدارة تكلفة المياه فإن أسلوب التكلفة على أساس النشاط قد يكون مفيداً نظراً لإمكانية الإستفادة منه فى تخصيص تكلفة المياه لإنتاج منتجات متنوعة، كما أنه قادراً على بيان علاقة السبب والنتيجة لاستهلاك المياه بالإعتماد على طبيعة كل نشاط من أنشطة الإنتاج.

وترى الباحثة أن أهمية استخدام هذا الأسلوب لحساب البصمة المائية قد يرجع إلى عدة أسباب منها:

- وضع الإدارة لخطط إستراتيجية تستهدف توفير استهلاك المياه.
- التحديد الدقيق لتأثير القرارات الإنتاجية والتشغيلية على استهلاك المياه.
- تحديد حجم إستهلاك المياه خلال كل مراحل عملية الإنتاج، وكذلك خلال مراحل سلاسل التوريد.
- قياس حجم إستهلاك المياه فى الأنشطة غير المضيفة للقيمة .
- قدرة أسلوب التكلفة على أساس النشاط على إمداد الإدارة بالمعلومات المتعلقة بالأداء المالى وغير المالى لكل من تخصيص الموارد وتنفيذ العمليات الإنتاجية.

وعند تحقيق كل هذه البنود سوياً، فقد يُمكن تنفيذ النموذج المقترح لتخصيص وتقييم استهلاك المياه فى الأنشطة المختلفة للعملية الإنتاجية.

٣/٣ مراحل النموذج المقترح

تناولت الباحثة فى هذا الجزء الخطوات التى سوف يتم الإعتماد على تسلسلها لتطبيق محاسبة بصمة المنتجات المائية باستخدام ABC، والتى تكمن فى تسع خطوات، حيث تتشابه مع خطوات تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بوجه عام، مع بعض التعديلات التى تناسب طبيعة استهلاك المياه، وسوف يتم توضيح هذه الخطوات على النحو التالى :

١) **<u>تحديد منتجات المنشأة</u>** : فى هذه الخطوة من الضرورى أن يتم تحديد منتجات المنشأة بهدف أن تصبح بضاعة تامة الصنع، والتى تستهدف حساب بصمتها المائية، حيثُ تساهم هذه الخطوة فى سهولة التحديد الدقيق لإستهلاك المياه لكل وحدة من وحدات الإنتاج المتعدد.

٢) **<u>تحديد الحجم المستخدم من المياه كمادة خام بصورة مستقلة لكل منتج، هذا بالإضافة إلى تحديد حجم المواد الخام الأخرى الداخلة فى تصنيع المنتجات</u>**: حيثُ يدخل فى صناعة المنتجات مجموعة من المواد الخام وخاصة المواد المباشرة، ومن المهم إعتبار عنصر المياه أحد هذه المواد الخام، فإنه من الضرورى أن يتم أولاً تحديد حجم المياه الداخلة كمادة خام مباشرة والمستخدمة فى إنتاج هذه المنتجات كجزء مبدئى من إجمالى حجم المياه التى تستهلكها كل وحدة من وحدات

المنتج محل الدراسة، وفى نموذج الدراسة سوف يرمز إلى حجم المياه المستهلكة كمادة خام مباشرة لكل وحدة من المنتج بالرمز WMi ، حيثُ :

WM i

W ترمز إلى حجم المياه Water .

، M ترمز إلى المواد الخام Raw Material .

،i ترمز إلى المنتجات

وتعنى حجم المياه المستخدمة كمادة خام لكل وحدة من وحدات المنتج .

٣) **<u>تحديد حجم المياه فى سلاسل توريد المواد الخام</u>** : وفى هذه الخطوة يتم تحديد بصمة سلاسل توريد المواد الخام المائية لتصبح ضمن بصمة المنتجات المائية التى اعتمدت فى تصنيعها على هذه المواد، وإذا تعذر على المنشآت التحديد الدقيق لحجم المياه المستهلكة فى سلاسل توريد المواد الخام المباشرة إليها، فيُمكنها الإعتماد على كل من التقرير البيئى لكل مادة، والتى قد تكون مرفقة معها، أو على تقارير بصمة المواد الخام المائية والتى يتم نشرها من قبل أكثر من مؤسسة لنفس نوع المادة الخام، ويتم حساب هذه الخطوة بضرب كمية المواد المطلوبة من المواد الخام لإنتاج وحدة واحدة من منتج ما × حجم البصمة المائية لوحدة واحدة من المواد الخام، ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$WFSC_i = \sum_{i=1, r=1} A_{ir} \times WFM_r \quad \ldots\ldots\ldots\

الغسيل، والتسخين، والتبريد، والتبخير، ويجب ملاحظة أن هذا النوع من المياه لا يدخل ضمن مكونات المنتج، إلا أنه يدخل ضمن تكلفته عند تخصيصه على الأنشطة التى استفادت منه.

- *مياه الشرب* (*Drinking Water– DW_{total}*): وهى كمية المياه غير المباشرة والمستهلكة من الأفراد الذين يقومون بعملية الإنتاج، وتتناسب كمية هذا النوع من المياه طردياً مع عدد العمالة الموجودة فى المنشأة، كالمشروبات الساخنة، ومياه الشرب التى يتم استهلاكها.
- *مياة التنظيف والرى (Cleaning & Irrigation –CIW total)* : وتتأثر الكمية المستهلكة من هذا النوع بحجم المكان الذى يتم فيه الإنتاج، فبالنسبة للمنشآت الزراعية تزداد كمية المياه المستهلكة فى الرى كلما زادت المساحة المنزرعة، وعلى العكس بالنسبة للمنشآت الصناعية فإن مياه التنظيف تزداد كلما زادت المساحة الإنتاجية، فى حين تقتصر مياه الرى على رى بعض الزراعات الموجودة فى الأماكن المفتوحة بالمصانع مثل الزهور وأشجار الزينة.

٥) **<u>تحديد الأنشطة التى تسببت فى استهلاك المياه</u>:** أى تحديد أى الأنشطة التى تستهلك المياه فى عملياتها ، ومن الضرورى الأخذ فى الإعتبار أنه عند تحديد استهلاك النشاط للمياه فإنه يؤخذ فى الإعتبار كل من المياه المستخدمة فى المواد الخام الداخلة فى النشاط (WM) كأساس لتوزيع المياه التشغيلية (OW)، وكذلك حجم العمالة كأساس لتوزيع استهلاكهم من مياه الشرب (DW) ، ومساحة النشاط كأساس لتوزيع الإستهلاك من مياه التنظيف والرى (CIW) .

٦) **<u>تحديد أساس التوزيع المناسب لتوزيع وتخصيص استهلاك المياه غير المباشرة بين الأنشطة المختلفة</u>:** فى هذه الخطوة يتم إختيار أسس التوزيع المناسبة وذلك لاستخدامها فى توزيع حجم وتكلفة إستهلاك المياه غير المباشرة على أنشطة المنشأة، حيثُ من المفترض أن يكون ذلك سهل فى التحديد الدقيق، وبالتالى تحديد البصمة المائية لكل نشاط، إلا أنه فى الواقع العملى فإنه من الصعب تحديد حجم استهلاك الأنشطة المختلفة من الأنواع المختلفة للمياه، وبالتالى يصعب تحديد تكلفة هذه المياه مما يترتب عليه عدم الدقة فى حساب البصمة المائية لكل نشاط، وبالتالى فإنه فى هذه الحالة يتم التفرقة بين أنواع المياه المختلفة واختيار أساس التوزيع المناسب لكل نوع من الأنواع المختلفة للمياه حيث يتم:

- تخصيص حجم المياة التشغيلية (OW) يتم عن طريق الرقابة الفعالة من جانب مشرفى قطاع الإنتاج، وإذا تعذر ذلك فإنه يتم إتباع طريقة العلاقة بين السبب والنتيجة لاستخدام المياه.
- تخصيص مياه الشرب (DW) يعتمد على عدد العاملين فى الأنشطة Employee number (EN) ويتم تحديده على مرحلتين، الأولى) تحديد أساس التوزيع وذلك عن طريق قسمة إجمالى حجم مياه الشرب المستهلكة فى على عدد العاملين بالأنشطة وفقاً للمعادلة رقم (٢) على النحو التالى :

DR of DW = DW_{Total} / Sum of EP ..... (2)

أى أساس توزيع مياه الشرب = إجمالى حجم مياه الشرب المستهلكة فى الأنشطة ÷ إجمالى العمالة

حيثُ DR of DW تمثل أساس التوزيع Distribution Rate لمياه الشرب Drinking Water

، DW_{total} إجمالى حجم مياه الشرب المستهلكة .

، EP عدد العاملين

والثانية) تخصيص حجم المياه المستهلكة من مياه الشرب على كل نشاط على حدة عن طريق ضرب أساس توزيع مياه الشرب × عدد العمالة لكل نشاط ، ويتضح ذلك بالمعادلة رقم (٢ أ)

DW a = DM of DW × EP a ..... (2A)

أى أن مياه الشرب المستهلكة فى نشاط ما a– Activity = أساس توزيع مياه الشرب المستهلكة (المعادلة ٢) × عدد العاملين فى هذا النشاط

- أما أساس التوزيع لمياه التنظيف والرى فيعتمد على مساحة النشاط، ويُمكن حسابه على مرحلتين كذلك، الأولى) تحديد أساس التوزيع عن طريق قسمة إجمالى حجم مياه الرى والتنظيف المستخدمة على إجمالى حجم المساحة التى يمارس فيها الأنشطة، ويعبر عنها بالمعادلة رقم (٣) على النحو التالى :

DR of CIW = CIW_{total} / total area of the activity..... (3)

أى أساس توزيع مياه النظافة والرى= إجمالى المياه المستهلكة فى النظافة والرى فى نشاط ما a ÷ مساحة هذا النشاط

والثانية) لتخصيص حجم المياه المستهلكة من مياه الرى والتنظيف على كل نشاط على حدة عن طريق ضرب أساس التوزيع (معادلة ٣) × مساحة كل نشاط ، ويتضح ذلك بالمعادلة رقم (٣ أ) :

CIW a = DM of CIW × total area of the activity ..... (3A)

أى أن حجم مياه الرى والتنظيف المستهلكة فى نشاط ما = أساس توزيعها × مساحة هذا النشاط

٧) **<u>تحديد بصمة النشاط المائية</u>** فى هذه الخطوة يتم تحديد إجمالى ما استهلكه كل نشاط من الأنواع المختلفة من المياه، وتتمثل فى مجموع مياه التشغيل (OW)، ومياه الشرب (DW) ، ومياه الرى والتنظيف (CIW) ويُمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة رقم (٤) :

$WF_a = OW_a + DW_a + CIW_a$ ..... (4)

حيثُ WF a هى البصمة المائية لنشاط ما Water footprint for an activity

٨) **<u>تخصيص إستهلاك المياه لكل نشاط على المنتجات النهائية</u>:** بعد حساب البصمة المائية لكل نشاط، يتم توزيعها على المنتجات التى استفادت من هذا النشاط، وفقاً لخطوتين <u>الأولى</u>) تحديد

معدلات توزيع النشاط، ويتم عن طريق قسمة البصمة المائية للنشاط على إجمالى طاقة النشاط، ويُمكن التعبير عنها بالمعادلة رقم (٥) على النحو التالى :

$$AR_a = WF_a \div TC_a \quad \ldots\ldots (5)$$

أى معدل توزيع النشاط Ar_a = البصمة المائية للنشاط WF_a ÷ طاقة النشاط TC_a

حيثُ AR هو معدل التوزيع بالنشاط Activity rate

، TC هى إجمالى طاقة النشاط Total Capicity

والثانية) حساب نصيب وحدات منتج ما من البصمة المائية للنشاط من خلال ضرب معدل توزيع النشاط AR_a فى معدل إستهلاك وحدات هذا المنتج من البصمة المائية للنشاط، أو قسمتها على عدد المنتجات فى النشاط إذا كانت استفاداتهم من البصمة المائية للنشاط متساوية ، ويُمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة رقم (٦)

$$WF_{ia} = AR_a \times UR_{Pa} \quad \ldots\ldots (6) \text{ or}$$

$$= AR_a \div \text{Number of products}$$

أى نصيب المنتج من البصمة المائية للنشاط WF_{ia} = معدل توزيع النشاط AR_a × حجم استخدام المنتج من الماء المخصص للنشاط

أو نصيب المنتج من البصمة المائية للنشاط WF_{ia} = معدل توزيع النشاط AR_a ÷ عدد المنتجات

حيثُ WF ia هو نصيب منتج ما i من البصمة المائية WF لنشاط ما a

، UR pa هى معدل استخدام Using rate المنتج p من البصمة المائية لنشاط ما a

٩) **حساب إجمالى البصمة المائية للمنتجات التامة الصنع**: وهى عبارة عن مجموع كل من البصمة المائية للمواد الخام الداخلة فى تصنيعه (WM_i) – الخطوة الثانية ، والبصمة المائية لسلاسل التوريد التى مر بها ($WFSC_i$) – الخطوة الثالثة، ومجموع نصيب المنتج من البصمات المائية للأنشطة التى مر بها مقسوماً على حجم الإنتاج (Sum WF_{Pa} / amount of production)

ويُمكن التعبير عنها بالمعادلة رقم (٧)

$$WF_i = MW_i + WFSC_i + (\text{sum } WF_{pa} / \text{amount of production}) \quad \ldots\ldots (7)$$

ملحوظات هامة :

- للحصول على نصيب وحدة واحدة من المنتج يتم قسمة ناتج المعادلة رقم ٦ على عدد وحدات المنتج التى تم إنتاجها.
- فى كل خطوة من الخطوات السابقة يتم حساب التكلفة عن طريق ضرب وحدة النقد الخاصة بكل بند فى نواتج المعادلات السابقة .

٤) نموذج محاكاة لتطبيق النموذج المقترح

تناول البحث فى هذا البند كيفية تطبيق النموذج المقترح للمحاسبة عن تكلفة البصمة المائية باستخدام محاسبة التكاليف على أساس النشاط، من خلال إجراء نموذج محاكاة تم الإعتماد بها على بعض البيانات الفعلية، وتم تقدير البيانات الأخرى لتوضيح طريقة تطبيق النموذج المقترح.

ويرجع السبب فى استبدال نموذج المحاكاة بالدراسة التطبيقية الفعلية إلى بعض الصعوبات التى واجهها البحث وتتمثل أهمها فى :

- معظم المنشآت لا تقسم خطوط إنتاجها أو عملها إلى أنشطة، وبالتالى فإنها تعتمد فى تحميل تكاليفها على النظم التقليدية للتكاليف وليس على نظام التكلفة على أساس النشاط.
- لا توجد بيانات دقيقة حول حجم المياة المستخدم فى إنتاج المواد الخام الداخلة فى تصنيع المنتج.
- عدم توافر بيانات عن حجم المياة المستخدم فى مراحل سلسلة توريد المواد الخام .

وحتى يتم تلافى هذه الصعوبات فقد تم الإعتماد فى تحديد البيانات المطلوبة على عملية التقدير والمحاكاة من خلال التواصل مع الخبراء فى المجال الهندسى وبعض مديرى الإنتاج، وذلك للتعرف على النسب التقريبية اللازمة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وبالتالى فإن تطبيق النموذج المقترح سوف يعتمد على المحاكاة أكثر من اعتماده على التطبيق الفعلى، إلا أنه يُمكن استخدامه بشكل أكثر سهولة عند توافر البيانات الدقيقة لأى صناعة لحساب البصمة المائية لأى منتج.

ويتم تطبيق النموذج المقترح بخطواته السابق ذكرها على النحو التالى :

١) **تحديد المنتجات** : حيثُ تم تحديد المنتجات النهائية التى يتم إنتاجها، وجميع الأنشطة بما فيها الأنشطة التى لا تضيف قيمة، وخلال فترة زمنية محددة هى سنة، وذلك للعمل وفقاً لأسلوب التكلفة على أساس النشاط، ويوضح الجدول رقم (١) عدد المنتجات التقديرية وكمية الوحدات المنتجة منها خلال فترة مالية واحدة .

حيثُ يتضح من الجدول رقم (١) أن المنشأة تقوم بإنتاج إحدى عشر منتجاً، وأن كل منتج تم تحديد عدد وحداته التى يتم إنتاجها سنوياً، كما تم ترتيب المنتجات ترتيباً تنازلياً وفقاً لعدد الوحدات المنتجة، وتيسيراً فإنه تم تقدير أن الوحدات المنتجة يُمكن تمييزها بالمتر المكعب.

٢) **تحديد البصمة المائية لكل وحدة ¡ WM**: أى البصمة المائية لكل وحدة من المنتجات، أو بمعنى آخر تحديد حجم المياه التى يستهلكها كل منتج كمادة خام، ومن الضرورى التنوية أن بعض من كميات المياه المذكورة دقيقة نظراً لتوافر المعلومات عنها، والبعض الآخر تم تقديره وفقاً لإجمالى كميات المياه التى تستخدمها المنشأة محل الدراسة، حيثُ تم طرح إجمالى كميات المياه المعلومة

بدقة من إجمالى حجم المياه المستخدمة فى المنشأة، ثم تم توزيع الناتج على المنتجات بصورة عشوائية، ويوضح الجدول رقم (٢) حجم المياة الداخلة فى إنتاج المنتجات على النحو التالى :

جدول رقم (١) عدد المنتجات وكمية إنتاجها خلال فترة مالية واحدة

المنتج	عدد الوحدات / م^{٣}
أ	186727
ب	65700
ج	17663
د	82594
هـ	83128
و	18827
ز	766
ح	9383
ط	2085
ك	1055
ل	2000
مج	480000

جدول رقم (٢) كمية المواد الخام الخاصة بكل منتج بما فيها المياه

المنتج	المواد الخام			إجمالى
	مادة خام ١	مادة خام ٢	مادة خام ٣ المياه	
أ	53777511.5	0	44814593	349553825
ب	18921673.9	0	15768062	122990880
ج	5086994.16	0	4239162	33065462
د	23786952.8	0	19822461	154615193
هـ	23940760.7	4987658.48	19950634	155614944
و	8302061.88	0	6918385	53963402
ز	220722.36	105105.89	183935	1434695
ح	2702387.4	0	2251990	17565518
ط	600530.52	73398.17	500442	3903448
ك	596620.8	0	497184	3878035
ل	303,784	37129.15	253153	1974596
مج	138,240,000	5,203,292	115,200,001.00	898559998

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) على سبيل المثال أن المنتج الخامس يدخل فى تصنيعه ثلاث مواد خام، وأن كمية المواد الخام التى يحتاجها المنتج الخامس من المادة خام رقم ١ هى

٢٣٩٤٠٧٦٠,٧ ، ومن المادة الخام رقم ٢ هى ٤٩٨٧٦٥٨,٤٨، وأخيرا كمية المواد الخام التى يحتاجها من المادة الخام رقم ٣ وهى المياه تبلغ ١٩٩٥٠٦٣٤، وهكذا بالنسبة لباقى المنتجات.

كما يجب ملاحظة أن خانة الإجمالى لا تمثل مجموع خانات المواد الخام ١، و٢، و٣ وإنما مضاف عليها مواد أخرى ولكنها غير مباشرة وغير معروف حجمها، إلا أن مجموع المواد الخام الداخلة فى صناعة كل منتج تتمثل فى هذا الإجمالى أى أنها تتضمن المواد الخام الثلاث مضاف إليها مواد أخرى.

وبقسمة إجمالى حجم المياة المستخدم كمادة خام للمنتجات وهو ١١٥٢٠٠٠٠٠ م^{3}على عدد الوحدات المنتجة من جميع المنتجات من الجدول رقم (١) ٤٨٠٠٠٠ وحدة ، أو قسمة حجم المياة المستهلكلة كمادة خام لكل منتج على عدد وحدات هذا المنتج، على سبيل المثال قسمة حجم مياة المنتج أ وهو ٤٤٨١٤٥٩٣ م^3 على عدد الوحدات المنتجة من هذا المنتج من الجدول رقم (١) وهى ١٨٦٧٢٧ وحدة، فإن البصمة المائية لكل وحدة تبلغ حوالى ٢٤٠ أى ٢٤، متر مكعب من المياه/ لكل وحدة من المنتجات وبالتالى فإن البصمة المائية لكل وحدة من المنتجات هى:

النتيجة رقم (١) ..... $WM_i = 0.24\ m^3/\ unit$

٣) **<u>تحديد بصمة سلاسل توريد المواد الخام المائية $_i$ WFSC</u>**: وفيها يتم تحديد كل سلسلة توريد خاصة بكل مورد لتوريد المواد الخام، ونظراً لأنه من الصعب تحديد حجم المياه الداخلة فى كل سلسلة توريد والخاصة بكل مورد، فإنه يُمكن الإستعانة ببيانات المادة المستوردة والمتضمنة مكوناتها وحجم المياه بها، وإذا لم تتضمن المواد هذه البيانات فإنه يُمكن الإستعانة بمتوسطات البصمة المائية لنفس المواد والمنشورة من جانب موردين آخرين، وغالباً ما تكون بيانات هذه البصمة معطى ولا يتم حسابه بل يتم الإعتماد على بيانات المادة الخام المرسلة من المورد، ويوضح الجدول رقم (٣ أ) متوسط حجم المياة لسلاسل توريد المواد الخام على النحو التالى :

جدول رقم (٣ أ) متوسط حجم المياة لسلاسل توريد المواد الخام

المادة الخام	سلسلة التوريد	دولة المورد	حجم المياه فى المادة الخام متر ٣ (معطى)	متوسط حجم المياة المستخدمة فى سلاسل التوريد
مادة خام (١)	A	أمريكا	5.49	3.39
	B	برازيل	2.43	
	C	الصين	2.25	
مادة خام (٢)	D	الصين	3.5	12.06
	E	الهند	5	
	F	الهند	4	
	G	الأردن	40	
	H	أمريكا	7.8	
مجموع مواد خام أخرى	I	الإمارات	1.17	1.17

المصدر: تقديرى من بيانات توريد المواد الخام

ويلاحظ من الجدول رقم (٣ أ) أن المادة الخام الأولى تورد من ثلاث دول، وأن حجم المياه من سلسلة التوريد الأولى بلغت ٥,٤٩، ومن السلسلة الثانية بلغت ٢,٤٣، ومن السلسلة الثالثة بلغت ٢,٢٥، وبالتالى يكون متوسط حجم المياة لسلاسل توريد المادة الخام (بصمة سلسلة التوريد المائية) هو ٣,٣٩، وهكذا بالنسبة لسلاسل توريد المواد الخام الأخرى.

ويوضح الجدول رقم (٣ ب) البصمة المائية لكل وحدة من وحدات المواد الخام لسلسلة توريد كل منتج من المنتجات، ويتم حسابها باستخدام المعادلة رقم (١) على النحو التالى :

جدول (٣ ب) البصمة المائية لسلاسل توريد المواد الخام

المنتج	المادة الخام ١			المادة الخام ٢			الإجمالى		
	[٥] حجم المادة الخام لإنتاج وحدة من المنتج A_{ir}	[٦] البصمة المائية لسلسلة توريد المادة الخام WFM_r	[٧] WFSC	حجم المادة الخام لإنتاج وحدة من المنتج A_{ir}	البصمة المائية لسلسلة توريد المادة الخام WFM_r	WFSC	حجم المادة الخام لإنتاج وحدة من المنتج A_{ir}	البصمة المائية لسلسلة توريد المادة الخام WFM_r	WFSC
أ	288.0007	3.39	976.3225	0	12.06	0	1872.005	1.17	2190.246
ب	288.0011	3.39	976.3238	0	12.06	0	1872.007	1.17	2190.249
ج	288.0028	3.39	976.3296	0	12.06	0	1872.018	1.17	2190.262
د	287.9986	3.39	976.3151	0	12.06	0	1871.991	1.17	2190.229
هـ	287.9988	3.39	976.3158	59.99974	12.06	723.5969	1871.992	1.17	2190.231
و	287.996	3.39	976.3066	0	12.06	0	1871.974	1.17	2190.21
ز	288.1493	3.39	976.8261	137.214	12.06	1654.8	1872.97	1.17	2191.375
ح	288.0089	3.39	976.3501	0	12.06	0	1872.058	1.17	2190.308
ط	288.0242	3.39	976.4021	35.20296	12.06	424.5477	1872.157	1.17	2190.424
ك	287.9444	3.39	976.1315	0	12.06	0	1871.639	1.17	2189.817
ل	287.9469	3.39	976.1399	35.19351	12.06	424.4337	1871.655	1.17	2189.836

حيثُ يلاحظ من الجدول (٣ب) أنه تم استخدام المعادلة رقم (١) فى تحديد البصمة المائية لكل وحدة من وحدات المواد الخام لإنتاج وحدة واحدة من وحدات الإنتاج النهائى، فعلى سبيل المثال حجم المواد الخام اللازمة من المادة الخام (١) لإنتاج وحدة واحدة من المنتج أ هى

[٥] نتيجة هذا العمود هو ناتج قسمة العمود رقم ١ فى الجدول رقم ٢ والخاص بالمادة الخام (١) على عمود عدد الوحدات فى الجدول رقم (١) لتحديد حجم المواد الخام لكل وحدة من وحدات المنتج أ وهكذا بالمسبة لباقى أعمدة الجدول ولكن كل يتعلق بما يخص حجم مادته.

[٦] هى متوسط حجم المياه المستخدمة فى سلاسل التوريد من الجدول رقم (٣ أ) .

[٧] المعادلة رقم (١) وهى حاصل ضرب $A_{ir} * WFM_r$.

٢٨٨ وحدة قياس، ومتوسط البصمة المائية لسلسة توريد هذه المادة الخام كانت ٣,٣٩ م^{٣} / وحدة ، وبالتالى فإن إجمالى البصمة المائية الخاصة بسلسلة توريد المادة الخام (١) والخاصة بإنتاج وحدة من المنتج أ هى ٩٧٦ وهكذا ، وبالتالى فإن نتائج هذا الجدول تعد النتيجة رقم ٢

.....النتيجة رقم (٢)

٤) <u>تحديد حجم المياه غير المباشرة الإجمالية (المياه العامة المستخدمة فى موقع الإنتاج)</u> والتى تتضمن ثلاثة أنواع من المياه وهى:

- مياه التشغيل OW_{total} ويتم تخصيصها وفقاً لملاحظ مشرفى الإنتاج وبالتاى تم تخصيصها بصورة عشوائية على أنشطة المنشأة، وبفرض أنها كانت ٦٠٥٨ متر ^{٣} كإجمالى.
- مياه الشرب DW_{total} ويتم تخصيصها وفقاً لعدد العمال فى كل نشاط كمسبب للتكلفة، وبفرض أنها بلغت ١٧٢٢٥ متر ^{٣} كإجمالى .
- مياه النظافة CIW_{total} ويتم تخصيصها وفقاً لمساحة كل نشاط كمسبب للتكلفة، وكانت ٢١٤٥٠ متر ^{٣} كإجمالى.

سوف يتم استخدام هذه البيانات لحساب أساس التوزيع ، ويوضحه الجدول رقم (٤) .

٥) <u>تحديد الأنشطة التى تسببت فى استهلاك المياه</u>

وفى هذه الخطوة يتم تحديد عدد أنشطة المنشأة والتى تتسبب فى استهلاك المياه وذلك لتمهيد توزيع المياه بأنواعها المختلفة التى تستخدم داخل المنشأة على الأنشطة المستفيدة منها، ويوضح الجدول رقم (٤) عدد الأنشطة فى المنشأة، بالإضافة إلى عوامل التوزيع التى سوف يتم توزيع حجم المياه غير المباشرة الإجمالية (الخطوة الرابعة) وفقاً لها، وذلك كما يلى :

٦) <u>تحديد أساس التوزيع المناسب لتوزيع وتخصيص استهلاك المياه غير المباشرة بين الأنشطة</u>

وسوف يتم فيها الإعتماد على المعادلات الموضوعة فى هذه المرحلة السادسة [٨]، حيثُ

- أساس توزيع مياه الشرب

= { إجمالى حجم مياه الشرب (من الخطوة الرابعة) ١٧,٢٢٥ / إجمالى عدد العمالة (من الجدول ٤) ٢٥٠} = ٦٨,٩ م ^{٣} / عامل . .....
(باستخدام المعادلة رقم ٢)

[٨] لمزيد من المعلومات يُمكن النظر ص ص ٢٠-٢١ من هذا البحث.

- أساس توزيع مياه التنظيف والرى

= { إجمالى حجم مياه الرى والتنظيف (من الخطوة الرابعة) ٢١,٤٥٠ / إجمالى مساحة أنشطة المنشأة (الجدول ٤) ٢١٠٠٠ م^{٢} } = ١,٠٢ م^{٣} / م^{٢} .....

(باستخدام المعادلة رقم ٣)

وقد ظهر ذلك من خلال الجدول رقم (٤).

- أساس توزيع مياة التشغيل : تم افتراض أنه تم الإعتماد على ملاحظة وتقدير مشرفى الإنتاج.

جدول رقم (٤) عدد أنشطة المنشأة وأسس توزيع المياة المستهلكة فى المنشأة

النشاط	(العمود ١) عدد العمالة أساس توزيع مياه الشرب DW Total	العمود (٢) مساحة النشاط أساس توزيع مياه النظافة CIW total
نشاط ١	16	1050
نشاط ٢	14	940
نشاط ٣	16	720
نشاط ٤	15	520
نشاط ٥	15	420
نشاط ٦	18	730
نشاط ٧	33	1470
نشاط ٨	4	1890
نشاط ٩	12	210
نشاط ١٠	10	210
نشاط ١١	0	420
نشاط ١٢	14	840
نشاط ١٣	9	210
نشاط ١٤	18	840
نشاط ١٥	3	42
نشاط ١٦	4	63
نشاط ١٧	2	42
نشاط ١٨	4	660
نشاط ١٩	6	630
نشاط ٢٠	4	420
نشاط ٢١	20	8547
نشاط ٢٢	1	21
نشاط ٢٣	6	42
نشاط ٢٤	4	21
نشاط ٢٥	2	42
مج	250	21000
أساس التوزيع	17225/ 250	21450 /21000
	68.9	1.021428571

٧) **تحديد البصمة المائية لكل نشاط:** ويعبر الجدول رقم (٥) عن البصمة المائية لكل نشاط وهى عبارة عن حجم استهلاك كل نشاط من الأنواع المختلفة من المياه، بالإعتماد على المعادلتين (2A, 3A) .

جدول (٥) إجمالى البصمة المائية لكل نشاط

النشاط	بصمة مياه الشرب = ٦٨.٩ * العمود ١ من الجدول ٤ المعادلة (2A)	حجم المياه المستهلك من النظافة = 1.02 * العمود ٢ جدول ٤ المعادلة (3A)	حجم المياه المستهلك من مياه التشغيل	إجمالى البصمة المائية للنشاط المعادلة (4)
نشاط ١	1102.4	1072.502	0	2174.902
نشاط ٢	964.6	960.1442	0	1924.744
نشاط ٣	1102.4	735.4296	0	1837.83
نشاط ٤	1033.5	531.1436	0	1564.644
نشاط ٥	1033.5	429.0006	16750	18212.5
نشاط ٦	1240.2	745.6439	0	1985.844
نشاط ٧	2273.7	1501.502	0	3775.202
نشاط ٨	275.6	1930.503	6370	8576.103
نشاط ٩	826.8	214.5003	24500	25541.3
نشاط ١٠	689	214.5003	0	903.5003
نشاط ١١	0	429.0006	0	429.0006
نشاط ١٢	964.6	858.0012	0	1822.601
نشاط ١٣	620.1	214.5003	0	834.6003
نشاط ١٤	1240.2	858.0012	12960	15058.2
نشاط ١٥	206.7	42.90006	0	249.6001
نشاط ١٦	275.6	64.35009	0	339.9501
نشاط ١٧	137.8	42.90006	0	180.7001
نشاط ١٨	275.6	674.1438	0	949.7438
نشاط ١٩	413.4	643.5009	0	1056.901
نشاط ٢٠	275.6	429.0006	0	704.6006
نشاط ٢١	1378	8730.162	0	10108.16
نشاط ٢٢	68.9	21.45003	0	90.35003
نشاط ٢٣	413.4	42.90006	0	456.3001
نشاط ٢٤	275.6	21.45003	0	297.05
نشاط ٢٥	137.8	42.90006	0	180.7001
مج	17225	21450.03	60580	99255.03

٨) **الخطوة الثامنة** :تخصيص أو توزيع البصمة المائية لكل نشاط على المنتجات التى استفادت من هذا النشاط، وتتم على خطوتين هما :

- الخطوة الأولى تحديد أساس أو معدل توزيع النشاط ويتم حسابة وفقاً للمعادلة رقم (٥) وتساوى معدل توزيع النشاط Ar_a = البصمة المائية للنشاط WF_a ÷ طاقة النشاط TC_a
- الخطوة الثانية تحديد نصيب المنتج من البصمة المائية للنشاط من المعادلة رقم (٦)

نصيب المنتج من البصمة المائية للنشاط WF_{ia} = معدل توزيع النشاط AR_a × حجم استخدام المنتج من الماء المخصص للنشاط

أو نصيب المنتج من البصمة المائية للنشاط WF_{ia} = معدل توزيع النشاط AR_a ÷ عدد المنتجات

وسوف يتم أخذ عينة فقط متمثلة فى منتج واحد وهو هـ، ونشاط واحد هو النشاط ١ وذلك نظراً إلى أن بيانات أسس توزيع المياه تعد تقديرية وتحتاج إلى بيانات كثيرة لحسابها لكل المنتجات، كما أن هذا النموذج يعد نموذج محاكاة وبالتالى فإن التطبيق على بند مساو للتطبيق على مائة بند.

ويوضح الجدول رقم (٦) طريقة حساب معدل توزيع النشاط ، وتحديد نصيب المنتج من البصمة المائية للنشاط على النحو التالى :

جدول رقم (٦) طريقة حساب معدل توزيع النشاط، ونصيب المنتج من البصمة المائية للنشاط

الأنشطة	المنتجات	هـ				
		(1)البصمة المائية للنشاط من جدول (٥) Wf_a	(٢) أساس التوزيع من جدول (4) فى السنة	(٣) معدل التوزيع النشاط = (١)÷(٢)	(٤) طاقة النشاط (معطى تقديرى)	(٥) = (٣) × (٤) البصمة المائية للمنتج من النشاط Wf_{ia}
	أساس توزيع المياه					
نشاط ١	عدد العاملين	2174.90	15عامل×8 ساعات يوميا× 300 يوم	0.566	26150	1487

وبفرض أنه باستخدام نفس الطريقة فى الجدول رقم (٦) تم تحديد إجمالى نصيب كافة المنتجات من البصمات المائية لكافة الأنشطة، فإنه يُمكن الوصول إلى نصيب الوحدة الواحدة من المنتج من البصمة المائية للنشاط وذلك عن طريق قسمة نصيب المنتج من بصمة كافة الأنشطة المائية ÷ على عدد وحدات المنتج (الجدول رقم ١)، ويوضح الجدول رقم (٧) البصمة المائية التقديرية لكافة المنتجات من كافة أنشطة المنشأة، وكذلك إجمالى نصيب كل وحدة من وحدات المنتجات تامة الصنع من البصمة المائية لكافة الأنشطة على النحو التالى:

٩) **الخطوة التاسعة** : تحديد إجمالى البصمة المائية لكل وحدة من وحدات المنتجات تامة الصنع وذلك بالإعتماد على المعادلة رقم (٧)، ويوضح الجدول رقم (٨) حساب إجمالى البصمة المائية لكل وحدة من وحدات المنتجات والتى تساوى مجموع النتيجة رقم (١) وهى البصمة المائية لكل مادة خام، والنتيجة رقم (٢) وهى البصمة المائية لكل سلسلة توريد، والنتيجة رقم (٣) وهى البصمة المائية من كافة الأنشطة، على النحو التالى :

جدول رقم (٧) نصيب كل وحدة من المنتجات التامة من البصمات المائية لكافة الأنشطة

المنتج	إجمالى نصيب المنتج من البصمات المائية لكافة الأنشطة (١)	عدد الوحدات لكل منتج (جدول ١) (٢)	البصمة المائية للوحدة من كل منتج من كافة الأنشطة (١) ÷ (٢) * ١٠٠٠ بالمتر ٣
أ	21730	186727	116.3731008
ب	8074	65700	122.891933
ج	2372	17663	134.2920229
د	17388	82594	210.5237669
هـ	17673	83128	212.599846
و	3773	28827	130.8842405
ز	702	766	916.4490862
ح	7782	9383	829.372269
ط	2709	2085	1299.280576
ك	877	2072	423.2625483
ل	1139	1055	1079.620853

..... النتيجة رقم (٣)

جدول رقم (٨) البصمة المائية للوحدة الواحدة من كل منتج

المنتج	(١) البصمة المائية للمواد الخام	(٢) البصمة المائية لسلاسل التوريد جدول رقم (٣ ب)			(٣) البصمة المائية لوحدة المنتج من كافة الأنشطة (جدول ٧)	إجمالى البصمة المائية للوحدة من كل منتج (١)+(٢)+(٣)
		للمادة الخام ١	للمادة الخام ٢	لإجمالى المواد الخام		
أ	240	976.32246	0	2190.24552	116.3731008	3522.941081
ب	240	976.3238131	0	2190.248548	122.891933	3529.464294
ج	240	976.329627	0	2190.261594	134.2920229	3540.883244
د	240	976.3151075	0	2190.229022	210.5237669	3617.067896
هـ	240	976.3157874	723.5968779	2190.230542	212.599846	4342.743053
و	240	976.3065797	0	2190.209884	130.8842405	3537.400705
ز	240	976.8261102	1654.800305	2191.374869	916.4490862	5979.45037
ح	240	976.3501317	0	2190.307584	829.372269	4236.029985
ط	240	976.4021404	424.5476883	2190.424058	1299.280576	5130.654462
ك	240	976.1315212	0	2189.817061	423.2625483	3829.21113
ل	240	976.1399283	424.4336957	2189.836322	1079.620853	4910.030799

حيثُ يتضح من الجدول رقم (٨) أن الوحدة الواحدة من المنتج أ تحتاج إلى ما يقرب من ٣٥٢٣ م٣ من المياه ، وبفرض أن تكلفة المتر المكعب من المياه ٢٥، جنيه ، فإن تكلفة البصمة المائية للوحدة الواحدة من نفس المنتج تبلغ ٨٨٠ جنيه وهكذا يتم تحويل البصمات المائية للمنتجات إلى تكلفة، وبالتالى يساهم ذلك فى التحديد الدقيق لتكلفة المنتج بتضمين تكلفة ما استهلكه من مياه من ضمن تكاليف إنتاجة، كما يساهم أيضاً فى مساعدة الإدارة على الحد من إهدار المورد وتخفيض تكلفته من خلال تخفيض حجم استهلاكه وهو ما يساعد فى تحسين كفاءة إدارة المورد وتحسين كفاءة إدارة تكلفة المنتج ككل.

ومما سبق يُمكن القول **بثبوب فرض الدراسة وهو أنه يُمكن الإعتماد على أسلوب ABC فى تقديم نموذجاً يساهم فى تحسين المحاسبة عن البصمة المائية للمنتجات لتحسين الإدارة الإستراتيجة لتكلفة المنتجات.**

٥) نتائج وتوصيات البحث والإقتراحات ببحوث مستقبلية

عرضت الباحثة فى هذا الجزء أهم النتائج التى توصل إليها البحث، وأهم توصياته، مع عرض لبعض الإقتراحات الخاصة بالبحوث المستقبلية، وذلك على النحو التالى :

١/٥ نتائج البحث

توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن البصمة المائية:

- تعد من عناصر التكلفة الهامة التى يجب تضمينها فى تكلفته.
- تتمثل فى حجم استهلاكه من مورد المياه .
- للمواد الخام من الضرورى تضمينها فى تصنيع المنتجات من ضمن عناصر تكلفة صناعة المنتج.
- لا تقتصر على حجم المياه العذبة المستخدمه فى إنتاجه، بل أيضاً حجم مياه الأمطار، وكذلك حجم المياه الملوثة الناتجة من تصنيعه.
- تساهم فى تحسين كفاءة إدارة هذا المورد والحد من سبل إهداره وضياعه وبالتالى كفاءد إدارة تكلفته.
- تنقسم لثلاثة أنواع يجب أخذها فى الإعتبار عن تحديد بصمة المنتج المائية، متمثلة فى البصمة الزرقاء، والخضراء، والرمادية.
- يفيد تقييمها الدقيق فى تحديد حجم العائد من التجارة الخارجية للمنتجات، حيثُ تعد المنتجات المستوردة إضافة لحصة الدولة من مورد المياه، والمنتجات المصدرة تنازل عن جزء من هذه الحصة.

كما توصلت الدراسة إلى أن :

- أسلوب محاسبة التكلفة على أساس النشاط يساهم فى التخصيص الدقيق لتكلفة البصمة المائية على المنتجات النهائية.
- أسلوب التكلفة على أساس النشاط يُساعد فى تحديد الأنشطة غير المضيفة للقيمة والمستهلكة للمياه، مما يساعد الإدارة فى التخلص من هذه الأنشطة وبالتالى الحد من إهدار مورد المياه، وتخفيض تكلفة المنتج.
- تضمين تكلفة البصمة المائية للمنتجات ضمن عناصر التكلفة فى التحديد الدقيق لتكلفته وبالتالى تسعيره بصوره دقيقة.
- يُساهم التطبيق الفعال لإدخال تكلفة البصمة المائية ضمن عناصر تكلفة المنتج من احد الطرق التى تحسن من فاعلية إدارة التكلفة الإستراتيجة للمنتجات فى المنشآت.

٢/٥ توصيات البحث

- ضرورة أن تساهم المصانع مع الباحثين فى التطبيق الفعال لأسلوب التكلفة على أساس النشاط لتضمين تكلفة البصمة المائية ضمن تكلفة المنتج.
- ضرورة الإهتمام بمورد المياه ومحاولة ترشيد إستهلاكه والحفاظ عليه نظراً لندرته وأهميته فى كافة مناحى الحياة.
- ضرورة وضع الخطط من الجهات المسئولة لإعادة استخدام المياه الرمادية.
- الإهتمام بوضع معيار محاسبى مصرى يستهدف طرق المحاسبة والتقرير عن البصمة المائية للمنتجات.
- ضرورة إهتمام الأجهزة المعنية مثل وزارات البيئة والصناعة والتجارة بإبرام إتفاقيات تعنى بضرورة الحصول على التقارير الخاصة بالبصمة المائية للمنتجات سواء المصدرة او المستوردة

٣/٥ الإقتراحات ببحوث مستقبلية

- إجراء دراسة تطبيقية فعلية للمحاسبة عن البصمة المائية لأحد منتجات إعادة التدوير ضمن عناصر تكلفة بالإعتماد على أسلوب التكلفة على أساس النشاط.
- أثر المحاسبة عن البصمة المائية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أثر المحاسبة عن البصمة الرمادية فى تخصيص تكاليف إعادة التدوير.
- نموذج مقترح للمحاسبة عن البصمة الكربونية باستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط.
- دراسة العلاقة بين البصمة المائية والحوكمة البيئية وأداء المنشأة المستدام وأثره على قيمة المنشأة .

المراجع

أولاً) المراجع العربية

أ) الدوريات

الدناصورى، فوزى محمد؛ وفواز، محمود محمد؛ والسعدى، أحمد بدير؛ وعبد المالك، محمد أشرف. (٢٠١٩). دراسة اقتصادية للبصمة المائية وتجارة المياه الإفتراضية لأهم محاصيل الحبوب فى مصر، **مجلة العلوم الزراعية المستدامة**، ٤٥(٤)، ص ص ٢٨٩-٢٩٨.

محمد، ولاء حسين عبد الله؛ الأعسر، خديجة محمد. (يونيو ٢٠١٦). البصمة المائية وأثرها على التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية، **المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى**، ٢٦ (٢)، ص ص ٦٩٧-٧١٤.

ثانياً) المرجع الأجنبية

A) Books

Chapagain, A. K., & Hoekstra, A. Y. (2003). **Virtual water flows between nations in relation to trade in livestock and livestock products** (Vol. 13). Delft, The Netherlands: UNESCO-IHE.

Garrison, R. H., Noreen, E. W., & Brewer, P. C. (2021). **Managerial accounting**. McGraw-Hill.

B) Periodicals

Anton, A., Montero, J. I., Munoz, P., & Castells, F. (2005). LCA and tomato production in Mediterranean greenhouses. **International Journal of Agricultural Resources, Governance and Ecology**, 4(2), 102-112.

Bacenetti, J., Duca, D., Negri, M., Fusi, A., & Fiala, M. (2015). Mitigation strategies in the agro-food sector: the anaerobic digestion of tomato puree by-products. An Italian case study. **Science of the Total Environment**, 526, 88-97.

Bazrafshan, O., Etedali, H. R., Moshizi, Z. G. N., & Shamili, M. (2019). Virtual water trade and water footprint accounting of Saffron production in Iran. **Agricultural water management**, 213, 368-374.

Buxmann, K., Koehler, A., & Thylmann, D. (2016). Water scarcity footprint of primary aluminium. **The International Journal of Life Cycle Assessment**, 21(11), 1605-1615.

Chapagain, A. K., & Hoekstra, A. Y. (2007). The water footprint of coffee and tea consumption in the Netherlands. **Ecological economics**, 64(1), 109-118.

Chapagain, A. K., & Hoekstra, A. Y. (2011). The blue, green and grey water footprint of rice from production and consumption perspectives**. Ecological economics**, 70(4), 749-758.

Chapagain, A. K., Hoekstra, A. Y., Savenije, H. H., & Gautam, R. (2006). The water footprint of cotton consumption: An assessment of the impact of worldwide consumption of cotton products on the water resources in the cotton producing countries. **Ecological economics**, 60(1), 186-203

Christ, K. L. (2014). Water management accounting and the wine supply chain: Empirical evidence from Australia. **The British Accounting Review**, 46(4), 379-396.

Christ, K. L., & Burritt, R. L. (2017). Water management accounting: A framework for corporate practice. **Journal of Cleaner Production**, 152, 379-386.

Cooper, R. (1990). Cost classification in unit-based and activity-based manufacturing cost systems. **Journal of Cost management**, 4(3), 4-14.

Cooper, R., & Kaplan, R. S. (1988). Measure costs right: make the right decisions. **Harvard business review**, 66(5), 96-103..

Das, K., Gerbens-Leenes, P. W., & Nonhebel, S. (2021). The water footprint of food and cooking fuel: A case study of self-sufficient rural India. **Journal of Cleaner Production**, 281, 125255.

De Oliveira Bueno, E., Alves, G. J., & Mello, C. R. (2020). Hydroelectricity water footprint in Parana hydrograph region, **Brazil. Renewable Energy**, 162, 596-612.

Ercin, A. E., Aldaya, M. M., & Hoekstra, A. Y. (2011). Corporate water footprint accounting and impact assessment: the case of the water footprint of a sugar-containing carbonated beverage. **Water Resources Management**, 25, 721-741.

Ercin, A. E., Aldaya, M. M., & Hoekstra, A. Y. (2012). The water footprint of soy milk and soy burger and equivalent animal products. **Ecological indicators**, 18, 392-402.

Feng, B., Zhuo, L., Xie, D., Mao, Y., Gao, J., Xie, P., & Wu, P. (2021). A quantitative review of water footprint accounting and simulation for crop production based on publications during 2002–2018. **Ecological Indicators**, 120, 1-10, 106962.

Gupta, M., & Galloway, K. (2003). Activity-based costing/management and its implications for operations management. **Technovation**, 23(2), 131-138.

Hua, E., Wang, X., Engel, B. A., Sun, S., & Wang, Y. (2020). The competitive relationship between food and energy production for water in China. **Journal of Cleaner Production**, 247, 119103.

Joa, B., Hottenroth, H., Jungmichel, N., & Schmidt, M. (2014). Introduction of a feasible performance indicator for corporate water accounting–a case study on the cotton textile chain. **Journal of Cleaner Production**, 82, 143-153.

Liao, X., Zhao, X., Liu, W., Li, R., Wang, X., Wang, W., & Tillotson, M. R. (2020). Comparing water footprint and water scarcity footprint of energy demand in China's six megacities. **Applied Energy**, 269, 115137.

Marano, R. P., & Filippi, R. A. (2015). Water Footprint in paddy rice systems. Its determination in the provinces of Santa Fe and Entre Ríos, **Argentina. Ecological indicators**, 56, 229-236.

Milà i Canals, L., Chenoweth, J., Chapagain, A., Orr, S., Antón, A., & Clift, R. (2009). Assessing freshwater use impacts in LCA: Part I—inventory modelling and characterisation factors for the main impact pathways. **The International Journal of Life Cycle Assessment**, 14, 28-42.

Pfister, S., Koehler, A., & Hellweg, S. (2009). Assessing the environmental impacts of freshwater consumption in LCA. **Environmental science & technology**, 43(11), 4098-4104.

Pirouz, B., Palermo, S. A., Maiolo, M., Arcuri, N., & Piro, P. (2020). Decreasing water footprint of electricity and heat by extensive green roofs: Case of southern italy. **Sustainability**, 12(23), 10178.

Ridoutt, B. G., Eady, S. J., Sellahewa, J., Simons, L., & Bektash, R. (2009). Water footprinting at the product brand level: case study and future challenges. **Journal of Cleaner Productio**n, 17(13), 1228-1235.

Romano, P. L. (1990). Where is Cost Management Going?. **Strategic Finance**, 72(2), 53.

Wang, K., Wang, X., Feng, X., & Wang, L. (2022). Improved gray water footprint calculation and assessment method for polyester fabric production. **AATCC Journal of Research**, 9(2), 74-80.

Wang, L., Ding, X., Wu, X., & Yu, J. (2013). Textiles industrial water footprint: methodology and study.

Van Oel, P. R., & Hoekstra, A. Y. (2012). Towards quantification of the water footprint of paper: a first estimate of its consumptive component. **Water resources management**, 26, 733-749.

Yao, D., Liu, Y., Xu, Z., Zhu, Z., Qi, J., Wang, Y., & Cui, P. (2022). Comparative water footprint assessment of fuel cell electric vehicles and compressed natural gas vehicles. **Science of The Total Environment**, 830, 154820.

Zhang, L., & Tang, Q. (2019). Corporate water management systems and incentives to self-discipline. **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, 10(3), 592-616.

C) Others

Australian water accounting standard 1 preparation and presentation of general purpose water accounting reports. Published by the Water Accounting Standards Board and the Australian Government Bureau of Meteorology.

MANUAL, T. (1998). Strategic and Financial Assessment of Pollution Prevention Investments.

دور السياسات المالية والنقدية في مواجهة الأزمة الإقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ في مصر

(بحث سياسات Policy Paper)

أ.د. محمد محمد مصطفى البنا *

(*) **أ.د/ محمد محمد مصطفى البنا :** استاذ الاقتصاد المتفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة – كلية التجارة – جامعة المنوفية ٠

نبذة عن البحث

فرضت جائحة كوفيد – ١٩ التي ضربت العاملم أواخر ٢٠١٩ إجراءات احترازية وإغلاقات تسببت في الإضرار بمصادر الدخول والوظائف، ورتبت أثارا على النشاط الاقتصادي، مما ألقى بأعباء متزايدة على الحكومة والموازنة العامة للدولة في مواجهة تداعيات الأزمة، والأثار السلبية التي ترتبت عليها، من فقد للوظائف وتعطل للأعمال، وتراجع مستوى النمو الاقتصادي، مما تطلب مزيد من الجهد التنموي المطلوب للعودة إلى الوضع الطبيعي، وقد استهدفت الورقة تحليل السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة للمحافظة على حياة البشر وحياة الاقتصاد، مما ساعد على تجاوز الأزمة، وتقييم فاعلية ما اتخذ من سياسات، وقياس أثر ها على النشاط الاقتصادي، والتشغيل، حيث تبين ان نجاح تلك السياسات قد رتبت مزيدا من عجز الموازنة وتفاقم الدين العام، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الوقت الذي تولدت فيه ضغوط تضخمية نتيجة السياسات المالية ولانقدية التوسعية في مواجهة الأزمة ومن ثم تولدت حالة من الركود التضخمي، واوصت الدراسة باتباع مزيج من الإجراءات النقدية والمالية بناء على تشخيص دقيق للأزمة وصياغة أفضل السياسات لتحقيق أهداف الخروج منها، واستعادة مسار التنمية.

الكلمات المفتاحة: السياسة المالية، السياسة النقدية، الركود التضخمي، النمو الاقتصادي

*د . عصام أحمد البدري– د . وفاء شحاته بسيون – د.ممدوح عبد المولى محمد –د. أحالم محمد المرسي

مقدمة

وجهت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ضربة موجعة إلى الاقتصاد العالمي **وكما تشير تقارير** البنك الدولي فإن الصدمة السريعة والشديدة لجائحة فيروس كورونا وتدابير الإغلاق التي اتخذت لاحتوائها هوت بالاقتصاد العالمي في غمرة انكماش حاد. وطبقا لتوقعات البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي سيشهد انكماشا بنسبة ٥.٢% هذا العام، وفي إصدار يونيو ٢٠٢٠ من تقريره (الآفاق الاقتصادية العالمية) يضيف البنك الدولي أن هذا سيمثل أشد كساد منذ الحرب العالمية الثانية، إذ ستشهد أكبر مجموعة من اقتصادات العالم تراجعات في متوسط نصيب الفرد من الناتج.

ومن المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٧% في عام ٢٠٢٠ من جراء الاضطرابات الشديدة التي أصابت جانبي الطلب والعرض المحليين، والتجارة، والتمويل. وتشير التنبؤات إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ستشهد انكماشا نسبته ٢.٥% هذا العام، وهو أول انكماش لها كمجموعة منذ ٦٠ عاما على الأقل، **ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣.٦%، متسببا في سقوط ملايين من الناس في براثن الفقر المدقع هذا العام.**

ولعل أشد البلدان تضررا من الصدمة هي البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة العالمية أو السياحة أو صادرات السلع الأولية، والتمويل الخارجي. وبالرغم من اختلاف حجم اضطراب النشاط الاقتصادي من منطقة إلى أخرى، تعاني كل اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ، ومنها مصر، من مواطن ضعف تفاقمت بسبب الصدمات الخارجية، مثل تراجع تحويلات العاملين بالحارج، وتوقف السياحة الخارجية، علاوةً على ذلك، من المرجح أن تؤدي الاضطرابات في خدمات التعليم، وتعذر الحصول على الرعاية الصحية الأولية آثارا دائمة على تنمية رأس المال البشري، والذي يؤثر بدوره على التنمية الإقتصادية، ومستوى المعيشة في الأجل الطويل.

** مستخلص من البحث الرئيسي الذي تم تنفيذه بتمويل من الإدارة العامة للدراسات العليا والبحوث بجامعة المنوفية*

الجزء الأول: الإطار المنهجي

المشكلة البحثية

خلقت جائحة كرونا وضعا معقدا حيث لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد صحي بدون سكان أصحاء، وهذا يعني الاستمرار في تدابير الاحتواء الأساسية وإعطاء الأولوية للإنفاق الصحي، وفي نفس الوقت توفيرحماية لسبل العيش،و الحيلولة دون انقطاع الدخل وتحوله إلى مشاكل تتعلق بتدبير سبل العيش للناس وإلا لن ينصاعوا لأية تدابير احترازية، وضرورة توفير شريان حياة للأسر والمنشآت المضارة، مع وضع خطة إنعاش لتقليل مخاطر التردي في ركود اقتصادي قد يطول، بتعزيز الطلب، واستعادة النمو عن طريق التحفيز المالي المنسق، من هنا تتمثل مشكلة الدراسة في وجود ثلاث أولويات يمكن النظر إليها كأهداف متكاملة، وليست بدائل، وهي حماية الأرواح، والمحافظة على سبل العيش، والخروج من كبوة الركود، تقتضي حزمة من السياسات الإقتصادية (المالية والنقدية) للتعامل معها بشكل متزامن مع تجنب حدوث تعارض بين الأهداف الثلاثة.

ويمكن إعادة صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية

السؤال الأول: ماهية السياسات المالية والنقدية التي نفذتها الحكومة لحماية سبل العيش، والحيلولة دون انقطاع الدخل ووقوع الناس في براثن الفقر

السؤال الثاني: ما هي حزمة السياسات الإقتصادية: المالية والنقدية لوقف تباطؤ الإقتصاد الوطني وتحفيز النمو الإقتصادي، ومنع وقوع الإقتصاد في هوة الركود.

السؤال الثالث : ماهي الأثار الاقتصادية التي ترتبت على الجائحة وعلى سبل مواجهتها من سياسات مالية ونقدية.

أهداف البحث

على الرغم من عالمية الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ المستجد إلا أن الاقتصادات الوطنية تتسم بالخصوصية في النتائج والأثار المترتبة على الجائحة، ومداها، وهو ما يقتضي ضرورة دراسة الوضع في كل دولة على حده. من هنا تستهدف الدراسة تحليل تداعيات الأزمة على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، والقطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية، في مصر، وتأتي هذه الورقة البحثية من منطلق الإيمان بأن المرحلة الحرجة التي عاصرت الجائحة تطلبت توجيه جهود الدولة لتحقيق أهداف حماية الأرواح، وتوفير الحياة الكريمة للمواطن خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، قد ترتب عليها تداعيات أثرت على معدلات النمو الاقتصادي، والمستوى العام للأسعار، مما يستوجب

مواجهتها من خلال كل من السياسات المالية والنقدية للحفاظ على الاستثمارات والطاقات الإنتاجية القائمة بالفعل ومساعدتها على تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع، مع الانحسار التدريجي لحدة الأزمة وتعافي الاقتصاد الوطني تدريجيا.

لذا يستهدف البحث اقتراح توليفة مثلى من السياسة المالية والنقدية في مواجهة أثار جائحة كوفيد-١٩ المستجد، وعلاج أثارها السلبية على مستوى الاقتصاد الكلي: معدل النمو الإقتصادي والتشغيل، ومن ثم تحقيق الاهداف الاقتصادية المتمثلة في حماية الأرواح، والحفاظ على سبل العيش، والخروج من كبوة الركود، وذلك من خلال رصد التغييرات الهيكلية في الإقتصاد الوطني، والتشغيل والتوظف ومستوى المعيشة، والتوليف بين أدوات السياسات الإقتصادية الرئيسة.

ويمكن حصر أهداف البحث فيما يلي:

١- تحليل سبل تمويل التدابير اللازمة الاحتواء الجائحة وإعطاء الأولوية للإنفاق الصحي
٢- تقييم السياسات التي التخذتها الحكومة لحماية سبل العيش، والحيلولة دون انقطاع الدخل ووقوع الناس في براثن الفقر
٣- مناقشة أثر خطط الإنعاش التي طبقتها الحكومة لتقليل مخاطر التردي في ركود اقتصادي نتيجة الجائحة، بتعزيز الطلب، واستعادة النمو عن طريق التحفيز المالي.

أهمية البحث

منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تفشي COVID-19 لأول مرة في مارس ٢٠٢٠، حيث طال ٢٠٠ دولة وجميع الولايات الأمريكية، بدأ الوباء يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي بما يتجاوز أي شيء شهده ما يقرب من قرن من الزمان. تشير التقديرات حتى الآن إلى أن الفيروس يمكن أن يقلل النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٣.٠ ٪ إلى ٦.٠ ٪ في عام ٢٠٢٠ ، مع انتعاش جزئي في عام ٢٠٢١ .

ويعمل بالحكومة في مصر نحو ٥ مليون عامل، في حين يوجد أكثر من ٢٠ مليون عامل يعملون لحساب انفسهم، أو يعملون لدى الغير بالقطاع الخاص المنظم (الرسمي) وغير المنظم (غير الرسمي) أو لحساب انفسهم، في كافة الأنشطة الإقتصادية كالزراعة والرعي والصيد والمناجم، والتعدين والصناعات التحويلية ، والتجارة والنقل والاتصالات، والتوزيع والتخزين، وقطاعات المال والمصارف وشركات التأمين والمطاعم والمقاهي والفنادق والسياحة ، وغيرها ينتجون ما لا يقل عن

٧٥% من الناتج المحلى الإجمالي ويولدون مثلها من الدخول التي تعول أكثر من ٨٠% من السكان.

من هنا أثارت التداعيات الاقتصادية للوباء مخاطر حدوث ركود اقتصادي مع مستويات عالية من البطالة التي لم يعتدها الاقتصاد المصري من قبل باستثناء ٢٠١١-٢٠١٣ . كما تؤثر التكاليف البشرية من حيث الخسائر في الأرواح بشكل دائم على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تكلفة ارتفاع مستويات الفقر ، وانقطاع المسار الوظيفي، وزيادة الاضطرابات الاجتماعية، مما يفرض خسائر اقتصادية ثقيلة بشكل خاص على الاقتصادات النامية كما في مصر التي تعتمد على التجارة والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج.

ترجع أهمية البحث إلى أن تحديد التراجع في النشاط الاقتصادي عقب الجائحة تطلب مزيد من الجهد التنموي المطلوب للعودة إلى الوضع الطبيعي، ورغم صعوبة توقع العودة إلى ما كانت الأمور عليه قبل الجائحة في الأجل القصير، فإن رصد التغييرات الهيكلية في الإقتصاد الوطني، والتشغيل والتوظف ومستوى المعيشة، تساعد في صياغة أفضل السياسات اللازمة لمكافحة الأثار الناجمة عن الأزمة، وتحقيق أهداف التعامل مع التبعات الناشئة من الأزمة، واستعادة مسار التنمية.

الإطار النظري للآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

كانت استجابات الحكومات للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي. فقد تبنت الحكومات العديد من أدوات السياسات التي كانت إما غير مسبوقة على الإطلاق أو لم يتم استخدامها من قبل على هذا النطاق في الاقتصادات الصاعدة. ومن الأمثلة على ذلك تدابير الدعم الكبير المباشر للدخل، وتأجيل سداد الديون، وبرامج شراء الأصول التي نفذتها البنوك المركزية.

وتباينت هذه البرامج تبايناً كبيراً من حيث الحجم والنطاق ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن العديد من البلدان منخفضة الدخل واجهت مصاعب جمة لتعبئة الموارد نظراً لمحدودية القدرة على الوصول إلى أسواق الائتمان وارتفاع مستويات الدين الحكومي قبل وقوع الأزمة. ونتيجة لذلك، كان حجم الاستجابة للأزمة على صعيد المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كبيراً على نحو متماثل تقريباً في البلدان مرتفعة الدخل، وضعيفاً بشكل متماثل، أو لم توجد أي استجابة، في البلدان منخفضة الدخل. وفي البلدان متوسطة الدخل، جاءت الاستجابة على صعيد المالية العامة متباينة إلى حد بعيد، مما عكس اختلافات ملحوظة في قدرة الحكومات على الإنفاق على برامج الدعم ورغبتها في ذلك.

وبالمثل، فإن مجموعة السياسات التي وقع عليها الاختيار لمواجهة آثار الأزمة على المدى القصير تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، حسب توافر الموارد والطبيعة المحددة للمخاطر التي تواجهها البلدان وبالإضافة إلى برامج الدعم المباشر للدخل، استعانت الحكومات والبنوك المركزية على نحو غير مسبوق بسياسات تهدف إلى تخفيف عبء الديون بصفة مؤقتة، بما في ذلك تأجيل سداد الديون للقطاع العائلي وقطاع الشركات.

على الرغم من أن القطاع العائلي وقطاع الشركات كانا الأشد تأثراً على نحو مباشر بحالات فقدان الدخل الناجمة عن الجائحة، فقد كانت للمخاطر المالية الناتجة عن ذلك تداعيات على الاقتصاد بأكمله من خلال قنوات عديدة يعزز بعضها بعضاً تربط بين السلامة المالية التي يتمتع بها هذان القطاعان والمؤسسات المالية والحكومات . وبسبب هذا الترابط، قد تنتشر المخاطر المالية المتزايدة في أحد القطاعات بسهولة وتؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد بالكامل، على سبيل المثال، عندما يتعرض القطاع العائلي وقطاع الشركات لضغوط مالية، يواجه القطاع المالي مخاطر أكبر من حيث عدم سداد القروض، ويصبح أقل قدرة على توفير الائتمان، وبالمثل، إذا تدهور المركز المالي للقطاع العام (على سبيل المثال، نتيجة ارتفاع الدين الحكومي وانخفاض الإيرادات الضريبية)، فإن قدرة القطاع العام على دعم قطاعات الاقتصاد الأخرى تتراجع.

ورغم الصلات بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد التي يمكن من خلالها أن تؤثر المخاطر المنتشرة في أحد القطاعات على الاقتصاد الأوسع نطاقا، فإن هذه العلاقة ليست محددة سلفاً، ويمكن لسياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي جيدة التصميم مواجهة هذه المخاطر المتشابكة والحد منها، وأن تساعد في تحويل الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة من حلقة هلاك مفرغة إلى حلقة حميدة.

ومن الأمثلة على السياسات التي يمكن أن تحدث فرقاً حاسماً تلك السياسات التي تستهدف الصلات بين السلامة المالية للقطاع العائلي وقطاع الشركات والقطاع المالي. وفي مواجهة عمليات الإغلاق العام الأولى والقيود المفروضة على التنقل، على سبيل المثال، دعم العديد من الحكومات القطاع العائلي وقطاع الشركات باستخدام التحويلات النقدية وأدوات السياسة المالية مثل تأجيل سداد الديون، وبالفعل، وفرت هذه البرامج الدعم الذي كان القطاع العائلي وقطاع الشركات الصغيرة في حاجة ماسة إليه، وساعدت في تجنب موجة من حالات الإعسار التي كان من الممكن أن تهدد استقرار القطاع المالي.

واستعانت الحكومات والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية بأدوات متعددة للسياسات لمساعدة المؤسسات المالية والحيلولة دون انتشار المخاطر من القطاع المالي إلى مكونات الاقتصاد الأخرى، حيث خفضت البنوك المركزية أسعار الفائدة وخففت نسب السيولة، مما جعل من الأسهل على البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل المقرضين الذين يقدمون التمويل متناهي الصغر، إعادة تمويل نفسها، ومن ثم أتاحت لها مواصلة تقديم الائتمان للقطاع العائلي وقطاع الشركات.

الأدبيات التطبيقية

في حين لا يوجد وباءان متشابهان تماما ، يختلف الوباء الحالي Covid-19 بشكل أساسي عن الحلقات الماضية، حيث تميز بالانتشار العالمي السريع ، ساعد على ذلك االرتفاع درجة انفتاح الاقتصادات العالمية وانتشار سلاسل القيمة في الكثير من النشطة والمنتجات ، وترابط الاقتصادات، ومن الناحية الصحية، تميزت الجائحة الحالية بإمكانية انتقال العدوى قبل ظهور أعراض الإصابة، كما في حالة سارس، وقد أدى ذلك إلى ضرورة تطبيق سياسات احتواء واسعة النطاق ، تم وضعها على مستوى العالم تقريبًا وبشكل متزامن، مما أسفر بدوره عن توقف عالمي مفاجئ في النشاط الاقتصادي.

تعد جائحة Covid-19 أخطر أزمة صحية عالمية منذ إنفلونزا عام ١٩١٨ العظمى (الإنفلونزا الإسبانية) ، كما أنها تعد واحدة من أكثر الأوبئة تكلفة من الناحية الاقتصادية في التاريخ الحديث، بسبب شمولها للعالم أجمع وطول فترة انتشارها، وما تميزت به من خصائص ساعدت على سرعة الانتشار، وفرضت حظرا وتباعدا اجتماعيا غير مسبوق.

تقدم تجربة الأوبئة الماضية بعض الأفكار حول القنوات المختلفة التي من خلالها يمكن أن تنشأ التكاليف الاقتصادية، على المدى القصير والطويل، وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الإغلاق المتزامنة عالميًا والصدمة المالية في ظل انفتاح عالمي واسع وترابط الأسواق بعضها البعض أسفرت عن توقف اقتصادي مفاجئ غير مسبوق. لهذه الأسباب ، فإن الركود العالمي Covid-19 فريد من نوعه. ومع ذلك ، يمكن للأوبئة الماضية إلقاء الضوء على منافذ التأثير ، خاصة عندما تطول سياسات الاحتواء الصارمة.

وتقدم هذه الدراسة مراجعة اولية للدراسات التطبيقية حول التكاليف الاقتصادية للأوبئة، وأحدث التقديرات الكمية لتأثيرها على النمو العالمي، وعلى الاقتصاد المصري.

تشير الدراسات السابقة عن الأثار الإقتصاية للأوبئة إلى عدد من القنوات التي يمكن أن تنشأ من خلالها التكاليف الاقتصادية، مثل الخسائر في القوى العاملة المنتجة من خلال الوفيات والمرض، وهي أحد القنوات رئيسية ، وكانت من أبرز خسائر وباء إنفلونزا عام ١٩١٨. كما تقدم بعض الدراسات السابقة عن الأوبئة الماضية رؤى مفيدة حول العديد من الأوبئة وعن عواقبها الاقتصادية ، بما في ذلك التكاليف بسبب ضعف معنويات المستهلكين ، وارتفاع خسائر قطاع الخدمات ، وتأثير التباعد الإجتماعي والتضخم المالي المحتمل. كل هذه تظل العوامل ذات صلة اليوم ، وإن كان بدرجات مختلفة.

ويمكن عرض أهم ما خلصت إليه الدراسات السابقة على النحو التالي

أولاً ، تختلف التكاليف المقدرة للأوبئة بشكل كبير ، اعتمادًا على شدتها وكيفية حدوثها وكيف تم التعامل معها. ويعتبر وباء إنفلونزا عام ١٩١٨ عمومًا أغلى وباء في العصر الحديث، حيث يقدر كوري وآخرون (2020) Correia et al أن هذا الوباء قلص نشاط التصنيع بحوالي ٢٠٪ ، بينما قدر بارو وآخرون (2020) Barro et al التأثير السلبي على الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٦-٨٪ بشكل عام.

وقد تم إدخال تدابير الإبعاد الاجتماعي لاحتواء جائحة عام ١٩١٨ ، ولكن لم يكن هناك توقف متزامن في النشاط الاقتصادي، وقد لاحظ (2020) Correia et alأن الولايات التي فرضت تدابير الاحتواء والتباعد الإجتماعي مبكرا ومن ثم كانت خسائرها أقل ، وحققت معدلات نمو أعلى على المدى المتوسط، وهو ما يشير إلى أن التكاليف الاقتصادية في ذلك الوقت ، كانت في المقام الأول بسبب الخسائر في الأرواح ، وانتشرت على مدى ثلاث سنوات ، وقدرت دراسة اخرى Fan et al (2016) تكلفة جائحة إنفلونزا ١٩١٨ أن تكلفة هذا الوباء تقترب من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ثانياً ، يمكن أن تتحقق تكاليف الاقتصاد الكلي من خلال آثار العرض والطلب نتيجة خطر الوباء ، ففي مواجهة أخطار الجائحة تضطر قوة العمل إلى تقليل ساعات العمل ومن ثم يقل انفاقهم الإستهلاكي، ويقل التفاعل الاجتماعي بالتالي. وقد حللت دراسة أرنولد وآخرون (Arnold et al (2006) تأثير الجائحة من خلال جانب العرض،في ضوء تجربة وباء ٢٠١٨، وبتجميع تقديرات خسائر قوة العمل من حيث ساعات العمل ومن حيث الإنتاجية، وخلصوا إلى ان الجائحة قد قلصت الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى، ٢.٣%، ولتقدير جانب الطلب، وفي ضوء

جائحة فيروس سارس ٢٠٠٣، فإن كثيرا من الصناعات التي تتطلب منتجاتها تجمع المستهلكين كالمطاعم والفنادق والسياحة عموما، سوف تحقق خسائر حادة ، وتم تقدير تأثير جانب الطلب ككل على الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢%

ثالثاً ، يمكن أن يكون للأوبئة آثار ضارة طويلة الأمد على الاقتصاد، فعلى جانب العرض ، وجد Fan et al (2016) فان وآخرون أنه في حالة جائحة الإنفلونزا عام ١٩١٨ ، تمثلت التكلفة الأكثر أهمية في الوفيات و تخفيض القوة العاملة، مما يرفع من معامل رأس المال الناتج، وبخفض من معدل العائد على رأس المال، وبالتالي يقلل من معدل تراكم رأس المال ، وهو ما يؤثر سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنوات طويلة.

وكما خلصت دراسة Jordà et al (2020) إلى أن الجائحة يمكن أن تؤثر سلبا على جانب الطلب بشكل مستمر، وقد ركزت الدراسة على تأثير الجائحة في الأجل الطويل، وفي ضوء ١٢ جائحة شهدتها أوروبا، بداية من القرن ١٤، وتوصلت الدراسة إلى أن الجائحة تؤدي إلى تراجع حاد في سعر الفائدة الطبيعي لعقود نتيجة للحظر الشديد، ومن ثم زيادة معدلات الإدخار بسبب دافع الاحتياط، والتأثير السلبي على الإستثمار وتقلص الفرص الاستثمارية. وعلى عكس حالات الحروب فإن الجائحة لا تدمر الأصول الإنتاجية، بل تسفر عن تزايد نسبة رأس المال إلى قوة العمل الباقية على قيد الحياة، وهو ما يخفض من إنتاجية رأس المال.

و يشير تقرير المفوضية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ على دول امريكا اللاتينية، فإن تأثير الجائحة لا يقتصر على ثنائية جانبي الطلب والعرض، بل ستؤثر على الإقتصادات من خلال عوامل خارجية وعوامل داخلية أيضا، والتي ستتفاعل معا وتقود إلى ركود طويل لم تشهده البلاد من قبل.

هناك عدد من الدروس المستفادة من تلك الدراسات لها علاقة بالجائحة الحالية، من أهمها أنه عندما يتسع نطاق الجائحة، مع وجود خسائر كبيرة في الأرواح، فإن الخسائر الإقتصادية ستكون عالية جدا ومستمرة لفترة طويلة، وهو ما يعني ان تدابير الحظر رغم أنها مكلفة، إلا ان لها منافع إقتصادية متمثلة في الحفاظ على قوة العمل، الأمر الذي له علاقة بحسابات التكلفة/ المنفعة لإجراءات الحظر، إضافة إلى الهدف الأولي لإنقاذ أرواح البشر، وتوضح الأدبيات أيضا، أن التفاعل بين قنوات الطلب والعرض، ليست قاصرة على جائحة كوفيد- ١٩ ولكنها سمة من سمات الصدمات الوبائية بشكل عام.

منهجية الدراسة

لتحقيق هذه الأهداف نلقي الضوء على متغيرات الإقتصد الكلي الأساسية وهي: الإنتاج والعمالة والفقر وتوزيع الدخل، وكيف أثرت الجائحة والتدابير التي اتخذت على المتغيرات الإقتصادية الكلية ، وكيف يمكن التوليف بين تللك الأهداف المتعارضة، ما هي تدابير وسياسات الاقتصاد الكلي الرئيسية: المالية والنقدية لمعالجة آثار الوباء ، وتقييم ما اتخذته الحكومة منها والتي تم الإعلان عنها حتى الآن.

تقوم منهجية الدراسة على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة (crisis cycle) في مراحلها المختلفة، وسيتم التركيز على المتغيرات الكلية، ويقوم التحليل على افتراضات منطقية ترتبط بطبيعة الاقتصاد المصري ودرجة تأثره بأزمات عنيفة سابقة – أقل حدة من الأزمة الحالية بالتأكيد، ومختلفة في طبيعتها، بحيث يتم بقدر الإمكان اقتراح حلول سريعة مطلوبة لتقليل الآثار السلبية بشكل متوازن ومتكامل الأبعاد تستكمل الجهود الجادة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، فضلا عن طرح حلول أخرى على المدى الأطول تخص أوجه الضعف المؤسسي الموجود بالفعل والذي كشفته الأزمة بوضوح وحان الوقت لإصلاحها جذريا بما يحسن من الجهود التنموية في مرحلة ما بعد الأزمة.

وتتضمن الدراسة بالإضافة للجزء الأول عن الإطار المنهجي، الجزء الثاني ويتناول كيف تعاملت مصر مع الأزمة من خلال السياسات المالية والنقدية والإجراءات الأخرى التي اتبعتها الحكومة للحفاظ على الأرواح ومنعوقوع الاقتصاد مف الركود، وأثر تلك السياسات على الوضع الاقتصادي، ويتناول الجزء الثالث استراف المستقبل من خلال رصد السياسات المالية والنقدية التي طبقتها الحكومة لاستعادة النشاط وتحقيق النمو المستدام، ثم نعرض لأهم نتائج الدراسة وانعكاساتها على السياسات الإقتصادية

ثانيا: الجزء التطبيقي

خلقت جائحة فيروس كورونا أخطر أزمة صحية واقتصادية يشهدها العالم منذ سبعة عقود، على الأقل. وفي مصر، بدأت التداعيات السلبية لتلك الجائحة في مارس ٢٠٢٠، وقد أدت إلى انقطاع موجة من تسارع النمو الاقتصادي، وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية، وجهود قوية لضبط أوضاع المالية العامة وأرصدة المعاملات الخارجية واستقرار الاقتصاد الكلي إلى حد كبير. بيد أن أزمة كورونا جاءت في وقتٍ استمرت فيه بعض التحديات المزمنة، ولا سيما فيما يتعلق بمستوى الدين

الحكومي الذي لا يزال مرتفعا (على الرغم من انخفاضه الكبير في السنوات الأخيرة)، وتباطؤ تعبئة الإيرادات العامة، وضعف أداء الصادرات السلعية غير النفطية والاستثمارات الأجنبية المباشرة غير النفطية.

وقد أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان. وعلى عكس العديد من الأزمات السابقة، فقد قوبل ظهور جائحة كورونا باستجابة كبيرة وحاسمة على صعيد السياسات الاقتصادية كُللت بالنجاح بصفة عامة في التخفيف من حدة أسوأ التكاليف البشرية للجائحة على المدى القصير. ومع ذلك، أوجدت الاستجابة لهذه الحالة الطارئة أيضاً مخاطر جديدة – مثل الزيادة الهائلة في مستويات الدين العام والخاص في في بعض البلدان ومنها مصر التي قد تشكل خطراً على تحقيق تعافٍ منصف من الأزمة.

وقد واجهت مصر الزمة وتبعاتها مسلحة بمجمو عة من الإصلاحات التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة خاصة في المالية العامة والسياسة النقدية وفي قطاع الطاقة، إلى جانب الإجراءات الطارئة التي اتخذتها السلطات استجابة لأزمة كورونا، مما ساعد الاقتصاد المصري حتى الآن على مواجهة آثار الصدمة، وظل متوسط النمو الحقيقي إيجابيًا خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠. غير أن أزمة كورونا تتسبب حتماً في خسائر في فرص العمل والدخل، مما يشكل ضغوطاً إضافية على موارد رزق الأسرة المصرية، وبالتالي تؤدي إلى تفاقم التحدي طويل الأمد المتمثل في التخلص من عبء المديونية وخلق فرص العمل في مصر، ولا سيما في القطاع الخاص الرسمي.

١- التدابير التي وضعتها الحكومة لمعالجة الأزمة

دخلت مصر أزمة كوفيد-١٩ مسلحة بهوامش كبيرة، بفضل الإصلاحات التي نفذتها منذ عام ٢٠١٦ لتسوية الاختلالات الاقتصادية الكلية، من خلال اتفاقات مثل "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF) للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ وشملت هذه الإصلاحات تعويم سعر الصرف للتخلص من المبالغة في تقييم العملة، وضبط أوضاع المالية العامة لتخفيض الدين العام، وإصلاح دعم الطاقة لمعاجلة أحد المخاطر المالية الرئيسية، وإتاحة حيز للإنفاق الاجتماعي، والإصلاحات الهيكلية لتقوية مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من الاستجابة بسرعة من خلال خطة دعم شاملة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، تضمن الدعم المالي مساعدة مؤسسات الأعمال والعاملين في القطاعات الأشد

تضررا مثل السياحة والصناعة التحويلية، وتأجيل سداد الضرائب، وتوسيع برامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة والعاملين غير النظاميين.

وإضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٤٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٠ – فانخفض سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة من ١٢,٢٥% إلى ٨,٢٥% – للمساعدة على دعم النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط في الأسواق المالية المحلية. وأطلق البنك كذلك عدة مبادرات لتخفيف الضغوط على المقترضين وضمان توافر السيولة للقطاعات الأشد تأثرا، منها زيادة إمكانات الحصول على ائتمان بأسعار فائدة تفضيلية وتأجيل سداد الاستحقاقات الائتمانية القائمة لمدة ستة أشهر. وكانت هذه التدابير الاستثنائية على مستوى القطاع المالي مهمة لضمان سلاسة تدفق الائتمان في الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد–١٩.

كما قدم صندوق النقد الدولي دعما ماليا قدره ٨ مليارات دولار من خلال خطة تقوم على ركيزتين لمساعدة مصر على تلبية الاحتياجات المالية التي نتجت عن الجائحة. وقدمت أداة التمويل السريع مساعدة مالية طارئة قدرها ٢,٨ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠ لضمان توافر نقد أجنبي كافٍ لدى الحكومة من أجل تمويل الواردات والاحتياجات الأخرى الضرورية. وكان اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA)، الذي صدرت الموافقة بشأنه في يونيو ٢٠٢٠، قد أتاح للحكومة الحصول على موارد بلغ مجموعها ٥,٤ مليار دولار أمريكي على مدى الاثني عشر شهرا اللاحقة.

مؤشرات إقتصادية مختارة

المؤشر	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
معدل النمو السنوي (%)	٣,٦	٢,٨
تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط الفترة، %)	٥,٧	٤,٦
رصيد المالية العامة الكلي (قطاع الموازنة العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)	٧,٩–	٨,٢–
الدين العام (الحكومة العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)	٩٠,٠	٩٢,٠

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم

وساعد اتفاق الاستعداد الائتماني السلطات في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية لاستعادة الهوامش التي سحبت منها بغرض التصدي للأزمة، والتقدم في تنفيذ أهم الإصلاحات الهيكلية، بما فيها تدابير تعزيز الموارد العامة، وزيادة شفافية المالية العامة

والحوكمة، وتحقيق تقدم في القوانين لتحسين بيئة الأعمال، بغية وضع مصر على مسار للتعافي القوي والاحتوائي. وحققت السياسات الاقتصادية في ظل البرنامج توازنا بين دعم الاقتصاد للمساعدة على حمايته من صدمة كوفيد-١٩ وضمان بقاء الدين في مستويات يمكن الاستمرار في تحملها للحفاظ على ثقة المستثمرين. وبفضل تحرك الحكومة الحذر في الوقت المناسب على مستوى السياسات، مقترنا بالدعم من الصندوق، أبدى الاقتصاد صلابة، حيث بلغ معدل النمو ٢,٨% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

واتخذت مصر مجموعة من التدابير النقدية والمالية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، وأسهمت فى نجاحها فى هذا الاختبار الصعب مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى وغيرها، حيث ركزت على دعم الأولويات الصحية العاجلة، وحماية الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر، ومساندة القطاعات المتضررة، وتم تخصيص ١٠٠ مليار جنيه لتمويل خطة الدولة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، ومع بداية الموجة الثانية تم تعزيز حزمة المساندة المالية لمجابهة الآثار السلبية لهذا الوباء

كما تم اتخاذ إجراءات فورية لدعم القطاع الطبى حيث بدأت بتدبير مليار جنيه لوزارة الصحة لتوفير الاحتياجات الأساسية من المستلزمات الوقائية، ومع بداية الموجة الثانية بادرت أيضًا بتدبير مليار جنيه أخرى، ليصل إجمالي المبالغ الإضافية المتاحة لدعم القطاع الصحى بالدولة بمختلف مساراته على مستوي الجمهورية منذ بدء الجائحة وحتى الآن ١٤,٤ مليار جنيه، وإتاحة ٧٧,٣ مليار جنيه للهيئات السلعية والخدمية خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٠، و٤٤ مليار جنيه لهيئة السلع التموينية لتلبية احتياجات المواطنين من السلع الغذائية الأساسية.

كما اتخذت الحكومة حزمة من الإجراءات الفعالة لتخفيف حدة تداعيات الأزمة على المواطنين منها: زيادة أجور العاملين والموظفين بالدولة خلال موازنة العام المالي الحالى «علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية، و١٢٪ من المرتب الأساسى لغير المخاطبين، وزيادة حد الإعفاء الضريبى من ٨ آلاف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه، وإقرار إعفاء شخصى بقيمة ٩ آلاف جنيه سنويًا للموظفين ليصبح الدخل السنوى الذى يبلغ أو يقل عن ٢٤ ألف جنيه معفى من الضرائب، واستحداث شريحة ضريبية جديدة بقيمة ٢,٥٪ لأصحاب الدخول المنخفضة، وإقرار علاوة دورية بنسبة ١٤٪ لأصحاب المعاشات، وضم العلاوات الخمسة ٨٠٪ من الأجر الأساسي لتحسين أحوالهم المعيشية، وإضافة ١٠٠ ألف أسرة جديدة من الفئات الأولى بالرعاية لبرنامج تكافل وكرامة مع بداية الأزمة، وصرف المساعدات النقدية لهم اعتبارا من منتصف

أبريل الماضى، وتدبير ٢,٦ مليار جنيه لصرف المنحة الاستثنائية التى تقدر بـ ٥٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة، منذ بداية الجائحة وحتى ديسمبر ٢٠٢٠، وصرف مرتبات العمالة المنتظمة للعاملين بالقطاعات المتضررة وفي مقدمتها: السياحة، والغزل والنسيج من خلال صندوق إعانات الطوارئ بوزارة القوي العاملة.

كما تم إقرار عدد من التيسيرات الضريبية لمساندة مجتمع الأعمال، منها: رفع الحجوزات الإدارية على كل الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة الأداء مقابل سداد ١٠٪ من الضريبة، وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين وغير المقيمين، وخفض سعر ضريبة توزيعات الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠٪ لتصبح ٥٪، والإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل، وإعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائيًا، وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين حتي أول يناير ٢٠٢٢.

وتقرر إسقاط الضريبة العقارية عن المنشآت الفندقية والسياحية، منذ بداية الجائحة وفى سبيل ذلك أصدرت وزارة المالية «ضمانة» للبنك المركزي بثلاثة مليارات جنيه، لصالح البنوك الوطنية لإقراض المنشآت السياحية والفندقية بسعر فائدة ٥٪ سنويًا، على ثلاث سنوات بفترة سماح عام اعتبارًا من أول مايو ٢٠٢٠ بدون أي ضمانات، بحيث يتم سداد القرض على أقساط شهرية لتوزيع العبء على مدار عامين؛ وذلك لتغطية مرتبات الموظفين بالمنشآت السياحية والفندقية.

كما تحملت الخزانة العامة للدولة ١٠ مليارات جنيه فاتورة خفض أسعار الغاز والكهرباء للقطاع الصناعى، ، وفى سبيل ذلك اتخذت عدة مبادرات كان من بينها: مبادرة السداد النقدى والفوري، وقد تم بمقتضى هذه المبادرات فى أقل من عام، صرف ٢٨ مليار جنيه من متأخرات الدعم الذى تقدمه الدولة للمصدرين؛ بما يُسهم فى توفير السيولة النقدية اللازمة لاستمرار عجلة الإنتاج والاحتفاظ بالعمالة.

٢- الأثار الاقتصادية للتطورات الخارجية على الاقتصاد المصري

أدت هذه التطورات العالمية السلبية إلى تباطؤ النمو الذي شهدته مصر في أوائل السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث لم يتجاوز ٣.٣% ، مدفوعًا من القطاعات الموجهة للتصدير بما فيها الصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة، وقطاعات استخراج الغاز، وقناة السويس، حيث استفادت تلك القطاعات من استئناف حركة السفر والتجارة الدوليين، والطلب العالمي المكبوت

شهدت احتياطيات النقد الأجنبي انخفاضا حادا في مارس ،٢٠٢٢ حيث أد ى الصراع الروسي االوكراني إلى زيادة كبيرة في تدفقات المحافظ االستثمارية إلى الخارج، مما تسبب في تفاقم الضغوط على حسابات المعامالت الخارجية التي بدأت منذ أوائل عام ٢٠٢١.

وأسهمت الصدمة الشديدة التي سببتها الحرب في أوكرانيا ، مصحوبة بتشديد السياسات النقدية العالمية في الوقت الحالي بقيادة مجلس الاحتياطي الفيدارلي الأمريكي، والبنوك المركزية الأخرى في الاقتصادات المتقدمة في زيادة علاوة المخاطر التي حددها مستثمرو المحافظ الأجنبية للأوراق المالية السيادية لمصر كما تظهر من خلال عقود مبادلة مخاطر االئتمان السيادية لأجل خمس سنوات ومؤشر سندات الأسواق الناشئة وفروق العائد وأدت التدفقات الكبيرة للمحافظ الإستثمارية إلى الخارج التي تلت ذلك ما يعادل ٢١.٠ مليار دولار خلال السنة المالية /٢٠٢١ ٢٠٢٢ إلى انخفاض مفاجئ في حجم الاحتياطيا

وانخفض إجمالي مصادر الدخل الأجنبي بما في ذلك الاحتياطيات الرسمية واألصول الأخرى بالنقد الأجنبي إلى ٤٢.١ مليار دولار في نهاية مارس، أي أقل بمقدار ١٢.٤ مليار دولار عن مستواها في ١٤ الشهر السابق بخسارة قدرها ٪٢٢.٧. وجاء ذلك على الر غم من الدعم السريع والكبير الذي تلقته مصر من دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى إصدار سندات الساموراي في شهر مارس. وواصل إجمالي مصادر الدخل الأجنبي الانخفاض، مع حلول آجال استحقاق مدفوعات ديون مهمة، بالإضافة إلى ارتفاع العجز التجاري غير البترولي. لقد بدأوا في الارتفاع بشكل طفيف في أكتوبر ٢٠٢٢ لكنهم ظلوا عند ٣٨.٨ مليار دولار.

كما أدت الصدمات الخارجية المتتالية إلى تكثيف الضغوط التي كانت موجودة مسبقًا على حساب المعاملات الخارجية، ودفعت إلى تعديل سعر الصرف؛ فقد شهدت احتياطيات النقد الأجنبي انخفاضًا حادًا في مارس، وقد ساهمت في زيادة تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الخارج المقدرة بنحو ٢١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، مما تسبب في انخفاض مفاجئ في حجم الاحتياطيات إلى ٤٢.١ مليار دولار بخسارة قدرها ٢٢.٧%.

في حين أن المؤشرات الرئيسية بما في ذلك وضع صافي الأصول الأجنبية للبنوك كانت تشير إلى تزايد الضغوط على حسابات المعاملات الخارجية على مدار العامين الماضيين (منذ السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠) ، انخفضت الاحتياطيات من النقد الأجنبي بشكل حاد منذ مارس ٢٠٢٢، مع تداخل الصدمات العالمية. واستجابة لذلك، قام البنك المركزي المصري بتعديل سياسة سعر الصرف

والسياسة النقدية، وذلك من خلال السماح بانخفاض سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة، بهدف احتواء تفاقم الاختلالات الخارجية. بالتوازي مع ذلك، أعلنت الحكومة عن حزم اجتماعية لتخفيف الآثار السلبية لارتفاع الأسعار. ويدعم برنامج صندوق النقد الدولي لمدة ٤٦ شهراً – إلى جانب التمويل والاستثمارات الأخرى متعددة الأطراف والثنائية – جهود السلطات لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي والمضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية.

مع اشتداد الضغوط على العملات الأجنبية، شرع البنك المركزي في إجراء تعديلات في سعر الصرف والسياسة النقدية منذ مارس ٢٠٢٢. بداية من تخفيض البنك المركزي سعر الصرف بنسبة ١٦ ٪ وتلا ذلك حدوث تقلبات تدريجية، ولكن مع استمرار الضغوط جدد البنك المركزي في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ انخفاضًا إضافيًا في سعر صرف الجنيه المصري إلى ٢٤ جنيهًا مصريًا/ للدولار ليصل نسبة الانخفاض التراكمي في سعر الصرف إلى ٥٣.٥ ٪ مقارنة بقيمته قبل مارس ٢٠٢٢.

ومن المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي والدخل الحقيقي سلباً بالأزمات العالمية المتداخلة على المدى القريب. فبينما تستمر بعض القطاعات الرئيسية في الازدهار، لا سيما قطاعات استخراج الغاز التي تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، فضلاً عن قطاعات الاتصالات والزراعة والتشييد والبناء، يظهر أداء الأنشطة الأخرى، بما في ذلك الصناعات التحويلية، أقل من إمكاناتها. وعلى هذا النحو، بعد الانتعاش القوي بنسبة ٦.٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى ٤.٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ قبل أن يبدأ في الارتفاع تدريجيا بعد ذلك. وقد يرتفع معدل الفقر (الذي سجل آخر مستوى له عند ٢٩.٧٪ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠) بسبب تأثير صدمة التضخم على مستويات الدخل الحقيقي.

ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي تواجه العديد من الأسواق الناشئة، ومصر شأنها شأن باقي الدول التي تواجه أوضاعًا اقتصادية ضاغطة في ظل تفاقم اختناقات سلاسل الإمداد الناجمة عن الجائحة. ومع التشديد الصارم للسياسة النقدية حول العالم يشهد الاقتصاد المحلي تهديدات محتملة من حدوث ركود اقتصادي مقترن بالتضخم، في ظل غياب زيادة سريعة في المعروض من الطاقة والمواد الغذائية والسلع الأساسية .

واتخذت السلطات المصرية سلسلة من التعديلات على السياسات، كاستجابةً للصدمات المتزامنة. وتضمن ذلك رفع أسعار الفائدة الأساسية، وخفض قيمة الجنيه بشكل كبير منذ مارس ٢٠٢٢ لإزالة تشوهات سوق الصرف الأجنبي، وإدخال تدابير التخفيف من الأثر الاجتماعي (بما في ذلك زيادة

المعاشات، ودعم المواد الغذائية، والتوسع في تغطية برامج التحويلات النقدية ومخصصاتها) لتوفير الحماية الجزئية للفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية. ومن المتوقع أن يدعم التسهيل الممدد لصندوق النقد الدولي لمدة ٤٦ شهرا (الذي تمت الموافقة عليه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢) الاستعادة التدريجية لاستقرار الاقتصاد الكلي، فضلاً عن دعم الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تلك المحددة في وثيقة سياسة ملكية الدولة لتعزيز الحياد التنافسي بهدف تحسين مشاركة القطاع الخاص.

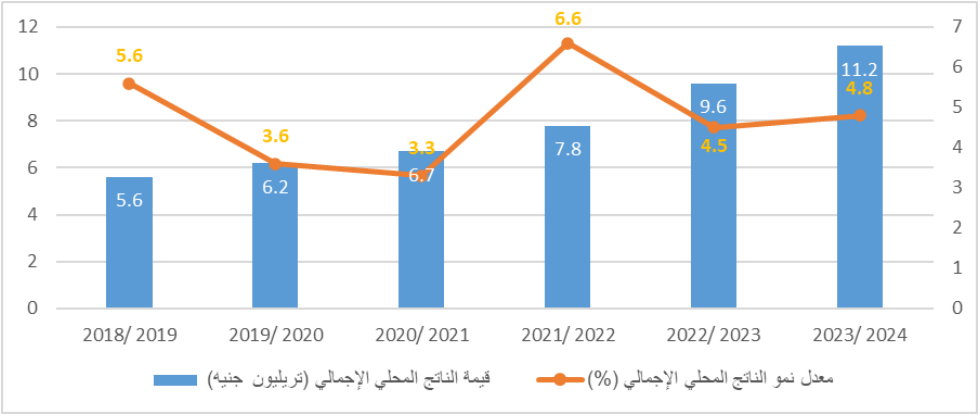
وقد تأثر النشاط الاقتصادي سلباً بالصدمات العالمية المتداخلة فضلاً عن الاختناقات في سلاسل الإمداد المحلية، حيث تراجع النمو إلى ٤.٢% خلال السنة المالية ٢٠٢٣ (يوليو ٢٠٢٢ – يونيو ٢٠٢٣) مقارنة بـ٦.٦% قبل عام. وعلاوة على ذلك، ارتفعت معدلات التضخم لتصبح ثنائية الرقم منذ مارس ٢٠٢٢، وزادت بوتيرة سريعة لتصل إلى ٣٧.٤% (بلغ تضخم أسعار الغذاء ٧١.٧%) في أغسطس/آب ٢٠٢٣. وبينما بدأ إجمالي موارد النقد الأجنبي (بما في ذلك "الاحتياطيات الرسمية" و"الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي") في التعافي من الانخفاض الحاد الذى تعرض له في مارس/آذار ٢٠٢٢ (حيث بلغ ٤٢.٩ مليار دولار أمريكي في نهاية أغسطس/آب ٢٠٢٣)، فإن ضعف المعروض من العملة الأجنبية لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً.

٣- الآفاق المستقبلية للاقتصاد المصري

تلاقت التحديات طويلة الأمد التي تواجهها مصر، مع صدمات عالمية متعددة متسببةً في أزمة في النقد الأجنبي، وارتفاع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة تاريخياً، وضغوط أدت إلى تفاقم حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية التي كانت تعاني من مشكلات بالفعل. وعلى الرغم من أن الاختلالات المتزايدة التي يعاني منها الاقتصاد الكلي في مصر ناجمة عن الأزمة العالمية متعددة الجوانب، إلا أنها تعكس التحديات المحلية القائمة من قبل، بما في ذلك تباطؤ الصادرات غير النفطية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقييد نشاط القطاع الخاص وفرص العمل (لا سيما للشباب والنساء)، فضلا عن ارتفاع معدل الدين الحكومي وتزايده. كما أن تعبئة الإيرادات يعتبر أقل من الإمكانات المحتملة مما يؤدي إلى زيادة تقييد حيز المالية العامة المطلوب لتعزيز رأس المال البشري والمادي للسكان في مصر الذين يتجاوز تعدادهم ١٠٥ ملايين نسمة، ويقع نحو ٣٠% منهم تقريبا تحت خط الفقر الوطني، وفقا للتقديرات الرسمية لعام ٢٠١٩.

مما لا شك فيه أن تداعيات الجائحة حتى بعد تجاوزها ستظل تداعياتها إلى فترة قادمة، حيث أشارت توقعات الاقتصاد المصري لعام ٢٠٢٣، أن النشاط الاقتصادي والدخل الحقيقي سيتأثرا سلبًا بالأزمات العالمية المتداخلة على المدى القريب. وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو إلى ٤.٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٢ /٢٠٢٣ مقارنة بنحو ٦.٦ ٪ في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، بينما تستمر القطاعات الرئيسية في النمو، لا سيما قطاعات استخراج الغاز مستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية، فضلًا عن قطاعات الاتصالات والزراعة والتشييد والبناء التي لديها قدرة على الصمود.

تطور قيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(2015/ 2016– 2023/ 2024)



المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٢.

ومن المتوقع أن يتجاوز التضخم النطاق المستهدف للبنك المركزي (٧ (2)+/- ٪ (وأن يظل ثنائي الرقم خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بسبب تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية، والتضخم المستورد، واختناقات سلاسل الإمداد. ومن المتوقع أن تتحسن حسابات المعاملات الخارجية تدريجيا والتمويل الدولي المحتمل، ولا تزال هناك ضرورة لإجراء مزيد من الإصلاحات لتعزيز إمكانات التصدير. ومن المتوقع استئناف المسار النزولي لنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط مع مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة ، إلا أن هيكل آجال الاستحقاق وتكوين العملات لا يزالان يشكلان تحديات، وتعمل مصر على تنويع مصادر التمويل وفتح أسواق جديدة واستخدام ادوات جديدة مثل (السندات الخضراء وسندات الساموراي).

ومن المتوقع أن تتأثر بيئة الاقتصاد الكلي في مصر بشكل سلبي، خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بسبب الصدمات العالمية المتزامنة، واختلالات الاقتصاد الكلي المحلية، قبل أن

تبدأ في التحسن على المدى المتوسط، مع استمرار مصر في المضي قدماً نحو تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية. ولا يزال خلق حيز في المالية العامة يعد غاية في الأهمية للنهوض برأس المال البشري في مصر. والأهم من ذلك أن مواصلة الإصلاحات (بما في ذلك تعزيز سياسة التجارة وتيسيرها، والتنفيذ الفعال لسياسة ملكية الدولة، وتشجيع المنافسة، وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون، فضلاً عن تحسين أوسع نطاقاً لبيئة الأعمال) سيساعد في إطلاق إمكانات القطاع الخاص، في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، والأنشطة الموجهة نحو التصدير، والضرورية لخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

الجزء الثالث: نتائج البحث وانعكاساتها على السياسة الاقتصادية

خلفت جائحة فيروس كورونا أخطر أزمة صحية واقتصادية يشهدها العالم منذ سبعة عقود على الأقل (سلالة الإنفلونزا H2N2 الجديدة ١٩٥٧-١٩٥٨) إن لم يكن قرنا منذ ازمة الانفلونزا الاسبانية ١٩١٨، وفي مصر، بدأت التداعيات السلبية لتلك الجائحة في مارس ٢٠٢٠، وقد أدت إلى انقطاع موجة من تسارع النمو الاقتصادي، وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية، وجهود قوية لضبط أوضاع المالية العامة وأرصدة المعاملات الخارجية واستقرار الاقتصاد الكلي إلى حد كبير.

بيد أن أزمة كورونا جاءت في وقت استمرت فيه بعض التحديات المزمنة، ولا سيما فيما يتعلق بمستوى الدين الحكومي الذي لا يزال مرتفعا (على الرغم من انخفاضه الكبير في السنوات الأخيرة)، وتباطؤ تعبئة الإيرادات العامة (تمثل الايرادات الضريبية أقل من ١٥% من الناتج المحلي الاجمالي حاليا) ، وضعف أداء الصادرات السلعية غير النفطية والاستثمارات الأجنبية المباشرة غير النفطية. وبشكل عام، إن الإصلاحات التي تم تنفيذها في السنوات اثلاث التي سبقت الجائحة (٢٠١٧—٢٠١٩)، خاصة في المالية العامة والسياسة النقدية وفي قطاع الطاقة، إلى جانب الإجراءات الطارئة التي اتخذتها السلطات استجابة لأزمة كورونا، ساعدت مصر حتى الآن على مواجهة آثار الصدمة، وتجاوزها. وبالفعل، ظل متوسط النمو الحقيقي إيجابيا خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتوفر قدر كاف من الاحتياطيات الأجنبية. غير أن أزمة كورونا تتسبب حتما في خسائر في فرص العمل والدخل، مما شكل ضغوطا إضافية على موارد رزق الأسر المصرية، وبالتالي أدت إلى تفاقم التحدي طويل الأمد المتمثل في خلق فرص العمل في مصر، ولا سيما في القطاع الخاص الرسمي.

تصدت مصر بنجاح لأزمة كوفيد-١٩ بفضل برامجها السابقة التي دعمها الصندوق. ورغم تسارع وتيرة التعافي الاقتصادي خلال عام ٢٠٢١، بدأت الاختلالات في التراكم نتيجة ثبات أسعار الصرف وارتفاع مستويات الدين العام وتأخر خطى الإصلاح الهيكلي. وساهمت الحرب في أوكرانيا

في بلورة مواطن الضعف القائمة. فقد تسببت في خروج التدفقات الرأسمالية، كما أدت، في ظل استمرار تثبيت سعر الصرف، إلى تراجع احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي وانخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك وتفاقم اختلالات أسعار الصرف.

وهناك حاجة إلى حزمة شاملة من السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية للحد من هذه الاختلالات، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستعادة الاحتياطيات الوقائية، وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات، وتمهيد الطريق نحو تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص. ورغم التزام الحكومة في الآونة الأخيرة بالتحول الدائم إلى نظام سعر الصرف المرن ومعالجة التشوهات الناجمة عن السياسات السابقة من خلال التشديد المسبق للسياسة النقدية والمضي قدما نحو تعزيز شبكة الأمان المالي، إلا أن استمرار العجز المالي وعجز الميزان التجاري يشكل ضغطا على سعر الصرف الأجني للعملة الوطنية مما دعى المركزي لوضع ضوابط للحد من الطلب على النقد الأجنبي في السوق ارسمية للصرف الأجنبي.

وفي ظل تصاعد حالة عدم اليقين والمخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي، يمثل التزام الحكومة بمواصلة تطبيق نظام سعر الصرف المرن والسياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية والإصلاحات الهيكلية خطوة حاسمة، نحو التركيز على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مثل معدلات الإدخار المحلي والاستثمار، والاهتمام برأس المال البشري، وتقليل قبضة البيروقراطية الحكومية على بيئة الأعمال وإفساح المجال اما الأفراد والقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية اشتراطات ضرورية لاستدامة الاستقرار والتحول للنمو المستدام.

و من هنا نؤكد على مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط حتى يمكن استعادة مسار انخفاض الدين الحكومي. وكذلك فإن تعزيز الشفافية بشأن المالية العامة والدين العام، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي تحسن مستوى حوكمة القطاع العام يمكن أن تسهم في تعزيز وضع المالية العامة وتوفير الموارد لمجالات أكثر إنتاجية، لا سيما تلك المجالات التي تعد بالغة الأهمية للتنمية البشرية، مثل التعليم من خلال توفير حيز مالي لضمان زيادة مخصصات قطاع التعليم ورفع كفاء ة الإ نفاق عليه وترجمة هذا الإنفاق في نواتج التعلم إلى تحسن في الإنتاجية

الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وثبات السياسات العامة، ولا سيما ضبط أوضاع الماليات العامة وتعزيز إدارة وشفافية الدين العام والمالية العامة ، فسوق يساعد ذلك على تحسين نواتج البرامج الحكومية، والحد من المخاطر التي تواجه مالية الدولة ، والمساعدة في اتاحة الحيز المالي اللازم لتعزيز الحماية الاجتماعية وتمويل أجندة رأس المال البشري الضروري لتحقيق التحول الأقتصادي وسد التفاوتات المكانية في مصر. غضافة إلى تهيئة البيئة المواتية لخلق فرص جاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية من أجل بناء طاقات إنتاجية إضافية في مختف الأنشطة

الاقتصادية، وتعزيز نمو الإنتاجية داخل كل قطاع ودعم انتقال العمال إلى الأنشطة والقطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى .

من ناحية أخرى يمثل تطوير رأس المال البشري وقدرات الشركات من أجل تسريع مسار عملية التحول الاقتصادي أهمية كبيرة، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وكذلك اعتماد معايير الجودة في الإنتاج والخدمات. وقد أصبحت **هذه** الإصلاحات ذات الأولوية أكثر أهمية في ضوء الأزمة الاقتصادية والصحية متعددة الأبعاد الناجمة عن جائحة كورونا.

ويجب على الحكومة أن تتخذ خطوات عاجلة لتجنب حالة المديونية الحرجة والأزمات المحتملة. ويجب أن تركز التدابير على معالجة قضايا الحوكمة الرئيسية بشكل عام (*ERF-FDL 2022*) وأن تلتزم على نحو موثوق بالإصلاح. وعلى سبيل المثال، ينبغي لمصر تخفيف قبضة الجهازالحكومى المهيمن وتقليص دور القطاع العام في الاقتصاد لتحفيز النمو، وينبغي أن تقوم بعمليات خصخصة قوية لجذب الاستثمار الأجنبى .

وتؤكد نتائج الدراسة أهمية خلق المزيد من فر التوظف للداخلين الجدد، والتحول الاقتصادي، باتجاه دور قائد للأفراد والقطاع الخاص في تخصيص الموارد وتنفيذ الاستثمارات اللازمة للتشغيل توالانتاج والتصدير، وتخفيف قبضة الجهاز الإداري الحكومي وتحرير بيئة الأعمال ، وعدم مزاحمة المشروعات الحكومية للقطاع الخاص وضمان منافسة عادلة فى الأسواق، ويوضح التحليل الوارد في هذه الدراسة أن عملية التحول الاقتصادي كانت بطيئة الحركة في مصر، مع زيادة نسب العمالة إما في القطاعات منخفضة القيمة المضافة، أو في القطاعات التي شهدت انخفاضا في الإنتاجية (القيمة المضافة لكل عامل). وبالتالى لم تتمكن مصر من خلق فرص عمل تدر دخلا مرتفعا، على نطاق واسع. لذا، فمن أجل مساعدة القطاع الخاص على التوسع وخلق عدد كاف من فرص العمل الجيدة، من الضروري اتباع نهج للإصلاح يستهدف الركائز الثلاثة التالية:

(١) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وثبات السياسات العامة، وتحفيز الإدخار المحلي بهدف تمويل الاستثمارات.

(٢) تهيئة البيئة المواتية لخلق فرص جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

(٣) عدم مزاحمة القطاعات الحكومية للقطاع الخاص فى مزاولة الأعمال

(٤) تطوير رأس المال البشري وتعزيز قدرات الشركات، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وكذلك اعتماد معايير الجودة فى الإنتاج وتقديم الخدمات، وذلك لتسريع مسار عملية التحول الاقتصادي، وتحسين قدرة البلاد على الصمود في وجه مثل هذه الصدمات الشديدة.

المراجع :

1. Arnold, R, J De Sa, T Gronniger, A Percy and J Somers (2006): "A potential influenza pandemic: possible
2. macroeconomic effects and policy issues", report to the Congressional Budget Office.
3. Barro, R, J Ursua and J Weng (2020): "The coronavirus and the Great Influenza Pandemic: lessons from the Spanish flu' for the coronavirus' potential effects on mortality and economic activity", *NBER Working*
4. *Paper*, no 26866.
5. Brainerd, E and M Siegler (2003): "The economic effects of the 1918 influenza epidemic", *CEPR Discussion*
6. *Papers*, no 3791.
7. Burns, A, D van der Mensbrugghe, H Timmer (2006): "Evaluating the economic consequences of avian
8. influenza", *World Bank Working Paper*, no 47417.
9. Correia, S, S Luck and E Verner (2020): "Pandemics depress the economy, public health interventions do
10. not: evidence from the 1918 flu", mimeo.
11. Eichengreen, B (2020): "The human-capital costs of the crisis", Project Syndicate, April.
12. Fan, V, D Jamison and L Summers (2016): "The inclusive cost of pandemic influenza risk", *NBER Working*
13. *Paper*, no 22137.
14. Global Preparedness Monitoring Board (2019): *A world at risk: annual report on global preparedness for*
15. *health emergencies*, September.
16. Gourinchas, P (2020): "Flattening pandemic and recession curves", mimeo.
17. Hai, W, Z Zhao, J Wang and Z G Hou (2004): "The short-term impact of SARS on the Chinese economy",
18. *Asian Economic Papers*, vol 3, no 1.
19. International Monetary Fund (2020): World Economic Outlook, Chapter 1, the Great Lockdown, April.
20. Jordà, O, S Singh and A Taylor (2020): "Longer-run economic consequences of pandemics", unpublished
21. manuscript, March.
22. Keogh-Brown, M, R Smith, J Edmunds and P Beutels (2010): "The macroeconomic impact of pandemic
23. influenza: estimates from models of the United Kingdom, France, Belgium and The Netherlands", *European*

24. *Journal of Health Economics*, vol 11.
25. Kohlscheen, E, B Mojon and D Rees (2020): "The macroeconomic spillover effects of the pandemic on the
26. global economy", *BIS Bulletin*, no 4, April.
27. Lee, J W and W McKibbin (2004): "Estimating the global economic costs of SARS" in S Knobler, A Mahmoud,
28. S Lemon, A Mack, L Sivitz and K Oberholtzer (eds), *Learning from SARS: preparing for the next outbreak*,
29. The National Academies Press.
30. McKibbin, W and R Fernando (2020): "The global macroeconomic impacts of Covid-19: seven scenarios",
31. *CAMA Working Paper*, no 19/2020.
32. OECD (2020), "Evaluating the initial impact of Covid containment measures on activity", 27 March.
33. Saez, E and G Zucman (2020): "Keeping business alive: the government will pay", *Social Europe*.
34. UNCTAD (2020): "Global trade impact of the coronavirus (Covid-19) epidemic", 4 March.
35. World Bank (2014): "The economic impact of the 2014 ebola epidemic: short and medium term estimates for West Africa", mimeo, October.

هيكل الانفاق العام وأثره على الدين العام في مصر خلال الفترة (١٩٩١ ـ ٢٠٢٤)

د. احمد عيد ابراهيم محمد*
د. احمد حمدى عبد الدايم عبد الحليم**
أ.م.د. عصام أحمد البدرى عبد العظيم***

(*) احمد عيد ابراهيم عيد : مدرس الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة جامعة كفر الشيخ وخبير الدراسات الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وتتمثل الاهتمامات البحثية فى اقتصاديات التنمية والتخطيط ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الاقتصاد الحضرى والتخطيط الاقليمى ، الآثار الديموغرافية للتنمية الاقتصادية ، التنافسية .

Email : drahmedeidaboelela@gmail.com

(**) د. احمد حمدى عبد الدايم عبد الحليم : مدرس الاقتصاد – المعهد العالى للدراسات المتطورة – الهرم ، وله اهتمامات بحثية بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية ، ومشاكل الاقتصاد المصرى ، والشمول المالى واثاره المترتبة على المتغيرات الاقتصادية

Email: dr.ahmed.hashem2010@gmail.com

(***) أ.م. د / عصام أحمد البدري عبدالعظيم : أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة – كلية التجارة – جامعة المنوفية ، ويهتم الباحث بقضايا النمو الاقتصادى ومشاكل الاقتصاد المصرى

Email : esamahmed1981@gmail.com

ملخص البحث:

إن الهدف الأساسي من البحث هو دراسة موضوع هيكل الإنفاق العام وارتفاع مستويات الديون في مصر عبر تحليل تطور الانفاق العام ومستويات الدين العام وكذا آليات ترشيد الانفاق العام خاصة في ظل تدني الايرادات العامة الشحيحة والفجوة التمويلية، حيث تم تسليط الضوء على الأدبيات النظرية المتعلقة بالإنفاق العام وسياسة ترشيد الانفاق العام ومتطلبات وصعوبات ترشيد الانفاق العام، بالإضافة إلى تناول هيكل الانفاق العام وهيكل الدين العام ومؤشراته والآثار الاقتصادية والاجتماعية، وبالتطبيق على الحالة المصرية بينت النتائج أن التطبيق الجاد لسياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال التوجه نحو الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد المالية من شأنه أن يضبط مستويات الدين ويحقق الانضباط المالي، وعلى السلطات المعنية إعادة النظر في برامج الدعم الحكومي والنفقات التحويلية والإعانات من أجل ضمان وصولها الى من يستحقها فعلا، وتطويرها وتقليلها بالشكل الذي يضفي فعالية أكثر وبما يسهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، مع ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة الأهداف تراعي الأولويات في تمويل القطاعات الاقتصادية ومردودها وفق آلية تمويلية معتمدة وآليات رقابية فعالة تعزز من الدور التنموي للإنفاق العام وتحقق أهدافه.

Abstract:

The main objective of this paper is to study the issue of the structure of public spending and the high levels of debt in Egypt through analyzing the development of public spending and levels of public debt, as well as mechanisms for rationalizing public spending, especially in light of the decline in scarce public revenues and the financing gap. where it was highlighted Shedding light on the theoretical literature related to public spending, the policy of rationalizing public spending, and the requirements of rationalizing public spending, and difficulties of rationalizing public spending, in addition to study the structure of public debt, its indicators, and the economic and social effects of the public debt crisis، Applied to the Egyptian case, the results showed that serious application of the policy of rationalizing public spending by moving towards optimal and rational exploitation of financial resources would control debt levels and achieve financial discipline, and the relevant authorities must reconsider government support programs, transfer expenditures and subsidies in order to ensure that they reach those who actually deserve them, and develop them. And reducing it in a way that makes it more effective and contributes to reducing the deficit in the state's general budget, with the need to develop plans and strategies with clear goals that take into account priorities in financing economic sectors and their returns according to an approved financing mechanism and effective oversight mechanisms that enhance the developmental role of public spending and achieve its goals.

١- الإطار العام للبحث:

١-١ مقدمة:

أدى تفاقم الديون في بعض الدول نتيجة التوسع في الإنفاق العام دون ضوابط إلى تقويض اقتصادات تلك الدول، ويذكر التاريخ أن بعض الدول هذه غرقت في دوامة الديون والبعض الأخر تمكن من الخروج من ازمات الديون وإرساء القواعد للنمو طويل الأجل، وتُعدُّ مسألة ترشيد الإنفاق العام من المسائل والقضايا الجوهرية التي استحوذت على اهتمام الباحثين في مختلف دول العالم خاصة في السنوات الأخيرة، كما تُعدُّ سياسة ترشيد الانفاق العام من الأهمية بمكان بحيث تحافظ على الاستخدام الكفء والفعّال للإيرادات العامة الشحيحة والنظام المالي بصفة عامة. وتزداد أهمية سياسة ترشيد الانفاق العام الآن أكثر من أي وقت مضى لأن الحديث عنها الآن يأتي في أعقاب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والحرب في غزة وبسبب تزايد عدد الدول منخفضة الدخل التي تواجه خطر تعرضها لأزمة ديون أو بالفعل في حالة أزمة ديون.

وإزاء قيام الحكومات بإجراء تعديلات في السياسة المالية والإنفاق العام على وجه التحديد كاستجابة سريعة للتصدي للأزمات ، تظل القضية المحورية في هذا السياق هو الحفاظ على أنظمة متجاوبة قوية وقادرة على الصمود لإدارة الدين العام من أجل ضمان الاستفادة القصوى من الايرادات المالية الشحيحة واستخدامها بكفاءة كاملة ومنع الممارسات غير الرسمية للأموال، وتسريع تنفيذ بنود الميزانية خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة الأساسية والعاجلة وإدارة المخاطر المتعلقة بزيادة المديونية في الأجل القصير.

وتجدر الاشارة إلى أن سياسة ترشيد الإنفاق العام ذات أهمية جوهرية في مختلف اقتصادات العالم على مختلف درجات تقدمها ونموها، بل وأصبح ترشيد الإنفاق العام مطلبا ضروريا وملحا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى مختلف دول العالم الى تحقيقها في ظل الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للعديد من الدول والعجوزات الكبيرة في موازناتها العامة وفي ظل اتساع نطاق آثار الدين العام على التنمية وتعدد مواطن الضعف في إدارة المالية العامة، وتعاني مصر مثل أغلبية الدول النامية من عجز مزمن ومتزايد في الموازنة العامة سببه الأساسي سوء توظيف الإيرادات العامة بالإضافة إلى تزايد النفقات العامة بدرجة تفوق بكثير الزيادة في الإيرادات العامة، لذلك تلجأ الحكومة إلى تمويل هذا العجز عن طريق الدين العام المحلي.

وإذا ما تتبعنا هيكل الإنفاق العام في الدول النامية ومنها مصر نلاحظ العديد من التشوهات المالية التي تعتريه ومنها تزايد حجم الإنفاق العام ووتيرته بطريقة غير مبرره بالإضافة لعدم انتاجيته وعدم الالتزام بمبدأ الضرورة والأولويات في الإنفاق لتحقيق المصلحة العامة، لذلك كان فرضا على هذه الدول وليس خيارا اللجوء الى سياسة ترشيد الإنفاق العام لرفع انتاجية الإنفاق العام من أجل زيادة رفاهية المجتمع ككل والأفراد كل على حده ، ويكون الإنفاق العام منتجاً إذا ما كانت الحكومة تجيد استخدام مواردها المالية بشكل رشيد وعقلاني ، لذا اصبح من الضروري على الحكومة المصرية السير على مبدأ الرشادة في إدارة الموارد المالية المتاحة وضمان تدفقها نحو أوجه الانفاق المحددة مسبقا.

وعلى الرغم مما تبذله الدول من جهود كبيرة للتخلص من مشكلة الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة والعجوزات الكبيرة في موازناتها العامة ازداد تفاقم العجز في موازنات هذه الدول مع زيادة مسؤولياتها و لجوء هذه الدول المتزايد إلى الإنفاق العام لمواجهة زيادة عدد السكان لتوفير خدمات التعليم والخدمات الصحية المتزايدة بالإضافة إلى الانفاق العسكري، لذلك كان حتما ولابد من ترشيد الإنفاق العام كضرورة حتمية لا مفر منها.

وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في ضبط الدين العام وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لتسليط الضوء على أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام و الدين العام وكذلك أهم الاجراءات المقترحة لتقليل الفجوة المالية اللازمة لتغطية الإنفاق العام ، كذلك أساليب ترشيد الانفاق العام .

في هذا الإطار ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

أولاً: أهمية وأهداف وأدوات ترشيد الإنفاق العام والارتباط بينه وبين مستويات الدين العام

ثانياً: الآثار الاقتصادية المتوقعة لترشيد الإنفاق العام على ضبط الدين العام المصري

ثالثاً: توصيات بالإجراءات والسياسات المقترحة التي من شأنها أن تعزز مكاسب الاقتصاد المصري وتجنبه الخسائر جراء ترشيد الإنفاق العام ؟

١-٢ المشكلة البحثية:

يواجه الاقتصاد المصري تحديا جديدا اضافيا يضاف إلى حزمة كبيرة من التحديات القديمة ويتمثل هذا التحدي في مشكلة الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة وتفاقم العجز في

الموازنة العامة مع زيادة الإنفاق العام لمواجهة زيادة عدد السكان لتوفير خدمات التعليم والخدمات الصحية المتزايدة بالإضافة إلى الانفاق العسكري، مع معدّلات تضخم غير مسبوقة في مصر.

وتنطلق مشكلة البحث من أن الموازنة العامة المصرية تفتقر لوجود سياسة انفاق رشيد على الرغم من ضعف عملية تحصيل الايرادات العامة وهو ما يؤدي إلى تجاوز الموازنة العامة المبالغ المصرح بها، وبالتالي يحدث العجز ويتراكم حجم الدين العام لذلك فإنه من الأهمية بمكان الأخذ بمبدأ ترشيد الإنفاق باعتباره السبيل الوحيد والأمثل للخروج من هذه الإشكالية في ظل صعوبة تخفيض الإنفاق. وفي المقابل فإن عدم ترشيد الإنفاق العام يضع ضغوطات كبيرة على الموازنة الحكومية المصرية وفي هذا الاطار يمكن طرح عدد من التساؤلات:

- ما مدى قوة الارتباط بين ترشيد الإنفاق العام وضبط الدين العام في الوقت الحالي؟
- ما سبب تفاقم مستويات الديون المصرية ؟
- كيف تنجح سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الدين العام ؟
- ما مدى تأثير سياسة ترشيد الإنفاق العام على أزمة الديون المصرية الحالية؟
- هل سيحقق الاقتصاد المصري مكاسب أم خسائر من سياسة ترشيد الإنفاق العام؟ و ما هي الاجراءات والآليات المقترحة لتحقيق المكاسب وتجنب الخسائر؟

١-٣ فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن " ترشيد الإنفاق العام سيؤثر إيجابيا في كبح مستويات الديون العامة المرتفعة ومن ثم تحقيق الانضباط المالي ".

١-٤ أهمية البحث:

مع استمرار الأزمة الاقتصادية من غير المرجح أن تنحسر ضغوط زيادة الانفاق العام وحجم الدين العام في أي وقت قريب خاصة في ظل معدلات التضخم القياسية والخلل الحاصل في سوق الصرف، فالأحداث ذات الصلة تخلق ضغطا تصاعديا إضافيا على الموازنة العامة ومن المرجح أن تؤثر على حجم الدين العام ومن ثم النشاط الاقتصادي، ومن هنا جاء الدافع وراء إعداد هذا البحث لإبراز أهمية ودور سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الدين العام وعلاج عجز الموازنة العامة، ولتوضيح تأثير هذا على الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الجديدة وما يستتبع ذلك من توصيات بالإجراءات والسياسات المقترحة التي من شأنها أن تعزز مكاسب الاقتصاد المصري وتجنبه الخسائر.

١-٥ الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلي بيان ملامح تأثير ترشيد الإنفاق العام على ضبط الدين العام وعلى وعليه يتناول هذا البحث دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في ضبط الدين العام في الاقتصاد المصري، وكذلك إثبات صحة أو خطأ الفرضية السابقة من خلال دراستها وتحليلها للوصول إلي الحقائق والنتائج بهدف :

- تقييم الوضع الحالي لسياسة الإنفاق العام وآلية عملها
- تقييم الوضع الحالي لمستويات الدين العام
- التعرف على الارتباط القائم بين الإنفاق العام و الدين العام
- التعرف على سبب ارتفاع معدلات الإنفاق العام وتزايد حجم الدين العام في مصر ودور ترشيد الإنفاق العام في استهداف ضبط الدين العام
- تقييم النتائج والآثار الاقتصادية المتوقعة لترشيد الإنفاق العام
- التعرف علي المكاسب المحتملة للاقتصاد المصري وشروط تحقق هذه المكاسب وكيفية تجنب الخسائر جراء ترشيد الإنفاق العام والتعرف على الاجراءات المقترحة

١-٦ منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع المعلومات لكتابة الإطار النظري وتحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها، وأسبابها، واتجاهاتها، كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي وذلك لاستقراء العلاقات والاتجاهات ودراسة وتحليل العلاقة والمقارنة بين البيانات والمعلومات؛ كما استخدم الباحث نموذج خطي لاختبار العلاقة بين الانضباط المالي والدين العام في مصر ولتقدير العلاقة بين الدين العام وبين بعض محدداته.

١-٧ الدراسات السابقة:

المسار الذي اتخذته الدراسة الحالية لعرض الدراسات السابقة هو عرض زمني للدراسات المتخصصة التي تناولت ظاهرة ترشيد الإنفاق العام والدين العام ، وكذلك بيان العلاقة والارتباط بين ترشيد الإنفاق العام و الدين العام، سواء في صورة تقارير أو دراسات متخصصة، ولقد تعددت الدراسات في هذا السياق على النحو الآتي:

١-٧-١ الدراسات العربية السابقة:

- **دراسة بعنوان(إدارة الدين العام :الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية) ٢٠١٠:** وقد ركزت هذه الدراسة على أن إدارة الدين العام لابد ألا تكتفي بالاستناد إلي مفهوم الاستدامة المالية فحسب؛ بل أنه يجب الاعتماد على مفهوم الاستدامة الاقتصادية التي تحقق الاستقرار الديناميكي للاقتصاد، حيث أن محاولة وضع نسبة ثابتة غير مرنة للحد الآمن للدين العام المحلي سواء من حيث المكان أو الزمان أمراً غير صحيح اقتصادياً حيث تختلف تلك النسبة من دولة نامية إلى أخرى فربما تكون نسبة٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي نسبة آمنة لدولة معينة، بينما لا تكون تلك النسبة ضمن الحدود الآمنة لدولة أخرى، بل ربما تكون نذير بوقوع أزمة اقتصادية ووجود وضع اقتصاد مترد ، بل أن تلك النسبة ستختلف لنفس الدولة من فترة إلى أخرى، وتوصل الدراس إلى ضرورة أن يكون هناك مرونة لتلك النسبة لتتوافق مع الظروف الاقتصادية المتغيرة سواء صعوداً أو هبوطا لهذا نجد أن تغير تلك النسبة من وقت إلى آخر أمر منطقي.

- **دراسة بعنوان(القدرة على الوفاء بالديون المالية وتعزيز استدامة القدرة المالية في الإدارة الاقتصادية) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٢٠١٦:** ركزت هذه الدراسة على بيان مفهوم تعزيز استدامة القدرة المالية في تعزيز القدرة المالية للدول وكيفية تقييم الأداء المالي للدول وكيفية تعزيز الاستدامة المالية للدول مع وضع نموذج للوفاء بالديون المالية وتعزيز الاستدامة المالية مع استعراض لتجارب كل من(زامبيا، الهند، الارجنتين) في كيفية القدرة على الوفاء بالدين وتعزيز القدرة المالية.

- **دراسة بعنوان(دور الانفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري"٢٠٢٠** ركزت هذه الدراسة على قياس أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٨) وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الانفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والتوازن الخارجي، وأن الانفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادي وبعلاقة عكسية بالبطالة، وبعلاقة طردية بالتضخم، وبعلاقة عكسية بالتوازن الخارجي، كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الانفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من البطالة إلى الانفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الانفاق العام إلى التضخم، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجاري للإنفاق العام.

- **دراسة بعنوان(دور حجم وكفاءة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر) ٢٠٢٠:** وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في مصر في مستويات كفاءة هذا الانفاق خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٩ وتوصلت الدراسة إلى وجود تواضع وتراجع في معدل الاستثمار العام في مصر وهو ما أثر بشكل كبير على معدلات النمو المحققة بالاقتصاد المصري والتي اتسمت بالتقلب وعدم الاستمرارية .

- **دراسة بعنوان (تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠١٩/٢٠٢٠)عام٢٠٢٣:** وقد ركزت هذه الدراسة على تقييم وضع الاقتدار المالي في مصر خلال الفترة وتحديد دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر وذلك من خلال تقييم أدوات السياسية المالية (الإيرادات والنفقات العامة) وإدارة كل من الدين العام الداخلي والخارجي في تحقيق الاقتدار المالي في مصر؛ ومن ثَم تعظيم الآثار الايجابية الناجمة عن إدارة هذه الأدوات وتحفيض الآثار السلبية لها، وقد توصلت الدراسية إلى عدم وجود اقتدار مالي في مصير بالنسبية للدين المحلي وعدم قدرة الإيرادات الكلية المحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كذلك عدم قدرة الإيرادات الضريبية المحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسيب انخفاض نسبة الايرادات السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا قد يفسر تزايد نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات التي شملتها الدراسة حيث أن الايرادات الضريبية كانت غير كافية لتثبيت تلك النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثَم فإنه على الرغم من الاستخدام المتوازن لأدوات السياسة المالية مع تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي فلم يؤدى ذلك لضبط الدين العام المحلي والخارجي.

١-٧-٢ الدراسات الأجنبية السابقة:

- **دراسة بعنوان :MONETARY POLICY RESPONSE TO EXCHANGE RATE MOVEMENTS THE CASE OF EGYPT عام٢٠١٠:** تناولت الدراسة تحليل تصميم وأداء السياسة النقدية في مصر، والتحقق فيما إذا كان "الخوف من التعويم" يدفع البنك المركزي المصري إلى القيام بتعديلات منتظمة في السياسات كوسيلة للتغلب على التقلبات في سعر الصرف، وتناولت بالتقييم ومدى مصداقية التزام البنك المركزي المصري بتعويم الجنيه، ومدى مراعاة التحركات في سعر الصرف عند وضع السياسة النقدية. وتناولت الدراسة هذين الأمرين في سياق نموذج توازن عام عشوائي ديناميكي يحاكي أداء السياسة النقدية في مصر في إطار اقتصاد صغير مفتوح يتسم بسعر صرف

مرن، وحرية كاملة لانتقال رأس المال، وآلية استهداف معدل التضخم توضحها دالة عامة من نوع تايلور تحدد استجابة سعر الفائدة.

- **دراسة بعنوان Guidelines for Public Debt Management عام٢٠١٨ورقة بحثية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي** لقد ركزت هذه الدراسة على توضيح كيفية ادارة الدين العام للدول مع وضع نموذج يتمكن من خلاله قياس الاستقرار المالي وخاصة للدين الداخلي مع وضع مجموعة من السياسات التي يتمكن أن تساعد في السيطرة على تفاقم الدين العام.

- **دراسة بعنوان Public debt management and the interaction between fiscal and monetary policies** عام ٢٠٢١ ركزت هذه الدراسة على إدارة الدين العام والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية والتحقق من العلاقة القائمة بين إدارة السندات العامة وهيكل أسعار الفائدة لأجل والدورة الاقتصادية باستخدام نموذج التوازن DSGE ، ولقد توصل الدراسة إلى أن السياسة الانكماشية للسياسة النقدية لا تسب زيادة الديون بشكل ملحو ، كما ركزت على ضرورة وأهمية إدارة استحقاق الديون من خلال إحداث التنسيق بين كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في البرازيل.

ومن خلال استعراض البحوث والدراسات السابقة نجد أن الدراسة الحالية ركزت على تقييم دور ترشيد الإنفاق العام ودوره في ضبط الدين العام وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام و الدين العام وكذلك أهم الاجراءات المقترحة لترشيد الإنفاق العام وتحقيق الاقتدار المالي في مصر وأفادت هذه الدراسة بأهمية ترشيد الإنفاق العام في تحسين أثر الايرادات العامة الشحيحة في مواجهة ارتفاع مستويات الديون في مصر والسيطرة على الدين العام.

وتغطي الدراسة الحالية فترة زمنية حديثه عن مجموعة الدراسات السابقة مع اختلاف الظروف التي تميز هذه المرحلة. ويحاول البحث تحديد نقطة حرجة بحيث يمكن الاستفادة من ايجابيات سياسات ترشيد الإنفاق العام دون تخطى هذه النقطة ومحاولة تجنب سلبيات هذه السياسات وذلك باستخدام بيانات هذه الفترة وتحليلها وهل تنجح سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الدين العام، وما مدى قوة الارتباط بين ترشيد الإنفاق العام وضبط الدين العام في الوقت الحالي؟ وما سبب تفاقم مستويات الديون المصرية ؟ وما مدى تأثير سياسة ترشيد الإنفاق العام على أزمة الديون المصرية الحالية؟ وما هي الاجراءات والآليات المقترحة لتحقيق المكاسب وتجنب الخسائر؟

١-٩ الخطة البحثية:

تشمل الخطة البحثية عدة نقاط حيث يتناول البحث العناصر التالية بالإضافة للملخص:

- الإطار العام للبحث: المقدمة، المشكلة البحثية، الفرضية، الهدف من البحث، أهمية ومنهجية البحث والدراسات السابقة والخطة البحثية.
- الاطار العام النظري للبحث وأدبياته
- الاطار التطبيقي: أثر الانفاق العام على الدين العام في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية – هيكل الإنفاق العام والدين العام في مصر خلال الفترة– قياس أثر الانفاق العام على الدين العام في مصر خلال الفترة– تحليل نتائج النموذج وتقييم الوضع الراهن والآليات المقترحة لترشيد الإنفاق .
- النتائج والتوصيات

٢- الاطار العام النظري للبحث وأدبياته:

٢-١ الإنفاق العام والدين العام اطار مفاهيمي

يمثل الإنفاق العام أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي في النظرية الاقتصادية وأحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتطويرها وتكوين رأس المال البشري من خلال الإنفاق علي الخدمات العامة كالصحة والتعليم. وتتمثل النفقات العامة في الموازنة العامة المصرية في المصروفات المرتبطة بأداء النشاط المباشر لوحدات وأجهزة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة من أجور ومستلزمات وفوائد ودعم ومصروفات عامة أخرى بالإضافة إلى شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

وتستخدم السياسة المالية أداة الانفاق العام مع باقي أدوات السياسة المالية لمواجهة المشاكل الاقتصادية عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي AD ، ويمكن القول أن الإنفاق العام ما هو إلا وسيلة لضمان ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق معادلات تشغيل واستقرار كلي في الأسعار كأحد أهم أهداف السياسة المالية والتي تشمل إلى جانب ذلك التوظف الكامل، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، وزيادة رفاهية المجتمع. وتختلف آلية استخدام الإنفاق العام طبقا لنوع السياسة المالية المستخدمة كما يلي[١]:

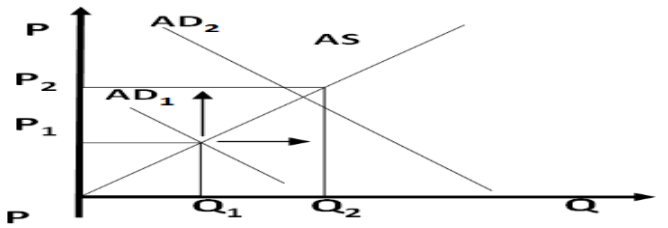
[١] أحمد عيد إبراهيم، ٢٠٢٠، محاضرات في السياسات المالية ، جامعة كفر الشيخ.

أ- زيادة الانفاق العام ضمن سياسة مالية توسعية من خلال برامج الأشغال العامة:

تهدف السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب معاً. وتلجأ الحكومة لمثل هذه السياسة المالية التوسعية لعلاج حالات الانكماش عن طريق زيادة حجم الطلب من خلال إنشاء مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة وزيادة التوظيف و ذلك بإقامة مرافق الخدمة العامة مثل بناء الدور وشق الطرق وبناء المدارس والاستثمار في مجال النقل وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ويساعد على معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

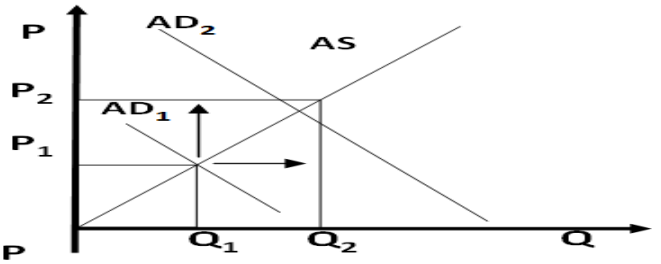
يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تقليص الفجوة الانكماشية. حيث أن زيادة مستويات الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد فالإنفاق العام هو بمثابة دخول الأفراد يعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي سيدفع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب وزيادة الإنتاج تعني زيادة التوظيف وتقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم ورفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة على دخول الأفراد من ناحية والحد من البطالة من ناحية أخرى و يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي و يحد من حالة التراجع. والشكل التالي يوضح ذلك حيث أن زيادة الإنفاق أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD1 إلى AD2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي.

العرض الكلي:AS الطلب الكلي:AD



ب- تخفيض الانفاق العام ضمن سياسة مالية انكماشية:

تهدف السياسة المالية الانكماشية إلى تخفيض وتكميش الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب معاً. وتلجأ الحكومة لمثل هذه السياسة المالية الانكماشية لعلاج حالات التضخم عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي.



ويؤدي تخفيض مستوى الإنفاق العام بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك والحد من الطلب الكلي فينخفض مستوى الأسعار. أي أن تخفيض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تقليص الفجوة التضخمية. والشكل التالي يوضح ذلك حيث أن تخفيض الإنفاق العام أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD1 إلى AD2 وخفض السعر من P1 إلى P2 إن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، وتخفيضه يخفض الإنفاق الكلي.

ومن جهة أخرى نجد أن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب الاستهلاكي وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس في حالة زيادة الضرائب. إلا أن تأثير الإنفاق العام على الدخل أكبر من تأثير الضرائب على الدخل وذلك لأن مضاعف الإنفاق العام (1/(1−b أكبر من مضاعف الضرائب (−b/1−b) كما أن تأثير الإنفاق العام على الإنفاق الكلي مباشر بينما تؤثر الضرائب على الإنفاق الكلي بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على الإنفاق الاستهلاكي الخاص

٢-١ الإنفاق العام في الدول المتقدمة والنامية :

تختلف طبيعة الإنفاق العام بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول على النحو التالي[٢]:

أ- الإنفاق العام في الدول المتقدمة:

تتميز الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي، وعليه تظهر أهم وظيفة مالية في هذه الدول في البحث عن وسائل الإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من اختلالات ونلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ووجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية، وتهدف سياسة الانفاق العام

[٢] مصطفى هاشم، ٢٠٠١، " قياس آثار السياسة المالية والنقدية على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٤-٩٦ /١٩٩٧ واتجاهاتها المستقبلية "، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بالتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام وإجمالا يمكن القول بأن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المتبعة في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة

ب- **الإنفاق العام في الدول النامية:**

على عكس الدول المتقدمة التي تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاهة الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة فإن الدول المتخلفة أو ما يطلق عليها دول العالم الثالث أو الدول النامية تتسم بتدني متوسط دخل الفرد وضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني، وعدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم حيث نجد نظام مختلط يجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالي وبعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المنح والمساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى درجة من عدم الاستقلال والتبعية للخارج، كما تتسم اقتصاديات هذه الدول بانخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية، كما أن جهازها الإنتاجي ضعيف وغير مرن وغير قادر على تشغيل الموارد الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاءة والمرونة. و تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الموارد الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم عليها التمويل بالعجز. كما تجدر الإشارة إلى أن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكنزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف عن تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة.

٢-٢ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام:

للنفقات العامة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي ترتبط بالعديد من العوامل من أهمها:

أ- **حجم النفقات العامة** حيث تزداد آثار النفقات العامة بزيادة حجمها وتقل بانخفاض حجمها بافتراض بقاء الأمور الأخرى على حالها وارتباطها بحالة الاقتصاد.

ب- **الكيفية التي يتم بها توزيع النفقات العامة على المجالات المختلفة** والتي يتم الانفاق عليها حيث تزيد الآثار التي يمكن أن تحقق نتيجة النفقات العامة.

ت- **الاستعمال الكفء للنفقات العامة** يؤدي الى آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

ث- **الكيفية التي يتم استخدامها لتمويل النفقات العامة** أي طريقة تحصيل النفقات العامة، حيث تحقق آثار إيجابية دون أن تخلف آثار سلبية.

٢-٣ سياسة ترشيد الانفاق العام

سياسة ترشيد الانفاق العام هي اجراء من إجراءات السياسة المالية التي تعتمدها الحكومة لتحقيق هدف او مجموعة من الأهداف، اما الترشيد فهو من الرشاد أي أصاب الطريق السليم وهو نقيض الضلال[٣] ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد الاستثمار وترشيد الانفاق العام.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف سياسة ترشيد الانفاق العام من الناحية الاقتصادية بانها التصرف بالأموال وانفاقها بحكمة وعقلانية وفقاً لما يمليه العقل ويتضمن ترشيد الانفاق: ضبط الانفاق، احكام الرقابة عليه، الوصول بالتبذير والاسراف الى أدنى حد، تلافي الانفاق غير الضروري، زيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة استفادة قصوى أي ان ترشيد الانفاق العام لا يعني تقليصه أيضا يقصد به زيادة قدرة الاقتصاد القومي في مواجهة وتمويل التزاماته الداخلية والخارجية من خلال العمل على زيادة فاعلية الانفاق، وكذلك القضاء على مصادر الاسراف والتبذير الى الحد الأدنى، ومن ثمَّ فان ترشيد الانفاق العام هو الحصول على اعلى إنتاجية بأقل قدر من الانفاق وليس ضغط الانفاق، وفي نفس الصدد يعرف بانه اعتماد الكفاءة والفعالية في استخدام المواد المتاحة دون تبذير ولا اسراف مع التركيز خلال كل عملية إنفاق على ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة، كذلك يدل على تحقيق أكبر منفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة الانفاق لأعلى درجة ممكنة والحد من الاسراف والتبذير ومحاولة إيجاد توازن بين النفقات العامة وما يمكن الحصول عليه من الموارد العادية للدولة ويمكن الوصول الى ان سياسة ترشيد الانفاق العام هي

[٣] مدحت محمد أبو النصر، "الحكومة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، القاهرة، ٢٠١٥

سياسة تسهم في احداث تعديل مالي للإنفاق العام دون المساس بالإنفاق الموجه لحماية الفقراء، ومن اهم مسوغات تبني سياسة الترشيد في الانفاق العام الاتي: –

- تتسم الدول النامية ببرامج إسرافيه ويعمل الترشيد على استبعاد المجالات التي لا ينبغي الانفاق فيها، أي أنه بالترشيد يتم مواجهة التبذير والاسراف وكل مظاهر سوء استعمال المال العام
- تقليص مخاطر واثار المديونية خاصة وان كثيراً من الدول النامية تعاني من ازمة ديونها الخارجية
- تحقيق التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية: القصيرة، المتوسطة والبعيدة.
- الاستعداد لكافة الأوضاع المالية سواء كانت جيدة ومستقرة، ام صعبة ومتغيرة محلياً وعالمياً.
- التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقا لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع
- تحقيق الانسجام بين القيم الاجتماعية، والمعتقدات الدينية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة، والسلوك الاقتصادي من جهة أخرى.
- تطبيق مبدأ الترشيد يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها من خلال تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل

يتحقق التوزيع العادل لإيرادات الدولة عن طريق الانفاق في الأوجه السليمة التي يعود نفعها للمجتمع بالإضافة الى ترك المشاريع للقطاع الخاص عندما يكون قادراً على ادارتها، وهناك مجموعة من الضوابط العامة الواجب على الأجهزة والهيئات العامة التقيد بها واتباعها لتحقيق الترشيد في الانفاق للحصول على أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من الانفاق والضوابط كالاتي[٤]:

أ-**اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية:** تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع مجموعة من العناصر مثل: ربحية المشروع، التكاليف الاستثمارية، اثار المشروع على البيئة، فرص العمالة التي يوفرها المشروع واثاره على إعادة توزيع الدخل والادخار، الاثار الاجتماعية للمشروع، اقتصاديات تشغيل المشروع، الخطة المقترحة للتمويل والدراسة التسويقية

ب- **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:** لعل ظاهرة تزايد الانفاق العام والتي هي الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام نتيجة كبر وتوسع نشاط الدولة مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الاتجاه التصاعدي للإنفاق يكون بمعدل يفوق الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الزيادة تكون لأسباب اما حقيقية او ظاهرية، وقد اثارت مشكلة تحديد الحجم الأمثل

[٤] هبه محمود الباز، "قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها"، ٢٠١٧

للإنفاق ، فليس من المصلحة ان يتزايد الانفاق العام بلا حدود بل لابد ان يصل الى حجم معين وهو ما يطلق عليه "الحجم الأمثل للنفقات العامة" وهو ذلك الحجم الذي يحقق اكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من السكان، في حدود اقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ولتحقيق هذه الحجم الأمثل لا يعني بالضرورة تقليص حجم الانفاق العام وانما تضييق المجال بين السقفين الأعلى والادنى للإنفاق العام، ويتوقف حجم الانفاق العام على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة وهو الموقف الذي بدوره يتحدد النظام الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الظروف البيئية التي يمر بها المجتمع وكل هذه الاهتمامات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام

ت-**الرقابة على الانفاق العام:** تعد الرقابة بمختلف أنواعها البرلمانية، القضائية والإدارية من اهم الضوابط في عملية ترشيد الانفاق العام، لما تقوم به من اكتشاف الأخطاء للعمل الإداري وضبطه، مدى الالتزام بقرارت السلطة التشريعية، وضمان التطبيق السليم لقواعد الدولة العامة، ومن ثمَّ تكون حاجز امان بوجه الفساد الإداري والمالي

ث- **تجنب التبذير والاسراف:** تتعدد صور التبذير والاسراف في النفقات العامة في كثير من الدول النامية كما يلي: سوء التنظيم للجهاز الحكومي، ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة، عدم التنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية مثلا الأجهزة المسؤولة عن المياه وتعبيد الطرق والكهرباء، زيادة اعداد العاملين في الجهاز الحكومي عن الحد اللازم لأداء الاعمال، تحقيق مارب خاصة لبعض ذوي السلطة والنفوذ ونفقات التمثيل الخارجي .... الخ.

ج-**الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تلزم قواعد المالية العامة أي مبلغ من الأموال العامة يتم انفاقه او الارتباط بإنفاقه بان يكون مسبوقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بشكل يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما يساعد الترخيص في ترشيد النفقات لان أعضاء البرلمان اثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون باستبدال بعض النفقات او الغائها

ح-**تحقيق فعالية وكفاءة الانفاق العام:** ويقصد بكفاءة الانفاق العام قدرة الحكومة على تعظيم أنشطتها الاقتصادية ضمن مستوى انفاقها وهو شرط أساسي للأداء الاقتصادي للدولة، وللكفاءة العديد من المؤشرات أهمها: - **مؤشر العائد:** ويهتم بالنوعية ودرجة الإنجاز - **مؤشر المخرجات:** ويهتم هذا المؤشر بالكمية. - **مؤشر المدخلات:** يركز على قياس المدخلات المتوقعة (كفاءة المدخلات) .

أما الفعالية فهي مدى تحقيق الأهداف المرجوة بواسطة توجيه الموارد العامة داخل الاستخدامات العامة من جهة والاستخدامات العامة والخاصة من جهة اخرى

٢-٤متطلبات ترشيد الانفاق العام

- **تطوير نظام الموازنة العامة والادارة الضريبية:** وهدفه التحول من نظام الموازنة التقليدية الذي يعتمد التصنيف النوعي للنفقات لأبواب وبنود لتحقيق الرقابة على صرف النفقة فقط، الى نظام موازنة الأداء الذي يضع مؤشرات للأداء والانجاز المطلوب يتم ربط عناصر النفقة به، وهذا النظام يعد مدخلا أساسياً للرقابة على الكفاءة الإنتاجية، اما تطوير الإدارة الضريبية فيتمثل الهدف في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي المنتشرة على نطاق واسع في البلدان النامية.

-**إعادة تنظيم الهيكل الحكومي:** وتكون إعادة التنظيم بدمج وزارات متكاملة واستحداث لجان وزارية لأغراض التكامل والتنسيق

- **القياس الدوري لبرامج الانفاق العام:** ويقصد بالقياس الدوري تقييم مدى فاعلية وكفاءة أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عندما تقوم بتنفيذ المشروعات والبرامج الموكلة اليها.

- **تحديد الأهداف التي يحتاجها المجتمع:** يتم التحديد لهذه الأهداف ومن ثم ترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية مع النظر للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع والسعي لتحقيق هذه الأهداف بصفة مستمرة وبصورة دقيقة

- **محاربة الفساد الإداري:** تتعدد صور الفساد كالرشوة والاستغلال الشخصي للإمكانيات التي تنتجها الوظيفة العامة والوساطة، ومن ثمَّ تجد ظاهرة الفساد بيئة خصبة عندما تكون الأجهزة الحكومية خاضعة لرقابة ضعيفة.

- **تطوير النظم الحكومية:** وهدفه إعطاء كل وزارة مجموعة أنظمة لتحقيق متطلبات المستقبل بوسائل عصرية ومن هذه الأنظمة: نظام التخطيط الاستراتيجي، نظام لإدارة الموارد البشرية، نظام مالي للميزانية، نظام للرقابة والاشراف، نظام للمحاسبة والمراجعة ونظام لتجميع وتوزيع المعلومات.

-**الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة:** اذ ان الاعتماد على هذه التجارب بقدر الإمكان ومع رفة الأساليب المتبعة يساعد في تطوير الإدارة لحكومية وانتهاجها للمنهج السليم

-**العمل ضمن إطار من اللامركزية:**وتعني تقسيم المسؤولية والسلطة بين الحكومة المركزية ومؤسسات تابعة او شبه مستقلة او للقطاع الخاص ، فتتولى الحكومة المركزية مهمة اشباع الحاجات العامة لأبناء الشعب، في حين تقوم الوحدات الإدارية بإشباع الحاجات المحلية التي يحقق الاستفادة منها افراد منطقة معينة، ومن ثمَّ يمكن معرفة مدى التقدم في انجاز الاعمال عند تطبيق اللامركزية حيث يتم وضع إطار تنفيذي دقيق يضمن كفاءة عمل البرامج المختارة مع وضع مدى زمني لهذا العمل

٢-٥صعوبات وعوائق ترشيد الانفاق العام

هناك مجموعة من الصعوبات والعوائق تحول دون تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام نذكر منها:

الفساد المالي والإداري : مع غياب الدور الرقابي للمؤسسات الحكومية وضعف سلطة القانون وعدم النزاهة والتساهل القضائي تتنامى ظاهرة الفساد المالي والإداري بل وتستفحل، وما يستدعي ظهورها هو الحصول على المكاسب المادية بطرق غير شرعية، ولآجله تُخرق القوانين والمبادئ الأخلاقية، والفساد الإداري يتمثل باستغلال كبار المسؤولين لمناصبهم لغرض تحقيق مصالح شخصية ، اما الفساد المالي هو ان يستغل المال المنفق لأجل مشاريع معينة من قبل ذوي النفوذ السياسي وهذا يتضارب وبشدة مع سياسة ترشيد الانفاق العام.

التبعية الاقتصادية تحدث هذه الظاهرة نتيجة تدخل اقتصاديات البلدان المتقدمة صناعيا في اقتصاديات البلدان النامية وذلك بربط المجالات والأنشطة الخاصة بالبلدان النامية بسياسات الدول المتقدمة، ولهذه العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية تتولد نتائج عدة اوضحها ظهور المديونية الخارجية وما يترتب عليها من فوائد وعجز البلدان النامية عن تسديدها، كذلك الاستنزاف في الفوائض الاقتصادية للدول النامية كنتيجة ثانية واضحة وهذه العوامل وغيرها تشكل عوائق امام ترشيد الانفاق العام.

ضعف الإدارة السياسية: غياب الكفاءة والفعالية للجهاز الإداري الذي لابد وان يشرف على مختلف الوحدات والهيئات الحكومية العامة يؤدي ذلك لإعاقة تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام

الصدمات الاقتصادية: وهي احداث داخلية او خارجية مفاجئة تواجه الدولة دون ان يكون للدولة دور فاعل ومباشر في السيطرة على اثار تلك الاحداث وتحديدها ، وتحدث هذه الصدمات بشكل دوري في اقتصادات المدن الكبرى وتنتقل الى المدن الأخرى مع ذلك فان تأثيرها يختلف من منطقة الى اخرى ، ولها أنواع عديدة وقد يتعرض البلد لأكثر من صدمة اقتصادية في الوقت نفسه مؤديه لحدوث ازمة اقتصادية، ووجود هذه الصدمات في مجتمع معين يعيق برنامجها الترشيدي[٥].

٢-٦ مؤشرات ترشيد الانفاق العام

هناك مؤشرات تدل على تطبيق سياسة ترشيد الانفاق في بلد ما من عدمه نذكر منها:

[5] Edward Hill And Others ،"Economic Shocks And Regional Economic Resilience", Conference On Urban And Regional Policy And Its Effects ،Washington, 2010.

– **مؤشر الحيز المالي :** يعرف الحيز المالي بانه قدرة الحكومة على زيادة الانفاق او خفض الضرائب دون المساس باستدامة مركزها المالي ، ويتم اللجوء لزيادة الانفاق وتخفيض الضرائب والرسوم كحلول داخلية تدعم الاقتصاد وتقويه حتى لا يتأثر بالصدمات، وهذه الزيادة والانخفاض تتطلب حيزاً مالياً متاحاً للدولة يُمكن من تنفيذ هذا الاجراء، اذ ان محدودية الحيز المالي تعكس ارتفاع الدين العام للدولة وعندها تواجه الدولة مخاطر فقدان القدرة في النفاذ للأسواق، أي عند حدوث عجز مؤقت في الموازنة العامة لا توجد مساحة مالية لتمويله فتضطر الدولة للاقتراض والتعرض للمديونية ، وبذلك يعد الحيز المالي خطة آمنة للازمات وكذلك يعد وسادة الاقتصاد الأمنية كونه عبارة عن ميزانية مالية وصور استثمارها تتمثل في مشاريع مالية محلية وايضاً في تطوير بعض المشاريع الأخرى القائمة، ويتأثر الحيز المالي في معظم الدول النامية بالعوامل الدولية التي تخرج عن نطاق سيطرتها، مثل تقلبات أسعار الفائدة الدولية وأسعار السلع الأساسية ومدى توفر التمويل الخارجي في شكل تدفقات رأس المال الخاص او المساعدة الإنمائية الرسمية

والانفاق الحكومي المتزايد يتسبب في ضيق أكثر للحيز المالي، ومع الضيق لا يمكن مواصلة سياسات الضبط ولا يسمح بتصحيحات هيكلية وقد يتطلب الامر اللجوء الى المديونية ، لذا فتوجيه الانفاق العام و اعاده ترتيب أولوياته من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام تعد احدى الطرق لتوسيع مساحة الحيز المالي، فمن خلال ما تقدم يمكن عد المساحة من الحيز المالي مؤشراً لتطبيق سياسة الترشيد، ويمكن قياس حجم الحيز المالي لأي دولة من خلال مجموعة مؤشرات منها مؤشرات مالية وأخرى مؤشرات نقدية وهي كالاتي:

- ✓ مؤشر نسبة الاستدامة المالية للناتج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة صافي الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة الإيرادات النفطية للناتج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة المعدل الادخاري للناتج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة الودائع المصرفية للناتج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية للناتج المحلي الإجمالي

ويتم احتساب المؤشرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كونه من اهم مقاييس الأداء الاقتصادي، اذ يؤثر على مجمل الاقتصاد الكلي.

– **مؤشر الانضباط المالي:** يقصد بالانضباط المالي قدرة الحكومة في المحافظة على صحة وسلامة عملياتها المالية على المدى البعيد ، اذ يعمل الانضباط المالي في فرض قيود على جميع المجاميع الرئيسة كأجمالي الإيرادات العامة، اجمالي النفقات العامة، الدين العام والتوازن المالي، ومن ثمَّ يصبح الأداء المالي للبلد في أفضل حالاته، ولتطبيقه لابد من اجراء سياسي واقعي، والقيود المذكورة سلفاً تمثلها قواعد الانضباط المالي والتي من خصائصها الأساسية هي اعتبارها مؤشرات ملموسة للسلطة التنفيذية على الإدارة المالية، ومن ثمَّ يتم قياس الانضباط المالي بعدة مؤشرات متمثلة بقواعد الانضباط المالي والتي هي:

– قاعدة الإيرادات العامة – قاعدة النفقات العامة – قاعدة عجز الموازنة
– قاعدة الدين العام – القاعدة الذهبية

من خلال ما تقدم يعد الانضباط المالي مقياس اً لقدرة السياسة المالية في كبح الافراط في الانفاق العام، ومن ثمَّ تكون احدى أهدافه هي ضبط الموازنة من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته، دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطيات الاجنبية، بمعنى ان تحقق الانضباط المالي ووجوده في دولة من الدول يشير الى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها وتوفيرها لمصادر تمويل العجز من غير الاعتماد على الطرق المؤذية لاقتصاد البلد، ومن ثمَّ يمكن عدّه من مؤشرات ترشيد الانفاق العام.

– **مؤشر إنتاجية الانفاق العام:** الإنتاج بشكل عام هو عملية تحويل الموارد إلى منتجات على ان يكون التحويل مقرون بالتكنولوجيا، وإن الاقتصادات التي تستخدم الموارد بشكل أكثر كفاءة تخلق مستوى اعلى للمعيشة، ومن ثمَّ فالإنتاجية هي نسبة إجمالي المخرجات إلى مقياس معين من المدخلات وتعرف ايضاً بانها العلاقة بين الكمية المنتجة من سلعة معينة وبين كمية عوامل الإنتاج المستخدمة في تحقيق الإنتاج، أي ان الإنتاجية يمكن ان تقيس كمية السلع والخدمات المنتجة في مدة ما، ويعد نمو الإنتاجية من اهم المكونات التي تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وطويل الاجل، نتوصل من خلال ما تم ذكره ان إنتاجية الانفاق العام هي عبارة عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الانفاق العام، وتُقاس إنتاجية الانفاق العام وفقاً للمعادلة الاتية:

الإنتاجية (MPG) = التغير في النفقات العامة /التغير في الناتج المحلي الإجمالي

يتضح لنا ان إنتاجية الوحدة الواحدة من الانفاق العام عن طريق أثر هذه الوحدة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي قد تكون الإنتاجية موجبة او سالبة او صفرا، فاذا ا زد الانفاق بمقدار وحدة

واحدة أو زاد الناتج بمقدار موجب فهذا يعني ان الانفاق منتج بمقدار معين(أكبر من الصفر)، وفي حالة زيادة الانفاق ولم يتغير حجم الناتج فيدل ذلك على ان الإنتاجية مساوية للصفر(أي غير منتج) اما في حالة زيادة الانفاق وانخفاض الناتج فيعني ذلك ان الإنتاجية سالبة (أصغر من الصفر)، أي ان الناتج لم يستجب للأنفاق، وستكون ثلاث حالات لإنتاجية الانفاق العام وكالاتي:

MPG> 0 إنتاجية موجبة ، MPG = 0 غير منتج ، MPG <0 إنتاجية سالبة

مما سبق يتضح ان الانفاق العام متى ما أدى لخلق خدمات نافعة يعد منتجا ، فارتفاع إنتاجية الانفاق بالوقت الذي يدل على ارتفاع كفاءة وفعالية الانفاق العام التي تعد من ضوابط ترشيد الانفاق العام، فأنها تعمل في تفعيل دور قطاعات إنتاجية أخرى بعيداً عن الاعتماد المفرط لقطاع النفط ومن ثمَّ يتم تقليص عجز الموازنة العامة في الدولة وتحقيق ضبط في الموازنة، وختاماً فإنتاجية الانفاق العام امر غاية في الأهمية كونها تبرز دور الدولة تجاه الانفاق العام هل تتصرف معه بحكمة ام تدعهُ يكون مُعرض للهدر والتبذير دون أي جدوى اقتصادية تذكر.

٢-٧ الدين العام

يمثل الدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين. بينما تتمثل أعباء خدمة الدين العام في ما تتحمله الجهات المدينة من مبالغ تحسب وتدفع دورياً للدائنين ممثلة في كل من:

- **الفوائد:** وهى نسبة مئوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة، وهذه الفوائد تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل أحد بنود الإنفاق الجاري.
- **أقساط سداد الدين:** وهى المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الإقراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية.

ويقصد بهيكل الدين العام تحديد المديونية لكل جهة من الجهات العامة ومصادر هذا الدين، وبذلك يتمثل هيكل الدين العام في كل من:

أ) **الدين الحكومي:** وهو الدين المستحق على الخزانة العامة للدولة، ويتكون من:

- **دين بموجب السندات الحكومية (سندات الخزانة):** سواء كان إجبارياً بموجب قانون الشركات الذى يلزم كل شركة مساهمة بشراء سندات حكومية وفقاً لنسبة محددة من صافى الربح سنوياً. أو

سندات الإسكان والطاقة وخلافها، وهى تمثل قروضاً طويلة الأجل، أو ديناً اختيارياً فيما تطرحه الحكومة من سندات للاكتتاب العام.

– **دين بموجب أذون الخزانة:** وهى أداة مالية قصيرة الأجل (تطرح كل ثلاثة أشهر) وعادة ما يكتتب فيها البنوك بصفة أساسية (حوالى ٨٠% من قيمة هذه الأذون تشتريها البنوك) أي أن البنوك هي الدائنة للحكومة بها.

– **الاقتراض من بنك الاستثمار القومي:** مما جمعه من أموال التأمينات وشهادات الاستثمارات وصناديق توفير البريد.

– **صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي:** وهى الفرق بين الودائع الحكومية في البنوك وبين ما سحبته منها

ب) مديونية الهيئات العامة الاقتصادية: وتتكون من :

– **اقتراض هذه الهيئات من بنك الاستثمار القومي.**

– **صافى أرصدة الهيئات لدى الجهاز المصرفي،** وتتمثل في الزيادة التي سحبتها هذه الهيئات عن قيمة ودائعها لدى المصارف.

– **مديونية بنك الاستثمار القومي:** كما سبق القول فإن بنك الاستثمار القومي يحصل على المدخرات الوطنية ممثلة في أموال التأمينات وشهادات الاستثمار للبنك الأهلي، وصناديق توفير البريد، وتقرض منها الحكومة والهيئات الاقتصادية، والباقي يمثل ديوناً في ذمة بنك الاستثمار القومي يدخل في هيكل الدين العام.

هذه الأنواع الثلاثة من المديونية يطلق عليها «الدين العام المحلى» وبإضافة «الدين العام الخارجي» عليه يتكون «الدين العام» في إجماله.

٢-٧-١ الدين العام المحلى: هو المبالغ التي تحصل عليها الدولة لتمويل عجز الموازنة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب، والدين العام في مصر يتكون من مديونية الحكومة، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومي ويعنى به ما اقترضته الجهات الثلاثة بالعملة المحلية (الجنيه المصري) وعادة يكون الدائن جهات وطنية، وينقسم إلى نوعين:

– **الدين العام المحلى بمفهومه الضيق:** ويتكون من مديونية الحكومة ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية

-**الدين العام المحلى الواسع:** ويتكون من المديونية السابقة إضافة إلى مديونية بنك الاستثمار القومي.

٢-٧-٢ الدين العام الخارجي: يتمثل الدين الخارجي بمفهومه الشامل أو ما يطلق عليه في اللغة الدارجة (ديون مصر) في الالتزامات القائمة (رصيد الدين) بالعملة الأجنبية على المقيمين تجاه غير المقيمين ويتم سداده أو تسويته بالعملة الأجنبية وهو بهذا التصور يتكون من القروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة، والقروض من المؤسسات الدولية، والإقليمية، وتسهيلات الموردين، وصافى ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي، كما أنه من حيث القطاع المدين يتكون من الديون الحكومية، وديون على السلطة النقدية (البنك المركزي) وديون على البنوك، وديون على القطاعات الأخرى ومنها القطاع الخاص.

وهناك عدد من المؤشرات الأساسية التي توضح الصورة بالنسبة لدرجة الخطورة في إدارة الدين العام القائم أو مدى الاقتدار أو القدرة على تلافى هذه المخاطر في المستقبل، ومنها:

<u>الدين العام والناتج المحلى الإجمالي:</u> العلاقة بين الدين العام والناتج المحلى الإجمالي علاقة عضوية، حيث أنه يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات أخرى، وأن القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يساهم في إنتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد وأعباء سداداً للديون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة ربما لم تساهم الآن في هذا الناتج، ولذا فإنه تقاس هذه العلاقة بمؤشرين هما:

- **المؤشر الأول** : نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالي، وتكون هذه النسبة في حدود الأمان إذا لم تتجاوز ٦٠% أما إذا زادت عن ذلك فإن الأمر يمثل مشكلة فإذا تزايد كثيراً فإننا نكون قد وصلنا إلى مرحلة الأزمة الخطرة، وبتطبيق ذلك على الوضع في مصر يتضح أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى تعدت حدود الأمان حتى في أدنى صور الدين وهو الدين المحلى الحكومي.

- **المؤشر الثاني:** مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلى، ووضع الأمان يكون بتساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلى عن معدل نمو الدين العام، ولكن الملاحظ في الحالة المصرية أن الدين العام يتزايد بمعدل سنوي أكبر من معدل نمو الناتج، مما يدل على خطورة الأمر وسوء إدارة الدين العام.

<u>الدين العام وعجز الموازنة :</u> إن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاستدانة بدين عام هو عجز الموازنة الذى يعنى نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، وكلما زاد العجز

واستمر كلما زاد الدين العام، والواقع في مصر يظهر أن الموازنة العامة للدولة تعانى من عجز مستمر وتزايد في السنوات الأخيرة، هذا إلى جانب ما يظهر من عجز لدى الهيئات العامة الاقتصادية وتقوم بالاقتراض لتمويله مما يؤدى إلى زيادة الدين العام، فإن أغلب الهيئات العامة الاقتصادية تحقق عجزاً مستمراً، ويظهر وجه العجب في ذلك أن المفروض أن هذه الهيئات يجب أن تحقق فائضاً بمعنى أن تغطى إيراداتها نفقاتها وتزيد ولكن الواقع يظهر أنها تحقق عجزاً .

وتظهر خصوصية العلاقة بين الدين وعجز الموازنة في أنه بجانب أن العجز هو سبب الاستدانة، في أن الأمر وصل في مصر إلى حد أنه أصبحت أعباء خدمة الدين من قيمة العجز بما يعنى أنه يتم الاستدانة لسداد ديون سابقة مما يتضح أن الأمر سيستمر هكذا في المستقبل وتزيد الديون.

مؤشرات أعباء خدمة الدين: لقد تزايدت أعباء خدمة الدين ويظهر خطورة ذلك من أنه يتم تخصيص حوالى ٤٠% من النفقات لخدمة الدين العام وبما يمثل ٢٩% من النفقات الجارية للفوائد وحدها، هذا إلى جانب أنه يتم توجيه حوالى ٥٠% من إجمالي الإيرادات إلى خدمة الدين، بدلاً من إنفاق هذه الإيرادات لتقديم الخدمات للمواطنين.

نصيب المواطن من الدين العام: لقد قفز عدد سكان مصر عام ٢٠٢٣ لأكثر من١٠٣ مليون مواطن هم الذين يتحملون الدين العام وأعباءه، ويجب أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام مع إمكانياته متمثلة في متوسط نصيبه من الدخل القومي، وهذه المناسبة تكون في حدود الأمان إذا وصل نصيب الفرد من الدين العام ٥٠% من متوسط دخله في السنة. لكن نجد أن نصيب المواطن المصري من الدين العام قد تخطى حاجز ٣٠ ألف جنيه وهو يزيد بكثير عن حد الأمان بل ينسفه نسفاً.

مؤشرات الاقتدار المالي العام: يستدل بها على مدى قدرة المال العام لمواجهة مشكلة ومخاطر تزايد الديون، ومنه يمكن التعرف على مدى قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل أم لا ؟ بمعنى تحمل أعباء الموجود منها وتقليل الاعتماد على الديون في المستقبل ، ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات من أهمها ما يلى:

- **مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة،** حيث يكون الوضع سليماً إذا تساوى المعدل في كل منهما أو زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات، وبالنظر في الحالة المصرية نجد أن معدل نمو النفقات يزيد بكثير عن معدل نمو الإيرادات ويتزايد هذا الفرق من سنة لأخرى مما يعنى مزيداً من عجز الموازنة ومزيداً من الدين العام،

– **مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام،** حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن الأمر ينذر بالخطر، ولقد كان الوضع في مصر منذ بداية الإصلاح الاقتصادي وحتى السنوات الأخيرة يزيد فيه معدل الفائدة على معدل نمو الدين العام ثم انعكس الوضع الآن.

٢-٨ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الدين العام:

٢-٨-١الأثر على الطلب الكلي: يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول أن الدين العام له آثار طيبة على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يمكِّن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يحجَّم هذا الطلب عندما تقترض الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلباً كما هو حادث في مصر الآن.

٢-٨-٢ الأثر على الادخار والاستثمار : من المعروف أنه توجد فجوة بين الادخار والاستثمار في مصر نظراً لأن نسبة الادخار في مصر متدنية، وبما أن القطاع الخاص يتحمل الجزء الأكبر من الإسهام في الخطة الاستثمارية ويمولها هذا القطاع من موارده الذاتية وجزء كبير من المدخرات في المجتمع. وتزايد الدين العام يعني مزاحمة الحكومة التي لا تساهم سوي بـ ٢٠% من الخطة الاستثمارية للقطاع الخاص في أسواق رأس المال بما يحرم القطاع الخاص من الموارد وبالتالي يؤثر على تنفيذ الخطة الاستثمارية والناتج المحلي تبعاً لذلك.

٢-٨-٣. الأثر على المالية العامة: ويظهر الأثر على المالية العامة من جانبين:

الجانب الأول: أن الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة،

والجانب الثاني: فإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذى يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة مما يؤثر على الأداء المالي العام بشكل سيء، ومن الجانب الثاني فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات وحوالى نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

د . <u>الأثر</u> على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخله في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلى في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهذا ما يحدث في مصر نظراً لتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية الواردة لمصر، وهذا فضلاً على أن الاقتصاد المصري يتحمل بالفوائد لصالح المستثمرين من الخارج.

هـ- **<u>الأثر</u> على العدالة بين الأجيال من المواطنين:** عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تال له، وإذا كان الجيل الذى حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول أن الجيل التالي قد أنتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض، ولكن الحالة في مصر تختلف حيث أن الحكومة تستدين لتمويل العجز الجاري أي للإنفاق على خدمات يستفيد بها الجيل الحالي فقط، هذا فضلاً على أن الحكومة تقترض ولا تستخدم ما تقترضه في تمويل استثماراتها مثلما هو حادث بالنسبة للسندات الدولارية، بل على العكس تخسر فرق سعر الفائدة كما سبق ذكره وكل ذلك يدل على أن الدين العام بحالته المصرية يؤدي إلى عدم العدالة بين الأجيال من المواطنين بما يظلم الأجيال اللاحقة.

٣- بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الدين العام

٣-١ النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، ويتم قياس النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يتم تعريفه على أنه القيمة المجمّعة لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما خلال عام واحد، أي أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما ويتم حسابه بشكل دوري عادة سنة لقياس كيفية تغير القيمة الاقتصادية لأنشطة الإنتاج المحلي بمرور الوقت، وهناك العديد من القوى التي تساهم في النمو الاقتصادي ومع ذلك لا يوجد عامل واحد يحفز باستمرار القدر المثالي من النمو اللازم للاقتصاد، وتشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية إلى توسع الاقتصاد بينما تشير الأرقام

المتراجعة إلى انكماش الاقتصاد، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي٦ إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر ٤.٢% في ٢٠٢٣، و٣.٦% في ٢٠٢٤. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر سجل ٦.٧% في ٢٠٢٢ وفقا لبيانات الصندوق.

وتشير معظم الدراسات القياسية أن أي أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام هي علاقة تبادلية وأن كليهما يؤثران ببعضهما، حيث يؤثر الدين العام بشكل كبير في عملية النمو الاقتصادي ولكن إذا زاد عن الحد المعقول سيشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي المستدام، وقد أظهرت معظم الدراسات النظرية والتطبيقية تباين في العلاقة بين الدين العام بشقية الداخلي والخارجي و النمو الاقتصادي ، فبعض الدراسات أوردت أن الدين العام له أثار إيجابية على النمو الاقتصادي وبالتالي على الرفاهية الاقتصادية ، ففي الأجل القصير وعند مستويات معينة للدين العام يمكن أن يعزز من الطلب الكلى من خلال تحفيزه للإنفاق الاستهلاكي الحكومي مما يؤدى الى خلق المزيد من الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة مستويات التوظف، في حين أوردت بعض الدراسات الأخرى انه عندما يتخطى الدين العام لمستويات معينة تبدا الأثار السلبية في الظهور ومن أهمها مزاحمة القطاع الخاص والضغط على أسعار الفائدة. وعلى الجانب الآخر فإن تأثير النمو الاقتصادي على الدين العام يمكن توضيحه من خلال التعبير عن النمو الاقتصادي بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض حجم الدين العام في مصر نتيجة انخفاض أعباء الأفراد على الدولة لإشباع احتياجاتهم وبالتالي تصبح العلاقة بينهما عكسية.

٣-٢ النمو السكاني:

يشير تعداد السكان إلى عدد الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود دولة معينة في لحظة وتاريخ معين مع تسجيل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف تعداد السكان على نحو رئيسي إلى جمع ونشر الإحصائيات الأساسية بما فيها بيانات العمر والنوع والخصائص الأخرى مثل التعليم والمهنة في وقت معين، كما يشير معدل النمو السكاني إلى المعدل الذي يزيد به السكان في سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة ويعبر عنه في صورة نسبة من السكان الأصليين.ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن الزيادة الطبيعية للسكان في عام ٢٠٢٣ انخفضت بنسبة ٨ % مقارنة بعام ٢٠٢٢ وأن عدد السكان في الأول من مارس ٢٠٢٤ بلغ

[6] International Monetary Fund،www.imf.org

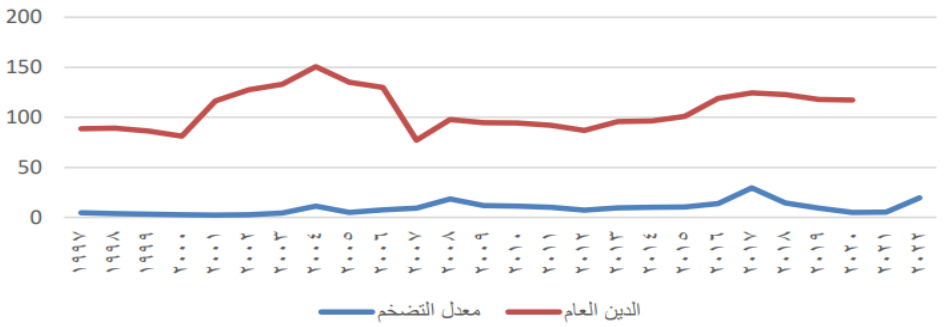
١٠٦مليون نسمة[٧] ومن الأسباب التي أدت لارتفاع حجم الدين المصري هو النمو السكاني المتزايد مما يخلق ضغط على السلع والخدمات العامة، مما يؤدي الي تزايد حجم الإنفاق العام لمقابلة هذا الطلب وتزامن مع ذلك أيضا عدم زيادة الإيرادات الحكومية وهو ما خلق العجز المالي. ذلك بالإضافة الي قيام الحكومة بزيادة الانفاق الاستثماري لتغطية الانخفاض في مستويات استثمار القطاع الخاص وبالأخص في حالة التباطؤ الاقتصادي[٨] .وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني وارتفاع حجم الدين العام في مصر فكلما ازداد عدد السكان ازداد حجم الدين العام حتى تتمكن من إشباع احتياجات الغالبية العظمة من الأفراد.

٣-٣ التضخم:

التضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وهذا الارتفاع يجب أن يكون ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار حيث إن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً، ويُقاس التضخم على أنه معدل الارتفاع العام في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) والذي يجمع أسعار السلع والخدمات ويعالجها من خلال تخصيص أوزان لكل سلعة ومجموعة. وتتسارع معدلات التضخم في الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة منذ نهاية عام ٢٠١٦ ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء فإن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية بلغ ١٩٤.٢ نقطة لشهر ديسمبر ٢٠٢٣مسجلاً٣٥.٢% لينخفض إلى ٢٩% في يناير ٢٠٢٤ ويعرض الشكل التالي تطور معدل التضخم والدين العام في مصر خلال فترة الدراسة والعلاقة بينهما، حيث يتبين من الشكل أن الارتباط بينهما طرديا في كثير من الفترات. فمنذ عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ انخفض التضخم من ٤.٦ % إلى ٢.٧% مع انخفاض الدين العام من ٨٩% إلى٨١%، وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى٢٠٠٤ارتفع التضخم من ٢.٣% إلى ١١.٣% مع زيادة الدين العام من ١١٦% إلى١٥٠% وخلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى٢٠٠٧ انخفض التضخم من ١١.٣% إلى ٩.٣% مع انخفاض الدين العام من١٥٠% إلى ٧٧% وفي الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢ انخفض التضخم من ١٨.٣% إلى ٧% مع انخفاض الدين العام من ٩٧% إلى٨٧% وكذلك في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ ارتفع التضخم من ٧% إلى ٣٠% مع زيادة الدين العام من ٨٧% إلى ١٢٤% وفي الفترة من٢٠١٧ إلى

[٧] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(capmas.gov.eg)
[8] Mostafa H. Elsayed,2019, Could Egyptian government use inflation to erode public debt? المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية١-٣٥.

٢٠٢٠انخفض التضخم من٣٠% إلى٥% مع انخفاض الدين العام من ١٢٤% إلى ١١٧% ثم عاود الارتفاع مرة أخرى مع ارتفاع التضخم خلال الفترة الأخيرة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤.وهكذا نستنتج أن العلاقة بين المتغيرين يغلب عليها بوجه عام الارتباط الطردي، وتتأكد تلك العلاقة بوضوح أكثر بدءا من عام ٢٠١٢ وحتى نهاية الفترة وهى الفترة التي زاد فيها الاعتماد على الاقتراض من الخارج، ويؤدي ارتفاع التضخم لأوقات طويلة في ظل ظروف ضعف النمو لأزمة مديونية حيث أن العلاقة طردية بين معدل التضخم والدين العام في مصر حيث يرتفع معدل التضخم مع زيادة احذ



المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وتشير معظم الدراسات القياسية[9] إلى أنه لا توجد علاقة معنوية بين الدين العام والتضخم في حالة الاقتصادات المتقدمة، بينما توجد عالقة طردية بين المتغيرين في حالة الدول النامية، وتكون هذه العلاقة أكثر قوة في حالة الدول المثقلة بالديون.

٣-٤ خدمة الدين:

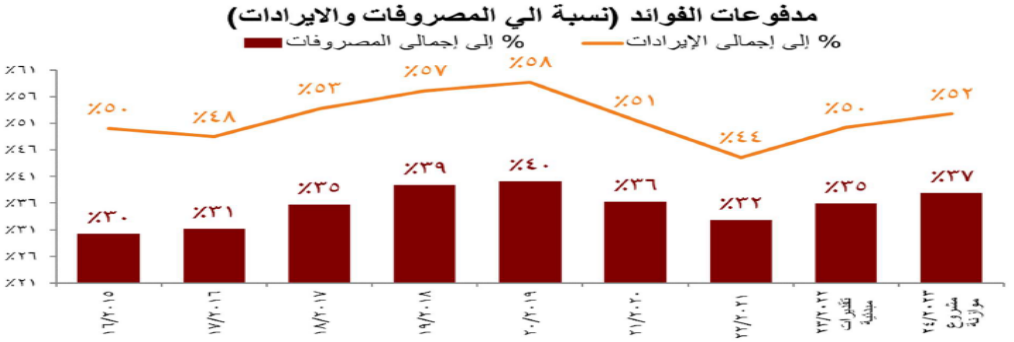
هناك علاقة طردية بين خدمة الدين وحجم الدين العام فكلما ارتفعت نسبة خدمة الدين ازداد لجوء الدولة إلى الدين العام لسدادها مما يزيد من حجم الدين العام، ويشير مصطلح خدمة الدين إلى المدفوعات المتعلقة بالمبلغ الأصلي والفائدة وتعد خدمة الدين الفعلية هي مجموعة المدفوعات التي يتم أداؤها بالفعل للوفاء بالتزام الدين بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة وأي رسوم على المدفوعات المتأخرة. ويستخدم المقرضون نسب خدمة الدين لتحديد ما إذا كان لدي المقترض القدرة على سداد دفعات القرض أو الرهن العقاري. في أبسط شروطها، يتم حساب نسبة الدين عن

[9] Kwon, G., McFarlane, L., and Robinson, W. (2009), "Public Debt, Money Supply, and Inflation: A Cross-country Study", IMF Staff Papers (56)3.



طريق قسمة الدين على الدخل، ويتم حساب خدمة الدين في النموذج معبرا عنها بإجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي.، والشكل التالي يوضح تطور قيمة العجز الكلي ومدفوعات الفوائد . ويتضح من الشكل البياني التالي أن بند مدفوعات الفوائد هو المؤثر الأكبر على عجز الموازنة العامة نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي وأيضا نتيجة الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة محلياً وعالمياً وبالتالي ارتفاع تكلفة التمويل إلى ج مليار جنيه انخفاض قيمة الجنيه المصري على زيادة الدين واستمرار عجز الموازنة خلال الفترة من ٢٠١٥ /٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ والتقديرات المبدئية لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ وهو ما يؤثر بالتبعية على زيادة أعباء خدمة الدين.

يتضح من الشكل البياني أن مدفوعات الفوائد كمبلغ مطلق كانت مستقرة منذ العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ وحتى العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بين ٥٣٠ – ٥٨٥ مليار جنيه مع انخفاض نسبة الفوائد للإيرادات والمصروفات وكنسبة من الناتج وهو الأمر الذى اختلف عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ والتقديرات المبدئية لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ .



ووفقا لتقرير البنك الدولي في أحدث عدد يصدره من "تقرير الديون الدولية" إن البلدان النامية أنفقت مستوى قياسيًا بلغ ٤٤٣.٥ مليار دولار لخدمة ديونها العامة الخارجية والمضمونة من الحكومة في عام ٢٠٢٢، وذلك في خضم أكبر قفزة تشهدها أسعار الفائدة العالمية على مدى أربعة عقود. وأضاف التقرير أن ارتفاع تكاليف هذه الديون أدى إلى تحويل الموارد الشحيحة بعيدًا عن الاحتياجات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة.

وقد أفاد التقرير بأن مدفوعات خدمة الدين –التي تشمل أصل الدين والفائدة – زادت بنسبة ٥% عن العام الماضي بالنسبة لجميع البلدان النامية، وأن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية

للتنمية التابعة للبنك الدولي – التي تساند أشد البلدان فقرا – وعددها ٧٥ دولة دفعت مستوى قياسيا بلغ ٨٨.٩ مليار دولار من تكاليف خدمة الدين في عام ٢٠٢٢. وعلى مدى العقد الماضي تضاعفت مدفوعات الفائدة التي تسددها هذه الدول أربع مرات، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٢٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وخَلُص التقريرُ إلى أنه من المتوقع أن تتضخم التكاليف الإجمالية لخدمة الدين في أفقر ٢٤دولة في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ – بنسبة تصل إلى ٣٩%.[١٠]

٣-٥ الانضباط المالي:

يعد الانضباط المالي مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الافراط في الانفاق العام وضبط الموازنة من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته، دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطيات الاجنبية، بمعنى ان تحقق الانضباط المالي ووجوده في دولة من الدول يشير الى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها، ويقصد بالانضباط المالي قدرة الحكومة في المحافظة على صحة وسلامة عملياتها المالية على المدى البعيد اذ يعمل الانضباط المالي في فرض قيود على جميع المجاميع الرئيسة كأجمالي الإيرادات العامة، اجمالي النفقات العامة، الدين العام والتوازن المالي، ومن ثمَّ يصبح الأداء المالي للبلد في أفضل حالاته، ولتطبيقه لابد من اجراء سياسي واقعي، والقيود المذكورة سلفاً تمثلها قواعد الانضباط المالي والتي من خصائصها الأساسية هي اعتبارها مؤشرات ملموسة للسلطة التنفيذية على الإدارة المالية، ومن ثمَّ يتم قياس الانضباط المالي بعدة مؤشرات متمثلة بقواعد الانضباط المالي والتي من بينها قاعدة عجز الموازنة ، لذلك سوف يتم التعبير عن الانضباط المالي في النموذج المستخدم بحجم عجز الموازنة العامة في مصر وفقا لبيانات البنك المركزي، وقد بلغ العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية ٣٨٣.١ مليار جنيه (١٢.٤مليار دولار) خلال أول شهرين من السنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ما يعادل نسبة ٣.٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١.٤% خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

[١٠] تقرير الديون الدولية ٢٠٢٣(albankaldawli.org)

٣-٦أثر الانفاق العام على الدين العام في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية:

يسود في الأدبيات النظرية والتطبيقية جدل عام حول الآثار الناجمة عن الإنفاق العام وهيكله، كذلك فإن طبيعة العلاقة بين المكونات المختلفة للإنفاق العام والدين العام تعد أيضاً محل جدل من الناحيتين النظرية والتطبيقية

٣-٦-١ أثر الانفاق العام على الدين العام في النظرية الاقتصادية:

عند الحديث عن أثر الانفاق العام على الدين العام في النظرية الاقتصادية يمكن القول بأن العلاقة بين الدين العام والسياسة المالية معقدة، حيث تشير السياسة المالية إلى استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق للتأثير على الاقتصاد، والدين العام هو أحد الأدوات التي يمكن للحكومة استخدامها لتنفيذ السياسة المالية، فعندما تزيد الحكومة من الإنفاق أو تقلل من الضرائب يمكن أن يؤدي هذا إلى عجز في الميزانية، والتي يجب تمويلها عن طريق الاقتراض، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الدين العام، ومع ذلك، يمكن أن تحد المستويات العالية من الديون العامة من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسة المالية عن طريق تقليل مرونتها. وتميز النظرية الاقتصادية بين مجموعتين رئيسيتين من وجهات النظر المختلفة حول العلاقة بين الدين العام والانفاق العام كما يلي

أ- النظرية الكلاسيكية: اعتبر الكلاسيك أن القروض مصدر استثنائي لا يجوز اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود . وأن السياسة المثلى هي الحد من الاقتراض والإسراع في سداد القائم منها . و لقد انطلقت أفكار الكلاسيك من إيمانهم الشديد بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في اضيق الحدود لاعتقادهم بأن اليد الخفية كفيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي ، وبالتالي فإن تدخل الدولة سواء بالإنفاق أو بالاقتراض يخل بهذا التوازن .

ب- النظرية الكينزيه: ظهرت النظرية الكينزيه بعد فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات "أزمة الكساد الكبير" وما صاحبها من كساد وبطالة ، حيث طالب كينز بضرورة تدخل الدولة من خلال الانفاق العام وتطبيقيات السياسة المالية، حيث يرى كينز أن القروض شأنها شأن العناصر الأخرى المكونة لشقي الموازنة وهي سلاح في يد الدولة تستخدمه في توجيه الاقتصاد إلى المجالات المرغوبة ،وأن تأثير الاقتراض على الدخل والاستهلاك أقل من تأثير الضرائب ، وذلك لأن التوسع في الإنفاق العام عن طريق الاقتراض سيؤثر بشكل

إيجابي على الطلب الكلي وبالتالي سيرتفع التشغيل ويزداد الدخل القومي . وبالتالي يجب على الدولة أن تتدخل وترفع حجم الإنفاق عن طريق الضرائب التي تحصل عليها وبالتالي ينشأ عجز في ميزانية الدولة يتم تمويله من خلال النظام المصرفي ، وبالتالي فإن كينز يعتبر أول من أسس لسياسة التمويل بالعجز في حالة عدم التوظف الكامل.

ويرى الاقتصاديون الكينزيون أن الدين العام يمكن أن يكون أداة جيدة لتحفيز النمو الاقتصادي في أوقات الكساد.، فعندما لا يستثمر القطاع الخاص بما فيه الكفاية، يمكن للحكومة التدخل وإنفاق الأموال لخلق فرص عمل وزيادة النشاط الاقتصادي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة قصيرة الأجل في الديون العامة، ولكن يُنظر إليها على أنها مفاضلة جديرة بالاهتمام لفوائد النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ج- النظرية النقدية الحديثة :ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان وتقوم على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم ، وعليه تعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض . وترى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة وظهور التضخم الركودي وعدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل . وأن نجاح تطبيقه في الدول المتقدمة لا يمكن تعميمه على الدول النامية التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل والادخار ، وبالتالي تعجز رؤوس الأموال فيها عن تنفيذ المشروعات التنموية.

المنظور الكلاسيكي الجديد الأكثر تشككاً في فوائد الدين العام: يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد، من ناحية أخرى أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى إنتاج اقتصادي شامل أصغر، كما يشير الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أيضاً إلى أن الدين العام يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما قد يجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للشركات والمستهلكين باقتراض الأموال والاستثمار في الاقتصاد.

والخلاصة في العلاقة بين الدين العام والانفاق العام أنها معقدة ومتعددة الجوانب. ففي حين أن الدين العام يمكن أن يكون أداة مفيدة لتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، لذلك فإن أزمة الديون يجيب إدارتها بعناية.

٣-٦-٢ أثر الانفاق العام على الدين العام في الدراسات التطبيقية :

التوازن الصحيح بين الدين العام والانفاق العام هو الهدف الذي من أجله يتم بحث العلاقة بين الدين العام والانفاق العام عن كثب بحيث يمكن للدولة أن تحصل على نمو اقتصادي مستدام دون المساس باستقرارها المالي، ومع ذلك، فإن العثور على هذا التوازن ليس بالأمر السهل دائماً، وهناك العديد من العوامل التي يجب مراعاتها. أحد هذه العوامل هو المناخ السياسي في بعض البلدان، قد يكون السياسيون أكثر تركيزاً على المكاسب قصيرة الأجل بدلاً من الاستقرار طويل الأجل، والتي يمكن أن تؤدي إلى سياسات تزيد من الديون العامة دون النظر في العواقب. ومن ناحية أخرى قد يكون السياسيون حذرين ومترددين للغاية تجاه الديون وهو ما يمكن أن يخنق النمو والتنمية.

عامل آخر يجب مراعاته هو حالة الاقتصاد ففي أوقات النمو الاقتصادي، قد يكون من الأسهل إدارة الديون العامة نظراً لوجود المزيد من الإيرادات للعمل معها. أما خلال أوقات الانكماش الاقتصادي، قد يكون من الصعب إدارة الديون العامة، وقد تحتاج البلدان إلى الحصول على مزيد من الديون لتحفيز الاقتصاد.

وعلى الرغم من هذه التحديات، هناك عدة طرق يمكن للدول أن تجد بها التوازن الصحيح بين الدين العام والانفاق العام فيما يلي شرح لبعضها:

- تنفيذ سقف الديون :يعد سقف الديون حداً قانونياً على مبلغ الديون التي يمكن للحكومة أن تأخذها. من خلال تحديد حد ما، يمكن الدول التأكد من أنها لا تأخذ الكثير من الديون وتسوية استقرارها المالي.
- تطوير خطة مالية طويلة الأجل :من خلال تطوير خطة مالية شاملة تأخذ في الاعتبار الأهداف والأهداف طويلة الأجل، يمكن للبلدان ضمان أن سياساتها مستدامة ولا تؤدي إلى ديون مفرطة.
- الاستثمار في البنية التحتية :يمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مما قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات واقتصاد أقوى.
- التركيز على تخفيض الديون :يمكن للدول أيضاً التركيز على تقليل ديونها من خلال تنفيذ السياسات التي تقلل من الإنفاق وزيادة الإيرادات. على سبيل المثال، يمكنهم خفض البرامج غير الضرورية أو زيادة الضرائب على بعض السلع والخدمات.

ولتوضيح أثر الانفاق العام على الدين العام في الدراسات التطبيقية يمكن النظر فقد أظهرت نتائج دراسة (موسى جوفيل، ٢٠١٤) والتي اعتمدت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لقياس أثر مكونات الانفاق العام في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) إلى أن الانفاق العام الجاري والانفاق العام على قطاعي الصحة والبنية التحتية لا يعد محفزا للنمو الاقتصادي في مصرفي حين أن للإنفاق الاستثماري آثار ايجابية.

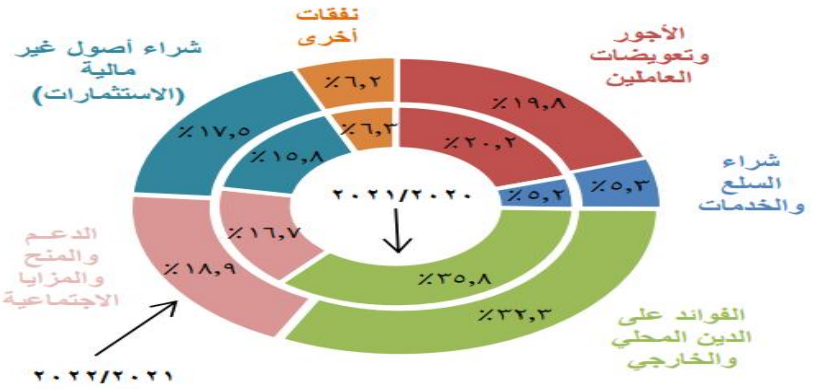
هذا على عكس ما توصلت إليه دراسة (اسراء الحسيني، ٢٠١١) والمطبقة على مصر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١١) باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المتناظر وتصحيح الخطأ من وجود علاقة موجبة معنوية بين الانفاق العام الاجمالي والانفاق العام الجاري والنمو الاقتصادي في مصر وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي .

وفي هذا السياق وفي عينة مكونة من ٢٢ دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لقياس العلاقة بين حجم الانفاق العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥) وتوصلت الدراسة والنتائج التطبيقية إلى وجود أثرا ايجابيا معنويا طويل الأجل للإنفاق العام .

٤- هيكل الإنفاق العام في مصر

بلغ اجمالي الانفاق العام ١٨١٢.١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١ ووفقا لهيكل الإنفاق العام يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى مكونات مختلفة، وفي هذا المجال فإن هناك نوعين من التصنيف للإنفاق العام والتي تستند إليها الدراسات في بحثها للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والدين العام، وهما التصنيف الاقتصادي ويعنى التقسيم الأول للإنفاق العام بالتمييز بين المكون "الجاري "والتصنيف الوظيفي (أو القطاعي مجازا والمكون "الرأسمالي أو الاستثماري" للإنفاق العام، وكذلك التمييز بين المكونات المختلفة للإنفاق الجاري مثل الأجور والمرتبات، السلع والخدمات، الفوائد، والدعم والتحويلات. ويستند منطق التمييز هنا إلى فكرة أن الإنفاق العام الاستثماري هو من الإنفاق المنتج المحفز للنمو، أما الإنفاق العام الجاري فهو إنفاق غير منتج، وقد لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي .أما التقسيم الوظيفي أو القطاعي للإنفاق العام، فيعنى بالتمييز بين مكونات الإنفاق العام وفقاً للوظائف أو القطاعات المختلفة التي يتم الإنفاق عليها مثل الصحة، التعليم، النقل والمواصلات، و الدفاع

ويعكس التصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة في مصر قرارات الحكومة بشأن تخصيص الإنفاق العام بين الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والبنية التحتية والمرافق العامة والشؤون الاقتصادية مثل النقل والمياه والصرف الصحي والإسكان والطاقة والصناعة والزراعة والخدمات العامة البحتة مثل العدالة والشرطة والدفاع القومي والحماية الاجتماعية. وفي الواقع تؤثر قرارات الحكومة بشأن كيفية تخصيص الإنفاق العام بين بنود الإنفاق الجاري مثل الأجور والرواتب والسلع والخدمات والفوائد والمدفوعات التحويلية والبنود الرأسمالية أي الاستثمارات على أهداف التنمية المستدامة. ففي حين أن بعض أهداف التنمية المستدامة، مثل تلك المتعلقة بالزراعة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة والبنية التحتية، تنطوي على أنشطة كثيفة رأس المال، يتطلب بعضها الآخر إنفاقاً جارياً أعلى نسبياً مثل تلك التي تتصل بالحدّ من الفقر وعدم المساواة، والتعليم، والصحة ونتيجة لذلك، فإن هيكل الإنفاق العام يوضح مدى تحيزه نحو الإنفاق الجاري، والشكل التالي يوضح هيكل النفقات العامة خلال الاعوام المالية ٢٠٢١/٢٠ و ٢٠٢٢/٢١

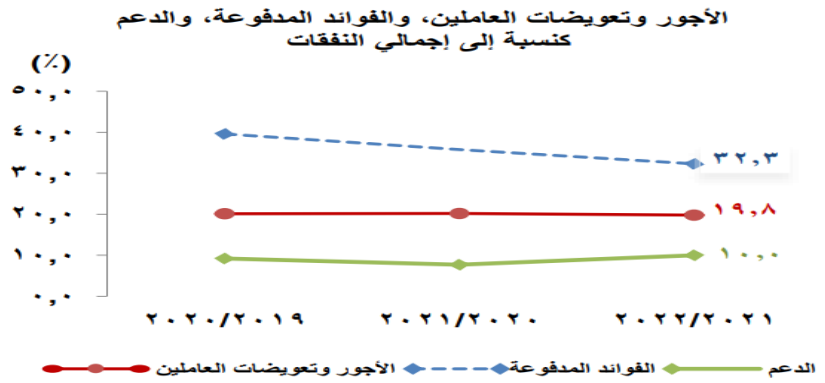


ويتضح من هيكل النفقات العامة زيادة الاستثمارات الخاصة بأجهزة الموازنة العامة بنحو ٦٨.٩ مليار جنيه نتيجة لاستمرار اهتمام الحكومة بتطوير البنية التحتية وزيادة الإنفاق على الإنشاءات وشراء الأصول والآلات والمعدات، والعمل على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وزيادة مخصصات الدعم للإسكان الاجتماعي لتوسيع قاعدة المستفيدين، وزيادة مخصصات قطاعي التعليم والصحة. كما يتضح أيضا زيادة الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين المدنيين بالدولة بنحو ٣٩.٤ مليار جنيه بمعدل ١٢.٣٪ ليصل إلى نحو ٣٥٨.٢ مليار جنيه مقابل ٣١٨.٨ مليار جنيه، لحرص الدولة على تحسين أجور العاملين والارتقاء بأحوالهم. وارتفع الإنفاق على الفائدة المدفوعة

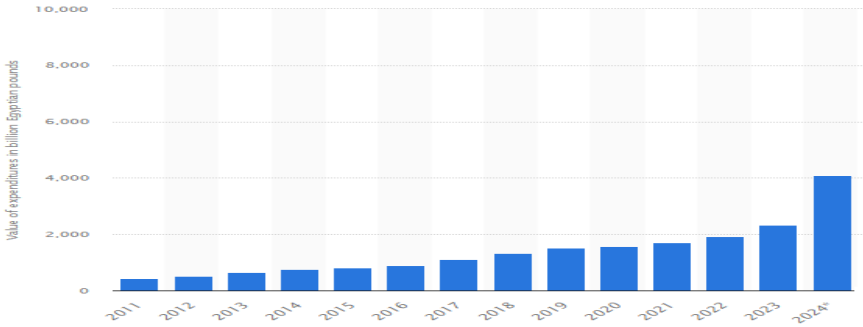
على الديون المحلية والخارجية بنحو ١٩.٣ مليار جنيه بمعدل ٣.٤٪ ليصل إلى نحو ٥٨٤.٨ مليار

جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢١، مقابل انخفاضها بنحو ٢.٩ مليار جنيه بمعدل ٠.٥٪ليصل إلى ٥٦٥.٥ مليار جنيه خلال السنة المالية٢٠٢١/٢٠، كما ارتفع الإنفاق على المشتريات من السلع والخدمات بنحو ١٤.١ مليار جنيه، مقابل ارتفاعها بنحو ١١.٦ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠، وتلاحظ أيضا زيادة بعض النفقات الجارية المتنوعة الأخرى بنحو ١٣.٧ مليار جنيه، كما ارتفع الانفاق على بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ٧٨.٠ مليار جنيه مقابل زيادة بنحو ٣٤.٧ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، حيث يتمثل أهم ما يتضمنه هذا البند في:

- زيادة التكاليف الموجهة للدعم بنحو ٥٩.٨مليار جنيه، وذلك نتيجة لارتفاع الدعم الموجه لهيئة البترول بنحو ٤٠.٧ مليار جنيه، ولهيئة السلع التموينية بنحو ١٣.٨ مليار جنيه، وارتفاع باقي بنود الدعم المتنوعة الأخرى بنحو ٥.٣ مليار جنيه.
- زيادة بند المزايا الاجتماعية بنحو ٢٠.٦ مليار جنيه نتيجة لزيادة مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات في ضوء تطبيق قانون التأمينات والمعاشات.
- انخفاض المنح التي تقدمها الحكومة لبعض المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية ولجهات الحكومة العامة بنحو ٢.٤ مليار جنيه.



والشكل التالي يوضح تطور الإنفاق العام في مصر من ٢٠١ إلى٢٠٢٤ (بالمليار جنيه مصري)[١١]

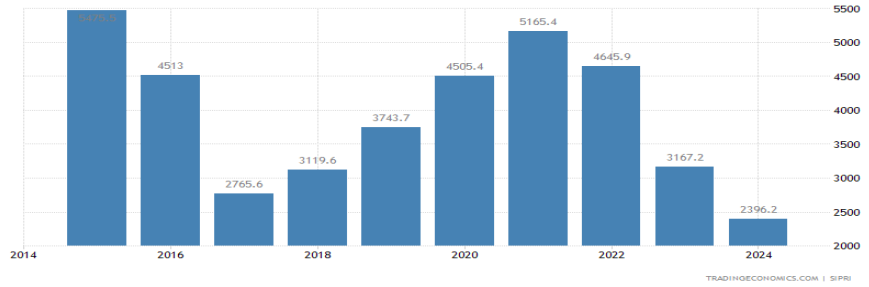


– **الإنفاق العسكري :** الإنفاق العسكري مسألة ذات أهمية خاصة وتخضع لقدر كبير من الخلاف والجدل. وفي الوقت الذي تظهر فيه بيانات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجود أثر سالب وقوي للإنفاق العسكري على تكوين رأس المال بما يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بشكل معنوي ، توضح بيانات الدول الأقل نمواً العكس تماما حيث تشير إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، و على الرغم من الأهمية العملية والسياسية لتداعيات ارتفاع حجم الإنفاق العام على الدفاع ، إلا أن النظرية الاقتصادية لم تحسم طبيعة الأثر المترتب على ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي.

وعلى المستوى التطبيقي، تراكمت الأبحاث والدراسات التطبيقية المهتمة باختبار الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري، واختبار النماذج النظرية المختلفة التي شكلت الإطار العام لهذه العلاقة، إلا أن أغلبها لم يصل إلى نتائج قاطعة؛ فمنها ما يشير إلى وجود علاقة سالبة أو غير معنوية، ومنها ما يدعم وجود علاقة موجبة .ويرجع هذا التفاوت في النتائج إلى مجموعة من الاعتبارات العملية التي تميز الدراسات التطبيقية ومن بينها المتغيرات الداخلة في النموذج، أساليب التقدير المختلفة، وحجم العينة ونوعها ، هذا فضلاً عن إمكانية سير علاقة السببية في الاتجاهين .كذلك أوضحت عدد من الدراسات مثل(Kick and Kentor2008) و(Frederiksen and Looney1983) أن طبيعة تأثير الإنفاق العسكري قد تختلف باختلاف حجم الموارد التي تملكها الدولة، حيث يكون الأثر السلبي أكثر وضوحاً في حالة الدول فقيرة الموارد .كذلك أوضحت دراسة Aizenman (2006) and Glick تأثر تلك العلاقة بمدى وجود تهديدات عسكرية خارجية واحتمالات فساد المؤسسات

[١١] www.statista.com//

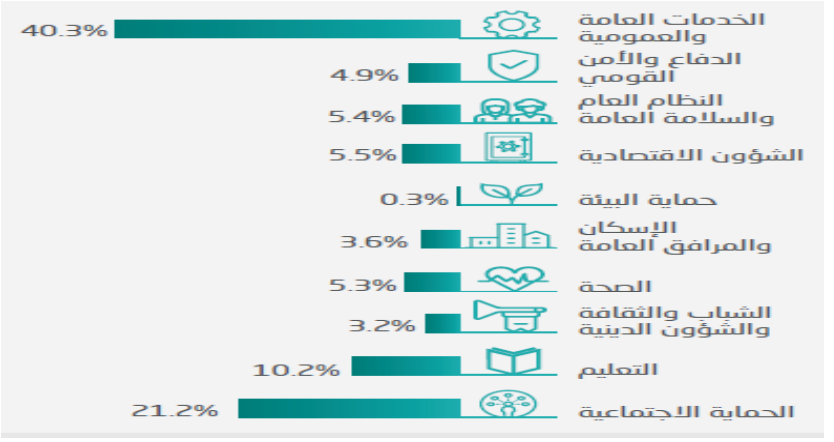
العسكرية، حيث تميل العلاقة إلى الأثر الموجب في حالة وجود تهديدات عسكرية خارجية، ومع انخفاض احتمالات فساد المؤسسات العسكرية. ومع هذا الاختلاف والتفاوت في نتائج الأبحاث التطبيقية حول هذه التأثير، إلا أن العدد الأكبر من الدراسات يكشف عن ميل ذلك التأثير لأن يكون سالبا أو غير معنوي على أحسن تقدير .والشكل التالي يوضح تطور حجم الانفاق العسكري في مصر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢)



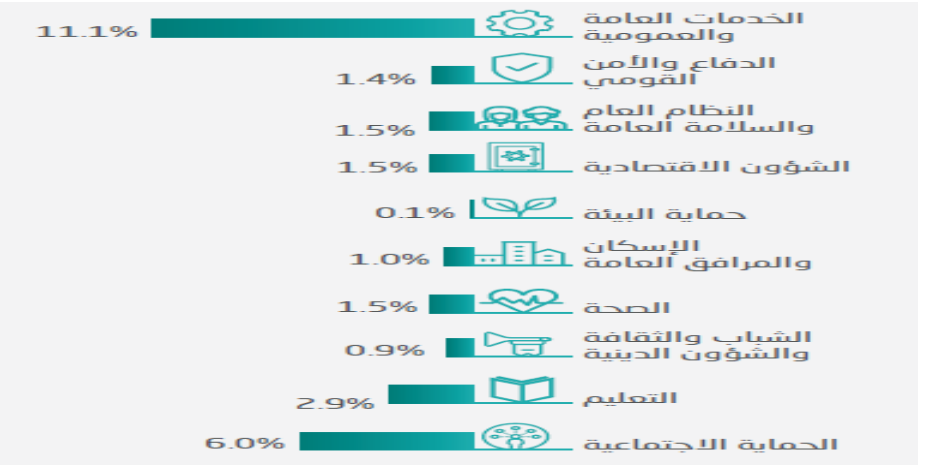
- **الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية :** ظهرت أهمية الاستثمارات الحكومية في مجال البنية التحتية خاصة بعد أحداث الأزمة المالية العالمية، حيث قامت الحكومات على مستوى العالم بزيادة إنفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزم التحفيز المالية المصممة لدعم النمو الاقتصادي و على الرغم من أن المنافع التي تعود على المجتمع من الاستثمارات في البنية التحتية تعد واضحة للجميع، إلا أن الموضوعات المتعلقة برصيد البنية التحتية والاستثمار فيها ظل محل تجاهل من جانب الاقتصاديين لفترة طويلة، حيث لم تهتم الدراسات الاقتصادية ببحث تبعات التراجع في رصيد البنية التحتية والناتج عن التراجع في حجم الانفاق على الاستثمار العام، إلا مع الأعمال الرائدة التي قدمها Aschauer 1989 و Munnell 1990 والتي أوضحت أن التراجع في مستوى الاستثمار العام في البنية التحتية كان العامل الرئيسي المسئول عن التناقص في نمو الإنتاجية وضعف أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وأن معدل العائد على الاستثمار في البنية التحتية يعد مرتفعاً جداً مقارنة بالعائد على الاستثمار في رأس المال الخاص، وأن الاستثمار العام في مجال البنية التحتية يعد مكملاً و ليس مزاحماً للاستثمار الخاص ، وتعتبر فكرة التأثير الايجابي للإنفاق العام على البنية التحتية فكرة مدعمة من جانب كل من النظرية الاقتصادية والمشاهدات العملية. فإذا كانت نماذج النمو النيوكلاسيكية قد تعاملت مع البنية

التحتية باعتبارها أحد المدخلات في دالة الإنتاج، وتنبأت بأن الأثر على النمو لأي توسع في البنية التحتية سيكون مؤقت وخاضع لتناقص العوائد كغيره من عوامل الإنتاج الأخرى، فإن نظريات النمو الحديثة(النابع من الداخل) ترى بأن تراكم أصول البنية التحتية يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو طويل الأجل بشكل دائم من خلال العمل على زيادة العوائد على عناصر الإنتاج الأخرى .

– **الإنفاق العام على التعليم** :لما كان التعليم من العوامل الضرورية المحددة لجودة رأس المال البشري، فإن الإنفاق العام على التعليم يشكل مكانة هامة في أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره المسئول عن عرض العمالة المدربة والمنتجة، كما يعتبر ذلك الإنفاق الاجتماعي مكوناً هاماً في موازنات الدول ولاسيما تلك الآخذة في النمو. ووفقاً للنظرية الاقتصادية ونتائج الأبحاث التطبيقية فإن الإنفاق العام المرتبط بالتعليم له عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة وينعكس على زيادة إنتاجية قوة العمل والمكاسب التي تحققها ومن ثم زيادة المشاركة فيها، ويؤدي إلى التأثير بشكل ايجابي، ووفقا للتصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة، يصنف إجمالي الإنفاق العام في مصر إلى عشر قطاعات وظيفية. وكما هو موضح في الشكل التالي ، تحصل الخدمات العامة والعمومية والحماية الاجتماعية على النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق في مصر. ويمثل هذان القطاعان حوالي ٤٠.٣% و٢١.٢% من إجمالي الإنفاق العام على التوالي خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠٢٠/٢٠٢١)في المتوسط، ويأتي التعليم بعد ذلك بمتوسط حصة تبلغ ١٠.٢%.



ويعرض الشكل التالي الحصص النسبية للقطاعات الوظيفية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويكشف تحليل اتجاه الأهمية النسبية للقطاعات الوظيفية في إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة (٢٠١٥/١٤- ٢٠٢١/٢٠) عن حدوث زيادة حادة في الحصة النسبية لقطاع الخدمات العامة والعمومية بنحو ١٣ نقطة مئوية. ويضم هذا القطاع عدة جهات تشريعية وتنفيذية ، كما يتضمن مخصصات الموازنة لمعاملات الدين العام والتي زادت أهميتها النسبية بشكل كبير من ٢٥.١% إلى ٣٣ في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال نفس الفترة علاوة على ذلك، تشير البيانات إلى أن قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم جاءا على رأس قائمة إنفاق القطاعات الوظيفية، كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن هذين القطاعين قد شهدا اتجاهاً تنازلياً خلال نفس الفترة. على وجه التحديد، انخفضت الحصة النسبية القطاع الحماية الاجتماعية من إجمالي الإنفاق من٢٥.٦% إلى ١٦.٧ %، بينما انخفض نصيب التعليم من ١٢.٦ % إلى ٩.٢ % وعلى العكس من ذلك، زادت الحصة النسبية لقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية خلال الفترة من ٢.٨% إلى ٤.٦ % مما يعكس التوسع في المشاريع القومية والاستثمارات الحكومية في برنامج الإسكان الاجتماعي، وكذلك في المرافق العامة ذات الصلة، بما فيها مياه الشرب والصرف الصحي.



وقد أدى هيمنة معاملات الدين العام على غالبية الإنفاق العام في مصر في إطار القطاع الوظيفي الخدمات العامة والعمومية إلى آثار غير مواتية على أهداف التنمية المستدامة .ومن المتوقع أن

تؤدي مدفوعات الفائدة المرتفعة والمتزايدة على الدين العام إلى مزاحمة الاستثمار العام، على افتراض أن الحكومة لا تستخدم موارد خارج الموازنة لتمويل استثماراتها .كما سيتعرض الاستثمار الخاص للمزاحمة بسبب الضغط المتزايد الذي تمارسه الحكومة على الأموال القابلة للإقراض . وبالتالي سيكون لذلك تأثير سلبي على التشغيل والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، وبالإضافة إلى ذلك تأتي مدفوعات الفائدة الكبيرة والمتزايدة على معاملات الدين العام على حساب مخصصات الموازنة لقطاعات الصحة والتعليم، الأمر الذي من شأنه أن يقيّد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والتعليم. والجدير بالذكر أن ارتفاع الإنفاق الحكومي على مدفوعات الفوائد خلال الفترة جاء نتيجة زيادة الاقتراض العام لتمويل المشاريع القومية الضخمة ولذلك لابد من بذل جهود كبيرة لخفض الدين العام وتحسين الانضباط المالي من خلال تحقيق فوائض في الموازنة وترشيد الإنفاق العام من خلال التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي بالإضافة إلى زيادة كفاءة أداء الموارد المالية الشحيحة من خلال زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تساهم هذه الإجراءات في تراجع مدفوعات خدمة الدين (أي الفوائد). ويشير هيكل الإنفاق العام في مصر وفقا للتصنيف الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة (٢٠١٤ /٢٠١٥- ٢٠٢٠/٢٠٢١) إلى أنه من بين أبواب الإنفاق الستة في موازنة الدولة تشكل مدفوعات الفوائد والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والأجور وتعويضات العاملين مجتمعةً حوالي ٧٨.٣ % من إجمالي الإنفاق في المتوسط. كما تشير البيانات إلى أنه في حين أن الحصة النسبية لمدفوعات الفوائد كانت تتزايد خلال الفترة الزمنية للتحليل كانت تلك الخاصة بالبابين الآخرين آخذة في الانخفاض.

ويشير التصنيف الإداري للإنفاق العام بمصر إلى درجة عالية من المركزية المالية، ففي خلال الفترة الزمنية (٢٠١٤/٢٠١٥- ٢٠٢٠/٢٠٢١) تم تخصيص حوالي ٧٧.٤% من إجمالي الإنفاق العام في المتوسط للجهاز الإداري مقارنةً بحوالي١٠% للإدارة المحلية. وعلاوةً على ذلك، تُظهر البيانات تزايد الحصة النسبية للجهاز الإداري في إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة الزمنية للتحليل في مقابل تراجع حصة الإدارة المحلية.

٤-١ الإنفاق العام الجاري والرأسمالي في مصر خلال فترة الدراسة

تبلغ الاعتمادات المقدرة لاستخدامات الموازنة العامة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٤٣٤٩,٢ مليار جنيه موزعه ما بين النفقات العامة البالغة نحو ٢٩٩٠,٩ مليار جنيه ومتطلبات حيازة الأصول المالية البالغة نحو ٤٢,٢ مليار جنيه وأخيرا سداد القروض المحلية والأجنبية البالغة نحو ١٣١٥,٩

مليار جنيه. ولمقابلة ذلك بالضرورة وبذات القدر الموارد العامة للدولة المستهدفة موزعة بين الايرادات العامة بنحو ٢١٤٢,١ مليار جنيه والمتحصلات من حيازة الأصول المالية البالغة نحو ٦٦,٨ مليار جنيه ثم الاقتراض من خلال الأوراق المالية بالأذون والسندات وغيرها المقدرة بنحو ٢١٤٠,٣ مليار جنيه.

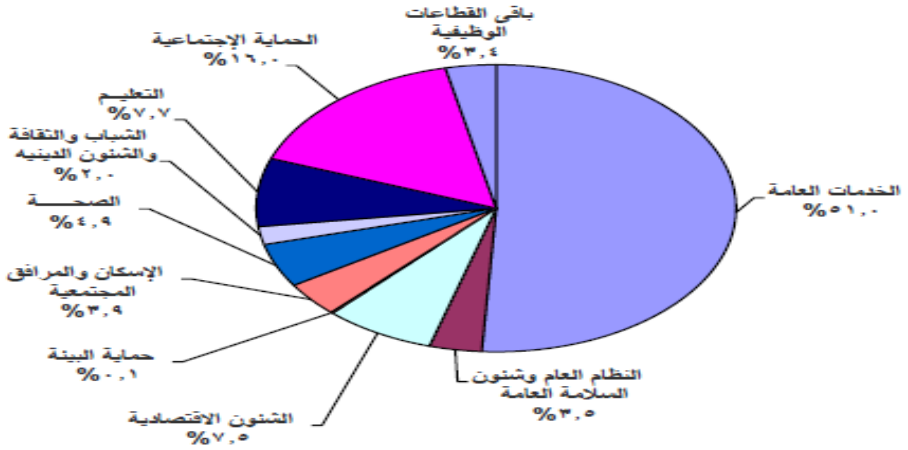
وطبقا للبيانات الصادرة عن وزارة المالية فإن الاستخدامات العامة البالغة نحو ٤٣٤٩,٢ مليار جنيه تتضمن نحو ٢٩٩٠,٩ مليار جنيه تمثل المصروفات من أجور ومستلزمات سلعية وخدمية ، وفوائد محلية وخارجية ، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ، ومصروفات متنوعه ، وشراء أصول غير مالية "الاستثمارات" أي أن المصروفات تمثل ما يقرب من ٦٨,٨% من الحجم العام للاستخدامات بمشروع الموازنة العامة للدولة وعليه فإن مقدرة الدولة على تغطية نفقاتها تتمثل في مقدرة الايرادات العامة البالغة نحو ٢١٤٢,١ مليار جنيه على تغطية جزء من النفقات العامة البالغة نحو ٢٩٩٠,٩ مليار جنيه أي أن الايرادات العامة تغطي ما نسبته ٧١,٦% من حجم المصروفات والباقي أو الفجوة وقدرها نحو ٨٤٨,٨ مليار جنيه تمثل ما يطلق عليه العجز النقدي للموازنة العامة وهو ما يشكل نسبة ٧,٢% من الناتج المحلي الاجمالي.

وتتضمن النفقات العامة نحو ٤٢,٢ مليار جنيه تمثل ما تدفعه الدولة لحيازة أصول مالية في شكل إقراض ومساهمات في الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، ويمثل الفرق بين حيازة هذه الأصول المالية وبين المتحصلات منها نحو ٦٦,٨ مليار جنيه يمثل ما نطلق عليه صافي حيازة الأصول المالية والذي يبلغ في مشروع الموازنة العامة للدولة نحو ٢٤,٤ مليار جنيه و بإضافة هذا المبلغ إلى العجز النقدي السابق وقدره ٨٤٨,٨ مليار جنيه تصل الجملة إلى نحو ٨٢٤,٤ مليار جنيه يطلق عليه العجز الكلي بمشروع الموازنة العامة للدولة والذي يشكل ما نسبته ٧% من الناتج المحلي الاجمالي.

وتتضمن المصروفات العامة حزم من الإجراءات التي تساعد على تحسين دخول جموع العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأصحاب المعاشات حيث سيتم سداد مبلغ ٢٠٢ مليار جنيه للمعاشات خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والعمل على تخفيف الآثار التضخمية عن فئات محدودي الدخل مع زيادة الدعم الموجه للقطاعات الإنتاجية والأنشطة الصناعية والزراعية وتنشيط الصادرات مما يساعد على زيادة عجلة الإنتاج والتي تخطت نحو ١٥٠ مليار جنيه عن العام المالي ٢٠٢٣ /٢٠٢٤ و ١٩٠ مليار جنيه عن الفترة من ٢٠٢٣/٤/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك بتقرير

زيادة في دخول المواطنين بحد أدنى ١٠٠٠ جنيه شهرياً وزيادة المعاشات لكافة المستحقين والمستفيدين عنهم بنسبة١٥ ٪ من إجمالي قيمة المعاش وزيادة القيمة الشهرية المسددة لمستحقي برنامج تكافل وكرامة بنسبة٢٥ ٪ هذا بالإضافة إلى إطلاق مبادرة دعم الصناعة والزراعة والسياحة بمبلغ ١٦٠ مليار جنيه بتكلفة أكثر من ١٢ مليار جنيه وأيضا زيادة دعم الصادرات من ٦ مليار جنيه إلى ٢٨ مليار جنيه.

وتتضمن النفقات العامة نحو ١٣١٥,٩ مليار جنيه أقساط القروض المطلوب سدادها خلال السنة المالية٢٠٢٣/٢٠٢٤ سواء أكانت قروضا محلية أو أجنبية ، وبمقارنة النفقات العامة لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والبالغة نحو ٢٢٣٥,٩ مليار جنيه نلاحظ الزيادة في تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ للنفقات العامة والمعروض بنحو ٢٩٩٠,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣٣,٨% أي ما يقرب من٧٥٥ مليار جنيه . وعلى صعيد أقساط وإهلاك القروض المحلية والأجنبية وفقا لمواعيد استحقاقها فهي تقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ١٣١٥,٩ مليار جنيه مقابل ٩٦٥,٥ مليار جنيه بموازنة العام الم"



٥- اتجاهات ومكونات الدين العام في مصر خلال الفترة فترة الدراسة

تدلنا مؤشرات واتجاهات الدين العام في مصر على أنه تعدى مرحلة الأمان بكثير وانتقل من مرحلة الظاهرة وحتى من مرحلة المشكلة التي تحتاج إلى مجهود بسيط لحلها إلى مرحلة الأزمة المستحكمة التي يصعب علاجها في الأمد القصير، وهذا يؤدى إلى آثار سيئة على مجمل الاقتصاد القومي مما يدل على سوء إدارة الدين العام ويحتاج الأمر إلى تدخل فورى واستراتيجي وفق خطة

موضوعية لمحاولة علاج هذه الأزمة حيث بلغ رصيد الدين العام المحلي[١٢] نحو ٤٧٤٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٧.١% في بينما بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٢٣ نحو ١٦٤.٧ مليار دولار.

٥-١ واقع ومؤشرات الدين العام المحلي في مصر خلال فترة الدراسة

بلغ رصيد الدين العام المحلي[١٣] نحو ٤٧٤٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٤٢٨٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مسجلاً زيادة قدرها ٤٦٠ مليار جنيه بمعدل ١٠.٧% خلال السنة المالية ١٩/ ٢٠٢٠ وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٧.١% في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٧٦.٥٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩، وقد ارتفع صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة ليصل إلى نحو ٤١٦٣.٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل نحو ٣٧٣٠.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، بزيادة بنحو ٤٣٢.٨ مليار جنيه بمعدل ١١.٦% خلال السنة المالية ١٩/ ٢٠٢٠ وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٧.٧% في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٦٦.٧% في نهاية يونيو ٢٠١٩ وقد جاءت الزيادة في صافي الدين المحلي المستحق على الحكومة كمحصلة لارتفاع أرصدة السندات والأذون الصادرة على الخزانة العامة بمقدار ٤٥٠.٩ مليار جنيه، وما أسفر عنه التغير في صافي أرصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفي من انخفاض بمقدار ١٨.١ مليار جنيه نتيجة لزيادة القروض الحكومية بمقدار ١١٥.٣ مليار جنيه، وزيادة الودائع الحكومية بمقدار ١٣٣.٤ مليار جنيه. وقد ارتفع صافي رصيد المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار ٣.٥ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢٠/١٩ ليبلغ نحو ٢٨٦.٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ ويعد هذا نتيجة لارتفاع صافي اقتراضها من الجهاز المصرفي بمقدار ١.٧ مليار جنيه نتيجة لانخفاض مطلوباتها من الجهاز المصرفي بمقدار ١٥.٧ مليار جنيه، وكذا انخفاض ودائعها لديه بمقدار ١٧.٤ مليار جنيه وزيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بمقدار ١.٨ مليار جنيه.

وقد بلغ صافي رصيد مديونية بنك الاستثمار القومي قبل طرح المديونية البينية نحو ٧١٣.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بزيادة نحو ٨٢.٠ مليار جنيه خلال السنة المالية .

[١٢] يتضمن رصيد الدين العام المحلي صافي كل من الدين المحلي الحكومي، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومي مطروحا منه المديونية البينية

[١٣] يتضمن رصيد الدين العام المحلي صافي كل من الدين المحلي الحكومي، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومي مطروحا منه المديونية البينية

٢٠٢٠/١٩ وجاء هذا كنتيجة لزيادة كل من إجمالي الموارد المستثمرة لديه بمقدار ٨٢.٩ مليار جنيه ليصل إلى ٧٢٦.٢ مليار جنيه، وكذا زيادة ودائعه لدى الجهاز المصرفي بمقدار ٠.٩ مليار جنيه، وأخيرا بلغت المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل بنك الاستثمار القومي نحو ٤٢١مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٣٦٢,٧مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ بزيادة بنحو ٥٨.٣ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢٠/١٩ حيث بلغت استثمارات البنك في الأوراق المالية الحكومية أذون وسندات نحو٣٤٧,٢ مليار جنيه بزيادة بلغت ٥٦.٥ مليار جنيه خلال السنة المالية٢٠٢٠/١٩ كما ارتفعت القروض الممنوحة من بنك الاستثمار القومي لتلك الهيئات بنحو ١.٨ مليار جنيه ليصل رصيد مديونياتها نحو ٧٣.٨ مليار جنيه

وتعد البنوك من أكبر المقرضين الحكوميين، حيث تقوم بشراء إصدارات الدين المحلية بتواريخ استحقاق مختلفة باستخدام الودائع. وبحسب البنك المركزي، بلغت قيمة سندات وأذون خزانة لدى القطاع المصرفي ٤.٣ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، أي ما يعادل ٩١.٥% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، بالعملتين المحلية والأجنبية، بحسب حسابات عدسة. وهذا يفرض ضغوطا على البنوك، ويزاحم الاستثمارات الأخرى، ويرفع تكلفة القروض التي تقدمها لأن أدوات الدين الحكومية تشكل بديلا أقل خطورة. ويشكل سيناريو سداد الديون هذا مصدر قلق. ونظراً لمعدلات النمو الاقتصادي الضعيفة، لا يوجد سوى عدد قليل من الطرق لسداد الديون المحلية: طباعة النقود في غياب زيادة مقابلة في الإنتاج، الأمر الذي من شأنه أن يدفع معدلات التضخم المرتفعة بالفعل، أو تقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات، إما عن طريق خفض الإنفاق العام. الإنفاق أو زيادة الإيرادات يأتي ٧٥% منها من الضرائب، وبالتالي فإن أي زيادة قد تزيد من العبء على المواطنين.

وتعتزم وزارة المالية زيادة إصداراتها من الدين المحلي بنسبة ٣٠% خلال الربع الحالي (يناير – مارس٢٠٢٤) مقارنة بالربع السابق لتصل إلى ١.٦٤٦ تريليون جنيه. وبذلك يصل إجمالي قيمة أذون وسندات الخزانة المصدرة محليًا خلال الأشهر التسعة الأولى (يوليو – ديسمبر) من العام المالي ٢٠٢٣/–٢٠٢٤، إلى ٤.١ تريليون جنيه، ويعادل هذا المبلغ ما يقرب من ضعف احتياجات مصر التمويلية للعام المالي بأكمله المتوقع في الموازنة العامة بنحو ٢.١ تريليون جنيه. ويعود ارتفاع قيمة الاقتراض المحلي هذا العام إلى زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع أسعار الفائدة مما أدى إلى تضخم مدفوعات خدمة الدين والقفزات في معدلات التضخم بالتزامن مع تراجع معدلات النمو. ويثير الهيكل الحالي للديون القلق حيث ينضج معظمها على المدى القصير.

والأسباب الكامنة وراء توسع الدين المحلي هي نفسها التي تثير المخاوف من عدم القدرة على السداد، وتستخدم الحكومة عائدات أذون الخزانة الجديدة وعروض السندات للوفاء بالأقساط ومدفوعات الفائدة على الديون القديمة. بمعنى آخر، تستخدم هذه الأدوات لتغطية عجز الموازنة وليس لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الإيرادات العامة بما يكفي لتغطية تكلفة الاقتراض. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢.٦% خلال الربع الأول من العام المالي الحالي، انخفاضاً من ٤.٤% في الربع نفسه من العام المالي السابق.

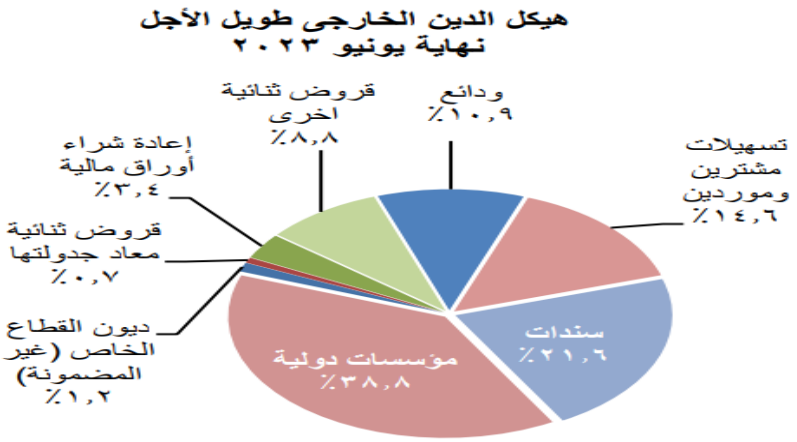
كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات الدين العام، والتي تتجاوز حاليا ٢٤%، أدى إلى رفع تكلفة خدمة الدين، وبالتالي عجز الموازنة، مما يجعل التمويل الإضافي ضروريا. وشهدت قيمة خدمة الدين المحلي ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة ١٤٤% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لتصل إلى ٩٥٩.٤ مليار جنيه. ويقترب هذا الرقم من ١.١٢ تريليون جنيه المتوقعة في الموازنة للعام المالي بأكمله.

٥-٢ واقع ومؤشرات الدين العام الخارجي في مصر خلال فترة الدراسة

بلغ رصيد الدين الخارجي١٦٤.٧مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٣ بزيادة نحو ٩مليار دولار٥.٨% مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ وقد جاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ٨.٩ مليار دولار، بالإضافة الى ارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار بنحو ١٤٧.٩ مليون دولار. وفيما يلي عرض لأهم تطورات الدين الخارجي وأعباء خدمته ومؤشراته:

٥-٢-١الدين الخارجي وفقاً لأجال الاستحقاق: تشير بيانات الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٢٣ وفقاً لآجال الاستحقاق الأصلية إلى أن الديون طويلة الأجل بلغت نحو ١٣٦.٦ مليار دولار، كما بلغت الديون قصيرة الأجل نحو ٢٨.١ مليار دولار:

أولاً) الدين الخارجي طويل الأجل بلغ رصيد الديون طويلة الأجل في نهاية يونيو ٢٠٢٣ نحو ١٣٦.٦ مليار دولار مثلت نحو ٨٢.٩٪ من إجمالي الدين الخارجي مقابل ١٢٩.١ مليار دولار نهاية يونيو ٢٠٢٢ وقد مثلت كل من المؤسسات الدولية والإقليمية والسندات وتسهيلات المشترين والموردين النسبة الأكبر في هيكل الدين الخارجي، كما يتضح في الشكل التالي:



حيث بلغ رصيد تسهيلات المشترين والموردين نحو١٩,٩ مليار دولار، بارتفاع نحو ٣.٥ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو٢٠٢٢ ، كما بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والاقليمية نحو ٥٢.٩ مليار دولار بارتفاع بلغ نحو ١.٧ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو٢٠٢٢ في حين بلغت القروض الثنائية الأخرى نحو ١٢ مليار دولار، بارتفاع بلغ نحو ٠.٩ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ وتتضمن هذه القروض تسهيل دعم السيولة المقدم من بنك التنمية الصيني إلى البنك المركزي المصري بنحو ٣٢٨.٢ مليون دولار، وقد بلغ رصيد مديونية القطاع الخاص غير المضمونة نحو ١.٦ مليار دولار، بارتفاع نحو٠,٨ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ وذلك نتيجة أساسية لاقتراض أحد البنوك الخاصة من فرعها الرئيسي بالخارج نحو ٧٥٠ مليون دولار خلال يناير / مارس ٢٠٢٣ ويتضمن هذا الرصيد السندات الخضراء التي أصدرها البنك التجاري الدولي في الخارج بقيمة اسمية ١٠٠مليون دولار في يوليو٢٠٢١.

وقد بلغ رصيد السندات والصكوك المصدرة في الخارج نحو ٢٩.٥ مليار دولار بارتفاع يبلغ ٠,٥ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ ويتمثل رصيد تلك السندات بنحو ٢٢.٤ مليار دولار رصيد سندات أوروبية مصدرة بالدولار بالإضافة لما يعادل ٤.١ مليار دولار رصيد سندات أوروبية مصدرة باليورو و نحو ١.٥ مليار دولار رصيد صكوك مصدرة بالدولار ونحو ٧٣٧.٢ مليون دولار رصيد سندات خضراء مصدرة بالدولار وما يعادل ٤١٩.٢ مليون دولار رصيد سندات الساموراى والمصدرة بالين الياباني ونحو ٣٥٥.٤ مليون دولار رصيد سندات سيادية مصدرة بالدولار.

وقد بلغ رصيد عمليات إعادة شراء أوراق مالية Repoنحو ٤.٧ مليار دولار كما بلغ رصيد القروض الثنائية المعاد جدولتها نحو ١ مليار دولار بانخفاض نحو ٠.٣ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو، في حين بلغ رصيد ودائع غير المقيمين طويلة الأجل والمتمثلة في ودائع الدول العربية لدى البنك المركزي المصري نحو ١٥ مليار دولار وجاء توزيع هذه الودائع كالآتي(٥,٧مليار دولار من الإمارات، ٥,٣مليار دولار من السعودية، ٤ مليار دولار من الكويت)

ثانياً) الدين الخارجي قصير الأجل: بتحليل بيانات الدين الخارجي قصير الأجل وفقاً لأجال الاستحقاق الأصلية والمتبقية وأهم الدول والجهات الدائنة يتضح ما يلي:

- **وفقاً لآجال الاستحقاق الأصلية:** ارتفع رصيد الدين الخارجي قصير الآجل بنحو ١.٥ مليار دولار ليصل إلى نحو ٢٨.١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٢٦.٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢ وتمثل ودائع الدول العربية بالبنك المركزي ما يزيد عن نصف هذا الرصيد، بالإضافة إلى نحو ٢.٥ مليار دولار قيمة اتفاق مبادلة العملة بين البنك المركزي المصري وبنك الشعب الصيني.
- **وفقاً لآجال الاستحقاق المتبقية:** ويقصد بها الديون قصيرة الأجل حسب تاريخ الاستحقاق الأصلي في نهاية يونيو ٢٠٢٣ مضافاً إليها الأقساط التي يستحق سدادها على الديون طويلة الأجل خلال سنة قادمة أو أقل ويبلغ رصيد الدين الخارجي قصير الآجل نحو ٤٩.٤ مليار دولار.
- **وفقاً لأهم الدول والجهات الدائنة:** فقد بلغ نصيب الدول العربية ٧٤.٤% من إجمالي رصيد الدين الخارجي قصير الأجل(٢٨.١ مليار دولار) وتركز في كل من الإمارات بنحو ٨.٦ مليار دولار، والسعودية بنحو ٥.٥ مليار دولار، ثم قطر بنحو ٤.٠ مليار دولار. وتبلغ المديونية المستحقة للصين نحو ٢,٨مليار دولار (متضمنة اتفاق مبادلة العملة)، ونحو ١,٣ مليار دولار مؤسسات دولية، والمملكة المتحدة نحو ٧٥٢.٥ مليون دولار (منها٦٢.١% قروض) وسويسرا نحو ٣٦١.٨ مليون دولار أغلبها تسهيلات تجارية.

٥-٢-٢الدين الخارجي وفقاً للقطاع المدين:

يتضح من تحليل بيانات الدين الخارجي وفقا للقطاع المدين في نهاية يونيو ٢٠٢٣ ارتفاع رصيد الدين المستحق على البنوك بنحو٣,٣ مليار دولار ليبلغ نحو ٢١ مليار دولار بما يمثل ١٢.٧% من إجمالي الدين الخارجي وجاء ذلك الارتفاع محصلة لزيادة القروض طويلة الأجل بنحو

٣.٩ مليار دولار، وتراجع القروض والودائع قصيرة الأجل بنحو ٠.٦ مليار دولار، كما يتضح أيضا ارتفاع رصيد الدين المستحق على البنك المركزي بنحو ٢.٧ مليار دولار ليبلغ نحو ٤٣.٦ مليار دولار وبما يمثل ٢٦.٥% من إجمالي الدين الخارجي وتمثلت معظم هذه الزيادة في ودائع الدول العربية قصيرة الأجل، كما نلاحظ أيضا ارتفاع رصيد الدين المستحق على القطاعات الأخرى بنحو ١.٩ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ ليبلغ نحو ١٦.٧ مليار دولار، بما يمثل ١٠,١% من اجمالي الدين الخارجي .

ونلاحظ ارتفاع رصيد الدين المستحق على الحكومة بنحو١,١ مليار دولار ليبلغ هذا الرصيد نحو ٨٣.٤ مليار دولار بما يمثل ٥٠.٧% من إجمالي الدين الخارجي وجاءت معظم هذه الزيادة في القروض طويلة الأجل بنحو ٠.٧ مليار دولار، وفى السندات المطروحة بالخارج بنحو ٠.٤ مليار دولار حيث شهدت الفترة يناير/مارس ٢٠٢٣ إصدار صكوك بالخارج بنحو١,٥مليار دولار وسداد شريحة من السندات المصدرة بالدولار بنحو ٠.٩ مليار دولار

٥-٢-٣الدين الخارجي وفقاً للدائنين:

يتضح من تحليل بيانات الدين الخارجي وفقا للدائنين في نهاية يونيو ٢٠٢٣ أن رصيد المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو ٥٢.٩ مليار دولار(٣٢.١% من إجمالي الدين الخارجي) بلغ نصيب صندوق النقد الدولي فيها نحو ٤٠% بنحو٢١.٢ مليار دولار موزعة كالآتي:

-نحو ٩.٣ مليار دولار تمثل تسهيل الصندوق الممددExtended Fund Facility, EFF

-نحو ٢.٧ مليار دولار تمثل أداة التمويل السريع Rapid Finance Instrument, RFI

-نحو٥مليار دولار تمثل قيم ثلاث شرائح من اتفاقات الاستعداد الائتماني Stand by Arrangement, SBA

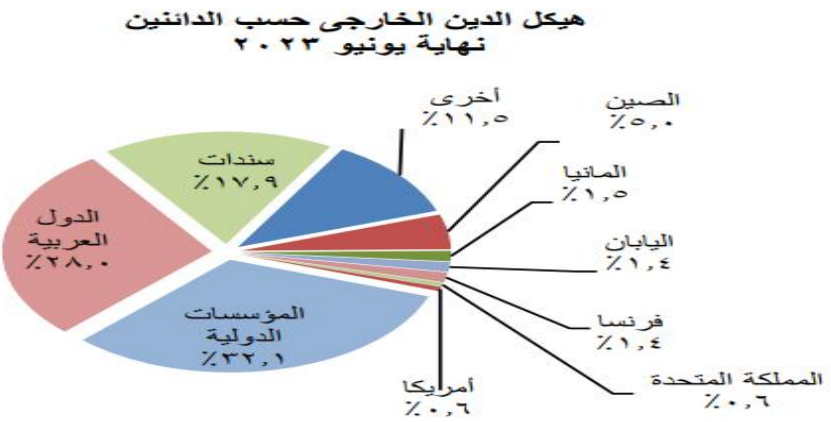
-نحو ٣.٨ مليار دولار قيمة وحدات حقوق سحب خاصة

-نحو ٣٤٨.٤ مليون دولار شريحة أولي من تسهيل الصندوق الممدد الجديد

كما بلغ رصيد المديونية المستحقة للبنك الدولي نحو ١٢.٣مليار دولار بنسبة ٢٣.٣% من إجمالي مديونية المؤسسات الدولية والإقليمية، وبنك الاستثمار الأوروبي(٤.٨ مليار دولار بنسبة ٩%) ومؤسسات دولية أخرى بنحو ٦.٩ مليار دولار

وقد بلغ رصيد المديونية المستحقة للدول العربية نحو٤٦.٢ مليار دولار تمثل أغلبها في الإمارات بنحو ٢٠,٩% مليار دولار بنسبة ١٢.٧% من إجمالي الدين الخارجي، السعودية بنحو ١٢.٢

مليار دولار بنسبة ٧.٤% الكويت بنحو ٧.١ مليار دولار بنسبة ٤.٣% وقطر بنحو ٤.٠ مليار دولار بنسبة٢.٥% و بلغ رصيد المديونية المستحقة لأهم خمس دول أعضاء في نادي باريس نحو ٨.٨ مليار دولار وهي ألمانيا ٢.٤ مليار دولار، واليابان وفرنسا٢.٣ مليار دولار لكل منهما، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية٠.٩ مليار دولار لكل منهما، و بلغ رصيد المديونية المستحقة لدولة الصين نحو ٨.٣ مليار دولار



٥-٢-٤الدين الخارجي الدين الخارجي وفقا للعملات المقترض بها: يتضح من توزيع الدين الخارجي حسب العملات الرئيسية المقترض بها في نهاية يونيو ،٢٠٢٣ استحواذ الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بقيمة ١١٢.٦ مليار دولار٦٨,٤% نظراً لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكي تستحق لدول وجهات دائنة بخالف الولايات المتحدة، يليه وحدات حقوق السحب الخاصة بما قيمته٢ مليار دولار، ثم اليورو ١٨.٣ مليار دولار، والدينار الكويتي ٣.٩ مليار دولار، ثم اليوان الصيني٣.٢ مليار دولار، والين الياباني ٢.٦ مليار دولار، والريال السعودي ١.٤ مليار دولار ، ونحو ٠.٥ مليار دولار عملات أخرى.

٥-٢-٥أعباء خدمة الدين الخارجي: تراجعت أعباء خدمة الدين الخارجي لتبلغ نحو ٢٥,٤مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقابل ٢٦.٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة وقد جاء هذا التراجع محصلة انخفاض الأقساط المسددة بنحو ٣.٣ مليار دولار لتسجل نحو ١٨.٤ مليار دولار، وارتفاع الفوائد المدفوعة بنحو ٢.٤ مليار دولار لتسجل نحو ٧.٠ مليار دولار تتضمن الفوائد على الودائع والسندات.

٥-٢-٦ مؤشرات الدين الخارجي: بلغت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلى الإجمالي نحو ٤٠.٣% في نهاية يونيو٢٠٢٣ مقابل ٣٢.٦% في نهاية يونيو ٢٠٢٢ فيما بلغت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل وفقاً لآجال الاستحقاق الأصلية إلى إجمالي رصيد الدين الخارجي نحو ١٧.١% في نهاية يونيو٢٠٢٣ وهي ذات النسبة في يونيو ٢٠٢٢ وبما نسبته ٨٠.٨% من صافي الاحتياطيات الدولية (مقابل ٧٩.٧%، وقد بلغت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل وفقاً لآجال الاستحقاق المتبقية إلى إجمالي رصيد الدين الخارجي نحو ٣٠% في نهاية يونيو ٢٠٢٣ (مقابل ٢٧.١%) وبما نسبته ١٤٢% من صافي الاحتياطيات الدولية (مقابل ١٢٦.٤%).

كما سجلت نسبة رصيد الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية٢٢٢% في نهاية يونيو ٢٠٢٣ (مقابل ٢١٩.٨%)، وتراجعت نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية لتبلغ ٣٤.٣% خلال السنة المنتهية في يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٣٧.١% خلال السنة المنتهية في يونيو ٢٠٢٢، وذلك محصلة لكل من انخفاض أعباء خدمة الدين الخارجي وزيادة الصادرات السلعية والخدمية، وتتحسن هذه النسبة بشكل كبير عند احتسابها إلى الحصيلة الجارية لتصل إلى ٢٥,٧%

٦- تقييم الوضع الراهن

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن النفقات العامة في مصر تزايدت بشكل مستمر خاصة خلال الفترة منذ ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤ وذلك لعدة أسباب :

أ- **أولا: أسباب ظاهرية :المقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن تقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع مثل:**

- **<u>ارتفاع المستوى العام للأسعار:</u>** شهدت مصر ارتفاع في المستوي العام للأسعار خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر، الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، معدلاً شهرياً بلغ ١% في أكتوبر ٢٠٢٣ مقابل معدلاً بلغ ٢.٦% في ذات الشهر من العام السابق ومعدلاً شهرياً بلغ ٢% في سبتمبر ٢٠٢٣. كما سجل المعدل السنوي للتضخم العام ٣٥.٨% في أكتوبر ٢٠٢٣ مقابل ٣٨.٠% في سبتمبر ٢٠٢٣. وسجل الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، المعد من قبل البنك المركزي، معدلاً شهرياً بلغ ١.٨% في أكتوبر ٢٠٢٣ مقابل معدلاً شهرياً بلغ ٣% في ذات الشهر من العام السابق ومعدلاً شهرياً بلغ ١.١% في سبتمبر ٢٠٢٣. كما سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي ٣٨.١% في أكتوبر ٢٠٢٣ مقابل ٣٩.٧% في سبتمبر ٢٠٢٣.

- **تخفيض قيمة العملة الوطنية:** إن ارتفاع قيمة صرف الدولار و اليورو مقابل الجنيه المصري كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الاسمية للواردات المصرية وتسبب في ارتفاع المستوي العام للأسعار المحلية، ونظرا لأن أي تخفيض في سعر صرف الجنيه المصري يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع تكاليف الواردات بصفة عامة والواردات من السلع الوسيطة بصفة خاصة أدي ذلك إلي زيادة الإنفاق العام. ومن خلال متابعة تطور سعر صرف الجنيه مقابل الدولار نلاحظ ان سعر الصرف ارتفع إلى١٨.٦ جنيه لكل دولار في ٣١ مايو ٢٠٢٢ بعد أن كان١.٥٥جنيه لكل دولار عام ١٩٩٠ و في عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار وبشكل جذري نتيجة الاحداث التي تعرض لها الاقتصاد المصري عام٢٠٠٣الامر الذي أدى الى ارتفاع سعر الصرف الى ٥.٥٨ جنيه لكل دولار عام٢٠٠٣ليسجل سعر الصرف استمراره بالارتفاع حتى وصل الى ٧.٦٩عام ٢٠١٥ونفس الأمر تكرر مرة أخرى في نوفمبر٢٠١٦الامر الذي أدى الى ارتفاع سعر الصرف من٨.٨٨جنيه لكل دولار في ٢٠١٦/١١/٠٢ الى ١٤.٢٧جنيه لكل دولار في ٢٠١٦/١١/٠٣ واستمر بالارتفاع حتى وصل ١٩.٥ جنيه لكل دولار في٢٠١٦/١٢/٢١ ثم أخذ يتحرك صعودا وهبوطا بنسب طفية ليصل إلى ١٥.٧٥ جنيه لكل دولار في ٢٠٢٢/٠٣/٢٠ قبل اتخاذ القرار الأخير بتحريك سعر الصرف ليصل إلى ١٨.٢٦ جنيه لكل دولار في٢٠٢٢/٠٣/٢١ وأخيرا ليصل إلى ٣٠.٨٩جنيه لكل دولار في ٢٠٢٣/١١/٢٠ [١٤]
- **الزيادة السكانية:** تعتبر الزيادة السكانية من العوامل المهمة في زيادة حجم النفقات العامة وذلك لأن التوسع في حجم النفقات يتوقف على معدل النمو السنوي للسكان وتوزيعهم الجغرافي، في حالة بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها وفي مصر تجاوز عدد السكان ١٠٥ مليون نسمة منتصف٢٠٢٣ وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري[١٥].

ب- ثانيا:الزيادة الحقيقية والأسباب الحقيقية والمقصود بها تلك الزيادة الفعلية في النفقات العامة في الدولة إذا بقي سكانها والمستوى العام للأسعار دون تغيير، أما أسباب هذه الزيادة فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

[١٤] البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg
[١٥] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg

- **الأسباب الاجتماعية والسياسية:** فقد شرعت الحكومة في سن الكثير من القوانين والمنح التي استهدفت رفع الكفاءة وتوفير خدمات الصحة والتعليم لأكبر عدد ممكن من المواطنين مع الاهتمام بالطبقات ذات الدخل المحدود، كما شهدت مصر مراحل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية.
- **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:** وتتمثل في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ، وكذا زيادة وتطور دور الدولة ، باعتبار أن النمو الاقتصادي في أي مجتمع يصاحبه ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات التي يزداد طلب الأفراد عليها حين يرتفع مستوى دخلهم. وقد قامت الدولة برفع الأجور أكثر من مره لتحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات بإقرار العلاوات الدورية وزيادة الحافز الإضافي وزيادة مخصصات بعض الشرائح الوظيفية وتعيين ألاف المعلمين الجدد وزيادة حد الاعفاء الضريبي .

وفيما يتعلق بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فكلما حرصت الدولة المصرية على التدخل بصورة موسعة في الحياة الاقتصادية كلما ازداد حجم النفقات العامة، حيث ارتفعت جملة الاستثمارات الحكومية الي ٥٨٦ مليار جنيه منها ٢٨٠ مليار تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو ٣٠٦ مليار تمويل ذاتي.

كما تم تخصيص نحو١٢مليار جنيه لتمويل مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية "الصناعية والزراعية والسياحية" بقروض قيمتها١٦٠ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ ١١ ٪ على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٢٥ بتاريخ١٨/ ١ / ٢٠٢٣ ، وتخصيص نحو ٦ مليار جنيه قيمة فاتورة خفض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة والتي تتحمله الموازنة العامة للدولة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠، وتخصيص مبلغ ١,٥ مليار جنيه قيمة الضريبة علي العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية وذلك بدء من٢٠٢٢/١/١ولمدة ثلاث سنوات والذى تتحمله وزارة المالية عن المصنعين في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢. وزيادة مخصصات دعم تنشيط الصادرات ليصل الى نحو ٢٨,٥ مليار جنيه. وفيما يتعلق بدعم برامج الحماية الاجتماعية تم زيادة أعداد المستفيدين من

برنامج معاش تكافل وكرامة وتحقيق المستحقات الدستورية للصحة والتعليم والبحث العلمي بشكل كبير من خلال تخصيص مبالغ تسمح بزيادة الاستثمار في تلك القطاعات بشكل مستدام. وزيادة مخصصات دعم رغيف الخبز وبما يعكس تحمل الدولة لكافة الزيادات التي طرأت على أسعار القمح المحلى والمستورد وباقي التكاليف الأخرى بما يضمن استمرار تقديم رغيف الخبز بسعر خمسة قروش بالرغم من ارتفاع تكلفته لما يقرب من جنيه. كذلك زيادة مخصصات دعم الإسكان الاجتماعي بنحو١٠٤%سواء للدعم النقدي أو دعم المرافق. واستهداف استكمال تطبيق منظومة التامين الصحي الشامل لمحافظات الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس وبورسعيد ودمياط وشمال سيناء بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة).

٧- القرارات الحكومية والآليات المقترحة لترشيد الإنفاق

يكون ترشيد الإنفاق العام بالعمل على زيادة فاعليته وليس بتخفيضه دائما، والذي قد تكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. فالفرق كبير بين مفهومي ترشيد الإنفاق وتخفيض الإنفاق، فالترشيد يقوم بالأساس على اتخاذ القرار الصائب في الإنفاق، ما قد يعني تخفيض النفقات في مجالات معينة، وزيادته في مجالات أخرى، والغاية في النهاية ضبط النفقات بما يحقق الهدف العام من صرفها ، ولترشيد النفقات العامة يتعين:

- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة؛
- إعداد دراسات الجدوى للمشاريع؛
- الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية ضمانا لتوجيه الانفاق بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة؛
- تجنب جميع أوجه الإسراف والتبذير سواء كان خاصا أو عاما؛
- تناسب الإنفاق العام مع المقدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة
- تشديد الرقابة بكل أشكالها، سياسية وبرلمانية وقضائية وتقنية لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات العامة للدولة؛ وضمان احترام أموال الدولة من الضياع والاختلاس، ومن كل أشكال التلاعب
- اصلاح نظام الإعانات والحفاظ على شبكة الأمان الاجتماعي في ظل تزايد معدلات البطالة، وضمان توزيع أمثل للموارد الموجهة للفئات السكانية الأضعف. ويمكن جعل دعم الأسعار أكثر

فعالية من خلال تعزيز ضبط أسواق السلع الأساسية وإيقاف دعم المنتجات المستوردة. ومن شأن توجيه الإعانات، المقرونة بخفض تدريجي في معدل الإعانات العامة، أن يسمح بخفض العبء المالي الذي يثقل كاهل الدولة دون إلحاق الضرر بالفئات السكانية الأضعف.

ويتطرق هذا الجزء إلى أهم القرارات الحكومية والإجراءات المتعلقة بالتدابير العملية المتخذة لترشيد الإنفاق العام في مصر في ضوء ما الاتجاه الأخير للدولة المصرية بإيقاف تنفيذ أيّة مشروعات لم يتم البدء فيها حتى الآن وتم رصد مكون دولاري لها، وهو قرار استراتيجي قوي للغاية يعكس رغبة الحكومة المصرية في العمل بشكل مخطط ومنهجية اقتصادية تتّسم بالرشادة الاقتصادية وتحديداً في إدارة ملفات السياسة المالية والتي تعد من أهم وأخطر الملفات العامة التي تديرها الحكومات في كافة الدول. وتشمل القرارات الحكومية ما يلي:

– تسري أحكام هذا القرار بإيقاف تنفيذ أيّة مشروعات لم يتم البدء فيها حتى الآن وتم رصد مكون دولاري لها على كافة موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

– عدم تأثير قواعد الترشيد المنصوص عليها في هذا القرار على أداء الجهات المخاطبة بأحكامه للخدمات التي تؤديها وللدور المنوط بها.

– عدم الجواز بالترخيص بالصرف على الأغراض المحظور الصرف عليها، وذلك على سبيل الاستثناء إلا في الأحوال التي يقدرها رئيس مجلس الوزراء.

– يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية وذات الاختصاص في هذا الشأن.

– تأجيل تنفيذ أيّة مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكوّن دولاري واضح، وتأجيل الصرف على أية احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى.

– ترشيد جميع أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أو في حالة تحمّل الجهة الداعية لجميع تكاليف السفر، وبعد موافقة السلطة المختصة.

– يعرض وزير المالية تقريراً دورياً كل شهرين على رئاسة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ أحكام هذا القرار وبنتائج تنفيذه.

وتهدف هذه الآليات والإجراءات المقترحة إلى محاولة ترشيد الانفاق العام والتي نتناولها في ما يلي بعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

-تعزيز الشفافية في تسيير النفقات العامة للحد من الفساد المالي وحرية الوصول الى المعلومات الخاصة بالموازنة حيث تسجل مصر نتائج سيئة عندما يتعلق الامر بالشفافية في الموازنة العامة رغم أن الدستور المصري ينص على أن يراقب البرلمان موازنة الحكومة.

-إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لاعتماد نهج شامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في الأولويات التنموية، كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، الأمر الذي قد يسهم في حشد وإشراك القطاع الخاص من حيث توفير مجال أكبر للمشاركة وتعزيز توافر الأموال

-تخفيف الاعتماد على الاقتراض الخارجي والتدفقات الخارجية المتقلبة مثل استثمارات المحفظة لمعالجة ديناميكية العجز المزدوج، إذ إنها تشكل ضعفاً خارجياً وتتعرض للصدمات.

-إكمال إطار التمويل الوطني المتكامل من خلال تفعيل الركيزتين الأساسيتين (الرصد والمراجعة، والحوكمة والتنسيق) فلا بد من توجيههما نحو إعادة تقييم الأهداف الإنمائية الوطنية، و زيادة الاتساق عبر سياسات التمويل العامة والخاصة، و تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة في كل مجال من مجالات التمويل

-الاستمرار في المسار المعتمد مؤخراً لتصحيح أوضاع المالية العامة من خلال تعزيز القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية دون زيادة العبء الضريبي، و إعادة توجيه الإنفاق العام لمطابقة الأهداف التنموية مع تجنب مزاحمة القطاع الخاص، و تقييم تدابير السياسة العامة التي تساعد على زيادة المدخرات الخاصة على المدى الطويل

-توفير البيانات حول مصادر التمويل الأخرى والاستفادة منها، كتلك المتعلقة بتمويل الأنشطة الخاصة بالمناخ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والعمل الخيري، وذلك بغية المساعدة في سد فجوة التمويل لما يشكّل تحديات معينة في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تأثير تغيّر المناخ وندرة المياه. وكانت الخطوة الأولى الجديرة بالملاحظة في هذا الاتجاه إصدار مصر لأول سندات خضراء سيادية في سبتمبر ٢٠٢٠.

و تجدر الاشارة إلى أن ترشيد الإنفاق العام ليس حلاً سريعا فهو يحتاج إلى وقت حتى يصبح نافذ المفعول ويحتاج كذلك لمزيد من تشديد الشروط النقدية

٨- قياس أثر الانضباط المالي وترشيد الانفاق العام على الدين العام في مصر

اتضح مما سبق أن الانضباط المالي وترشيد الانفاق العام يعمل على تقليل اتساع دائرة الدين العام في مصر، وللتأكد من ذلك يتعين اختبار العالقة بين الانضباط المالي والدين العام في مصر.

ولذلك يقدم هذا البحث تقديرا للعلاقة بين الدين العام وبين بعض محدداته والانضباط المالي باستخدام نموذج خطي. ولإبراز ذلك سيتم تناول توصيف النموذج، ونتائج التقدير بالمناقشة والتحليل.

٨-١ منهجية الدراسة وتوصيف النموذج

سوف يتم استخدام نموذج خطي لقياس العالقة بين الدين العام كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه ومن بينها مؤشر الانضباط المالي للدلالة على ترشيد الانفاق العام، ويقصد بالانضباط المالي قدرة الحكومة في المحافظة على صحة وسلامة عملياتها المالية على المدى البعيد ، ويعد الانضباط المالي مقياساً لقدرة السياسة المالية في كبح الافراط في الانفاق العام، ومن ثمَّ تكون احدى أهدافه هي ضبط الموازنة من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته، دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطيات الاجنبية، بمعنى ان تحقق الانضباط المالي ووجوده في دولة من الدول يشير الى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها وتوفيرها لمصادر تمويل العجز من غير الاعتماد على الطرق المؤذية لاقتصاد البلد، ومن ثمَّ يمكن عدّ من مؤشرات ترشيد الانفاق العام وترشيد الانفاق. وتأخذ النموذج هذا الشكل:

$$Dep_t = \alpha + \beta_1 Gdp_t + \beta_2 Inf_t + \beta_3 Pop_t + \beta_4 Ds_t + \beta_5 Fd_t + u_t \quad (1)$$

حيث إن t = السنوات من ١٩٩١ حتى ٢٠٢٢ في مصر

ومن المعادلة رقم (١) يتضح أن المتغير التابع Dep هو الدين العام ويشير مؤشر الدين العام إلى إجمالي دين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويتم قياس الدين العام في تاريخ محدد غالبا آخر أيام العام المالي لأنه رصيد وليس تدفقا (البنك الدولي٢٠٢٢) وبالنسبة للمتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم فيمكن تعريفها كما يلي:

- النمو الاقتصاديGdp ويتم التعبير عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأسعار الثابتة بالدولار
- Pop النمو السكاني وتم التعبير عنه بإجمالي تعداد السكان وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر
- Inf التضخم ويتم التعبير عنه بمعدل الارتفاع العام في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- Ds خدمة الدين ويتم التعبير عنه بإجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي

- Fd الانضباط المالي ويتم التعبير عنه بحجم عجز الموازنة العامة في مصر وفقا لبيانات البنك المركزي
- U حد الخطأ العشوائي

وتعبر α عن ثابت المعادلة أما كل من (β_1 , β_2 , β_3 , β_4) فهي تعبر عن المتغيرات المستقلة ويتحدد تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة السابقة على المتغير التابع وهو الدين العام في مصر وفقا لقوانين النظرية الاقتصادية كما يلي:

- ✓ يؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض حجم الدين العام في مصر، نتيجة انخفاض أعباء الأفراد على الدولة لإشباع احتياجاتهم وبالتالي تصبح العلاقة بينهما عكسية
- ✓ هناك علاقة طردية بين النمو السكاني وارتفاع حجم الدين العام في مصر فكلما ازداد عدد السكان ازداد حجم الدين العام في حتى تتمكن من إشباع احتياجات الغالبية العظمة من الأفراد
- ✓ هناك علاقة طردية بين معدل التضخم والدين العام في مصر حيث يرتفع معدل التضخم مع زيادة احتياج الدولة للدين حتى يمكنها إشباع احتياجات مواطنيها
- ✓ هناك علاقة طردية بين خدمة الدين وحجم الدين العام فكلما ارتفعت نسبة خدمة الدين ازداد لجوء الدولة إلى الدين العام لسدادها مما يزيد من حجم الدين العام
- ✓ هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة والدين العام حتى يتم سداد أوجه عجز الموازنة ومن ثم فإن هناك عالقة عكسية بين الانضباط المالي والمعبر عن ترشيد الانفاق العام والدين العام في مصر

وبالنظر لبيانات السلسلة الزمنية لعينة مكونة من٣٠ مشاهدة للسنوات من ١٩٩١حتى٢٠٢٢ في مصر مع استبعاد بعض السنوات التي لا تتوافر فيها البيانات محل الدراسة لكل متغيرات النموذج، وقد اعتمد الباحث على مصادر مختلفة لجمع الاحصائيات والمؤشرات حيث تم استخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وبيانات البنك المركزي المصري في الحصول على الدين العام ومعدل التضخم المصري و النمو السكاني ومؤشر الانضباط المالي (عجز الموازنة العامة) ومؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي

٨-٢ تقدير النموذج

باستخدام نموذج الانحدار الخطي وطريقة المربعات الصغرى العامة OLS بواسطة البرنامج الإحصائي E views يمكننا استخلاص نتائج تقدير النموذج بالجدول الآتي:

Variable	Coefficient	f-Statistic	Prob.
C	-2.38E+10	-17.93520	0.0000
Gdp	-3.50E+08	-3.854389	0.0009
Pop	367.5932	18.72747	0.0000
Inf	77264871	2.746878	0.0118
Fd	4.56E+08	8.165076	0.0000
Ds	1.36E+09	9.858964	0.0000
R-squared	0.966356		
Adjusted R-squared	0.958709		
(F-statistic)	126.3794		
Prob. F-statistic	0.000000		
Durbin-Watson stat	2.25		

وللتأكد من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ من عدمه استخدمنا اختبار Harvey والذي بين أن قيمة الاحتمال .Prob لإحصائية أكبر من ٠.٠٥ يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل وهو ما يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من ٠.٠٥ يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود المشكلة وضرورة حلها.

وبالنظر إلى النتائج السابقة يتضح أن جميع العلاقات والتأثير للمتغيرات المستقلة على الدين العام المتغير التابع جاءت بما يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية ، وفيما يتعلق بالانضباط المالي وعلاقته بالدين العام في مصر يتضح من النتائج أنه يرتبط عكسيا حيث إنه إذا زاد عجز الموازنة العامة في مصر (أي انخفاض الانضباط المالي) بمقدار الوحدة يرتفع حجم الدين العام بنحو 08+ E 4.56 ، وهو ما يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة عجز الموازنة يخفض الانضباط المالي كما أن هذا المتغير المستقل له تأثير معنوي إحصائيا على الدين العام في مصر عند مستوى معنوية ٥%. وبالنسبة لقيمة R2 فهي تساوي ٠.٩٦٦٣٥٦ أي أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر نحو ٩٦.٦% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو الدين العام ، كما أن قيمة R Adjusted تكاد تساوى قيمة R2 وهي ٠.٩٥٨٧ أي أن ٩٥.٨٧% ، ونلاحظ أن قيمة F-statistic مرتفعة، باحتمال يساوي

٠,٠٠٠٠٠ وهو ما يدل على أن النموذج المستخدم معنوي أي أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على الدين العام في مصر خلال فترة الدراسة.

أما قيمة Watson–Durbin تساوي ٢.٢٥ وهو ما يعني أن القياس قد يخلو تقريبا من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ(u) عبر الزمن عند مستوى معنوية ٥% حيث إن قيمة DW تقع في منطقة القبول أي أن قيمة حد الخطأ العشوائي لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن

٨-٣ تحليل نتائج النموذج

يتضح من العرض السابق أن هناك علاقة عكسية بين الانضباط المالي الذي يعبر عن ترشيد الانفاق العام وزيادة حجم الدين العام في مصر، حيث تم اثبات قياس هذه العلاقة بأنه يؤثر تأثيراً سلبيا على زيادة حجم الدين العام في مصر وأن هذا التأثير يكون معنويا إحصائيا.

وبذلك يتوصل الباحث إلى أن توفير الانضباط المالي وترشيد الانفاق العام واتساع دائرته في مصر يعمل على تخفيض حجم الدين العام فيها، لأنه يساعد على كبح الافراط في الانفاق العام وضبط الموازنة دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطيات الاجنبية، بمعنى ان تحقق الانضباط المالي ووجوده في مصر يشير الى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها وتوفيرها لمصادر تمويل العجز من غير الاعتماد على الطرق المؤذية للاقتصاد المصري مما يزيد من فرص النمو ويقلل عبء الدين وخدمته على الأجيال القادمة بما يحقق التنمية في مصر. مما يحقق فرضية البحث وهي" ترشيد الإنفاق العام سيؤثر إيجابيا في كبح مستويات الديون العامة المرتفعة ومن ثم تحقيق الانضباط المالي ".

٩- النتائج والتوصيات:

٩-١ النتائج:

قد تناول البحث البحثية أهمية ترشيد الانفاق العام ودوره في تحسين أثر الايرادات العامة الشحيحة في مواجهة ارتفاع مستويات الديون في مصر عبر تحليل تطور الانفاق العام ومستويات الدين العام وكذا آليات ترشيد الانفاق العام خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وتدني الايرادات العامة الشحيحة والفجوة التمويلية . ونظراً للأهمية المتزايدة لتحسين أثر الموارد العامة الشحيحة في مواجهة ارتفاع مستويات الديون، هناك ما يبرر اتباع نهج مدروس ومنسق بشكل أكبر إزاء بناء القدرات في إطار إدارة المالية العامة والدين العام حتى تتمكن مصر من التحكم في أعباء

الديون كي لا تعوق قدرتها على الحد من الفقر أو أداء الوظائف الحكومية الأساسية. وقد توصل هذا البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ما يلي :

-لا يقصد بسياسة ترشيد الإنفاق احداث خفض مفاجئ في الإنفاق او ضغطة وانما يقصد بها الحصول على اعلى انتاجية ممكنة باقل قدر ممكن من الإنفاق العام لغرض زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، ولا يتحقق ذلك الا اذا استطاعت السلطات المالية التقليل بقدر الامكان من تبديد الموارد العامة والإسراف في استخدامها في صور نفقات عامة.

-تعتبر سياسة ترشيد الانفاق احد أهم السبل للخروج من إشكالية العجز المالي للموازنة وتفاقم حجم الدين العام باعتبارها تمثل التزام "الفاعلية" في تخصيص الموارد "والكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وتجنب الاسراف والتبذير والاخذ بعين الاعتبار تحقيق اهداف كل عملية انفاق.

-تعتبر سياسة ترشيد الإنفاق العام من اهم الآليات التي يمكن من خلالها التقليل من مظاهر الفساد المالي والاداري في مصر من خلال سد الثغرات المسببة لها والعمل على تشديد آليات الرقابة بأنواعها على كيفية صرف وتسيير الإنفاق العام.

-عدم كفاءة وفاعلية طرق اعداد تقديرات الموازنة الحكومية حيث تعاني من اوجه قصور تجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات سياسة ترشيد الإنفاق العام، ومن ثم عدم القدرة على التصدي لعجز الموازنة والدين العام، بل تجعله سببا في تزايدهما.

- الدين العام المحلي لا يمثل في حد ذاته مشكلة؛ وإنما الإسراف في استخدامه هو الذي يؤدي إلى تزايد حجم الأعباء المترتبة عليه بما يفوق قدرة الدولة على تحمله.

- ان تطور معدل النمو في مصر لا يتماشى مع تطور الانفاق العام الموجه لرفع هذه المعدل خاصة مع تزايد الانفاق بمعدلات مرتفعة جدا.

- تعتبر مشكلة التنمية الاقتصادية ليست تمويلية بقدر ما هي مشكلة تطور الانفاق والفاعلية بحيث يتم تفعيل دوره في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، فالأساس هو التخطيطي وكيفية واولوية التمويل .

- أصبحت إدارة المالية العامة والدين العام الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب تزايد عدد البلدان منخفضة الدخل التي تجد نفسها مجددا مهددة بارتفاع خطر تعرضها لأزمة ديون أو في حالة أزمة ديون بالفعل.

٩-٢ التوصيات:

ومن خلال الاستنتاجات التي توصل اليها البحث قدم الباحث عدد من التوصيات اهمها:

- التطبيق الجاد والفعلي لمفهوم سياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد المالية لان الترشيد الحقيقي للإنفاق يكون في كل الاوقات وليس عند وقوع الازمات فقط.
- على السلطات المعنية إعادة النظر في برامج الدعم الحكومي والنفقات التحويلية والإعانات من أجل ضمان وصولها الى من يستحقها فعلا، وتطويرها وتقليلها بالشكل الذي يضفي فعالية أكثر وبما يسهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة

-ضرورة تطبيق الاسلوب العلمي الحديث في اعداد الموازنة الحكومية، اي التخلي عن الاسلوب القائم والذي يتعارض بشدة مع سياسة ترشيد الإنفاق العام، والانتقال الى اساليب حديثة كموازنة البرامج والاداء او موازنة التخطيط والبرمجة الكفيلة بتحقيق الرشادة في الإنفاق العام التي تعمل على الربط بين الاهداف الموضوعة والاموال المنفقة.

-تفعيل دور المؤسسات الرقابية من خلال ادواتها الرقابية على الإنفاق العام، ومعايير تقييم اداء برامج الإنفاق وذلك من خلال العمل على تطبيق المفاهيم المعاصرة لسياسة ترشيد الإنفاق العام. وضرورة تشديد الآليات الرقابية والالتزام بالمعايير الدولية في اعداد الموازنة العامة والإفصاح عنها بالشكل الذي يكسبها شفافية أكثر، مما يساعد على تقدير الانحرافات السلبية في وقتها وسرعة معالجتها.

- من الضروري الاسراع في اعتماد المسائلة ومعايير الحوكمة الرشيدة والتأكد من تطبيقها، وتفعيل دور لجان مكافحة الفساد في القيام بدورها في مكافحة الفساد.

-على الحكومة ان تلتفت التفاتة جادة نحو التطبيق الفعال للقوانين الرادعة والعقوبات في مجال سوء استخدام المال العام، والاختلاس والغش والرشوة في مجال استغلال الإنفاق العام من اجل تقليل مظاهر الفساد المالي والاداري الذي يعد احد اكبر معوقات سياسة ترشيد الإنفاق العام.

- من الأهمية بمكان الحفاظ على أنظمة قوية ومتجاوبة وقادرة على الصمود لإدارة المالية العامة والدين العام وذلك لاستخدام الموارد الشحيحة بكفاءة وضمان الانتفاع الكامل بقيمة الايرادات ومنع الاستخدام الغير الكفء للأموال،

-ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة الأهداف تراعي الأولويات في تمويل القطاعات الاقتصادية ومردودها وفق آلية تمويلية معتمدة وآليات رقابية فعالة تعزز من الدور التنموي للإنفاق الحكومي وتحقق أهدافه.

المراجع

أولاً) المراجع العربية:

١- أحمد عبد الحليم(٢٠٠٣)،" استقلالية البنك المركزي وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية: دراسة تحليلية مقارنة مع إشارة خاصة لمصر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

٢- **أحمد عيد إبراهيم(٢٠٢٠)**، "محاضرات في السياسات المالية"، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

٣- **رفعت المحجوب** (١٩٨٥)، "المالية العامة" ، مكتبة النهضة الحديثة ، القاهرة .

٤- رمضان السيد أحمد، وفاء بسيوني السيد، ٢٠٢٠"دور دور الانفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري" **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، العدد التاسع، يناير. جامعة طنطا: كلية التجارة

٥- سمير فخري(٢٠٠٧)،"العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات (مصر حالة دراسية للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٦)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد.

٦- عمرو محمد محمود سليمان(٢٠١٠)، "إدارة الدين العام : الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد ٤، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال

٧- **مدحت محمد أبو النصر**، "الحكومة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٥

٨- مصطفى هاشم(٢٠٠١)، " قياس آثار السياسة المالية والنقدية على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٤-٩٦ /١٩٩٧ واتجاهاتها المستقبلية "، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

٩- **محمد عوض رضوان (٢٠٠٩)**، فلسفة موازنة البرامج والاداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٠-محمود أبو العيون(١٩٨٩)،"التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة النقدية في مصر" ، **مجلة مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان٤١٥-٤١٦ يناير-إبريل. القاهرة.

١١-هبه محمود الباز(٢٠١٧)، "قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها"، معهد التخطيط القومي، **سلسلة كراسات السياسات**، رقم ٢

١٢-البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

١٣- البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

١٤-تقرير الديون الدولية ٢٠٢٣(albankaldawli.org)

١٥-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.gov.eg

١٦-وزارة المالية - جمهورية مصر العربية www.mof.gov.eg

ثانياً) المراجع الأجنبية:

1. Bruno Ventelou , Xavier Bry, (2006) "The role of public spending in economic growth: Envelopment methods" , Journal of Policy Modeling, Volume 28, Issue 4, May, Pages 403-413
2. Edward Hill And Others ،"Economic Shocks And Regional Economic Resilience", Conference On Urban And Regional Policy And Its Effects ،Washington, 2010
3. Handy, Howard. (2001). "Monetary Policy and Financial Sector Reform in Egypt: The Record and the Challenges Ahead. Working paper series. No. 51, January. Egypt: The Egyptian Center for Economic Studies.
4. Hodula, M. and Melecky, A. (2020), "Debt management when monetary and fiscal policies clash: some empirical evidence", Journal of Applied Economics, Vol. 23 No. 1, pp. 253-280.
5. International Monetary Fund. (2014) "Revised Guidelines for Public Debt Management". Washington, D.C. March
6. Kwon, G., McFarlane, L., and Robinson, W. (2009), "Public Debt, Money Supply, and Inflation: A Cross-country Study", IMF Staff Papers (56)3.
7. Mostafa H. Elsayed,2019, Could Egyptian government use inflation to erode public debt? المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية١-٣٥.
8. Simon Gray, (1996) "The Management of Government Debt", Centre for Central Banking Studies, Handbooks in Central Banking, No.5, Bank of England,
9. World Economic Outlook, (2003) "Public Debt in Emerging Markets: Is It Too High", Chapter 3, September
10. International Monetary Fund (2021). Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, second review under the stand-by arrangement; Washington, D.C
11. www.unctad.org
12. www.IMF.org

دور الدعم فى الحد من الفقر فى مصر فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

The Role of Subsidies In Reducing Poverty In Egypt Within The Framework Of Economic Reform Programs During The Period (1991-2023)

د مجدى ماجد محمد حسين *

د. محمد حسين حفني غانم**

(*)د مجدى ماجد محمد حسين : مدرس اقتصاد بكلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق ،الاهتمامات البحثية : مالية عامة – تخطيط اقتصادى – اقتصاد قياسى.

E-Mail: magdi_maged@ymail.com

(**)د. محمد حسين حفني غانم : مدرس االقتصاد بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، الاهتمامات البحثية : التنمية المستدامة- المالية العامة – النقل – التجارة الخارجية والسياحة .

E-Mail: mhhg180@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الدعم الحكومي في الحد من الفقر في مصر في سياق تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩١–٢٠٢٣). وقد ارتكزت الدراسة على تتبع تطور سياسات الدعم، واتجاهات الفقر، والمتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بهما، مثل الاستثمار، الدين العام، التضخم، البطالة، وسعر الصرف، تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع مراحل رئيسية تعكس تحولات السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، بدءًا من برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي عام ١٩٩١ وحتى برنامج الإصلاح الشامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦ وما تلاه.

أظهرت النتائج أن الدعم، رغم حجمه الكبير في بعض الفترات، لم يؤدِ إلى انخفاض مستدام في معدلات الفقر، نظرًا لغياب الكفاءة في الاستهداف، وتآكل أثر الدعم نتيجة ارتفاع الأسعار والتضخم، خاصة في ظل تحرير سعر الصرف، كما تبين أن العلاقة بين الدعم والفقر تتأثر بتفاعل عدد من المتغيرات الكلية، وعلى رأسها الاستثمار المحلي، ومستوى الدين الخارجي، ومعدل البطالة، ما يُبرز أهمية معالجة الفقر ضمن إطار اقتصادي شامل، لا من خلال الدعم فقط.

يوصي البحث بإعادة هيكلة منظومة الدعم بحيث تكون قائمة على الاستهداف الذكي، وتعزيز تكاملها مع برامج التشغيل، والتعليم، والخدمات الصحية، لتحقيق الحماية الاجتماعية الفعالة وتحسين العدالة التوزيعية في مصر..

الكلمات المفتاحية: الدعم، الفقر، برامج الاصلاح الاقتصادى.

Abstract

This Research aims to Analyze The Role of Government Subsidies in Reducing Poverty in Egypt in the context of the Implementation of Economic Reform Programs during the period (1991–2023). The Study focused on tracking the development of Subsidy Policies, Poverty Trends, and Associated Macroeconomic Variables, such as Investment, Public Debt, Inflation, Unemployment, and the Exchange Rate.

The study period was divided into four main phases that reflect the transformations of Economic and Social Policies in Egypt, Starting with the Economic Reform and Structural Adjustment Program in 1991 and continuing through the Comprehensive Reform Program in cooperation with the International Monetary Fund in 2016 and beyond.

The Results showed that Subsidies, Despite their large size in some periods, did not lead to A Sustainable Reduction in Ooverty Rates. This was due to inefficient targeting and the erosion of the Subsidy's impact due to rising prices and Inflation, especially in light of the liberalization of the Exchange Rate. It also revealed that the Relationship between Subsidies and Poverty is affected by the Interaction of Several Macroeconomic Variables, most notably domestic Investment, the level of External debt, and the Unemployment Rate. This highlights the Importance of addressing Poverty within a Comprehensive Economic Framework, not solely through Subsidies. The study Recommends Restructuring the Subsidy System to be based on Smart targeting and Enhancing its Integration with Employment, Education, and Health Services Programs to Achieve Effective Social Protection and improve distributive justice in Egypt.

Keywords: subsidy, poverty, economic reform programs.

مقدمة:

تعد قضية الفقر من أكثر القضايا الاقتصادية والاجتماعية تعقيدًا، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات متعددة تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، وتبنت مصر منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي سلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي التي استهدفت معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي وتحسين كفاءة إدارة الموارد، وشملت هذه البرامج إعادة هيكلة الدعم الحكومي، لا سيما دعم السلع الغذائية والطاقة.

وفي هذا السياق، مثّل الدعم أحد أبرز أدوات السياسة الاجتماعية التي استخدمتها الدولة لتخفيف آثار الفقر، حيث كان يُنظر إليه كآلية لتعويض الفئات الفقيرة عن ارتفاع تكاليف المعيشة وتقلبات الأسعار، خاصة في ظل إجراءات تقشفية صاحبت برامج الإصلاح، ولكن فعالية الدعم في تحقيق هذه الأهداف كانت محل جدل، وأُثيرت تساؤلات حول كفاءة توزيعه، ومدى وصوله إلى الفئات المستحقة، وتأثيره الحقيقي على مؤشرات الفقر.

ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين تطورات سياسة الدعم وواقع الفقر في مصر خلال أكثر من ثلاثة عقود من الإصلاح الاقتصادي، لفهم ما إذا كانت تدخلات الدعم ساهمت فعليًا في التخفيف من حدة الفقر، أم أنها اقتصرت على جوانب شكلية دون معالجة جذرية للمشكلة.

ثانيًا: مشكلة البحث: على الرغم من استمرار الدولة المصرية في تقديم أشكال متعددة من الدعم منذ بداية التسعينيات، ولكن مؤشرات الفقر لم تشهد تحسنًا مستدامًا، بل ارتفعت معدلات الفقر في بعض الفترات رغم اتساع مظلة الدعم، وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي **التالي:**

إلى أي مدى أسهم الدعم في الحد من الفقر في مصر في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)؟

ثالثًا: أهداف البحث: يهدف هذا البحث **إلى:**

١. تحليل تطور الدعم في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).
٢. قياس أثر الدعم على مؤشرات الفقر خلال نفس الفترة.
٣. تحديد التحديات التي تواجه سياسة الدعم في ظل الإصلاح الاقتصادي.
٤. اقتراح توصيات لتحسين كفاءة الدعم في مكافحة الفقر.

رابعًا: أهمية البحث: تتبع أهمية هذا البحث **فى:**

- **الأهمية العلمية:** يعالج البحث موضوعًا لم يُدرس بشكل كافٍ، وهو كيف أثّر التفاعل بين سياسات الدعم وبرامج الإصلاح الاقتصادي معًا على الفقر في مصر.".
- **الأهمية التطبيقية:** توفير قاعدة معلوماتية وتحليلية تدعم صانع القرار في تطوير سياسات دعم أكثر استهدافًا وكفاءة وعدالة.
- **الأهمية الزمنية:** يغطي فترة زمنية طويلة تشمل مراحل متعددة من الإصلاح، مما يسمح برصد التحولات بدقة.

خامسًا: فرضيات البحث:

يحاول البحث التحقق من صحة الفرضية **الآتية:**

" **يسهم الدعم في الحد من الفقر في مصر** "

سادساً: حدود البحث:

الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة من عام (١٩٩١-٢٠٢٣) وهي فترة شهدت تطبيق عدة مراحل من برامج الإصلاح الاقتصادي، أبرزها في أعوام ١٩٩١، ٢٠٠٤، ٢٠١٦، و٢٠٢٢.

الحدود المكانية: يركز البحث على مصر.

سابعاً: مصادر البيانات:

يعتمد البحث على بيانات كمية ونوعية مستمدة من المصادر **التالية:**

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS).
- وزارة المالية المصرية – بيانات الموازنة العامة والدعم.
- البنك المركزي المصري – التقارير الاقتصادية الشهرية والسنوية.
- المنظمات الدولية:
- البنك الدولي (World Bank).
- صندوق النقد الدولي (IMF).

ثامناً: منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بمنهج التحليل القياسي الكمي، بهدف دراسة تطور سياسات الدعم في مصر خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وقياس مدى فاعلية هذه السياسات في الحد من معدلات الفقر.

تاسعاً: خطة البحث: تم تناول البحث من خلال **المباحث التالية:**

المبحث الأول: الإطار النظرى للدعم والفقر والإصلاح الاقتصادي، والدراسات السابقة.

المبحث الثاني: تحليل تطور الدعم والفقر وعلاقتهما بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر فى إطار تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

المبحث الثالث: قياس أثر الدعم علي الفقر في مصر.

النتائج والتوصيات:

المبحث الأول

الإطار النظرى للدعم والفقر والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري:

١ – مفهوم الدعم الحكومي:

يشير الدعم إلى التدخل المالي أو العيني الذي تقدمه الدولة لتقليل أعباء المعيشة عن المواطنين، وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، مثل الحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي. وينقسم الدعم إلى:

– **دعم عيني:** مثل دعم السلع الغذائية والوقود والخدمات العامة.

– **دعم نقدي:** يتمثل في التحويلات النقدية المباشرة للأسر المستحقة (مثل برنامج "تكافل وكرامة").

وقد ربطت الأدبيات الاقتصادية بين الدعم وفعالية شبكات الحماية الاجتماعية، وأشارت إلى أن سوء استهداف الدعم يؤدي إلى إهدار الموارد وفقدان الأثر المرجو على الفئات الفقيرة[١].

٢ – مفهوم الفقر

يُعرّف الفقر على أنه الحالة التي يعجز فيها الفرد أو الأسرة عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمعيشة الكريمة، سواء كانت مادية أو غير مادية. وهناك عدة أنواع **للفقر**:

– **فقر الدخل:** ويُقاس عادة بخط الفقر الوطني أو الدولي.

– **الفقر متعدد الأبعاد:** ويأخذ في الاعتبار الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة.

ويتم قياس الفقر باستخدام مؤشرات مثل معدل الفقر العام، الفقر المدقع، فجوة الفقر، وشدة الفقر، وهي مؤشرات تصدر بانتظام عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) والبنك الدولي.

([1]) Silva, J., Levin, V., & Morgandi, M. (2013). **Inclusion and Resilience: The Way Forward for Social Safety Nets in the Middle East and North Africa**. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16090

٣- مفهوم وبرامج الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي يشير إلى سلسلة من السياسات التي تهدف إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وخلق بيئة مواتية للنمو المستدام، ومرّت مصر بعدة موجات من الإصلاح الاقتصادي، **أبرزها:**

- برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي عام ١٩٩١ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.
- إصلاحات سوق المال والسياسات المالية عام ٢٠٠٤.
- برنامج الإصلاح المالي والنقدي الشامل عام ٢٠١٦.
- مبادرات الإصلاح الهيكلي وموازنة الدعم في ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

غالبًا ما ارتبطت هذه البرامج بإعادة هيكلة منظومة الدعم، ورفع تدريجي لأسعار الطاقة، وتحسين كفاءة الاستهداف، وهو ما أثّر بصورة مباشرة على الفئات الهشة[*] والفقيرة [٢].

وتعتمد برامج الإصلاح على مجموعة من السياسات الاقتصادية، **وأهمها**[٣]:

- **الإصلاح المالي:** يتضمن زيادة الضرائب وخفض الدعم الحكومي، والتي قد تؤدي إلى خفض العجز المالي، لكنها أحياناً تسهم في زيادة الدين العام إذا كانت الإيرادات غير كافية لتغطية النفقات.
- **الإصلاح النقدي:** يتضمن تحرير سعر الصرف، والذي قد يؤدي إلى زيادة قيمة الدين الخارجي في حالة انخفاض العملة المحلية، ومع ذلك، قد تؤدي هذه الإصلاحات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الإيرادات العامة على المدى البعيد.
- **الإصلاح الهيكلي:** يتضمن إصلاح القطاع العام، من خلال إطلاق برنامج واسع لخصخصة شركات القطاع العام، وتصفية المؤسسات المتعثرة، وتقليص دور الدولة كمستثمر مباشر، وتحرير الاقتصاد والتخلي التدريجي عن تدخل الدولة.
- **إصلاح مؤسسي:** يهدف إلى تحسين كفاءة الجهاز الإداري، مكافحة الفساد، وتطوير نظام الحوكمة والرقابة المالية.

([2]) World Bank. (2022). **Egypt Economic Monitor: Navigating through the Crisis**. Washington, DC: The World Bank Group> https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/economic-monitor

(*) **الفئات الهشة:** تعنى الفئات السكانية الأضعف والأكثر عرضة للتأثر سلبًا بالتغيرات الاقتصادية، وخاصة الفئات التي:تعيش بالقرب من أو تحت خط الفقر،وليس لديها مصادر دخل مستقرة أو حماية اجتماعية كافية ، وتتأثر بشدة بأي ارتفاع في الأسعار أو نقص في الدعم.

وتشمل أحيانًا: النساء المعيلات، كبار السن دون دخل، ذوي الإعاقة، العاطلين عن العمل، وسكان المناطق الريفية المهمشة.

([3]) Stiglitz, J. E. (1998), **Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies and Processes**. UNCTAD.

(*) فى سياق تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة عند خفض الدعم أو زيادة الضرائب، يُقصد بالفئات الهشة (الأسر ذات الدخل المنخفض أو المعدومة ، العمالة غير المنتظمة أو غير الرسمية ، المعاقون وكبار السن الذين يعتمدون على تحويلات أو دعم حكومي، النساء المعيلات للأسر، سكان المناطق الريفية أو العشوائية، الأطفال في الأسر الفقيرة (خاصة من حيث الغذاء والتعليم والرعاية الصحية).

ثانيًا: الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

١- **الدراسات السابقة:** تنوعت الأدبيات التي تناولت قضايا **الدعم الحكومي، والفقر، وبرامج الإصلاح الاقتصادي،** سواء في السياق المصري أو في تجارب دولية مماثلة، وقد ركزت بعض الدراسات على تحليل تطور سياسات الدعم وتحديات استهداف الفئات المستحقة، فيما تناولت دراسات أخرى العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادي وتغيرات معدلات الفقر، مع اهتمام خاص بتأثير التحولات في الدعم على الفئات الهشة. كما سعت بعض الأدبيات إلى تقييم فعالية برامج الحماية الاجتماعية المصاحبة لبرامج الإصلاح في الحد من الفقر، وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات التي تناولت هذه المحاور، بهدف استخلاص ما يمكن البناء عليه، وتحديد الجوانب التي لا تزال بحاجة إلى دراسة وتفسير.

دراسة **هاني(٢٠٢٤)**[٤] : والتى هدفت إلي بيان أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم علي الموازنة العامة لرفع كفاءة مخصصاتها وتحسين توزيع الدخول وتحقيق الاستقرار الإجتماعي والسياسي، وكذلك بيان دور وحجم الدعم وقصور السياسات القائمة على تنفيذه في زيادة عجز الموازنة، وتوصلت الدراسة الي أن الدعم الحكومي يمثل أداة اقتصادية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية، لذلك ينبغي أن يتم هيكلة وترشيد الدعم في إطار استراتيجية قومية لها أهداف محددة.

وفى دراسة **السيد (٢٠٢٤)**[٥]، والتى هدفت لتقديم دراسة سياسات الدعم فى مصر، سواء بتقديم الخدمات الصحية أو التعليمية، وحماية الفقراء من الضغوط التضخمية وتوفير حياة كريمة لهم، مع حل المشكلات الإجتماعية والاقتصادية، وتبين من الدراسة وجود تباين في إهتمام برامج السياسية الإجتماعية بالفقراء، وذلك باختلاف الحكومات المتعاقبة.

ودراسة **Hassan & Shah (٢٠٢٢)**[٦]: التى أظهرت أن تخفيض دعم الإنتاج المحلي في ظل برامج الإصلاح ساهم في زيادة الفجوة الغذائية، ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء، مما انعكس على معدلات الفقر.

وفى دراسة دراسة **عطا&اسراء(٢٠١٩)**[٧]: والتى هدفت إلي بيان أثر إصلاح منظومة الدعم وانعكاساته علي سوق الصرف الأجنبي في مصـــر وعلي عجز الموازنه العامه، وتوصلت الدراسة

---

(٤) هاني محمد السيد، أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم علي الموازنة العامة دراسة تطبيقية علي مصر، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد – العدد الثالث والعشرون – يوليو ٢٠٢٤.**

(٥) السيد محمد السعيد، سياسات الدعم فى مصر.. الحماية الاجتماعية وجدلية التحول إلى الدعم النقدى المشروط وتصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، عدد٣٥**، جامعة الفيوم، ٢٠٢٤.

(6) Hassan, M., & Shah, S. (2022). Impact of Food Import Dependency on Inflation: A Case Study of Egypt. **Journal of Economic Studies,Vol 49Issue 3K pp** 455–472. DOI: 10.1108/JES-05-2021-0256

الى أن الدعم يؤثر بشكل كبير علي الواردات ومن ثم علي عجز الميزان التجاري، حيث أن أغلب السلع المدعمة تقوم مصر باستيرادها من الخارج ومن ثم فان إصلاح منظومة الدعم سيكون لها تأثير علي حفض عجز الميزان التجاري.

وفى تقرير للبنك الدولى **IMF (٢٠١٩)**[٨]: والذى تناول آثار إصلاحات الدعم على مؤشرات العدالة الاجتماعية والفقر، وبيّن الحاجة إلى التوسع في برامج التحويلات النقدية المستهدفة للفئات الفقيرة.

وفى دراسة **القزاز(٢٠١٧)**[٩]: والتى بينت أن إعادة هيكلة الدعم في ظل برامج الإصلاح ساهمت في تآكل القوة الشرائية للفئات المتوسطة والفقيرة، رغم توسع برامج الحماية النقدية.

ودراسة **جودة(٢٠١٦)**[١٠]: **والتى** أظهرت أن التحول من الدعم العيني إلى النقدي لم يواكب تحسينات كافية في قاعدة بيانات الفقر، مما أثّر على كفاءة الاستهداف.

ودراسة **Silva & Others (٢٠١٣)**[١١]، حيث حللت الدراسة فعالية نظم الدعم والحماية الاجتماعية في الدول العربية، وأكدت أن الدعم غير الموجه لا يسهم في خفض الفقر بشكل فعّال.

٢-الفجوة البحثية

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت كلًا من الدعم الحكومي، أو الفقر، أو برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل منفصل، إلا أن، قلة من الدراسات تناولت العلاقة التفاعلية بين الدعم والفقر في سياق الإصلاح الاقتصادي في مصر على مدى فترة طويلة(١٩٩١-٢٠٢٣)، لم تُستخدم نماذج قياسية بشكل كافٍ لقياس أثر سياسات الدعم على الفقر خلال المراحل المختلفة من الإصلاح.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في سد هذه الفجوة من خلال تحليل تطبيقي وقياسى لسياسات الدعم وتأثيرها على الفقر في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

---

(٧) عطا الله أبو سيف، وإسراء ياسر، إصلاح منظومة الدعم وانعكاساته علي سوق الصرف الأجنبي في مصـر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣١، عدد٤**، كلية التجارة واداره الاعمال جامعه حلوان، ٢٠١٩.

(8) International Monetary Fund (IMF). (2019). Arab Republic of Egypt: Selected Issues Paper. IMF Country **Report No. 19/212. Washington, DC: IMF**.https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/07/10/Arab-Republic-of-Egypt-Selected-Issues-470611

(٩) القزاز، أ. ع. (٢٠١٧)، إصلاح منظومة الدعم في مصر وأثره على العدالة الاجتماعية، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد ٧٧**، صادرة عن اتحاد الاقتصاديين العرب..

(١٠) جودة، ع. (٢٠١٦). الدعم والسياسات الاجتماعية في مصر: تحليل نقدي. **مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.**

(11) Silva, J., Levin, V., & Morgandi, M. (2013) : مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني

تحليل تطور الدعم والفقر وعلاقتهما بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر فى اطار تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

تمثل قضيتي الدعم الحكومي والفقر في مصر محورين أساسيين في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها الدولة منذ أوائل التسعينيات. فقد ارتبطت هذه البرامج بإعادة هيكلة منظومة الدعم، وتحرير تدريجي للأسعار، وتنفيذ سياسات تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية، في مقابل التوسع في بعض أدوات الحماية الاجتماعية. وفي المقابل، تأثرت معدلات الفقر صعودًا وهبوطًا حسب طبيعة كل مرحلة من مراحل الإصلاح وطبيعة الإجراءات المصاحبة لها.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الاتجاهات الزمنية لتطور سياسات الدعم في مصر، ورصد تحولات الفقر خلال نفس الفترة، مع دراسة العلاقة بينهما في ضوء السياسات المتبعة. كما يتناول المبحث تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على الفقر، مثل معدل التضخم، النمو الاقتصادي، وسعر الصرف، باعتبارها عوامل وسيطة تؤثر في كفاءة الدعم وفعاليته الاجتماعية.

وسيعتمد التحليل على تقسيم زمني (أربعة مراحل) يعكس مراحل الإصلاح الاقتصادي، بما يسمح بفهم دقيق للتغيرات المرحلية في السياسات والنتائج، لأن الإصلاحات لم تكن متجانسة، بل مرّت مصر بعدة موجات إصلاحية، ولكل موجة سمات اقتصادية وسياسات دعم مختلفة أثّرت على الفقراء بطرق متباينة،**كما يلى:**

المرحلة الأولى: مرحلة الإصلاح الهيكلي الأول (١٩٩١-٢٠٠٣):

بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي عام ١٩٩١.

أهم سمات تلك المرحلة أنها اتسمت بـ إصلاح هيكلي مالي ونقدي أولي، دون تطوير فعّال في نظم الاستهداف الاجتماعي، حيث تضمنت المرحلة:

- تحرير تدريجي للأسعار.

- بداية محاولات ترشيد الدعم (وخاصة دعم الغذاء والطاقة).
- استمرار الفقر بمعدلات مرتفعة نسبيًا رغم الانضباط المالي.

المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح المالي والخصخصة الموسّعة(٢٠٠٤-٢٠٢٠):

اتسمت هذه المرحلة بارتفاع النمو الاقتصادي دون انعكاسه على الفئات الفقيرة.

وتضمنت تلك **المرحلة:**

- تسارع سياسات الخصخصة والانفتاح.
- تقليص تدريجي للدعم غير المباشر.
- إطلاق شبكات أمان اجتماعي محدودة، دون شمول فعلي.
- ظهور "الفقر غير المدقع" كظاهرة واسعة، رغم معدلات نمو مرتفعة نسبيًا.

المرحلة الثالثة: فترة ما بعد الثورة والركود الاقتصادي(٢٠١١-٢٠١٥):

اتسمت هذه المرحلة بدعم كبير ولكن عشوائي وغير مستدام، مع تدهور اقتصادي عام.

وتضمنت تلك **المرحلة:**

- اضطرابات سياسية واقتصادية أثرت على كفاءة إدارة الدعم.
- زيادة الإنفاق على الدعم (الغذاء والطاقة) كوسيلة لامتصاص الاحتجاجات الاجتماعية.
- ارتفاع معدلات الفقر مع ثبات نسبي في مخصصات الدعم.
- غياب إصلاح اقتصادي منظم.

المرحلة الرابعة: مرحلة الإصلاح الشامل والتحول في سياسات الدعم(٢٠١٦-٢٠٢٣):

اتسمت هذه المرحلة بإعادة هيكلة جذرية للدعم، تحسين نسبي في الاستهداف، لكن تحديات التضخم والغلاء أثّرت على الفقراء، وتضمنت تلك المرحلة:

- بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٦.
- تحرير سعر الصرف، ورفع تدريجي للدعم عن الطاقة.
- إطلاق برامج نقدية مستهدفة مثل "تكافل وكرامة".
- تراجع في مخصصات الدعم العيني مقابل توسع الدعم النقدي.

- تراجع طفيف في معدلات الفقر عام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ثم عودة للارتفاع نتيجة صدمات الأسعار العالمية.

وعليه سيتم تناول هذ المبحث، من خلال **النقاط التالية:**

أولاً: تحليل تطور الدعم والفقر في مصر مصر فى اطار برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

ثانياً: تحليل تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخري المؤثرة فى الفقر في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

أولاً: تحليل تطور الدعم والفقر في مصر فى اطار برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة(١٩٩١-٢٠٢٣)

١- المرحلة الأولى: مرحلة الإصلاح الهيكلي الأول(١٩٩١-٢٠٠٣):

شهدت مصر خلال هذه الفترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي **(ERSAP)** [*] بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي انطلق عام ١٩٩١، وركّز هذا البرنامج **على:**

- خفض عجز الموازنة.
- تحرير الأسعار.
- تقليص الدعم تدريجيًا، خاصة دعم الطاقة والسلع التموينية.
- تعزيز دور القطاع الخاص، والخصخصة.

رغم الطابع "الليبرالي" لهذا البرنامج، فقد واجهت الدولة تحديات في تحقيق التوازن بين الأهداف المالية والاعتبارات الاجتماعية، خاصة ما يتعلق بحماية الفئات الفقيرة من آثار الإصلاح الاقتصادى.

من خلال الجدول (١) **يلاحظ:**

أ- تحليل تطور الفقر

بدأ معدل الفقر عند ٢٠.٢% عام ١٩٩١ وتراجع تدريجيًا إلى ١٦.٧% عام ٢٠٠٠، ثم ارتفع نسبيًا إلى ١٧.٧% عام ٢٠٠٣، بمتوسط ١٨.٢٥ خلال تلك المرحلة.

هذا الانخفاض النسبي خلال التسعينيات لا يعكس تحسنًا حقيقيًا في مستويات المعيشة، بل يُعزى إلى توسع الدعم العيني (خاصة الغذائي) وتثبيت أسعار بعض السلع الأساسية، وفقًا لتقارير البنك الدولي، فإن الانخفاض الظاهري لمعدلات الفقر في التسعينيات كان هشًّا، حيث ظل جزء كبير من السكان "قريبًا من خط الفقر[١٢].

ب- تحليل تطور الدعم:

ارتفع دعم السلع والخدمات من ١.٢ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ٤.٤ مليار دولار عام ١٩٩٧، ثم انخفض بشكل حاد إلى 1.1مليار دولار فقط في ١٩٩٩، بلغ كمتوسط لتلك المرحلة ٢.٠٥ مليار دولار، هذا التراجع الحاد في الدعم بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ (-٧٧.٢٧%)، تزامن مع ثبات نسبي في الإنفاق العام وزيادة في عجز الموازنة، مما يشير إلى إعادة هيكلة أولية للدعم دون بدائل حماية فعالة.

ج- العلاقة بين الدعم والفقر

العلاقة بين الدعم ومعدل الفقر ليست خطية مباشرة، بل تأثرت بمتغيرات وسيطة مثل التضخم والنمو الاقتصادي، لكن الجدول يوضح أن السنوات التي شهدت تراجعًا في الدعم (مثل ١٩٩٨-٢٠٠٠) ارتبطت ببطء في تراجع الفقر، بل وارتفاعه مجددًا بعد عام ٢٠٠١، وهو ما يعزز فرضية أن تخفيض الدعم بدون إصلاح حقيقي لمنظومة الحماية الاجتماعية يحدّ من قدرة الإصلاح على تقليص الفقر.

النسبة المرتفعة للدعم كنسبة من عجز الموازنة (مثلًا: ٢٥٥% عام ١٩٩٣، و١٥٦% عام ١٩٩٤) تعكس عبئًا ماليًا ضخمًا تتحمله الدولة نتيجة استمرار الدعم العام، رغم محاولة تقليصه.

([12]) World Bank. (2002). **Arab Republic of Egypt: Poverty Reduction in an Emerging Market Economy**. Washington, DC.

(*) Economic Reform and Structural Adjustment Program (**ERSAP**)

د- مقارنة هيكلية لأداء مؤشرات الدعم والفقر:

الملاحظات التحليلية	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المؤشر
الدعم انخفض فجأة مع بدء إصلاحات الأسعار.	1.18% (1998)	5.61% (1997)	الدعم / الناتج المحلي(%)
إعادة ترتيب الأولويات في الموازنة.	4.06% (1999)	19.91% (1997)	الدعم / الإنفاق العام(%)
ارتفاع عبء الدعم خلال العجز المرتفع	16.92% (1999)	255.56% (1993)	الدعم / عجز الموازنة(%)

هـ - انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقة بين الدعم والفقر":

كان الهدف المعلن من الإصلاحات هو تحسين الكفاءة المالية وخفض العجز، وهو ما دفع إلى تخفيض الدعم تدريجيًا، لكن غياب برامج تعويضية فعالة حتى نهاية التسعينيات أدى إلى تأثر الفقراء سلبًا، خاصة في المناطق الريفية، وظل الدعم يشكل أداة سياسية واجتماعية لاحتواء الفقر والاحتياجات الاجتماعية، لذا لم تتمكن الدولة من سحبه بسرعة رغم كلفته العالية.

ونخلص من هذه المرحلة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣)، أن الدعم شكل دورًا مزدوجًا، من جهة، أسهم في كبح تصاعد الفقر جزئيًا رغم تقلبات الاقتصاد، ومن جهة أخرى، شكّل عبئًا ثقيلًا على الموازنة العامة، مما دفع الدولة إلى تقليصه تدريجيًا دون تعويض فعال للفئات الهشة، وهو ما أثّر لاحقًا على استقرار مؤشرات الفقر.

جدول (١) تحليل تطور الدعم والفقر في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣)

سنة	معدل نمو الدعم %	الدعم / عجز الموازنة %	الدعم/ الانفاق العام %	الدعم/ الناتج المحلى الاجمالى %	الدعم مليار دولار	الإنفاق العام مليار دولار	عجز الموازنة مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالى مليار دولار	معدل الفقر من السكان %
١٩٩١	٩.٠٩	٣٠.٧٧	٩.٢٣	٣.٢١	١.٢	١٣	٣.٩	٣٧.٤	٢٠.٢
١٩٩٢	٥٨.٣٣	٨٢.٦١	١٢.٨٤	٤.٥٣	١.٩	١٤.٨	٢.٣	٤١.٩	١٩.٨
١٩٩٣	٢١.٠٥	٢٥٥.٥٦	١٥.٥٤	٤.٩٤	٢.٣	١٤.٨	٠.٩	٤٦.٦	١٩.٤
١٩٩٤	٨.٧	١٥٦.٢٥	١٤.٦٢	٤.٨٢	٢.٥	١٧.١	١.٦	٥١.٩	١٩.١
١٩٩٥	١٦	١٢٦.٠٩	١٥.٥١	٤.٨٢	٢.٩	١٨.٧	٢.٣	٦٠.٢	١٨.٩
١٩٩٦	٢٠.٦٩	١٤٠	١٧.٠٧	٥.١٨	٣.٥	٢٠.٥	٢.٥	٦٧.٦	١٨.٢
١٩٩٧	٢٥.٧١	١٤١.٩٤	١٩.٩١	٥.٦١	٤.٤	٢٢.١	٣.١	٧٨.٤	١٨
١٩٩٨	-٧٧.٢٧	٢٥	٤.٢	١.١٨	١	٢٣.٨	٤	٨٤.٨	١٨.١
١٩٩٩	١٠	١٦.٩٢	٤.٠٦	١.٢١	١.١	٢٧.١	٦.٥	٩٠.٧	١٧.٣
٢٠٠٠	٣٦.٣٦	٢٥	٤.٤٥	١.٥٠	١.٥	٣٣.٧	٦	٩٩.٨	١٦.٧
٢٠٠١	١٣.٣٣	٣١.٤٨	٥.١٢	١.٧٦	١.٧	٣٣.٢	٥.٤	٩٦.٧	١٦.٨
٢٠٠٢	-٥.٨٨	٤٥.٧١	٥.٣٥	١.٨٨	١.٦	٢٩.٩	٣.٥	٨٥.١	١٧
٢٠٠٣	-٣١.٢٥	٨٤.٦٢	٥.٧٦	١.٣٧	١.١	١٩.١	١.٣	٨٠.٣	١٧.٧
متوسط	٨.٠٧	٨٩.٣٨	١٠.٢٨	٣.٢٣	٢.٠٥	٢٢.١٤	٣.٣٣	٧٠.٨٨	١٨.٢٥
أعلى قيمة	٥٨.٣٣	٢٥٥.٥٦	١٩.٩١	٥.٦١	٤.٤	٣٣.٧	٦.٥	٩٩.٨	٢٠.٢
أدنى قيمة	٧٧.٢٧	١٦.٩٢	٤.٠٦	١.١٨	١	١٣	٠.٩	٣٧.٤	١٦.٧

المصدر: - وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢- المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح المالي والخصخصة الموسّعة(٢٠٠٤-٢٠١٠):

تُمثل هذه المرحلة موجة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية في مصر، بدأت مع تشكيل حكومة جديدة عام ٢٠٠٤، وشهدت تحولات كبيرة في السياسات الاقتصادية، **من أبرزها:**

- تسريع برنامج الخصخصة.
- تبني سياسات مالية توسعية نسبيًا.
- تحفيز النمو من خلال تخفيض الضرائب وتعزيز الاستثمار.
- ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط والغذاء عالميًا، ما أثّر على كلفة الدعم.
- زيادة تدريجية في معدلات التضخم، وتأثيرها على الفئات الفقيرة.

رغم أن مصر حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (وصلت إلى ٧% في بعض السنوات)، إلا أن هذا النمو لم يكن شاملًا، مما جعل الفقر يرتفع رغم تحسن المؤشرات الكلية، من خلال الجدول (٢) **يلاحظ:**

أ- تحليل تطور الفقر

ارتفع **معدل الفقر** من ١٩.٦% عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥.٢% في عام ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها ٥.٦ نقاط مئوية خلال سبع سنوات، وهذا يعكس فشل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة في تحسين مستوى معيشة الفقراء، ما يُعرف بـ " **نمو غير احتوائي(non-inclusive growth)** " [١٣]، الفئات الأكثر تضررًا كانت في ريف الوجه القبلي، حيث ارتفع الفقر المدقع رغم تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ب- تحليل تطور الدعم:

ارتفع حجم الدعم من ١.٥ **مليار دولار عام ٢٠٠٤** إلى ٦.٢ **مليار دولار عام ٢٠١٠**، بمعدل نمو متوسط بلغ حوالي ٢٨.٤% سنويًا، كما ترتوحت نسبة **الدعم الى الناتج المحلي الإجمالي** بين ١.٩% و٣.٠١%، وهو ما يعكس استمرار الدولة في تخصيص موارد كبيرة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وسط تقلبات الأسعار العالمية، بالاضافة الى أن نسبة **الدعم من الإنفاق العام** ارتفعت من ٦.٣٨% في ٢٠٠٤ إلى ٩.٥٢% في ٢٠١٠، مما يشير إلى تصاعد تكلفة الدعم كنسبة من الإنفاق العام.

ج- العلاقة بين الدعم والفقر:

رغم الزيادة الكبيرة في حجم الدعم، استمرت معدلات الفقر في الارتفاع، مما يعكس ضعف كفاءة الدعم في الوصول للفئات المستحقة، وبلغت نسبة **الدعم / عجز الموازنة** ذروتها في عام ٢٠٠٤ (٢١٤%) ثم استقرت عند حدود ٣٥-٤٥% في نهاية الفترة، وهو ما يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من التمويل العام الموجه للدعم لم يحقق الأثر المطلوب في تقليص الفقر، يُلاحظ أن معدل الفقر ارتفع بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠، رغم تسجيل الدعم أعلى مستوياته، مما يرجح أن السبب **يعود إلى:**

- سوء الاستهداف.
- زيادة أسعار الغذاء والطاقة عالميًا.

([13]) World Bank. (2007). Egypt**: Toward a More Effective Social Policy – Subsidies and Social Safety Net**. Washington, DC.

- عدم تكامل الدعم مع برامج حماية اجتماعية فعالة.

د- مقارنة هيكلية لأداء مؤشرات الدعم والفقر:

الملاحظات التحليلية	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المؤشر
زيادة الإنفاق على الدعم لم تكن فعالة في خفض الفقر.	1.90% (2004)	3.01% (2009)	دعم / الناتج المحلي(%)
ارتفاع تدريجي في عبء الدعم على الموازنة.	6.38% (2004)	9.52% (2010)	دعم / الإنفاق العام(%)
الدعم شكّل عبئًا ضخمًا على الموازنة عام ٢٠٠٤ ثم تراجع نسبيًا.	27.55% (2006)	214.29% (2004)	دعم / عجز الموازنة(%)

هـ - انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقة بين الدعم والفقر":

لم يتم تنفيذ إصلاحات جذرية في منظومة الدعم خلال هذه الفترة، بل اعتمدت الدولة على توسيع مظلة الدعم الكلي لمواجهة الضغوط الاجتماعية، خاصة بعد أزمة الغذاء العالمية ٢٠٠٧–٢٠٠٨، كما غابت سياسات الاستهداف المباشر للفقراء،علاوه على أن نظام البطاقات التموينية لم يتم تحديثه بشكل فعال.

وقد استمر الدعم على أنه سياسة استقرار اجتماعي مؤقتة، دون أن يُصاحب ذلك إصلاحات هيكلية في شبكات الأمان الاجتماعي.

نخلص من هذه المرحلة خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١٠)، إلى أنه رغم ارتفاع الدعم خلال تلك الفترة، إلا أن معدلات الفقر واصلت الارتفاع، مما يعكس قصورًا في كفاءة الدعم وعدم ارتباطه بسياسات تنموية شاملة .كما أن الدعم لم يكن أداة فعالة للحد من الفقر، بل عبئًا متزايدًا على الإنفاق العام وعجز الموازنة، مما مهّد لاحقًا لمرحلة إعادة هيكلة شاملة بعد عام ٢٠١٤.

جدول (٢) تحليل تطور الدعم والفقر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)

سنة	معدل نمو الدعم %	الدعم / عجز لموازنة %	الدعم/ الانفاق العام %	الدعم/ الناتج المحلى الاجمالى %	الدعم مليار دولار	الإنفاق العام مليار دولار	عجز الموازنة مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالى مليار دولار	معدل الفقر من السكان %
٢٠٠٤	٣٦.٣٦	٢١٤.٢٩	٦.٣٨	١.٩٠	١.٥	٢٣.٥	٠.٧	٧٨.٨	١٩.٦
٢٠٠٥	٣٣.٣٣	٤٢.٥٥	٧.١٢	٢.٢٣	٢	٢٨.١	٤.٧	٨٩.٦	١٩.٩
٢٠٠٦	٣٥	٢٧.٥٥	٧.٤٤	٢.٥١	٢.٧	٣٦.٣	٩.٨	١٠٧.٤	٢٠.٥
٢٠٠٧	١٨.٥٢	٤٣.٢٤	٨.١٢	٢.٤٥	٣.٢	٣٩.٤	٧.٤	١٣٠.٤	٢١
٢٠٠٨	٣٧.٥	٣٩.٢٩	٨.٤٨	٢.٧٠	٤.٤	٥١.٩	١١.٢	١٦٢.٨	٢١.٦
٢٠٠٩	٢٩.٥٥	٤٥.٩٧	٨.٩٩	٣.٠١	٥.٧	٦٣.٤	١٢.٤	١٨٩.١	٢٣
٢٠١٠	٨.٧٧	٣٥.٦٣	٩.٥٢	٢.٨٣	٦.٢	٦٥.١	١٧.٤	٢١٩	٢٥.٢
متوسط	٢٨.٤٣	٦٤.٠٧	٨.٠١	٢.٥٢	٣.٦٧	٤٣.٩٦	٩.٠٩	١٣٩.٥٩	٢١.٥٤
أعلى قيمة	٣٧.٥	٢١٤.٢٩	٩.٥٢	٣.٠١	٦.٢	٦٥.١	١٧.٤	٢١٩	٢٥.٢
أدنى قيمة	٨.٧٧	٢٧.٥٥	٦.٣٨	١.٩	١.٥	٢٣.٥	٠.٧	٧٨.٨	١٩.٦

المصدر: – وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

– احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٣- المرحلة الثالثة: فترة ما بعد الثورة والركود الاقتصادي(٢٠١١-٢٠١٥):

تميزت هذه المرحلة بظروف استثنائية في مصر، نتيجة التغيرات السياسية الكبرى التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث شهدت الدولة اضطرابًا اقتصاديًا واسع النطاق **شمل:**

- تراجع معدلات الاستثمار والسياحة.
- ضعف معدلات النمو الاقتصادي.
- توسع الدولة في الإنفاق العام لمواجهة المطالب الاجتماعية.
- استمرار الاعتماد على الدعم كأداة لاحتواء الضغوط الاجتماعية والسياسية.

وقد تراجعت أولويات الإصلاح الاقتصادي التقليدي في هذه المرحلة، بينما تصاعدت الحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال برامج الدعم، من خلال الجدول (٣) **يلاحظ:**

أ- تحليل تطور الفقر:

ارتفع معدل الفقر من ٢٥.٦% في عام ٢٠١١ إلى ٢٧.٨% في عام ٢٠١٥، ما يعكس تدهورًا مستمرًا في مستوى معيشة الأسر محدودة الدخل، وهذا الارتفاع يعكس فشل السياسات العامة في مواجهة الآثار الاقتصادية للأزمة السياسية، رغم ارتفاع نسبي في حجم الدعم والإنفاق العام، ووفقًا لتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(**CAPMAS**) ، كانت نسب الفقر الأعلى تتركز في محافظات الصعيد، مع تفاقم الفقر المدقع في بعض المناطق الريفية.

ب- تحليل تطور الدعم:

ارتفع حجم الدعم من ٦.٨ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ١١.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥، بزيادة قدرها نحو ٦٧.٦% خلال خمس سنوات، وبلغت **نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي** في المتوسط ٣.٢٥%، وهي أعلى من المرحلتين السابقتين، مما يعكس توسعًا في الدعم العام كمحاولة لتخفيف الأعباء على المواطنين، وتجاوزت **نسبة الدعم إلى الإنفاق العام** ١١% في معظم السنوات، مما يشير إلى استمرار الدعم كأحد أكبر بنود الموازنة العامة.

ج- العلاقة بين الدعم والفقر:

رغم الزيادة الكبيرة في قيمة الدعم، لم تنخفض معدلات الفقر، بل استمرت في التصاعد، مما يؤكد أن الدعم لم يكن موجهًا بشكل فعّال للفئات الأكثر احتياجًا، حيث تراوحت نسبة الدعم إلى عجز الموازنة بين ٢٧% و٣٤%، مما يشير إلى أن الدعم كان يُمول جزئيًا من خلال الاستدانة والعجز المالي، وقد بلغ معدل نمو الدعم في المتوسط ١٣.٢٤%، وهو أقل من معدل نمو الفقر، مما يشير إلى فجوة بين احتياجات الفقراء ومخصصات الدعم الفعلية.

د- مقارنة هيكلية لأداء مؤشرات الدعم والفقر:

الملاحظات التحليلية	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المؤشر
ارتفاع تدريجي في النسبة بسبب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء	2.88% (2011)	3.73% (2014)	الدعم / الناتج المحلي (%)
استمر ارتفاع الدعم كنسبة إلى الإنفاق العام رغم محدودية التأثير	10.03% (2011)	11.95% (2015)	الدعم / الإنفاق العام (%)
استقرار نسبي لكنه يدل على ضغط مالي على الموازنة.	27.17% (2013)	34.03% (2015)	الدعم / عجز الموازنة (%)

هـ – انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقة بين الدعم والفقر":

في ظل غياب إصلاحات هيكلية حقيقية لمنظومة الدعم خلال هذه الفترة، لم يتمكن الدعم من الحد من الفقر بشكل ملموس، بل غابت برامج الاستهداف الذكي للفئات الأشد فقرًا، وظل الدعم العيني يُوزع بشكل غير دقيق، مما قلل من الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وفي نهاية الفترة (٢٠١٤–٢٠١٥)، بدأت الدولة إعداد أرضية لإصلاحات أكثر جذرية في منظومة الدعم، وهو ما ظهر بوضوح لاحقًا في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦.

نخلص من هذه المرحلة خلال الفترة (٢٠١١–٢٠١٥)، استخدمت الدولة الدعم كأداة للحماية الاجتماعية في ظل ظروف سياسية واقتصادية مضطربة، ولكن غياب نظام استهداف فعّال وتوسع الدعم العام دون إصلاحات موازية أدى إلى **استمرار ارتفاع معدلات الفقر، وتزايد الضغط على الموازنة العامة**، مما مهّد لاحقًا لقرار الدولة باتباع سياسات إصلاح جذرية في دعم الطاقة والغذاء بعد عام ٢٠١٦.

جدول (٣) تحليل تطور الدعم والفقر في مصر خلال الفترة (٢٠١١–٢٠١٥)

سنة	معدل نمو الدعم %	الدعم / عجز الموازنة %	الدعم/ الانفاق العام %	الدعم/ الناتج المحلى الاجمالى %	الدعم مليار دولار	الإنفاق العام مليار دولار	عجز الموازنة مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالى مليار دولار	معدل الفقر من السكان %
٢٠١١	٩.٦٨	٢٩.٥٧	١٠.٠٣	٢.٨٨	٦.٨	٦٧.٨	٢٣	٢٣٦	٢٥.٦
٢٠١٢	٢٠.٥٩	٢٩.٦	١٠.٥٥	٢.٩٤	٨.٢	٧٧.٧	٢٧.٧	٢٧٩.١	٢٦.٣
٢٠١٣	١٤.٦٣	٢٧.١٧	١٠.٩٨	٣.٢٦	٩.٤	٨٥.٦	٣٤.٦	٢٨٨.٤	٢٦.٥
٢٠١٤	٢١.٢٨	٣٢.٩٥	١١.٥	٣.٧٣	١١.٤	٩٩.١	٣٤.٦	٣٠٥.٦	٢٧.١
٢٠١٥	–	٣٤.٠٣	١١.٩٥	٣.٤٦	١١.٤	٩٥.٤	٣٣.٥	٣٢٩.٤	٢٧.٨
متوسط	١٣.٢٤	٣٠.٦٦	١١	٣.٢٥	٩.٤٤	٨٥.١٢	٣٠.٦٨	٢٨٧.٧٠	٢٦.٦٦
أعلى قيمة	٢١.٢٨	٣٤.٠٣	١١.٩٥	٣.٧٣	١١.٤	٩٩.١	٣٤.٦	٣٢٩.٤	٢٧.٨
أدنى قيمة	–	٢٧.١٧	١٠.٠٣	٢.٨٨	٦.٨	٦٧.٨	٢٣	٢٣٦	٢٥.٦

المصدر: – وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

– احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٤- المرحلة الرابعة: مرحلة الإصلاح الشامل والتحول في سياسات الدعم(٢٠١٦-٢٠٢٣):

تُمثل هذه المرحلة نقطة تحول جوهرية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمصر، حيث شهدت تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بدءًا من نوفمبر ٢٠١٦، وتضمن **البرنامج:**

- تحرير سعر الصرف بالكامل.
- خفض تدريجي للدعم، خاصة دعم الطاقة.
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- التوسع في الحماية الاجتماعية النقدية (مثل "تكافل وكرامة").
- تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة ضمن أهداف الحماية الاجتماعية.

ورغم النجاحات الكلية في تحسين مؤشرات المالية العامة، فقد واجهت الدولة تحديات حقيقية في السيطرة على التضخم وتوفير حماية كافية للفئات الأكثر فقرًا، من خلال الجدول (٤) **يلاحظ:**

أ- تحليل تطور الفقر

ارتفع **معدل الفقر من ٢٩.٨% في عام ٢٠١٦ إلى ٣٥.٧% في عام ٢٠٢٣**، مسجلًا أعلى مستوى له خلال ثلاثين عامًا، ويُلاحظ أن أعلى نسب الفقر جاءت بعد تطبيق إجراءات تقشفية قوية (تحرير أسعار الطاقة، تعويم الجنيه)، وعلى الرغم من انخفاض الفقر إلى ٢٩.٧% في ٢٠٢٠، فإنه ارتفع مجددًا **بسبب:**

- صدمة جائحة كوفيد-١٩.
- الأزمة الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميًا.

يظهر من هذه البيانات أن الحماية الاجتماعية لم تكن كافية لتعويض الفئات الضعيفة عن آثار خفض الدعم وارتفاع الأسعار[١٤].

(14) World Bank. (2020). **Protecting the Poor during Egypt's Economic Reforms: A Policy Note**. Washington, DC.

ب- تحليل تطور الدعم

تراجع دعم السلع والخدمات من ١٠.٢ **مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧**، بانخفاض قدره -٢٦.٥%، وقد عاود فى الارتفاع تدريجياً حتى بلغ ١٥.١ **مليار دولار في عام ٢٠٢١**، قبل أن ينخفض مجددًا إلى ١١.٤ **مليار دولار في عام ٢٠٢٣**، وهذا يعكس **تذبذبًا في سياسات الدعم** استجابةً للتطورات المحلية والدولية.

بلغ متوسط **الدعم كنسبة من الناتج المحلي** ٣.٢٨%، بينما سجلت **نسبة الدعم من الإنفاق العام** أعلى من ١٤%، وهي أعلى من الفترتين السابقتين(٢٠٠٤-٢٠١٥).

رغم انخفاض الدعم كنسبة من الناتج، إلا أنه ظل يشكل عبئًا كبيرًا على الموازنة، ويعكس محاولات الدولة الموازنة بين أهداف الإصلاح والتكلفة الاجتماعية.

ج- العلاقة بين الدعم والفقر

بالرغم من توسيع برامج التحويلات النقدية، إلا أن الفقر ظل مرتفعًا **بسبب:**

- الزيادة الكبيرة في الأسعار.
- تآكل القدرة الشرائية للأسر الفقيرة.
- ضعف التنسيق بين برامج الدعم والنمو الشامل في الأجور والإنتاجية.

وقد ارتفعت نسبة الدعم إلى عجز الموازنة في السنوات الأخيرة (بلغت ٥٧.٣% عام ٢٠٢٣)، مما يعكس ضغطًا متزايدًا على السياسة المالية.

د- مقارنة هيكلية لأداء مؤشرات الدعم والفقر:

الملاحظات التحليلية	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المؤشر
تراجع نسبي في الدعم رغم تزايد الفقر	2.88% (2023)	3.62% (2018)	الدعم/ الناتج المحلي(%)
الدعم ظل يمثل جزءًا كبيرًا من الموازنة	12.52% (2016)	15.99% (2023)	الدعم/ الإنفاق العام(%)
يعكس ارتفاع تكلفة الدعم مع تفاقم العجز	34.93% (2016)	58.1% (2022)	الدعم/ عجز الموازنة(%)

هـ – انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقة بين الدعم والفقر":

أظهرت هذه المرحلة تحولًا جوهريًا من الدعم العيني إلى النقدي، وهو توجه يُفترض أنه أكثر كفاءة، لكنه يتطلّب، تحديثًا دقيقًا لقاعدة بيانات الفقراء، وسرعة في توصيل التحويلات، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، ومع ذلك، فإن نتائج الجدول تُظهر أن هذا التحول **لم يكن كافيًا** لخفض الفقر، نظرًا لحجم الصدمات التضخمية الحادة، بل وتعكس المؤشرات أن الدعم ظل **عبئًا ماليًا واجتماعيًا**، ولم يتحول إلى أداة فعالة لتحقيق **النمو الاحتوائي(Inclusive Growth)** ، وهو ما أشار إليه تقرير البنك الدولي[١٥] .

ونخلص من هذه المرحلة (٢٠١٦–٢ ٠٢٣)، أن إصلاح الدعم دون إصلاح شامل لمنظومة العدالة الاجتماعية لا يحقق هدف خفض الفقر، رغم المكاسب المحققة على صعيد المؤشرات المالية، وتُبرز البيانات أهمية تصميم برامج حماية اجتماعية أكثر فاعلية واستهدافًا، خاصة في مواجهة الصدمات الخارجية والأسعار العالمية.

جدول (٤) تحليل تطور الدعم والفقر في مصر خلال الفترة (٢٠١٦–٢٠٢٣)

سنة	معدل نمو الدعم %	الدعم / عجز الموازنة %	الدعم/ الانفاق العام %	الدعم/ الناتج المحلى الاجمالى %	الدعم مليار دولار	الإنفاق العام مليار دولار	عجز الموازنة مليار دولار	الناتج المحلي مليار دولار	معدل الفقر من السكان %
٢٠١٦	-١٠.٥٣	٣٤.٩٣	١٢.٥٢	٣.٠٧	١٠.٢	٨١.٥	٢٩.٢	٣٣٢.٤	٢٩.٨
٢٠١٧	-٢٦.٤٧	٣٥.٨٩	١٢.٩٣	٣.٠٢	٧.٥	٥٨	٢٠.٩	٢٤٨.٤	٣٢.٥
٢٠١٨	٢٦.٦٧	٣٩.٩٢	١٣.٥٧	٣.٦٢	٩.٥	٧٠	٢٣.٨	٢٦٢.٦	٣٣.١
٢٠١٩	٢٠	٤٤.٧١	١٣.٩٥	٣.٥٨	١١.٤	٨١.٧	٢٥.٥	٣١٨.٧	٣١.٤
٢٠٢٠	١٥.٧٩	٤٧.٣١	١٤.٥١	٣.٤٤	١٣.٢	٩١	٢٧.٩	٣٨٣.٨	٢٩.٧
٢٠٢١	١٤.٣٩	٤٦.٤٦	١٤.٩٧	٣.٥٦	١٥.١	١٠٠.٩	٣٢.٥	٤٢٤.٧	٣٣.٥
٢٠٢٢	-٢.٦٥	٥٨.١	١٥.٥٤	٣.٠٨	١٤.٧	٩٤.٦	٢٥.٣	٤٧٦.٧	٣٢.٥
٢٠٢٣	-٢٢.٤٥	٥٧.٢٩	١٥.٩٩	٢.٨٨	١١.٤	٧١.٣	١٩.٩	٣٩٦	٣٥.٧
متوسط	١.٨٤	٤٥.٥٨	١٤.٢٥	٣.٢٨	١١.٦٣	٨١.١٣	٢٥.٦٣	٣٥٥.٤	٣٢.٢٨
أعلى قيمة	٢٦.٦٧	٥٨.١	١٥.٩٩	٣.٦٢	١٥.١	١٠.٩	٣٢.٥	٤٧٦.٧	٣٥.٧
أدني قيمة	٢٦.٤٧	٣٤.٩٣	١٢.٥٢	٢.٨٨	٧.٥	٥٨	١٩.٩	٢٤٨.٤	٢٩.٧

المصدر: – وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

– احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

[15] IMF. (2022). **Arab Republic of Egypt: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation**. Washington, DC.

ونخلص الى تلك الملاحظات التحليلية بحسب المراحل الزمنية:

السمات العامة	المرحلة الزمنية
تقليص تدريجي للدعم العيني، تباطؤ في الفقر، ولكن غياب برامج استهداف فعالة	(1991–2003) مرحلة الإصلاح الأولى
زيادة الدعم لمواجهة تحديات الفقر والتضخم، مع ضعف التنسيق بين النمو والدعم	(2004–2010) الإصلاح المالي والخصخصة
توسع كبير في الدعم، ارتفاع الفقر، غياب إصلاح فعلي بسبب الأزمات السياسية	(2011–2015) فترة الاضطراب الاقتصادي
إعادة هيكلة جذرية للدعم، اعتماد التحويلات النقدية، ارتفاع الفقر، ثم استقرار نسبي مع صدمات خارجية.	(2016–2023) الإصلاح الشامل

حيث تكشف البيانات الممتدة من عام ١٩٩١ إلى ٢٠٢٣ أن منظومة الدعم في مصر خضعت لتحولات جذرية تحت ضغط الإصلاحات المالية المتكررة، لكن غياب التكامل بين خفض الدعم وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، إلى جانب الأزمات المتعاقبة، أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات الفقر، مما يشير إلى أن سياسات الدعم لم تكن كافية وحدها لضمان العدالة الاجتماعية أو تحقيق النمو الاحتوائي.

ثانياً: تحليل تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخري المؤثرة فى الفقر في مصر خلال(١٩٩١-٢٠٢٣):

تمثل المتغيرات الاقتصادية الكلية – مثل معدل الاستثمار المحلي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومستوى الدين الخارجي، وسعر الصرف، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم– عناصر محورية في تفسير ديناميكيات الفقر في مصر، خاصة حين تُدرس بالتوازي مع تطورات منظومة الدعم.

فالفقر ليس نتاج غياب الدعم فقط، بل يتشكل أيضًا تحت تأثيرات معقدة لهذه المتغيرات، وبالتالي فإن تحليل هذه العناصر يساعد في تقييم مدى فعالية سياسات الدعم في الحد من الفقر ضمن بيئة اقتصادية كلية متقلبة، وبالنظر الى الجدول (٥) نجد الآتى:

١- بالنسبة إلى الاستثمار المحلي وتداعياته على الفقر:

قد شهدت نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي تراجعًا ملحوظًا، من ٢٧% في عام ١٩٩١ إلى ١١.٥% فقط في عام ٢٠٢٣.

هذا التراجع يعكس ضعف قدرة الاقتصاد المصري على توليد فرص عمل إنتاجية ومستدامة، وهو ما يفسر الزيادة المستمرة في معدلات الفقر رغم استمرار الدعم.

كذلك سنوات الانخفاض الحاد في الاستثمار (٢٠١١-٢٠١٤) تزامنت مع ارتفاع حاد في الفقر، ما يدل على أن غياب التوسع الاستثماري يضعف فعالية الدعم في تقليل الفقر.

أى أن تقليص الدعم في بيئة منخفضة الاستثمار يؤدى إلى تفاقم الفقر بدلًا من تخفيفه، مما يتطلب تكامل سياسات الدعم مع تحفيز الاستثمار الإنتاجي.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التوظيف:

تراوحت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي بين ٠.٢% و٩.٣% خلال الفترة، مع أعلى مستويات في منتصف العقد الأول من الألفية.

وهذا التراجع هذه النسبة بعد ٢٠١٠ أثر سلبًا على خلق فرص العمل، مما ساهم في زيادة الضغوط على سوق العمل والدخل الأسري للفقراء.

وحتى مع ارتفاع الدعم في بعض السنوات، كان الاستثمار الأجنبي ضعيفاً، مما يعني انخفاض التوظيف وارتفاع الفقر.

٣- الدين الخارجي وسعر الصرف:

ارتفع الدين الخارجي من ٣٢.٦ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى أكثر من ١٦٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣، وتزامن هذا مع انخفاض قيمة الجنيه المصري بشدة (من ٣.١ جنيه للدولار عام ١٩٩١ إلى ٣٠.٦٣جنيهًا في ٢٠٢٣).

وهذا الانخفاض الحاد في العملة أدى إلى زيادة تكلفة الواردات الغذائية والوقود، مما ضاعف أعباء الفقراء، وقلص أثر الدعم الموجّه لهم.

أى أن ضعف استقرار سعر الصرف وارتفاع الدين الخارجي يحدّان من فاعلية الدعم، ويزيدان من تكلفة المعيشة على الفئات الهشة.

٤- معدلات البطالة والتضخم وتأثيرها المباشر على الفقر:

تراوح معدل البطالة بين ٧.٠% و١٣.٢%، وكان أعلى في سنوات الأزمات السياسية والاقتصادية(٢٠١١-٢٠١٤)، وشهد معدل التضخم ذروته في عام ٢٠١٧ (٢٩.٥%)، وبلغ أعلى

مستوياته مجددًا في ٢٠٢٣ نحو ٣٣.٩%، ويلاحظ أنه في الفترات التي ارتفع فيها التضخم، تآكلت القوة الشرائية للدعم، مما قلل فعاليته في حماية الفقراء من الانزلاق نحو الفقر المدقع.

أى أن الدعم دون ضبط معدلات التضخم لا ينجح في خفض الفقر، بل قد يتحول إلى أداة مؤقتة غير مؤثرة.

٥- التفاعل بين المتغيرات والدعم:

نجد أن نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بمرور الوقت من ٢.٩% عام ١٩٩١ إلى ١.١% عام ١٩٩٧، ثم واصلت الارتفاع الى أن وصلت الى ٩.٥% فى عام ٢٠٠٨ تزامناً مع الأزمة المالية العالمية، وبعد ذلك واصلت النسبة فى الانخفاض التدريجى الى أن وصلت الى ٢.٩% فى عام ٢٠٢٣، ويُلاحظ أن **معدلات الفقر ظلت تتصاعد رغم فترات ارتفاع الدعم**، الأمر الذى يعكس ضعف كفاءته مقارنة مع حجم التضخم والبطالة وتدهور سعر الصرف.

ونخلص إلى:

أن فعالية الدعم في خفض الفقر لم تكن بمعزل عن أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية. بل على العكس، فإن تراجع الاستثمار، ارتفاع الدين، تدهور سعر الصرف، وارتفاع التضخم، كانت عوامل تحدّ من قدرة الدعم على تحقيق هدفه الأساسي في حماية الفئات الفقيرة.

وعليه، فإن **تصميم سياسة دعم فعّالة في مصر لا بد أن يكون جزءًا من سياسة اقتصادية كلية متكاملة تشمل:**

- تعزيز الاستثمار الإنتاجي.
- تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.
- توجيه الدعم بطريقة ذكية ومستهدفة.
- وتوفير خدمات أساسية تعليمية وصحية تراعي الفئات الهشة.

جدول (٥) تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخري المؤثر علي الفقر في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٣)

سنة	معدل الفقر % من السكان	نسبة الاستثمار المحلي للناتج المحلي %	نسبة استثمار أجنبي مباشر للناتج المحلي %	الدين الخارجي مليار دولار	سعر الصرف	معدل البطالة %	معدل التضخم %	نسبة الدعم للناتج المحلي%
١٩٩١	٢٠.٢	٢٧.٠	٠.٨	٣٢.٦	٣.١	٩.٤	١٩.٧	٢.٩
١٩٩٢	١٩.٨	٢٣.٤	١.٢	٣١.٢	٣.٣	٨.٩	١٣.٦	٢.٦
١٩٩٣	١٩.٤	٢١.٠	١.١	٣٠.٧	٣.٤	١٠.٩	١٢.١	٢.١
١٩٩٤	١٩.١	٢٢.٩	٢.٥	٣٢.٥	٣.٤	١٠.٩	٨.٢	١.٧
١٩٩٥	١٨.٩	٢٢.٦	١.٠	٣٣.٥	٣.٤	١١.٠	١٥.٧	١.٥
١٩٩٦	١٨.٢	٢٤.٠	٠.٩	٣١.٥	٣.٤	٩.٠	٧.٢	١.٣
١٩٩٧	١٨	٢٥.٨	١.١	٣٠	٣.٤	٨.٤	٤.٦	١.١
١٩٩٨	١٨.١	٢١.٣	١.٣	٣٢.٣	٣.٤	٨.٠	٣.٩	١.٢
١٩٩٩	١٧.٣	٢٠.٨	١.٢	٣١.١	٣.٤	٨	٣.١	١.٢
٢٠٠٠	١٦.٧	١٨.٩	١.٢	٢٩.٢	٣.٤٧	٩.٠	٢.٧	١.٥
٢٠٠١	١٦.٨	١٧.٧	٠.٥	٢٨.٣	٣.٩٧	٩.٣	٢.٣	١.٣
٢٠٠٢	١٧	١٧.٩	٠.٧	٢٩.٧	٤.٥٠	١٠.٠	٢.٧	١.٦
٢٠٠٣	١٧.٧	١٦.٣	٠.٢	٣٠.٥	٥.٨٥	١٠.٩	٤.٥	١.٥
٢٠٠٤	١٩.٦	١٦.٤	١.٦	٣١.٤	٦.٢٠	١٠.٣	١١.٣	٢.١
٢٠٠٥	١٩.٩	١٨.٠	٦.٠	٣٠.٦	٥.٧٨	١١.٠	٤.٩	٢.٧
٢٠٠٦	٢٠.٥	١٨.٧	٩.٣	٣١	٥.٧٣	١٠.٥	٧.٦	٨.٨
٢٠٠٧	٢١	٢٠.٩	٨.٩	٣٤.٦	٥.٦٤	٨.٨	٩.٣	٧.٣
٢٠٠٨	٢١.٦	٢٢.٣	٥.٨	٣٣.٩	٥.٤٣	٨.٥	١٨.٣	٩.٥
٢٠٠٩	٢٣	١٨.٩	٣.٥	٣٥.٤	٥.٥٤	٩.١	١١.٨	٨.٩
٢٠١٠	٢٥.٢	١٩.٢	٢.٩	٣٦.٨	٥.٦٢	٨.٨	١١.٣	٧.٦
٢٠١١	٢٥.٦	١٦.٧	-٠.٢	٣٥.٢	٥.٩٣	١١.٨	١٠.١	٧.٩
٢٠١٢	٢٦.٣	١٤.٧	١.٠	٤٠.١	٦.٠٦	١٢.٦	٧.١	٧.٩
٢٠١٣	٢٦.٥	١٣.٠	١.٥	٤٦.٥	٦.٨٧	١٣.٢	٩.٥	٨.٦
٢٠١٤	٢٧.١	١٢.٤	١.٥	٤١.٨	٧.٠٨	١٣.١	١٠.١	٨.٧
٢٠١٥	٢٧.٨	١٣.٧	٢.١	٤٩.٩	٧.٦٩	١٣.١	١٠.٤	٧.٨
٢٠١٦	٢٩.٨	١٤.٥	٢.٤	٦٩.٢	١٠.٠٣	١٢.٥	١٣.٨	٦.٩
٢٠١٧	٣٢.٥	١٤.٧	٣.٠	٨٤.٦	١٧.٧٨	١١.٨	٢٩.٥	٦.٠
٢٠١٨	٣٣.١	١٦.٥	٣.١	٩٩.٥	١٧.٧٧	٩.٩	١٤.٤	٧.١
٢٠١٩	٣١.٤	١٨.٢	٢.٨	١١٤.٩	١٦.٧٧	٧.٩	٩.٢	٥.٤
٢٠٢٠	٢٩.٧	١٤.١	١.٥	١٣٢.٦	١٥.٧٦	٧.٩	٥.٠	٣.٨
٢٠٢١	٣٣.٥	١٣.٢	١.٢	١٤٦	١٥.٦٤	٧.٤	٥.٢	٤.٠
٢٠٢٢	٣٢.٥	١٥.٢	٢.٤	١٦٣.١	١٩.١٦	٧.٠	١٣.٩	٣.٥
٢٠٢٣	٣٥.٧	١١.٥	٢.٥	١٦٦.٧	٣٠.٦٣	٧.٤	٣٣.٩	٢.٩

المصدر: - وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، سنوات مختلفة.

المبحث الثالث

قياس أثر الدعم علي الفقر في مصر

هنا سيتم قياس أثر الدعم علي الفقر في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣)، وتم الاعتماد في قياس تلك العلاقة على **النموذج التالى:**

$$Y= a_0 +a_1X_1+.....a_7X_7$$

- **المتغير التابع(Y): معدل الفقر في مصر.**
- **المتغيرات المستقلة:**

X_1: الدعم. X_2: معدل التضخم.

X_3: معدل البطالة. X_4: سعر صرف الجنيه.

X_5: الدين الخارجي. X_6: الاستثمار الأجنبي المباشر.

X_7: الاستثمار المحلي. a: ثوابت النموذج

ويبين الجدول (٦) بيانات النموذج القياسي

جدول (٦): بيانات النموذج القياسي القيم "مليار دولار"

سنة	المتغيرات المستقلة(X1....X7)							Y
	الاستثمار المحلي مليار$ X7	الاستثمار الأجنبي المباشر X6	الدين الخارجي X5	سعر الصرف X4	معدل البطالة X3	معدل التضخم X2	الدعم X1	المتغير التابع معدل الفقر
١٩٩١	١٠.١	٠.٣	٣٢.٦	٣.١	٩.٤	١٩.٧	١.١	٢٠.٢
١٩٩٢	٩.٨	٠.٥	٣١.٢	٣.٣	٨.٩	١٣.٦	١.١	١٩.٨
١٩٩٣	٩.٨	٠.٥	٣٠.٧	٣.٤	١٠.٩	١٢.١	١.٠	١٩.٤
١٩٩٤	١١.٩	١.٣	٣٢.٥	٣.٤	١٠.٩	٨.٢	٠.٩	١٩.١
١٩٩٥	١٣.٦	٠.٦	٣٣.٥	٣.٤	١١.٠	١٥.٧	٠.٩	١٨.٩
١٩٩٦	١٦.٢	٠.٦	٣١.٥	٣.٤	٩.٠	٧.٢	٠.٩	١٨.٢
١٩٩٧	٢٠.٢	٠.٩	٣٠	٣.٤	٨.٤	٤.٦	٠.٩	١٨
١٩٩٨	١٨.١	١.١	٣٢.٣	٣.٤	٨.٠	٣.٩	١.٠	١٨.١
١٩٩٩	١٨.٩	١.١	٣١.١	٣.٤	٨	٣.١	١.١	١٧.٣
٢٠٠٠	١٨.٩	١.٢	٢٩.٢	٣.٤٧	٩.٠	٢.٧	١.٥	١٦.٧
٢٠٠١	١٧.١	٠.٥	٢٨.٣	٣.٩٧	٩.٣	٢.٣	١.٢	١٦.٨
٢٠٠٢	١٥.٢	٠.٦	٢٩.٧	٤.٥٠	١٠.٠	٢.٧	١.٣	١٧
٢٠٠٣	١٣.١	٠.٢	٣٠.٥	٥.٨٥	١٠.٩	٤.٥	١.٢	١٧.٧

تابع جدول (٦): بيانات النموذج القياسي القيم "مليار دولار"

سنة	المتغيرات المستقلة(X1....X7)							Y
	الاستثمار المحلي مليار$ X7	الاستثمار الأجنبي المباشر X6	الدين الخارجي X5	سعر الصرف X4	معدل البطالة X3	معدل التضخم X2	الدعم X1	المتغير التابع معدل الفقر
٢٠٠٤	١٢.٩	١.٣	٣١.٤	٦.٢٠	١٠.٣	١١.٣	١.٧	١٩.٦
٢٠٠٥	١٦.١	٥.٤	٣٠.٦	٥.٧٨	١١.٠	٤.٩	٢.٤	١٩.٩
٢٠٠٦	٢٠.١	١٠.٠	٣١	٥.٧٣	١٠.٥	٧.٦	٩.٥	٢٠.٥
٢٠٠٧	٢٧.٢	١١.٦	٣٤.٦	٥.٦٤	٨.٨	٩.٣	٩.٦	٢١
٢٠٠٨	٣٦.٣	٩.٥	٣٣.٩	٥.٤٣	٨.٥	١٨.٣	١٥.٥	٢١.٦
٢٠٠٩	٣٥.٨	٦.٧	٣٥.٤	٥.٥٤	٩.١	١١.٨	١٦.٩	٢٣
٢٠١٠	٤٢.١	٦.٤	٣٦.٨	٥.٦٢	٨.٨	١١.٣	١٦.٦	٢٥.٢
٢٠١١	٣٩.٤	-٠.٥	٣٥.٢	٥.٩٣	١١.٨	١٠.١	١٨.٧	٢٥.٦
٢٠١٢	٤١.٠	٢.٨	٤٠.١	٦.٠٦	١٢.٦	٧.١	٢٢.٠	٢٦.٣
٢٠١٣	٣٧.٥	٤.٢	٤٦.٥	٦.٨٧	١٣.٢	٩.٥	٢٤.٩	٢٦.٥
٢٠١٤	٣٨.٠	٤.٦	٤١.٨	٧.٠٨	١٣.١	١٠.١	٢٦.٥	٢٧.١
٢٠١٥	٤٥.٠	٦.٩	٤٩.٩	٧.٦٩	١٣.١	١٠.٤	٢٥.٨	٢٧.٨
٢٠١٦	٤٨.١	٨.١	٦٩.٢	١٠.٠٣	١٢.٥	١٣.٨	٢٣.١	٢٩.٨
٢٠١٧	٣٦.٦	٧.٤	٨٤.٦	١٧.٧٨	١١.٨	٢٩.٥	١٤.٨	٣٢.٥
٢٠١٨	٤٣.٣	٨.١	٩٩.٥	١٧.٧٧	٩.٩	١٤.٤	١٨.٥	٣٣.١
٢٠١٩	٥٧.٩	٩.٠	١١٤.٩	١٦.٧٧	٧.٩	٩.٢	١٧.١	٣١.٤
٢٠٢٠	٥٤.٣	٥.٩	١٣٢.٦	١٥.٧٦	٧.٩	٥.٠	١٤.٥	٢٩.٧
٢٠٢١	٥٦.٢	٥.١	١٤٦	١٥.٦٤	٧.٤	٥.٢	١٦.٩	٣٣.٥
٢٠٢٢	٧٢.٥	١١.٤	١٦٣.١	١٩.١٦	٧.٠	١٣.٩	١٦.٨	٣٢.٥

المصدر: – احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. – وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

أولاً: اختبار سكون السلسلة الزمنية (اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

من خلال اختبار جذر الوحدة يمكن التعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية، وتم إجراء هذا الاختبار باستخدام (E-Views)، ويتضح من التحليل كما بجدول (٧) أن كل من Y معدل الفقر،X_2 معدل التضخم، X_3 معدل البطالة، وX_4 سعر صرف الجنيه، جاءت تلك المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (1)I، بينما باقى المتغيراتX_1 الدعم، X_5 الدين الخارجي، X_6 الاستثمار

الأجنبي المباشر، X_7 الاستثمار المحلي جاءت جميعها مستقرة عند المستوى I(0)، ومن ثم فإن اختبار ARDL للتكامل المشترك هو أنسب أسلوب يمكن اتباعه فى مثل هذه الحالة.

جدول (٧) Unit Root Test

المتغيرات		عند المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			درجة التكامل
		ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	بدون	
Y	t –statistics	1.093714	-2.043793	2.360314	-5.000873	-5.728	-4.358623	I(1)
	p–value	0.9966	0.556	0.9944	0.0003	0.0003	0.0001	
X1	t –statistics	-5.079872	-5.001234	-4.864072				I(0)
	p–value	0.0002	0.0017	0.0000				
X2	t –statistics	-2.305974	-2.741786	-0.782494	-4.844410	-5.039537	-4.923948	I(1)
	p–value	0.1763	0.2278	0.3692	0.0005	0.0016	0.0000	
X3	t –statistics	-2.918786	-2.932547	-0.566787	-4.187267	-4.241391	-4.257059	I(1)
	p–value	0.0550	0.1671	0.4638	0.0027	0.0111	0.0001	
X4	t –statistics	2.106018	0.490999	2.566588	-1.335894	-3.216174	-0.988368	I(1)
	p–value	0.9998	0.9987	0.9965	0.6001	0.0101	0.2823	
X5	t –statistics	-1.549807	-4.304074	٥٥١				I(0)
	p–value	0.4952	0.0093	0.2619				
X6	t –statistics	-4.499536	-4.503553	-4.541084				I(0)
	p–value	0.0011	0.0057	0.0000				
X7	t –statistics	-4.451023	-4.286448	-4.066249				I(0)
	p–value	0.0013	0.0097	0.0002				

ثانياً: نتائج العلاقة في الأجل الطويل(ARDL Long Run Form):

١- نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك:

يتبين من جدول (٨) أن قيمة F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى عند مستوى ٥%، مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن متغيرات الدراسة متكاملة ويتحقق بينهم علاقة توازن فى الأجل الطويل عند مستوى ٥%

جدول (٨) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية ٥%
3.744	الحد الأدنى	2.17
	الحد الأقصى	3.21

٢- التفسير الإحصائي العام للنموذج:

التفسير الإحصائي	القيمة	المؤشر
يفسر النموذج ٩٨.٧% من التغير في معدل الفقر، وهي نسبة عالية، مما يشير إلى قوة النموذج وملاءمته.	0.9870	R-squared
حتى بعد تعديل عدد المتغيرات، ما يزال النموذج يفسر نسبة كبيرة ٩٧.٨% من التغيرات، مما يدل على أن المتغيرات المختارة مناسبة.	0.9784	Adjusted R-squared
متوسط الخطأ المعياري منخفض نسبيًا، ما يدل على دقة التقديرات.	0.8875	S.E. of Regression
	يشير إلى معنوية النموذج ككل بمستوى ثقة أعلى من ٩٩.% (مستوى معنوية أقل من ١%)	F-statistic = 114.11 Prob = 0.0000
	تقع القيمة ضمن نطاق المقبول (≈ ٢)، وتشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، مما يدعم موثوقية النتائج.	Durbin-Watson = 2.77
	منخفضة نسبيًا، مما يدعم اختيار النموذج من بين بدائل أخرى.	معايير Akaike وSchwarz

٣- التفسير الاقتصادي والإحصائي للمتغيرات المستقلة:

المتغير	المعامل	P-value	التفسير الاقتصادي	التفسير الإحصائي
X_1 الدعم	2.29	0.035	**العلاقة موجبة:** كل زيادة في الدعم تؤدي إلى زيادة معدل الفقر بـ ٢.٢٩ نقطة مئوية، وهو أمر يتناقض مع النظرية الاقتصادية .قد يعكس ذلك ضعف كفاءة الدعم أو عدم وصوله للفئات الفقيرة، أو ارتباط زيادته بأزمات اقتصادية تدفع الحكومة لتوسيع الدعم كرد فعل للأزمات.	دال إحصائيًا عند مستوى ٥%، مما يؤكد أهمية المتغير في تفسير الفقر.
X_2 التضخم	0.31	0.062	**العلاقة موجبة:** ارتفاع التضخم يزيد من تكلفة المعيشة، ما يؤدي إلى ارتفاع الفقر. وهذا متوقع اقتصاديًا.	قريب من الدلالة($p \approx 6.2\%$) ، معنوى عند مستوى ١٠.%
X_3 البطالة	1.99	0.069	العلاقة موجبة: كل ارتفاع بنسبة ١% في البطالة يؤدي إلى ارتفاع الفقر بـ١.٩٩ نقطة مئوية، ما يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية.	معنوى عند مستوى ١٠%، مما يشير إلى أن البطالة تمثل أحد محددات الفقر.
X_4 سعر الصرف	1.26	0.001	**العلاقة موجبة:** انخفاض قيمة الجنيه يرفع تكلفة الواردات والسلع، ما يزيد من العبء على الفقراء. التأثير الاقتصادي واضح ومهم خاصة بعد تعويم العملة.	دال إحصائيًا بدرجة قوية($p < 0.01$) ، ما يعني أن هذا المتغير له تأثير موثوق ومهم جدًا على الفقر.
X_5 الدين الخارجي	0.20	0.065	**العلاقة موجبة:** قد تعكس ارتفاع الدين الخارجي دون أن يكون له أثر مباشر فى خفض الفقر، ربما لاستخدامه في تمويل عجز الموازنة وليس في برامج تنموية	معنوى عند مستوى ١٠.%
X_6الاستثمار الأجنبي	0.012	0.273	**علاقة غير متوقعة (موجبة):** قد تكون الاستثمارات متركزة في قطاعات رأسمالية لا تولّد وظائف للفقراء (مثل الطاقة أو العقارات).	غير دال إحصائيًا، ما يعني عدم وجود تأثير معنوي على الفقر خلال الفترة المدروسة.
X_7 الاستثمار المحلي	0.29	0.076	العلاقة موجبة: قد يشير إلى أن الاستثمار المحلي لم يكن موجهًا نحو قطاعات تولد فرص عمل أو تخدم المناطق الفقيرة.	معنوى عند مستوى ١٠%، مما يجعل التأثير محتملًا لكنه ضعيف.

ومن خلال نتائج تقدير العلاقة كما بالجدول (٩) يمكن وضعها فى الصورة الخطية **التالية:**

$$Y = -20.68 + 2.29\ X_1 + 0.31\ X_2 + 1.99\ X_3 + 1.26\ X_4 + 0.2\ X_5 + 0.012\ X_6 + 0.29\ X_7$$

٤- التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج في ظل برامج الاصلاح الاقتصادى:

X_1: الدعم (2.29+): العلاقة الموجبة تشير إلى أن زيادة الدعم ارتبطت بزيادة الفقر، وهو ما يبدو متناقضًا نظريًا، لكن في ضوء برامج **الإصلاح الاقتصادى:**

- تم تحرير تدريجي للدعم، لا سيما دعم الطاقة والغذاء.
- كثير من الزيادات في الدعم كانت رد فعل لأزمات اقتصادية (وليس استباقًا للفقر)، مما يخلق ارتباطًا زائفًا.
- ضعف كفاءة الاستهداف أدى إلى عدم استفادة الفقراء، فالدعم كان أفقيًا غير موجه، مما حدّ من فعاليته في خفض الفقر.
- يستفيد الأغنياء من الدعم أكثر من الفقراء، فاستحوذ أغنى ٥% من السكان علي ٦٠% من دعم الوقود في حين تلقى أفقر ٢٠% من السكان علي ٧٪ فقط من الدعم، ولذلك سعت الحكومة لخفض دعم الطاقة.
- تراجع القيمة الحقيقية للدعم كنسبة إلي الناتج المحلي، وليس كقيمة مطلقة، فبلغت نسبته إلي الناتج المحلي ٤% عام ١٩٩٠ ثم تراجعت فبلغت ٢.٥% عام ٢٠٢٣.

X_2: التضخم(0.31+) : برامج الإصلاح خاصة بعد ٢٠١٦ أدت إلى ارتفاعات تضخمية قوية بسبب تعويم الجنيه ورفع الدعم، وهذه النتائج تؤكد أن التضخم الناتج عن تلك السياسات انعكس سلبيًا على الطبقات الفقيرة، حيث تآكلت الدخول الحقيقية، خصوصًا مع ثبات الأجور.

X_3: البطالة(1.99+) : بالرغم من وعود الإصلاح بخلق وظائف من خلال الاستثمار، فإن التطبيق أدى إلى تسريح عمالة في القطاع العام، وتأخر آثار الاستثمارات، وطردية العلاقة تعكس عدم قدرة سوق العمل على امتصاص العمالة، ما أدى إلى تفاقم الفقر خلال مراحل الإصلاح.

X_4: سعر الصرف(1.26+) : تحرير سعر الصرف ضمن برنامج ٢٠١٦ كان له **أثر مباشر على الأسعار**، خاصة أسعار السلع المستوردة، مما رفع تكلفة المعيشة، والواقع يؤكد أن سياسة تعويم الجنيه أسهمت في زيادة الفقر بشكل ملحوظ، خاصة مع ضعف برامج الحماية الاجتماعية في المدى القصير.

X_5: الدين الخارجى (0.2+): صاحب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى زيادة ملحوظة في الدين الخارجي لتمويل العجز وبرامج البنية التحتية، ولم تُترجم هذه القروض إلى تحسين مباشر لمستوى معيشة الفقراء، مما يفسر ضعف العلاقة، وهذا الدين لم يتم استخدامه في تمويل برامج تنموية، بل معظمه في سداد أقساط قروض.

X_6: الاستثمار الأجنبى المباشر (012+): بالرغم من تحرير الاقتصاد، لم يكن الاستثمار الأجنبي موجهًا نحو القطاعات كثيفة العمالة أو ذات الأثر المباشر على الفقر، بل في كثير من الحالات، اتجه نحو العقارات، والطاقة، أو البنية التحتية، ما يفسر ضعف أو غياب الأثر الإيجابي على الفقراء.

X_7: الاستثمار المحلى (0.29+): رغم الدعم الحكومي للمشروعات القومية، فإن أثرها لم يكن مباشرًا على خفض الفقر، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة القطاعات المستفيدة (مثل قطاع التشييد والبناء) التي لا تخلق فرصًا كافية في المناطق الأفقر أو الريفية.

نخلص من التحليل السابق إلى،

- زيادة الدعم لم تؤدِ بالضرورة إلى خفض الفقر، بسبب ضعف كفاءة التوزيع وارتباط زيادته بفترات الأزمات.
- برامج الإصلاح أدت إلى تفاقم الفقر في الأجل القصير، من خلال التضخم وتعويم الجنيه، دون حماية اجتماعية كافية.
- لم تُسهم الاستثمارات بشكل فعال في الحد من الفقر، بسبب تركّزها في قطاعات لا تمس الفقراء مباشرة.
- سعر الصرف والتضخم هما أكثر المتغيرات تأثيرًا على الفقر، مما يعكس (هشاشة هيكل الدخل)[*]، وضعف القدرة الشرائية للفقراء.

---

[*] **هشاشة هيكل الدخل**" تعني أن نظام الدخل في المجتمع (خاصة للفقراء): ضعيف البنية، غير قادر على امتصاص الصدمات الاقتصادية، غير عادل أو متكافئ، يجعل الطبقات الفقيرة والمتوسطة الدنيا أكثر عرضة للفقر بمجرد أي تغير سلبي في الأسعار أو سعر العملة.

جدول (٩) نتائج تقدير العلاقة فى الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
X1	2.287553	2.864425	0.798608	0.0349
X2	0.310351	0.413320	0.750873	0.0624
X3	1.990493	1.030717	1.931173	0.0694
X4	1.261630	0.332587	3.793382	0.0013
X5	0.197210	0.171521	1.149775	0.0653
X6	0.012469	0.011020	1.131475	0.2727
X7	0.291901	0.154930	1.884076	0.0758
C	-9.793919	12.72860	-0.769442	0.4516
EC = Y - (2.2876*X1 + 0.3104*X2 + 1.9905*X3 + 1.2616*X4 + 0.1972*X5 +				
0.0125*X6 + 0.2919*X7 - 9.7939)				
R-squared	0.987026	Mean dependent var		23.85484
Adjusted R-squared	0.978376	S.D. dependent var		6.035442
S.E. of regression	0.887521	Akaike info criterion		2.894325
Sum squared resid	14.17848	Schwarz criterion		3.495674
Log likelihood	-31.86203	Hannan-Quinn criter.		3.090350
F-statistic	114.1115	Durbin-Watson stat		2.766403
Prob(F-statistic)	0.000000	Mean dependent var		23.85484

ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات محل الدراسة (ECM):

بعد أن تم تقدير معادلة التكامل المشترك والحصول على معلمات النموذج، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات محل الدراسة في تقدير النموذج، وذلك بهدف التعرف على الانحرافات قصيرة الأجل للعلاقة طويلة الأجل التي أوضحها اختبار التكامل المشترك.

ويرصد نموذج تصحيح الخطأ الانحرافات التي حدثت في الأجل القصير ونسبة التصحيح السنوية (وفقاً لطبيعة البيانات المستخدمة) لهذا الانحراف عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ووفقا للجدول (١٠)، يلاحظ **الآتى:**

١- التفسير الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ:

المتغير	المعني	معامل التأثير	الدلالة الإحصائية
CointEq(−1)	معامل تصحيح الخطأ	−0.1679	معنوي إحصائيًا(p = 0.0000)
D(Y(−1))	فرق الفقر المتأخر(تأثير زمني سابق)	−0.208	غير معنوي إحصائيًا(p = 0.14)
D(X3)	التغير الآني في البطالة	**0.7559**	معنوي جدًا(p = 0.0006)
D(X7)	التغير الآني في الاستثمار المحلي	0.012	غير معنوي(p = 0.22)
D(X7(−1))	التغير المتأخر في الاستثمار المحلي	**−0.0627**	معنوي جدًا(p = 0.0000)

٢-مؤشرات جودة النموذج:

- بلغت قيمة (معامل التحديد R^2) = ٠.٧١٨ يوضح أن نحو ٧٢% من التغيرات في معدل الفقر يتم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة.
- بلغت قيمة **Durbin-Watson** = ٢.٧٦ تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الأخطاء.

٣- التفسير الاقتصادي للنتائج:

أ- معامل تصحيح الخطأ = −0.1679 = CointEq(−1) :

يشير هذا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل الفقر وبقية المتغيرات، ويعني أن نحو ١٦.٨ % من اختلال الفقر بعيدًا عن التوازن يتم تصحيحه كل عام، مما يعنى أن التصحيح يستغرق ٥.٩٥ سنه حتى يصل الى قيمته التوازنية (٦ سنوات تقريبا)، وهذا معامل معنوي يعزز موثوقية النموذج.

وهو يُظهر أن آثار الصدمات الاقتصادية، كارتفاع الأسعار أو تغيّر الدعم، لا تدوم طويلًا بل تبدأ في التلاشي جزئيًا مع الزمن، مما يؤكد أن السياسات الاقتصادية طويلة الأجل مثل برامج الحماية الاجتماعية أو تطوير سوق العمل لها دور في استعادة التوازن.

ب- البطالة 0.7559 = (D(X3)) :

التغير في معدل البطالة له تأثير إيجابي ومعنوي على الفقر، أي أن **زيادة البطالة تؤدي إلى زيادة الفقر**، ويعكس ذلك هشاشة سوق العمل المصري، حيث لم تنجح برامج الإصلاح الاقتصادي

في خلق فرص عمل كافية رغم وعود التحفيز الاقتصادي، خاصة بعد تطبيق برامج الخصخصة وتقليص دور الدولة.

ج- الاستثمار المحلي (D(X7) و (D(X7-1)) :

الاستثمار المحلي الحالي غير معنوي، لكن المتغير المتأخر منه له تأثير سلبي ومعنوي على الفقر، مما يعني أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى خفض الفقر لكن بأثر زمني متأخر.

وهذا منطقي لأن أثر الاستثمار لا يظهر فورًا، بل بعد فترة من التوظيف والتشغيل. في ظل برامج الإصلاح، كانت الاستثمارات تتركز في قطاعات لا تولد وظائف كافية للفقراء مثل قطاع العقارات، لكن التحسن التدريجي يشير إلى أهمية دور الاستثمار الإنتاجي مستقبلاً.

د- عدم معنوية التغير في الفقر المتأخر (D(Y(-1))) :

يشير هذا أيضاً إلى أن التغير السابق في الفقر لا يفسر بدرجة كافية التغير الحالي، مما يعني حساسية معدل الفقر للمتغيرات الاقتصادية الأخرى أكثر من اعتماده على قيمه السابقة.

٤- التفسير الاقتصادي لنتائج نموذج تصحيح الخطأ في ظل برامج الاصلاح الاقتصادى:

تعكس نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ التسعينيات وتكثفت بعد عام ٢٠١٦، لا سيما في مجال تحرير الاقتصاد وخفض الدعم، قد أحدثت آثارًا متفاوتة على الفقر، **وأهمها:**

- تحرير سوق العمل دون توفير شبكات أمان اجتماعي فعالة، زاد من البطالة والفقر.
- تحرير سعر الصرف ورفع الدعم أدى إلى زيادات تضخمية انعكست على القوة الشرائية للفقراء، وارتفعت معها نسب الفقر، كما ظهر في النموذج طويلة الأجل.
- الاستثمارات العامة والخاصة لم تكن شاملة أو موجهة بشكل كافٍ للقطاعات كثيفة التشغيل، ما جعل أثرها على الفقر غير فوري.
- عدم كفاءة آليات الحماية الاجتماعية، رغم التوسع في برنامج "تكافل وكرامة"، حيث لم تتمكن من تعويض الخسائر الناتجة عن الإصلاحات.

جدول (١٠) نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression

Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.208193	0.135858	-1.532438	0.1428
D(X3)	0.755956	0.182872	4.133802	0.0006
D(X7)	0.012049	0.009502	1.268010	0.2210
D(X7(-1))	-0.062685	0.008502	-7.372819	0.0000
CointEq(-1)*	-0.167908	0.024068	-6.976489	0.0000

R-squared	0.718317	Mean dependent var	0.512903
Adjusted R-squared	0.674981	S.D. dependent var	1.295310
S.E. of regression	0.738462	Akaike info criterion	2.378196
Sum squared resid	14.17848	Schwarz criterion	2.609484
Log likelihood	-31.86203	Hannan-Quinn criter.	2.453590
Durbin-Watson stat	2.766403		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

خامساً: اختبار سببية جرانجر:

أظهرت نتائج اختبار جرانجر كما بالجدول(١١) مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية السببية على معدل الفقر في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) **ما يلي:**

١ – التفسير الاحصائى:

– عدم وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين معظم المتغيرات (الدعم، التضخم، البطالة، سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار المحلي) وبين الفقر، حيث كانت القيم الاحتمالية (Prob) أكبر من ٠.٠٥.

– وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الفقر نحو الدين الخارجي(X_5) ، حيث إن الفرضية القائلة أن الفقر لا يسبب الدين الخارجي تم رفضها عند مستوى معنوية ٥% (P = 0.0126) .

٢ – التفسير الاقتصادي:

- غياب السببية من الدعم إلى الفقر يعكس أن الدعم كما هو مطبق لا يؤثر فعليًا في تخفيض الفقر، وهو ما يؤكد ضعف استهدافه وكفاءته.
- وجود علاقة سببية من الفقر إلى الدين الخارجي يشير إلى أن ارتفاع معدلات الفقر ربما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الخارجي بهدف تمويل برامج الحماية الاجتماعية أو سلع مدعومة، مما يؤدى الى تفاقم مديونية الدولة.
- ضعف العلاقات السببية مع بقية المتغيرات قد يعود إلى:
  - ✓ التداخل بين السياسات وعدم الاستقرار الاقتصادي.
  - ✓ تأخر الأثر الزمني لبعض المتغيرات (مثل الاستثمار).
  - ✓ اعتماد سياسات إصلاح غير شاملة أو قصيرة الأمد.

جدول (١١) نتائج سببية جرانجر: **Pairwise Granger Causality Tests**

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y	31	0.24913	0.7813
Y does not Granger Cause X1		0.62020	0.5456
X2 does not Granger Cause Y	31	2.19962	0.1311
Y does not Granger Cause X2		2.89212	0.0734
X3 does not Granger Cause Y	31	1.34706	0.2776
Y does not Granger Cause X3		0.28980	0.7508
X4 does not Granger Cause Y	31	1.03615	0.3690
Y does not Granger Cause X4		0.43742	0.6504
X5 does not Granger Cause Y	31	0.88641	0.4242
Y does not Granger Cause X5		5.19870	0.0126
X6 does not Granger Cause Y	31	0.04503	0.9560
Y does not Granger Cause X6		0.79712	0.4613
X7 does not Granger Cause Y	31	2.58663	0.0945
Y does not Granger Cause X7		1.65300	0.2110

النتائج والتوصيات

النتائج: خلص البحث الى النتائج التالية:

١- سعي البحث إلي إختبار صحة الفرضية البحثية القائلة: **يسهم الدعم في الحد من الفقر في مصر**":

وتبين **عدم صحة الفرضية البحثية**، حيث كانت العلاقة طردية بين الدعم(X_1) ومعدل الفقر في مصر (Y)،

٢- أوضحت نتائج النموذج القياسي فى **الأجل الطويل**، وجود علاقة طردية، كما بالمعادلة التالية:

$$Y = -20.68 + 2.29\ X_1 + 0.31\ X_2 + 1.99\ X_3 + 1.26\ X_4 + 0.2\ X_5 + 0.012\ X_6 + 0.29\ X_7$$

وكانت ذات دلالة إحصائية بين كل **من:**

- **مستوى الدعم ومعدل الفقر:** وهو ما يشير إلى ضعف كفاءة الدعم في تقليص الفقر، ويرجح أنه دعم غير موجه بدقة للفقراء.
- **التضخم وسعر الصرف ومعدل الفقر:** وهو ما يعكس هشاشة القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، والتأثير الكبير لتحرير الأسعار وسعر الصرف في ظل غياب حماية فعالة.
- **البطالة والدين الخارجي والاستثمار المحلي:** التي وإن كانت معنوية بدرجات متفاوتة، ولكنها تظهر مساهمتها في التأثير على الفقر، خاصة في ظل فجوة الإنتاج والتشغيل.

٣- **فى الأجل القصير** (نموذج تصحيح الخطأ ECM) **تبين:**

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب)، وهو ما يؤكد صلاحية النموذج وأهمية دراسة المتغيرات الهيكلية المؤثرة على الفقر.
- أن ارتفاع معدل البطالة يمثل العامل الأكثر تأثيرًا آنيًا في زيادة الفقر.
- أن الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيًا بعد فترة تأخر، مما يعكس أثرًا تراكميًا للاستثمار في خلق فرص عمل وتحسين الدخل، لكنه يتطلب وقتًا.

٤-أظهرت النتائج أن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت من التسعينيات وتكثفت بعد عام ٢٠١٦ **الآتى:**

- أسهمت في تحقيق الاستقرار الكلي والنقدي من خلال تحرير السوق وتحسين مناخ الاستثمار.
- أدت إلى تآكل القوة الشرائية للفقراء نتيجة لتحرير أسعار السلع والخدمات ورفع الدعم التدريجي عن الوقود والطاقة، دون وجود آليات فاعلة لحماية الشرائح الفقيرة.
- ضعف كفاءة منظومة الدعم وعدم استهداف الفئات الأكثر فقرًا، قد ساهم في إضعاف أثر الدعم في تقليص الفقر، بل وربما ساهم في خلق تشوهات توزيعية.

٥- أن منظومة الدعم في مصر خضعت لتحولات جذرية تحت ضغط الإصلاحات المالية المتكررة، لكن غياب التكامل بين خفض الدعم وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، إلى جانب الأزمات

المتعاقبة، أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات الفقر، مما يشير إلى أن سياسات الدعم لم تكن كافية وحدها لضمان العدالة الاجتماعية أو تحقيق النمو الاحتوائي.

٦- زيادة الدعم لم تؤدِ بالضرورة إلى خفض الفقر، بسبب ضعف كفاءة التوزيع وارتباط زيادته بفترات الأزمات.

٧- برامج الإصلاح أدت إلى تفاقم الفقر في الأجل القصير، من خلال التضخم وتعويم الجنيه، دون حماية اجتماعية كافية.

٨- لم تُسهم الاستثمارات بشكل فعال في الحد من الفقر، بسبب تركّزها في قطاعات لا تمس الفقراء مباشرة.

٩- سعر الصرف والتضخم هما أكثر المتغيرات تأثيرًا على الفقر، مما يعكس (هشاشة هيكل الدخل)، وضعف القدرة الشرائية للفقراء.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة، يوصي **البحث بالآتي:**

١. إعادة هيكلة منظومة الدعم والتحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي المشروط والموجه بدقة إلى الفئات الأفقر، مع ربطه ببرامج تنموية وتعليمية.

٢. توسيع قاعدة الاستثمارات المنتجة وخاصة المحلية، في قطاعات كثيفة التشغيل (كالزراعة والصناعات الصغيرة)، لضمان أثر مباشر ومستدام على معدلات الفقر.

٣. السيطرة على التضخم عبر أدوات فعالة للسياسة النقدية والمالية، وتحسين سلاسل التوريد، وتقليل الاعتماد على الواردات الأساسية.

٤. تعزيز برامج الحماية الاجتماعية بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة في الأقاليم الأكثر فقرًا، لضمان عدم اتساع فجوة الدخل.

٥. دمج أهداف النمو الاحتوائي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي، عبر تحسين توزيع الموارد والدخل وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي.

٦. الاستهداف المباشر للفقر: يتضمن **الأتي:**

- تطبيق سياسة قومية للأجور تحقق التوازن بين هيكل الأجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية برفع الحد الأدنى للأجور، وشموله جميع الفئات، وتطبيق الحد الأقصي له.
- تعديل النظام الضريبي.

المراجع

(1) Silva, J., Levin, V., & Morgandi, M. (2013). **Inclusion and Resilience: The Way Forward for Social Safety Nets in the Middle East and North Africa**. Washington, DC: World Bank.
https: //openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16090

(2) World Bank. (2022**). Egypt Economic Monitor: Navigating through the Crisis**. Washington, DC: The World Bank Group>
https: //www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/economic-monitor

(3) Stiglitz, J. E. (1998), **Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies and Processes**. UNCTAD.

(4) هاني محمد السيد، أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم علي الموازنة العامة دراسة تطبيقية علي مصر، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد – العدد الثالث والعشرون – يوليو ٢٠٢٤.**

(5) السيد محمد السعيد، سياسات الدعم فى مصر.. الحماية الاجتماعية وجدلية التحول إلى الدعم النقدى المشروط وتصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، عدد٣٥**، جامعة الفيوم، ٢٠٢٤.

(6) Hassan, M., & Shah, S. (2022). Impact of Food Import Dependency on Inflation: A Case Study of Egypt. **Journal of Economic Studies,Vol 49Issue 3K pp** 455–472. DOI: 10.1108/JES-05-2021-0256

(7) عطا الله أبو سيف، وإسراء ياسر، إصلاح منظومة الدعم وانعكاساته علي سوق الصرف الأجنبي في مصـــر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣١، عدد٤**، كلية التجارة واداره الاعمال جامعه حلوان، ٢٠١٩.

([8]) International Monetary Fund (IMF). (2019). Arab Republic of Egypt: Selected Issues Paper. IMF Country **Report No. 19/212. Washington, DC: IMF**.https: //www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/07/10/Arab-Republic-of-Egypt-Selected-Issues-470611

(9) القزاز، أ. ع. (٢٠١٧)، إصلاح منظومة الدعم في مصر وأثره على العدالة الاجتماعية، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد ٧٧**، صادرة عن اتحاد الاقتصاديين العرب..

(10) جودة، ع. (٢٠١٦). الدعم والسياسات الاجتماعية في مصر: تحليل نقدي. **مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.**

(11) Silva, J., Levin, V., & Morgandi, M. (2013): مرجع سبق ذكره

(12) World Bank. (2002). **Arab Republic of Egypt: Poverty Reduction in an Emerging Market Economy**.
Washington, DC.

(13) World Bank. (2007). Egypt**: Toward a More Effective Social Policy – Subsidies and Social Safety Net**.
Washington, DC.

(14) World Bank. (2020). **Protecting the Poor during Egypt's Economic Reforms: A Policy Note**.
Washington, DC.

(15) IMF. (2022). **Arab Republic of Egypt: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation**. Washington, DC.

أثر أستخدام تقنيات الذكاء الأصطناعي على القرار الشرائي للمستهلك بالتطبيق على عملاء شركة أمازون

(دراسة لتجربة التسوق المدعومة بالذكاء الاصطناعي لشركة أمازون مصر)

The impact of using artificial intelligence technologies on the purchasing decision of consumers applied to Amazon customers (A study of Amazon Egypt's AI-supported shopping experience)

د. ياسمين عبد الرحيم سيد أحمد*

(*)د. ياسمين عبد الرحيم سيد أحمد : مدرس ادارة الاعمال- المعهد العالي للتسويق والتجاره ونظم المعلومات

Email : yasmeenabdelriheem000@gmail.com

المستخلص:

يُعتبر الذكاء الاصطناعي حاليًا أحد أكثر التقنيات الواعدة، والتي قد تؤثر بشكل كبير على المجتمع والأعمال. بالإضافة إلى إستخدامه على المستوى التنظيمي، فإنه يُستخدم أيضًا على المستوى التشغيلي؛ حيث إن تفاعله مع العملاء لا يقل أهمية ويتطلب الأهتمام والتطوير. ليس الجميع قادرين على التكيف مع التكنولوجيا الجديدة بنفس الدرجة، لذا من الضروري فهم الفروقات بين الأجيال في هذا الصدد.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على قرارات الشراء لدى المستهلكين عبر منصة أمازون مصر، مع التركيز على دور الوعي التقني، والتفاعل مع التوصيات الذكية، وظروف السوق. وبالتالي هدفت إلى تحليل هذه العلاقات لتقديم رؤى عملية تساعد الشركات على تحسين استراتيجياتها التسويقية وتعزيز ثقة المستهلكين في تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسهم في النهاية في تعزيز القرارات الشرائية وزيادة المبيعات.

اعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي، باستخدام استبيان إلكتروني شمل ٤٠٠ مشارك، وتحليل البيانات عبر أدوات إحصائية مثل الانحدار الخطي وتحليل المسار.

وكانت أبرز النتائج أن الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي يؤثر إيجابيًا على قرار الشراء، رغم ضعف قوة التأثير، كما اوصت الدراسة بأهمية تعزيز شفافية الذكاء الاصطناعي لبناء ثقة المستهلكين، وتُبرز الدراسة أهمية دمج الذكاء الاصطناعي في استراتيجيات التسويق الرقمي، مع مراعاة العوامل الديموغرافية والأقتصادية لتعزيز الفعالية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، قرار المستهلك الشرائي، سلوك المستهلك، شركة أمازون.

Abstract:

Artificial Intelligence (AI) is currently one of the most promising technologies, with significant potential to impact society and businesses. While it is widely used at the organizational level, it is also employed operationally, where its interaction with customers is equally crucial and requires attention and development. Not everyone adapts to new technology at the same pace, making it essential to understand generational differences in this regard.

This study aimed to analyze the impact of AI on consumer purchasing decisions through the Amazon Egypt platform, focusing on the role of technological awareness, interaction with AI-powered recommendations, and market conditions. Consequently, it aimed to analyze these relationships to provide practical insights that help companies improve their marketing strategies and enhance consumers' trust in artificial intelligence technologies, ultimately contributing to the enhancement of purchasing decisions and an increase in sales.

The research adopted a descriptive-analytical approach, using an online questionnaire with 400 participants and analyzing data through statistical tools such as linear regression and path analysis.

The results showed that awareness of AI technologies positively influences purchasing decisions, albeit with a relatively weak effect. Additionally, the study recommended enhancing AI transparency to build consumer trust and highlighted the importance of integrating AI into digital marketing strategies, while considering demographic and economic factors to improve effectiveness.

Key Findings that, AI awareness has a positive, though modest, impact on purchase decisions. While it recommends to Improve AI transparency to foster consumer trust.

marketing strategies while accounting for demographic and economic variables to maximize effectiveness.

Keywords: Artificial Intelligence, Consumer Purchasing Decisions, Consumer Behavior, Amazon.

المقدمة :

الذكاء الاصطناعي (AI) هو محاكاة العمليات الذكية البشرية بواسطة الحواسيب، وتحديدًا أنظمة الحاسوب. تشمل هذه العمليات التعلم (اكتساب المعرفة وقواعد استخدامها)، والاستدلال (تطبيق القواعد للوصول إلى استنتاجات تقريبية أو محددة)، والتصحيح الذاتي .

لقد حوّل الذكاء الاصطناعي انتباه المستهلكين نحو نية الشراء. أصبح من الممكن استخدام الذكاء الاصطناعي للتواصل مع العملاء المحتملين الذين أظهروا اهتمامًا بعلامة تجارية معينة، سواء كان هؤلاء العملاء مهتمين بالفعل أو غير مهتمين بعد. تقضي شركات التجارة الإلكترونية معظم وقتها في جمع المعلومات عن المشترين أو المستهلكين المحتملين. تظهر الأبحاث أن إعادة استهداف العملاء باستخدام الذكاء الاصطناعي فعالة للغاية. كما يُعد الذكاء الاصطناعي أداة قوية للشركات الناشئة في مجال المتاجر عبر الإنترنت .

يشهد العصر الرقمي تحولاً جذرياً في أنماط التسوق وسلوك المستهلكين، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها منصات التجارة الإلكترونية لتحسين تجربة المستهلك وزيادة المبيعات.

كانت صناعة التجارة الإلكترونية هي الرائدة في تبني الذكاء الاصطناعي، تليها تقنية الخدمات المالية. وفقًا للتقديرات، فإن ٨٤٪ من هذه الشركات إما تستخدم الذكاء الاصطناعي حاليًا أو تخطط للقيام بذلك في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، تشير الدراسات إلى أن الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامه أدى إلى زيادة بنسبة٢٠٪ في دخل الشركات العاملة في مجال التسوق عبر الإنترنت. ركزت معظم المتاجر الإلكترونية على جمع بيانات العملاء عبر الإنترنت واستخدامها لزيادة عمليات التسويق الشخصي. ومع ذلك، فإن معظم الشركات غير قادرة على الاستفادة الكاملة من بياناتها على الرغم من امتلاكها كميات هائلة من التحليلات المتعلقة بالبيانات الضخمة. يجب اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي للحصول على ميزة تنافسية في السوق.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لاستكشاف تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على قرار الشراء لدى المستهلكين عبر منصة أمازون مصر، مع التركيز على ثلاثة أبعاد للمتغير المستقل

وهم :الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي، التفاعل مع التوصيات الذكية، وظروف السوق، ويمثل المتغير التابع (قرار الشراء) النتيجة النهائية التي تسعى الشركات إلى التأثير عليها من خلال تحسين تجربة التسوق باستخدام الذكاء الاصطناعي.

أولا: الدراسة الاستطلاعية:

قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية في سبيل السعى لزيادة القدرة المعرفية بموضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية، وتكوين فكرة مبدئية عن مدى وعي عملاء شركة أمازون بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وفعالية هذه التقنيات في التأثير على قراراتهم الشرائية، بالإضافة إلى تقييم تجاربهم الكلية مع التسوق عبر الإنترنت المدعوم بالذكاء الاصطناعي، وكذلك صياغة مشكلة البحث بشكل علمى سليم وتنمية فروض البحث، بالأضافة إلى التعرف على خصائص مجتمع البحث.

- **الأهداف:** – تحليل أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على عملية اتخاذ قرار المستهلك.
  - تقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على تجربة التسوق الإلكتروني في أمازون.
  - تحديد العوامل المؤثرة في قرار الشراء للمستهلكين عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أمازون.
- **الأدوات:** استخدمت الدراسة الاستطلاعية لجمع البيانات. شمل الاستطلاع أسئلة حول المعلومات الديموغرافية للمشاركين، ومدى وعيهم بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وفعالية هذه التقنيات في التأثير على قرارات الشراء، بالإضافة إلى تقييم تجاربهم الكلية مع التسوق عبر الإنترنت المدعوم بالذكاء الاصطناعي.
- **المشاركون** : تألفت عينة الدراسة من ٣٠٠ مشارك، غالبيتهم تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٥٠ عامًا، مع تمثيل أعلى للإناث (٥٧.٨%) مقارنة بالذكور (٤١.٥%).

- **النتائج الرئيسية:**
  - أظهر المشاركون مستوى وعي معتدل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع تركز الاستجابات حول الطرف الأدنى من المقياس، مما يشير إلى أن العديد من المستهلكين ليسوا متفقين بشدة على التأثير الإيجابي للذكاء الاصطناعي.
  - كان هناك فرق كبير في تصورات الذكاء الاصطناعي عبر الفئات العمرية المختلفة، مما يشير إلى أن العمر يؤثر على تفاعلات المستهلك مع تقنيات الذكاء الاصطناعي.
  - لم تلاحظ فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات الذكاء الاصطناعي بين الجنسين.
  - أوضحت الدراسة أن الفعالية المتصورة لتقنيات الذكاء الاصطناعي مرتبطة إيجابياً بتكرار ملاحظة التوصيات الشخصية.
  - تؤثر تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل ملحوظ على عملية اتخاذ القرارات الشرائية عبر الإنترنت، على الرغم من أن التأثير يختلف باختلاف الفئات الديموغرافية. هناك حاجة إلى دمج الذكاء الاصطناعي في الممارسات التجارية لتلبية المتطلبات المتغيرة للمستهلكين وتحسين مكانة الشركات في السوق.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

لفهم تأثير التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي على التسويق، من المهم تحليل عملية صنع قرار المستهلك ودمج التكنولوجيا في جميع مراحلها، وتُعرف هذه العملية باسم عملية صنع قرار المستهلك، وتنقسم إلى خمس مراحل. يسيطر المستهلك على العملية الكاملة لشراء منتج لأنه يحتاج إليه أو استجابةً لحافز تسويقي ترسله الشركة لعملائها. لذا يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا رئيسيًا في هذه العملية. كما أن الشركات اليوم أصبحت أكثر وعيًا بما يقوله عملاؤها وما يرغبون فيه. لفهم سلوك المستهلك بشكل أفضل، وتعتمد الإدارات غالبًا على الذكاء الاصطناعي لتجميع قوائم شائعة الاستخدام. يتم استشارة وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع خلال المراحل المبكرة من عملية صنع قرار الشراء. وتحتوي هذه المواقع عادةً على تقييمات المنتجات ومعلومات أخرى ذات صلة ضرورية لإتمام عملية الشراء .

تحدث هذه الحالة عادةً قبل إجراء عملية شراء كبيرة. ومع ذلك، فقد تبين أن حتى عمليات شراء المنتجات منخفضة التكلفة تتأثر بالمحتوى الذي يراه العميل على وسائل التواصل الاجتماعي.

ولذلك فقد تتعدد العوامل التي قد يكون لها تأثير على القرار الشرائي للمستهلك، حيث تعد هذه العوامل أمراً مهماً وضرورياً يستوجب البحث فية. لذا تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي في منصات التجارة الإلكترونية (مثل أمازون مصر) على عملية اتخاذ قرار الشراء لدى المستهلكين؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما مدى وعي المستهلكين بتقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في منصات التسوق الإلكتروني؟
٢. كيف يؤثر تفاعل المستهلكين مع التوصيات الذكية المقدمة عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي على قراراتهم الشرائية؟
٣. ما هي العلاقة بين ظروف السوق (كالمنافسة والظروف الاقتصادية) وفعالية الذكاء الاصطناعي في التأثير على قرارات الشراء؟
٤. كيف تختلف استجابة المستهلكين لتقنيات الذكاء الاصطناعي بناءً على الخصائص الديموغرافية (كالعمر، الجنس، المستوى التعليمي)؟
٥. ما هي الآليات التي يمكن من خلالها تحسين ثقة المستهلكين في أنظمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز فعاليتها في التأثير على قرارات الشراء؟

رابعا: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التحقق من كيفية تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على سلوك المستهلك في التسوق عبر الإنترنت.

٢. فهم تصورات المستهلكين وثقتهم في هذه التقنيات، وكيف تؤثر هذه العوامل على قرارات الشراء الخاصة بهم.
٣. تقديم إرشادات قيمة للشركات حول كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء وزيادة المبيعات في السوق الرقمي المتزايد.
٤. استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في كل مرحلة من مراحل اتخاذ قرار المستهلك، بدءًا من التعرف على المنتج وحتى تقييم ما بعد الشراء.

خامسا: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة نقاط رئيسية:

١. **فهم تأثير الذكاء الاصطناعي على سلوك المستهلك:** يهدف البحث إلى فهم كيف تؤثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على قرارات المستهلكين في التسوق عبر الإنترنت، مما يساعد الشركات على تحسين استراتيجياتها التسويقية.
٢. **تحسين تجربة العملاء:** من خلال فهم تصورات المستهلكين وثقتهم في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن للشركات تحسين تجربة العملاء وزيادة رضاهم، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات والولاء للعلامة التجارية.
٣. **تقديم إرشادات للشركات** : يقدم البحث إرشادات قيمة للشركات حول كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء وزيادة المبيعات في السوق الرقمي المتزايد.
٤. **استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في مراحل اتخاذ القرار** : يهدف البحث إلى استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في كل مرحلة من مراحل اتخاذ قرار المستهلك، بدءًا من التعرف على الحاجة وحتى تقييم ما بعد الشراء.
٥. **تعزيز القدرة التنافسية** : يمكن للشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي بفعالية أن تكتسب ميزة تنافسية من خلال فهم احتياجات وتفضيلات المستهلكين بشكل أفضل.

٦. **تلبية متطلبات المستهلكين المتغيرة** : مع تطور الذكاء الاصطناعي، سيكون من الضروري للشركات دمجه في ممارساتها لتلبية المتطلبات المتغيرة للمستهلكين وتحسين مكانتها في السوق.

سادسا: الإطار النظري للبحث:

١/٦ الذكاء الأصطناعى:

يمثل الذكاء الاصطناعي في الواقع حصيلة الجهود المتواصلة التي بذلها علماء النفس واللغويات واللغة والرياضيات وعلوم الحاسوب. في عام ١٨٢٢ صمم تشارلز باباج أول آلة حاسوبية في العالم، وبعد ذلك طور جورج بول نظرية المعادلات الثنائية في عام ١٨٥٤ والتي أصبحت أساس علم الحاسوب. وفي عام ١٩٤١ ظهر الحاسوب الذي كان الخطوة الأولى نحو الذكاء الاصطناعي، حتى جاء عام ١٩٤٨ عندما قدم "آلان تورينج" مفهوم محاكاة التفكير البشري مع فكرة القدرة على التفكير مثل الإنسان.

وبحلول عام ١٩٥٨ تم اختراع لغة البرمجة في مجال الذكاء الاصطناعي، ثم جاء عام ١٩٨٠ حيث تم تحقيق محاكاة السلوك البشري، واستمرت المحاولات لتطوير الذكاء الاصطناعي حتى تطور بشكل أكبر في عام ١٩٨٧ وصولاً إلى يومنا هذا.

ويعرف الذكاء الأصطناعى بأنة مجال علوم الحاسوب الذي يهتم بتطوير أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب ذكاءً بشريًا، مثل التعلم، والاستدلال، وحل المشكلات. (راسل، س، ٢٠١٠)

كما أنه يعرف هو فرع من فروع علوم الحاسوب يهتم بتطوير أنظمة قادرة على محاكاة الذكاء البشري في أداء المهام والوظائف. (ليو، ٢٠١٨)

"الذكاء الاصطناعي هو مجال واسع وشامل ليس تقنياً فقط، بل يجمع بين التكنولوجيا والإلكترونيات واللغات والبحث العلمي والصناعة والأكاديميا". بدلاً من النظر إلى التعريف العام للذكاء الاصطناعي، يمكن التركيز على تعريف الأنظمة الذكية الاصطناعية. هناك العديد من التعريفات، ولكن يمكن تصنيف معظمها في الفئات الأربع التالية:

- أنظمة تفكر مثل البشر
- أنظمة تتصرف مثل البشر
- أنظمة تفكر بعقلانية
- أنظمة تتصرف بعقلانية

٢/٦سلوك المستهلك:

المستهلك هو كل فرد يقوم بالشراء، سواء كان للاستهلاك الشخصي أو الاستهلاك الجماعي للعائلة. سلوك المستهلك يعني إدارة موارد الناس من وقت ومال وجهد للاستهلاك. وهو يشمل المراحل المختلفة قبل أو بعد الاستهلاك، ويجيب على الأسئلة التالية: ماذا يشتري؟ ولماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكم؟

يعرف إنجل سلوك المستهلك بأنه "مجموع الأفعال المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها الأفراد للحصول على سلعة أو خدمة معينة في وقت ومكان محددين". كما يعرف بأنه "السلوك الذي يظهره المستهلك في البحث والشراء واستخدام السلع والخدمات أو الأفكار التي يتوقع أنها ستلبي رغباته أو احتياجاته بناءً على القدرة الشرائية المتاحة."

وهو يعرف أيضاً بأنه "العمليات التي يمر بها الأفراد عند اختيار وشراء واستخدام أو التخلص من المنتجات أو الخدمات أو الخبرات لإشباع الاحتياجات والرغبات". يعتبر هذا المفهوم من أهم المفاهيم في مجال التسويق لأنه يدرس ويفهم المنتجات والعلامات التجارية التي يشتريها المستهلكون، ولماذا يشترونها، ومتى وأين يشترونها، وكم مرة يستخدمونها، وكيف يقيمونها بعد الشراء، وما إذا كانوا يشترونها بشكل متكرر أم لا.

يجب أن يكون لدى المسوقين بيانات عن المستهلكين وعادات الشراء وأنواع الوسائط التي يفضلونها من أجل تطوير برامج اتصال مقنعة. تتلخص أسباب الحاجة لدراسة سلوك المستهلك في النقاط التالية:

- **تطوير المنتجات الجديدة:**

يعتمد تطوير المنتجات الجديدة بشكل رئيسي على تلبية احتياجات وتطلعات العملاء المستهدفين. لتحقيق هذا الهدف، يجب على المسوقين جمع معلومات دقيقة وشاملة عن السوق. لذلك فإن دراسة سلوك المستهلك تمثل أساساً حيوياً لضمان نجاح عملية تطوير المنتج.

- **تحقيق الأهداف التسويقية:**

لضمان بقاء الشركة ونموها المستمر وربحيتها في بيئة تسويقية شديدة التنافس، يجب أن تتميز في تحديد وتلبية احتياجات العملاء غير الملباة، بشكل أسرع وأكثر كفاءة من المنافسين. ومن هنا يلعب تحليل سلوك المستهلك دوراً محورياً في تحقيق الأهداف التسويقية.

- **التنبؤ باتجاهات السوق:**

يساهم فهم سلوك المستهلك في التطلع إلى الاتجاهات المستقبلية للسوق. ويعطي هذا التنبؤ المسوقين الوقت الكافي للاستعداد لاغتنام الفرص الناشئة أو التعامل بفعالية مع التحديات والتهديدات المحتملة.

- **تمييز شرائح العملاء:**

يتميز السوق بتنوع واسع في احتياجات ورغبات المستهلكين، حيث تختلف كل شريحة من العملاء عن الأخرى في متطلباتها. ولكل شريحة، يحتاج المسوق إلى تصميم استراتيجية تسويقية مخصصة. توفر دراسة سلوك المستهلك معلومات مفصلة عن هذا التنوع، مما يساعد في تصميم عروض تسويقية مناسبة لكل فئة من المشترين.

- **جذب العملاء والاحتفاظ بهم :**

يعتمد المسوقون على تصميم عروضهم لفهم احتياجات المستهلكين وإعداد السوق لاستقبال منتجاتهم. عندما يتم تلبية هذه الاحتياجات بشكل فعال، تصبح عملية بيع

المنتجات أسهل. بالإضافة إلى ذلك، فإن المتابعة المستمرة لسلوك العملاء تساهم في تلبية توقعاتهم المتغيرة، مما يساعد الشركات على بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائها.

- **تعزيز القدرة التنافسية:**

يعد تحليل سلوك المستهلك أداة فعالة في مواجهة المنافسة. من خلال الاستجابة لتوقعات العملاء، يمكن للشركات تقديم مزايا تنافسية تعزز موقعها في السوق وتزيد من قدرتها التنافسية بشكل فعال.

٣/٦ العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سلوك المستهلك، حيث تشكل العوامل الشخصية والثقافية والاجتماعية الأساس لفهم سلوك المستهلك، مما يمكن المسوقين من تطوير استراتيجيات مناسبة للفئات المختلفة:

العوامل الشخصية:

- **العمر:** تختلف احتياجات الشراء حسب الفئة العمرية؛ فالشباب يفضلون الملابس العصرية، بينما يميل كبار السن إلى شراء ممتلكات مثل المنازل.
- **الدخل:** يحدد القوة الشرائية؛ حيث يركز أصحاب الدخل المرتفع على الكماليات، بينما يركز أصحاب الدخل المتوسط أو المنخفض على الاحتياجات الأساسية.
- **المهنة:** تؤثر على جودة المشتريات بما يتناسب مع طبيعة العمل.
- **نمط الحياة:** يوجه خيارات المستهلك حسب نمط الحياة، مثل التركيز على المنتجات الصحية في نمط الحياة الصحي.

العوامل الثقافية:

- **الثقافة:** تحدد القيم والعادات التي تؤثر على رغبات وسلوك الأفراد، وتختلف بين الدول.
- **الثقافة الفرعية:** تشمل الأديان والمناطق والجنسيات، مما يساعد المسوقين على تصميم منتجات مناسبة لمجموعات محددة.

- **الطبقة الاجتماعية:** تؤثر على نمط الشراء بناءً على عوامل مثل الدخل والتعليم والثروة.

العوامل الاجتماعية:

- الجماعات المرجعية: تؤثر على قرارات الشراء، خاصة في المنتجات الظاهرة مثل الموضة والسيارات.
- الأسرة: تلعب دوراً أساسياً في توجيه قرارات الشراء داخل الأسرة.
- الدور والوضع الاجتماعي: يؤثر وضع الفرد ودوره الاجتماعي على خياراته لتعكس وضعه.

٤/٦ اتخاذ القرار الشرائي للمستهلك:

هناك ثلاثة أنواع مختلفة من اتخاذ القرار:

- **الاعتيادي:**

يوصف هذا النوع من اتخاذ القرار بأنه اختيار روتيني. يحدث هذا لأن المستهلكين لا يبحثون عن معلومات عند تحديد المشكلة. ويكون الاختيار بسيطاً ويعتمد على العادة.

- **الجماعي:**

يحدث عندما يشارك العديد من صانعي القرار. وهذا يعني أن أشخاصاً آخرين يشاركون في حل المشكلة، مثل عندما يقرر أكثر من شخص أي منتجات أو خدمات سيتم شراؤها لعدة أشخاص.

- **المعرفي:**

هذا النوع من اتخاذ القرار هو النموذج الكلاسيكي ويعتبر النموذج الصحيح لفهم كيفية تصرف المستهلك. هنا يتصرف العملاء بحذر ويبحثون عن أكبر قدر ممكن من المعلومات ويقيمون بالتفصيل جميع البدائل المتاحة لهم.

٥/٦ صنع القرار الشرائي:

يمكن تعريف صنع القرار على أنه العملية العقلانية لاختيار البدائل المتوقع أن تؤدي إلى أفضل نتيجة مرغوبة. يصفه (Shrestha, Ben-Menahem, & von Krogh, 2019) بأنه عملية التعرف على الخيارات والاستماع إليها، وحساب تداعياتها، ومقارنة دقتها وكفاءتها. تطور هذا المفهوم وأصبح موضوعًا مهمًا في مجتمع التسويق، مما يمكننا من فهم عملائنا بشكل أفضل .(Stankevich, 2017) بناءً على الصفات التي تمكن المستهلك من اتخاذ قرار الشراء، مثل التأثيرات الخارجية أو الاجتماعية والثقافية، أو وجود (أو عدم وجود) معرفة بالمنتج المطلوب/المرغوب، هناك ثلاثة أنواع من صنع القرار (Solomon, 2015) ، وهي :

- صنع القرار الاعتيادي: يُعرف بأنه اختيار روتيني. يحدث عندما لا يبحث الأفراد عن معلومات عند تحديد المشكلة. يكون القرار بسيطًا ويعتمد على العادة ,Solomon) 2015).
- صنع القرار الجماعي: يحدث عندما يكون هناك عدة صناع قرار مشاركين. يعني ذلك أن آخرين يشاركون في حل المشكلة، مثل عندما يتخذ أكثر من فرد قرارًا بشأن المنتجات/الخدمات التي سيتم الحصول عليها لعدة أشخاص .(Solomon, 2015)
- صنع القرار المعرفي: هذا هو النموذج الكلاسيكي لصنع القرار ويُعتبر الأفضل لفهم كيفية تصرف المستهلكين. في هذه الحالة، يتصرف العملاء بحذر، حيث يجمعون أكبر قدر ممكن من المعلومات ويقيمون جميع خياراتهم بدقة .(Solomon, 2015)

٦/٦ تأثير الذكاء الاصطناعي على سلوك الشراء للمستهلك:

أن العوامل التي يُعتقد أن لها تأثيراً على هذا القرار، وهي:

١. **الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي:** مدى إدراك المستهلكين لدور الذكاء الاصطناعي في التوصيات والتسويق الشخصي.

٢. **التفاعل مع التوصيات الذكية:** درجة تفاعل المستهلكين مع أنظمة الذكاء الاصطناعي مثل التوصيات المخصصة وروبوتات الدردشة.

٣. **ظروف السوق:** العوامل الخارجية مثل المنافسة والظروف الاقتصادية التي قد تؤثر على قرار الشراء.

٧/٦ التعرف على الاحتياجات والرغبات:

تمثل خطوة التعرف على احتياجات العملاء نقطة البداية في رحلة المستهلك. تركز الشركات على تحديد متطلبات المستهلكين ووضع استراتيجيات تسويقية تلبي هذه المتطلبات. يتم تحفيز الاحتياجات من خلال تصنيفات عامة وليس من خلال العلامات التجارية نفسها. لذلك فإن تحديد هذه الاحتياجات بدقة يمثل تحدياً كبيراً.

يوفر الذكاء الاصطناعي قدرة استثنائية على فهم الاحتياجات والرغبات الناشئة التي يعبر عنها المستهلكون عبر الإنترنت. يمكّن الذكاء الاصطناعي المسوقين من إنشاء ملفات تعريف شاملة للمستهلكين بسرعة وفي الوقت الفعلي. يتم تطوير بصمات رقمية للأفراد بناءً على أنشطتهم عبر الإنترنت، مثل تحديثات وسائل التواصل الاجتماعي وعمليات الشراء الإلكترونية والتعليقات، مما يسمح لأنظمة التعلم الآلي بتحديث ملفات تعريف المستخدمين تلقائياً. على سبيل المثال، استفادت شركة الإعلام "أستر" من نظام "مايكروسوفت أزور للذكاء الاصطناعي" لتحليل مليارات نقاط البيانات، مما ساعدها على تحديد احتياجات العملاء بدقة وسرعة، وتخصيص المحتوى المناسب لهم.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرة المسوقين على تحديد رغبات العملاء. على سبيل المثال، تستخدم "بينترست" تقنية التعرف على الصور لتحليل تفضيلات المستخدمين بناءً على الصور التي يعلقون عليها، مما يعرض صوراً تتوافق مع اهتماماتهم. كما تساعد "أدوبي"، بناءً على تقنيات الذكاء الاصطناعي، في استهداف المستهلكين الذين لديهم ملفات تعريف واهتمامات مشابهة لمستخدميها الحاليين.

سابعا: الدراسات السابقة:

أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) قوة تحويلية متزايدة في صناعة التجزئة، مؤثراً بشكل كبير على سلوك الشراء للمستهلكين في بيئات البيع بالتجزئة عبر الإنترنت. تستعرض هذه المراجعة

الأدبية مجموعة المعرفة الحالية حول تأثير الذكاء الاصطناعي على سلوكيات المستهلكين، مع التركيز على تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتنوعة مثل التوصيات الشخصية، روبوتات الدردشة، التحليلات التنبؤية، والمشاركات على وسائل التواصل الاجتماعي. تهدف المراجعة إلى تجميع النتائج الحالية، تحديد الفجوات، اقتراح اتجاهات بحثية مستقبلية، وطرح فرضيات لمزيد من التحقيق.

التخصيص هو أحد أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تجارة التجزئة عبر الإنترنت. تقوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي بتحليل بيانات المستهلكين لإنشاء تجارب تسوق مخصصة. أظهر بحث(Bhagat et al. ,2022) أن الذكاء الاصطناعي يؤثر إيجابياً على نوايا الشراء للمستهلكين من خلال التوصيات الشخصية والرسائل التسويقية المخصصة. تعزز الاقتراحات المنتقاة بناءً على سلوك وتفضيلات المستهلك الفردية تجربة التسوق وتزيد من احتمالية الشراء. أكد (Mussa,2020) أن استخدام الذكاء الاصطناعي في كل خطوة من رحلة المستهلك، من مرحلة التعرف على الحاجة إلى سلوك ما بعد الشراء، يتنبأ بشكل كبير بسلوك الشراء للمستهلك في المنصة عبر الإنترنت. وجدت الدراسة أن التخصيص المدعوم بالذكاء الاصطناعي يؤدي إلى رضا أعلى للمستهلك وولاء أقوى، مما يعزز أهمية الذكاء الاصطناعي في خلق تجارب تسوق جذابة ومخصصة.

أصبحت روبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من خدمة العملاء في تجارة التجزئة عبر الإنترنت. توفر روبوتات الدردشة المساعدة في الوقت الفعلي، والإجابة على الاستفسارات، وعرض توصيات المنتجات، مما يعزز تفاعل المستهلك ورضاه. بحث (Nichifor et al. 2021) تأثير روبوتات الدردشة على المستهلكين في تجارة التجزئة عبر الإنترنت ووجد أن تفاعلات روبوتات الدردشة عالية الجودة تحسن بشكل كبير رضا العملاء. استكشف (Jain and Khurana, 2022) العلاقة بين روبوتات الدردشة المزودة بالذكاء الاصطناعي وسلوك الشراء للمستهلك، مؤكدين على أهمية روبوتات الدردشة في تعزيز تجارب ما قبل الشراء والشراء وما بعد الشراء. اقترحت الدراسة أن روبوتات الدردشة، من خلال توفير تفاعلات مخصصة ودعم فوري، تلعب دوراً حاسماً في التأثير على قرارات المستهلكين وتحسين تجارب التسوق الشاملة.

تسمح التحليلات التنبؤية المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتجار التجزئة بتوقع احتياجات المستهلكين وتحسين إدارة المخزون. حلل (Sharma ,2023) دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ

بسلوك العملاء وتخصيص تجربة التسوق في التجارة الإلكترونية. وجدت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يحسن بشكل كبير دقة التنبؤ بسلوك العملاء، مما يعزز بدوره معدلات التحويل من خلال التوصيات المخصصة. فحص (Xiong ,2022) تأثير الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي على سلوك التسوق عبر الإنترنت للمستهلك، ووجد أن التحليلات التنبؤية المدعومة بالذكاء الاصطناعي تساعد تجار التجزئة على فهم اتجاهات السوق وتفضيلات المستهلكين. تتيح هذه القدرة إدارة مخزون أكثر فعالية وتوافقاً أفضل بين العرض والطلب، مما يقلل من مخاطر نفاد المخزون والفائض.

يؤثر الذكاء الاصطناعي أيضاً على سلوك الشراء الاندفاعي من خلال تحليل البيانات في الوقت الفعلي وتحديد اللحظات التي يكون فيها المستهلكون أكثر عرضة لإجراء عمليات شراء عفوية. استكشف (Jain and Gandhi ,2021) تأثير الذكاء الاصطناعي على سلوك الشراء الاندفاعي في متاجر الأزياء الهندية ووجدوا أن الاستراتيجيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تزيد بشكل كبير من عمليات الشراء الاندفاعية. أجرى (Ruby et al. ,2023) تحليلاً ببليومترياً للشراء الاندفاعي عبر الإنترنت، مقترحين أن تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التوصيات المخصصة والعروض المستهدفة تلعب دوراً حاسماً في التأثير على قرارات الشراء الاندفاعي. يسلط هذا البحث الضوء على إمكانات الذكاء الاصطناعي في دفع المبيعات من خلال عمليات الشراء الاندفاعية عن طريق عرض المنتجات ذات الصلة بشكل استراتيجي للمستهلكين.

أدى تكامل الذكاء الاصطناعي مع منصات التواصل الاجتماعي إلى تحويل استراتيجيات تسويق التجزئة عبر الإنترنت. الآثار الأوسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تجارة التجزئة عبر الإنترنت عميقة، مؤثرة على جوانب مختلفة من سلوك المستهلك واستراتيجية الأعمال. تتيح قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات هائلة من البيانات لتجار التجزئة تطوير أنظمة توصيل أكثر فعالية، مما يزيد المبيعات ورضا العملاء. على سبيل المثال، يسلط (Mussa ,2020) الضوء على قدرة الذكاء الاصطناعي العالية على التنبؤ بسلوك الشراء للمستهلك وتفسيره في قطاع التجزئة عبر الإنترنت في مصر تقوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي بتحليل تفاعلات المستهلكين على وسائل التواصل الاجتماعي لإنشاء حملات تسويقية مخصصة والتفاعل مع المستهلكين مباشرة. اقترح

(Das et al. ,2022)إطار عمل لفهم تأثير الذكاء الاصطناعي والمشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي على سلوك الشراء عبر الإنترنت، ووجدوا أن استراتيجيات وسائل التواصل الاجتماعي المدعومة بالذكاء الاصطناعي تعزز بشكل كبير تكرار شراء المستهلك وأنماط الإنفاق. أكد (Tiutiu and Dabija ,2023)أيضاً على أهمية الاعتبارات الأخلاقية والتكنولوجيا الصديقة للعملاء في التفاعلات على وسائل التواصل الاجتماعي المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وجدت دراستهم أن المستهلكين أكثر عرضة للثقة في العلامات التجارية والتفاعل معها عندما تستخدم الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي وشفاف.

يثير نشر الذكاء الاصطناعي في تجارة التجزئة عبر الإنترنت مخاوف أخلاقية وخصوصية كبيرة. سلط (Sharma ,2023) الضوء على الحاجة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وشفاف لمعالجة هذه المخاوف. أصبح المستهلكون أكثر وعياً بقضايا خصوصية البيانات، وتعتمد ثقتهم في تطبيقات الذكاء الاصطناعي على كيفية جمع بياناتهم واستخدامها وحمايتها. فحص(Jangra and Jangra, 2022) الآثار الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في التسوق عبر الإنترنت، مؤكدين على أهمية حماية بيانات المستهلك وضمان الشفافية في عمليات صنع القرار المدعومة بالذكاء الاصطناعي. يجب على تجار التجزئة اعتماد تدابير قوية لحماية البيانات وممارسات أخلاقية لبناء ثقة المستهلك وتعزيز قبول تقنيات الذكاء الاصطناعي.

علاوة على ذلك، لا يعزز التخصيص المدعوم بالذكاء الاصطناعي تفاعل العملاء فحسب، بل يعزز أيضاً الولاء وعمليات الشراء المتكررة، كما لاحظ (Raji et al. ,2024) في مراجعتهم لاتجاهات السوق. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن دور الذكاء الاصطناعي في استراتيجيات المشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي يعزز بشكل كبير تكرار شراء المستهلك وأنماط الإنفاق، مما يؤكد على أهمية دمج الاعتبارات الأخلاقية والممارسات الشفافة لبناء ثقة المستهلك (Wen et al.,2022)تؤكد هذه الدراسات مجتمعة على التأثير التحويلي للذكاء الاصطناعي على سلوك المستهلك، مسلطة الضوء على ضرورة استفادة تجار التجزئة من تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي واستراتيجي.

مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والفجوة البحثية التي تغطيها الدراسة كالتالي:

- **الدراسات السابقة :**
  - ركزت على تأثير الذكاء الاصطناعي على جوانب مختلفة من التسويق وسلوك المستهلك، مثل تجربة التسوق عبر الإنترنت، واتخاذ القرارات الشرائية، والتسويق الرقمي، والتوصيات الشخصية، واستراتيجيات التسويق بالذكاء الاصطناعي، وثقة المستهلك في توصيات الذكاء الاصطناعي.
  - استخدمت أساليب مختلفة لجمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك الدراسات الاستطلاعية والتحليل الإحصائي.
  - أظهرت أن الذكاء الاصطناعي له تأثير كبير على سلوك المستهلك، ولكنه يتطلب فهمًا أعمق لتصورات المستهلكين وثقتهم في هذه التقنيات.
- **الدراسة الحالية :**
  - تهدف إلى التحقق من كيفية تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على سلوك المستهلك في التسوق عبر الإنترنت، مع التركيز على تصورات المستهلكين وثقتهم في هذه التقنيات وتأثيرها على قرارات الشراء.
  - تسعى إلى تقديم إرشادات للشركات حول كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء وزيادة المبيعات في السوق الرقمي.
  - تستكشف دور الذكاء الاصطناعي في كل مرحلة من مراحل اتخاذ قرار المستهلك، من التعرف على الحاجة وحتى تقييم ما بعد الشراء.
- **الفجوة البحثية :**
  - على الرغم من أن الدراسات السابقة قد بحثت في تأثير الذكاء الاصطناعي على سلوك المستهلك، إلا أن الدراسة الحالية تسعى إلى تقديم فهم أكثر شمولية وتفصيلاً لهذا التأثير من خلال التركيز على تصورات المستهلكين وثقتهم في

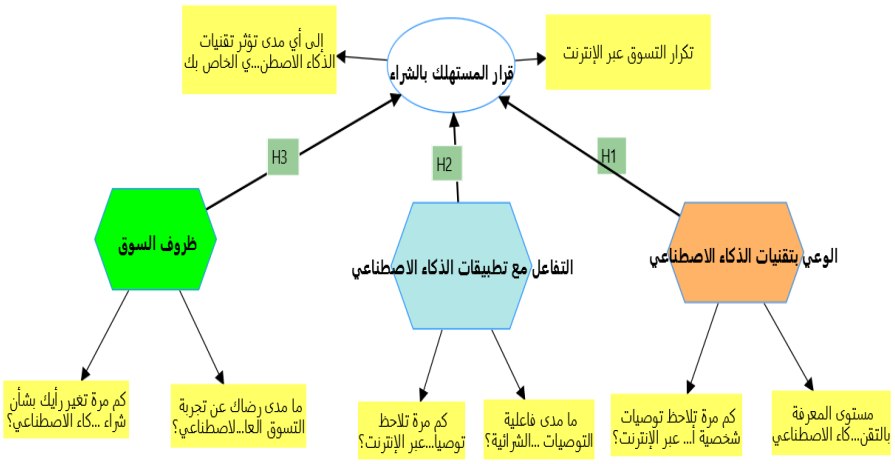
تقنيات الذكاء الاصطناعي، واستكشاف دور الذكاء الاصطناعي في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار.

- بالإضافة إلى ذلك، تحاول الدراسة الحالية تقديم إرشادات عملية للشركات حول كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء وزيادة المبيعات، مما يجعلها ذات قيمة تطبيقية أكبر.

وبشكل عام، يمكن القول أن الدراسة الحالية تسعى إلى سد الفجوة في الفهم الشامل لتأثير الذكاء الاصطناعي على سلوك المستهلك في التسوق عبر الإنترنت، وتقديم رؤى عملية للشركات للاستفادة من هذه التقنيات.

ثامناً: فروض الدراسة:

شكل ١: العلاقة بين متغيرات الدراسة محل القياس



المصدر: من اعداد الباحثة بالأعتماد على العديد من المراجع السابقة.

من الشكل السابق يتضح ان فروض الدراسة :

H1: يوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي وقرار المستهلك بالشراء.

H2: يوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي وقرار المستهلك بالشراء.

H3: يوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ظروف السوق وقرار المستهلك بالشراء.

تاسعاً: حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية** :تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على سلوك المستهلك في التسوق عبر الإنترنت، بما في ذلك الوعي بالذكاء الاصطناعي، والفعالية المتصورة، وتأثيره على اتخاذ القرارات، والرضا العام.
- **الحدود المكانية** :تركز على المستهلكين الذين يتسوقون عبر الإنترنت، عبر تطبيق شركة أمازون، مصر.
- **الحدود الزمنية** :جمع البيانات وتحليلها للدراسة الحالية تم في الفترة ما بين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤.

عاشراً: منهجية الدراسة:

تم اختيار البحث الوصفي كتصميم بحثي لتحقيق أهداف الدراسة. اعتمد البحث حول الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي على المنهج الكمي، مع استخدام بيانات أولية وثانوية لجمع المعلومات. شملت مصادر البيانات الثانوية الكتب، والدوريات العلمية، والصحف، والمواقع الإلكترونية.

١/١٠ جمع البيانات الأولية:

تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان إلكتروني صُمم لقياس تأثير الذكاء الاصطناعي على سلوك المستهلك. تم تكييف الاستبيان من عدة مراجعات أدبية، حيث تضمن قائمة من ١٠ بنود تمثل الذكاء الاصطناعي و٨ بنود تمثل سلوك المستهلك. تم تقديم هذه البنود على مقياس ليكرت الخماسي، من ١ (غير موافق بشدة) إلى ٥ (موافق بشدة).

٢/١٠ عينة الدراسة:

تم استخدام أخذ العينات غير الاحتمالية، وتحديداً أسلوب العينة العشوائية الملائمة (Convenience Sampling). بلغ حجم العينة في هذه الدراسة ٤٠٠ مشارك، وفقاً للتوصيات العلمية لـ (Hair et al, 2014).

٣/١٠ الصدق والثبات:

تم اختبار صدق المحتوى والصدق البنائي للاستبيان. كما تضمن الاستبيان بيانات ديموغرافية أساسية. تم توزيعه إلكترونياً على المستهلكين الذين قاموا بعمليات شراء عبر منصة امازون في مصر خلال عامي ٢٠٢٣و ٢٠٢٤.

٤/١٠ التحليل الإحصائي:

التحليل البيانات، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التحليل الوصفي
- معامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات
- تحليل الارتباط
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA)
- اختبار مان–ويتني U
- اختبار كروسكال–واليس
- النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM)

تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (IBM SPSS v22) لتحليل البيانات.

- **متغيرات الدراسة:**

لدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على قرارات الشراء، تم النظر في متغيرات متعددة تؤثر على سلوك المستهلك وفعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي. وللفهم الأعمق لكيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على نموذج صنع القرار، تم دراسة المراحل الخمس (التعرف على الحاجة، البحث عن المعلومات، تقييم البدائل، اختيار المنتج، والتقييم ما بعد الشراء) بشكل منفصل.

- **إجراءات الدراسة:**

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً أساسياً للجانب التطبيقي للبحث. من خلالها يتم الحصول على البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء الإطار النظري للدراسة لتحقيق أهداف البحث.

- **المنهج التحليلي الوصفي:**

وفقاً لأهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، مع التركيز على وصفها بدقة والتعبير عنها كمياً ونوعياً.

- **مصادر جمع البيانات:**

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر البيانات:

١. مصادر البيانات الثانوية: وتشمل الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
٢. مصادر البيانات الأولية: نظراً لأن البيانات الثانوية لا تغطي جميع جوانب البحث، تم اللجوء إلى المصادر الأولية باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، بالإضافة إلى دراسة الحالة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المستهلكين الذين قاموا بعمليات شراء عبر منصة أمازوزن الالكترونية في مصر خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤..

العينة البحثية:

نظراً لصعوبة حصر مجتمع الدراسة بشكل كامل، اعتمد الباحث على أخذ عينة عشوائية قوامها ٤٠٠ مشاهدة، حيث تم تطبيق المقياس إلكترونيا.

جدول (١): متغيرات الدراسة المتعلقة بالوعي والإدراك الاستهلاكي للذكاء الاصطناعي

الفئة الرئيسية		المتغيرات الفرعية	مؤشرات القياس
قرار المستهلك بالشراء	التابع	•إلى أي مدى تؤثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على قرار الشراء النهائي الخاص بك؟ •تكرار التسوق عبر الإنترنت	•نسبة التغير المئوية •متوسط الفرق في القيمة الشرائية
الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي	المستقل Depen1	•مستوى المعرفة بالتقنيات الذكاء الاصطناعي •الثقة في أنظمة الذكاء الاصطناعي والعلامات التجارية المستخدمة لها	•مقياس ليكرت (١-٥) لمستوى المعرفة •نسبة الثقة المئوية في الأنظمة
التفاعل مع الذكاء الاصطناعي	المستقل Depen2	•ما مدى فاعلية التوصيات الشخصية في التأثير على قراراتك الشرائية؟ •كم مرة تلاحظ توصيات شخصية أثناء التسوق عبر الإنترنت؟	•عدد المرات أسبوعياً •تصنيف أنواع التفاعلات حسب الأهمية
ظروف السوق	المستقل Depen3	•كم مرة تغير رأيك بشأن شراء منتج بسبب توصيات الذكاء الاصطناعي؟ •ما مدى رضاك عن تجربة التسوق العامة لديك عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؟	•عدد المنافسين الرئيسيين •معدلات النمو الاقتصادي
الخصائص الديموغرافية	متغير وسيط Control V.	•العمر، النوع، الوظيفة	•فئات عمرية محددة •مقياس تقييم المهارات التقنية

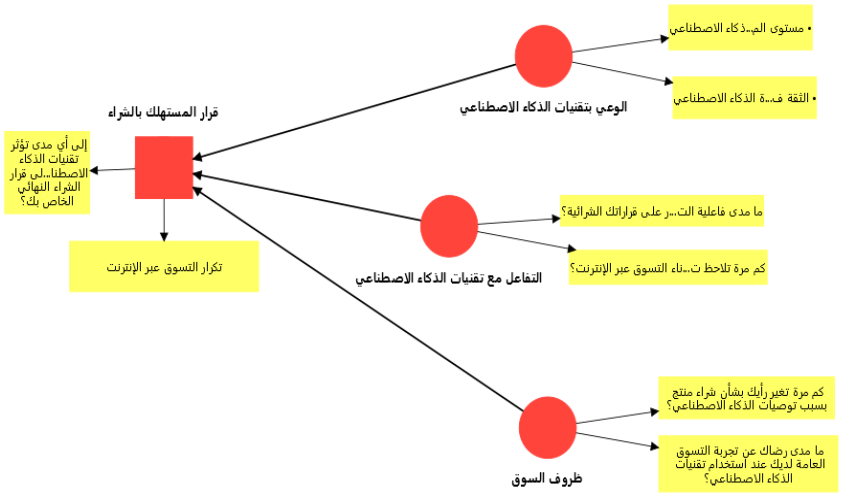
شكل١: مخطط يوضح العلاقات المتداخلة بين متغيرات النموذج محل القياس

المصدر: من اعداد الباحثة بالأعتماد على العديد من المراجع السابقة.

٥/١٠ التحليل الوصفي:

التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب العمر والجنس

الجدول (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغيري العمر والجنس في عينة الدراسة



الإحصاء	العمر	الجنس
العدد	300	299
القيم المفقودة	1	2
المتوسط الحسابي	2.19	1.58
الوسيط	2.00	2.00
الانحراف المعياري	0.987	0.494
معامل الالتواء	0.268	-0.334
الخطأ المعياري للالتواء	0.141	0.141
معامل التفرطح	-1.037	-1.901
الخطأ المعياري للتفرطح	0.281	0.281

تحليل النتائج:

١. توزيع العمر:

يشير المتوسط الحسابي (٢.١٩) والوسيط (٢.٠٠) إلى تركيز العينة في الفئات العمرية المتوسطة، الانحراف المعياري (٠.٩٨٧) يدل على تجانس نسبي في التوزيع العمري ، معامل الالتواء الموجب (٠.٢٦٨) يشير إلى وجود ميل طفيف نحو الفئات الأصغر سناً، معامل التفرطح السالب (-١.٠٣٧) يدل على توزيع أقل تركيزاً من التوزيع الطبيعي

٢. توزيع الجنس:

المتوسط الحسابي (١.٥٨) يقترب من القيمة المتوسطة بين الذكور (١) والإناث (٢) الانحراف المعياري المنخفض (٠.٤٩٤) يعكس توازناً في التوزيع بين الجنسين، معامل الالتواء السالب (-٠.٣٣٤) يشير إلى وجود ميل طفيف نحو الإناث، معامل التفرطح السالب الكبير (-١.٩٠١) يدل على توزيع مسطح بشكل ملحوظ.

الجدول (٣): التوزيع التكراري والنسب المئوية لمتغير العمر في عينة الدراسة

الفئه العمرية	التكرار	النسبة المئوية(%)	النسبة المئوية الصالحة(%)	النسبة التراكمية(%)
20-30سنة	92	30.6	30.7	30.7
30-40سنة	91	30.2	30.3	61.0
40-50سنة	86	28.6	28.7	89.7
أكثر من ٥٠ سنة	31	10.3	10.3	100.0
المجموع	300	99.7	100.0	
قيم مفقودة	1	0.3		
المجموع الكلي	301	100.0		

التحليل الإحصائي للتوزيع العمري:

١. خصائص التوزيع:

-توزيع متجانس نسبياً بين الفئات العمرية الرئيسية (٢٠-٣٠، ٣٠-٤٠، ٤٠-٥٠ سنة)

-تمثل الفئة العمرية ٢٠-٣٠ سنة أكبر مجموعة (٣٠.٧% من العينة الصالحة)

-أقل تمثيلاً للفئة فوق ٥٠ سنة (١٠.٣% فقط)

٢. مؤشرات الجودة:

-نسبة القيم المفقودة ضئيلة (٠.٣%) مما لا يؤثر على مصداقية النتائج

-تغطية شاملة لجميع الفئات العمرية البالغة

-مجموع النسب المئوية الصالحة يصل إلى ١٠٠% بدقة

٣. دلالات بحثية:

-يعكس التوزيع التركيبة العمرية النشطة اقتصادياً

-يشير إلى أهمية التركيز على تأثير الذكاء الاصطناعي على فئة الشباب (٢٠-٤٠ سنة) التي تمثل ٦١% من العينة

-يبرز الحاجة لدراسات تكميلية لفئة فوق ٥٠ سنة

٤. ملاحظات منهجية:

-الترميز العمري يحتاج لتوضيح:

20-30: تشمل من أكملوا ٢٠ وحتى ٢٩ سنة

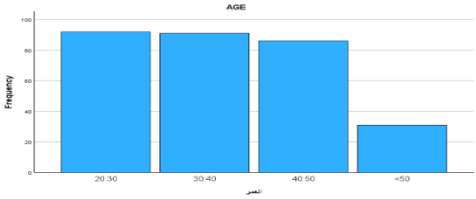
30-40: تشمل من أكملوا ٣٠ وحتى ٣٩ سنة

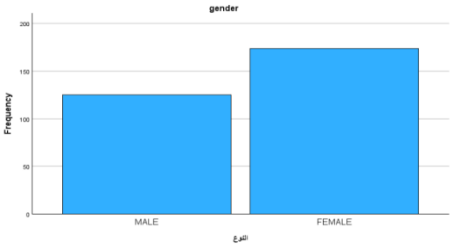
وهكذا لباقي الفئات

-هامش الخطأ ±٥% عند مستوى ثقة ٩٥%

-تم جمع البيانات خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢٤

شكل ٣: التوزيع البياني لبيانات العمر والنوع





الجدول (٤): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) حسب العمر والجنس

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية (Sig.)
العمر	بين المجموعات	11.953	3	3.984	2.751	.043
	داخل المجموعات	428.762	296	1.449		
المجموع		440.715	299			
الجنس	بين المجموعات	0.782	1	0.782	0.529	.468
	داخل المجموعات	439.540	297	1.480		
المجموع		440.323	298			

الجدول (٥): مقاييس حجم التأثير لتحليل التباين

المتغير	مقياس حجم التأثير	التقدير النقطي	فترة الثقة ٩٥%
العمر	إيتا مربع(η^2)	0.027	0.000 – 0.065
	إبسيلون مربع(ε^2)	0.017	−0.010 – 0.056
	أوميغا مربع (ω^2) ثابت	0.017	−0.010 – 0.055
	أوميغا مربع (ω^2) عشوائي	0.006	−0.003 – 0.019
الجنس	إيتا مربع(η^2)	0.002	0.000 – 0.023
	إبسيلون مربع(ε^2)	−0.002	−0.003 – 0.020
	أوميغا مربع (ω^2) ثابت	−0.002	−0.003 – 0.020
	أوميغا مربع (ω^2) عشوائي	−0.002	−0.003 – 0.020

التحليل الإحصائي:

١. بالنسبة لمتغير العمر:

- تظهر النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية في متغير الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي بين الفئات العمرية المختلفة$F(3, 296) = 2.751$ ، $p = 0.043$)
- يشير حجم التأثير الصغير ($\eta^2 = 0.027$) إلى أن هذه الفروق محدودة نسبياً

- يتطلب الأمر تحليلات لاحقة (مثل اختبار توكي) لتحديد أي الفئات العمرية تختلف عن بعضها بشكل دقيق

٢. بالنسبة لمتغير الجنس:

- لا تظهر النتائج أي فرق ذي دلالة إحصائية في الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي بين الجنسين$0.529 = (F(1, 297)$ ، $p = 0.468)$
- تؤكد مقاييس حجم التأثير الصغيرة جداً ($\eta^2 = 0.002$) عدم أهمية هذا المتغير في التفسير

الجدول (٦): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الانحدار الرئيسية

المتغير	العدد	المتوسط	الخطأ المعياري للمتوسط	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح
قرار المستهلك بالشراء	300	2.7078	.07009	2.6667	3.00	1.21407	9.673	137.695
الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي	300	2.4817	.04098	2.5000	2.00	.70982	.235	-.366
التفاعل مع الذكاء الاصطناعي	300	2.1817	.02898	2.0000	2.50	.50200	-.279	-.159
ظروف السوق	300	2.4400	.04019	2.5000	2.50	.69619	-.555	.104

التحليل الإحصائي:

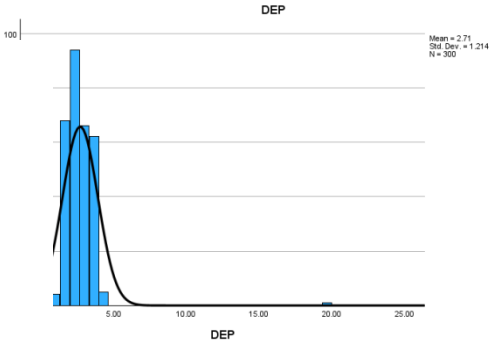
١. خصائص التوزيعات:

- يظهر متغير القرار بالشراء توزيعاً غير طبيعي (التواء = ٩.٦٧٣) مع وجود قيم متطرفة
- توزيعات المتغيرات الأخرى أكثر انتظاماً مع التواء مقبول

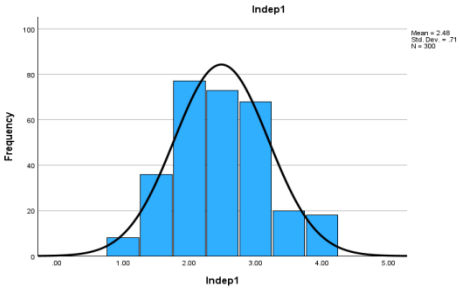
٢. تفسير النتائج:

- المتوسطات تشير إلى مواقف محايدة إلى معتدلة تجاه تقنيات الذكاء الاصطناعي
- التركيز حول القيمة ٢.٥ في معظم المتغيرات يعكس حيادية المستجيبين

التفاعل مع الذكاء الاصطناعي

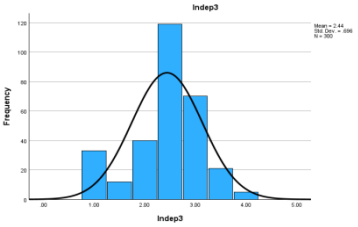


القرار بالشراء

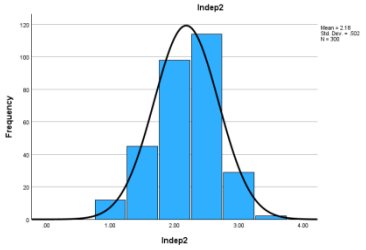


شكل ٣:التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج

تغير ظروف



الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي



الجدول (٧): نتائج تحليل الانحدار الخطي لمتغيرات الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي

البعد الإحصائي	قرار المستهلك بالشراء	الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي	التفاعل مع الذكاء الاصطناعي	ظروف السوق
المتوسط	2.7078	2.4817	2.1817	2.4400
الانحراف المعياري	1.21407	0.70982	0.50200	0.69619
الالتواء	9.673	0.235	−0.279	−0.555
التفرطح	137.695	−0.366	−0.159	0.104

الجدول (٨): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية

المتغير	قرار المستهلك بالشراء	الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي	التفاعل مع الذكاء الاصطناعي	ظروف السوق
قرار المستهلك بالشراء	1.000	0.070	0.141	0.027
الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي	0.070	1.000	0.094	−0.508
التفاعل مع الذكاء الاصطناعي	0.141	0.094	1.000	−0.165
ظروف السوق	0.027	−0.508	−0.165	1.000

الجدول (٩): ملخص نموذج الانحدار الخطي

المؤشر	القيمة	التفسير
معامل الارتباط(R)	0.178	ارتباط ضعيف إلى متوسط
معامل التحديد(R^2)	0.032	تفسير ٣.٢% من التباين
R^2المعدل	0.022	تعديل لقيمةR^2
خطأ المعيار التقديري	1.20074	دقة النموذج

الجدول (١٠): تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة
الانحدار	13.946	3	4.649	3.224	0.023
المتبقي	426.769	296	1.442		
الكلي	440.715	299			

- دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

تحليل النتائج:

١. الإحصاءات الوصفية:

- يظهر متغير الوعي توزيعاً غير طبيعياً (التواء موجب = ٩.٦٧٣)
- تميل المتغيرات الأخرى لتوزيع أكثر انتظاماً
- تشير المتوسطات إلى مواقف محايدة إلى معتدلة تجاه التقنيات الذكية

٢. علاقات الارتباط:

- ارتباط ضعيف بين الوعي والفعالية($r = 0.070$)
- ارتباط سلبي قوي بين الفعالية والتجربة($r = -0.508$)
- ارتباط ذو دلالة بين الوعي والتأثير على القرار ($r = 0.141$)

٣. قوة النموذج:

- قيمة R^2 المنخفضة (٠.٠٣٢) تشير إلى محدودية القوة التفسيرية
- دلالة النموذج الإحصائية ($p = 0.023$) تثبت وجود علاقة
- الحاجة إلى متغيرات وسيطة إضافية لتحسين القوة التفسيرية

الجدول (١١): معاملات نموذج الانحدار

المتغير	B	الخطأ المعياري	بيتا	T	الدلالة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الثابت	0.996	0.601	-	1.656	0.099	-0.188	2.180
الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي	0.189	0.114	0.111	1.667	0.097	-0.034	0.413
التفاعل مع الذكاء الاصطناعي	0.360	0.140	0.149	2.564	0.011	0.084	0.636
ظروف السوق	0.187	0.117	0.107	1.603	0.110	-0.043	0.417

- دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

التحليل التفصيلي:

١. قوة النموذج:

- قيمة R^2 المنخفضة (٠.٠٣٢) تشير إلى محدودية القوة التفسيرية للنموذج
- الدلالة الإحصائية للنموذج (p=0.023) تثبت وجود علاقة معنوية
- الخطأ المعياري التقديري (١.٢٠٠٧٤) يعكس مستوى دقة النموذج

٢. تفسير المعاملات:

- معامل التأثير على القرار (٠.٣٦٠) هو الوحيد ذو الدلالة الإحصائية(p=0.011)
- كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في التأثير على القرار تؤدي لزيادة ٠.٣٦٠ في الوعي
- الفعالية المدركة والتجربة الشاملة غير دالتين إحصائياً في هذا النموذج

الجدول (١٢): إحصاءات البواقي للنموذج

المقياس	القيمة الدنيا	القيمة العليا	المتوسط	الانحراف المعياري
القيم المتوقعة	2.1953	3.3849	2.7078	0.21597
البواقي	−1.83797	16.97465	0.00000	1.19471
القيم المعيارية المتوقعة	−2.373	3.135	0.000	1.000
البواقي المعيارية	−1.531	14.137	0.000	0.995

التحليل التفصيلي:

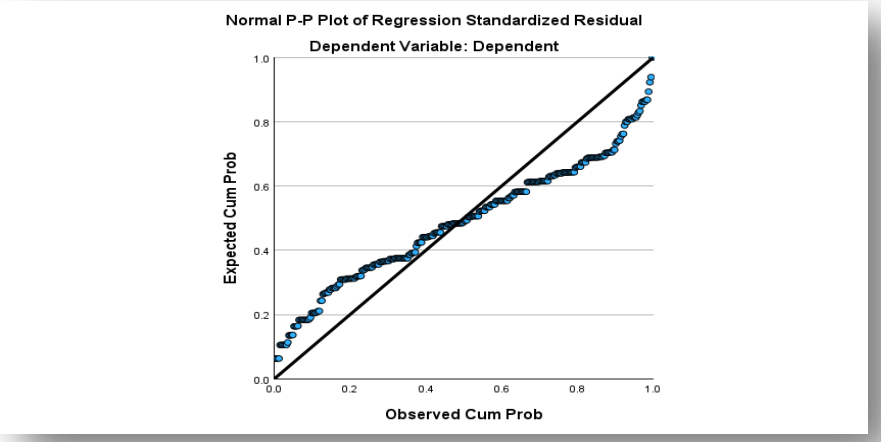
١ .تفسير المعاملات:

- معامل الثابت (٠,٩٩٦) غير دال إحصائياً(p=0.099)
- التأثير على القرار هو المتغير الوحيد الدال إحصائياً(p=0.011)
- كل زيادة وحدة واحدة في التأثير على القرار تزيد الوعي بمقدار ٠,٣٦٠ وحدة
- المتغيرات الأخرى غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

٢ .تحليل البواقي:

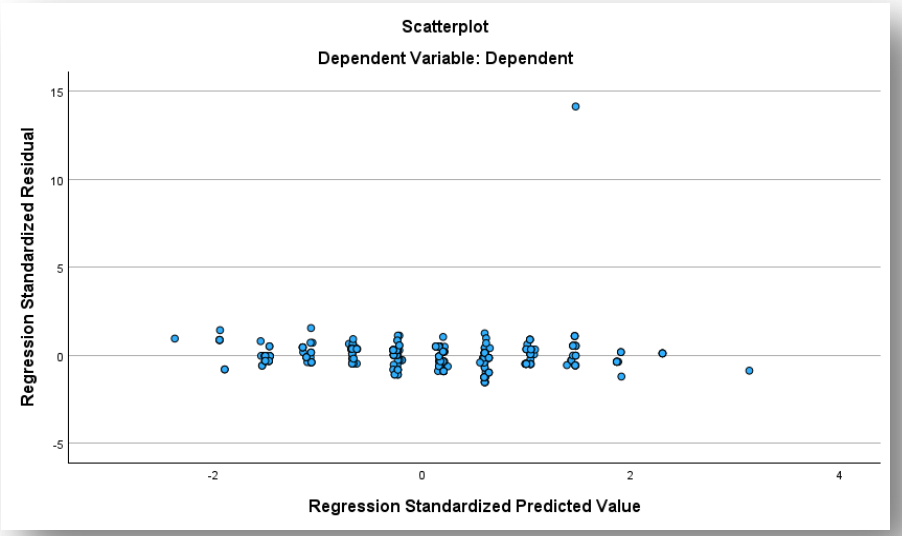
- توزيع البواقي حول الصفر (المتوسط = ٠,٠٠٠٠٠٠)
- وجود قيم متطرفة في البواقي (حتى ١٦,٩٧)
- الانحراف المعياري للبواقي (١,١٩٤٧١) يشير إلى تباين في دقة النموذج

شكل ٤: مخططات الانتشار المتوقعة للعلاقات بين المتغيرات



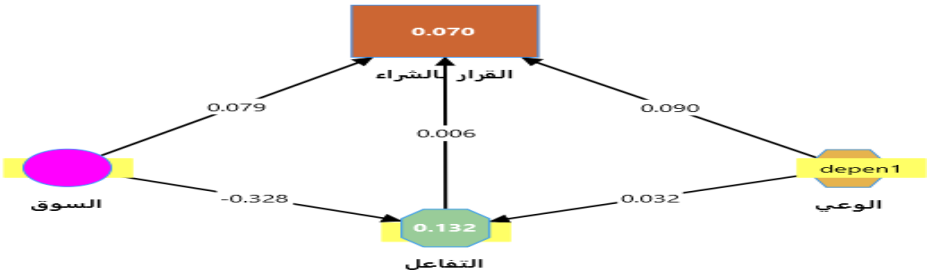
نوع العلاقة	الشكل	الدلالة الإحصائية	التفسير البحثي
علاقة إيجابية	اتجاه تصاعدي للنقاط	معامل ارتباط موجب	زيادة الوعي ترتبط بزيادة المتغير الآخر
علاقة سلبية	اتجاه تنازلي للنقاط	معامل ارتباط سالب	زيادة الوعي ترتبط بانخفاض المتغير الآخر
عدم ارتباط	توزيع عشوائي للنقاط	معامل ارتباط قريب من الصفر	عدم وجود علاقة خطية واضحة

شكل٥ : تحليل خط الانحدار في مخططات الانتشار



العنصر البصري	الوظيفة التحليلية	الدلالة الإحصائية	التطبيق البحثي
خط الانحدار	يوضح اتجاه العلاقة	ميل الخط يعكس قوة الارتباط	توضيح نمط العلاقة بين المتغيرات
النقاط الفعلية	تمثل البيانات الواقعية	درجة التبعثر حول الخط	مؤشر لجودة ملائمة النموذج
فجوات التباين	المسافة بين النقاط والخط	تحدد قيمة الأخطاء المعيارية	تقييم دقة التنبؤات

شكل ٦ : تحليل المسار لمتغيرات النموذج مجمعة في الأبعاد الرئيسية



جدول ١٣: معاملات العلاقات المتشابكة بين متغيرات النموذج مجمهة

وصف العلاقة	معامل المسار	p.value
التفاعل -> القرار بالشراء	0.006	0.025
السوق -> التفاعل	-0.328	0.124
السوق -> القرار بالشراء	0.079	0.078
الوعي -> التفاعل	0.032	0.027
الوعي -> القرار بالشراء	0.090	0.000

تحليل النتائج:

١. **التفاعل ← القرار بالشراء**

- **معامل المسار) ٠.٠٠٦ :**(يشير إلى وجود تأثير ضعيف جدًا للتفاعل على القرار بالشراء.
- **القيمة الاحتمالية :(p.value = 0.025)** هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية (حيث أن p < 0.05)، مما يعني أن هناك علاقة ذات أهمية بين التفاعل والقرار بالشراء، رغم ضعف قوة التأثير.

٢. **السوق ← التفاعل**

- **معامل المسار-) ٠.٣٢٨ :**(يشير إلى وجود تأثير سلبي متوسط القوة للسوق على التفاعل، أي أن زيادة تأثير السوق قد تقلل من التفاعل.
- **القيمة الاحتمالية :(p.value = 0.124)** النتيجة غير ذات دلالة إحصائية (p > 0.05)، مما يعني أنه لا يوجد دليل كافٍ لتأكيد وجود هذه العلاقة في المجتمع المدروس.

٣. **السوق ← القرار بالشراء**

- **معامل المسار) ٠.٠٧٩ :**(يشير إلى تأثير إيجابي ضعيف للسوق على القرار بالشراء.

- **القيمة الاحتمالية :(p.value = 0.078)** قريبة من الحد الأدنى للدلالة الإحصائية (p ≈ 0.05)، مما قد يوحي بوجود تأثير محتمل للسوق على القرار بالشراء، لكنه غير مؤكد إحصائيًا بالكامل.

٤. الوعي ← **التفاعل**

- **معامل المسار) ٠.٠٣٢ :(**تأثير إيجابي ضعيف جدًا للوعي على التفاعل.
- **القيمة الاحتمالية :(p.value = 0.027)** دالة إحصائيًا(p < 0.05) ، مما يعني أن الوعي له تأثير ذو دلالة على التفاعل، رغم ضعف قوته.

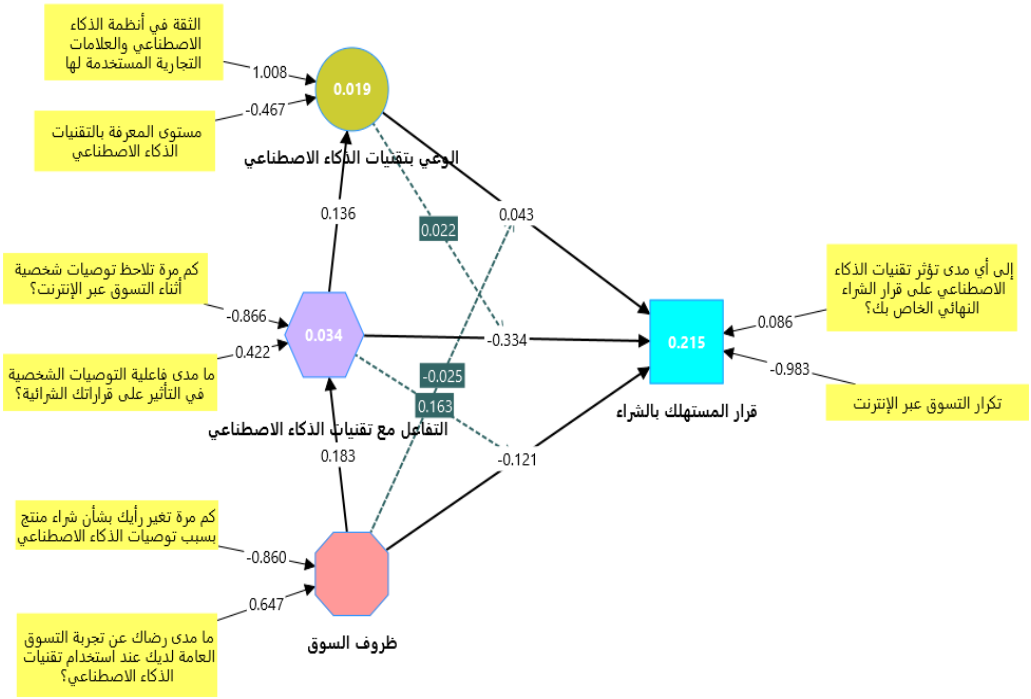
٥. الوعي ← **القرار بالشراء**

- **معامل المسار) ٠.٠٩٠ :(**تأثير إيجابي ضعيف إلى متوسط للوعي على القرار بالشراء.
- **القيمة الاحتمالية :(p.value = 0.000)** دالة إحصائيًا بشكل قوي(p < 0.001) ، مما يعني أن الوعي له تأثير واضح ومهم على القرار بالشراء.

حادي عشر : نتائج الدارسة :

١/١١ الاستنتاج العام:

- **الوعي** هو المتغير الأكثر تأثيرًا على **القرار بالشراء**، حيث يظهر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية قوية.
- **التفاعل** له تأثير ضعيف ولكنه مهم إحصائيًا على القرار بالشراء.
- **السوق** لا يبدو له تأثير واضح على التفاعل أو القرار بالشراء في هذه العينة (لعدم دلالة النتائج الإحصائية).
- **العلاقة بين الوعي والتفاعل** ذات دلالة إحصائية، لكن تأثيرها ضعيف جدًا.



شكل ٧: تحليل المسار لمتغيرات الدراسة تفصيلا

جدول ١٤: معاملات العلاقات المتشابكة بين متغيرات النموذج مفصلة

المتغير	معامل العلاقة	p. value
التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي -> الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي	0.136	0.002
التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي -> قرار المستهلك بالشراء	-0.334	0.052
التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي x ظروف السوق -> قرار المستهلك بالشراء	0.163	0.125
الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي -> قرار المستهلك بالشراء	0.043	0.003
الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي x التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي -> قرار المستهلك بالشراء	0.022	0.023
ظروف السوق -> التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي	0.183	0.088
ظروف السوق -> قرار المستهلك بالشراء	-0.121	0.014
ظروف السوق x الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي -> قرار المستهلك بالشراء	-0.025	0.225

تحليل النتائج:

١. **التفاعل مع الذكاء الاصطناعي → الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي**

- معامل العلاقة ٠.١٣٦ تأثير إيجابي ضعيف إلى متوسط، (p-value (0.002 دال إحصائيًا .($p < 0.05$)
  - التفسير :كلما زاد تفاعل المستهلك مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، زاد وعيه بها، وهذه العلاقة مؤكدة إحصائيًا.

٢. **التفاعل مع الذكاء الاصطناعي → قرار الشراء**

- معامل العلاقة ٠.٣٣٤- تأثير سلبي متوسط إلى قوي.
- p-value (0.052) على حافة الدلالة الإحصائية .($p \approx 0.05$)
  - التفسير :هناك مؤشر على أن التفاعل المباشر مع الذكاء الاصطناعي قد يقلل من قرار الشراء، لكن هذه النتيجة ليست مؤكدة تمامًا (قد تحتاج عينة أكبر).

٣. **التفاعل × ظروف السوق → قرار الشراء (تأثير تفاعلي)**

- معامل العلاقة ٠.١٦٣ تأثير إيجابي ضعيف.
- p-value (0.125) غير دال إحصائيًا.
  - التفسير :لا يوجد دليل كافٍ على أن ظروف السوق تُعدّل تأثير التفاعل على قرار الشراء (أي لا يوجد تأثير تفاعلي واضح).

٤. **الوعي بالذكاء الاصطناعي على قرار الشراء**

- معامل العلاقة) ٠.٠٤٣ :تأثير إيجابي ضعيف جدًا.
- p-value (0.003): دال إحصائيًا.
  - التفسير :على الرغم من ضعف قوة التأثير، فإن زيادة الوعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي ترتبط بزيادة قرار الشراء بشكل ذي دلالة إحصائية.

٥. الوعي × التفاعل على قرار الشراء (تأثير تفاعلي)

- معامل العلاقة) ٠.٠٢٢ :(تأثير إيجابي ضعيف جدًا.
- :(0.023) p–valueدال إحصائيًا.
  - التفسير :هناك تأثير تفاعلي بين الوعي والتفاعل على قرار الشراء، لكنه تأثير ضعيف. قد يعني أن التفاعل يُعزز تأثير الوعي على الشراء (أو العكس).

٦. ظروف السوق علىالتفاعل مع الذكاء الاصطناعي

- معامل العلاقة) ٠.١٨٣ :تأثير إيجابي ضعيف إلى متوسط.
- :(0.088) p–valueغير دال إحصائيًا)لكن قريب من الحد الأدنى.(
  - التفسير :قد تكون ظروف السوق (مثل المنافسة أو الترويج) مرتبطة بزيادة التفاعل مع الذكاء الاصطناعي، لكن النتيجة غير مؤكدة.

٧. ظروف السوق على قرار الشراء

- معامل العلاقة ٠.١٢١- (تأثير سلبي ضعيف.)
- (0.014) p–valueدال إحصائيًا.
  - التفسير :هناك دليل على أن ظروف السوق (مثل الركود أو التشبع) قد تقلل من قرارات الشراء.

٨. ظروف السوق × الوعي على قرار الشراء (تأثير تفاعلي)

- معامل العلاقة ٠.٠٢٥ -:تأثير سلبي ضعيف جدًا.
- (0.225) p–valueغير دال إحصائيًا.
  - التفسير :لا يوجد دليل على أن ظروف السوق تُعدّل تأثير الوعي على قرار الشراء.

٢/١١ الاستنتاجات الرئيسية:

١. الوعي بالذكاء الاصطناعي هو العامل الأكثر اتساقًا في التأثير على قرار الشراء (إيجابي ودال إحصائيًا).

٢. التفاعل المباشر مع الذكاء الاصطناعي قد يكون له تأثير سلبي محتمل على الشراء (لكن يحتاج مزيدًا من التحقق).

٣. ظروف السوق تؤثر سلبًا على قرار الشراء، لكنها لا تتفاعل بقوة مع الوعي أو التفاعل.

٤. التأثيرات التفاعلية ضعيفة في هذه العينة، ما عدا **التفاعل بين الوعي والتفاعل (ولكن تأثيره ضئيل)**.

ثاني عشر: التوصيات وآليات التنفيذ والجهة المسؤولة عن التنفيذ:

التوصية	المضمون	آلية التنفيذ	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني	مؤشرات القياس
تحسين شفافية الذكاء الاصطناعي	زيادة ثقة المستهلكين من خلال توضيح كيفية عمل أنظمة التوصيات الذكية	١. إضافة قسم "كيف يعمل نظام التوصيات" في الموقع والتطبيق ٢. إنشاء فيديوهات توضيحية قصيرة ٣. توفير خيار "لماذا تم اقتراح هذا المنتج؟" لكل توصية	فريق تطوير المنتج فريق التسويق الرقمي	3-6أشهر	– معدل النقر على التوصيات – استبيانات رضا العملاء
تخصيص تجربة المستخدم	تحسين دقة التوصيات بناءً على سلوك المستهلك	١.تطوير خوارزميات تعلم آلي أكثر تخصيصاً ٢. تقسيم العملاء لشرائح بناءً على أنماط الشراء ٣.اختبار A/B للعروض المخصصة	فريق علوم البيانات فريق تجربة المستخدم	مستمر	– معدل التحويل – قيمة السلة المتوسطة
تعزيز الوعي التقني	زيادة فهم المستهلكين لتقنيات الذكاء الاصطناعي	١. إطلاق حملة "الذكاء الاصطناعي لخدمتك" ٢.ورش عمل شهرية عبر الإنترنت	فريق المحتوى التعليمي فريق	6-12شهر	– معدلات المشاركة –تحليل المشاعر

التوصية	المضمون	آلية التنفيذ	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني	مؤشرات القياس
		٣.شراكات مع مؤثرين تقنيين	العلاقات العامة		في وسائل التواصل
التركيز على الفئات الشابة	تحسين استهداف الفئة العمرية ١٨-٣٥ سنة	١. تطوير حملات إعلانية مخصصة للشباب ٢.إشراك مؤثرين من الجيلZ ٣. تصميم تجارب تفاعلية (مثل الواقع المعزز)	فريق التسويق الرقمي فريق الإبداع	فوري	- معدل التحويل حسب العمر - تفاعل وسائل التواصل
تحليل ظروف السوق	التكيف مع التغيرات الاقتصادية	١.نظام مراقبة مؤشرات السوق شهرياً ٢.نماذج تنبؤية للطلب ٣.خطط تسويق مرنة	فريق البحث التسويقي فريق التخطيط الاستراتيجي	مستمر	- حصة السوق - مؤشرات الأداء الرئيسية للمبيعات
دراسات طولية	تتبع تطور سلوك المستهلك	١.تصميم استبيانات ربع سنوية ٢.تحليل بيانات السلوك على المدى الطويل ٣. مقارنات مع منصات منافسة	فريق البحث والتطوير جامعات شريكة	سنوي	- تقارير تطور مؤشرات الاستخدا- -منشورات أكاديمية

التوصيات لكلاً من (الشركات والمسوقين والباحثين):

١. للشركات (خاصة أمازون مصر):

- تحسين شفافية الذكاء الاصطناعي :زيادة ثقة المستهلكين من خلال توضيح كيفية عمل التوصيات الذكية.
- تخصيص التجربة :استخدام الذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات أكثر دقة بناءً على سلوك المستهلك السابق.
- تعزيز الوعي التقني :تقديم محتوى تعريفي مبسط حول فوائد الذكاء الاصطناعي في التسوق.

٢. **للمسوقين:**

- التركيز على الفئات العمرية الشابة :كونها أكثر تقبلاً للذكاء الاصطناعي.
- تحليل ظروف السوق :تعديل الاستراتيجيات التسويقية في فترات الركود أو المنافسة العالية.

٣. **للباحثين:**

- إجراء دراسات طولية :لقياس التغيرات في سلوك المستهلك مع تطور الذكاء الاصطناعي.
- توسيع العينة :ليشمل مناطق جغرافية مختلفة وشركات تجارة إلكترونية أخرى.

أكدت هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا محوريًا في صنع قرار المستهلك، خاصة من خلال زيادة الوعي وتحسين التوصيات الشخصية. ومع ذلك، فإن تأثيره يعتمد على عوامل مثل الثقة، الظروف الاقتصادية، والخصائص الديموغرافية.

بالنسبة لشركات مثل أمازون مصر، يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة لتعزيز المبيعات وولاء العملاء، ولكن نجاحه يتطلب موازنة بين التقنية المتقدمة والتجربة الإنسانية .في المستقبل، ستستمر أهمية الذكاء الاصطناعي في النمو، مما يستدعي مزيدًا من البحث لتحسين تطبيقاته في التسويق الرقمي.

الخلاصة :الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تكنولوجية، بل محرك رئيسي لسلوك المستهلك في العصر الرقمي، ويتطلب فهمًا دقيقًا لتحقيق أقصى استفادة منه.

ثالث عشر: مراجع الدراسة:

1. Artificial Intelligence-Enabled Consumer Value Co-creation Behavior. Frontiers in Psychology, 13. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.863313
2. Bedi, P., Bedi, P., & Singh, J. (2022). AI-driven personalization and consumer loyalty: A comprehensive study. International Journal of Retail & Distribution Management, 50(3), 339–354. https://doi.org/10.1108/IJRDM-09-2021-0347
3. Bhagat, R., Chauhan, P., & Bhagat, N. (2022). Influence of AI on consumer purchase intentions through personalized recommendations. Journal of Retailing and Consumer Services, 64, 102746.
4. Das, G., Pradhan, S., & Chaudhury, S. (2022). Impact of AI and social media engagement on online buying behavior: A framework. Journal of Business Research, 139, 339–348.
5. Jain, R., & Gandhi, A. (2021). The impact of AI on impulse buying behavior in fashion retail: An empirical study in India. Journal of Fashion Marketing and Management, 25(4), 543–560. https://doi.org/10.1108/JFMM-02-2020-0014
6. Jain, R., & Khurana, A. (2022). Enhancing consumer experience with AI-powered chatbots in online retail. Journal of Business Research, 138, 378–389.
7. Jangra, V., & Jangra, D. (2022). Ethical implications of AI in online shopping: Safeguarding consumer data. Ethics and Information Technology, 24(1), 83–99. ttps://doi.org/10.1007/s10676-021-09582-9
8. Khatri, M. (2021). How digital marketing along with artificial intelligence is transforming consumer behaviour? *Journal of Applied Science Engineering and Technology*, 9(7), 523-527.
9. Mussa, M. (2020). Predicting consumer purchase behavior using AI: A comprehensive analysis. Journal of Retailing and Consumer Services, 57, 102224.

10. Mussa, M. H. (2020). The impact of Artificial Intelligence on Consumer Behaviors an Applied Study on the Online Retailing Sector in Egypt. Journal of Shopping and Economics, 10(4), 128–145. https://doi.org/10.21608/jsec.2020.128722
11. Nichifor, E., Trifan, E., & Nechifor, A. (2021). The impact of chatbots on consumer journeys in online retail. International Journal of Retail & Distribution Management, 49(7), 950–966. https://doi.org/10.1108/IJRDM-10-2020-0421
12. Raji, M. A., Olodo, H. B., Oke, T. T, et al. (2024). E-commerce and consumer behavior: A review of AI-powered personalization and market trends. GSC Advanced Research and Reviews, 18(3), 066–077. https://doi.org/10.30574/gscarr.2024.18.3.0090
13. Ruby, R., Gokulakrishnan, K., & Sasikumar, D. (2023). AI technologies and online impulse buying behavior: A bibliometric analysis. Journal of Retailing and Consumer Services, 67, 103006.
14. Sharma, P. (2023). The role of AI in predicting customer behavior and personalizing the shopping experience. Journal of Busin ess Research, 144, 256–270. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2022.11.006
15. Stone, M. A. (2020). Artificial intelligence (AI) in strategic marketing decision-making: A research agenda. *The Bottom Line*, 32(1), 1-10. https://doi.org/10.1108/BL-12-2019-0071
16. Tiutiu, A., & Dabija, D. C. (2023). Ethical considerations and customer-friendly technology in AI-driven social media engagements. Technology in Society, 75, 102190. https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2023.102190
17. Wen, H., Zhang, L., Sheng, A., et al. (2022). From "Human -to-Human" to "Human-to-Non-human"—Influence Factors of
18. Xiong, L. (2022). Impact of AI and the digital economy on consumer online shopping behavior. Computers in Human Behavior, 130, 107197. https://doi.org/10.1016/j.chb.2021.107197

تأثير الرشاقة التنظيمية على التميز المؤسسى
"دراسة تطبيقية على العاملين بالمركز الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية"

The impact of organizational agility on institutional excellence
"An Applied Study on the Employees of the main Center of Telecom Egypt Company in the Smart village"

أ.د. أمجد حامد عبد الرازق عمارة *

اسمـــــاء سعد عبد الحميد **

د. دعاء محمد صبرى محمد ***

(*) أ.د/ امجد حامد عمارة: أستاذ إدرة الاعمال وعميد كلية التجارة - جامعة المنوفية ، وله اهتمامات بحثية في إدارة الموارد البشرية وإدارة الأعمال والتمويل

E-mail: amgadomara63@yahoo.com

(**)اسمـــــاء سعد عبد الحميد: باحثة دكتوراه تخصص ادارة اعمال – كلية التجارة جامعة المنوفية

(**) د.دعاء محمد صبرى محمد : "مدرس إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة المنوفية، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة المنوفية ٢٠١٨م، ومدرب دولى معتمد من IBCT، أمين قسم إدارة الاعمال، ومنسق الجودة عن قسم إدارة الاعمال، ومنسق كلية التجارة للتميز المؤسسى، عضو لجنة الخطة الإستراتيجية بالكلية، منسق معيار التخطيط الاستراتيجى الخاص بالجودة على مستوى الكلية الاهتمامات البحثية فى مجال السلوك التنظيمى وإدارة الموارد البشرية، والتسويق، ونظم المعلومت الادارية .

Email: doaamsabry@hotmail.com

ملخص البحث :

استهدف البحث التعرف على تأثير الرشاقة التنظيمية بأبعادها(الإستجابة – المرونه –السرعة – الكفاءه)على التميز المؤسسى بالتطبيق على العاملين بالمركز الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية من خلال عينه مكونه من ٣٣٩ مفرده فقد اعتمد الباحثين على برنامج SPSS V.25 لاختبار التأثيرات المباشرة بين المتغيرات، وقد أسفرت النتائج الإحصائية الى أن قيم (ت) معنوية لجميع المتغيرات عند مستوى ٥%، كما أن جودة توافق النموذج باختبار (F.Test.) كانت معنوية ، مما يعنى وجود تأثير معنوى مباشر للرشاقة التنظيمية على التميز المؤسسى وأكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع (الإستجابة، المرونه ، الكفاءة)وذلك من خلال استخدام (T.Test) وفى ضوء هذه النتائج يوصى الباحثين ، توفير أليات تكنولوجية مثل تقنية chatbots للتعامل مع المشكلات الخاصة بالعملاء وتزويدها بالمعلومات التى يمكنها من التعامل مع رغبات العملاء المتعدده ، وسعى الإدارة العليا الى مشاركة العاملين فى وضع القرارات لخلق روح الإبداع والإبتكار لديهم وحثهم على تحقيق التميز المؤسسى للمنظمة و الإهتمام بالكفاءة المادية والبشرية داخل الشركة محل التطبيق .

Abstract :

The research aimed to identify the impact of organizational agility in its dimensions (responsiveness - flexibility – speed – efficiency) on institutional excellence by applying it to employees at the main center of the Egyptian Telecom Company in the Smart Village, through a sample consisting of 339 individuals. The researcher relied on the SPSS V.25 program to test the direct effects between the variables. The statistical results resulted in significant (t) values for all variables at the 5% level, and the goodness of fit of the model by testing (F. Test (was significant, which means that there is a direct significant effect of organizational agility on institutional excellence and the most influential independent variables on the dependent variable (responsiveness, flexibility, efficiency) through the use of (T.Test) .Considering these results, the researcher recommends providing technological mechanisms such as chatbots technology to deal with customer problems and providing them with information that enables them to deal with them. With the multiple desires of customers, senior management sought the participation of employees in making decisions to create their spirit of creativity and innovation and urge them to achieve institutional excellence for the organization.

المقدمة :

إن الثورة الهائلة فى العلوم والتكنولوجيا ، وتقدم نظم الإتصالات والمعلومات والعولمة وزيادة حدة المنافسة تعد من أهم ملامح العصر الحديث فى مختلف المجالات سواء كانت إجتماعية أو سياسية أو إقتصادية أو إدارية ، وهذا فرض على المنظمات ضرورة السعي نحو التميز فى كافة أنشطتها وعملياتها بما يضمن لها البقاء والنمو، فالتميز المؤسسى هو إستثمار منظمات الأعمال الفرص الحاسمة التى يسبقها التخطيط الإستراتيجى الفعال والإلتزام بإدراك رؤية مشتركة يسودها وضوح الهدف وكفاية المصادر والحرص على تقديم جميع الخدمات بكفاءة وفاعلية من خلال أليات تضمن التقدم المستمر فى كافة الجوانب(**حسن،٢٠٢١**).

ونظراً لإزدياد حدة المنافسة في شركات الإتصالات ،لضمان مسايرة الشركة للتطورات ، وتجويد عملياتها ومخرجاتها لأبد لها من تبني أساليب ومنهجيات تحقق لها الأداء التنافسى حيث لم يعد التخطيط الإستراتيجي والسياسيات الإدارية التقليدية مصدرا للميزة التنافسية .فقد ظهرت أحدث المفاهيم في مجال الإدارة الإستراتيجية ويطلق عليها" الرشاقة التنظيمية " وهي من أحدث الوسائل في إدارة التغير والمخاطر التي تواجهها المنظمات،والتي تعني القدرة علي البقاء في ظل بيئة تنافسية وذلك من خلال التفاعل والإستجابة السريعه لمتطلبات الأسواق المتعددة ، بالإضافة إلي توفر المهارة اللازمة للتعامل مع الظروف البيئية وبناء إستراتيجات رشيقة وهادفة لتحقيق الإستجابة الفعالة لتلك المتغيرات (**رضوان ،٢٠١٤**).

فالرشاقة التنظيمية ضرورة حتمية لنجاح المنظمات المعاصرة فهي تساعد علي زيادة قدرتها علي الإستشعار والإستجابة للمتغيرات البيئية والتكيف معها بما يحقق أهدافها الحالية والمستقبلية وترتبط إرتباطا متزايداً بالنجاح التنظيمي في ظل بيئات اليوم التنافسية ،وتعتبر كفاءة أساسية ،وميزة تنافسية وتمايزاً يتطلب تفكيراً إستراتيجيا ، وعقلية مبتكرة ، وحاجة لا يمكن الإستغناء عنها .فلم تعد الرشاقة التنظيمية مسألة إختيارية للمنظمات،بل ضرورة تميز بين المنظمات الناجحة(**Harraf,Wanasika,2015**) والمنظمات اليوم أصبحت تفكر فى التميز المؤسسى من خلال الإستثمار فى مواردها الغير الملموسة والمتمثلة فى قدرات مواردها البشرية إلى أن استمرارية النجاح والتفوق للمنظمات يستند على امتلاكها الموارد والقدرات النادرة والمتميزة والغير قابلة للتقليد ، وليس هناك إمكانية لتعويضها ، (**Nafei,2016**) . بل ويجب أن تكون متكاملة مع بعضها

ولتحقيق التميز المؤسسى يتوجب على المنظمات أن تبحث عن الطرق والوسائل المناسبة التى تحقق لها ذلك,

في ضوء ما سبق، فإن الباحثين يسعوا إلى التعرف على تأثير الرشاقة التنظيمية على التميز المؤسسي ، ولتحقيق ذلك فإنه يتم اتباع مجموعة من الخطوات العلمية الممنهجة التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: الإطار النظرى للبحث:

١- **الرشاقة التنظيمية Organizational Agility:**حظي مفهوم الرشاقة الذي يعد من المفاهيم الإدارية الحديثة بكثير من الاهتمام،وقد تعددت التعريفات، وذلك لتعدد الخلفيات و خاصة بالباحثين والكتاب، ولكن تتفق في معظمها،في أنَّها" تعبر عن مدى قدرة المنظمة علي التعامل مع الظروف المحيطة ،وسرعة التحرك والمرونة الكافية من خلال الاستفادة من نقاط القوة والضعف" **(النشيلى،٢٠٢٠)** .

ويرى**(Chamanifard et al,2015)** الرشاقة بأنها قدرة المنظمة على البقاء والنمو في بيئة أعمال تتغير باستمرار والاستجابة للتغيير، والتعامل مع غير المتوقع من المتغيرات، والقدرة على الكشف للفرص والتهديدات في البيئة بسهولة وسرعه وبراعة.

وعرفت **(Bassam Samir,2019)** عمل المنظمات الرشيقة على إبتكار طرق جديدة وسريعة الإستجابة للتغيرات من خلال تطوير إستراتيجيات الشركة وإستخدام التكنولوجيا ،وإستغلال الموارد البشرية وتحسين مهاراتهم .

أما **(Zitkiene & Deksnys,2018)** فيري أن الرشاقة التنظيمية قدرة تنظيمية للتعرف علي التغييرات غير المتوقعه في البيئة والإستجابة لها بشكل مناسب وبطريقة سريعة وفعالة من خلال إستخدام الموارد الداخلية وإعادة تشكيلها وبالتالي اكتساب ميزه تنافسية . **وبناء علي ما سبق، تعرف الرشاقة التنظيمية بأنها"قدرة المنظمة علي الإستجابة ومواجهة التغييرات البيئية ،علي أن تكون الإستجابة سريعة مع تحقيق الجودة والتكلفة المنخفضة بما يلبي حاجات ورغبات العملاء المتغيرة بإستمرار.**

٢- **التميز المؤسسي Organizational Excellence**:

عرف**(الجندى،٢٠٢٢)** التميز المؤسسى بأنه قدرة المنظمة على الإبداع فى تقديم الأفكار وإستخدام ممارسات مبتكرة عند تقديم منتجاتها أو خدماتها بأعلى مستوى من الجودة .

يعرف **(قنديل، ٢٠٢٠)** التميز المؤسسى على أنه الوصول إلى الأداء الذى يتجاوز أداء المؤسسات المتنافسة ويحقق تطلعات الإدارة العليا والعاملين فى المؤسسة .

وعرف(Arturo,2020) أن التميز المؤسسى يشتمل على مجموعة من الأبعاد هى القياده والتدريب والعمل الجماعى والتمكين،وإدارة الأفراد لتحليل البيانات،والموارد، والتخطيط الإستراتيجى، وإدارة العمليات ، وتصميم المنتج ، والمقارنة المعيارية،التى تؤدى إلى التحسين المستمر.

وعرف أيضا **(Mohamed,Nusari,2018)** التميز المؤسسي بأنه حالة من الإبداع الإدارى والتفوق التنظيمى تحقق مستويات عالية من الأداء والتنفيذ للعمليات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها فى المؤسسة ،بما ينتج عنه نتائج وإنجازات تتفوق على ما يحققه المنافسون ،ويرضى عنها العملاء وأصحاب المصلحة كافة فى المؤسسة .

يعرف (Nafei, W, 2016) التميز المؤسسى بأنه سعي المنظمات إلى إستغلال الفرص الحاسمة التى يسبقها التخطيط الإستراتيجى الفعال والإلتزام بإدراك رؤية مشتركة يسودها وضوح الهدف وكفاية المصادر والحرص علي الأداء مع مرعاة أن كل فعل أو نشاط لكل فرد يعزز ويقوى الإنجاز داخل المنظمة ويتضمن العديد من قوى العمل التي تشكل هيكل المنظمة.

وأوضحت المنظمة الأوربية للجودة "EFQM" أن مفهوم التميز يشير إلى المهارة فى أداء المنظمة وتحقيق النتائج بناء علي مجموعة من الممارسات الأساسية التي تشمل على " التركيز علي النتائج ،الإهتمام بالعملاء ، القيادة وثبات الهدف ، وإدارة
العمليات ، الموارد البشرية والعلاقات ، التحسين المستمر والإبداع ، والمنفعة المتبادلة بين المؤسسات ، والمسؤلية الإجتماعية و الخدمات المقدمة للمجتمع .**وبناء على ما سبق يعرف الباحثين التميز المؤسسى بأنه "تفوق المؤسسات بإستمرار فى تطبيق أفضل الممارسات العالمية من حيث أداء المهام والترابط مع العملاء بعلاقات التأييد والتفاعل ، والتعرف على قدرات المنافسين"** .

ثانيا : الدراسات السابقة:

تعد البحوث والدراسات السابقة الإطار الفكرى المرجعي للدراسة ،حيث تمكن الباحثين بدراستها وتحليلها أن يستفيد منها فى صياغة مشكلة الدراسة وفروضها وتحديد متغيرات الدراسة وأدواتها ومحاولة تلافى أوجة القصور التي وقعت بها تلك الدراسات ، وكذلك الإستفادة من نتائجها وتوصياتها ، **وفي هذا الجزء يمكن للباحثة تناول الدراسات السابقة ، وذلك على النحو التالي:**

١- الدراسات السابقة التي تناولت الرشاقة التنظيمية .
٢- الدراسات السابقة التي تناولت التميز المؤسسي .
٣- الدراسات التي تناولت العلاقة بين الرشاقة التنظيمية والتميز المؤسسي .

وفيما يلي عرضا موجزاً لهذه الدراسات وفقاً للترتيب الزمني للأحداث :

١- <u>الدراسات التي تناولت الرشاقة التنظيمية:</u>

استهدفت دراسة (**عوض،٢٠٢١**) أثر أبعاد التعلم التنظيمي في تحسين الرشاقة الإستراتيجية بالتطبيق على مستشفيات جامعة عين شمس أثناء الأزمات (حالة أزمه Covid-19) وتم تحديد حجم مجتمع البحث من(مديرى المستشفيات- نواب المديرين- رؤساء الأقسام) وحجمها ١٧٧مفردة ونظرا لصغر حجم مجتمع البحث تم الإعتماد على أسلوب الحصر الشامل، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين التعلم التنظيمي بأبعاده المتمثلة في (تحديد المعرفة،استيعاب المعرفة،استثمار المعرفة،الذاكرة التنظيمية) وبين الرشاقة الإستراتيجية وأن أبعاد التعلم التنظيمي تؤثر تأثيراً جوهريا في الرشاقة الإستراتيجية. وتوصي الدراسة تبني مستشفيات جامعة عين شمس لمفهوم التعلم التنظيمي كمدخل لتحسين الأداء العام لها، ولزيادة الرشاقة الإستراتيجية لتطوير قدراتها على التكيف مع ما يحدث في محيطها من تغيرات.

بينما استهدفت دراسة(**عبدالصمد،٢٠٢١**) قياس مستوى الرشاقة التنظيمية بالبنوك الإسلامية،ومدى تأثيرها وتأثير كل بعد من أبعادها العشرة (روح المبادرة ، والتفاعلية ، ونقل ومشاركة الرؤية الإستراتيجية ، وتقيم الأداء وتقديرة ، وتطوير المهارات ومشاركة المعرفة ، والإبتكار والتنمية المستمرة ، وتفويض السلطات ، والتعاون الخارجى ، وتوقع التغيرات المرتبطة بالعملاء) فى رضا عملاء البنوك الإسلامية ، وقد أجريت الدراسة على عينة من عملاء تلك البنوك مكونة مكونة من (٣٨٥) مفردة ، وعينة من مديرى البنوك الإسلامية مكونة من (١٣٥) مفردة ، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة : إلى وجود تأثير معنوى لكل من الرشاقة التنظيمية وكل بعد من أبعادها العشرة فى رضا عملاء البنوك الإسلامية محل الدراسة ، وقد أظهرت النتائج عدم وجود اختلافات معنوية فى درجة رضا العملاء وفقا لاختلافتهم فى كل من : النوع، وعدد سنوات التعامل مع البنك، وتوصى الدراسة ضرورة إهتمام إدارات البنوك الإسلامية بتحسين مستوى الرشاقة التنظيمية وكل بعد من أبعادها العشرة والإهتمام بالدعاية والإعلان عن جميع الخدمات والأنشطة التى تقدمها البنوك الإسلامية من خلال وسائل النشر المحلية والدولية .

فقد استهدفت دراسة (**الأعصر،٢٠٢٠**) معرفة أثر الرشاقة التنظيمية علي الإبداع التنظيمي بالتطبيق علي مديري المصانع بالمنطقة الصناعية بمدينه دمياط الجديدة، وقد بلغت عينة الدراسة (٢٣٨) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين جميع أبعاد الرشاقة التنظيمية(الاستجابة –الكفاءة– المرونة – السرعة) وأبعاد الإبداع التنظيمي وتوصى الدراسة العمل على توفير بيئة عمل تتناسب مع مفهوم المنظمة الرشيقة من خلال توفير كافة الإمكانيات المالية والمادية والبشرية والمعلوماتية والتقنية ونظم العمل والأليات المناسبة ويجب على الإدارة أن تقوم بتوفير الدعم لكافة العاملين بتعليم مهارات الوظيفة والمعرفة والخبرات الجديدة مع الخبرات الحالية وضرورة الإهتمام بمفهوم الثقافة التنظيمية التى تشجع على التفكير الإبداعى الذى يقود للتفوق والتميز.

وتوصلت دراسة**(Cai et al, 2019)** العلاقة بين قدرة تكنولوجيا المعلومات والرشاقة التنظيمية خلال عملية إبداع المنتجات ، ولقد أجريت الدراسة على ١٩٤ من كبار المديرين التنفيذيين للشركات فى الصين وتوصلت الدراسة أن مناخ الإبداع يرتبط بشكل ايجابى فى العلاقة بين قدرة تكنولوجيا المعلومات والرشاقة التنظيمية خلال عملية ابداع المنتجات ويوصى الباحثين " بنصح المدراء بالتركيز على مبادرات إدارة المعارف عند بناء الرشاقة التنظيمية فيما يتعلق بإبتكار المنتجات ، ثم إنشاء العمليات لضمان سرعة تطوير منتجات جديدة.

كما استهدفت دراسة (**Baraei & Mirzaei, 2019**) إلى بحث العلاقة بين الرشاقة التنظيمية وأبعادها (الإستجابة،المرونة،الكفاءة،السرعة،رأس المال البشرى)من جانب وبين الإنتاجية التنظيمية من جانب أخر،وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٥٥) موظفا ومديراً تم إختيارهم فى بنك خاص فى إيران ، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة وتأثيراً معنوياً إيجابيا بين الرشاقة التنظيمية وأبعادها من جانب وبين الإنتاجية التنظيمية من جانب أخر وأن الترتيب التصاعدى لأبعاد الرشاقة التنظيمية وفقا لدرجة تأثيرها على الإنتاجية هو : رأس المال البشرى ، ثم المرونة،ثم الكفاءة، ثم الإستجابة، وأخيراً السرعة،وتوصى هذة الدراسة إلى ضرورة الإهتمام بالموارد البشرية التى لها تأثير كبير على الإنتاجية وأهم عنصر فى المنظمة لتحقيق أهدافها، والإهتمام بالتدريب والصيانة لتعزيز جودة العمل وسرعة الإستجابة للتغيرات البيئية والقدرة على التواصل مع العملاء .

وتناولت ايضا دراسة(**Bassam Samir,2019**) الرشاقة الإستراتيجية كميزة تنافسية في شركات الطيران وتم توزيع ٣٠٠ استبيان على عينة عشوائية من العاملين فى شركة مصر للطيران

، وأشارت النتائج إلي أن الرشاقة الإستراتيجية تؤثر بشكل كبير علي موثوقية التسليم يليه الإبتكار ثم مرونة العملية وجودة الخدمة وأخيرا الريادة في التكلفة ،وتتميز شركات الطيران بأنها شركة رشيقة ، وأوصت الدراسة ضرورة تعزيز ممارسة الرشاقة الإستراتيجية بأبعادها فى شركات الطيران لتحقيق ميزتها التنافسية لان الرشاقة إحدى الأدوات المهمة التى تساعد شركات الطيران على البقاء وزيادة قدرتها التنافسية وتصبح مصر للطيران شركة رشيقة .

٢-الدراسات السابقة التي تناولت التميز المؤسسي :

إستهدفت دراسة(**الجندى،٢٠٢٢**) قياس أثر ادارة المواهب فى ابعاد التميز التنظيمي وطبقت الدراسة على عينة قدرها ٢٨٦ مفردة وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين ابعاد ادارة المواهب والتميز التنظيمى وكان اكثر ابعاد ادارة المواهب ارتباطاً بالتميز التنظيمى هو بعد تدريب وتطوير المواهب ، كما كشفت الدراسة عن وجود تأثير معنوى ايجابى لابعاد ادارة المواهب فى التميز التنظيمي وكان اكثر الابعاد تأثيراً هو بعد استقطاب المواهب .

سعت دراسة (**عيسي،٢٠٢٠**) التعرف على العلاقة بين كل من الإبداع الإداري والتميز المؤسسي بالمدارس الرياضية في محافظة المنوفية ، يتمثل مجتمع البحث في المدارس الرياضية بمحافظة المنوفية وهم مدرسة (شبين الكوم الرياضية بنات) ومدرسة (منوف الرياضية بنين) ، ولقد أجريت الدراسة على عينه عشوائية مكونه من (١١١) مفرده، وتوصل الباحثين إلى أن هناك علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين محاور الإبداع الإداري ومحاور التميز المؤسسي مما يدل على أنه كلما توفرت عناصر الإبداع الإداري وظهرت على الوجه الأمثل كلما تحقق التميز المؤسسي بالمدارس الرياضية في محافظة المنوفية وتوصى الدراسة تحديث نظام إختيار مدراء المدارس حيث تتضمن تلك النظم مقاييس والسمات الإبداعية لدى المتقدمين لوظيفه مدير المدرسة ، والتأكيد على الإدارات التعليمية والقيادات الإدارية بالتربيه والتعليم بتشجيع المبدعين وتحفيزهم وإيجاد نظام فعال للحوافز لزيادة الإبداع والإبتكار لدى العاملين بالمدارس .

فى حين استهدفت دراسة (**الجميعى،٢٠١٩**) التعرف على ممارسة إدارة التميز لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة الطائف فى ضوء النموذج الأوربى للتميز EFQM وأجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من ٨٩ مفردة ، توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات تقدير ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة الطائف لإدارة التميز ككل

لمتغير سنوات الخبرة ، وتوصلت أيضا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات
تقدير ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة الطائف لإدارة التميز ككل لمتغير النوع ومتغير القسم ، وتوصى بضرورة تنفيذ عدة إجراءات لتحسين مستوى ممارسة إدارة التميز فى ضوء الأنموذج الأوربى للتميز فى مجال السياسات والإستراتيجيات ، الخدمات المقدمة للمجتمع ، العاملون .

كما سعت دراسة **(Jafari et al,2018)** العلاقة بين رأس المال الفكري والتميز المؤسسي بالتطبيق على المستشفيات التعليمية التابعة لجامعه طهران للعلوم الطبية،وأجريت الدراسة على عينة عشوائية حجمها ١٠٠ مفردة ،وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين راس المال الفكرى والتميز المؤسسى ، وتوصى الدراسة على ضرورة السعي نحو التميز المؤسسي الذي يعمل على تحديد الهوية الواضحة للمنظمة وإستراتيجياتها وذلك من خلال الاهتمام وحفز رأس المال الفكري.

استهدفت الدراسة **(Altaany & Alrawashdeh ,2018)** إلى معرفة دور متطلبات إدارة المعرفة فى التميز المؤسسى فى جنوب الأردن منطقة سلطة العقبة الخاصة وأجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من ١١٠ مفرده وتوصلت الدراسة إلى أن الاستخدام الأمثل للمعرفة على المدي البعيد يؤدي إلى تحقيق التميز المؤسسى (القيادة، رضا العملاء، جوده الخدمة العمليات والإجراءات، الموارد البشرية) وتوصى الدراسة تطوير وتحسين مستوى التميز التنظيمى .

٣-الدراسات التي تناولت العلاقة بين الرشاقة التنظيمية والتميز المؤسسي:

استهدفت دراسة (قنديل ،٢٠٢٠) التعرف على أثر الرشاقة التنظيمية على التميز التنظيمى فى شركات الإتصال ودراسة الدور الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية أجريت الدراسة على العينة الميسرة من المدراء حجمها ٣٥٠ مفردة ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها (وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرشاقة التنظيمية (الإستجابة ، المرونة ، السرعة) على التميز التنظيمى ، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسلوك المواطنة التنظيمية فى تحسين تأثير الرشاقة التنظيمية ، وأوصت الدراسة العمل على تطوير الجوانب التى يكون المدراء فى شركات الإتصال حتى يصبحوا أكثر قدرة على التماشى مع التغيرات والذى يؤدى إلى إزدياد حصولهم على التعاون والدعم من

الإدارات العليا ، ينبغى على شركات الإتصال إعطاء مفهوم الرشاقة التنظيمية وممارسة الأولوية فى العمل .

استهدفت دراسة (**Nafei ,2016**) التعرف على أثر الرشاقة التنظيمية من خلال أبعادها المتمثلة في (رشاقة الاستشعار، رشاقة اتخاذ القرار، رشاقة التطبيق) في تعزيز التميز التنظيمي (تميز القادة، تميز المرؤسين ، التميز التشغيلى،التميز المالى ، الثقافة) قطاع الاتصالات في مصر، ولقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٢٩٠ مفردة من العاملين فى قطاع الإتصالات وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط مباشر بين أبعاد الرشاقة التنظيمية والتميز التنظيمي أي أن الرشاقة التنظيمية لها تأثير إيجابي على التميز التنظيمي وتوصى الدراسة التركيز على أبعاد الرشاقة التنظيمية وإستخدامها لزيادة التميز المؤسسى ، وإعادة تشكيل الموارد التنظيمية بشكل جذرى وتعديل العمليات التجارية وتقديم الخدمات فى الوقت المناسب فى قطاع الإتصالات فى مصر ، وخلق ثقافة التميز بين العاملين ولفت انتباههم لخدمة العملاء .

٤-التعليق على الدراسات السابقة:

يمكن للباحثة أن تبدي مجموعة من الملاحظات حول الدراسات السابقة، حيث تتمثل الملاحظات البحثية في الآتي:

١- تناولت العديد من الدراسات السابقة الرشاقة التنظيمية مع العديد من المتغيرات الإدارية منها: التعلم التنظيمي، الالتزام التنظيمي، الأداء التنظيمي وذكاء الأعمال، البراعة التنظيمية، الإبداع التنظيمي،الإنتاجية ، التميز التنظيمى ، وذلك كما في دراسة كل من (عوض،٢٠٢٠)(التشيلي،٢٠٢٠) (المحاسنة،٢٠١٧) (العجري،٢٠١٧) (Baraei&Mirzaei, 2019) (الأعصر،٢٠٢٠).

٢- تناولت الدراسات السابقة التميز المؤسسي مع العديد من المتغيرات التنظيمية منها: التعلم التنظيمي، ممارسات الموارد البشرية، رأس المال الفكري،الرشاقة التنظيمية، ومن هذه الدراسات (Bahrami et al, 2016) (الشروقي،2018)- (Jafari et al,2018) (الجميعى،٢٠١٩)، (قنديل، ٢٠٢٠).

٣- **يتضح مما سبق،** أنه لا توجد دراسة على حد علم الباحثين تناولت الرشاقة التنظيمية بأبعادها (الإستجابة ، السرعه ، المرونه ، الكفاءة) والتميز المؤسسي،بالتطبيق على المركز الرئيسى

للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية، وأن البحث تعتبر إضافة للمكتبات العربية حول متغيرات الدراسة.

ثالثا :الدراسة الإستطلاعية:

تعتبر الدراسة الإستطلاعية نوعا من البحوث الإستكشافية ، والتي تعد خطوة أولية لزيادة المعرفة بمشكلة الدراسة وأبعادها ،كما أنها تساعد الباحثين على بناء الفروض الخاصة بالدراسة وفيما يلى توضيح لأهم عناصر الدراسة الإستطلاعية :

-أسلوب الدراسة الإستطلاعية :

إعتمد الباحثين في إجراء الدراسة الإستطلاعية علي إعداد قائمة الإستبيان المبدئى علي العينة الإلكترونية [١] من خلال وضع القائمة علي مواقع التواصل الإجتماعي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية وبلغ عدد المستجيبين خلال فترة جمع البيانات(٥٠) مفردة، وذلك لإستطلاع آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، والتي تتمثل فى أبعاد الرشاقة التنظيمية والأبعاد المختلفه للتميز المؤسسى ومن أهم النقاط التي تم التعرف عليها :

- مدى ادراك ووعى العاملين بشركات الإتصالات محل التطبيق نحو الرشاقة التنظيمية.
- يتميز شركة الإتصالات بسرعة الإستجابة للتغيرات الخارجية .
- تواكب الشركة التطورات التكنولوجية الحديثة .
- تحرص إدارة الشركة علي دعم المبدعين وتقديم المبدعين وتقديم المكأفات لتشجيعهم .
- توفر الشركة دورات تدريبية مستمرة لدى العاملين علي تقنية إستخدام المعلومات وتحليلها
- تهتم الإدارة بالشركة للسعي بإستمرار لتحقيق مركز تنافسي جيد .
- تسعى الإدارة فى الشركة بإستمرار لتحقيق مركز متميز للشركة .
- تتسم إجراءات تقديم الخدمة بالسرعه .
- لدى الشركة موارد مالية تغطى جميع احتياجاتها التشغيلية .

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية، تبين للباحثة وجود مجموعة من الظواهر التي تمثلت في الآتي:

---

[١] تم إعداد قائمة استبيان الكترونية باستخدام موقع *Google Forms*، وتم وضعها على موقع الشركة على موقع التواصل الاجتماعي وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١/٥/١ إلى الفترة ٢٠٢١/٥/٢٠، وتم الاعتماد على القوائم الواردة عبر الايميل الخاص بموقع جمع الاستبيان الالكتروني .

أ- **الظواهر المتعلقة بالرشاقة التنظيمية:** وقد تمثلت هذه الظواهر فيما يلي:

١- السرعة في تقديم المنتجات والخدمات للمتعاملين مع الشركات محل التطبيق.

٢- استجابة الشركات محل التطبيق للتغيرات التكنولوجية في المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.

٣- قدرة العاملين على تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة.

ب -الظواهر المتعلقة بالتميز المؤسسي: وقد تمثلت هذه الظواهر في الآتي:

١- حسن التعامل مع المرؤوسين وتحفيزهم على أداء مهاهم الوظيفية بكفاءة وفاعلية.

٢- توفير العدالة التوزيعية والاجرائية والتعاملات من جانب المديرين بالشركة محل التطبيق.

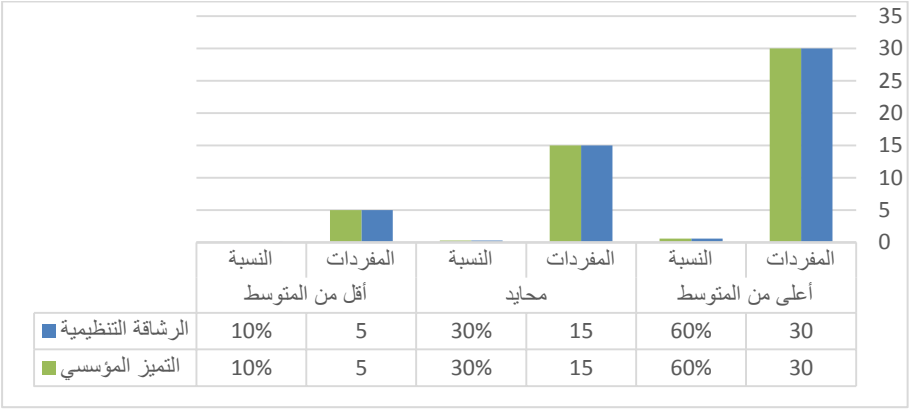
٣- توجيه العاملين نحو توفير الخدمات التي تتوافق مع حاجات ورغبات المتعاملين مع الشركة.

٤- السرعة في حل مشاكل العملاء والعمل على تحقيق رغباتهم.

هذا وفي ضوء تحليل البيانات تم تقسيم عينة الدراسة وفقا للوسط الحسابي إلى ثلاث مجموعات وهي: أقل من الوسط الحسابي، أعلى من الوسط الحسابي، المحايدون، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

شكل رقم (١/١)

نتائج الدراسة الاستطلاعية حول متغيرات الدراسة



	أقل من المتوسط		محايد		أعلى من المتوسط	
	النسبة	المفردات	النسبة	المفردات	النسبة	المفردات
الرشاقة التنظيمية	10%	5	30%	15	60%	30
التميز المؤسسي	10%	5	30%	15	60%	30

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وفقاً لما سبق فقد أظهرت نتائج الدراسة الأستطلاعية درجة إدراك العاملين محل الدراسة بمفهوم التميز المؤسسى والرشاقة التنظيمية.

رابعا : مشكلة البحث:

تعمل شركات الأتصالات فى ظل ظروف بيئية تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ، والمنافسة الشديدة والتغيير المستمر في حاجات ورغبات العملاء مما يتطلب إجراءات تغييرات إستراتيجية لمواجهة تلك الظروف ، لذا نجد أن دراسة الرشاقة التنظيمية من الدراسات المتقدمة في مجال الإدارة بإعتبارها الأداه التى تمكن المنظمات من التعامل مع حالات عدم التأكد البيئى والتغيرات البيئية التي تواجهها المنظمات بالإضافة إلي كونها عنصرا أساسيا في تطوير المنتجات والخدمات بالصورة التي تتوافق مع التغيير المستمر في متطلبات واحتياجات العملاء فالرشاقة التنظيمية هي أحد الحلول الهامة في تطوير وتميز المنظمات .

وفي ضوء الفجوة البحثية المبدئية تبين أن مشكلة البحث تتمثل في "إلي أى مدى تؤثر الرشاقة التنظيمية فى تحقيق التميز المؤسسي "، وفى ضوء نتائج الدراسات يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

١- هل يوجد تأثير مباشر للرشاقة التنظيمية بأبعادها المختلفة(الإستجابة ،المرونة ، الكفاءة ، السرعة) على التميز المؤسسي بالشركة المصرية للاتصالات محل الدراسة ؟

خامسا: أهداف البحث: يسعى البحث الحالي إلى تحقيق االهدف التالى : التعرف على التأثير المباشر للرشاقة التنظيمية بأبعادها المختلفة(الإستجابة ،المرونة ، الكفاءة ، السرعة) على التميز المؤسسي بالشركة المصرية للاتصالات محل الدراسة.

سادسا: فروض البحث : انطلاقا من الهدف السابق ذكرة ، يمكن للباحثة توضيح فرض البحث بالاعتماد على الفرض العدم، يمكن صياغة الفرض على النحو التالى:

أثبتت دراسات عديدة إلى أن الرشاقة التنظيمية بأبعادها المختلفة (الإستجابة ،المرونة ، السرعة ، الكفاءة ،لها دور أساسى فى زيادة أداء المنظمة من خلال قدرتها على الإستجابة للتغيرات الديناميكية البيئية السريعة ومتطلبات السوق مما يزيد من تميزها المنظمى وأنها وسيلة لتحقيق الأهداف وتساعد المنظمات على البقاء والنمو (قنديل ،2020)،**(Nafei ,2016)** ، **Altaany**) **(Alrawashdeh ,2018 &** .وبناء على ما سبق يمكن صياغة الفرض فى صيغة العدم على النحو التالى :

الفرض : لا يوجد تأثير معنوي مباشر للرشاقة التنظيمية بأبعادها المتمثلة في (الاستجابة، الكفاءة، المرونة، السرعة) على التميز المؤسسي لدى العاملين بالمركز الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية.

وينقسم هذا الفرض إلى مجموعة من الفروض الفرعية وذلك على النحو التالي:

أ- الفرض الفرعي الأول: لا يوجد تأثير معنوي للاستجابة على التميز المؤسسي.

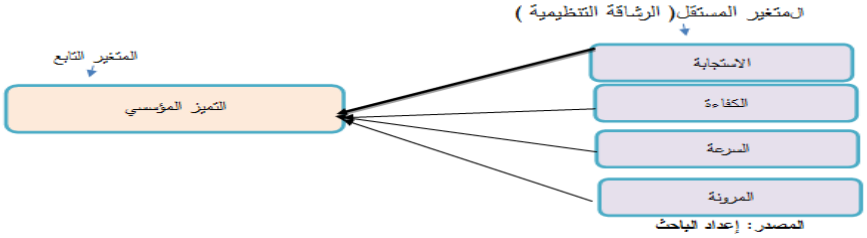
ب- الفرض الفرعي الثاني:لا يوجد تأثير معنوي للمرونة على التميز المؤسسي.

ج- الفرض الفرعي الثالث:لا يوجد تأثير معنوي للسرعة على التميز المؤسسي.

د- الفرض الفرعي الرابع: لا يوجد تأثير معنوي للكفاءة على التميز المؤسسي.

من خلال الشكل التالى يمكن توضيح العلاقات المباشرة في النموذج التالي

شكل رقم (٢/١)
نموذج الدراسة



المصدر : إعداد الباحث

سادسا: أهمية البحث ::تظهر أهمية البحث على المستويين العلمي، والتطبيقي، وذلك على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

١-تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لمتغيرات إدارية حديثة نسبيا مثل: الرشاقة التنظيمية، التميز المؤسسي.

٢-نظراً لعدم وجود دراسات في حدود علم الباحثين تناولت هذه المفاهيم بالدراسة والتحليل في نموذج واحد فإن هذه الدراسة تنبع أهميتها النظرية في محاولة للمساعدة في تحديد طبيعة العلاقات المباشرة بين كل من الرشاقة التنظيمية والتميز المؤسسي.

أ- الأهمية التطبيقية:

١-التعرف على مدي تبني شركات الاتصالات لمفهوم الرشاقة التنظيمية بالشكل الذي يساهم في تحقيق الإبداع والتميز المؤسسي للشركة.

٢- تقديم مجموعة من التوصيات التي تخدم الشركة المصرية للإتصالات في تحقيق الريادة والتميز المؤسسي من خلال توضيح دور الرشاقة التنظيمية.

ثامنا: منهج البحث:

تعتمد البحث الحالى على المنهج الاستنباطي القائم على جمع البيانات واخضاعها للمعالجة الاحصائية واستخلاص النتائج وذلك في جميع فروض الدراسة.

تاسعا : أسلوب البحث :يعتمد البحث على أسلوب المسح لأنة يتوافق مع المنهج الإستتنباطى والأسلوب الكمى ويتضمن البيانات المطلوبة للدراسة ومصادرها، ومجتمع الدراسة والعينة، وأداة الدراسة وطريقة جمع البيانات، وقياس متغيرات الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي، وذلك على النحو التالي:

أ- أنواع البيانات المطلوبة للدراسة:

يعتمد الباحثين على نوعين من البيانات وهما على النحو التالي:

١- البيانات الثانوية " التاريخية ":

تم استخدام هذه البيانات لإعداد الإطار النظري للدراسة بما في ذلك تحديد مفاهيم ومتغيرات الدراسة، وكذلك لإجراء مراجعة للدراسات السابقة التي أتيحت للباحثة في موضوع الدراسة الحالية، وتم الاعتماد على المراجع العلمية المتخصصة من كتب ودوريات عربية وأجنبية، حيث تم عمل مسح للمكتبات المتخصصة في هذا المجال وخصوصا المكتبات المصرية، بالإضافة إلى القيام بعمل مسح حول الموضوع من خلال شبكة الانترنت.

٢-البيانات الأولية ": وهي تلك البيانات التي يتم الحصول عليها من العاملين بشركة الاتصالات محل التطبيق من خلال قائمة الاستقصاء التي يتم جمعها، وتفريغها وتحليلها بما يمكن الباحثين من اختبار مدى صحة فروض الدراسة والوصول إلى نتائج.

ب-مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بالمركز الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية، وقد بلغ اجمالي مجتمع الدراسة (٢٨٧٠) مفردة(١)،وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة وبالرجوع لجدول التوزيع العشوائي ومن خلال هذه المعادلة ، فإن عينة الدراسة تكون (٣٣٩) مفردة.

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

N :حجم المجتمع .

Z : الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٩٥. وتساوى ١.٩٦.

d : نسبة الخطأ وتساوى ٠.٠٥

p : نسبة توفر الخاصية والمحايدة ٠.٥٠

$$n = \frac{2870\ X\ 0.50(1-0.50)}{[[2870-1x\ (0.05^2 \div 0.95^2)] + 0.50(1-0.50)]} = 339$$

ج- أداة جمع البيانات:

سوف عتمد الباحثين في تجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة استقصاء سيتم اعدادها خصيصا لهذا الغرض في ضوء نتائج البحوث والدراسات السابقة، وسوف تتضمن هذه القائمة مجموعة من الأسئلة لقياس متغيرات الدراسة.

د- متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها:

تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

- **المتغير المستقل: الرشاقة التنظيمية:**

وفيما يتعلق بأبعاد الرشاقة التنظيمية فقد توصلت النتائج بأن يمكن قياسه من خلال (Sharifi et al, 2000) (Aburut,2015) (Moshki & Teimouri, 2013) وقد قام الباحثين بتبنى مقياس(Aburut,2015) أنها تتمثل في الآتي:(السرعة – الإستجابة – الكفاءة – المرونة)واشتمل 'بعد السرعة على(٤) عبارات،'بعد الإستجابة على (٤) عبارات ،'بعد الكفاءة على (٤) عبارات ،'بعد المرونة على(٤) عبارات، ليصل إجمالى عبارات الرشاقة (١٦)عبارة .

(١) تم تحديده من خلال سجلات شئون العاملين بالمركز الرئيسي للشركة بالقرية الذكية٢٠٢١.

- **المتغير التابع: التميز المؤسسي:**

وأما ما يتعلق بأبعاد التميز المؤسسي، فقد توصلت النتائج أن التميز المؤسسي يمكن قياسه من خلال (اسماعيل، ٢٠٢٠) (الجميعى ،٢٠١٩) (EFQM,2013)(حسن،٢٠٢١) (Belvedere V, Grando, A., 2016) وإعتمد الباحثين على المقياس الذى قدمتة المنظمة الأوربية للجودة **(EFQM,2013)** والمكون من تسعة أبعاد (القيادة ، الإستراتيجية ،الموارد البشرية ،الشراكات ،العمليات، نتائج الموارد البشرية،نتائج المتعاملين ، نتائج المجتمع ،نتائج الأداء) واشتمل بعد القيادة على (٥)عبارات ،وبعد الإستراتيجية على(٥)عبارات ، وبعدالموارد البشرية (٥)عبارات ،وبعد الشراكات على (٥) عبارات، وبعد العمليات على (٥)عبارات ، وبعد نتائج الموارد البشرية على (٥)عبارات ، وبعد نتائج المتعاملين (٥)عبارات، وبعد نتائج المجتمع(٥) عبارات ،وبعد نتائج الأداء على (٥) عبارات ليشمل إجمالى عبارات التميز المؤسسى إلى ٤٥ عبارة .

عاشرا: حدود الدراسة :

الحدود المكانية : يقتصر البحث على المركز الرئيسى للشركة المصرية للإتصالات بالقرية الذكية ، وقد إختار الباحثين هذه الشركة لانها من القطاعات المتميزة فى تقديمها من الخدمات ، وتعمل أيضاً فى ظل ظروف بيئية تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، والتغيير المستمر في حاجات ورغبات العملاء.

الحدود الزمنية: تتمثل بمدة البدء بإعداد الجانب النظرى وإجراء الجانب التطبيقى على العينة محل الدراسة والتى بدأت من ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

الحدود البشرية: اقتصر البحث علي جميع العاملين بالمركز الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية.

عاشرا: تحليل البيانات :

الفرض: لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد الرشاقة التنظيمية (الاستجابة، المرونة، السرعة، الكفاءة) على التميز المؤسسي، وينقسم هذا الفرض إلى مجموعة من الفروض الفرعية وذلك على النحو التالي:

هـ–الفرض الفرعي الأول: لا يوجد تأثير معنوي للاستجابة على التميز المؤسسي.

و– الفرض الفرعي الثاني:لا يوجد تأثير معنوي للمرونة على التميز المؤسسي.

ز- الفرض الفرعي الثالث:لا يوجد تأثير معنوي للسرعة على التميز المؤسسي.

ح-الفرض الفرعي الرابع: لا يوجد تأثير معنوي للكفاءة على التميز المؤسسي.

لاختبار التأثيرات المباشرة فقد اعتمدت الباحثين على برنامج SPSS V.25لاختبار التأثيرات المباشرة بين المتغيرات، وقد أسفرت النتائج الإحصائية عن الآتي:

أ- **تأثير الاستجابة على التميز المؤسسي:**

توصلت النتائج الإحصائية إلى الجدول الآتي:

جدول رقم (١) تأثير الاستجابة على التميز المؤسسي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل الارتباط	معامل التفسير
الانحدار	٤٨,٢٨٠	١	٤٨,٢٨٠	٣١٥,٤٥٤	٠,٠٠٠	٠,٦٩٥	٠,٤٨٣
البواقي	٥١,٥٧٨	٣٣٧	٠,١٥٣				
الإجمالي	٩٩,٨٥٨	٣٣٨					

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء النتائج الإحصائية.

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

١- معنوية نموذج الانحدار لتأثير الاستجابة على التميز المؤسسي، حيث بلغت قيمة (ف=٣١٥,٤٥٤) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥%.

٢- وجود علاقة ارتباط موجبة بين الاستجابة والتميز المؤسسي، وذلك بمعامل ارتباط قدره (ر=٠,٦٩٥)، الأمر الذي يعني أن اتخاذ الشركة محل التطبيق لإجراءات استباقية عن باقي الشركات سوف يؤثر طرديا على تحقيقها للتميز المؤسسي عنهم.

٣- بلغ معامل التفسير بين الاستجابة والتميز المؤسسي ($ر^{٢}$ = ٠,٤٨٣) وهذا يعني أن الاستجابة يمكنها أن تفسر التغير الذي يحدث في التميز المؤسسي بنسبة ٤٨,٣% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.

٤- وجود تأثير معنوي إيجابي بين الاستجابة والتميز المؤسسي، الأمر الذي يعني أن استجابة الشركة المصرية محل التطبيق لكافة الإجراءات الاستباقية، وكذلك تميزها بالسعي نحو استغلال الموارد المتاحة، والتعرف على الفرص التي يمكن من خلالها تحقيق البراعة فإن ذلك سوف يساعدها على تحقيق التميز المؤسسي، وذلك يتطلب أيضا ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، وتدريبه على مواكبة كافة التغيرات التكنولوجية، ولذا فقد اتفقت هذه النتيجة مع

(Nafei .2016) والتي ترى أن العنصر البشري هو العنصر الرئيس في تحقيق التميز المؤسسي، ولذا يجب الاهتمام بسياسات الموارد البشرية بالشكل الذي يخلق لديهم الدافعية نحو تحقيق التميز للمنظمة، وخاصة سياسة الأجور والحوافز.

٥- **في ضوء ما سبق** يمكن رفض الفرض الصفري الرئيسي، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد تأثير معنوي للاستجابة على التميز المؤسسي.

ب- تأثير المرونة على التميز المؤسسي:

توصلت النتائج الإحصائية إلى الجدول الآتي:

جدول رقم (٢) تأثير المرونة على التميز المؤسسي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل الارتباط	معامل التفسير
الانحدار	٣٢,٠٤٣	١	٣٢,٠٤٣	١٥٩,٢٣٤	٠,٠٠٠	٠,٥٦٦	٠,٣٢١
البواقي	٦٧,٨١٥	٣٣٧	٠,٢٠١				
الإجمالي	٩٩,٨٥٨٨	٣٣٨					

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء النتائج الإحصائية.

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

١- معنوية نموذج الانحدار لتأثير المرونة على التميز المؤسسي، حيث بلغت قيمة (ف=١٥٩,٢٣٤) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥%.

٢- وجود علاقة ارتباط موجبة بين المرونة والتميز المؤسسي، وذلك بمعامل ارتباط قدره (ر=٠,٥٦٦)، الأمر الذي يعني أن مرونة الشركة في تعاملاتها سوف ينعكس على تحقيقها للتميز المؤسسي بشكل طردي.

٣- بلغ معامل التفسير بين المرونة والتميز المؤسسي ($ر^{٢}$ = ٠,٣٢١) وهذا يعني أن المرونة يمكنها أن تفسر التغير الذي يحدث في التميز المؤسسي بنسبة ٣٢,١% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.

٤- وجود تأثير معنوي إيجابي بين المرونة والتميز المؤسسي، هذا ويعتبر العمل في ظل سياسات وإجراءات قادرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية من العوامل التي تخلق لدى العاملين القدرة على مواكبة تلك التغيرات بالشكل الذي يحقق التميز المؤسسي، الأمر الذي يعني أن العمل في ظل مبادئ تتسم بالمرونة والشفافية يعتبر من العوامل التي تساهم أيضا في تحقيق التميز

المؤسسي، وبالتالي فعنصر المرونة يعتبر من العناصر الهامة من عناصر الرشاقة التي تحقق التميز المؤسسي.

٥- **في ضوء ما سبق** يمكن رفض الفرض الصفري الرئيسي، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد تأثير معنوي للمرونة على التميز المؤسسي.

ج- **تأثير السرعة على التميز المؤسسي:**

توصلت النتائج الإحصائية إلى الجدول الآتي:

جدول رقم (٣) تأثير السرعة على التميز المؤسسي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل الارتباط	معامل التفسير
الانحدار	١٧,٥١٥	١	١٧,٥١٥	٧١,٦٨٠	٠,٠٠٠	٠,٤١٩	٠,١٧٥
البواقي	٨٢,٣٤٤	٣٣٧	٠,٢٤٤				
الإجمالي	٩٩,٨٥٨	٣٣٨					

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء النتائج الإحصائية.

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

١- معنوية نموذج الانحدار لتأثير السرعة على التميز المؤسسي، حيث بلغت قيمة (ف=٧١,٦٨٠) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥%.

٢- وجود علاقة ارتباط موجبة بين السرعة والتميز المؤسسي، وذلك بمعامل ارتباط قدره (ر=٠,٤١٩)، الأمر الذي يعني أن قدرة الشركة على تحقيق السرعة في تعاملاتها بالجودة المطلوبة سوف ينعكس ذلك إيجابيا على تحقيقها للتميز المؤسسي.

٣- بلغ معامل التفسير بين السرعة والتميز المؤسسي ($ر^{٢}$ = ٠,١٧٥) وهذا يعني أن السرعة يمكنها أن تفسر التغير الذي يحدث في التميز المؤسسي بنسبة ١٧,٥% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.

٤- وجود تأثير معنوي إيجابي بين السرعة والتميز المؤسسي، مما يعني أن السرعة في توفير احتياجاتهم من العوامل الرئيسية التي تساهم في ترسيخ مفهوم التميز المؤسسي، ومن ثم فإن المنظمة التي ترغب في تحقيق التميز هي تلك المنظمة التي تحافظ على العملاء الحاليين، وتسعى نحو جذب عملاء جدد، وذلك بطبيعة الحال لن يحدث إلا في ظل منظمة قادرة على توفير احتياجات المتعاملين معها.

٥- **في ضوء ما سبق** يمكن رفض الفرض الصفري الرئيسي، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد تأثير معنوي للسرعة على التميز المؤسسي.

د- **تأثير الكفاءة على التميز المؤسسي:**

توصلت النتائج الإحصائية إلى الجدول الآتي:

جدول رقم (٤) تأثير الكفاءة على التميز المؤسسي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل الارتباط	معامل التفسير
الانحدار	٤٣,٣٧٢	١	٤٣,٣٧٢	٢٥٨,٧٥٦	٠,٠٠٠	٠,٦٥٩	٠,٤٣٤
البواقي	٥٦,٤٨٧	٣٣٧	٠,١٦٨				
الإجمالي	٩٩,٨٥٨	٣٣٨					

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء النتائج الإحصائية.

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

١- معنوية نموذج الانحدار لتأثير الكفاءة على التميز المؤسسي، حيث بلغت قيمة (ف=٢٥٨,٧٥٦) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥%.

٢- وجود علاقة ارتباط موجبة بين الكفاءة والتميز المؤسسي، وذلك بمعامل ارتباط قدره (ر=٠,٦٥٩)، الأمر الذي يعني أن الشركة التي تتسم بالكفاءة في تعاملاتها سينعكس ذلك إيجابيا على سمعتها التنظيمية وقدرتها على تحقيق التميز بين المنافسين.

٣- بلغ معامل التفسير بين الكفاءة والتميز المؤسسي ($ر^{٢}$ = ٠,٤٣٤) وهذا يعني أن الكفاءة يمكنها أن تفسر التغير الذي يحدث في التميز المؤسسي بنسبة ٤٣,٤% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.

٤- وجود تأثير معنوي إيجابي بين الكفاءة والتميز المؤسسي، ولذا يرى الباحثين أن الشركة التي ترغب في ترسيخ مفهوم التميز المؤسسي بين العاملين يجب عليها من خلال الدورات التدريبية وورش العمل أن تضع نصب أعينهم أن الشركة يجب أن تكون في المرتبة الأولى بين المنافسين، وذلك من خلال التركيز على استغلال ما هو متاح لديها من إمكانيات وقدرات مادية وبشرية بالشكل الذي يخلق لديهم الروح نحو تحقيق مفهوم الإبداع والتميز.

٥- **في ضوء ما سبق** يمكن رفض الفرض الصفري الرئيسي، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد تأثير معنوي للكفاءة على التميز المؤسسي.

هـ- **الانحدار المتعدد المتدرج:**

يمكن التعرف على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع، وذلك من خلال استخدام طريقة الانحدار المتعدد المتدرج المعروفة باسم Stepwise حيث يتم فيها حذف المتغيرات الأقل تأثيرا، والبقاء على المتغيرات الأكثر تأثيرا، مع ترتيب المتغيرات حسب معامل التفسير الأعلى لكل متغير، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٥) الانحدار المتعدد المتدرج

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة B	T. Test		F. Test		معامل التفسير	معامل التفسير المعدل
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية		
الحد الثابت	١,٠٧٨	٦,٠١١	٠,٠٠٠	١٤٥,٧٠٤	٠.٠٠٠	٠,٧٥٢	٠,٥٦٦
الاستجابة	٠,٣٢١	٨,٨٩٧	٠,٠٠٠				
المرونة	٠,٢٧٦	٧,١٩٩	٠,٠٠٠				
الكفاءة	٠,٠٩٩	٢,٢٣١	٠,٠٢٦				

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء النتائج الإحصائية.

يتضح من الجدول السابق أن أكثر المتغيرات تأثيرا على التميز المؤسسي هي على الترتيب الاستجابة، المرونة،الكفاءه ، وذلك لا يعني أن متغير السرعة ليس له تأثير، وإنما وفقا لفلسفة الانحدار المتدرج فإنه يقوم بحذف بعض المتغيرات وفقا لمعاملات التفسير، ويرتب المتغيرات حسب تأثيرها الأكبر على المتغير التابع، وقد جاءت قيم (ت) معنوية لجميع المتغيرات عند مستوى ٥%، كما أن جودة توافق النموذج باختبار (F. Test) كانت معنوية مما يعني قبول النموذج بصورته الكلية، وأن المتغيرات المستقلة يمكنها أن تفسر التغير الذي يحدث في تحقيق التميز المؤسسي بنسبة ٥٦,٦% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج، ولذا فقد اتفقت هذه النتيجة مع (Nafei,2016)، (قنديل ،٢٠٢٠) .

توصيات البحث : فى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثين بما يلى :

جدول رقم (٦) خطة عمل إرشادية لتنفيذ توصيات الدراسة

مجال التوصية	التوصية	اليات ومتطلبات التنفيذ	مسؤلية التنفيذ	الإطار الزمنى
الرشاقة التنظيمية	-الاستجابة للفرص المتاحة وتقييمها واستغلالها بالشكل الذي يساعد على تحقيق التميز لدى شركات الاتصالات.	-حث المسؤلين بشركات الإتصالات على تطوير الشركة من خلال البحث المستمر عن الفرص الجديدة لاستغلالها وتطوير استراتيجيات عمل تجعلهم اكثر قدرة على المنافسة وبما يخلق لديهم الميزة التنافسية. -الإهتمام بتعزيز مفهوم التجديد والإبتكار ، وتحفيز العاملين على الأفكار الجديدة التى يقترحها العاملون بالشكل الذى يحقق لها التميز المؤسسى	-الإدارة العليا. -مدير إدارة الموارد البشرية بشركات الاتصالات.	بشكل دورى
الرشاقة التنظيمية	-الاهتمام بالكفاءة المادية والبشرية داخل الشركة محل التطبيق.	-تدريب العاملين على حل مشكلات العمل ، والبحث عن طرق جديدة لحل هذه المشكلات ،وذلك بالشكل الذى ينمى لديهم القدرة الإبداعية ، والتعبير عن أرائهم بحرية. -الإهتمام بعمل دورات تدريبية مستمرة لزيادة وعى العاملين بشركات الإتصالات بمفهوم الرشاقة التنظيمية ، وتدريبهم على كيفية جعل الشركة هى الرائده فى السوق.	-الإدارة العليا. -مدير إدارة الموارد البشرية بشركات الاتصالات.	بشكل دورى

مجال التوصية	التوصية	اليات ومتطلبات التنفيذ	مسؤلية التنفيذ	الإطار الزمنى
التميز المؤسسى	مشاركة العاملين فى وضع القرارات لخلق روح الإبداع والإبتكار لديهم وحثهم على تحقيق التميز المؤسسى للمنظمة	–السعى نحو تمكين العاملين وخلق روح المشاركة بالرأى فى الإجتماعات الرسمسة –تشجيع العاملين أصحاب الأفكار البناءة ماديا ومعنويا وذلك لخلق روح التنافس فيما بينهم وتنمية العصف الذهنى وذلك لتنمية روح الإبتكار لدى العاملين .	– الإدارة العليا –المديرين بالإدارات المختلفة بالشركة.	بشكل دورى
التميز المؤسسى	الإهتمام بالجانب التكنولوجى والبشرى بالشكل الذى يساهم فى مواكبة التطورات التكنولوجية	–تدريب العاملين على مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تزويدهم بكافة المعلومات والبرامج الجديدة للتواصل مع العملاء	– الإدارة العليا. –القسم التكنولوجي بالشركة	بشكل دورى
		توفير أليات تكنولوجية مثل تقنية chatboots للتعامل مع المشكلات الخاصة بالعملاء ،وتزويدها بالمعلومات التى يمكنها من التعامل مع رغبات العملاء المتعددة	– الإدارة العليا. –القسم التكنولوجي بالشركة	بشكل دورى

الأبحاث المستقبلية المقترحة :

- تطبيق نموذج البحث المقترح على قطاعات أخرى بخلاف المركز الرئيسى للشركة المصرية للإتصالات
- إدخال متغيرات وسيطة أخرى إلى نموذج البحث .

المراجع العربية :

- إسماعيل ،عمار فتحى موسى ، "دور الذكاء الإستراتيجى كمتغير وسيط فى العلاقة بين المناعة التنظيمية والتميز المؤسسى : دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس بجامعة مدينة السادات ، **المجلة العلمية للبحوث التجارية** ، العدد الأول يناير، ٢٠٢٠ .
- الجندى ، نفين حسنى على، أثر إدارة المواهب فى أبعاد التميز التنظيمى "دراسة تطبيقية على العاملين بالفروع الرئيسية للبنوك التجارية بمحافظةالإسكندرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة طنطا، كلية التجارة ،٢٠٢٢.
- الجميعى ، وفاء بنت عايض ،" ممارسة إدارة التميز لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة الطائف فى ضوء الأنموذج الأوربى للتميز EFQM مقترحات للتطوير" ، المجلة العلمية كلية التربية ، جامعة أسيوط ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الحادى عشر ، ٢٠١٩ .
- النشيلي، دينا حلمي عباس،دور الرشاقة التنظيمية فى تحقيق الإلتزام التنظيمي :بالتطبيق على شركة البويات والصناعات الكيماوية(باكين)، **المجلة العربية للإدارة** ، كلية التجارة، جامعة الأزهر (القاهرة)،٢٠٢٠.
- الأعصر ، أيه ربيع السعيد، "أثر الرشاقة التنظيمية علي الإبداع التنظيمي:دراسة تطبيقية علي مديرى المصانع بالمنطقة الصناعية بمدينة دمياط الجديدة"**رسالة ماجستير غير منشورة** ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة،٢٠٢٠ .
- الشروقي ،خليفة علي ، تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية علي التميز المؤسسى في وزاره الداخلية بمملكة البحرين ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأكاديمية الملكية للشرطة ، كلية التدريب ، (٢٠١٨)
- المحاسنه، لميس عارف عبدربة ،"الدور الوسيط للبراعة التنظيمية فى العلاقة بين القدرات الديناميكية والرشاقة التنظيمية :درسة تطبيقية علي الشركات الأردنية للصناعات الصيدلانية" ، **رسالة ماجستير غير منشورة**،كلية التجارة،جامعة الشرق الأوسط ،٢٠١٧ .
- الإمام، وفقي السيد (٢٠١٦)، البحث العلمي، المنصورة، **المكتبة العصرية** (٢٠١٦).
- حسن ،بدوى منتصر،""أثر المرونة التنظيمية فى تحقيق التميز المؤسسى :"دراسة مقارنة على قطاع البنوك فى مصر " **رسالة دكتوراة غير منشورة** ، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، ٢٠٢١.

- عبد الصمد ،خديجة يحيى ،" الرشاقة التنظيمية للبنوك الإسلامية وأثرها فى رضا العميل : دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ،كلية التجارة ، جامعة الأزهر، ٢٠٢١.
- عوض ،أشرف محمد إبراهيم ،"أثر أبعاد التعلم التنظيمي فيى تحسين الرشاقة الإستراتيجية :دراسة تطبيقية علي مستشفيات جامعه عين شمس أثناء الأزمات (حالة أزمة covid– 19)" ،**المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية** ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ،٢(١) ج٣ ،٢٠٢١.
- عيسى ، مصطفى صبحي علي ،" العلاقة بين الإبداع الإداري والتميز المؤسسي بالمدارس الرياضية بمحافظة المنوفية"، " **المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة**"، المجلد ٢٥، الجزء الأول، جامعة بنها، كلية التربية الرياضية ، ١ –٣٢، ٢٠٢٠.
- قنديل ، سماح خليل ، "أثر الرشاقة التنظيمية على التميز التنظيمى الدور الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية : دراسة ميدانية فى شركات الإتصال العاملة فى الأردن " ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠٢٠ .
- برنامج دبى للأداء الحكومى المتميز(٢٠١٩)،"برنامج دبى للأداء الحكومى المتميز "، متاح على (http://dgep.gov.ae/ar)(تم الوصول إليه فى ١٣/١٠/٢٠١٩) .
- مركز الملك عبد الله الثانى للتميز٢٠١٩،"كتيب جائزة الملك عبد الله الثانى لتميز الأداء الحكومى والشفافية متاح على: (http:// www.kaa.jo/pages/viewpage)(تم الوصول إلية: ١٥/١٠/٢٠١٩.

المراجع الأجنبية :

- Aburub,F.(2015).Impact of erp systems usage on organizational agility : an empirical investigation in the banking sector.**Information Technology &Peaple** ,28(3),570-588.
- Altaany,F., &Alrawashdeh, K.(2018), The Roll of Knowledge Management Requirement on Organizations Excellence:(A Field of study in Jordan, Aqaba Special Authority Zone). **International Journal of Applied Engineering Research**, 13(18),pp.34-66.
- Aldallal, Mohamed, (2005), "Performance Evaluation Using Self-Assessment Approach and EFQM Excellence Model: the Case of Abu

Dhabi Police College", **For Master Degree**, United Kingdom: University of Bradford.

- Bahrami, M., Kiani, M., Montazeralfaraj, R., Zadeh, H., & Zadeh, M. (2016). The mediating role of organizational learning in the relationship of organizational intelligence and organizational agility. **Osong Public Health Res Perspect**, 3(7), 190-196
- Belvedere, V., Grando, A., & Legenvre, H. (2016). L'impiego del EFQM business excellence model nella misura delle performance degli approvvigionamenti. Uno studio quantitativo (The use of the EFQM business excellence model in the measure of supply performances. A quantitative study). **Sinergie Italian Journal of Management**, 34(Sep-Dec), 177-196.
- Bassam Samir,(2019)," Strategic Agility as a Competitive Advantage in Airlines-Case Study: Egypt Air " **Journal of the Faculty of Tourism and Hotels-** University of Sadat City, Vol. 3, Issue 1**, June.**
- Baraei, Esmaeil K. & Mirzaei, Mohammad H .(2018). "Identification of factors affecting on organizational agility and its impact on productivity". **UCT Journal of Management And Accounting** Studies, 6(4): 59–65
- Cai, Z., Liu, H., Huang, Q., & Liang, L. (2019). Developing organizational agility in product innovation: the roles of IT capability, KM capability, and innovative climate. R&D Management, 49 (4),
- Chamanifard,R., Chamanifard, S.,&Nobarieidishe,s.(2015).Impact of organizational agility dimensions on employee s organizational commitment in Foreige Exchange Offices of Tejarat Bank. **Journal of Natural and Social Sciences**,4(1),199-207.
- Harraf, A., Wanasika , I., Tate ,k.and Talbott ,k.(2015). Organizational Agility **The Journal of Applied Business Research**,Vol 31(2), pp675-686
- Jafari,M.,Dargahi,A.,Delgoshaee,B.,&Salehi,M.,(2018) Intellectual Capital at Tow Levels of Organizational excellence in Teaching Hospitals of Tehran University of Medical Sciences .**Journal of health**,9(2),pp 13-56.
- Mohamed, M. S., Khalifa, G. S., Nusari, M., Ameen, A., Al-Shibami, A. H., & Abu-Elhassan, A. E. (2018). Effect of Organizational Excellence and Employee Performance on Organizational Productivity within

Healthcare Sector in the UAE. **Journal of Engineering and Applied Sciences**, 13(15), 6199-6210.

- Nafei, W. (2016). The role of organizational agility in enhancing organizational excellence: a study on telecommunications sector in egypt. **International Journal of Business and Management**, 11(4), 121-135
- Sharifi, H., & Zhang, Z. (2000). A methodology for achieving agility in manufacturing organisations. **International Journal of Operations & Production Management**, 20(4), 496-512.
- Žitkiene, R., & Deksnys, M. (2018). Organizational agility conceptual model, **Montenegrin Journal of Economics**, 14(2), p115-129.

كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

قائمة إستقصاء

تأثير الرشاقة التنظيمية على التميز المؤسسي
" دراسة تطبيقية على العاملين بالمركز الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية"

السيد الفاضل / .....
السيدة الفاضله / .....

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،

يهدف هذا الإستقصاء إلى التعرف على علاقة الرشاقة التنظيمية بأبعادها المختلفة على التميز المؤسسى ، بالتطبيق على العاملين بالمركز الرئيسى للشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية ،ويسعدني أن ألفت إنتباه سيادتكم إلى أن نجاح البحث الذى أعده يتوقف على مدى مساهمتكم الفعالة بأراكم البناءه، وأعدكم بأن ما ستتفضلون به من أراء وبيانات لن تستخدم الإ لأغراض البحث العلمى فقط، ولمراعاة الموضوعية والسرية فإن ذكر الإسم يعد أمراً إختيارياً .

ولسيادتكم خالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم،،،

إعداد
الباحثين

فيما يلى عدد من العبارات التى تعبر عن متغير (الرشاقة التنظيمية) برجاء التكرم بوضع علامة " √ " فى الخانه التى تعبر عن وجهة نظرك بشأن كل عبارة من العبارات التالية، علما بأن تعنى رقم (١) موافق تماما ، رقم(٢) موافق ، رقم (٣) محايد ، رقم (٤) غير موافق ،رقم (٥) غير موافق على الإطلاق .

م	العبارات	موافق تماما (١)	موافق (٢)	محايد (٣)	غير موافق (٤)	غير موافق على الإطلاق (٥)
الإستجابة :						
١	تتخذ الشركة إجراءات إستباقية لكى تحافظ على بقائها فى عصر يتسم بالتغيير.					
٢	تتمتع الشركة بالقدرة على البقاء فى بيئة عمل مليئة بالمتغيرات .					
٣	تبتكر الشركة فرص جديدة تؤهلها لكى تسبق مثيلاتها بالسوق .					
٤	تتغلب الشركة على العقبات التى تخفض من مستوى الأداء.					
المرونة :						
٥	تعتمد إدارة الشركة على سياسات وإجراءات مرنة تسهم فى مواكبة التغيرات المفاجئة .					
٦	تحرص إدارة الشركة على تنفيذ التغييرات لتسهيل إجراءات العمل .					
٧	تتصف الشركة بالشفافية فى التعامل مع العملاء .					
٨	تتميز الشركة بالتنويع فى المنتجات والخدمات التى تقدمها للعميل .					
السرعة :						
٩	تحرص إدارة الشركة على سرعة تنفيذ التغيرات لتلبية رغبات العملاء .					
١٠	تستجيب إدارة الشركة لتغيرات الأسعار التى تطلقها الشركات المنافسة للإحتفاظ بعملائها .					
١١	تحرص ادرة الشركة على تقديم وتسليم خدماتها ومنتجاتها فى الوقت المناسب .					
١٢	تمتلك الشركة شبكات تواصل مع العملاء .					
الكفاءة :						
١٣	لدى الشركة القدرة على التنبؤ بإتجاهات السوق .					
١٤	لدى الشركة القدرة على دخول الأسواق الجديدة .					
١٥	تمتلك الشركة قدرة الحفاظ على مكانتها بين منافسيها فى الأسواق المحلية .					
١٦	يمتلك الشركة قدرة الحفاظ على مكانتها بين منافسيها فى الأسواق العالمية .					

فيما يلى عدد من العبارات التى تعبر عن متغير (التميز المؤسسى) برجاء التكرم بوضع علامة " √ " فى الخانه التى تعبر عن وجهة نظرك بشأن كل عبارة من العبارات التالية علما بأن تعنى رقم (١) موافق تماما ، رقم(٢) موافق ، رقم (٣) محايد ، رقم (٤) غير موافق ،رقم (٥) غير موافق على الإطلاق :

م	العبارات	موافق تماما (١)	موافق (٢)	محايد (٣)	غير موافق (٤)	غير موافق على الإطلاق (٥)
القيادة						
١٦	يتم إختيار القيادات الإدارية وفق معايير واضحة.					
١٨	تشارك القيادة الإدارية بفعالية فى تطوير نظم الادارة .					
١٩	تشجع القيادة الإدارية العاملين بالشركة على تحقيق اهداف المؤسسة.					
٢٠	تقدر القيادة الادارية بالشركة الافكار والاقتراحات المقدمة من العاملين .					
٢١	تحدد القيادات الإدارية احتياجات العملاء والإستجابة لها .					
الموارد البشرية						
٢٢	توضع خطط تطوير الموارد البشرية طبقاً لاستراتيجية الشركة .					
٢٣	تحقق نظام العمل فى الشركة مبدأ تكافؤ الفرص للعاملين بالشركة .					
٢٤	يتم التواصل مع العاملين بالشركة بهدف اطلاعهم على سياسات الشركة .					
٢٥	يتم التاكد من أن كفائة العاملين تتناسب مع أهداف الشركة من مصادر مختلفة مثل تقارير أداء العاملين وغيرها .					
٢٦	يتم تطوير قدرة العاملين من خلال برامج متخصصه.					
السياسات والاستراتيجية						
٢٧	يتم مراعاة جودة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.					
٢٨	تحليل البيئات الخاصة للشركة (الداخلية ، الخارجية)					
٢٩	البرامج التى يتم تنفيذها تتوافق بشكل كبير مع الخطة الاستراتيجية للشركة .					
٣٠	تستخدم مؤشرات الأداء لمعرفة ان الخطة الاستراتيجية للشركة تسير فى الاتجاه الصحيح .					
٣١	تتوافق اهداف العاملين مع اهداف المؤسسة .					
الشراكات والموارد :						
٣٢	يقوم الموردون ومقدمو الخدمة بتقديم الخدمة بمستوى مناسب .					
٣٣	تقوم الشركة بإستخدام وسائل التقنيات الحديثة .					
٣٤	يوجد لدى الشركة خطط طوارئ تضمن المحافظة على سلامة العاملين.					
٣٥	تحافظ المؤسسة على مبانيها ومعداتها وتقوم بصيانتها بصفة مستمرة.					
٣٦	يتم توفير الموارد المالية االلازمة للشركة من مصادر متنوعة .					
العمليات:						
٣٧	يتم إلغاء الأنشطة غير الضرورية.					

م	العبارات	موافق تماما (١)	موافق (٢)	محايد (٣)	غير موافق (٤)	غير موافق على الإطلاق (٥)
٣٨	تسعى الشركة لتبسيط وتسهيل الإجراءات لتحقيق الكفاءة.					
٣٩	تقوم الشركة بمراجعة عملياتها بإستمرار، لتحسين أنظمة العمل.					
٤٠	يمتلك الموظف القدرة على تطوير مستوى أدائه وإيجاد أفكار جديدة تساهم فى رفع الكفاءة .					
٤١	تفوض الإدارة العليا بالشركة بعض سلطاتها إلى المستويات الإدارية الأقل .					
نتائج العاملين (رضا العاملين)						
٤٢	تهتم الشركة برفع كفاءة الموظف من خلال التدريب الفعال وفتح أفاق التفكير والابداع .					
٤٣	تهتم الشركة بتوفير بيئة العمل المناسبة للموظف لاداء مهامة على اكمل وجه .					
٤٤	تحرص الشركة على تحقيق الاستقرار الوظيفى للموظف.					
٤٥	يتوفر لدى الشركة نظام فعال للحوافز والمكأفات .					
٤٦	تقوم الشركة بإشراك الموظف فى صنع القرار .					
نتائج العملاء " المستفيدين " :						
٤٧	إنجاز الاجراءات فى الشركة سهل ومبسط .					
٤٨	سهولة الاتصال بالشركة من خلال وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة .					
٤٩	موظف خدمة العملاء ، متفرغ لتقديم الخدمة للعميل والاهتمام به .					
٥٠	تضع الشركة دائماً مصلحة العملاء فى اولوياتها.					
٥١	تتم بعض المعاملات بطريقة الكترونية مثل اجراء عمليات الطلب من خلال موقع الكترونى للشركة.					
نتائج المجتمع						
٥٢	تستخدم الشركة أدوات قياس مختلفة مثل : قوائم الاستقصاء لمعرفة الاتجاه العام لرأى المجتمع فى ما تقدمة من خدمات للمجتمع .					
٥٣	تعمل الشركة على جمع معلومات لدراسة دور الشركة فى المجتمع .					
٥٤	تحرص الشركة على نظافة البيئة المحيطة بها.					
٥٥	تتوفر لدى الشركة مؤشرات لقياس المخاطر الصحية التى يمكن ان يتعرض لها المجتمع المحيط نتيجة لاعمال الشركة .					
٥٦	يتم العمل على تقليل المخاطر أو منعها نهائياً.					
نتائج الاداء الرئيسية						
٥٧	لدى الشركة مؤشرات لمراقبة الوضع الحالى .					
٥٨	لدى الشركة مؤشرات توضح مدى تحقيق الاهداف المالية.					
٥٩	لدى الشركة مؤشرات توضح مستوى المعرفة المتاحة للجميع.					
٦٠	لدى الشركة مؤشرات لمراقبة الجودة للتأكد من انها فى المستوى المطلوب.					
٦١	لدى الشركة مؤشرات لمراقبة ترشيد استهلاك الموارد .					

تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي: منهج النظم المؤسسة على المعرفة

ا.د/ محمد على وهدان *

أ.م.د/إكرامي جمال زهر **

أحمد سمير محمود حجازي***

(*) **أ.د. محمد على وهدان** : أستاذ المراجعة ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث - جامعة المنوفية له العديد من الأبحاث المنشورة محلياً وعالمياً، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة،نظم المعلومات المحاسبية،المحاسبة الإدارية، الضرائب

Email: Wahdan@msn.nl

(**) **أ.م.د/ إكرامي جمال السيد زهر**: أستاذ المحاسبة و المراجعة المساعد بكلية التجارة جامعة المنوفية : له اهتمامات بحثية في المحاسبة الادارية *والمراجعة*

.Email:ekramy.zahr@commerce.menofia.edu.eg

(***)**أحمد سمير محمود حجازي:** باحث ماجستير كية التجارة – جامعة المنوفية

ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد مدي إمكانية الإستفادة من النظم المؤسسة على المعرفة knowledge-based systems (KBS) كأحد التقنيات الحديثة في مساعدة المراجع على تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم وتنفيذ برنامج مقترح -Internal Control over Financial Reporting (ICOFR) وتقييمه من قبل المراجعين من خلال إعداد قائمتي استبيان (الأولي لتجميع المعرفة، والثانية لتقييم البرنامج المقترح) وتوجيههما لعينة حكمية مكونة من ٤٠ مراجع يعملون بمكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر، والذين لديهم تأهيل علمي وعملى كافي وخبرة مهنية كبيرة. وأشارت أهم نتائج الدراسة إلي أن استخدام النظام المقترح ICOFR يؤدي إلي تقليل الوقت اللازم لأداء مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وبالتالي فإن النظام المقترح يتسم بالكفاءة وهو ما سيمكن المراجع من توجيه وقت أكثر لأداء باقي مهام عملية المراجعة. كما توصلت الدراسة الى أن النظام المقترح ICOFR يعتبر فعال فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وكذلك يعتبر فعال كأداة مهمة فى تدريب المراجعين، حيث نجح النظام المقترح في العمل كمساعد للمراجع الخبير، بالإضافة إلي نجاحه كمساعد للمراجعين المبتدئين. وأخيراً، يعتبر النظام المقترح ICOFR مقبول من قبل المراجعين، حيث يوجد اتفاق بين المراجعين على نجاحه كأداة مساعدة لهم في أداء مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

الكلمات الدالة: الرقابة الداخلية على التقرير المالي ICOFR، النظم المؤسسة على المعرفة KBS.

Abstract:

The purpose of the study is to determine the extent of the possibility of benefiting from knowledge-based systems (KBS) as one of modern technologies to assist the auditor in evaluating the effectiveness of internal control over financial reporting. To achieve the objectives of the study, the proposed program (ICOFR) was designed, implemented, and evaluated by the auditors by preparing two questionnaire lists (the first to collect knowledge and the second to evaluate the proposed program) and directing them to a judgmental sample consisting of 40 auditors working in accounting and auditing offices in Egypt who have sufficient scientific and practical qualifications and professional experience. The most important results of the study indicated that using the proposed system, ICOFR, leads to reducing the time required to perform the task of evaluating the effectiveness of ICOFR, and therefore the proposed system is efficient, which will enable the auditor to devote more time to performing the rest of the tasks of the audit process. The study also found that the proposed system, ICOFR, is considered effective for evaluating the effectiveness of ICOFR and is also considered effective as an important tool in training auditors, as the proposed system succeeded in working as an assistant for the expert auditor in addition to its success as an assistant for novice auditors. Finally, the proposed system, ICOFR, is considered acceptable by auditors, as there is agreement among auditors on its success as a tool to assist them in performing the task of evaluating the effectiveness of ICOFR.

Keywords: Internal Control Over Financial Reporting (ICOFR), Knowledge-Based Systems (KBS).

١. مقدمة ومشكلة البحث:

إن التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة التى يشهدها العالم اليوم فى كافة المجالات تقضى بضرورة مواكبتها بخطى تنفيذية فعالة على جميع المستويات، وقد أدت هذه التطورات إلى تعدد مصادر مخاطر المراجعة سواء المتعلقة ببيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات أو المخاطر المتعلقة بتبادل البيانات إلكترونياً (وهدان، ٢٠١٤). تستلزم هذه المخاطر إعادة النظر فى أساليب الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وتدعيم نظم الرقابة على المدخلات والمخرجات في النظم الإلكترونية، حيث أن تجاهل أثر تكنولوجيا المعلومات على نظم الرقابة الداخلية سينعكس سلباً على مخرجات النظام المحاسبى وموثوقية القوائم والتقارير المالية (Bimo et al., 2019; Nalukenge et al., 2017). وتعد التكنولوجيا الحديثة سلاحاً ذو حدين، فكما أدت إلى تعدد مصادر الخطر وتنوعها أمدتنا أيضا بالعديد من الأدوات التى يمكن استخدامها لمواجهه هذه المخاطر والحد منها (Rubino et al., 2017).

وتعتبر الإدارة هي المسئولة عن تصميم وتشغيل ومتابعة هيكل الرقابة الداخلية، لذلك فإن تقييم المراجع لهذا الهيكل يتم في إطار قيامه بمهمة مراجعة القوائم المالية بالمنشأة وذلك تمشياً مع المعيار رقم ٣١٥ من معايير المراجعة المصرية الصادرة عام ٢٠٠٨م الخاص بتفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف المهم (الشنيفي، ٢٠١٣). ينبغي على مراقب الحسابات طبقاً لهذا المعيار تفهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك هيكل الرقابة الداخلية لتخطيط عملية المراجعة وتحديد طبيعة الاختبارات المطلوبة (Rubino & Vitolla, 2014). نظراً لإعتماد المراجعين على أحكامهم الشخصية أثناء عملية المراجعة، فقد يؤدي ذلك إلى توصل مراجعين مختلفين إلى قرارات مختلفة اعتمادًا على تجاربهم وخبراتهم (Turgaeva et al., 2020). ويمكن تصنيف اختلافات المراجعة إلى اختلافات جوهرية واختلافات غير جوهرية (Curtis & Hayes, 2002)، وكلا النوعين من اختلافات المراجعة يؤديان إلى زيادة الاختلافات في الحكم بين المراجعين. وقد يختلف رأي أحد المراجعين عن رأي مراجع آخر إلى الحد الذي يعطي فيه المراجع رأيًا غير متحفظ ويعطي الآخر رأيًا متحفظًا (وهدان، ٢٠١٤).

وعلي الجانب الآخر يعد الذكاء الإصطناعي أحد التغيرات التي نتجت من ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات حيث تمثل النظم المؤسسة علي المعرفة أحد مجالاته وهي عبارة عن برامج

كمبيوتر تستخدم لحل المشاكل المعقدة التي تحتاج إلي الحكم الشخصي، وبالتالي سوف تساعد هذه النظم في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالي والذي يعتبر من المشاكل المعقدة التي تواجه مراجع الحسابات عند قيامه بتخطيط عملية المراجعة (Raza, 2022). وتزداد الحاجة الى النظم المؤسسة على المعرفة (KBS) نظراً لتعقد مهنة المراجعة وبيئتها، بالإضافة إلى الإعتماد على نهج الحكم الشخصي وعدم فعاليتة بشكل كبير، وأخيراً ندرة المراجعين من ذوي الخبرة والمهارة. لذلك فمن المتوقع أن يؤدي KBS إلى رأي أكثر دقة حول تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي (Adhikari et al., 2017; Giboney et al., 2015). لذلك يمكننا بناء وتصميم KBS للمساعدة في تقليل المشكلات الناتجة عن نهج الحكم الشخصي فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي (Akoka & Comyn-Wattiau, 1997).

وتكمن مشكلة الدراسة فى غياب معايير المراجعة المصرية حول تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي في ظل بيئة التشغيل الالكتروني والنظم الخبيرة، حيث يعد هيكل الرقابة الداخلية من العوامل المؤثرة على زيادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية، كما أدى تعرض المنشآت خلال العقد الماضي للإفلاس والإنهيار وما صاحبه من رفع العديد من الدعاوى القضائية ضد مكاتب المراجعة إلى إهتزاز صورة مراقبي الحسابات وإنتشار سمعة سيئة عن تلك المكاتب، ولذلك ظهرت تحديات جديدة أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة وزادت هذه التحديات في ظل بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات والمعلومات المحاسبية. لذلك سعت المنظمات المهنية إلى إصدار القوانين والتشريعات لإعادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية وأهم ما تم إصداره في هذا المجال قانون ساربينز- أوكسلي (SOX) الصادر عن الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٢م، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من المتطلبات التي تؤثر على طبيعة التقارير المالية، ومن أهم هذه المتطلبات تشكيل مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) للإشراف والرقابة على مكاتب المحاسبة والمراجعة، حيث تقوم الإدارة بتقديم تقرير شامل عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية على التقرير المالي Internal Control Over Financial Reporting كما يقوم مراقب الحسابات بالتقرير عن تلك الضوابط الرقابية (PCAOB, 2008a, 2008b).

وقد أصدر مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) المعيار رقم ٢ الصادر فى عام ٢٠٠٤م بعنوان "مراجعة الرقابة الداخلية على إعداد التقرير المالي بالتزامن مع مراجعة القوائم المالية". وفي عام ٢٠٠٧ أصدر المعيار رقم ٥ بعنوان "مراجعة الرقابة الداخلية على التقرير المالي بالتكامل مع مراجعة القوائم المالية" ليحل هذا المعيار محل المعيار رقم ٢ والذى واجه العديد من الانتقادات وخاصة من مراقبي حسابات المنشآت وذلك لإرتفاع تكاليف الإلتزام بالمراجعة المتكاملة. وفي عام ٢٠١٣ أصدرت لجنة حماية المنظمات Committee Of Sponsoring Organization (COSO) تقريراً تحت إشراف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute Of Certified Public Accountant (AICPA) يتضمن إطار متكامل للرقابة الداخلية على التقرير المالي (AICPA, 2006, 2007, 2009, 2010; COSO, 2013). ومن خلال الإصدارات المهنية السابقة تبين للباحث أن تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي نال اهتمام كبير من المنظمات المهنية وخاصة في ظل استخدام النظم المؤسسة على المعرفة والنظم الخبيرة وفي ظل بيئة التشغيل الالكتروني وذلك لإعادة الثقة والمصداقية في القوائم والتقارير المالية التي تم مراجعتها من قبل مراقبي الحسابات.

من خلال ما سبق تظهر الحاجة إلى رأي المراجع لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي ولتطوير اتخاذ القرار للمساعدة في صياغة رأي المراجع فى الرقابة الداخلية على التقرير المالي، كما تتزايد بيئة المراجعة بالتفصيل وتصبح أكثر تعقيدًا باستمرار. علاوة على ذلك، هناك اعتماد على نهج الحكم الشخصي للمراجع، مما قد يؤدي إلى تحيزات وعدم اتساق في رأي المراجع، وبالتالي فإن مهمة صياغة رأي المراجع مناسبة لـ KBS، حيث أن KBS لصياغة رأي المراجع حول فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي قد حظيت باهتمام ضئيل في الأدبيات حتى الآن. وبالتالى فأن التعقيد المتزايد وحجم معايير المراجعة يجعل مهنة المراجعة مرشحًا رئيسيًا لاستخدام KBS. **ومن خلال العرض السابق للمشكلة البحثية وبناءً على ماسبق فإنه يمكن صياغة جوهر المشكلة البحثية من خلال مجموعة من الأسئلة البحثية الآتية:**

I. ما هي أحكام المراجعة التي يحتاجها المراجع لإصدار رأيه في تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي؟
II. كيف يمكن تنظيم أحكام المراجعة وترتيبها في نظام قائم على المعرفة من أجل صياغة رأي مراجع سليم حول تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي؟

III. ما مدى إمكانية بناء وتصميم وتطوير نظام مقترح مؤسس على المعرفة يساعد المراجع في تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي؟
IV. إلى أي مدى يعتبر النظام المقترح المؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي كفء وفعال ومقبول من قبل المراجعين؟

٢. أهداف البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل فى بيان كيفية الإستفادة من النظم المؤسسة على المعرفة كأحد التقنيات الحديثة المعاونة للمراجع فى بناء نظام مؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

I. تحليل أحكام المراجعة ذات الصلة المطلوبة لإصدار رأي المراجع حول تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي في مصر.
II. تكوين وتعديل أحكام المراجعة في نظام KBS القادرة على إصدار رأي المراجع حول تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي في مصر.
III. تصميم وبناء نظام مقترح مؤسس على المعرفة لمساعدة المراجع في تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.
IV. تقييم النظام المقترح المؤسس على المعرفة للوقوف على مدى كفاءته وفعاليته وقبوله من قبل المراجعين من خلال إجراء حالات الاختبار والحالات الفعلية في مكاتب المراجعة المصرية.

٣. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته على المستويين العلمى والعملى كما يلي:

<u>الأهمية العلمية:</u>

- تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من أن معظم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة لم تتطرق إلى إقتراح نظام مؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، بالرغم من اهتمام العديد من الدراسات بدراسة وتحليل قانون SOX الأمريكي وبخاصة القسم رقم ٤٠٤ من القانون.
- المساهمة في أدبيات المراجعة، فمن المتوقع أن تساهم الدراسة في أدبيات المراجعة فيما يتعلق بـ KBS، حيث توفر KBS منظورًا جديدًا حول أساسيات عملية المراجعة من حيث

المفاهيم والخصائص والعلاقات. كما تساعد KBS في تقليل الاختلافات في صياغة التقارير للمراجعين.

- عدم كفاية الدراسات السابقة للتعامل مع مهمة صياغة رأي المراجع عن مدي فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، حيث تتطلب أحكام المراجعة مزيدًا من التحليل من قبل مراجعين ذوي خبرة قبل أن يتمكنوا من صياغة آرائهم حول مدى فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

الأهمية العملية:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من أنها تواكب الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات المهنية تجاه تقرير الرقابة الداخلية وذلك للحد من الاتهامات التى لاحقت مهنة المراجعة، كما تقوم الدراسة بمسايرة الاتجاهات العالمية في ممارسة مهنة المراجعة في مصر وذلك فى ظل بيئة التشغيل الالكتروني، كما تقدم الدراسة دليل عملي ونظام مؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وأخيراً المساهمة فى تقرير مدى صلاحية النظم المؤسسة على المعرفة ودورها فى مجال مراجعة الحسابات فى مصر وخاصة فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.
- تحسين عملية المراجعة، حيث تزيد KBS من احتمالية توافق رأي المراجع على التقارير المالية مع معايير المراجعة العالمية (ISA) ومعايير المراجعة المهنية. وهذا من شأنه أن يحل العديد من المخالفات والتضارب في رأي المراجع، ويزيد الامتثال من ثقة المستخدم في أحكام المراجع.
- زيادة فاعلية المراجع، فمن المتوقع أن تساعد الدراسة في زيادة فعالية المراجع، حيث قد تدعم KBS تدريب المراجعين الجدد وقد تزودهم بمعرفة منظمة لصياغة الرأي في الرقابة الداخلية على التقرير المالية، كما تزود KBS المراجع بالمعلومات المطلوبة أثناء جمع المعلومات الأساسية وفي اختيار الإجراء وفي صياغة الرأي الختامي المناسب.

- زيادة كفاءة المراجع، فقد تعمل KBS على تحسين إنتاجية المراجعين وأدائهم، فقد تساعد KBS في تقليل الوقت اللازم للمراجع لصياغة الرأي حول تقييم فعالية الرقابة الداخلية.

٤. حدود البحث:

تقتصر الدراسة على تقرير مراقب الحسابات عن تقييم فعالية الرقابة الداخلية طبقاً لمدخل قانون SOX الأمريكي دون غيره من المداخل الأخرى. كما تقتصر الدراسة على عينة من القائمين على ممارسة المراجعة فى مكاتب المحاسبة والمراجعة، وعينة من الأكاديميين فى الجامعات المصرية لتحديد مدى كفاءة وفعالية النظام المقترح.

٥. تنظيم البحث:

يتناول البحث في الجزء السادس تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة واستخلاص الفجوة البحثية، فى حين يعرض الجزء السابع فروض البحث، ثم يتناول الجزء الثامن منهجية البحث، ويتناول الجزء التاسع اختبار فروض البحث، ويعرض الجزء العاشر نتائج البحث، ويقدم الجزء الحادى عشر توصيات البحث، ويشير الجزء الثاني عشر للدراسات المستقبلية.

٦. الدراسات السابقة ذات الصلة:

من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع اقتراح نظام مؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالى، يمكن تقسيم الدراسات السابقة كالتالي:

٦.١ الدراسات المتعلقة بالنظم المؤسسة على المعرفة وتطبيقاته فى مجال المراجعة.

٦.٢ الدراسات المتعلقة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

٦.٣ الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين نظم الخبرة وفعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

وفيما يلى عرض لكل مجموعة منهم:

٦.١ الدراسات المتعلقة بالنظم المؤسسة على المعرفة وتطبيقاته فى مجال المراجعة

استهدفت دراسة (Hajiha, et al., 2010) فإستهدفت تصميم نظام خبير بهدف صياغة نموذج خطر المراجعة المعد بواسطة معايير المراجعة في شكل برنامج، وذلك من خلال تطبيق إطار نظرية الاحتمالات الممكنة Fuzzy Theory. واعتمد منهج الدراسة على تصميم منطق البرنامج

من خلال ثلاث محركات للإستدلال المنطقى والتى شملت (خطر المراجعة، والخطر الملازم، وخطر الرقابة) مستخدماً ٢٥ قاعدة شرطية لخطر المراجعة و٢٥ قاعدة شرطية للخطر الملازم و١٨١ قاعدة شرطية لخطر الرقابة؛ وتم اعتماد هذه القواعد من خبراء مراجعة إيرانيين وتم تطبيق البرنامج على إحدى الشركات الإيرانية. وتشير أهم نتائج الدراسة إلي أن تم تصميم نظام خبير لتقدير خطر المراجعة مبني علي القواعد الشرطية بالتطبيق علي إحدي الشركات الإيرانية وأن وجود اتفاق تام بين تقديرات النموذج الخبير المقترح في الدراسة مع المخاطر الفعلية للشركة محل المراجعة، وأن تقديرات المراجعين التقليديين للمخاطر يوجد بها بعض التناقض فى بعض الحالات مع النتائج الفعلية للشركة محل المراجعة.

في حين استهدفت دراسة (Devale & Kulkarni, 2012) التعرف على دور التقنيات الرائدة في مجال المراجعة التي تسمح للمراجعين من تحديد المخاطر وتقييم كفاءة الرقابة على نظم المعلومات الحديثة، وقد أوضحت الدراسة الفوائد المحققة نتيجة الانتقال إلى تطبيق المراجعة القائمة على الحاسب الآلي والتي يمكن أن تؤدي إلي تطوير وتحسين عملية المراجعة بإستمرار من خلال تقييم مخاطر المراجعة والمساعدة في تقييم أعمال الشركات والقرارات الصادرة عن الإدارة فيها، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن تقنيات المراجعة لبرامج الكمبيوتر مثل النظم الخبيرة واستخدامها لتحسين إجراءات العمل والتقليل من الأخطاء لا تزال في المراحل الأولى من التطوير إلا أن معظم الأبحاث جاءت للبحث عن الإجراءات الأمنية التي يجب أن ترافق تطبيقات نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات ومراجعتها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تقييم المخاطر الناتجة عن تطبيق النظم الخبيرة في الشركات وفرض إجراءات الأمن والسلامة المركزة على سلامة وإكتمال إجراءات العمل والمراجعة وضمان تطبيقها وأن اتمتة إجراءات المراجعة أصبحت من القضايا الأساسية في الوقت الحالي.

واستهدفت دراسة (Kozhakhmet et al., 2012) التعرف على أهمية أمن المعلومات في تنظيم عمليات المراجعة والتخطيط له، وتوصلت الدراسة إلى إرتفاع تكلفة تطبيق الأنظمة الخبيرة في الشركات من حيث الوقت والموارد البشرية القائمين على تنفيذها، وأن اتمتة عملية المراجعة من خلال تطوير البرمجيات يمكن أن يكون بديل جيد يساعد فى تخفيض التكاليف وسرعة عملية المراجعة وتحسين الجودة من خلال الامتثال مع معايير المراجعة الدولية، وأوصت الدراسة أنه ينبغي أن تؤدي أتمتة عملية المراجعة إلى تطوير النظم الخبيرة وتحقق فوائد كبيرة للإجراءات المتبعة من

قبل مراجع الحسابات، وكذلك فإن تطوير النظم الخبيرة يتم من خلال تطبيق مجموعة من النظم كالشبكات العصبية والخوارزميات الرياضية وغيرها.

في حين قامت دراسة (Otieno, J., 2013) بتقييم تاثير النظم المحاسبية بإستخدام الكمبيوتر على إدارة المخاطر الملازمة وإدارة مخاطر الرقابة وإدارة مخاطر الإكتشاف في الشركات المدرجة في بورصة طهران، وتوصلت الدراسة إلي أن النظام المحاسبي بإستخدام الكمبيوتر له تأثير إيجابي واضح على إدارة مخاطر المراجعة (إدارة المخاطر الملازمة، إدارة مخاطر الرقابة، إدارة مخاطر الإكتشاف).

واستهدفت دراسة (السالم & الدويك، ٢٠١٣) التعرف على أثر استخدام أجهزة الأنظمة الخبيرة وبرمجيات الأنظمة الخبيرة في المراجعة الخارجية في الأردن، وأثر استخدام أجهزة الأنظمة الخبيرة وبرمجيات الأنظمة الخبيرة على زيادة كفاءة تنفيذ أنشطة المراجعة الخارجية، وأثر استخدام أجهزة الأنظمة الخبيرة وبرمجيات الأنظمة الخبيرة على زيادة فعالية تنفيذ انشطة المراجعة الخارجية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي واضح على استخدام أجهزة الأنظمة الخبيرة وبرمجيات الأنظمة الخبيرة في المراجعة الخارجية في الأردن، واستخدام أجهزة الأنظمة الخبيرة وبرمجيات الأنظمة الخبيرة في زيادة كفاءة وفعالية تنفيذ أنشطة المراجعة الخارجية.

فى حين استهدفت دراسة (البشتاوي & البقمي، ٢٠١٥) التعرف على مفهوم النظم الخبيرة وأهميتها ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية والمعوقات التي تحد من كفاءة تطبيقها، وأثر جودة تطبيق النظم الخبيرة في تعزيز قدرة المراجعين على إستخدام تقنيات المعلومات الحديثة، وأثر متطلبات تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية على إجراءات المراجعة الإلكترونية، وعلاقة النظم الخبيرة بكفاءة إجراءات المراجعة الإلكترونية وزيادة الموثوقية بالمعلومات والبيانات المحاسبية. وأوضحت نتائج الدراسة الإتفاق بين أفراد العينتين الأردنية والسعودية على أن لتطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية فوائد متعددة، كما أن تطبيق النظم الخبيرة في البنوك المختلفة تتطلب فرض نظم رقابية على الإجراءات وطرق تنفيذها للتأكد من صحة المعلومات والبيانات المعتمد عليها في إتخاذ القرارات المختلفة من قبل مستخدميها، وهناك علاقة طردية بين كفاءة النظم الخبيرة وإجراءات المراجعة الإلكترونية، هناك أهمية أكبر في حالة تطبيق النظم الخبيرة لتنفيذ خدمات البنك لدور أنظمة الرقابة والضبط الداخلي، وتساعد النظم الخبيرة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في

إجراءات المراجعة الإلكترونية، ومن متطلبات تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية تهيئة قواعد البيانات والمعلومات لدى البنوك وتبنيها لأحدث البرمجيات أو وسائل الاتصال المتعلقة بمستجدات التعامل مع الانترنت والمواقع الالكترونية التي لها علاقة مع طبيعة الأعمال الحديثة ومجالات التعامل مع الأفراد والشركات، ويتطلب تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية تأهيل الأفراد القائمين على استخدامها، وهناك تأكيد من أنه في ظل النظم الإلكترونية من الممكن أن تصاحب عملية تطبيقها مجموعة من المخاطر البشرية والمادية، هناك تأكيد من أنه لا زال بعض المراجعين يستخدمون إجراءات مراجعة يدوية في مراجعة البيانات المالية والمحاسبية للبنوك في كل من البلدين عينة الدراسة.

واستهدفت دراسة (المنشاوي، ٢٠١٥) التعرف على الأحكام المهنية التي يستند إليها المراجع عند تقدير خطر المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية، وكذلك التعرف على دور النظم المؤسسة على المعرفة في دعم الأحكام المهنية التي يصدرها المراجعين عند تقدير خطر المراجعة، وتصميم وبناء نظام مقترح مؤسس على المعرفة لمساعدة المراجع في تقدير خطر المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وتقييم النظام المقترح المؤسس على المعرفة للوقوف على مدى كفاءته وفعاليته وقبوله من قبل المراجعين. وتوصلت الدراسة إلى أن بيئة مراجعة الحسابات تعتبر بيئة نموذجية لإستخدام النظم المؤسسة على المعرفة، صلاحية النظم المؤسسة على المعرفة لأداء مهمة تقدير خطر المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية، حيث تم تصميم وبناء نظام مؤسس على المعرفة لتقدير خطر المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية والذى تم تسميته ARAEX، ويؤدي استخدام النظام المقترح ARAEX إلى تقليل الوقت اللازم لأداء مهمة تقدير خطر المراجعة وبالتالي فإن النظام المقترح يتسم بالكفاءة ويعتبر النظام المقترح ARAEX فعال كأداة لأداء مهمة تقدير خطر المراجعة، ويعتبر النظام المقترح ARAEX مقبول من قبل المراجعين حيث يوجد اتفاق بين المراجعين على نجاحه كأداة قرارية ومساعدة لهم في أداء مهمة تقدير خطر المراجعة.

بينما هدفت دراسة (الجبورى & سلمان، ٢٠١٧) تحديد أثر النظم الخبيرة وتقسيماتها العامة بنظم المعلومات المحاسبية والذى يعد نظام التكاليف جزءاً منها لتحسين العناصر المعلوماتية والمتمثلة فى التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظم الخبيرة المحاسبية فى المنظمات ستجعل من نظام المعلومات المحاسبية بشكل عام ونظام التكاليف بشكل خاص أكثر تطوراً بالنسبة للمستخدمين الداخليين من خلال تزويدهم بالمعلومات المالية وغير المالية التي تم

تجميعها وتحليلها بشكل تفصيلي مما تنعكس وبشكل ايجابي على عملية إتخاذ القرارات. وأوصت الدراسة المحاسبين الماليين والمراجعين بإستخدام النظم الخبيرة لتطوير عملهم بالنظر لما تتمتع به من مميزات تساعدهم على اكتساب العديد من المهارات، والتوصية بإستعمال النظم الخبيرة فى مجلس المعايير المحاسبية لأنه يسهل من عملهم بحل المشاكل التى لا تمتلك النظم الخبيرة حل لها.

وهدفت دراسة (Adhikari & Mirshams, 2017) إلى إلقاء لمحة عامة عن النظام القائم على المعرفة (KBS) في سياق منهجيات اتخاذ القرار المستخدمة في اختيار المواد لتصميم الهياكل المعدنية للطائرات خفيفة الوزن. حيث تم تقديم منهجيتين متميزتين لصنع القرار بمعايير متعددة (MCDM) مع أمثلة تعرض مجموعة من المواد المدرجة في القائمة المختصرة المناسبة في تصميم الهياكل، يتم استخدام قيم القيود المحددة مسبقًا وخاصة الخصائص الميكانيكية كخصائص ذات صلة تلبي متطلبات التصميم. أخيرًا، يتم تصنيف المواد بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام المنهجيات ومقارنتها مع تلك التي تم الحصول عليها باستخدام نهج Ashby المعمم لاختيار المواد.

كما هدفت دراسة (وهدان، ٢٠١٨) إلي تقييم أثر نظم ERP على فعالية الرقابة الداخلية، وأثر ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية، ولتحقيق هذا الهدف تم فحص أثر نظم ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وأثر فعالية الرقابة الداخلية على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وأخيراً فحص مدى تأثير نظم ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية فى ضوء فعالية الرقابة الداخلية كمتغير وسيط. وتشير نتائج البحث إلى وجود تأثير لنظم ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، ووجود تأثير لنظم ERP على فعالية الرقابة الداخلية، ووجود تأثير ايجابي لنظم ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية.

كما اقترحت دراسة (Xiong et al., 2019) نموذجًا جديدًا للإجابة على الأسئلة من البداية إلى النهاية، والذي يتم فيه تجميع أدلة الإجابة من قاعدة معرفية غير كاملة (KB) ومجموعة من المقتطفات النصية المسترجعة. حيث أنه في ظل الافتراضات القائلة بأن قاعدة المعارف الهيكلية أسهل في الاستعلام وأن المعرفة المكتسبة يمكن أن تساعد في فهم النص غير المهيكل، فإن هذا النموذج أولاً يجمع معرفة الكيانات من رسم بياني فرعي لقاعدة المعارف المتعلقة بالأسئلة؛ ثم يعيد

صياغة السؤال في المساحة الكامنة ويقرأ النصوص مع معرفة الكيان المتراكمة في متناول اليد. يتم أخيرًا تجميع الأدلة من KB والنصوص للتنبؤ بالإجابات في WebQSP المعياري المستخدم على نطاق واسع لـ KBQA، ومن المتوقع أن يحقق هذا النموذج تحسينات متسقة عبر الإعدادات بنطاقات مختلفة من عدم اكتمال قاعدة المعارف.

فى حين أكدت دراسة (Yadav et al., 2020) أن المراحل الأربع في دورة حياة مشروع ريادة الأعمال تتكون من التفكير، والانتقال، وتوسيع النطاق، والنمو/الخروج، ويتم تنفيذها بكفاءة من خلال الخدمات القائمة على المعرفة (KBS). حيث يعتبر ال KBS اقتصاد كبير وسريع النمو يعتمد على الأعمال والمهن التي تضع أساسًا ملموسًا لبناء أعمال قابلة للتطوير. تعتبر KBS فرصًا موصى بها للغاية للاستثمار في المشاريع الجديدة والنمو. وقد تم إيلاء القليل من الاهتمام لهذا المجال لأبحاث ريادة الأعمال والتعليم الذي يعيق التوسع الاقتصادي الوطني. أوصت هذه الدراسة بضرورة تعليم ريادة الأعمال والبحث والاستثمار في KBS. يستكشف العمل البحثي لـ KBS الميزات والفرص والتحديات الحصرية في تطوير المشاريع الجديدة إلى مؤسسة قابلة للتطوير.

كما تم إجراء دراسة (Raza, 2022) على مرحلتين. اقترحت المرحلة الأولى إطارًا ومنهجية قائمة على سلاسل الكتل المتعددة لأنظمة قاعدة المعرفة القائمة على القواعد لتخزين المعرفة في شكل قواعد بطريقة لا مركزية مع الوصول القائم على الأدوار لتقييد صيانة القواعد لخبراء المجال. أظهرت نتائج التقييم، من حيث Blockchain وKBS، دقة مماثلة من حيث النسبة المئوية للتصنيفات الصحيحة المقدمة بالمقارنة مع KBS التقليدية. قامت المرحلة الثانية بتوسيع إطار العمل عن طريق إضافة خوارزمية توافقية لإضافة القواعد المتزامنة بواسطة خبراء متعددين في المجال أثناء حل أي مشكلات تعارض.

٦.٢ الدراسات المتعلقة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي

استهدفت دراسة (السواح، ٢٠٠٨) فهدفت إلى التعرف على مدى جدوى إعداد التقارير المقترحة عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية ومدى استجابة الممارسين لتقديم هذه الخدمة المقترحة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استقراء أهم الإصدارات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة وتم توزيع قائمة الاستبيان على عينة من مراقبي حسابات بعض الشركات العامة المقيدة بالبورصة للوقوف على مدى جدوى هذه النوعية من التقارير المقترح إعدادها عن فعالية هيكل

الرقابة الداخلية وآراء عينة من الأكاديمين في بعض الجامعات المصرية وأصحاب المصالح في الشركات المقيدة بالبورصة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي حتى يتم التوصل إلى نتائج منطقية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن عملية التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية من أكثر الآليات ملاءمة لزيادة فعالية هيكل الرقابة الداخلية، والحد من الغش والتلاعب، ووجود طلب متزايد على إبداء الرأي عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وعلى خدمة التصديق على تلك التقارير.

واستهدفت دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٨) تحليل المضامين الرئيسية التى استحدثها القسم رقم ٤٠٤ من قانون SOX لتفعيل هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وتحديد أهم التأثيرات الاستراتيجية التى نتجت عن تطبيق القانون ودراسة محتويات المعيار رقم ٢ الصادر عن مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة والذى جاء مرشداً للجزء الخاص بهيكل الرقابة الداخلية من قانون SOX، ودراسة مدى تأييد معدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات في مصر لتقرير كل من الإدارة ومراقب الحسابات عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية وأهم المعوقات التى تمنع ذلك، واعتدت الدراسة على المنهج التحليلي الذى يقوم على استقراء وتحليل الأدبيات المحاسبية المعاصرة المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم توزيع قائمة الاستبيان على عينة الدراسة المتمثلة في عينة من معدي القوائم المالية والمحللين الماليين ومراقبي الحسابات فى مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى فى البيئة المصرية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها أن تقرير مراقب الحسابات عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية يحقق العديد من المنافع التي تؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية، وجود بعض المعوقات التى تواجه مراقب الحسابات منها (ارتفاع تكاليف الاختبارات، ارتفاع تكلفة نظم المعلومات اللازمة للتقرير وغيرها) كما توصلت إلى أن هناك معرفة مسبقة إلى حد ما بقانون SOX وخاصة الجزء الخاص بالتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية مما يسهل تطبيقه في مصر، ورغبة المستقصى منهم في ضرورة إلزام الإدارة بإعداد تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية وتوقيع المدير التنفيذي والمالي عن هذا التقرير مع ضرورة قيام مراقب الحسابات بإعداد تقرير مستقل عن هيكل الرقابة الداخلية.

أما دراسة (الخطيب، ٢٠٠٨) فاستهدفت إبراز دور تقارير الإدارة عن فعالية نظم الرقابة الداخلية فى تحسين كفاءة أداء المراجع الخارجي من خلال استطلاع واقع التطبيق العملي لإعداد إدارات

الشركات لتقارير عن فعالية نظم الرقابة الداخلية فى مصر وأهم الصعوبات المتعلقة بذلك بالإضافة إلى التعرف على أهم القوانين والإرشادات المطالبة بضرورة الإهتمام بنظم الرقابة الداخلية وإصدار التقارير عن فعاليتها. وقد توصلت الدراسة إلي بعض النتائج أهمها أن هناك نسبة قليلة جداً من الشركات فى مصر تقوم بإعداد تقارير عن فعالية نظم الرقابة الداخلية وإرفاقها بتقاريرها السنوية، كما أنه يوجد دور لتقارير الإدارة عن فعالية نظم الرقابة الداخلية فى تحسين كفاءة أداء المراجع الخارجي متمثلاً فى تخفيض وقت عملية المراجعة ، تحسين كفاءة المراجع الخارجي فى فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية ، تحسين كفاءة المراجع الخارجي فى تقدير خطر الرقابة.

في حين هدفت دراسة (متولى، ٢٠١٠) إلى توضيح أهمية التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية ومحاولة تقديم مدخل مقترح لدور التألفات الرقابية في تطوير هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي للحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية، واعتمدت الدراسة بشكل أساسى على المزج بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي وكذلك الاعتماد على الدراسة الميدانية اللازمة لإختبار الفروض والوصول إلى نتائج، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تقرير مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية يعد تحدياً جديداً على مرافبي الحسابات حيث يسهم في تطوير مهنة المراجعة، والاهتمام بتطوير هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي يعد من أهم أولويات المنشأة والجهات المهنية المختصة بتنظيم المهنة وإصدار المعايير.

واستهدفت دراسة (Asare and Wright, 2012) إلى توضيح مدى تأثير نوع تقرير الرقابة الداخلية على التقرير المالي ودوره في زيادة ثقة المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو قدرة مراقبي الحسابات على إعداد تقرير فعال حول هيكل الرقابة الداخلية، كما يرى بعض المستخدمين أن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية يفقد بعض المصداقية عندما يتم دمجه مع تقرير هيكل الرقابة الداخلية، كما توصلت إلى اهمية وجود الثقة فى تقارير مراقبي الحسابات كون هذه التقارير تساعد في صنع القرار بالنسبة للمستثمرين.

وهدفت دراسة (خليل، ٢٠١٢) إلى تحديد أفضل ممارسات المراجعة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي من خلال ما تتضمنه الإصدارات المهنية العالمية بما يتلائم مع البيئة المصرية، وإعتمدت الدراسة فى جمع البيانات اللازمة على قائمة الاستبيان وتم استطلاع عينة مكونة من ٤٠ من مراقبي الحسابات الممارسين لمهنة المراجعة في مصر وعدد ٢٠ من مستخدمي تقرير المراجعة في مصر وتم الاقتصار على فئة إدارات صناديق الاستثمار كأحد المستخدمين، وخلصت الدراسة

إلى تحديد افضل الممارسات التى تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية في البيئة المصرية وتساعد في إتخاذ القرارات في الوقت المناسب في كل بعد من الأبعاد التالية: ممارسات المراجعة المرتبطة بدراسة وفهم وتقييم هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي، ممارسات المراجعة المرتبطة بالتأكيد على تقرير الإدارة حول فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية، وممارسات المراجعة المرتبطة بالتقرير عن فعالية تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية.

بينما استهدفت دراسة (العازمي، ٢٠١٢) التعرف على أهم المناهج المرتبطة بالرقابة الداخلية وخطواتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومكوناتها ، والتعرف على معايير الرقابة الداخلية حسب النموذج الأمريكي (COSO) بالإضافة إلى التعرف على العلاقة بين أهداف الشركات الصناعية الكويتية وتطبيق مجالس الإدارة فى تلك الشركات لكل معيار من معايير الرقابة الداخلية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها هى وجود علاقة بين تطبيق معايير الرقابة الداخلية والمتمثلة فى (فهم وإدارك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية، تكامل مكونات أو أجزاء الرقابة الداخلية، فاعلية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية، كفاءة إدارة التدقيق الداخلي، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والإستفادة منها) وبين تحقيق الأهداف الخاصة بالتقارير المالية وأهداف الإلتزام والأهداف التشغيلية فى الشركات الصناعية الكويتية.

وهدفت دراسة (المصري، ٢٠١٣) إلى تقييم الممارسات المرتبطة بهيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي وفقاً للإصدارات المهنية الدولية من أجل الوصول إلى هيكل رقابة داخلية فعال، وقامت الدراسة بتحليل الإصدارات المهنية والقوانين والمعايير المنظمة بتلك الممارسات وتم الإعتماد على الاستبيان للإجابة على تساؤلات الدراسة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو غياب الإطار المرجعي لتقييم هيكل الرقابة الداخلية في البيئة المصرية وأن تقرير مراقب الحسابات عن أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية في مصر لا يتماشي مع الدور الواجب أن يكون لدعم الثقة والمصداقية في التقارير المالية، كما توصلت إلى أن الممارسات المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي وفقاً للمعايير والإصدارات الدولية في معظمها تلائم الاستخدام في البيئة المصرية، كما تم وضع إطار مقترح يتضمن الجوانب الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

فى حين هدفت دراسة (Goh et al., 2013) إلى تحديد العلاقة بين آراء مراقبي الحسابات حول هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي وكذلك آرائهم حول مبدأ الاستمرارية في ظل المادة ٤٠٤

من قانون SOX، وإعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استقراء وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة وأيضاً قائمة الاستبيان لإستطلاع آراء عينة الدراسة المتمثلة في عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة لتحقيق أهداف الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن تقرير مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية يعزز ثقة المستثمرين في القوائم المالية ويزيد من جودة التقارير المالية، كما أن مراقب الحسابات يكون متحفظاً في حالة وجود ضعف مادي في هيكل الرقابة الداخلية.

وقدمت دراسة (الشجاع، ٢٠١٤) إطار مقترح لتحسين كفاءة تقرير مراقب الحسابات حول فعالية ضوابط هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي وذلك لحماية المستثمر وأصحاب المصلحة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة من مراقبي الحسابات في مكاتب المحاسبة والمراجعة اليمنية وعينة من مراقبي الحسابات فى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك لجمع البيانات الأولية وفقاً لآرائهم وإتجاهاتهم، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وضع إطار مقترح لتحسين كفاءة تقرير مراقب الحسابات حول هيكل الرقابة الداخلية لحماية المستثمر ويستفيد منه مراقب الحسابات عند قيامه بمراجعة ضوابط الرقابة الداخلية، بالإضافة غلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة (مراقبي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومراقبي الحسابات المستقلين) حول أهمية وأهداف ومكونات ومقترحات تحسين تقرير مراقب الحسابات حول هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

وهدفت دراسة (Ardi and Nazaripour, 2015) إلى تحديد المعوقات التى تواجه مراقب الحسابات عند تقييم هيكل الرقابة الداخلية في أثناء عملية المراجعة، وتم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة وتوزيع قائمة استبيان على عينة من مراقبي الحسابات، وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض المعوقات التى تواجه مراقب الحسابات عند تقييمه لهيكل الرقابة الداخلية منها النظام التقليدي لوحدة الأعمال وضعف التدريب المهني والأتعاب والتكلفة غير الملائمة وغيرها وهذا من وجهة نظر المحاسبين والإدارة.

فى حين هدفت دراسة (Reid, L. C., 2015) إلى تحديد مدى منفعة المستثمرين من تقرير مراقب الحسابات ولجنة المراجعة عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة من مراقبي الحسابات وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن التغيرات في تقرير مراقب الحسابات عن هيكل الرقابة الداخلية تساهم في تقديم معلومات ذات الصلة في الوقت المناسب للمنظمين والمستثمرين والأطراف الخارجية.

وتناولت دراسة (كشرود & محيوت، ٢٠١٦) الإهتمام الذي لقاه موضوع الرقابة الداخلية خاصة بعد الإنهيارات التي عرفتها العديد من الشركات والنقائص المسجلة على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي يعتبر المرجعية الوحيدة في معظم دول العالم، وكان لابد من العمل على تطويره وتكييفه مع متطلبات المرحلة الراهنة. حيث قامت لجنة رعاية المنظمات للجنة تريدواي COSO بدراسة الوضع والحالة التي آلت إليها بيئة الأعمال بعد مرور عشرين عاما من إصداره محاولة منها تحديث هيكلها لمواجهة التحديات المفروضة عليها آخذة بالحسبان بنود قانون SOX خاصة الفقرة ٤٠٤ التي تنص على التقييم الدوري لنظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير سنوي للجنة الأوراق المالية حول فعاليته.

كما تناولت دراسة (Rubino et al., 2017) تسليط الضوء على كيفية تمكين إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات مع عملياته من تحسين تقييم البيئة الرقابية وتنفيذها، حيث هدفت الى تحليل كيفية تأثير إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) على بيئة التحكم ونظام الرقابة الداخلية، ويهدف على وجه الخصوص إلى توضيح كيفية تأثير هيكل وعمليات COBIT على الفئات السبع من العوامل التي تشكل بيئة الرقابة. وأضحت تحليل النتائج إلى أن تنفيذ إطار عمل COBIT يوفر بعض المؤشرات للمديرين والمراجعين الذين يجب عليهم تنفيذ أو تقييم نظام الرقابة الداخلية، كما يسمح اعتماد إطار العمل للمديرين بالتركيز بشكل فعال على دمج العمليات ومواءمتها وربطها، وهذا يحسن فهم الجوانب الرئيسية المرتبطة ببيئة التحكم. بالإضافة إلى ذلك، يسمح اعتماد إطار العمل بالتغلب على بعض القيود المتعلقة بإطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وهدفت دراسة (Aytaç & Çabuk, 2020) إلي طرح تغيير نظام الرقابة الداخلية من الماضي إلى الحاضر، حيث تم ذكر العناصر التي يجب مراعاتها في عملية التصميم والتقييم، وتم ذكر المشكلات التي تمت مواجهتها في هذه العملية. أيضًا، من أجل مقارنة الأرضية النظرية وتطبيقها في القطاع الخاص لنظام الرقابة الداخلية، تم اختيار شركة تعمل في بورصة عن طريق أخذ العينات الملائمة. وتم استخدام المقابلة شبه المنظمة وطريقة مراجعة الوثائق. وبناءً على ذلك، تم طرح الجوانب القوية والضعيفة لهذه الشركة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.

فى حين هدفت دراسة (Turgaeva et al., 2020) إلي تقييم الأمن المالي لأنشطة شركات التأمين كإحدى المراحل في تنفيذ جميع أنواع الرقابة الاقتصادية وخاصة الرقابة الداخلية. توفر الدراسة خوارزمية لتقييم الأمن المالي لشركة التأمين في الرقابة الداخلية، وتقترح مراقبة مرحلية لتقييم

المخاطر المالية لشركة التأمين. في إطار منهجية الدراسة، تم اتباع الطرق التالية: طرق تحليل العوامل المحددة، طريقة إرشادية لتحديد معايير تقييم المؤشرات. وخلص إلى أن الحاجة قد نشأت كأحد أقسام المنهجية لاستخدام الرقابة الداخلية لتقييم الأمن المالي لشركة التأمين. وكانت نتيجة الدراسة تطوير خوارزمية لإجراء أحد أقسام الرقابة الداخلية باستخدام تقييم الأمن المالي لشركة التأمين. كما كشفت الدراسة أن الواقع الجديد قد غير الموقف تجاه استخدام الأساليب القياسية التي لا تأخذ في الاعتبار الأداء الخاص للشركات، وتتطلب تحديث القديمة وإدخال مناهج جديدة لأساليب الرقابة الاقتصادية.

كما تناولت دراسة (Chan et al, 2021) تأثير الرقابة الداخلية ومكوناتها الخمسة على ابتكار الشركات باستخدام إطار عمل لجنة المنظمات الراعية (COSO) مع عينة من الشركات الصينية. حيث تم تحليل تأثير نظام الرقابة الداخلية ككل، وكذلك تأثير المكونات الخمسة للرقابة الداخلية بشكل فردي (أي بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمتابعة). تشير نتائج الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية كنظام متكامل لها تأثير إيجابي كبير على ابتكار الشركة، كما تم قياسه من خلال طلبات براءات الاختراع، كما أن حجم التأثير على الابتكار يختلف باختلاف الفئات الفرعية (مكونات) الرقابة الداخلية، مع بيئة الرقابة وأنشطة الرقابة ومكونات المعلومات والاتصالات تظهر تأثيرات أقوى على الابتكار من تلك الخاصة بتقييم المخاطر والمتابعة. كما أن المستوى العالي من بيئة الرقابة وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات لها تأثير أقوى على الابتكار مقارنة بالمستوى المنخفض من تقييم المخاطر والمتابعة.

هدفت دراسة (Chung et al., 2021) إلى التحقق مما إذا كان سوق الأوراق المالية يتفاعل مع خيارات العرض المتاحة لمراجعي الحسابات بموجب المعيار (AS. 2) توفير مراجعة منفصله للبيانات المالية والرقابة الداخلية على تقارير مراجعة التقارير المالية [ICOFR]، أو تقديم تقرير مشترك مع كلا رأيي المراجعة. أفترض المؤلفون أن عرض نقاط الضعف المادية في ICOFR مع مراجعة غير مؤهله للبيانات المالية في تقرير مشترك يخفف بشكل فعال من الوزن الموضوع على نقاط الضعف المادية التي ينظر إليها المستثمرون. افترض المؤلفون أيضًا أن تأثير تنسيق العرض التقديمي يختلف حسب نوع نقاط الضعف المادية نظرًا لأن بعض نقاط الضعف المادية تعتبر أكثر خطورة من غيرها. قام المؤلفون بفحص ICOFR وتقارير المراجعة وبيانات الإرجاع غير الطبيعية التراكمية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٧ باستخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى على مرحلتين.

خلصت النتائج أن التقرير المشترك عن ICOFR غير الفعال ومراجعة البيانات المالية غير المؤهلة يقلل من التأثير السلبي للإفصاحات عن نقاط الضعف المادية على ردود أفعال أسعار الأسهم، ولكن فقط عندما تنطوي نقاط الضعف على ضوابط أكثر جدية على مستوى الشركة، بدلا من الضوابط على حسابات محددة.

أما دراسة (بخيت،٢٠٢٢) فقد هدفت الى دراسة واختبار اثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة، إما مباشرة، او من خلال تأثير فعالية هيكل الرقابة الداخلية على اتعاب مراقب الحسابات من خلال ٣٢٤ مشاهدة من عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٢. وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي لفعالية هيكل الرقابة الداخلية على تأخير تقرير المراجعة عن القوائم المالية السنوية الكاملة، سواء بشكل مباشر او غير مباشر من خلال توسط اتعاب المراجعة. بالإضافة الى التأثير المعنوي لكل من حجم شركة المحاسبة والمراجعة وتدوير مراقب الحسابات كمتغيرات معدلة للعلاقات محل الدراسة.

فى حين ركزت دراسة (Tao et al., 2023) على الرقابة الداخلية متعددة الأهداف فى الصين. باستخدام طريقة انحدار المتغيرات الآلية، استخدمت هذه الدراسة نموذج الوساطة المعتدلة لدراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء البيئي. تأخذ هذه الدراسة الشركات المدرجة في بورصتي شنغهاي وشنتشن للأوراق المالية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢١ كعينة. وتظهر النتائج التجريبية أن الرقابة الداخلية عالية الجودة تؤدي إلى تعزيز الأداء البيئي، في حين أن مستوى رقمنة المؤسسات يلعب دورا وسيطا في العلاقة بين الاثنين، ونوع الملكية يخفف من آثار الرقابة الداخلية على الأداء البيئي. ويشير الاستنتاج إلى أن سياسة الرقابة الداخلية في الصين لها أهمية كبيرة للتنمية الخضراء للمؤسسات.

فى حين قامت دراسة (سالم، ٢٠٢٤) بتحليل هيكل الرقابة الداخلية فى الشركات المتضررة من جائحة كرونا ودراسة تأثيرات هيكل الرقابة فى هذه الشركات على زيادة جودة التقارير المالية. توصلت هذه الدراسة ان نظام الرقابة الداخلية لة دور جوهرى في تحسين جودة التقارير المالية فى الشركات وخاصة فى ظل جائحة كرونا.

٦.٣ الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين نظم الخبرة وفعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي

تناولت العديد من الدراسات والجهود البحثية العلاقة بين نظم الخبرة وفعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي ومنها هدفت دراسة (Hwang, et al., 2004) بعنوان تقدير خطر الرقابة الداخلية من خلال نموذج الحل وفق المنطق إلى إقتراح نظام خبير يساعد المراجع عند إصدار حكمه المهني بشأن تقدير مستوى خطر الرقابة بالشركات الصناعية. وهذا النموذج مصمم للقطاع الصناعي ويغطي النظام المحاسبي العام فقط تحت اسم "CRAS-CBR" بإستخدام قواعد الاستدلال المنطقي. ولتحقيق أهداف البحث قام الباحثون بأخذ عينة صغيرة من عمليات المراجعة، وذلك بسبب صعوبة جمع عدد كبير من حالات تقدير خطر الرقابة، واستخدم الباحثون استبانه لقياس المتغيرات المستقلة . وتوصلت الدراسة إلي تصميم نظام خبير لتقدير خطر الرقابة كما توصلت إلي أن التحقق من كفاءة أداء النظام المقترح من خلال تطابق نتائج تقدير خطر الرقابة من خلال هذا النظام المقترح مع نتائج تقديرات فريق المراجعة.

واستهدفت دراسة (wahdan, 2013) تصميم وتنفيذ وتقييم نظام خبرة لمساعدة مراجع الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وإعتمد منهج الدراسة على إجراء الدراسة على مرحلتين أساسيتين، الأولى تجميع المعرفة من ٤٠ مراجع بإستخدام المقابلات الشخصية، والثانية بناء وتصميم النظام المقترح وتقييمه من المراجعين الذين تم مقابلتهم و٢٠ طالباً من طلاب الماجستير بجامعة المنوفية، وقد توصلت الدراسة إلى تصميم نظام خبرة لإصدار رأي المراجع في تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالي يسمى ARIC، حيث يعتبر هذا النظام مناسب ومقبول من قبل المراجعين والطلاب.

٦.٤ تحليل الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة البحثية

من خلال استقراء أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، يمكن رصد الدلالات التالية:

- هناك اتفاق بين معظم الباحثين على أهمية استخدام النظم المؤسسة على المعرفة في مختلف مجالات المراجعة وأن لها تطبيقات متعددة كما أنها تساعد بدرجة كبيرة في حل المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة.
- بيئة المراجعة تعتبر بيئة نموذجية ومناسبة لإستخدام النظم المؤسسة على المعرفة بشرط وجود دافع قوي لإستخدامها وقبولها من قبل المراجعين.

- بيئة تقييم فعالية الرقابة الدراخلية على التقرير المالي تعتبر بيئة نموذجية لإستخدام النظم المؤسسة على المعرفة، وذلك لما تتمتع به من سمات تتوافق مع شروط استخدام هذه النظم من تعقد المهمة، الحاجة إلي الخبرة وندرتها، الحاجة لسرعة إتخاذ القرار، وتكرار الإستخدام.
- تعتبر النظم المؤسسة على المعرفة مقبولة من قبل المراجعين، حيث يوجد اتفاق بين المراجعين على نجاحه كأداة قرارية مساعدى لهم في أداء مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على تقرير مراقب الحسابات عن هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي وفقاً لما جاء في قانون Sarbanes–Oxley (SOX) الأمريكي من أجل حماية المستثمرين.
- اهتمت معظم الدراسات بمعرفة الاختلاف بين فترة ما قبل SOX وفترة ما بعد SOX.
- اهتمت الدراسات السابقة بتحديد الصعوبات والمعوقات التى تواجه مراقب الحسابات عند إعداد تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي. ومن أهم هذه الصعوبات والمعوقات، تعقيد النظام الرقابة داخل الشركة، نقص المعلومات التى يحتاجها المراجع ليقوم بمهام عمله، تدخلات الموظفين والإدارة، التغيرات المستمرة فى النظام الرقابي، احتمالية التحيز والخطأ فى تقديرات الحكم الشخصي للمراجع، تغيرات الهيكل التنظيمي داخل الشركة، واخيرا ضغوط الوقت.
- كما اهتمت بعض الدراسات بأهمية كفاءة وفعالية تقرير الرقابة الداخلية لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية مثل ضمان صحة ودقة المعلومات المالية، تحسين إتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية، الكشف عن المخاطر والحد منها، الإمتثال للقوانين واللوائح، تعزيز الكفاءة التشغيلية، زيادة الثقة بين أصحاب المصلحة، دعم حوكمة الشركات، والتقليل من الإحتيال.
- هناك ندرة فى الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين نظم الخبرة على أساس المعرفة وبين فعالية الرقابة الداخلية، حيث تبين وجود دراستتين فقط وهما دراسة (Chan chit, et al., 2001) ودراسة (wahdan, 2013).

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسات فى أن الدراسات السابقة لم تتناول عناصر المتغيرات التى تطرقت إليها البحث الحالي، والمتمثلة في التالي:

- دراسة وتحليل وإقتراح نظام مؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

- دراسة وتحليل وتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي وفقاً لما ورد في قانون Sarbanes- Oxley (SOX).
- التطرق إلى إرشادات لجنة COSO عام ٢٠١٣م.
- التطرق إلى مزايا ومنافع ومتطلبات تفعيل النظم المؤسسة على المعرفة KBS والعوامل التي تساعد علي نجاحها في بية الأعمال.
- اختلاف بيئة التطبيق.
- محاولة تطويع النظم المؤسسة على المعرفة فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي طبقاً لما جاء فى الفقرة ٤٠٤ من قانون ساربينز اوكسلي (SOX) ووفقاً لإرشادات لجنة COSO.

٧. فروض البحث:

فى ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وفي سياق مشكلة البحث يمكن صياغة فروض البحث كما يلى:

الفرض الأول: لا يمكن بناء نظام مقترح مؤسس على المعرفة لمساعدة المراجع فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

الفرض الثاني: لا يعتبر النظام المقترح المؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي كفء وفعال ومقبول من قبل المراجعين.

٨. منهجية البحث:

تعرض منهجية البحث تصميم النظام المقترح لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي من خلال مجموعة من النقاط التى تتمثل في إجراءات الدراسة الاختبارية فيما يتعلق بمجتمع وعينة البحث وأسلوب جمع البيانات كما يلي:

٨.١ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية، حيث تم اختيار عينة حكمية مكونة من مجموعة من المراجعين العاملين بهذه المكاتب ويبلغ عددهم ٤٠ مراجع. تم التركيز في اختيار العينة على المراجعين الذين لديهم تأهيل علمي وعملى كافي وخبرة مهنية كبيرة. ويوضح الجدول التالى عينة الدراسة التى تم توزيع قوائم الإستقصاء عليها وعدد قوائم الإستقصاء المستلمة أثناء إجراء الدراسة الاختبارية.

جدول ١. عينة الدراسة

مكتب المراجعة	القوائم المسلمة	القوائم المستبعدة	عدد القوائم المستلمة
مكتب حازم حسن KPMG	٧	٢	5
مكتب طارق فريد منصور	١٠	٣	7
مكتب أحمد محمد محمد سالم	١٥	٦	9
مكتب عبد المنعم سالم AMS	٥	١	4
مكتب عبد المحسن أحمد تاج الدين	٩	٤	5
مكتب عباس الغريانى	٨	٢	6
مكتب نبيل أكرم اسطنبولي	٦	٢	4
المجموع	**٦٠**	**٢٠**	**40**

وتوضح الجداول التالية تقسيم عينة الدراسة طبقاً للخصائص الديموجرافية للمستقصي منهم:

جدول ٢. توزيع المشاركين بالاستبيان طبقاً للمؤهل الأكاديمي

الفئات	بكالوريوس	دبلوم دراسات عليا	ماجستير	دكتوراه	الإجمالي
العدد الكلي	٣٢	٧	١٢	٩	٦٠
المستبعد	٥	١	٨	٦	٢٠
الباقي	٢٧	٦	٤	٣	٤٠
النسبة	%٦٧.٥	%١٥	%١٠	%٧.٥	%١٠٠

جدول ٣. توزيع المشاركين بالاستبيان طبقاً لسنوات الخبرة

الفئات	أقل من ٥ سنوات	٥ – ١٠	١٠ فأكثر	الإجمالي
العدد	٣٠	٦	٤	٤٠
النسبة	%٧٥	%١٥	%١٠	%١٠٠

ويتضح من الجداول السابقة أن نسبة عينة البحث كبيرة ومتنوعة ويمكن الإعتماد علي النتائج المتحصل عليها منها.

٨.٢ أسلوب جمع البيانات:

تم الاعتماد على البيانات الأولية فى إجراء الدراسة التجريبية والتى تم تجميعها بإستخدام قائمتي استبيان، حيث تمثل **القائمة الأولى** تجميع المعرفة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالى، والتى اشتملت على الجزء الخاص بالبيانات الشخصية للمستقصي منهم، بالإضافة الى مجموعة العوامل التى تؤثر فى تقييم المراجع لفعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي طبقاً

لمكونات هيكل الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة COSO، حيث تم تقسيمها إلى خمسة أقسام رئيسية (أنظر ملحق رقم ١):

الأول: العوامل التى يستند إليها المراجع فى تقييم فعالية بيئة الرقابة على التقرير المالى

الثاني: العوامل التى يستند إليها المراجع فى تقييم فعالية خطر الرقابة على التقرير المالى

الثالث: العوامل التى يستند إليها المراجع فى تقييم فعالية المعلومات والاتصالات على التقرير المالى

الرابع: العوامل التى يستند إليها المراجع فى تقييم فعالية أنشطة الرقابة على التقرير المالى

الخامس: العوامل التى يستند إليها المراجع فى تقييم فعالية المتابعة على التقرير المالى

فى حين تمثل **القائمة الثانية** تقييم النظام المؤسس على المعرفة المقترح وذلك بهدف تحديد مدي كفاءة النظام المقترح، تحديد مدي فعالية النظام المقترح، وتحديد مدي قبول المستخدمين للنظام المقترح (انظر ملحق رقم ٢).

٨.٣ اختبار الموثوقية والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان (الصدق والثبات):

تم تقدير معامل الصدق والثبات من خلال مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)، فإذا زاد هذا المقياس عن ٠.٧٠ فإنه يمكن الإعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع. يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الموثوقية والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

جدول ٤. اختبار الموثوقية والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

محاور الاستبيان	عدد العبارات	Reliability	Validity
قائمة الاستبيان الأولي الخاصة بتجميع المعرفة			
المجال الأول: بيئة الرقابة على التقرير المالي	٥	٠.٧٤٠	٠.٨٦٢
المجال الثاني: تقدير مخاطر الرقابة على التقرير المالي	٣	٠.٨٥٤	٠.٩٢٤
المجال الثالث: المعلومات والاتصالات	٣	٠.٨٧٩	٠.٩٣٧
المجال الرابع: أنشطة الرقابة على التقرير المالي	٩	٠.٧٢٣	٠.٨٥٣
المجال الخامس: المتابعة	٣	٠.٨٢٤	٠.٩٠٧
الإجمالي	**٢٣**	**٠.٨٧٢**	**٠.٩٣٤**
قائمة الاستبيان الثانية الخاصة بإختبار وتقييم النظام المقترح			
المجال الأول: فعالية ال ICOFR في تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي	٩	٠.٧٨٤	٠.٨٨٥
المجال الثاني: فعالية ال ICOFR كأداة لتدريب المراجعين	٣	٠.٧٧٨	٠.٨٨٢
المجال الثالث: تقييم المراجعين لكفاءة ال ICOFR	١	٠.٨١٦	٠.٩٠٣
المجال الرابع: مدى قبول المراجعين ل ICOFR	١٠	٠.٧٢٤	٠.٨٥١
الإجمالي	**٢٣**	**٠.٧٤٩**	**٠.٨٦٥**

يتضح من بيانات الجدول السابق أن اجمالى قيمة الصدق والثبات بفقرات قائمة الاستبيان الاولي بلغت ٠.٨٧٢ و ٠.٩٣٤ على التوالى، فى حين بلغ اجمالى قيم الصدق والثبات بفقرات قائمة الاستبيان الثانية ٠.٧٤٩ و ٠.٨٦٥ على التوالي. تشير هذه النتائج الى الموثوقية والاتساق الداخلى لفقرات الاستبيان فى القائمة الاولى والثانية، وهي نسبة عالية مما يؤكد إمكانية الإعتماد على نتائج التحليلات الاحصائية وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة. يتضح مما سبق صدق وثبات أداة الدراسة مما يؤكد صحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فروضها.

٩. اختبار فروض البحث:

الفرض الأول: لا يمكن بناء نظام مقترح مؤسس على المعرفة لمساعدة المراجع فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

٩.١ مراحل تصميم النظام ICOFR:

تمثل مراحل تصميم نظام ICOFR فى ثلاث مراحل أساسية يمكن شرحها فيما يلى:

المرحلة الأولى: تجميع واكتساب المعرفة

تم تجميع المعرفة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي من الكتب والمقالات العلمية ومعايير المراجعة، ثم تم تقييمها ومراجعتها باستخدام قائمة الاستبيان والمقابلات الشخصية مع المراجعين، وتمت مقابلة أحد المراجعين أكثر من مرة بإعتباره مراجع أساسي للتحكم والتقليل من الإختلافات التي ظهرت فى ردود المراجعين، بعد ذلك قام الباحث بتصميم خرائط التدفق والقواعد المنطقية لهذه المعرفة المكتسبة، ثم تم عرضها على المراجعين للتأكد من منطقيتها.

المرحلة الثانية: تمثيل المعرفة المكتسبة لتصميم النظام المقترح

تم استخدام لغة Extensible Markup Language (XML)، وهى لغة تستخدم لترميز وتخزين البيانات لتمثيل المعرفة المكتسبة فى المرحلة الأولى باللغتين العربية والإنجليزية فى شكل مجموعة من القواعد Rules الخاصة بكل نموذج.

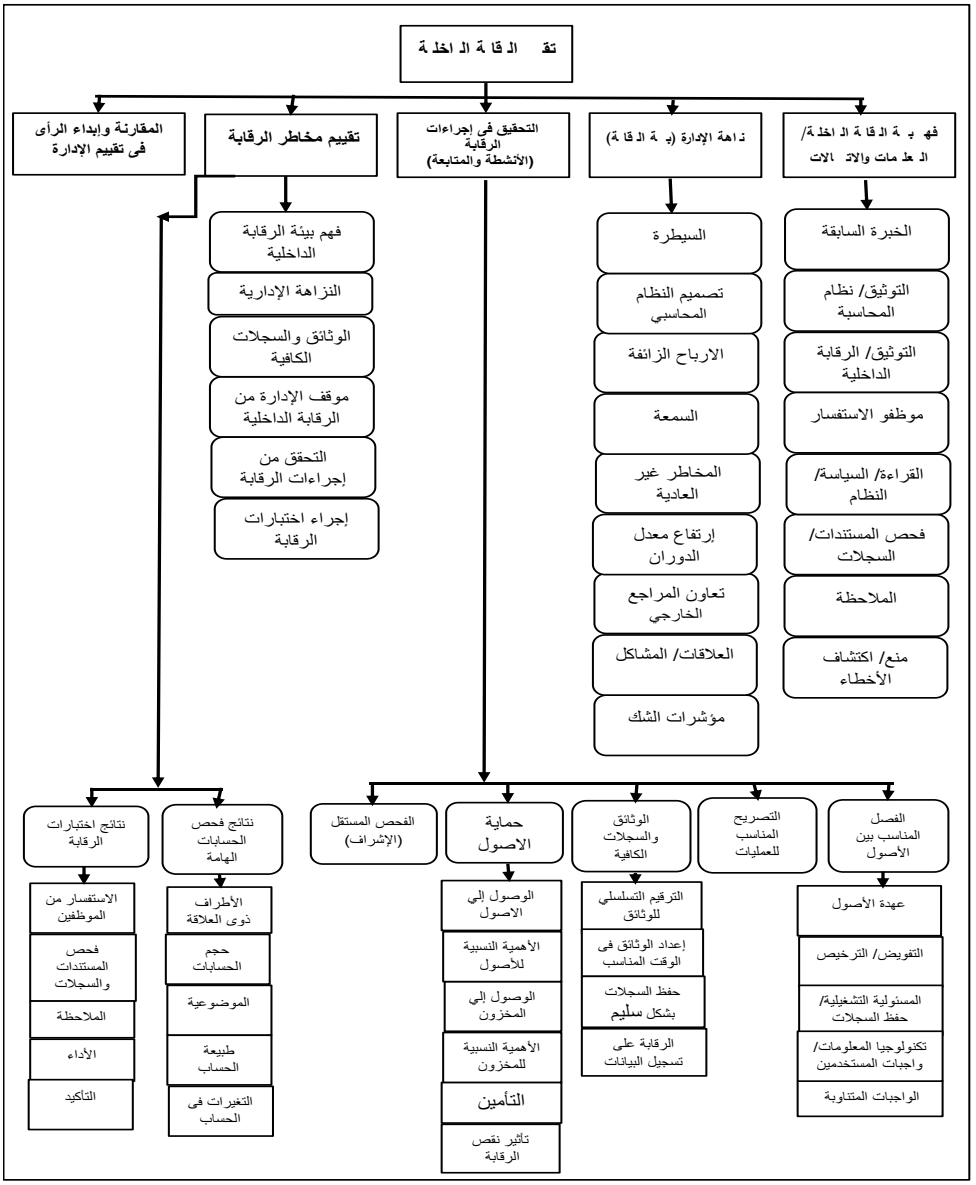
المرحلة الثالثة: تصميم منطق البرنامج المقترح وطريقة التفكير

تم استخدام لغة البرمجة السي شارب C# لعمل وحدة الاستدلال المنطقي، والتى من خلالها يتم الوصول للقاعدة الشرطية لإعطاء المستخدم النصيحة المناسبة عند إجابته للأسئلة التي يطرحها عليه البرنامج، وكذلك لتصميم واجهة المستخدم التي تظهر للمستخدم.

ويبين الشكل رقم ١ النموذج الرئيسي المقترح ICOFR لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، ويتكون هذا النموذج من خمسة نماذج فرعية وهى: نموذج تقييم فعالية بيئة الرقابة على التقرير المالي، نموذج تقييم فعالية تقدير خطر الرقابة على التقرير المالي، نموذج تقييم فعالية المعلومات والاتصالات على التقرير المالي، نموذج تقييم فعالية أنشطة الرقابة على التقرير المالي، ونموذج تقييم فعالية المتابعة على التقرير المالي.

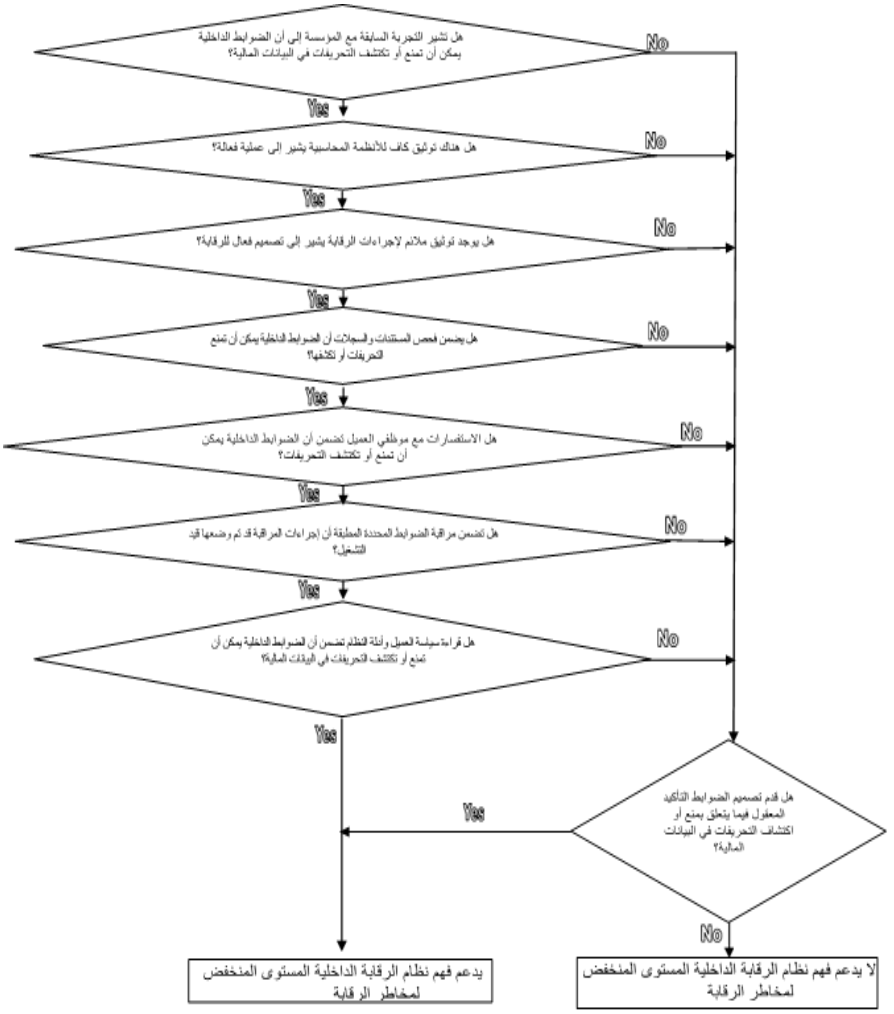
٩.٢ النموذج العام لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي:

الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي سلسلة من الأنشطة التي يضطلع بها جميع أعضاء الشركة وهي مصممة لتقديم تأكيد معقول بأن تقاريرها المالية موثوق فيها وأنها خالية من التحريفات الجوهرية. تحتوي الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على عناصر أو مكونات مثل بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمتابعة. يعتبر التقييم الفعال لهذه المكونات أمرًا مهمًا للغاية بالنسبة للمؤسسة لتحقيق مهمتها واستراتيجياتها وأهدافها التجارية. لذلك، من أجل الأداء الفعال لمنظمة ما، من الضروري تقييم هذه المكونات. توضع المكونات بطريقة تظهر الأهمية في تحقيق الأهداف المرجوة، وهي تمثل أيضًا عناصر رئيسية في نموذج هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي. ويوضح الشكل رقم ٢ خريطة تدفق للقواعد المنطقية Logic Rules للنموذج، حيث تتمثل الخصائص المكونة له في بيئة الرقابة، خطر الرقابة، المعلومات والاتصالات، أنشطة الرقابة، والمتابعة والمراقبة.



المصدر: إعداد الباحث

شكل ١. مخطط تفصيلي ل ICOFR



المصدر: إعداد الباحث

شكل ٢. تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي

من خلال ما سبق عرضه، يوضح الجدول التالي قائمة بعدد المفاهيم Concepts، والخصائص Properties، والأسئلة Questions، والقواعد Rules فى كل نموذج من النماذج المكونة لبرنامج تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي ICOFR.

جدول ٥. نماذج وخصائص وأسئلة وقواعد ICOFR

النماذج Models of ICOFR	الخصائص والأسئلة Properties and Questions	القواعد Rules
النموذج العام: تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي	٥	١٣
النموذج الفرعي الأول: نموذج تقييم فعالية بيئة الرقابة على التقرير المالي	٥	٥٣
النموذج الفرعي الثاني: نموذج تقييم فعالية تقدير خطر الرقابة على التقرير المالي	٣	٥١
النموذج الفرعي الثالث: نموذج تقييم فعالية المعلومات والاتصالات على التقرير المالي	٣	٥١
النموذج الفرعي الرابع: نموذج تقييم فعالية أنشطة الرقابة على التقرير المالي	١٣	٢٣٤
النموذج الفرعي الخامس: ونموذج تقييم فعالية المتابعة على التقرير المالي	٣	٥١
المجموع	**٣٢**	**٤٥٣**

من العرض السابق نستنتج انه تم تمثيل ونمذجة المعرفة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي والتى تم تجميعها.

الفرض الثاني: لا يعتبر النظام المقترح المؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي كفء وفعال ومقبول من قبل المراجعين.

٩.٣ تقييم ICOFR من قبل المراجعين ICOFR Validation:

بعد تصميم النظام المقترح ICOFR، تم عرض البرنامج المقترح على عدد ٤٠ مراجع لتقييم مدى صلاحيته من حيث كفائته وفعاليته في أداء مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وكذلك من حيث قبولهم للبرنامج المقترح، وذلك من خلال قائمة الاستبيان الثانية المعدة لهذا الغرض . تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من واحد إلي خمسة (غير موافق تماماً/ غير موافق/ موافق إلي حد ما/ موافق/ موافق جداً)، حيث أن العبارات التي تحصل على قيمة أقل من ٣ تمثل عدم تحقيق البرنامج لتوقعات المراجعين، بينما تشير العبارات التي تحصل على قيمة أكبر من ٣ إلي تلبية البرنامج لرغبات وتوقعات المراجعين، في حين تمثل القيمة ٣ مستوي متوسط لأداء البرنامج. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

٩.٣.١ تقييم فعالية ICOFR

يمكن تعريف الفعالية بأنها القدرة على تحقيق الأهداف المرغوبة بشكل جيد (Tang, 2011)، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام ١٢ عبارة بقائمة الاستبيان لتقييم فعالية ICOFR كأداة لتقييم

فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي وكأداة لتدريب المراجعين. توصلت نتائج الاستبيان إلي اتفاق المراجعين المستقصي منهم على فعالية ICORF كأداة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي وكأداة لتدريب المراجعين، ويمكن مناقشة ذلك بالتفصيل كما يلى:

٩.٣.١.١ مدي فعالية ICOFR كأداة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي

تم استخدام ٩ عبارة لقياس فعالية ICOFR كأداة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي ومدي سلامة طريقة عمل البرنامج المقترح وتحقيقه للمنفعة المحتملة منه، ويمكن توضيح ذلك فى الجدول التالى:

جدول ٦. تقييم المراجعين لفعالية ICOFR كأداة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي

العبارات	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ القياسي
١- يعد استخدام ICOFR مفيد للمراجع	٢	٥	٤.٠٥٠	٠.٩٠٤	٠.١٤٣
٢- يعمل ICOFR بطريقة منطقية	١	٥	٣.٧٠	١.٠١٨	٠.١٦١
٣- يعكس ICOFR الأداء المهني للمراجعين بشكل منطقي	١	٥	٣.٨٠	٠.٩٩٢	٠.١٥٧
٤- يعتبر ICOFR صالح لأداء مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي	٢	٥	٤.٠٧٥	٠.٧٩٧	٠.١٢٦
٥- يؤدي ICOFR مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي كما يجب	١	٥	٤.٠٥٠	١.١٣١	٠.١٧٩
٦- يساعد ICOFR المراجعين على الإلتزام بمعايير المراجعة عند تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي	٢	٥	٤.١٥٠	٠.٨٩٣	٠.١٤١
٧- يقدم ICOFR إرشادات للمراجعين فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي	٣	٥	٤.٥٠	٠.٦٤١	٠.١٠١
٨- يحتوى ICOFR على حقائق وخبرات تجريبية متكاملة بقاعدة المعرفة	١	٥	٤.٢٠	٠.٩٩٢	٠.١٥٧
٩- يتمتع ICOFR بدرجة عالية من الدقة في تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي	١	٥	٤.٣٥٠	٠.٨٣٤	٠.١٣٢

يوضح الجدول السابق نتائج تقييم المراجعين لفعالية ICOFR كأداة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن استخدام ICOFR مفيد للمراجع، كما أن برنامج ICOFR يعتبر صالح لأداء مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، حيث حصلت العبارات ١، ٤ على متوسط حسابي عالى يبلغ ٤.٥٠، ٤.٠٧٥ على التوالي وانحراف معياري يبلغ ٠.٩٠٤، ٠.٧٩٧ على التوالي، ويشير إلي اتفاق آراء المراجعين المستقصي منهم على ذلك. ويتضح أيضاً إتفاق المراجعين المستقصي منهم على أنٍ ICOFR يؤدي مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي كما يجب، كما يساعد ICOFR المراجعين على الإلتزام بمعايير المراجعة عند تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، حيث حصلت العبارات ٥، ٦ على متوسط حسابي عالى يبلغ ٤.٠٥٠، ٤.١٥ على التوالي وانحراف معياري يبلغ ١.١٣، ٠.٨٩٣ على التوالي، ويشير إلي اتفاق آراء المراجعين المستقصي منهم على ذلك.

كذلك تشير النتائج إلي أن برنامج ICOFR يقدم إرشادات للمراجعين فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، كما يحتوي ICOFR على حقائق وخبرات تجريبية متكاملة بقاعدة المعرفة، بالإضافة إلي تمتع برنامج ICOFR بدرجة عالية من الدقة في تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، حيث حصلت العبارات ٧، ٨، ٩ على متوسط حسابي عالى يبلغ ٤.٥٠، ٤.٢٠، ٤.٣٥ على التوالي وانحراف معياري يبلغ ٠.٦٤، ٠.٩٩، ٠.٨٣٤ على التوالي، ويشير إلي اتفاق آراء المراجعين المستقصي منهم على ذلك. في حين حصلت العبارة ٢، ٣ على متوسط حسابي يبلغ ٣.٧٠، ٣.٨٠ على التوالي وانحراف معياري يبلغ ١.٠١٨، ٠.٩٩ على التوالي، حيث تشير هذه النتائج إلي أن برنامج ICOFR يعمل بمنطقية، كما أنه يعكس الأداء المهني للمراجعين بشكل منطقي.

٩.٣.١.٢ مدي فعالية ICOFR كأداة لتدريب المراجعين

تم استخدام ثلاث عبارات لقياس فعالية ICOFR كأداة لتدريب المراجعين ولبيان دور البرنامج المقترح فى نقل الخبرات من كبار المراجعين إلي المراجعين المبتدئين من خلال تعليمهم وتدريبهم على القيام بمهمة التقييم الفعال للرقابة الداخلية على التقرير المالي، ويوضح الجدول ٧ ما يلى:

جدول ٧. تقييم المراجعين لفعالية ICOFR كأداة لتدريب المراجعين

العبارات	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ القياسي
١- يعتبر ICOFR وسيلة جيدة لتدريب المراجعين المبتدئين	٣	٥	٤.٢٢٥	٠.٨٠	٠.١٣٥
٢- يساعد ICOFR المراجعين فى الفهم الجيد لكيفية التقييم الفعال للرقابة الداخلية على التقرير المالي	٢	٥	٤.٢٠	٠.٩١	٠.١٤٤
٣- يوفر ICOFR وسيلة جيدة لمساعدة المراجعين	٣	٥	٤.٤٧٥	٠.٧٢	٠.١١٣

يوضح الجدول السابق نتائج تقييم المراجعين لفعالية ICOFR كأداة لتدريب المراجعين، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن برنامج ICOFR يعتبر وسيلة جيدة لتدريب المراجعين المبتدئين، كما أن برنامج ICOFR يساعد المراجعين فى الفهم الجيد لكيفية التقييم الفعال للرقابة الداخلية على التقرير المالي، كذلك تشير النتائج إلي أن برنامج ICOFR يوفر وسيلة جيدة لمساعدة المراجعين، حيث حصلت العبارات ١، ٢، ٣ على متوسط حسابي عالي يبلغ ٤.٢٢٥، ٤.٢٠، ٤.٤٧٥ على التوالي وبإنحراف معياري ٠.٨٠، ٠.٩١، ٠.٧٢ على التوالي، ويشير إلي اتفاق آراء المراجعين المستقصي منهم على ذلك.

٩.٣.٢ تقييم كفاءة ICOFR

يمكن تعريف الكفاءة بأنها الإستخدام الجيد للموارد المتاحة بالطريقة التي تحافظ على عدم إهدار الوقت (Fitriana & Hoesada, 2019)، ولتحقيق هذا الغرض تم توجيه بعض الأسئلة إلي المراجعين لتوضيح ما إذا كان البرنامج المقترح ICOFR ينجح فى تقليل الوقت اللازم لأداء مهمة التقييم الفعال للرقابة الداخلية على التقرير المالي، وتوصلت نتائج الاستبيان إلي أن البرنامج يوفر الوقت، ويوضح الجدول ٨ ما يلى:

جدول ٨. تقييم المراجعين لكفاءة ICOFR

العبارات	الحد الأدني	الحد الأعلي	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ القياسي
١- يساعد ICOFR على تقليل الوقت اللازم لأداء مهمة التقييم الفعال للرقابة الداخلية على التقرير المالي	٢	٥	٤.٤٠	٠.٧٤٤	٠.١١٨

يوضح الجدول السابق نتائج تقييم المراجعين لكفاءة برنامج ICOFR، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن برنامج ICOFR يساعد على تقليل الوقت اللازم لأداء مهمة التقييم الفعال للرقابة الداخلية على التقرير المالي، حيث حصلت العبارة ١ على متوسط حسابي عالى يبلغ ٤.٤٠ بإنحراف معياري ٠.٧٤٤ وبحد أدني وحد أعلي يبلغ ٢، ٥ على التوالي، ويشير ذلك إلي اتفاق براء المراجعين المستقصي منهم على ذلك.

٩.٣.٣ مدي قبول المراجعين لICOFR

يعكس قبول المراجعين لبرنامج ICOFR مدي رضائهم عن أدائه، ومدى سهولة فهمه وقبولهم لتوجيهاته وإرشاداته، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام عشرة عبارات بقائمة الاستبيان لقياس درجة قبول المراجعين للبرنامج، وتوصلت نتائج الاستبيان إلى اتفاق المراجعين على قبول البرنامج المقترح ICOFR، ويمكن توضيح ذلك فى الجدول التالي:

جدول ٩. تقييم قبول المراجعين لبرنامج ICOFR

العبارات	الحد الأدني	الحد الأعلي	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ القياسي
١- تم صياغة الأسئلة في ICOFR بشكل سهل ومفهوم	٣	٥	٤.٤٣	٠.٦٤	٠.١٠
٢- تعتبر وسيلة المساعدة (Explanation) بواجهة المستخدم في ICOFR مفيدة	٣	٥	٤.٢٥	٠.٦٣	٠.٠٩
٣- يمكن الوثوق في التقدير الذي توصل إليه ICOFR والإعتماد عليه	٣	٥	٤.٤٥	٠.٦٤	٠.١٠
٤- يعتبر التقدير الذي توصل إليه ICOFR مقبول مهنياً	٢	٥	٣.٩٠	٠.٩٦	٠.١٦
٥- يتمتع نموذج تقييم فعالية بيئة الرقابة بدرجة عالية من القبول	٢	٥	٤.٣٠	٠.٨٢	٠.١٣

العبارات	الحد الأدنى	الحد الأعلي	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ القياسي
٦- يتمتع نموذج تقييم فعالية تقدير المخاطر بدرجة عالية من القبول	٢	٥	٤.٣٠	٠.٧٩	٠.١٣
٧- يتمتع نموذج تقييم فعالية المعلومات والاتصالات بدرجة عالية من القبول	٣	٥	٤.٤٣	٠.٦٨	٠.١١
٨- يتمتع نموذج تقييم فعالية أنشطة الرقابة بدرجة عالية من القبول	٣	٥	٤.٢٣	٠.٦٦	٠.١٠
٩- يتمتع نموذج تقييم فعالية المتابعة بدرجة عالية من القبول	١	٥	٣.٨٥	٠.٩٨	٠.١٥
١٠- يتمتع البرنامج ككل لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي بدرجة عالية من القبول	١	٥	٤.١٨	٠.٨٤	٠.١٣

يوضح الجدول السابق نتائج تقييم قبول المراجعين المستقصي منهم لبرنامج ICOFR، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أنه تم صياغة الأسئلة في برنامج ICOFR بشكل سهل ومفهوم، كما تعتبر وسيلة المساعدة (Explanation) بواجهة المستخدم في ICOFR مفيدة للمراجعين، وأيضاً يمكن الوثوق في التقدير الذي توصل إليه ICOFR والإعتماد عليه، حيث حصلت العبارات ١، ٢، ٣ على متوسط حسابي عالي يبلغ ٤.٤٣، ٤.٢٥، ٤.٤٥ على التوالي وانحراف معياري يبلغ ٠.٦٤، ٠.٦٣، ٠.٦٤ على التوالي، ويشير إلي اتفاق آراء المراجعين المستقصي منهم على ذلك.

كما تشير النتائج أيضاً إلي إرتفاع قبول المراجعين للنماذج الفرعية الخمسة (نموذج تقييم فعالية بيئة الرقابة، نموذج تقييم فعالية تقدير خطر الرقابة، نموذج تقييم فعالية المعلومات والاتصالات، نموذج تقييم فعالية أنشطة الرقابة، نموذج تقييم فعالية المتابعة) المكونة للنموذج العام الخاص بتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، حيث حصلت العبارات ٥، ٦، ٧، ٨، ٩ على متوسط حسابي عالي يبلغ ٤.٣٠، ٤.٣٠، ٤.٤٣، ٤.٢٣، ٣.٨٥ وانحراف معياري يبلغ ٠.٨٢، ٠.٧٩، ٠.٦٨، ٠.٦٦، ٠.٩٨ على التوالي، ويشير إلي اتفاق آراء المراجعين المستقصي منهم على ذلك.

يتضح من الجدول السابق عرضه أيضاً أن التقديرات التي توصل إليها برنامج ICOFR تعتبر مقبوله مهنياً، وأن برنامج ICOFR لتقييم فعاليه الرقابة الداخلية على التقرير المالي يتمتع بدرجة عالية من القبول، حيث حصلت العبارات ٤، ١٠ على متوسط حسابي يبلغ ٣.٩٠، ٤.١٨ على

التوالي وانحراف معياري يبلغ ٠.٩٦، ٠.٨٤ على التوالى، ويشير إلي اتفاق آراء المراجعين المستقصي منهم على ذلك.

١٠. نتائج البحث:

أشارت أهم نتائج البحث إلي ما يلي :

- توصلت الدراسة الى أهمية الرقابة الداخلية على التقرير المالي لتقديم تأكيد معقول بأن التقارير المالية موثوق فيها وخالية من الأخطاء الجوهرية. أيضاً يمكن للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية (ICOFR) التخفيف من أي مخاطر تعوق أهداف التقارير المالية، مثل عدم وجود حلول للإحتيال المحدد ونقص الوعي الإداري بجودة التقارير المالية، وهذا يعني أن عدم فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من المحتمل أن يؤدي إلي تقارير مالية منخفضة الجودة.
- تعتبر بيئة المراجعة والرقابة الداخلية بيئة خصبة لبناء وتصميم النظم المؤسسة على المعرفة KBS، وذلك لما تتمتع به بيئة الرقابة من صفات تتماشي مع معايير استخدام النظم المؤسسة على المعرفة. حيث تتطلب هذه النظم خبرة مناسبة وتحتاج إلي سرعة فى إتخاذ القرارات، وبالتالي ستدعم النظم المؤسسة على المعرفة KBS الحكم المهني للمراجع بصفة عامة وعند تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي بصفة خاصة.
- صلاحية النظم المؤسسة على المعرفة لأداء مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، حيث تم تصميم وبناء نظام مؤسس على المعرفة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي والذي تم تسميته ICOFR، ويتكون هذا النظام من نموذج رئيسي لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي وخمسة نماذج فرعية (النموذج الفرعي الأول لتقييم فعالية بيئة الرقابة، النموذج الفرعي الثاني لتقييم فعالية تقدير خطر الرقابة، النموذج الفرعي الثالث لتقييم فعالية المعلومات والاتصالات، النموذج الفرعي الرابع لتقييم فعالية أنشطة الرقابة، النموذج الفرعي الخامس لتقييم فعالية المتابعة).
- يؤدي استخدام النظام المقترح ICOFR إلي تقليل الوقت اللازم لأداء مهمة تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وبالتالي فإن النظام المقترح يتسم بالكفاءة وهو ما سيمكن المراجع من توجيه وقت أكثر لأداء باقي مهام عملية المراجعة، وبالتالي تحسين جودة عملية المراجعة.
- يعتبر النظام المقترح ICOFR فعال كأداة مهمة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وكذلك يعتبر فعال كأداة مهمة فى تدريب المراجعين، حيث نجح النظام المقترح في العمل كمساعد للمراجع الخبير، بالإضافة لنجاحه كمساعد للمراجعين المبتدئين.

- يعتبر النظام المقترح ICOFR مقبول من قبل المراجعين، حيث يوجد اتفاق بين المراجعين على نجاحه كأداة مساعدة لهم في أداء مهمة تقدير خطر المراجعة.

١١. توصيات البحث:

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والتجريبية التى تم التوصل إليها، فأن الدراسة تقترح مجموعة من التوصيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يجب نشر ثقافة استخدام النظم المؤسسة على المعرفة بين المراجعين والمهتمين من خلال إعداد دورات تدريبية وندوات وورش عمل حول كيفية استخدام وأهمية هذه البرامج.
- يجب توجيه إهتمام الهيئات المهنية والأكاديمية والمراجعين نحو بناء وتصميم وتطوير نظم مؤسسة على المعرفة للقيام بأداء كافة مهام عملية المراجعة.
- ضرورة توجيه الإهتمام نحو تدريس مقررات النظم المؤسسة على المعرفة ضمن برامج المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة بالجامعات المصرية من خلال مقررات المراجعة ونظم المعلومات.
- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث حول مجالات الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية ونظم تخطيط موارد المشروع واستخدام النظم المؤسسة على المعرفة في مجال المراجعة.

١٢. الدراسات المستقبلية:

- إطار مقترح لتقييم نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالي الداخلية في بيئة نظم ERP.
- تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.
- تقييم أثر تقرير المراجع عن فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي على تضييق فجوة التوقعات.
- تأثير كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي على جودة المراجعة.

١٣. مراجع البحث:

أولًا: المراجع العربية:

- الباز، محمد أحمد البدوى؛ خليل، عبد اللطيف محمد، (٢٠١٣)، "تقييم الممارسة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي فى ضوء الإصدارات المهنية– دراسة تحليلية ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ع٢، المجلد٣٥، ص ص٥٧–١٠٠.
- الخطيب، حنان محمد صالح، (٢٠٠٨)، "**دور تقارير الإدارة عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية فى تحسين كفاءة أداء المراجع الخارجي (دراسة ميدانية)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- السواح، تامر إبراهيم، (٢٠٠٨)، "**دور التقرير الخاص عن هيكل الرقابة الداخلية فى زيادة درجة الثقة والاعتماد على القوائم المالية" دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية.
- الشرعبى، نبيل محمد سعيد أنعم، (٢٠١٤)، "تفعيل دور الآليات الرقابية الداخلية والخارجية فى تحسين الرقابة الداخلية– دراسة ميدانية على البنوك اليمنية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، ع٢، ص ص٢٥٤–٢٢٦.
- الشرقاوى، منى حسن أبو المعاطى، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأثر PCAOB ومعيار المراجعة الدولى رقم ٥ على جودة عملية المراجعة لتحقيق المراجعة المتكاملة"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع١، المجلد٣، ص ص١٢٨٣–١٣٥٧.
- الشنيفي، صالح حمد، (٢٠١٣)، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية على التقرير المالي فى الشركات السعودية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، ع ٣٣، المجلد ٢، ص ص ١٩–٥٧.

- الشهاوى، صلاح أحمد محمد متولى، (٢٠١٢)، "الدور المرتقب للمراجع الخارجي لتطوير أساليب الرقابة الداخلية فى بيئة التجارة الإلكترونية- دراسة ميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع٣، ص ص٣١٧-٣٧٦.
- الصباغ، أحمد عبد المولى، (١٩٩٩)، "اختبار النظم المؤسسة على المعرفة وتقرير صلاحيتها بواسطة المراجعين"، **المجلة العلمية للتجارة والاقتصاد**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ع١، ص ص ٣٥٥-٣٩٦.
- المصرى، شريف عبد السلام أحمد، (٢٠١٣)، "تقييم الممارسات المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي فى ضوء الإصدارات المهنية- دراسة تحليلية ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ع٢، المجلد ٣٥، ص ص٥٩-١٠٠.
- **النسخة المترجمة من كوبت 5**، (٢٠١٣)، ص ص١:٩٤.
- بخيت، محمد عبد النبي، (٢٠٢٢)، "**أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على أتعاب مراقب الحسابات وتأخير تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠١٢)، "دور المراجعة الداخلية فى الإفصاح عن الضعف الجوهري فى الرقابة الداخلية على التقارير المالية فى ضوء الإصدارات المهنية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع٤، ص ص٦٢٩-٧٠٦.
- خضر، سعاد حسن، (٢٠٠٠)، "دراسة تحليلية عن تطور النظم المؤسسة على المعرفة المستخدمة فى المراجعة"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع٤، ص ص٦٣١-٦٥٠.

- خضراوى، أسماء مدنى طاهر، (٢٠١٨)، "**أثر تقرير مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية على جودة المراجعة – دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- خليل، عبد اللطيف محمد، (٢٠١٢)، "أفضل ممارسات المراجعة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي فى ضوء الإصدارات المهنية – دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ع ١، المجلد٣٤، ص ص٣٥٣-٤٢١.
- سالم، شيرين على إبراهيم، (٢٠٢٤)، "**مدخل مقترح لتطوير هيكل الرقابة الداخلية فى المنشآت المتضررة من جائحة كورونا بهدف زيادة جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية**"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠٠٨)، "أثر تقرير الإدارة و المراجع الخارجي عن فعالية الرقابة الداخلية فى ضوء قانون sarbanse-oxely على تحسين جودة التقرير المالي بالتطبيق على البيئة المصرية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ع١، ص ص ٣٠٩-٣٥٤.
- على، عبد الوهاب نصر؛ شحاتة، شحاتة السيد، (٢٠١٤)، "**دراسات متقدمة فى الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث المعايير الدولية والأمريكية (مدخل الحوكمة وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات)**"، دار التعليم الجامعي.
- قمر، لورا ثروت سعد، (٢٠١٥)، "**دور مراقب الحسابات بشأن تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية وأثر ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية فى مصر- دراسة استكشافية**"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
- متولى، أحمد زكى حسين، (٢٠١٠)، "دور تقارير التألفات الرقابية فى تطوير هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي للحد من الممارسات المحاسبة الإحتيالية – دراسة ميدانية"،

مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع٢، المجلد ٢ ، ص ص ٥٣٧-٦٠٠.

- معيار المراجعة المصري رقم (٣١٥)، (٢٠٠٩)، "**تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام**"، الهيئة العامة للرقابة المالية.
- منشاوي، إبراهيم محمد، (٢٠١٥)، "**استخدام النظم المؤسسة على المعرفة لتقدير خطر المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية – دراسة تطبيقية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- مؤمن، شريف محمد لطفى، (٢٠١٤)، "تقييم الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمنظمات الأعمال- دراسة ميدانية"، **مجلة العلوم التجارية**، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، ع١، الجزء١، ص ص١٣٣-١٨٥.
- وهدان، محمد على، (٢٠١٨)، "تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية – دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، ع ٥، المجلد ٢، ص ص ٨٦ – ١٦٤.
- وهدان، محمد على، (٢٠١٤)، "**المراجعة بين النظرية والتطبيق فى بيئة الأعمال المعاصرة**"، دار الوثائق الجامعية للطباعة.
- وهدان، محمد على، (٢٠١٥)، "**نظم المعلومات المحاسبية في بيئة التجارة الالكترونية**"، دار الوثائق الجامعية للطباعة، الطبعة الثالثة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Adhikari, Pashupati., R. & Mirshams, Reza, (2017), Study of Knowledge-Based System (KBS) and Decision-Making Methodologies in Materials Selection for Lightweight Aircraft Metallic Structures, **Journal of Applied Science & Engineering Technology,** 5 (1), pp. 1-19.
- Akoka, J. & Comyn-Wattiau, I. (1997). An Expert System for Financial and Accounting Information System Auditing, **Computer Audit Update**, (October), pp. 8-19.

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (2006), **"Consideration of internal in Financial Statement Audit",** SAS No.78, An Amendment to SAS No.,55, New York.
- _____ (2006), **"Reporting on an Entity's Internal Control over Financial Reporting",** online, www.aicpa.org.
- _____, (2010), **"Communicating Internal Control Related Matters Identified in an Audit (Redrafted)"**, Statement on Auditing Standards No.115, Professional Standards, vol.1, AU sec.325, online, www.aicpa.org.
- Ardi, J., & Nazaripour, M., (2015), Identifying and Ranking the Obstacles of Internal Control Evaluation in the External Audit Process, **Mediterranean Journal of Social Sciences**, vol.6, No.6, pp 613-628.
- Arens, Alvin. A, Elder, Randel. J., & Beasley, Mark. S, (2012), **Auditing & Assirance Service: An Integrated Approach,** 14th. Ed; New Jersey: Prentice Hall.
- Asare, S. K., Fitzgerald, B. C., Graham, L. E., Joe, J. R., Negangard, E. M., & Wolfe, C. J. (2013). Auditors' internal control over financial reporting decisions: Analysis, synthesis, and research directions. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 32(Supplement 1), 131-166.
- Ashbaugh-Skaife, H, Collins, D, Kinney Jr, WR & LaFond, R., (2008), The effect of SOX internal control deficiencies and their remediation on accrual quality, **The Accounting Review**, Vol. 83, No. 1, pp. 217-250.
- Aytaç, A., & Çabuk, A. (2020). Assessment of The Effectiveness of Internal Control System and A Case Study**. Journal of Accounting and Taxation Studies**. 13 (2), PP 353-376.
- Barrett, M, J., (2008), Sarbanes-Oxley, Kermit the Frog, and Competition Regarding Audit Quality, **Journal of Business & Technology Law,** Vol. 3, pp 207-219.
- Beneish, M. D., M. B. Billings, & L. D. Hodder (2008). Internal control weaknesses and information uncertainty, **The Accounting Review**, 83 (3), pp 665-703.
- Bimo, I. D., Siregar, S. V., Hermawan, A. A., & Wardhani, R. (2019). Internal Control Over Financial Reporting, Organizational Complexity, and Financial Reporting Quality. **International Journal of Economics & Management**, 13(2).
- Chalmers, K, Hay, D., & Khlif, H., (2019), Internal control in accounting research: A review. **Journal of Accounting Literature**, Vol. 42, pp. 80-103.

- Changchit, C., Holsapple, C.W., & Madden, D. L., (2001), Supporting Manager's Internal Control Evaluations: An Expert System and Experimental Results, **Decision Support System,** Vol. 30, No. 4, pp. 437-449.
- Chan, K. C, Chen, Y., & Liu, B., (2021), The Linear and Non-Linear Effects of Internal Control and Its Five Components on Corporate Innovation: Evidence from Chinese Firms Using the COSO Framework, **European Accounting Review,** Vol. 30, No. 4, pp. 733-765.
- Chen, H., Dong, W., Han, H., & Zhou, N., (2017), Acomprehensive and Quantitative Internal Control Index: Construction, Validation, and Impact, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Vol.49, No.2, pp337-377**.**
- Chung, H., Krishnan, S., Lauck, J., & Wynn, J. (2021). Market reactions to the internal control reporting presentation format: combined vs separate audit reports. **Managerial Auditing Journal**, 36(7), 979-998.
- Cruz, S., (2016), What are Five Components of the COSO Framework? **Available at: info.Knowledgeleader.com.**
- Committee of Sponsoring Organizations Commission (COSO), (2009), **"Guidance for Smaller Public Companies Reporting on Internal Control over Financial Reporting",** online,www.acipa.org/cpeaf.
- _____, (2013), **"Internal Control Integrated Framework**, **pp1-10.**
- Donelson, D. C., Ege, M. S., & McInnis, J. M, (2016), Internal control weaknesses and financial reporting fraud, Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, Vol. 36, No. 3, pp. 45-69.
- Doyle, J, Ge, W. & McVay, S. (2007), Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting, **Journal of Accounting and Economics**, vol. 44, no. 1, pp. 193-223.
- Elbannan, M. A. (2009). Quality of internal control over financial reporting, corporate governance, and credit ratings. **International Journal of Disclosure and Governance**, 6 (2), pp 127-149.
- Fitriana, N., & Hoesada, J. (2019). The Effect of Asset Management, Implementation of Internal Control over Financial Reporting (ICOFR), and Organizational Commitment on Quality of Financial Reporting **(Survey at Ministry of Marine Affairs of Fisheries Republic Indonesia).** Sch. Bull

- Giboney, J. S., Brown, S. A., Lowry, P. B., & Nunamaker Jr, J. F. (2015). User acceptance of knowledge-based system recommendations: Explanations, arguments, and fit. **Decision Support Systems**, 72, 1-10.
- Goh, B., Krishnan, J., & li, D., (2013), Auditor Reporting Under Section 404: The Association Between the Internal Control and Going Concern Audit Opinions, **Contemporary Accounting Research**, Vol.30, No. 3, pp 970-995.
- Hammersley, J.S., Myers, L.A., & Shakespeare C. (2008). Market reactions to the disclosure of internal control weaknesses and to the characteristics of those weaknesses under section 302 of the Sarbanes-Oxley Act of 2002. **Review of Accounting Studies**, 13 (1), pp 141-165.
- Hammersley, J., Myers, L., & Zhou, J., (2012), The Failure to Remediate Previously Disclosed Material Weakness in Internal Control**, A journal of Practice & Theory,** Vol. 31, No. 2, pp. 73-111.
- Hassan, M. S., (2017), A Knowledge-Based System for assessing materiality to determine the audit scope: An Experimental study, **Master thesis, Faculty of commerce, Menoufia university.**
- Hoitash, R., Hoitash, U., & Bedard, J. C. (2009). Corporate governance and internal control over financial reporting: A comparison of regulatory regimes. **The Accounting Review**, 84 (3). pp 839-867.
- Hwang, S., Shin, T., & Han, I. K. (2004), Internal Control Risk Assessment System Using Case-Based Reasoning, **Expert Systems**, Vol. 21, No.1, pp. 22-33.
- International Federation of Accountants (IFAC), (2006), **Internal Control from a Risk-Based Perspective, online**, www.ifac.org.
- Jia, H. (2013), The effect of auditors' assessment of internal control over financial reporting on audit fees, cost of dept. and net compliance benefit**, PHD Thesis, University of Kentucky**.
- Kinney Jr, W.R., (2000), Research opportunities in internal control quality and quality assurance, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, vol. 19, no. s-1, pp. 83-90.
- KPMG, (2004a), **"Independent Accountants' Report on Internal Control over Financial Reporting",** online, www.kpmg.com.
- _____, (2004b), **"Report on Internal Control Over Financial Reporting and on Compliance and Others Matters Based on an Audit of Financial Statements Performed in Accordance with Government Auditing Standards",** online, www.kpmg.com.

- Krishnan, G. V., & Visvanathan, G. (2007). Reporting internal control deficiencies in the post- Sarbanes-Oxley Era: The role of auditors and corporate governance. **International Journal of Auditing**, 11, pp 73-90.
- Lai, SC, Li, H, Lin, H., & Wu, F. (2017), The influence of internal control weaknesses on firm performance, **Journal of Accounting and Finance**, Vol. 17, No. 6. Pp.82-95.
- Nalukenge, I, Tauringana, V., & Mpeera Ntayi, J. (2017), Corporate governance and internal controls over financial reporting in Ugandan MFIs, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, vol. 7, no. 3, pp. 294-317.
- Ogneva, M., Raghunandan, K., & Subramanyanm, K. (2007). Internal control weakness and cost of equity: Evidence from SOX 404 disclosures. **The Accounting Review**, 82 (5), pp 1255- 1297.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), (2008), **"An Audit of Internal Control Over Financial Reporting That Is Integrated with An Audit of Financial 'Statements", Auditing Standards No.5, online, www.pcaob.org.**
- Rahim, NFA, Ahmed, ER., & Faeeq, MK. (2018), Internal Control System and Perceived Operational Risk Management in Malaysian Conventional Banking Industry, **Global Business and Management Research**, vol. 10, no. 1, pp. 135-149.
- Raza, A. (2022). Capitalizing knowledge using blockchain: multi blockchain based framework for rule-based knowledge base systems (KBS), **Doctoral dissertation, University of Tasmania.**
- Rober R. M. (2011), **COSO Enterprise Risk Management: Establishing Effective Governance, Risk, and Compliance Processes**, Secound Edition", USA.
- Rubino, M., & Vitolla, F (2014), Internal control over financial reporting: opportunities using the COBIT framework, **Managerial Auditing Journal,** vol. 29, no. 8, pp. 736-771.
- Rubino, M., Vitolla, F. & Garzoni, A., (2017), The impact of an IT governance framework on the internal control environment, **Records Management Journal,** Vol. 27, No. 1, pp. 19-41.
- **Sarbanes-Oxley Act of 2002.** One Hundred Seventh Congress of the United States of America, Public Law 107-204. H. R. 3763. **https://www.sec.gov/about/laws/soa2002.pdf**
- Securities and Exchange Commission (SEC), (2017), **Final Rule: Management's Report on Internal Control Over Financial Reporting and Certification of Disclosure in Exchange Act Periodic Reports, Available at: www. SEC.gov.**

- Shi, W., & Wang, R., (2012), Dynamic Internal Control Performance Over Financial Reporting and External Financing, **Journal of Contemporary Accounting &Economic,** Available at: www. Sciencedirect.Com, Vol. 8, No. 2, pp 92-109.
- Smith, L.M. & McDuffie, R. S. (1996), Using an Expert System to Teach Accounting for Business Combinations, **Expert Systems with Applications**, Vol. 10, No. 2, pp. 181-191.
- Suharto, D., Maarif, M. S., & DS Priyarsono, K. (2018). Selection Internal Control over Financial Reporting Framework in the Republic of Indonesia using Analytic Hierarchy Process Approach. **Asian Journal of Applied Sciences**, 6(5).
- Tang, L. W. (2011). An empirical study of the effectiveness of internal control over financial reporting: the effect of audit committee quality and participation in IT governance, **Doctoral dissertation, City University of Hong Kong**.
- Tao, L., Wei, X., & Wang, W. (2023). Does Enterprise Internal Control Improve Environmental Performance—Empirical Evidence from China. **Sustainability,** 15(13), 10199. https://doi.org/10.3390/su151310199
- The Audit Committee and Oversight of Financial Reporting (ACOFR), (2008), **"Management Override of Internal Controls: The Achilles' Heel of Fraud Prevention"**, online, www.aicpa.org.
- Thevenot, M., & Hall, L. (2011). Adverse internal control over financial reporting opinions and auditor dismissals/resignations. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 15(4), 41.
- Tontiwachwuthikul, P., Chan, C. W., Zeng, F., Liang, Z., Sema, T., & Chao, M. (2020). Recent progress and new developments of applications of artificial intelligence (ai), knowledge-based systems (kbs), and machine learning (ml) in the petroleum industry. **Special Issue on Artificial Intelligence (AI) in Petroleum, Petroleum Journal**, 6(4), 319-320.
- Turgaeva, A A., Kashirskaya, L.V., Zurnadzhyants, Yu. A., Latysheva, O.A., Pustokhina, I.V., & Sevbitov A.V., (2020), Assessment of the financial security of insurance companies in the organization of internal control, **Entrepreneurship and Sustainability Issues,** 7(3), PP. 2243-2254, Available at: http://doi.org/10.9770/jesi.2020.7.3(52)
- Wahdan, M. A., & Hassan, M. (2019). Automatic assessment of materiality: A knowledge-based approach. **International Journal of Computer Auditing**, 1(1), 64-91.

- Wahdan, M., (2013), A knowledge-based system for Evaluating the internal Controls over Financial Reporting, **First International Conference on Accounting and Auditing,** Faculty of Commerce, University of Beni Suef, pp 1-26.
- Wahdan, M.A., Spronck, P., Ali, H.F., Vaassen, E., & Herik, H.J. van den, (2006), The design and validation of a Knowledge-Based System for The Auditor's Reports, **IRMA 2006 Conference,** USA.
- Xiong, W., Yu, Mo., Chang, S., Guo, X., & Wang, W. Y. (2019), Improving Question Answering Over Incomplete KBs with Knowledge-Aware Reader, University of California, Santa Barbara, **IBM Research**, Available at: https://arxiv.org/abs/1905.07098
- Yadav, D., Das, N., & Tripathi, P. (2020). Knowledge-based service (KBS) opportunities to contour startup into a scalable Enterprise. **International Journal of Sustainable Entrepreneurship and Corporate Social Responsibility (IJSECSR)**, 5(1), 56-64.

=

إطار مقترح لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة: دراسة ميدانية

A proposed framework to evaluate the impact of Blockchain Technology on audit evidence: A field study

أ.د/ محمد على وهدان*

د./ حاتم عبد الفتاح الشعراوي**

احمد عبد الفتاح امام ***

(*) **أ.د. محمد على وهدان** : أستاذ المراجعة ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث – جامعة المنوفية له العديد من الأبحاث المنشورة محلياً وعالمياً، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة،نظم المعلومات المحاسبية،المحاسبة الإدارية، الضرائب

Email: Wahdan@msn.nl

(**) **أ.م.د/ حاتم عبد الفتاح الشعراوى:** استاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة، المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية

Email :sharawy1963@yahoo.com

(***)**احمد عبد الفتاح امام:** باحث ماجستير كية التجارة – جامعة المنوفية

ملخص البحث :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى إقتراح إطار لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة ، ودراسة وتحليل تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة ، وذلك من خلال دراسة ميدانية قائمة علي تجميع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة في بيئة العمل المصرية، وأشارت أهم نتائج الدراسة إلي وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين تكنولوجيا سلاسل الكتل وأدلة المراجعة ، وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لتكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة

الكلمات المفتاحية : تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)، أدلة المراجعة .

Abstract:

The main objective of the study is to propose a framework for evaluating the impact of Blockchain technology on audit evidence, and to study and analyze the impact of Blockchain technology on audit evidence, through a field study based on collecting the opinions of a sample of professionals and academics in the field of accounting and auditing in the Egyptian work environment. The results of the study indicated that there is a significant positive correlation between Blockchain technology and audit evidence, and there is a significant positive impact of Blockchain technology on audit evidence.

Key words: Blockchain Technology, Audit Evidence.

١ – مقدمة ومشكلة البحث :

إن التقدم التكنولوجي غير المسبوق يغير آليات العمل في المنظمات في مختلف الصناعات الأمر الذي يوفر فرصًا عديدة للتحسين والابتكار، وتعتبر تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) أحد صور ذلك التقدم التكنولوجى حيث استخدمت تلك التكنولوجيا في مجالات عديدة ومنها مجال المال والأعمال، وتعرف تلك التكنولوجيا بأنها عبارة عن سلسلة من كُتل البيانات المرتبطة معاً بإستخدام خاصية التشفير الرقمي، فهي تشكل دفتر أستاذ مفتوح وموزع يسجل المعاملات المالية بطريقة دائمة بين الأطراف حيث أنه بمجرد تسجيل تلك المعاملات لا يمكن تغيير البيانات الموجودة في أي كتلة معينة دون تغيير جميع الكتل اللاحقة، الأمر الذي يتطلب موافقة غالبية الأطراف ، نظرًا لأنه يتم تخزين البيانات عبر شبكة تجمع جميع أطراف المعاملات ، وبالتالي فإنها تخفف من مخاطر البيانات المحفوظة مركزياً ؛ وبالتالي سوف تشكل تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) الوسيلة الأساسية لإجراء المعاملات المالية ، وهذا بدوره سيوفر الثقة في بيانات تلك المعاملات ، وذلك من خلال تسجيلها في وقتها الحقيقي أو الفعلي ، لذلك يجب أن تتكيف مهنة المحاسبة والمراجعة مع هذه التغيرات التكنولوجية (Kuhn, 2018).

ولقد تم بالفعل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في العديد من المجالات كالتأمين والرعاية الصحية والصناعات الغذائية والتمويل .. ، وذلك في العديد من الدول الأوروبية ، وكذلك أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا بالإضافة إلي تطبيقها أيضاً في دولة الإمارات كأحدي الدول العربية الرائدة في تطبيق تلك التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلي دراسة تطبيقها في بعض المشروعات الرائدة في مصر.

وبالتالي فإن عملية المراجعة في ظل ذلك التقدم التكنولوجي وفي ظل ظهور تلك التكنولوجيا ستواجهها تغيرات عديدة وذلك فيما يتعلق بمدخلات وعمليات ومخرجات عملية المراجعة ، وسوف تركز تلك الدراسة علي دراسة وتحليل تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل علي أحد مدخلات عملية المراجعة وهي أدلة المراجعة التي يعتمد عليها المراجع في أداء مهام المراجعة وإبداء رأيه الفني المحايد في التقارير والقوائم المالية ، كما سوف تستهدف تلك الدراسة توضيح الأشكال الجديدة التي سوف تأخذها أدلة المراجعة في ظل تطبيق تلك التكنولوجيا في مجال المحاسبة ، وكيف سيقوم المراجع بالحصول عليها وتحليلها لتكوين رأيه الفنى المحايد.

مشكلة الدراسة:

وعلى الرغم من ذلك إن تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) قد نالت اهتمامًا كبيرًا بين الأكاديميين والممارسين والهيئات التنظيمية المهنية ، إلا أن هناك عدم توافق في الآراء بشأن تلك التكنولوجيا ، وتحديداً فى مجال المحاسبة والمراجعة (Tang & Kostic, 2017) ، كما لم يتطرق الباحثون إلي تحديد تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل علي أدلة المراجعة بأعتبارها أحد مدخلات عملية المراجعة .

ولقد قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية علي عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة لمعرفة آراءهم حول تكنولوجيا سلاسل الكتل ومدي تأثير تطبيق تلك التكنولوجيا في مجال المحاسبة والمراجعة علي أدلة المراجعة فيما يتعلق بأنواع تلك الأدلة وخصائصها في بيئة العمل المصرية واشارت نتائج الدراسة الاستطلاعية إلى وجود اتفاق بين آراء المستقصي منهم حول تأثير تطبيق تلك التكنولوجيا علي أدلة المراجعة ولكن لم يتم تأكيد وتحديد ذلك التأثير بشكل دقيق وخاصة فيما يتعلق بنوعية أدلة المراجعة وخصائصها ومن ثم يتناول ذلك البحث دراسة تأثير استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في مجال المحاسبة والمراجعة علي أدلة المراجعة وذلك للإجابة علي **التساؤلات التالية والتى تمثل مشكلة البحث:**

١)هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصي منهم فيما يتعلق بتأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) علي أدلة المراجعة ؟

٢)هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في مجال المحاسبة المراجعة وأدلة المراجعة ؟

٣)هل يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في مجال المحاسبة والمراجعة علي أدلة المراجعة ؟

٤)هل يمكن اقتراح اطار لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة؟

٢-أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى إقتراح إطار لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة ويتحقق هذا الهدف بتحقيق الاهداف الفرعية التالية :

١. دراسة وتحليل مدى وجود فروق جوهرية بين آراء المستقصى منهم حول استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في مجال المحاسبة والمراجعة ومدى تاثيرها علي أدلة المراجعة

٢. دراسة وتحليل العلاقة بين تكنولوجيا سلاسل الكتل وأدلة المراجعة
٣. دراسة وتحليل تأثير استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في مجال المحاسبة والمراجعة علي أدلة المراجعة.
٤. اقتراح اطار لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة.

٣-أهمية البحث :

الاهمية العلمية

المساهمة في زيادة المعرفة الحالية فيما يتعلق بتأثيرات تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) على مستقبل مهنة المراجعة وتقديم إطار فكري يوضح مفهوم ومكونات وأنواع تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) ومحددات أستخدامها في مجال المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال المصرية وتأثيرها علي أدلة المراجعة ، كما أنه فى حدود علم الباحث، لا توجد دراسات تناولت تأثير تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) علي أدلة المراجعة. حيث تعد هذه الدراسة هى الاولى فى دراسة تأثير تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل علي أدلة المراجعة.

الاهمية العملية

- تقديم دليل ميدانى على مدى تاثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة.
- تقديم إطار فكري يوضح مفهوم ومكونات وأنواع تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) ومحددات أستخدامها في مجال المحاسبة والمراجعة، الأمر الذي سوف يساعد الشركات علي فهم تلك التكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها لتحقيق أغراضها وأهدافها.
- توجية فكر المحاسبين والمراجعين نحو السعي لتطوير قدراتهم وخاصة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل زيادة قدرتهم علي التعامل مع تلك التكنولوجيا عند تطبيقها في مجال المحاسبة والمراجعة.

٤- نطاق وحدود البحث :

يقتصر البحث على إقتراح إطار لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة ، ودراسة وتحليل تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة ، وذلك من خلال دراسة ميدانية قائمة علي تجميع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة ، ومكاتب المراجعة الرائدة في بيئة العمل المصرية

٥- تنظيم البحث:

يتناول البحث في الجزء السادس الإطار النظري للدراسة ، ويناقش في الجزء السابع تحليل الدراسات السابقة، وعرض الجزء الثامن فروض البحث ، ثم عرض الجزء التاسع منهجية البحث، وعرض الجزء العاشر نتائج التحليل الإحصائي للبيانات ، ونتائج إختبارات فروض البحث ، وعرض الجزء الحادى عشر نتائج البحث ، وقدم الجزء الثانى عشر توصيات البحث .

٦- الإطار النظرى للدراسة:

٦-١ محددات تكنولوجيا سلاسل الكتل

٦-١-١ مفهوم تكنولوجيا سلاسل الكتل:

تناولت العديد من الكتابات والدراسات العديد من المفاهيم المختلفة والمتنوعة لكنولوجيا سلاسل الكتل ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

فقد عرفها (Kuhn, 2018) بأنها عبارة عن سلسلة من كُتل البيانات المرتبطة معاً بإستخدام خاصية التشفير الرقمي، فهي تشكل دفتر أستاذ مفتوح وموزع يسجل المعاملات المالية بطريقة دائمة بين الأطراف حيث أنه بمجرد تسجيل تلك المعاملات لا يمكن تغيير البيانات الموجودة في أي كتلة معينة دون تغيير جميع الكتل اللاحقة، الأمر الذي يتطلب موافقة غالبية الأطراف، نظراً لأنه يتم تخزين البيانات عبر شبكة تجمع جميع أطراف المعاملات، وبالتالي فإنها تخفف من مخاطر البيانات المحفوظة مركزياً.

كما قد عرفها (الشاطر، 2019) بأنها عبارة عن قاعدة بيانات تستخدم آلية التشفير لبناء سجل دفتري إلكتروني لامركزي موزع انتشاريا مترابط من البيانات بشكل تراتبي تاريخي غير قابل للتعديل أو التلاعب، ويمتاز بالشفافية والسرعة والسهولة في إجراء العمليات، كما يوفر إمكانية مشاركة الأطراف المعنية به في بناءه والتأكد من صحته والحفاظ عليه بحسب الأنظمة والتعليمات ذاتية التشغيل المقننة للاستخدام.

كما قد عرفها (Panisi, 2017) بأنها بروتوكول حاسب يسمح للعديد من المشاركين في نفس الشبكة بتسجيل المعلومات في دفتر واحد مشترك ويمكن لأي شخص الاطلاع على تلك المعلومات دون الحاجة لوجود طرف ثالث موثوق به لتوفير الحماية من مخاطر الإنفاق المزدوج أو تكلفة عمليات التوفيق بين المعلومات في الدفاتر فهي توفر حلاً مجدياً لمشكلة الثقة.

وقد عرفها (حسن، ٢٠٢٠) بأنها قاعدة بيانات لامركزية متسلسلة على شبكة الإنترنت تتيح مشاركة البيانات والمعلومات والاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالتعاملات المحاسبية فهى قادرة على ضمان تكامل البيانات والحفاظ عليها من العبث والتلاعب ويتم تأمينها بواسطة أساليب تشفير، كما أنها تعتبر بديلا للدفاتر والسجلات المحاسبية المتعارف عليها فهي تعتبر دفتر أستاذ عام موزع.

كما قد عرفها (Wang & Kogan, 2017) بأنها تكنولوجيا توفر طريقة لمشاركة قاعدة بيانات بين المستخدمين المشاركين، حتى لو لم يثقوا ببعضهم البعض، كما أنها تنشئ سوقًا لنقل الأصول بناءً على شبكة نظير إلى نظير بدون سلطة مركزية.

وقد عرفها (Yoo, 2017) على أنها دفتر موزع يتشارك من خلاله جميع الأعضاء المشاركين في الشبكة معلومات المعاملات التي تتم. فهي عبارة عن قاعدة بيانات موزعة تحافظ باستمرار على قاعدة مُتزايدة من سجلات البيانات ضد التلاعب أو التعديل حتى من قبل المُشغلين فهي تُشبه دفتر الأستاذ الذي يُسجل فيه جميع المعاملات ويمكن لجميع الأعضاء التحقق من معلومات المعاملات التي يتم تخزينها.

وبناءً على ما سبق عرضه من تعريفات يمكن للباحث تعريف تكنولوجيا سلاسل الكتل بأنها:

" قاعدة بيانات لامركزية تستخدم آلية التشفير الرقمي لتكوين سلسلة من كُتل البيانات المرتبطة معاً، بهدف تكوين سجل أو دفتر لتسجيل التعاملات المتنوعة موزع علي جميع المستخدمين الموجودين على الشبكة المحددة، وذلك لتوفير قدر كبير من الشفافية، والسرعة والسهولة في اتمام التعاملات، والأمان والحد من مخاطر تخزين البيانات في جهه مركزية".

٦-١-٢ التطور التاريخي تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)

في عام (٢٠٠٨) نشر فرد أو مجموعة من الأفراد تحت اسم "ساتوشي ناكاموتو" بحث بعنوان "بيتكوين: نظام النقد الإلكتروني من النظير إلى النظير" ولقد وصفت هذه الورقة إصدار من النقد الإلكتروني معتمد علي نظام النظير إلي النظير يسمح بإرسال المدفوعات النقدية عبر الإنترنت مباشرةً من طرف إلى آخر دون المرور بمؤسسة مالية (Crosby, et al., 2015) ، أو بدون الحاجة إلي بنك مركزي يتحقق من المعاملات وينظم العرض النقدي (Hambiralovic, & Karlsson, 2018). ولقد وصفت هذه الورقة عُملة رقمية جديدة وهي "البيتكوين" وهذه العُملة قائمة

علي فكرة التشفير المتسلسل لكُتل البيانات ، فهي مصممة للاعتماد فقط على تكنولوجيا الكمبيوتر وبدون الحاجة إلي الوسطاء ، و من ثم كان ذلك فجر البيتكوين (Deloitte, 2017).

أراد كاتب الورقة الأولى أن يبقى مجهولاً ، وبالتالي لا أحد يعرف "ساتوشي ناكاموتو" حتى يومنا هذا ، وبعد بضعة أشهر من إصدار هذه الورقة تم إصدار برنامج مجهول المصدر لتنفيذ بروتوكول الكمبيوتر اللامركزي الجديد الذي يدعي البيتكوين وقد بدأ هذا البرنامج بخمسين عملة رقمية ، حيث يمكن لأي شخص تثبيت هذا البرنامج ويصبح جزءً من شبكة البيتكوين و منذ ذلك الحين بدأت شعبية هذه العملة ، ولذلك فأن عُملة البيتكوين كانت أول توجيه وإشارة إلي تقنية "البلوك تشين" (Crosby, et al., 2015).

إن تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) التي اقترحها ناكاموتو للبيتكوين عبارة عن بروتوكول ثوري يتعامل مع المعاملات من خلال دفتر أستاذ لامركزي يُشفر المعاملات بعد التحقق منها ، وتعني اللامركزية في دفتر الأستاذ أن كل جهاز كمبيوتر يمثل عُقدة في شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) يحمل نسخة من هذا الدفتر ، حيث يتم التحقق من صحة المعاملات وتخزينها في صورة كُتل مشفرة من خلال جميع العُقد الموجودة علي تلك الشبكة وذلك في مقابل مكافآت محددة ، وذلك كما هو موضح في ورقة ناكاموتو (Hambiralovic, & Karlsson, 2018).

وامتداداً إلي بروتوكول ناكاموتو الثوري ، قام "فيتالك بيترن وفريق إيثريوم" (٢٠١٤) ببناء شكل جديد من بروتوكول (Blockchain) في صورة تطبيقات لا تتعدى نطاق المعاملات المالية حيث قدموا واحدة من أهم التطبيقات التكنولوجية وهو العقد الذكي الشامل علي شبكة سلاسل الكتل (Hambiralovic, &Karlsson, 2018). وتُعرف العقود الذكية الشاملة "ببرامج حاسوبية قصيرة يتم تنفيذها على شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) بناء علي تعليمات ومعايير محددة" (Deloitte, 2016a).

وقد ظهر بجانب البيتكوين العديد من البرتوكولات التي تتبع تقنية سلاسل الكتل(Blockchain) لكل منها مميزات تميزها عن غيرها ، مثل الليتكوين وزيدكاش والإيثريوم وغيرها في سوق العُملات الافتراضية الرقمية المزدحم (Wang, & Kogan, 2017).

وبما أن تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) تُوفر طريقة لمشاركة قاعدة بيانات بين المشاركين وتقوم بإنشاء سوق لنقل الأصول استناداً إلى شبكة النظير إلى النظير بدون سلطة مركزية ، وبالتالي فأن السرعة القصوى والتكلفة المنخفضة وأنظمة حفظ الدفاتر الأكثر دقة التي

تحققها هذه التقنية تجتذب الاستثمار من أصحاب رؤوس الأموال والمصرفيين متعددي الجنسيات (Wang, & Kogan, 2017).

وفي ديسمبر (٢٠١٥) أعلنت "ناسداك" أنه تم إجراء معاملات متعلقة بالأوراق المالية على شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) خاصة (Nasdaq, 2015) ، ثم في مايو (٢٠١٦) تم إطلاق نموذج أولي من شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) في بورصة سيدني ليمثل ذلك أول خطوة نحو التحول إلي منصة التبادل الفوري (Rizzo, 2015).

والآن تنتشر تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) في العديد من المجالات الأخرى بخلاف المجال المالي (Crosby, et al., 2015).

٦-١-٣ آلية عمل تكنولوجيا سلاسل الكتل

في شكل مبسط يمكن اعتبار تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) بمثابة دفتر رقمي يعتمد علي نظام النظير إلي النظير في المعاملات يتم توزيعه بشكل علني أو بشكل خاص علي جميع المستخدمين (وبالتالي يقال إنه لامركزي وموزع) ، وتستخدم هذه التقنية التوقيعات الرقمية (التشفير) وآلية توافقية للتحقق من المعاملات مما يضمن صحة المعاملات ويسمح بالمعاملات ذات القيمة وبتكاليف أقل ، وبالتالي فهذه التقنية تُوفر الشفافية وتلغي الحاجة للوسطاء أو إلى الطرف الثالث (Michael, et al., 2018).

وتعد تقنية دفتر الأستاذ الموزع (DLT) أساساً لتقنية سلاسل الكتل (Blockchain) حيث تُوفر آلية تحقق قائمة علي توافق الآراء من خلال شبكة من أجهزة الكمبيوتر تسهل المعاملات بين الأطراف دون الحاجة إلى وسيط أو سلطة مركزية لتحديث وحفظ المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الصفقة ، فكل معاملة يتم التحقق من صحتها يتم إضافتها إلي مجموعة من المعاملات المُصدق عليها بحيث يتم إضافتها كـ "كتلة" جديدة في سلسلة من كُتل المعاملات السابقة (Michael, et al., 2018). فكل كتلة تحتوي على كود فريد مميز (يعمل كبصمة رقمية) للكتلة السابقة مما يربطها معاً في شكل سلسلة كُتل (Deloitte, 2017)، مما أدى إلى ظهور اسم سلاسل الكتل "Blockchain" ، حيث إنه لا يمكن تغيير أو إزالة أي معاملة بمجرد إضافتها إلى السلسلة (Michael, et al., 2018).

وتعتبر آلية التحقق من صحة المعاملة وآلية التحقق من صحة الملكية من ضمن آليات التحقق من توافق الآراء المشتركة للتأكد من صحة المعاملات ، فمن خلال آلية التحقق من صحة

المعاملة يتنافس المشاركون في الشبكة (المعروفون باسم المنقبين) لإضافة كتلة المعاملات التالية إلى سلسلة الكُتل الحالية وذلك من خلال حل لغز تشفير معقد والحصول علي رسوم المنقبين المحددة ، ومن خلال آلية التحقق من صحة الملكية يستثمر المشاركون في الشبكة (المعروفون باسم المراجعين) عُملات رقمية في شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) ممثلةً حصتهم في الكتلة بحيث تتناسب فرصة المصادق للتحقق من الكتلة مع حصته في الكتلة (Michael, et al., 2018).

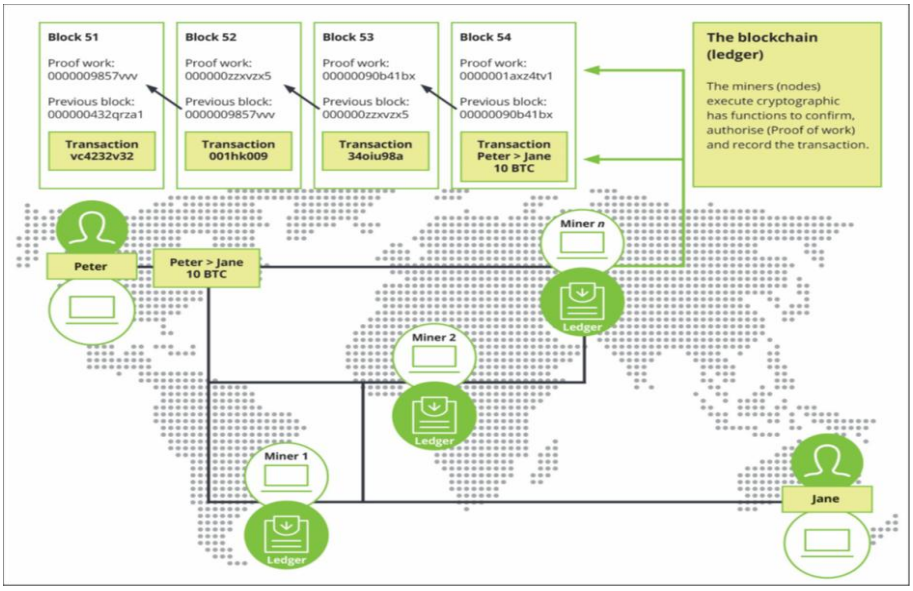
وفقاً لـ (Deloitte, 2016a) فإن تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) تعرف ايضاً بأنها نوع آخر من قواعد البيانات لتسجيل المعاملات ، فهي قاعدة بيانات يتم نسخها إلى جميع أجهزة الكمبيوتر في شبكة مشاركة ، وبالتالي يشار إلى البلوك تشين في بعض الأحيان باسم "دفتر الأستاذ الموزعة" ، ويتم تخزين البيانات في قاعدة بيانات سلاسل الكتل (Blockchain) في هياكل ثابتة تسمى كُتل ، وتتمثل الأجزاء المهمة من الكتلة في :

- رأس الكتلة : ويتضمن البيانات الوصفية ، مثل رقم مرجع الكتلة المميز والوقت الذي تم فيه إنشاء الكتلة والرابط الذي يربطها بالكتلة السابقة.
- محتواها : وعادة ما يكون قائمة مصدقة من الأصول الرقمية وقائمة من التعليمات ، مثل المعاملات التي أجريت وأرقام المبالغ الخاصة بالمعاملات وعناوين الأطراف في تلك المعاملات.

من خلال النظر إلى أحدث كتلة يمكن الوصول إلى جميع الكُتل السابقة المرتبطة ببعضها البعض في السلسلة ، لذلك يمكن لقاعدة بيانات سلاسل الكتل (Blockchain) أن تحتفظ بسجل كامل لجميع الأصول والتعليمات المنفذة منذ أولها مما يجعل بياناتها قابلة للتحقق ، ومع نمو عدد المشاركين في شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) يصبح من الصعب على الجهات الخبيثة (الهاكر) التغلب على أنشطة التحقق الخاصة بالأغلبية (Deloitte, 2016a).

ولتوضيح كيف تعمل تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) دعونا نأخذ مثالاً حيث يريد "بيتر" في الولايات المتحدة دفع عشر بيتكوين (BTC) "لجين" في أستراليا ومن أجل قبول هذه المعاملة فإن العُقد على الشبكة (المنقبين) مطالبون بالتصديق على معاملة "بيتر" باستخدام وظائف التكويد (التشفير) ، ففي هذه العملية سوف يستخدم المنقبون سجل سلاسل الكتل (Blockchain) لتحديد ما إذا كان لدي "بيتر" عشر بيتكوين (BTC) المطلوبة للدفع حيث يحتوي سجل سلاسل

الكتل (Blockchain) على معلومات حول جميع المعاملات المسجلة منذ نشأته ، ومن أجل التحقق من توازن "بيتر" سيعتمد المنقبون على جميع المعاملات في دفتر الأستاذ التي كان "بيتر" مُتلقي فيها وتلك التي كان مُرسل فيها وبمجرد نجاح جميع عمليات التحقق من صحة المعاملة سيقوم المنقبون بإضافة المعاملة التي تم التحقق منها إلى شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) وربطها بالكتلة السابقة التي تم التحقق منها (Deloitte, 2016b). ويوضح شكل رقم ١ تدفق المعاملة في بيئة تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain):



شكل رقم ١

المصدر : (Deloitte, 2016b).

٦-١-٤ الأنواع المختلفة لتكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)

وفقاً لـ (Garzik, 2015) يمكن تصنيف شبكات سلاسل الكتل (Blockchain) علي أساس القدرة علي" الوصول إلى البيانات" إلى :

- شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) العامة : هي شبكة لا توجد بها قيود على قراءة بياناتها المشفرة وعلي تقديم المعاملات لإدراجها في سلسلة الكُتل.
- شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) الخاصة : وهي شبكة يكون الوصول المباشر إلى بياناتها وتقديم المعاملات لإدراجها في سلسلة الكُتل يقتصر على قائمة محددة مسبقاً من الكيانات.

ويمكن تصنيف شبكات سلاسل الكتل (Blockchain) ايضاً على أساس القدرة علي "الوصول إلى معالجة المعاملات" إلى :

- شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) القليلة الإذنيه : هي شبكة لا توجد بها قيود على هويات معالجي المعاملات (أي المستخدمين المؤهلين لإنشاء كُتل من المعاملات).
- شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) الإذنيه : وهي شبكة يتم بها معالجة المعاملات من خلال قائمة محددة مسبقاً من الكيانات ذات الهَويات المعروفة.

شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) الإذنيه لا يلزم أن تكون خاصة ، ففي الواقع هناك مستويات متعددة من الوصول إليها مثل:

- قراءة معاملات محددة فقط علي الشبكة ، على سبيل المثال يمكن للمستخدم الوصول فقط إلى المعاملات التي تنطوي عليه مباشرة.
- اقتراح معاملات جديدة لإدراجها في سلسلة الكُتل.
- إنشاء كُتل جديدة من المعاملات وإضافتها إلى سلسلة الكُتل.

ولقد أوضح (الشاطر، ٢٠١٩) أنه يمكن تقديم نوع ثالث من سلاسل الكتل وهو سلاسل الكتل الدمج كما يلي:

❖ سلاسل الكتل الدمج (التحالف والإتحاد بين السلاسل الخاصة والعامة)

توفر سلاسل التحالف مزيات قريبة جدا من السلسة الخاصة، وتختلف عنها أنها تُدار من قبل مجموعة مختارة من القادة، بخلاف السلسة الخاصة التي تدار من وحدة واحدة، وذلك يجعلها نوعا مميزا للعمل المؤسساتي الجماعي، نظرا لتوفيرها مزايا متعددة: كالخصوصية والتحكم والتكاليف المنخفضة والسهولة وسرعة أعلي، ومن الأمثلة على استخدام هذا النوع من الشبكات في القطاع المالي: مجموع الثلاثين وهي مجموعة مكونة من أكثر من ٧٠ مؤسسة مالية ضخمة تستثمر بحثيا في تقنية سلسلة الكتل واستخداماتها في قطاع التمويل ومقرها نيويورك وأسست عام ٢٠١٤ م.

ويرى (حسين، ٢٠٢٠) أن الدمج بين سلسلة الكتل العامة والخاصة قد يوفر بديلاً أكثر ملائمة للدفاتر المحاسبية، خاصة في ظل تحديد الأشخاص المنوط لهم بإضافة المعلومات للكتل، ومشاركة المراجع الخارجي في التحقق المستمر من البيانات والمعلومات المضافة للسلسلة، وكذلك تحديد مستويات معينة للوصول للبيانات مما يعنى تجنب مخاطر الإفصاح الكامل.

وبناءً على ما سبق توضيحه من أنواع لسلاسل الكتل والتصنيفات المتنوعة لها تتفق هذه الأنواع في النقاط التالية:

- سلاسل لامركزية انتشارية ويعملون بتقنية الند للند، ويحتفظ جميع المشاركين بنسخ منه.
- سلاسل تعمل ببروتوكول يعمل وفق آلية الإجماع.
- سلاسل تتصف بعدم القدرة على الاختراق والتغيير بدرجة عالية، حتى لو تواجد عناصر غير موثوق بها داخل الشبكة.

أما فيما يتعلق بنقاط الاختلاف يمكن توضيحها في الجدول التالي رقم (١):
الفرق بين السلاسل العامة والسلاسل الخاصة وسلاسل التحالفات عبر تكنولوجيا سلاسل الكتل

جدول رقم ١

البيـان	السلسلة العامة Public blockchain	التحالف والاتحاد Consortium blockchains	السلسلة الخاصة Private blockchains
درجة المركزية Degree of centralization	لامركزية Decentralized	متعددة المركزية Multi-centralized	لامركزية Decentralized
المشاركون Participants	يمكن لأي شخص المشاركة والمغادرة بحرية Anyone can freely participate and leave	مجموعة محددة من الأشخاص الذين يوافقون على الانضمام إلى التحالف Specific group of people who agree to enter alliance	تقرر وحدة التحكم المركزية الأعضاء الذين يمكنهم المشاركة Central controller decides members that can participate
آلية العمل Credit mechanism	إثبات العمل Proof of work	تأييد جماعي Collective endorsement	تأييد ذاتى Self-endorsement
حفظ البيانات Bookkeeper	جميع المشاركين All participants	يقرر المشارك في التفاوض Participant decide in negotiation	تقرير ذاتى Self-determined
آلية التحفيز Incentive mechanism	ضروري Needed	إختياري Optional	غير ضرورى Not needed
أبرزالفوائد Prominent advantages	ائتمان التأسيس الذاتي Self-establishment credit	الكفاءة وتحسين التكلفة Efficiency and cost optimization	الشفافية وإمكانية التتبع Transparency and traceability
تطبيقات عملية Typical application scenario	بيتكوين Bitcoin	المقاصة Clearing	عمليات المراجعة Audits
سعة التحميل Load capacity	2-3 مرات/ثانية 3-2 times/second	1000-1000 مرة/ثانية 1000-1000 times/second	-

المصدر: (الشاطر، ٢٠١٩)

٦-١-٥ خصائص سلاسل الكتل وما يتعلق بها من قيود.

توجد **مجموعة من السمات** الرئيسية التي تتميز بها تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) عن غيرها من التقنيات، وتتمثل فيما يلي:

- عدم القابلية للتغير : وتؤدي تلك الصفة إلى حالة من الثبات والاستمرارية في السجلات التاريخية ، وذلك لأنها تنتج من طرق التشفير التي تجعل من المستحيل تغيير أي بيانات

تم التحقق منها وتم تخزينها بالفعل في سلسلة الكُتل (Schedlbauer, & Wagner, 2018).

- الشفافية : وتتحقق من خلال البيانات الظاهرة علانية ، حيث أن كل مستخدم لديه حق الوصول إلى كل معاملة تم معالجتها على شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) ، كما تقع مسؤولية الإشراف على جودة البيانات وصحتها على عاتق جميع المشاركين في الشبكة بدلاً من طرف مركزي لا غنى عنه (Morabito, 2017).
- الموثوقية: وتحقق نتيجة توافر الصفات السابقة ، فمن خلال تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) يصبح الوسيط أقل أهمية أو قد يستخدم في حالات معينة أو قد يمكن الاستغناء عنها بالكامل (Wright, & Filippi, 2015; Li, J., 2021).
- التشفير: تتميز تكنولوجيا سلاسل الكتل باعتمادها على تشفير البيانات والمعلومات المُسجلة عليها باستخدام طرق دقيقة جداً ومعقدة التشفير (Morabito, 2017). وكذلك لدى كل عضو مشارك في الشبكة مفتاحين عام وخاص من أجل استخدامهم في التوقيع الرقمي على المعاملات التي تتم، وذلك من أجل توفير الضمان الكامل لإثبات الملكية، ومنعاً للإنفاق المزدوج أو التنصل من المُعاملات، وبالتالي فسلاسل الكتل تزود أعضائها بالحماية اللازمة والأمان التام (Tapscott & Tapscott, 2017).

كما أوضحت بعض الدراسات كدراسة (الشاطر، ٢٠١٩؛ حسن، ٢٠٢٠) بعض الخصائص الأخرى الإضافية لتلك التقنية، وتتمثل فيما يلي:

- السرعة: هناك سرعة أكبر في نقل البيانات مقارنة مع الأنظمة الحالية، فالأخيرة تحتاج إلى تدقيق يدوي في كثير من الأحيان وبخاصة للأصول النقدية، وهذه ميزة كبيرة على الأنظمة الحالية.
- تقليل التكلفة: من خلال أتمتة العمليات وعدم الحاجة لما يعرف ب (compliance) officers الذين يقومون بأعمال روتينية يمكن أن يقوم الحاسوب بها بسرعة ودقة أعلى. كما أنها بجانب تقنيات التعرف (Biometric) تقلل من حركة المستهلكين لإنجاز مهمامهم مما يقلل من التكاليف المترافقة مع إنجاز هذه الأعمال بالطريقة التقليدية.
- برمجية مفتوحة المصدر : وهذا يعني أن أنظمة سلاسل الكتل أنظمة مفتوحة لأي أحد، ويمكن للأشخاص استخدام هذه التقنية في أي تطبيق يريدونه. ومن ميزات هذا الشيء:

دخول التقنية إلى مجالات كثيرة وبأسعار منخفضة مما يلغي احتكار بعض الشركات المهيمنة في الأسواق

ومع ذلك فإن تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) لها ايضاً قيود وفقاً لـ (Yu, et al., 2018) :

أولاً : تتمتع تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) الحالية بقدرة محدودة على معالجة البيانات الضخمة ، وعلى سبيل المثال تضع تقنية سلاسل الكتل حد أقصي لحجم الكتلة وهو واحد ميجابايت بالنسبة لمعاملات البيتكوين.

ثانياً : على الرغم من أنها توفر قاعدة بيانات موزعة تضمن علانية المعلومات وشفافيتها ، فإنها ايضاً تجعل من الصعب الحفاظ على سرية المعلومات على شبكة سلاسل الكتل (Blockchain).

ثالثاً : من الصعب تنظيم شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) لأن العقد فيها تكون في جميع أنحاء العالم ومجهولة المصدر وذلك في حال السلاسل العامة، فإذا كانت بعض العقد تتواطأ وتضيف معلومات خاطئة في الكتلة فأن المنظمين لن يستطيعوا احتواء هذا الأمر في الوقت المناسب.

٦-١-٦ مشكلات سلاسل الكتل

أوضحت العديد من الدراسات المشكلات التي قد تواجهه هذه التقنية فيما يتعلق بالأمان والخصوصية وكفاءة التشغيل ومدي قانونيتها، وتتمثل هذه الدراسات في (Xu, 2016; Lin & Liao; 2017; Lakhani & Iansiti, 2017; Paech, 2017) وفيما يلي توضيح هذه المشكلات:

٦-١-٦-١ مشكلات متعلقة بالأمان: لكل تقنية ثغرات، ولكل أصول مخاطر، فعنصر الخطر مرافق لسائر أنشطة السلوك الإنساني غير منفك عنه، والمخاطر من حيث خيار اقتحامها على صنفين: منها ما هو محمود ومقبول نظرا لرجحان مصلحته على مفسدته في العاجل والآجل وبأخذ النظر في العوامل المرافقة، ومنها ما هو مذموم مرفوض نظرا لرجحان مفسدته على مصلحته في العاجل أو في الآجل أو في كليهما مع اعتبار النظر في العوامل الأخرى ، هذا وتختلف التقديرات باختلاف النطاق المقيم ونظرات المقيمين، ومعلوم أنه كلما كانت الآثار الناتجة عن انخفاض مستوى الآمان في تقنية ما أكبر كلما نصح الخبراء بالابتعاد عنها والعكس صحيح، ولكن إذا

وصلت المخاطر إلى درجة الأذى المتعدي فيحكم عليها مصلحيا بالإلغاء بحكم حاكم وبمشورة أهل الاختصاص. وتقنية سلاسل الكتل بالرغم من درجة أمانها العالية ليست بمعزل عن هذه المخاطر كسرقة الهوية Identity theft ، والقرصنة Hacking، والنصب والتضليل Online Fraud ، والسيطرة والانقسام، وغير ذلك مما سنعرض له باختصار

أولا: مشكلة السيطرة (51% attack) من المشكلات الأمنية الواردةعلى هذه التقنية أنها عرضة لما يعرف بهجوم الأغلبية (51% attack) The Majority Attack ، فمثلا في العملات الافتراضية المشفرة القائمة على تقنية اسلاسل الكتل تقتضي طبيعة التنقيب والتربح منه التجمع في معامل تنقيب Mining Pools خاصة أو عامة لرفع الكفاءة التنقيبية وزيادة الأرباح وذلك حصريا في الشبكات العامة من سلسلة تقنية الثقة Public Blockchain ، وتأخذ هذة المعامل بالمقابل رسوما على الاشتراك معها، وهذا التجمع مع الوقت يؤدي إلى تضخم وسيطرة معمل ما ذو كفاءة عالية على الشبكة والتحكم بها، وقد حدث على سبيل المثال في شبكة البتكوين العامة وذلك في يناير ٢٠١٤ في أحد المعامل التنقيبية وهو ما عرف بحادثة جاش Ghash.io Incident ، عندما سيطر هذا المعمل على ٥١ % من مجموع قوة التنقيب، ولكن سرعان ما تم تدارك هذا من قبل مجتمع المنقبين بخروجهم الفوري من هذا المعمل لإعادة الأمور إلى نصابها، ولكن في حال حدث مثل هذا مجددا فإنه يؤدي إلى مشكلات، منها:منع المنقبين من التنقيب Prevent Bitcoin Generation، ايقاف عمليات التحقق من التعاملات Prevent Confirmation، الصرف المزدوج Double Spending .

وكل هذا ممكن أو محتمل على المدى البعيد ويقود إلى مركزية خاصة خطيرة، وهذا يحدث بخاصة في الشبكات العامة،فكل ما فيه حافز مرتفع للربح عن طريق التنقيب لحفظ الشبكة وأداء عملياتها معرض لهذا، والعالم لم يشهد هذا الخطر إلا في شبكة البتكوين التي حصدت كثير من الأرباح نتيجة التذبذبات الهائلة من الضاربين الذين يسيطرون على الشبكة،هذا وإن لم يحصل سيطرة فعلية حتى على مستوى الشبكات العامة حتى الآن إلا أنه ممكن، ولذلك لجأت الحكومات والمؤسسات المالية إلى استخدام تقنية سلاسل الكتل على مستوى الشبكات الخاصة لتفادي هذا الخطر.

ثانيا: مشكلة الانقسامForks : علاوة على أن هناك مشكلات تقنية أخرى في الشبكات العامة فيما يتعلق بالتحول إلى المركزية في التنقيب والسيطرة فهناك أيضا مشكلة الانقسام الذاتي Fork لهذه العملات، وقد وقع هذا مرتان مع البتكوين مثلا، وينقسم الإنقسام في الشبكات العامة إلى نوعين من

حيث القوة: انقسام قوي Hard Fork وانقسام ناعم Soft Fork ، ففي الأول: يسفر الانقسام عن إنشاء سلسلة جديدة من سلاسل الكتل لا تقبل التعامل مع السلسلة القديمة أبدا، وفي الثاني: تبقى نفس السلسلة من سلاسل الكتل ولكن ينشأ اتفاق ذاتي جديد بين المجتمع في عمليات التحقق من الكتل يؤدي إلى تغيير في عمليات القبول والبناء، فإن ما يعرف بالعقد Nodes الجديدة تكون أقوى من القديمة في عملية الحساب والتشفير نتيجة إعادة برمجتها بما يتناسب مع المطلوب وفق آلية الإجماع الجديدة، وقد حدث هذا مع البتكوين والبتكوين كاش، فالأخير قوته الحسابية أكبر بأضعاف من الأول مما يمنحه سرعة أعلى في التحقق من العمليات، وأيا يكن الأمر فالمقصود أن مع كل تحديث للبرنامج وحصول توافق جماعي جديد ويشبه احتكار القلة إلى حد بعيد يمكن أن ينتج لدينا كيان جديد، وهذا مما يضعف الشبكة العام بشكل عام ويزيد في اضطراب قيمتها إذا كانت نقودا أو في أمن بياناتها إذا كانت للتسجيل والتوثيق، ويحقق أرباح ومنافع غير عادلة.. ويودي بخاصية اللامركزية وما ينشأ عنها من امتيازات بخلاف ما هو مظنون في العقد العرفي للداخلين في هذه الشبكات اللامركزية.

ثالثا: مشكلة المنصات الداعمة:

وأكبر مشكلة تواجهها المنصات الداعمة أنها عرضة للاختراق، نظرا لأنها مبنية على غير تقنية سلاسل الكتل، وباعتبارها المتعامل مع هذه السلسلة فإن اختراقها هو اختراق للأمان، ويقول الخبراء أن كل عمليات الاختراق لعملة البتكوين حتى الآن كانت اختراقا للمنصات الداعمة لذات التقنية، ولكن من حيث المحصلة يبقى هذا الخطر موجود ومعتبر وخطير.

رابعا: القرصنة: Hacking

ومما يمنع حصوله آلية الإجماع، حيث يصعب تغيير القواعد الذاتية إلا بتواطئ ما يزيد عن ٥١ % من الشبكة، وهذا فرضيا صعب الحصول، خاصة في الشبكات العامة. ومع إمكانيته في الشبكات الخاصة يلجأ حينئذ للتنظيم القانوني ومنع هذا التصرف وتجريمه واعتبار آثاره لاغية باتفاقات بينية وميثاق شرف تنظيمي، ويرجع تقدير خطورة هذا إلى كل حالة من قبل المختصين.

٦-١-٦-٢: مشكلات متعلقة بكفاءة تشغيل تقنية سلسلة الكتل

أولا: التكاليف المرتفعة للتشغيل: وهذه بخاصة في الشبكات العامة، فهي تحتاج إلى نقاط كثيرة للمعالجة والحفظ ينتج عنها ما يلى :

- **إرتفاع تكاليف الكهرباء:** وتقدر كمية الكهرباء المستهلكة في شبكة البتكوين العامة مثلا في أبرز تطبيق لهذا النوع من الشبكات حتى منتصف ٢٠١٦ ب ٣٢.٥٦ تيرا واتTWh وهذا رقم ضخم[١].
- **استهلاك الأجهزة الحديثة:** الناتج عن عملها لفترات طويلة لمعالجة أعداد هائلة من البيانات وإجراء عمليات حسابية معقدة، وقد بدأت شركات متخصصة ببيع أجهزة خاصة لهذا الغرض، وهي بأسعار مرتفعة نسبياً.
- **الحاجة لأجهزة أقوى مع الوقت:** نظرا لأن ازدياد حجم الشبكة يعني زيادة في متطلبات تشغيلها وبالتالي أجهزة أكثر وأقوى. وكل هذا يقلل من كفاءة هذه الشبكات مقارنة بنظيراتها من شركات الوساطة المالية.

ثانيا: التكاليف المرتفعة للاندماج : Cost of Integration

تعتبر التكاليف الناتجة عن إبدال الأنظمة الحالية بالأنظمة المستقبلية مرتفعة، من حيث خسارة الأنظمة الحالية وارتفاع أسعار الأنظمة المستقبلية، بالإضافة إلى تكاليف صيانتها ومراقبتها ومتابعتها، وتدريب العاملين عليها لفهمها والتعامل معها أحد العوائق لتبني هذه الأنظمة، وهو أحد تخوفات المؤسسات المالية تجاه هذه التقنية.

ثالثا: مشكلة فقد كلمة المرور ومشكلات التعامل مع تكنولوجيا سلاسل الكتل :

يعتبر العنصر الأهم في حماية الممتلكات الشخصية في الأنظمة الحالية هو المالك، ففقدان بطاقاته أو كلمة المرور لا يعني فقدان ممتلكاته وأمواله حيث يستطيع إيقاف العمليات بمجرد التبليغ بالفقدان عن طريق حضوره الشخصي، أما في الاقتصاد التقني عموما، وهذه التقنية خصوصا فإن فقدان كلمة السر يعني فقدان الممتلكات، خاصة أنها مبنية على تقنية اللامركزية، فمراجعة جهة ما مسؤولة متعذر، ولم يقف الباحث على كتابات مختصة عالجت هذه الحالة في حال وقوعها. ولكن يبدو أن تطور علم التحقق من الهوية Biometric ووصوله إلى درجة عالية من الدقة سيمكن من تفادي هذه المشكلة، حيث يصبح التأكد من الشخصية عبارة عن مزيج من البصمة ومسح قزحية العين والوجه والتعرف على الصوت، والمزامنة مع أجهزة أخرى موثقة كالجوال والايميل يقلل فرص القرصنة في أضيق حالاتها إلا عن طريق الإكراه، ويمكن أن يعالج ذلك بوضع سقوف

[١] https://digiconomist.net/bitcoin-energy-consumption

للتحويل أو العمليات الهامة بحيث لا تتم إلا عبر جهة مركزية قانونية منظمة أيضا. ولكن في الوضع الحالي وبالمعطيات المتوفرة يبقى كلمة المرور بهذه الطريقة مشكلة خطيرة للشبكات العامة والخاصة على سواء. كما أن مشكلة الجهل بالأمور التكنولوجية يجعل إحلال هذه التقنيات إلى المجتمعات بشكل سريع متعذر لما قد يرافقه من أذى شديد ناتج عن سوء الاستخدام، لذا خلاصة ما توقعته دراسة هامة منشورة عن سلاسل الكتل أن دخولها بكثافة إلى الأسواق العالمية كما يروج له اعلاميا مستبعد خلال العشر سنوات القادمة مع عدم الجزم بذلك لأن التوقعات مبنية على البيانات والمعطيات الموجودة والتي قد تتغير لظرف ما.

٦-١-٦-٣: مشكلات متعلقة بخصوصية وقانونية سلاسل الكتل.

أولا: تحديات الحوكمة: Governance challenges

يجب التحضير لإدخال إطار نظري للحوكمة المبنية على هذه التقنية من قبل المجتمع الدولي لوضع حدود لهذها التقنية لحماية المجتمع، وذلك قبل الإضطرار إلى التعديل حال دخولها إلى حيز التنفيذ بشكل أكبر تفاديا للتكاليف المرتفعة لذلك آنذاك وبخاصة في الأسواق المالية ومن التحديات التي تواجه القانونيين حاليا صعوبة المواكبة من حيث فهم دقائق هذه التكنولوجيا، فأي كتابة للقانون حتما ستكون ناقصة إذا لم يحط بالموضوع إحاطة شاملة واعية، مما يجعل هناك طلب أكبر على المتخصصين في القانون التكنولوجي وهم الآن قلة قليلة في حين تطور التكنولوجيا وإدخال منتجاتها سريع وهذا تحدي كبير للقانونيين والمجتمع والتكنولوجيين على سواء.

ثانيا: الحاجة لمعامل قانونية: RegTech

لمتابعة التطورات وحماية جميع الأطراف بتنظيم هذه العمليات بما يكفل العدالة للجميع.

ثالثا: مشكلة التوريث وآلية مصادرة الأموال في حالة السفه ومسائل الحجر المالي:

تعتبر أحد المشاكل الناتجة عن عدم وجود تنظيم مركزي آلية التوريث ومصادرة الأموال أو إيقافها لأسباب قضائية، فهذا متعذر في هذه الشبكات لعدم استطاعة تدخل طرف ثالث في ذلك، وهذا تحدي أمام الجهات القانونية ويفقدها جزء كبير من السيطرة.

٦-١-٧ أهم تطبيقات تقنية سلاسل الكتل

تصلح تقنية سلاسل الكتل للعديد من التطبيقات في مختلف القطاعات العسكرية، والطبية، والتعليمية، والإعلامية، والمالية، والمواصلاتية، وأخرى كثيرة، عن طريق عدة طرق منها ما يلي (الشاطر، ٢٠١٩) :

- **العقود الذكية:**

ومعناها أتمتة عملية التعاقد، حيث تمكن من تنفيذ، أداء، ورصد الوعود التعاقدية بدون تدخل الانسان، الشيء الذي يساهم في تخفيض تكاليف إدارة التجارة والتقليل من الاخطاء البشرية وسرعة إنجاز العقود وتوثيق آمن لها مما يشكل ثورة في عالم العقود والاتفاقيات، وتتم هذه العقود من خلال منصات كثيرة منها منصة الايثيريوم المفتوحة المصدر Ethereum ، وإن كانت ميزات هذه العقود واضحة إلا أن من أبرز عيوبها: صعوبة التغيير في هذه العقود المنمطة عند الحاجة وما يترتب على هذا من خسارة، عدم امكانية استيعاب الحالات الشاذة في الحسبان وصعوبة التعديل الفوري للمواكبة، صعوبة اللجوء إلى القضاء في طورها الأول عند حصول نزاعات، إمكانية التلاعب بها ونقل مركز القوة تجاه مبرمجيها فتصبح كثير منها عقود إذعان.

- **العقود والتوثيق :** وتستخدم تقنية سلاسل الكتل في العديد من المجالات العقدية منها:
  - نقل الملكية وتوثيق العقود Ownership transfer
  - التصويت Voting
  - حماية الملكية الفكرية Saving Intellectual ownership
  - تتبع البضائع ودعم سلاسل التزويد Supply chain management
- **العملات الافتراضية المشفرة ووسائل الدفع** (Kuvshinov and Mostovoy, 2018 ; Cheech & fry,2015):

العملات الافتراضية المشفرة هي عبارة عن أصول رقمية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل، تستخدم التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكم في إنشاء وحدات إضافية، والتحقق من نقل الأصول والقيم بشكل غير نسخي، وهي في غالبيتها مبنية على تقنية تسمى بسلسلة الكتل Blockchain والتي تكفل الشفافية والسرعة والثقة في النقل ، ويقوم بإنتاج هذه العملات وكفالة استمراريتها مجتمع يعرف بالمنقبين.

وقد حققت هذه العملات قبولا عاماً في أوساط مهتمة بها حول العالم ، وهي غير خاضعة للتنظيم أو لرقابة بنك مركزي، كما أنها لا تعتبر نقودا قانونية، ويطلق عليها البعض اسم النقد البديل أو النقد المكمل، ولا تستند قيمة هذه العملات إلى أصول ملموسة أو معادن نفيسة، وغالب النشاط المعاصر للمتداولين بها يقع في حيز المضاربات لتحقيق أرباح سريعة نتيجة اضطراب قيمتها وتقلبها العام باتجاه الارتفاع خلال السنوات الثلاث الماضية، وبخاصة بعد دخولها أسواق المشتقات المالية ، تتأثر قيمة تلك العملات بالشائعات والتوقعات والأخبار والمضاربات، ولم يثبت لها استقرار نسبي حتى الآن حتى بات التقلب وعدم الاستقرار صفة ملازمة لها، فهي إما في تضخم شديد أو في انخفاض في القيمة كبير، وهو ما يشكل خطر إضاعة المال للمتعاملين بها، ويسبب مشكلات اقتصادية وقانونية وشرعية في نفس الوقت مع تنامي الطلب عليها عالميا، والبعض يدعي أن هذه التقلبات مؤقتة ورهينة بمؤثرات معينة نتيجة عدم حوكمتها ولحداثتها النسبية في الأسواق، ويتوقع استقرارها النسبي بزيادة التعامل التجاري بها وتدريجيا تماما كما يحدث في عمليات الإصدار النقدي للعملات الورقية، وكل هذا يحتاج لأدلة لم نقف عليها حتى الآن، وهي محض تخمينات وتوقعات لا تسندها وقائع أو بيانات مالية.

٦-٢ : تطبيقات استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في مجال المحاسبة والمراجعة

❖ ٦-٢-١ تطبيقات تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) في مجال المحاسبة

إن تطبيق تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) في المحاسبة المالية يتضمن جانبين :

الجانب الأول : تفصح الشركات المدرجة في شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) عن المعلومات المحاسبية والمستندات المصدرة للمعاملات وأوقات حدوثها و الرسوم الموجودة بالفواتير ، بالإضافة إلي الأساليب والسياسات المحاسبية الموجودة في العقود الذكية في تلك الشبكة (Yu, et al., 2018).

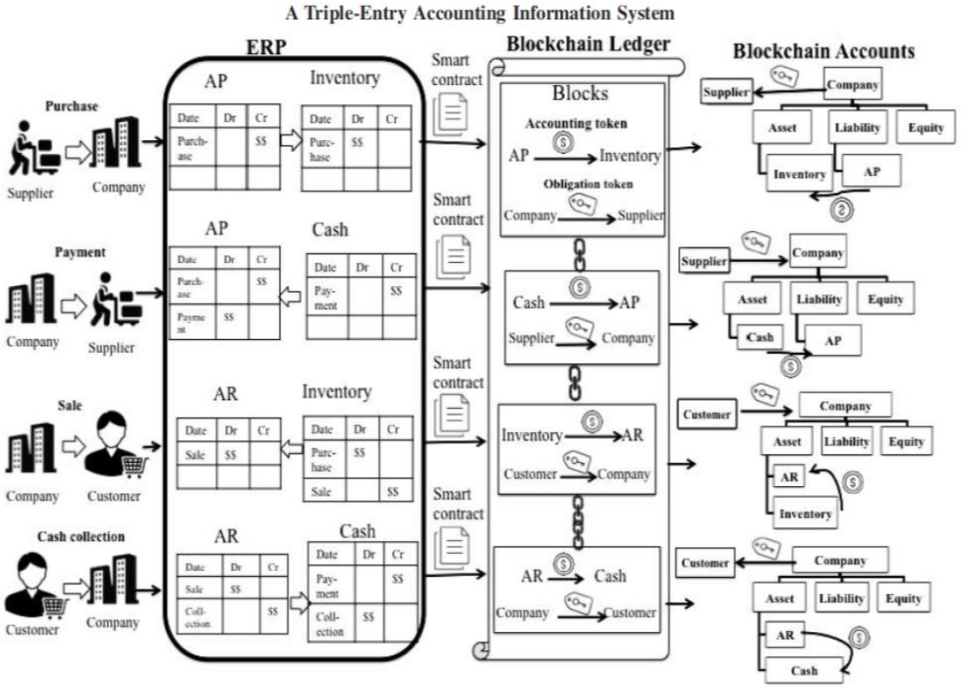
الجانب الثاني : يشارك العديد من أصحاب المصالح – كعُقد في شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) – في التنقيب التنافسي من أجل التحقق من صحة المعلومات التي أفصحت عنها الشركات مسبقاً وبالتالي تتكون كتلة جديدة في سلاسل الكتل ، ومن المرجح أن يصبح المستثمرون المؤسسون الذين يتمتعون بمزايا مالية وتقنية كعُقد في شبكة سلاسل الكتل (Blockchain) حيث أنه بخلاف مزايا مكافآت التنقيب الخاصة ببناء الكتل في الشبكة سوف يحفزهم أيضا ميزة الوصول المبكر والسريع لمعلومات الشركاء في الشبكة ، علاوة على ذلك من المرجح أن يصبح الوسطاء

مثل المراجعين عُقداً في تلك الشبكة حيث يمكن لمراجعي الحسابات مراجعة المستندات المصدرة والعقود الذكية المنشورة من قبل الشركات وإصدار رأي المراجعة الخاص بهم على شبكة سلاسل الكتل ، وأخيراً ستصبح الهيئات التنظيمية والبورصات ايضاً عُقداً مهمة في تلك الشبكة مما يتيح لهم تحسين أدوارهم في الرقابة علي الشركات (Yu, et al., 2018).

وبالتالي فأن ظهور تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) يقدم أفكاراً جديدة للمحاسبة المالية حيث سيكون لها تأثير هائل على الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح في المحاسبة المالية ، مما قد يقلل من الأخطاء في الإفصاح وكذلك إدارة الأرباح ، وبالتالي يحسن إلى حد كبير جودة المعلومات (Yu, et al., 2018).

وفي ظل اعتماد المحاسبة المالية الحديثة على إمساك الدفاتر المزدوجة في ظل نظام القيد المزدوج ، فقد تمثل تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) الخطوة التالية في تطور المحاسبة ، فبدلاً من الاحتفاظ بسجلات منفصلة استناداً إلى إيصالات المعاملة ، يمكن للشركات كتابة معاملاتها مباشرة في سجل مشترك ، وإنشاء نظام متشابك للسجلات المحاسبية الدائمة (Deloitte, 2016c).

وتعتبر دراسة Dai & Vasarhelyi (٢٠١٧) بعنوان "نحو المحاسبة على أساس سلاسل الكتل" من بين الأبحاث النادرة المنشورة حول هذا الموضوع ، وتوضح هذة الدراسة بعض التفاصيل حول كيفية عمل هذا النظام وأي آفاق مستقبلية ستقدمه تلك التقنية ، ويقترح المؤلفان في الدراسة نظاماً سيكون مبنياً على نظام القيد المزدوج الحالي ، مع وجود دفتر أستاذ سلاسل الكتل كطرف ثالث مدمج فيه ، يُسجل المعاملات داخل المنظمة ومع الأطراف الخارجية. ولتمثيل الأصول والالتزامات الحالية بشكل أكثر دقة ، يقوم النظام بتضمين طبقة من العملات الرمزية الرقمية بحيث تمثل المدخلات المحاسبية باعتبارها تمثيلًا لجسم مادي مثل المخزون أو أشياء افتراضية مثل الالتزامات ، وبالتالي سوف يتم ربط كل حساب في دفتر أستاذ سلاسل الكتل بحسابه المقابل في دفتر القيد المزدوج في نظام ERP التقليدي. والشكل رقم ٢ عملية شراء وبيع بسيطة في ظل وجود دفتر أستاذ سلاسل الكتل في نظام ERP التقليدي :



شكل رقم ٢

المصدر : (Dai, & Vasarhelyi, 2017)

والخلاصة فالمحاسبة التقليدية تتمثل فى الإجراءات والمستندات والدفاتر والدورة المحاسبية المطبقة حالياً في أغلب المؤسسات والشركات سواء أكانت محوسبة على شكل برامج محاسبية وهي الأكثر أو كانت دفاتر محاسبية ورقية وهي الأقل، أما عن محاسبة سلاسل الكتل فهي النظام المحاسبي الإلكتروني المشفر المبني وفقاً لتقنية سلاسل الكتل وهو نظام ناشئ وقيد التطور والتحسين المستمر (الجخلب، ٢٠٢١)، ويمكن توضيح أوجه الأختلاف بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة الإلكترونية المبنية على تقنية سلاسل الكتل في الجدول التالي رقم (٢):

جدول رقم (٢) أوجه الأختلاف بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة الغلكترونية المبنية على تقنية سلاسل الكتل

وجه المقارنة	المحاسبة التقليدية	محاسبة سلاسل الكتل
النظام	تعالج وتحفظ سجلات العمليات بشكل مركزي	تعالج وتحفظ سجلات العمليات في دفتر الأستاذ الموزع (لامركزي)
النموذج المحاسبي	البناء المحاسبي على نظام القيد المزدوج	البناء المحاسبي على نموذج القيد الثلاثي
الوصـــول للمعلومـــات المحاسبية	فقط المحاسب والمراجع لديهم الوصول المباشر لدفتر الأستاذ المركزي	يمكن الوصول للمعلومات المحاسبية من جميع الأطـراف ذات العلاقـة (المحاسـب، المراجـع، العميل، المنظم) وسيكون عندهم نسخة متطابقة في كل الأوقات
الإدخال والتعديل	يدخل المحاسب البيانات المالية على النظام ويقوم بالتعديل وفقاً لاحتياجات العميل	فور اعتماد العمليات السجلات لا تقبل التعديل أو التغيير
الأمان	مستوى متوسط من الأمان	مستوى عالي من الأمان

المصدر: (Biliavska, 2019).

❖ ٦-٢-٢ تطبيقات تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) في مجال المراجعة

إن سلاسل الكتل (Blockchain) هي تقنية واعدة تُسهل عملية المحاسبة في الوقت الحقيقي و كذلك عملية المراجعة المستمرة ، فهي أساساً قاعدة بيانات مشتركة تحتفظ بسجلات لجميع المعاملات التي تم تنفيذها في أي وقت مضى فهي قادرة باستخدام خوارزميات التشفير (على سبيل المثال ، التوقيع الرقمي) على ضمان سلامة البيانات مما يجعل من المستحيل العبث بملفات المعاملة ، فمن خلال خاصية عدم القابلية للتغير يمكن تنفيذ عملية المراجعة المستمرة والكشف عن الاحتيال والتزوير ، ومع ذلك يتطلب تحقيق ذلك الأمر بنجاح في أنظمة معلومات المؤسسات عدداً كبيراً من المشاركين الذين يمكنهم الوصول إلى النسخة الكاملة من كل المعامل (Wang, & Kogan, 2017).

ويمكن استخدام تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) كمصدر للتحقق من المعاملات المبلغ عنها ، فعلي سبيل المثال بدلاً من أن يطلب من العملاء تقديم كشوف مصرفية أو إرسال طلبات تأكيد إلى أطراف ثالثة ، يمكن لمراجعى الحسابات أن يتحققوا بسهولة من المعاملات التي تتم في دفاتر سلاسل الكتل العامة المتوفرة مثل http://www.blockchain.info أو http: // www. blockexplorer.com، ومن ثم سوف تؤدي آلية التحقق الأوتوماتيكية إلى تخفيض التكلفة في بيئة المراجعة (Deloitte, 2016b).

فمن خلال توحيد المعايير وأساليب القياس بواسطة تلك التقنية يمكن للمراجعين التحقق من جزء كبير من البيانات الأكثر أهمية وراء البيانات المالية تلقائياً، ومن ثم التكلفة والوقت اللازمين لإجراء تدقيق من شأنهما أن ينخفضا بشكل كبير، كما يمكن للمراجعين قضاء وقت حر في مجالات يمكنهم إضافة المزيد من القيمة بها، على سبيل المثال، على معاملات معقدة للغاية أو على آليات الرقابة الداخلية (Deloitte, 2016c).

وفيما يلي توضيح لتطبيقات سلاسل الكتل في الشركات الكبرى الأربعة في مجال المحاسبة والمراجعة:

١) **شركة ديلويت DELOITTE** : لدى شركة ديلويت مختبرات سلاسل الكتل في كل من نيويورك ودبي وهونج كونج تحتوي أكثر من ٨٠٠ من المحترفين، هذه المختبرات تعمل مع مؤسسات دولية للبحث عن حلول اسلاسل الكتل، كموردين الغذاء الذين يتمنون متابعة المنتجات من المزرعة حتى المعمل، البنوك وشركات التأمين يبحثون عن الحماية من الاحتيال، صناعة السيارات وشركات التأجير. ديلويت طورت أكثر من ٣٠ نموذج مرتبط بتقنية سلاسل الكتل لأغراض منها الهوية الرقمية، البنوك الرقمية، المدفوعات العابرة للحدود، تمويل التجارة وكذلك الولاء والمكافآت (Zhang, et. Al., 2020).

٢) **شركة برايس ووتر هاوس كوبرز PWC:** طورت الشركة حل للتحقق من سلاسل الكتل ، التأكد من صحة وسلامة تطبيق سلاسل الكتل بالقدر الذي يحقق كامل الامتيازات (يجمع إطار المخاطر مع برنامج المراجعة المستمر، تستخدم هذه الأداة لاكتشاف أنماط المؤشرات طويلة المدى غير الواضحة للبشر، سواء المباشرة أو التنبؤية، وتقديم نتائج موضوعية، تحتفظ برايس ووترهاوس كوبرز بسجل للمعاملات مع العملاء الذين يقومون حاليًا بتجربة تقنية سلاسل الكتل وتطبيق الضوابط ومعايير الاختبار على تطبيقاتها، بما في ذلك البورصات الرئيسية ومزودي المحفظة الرقمية الذين يسمحون للمستخدمين مراقبة وعرض واختبار المعاملات بشكل فوري (Buntinx, 2018).

٣) **شركة إرنست ويونغ ERNST & YOUNG:** تم تصميم EY Blockchain Analyzer للتسهيل على فريق مراجعة EY في جمع بيانات المعاملات الكاملة للمؤسسة من سجلات سلاسل الكتل. وبذلك يمكن هذا النظام المراجعين تقصي دقة البيانات وإجراء تحليل للمعاملات ، وتسوية وتحديد القيم المتطرفة للمعاملة حيث بنيت هذه التكنولوجيا لدعم اختبارات متعددة

كالعملات المشفرة بما في ذلك BitCoin و Ether و BitCoin Cash و LiteCoin وكذلك عدد معتبر من الأصول المشفرة الأخرى التي تديرها أو تتداولها البورصات أو شركات إدارة الأصول (Thomas, 2018).

٤) . **شركة KPMG:** تشاركت شركة KPMG مع شركة Microsoft لانتاج KPMG and Microsoft Blockchain Nodes الذي يعبر عن مساحة عمل مبتكرة تجمع بين معرفة KPMG بالصناعة المالية وصناعة المراجعة المالية (KPMG, 2017).

٦-٢-٢ مزايا استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في مجال المحاسبة والمراجعة

أصبحت تكنولوجيا سلاسل الكتل منذ منتصف عام ٢٠١٥ م محور اهتمام القطاع المالي العالمي ووجهة تسارع المؤسسات المالية العالمية، خاصة في ظل التقدم التقني الذي يُعيد تشكيل عالم الأعمال والمحاسبة وأسلوب أداء نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لما توفرة هذه التقنية من مزايا يتم استعراضها فيما يلي:

٦-٢-٢-١ الخصوصية: إن استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل يعتمد على طبيعتها اللامركزية الموزعة حيث إنه فى ظل غياب سلطة مركزية يجب أن تتفق الشبكة بأكملها على جميع العمليات المُسجلة في السلسلة مثل أرصدة العمليات الجارية على سبيل المثال، وبالتالي يتطلب ذلك الإفصاح الكامل عن العمليات، ومع ذلك فهناك بعض الشركات التي قد لا ترغب بنشر سجلاتها كاملة على سلسلة الكتل ذلك كونها تحافظ على سرية الدفاتر والسجلات الخاصة.

فيمكن للشركات التي تتبع مبدأ الافصاح الكامل أن تستخدم النوع العام من سلسلة الكتل فهي متاحة لجميع أصحاب المصالح للاطلاع عليها سواء الأطراف الداخلية بالمؤسسة أو المراجع الخارجي أو المستثمرين الحاليين والمرتقبين ويمكن لأي شخص التحقق من سلامة المعلومات المُسجلة ولا يمكن التلاعب بتلك المعلومات والبيانات نظراً لتشفيرها باستخدام أساليب تشفير عالية الدقة (Coyne, and Mcmickle, 2017).

وبالنسبة للشركات التي تفضل الافصاح الجزئي للحفاظ على سرية بعض المعلومات والأهداف الاستراتيجية فربما يروق لها استخدام سلسلة الكتل الخاصة، وبالتالي تحدد بذلك الإدارة الأطراف المسموح لها بالاطلاع على المعلومات والسجلات السرية في ظل توافر الأمان الكامل وتتمثل تلك الأطراف في الأطراف الداخلية للمؤسسة والمراجع الخارجي وبالتالي لا يمكن للمستثمرين المشاركة مباشرة في تلك السلسلة (Coyne, and Mcmickle, 2017). وبالتالى فإن سلسلة الكتل بنوعيها

قد حافظت على توافر الخصوصية التي تتطلبها المنظمات والمؤسسات المالية. وأن استخدام نظم معلومات محاسبية تعتمد على سلاسل الكتل يُحسن من جودة المعلومات المحاسبية التي تصل لأصحاب المصالح المختلفين (حسن، ٢٠٢٠).

٦-٢-٢-٢ **الأمان:** من ضمن المزايا التي تتمتع بها تكنولوجيا سلاسل الكتل كقاعدة بيانات في توفير الأمان التام؛ هي كون السجلات المُسجلة عليها ثابتة غير قابلة للتغيير أو التعديل مما يعنى نظرياً أنه بمجرد التسجيل على سلسلة الكتل لا يمكن إزالتها أو تغييرها، وبالتالي يعنى تقليص الحاجة لوجود طرف ثالث وإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المُخزنة على سلسلة الكتل، وعملياً فإن أي عملية تعديل تتطلب أمرين يتمثل الأمر الأول في موافقة نسبة ٥١ % من المُشاركين في السلسلة وبالتالي يصعب من عمليات الاحتيال والغش، ويتمثل الأمر الثاني في إجراء التعديل المطلوب على السلسلة بالكامل بداية من كتلة التكوين مروراً بالعُقد التي تربط الكتل ببعضها داخل السلسلة مما يوفر الوضوح والشفافية لسلسلة الكتل (حسن، ٢٠٢٠).

وقد جذب ذلك الأمر اهتمام القطاع المالي لأنها بذلك تُقلص مخاطر الغش والتلاعب بالبيانات والمعلومات وتوفر الثقة اللازمة في الشبكة من خلال أساليب التشفير والخوارزميات وعملية توافق الآراء للتحقق من صحة المعاملات. إضافة لتوافر المصداقية في تلك المعاملات التي تتم بين طرفين على شبكة سلاسل الكتل، فهي تضمن إتمام المعاملة وتوفر الثقة اللازمة لكل طرف وعدم تنصل أحد الأطراف من المعاملة (Walch, 2018)

فتكنولوجيا سلاسل الكتل توفر الأمان التام للمعاملات المُسجلة وكذلك التحقق من صحة تلك المعاملات وذلك لتجنب كلاً من الغش والتلاعب والهجمات الخبيثة والانفاق المزدوج، وكذلك توفر سلاسل الكتل إمكانية تتبع جميع المعاملات التي تتم بين الأطراف المختلفة. ذلك فضلاً عن كون البيانات والمعلومات الخاصة بتلك المعاملات غير معرضة للفقدان نتيجة انقطاع التيار الكهربائي وذلك لما تتميز بها سلاسل الكتل من اللامركزية (حسن، ٢٠٢٠).

٦-٢-٢-٣ **تخفيض التكاليف:** يساهم التطبيق الفعال لتكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية في تخفيض التكاليف مع الاحتفاظ بكلاً من الخصوصية والأمان اللازمين، مما يجعلها تتفوق على قواعد البيانات التقليدية وذلك من خلال عدة محاور.

يتمثل **المحور الأول** لتخفيض التكاليف المُصاحب لتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية؛ من خلال تخفيض تكاليف تسجيل المعلومات ذات الصلة بالمعاملات التجارية وكذلك

إمكانية الرقابة عليها في الوقت المناسب، وسهولة الوصول للمعلومات. وتتيح سلاسل الكتل الإفصاح الفوري عن المعلومات فهي تعتبر وسيلة جيدة ومنخفضة التكاليف للإفصاح (Panisi, 2017).

أما **المحور الثاني** لتخفيض التكاليف المُصاحب لتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية يتمثل في تخفيض تكاليف التحقق من صحة المعلومات حيث يتم التحقق من صحة المعلومات المُسجلة دون أي تكلفة إضافية، وكذلك الربط الشبكي بين الأطراف المعنية في نقاط متعددة في نفس الوقت سواء الموردين أو العملاء (Catalini, and Gans,, 2020).

ويتمثل **المحور الثالث** لتخفيض التكاليف المُصاحب لتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية من خلال أتمتة العمليات وعدم الحاجة للعديد من الأعمال الروتينية التي يمكن أن يقوم الحاسب بها بسرعة ودقة أعلى، فالعمليات توثق ويتم التأكد منها بشكل قريب إلى الفورية وبدقة أعلى من العمل البشري (أحمد، ٢٠١٨).

ويتمثل **المحور الرابع** لتخفيض التكاليف المُصاحب لتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية في تخفيض تكاليف مراجعة المعلومات المالية وغير المالية المخزنة على السلسلة، مما يعنى تخفيض أتعاب المراجعة الخارجية (حسن، ٢٠٢٠).

٦-٢-٢-٤ السرعة: من الجدير بالذكر أن المعلومة الجيدة تفقد ميزتها أذا لم تتوافر في الوقت المناسب. فتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية؛ يُحدث سرعة أكبر في نقل البيانات والمعلومات مقارنة مع الأنظمة الحالية، فالأخيرة تحتاج إلى مراجعة يدوية في كثير من الأحيان (Morabito, 2017)، وكذلك تمتاز سلاسل الكتل بسرعة كبيرة في معالجة المعاملات وتوفير الوقت والجهد، وأيضاً السرعة في الوصول إلى تلك المعلومات والسجلات، وكذلك السرعة في الإفصاح عن المعلومات والرقابة عليها وتتبع العمليات ومراجعة الحسابات. وتعتبر تكنولوجيا سلاسل الكتل مناسبة للتطبيق في ظل نظم المحاسبة الفورية التي تحتاج للتحديث الفوري للمعلومات (Byström, 2019).

ومن ثم فإن استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية يساهم بشكل كبير في تحسين وظائف المحاسبة، وبالتالي تحسين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الهدف الأساسي لها وهو توفير الثقة والأمان والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات.

وبناء على ما تقدم عرضة من مزايا وتحديات سلاسل الكتل فيما سبق يمكن استعرض أبرز الفوائد والتحديات المحتملة لتطبيق سلاسل الكتل في المحاسبة في الجدول التالي رقم (٣):

جدول رقم (٣): الفوائد والتحديات المحتملة لاستخدام سلاسل في المحاسبة

الفوائد المحتملة	التحديات المحتملة
أ. أمن المعلومات والخصوصية	
الدمج بين دفتر الأستاذ الموزع والتشفير يقلل من خطر تغيير أو فقد البيانات.	- سلاسل الكتل تواجه مقاومة من قبل المشرعين لاعتبارات خصوصية بيانات المستهلك - الانتشار الواسع لدفتر الأستاذ يثير اعتبارات الخصوصية للشركات تجاه معلومات الملكية - حساسية الإدراك العام لنظام سلاسل الكتل بسبب اقتحامه للعملات المشفرة قد يقلل الاهتمام بتبنيه.
ب. التكنولوجيا، التبني، التطبيق	
- تحسين الوصول لمعلومات الشركة من قبل العديد من أصحاب المصالح المهمين (الموردين، العملاء، المستثمرين، المراجعين). - يشجع تطبيق سلاسل الكتل إجماعا أكبر على نموذج التنسيق المعياري للسجلات المحاسبية ولأنظمة المعلومات. - تخفيض محتمل لتكلفة العمليات	- مخاوف كبيرة حيال سعة التخزين المطلوبة وسرعة العمليات في المحاسبة المبنية على سلاسل الكتل - تكلفة تبني تقنية سلاسل الكتل تتضمن التصميم والاستشارات وتحويل البيانات والتشغيل على أنظمة موازية والتدريب من المحتمل أن تكون كبيرة. - فوائد سلاسل الكتل تعتمد على التبني الواسع للأطراف التي تتعامل مع الشركة والتي قد لا تكون متحفزة لفعل ذلك.
ج. المحاسبة والمراجعة	
- التحقق من طرفين جوهرياً يزيد من الاعتماد على البيانات أكثر من النظم الحالية - الحصول على أدلة بجودة عالية وبسهولة أكبر لمناطق متعددة للمراجعة يمكن أن يغير من طرق المراجعة ويسمح بمزيد من مصادر التأكد. - سلاسل الكتل تسهل استخدام العقود الذكية التي تسمح بإدارة العقود بفعالية وكفاءة. - سلاسل الكتل يمكن أن يسهل وصول المراجع لمعلومات العميل ويشجع على المراجعة المستمرة	- مواجهة مقاومة حقيقية من الإدارة المالية غير المقتنعين بمنافع سلاسل الكتل - منافع سلاسل الكتل يمكن أن لا تمتد لجوانب مهمة في المحاسبة والمراجعة كالتحاكم المالي - جودة مخرجات سلاسل الكتل تعتمد على جودة المهارات المالية للأطراف الأخرى - قد تؤدي المصداقية المتصورة لأنظمة سلاسل الكتل إلى تقليل شك المراجع المالي بشكل غير مناسب - اتفاق الأطراف المختلفة على الاحتيال لا يمكن تجاوزه حتى في تقنية سلاسل الكتل

المصدر: (Fuller & Markelevich, 2019).

٦-٣ أدلة المراجعة فى ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل

٦-٣-١ : ماهية وطبيعة أدلة المراجعة

٦-٣-١-١ مفهوم أدلة المراجعة

تعددت الجهود والدرسات التي قدمت مفهوم لأدلة المراجعة وفيما يلي توضيح لبعض من هذه المفاهيم:

تعرف أدلة المراجعة وفقاً لـ (معيار المراجعة المصري رقم ٥٠٠ بعنوان أدلة المراجعة) بأنها "جميع المعلومات التي يستخدمها المراجع للوصول إلى الاستنتاجات التي تمكنه من ابداء رأيه. وهي تشتمل على المعلومات الموجودة في السجلات المحاسبية المؤيدة للقوائم المالية والمعلومات الأخري، وتتضمن أدلة المراجعة، والتي تكون بطبيعتها تراكمية، أدلة تم الحصول عليها من خلال إجراءات تم أداؤها أثناء عملية المراجعة، وتلك التي يتم الحصول عليها من خلال مصادر أخري مثل عمليات مراجعة سابقة أو إجراءات رقابة الجودة فى المؤسسة من أجل قبول العميل أو فى استمرار التعامل معه".

كما قد عرفها (جمعة، ٢٠٠٩) على أنها "جميع المعلومات التي يستخدمها المراجع للوصول الى الاستنتاجات التي يبني عليها رأيه.

ولقد أوضح (البدوي، ٢٠٠٣) أن أدلة المراجعة يقصد بها أية معلومات يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المزاعم والادعاءات أي المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير التي تتم مراجعتها، تعكس الواقع وتتفق مع المعايير التي تستخدم للحكم على مصداقتها".

كما تعرف أيضاً وفقاً لـ (الدياسطي، ٢٠٠٢) بأنها أية معلومات يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تم مراجعتها قد عرضت طبقا للمعايير.

كما تعرف أدلة المراجعة بأنها جميع الحقائق التي تقدم لعقل الإنسان لتمكنه من إتخاذ قرار معين في موضوع خلافي (الصبان، ١٩٨٨).

وبالتالي يمكن القول إن أدلة المراجعة هي جميع الوثائق القرائن والتي تثبت وقوع الاحداث الاقتصادية في المؤسسة، والتي يعتمد عليها مراجع الحسابات بشكل مباشر وكدليل مباشرة عند إبداء رأيه حول الوضعية المالية ومدى المصداقية والشفافية لهذه العمليات والاحداث الاقتصادية، وحتي تكون أدلة المراجعة ذات حجه ويعتمد عليها يجب أن تكون متناسبة مع الظروف التي تم الحصول عليها فيها لأنه عند تعدد طرق الحصول على أدلة المراجعة يواجهه المراجع بعض

الاستثناءات، لذلك هناك بعض المعايير التي تمكن المراجع من الحكم على حجية دليل المراجعة وهي (عايشي وشاهد، ٢٠١٧):

- عند الحصول على أدلة المراجعة من مصادر خارجية ومستقلة عن المؤسسة، فان ذلك يوفر ضمان أكبر للاعتماد على دليل المراجعة في أغراض المراجعة، عما لو تم الحصول على هذا الدليل من داخل المؤسسة.
- عندما تعد البيانات المحاسبية والقوائم المالية في ظل نظام فعال للرقابة الداخلية فان ذلك يؤدي الى الاعتماد على هذه المخرجات عما لو تم اعدادها في ظل نظام غير فعال للرقابة.
- الحصول على المعلومات بطريقة مباشرة من طرف المراجع الخارجي، عن طريق الفحص الفعلي والملاحظة، فان ذلك سيكون له أثر كبير في الاقناع عنه في حالة الحصول على هذه المعلومات بطريقة غير مباشرة.

وتتضمن أدلة المراجعة السجلات المحاسبية، سجلات القيود الأولية، والمستندات المؤيدة مثل الشيكات والسجلات الخاصة بتحويل الأموال الكترونيا والفواتير والعقود، ودفاتر الأستاذ العام والمساعدة، وقيود اليومية والتسويات الأخرى على القوائم المالية والتى لا تنعكس فى قيود اليومية الرسمية والسجلات مثل قوائم التسوية والقوائم التحليلية المؤيدة لتوزيع التكلفة والعمليات الحسابية والتسويات والافصاحات، وبما أن السجلات المحاسبية وحدها لا توفر أدلة مراجعة كافية فعلى المراجع الحصول على أدلة مراجعة أخرى لإمكان إبداء رأيه في القوائم المالية (الجمهودي، ٢٠١٨؛ حمزة وفتح الرحمن، ٢٠٠٨).

وبناءً على ما سبق يري الباحث أن أدلة المراجعة هي أية معلومات مالية أو غير مالية يمكن للمراجع الحصول عليها تُسهم في تكوين رأيه الفني حول مدي صحة وعدالة ومصداقية القوائم والتقارير المالية وبالصورة التي تضمن له توافق طرق إعداد هذه القوائم والتقارير مع المعايير المحاسبية المعتمدة.

وفيما يلي عرضاً لأنواع أدلة المراجعة وطرق الحصول عليها، والخصائص التي يجب أن تتوفر في أدلة المراجعة حتى يتمكن المراجع من الإعتماد عليها في تكوين رأية عن القوائم والتقارير المالية.

٦-٣-١-٢ أنواع ادلة المراجعة وطرق الحصول عليها

تتمثل أنواع أدلة الإثبات وطرق الحصول عليها في الوجود الفعلي، والإستفسارات، والإجراءات التحليلية، والمصادقات، وإقرارات الإدارة، والتوثيق، وإستمرارية المنشأة، والملاحظه، وفيما يلي عرضاً مختصراً لها:

١. الوجود الفعلي: ويتم الحصول علية بالجرد الفعلي للأصول الملموسة، فعن طريق الجرد والمعاينة يتم التأكد من وجود الأصل بصورة ملموسة ويتم ذلك من خلال العد والوزن والقياس.
٢. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.
٣. المصادقات والإقرارات من الغير : وهي عبارة عن عملية الحصول على أدلة مراجعة من خلال الإتصال المباشر من طرف ثالث إستجابة إلى طلب للحصول علي معلومات بخصوص بند معين يؤثر علي التأكيدات التي قامت الإدارة بعملها في القوائم المالية، كما أنها تكون عبارة عن تأكيدات من مصدر مستقل عن المراجع، كما أنها قد تكون مصادقات مكتوبة أو شفوية.
٤. المستندات المؤيدة للعمليات: يتمثل التوثيق في قيام المراجع بفحص مستندات ودفاتر العمل التي تدعم المعلومات المدرجه بالقوائم المالية، ويشمل التوثيق الذي يقوم بفحصة المراجع كافة السجلات التي يستخدمها العميل لتقديم المعلومات التي تشير إلي ان أداء العمل قد تم في صورة منظمة ويوجد نوعان من المستندات، مستندات داخلية وهي المستندات التي يتم إعدادها داخل منظمة العميل دون أن يخرج لأطراف الخارجيه، أما المستندات الخارجية فتتمثل في المستندات التي تتعلق بتعامل طرف خارجي عن منظمة العميل في عمليات مالية ويكون في حوزه العميل أو يمكن له أن يتوصل إلية.
٥. الملاحظة: وتعني استخدام وتفاعل حواس المراجع في ملاحظة الأنشطة المختلفة، وتتمثل تلك الحواس في المشاهدة والسمع واللمس أو متابعة بعض المهام بنفسه، ولا يمكن إنكار أهمية الملاحظه بالنسبة للمراجع في بعض الأحوال.
٦. المقابلات والإستفسارات من العميل: قد لا يجد المراجع أي وسيلة للتحقق والتأكد من بعض الأمور سوي الإستفسار من خلال الموظفين والمسئولين بالمنشأة، فهي وسيلة

تكميلية للحصول على أدلة المراجعة حيث أنه لايمكن اعتبار الإستفسار دليل حاسم لأنه لا يخلو من التحيز.

٧. إجراءات الفحص التحليلي: يتمكن المراجع من خلال إستعانتة بإجراءات المراجعة التحليلية أن تتوافر له المعرفة من خلال السنوات السابقة لمراجعتة للمنشأة مع تخطيط عملية المراجعة الخاصة بهذا العام ومقارنة المعلومات التي لم يتم مراجعتها بعد وتخص العام الحالي مع ذات المعلومات التي تم مراجعتها في السنوات السابقة، يمكن للمراجع أن يضع يده علي التغيرات، ويمكن أن تتمثل هذه التغيرات في إتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكن أن تؤثر في تخطيط المراجعة، كذلك يتم إستخدام الإجراءات التحليلية كمؤشر مفيد عن الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها الشركة محل المراجعة ويجب أن يتم أخذ إحتمال الفشل المالي في الإعتبار عند تقدير الأخطاء المرتبطة بالمراجعة.

٨. العمليات المحاسبية والحسابية التى يقوم بها المراجع بنفسة

٩. إقرارات الإدارة: علي المراجع أن يحصل على إقرارات مكتوبة من الإدارة حول أمور جوهرية للبيانات المالية في حالة عدم وجود أدلة مراجعة كافية وملائمة وأن إمكانية حصول سوء فهم بين المراجع والإدارة سوف يقل عندما تؤكد الإدارة إقراراتها الشفوية كتابة ويتضمن نموذج كتاب التمثيل المرفق الأمور التي يمكن أن تتضمنها الرسالة الصادرة من الإدارة أو رسالة الإدارة التأكيدية خلال عملية المراجعة، وتقوم الإدارة بعمل عدة إقرارات إلي المراجع، إما من تلقاء نفسها أو بناء على إستفسارات معينة.

٦-٣-١-٣ خصائص أدلة المراجعة

تتمثل خصائص أدلة المراجعة في الكفاية والملائمة وفيما يلي عرض مختصر لتلك الخصائص:

الكفاية: الكفاية هي مقياس لكمية أدلة المراجعة التي يتم جمعها للتحقق من مصداقية تأكيدات الإدارة المتعلقة بالبيانات المالية، وترتبط كمية الأدلة بتقدير المراجع لها وبحكمة المهني، ولكن من خلال مجموعة من العولمل هي:

- توقعات المراجع عن التحريفات في البيانات من خلال الإختبارات الأولية التي يقوم بها المراجع قبل وخلال عملية التخطيط للمراجعة، ففي حالة وجود توقعات عن وقوع تحريفات يتم جمع أدلة مراجعة أكثر

- قوة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة، فالعلاقة عكسية بين قوة نظام الرقابة وحجم الأدلة.
- مستوي الأهمية النسبية للعنصر، فالعنصر ذو أهمية نسبية يحتاج لأدلة أكثر فالعلاقة بينهما طردية.
- طبيعة البند أو النشاط الذي يقوم المراجع بمراجعتة والمخاطر المصاحبة له، فالعلاقة بينها وبين حجم أدلة المراجعة علاقة طردية.
- العوامل الاقتصادية كالوقت والتكلفة باعتبارهما مؤثرين مهمين في عملية المراجعة.
- حجم وخصائص مجتمع المراجعة.

الملاءمة : الملاءمة هي مقياس لنوعية الدليل ومدى ارتباطه بموضوع المراجعة ومصداقيته في توفير الدعم أو اكتشاف التحريفات في المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات والتأكيدات ذات الصلة، وبالتالي فتلك الخاصية تحتوي على شقين وهما المناسبة والمصداقية، وفيما يلي عرض موجز لكل منها:

- **المناسبة:** وتعني مدي ارتباط الأدلة بهدف المراجعة للحصول على استنتاج مناسب حول البند الذي يتم مراجعتة مثل هدف التحقق من الوجود فالدليل المناسب هو الجرد الفعلي أو الملاحظة.
- **المصداقية:** وتتعلق المصداقية بجودة الأدلة ونوعيتها فكلما كانت الأدلة على درجة عالية من الجودة توفرت لها مصداقية أعلي وتتوفر المصداقية بتوافر العوامل التالية:
  - إستقلالية مصدر الدليل.
  - فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة.
  - كفاءة الأفراد الذين يمدون المراجع بالمعلومات.
  - توقيت الحصول علي دليل المراجعة.
  - موضوعية دليل المراجعة.

٦-٣-٢: تطور أدلة المراجعة في بيئة التشغيل الإلكتروني

٦-٣-٢-١ طبيعة أدلة المراجعة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني

وفقاً لما ورد في دراسة (الهواري، ٢٠١٦) هناك مجموعة من الحقائق الهامة ذات الصة بأدلة المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية، ومن أهم هذه الحقائق أن دور الأدلة والهدف منها وكونها أساس إبداء الراى هي بمثابة حقائق لا تقبل الجدل ، أن هذه الأدلة ستكون في غالبيتها أدلة غير ورقية الكترونية يصعب استرجاعها بسهولة وعرضة للتغيير من جانب إدارة الشركة، ويلزم جمعها من خلال إجراءات جديدة يعتمد الكثير منها على تكنولوجيا المعلومات خاصة البرامج الجاهزة، وأن من أهم صور هذه الأدلة برامج المراجعا الالكترونية ، ونظام الرقابة الداخلي الالكتروني، والمصادقات ، والتوقيع الالكتروني ، والبصمة الالكترونية، والمستندات الالكترونية.، وقد عرف معيار المراجعة SAS NO 80 البيانات المحاسبية على أنها تتضمنها دفاتر الأستاذ العام، والخاص والسجلات الأخرى مثل أوراق العمل، ولوحات العرض الالكترونية التي تدعم القوائم المالية، أيضاً عرف الأدلة على أنها تتضمن كل المعلومات المكتوبة والالكترونية مثل الشيكات وسجلات تحويل الأموال إلكترونيا والفواتير والعقود والمعلومات المالية للمراجع أو التي قام بتوفيرها، وهناك وحدات تأخذ الأدلة فيها الشكل الالكتروني، مثل أوامر الشراء والشيكات فقد حلت محله ا الرسائل الالكترونيية ، وأيضا قد تستخدم وحدات التبادل الإليكتروني للبيانات . . وهناك بيانات الكترونية معينة قد تكون متاحة في وقت معين وقد يصعب استعادتها بعد ذلك، وبالتالي رأى معيار المراجعة رقم SAS NO 80 أنه يجب على المراجع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت الذي يكون فيه المعلومات متاحة وذلك عند تحديده لطبيعة وتوقيت وهدى الاختبارات التفصيلية وأيضا اختبارات الرقابة إن أمكن.

وبذلك يتضح أن الدليل الالكتروني يختلف كثيراً من الدليل التقليدي ويجب أن يأخذ المراجع في اعتباره موضوعات رئيسية، مثل (الهواري، ٢٠١٦):

١- المعلومات الالكترونية كدليل كفء: حيث يجب أن يأخذ المراجع في اعتباره صحة الدليل

٢- عرض الدليل الالكتروني: قد يتم عرض نفس المعلومات الالكترونية بصور مختلفة وبالتالي يجب أن يقوم المراجع بإجراءات المراجع الملائمة لضمان اتساق العروض يجب أن يفهم المراجع كيفية استخلاص الدليل الالكتروني ويختبر اتساق العرض.

٣- كفاءة الأدوات المستخدمة للوصول إلى الدليل الالكتروني: يجب اختبار وفحص الأدوات التي يتم استخدامها للوصول إلى الدليل الالكتروني وذلك بشكل جيد للتعرف على الأخطاء المنطقية

٤- تعريف الأخطاء: حيث يسمع الدليل الالكتروني بحدوث تغييرات غير مكتشفة، والتي تزيد من مخاطر المراجعة، وحتى يتم الوصول إلى فعالية أنشطة الرقابة يمكن للمراجع القيام باختبارات رقابة، ويعتبر الاختبار من خلال تكنولوجيا المعلومات الخاص بالشركة أكثر فعالية.

٥- أداء الرقابة الضمنية أو المخفاة: ينصب اكتشاف الأخطاء على التغيرات غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث للبيانات، بينما تهتم نظم الرقابة الداخلية بالتغيرات المتوقعة للبيانات.

٦-٣-٢-٢ أوجه الاختلافات بين أدلة المراجعة الإلكترونية وأدلة المراجعة العادية :

تتمثل الإختلافات بين أدلة المراجعة الإلكترونية وأدلة المراجعة العادية في أوجه عديدة وذلك على النحو التالى:

- **المنشأ:** أدلة المراجعة العادية: الدليل على المنشأ من السهل تحديده وإيجاده أما أدلة المراجعة الإلكترونية: الدليل على المنشأ من الصعب تحديده بمجرد فحص المعلومات الإلكترونية ولكن يتم تحديد المنشأ باستخدام تقنيات رقابية أمنه والتي تسمح بالتوثيق وعدم النكران.
- **التبديل:** أدلة المراجعة العادية: الدليل الورقي من الصعب تبديله بدون أن يتم اكتشافه، اما أدلة المراجعة الإلكترونية: من السهل تبديل الدليل وهناك صعوبة إن لم يكن مستحيل اكتشاف عملية التبديل عن طريق فحص المعلومات الإلكترونية.
- **التصديق والاعتماد:** أدلة المراجعة العادية: المستندات الورقية تبين بوضوح دليل المصادقة والموافقة عليها، أما أدلة المراجعة الإلكترونية: هناك صعوبة في إظهار المصادقة للمستند الإلكتروني ويحتاج إلى تقنيات رقابية متطورة لإظهاره
- **الاكتمال والشمولية:** أدلة المراجعة العادية: كل المفردات المتعلقة بالعمليات عادة تكون مشتملة في نفس المستند، أما أدلة المراجعة الإلكترونية: المفردات ذات العلاقة غالبا ما تكون محفوظة في ملفات بيانات عديدة.
- **القراءة :** أدلة المراجعة العادية : لا يحتاج إلى وسائل وتقنيات خاصة للقراء ، أما أدلة الإثبات المراجعة: تتطلب معدات وتقنيات متعددة للقراءة (ورد ، أكسل ...الخ)
- **الصيغة:** أدلة المراجعة العادية: جزء متكامل من المستند، أما أدلة المراجعة الإلكترونية: منفصل عن البيانات ويمكن تغيير.

- **إتاحة وإمكانية الوصول إليها:** أدلة المراجعة العادية: عادة لا تمثل قيد أثناء عملية المراجعة، أما أدلة المراجعة الإلكترونية: مسار المراجعة المتعلق بالبيانات الإلكترونية ربما لا يكون متاح في وقت المراجعة والوصول إلى البيانات قد يكون أكثر صعوبة.
- **التوقيع:** أدلة المراجعة العادية: يعتبر التوقيع على المستند الورقي مسألة بسيطة ويمكن التحقق من صحته بسهولة، أما أدلة المراجعة الإلكترونية: تتطلب عملية التوقيع تقنيات مناسبة، كما يحتاج تقنيات خاصة للتحقق من صحته وإمكانية اعتماده.

والجدول رقم (٤) يعرض لبعض أنواع ادلة المراجعة والمقارنة بين الأدلة العادية والأدلة الالكترونية كما يلي:

جدول رقم (٤): مقارنة بين بعض أدلة المراجعة العادية والأدلة الإلكترونية في ظل الأنواع المختلفة لها

الرقم	البيان	أدلة المراجعة العادية	أدلة المراجعة الالكترونية
١	**الوجود الفعلي**	عد وفحص الموجودات طويلة الأجل وقصيرة الأجل يدويا.	عد وفحص الموجودات طويلة الأجل وقصيرة الأجل الكترونيا
٢	**المستندات والسجلات**	التأكد من أن المستندات والسجلات المستوفاه للشروط الشكلية والقانونية وأن تسجيل العمليات كان وفقا للمعايير المحاسبية المحلية والدولية وأن عملية التوثيق التي يقوم بها مراجع الحسابات هو بوضع إشارات المراجعة على العينة التي راجعها	المستندات في ظل النظام الالكتر وني هي غير مرئية ولذلك يقوم المراجع للحسابات بالاستعانة ببرامج المراجعة العامة (GAPs) لمراجعتها وان عملية التوثيق تكون من خلال طباعة نتائج المراجعة من برنامج المراجعة الالكتروني
٣	**إجراء العمليات الحسابية**	التأكد من صحة العمليات للمستندات والسجلات يكون ذلك يدويا.	التأكد من صحة العمليات للمستندات والسجلات يكون ذلك من خلال إجراء العمليات الحسابية عن طريق برنامج المراجعة الالكتروني
٤	**الاستفسارات والمصادقات**	الاستفسار من الادارة شفويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراجع الحسابات، أما المصادقات فترسل عن طريق البريد العادي للمدينين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدتهم لدى المؤسسة	الاستفسار من الادارة شفويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراجع الحسابات، أما المصادقات فترسل عن طريق البريد العادي أو الالكتروني للمدينين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدتهم لدي المؤسسة

المصدر: (وهاب، ٢٠١١)

٦-٣-٣ الأثار المحتملة لتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة

المراجعة هي عملية منظمة لفحص المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأحداث والتصرفات المالية والاقتصادية وغيرها والنظم المرتبطة بها وتجميع وتقييم أدلة الإثبات عن التأكيدات الواردة بهذه المعلومات وذلك كله بهدف تحديد درجة التطابق بينها وبين المعايير الموضوعة والتقرير عن ذلك إلى الجهات المعنية وتتم المراجعة بواسطة شخص مؤهل ومحايد. ولقد تباينت الآراء حول علاقة تكنولوجيا سلاسل الكتل بمهنة المراجعة؛ فهناك من يرى أن تكنولوجيا سلاسل الكتل لديها القدرة على القضاء على مهنة المراجعة تماماً، في حين يرى آخرون أن تبنى تكنولوجيا سلاسل الكتل يمكن أن يساعد في تطوير مهنة المراجعة وتبسيط العديد من خطوات المراجعة (Li, Z., 2017).

وتمتلك سلاسل الكتل القدرة على التأثير على جميع عمليات المحاسبة وإمساك الدفاتر بما في ذلك الطريقة التي يتم بها إجراء المعاملات ومعالجتها واعتمادها وتسجيلها والتقرير عنها. وربما تؤثر التغيرات في نماذج الأعمال وعمليات الأعمال التجارية على أنشطة مكاتب المراجعة مثل مراجعة التقارير المالية وإجراءات المراجعة (التحاسب الضريبي) وخدمات التأكيد.

وسوف يحتاج المراجعون المستقلون فهم تلك تكنولوجيا سلاسل الكتل لأنها ستُطبق في الشركات محل المراجعة. وقد يتغير كلا من دور ومهارات المراجعيين نتيجة التقنيات والتطبيقات الجديدة المعتمدة على سلاسل الكتل. فعلى سبيل المثال؛ فهناك حاجة لإعادة هيكلة طرق الحصول على أدلة المراجعة الكافية والملائمة سواء من الدفاتر العامة كدفتر الأستاذ التقليدي وكذلك سجلات سلاسل الكتل. بالإضافة إلى إمكانية زيادة الشفافية وتوحيد القياس في المحاسبة وإعداد التقارير والتي سوف تُحسن كفاءة استخراج البيانات وتحليلها (Bible et al., 2017).

ولقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى ما إذا كانت تكنولوجيا سلاسل الكتل ستقلص الحاجة تماما لقيام مراجعوا الحسابات بمراجعة القوائم المالية. فإذا ما كانت جميع المعاملات المقيدة بسلاسل الكتل غير قابلة للتعديل فماذا يتبقى لمراجعي الحسابات لمراجعته؟، حيث يمكن لسلاسل الكتل توفير تقارير فورية من قبل الشركة لكل الجهات المعنية حيث يمكن تسجيل البيانات المحاسبية للشركة بشكل دائم مع طابع زمني، ومنعها من أن يتم تغييرها في وقت لاحق وبالتالي لا تحتاج للمراجعة من قبل طرف خارجي فتتأخر عملية الإفصاح. كما يمكن لأي شخص تجميع معاملات الشركة في شكل قائمة الدخل أو الميزانية العمومية أو استخلاص بيانات بشكل مستقل

لأي فترة زمنية يرغب بها، مما يعنى أن استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية سوف يغير شكل وطريقة عرض القوائم المالية وكذلك التقارير المالية، ولن يحتاج الأمر إلى الاعتماد على التقارير الدورية التي تعدها الشركة ومراجعي الحسابات (Li, Z., 2017).

إن نظم المحاسبة الفورية المعتمدة على سلاسل الكتل من شأنها أن تأتى بتغيير جذري في جودة التقارير المالية حيث تزيد ثقة المساهمين في نزاهة بيانات الشركة نظراً لأن سلاسل الكتل تقلل كثيراً من فرص الانخراط في الحيل المحاسبية وفرص التلاعب في الأرباح المفصح عنها كما يعود عليها بفوائد تتمثل في تخفيض تكاليف المراجعة (حسن، ٢٠٢٠).

ويعتبر التحقق من صحة المعاملة هو الخطوة الأساسية في مراجعة القوائم المالية. فتتضمن المراجعة تقييماً بأن المعاملات المسجلة مدعومة بأدلة ملائمة وموضوعية وموثوق بها ودقيقة ويمكن التحقق منها. وقد يُشكل قبول المعاملة في سلسلة الكتل دليل مراجعة كافي وملائم يؤكد على مصداقية القوائم المالية مثل التحقق من المعاملات (مثل الأصول المسجلة على سلاسل الكتل قد تم انتقالها من البائع للمشترى). فعلى سبيل المثال؛ في عملية تبادل المنتجات بالبيتكوين فإن تحويل البيتكوين يتم تسجيله على سلسلة الكتل ومع ذلك قد يكون المراجع قادراً أو غير قادراً على تحديد المنتج الذي تم تسليمه من خلال تقييم المعلومات على سلسلة الكتل الخاصة بالبيتكوين فقط (حسن، ٢٠٢٠).

وعلاوة على ذلك؛ فالعديد من المعاملات المسجلة في القوائم المالية تعكس القيم التقديرية والتي تختلف عن التكلفة التاريخية. وبالتالي سيزال مراجعوا الحسابات بحاجة إلى تنفيذ إجراءات المراجع على تقديرات الإدارة حتى لو كانت المعاملات الأساسية تُسجل على سلاسل الكتل (Li, Z., 2017).

إن التوسع في الاعتماد سلاسل الكتل ربما يسهل من الحصول على بيانات المراجعة وربما يدفع مراجعوا الحسابات لتطوير اجراءات الحصول على أدلة مراجعة مباشرة من سلاسل الكتل (Bible et al., 2017).

ويرى (حسن، ٢٠٢٠) في دراسته أن الأثر الأكبر لاستخدام سلاسل الكتل على ممارسات عملية المراجعة يتمثل في تجميع أدلة الأثبات الكافية والملائمة، حيث تتيح سلاسل الكتل الحصول على الأدلة اللازمة للمراجع لتكوين رأيه في مدى تعبير القوائم المالية بصدق وعدالة عن المركز المالي للعميل، ويمكن تبويب خصائص أدلة المراجعة المتاحة من خلال سلاسل الكتل على النحو التالي:

- **الملائمـة:** حيث تساعد سلاسل الكتل المراجع في الحصول على أدلة إثبات تتمتع بالملائمة اللازمة والارتباط بالعناصر محل الفحص وتتناسب مع هدف المراجعة ليتحقق الاقتناع بها.
- **المصداقية:** حيث يعتبر كلاً من الثقة والأمان أهم السبل الداعية لتطبيق سلاسل الكتل، مما يعنى أن الأدلة التي يحصل عليها المراجع في ظل استخدام سلاسل الكتل يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في تكوين رأيه.
- **الكفايـة:** تتميز سلاسل الكتل بالترابط والتسلسل بين المعاملات التي تُسجل عليها مما يسهل على المراجع الحصول على الحجم اللازم لأدلة الأثبات ذات المصداقية، كما يمكنه الاعتماد على التحقق الشامل من جميع المعاملات بدلاً من أسلوب العينات.
- **التوقيت المناسب:** توفر سلاسل الكتل السرعة الفائقة في التحقق من صحة المعاملات؛ مما يعنى حصول المراجع على أدلة الأثبات الكافية والملائمة بشكل فوري لإبداء رأيه.

وبالتالي يستنتج الباحث أن استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في النظم المحاسبية يساهم بشكل فعال في تحسين أدلة المراجعة التي يحصل عليها المراجع، والتي يمكن للمراجع الاعتماد عليها في إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية.

٧- الدراسات السابقة ذات الصلة :

يمكن تصنيف الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة فى ثلاث مجموعات على النحو التالى :

- أولاً : دراسات خاصة بتكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain وتأثيرها على المراجعة
- ثانياً : دراسات خاصة بتكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain وتأثيرها على المحاسبة والمراجعة
- ثالثاً: دراسات متعلقة بأدلة المراجعة

وفيما يلي عرضاً موجزاً لتلك الدراسات :

7-1 : دراسات خاصة بتكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain وتأثيرها على المراجعة

لقد استهدفت دراسة (Tang & Kostic, 2017) تحديد التأثير المحتمل لتحليلات البيانات الضخمة ولتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) على مستقبل مهنة المراجعة وتوفير إطار عمل قائم على الأبحاث النظرية الحالية التي من شأنها استكشاف الطرق التي يمكن بها دمج تقنية البيانات الضخمة و تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في إجراءات المراجعة في

المستقبل ، حيث قد أجريت دراسة حالة باستخدام مقابلات شبه منظمة في شركات KPMG Luxembourg و PwC Malmö، ولقد خلصت تلك الدراسة إلي أن زيادة توحيد إجراءات المراجعة واستخدام تحليلات البيانات الضخمة يمكن أن يمكّن ويعزز تنفيذ تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) مما سيغير مهنة المراجعة ، كما أن التشغيل الآلى شبه الكامل أو الكامل لمهام المراجعة البسيطة سوف يؤدى إلى مزيد من الفعالية والكفاءة ، كما سيؤدي إلى وفورات في التكاليف ، فهذه الدراسة توفر إطارًا نظريًا يمكن أن يمكّن شركات المراجعة من دمج تقنية تحليلات البيانات الضخمة و تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في إجراءات المراجعة المستقبلية.

لقد استهدفت دراسة (Ortman, 2018) تحليل ما تعنيه تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) بالنسبة إلى عدد ٨٨٧ ألف شخص من الأشخاص الذين يعملون حاليا في أكبر أربعة شركات مراجعة ، حيث تسعى الدراسة لتحديد ما إذا كان الاعتماد المحتمل على سلاسل الكتل في السنوات القادمة سوف يقلل من أتعاب المراجعة ، أم سوف يزيد من جودة المراجعة ، أو ربما تنتهي مهنة المراجعة تماماً . ولقد خلصت تلك الدراسة إلي أن سلاسل الكتل (Blockchain) لن تمحو مراجعي الحسابات ولن تغير على الفور معظم سير عمل مراجع الحسابات ، حيث أنها سوف تسمح لمراجعى الحسابات "بقضاء المزيد من الوقت في ممارسة حكمهم المهني بطرق جديدة ، كما سيحتاج المراجعون على الأقل إلى فكرة عن كيفية عمل التكنولوجيا ولوائحها التنظيمية من أجل تقييم الضوابط الداخلية بشكل صحيح وفهم أعمال العميل ، الأمر الذي سوف يفسح المجال لعمليات مراجعة ذات جودة عالية ، أما بالنسبة لتأثير تلك التقنية علي أتعاب المراجع وحجم فريق المراجعة فسيبقى هذا السؤال بلا إجابة حتى يتم تحديث المعايير وإصدار لوائح جديدة تتضمن العمل بتلك التكنولوجيا.

لقد استهدفت دراسة (Sheldon, 2019) توضيح المخاطر التي تتعرض لها تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) الخاصة والمصرح بها نتيجة للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات كجزء من مراجعة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، ولقد خلصت تلك الدراسة إلي أن تنفيذ تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) الخاص والمصرح به يتطلب ضوابط عامة لتكنولوجيا المعلومات ، فلقد تناولت هذه الدراسة مجالات تركيز جديدة فيما يتعلق ببيئة التحكم في تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرامج وإدارة التغيير وعمليات الكمبيوتر والوصول إلى البرامج والبيانات ، بالرغم من أن تلك التكنولوجيا تقلل إلى أدنى حد من المخاطر المتعلقة بالتعديلات على البيانات

التاريخية ، والحاجة إلى نسخ احتياطية للبيانات ، ومعالجة الدُفعات بين العقد ، واستعادة البيانات والبرامج في حالات الكوارث بعد العطل.

كا هدفت دراسة (نخال، ٢٠٢٠) إلي تناولت أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية على مسئولية مراجع الحسابات، حيث تم تقسيم المسئولية القانونية لمراجع الحسابات الى، مسئولية تجاه المراجعة، ومسئولية تجاه المستفيد الأصلي، ومسئولية تجاه المستفيد المتوقع المعلوم، ومسئولية تجاه المستفيد المتوقع غير المعلوم، وقد تم الاعتماد على اسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختيار عينة الدراسة والمكونة من ٧٤ فرد. وقد شملت ٣ فئات هم أعضاء هيئة تدريس، ومراجعي الحسابات، وطلاب دراسات عليا، وقد اثبتت الدراسة الميدانية أن استخدام تكنولوجيا سلسة الكتل الرقمية سوف يؤدى الى زيادة مسئولية مراجع الحسابات تجاه جميع الأطراف سواء تجاه العميل او المستفيد الأصلي من القوائم المالية او المستخدم المتوقع المعلوم وغير المعلوم، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب مراجعي الحسابات على التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها، وضرورة تطوير أساليب وبرامج المراجعة بما يتوافق مع التكنولوجيا الحديثة، والحاجة الى العديد من الدراسات التي تتناول التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل التكنولوجيا الحديثة.

2-7 : دراسات خاصة بتكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain وتأثيرها على المحاسبة والمراجعة

لقد استهدفت دراسة (Yu, et al., 2018) إلقاء الضوء على التطبيق المحتمل لتكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في المحاسبة المالية وآثارها المحتملة ولقد خلصت الدراسة إلي أن تطبيق تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) في المحاسبة المالية سيحدث تقدماً على المدى القصير ، كما يمكن استخدام تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) كمنصة للشركات للإفصاح الطوعي عن المعلومات وذلك لحل مشكلة الثقة مع المستثمرين على المدى الطويل ، كما أن تلك التكنولوجيا يمكن أن تقلل بشكل فعال من الأخطاء في الإفصاح ، وتقلل أيضاً من ممارسات إدارة الأرباح ، وتحد من مشكلة عدم تناسق المعلومات ، كما سينتقل تركيز مهنة المراجعة من منع التزوير والأخطاء في المحاسبة إلى تحليل معقولية وصحة العمليات التجارية. علاوة على ذلك ، فإن مسئولية المحاسبين الماليين ستتغير من تسجيل المعاملات وإعداد البيانات المالية إلى ضمان صحة وثائق المصادر ومعقولية العقود الذكية المستخدمة في المحاسبة بإستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain). كما أوضحت الدراسة إلي أن سرية معلومات الشركات

قد تتسبب في إعاقة تطبيق تلك التكنولوجيا ، ولكنها أوضحت أحد الحلول الممكنة لحل هذه المشكلات وهو تطبيق سلاسل كتل خاصة (Blockchain) بدلاً من سلاسل كتل (Blockchain) عامة ، لكنه سيضعف في المقابل الخصائص الأساسية لتكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain).

لقد استهدفت دراسة (Hambiralovic & Karlsson 2018) توفير نظام معلومات محاسبي قائم علي القيد الثلاثي باستخدام تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) ومواصلة البحث العلمى لاستكشاف كيف لتلك التكنولوجيا أن تغير الصناعات والمهن مع مرور الوقت ، حيث تم مراجعة الأبحاث و المقالات التي استعرضها المتخصصين ذات الصلة بالموضوع. وتم عمل دراسة حالة للنظام وكيفية تطويرة وكيفية إستخدام المحاسبة فى بيئة سلاسل الكتل (Blockchain) ولقد خلصت تلك الدراسة إلي ذلك النظام الجديد قد أدي إلي زيادة التشغيل الآلى لوظائف المحاسبة التقليدية ، وتقليل حالات الإحتيال أو الغش الداخلى والخارجى وزيادة الثقة في المعلومات المالية.

لقد استهدفت دراسة (Kwilinski, 2019) توضيح الأثار المترتبة علي تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في المحاسبة ، في ظل ما تتمتع به من مزايا كالسرعة وسهولة الاستخدام ، وسهولة تحديث الحسابات باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية وغيرها من المزايا ، ولقد خلصت هذه الدراسة إلي أن تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) تهدف إلى وضع حد للطرق التقليدية المتمثلة في إعداد الفواتير وتوثيقها ومعالجتها وتسجيلها وأنظمة المخزون ، حيث ستسمح هذه التقنية للشركات بتسجيل كلا جانبي المعاملة في وقت واحد في دفتر مشترك في الوقت الفعلي ، بدلاً من تخزين السجلات الخاصة بالمعاملات المالية في قواعد بيانات فردية أو دفاتر محاسبية خاصة ، حيث ستختفي الحاجة إلى القيد المزدوج التقليدى ، حيث سيسمح إدخال تلك التقنية (أو نظرائها التكنولوجية الأكثر تقدماً) بمزامنة السجلات المحاسبية بين المتعاقدين ، مما سيسمح بإجراء عمليات مراجعة آلية مستمرة ، وسوف يقتصر دور المراجعين في التركيز علي المهام التي تتطلب الأسئلة وحكم المراجع كالعمليات المعقدة غير القياسية ، وفحص آليات الرقابة الداخلية الفعالة، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات.

لقد استهدفت دراسة (Khandelwal, 2019) مناقشة كيف سوف تشكل تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) الوسيلة الأساسية لتسجيل معاملات البيانات مع التاريخ والوقت وتشفيرها ، والتحقق منها عن طريق اللامركزية في نظام المحاسبة لأي شركة ، وذلك من خلال نظام متكامل

لتقنية دفتر الأستاذ الموزع ، ولقد خلصت تلك الدراسة إلي أن تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) تجذب الانتباه في كل مجال، ففي مجال المحاسبة والتمويل ، ستكون واحدة من أقوى الثورات ولكن لا يزال من غير الممكن استبدال التقارير المالية ومراجعة البيانات المالية بها . كما قدمت الدراسة النموذج الاقتصادي الذي يوضح كيف ستساهم سلاسل الكتل (Blockchain) في جميع القطاعات الثلاثة للاقتصاد في نظام إداري متكامل قوي في الهند من خلال تحسين قيمة الأسهم في سوق رأس المال وقيادة الاقتصاد في البلاد لتكون قوية ، توفر هذه الدراسة أيضًا مجالًا لمزيد من البحث والدراسة في المجالات التي يمكن فيها تطبيق العقد الذكى وتلك التكنولوجيا.

لقد استهدفت دراسة (Karajovic, 2019) تقديم تحليل شامل ودقيق للآثار المترتبة على تطبيق تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) في مهنة المحاسبة ، ولقد خلصت تلك الدراسة إلي أنه يمكن استخدام تلك التقنية بانتظام من قبل محاسبين قانونيين لإدارة سجلات الشركة والمعاملات ، كما يمكن أن تصبح المحاسبة ذات القيد الثلاثي جزءًا لا يتجزأ من صناعة المحاسبة من خلال توفير وجهة ثالثة تتحقق تلقائيًا من حفظ المعاملات في الدفاتر ، كما يمكن للعقود الذكية تنفيذ المهام المتكررة المتعلقة بسلاسل التوريد والإدارة وحفظ الدفاتر والمسائل القانونية ، وبالتالي توفير الوقت للمحاسبين للتركيز على العمل ذو القيمة المضافة ، كما أن تحصيل الضرائب التلقائية هي طريقة أخرى يمكن من خلالها تبسيط العمليات المحاسبية ، على وجه الخصوص ، يمكن أن تساعد في تخفيف التهرب الضريبي من خلال توفير منصة ثابتة من خلالها يمكن جمع الضرائب في الوقت الفعلي ، لا تزال هناك مجموعة من الحواجز الاجتماعية والسياسية التي تعوق انتشار تلك التقنية ، حيث سيحتاج المحاسبون إلى اكتساب مهارات جديدة للتكيف مع متطلبات العمل المتغيرة للوظائف المحاسبية الحالية والناشئة ، كما سوف تحتاج تلك التقنية أيضاً إلى إنشاء نماذج حوكمة جديدة لضمان اتخاذ القرارات الأخلاقية وإدارة فعالة للأزمات.

لقد استهدفت دراسة (Kuhn, 2018) تحديد التأثير المحتمل لتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) على شركات المحاسبة والمراجعة ، ولقد أعتمدت الدراسة علي إجراء المقابلات مع ثلاثة من المتخصصين في مهنة المحاسبة واثنين من المتخصصين الأكاديميين لاكتساب نظرة ثاقبة على الاستخدامات المستقبلية وممارسات التشغيل في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) ، ولقد خلصت تلك الدراسة إلي أنه من المتوقع أن تؤدي تلك التكنولوجيا إلي إحداث ثورة في المعاملات التجارية خلال السنوات الخمس القادمة ، كما قد بدأت شركات

المحاسبة في تجريب تلك التكنولوجيا وتدريب الموظفين عليها ، كما تسعي معظم تلك الشركات لإيجاد طرق لدمج تلك التكنولوجيا في ممارساتها التجارية الحالية ، كما أنه لا توجد معايير عالمية حالية لاستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain).

لقد استهدفت دراسة (Wang & Kogan, 2017) تصميم نظام معلومات محاسبي قائم على سلاسل الكتل (Blockchain) وتطوير نموذج أولي لبيان وظيفة نظام المعلومات المحاسبية القائم على سلاسل الكتل (Blockchain) في المحاسبة في الوقت الفعلي ، والمراجعة المستمرة على النحو الذي يساعد علي كشف الاحتيال أو الغش ، ولقد خلصت تلك الدراسة إلي أن المحاسبة بإستخدام تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) تقدم وعوداً كبيرة بتحسين تكامل المعلومات وخفض تكلفة نقلها وزيادة سرعة تسوية المعاملات ومنع معاملات الاحتيال ، بالإضافة إلي أن استخدام أدلة عدم المعرفة والتشفير المتماثل في ذلك النظام يضمن ثبات البيانات مع الحفاظ على خصوصية البيانات ، وبالتالي فأن تطبيق سلاسل الكتل (Blockchain) يتيح تحسين كفاءة وفعالية ممارسات المحاسبة والمراجعة ، على الرغم من أن النفقات العامة لتطبيق تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) لا تزال كبيرة في المرحلة الحالية ، إلا أنه من المتوقع أن تؤدي التحسينات التكنولوجية إلى تخفيضات في التكاليف مما يسمح لتلك التكنولوجيا أن تصبح بنية تحتية مستخدمة على نطاق واسع لأنظمة معلومات المؤسسات وأنظمة المراجعة المستمرة.

لقد استهدفت دراسة (Liu, 2019) توضيح كيف سيكون لتكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) تأثير علي المراجعة والمحاسبة وذلك في ظل المقارنة بين شبكة سلاسل كتل تحتاج إلي تصريح للدخول عليها وشبكة سلاسل كتل لا تحتاج إلي تصريح للدخول عليها، ولقد خلصت تلك الدراسة إلي أن تلك التقنية توفر طريقة جديدة بشكل جذري لتسجيل المعاملات المالية والمعلومات ومعالجتها وتخزينها ، ولديها القدرة على تغيير المشهد في مهنة المحاسبة بشكل جذري وإعادة تشكيل النظام البيئي للعمل ، كما تقدم تلك الدراسة نوعين من شبكات سلاسل الكتل كما تم ذكرها والمزايا التكنولوجية لكل منها ، كما ناقشت الدراسة تأثيرات تلك التكنولوجيا على المراجعة وتوضيح الفرص والتحديات الخاصة بتلك التكنولوجيا بكافة أنواعها للمراجعين ، كما تقدم تلك الدراسة توصيات محددة للمراجعين للتكيف مع تلك التكنولوجيا.

كما هدفت دراسة (الجخلب، ٢٠٢١) إلى الكشف عن مستوى معرفة المحاسبين بتقنية البلوك تشين المستجدة وخصائصها واستخداماتها وكذلك قياس توقعاتهم الانعكاسات تطبيقها في المحاسبة،

إضافة لقياس العلاقة بين مستوى المعرفة والقدرة على توقع الانعكاسات، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة الرئيسية الاستبانة التي وزعت على عينة من المحاسبين. وتم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لبيانات الدراسة ولاختبار فروضها. أظهرت النتائج أن المحاسبين لديهم معرفة عالية بتقنية البلوك تشين وخصائصها واستخداماتها وكذلك تبين لدى الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى معرفة المحاسبين وفقاً لمتغيرات الجنس وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي، كذلك أشارت النتائج إلى أن توقعات المحاسبين لانعكاسات تطبيق البلوك تشين إيجابية على المحاسبة مع وجود فروق إحصائية لتوقعات المحاسبين وفقاً لمتغيرات الجنس وسنوات الخبرات والمنطقة الجغرافية والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي، وأكدت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية بين متغير المعرفة بالتقنية ومتغير توقع الانعكاس، وأوصت الدراسة بتحديث البرامج والخطط التعليمية المالية في الجامعات والحقائب التدريبية لتتضمن عناصر التكنولوجيا المالية وتحديداً تقنية البلوك تشين وارتباطها واستخداماتها والتعامل معها محاسبياً، كما على شركات تكنولوجيا المعلومات وتصميم نظم المعلومات المسارعة الاستثمار بالمال والخبرة في تقنية البلوك تشين لمواكبة المتغيرات العصرية، إن البلوك تشين والعملات الرقمية المشفرة اتجاه عالمي صاعد يحتاج تسليط الضوء عليه من جانب النقابات المهنية والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، إن تقنية البلوك تشين ستمثل أساس للأنظمة المالية القوية الحكومية والبنكية منها، تعلمها المبكر والاستثمار فيها يعتبر من الفرص الحقيقية، كما يجب على المحاسبين والمدققين التعمق في معرفة البلوك تشين لأن تصميم النظم المالية سيتطلب خبراء ماليين يجمعون بين العلم المالي والمعرفة المعمقة بالتقنية.

3-7 : دراسات متعلقة بأدلة المراجعة:

يوجد العديد من الدراسات المتعلقة بأدلة المراجعة وفيما يلي عرض لبعض منها:

لقد استهدفت دراسة (الجمهودى، ٢٠١٨) توضيح الدور الذي تلعبة أدلة إثبات المراجعة في تدعيم وتحسين جودة عملية المراجعة كعامل من العوامل التي تؤثر علي جودة عملية المراجعة لاسيما في مرحلتي التخطيط والتنفيذ ، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية بواسطة قائمة استقصاء موجهه إلي مجموعة من مراجعي الحسابات ومجموعة من أصحاب المصالح للوقوف علي مدي استيعابهم لتأثير مصدر ونوعية أدلة الإثبات علي جودة عملية المراجعة ، ولقد خلصت الدراسة إلي أن كلٍ من مصدر ونوعية أدلة الإثبات التي يقوم المراجع الخارجي بتحديدها في مرحلة تخطيط

المراجعة وتجميعها في مرحلة التنفيذ الفعلي لها تأثير علي جودة عملية المراجعة ، بما يعني ضرورة أن يبذل المراجع الخارجي العناية المهنية لهذة المرحلة بما يسهم في زيادة جودة عملية المراجعة ، وبما يخدم ويسهم في مجال مهنة المراجعة في الدول النامية وبخاصة جمهورية مصر العربية.

لقد استهدفت دراسة (الهواري، ٢٠١٦) التعرف علي أثر التغيير في بيئة نظم التشغيل للبيانات المحاسبية من النظم التقليدية إلي النظم الإلكترونية علي أدلة الإثبات من حيث شكلها وطبيعتها وطرق استخراجها ومدي كفايتها وصلاحيتها وهل ستصلح نفس أدلة الإثبات التقليدية أو ستتولد أدلة الإثبات التقليدية أو ستتولد أدلة إثبات جديدة تصلح لبيئة نظم التشغيل الإلكترونية للبيانات المحاسبية ، ولقد خلصت الدراسة إلي أن الأدلة الإلكترونية هي معلومات تم نقلها وتشغيلها والاحتفاظ بها أو حيازتها عن طريق وسائل الكترونية ويستخدمها مراجع الحسابات لتقييم مزاعم الإدارة بالقوائم المالية ، والهدف من أدلة الإثبات التي يجب تخطيط أعمال المراجعة لجمعها لن يتغير وأنها ستكون الكترونية أي غير ورقية ، ويجب جمعها واعتمادها علي أدوات تكنولوجيا المعلومات ولن يصعب استرجاعها ، وسوف يصعب علي العميل تغييرها ، وانها يمكن أن تكون مرئية أو في صورة بصمة الكترونية أو توقيع الكتروني ، ولتفعيل أدلة الإثبات في ممارسة المراجعة الخارجية الإلكترونية ، فأن المراجعة المستمرة تمثل أنسب المداخل الملاءمة لمراجعة الشركات ذات نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

كما قد هدفت دراسة (حسن، ٢٠٢٠) إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل في تدعيم رأى المراجع الخارجي في عدالة القوائم المالية، وذلك من خلال التعرف على مزايا استخدام سلاسل الكتل في النظم المحاسبية ومدى تأثيرها على إجراءات المراجعة الخارجية وعلى خصائص أدلة المراجعة المناسبة، وعلى طبيعة عمل المراجع الخارجي، ولقد توصلت الدراسة إليما يلي، أصبحت تكنولوجيا سلاسل الكتل محور اهتمام العديد من الدول والمؤسسات المالية العالمية؛ فهى الحافز الرئيسي للأفكار الجديدة والحلول للقطاع المالي، وذلك لوجود العديد من مزايا استخدام سلاسل الكتل في النظم المحاسبية كالخصوصية والأمان وتخفيض التكاليف والسرعة، كما يصاحب اعتمادها في النظم المحاسبية مجموعة من التحديات كسرقة الهوية والأنشطة غير القانونية والبطالة وتحديات الحوكمة، أحدثت سلاسل الكتل تغييراً عميقاً في عملية المراجعة بتخفيض وقت عملية المراجعة نفسها وإعطاء المزيد من الوقت للتحقق من كيفية تدفق المعلومات بين الأنظمة وبدلاً من إجراء عمليات المراجعة على فترات منتظمة، فإن سلاسل الكتل تقدم إمكانيةإجراء راجعة مستمرة مما

يسمح بمعالجة المشاكل بشكل استباقي، يؤدى استخدام سلاسل الكتل في النظم المحاسبية إلى تحسين خصائص أدلة المراجعة (كالملائمة –الكفاءة– الكفاية – التوقيت المناسب) والتي يعتمد عليها المراجع الخارجي لتكوين رأيه في مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية، سوف تغير سلاسل الكتل من طريقة عمل المراجع الخارجي حيث تُحسن من عملية تجميع البيانات أثناء عملية المراجعة كما تسمح لهم بتنفيذ إجراءات المراجعة الإلكترونية، ويصاحب ذلك العديد من الفرص والتحديات التي تواجه المراجع الخارجي عند مراجعة النظم المحاسبية القائمة على سلاسل الكتل، وكذلك تتطلب توافر العديد من المهارات والتطور والتعلم وزيادة قدرات المراجعين للتكييف مع المتطلبات والأدوار المستقبلية التي تفرضها النظم المحاسبية القائمة على سلاسل الكتل، يعتبر البيان المقترح من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بشأن تعديل القسم ٥٠٠ الخاص بأدلة المراجعة كجزء من معيار المراجعة رقم ١٢٢ خطوة إيجابية من الجهات التنظيمية الدولية تجاه الثورة التكنولوجية وعصر التحول الرقمي وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا سلاسل الكتل، هناك استجابة إيجابية من قبل شركات المحاسبة والمراجعة (الأربعة الكبار) تجاه اعتماد سلاسل الكتل في نظم المعلومات المحاسبية من أجل الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات المصاحبة لها، وبناء علي ما تقدم أوصت الدراسة بضرورة السعي نحو زيادة اعتماد تكنولوجيا سلاسل الكتل في نظم المعلومات المحاسبية للاستفادة من المزايا والفرص التي تحققها، وضرورة اهتمام منظمات الأعمال بتحقيق التكامل بين تكنولوجيا سلاسل الكتل ونظم المعلومات المؤسسية وخاصة نظم تخطيط موارد المشروع ERP لما لذلك من آثار إيجابية على تحسين جودة المعلومات والبيانات المالية وغير المالية، وضرورة اهتمام المحاسبين والمراجعين بتطوير مهاارتهم وإلتزامهم المهني وزيادة التعلم والتطور لمواكبة التكنولوجيات الحديثة والاستعداد الكافي للتكييف مع الأدوار المستقبلية وما يصاحبها من تحديات، والسعي للاستفادة من خبرات مكاتب المحاسبة والمراجعة (الأربعة الكبار) المتواجدة في مصر في عقد برامج التدريب للمحاسبين والمراجعين، وضرورة اتجاه الأكاديميين إلى المزيد من الأبحاث والمؤتمرات للتعرف وإلقاء الضوء على تكنولوجيا سلاسل الكتل، وآثار تطبيقها على باقي عناصر البيئة المحاسبية، وأخيراً ضرورة اتجاه الجهات التنظيمية العالمية والمصرية نحو إصدار معايير وإرشادات تحكم تطبيق سلاسل الكتل في نظم المعلومات المحاسبية.

وبناءً علي ما سبق من استقراء للدراسات السابق عرضها في الاتجاهات السابقة تتضح الفجوة البحثية في الدلالات التالية:

١. ندرة الدراسات التي تناولت تأثير تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) علي مجال المحاسبة والمراجعة بوجة عام. وفى حدود علم الباحث، عدم وجود دراسات تناولت تأثير تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) علي أدلة المراجعة.

٢. تناولت معظم الدراسات كدراسة (Ortman, 2018) ودراسة (Tang & Kostic, 2017) ودراسة (Kuhn, 2018) الأثار الإيجابية على مهنة المراجعة ، بينما تناولت دراسات أخري كدراسة (Yu, et al., 2018) الأثار السلبية.

وتستهدف الدراسة الحالية سداد هذة الفجوة البحثية من خلال إقتراح إطار لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة ، ودراسة وتحليل تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة كدراسة ميدانية فى ظل الفروض التالية :

٨- فروض البحث:

فى ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وفي سياق مشكلة البحث يمكن صياغة فروض البحث كما يلى:

الفرض الأول : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصي منهم فيما يتعلق بتأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) علي أدلة المراجعة"

الفرض الثاني : "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في مجال المحاسبة والمراجعة وأدلة المراجعة"

الفرض الثالث : "لا يوجد تأثير جوهري لاستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) في مجال المحاسبة والمراجعة علي أدلة المراجعة"

الفرض الرابع : يمكن إقتراح إطار لتقييم تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة

٩- منهجية البحث :

نظرا لأن البحث الحالي يتعلق بدراسة تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة فإنه تقرر استخدام المنهج الوصفي في هذا البحث، وذلك من أجل وصف المتغيرات الخاصة بمشكلة البحث، وكذلك العلاقات والاختلافات بين هذه المتغيرات والتي تتمثل في تكنولوجيا سلاسل الكتل بوصفها متغيرات مستقلة، وأبعاد أدلة المراجعة بوصفها متغير تابع. ويهتم هذا البحث بدراسة تأثير استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل علي أدلة المراجعة .

٩-١ مجتمع البحث : يتمثل مجتمع الدراسة فى المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة في بيئة العمل المصرية المهتمين بتقنية سلاسل الكتل .

عينة الدرسة : اعتمدت الدراسة علي عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة في بيئة العمل المصرية المهتمين بتقنية سلاسل الكتل بعدد ٣٨٥ مفردة (مستقصى منهم)

٩-٢ متغيرات الدراسة وطرق قياسها :

المتغير المستقل (X): تكنولوجيا سلاسل الكتل

ويضم هذا المتغير ٢٣ متغير فرعى مصنفة فى أربعة متغيرات رئيسية وهى

- **X1** خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل
- **X2** مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل
- **X3** متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل
- **X4** مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل

المتغير التابع (Y): أدلة المراجعة

ويضم هذا المتغير ٢١ متغير فرعى مصنفة فى اربعة متغيرات رئيسية وهى :

- **Y1** خصائص أدلة المراجعة الجيدة
- **Y2** طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل
- **Y3** مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة
- **Y4** مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة

٩-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة فى اختبار مدى صحة الفروض وتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوافرة فى حزم البرامج الإحصائية المتقدمة SPSS26 على النحو التالى:

١- **التحليل الوصفى للبيانات:Descriptive Analysis** لتحديد خصائص عينة الدراسة من خلال الوسط الحسابى والإنحراف المعيارى، وذلك لرصد سلوك بيانات الدراسة.

٢- **اختبار كرسكال ويلز(Kruskal – Wallis)**: لتحديد الفروق بين اتجاهات المستقصى منهم طبقاً للخصائص الديموجرافية.

٣- **اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)**: لاختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، واختيار الإختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة.

٤- **تحليل إرتباط سيبرمان(Spearman)**: لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كل المتغير المستقل والمتغير التابع.

٥- **أسلوب تحليل الإنحدار** : يعتبر كل من أسلوب تحليل الإنحدار والإرتباط من أساليب التحليل التي تتعامل مع المتغير المستقل، وغالباً يتم إستخدام هذين الأسلوبين معاً وذلك بغرض الكشف عن العلاقة ونوعها بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (تحليل الإنحدار)، وتحديد درجة هذه العلاقة (تحليل الإرتباط)، ويعتبر تحليل الإنحدار المتعدد من الأساليب الإحصائية التنبؤية، حيث يمكن من خلاله التنبؤ بالمتغير التابع على أساس قيم عدد من المتغيرات المستقلة

٦- **التحليل العاملى (factor anlaysis)** لدراسة تشبع كل عبارة من عبارات الاستقصاء على المحور الفرعى لها، وأيضا لقياس صلاحية البناء (construct validity) وصحة انتماء المقاييس المستخدمة لمفاهيم البحث.

١٠- نتائج التحليل الإحصائى للبيانات:

أولا : نتائج التحليل العاملي لمقياس تكنولوجيا سلاسل الكتل:

قام الباحث بتطبيق أسلوب التحليل العاملي على المتغيرات الخاصة بتكنولوجيا سلاسل الكتل المستخرجة من أسلوب تحليل الثبات وهى ٢٣ متغيراً، وقد تقرر استبعاد أي متغير من هذه المتغيرات يحصل على أقل من ٠,٤، كعامل تحميل على أي عامل من العوامل المستخرجة أو يحمل على أكثر من عامل في نفس الوقت بالاعتماد على البرنامج الاحصائى SmartPLS. وترتب على ذلك حذف ثلاث عبارات تقل عن ٠.٤ وهى إن الجهل بالأمور التكنولوجية يجعل إحلال هذه التكنولوجيا (سلاسل الكتل) إلى المجتمعات بشكل سريع متعذر لما قد يرافقه من أذى شديد ناتج عن سوء الاستخدام ، عدم توافر إطار نظري للحوكمة أو إطار قانوني منظم لهذه التكنولوجيا يساعد علي حماية المستخدمين وتحقيق العدالة بين الجميع ، تعتبر أحد المشاكل الناتجة عن عدم وجود تنظيم مركزي آلية التوريث ومصادرة الأموال أو إيقافها لأسباب قضائية فهذا متعذر في هذه الشبكات لعدم استطاعة تدخل طرف ثالث في ذلك .

وتم إجراء التحليل العاملى مرة اخرى بعد حذف الثلاث عبارات واتضح أن نتائج تشبعات كل عبارة على البعد الفرعى مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة لمتغير تكنولوجيا سلاسل الكتل، حيث أن تشبعات كل العبارات على البعد الرابع مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة لا تقل عن 0.4 و يتراوح تشبعات العبارات على البعد الأول بين 0.47 كحد أدنى للعبارة " قد تتعرض سلاسل الكتل إلي الاختراق والقرصنة في حال كانت قائمة علي شبكة خاصة صغيرة وذلك نتيجة لتواطئ أغلبية المستخدمين عليها" و 0.889 كحد أقصى للعبارة يمكن أن تتعرض شبكات سلاسل الكتل إلي انقسامات وتكتلات من المستخدمين ينتج عنها شبكات سلاسل كتل تتنافس فيما بينها.

ثانيا : نتائج التحليل العاملي لمقياس أدلة المراجعة:

قام الباحث بتطبيق أسلوب التحليل العاملى على المتغيرات الخاصة بأدلة المراجعة المستخرجة من أسلوب تحليل الثبات وهى ٢١ متغيراً، وقد تقرر استبعاد أي متغير من هذه المتغيرات يحصل على أقل من ٠,٤، كعامل تحميل على أي عامل من العوامل المستخرجة أو يحمل على أكثر من عامل في نفس الوقت بالاعتماد على البرنامج الاحصائى SmartPLS. وترتب على ذلك حذف عبارة تقل عن ٠.٤ وهى إن جمع أدلة المراجعة الإلكترونية سيكون من خلال إجراءات جديدة يعتمد الكثير منها على تكنولوجيا المعلومات ،

وتم إجراء التحليل العاملى مرة اخرى بعد حذف العبارة واتضح أن نتائج تشبعات كل عبارة على البعد الفرعى مزايا ودوافع تطبيق أدلة المراجعة المتعلقة بأدلة المراجعة لمتغير أدلة المراجعة، حيث أن تشبعات كل العبارات على بالبعد الثانى مزايا ودوافع تطبيق أدلة المراجعة المتعلقة بأدلة المراجعة لا تقل عن ٠.٤ و يتراوح تشبعات العبارات على البعد الأول بين ٠.٦٠١ كحد أدنى للعبارة " ستأخذ أدلة المراجعة صور مختلفة كبرامج المراجعات الإلكترونية، ونظام الرقابة الداخلية الالكتروني، والمصادقات " و ٠.٧٧٣ كحد أقصى للعبارة هل سيتسع نطاق أدلة المراجعة ليمتد إلي خارج البيانات المالية المدرجة علي الحاسب الآلي ويتضمن طرق البرمجة وأمان الشبكات

اختبار معاملي الثبات والصدق.

يهدف اختبار الثبات والصدق إلى تقييم درجة الاتساق الداخلي لأسئلة الاستقصاء والتحقق من ثباتها، ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، ومدى إمكانية تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، ويكون المقياس

مقبولا إحصائيا إذا كانت قيمة ألفا (تساوي أو أكبر من60%) لكي يتم تعميم نتائج دراسة المستقصى منهم على مجتمع الدراسة، ويتم حساب معامل الصدق عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات (قيمة ألفا).

الجدول رقم(٥) قيمة الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مستقل	X	تكنولوجيا سلاسل الكتل	23	0.834	٠.٩١٣	20	0.859	0.927
	X1	خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل	5	0.718	0.847	5	0.718	0.847
	X2	مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	6	0.787	0.887	6	0.787	0.887
	X3	متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	2	0.726	0.852	2	0.726	0.852
	X4	مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان	١٠	0.717	0.847	7	0.861	0.928
تابع	Y	أدلة المراجعة	21	0.813	0.902	20	0.826	0.909
	Y1	خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة	2	0.857	0.926	2	0.857	0.926
	Y2	طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل	5	0.517	0.719	4	0.697	0.835
	Y3	مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة	5	0.765	0.875	5	0.765	0.875
	Y4	مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة	9	0.923	0.961	9	0.923	0.961
عبارات النموذج			44	0.912	0.955	40	0.936	0.967

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح أن إجمالي النسبة المئوية لمعامل الثبات بلغ(93.6%) بينما بلغ نسبة معامل الصدق (96.7%) وهي نسبة مقبولة إحصائيا (بعد حذف العبارات بناء على نتائج التحليل العاملى ومعامل كرونباخ ألفا) مما يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليلات الإحصائية وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة، حيث كان معامل الثبات على مستوى المتغيرات المستقلة ككل

(85.9%) وهي قيمة مقبولة إحصائياً. بينما بلغت قيمة أكبر قيمة لمعامل الثبات للمتغير المستقل وهو X4(مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان) بنسبة (86.1%)، وبلغت أقل قيم لمعامل الثبات للمتغير المستقل وهو X1 (خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل) بنسبة (71.8%). أما المتغير التابع فإن قيمة معامل الثبات على مستوى أسئلة الاستقصاء فقد بلغ (82.6%) وهي قيمة مقبولة إحصائياً. بلغت أكبر قيمة لمعامل الثبات للمتغيرات التابعة وهي Y4 (بعد مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة) بنسبة (92.3%)؛ في حين بلغ أقل قيمة لمعامل الثبات للمتغيرات التابعة وهي Y2(بعد طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل) بنسبة (69.7%). ومن خلال النتائج السابقة أن الاجابة على أسئلة استمارة الإستقصاء المستخدمة فى الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي والإتساق، وهذا يعني إمكانية الاعتماد على البيانات التى تم الحصول عليها والاطمئنان إلى مصداقيتها.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعى للبيانات

اعتمدت الدراسة على اختبار كولموجروف سميرنوف (Kolmogorov- One-Sample Smirnov Test): لتحديد مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وما يترتب عليه من اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، ويمكن توضيح نتائج اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) من خلال الجدول رقم (٦) الآتى :

جدول رقم(٦) نتائج اختبار(Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

البيـــــــان	كولموجروف سميرنوف			شابيرو ويلك		
	الاختبار الاحصائى	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الاختبار الاحصائى	درجات الحرية	مستوى المعنوية
خصـــــــائص تكنولوجيا سلاسل الكتل	0.139	385	0.000	0.899	385	0.000
مزايـــا ودوافـــع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	0.185	385	0.000	0.898	385	0.000
متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	0.164	385	0.000	0.913	385	0.000
مخـاطر تطبيـق	0.262	385	0.000	0.756	385	0.000

البيـــــــان	كولموجروف سميرنوف			شابيرو ويلك		
تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان						
تكنولوجيا سلاسل الكتل	0.107	385	0.000	0.944	385	0.000
خصـائص أدلـة المراجعـة الجيـدة كفايـــة أدلـــة المراجعة	0.126	385	0.000	0.905	385	0.000
طبيعـة وتوقيـت ونطـــاق أدلـــة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل	0.169	385	0.000	0.893	385	0.000
مزايـا تكنولوجيـا سلاســل الكتــل لأدلة المراجعة	0.161	385	0.000	0.894	385	0.000
مخاطر تكنولوجيا سلاســل الكتــل المتعلقــة بأدلــة المراجعة	0.242	385	0.000	0.738	385	0.000
أدلة المراجعة	0.049	385	0.025	0.972	385	0.000

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق رقم ٦ يتضح أن مستوى الدلالة لقيمة zمعنوية بقيمة أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن المتغيرات (خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل، مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل، متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل، مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان، خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة، طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل، مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة، مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة، ، أدلة المراجعة) لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن ناحية أخرى اعتماد الباحث على الإختبارات اللامعلمية لإثبات صحة الفرضيات وتحقيق نتائج أكثر دقة.

رابعاً: التحليل الوصفي للمتغيرات البحثية

يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الوصفي المتعلقة بأبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل وأدلة المراجعة وللتحقق من ذلك تم تطبيق الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة فى المتوسط والإنحراف المعيارى فى تحليل البيانات الخاصة باتجاهات المستقصى منهم، بهدف التعرف على أى العبارات التي حازت على أعلى وأقل درجات الاتفاق بين آراء المستقصى منهم. وتحدد درجة الآثر وفقا للجدول رقم ٨:

جدول (٧) مفتاح التصحيح

الوسط الحسابي	درجة الآثر
اقل من ١.٨	منخفضة جدا
١.٨-٢.٥٩	منخفضة
٢.٦-٣.٣٩	متوسطة
٣.٤-٤.١٩	مرتفعة
٤.٢ فما فوق	مرتفعة جدا

من أجل تفسير النتائج اعتمدت الدارسة المتوسطات الحسابية والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالآتي:

- ٩٠% فأكثر درجة أثر كبيرة جداً.
- من ٨٠%-٨٩.٩٩% درجة أثر كبيرة
- من ٦٠%-٧٩.٩٩% درجة أثر متوسطة
- من ٥٠%-٥٩.٩٩% درجة أثر قليلة
- أقل من ٥٠% درجة أثر قليلة جداً.

جدول (٨) التحليل الوصفي لآراء المستقصي منهم حول خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الآثر	ترتيب الأهمية
X11	عدم القابلية للتغُير (بمعني أن أي بيانات تم التحقق منها وتم تخزينها بالفعل في سلسلة الكُتل لا يمكن تغييرها)	4.65	0.54	مرتفعة جدا	1
X12	مرونة سلاسل الكتل نتيجة للتخزين اللامركزي لقاعدة البيانات	4.48	0.61	مرتفعة جدا	4
X13	علانية البيانات علي شبكة سلاسل الكتل وتوافرها لكل مستخدم حق الوصول إلى كل معاملة تم معالجتها عليها	4.50	0.60	مرتفعة جدا	3
X14	انخفاض اهمية الوسيط فى تكنولوجيا سلاسل الكتل	4.48	0.62	مرتفعة جدا	5
X15	تقوم سلاسل الكتل باعتمادها على تشفير البيانات والمعلومات المُسجلة عليها باستخدام طرق دقيقة جداً ومعقدة التشفير	4.56	0.55	مرتفعة جدا	2
خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل		**4.53**	**0.40**	**مرتفعة جدا**	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى (4.53) وانحراف معياري (0.4) . جاءت العبارة أن (**عدم القابلية للتغُير (بمعني أن أي بيانات تم التحقق منها وتم تخزينها بالفعل في سلسلة الكُتل لا يمكن تغييرها)**) أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.65) والإنحراف المعيارى(0.54) . بينما جاءت العبارة (**انخفاض اهمية الوسيط فى تكنولوجيا سلاسل الكتل**) فى أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (**4.48**) والإنحراف المعياري (0.62).

جدول (٩) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الأثر	ترتيب الأهمية
X21	تتميز سلاسل الكتل بالسرعة في نقل البيانات مقارنة مع الأنظمة الحالية	4.00	0.87	مرتفعة	5
X22	تتميز سلاسل الكتل بتقليل التكلفة من خلال أتمتة العمليات وامتيازها بالشفافية والموثوقية	4.55	0.55	مرتفعة جدا	1
X23	تتميز سلاسل الكتل بأنها تُسهل وتُزيد من كفاءة إتمام العمليات	4.51	0.51	مرتفعة جدا	2
X24	تُعتبر سلاسل الكتل برمجية مفتوحة المصدر يمكن للأشخاص استخدام هذه التقنية في أي تطبيق يريدونه	4.48	0.60	مرتفعة جدا	4
X25	تُوفر سلاسل الكتل قدر كبير من الخصوصية نتيجة لعدم اعتمادها علي طرف ثالث، حيث تتم المعاملات بين طرفين فقط	4.50	0.62	مرتفعة جدا	3
X26	يُعتبر ما توفره سلاسل الكتل من درجة أمان عالية نتيجة لاعتمادها علي التشفير المعقد دافع لاستخدامها في مختلف التطبيقات	3.86	0.88	مرتفعة	6
مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل		**4.32**	**0.47**	**مرتفعة جدا**	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول رقم ٩ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى (4.32) وانحراف معياري (0.47) . جاءت العبارة أن (**تتميز سلاسل الكتل بتقليل التكلفة من خلال أتمتة العمليات وامتيازها بالشفافية والموثوقية**) أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.55) والإنحراف المعيارى(0.55) . بينما جاءت العبارة (**يُعتبر ما توفره سلاسل الكتل من درجة أمان عالية نتيجة لاعتمادها علي التشفير المعقد دافع لاستخدامها في مختلف التطبيقات**) فى أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (**3.86**) والإنحراف المعياري (0.88).

جدول (١٠) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الآثر	ترتيب الأهمية
X31	يحتاج تطبيق سلاسل الكتل إلي أجهزة حاسوب ذات امكانيات مرتفعة لتحقيق الاستفادة الكاملة من استخدمها في مختلف التطبيقات	2.39	1.10	منخفضة	2
X32	يحتاج المستخدمين إلي دراسة علمية وممارسة عملية فيما يتعلق بكيفية استخدام الحاسب وقواعد البيانات والشبكات الإلكترونية	3.79	0.85	مرتفعة	1
متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل		**3.09**	**0.87**	**متوسطة**	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول رقم ١٠ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى **(3.09)** وانحراف معياري (0.87) . جاءت العبارة أن **(يحتاج المستخدمين إلي دراسة علمية وممارسة عملية فيما يتعلق بكيفية استخدام الحاسب وقواعد البيانات والشبكات الإلكترونية)** أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه **(3.79)** والإنحراف المعيارى(0.85) . بينما جاءت العبارة **(يحتاج تطبيق سلاسل الكتل إلي أجهزة حاسوب ذات امكانيات مرتفعة لتحقيق الاستفادة الكاملة من استخدمها في مختلف التطبيقات)** فى أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه **(2.39)** والإنحراف المعياري **(1.10)**.

جدول (١١) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الآثر	ترتيب الأهمية
X41	تكون شبكات سلاسل الكتل معرضة لخطر سيطرة الأغلبية، بمعني سيطرة ٥١% من المستخدمين عليها وبالتالي تتحقق مركزية داخل شبكة اللامركزية	1.96	0.87	منخفضة	6
X42	يمكن أن تتعرض شبكات سلاسل الكتل إلي انقسامات وتكتلات من المستخدمين ينتج عنها شبكات سلاسل كتل تتنافس فيما بينها	1.90	0.95	منخفضة	7
X43	من أكبر المشكلات التي تواجهها المنصات الداعمة والموفرة لهذه التكنولوجيا أنها عرضة للاختراق، نظرا لأنها مبنية على غير تقنية سلاسل الكتل	3.04	0.55	متوسطة	1
X44	قد تتعرض سلاسل الكتل إلي الاختراق والقرصنة في حال كانت قائمة علي شبكة خاصة صغيرة وذلك نتيجة لتواطئ أغلبية المستخدمين عليها	2.92	0.59	متوسطة	3
X45	التكاليف المرتفعة للتشغيل وبخاصة في الشبكات العامة، فهي تحتاج إلى نقاط كثيرة للمعالجة والحفظ ينتج عنها ارتفاع تكاليف استهلاك الكهرباء	2.14	1.03	منخفضة	4
X46	تعتبر التكاليف الناتجة عن إبدال الأنظمة الحالية بالأنظمة المستقبلية	2.10	1.03	منخفضة	5

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الآثر	ترتيب الأهمية
	الخاصة بسلاسل الكتل مرتفعة، من حيث خسارة الأنظمة الحالية				
X47	إن فقدان كلمة السر الخاصة بالمستخدمين علي شبكة سلاسل الكتل يعني فقدان الممتلكات، خاصة أنها مبنية على اللامركزية	3.03	0.59	متوسطة	2
مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان		**2.44**	**0.61**	**منخفضة**	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول رقم ١١ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى **(2.44)** وانحراف معياري (0.61) . جاءت العبارة أن **(من أكبر المشكلات التي تواجهها المنصات الداعمة والموفرة لهذه التكنولوجيا أنها عرضة للاختراق، نظرا لأنها مبنية على غير تقنية سلاسل الكتل)** أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه **(3.04)** والإنحراف المعيارى(0.55) . بينما جاءت العبارة **(يمكن أن تتعرض شبكات سلاسل الكتل إلي انقسامات وتكتلات من المستخدمين ينتج عنها شبكات سلاسل كتل تتنافس فيما بينها)** فى أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (1.9) والإنحراف المعياري (0.95).

جدول (١٢) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الآثر	ترتيب الأهمية
X1	خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل	4.53	0.40	مرتفعة جدا	1
X2	مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	4.32	0.47	مرتفعة جدا	2
X3	متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	3.09	0.87	متوسطة	3
X4	مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان	2.44	0.61	منخفضة	4
أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل		3.59	0.44	مرتفعة	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول ١٢ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى (3.59) وانحراف معياري (0.44) . جاءت مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.53) والإنحراف المعيارى(0.40) . بينما جاءت مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان فى أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (2.44) والإنحراف المعياري (0.61).

فيما يلى التحليل الوصفى للمتغير التابع (أدلة المراجعة) وينقسم الى أربعة أبعاد: خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة، طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل، مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة، مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة،

جدول (١٣) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول بعد خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الأثر	ترتيب الأهمية
Y11	**كفاية أدلة المراجعة**	4.57	0.39	مرتفعة جدا	1
Y12	**ملاءمة أدلة المراجعة**	4.53	0.44	مرتفعة جدا	2
بعد خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة		4.55	0.39	مرتفعة جدا	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول ١٣ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول بعد خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى (4.55) وانحراف معياري (0.39) . جاءت العبارة أن **(كفاية أدلة المراجعة)** أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.57) والإنحراف المعيارى(0.39) . بينما جاءت العبارة **(ملاءمة أدلة المراجعة)** فى أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (4.53) والإنحراف المعياري (0.44).

جدول (١٤) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول بعد طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الأثر	ترتيب الأهمية
Y21	**إن جمع أدلة المراجعة الإلكترونية سيكون من خلال إجراءات جديدة يعتمد الكثير منها على تكنولوجيا المعلومات**	4.56	0.61	مرتفعة جدا	1
Y22	**ستأخذ أدلة المراجعة صور مختلفة كبرامج المراجعات الإلكترونية، ونظام الرقابة الداخلية الالكتروني، والمصادقات**	4.54	0.50	مرتفعة جدا	2
Y23	**تتوافر أدلة المراجعة الإلكترونية في أوقات محددة في ظل استخدام تقنيات التشفير المعقدة لتكنولوجيا سلاسل الكتل**	4.48	0.60	مرتفعة جدا	4
Y24	**هل سيتسع نطاق أدلة المراجعة ليمتد إلي خارج البيانات المالية المدرجة علي الحاسب الآلي ويتضمن طرق البرمجة وأمان الشبكات**	4.49	0.56	مرتفعة جدا	3
بعد طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل		4.52	0.41	مرتفعة جدا	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول ١٤ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول بعد طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى

(4.52) وانحراف معياري (0.41) . جاءت العبارة أن (**إن جمع أدلة المراجعة الإلكترونية سيكون من خلال إجراءات جديدة يعتمد الكثير منها على تكنولوجيا المعلومات**) أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.56) والإنحراف المعيارى(0.61) . بينما جاءت العبارة (**تتوافر أدلة المراجعة الإلكترونية في أوقات محددة في ظل استخدام تقنيات التشفير المعقدة لتكنولوجيا سلاسل الكتل**) فى أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (4.48) والإنحراف المعياري (0.60).

جدول (١٥) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول بعد مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الأثر	ترتيب الأهمية
Y31	**تساعد سلاسل الكتل المراجع في الحصول على أدلة إثبات تتمتع بالملائمة اللازمة والارتباط بالعناصر محل الفحص**	4.60	0.51	مرتفعة جدا	1
Y32	**توفر تكنولوجيا سلاسل الكتل أدلة مراجعة تمتاز بالأمان والموثوقية والاعتمادية التي تُمكن المراجع من تكوين رأيه**	4.57	0.55	مرتفعة جدا	2
Y33	**تتميز سلاسل الكتل بالترابط والتسلسل بين المعاملات التي تُسجل عليها مما يوفر الحجم اللازم لأدلة الأثبات ذات المصداقية**	4.54	0.56	مرتفعة جدا	3
Y34	**تساعد تكنولوجيا سلاسل الكتل علي توفير إمكانية الاعتماد على التحقق الشامل من جميع المعاملات بدلاً من أسلوب العينات**	4.48	0.63	مرتفعة جدا	5
Y35	**توفر سلاسل الكتل السرعة الفائقة في التحقق من صحة المعاملات**	4.54	0.59	مرتفعة جدا	4
بعد مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة		4.55	0.41	مرتفعة جدا	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول رقم ١٥ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول بعد مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى (4.55) وانحراف معياري (0.41) . جاءت العبارة أن (**تساعد سلاسل الكتل المراجع في الحصول على أدلة إثبات تتمتع بالملائمة اللازمة والارتباط بالعناصر محل الفحص**) أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.60) والإنحراف المعيارى(0.51) . بينما جاءت العبارة (**تساعد تكنولوجيا سلاسل الكتل علي توفير إمكانية الاعتماد على التحقق الشامل من جميع المعاملات بدلاً من أسلوب العينات**) فى أقل العبارات من

حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (4.48) والإنحراف المعياري (0.63).

جدول (١٦) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول بعد مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الآثر	ترتيب الأهمية
Y41	**من الصعب تحديد منشأ أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل بمجرد فحص المعلومات الإلكترونية**	1.82	0.86	منخفضة	5
Y42	**من السهل تبديل أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل**	1.67	0.88	منخفضة جدا	9
Y43	**هناك صعوبة إن لم يكن مستحيل اكتشاف عملية تبديل أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل**	1.71	0.90	منخفضة جدا	8
Y44	**هناك صعوبة في إظهار المصادقة للمستند الإلكتروني في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل**	1.72	0.89	منخفضة جدا	7
Y45	**صعوبة جمع كل مفردات ومعلومات المعاملات في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل**	1.82	0.90	منخفضة	6
Y46	**تتطلب أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل معدات وتقنيات متعددة للقراءة والتعرف عليها**	3.10	0.53	متوسطة	2
Y47	**تتعدد الصيغ المحفوظة عليها أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل**	3.10	0.49	متوسطة	1
Y48	**مسار المراجعة المتعلق بالبيانات الإلكترونية في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل ربما لا يكون متاح**	1.83	0.92	منخفضة	4
Y49	**في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل تكون هناك حاجة إلي تقنيات خاصة للتحقق من صحة دليل المراجعة**	2.15	1.08	منخفضة	3
بعد مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة		2.10	0.66	منخفضة	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول ١٦ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول بعد مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى **(2.10)** وانحراف معياري (0.66) . جاءت العبارة أن **(تتعدد الصيغ المحفوظة عليها أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل)** أعلى العبارات من حيث الأهمية

النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه **(3.10)** والإنحراف المعيارى(0.49) . بينما جاءت العبارة **(من السهل تبديل أدلة الإثبات الإلكترونية في ظل تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل)** فى أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (1.67) والإنحراف المعياري (0.88).

جدول (١٧) التحليل الوصفى لآراء المستقصى منهم حول أدلة المراجعة

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الأثر	ترتيب الأهمية
Y1	خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة	4.55	0.39	مرتفعة جدا	1
Y2	طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل	4.52	0.41	مرتفعة جدا	3
Y3	مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة	4.55	0.41	مرتفعة جدا	2
Y4	مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة	2.10	0.66	منخفضة	4
أدلة المراجعة		3.93	0.28	مرتفعة	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول ١٧ يتضح أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول أدلة المراجعة حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابى **(3.93)** وانحراف معياري (0.28) و. جاء بعد خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة أعلى الأبعاد من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.55) والإنحراف المعيارى(0.39) . بينما جاء بعد مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة أقل الأبعاد من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (2.10) والإنحراف المعياري (0.66).

١١- نتائج إختبارات فروض البحث :

يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائى التى توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق باختبار مدى صحة فروض الدراسة وذلك على النحو التالى:

الفرض الأول: لا توجد فروق معنوية بين آراء المستقصى منهم حول تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على ادلة المراجعة

لاختبار دلالة الفروق في المتوسط بين عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة، حيث تتعدد فئة المستقصى منهم حسب المؤهل العلمى والوظيفة ومستوى الخبرة للمستقصى منه والجداول التالية توضح نتائج اختبار كروسكال ويلز (Kruskal – Wallis):

جدول (١٨) الفروق بين آراء المستقصى منهم حسب المؤهل

المتغيرات	بكالوريوس	دبلومة الدراسات العليا	حاصل على شهادة مهنية فى مجال المحاسبة أو المراجعة	ماجستير	دكتوراة	اختبار كروسكال	مستوى المعنوية	القرار
خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل	195.65	196.90	194.02	192.38	171.17	1.492	0.828	لا يوجد اختلاف معنوى
مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	206.81	168.08	192.40	167.75	151.12	12.850	0.012	يوجد اختلاف معنوى
متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	199.27	175.00	198.92	170.23	193.94	4.032	0.402	لا يوجد اختلاف معنوى
مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان	191.42	209.90	192.56	177.04	223.92	4.407	0.354	لا يوجد اختلاف معنوى
تكنولوجيا سلاسل الكتل	197.20	183.88	197.16	175.15	196.38	2.096	0.718	لا يوجد اختلاف معنوى
خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة	197.33	205.80	192.44	184.92	167.92	2.678	0.613	لا يوجد اختلاف معنوى
طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل	192.57	179.78	188.10	201.34	192.79	0.693	0.952	لا يوجد اختلاف معنوى
مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة	202.56	153.25	202.74	182.16	157.88	8.753	0.068	لا يوجد اختلاف معنوى
مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة	192.31	192.13	191.42	193.91	198.21	0.093	0.999	لا يوجد اختلاف معنوى
أدلة المراجعة	194.36	170.98	195.58	195.42	189.83	0.889	0.926	لا يوجد اختلاف معنوى

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

يتضح من الجدول ١٨ بأنه توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول (مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل) حسب المؤهل للمستقصى منه لانخفاض مستوى المعنوية

عن ٥%.على الجانب الاخر لا توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول متغيرات الدراسة الأخرى لارتفاع مستوى المعنوية عن ٥%

جدول (١٩) الفروق بين آراء المستقصى منهم حسب الوظيفة

المتغيرات	محاسب	مراجع خارجى	اكاديمى فى المحاسبة والمراجعة	اختبار كروسكال	مستوى المعنوية	القرار
خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل	206.14	194.28	182.49	0.764	0.683	لا يوجد اختلاف معنوى
مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	218.14	193.58	183.45	1.161	0.560	لا يوجد اختلاف معنوى
متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	293.82	179.20	245.45	29.812	0.000	يوجد اختلاف معنوى
مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان	311.00	176.05	258.82	43.766	0.000	يوجد اختلاف معنوى
تكنولوجيا سلاسل الكتل	292.6429	179.64	243.25	27.187	0.000	يوجد اختلاف معنوى
خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة	179.36	194.22	189.57	0.306	0.858	لا يوجد اختلاف معنوى
طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل	232.64	189.55	202.52	2.566	0.277	لا يوجد اختلاف معنوى
مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة	173.11	198.33	167.97	4.160	0.125	لا يوجد اختلاف معنوى
مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة	335.86	179.01	235.96	36.818	0.000	يوجد اختلاف معنوى
أدلة المراجعة	247.6429	187.10	212.482	5.975	٣0.05	لا يوجد اختلاف معنوى

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

يتضح من الجدول ١٩ بأنه توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول (متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل، مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان، تكنولوجيا سلاسل الكتل، مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة) حسب الوظيفة للمستقصى منه لانخفاض مستوى المعنوية عن ٥%.على الجانب الاخر لا توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول متغيرات الدراسة الأخرى لارتفاع مستوى المعنوية عن ٥%

جدول (٢٠) الفروق بين آراء المستقصى منهم حسب مستوى الخبرة

المتغيرات	أقل من سنة	من سنة إلى أقل من ٥ سنوات	من ٥ سنوات الى اقل من ١٠ سنوات	من ١٠ سنوات فيما أكثر	اختبار كروسكال	مستوى المعنوية	القرار
خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل	187.54	192.33	204.81	174.5	4.313	0.23	لا يوجد اختلاف معنوى
مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	194.38	191.26	197.11	186.33	0.552	0.907	لا يوجد اختلاف معنوى
متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	192.09	183.04	199.24	193.27	1.312	0.726	لا يوجد اختلاف معنوى
مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان	206.03	178.26	197.19	194.29	2.672	0.445	لا يوجد اختلاف معنوى
تكنولوجيا سلاسل الكتل	190.84	186.17	201.01	186.98	1.433	0.698	لا يوجد اختلاف معنوى
خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة	180.89	185.32	198.32	199.18	1.69	0.639	لا يوجد اختلاف معنوى
طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل	184.16	201.1	197.11	181.04	2.047	0.563	لا يوجد اختلاف معنوى
مزايا	197.21	196.83	191.73	188.37	0.361	0.948	لا يوجد اختلاف معنوى

المتغيرات	أقل من سنة	من سنة إلى أقل من ٥ سنوات	من ٥ سنوات الى اقل من ١٠ سنوات	من ١٠ سنوات فيما أكثر	اختبار كروسكال	مستوى المعنوية	القرار
تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة							
مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة	208.73	179.16	191.02	203.41	3.289	0.349	لا يوجد اختلاف معنوى
أدلة المراجعة	193.05	188.32	194.37	195.82	0.246	0.97	لا يوجد اختلاف معنوى

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

يتضح من الجدول ٢٠ بأنه لا توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة حسب مستوى الخبرة للمستقصى منه لارتفاع مستوى المعنوية عن ٥%.

وبناءا علي بيانات الجداول رقم ١٨، ١٩، ٢٠ يتم قبول الفرض الأول القائل " **لا توجد فروق معنوية بين آراء المستقصى منهم حول تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على ادلة المراجعة** "

- **الفرض الثانى: "لا توجد علاقة معنوية بين أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل وبين أبعاد أدلة المراجعة"**

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل ارتباط سيبرمان (Spearman): والذي يهدف إلى تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة فى العينة، ويوضح الجدول رقم (٢١) نتائج تحليل إرتباط سيبرمان لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٢١) نتائج تحليل الارتباط بين أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل وبين أبعاد أدلة المراجعة

المتغيرات	البيان	خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة	طبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل	مزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة	مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة	أدلة المراجعة
خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل	معامل ارتباط سبيرمان	.581**	.450**	.531**	−0.057	.450**
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.265	0.000
	حجم العينة	385	385	385	385	385
مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	معامل ارتباط سبيرمان	.662**	.505**	.604**	.221**	.672**
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	حجم العينة	385	385	385	385	385
متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	معامل ارتباط سبيرمان	.440**	.331**	.363**	.528**	.652**
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	حجم العينة	385	385	385	385	385
مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان	معامل ارتباط سبيرمان	.234**	0.043	0.093	.668**	.439**
	مستوى المعنوية	0.000	0.405	0.069	0.000	0.000
	حجم العينة	385	385	385	385	385
تكنولوجيا سلاسل الكتل	معامل ارتباط سبيرمان	.555**	.397**	.456**	.503**	.727**
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	حجم العينة	385	385	385	385	385

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول رقم ٢١ يتضح أن نتائج التحليل الإحصائى وجود علاقة ارتباط طردى معنوي بين غالبية متغيرات تكنولوجيا سلاسل الكتل ومتغيرات أدلة المراجعة في من وجهه نظر المستقصى منهم. يوجد علاقة ارتباط طردي قوى ومعنوى بين كلٍ من (تكنولوجيا سلاسل الكتل و أدلة المراجعة)، وذلك بمعامل ارتباط طردى **727. و يوجد علاقة ارتباط طردي قوى ومعنوى بين كلٍ من (تكنولوجيا سلاسل الكتل و **خصائص أدلة المراجعة الجيدة كفاية أدلة المراجعة**)، وذلك بمعامل ارتباط طردى **555. و يوجد علاقة ارتباط طردي قوى ومعنوى بين كلٍ من (تكنولوجيا سلاسل

الكتل في وطبيعة وتوقيت ونطاق أدلة المراجعة في ظل تكنولوجيا سلاسل الكتل)، وذلك بمعامل ارتباط طردى **397. أيضا، وجود علاقة ارتباط طردي قوى ومعنوى بين كلٍ من (تكنولوجيا سلاسل الكتل في ومزايا تكنولوجيا سلاسل الكتل لأدلة المراجعة)، وذلك بمعامل ارتباط طردى **456. بالإضافة الى وجود علاقة ارتباط طردي قوى ومعنوى بين كلٍ من (تكنولوجيا سلاسل الكتل ومخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة)، وذلك بمعامل ارتباط طردى .503**

ومما سبق فإننا نرفض الفرض القائل بأنه " **لا توجد علاقة ارتباط جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل وأدلة المراجعة**" وقبول الفرض البديل " **توجد علاقة ارتباط جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل وأدلة المراجعة**"

الفرض الثالث : "لا يوجد تأثير معنوى لتكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة"

لاختبار تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة ، يتم التحقق من صحة الفرض من خلال دراسة تأثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة . وقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار مدى صحة هذا الفرض ، ويشير الجدول رقم (٢٢) لنتائج التحليل الإنحدار وتحديد أهم متغيرات تكنولوجيا سلاسل الكتل تأثيرا علي أدلة الإثبات.

الجدول رقم (٢٢) نتائج التحليل الإحصائى لتاثير تكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة

المتغيرات		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	Sig.	TOL	VIF
		B	Std. Error	Beta				
X1	خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل	0.098	0.032	**0.138**	3.019	0.003	0.540	1.851
X2	مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	0.221	0.033	**0.368**	6.809	0.000	0.387	2.585
X3	متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل	0.093	0.018	**0.285**	5.317	0.000	0.392	2.552
X4	مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان	0.093	0.021	**0.201**	4.416	0.000	0.544	1.837
الثابت				**2.015**				

المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعـــــــاملات المعيارية	T	Sig.	TOL	VIF
	B	Std. Error	Beta				
معامل الإرتباط المتعدد R			.756				
معامل التحديد R2			0.571				
معامل التحديد المعدل R2 Adjusted			0.566				
قيمة اختبار "F"			126.430				
مستوي معنوية			.000b				

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

$$\mathbf{Y} = 2.015 + 0.098\ \mathbf{X1} + 0.221\ \mathbf{X2} + 0.093\ \mathbf{X3} + 0.093\ \mathbf{X4}$$

من الجدول رقم ٢٢ يتضح الآتى أن معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل التي تؤثر على أدلة المراجعة ، حيث بلغت قيمة F (**126.430**) بمستوى معنوية (٠.00) وهى أقل من 5%، وبالتالى فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (أدلة المراجعة) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (.756)، والمساهمة النسبية لها والتى يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (0.571)، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل) تفسر ما مقداره 57.1% من المتغير التابع (أدلة المراجعة) . وتوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد تأثير خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل بمعامل انحدار 0.098 وبمستوى معنوية (0.003). و تأثير مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل بمعامل انحدار 0.221 وبمستوى معنوية (0.000). تأثير متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل بمعامل انحدار 0.093 وبمستوى معنوية (0.000). تأثير مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان بمعامل انحدار 0.093 وبمستوى معنوية (0.000).

وبناءا علي ذلك يتم رفض الفرض الثالث القائل" **لا يوجد تأثير معنوى لتكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة** " وقبول الفرض الثالث البديل " **يوجد تأثير معنوى لتكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة** "

جدول رقم (٢٣) تأثير أبعاد تكنولوجيا سلاسل الكتل (ككل) على أدلة المراجعة

Sig.	T	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات	
		Beta	**Std. Error**	**B**		
0.000	21.680	**0.742**	0.022	0.479	**تكنولوجيا سلاسل الكتل**	X
2.207			الثابت			
.742			معامل الإرتباط المتعددR			
0.551			معامل التحديد R2			
0.550			معامل التحديد المعدل R2 Adjusted			
470.009			قيمة اختبار "F"			
.000			مستوي معنوية			

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

$$\mathbf{Y} = 2.207 + 0.479\ \mathbf{X}$$

من الجدول رقم ٢٣ يتضح الآتى أن معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة (لتكنولوجيا سلاسل الكتل) التي تؤثر على أدلة المراجعة ، حيث بلغت قيمة F (470.009) بمستوى معنوية (٠.00) وهى أقل من 5%، وبالتالى فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (أدلة المراجعة) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (.742)، والمساهمة النسبية لها والتى يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (0.551)، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (تكنولوجيا سلاسل الكتل (ككل)) تفسر ما مقداره 55.1% من المتغير التابع (أدلة المراجعة). وتوضح نتائج تحليل الإنحدار البسيط تأثير مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل بمعامل انحدار 0.479 وبمستوى معنوية (0.000).

وبذلك يتم رفض الفرض القائل" لا يوجد تأثير معنوى لتكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة " وقبول الفرض البديل " **يوجد تأثير معنوى لتكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة** "

١٢- نتائج البحث :

أشارت أهم نتائج البحث إلي ما يلي :

١- توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول (مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل) حسب المؤهل للمستقصى منه ، توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول (متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل، مخاطر تطبيق

تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان، تكنولوجيا سلاسل الكتل، مخاطر تكنولوجيا سلاسل الكتل المتعلقة بأدلة المراجعة) حسب الوظيفة للمستقصى منه ، على الجانب الاخر لا توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول متغيرات الدراسة الأخرى

٢- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين تكنولوجيا سلاسل الكتل وأدلة المراجعة.

٣- وجود تأثير إيجابي معنوى لتكنولوجيا سلاسل الكتل على أدلة المراجعة.

٤- تمثلت أهم متغيرات الإطار المقترح فيما يلى :

- X1 خصائص تكنولوجيا سلاسل الكتل وذلك بمعامل تأثير ٠.٢٢١ على أدلة المراجعة
- X2 مزايا ودوافع تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل وذلك بمعامل تأثير ٠.٠٩٨ على أدلة المراجعة
- X3 متطلبات تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل وذلك بمعامل تأثير ٠.٠٩٣ على أدلة المراجعة
- X4 مخاطر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل فيما يتعلق بالأمان وذلك بمعامل تأثير ٠.٠٩٣على أدلة المراجعة

١٣- التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي بعض التوصيات :

م	التوصية	آلية التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	وقت التنفيذ
١	العمل علي زيادة وعى المنشآت بأهمية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل ومساعدة المنشآت التي لم تطبق هذه التكنولوجيا حتى الآن إلى إتخاذ قرار التطبيق	عمل دورات تدريبية للكوادر الادارية للشركات لزيادة الوعى بأهمية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل ومميزاتها	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	على مدار عام
٢	التأكد من تحقق المقومات اللازمة لنجاح تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل ، والتأكد من تفعيل دورها لتدعيم أدلة المراجعة وبالتالي تدعيم عملية المراجعة بشكل عام	وضع الأسس والإطار والمقومات اللازمة لتطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل لتدعيم أدلة المراجعة	التعاون المشترك بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومكاتب المراجعة الكبيرة والجهاز المركزى للمحاسبات	على مدار سته أشهر
٣	ضرورة اهتمام المنشآت العامة	عمل مؤتمر بحضور الرؤساء	وزارة الاتصالات	على مدار شهر

م	التوصية	آلية التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	وقت التنفيذ
	والخاصة بعقد دورات تدريبية بهدف زيادة الوعي بأهمية تطبيق وتفعيل دور تكنولوجيا سلاسل الكتل للاستفادة من المزايا التي تحققها	التنفيذيين للشركات الرائدة فى جميع المجالات لزيادة الوعى بأهمية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل ومميزاتها	وتكنولوجيا المعلومات	
٤	الاهتمام مستقبلاً بتعيين محاسبين ومراجعين ذوي خبرة وكفاءة ولديهم القدرة على التعامل مع تكنولوجيا سلاسل الكتل	عن طريق زيادة وعى إدارة الموارد البشرية بالشركات بأهمية ومميزات تكنولوجيا سلاسل الكتل	إدارة الموارد البشرية بالشركات	على مدار ثلاثة أعوام
٥	ضرورة اهتمام الجهات المختصة مستقبلاً بعد التطبيق شبة الكامل لتكنولوجيا سلاسل الكتل بإصدار قانون مصري من شأنه تنظيم وتحسين وتفعيل دورها في بيئة الأعمال المصرية	إصدار قانون مصري من شأنه تنظيم وتحسين وتفعيل دورتكنولوجيا سلاسل الكتل في بيئة الأعمال المصرية وتأثيرها على المحاسبة والمراجعة	الهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات	على مدار ثلاثة أعوام

١٤- مجالات البحث المستقبلية :

يوصى الباحث بإجراء المزيد من الابحاث المتعلقة بتقنية سلاسل الكتل فى الموضوعات التالية :

- أثر تقنية سلاسل الكتل على أنظمة الرقابة الداخلية
- أثر تقنية سلاسل الكتل على تدعيم رأى المراجع الداخلى
- أثر تقنية سلاسل الكتل على إجراءات عملية المراجعة
- أثر تقنية سلاسل الكتل على جودة عملية المراجعة

١٥- مراجع البحث:

أ. المراجع العربية

١. جمعة ، أحمد حلمي ،٢٠٠٩ ، المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الاردن، ، ص: ٣٠٦.

٢. وهاب ، أسعد محمد علي ، ٢٠١١، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، **دار اليازوري**، عمان، ص: ٥٢.

٣. التابعي، اسامة محمد، ٢٠٢٠. زيادة فاعلية أدلة الاثبات لغرض التحقق من تطبيق مبادئ الحوكمة–مسح ميدانى. **مجلة البحوث المالية والتجارية**، ٢١(العدد الثالث–الجزء الثانى)، pp.1149–1176.

٤. الجخلب، درويش مصطفي، (٢٠٢١)، " مدى معرفة المحاسبين بتقنية البلوك تشين وتوقعاتهم لانعكاساتها على المحاسبة"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، العدد الثانى ، مجلد ٢٩، ص.ص. ١–٢٧.

٥. الجمهودى، إيمان عبد الفتاح حسن قرنى، ٢٠١٨، "دراسة تحليلية لدور أدلة إثبات المراجعة فى تدعيم جودة عملية المراجعة: دراسة ميدانية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، جامعة المنصورة، المجلد ٤٢، العدد ٤، ص ص ٢٩١–٣٥٣.

٦. حسن، محمود السيد محمود، ٢٠٢٠، "استخدام سلاسل الكتل في تدعيم رأي المراجع الخارجي في عدالة القوائم المالية: دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد

٧. حمزة، الحُسين العباس الحُسين، & فتح الرحمن الحسن منصور. (٢٠٠٨). موضوعية أدلة وقرائن الإثبات في المراجعة المالية (رسالة دكتوراه، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا).

٨. رنيز ألفين، لوبك جيمس، المراجعة مدخل متكامل ترجمه محمد الديسطي، **دار المريخ للنشر** ، الرياض السعودية، ٢٠٠٢

٩. الشاطر، منير ماهر أحمد، ٢٠١٩. تقنية سلسلة الثقة (الكتل) وتأثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي: دراسة وصفية العدد الثانى ، المجلد ٣ ، **Recherches et Applications en Finance Islamique** (RAFI), pp.126–150.

١٠. الصبان ، محمد سمير ،١٩٨٨، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، **دار النهضة العربية –،بيروت،**

١١. معيار المحاسبة المصري رقم ٥٠٠ بعنوان أدلة المراجعة.

١٢. البديوي ،منصور احمد ، شحاته ، شحاته السيد ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، **الدار الجامعية**، مصر، ٢٠٠٣ ، ص: ١٣.

١٣. أحمد ، منير ماهر ، ٢٠١٨ ، تقنية سلسلة الثقة البلوكشين وتأثيرها في قطاع التمويل الإسلامي : دراسة وصفية"،**رسالة دكتوراة منشورة** ، تمويل إسلامي، قسم الشريعة والإدارة، جامعة مالايا البحثية، كوالامبور.

١٤. الهواري، محمد عبدالعزيز عبدالمعطي، ٢٠١٦، " دراسة تحليلية لأدلة الإثبات في أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية مع تحليل لأهم الدراسات السابقة"، **مجلة المال والتجارة**، نادي التجارة، العدد ٥٧٢، ص ص ١٨-٣٧.

ب. المراجع الأجنبية

1) Bible, W., Raphael, J., Taylor, P. and Valiente, I.O., 2017. Blockchain technology and its potential impact on the audit and assurance profession. **Aicpa. org.**
2) Biliavska, V. (2019). How Blockchain Is Changing Accounting. Retrieved August 1, 2020, from: Startus Magazine **(https://magazine.startus.cc/blockchain-changing-accounting/).**
3) Buntinx, J. P. (2018). PwC Unveils New Blockchain Auditing Service for Its Clients. Retrieved August 23, 2020, from: **The Merkle News** (https://themerkle.com/pwc-unveils-newblockchain-auditing-service-for-its-clients/).
4) Byström, H. (2019). Blockchains, real-time accounting, and the future of credit risk modeling. **Ledger, 4.**
5) Catalini, C., & Gans, J. S. (2020). Some simple economics of the blockchain. **Communications of the ACM**, 63(7), 80-90.
6) Cheech & fry, Speculative bubbles in Bitcoin markets? An empirical investigation into the fundamental value of Bitcoin, **economic letter**, 2015, pp 6-10
7) Coyne, J. G., & McMickle, P. L. (2017). Can blockchains serve an accounting purpose?. **Journal of Emerging Technologies in Accounting**, 14(2), 101-111.

8) Fuller, S. H., & Markelevich, A., (2019). Should Accountants Care About Blockchain?. **The Journal of Corporate Accounting and Finance**, 31 (2), 34-46. Doi/10.1002/jcaf.22424.
9) Hambiralovic, M., & Karlsson, R. (2018). Blockchain Accounting in a Tripple-Entry System. Available at **http://lup.lub.lu.se/student-papers/record/8953732/file/8953736.pdf**
10) Karajovic, M., Kim, H. M., & Laskowski, M. (2019). Thinking outside the block: Projected phases of blockchain integration in the accounting industry. **Australian Accounting Review**, Vol. 29, No. 2, PP. 319-330.
11) Khandelwal, S. (2019). Blockchain Technology: Heart of Digital Financial Infrastructure for Managing Trust and Governance System. *Available at* ***SSRN 3308578*.**
12) KPMG. (2017). KPMG and Microsoft Announce New, `Blockchain Nodes'. Retrieved August 23, 2020, from: **KPMG (https://home.kpmg.com/xx/en/home/media/press-releases/2017/02/kpmg-and-microsoft-announce-newblockchain-nodes.html).**
13) Kuhn, B. D. (2018). The Impact of Blockchain Technology on Business, Financial Auditors, and Accounting Professionals. Available at **http://commons.lib.niu.edu/handle/10843/17863**
14) Kuvshinov and Mostovoy,(2018)Disciplina: Blockchain for Education, retrieved from: **https://teachmeplease.io/yellowpaper.p**
15) Kwilinski, A. (2019). Implementation of blockchain technology in accounting sphere. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**. Vol 23، NO 2 ، Online ISSN: 1528-2635.
16) Lakhani, K. R., & Iansiti, M. (2017). The truth about blockchain. **Harvard Business Review**, 95(1), 119-127.
17) Li, J., 2021, February. Analysis and Research of Blockchain Technology in Audit System. **In Journal of Physics: Conference Series** (Vol. 1744, No. 4, p. 042148). IOP Publishing.
18) Li, Z., 2017. Will blockchain change the audit?. China-USA **Business Review**, 16(6), pp.294-298.
19) Lin, I. C., & Liao, T. C. (2017). A survey of blockchain security issues and challenges**. Int. J. Netw. Secur**., 19(5), 653-659.
20) Liu, M., Wu, K., & Xu, J. J. (2019). How Will Blockchain Technology Impact Auditing and Accounting: Permissionless versus Permissioned Blockchain. **Current Issues in Auditing**, 13(2), A19-A29.
21) Michael, J., Cohn, A., & Butcher, J. R. (2018). BlockChain technology. The Journal., Available Online: https://www.steptoe.com/images/content/1/7/v2/171967/LIT-FebMar18-Feature-Blockchain.pdf

22) Morabito, V. (2017). Business Innovation Through Blockchain. Cham: Springer International Publishing., Available Online: **http://blockchainstudies.org/files/Morabito.pdf**
23) Ortman, C. (2018). Blockchain and the Future of the Audit. Available at **http://scholarship.claremont.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2903&context=cmc_theses.**
24) Paech, P. (2017). The governance of blockchain financial networks. **The Modern Law Review**, 80(6), 1073-1110.
25) Panisi, F. (2017). Blockchain and'Smart Contracts': FinTech Innovations to Reduce the Costs of Trust. Available at **SSRN 3066543.**
26) Schedlbauer, M., & Wagner, K. (2018). Blockchain beyond Digital Currencies-A Structured Literature Review on Blockchain Applications. Available at **https://ssrn.com/abstract=3298435**
27) Sheldon, M. D. (2019). A Primer for Information Technology General Control Considerations on a Private and Permissioned Blockchain Audit. **A Journal of Practice & Theory and the Auditing Section of the American Accounting Association**, Spring 2019, Vol. 13, No. 1, pp. A15-A29
28) Tang, X., & Kostic, N. (2017). The future of audit: Examining the opportunities and challenges stemming from the use of Big Data Analytics and Blockchain technology in audit practice. Available at http://lup.lub.lu.se/student-papers/record/8916727
29) Tapscott, D., & Tapscott, A. (2017). How blockchain will change organizations. **MIT Sloan Management Review**, 58(2), 10.
30) Thomas, J. (2018). EY Announces Blockchain Audit Technology. Retrieved July 23, 2020, from: **EY (https://www.ey.com/en_gl/news/2018/04/eyannounces-blockchain-audit-technology**).
31) Walch, A. (2018). Open-source operational risk: should public blockchains serve as financial market infrastructures?. In Handbook of blockchain, digital finance, and inclusion, volume 2 (pp. 243-269). **Academic Press**.
32) Wang, Y., & Kogan, A. (2017). Designing Privacy-Preserving Blockchain Based Accounting Information Systems., Available at **SSRN : https://ssrn.com/abstract=2978281**
33) Wiefling, S., Iacono, L. L., & Sandbrink, F. (2017). Anwendung der Blockchain außerhalb von Geldwährungen. **Datenschutz und Datensicherheit-DuD**, 41(8), 482-486.
34) Wright, A., & De Filippi, P. (2015). Decentralized blockchain technology and the rise of lex cryptographia., Available at **SSRN : https://www.cardozo.yu.edu/sites/default/files/SSRN-id2580664.pdf**
35) Xu, J. J. (2016). Are blockchains immune to all malicious attacks?. **Financial Innovation**, 2(1), 1-9.

36) Yoo, S. (2017). Blockchain based financial case analysis and its implications. **Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship**. 11(3).

37) Yu, T., Lin, S., & Tang, Q. (2018). Blockchain: Introduction and Application in Financial Accounting. Available at SSRN 3258504 .

38) Zhang, Y., Xiong, F., Xie, Y., Fan, X., & Gu, H. (2020). The Impact of Artificial Intelligence and Blockchain on the Accounting Profession **[Electronic Version]. IEEE Access, 8, 110461-110477. doi: 10.1109/ACCESS.2020.3000505**.

التوكيد المهني لمعلومات التقارير القطاعية وأثره علي جودة تقرير المراجعة: دراسة ميدانية

محمد على وهدان*
أشرف خليفة أحمـد**
مروة هلال عبد الرحيم بدوى ***

(*) **أ.د. محمد على وهدان** : أستاذ المراجعة ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث - جامعة المنوفية له العديد من الأبحاث المنشورة محلياً وعالمياً، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة،نظم المعلومات المحاسبية،المحاسبة الإدارية، الضرائب

Email: Wahdan@msn.nl

(**) **د./ اشرف خليفه احمد** : مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة المنوفية

Email : ashrafkhalifa252008@yahoo.com

(***)**مروة هلال عبد الرحيم بدوى:** باحثة ماجستير كية التجارة – جامكعة المنوفية

ملخص البحث :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى بيان تأثير التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقرير المراجعة وذلك من خلال تحليل ماهية و محددات وتأثير وطبيعة العلاقة بين التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وجودة تقرير المراجعة ، وذلك من خلال دراسة ميدانية قائمة علي تجميع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة في بيئة العمل المصرية، وأشارت أهم نتائج الدراسة إلي وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وجودة تقرير المراجعة ، ووجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية للتوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقرير المراجعة ، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع فى خدمات التأكيد لمعلومات التقارير القطاعية للحد من مخاطر التكنولوجيا .

الكلمات المفتاحية : التوكيد المهني ، التقارير القطاعية ، جودة تقرير المراجعة .

Abstract:

The main objective of the study is to demonstrate the impact of professional assurance of segment reporting information on the quality of the audit report, by analyzing the nature, determinants of the relationship between professional assurance of segment reporting information and the quality of the audit report, through a field study based on collecting the opinions of a sample of professionals and academics in the field of accounting and auditing in the Egyptian work environment. The most important results of the study indicated that there is a positive, significant relationship between the professional assurance of segment reporting information and the quality of the audit report. There is a positive, significant impact of the professional assurance of segment reporting information on the quality of the audit report,the study recommended the need to expand assurance services for segment reporting information to reduce technology risks .

Key words: Professional Assurance, Segment Reporting, Quality of Audit Report.

١- مقدمة ومشكلة البحث :

مع انعكاس التطورات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر على مهنة المراجعة، لم تعد متطلبات العملاء من المهنة تقتصر فقط على مراجعة القوائم المالية وإبداء الرأى الفنى المحايد عنها، بل ظهرت الحاجة إلى مجموعة من الخدمات لتقديم معلومات مالية وغير مالية حالية وماضية ومستقبلية حسب رغبة العميل، وهذا ما استجابت إليه المنظمات المشرفة على المهنة والعديد من شركات المراجعة الكبرى، حيث قامت بالعمل على تطوير وتأسيس مجموعة جديدة من الخدمات تتلاءم مع بيئة الأعمال المعاصرة، تختلف عن خدمات المراجعة التقليدية وتُعرف بخدمات التوكيد Assurance Services ، وهى خدمات متنوعة منها ما يتعلق بتقديم التوكيد المهنى على الأداء المالى للمنشأة ومنها مايتعلق بالأداء البيئى أو التشغيلى (عبدالمولى، ٢٠٠٧).

ونتيجة لزيادة حاجة المستخدمين لمعلومات تساعدهم فى الوصول إلى تقييمات دقيقة وموضوعية حول أداء وقيمة الشركات وذلك لانخفاض مقدرة الأرقام الإجمالية الواردة بالتقارير المالية على إظهار الاختلافات وأداء مخاطر وفرص نمو قطاعات الشركة الإنتاجية وفروعها الجغرافية وعملائها الرئيسيين، زادت أهمية المعلومات القطاعية وخاصة بعد إصدار معيار IFRS 8 والمتوافق مع معيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) وذلك نتيجة اعتماد تقسيم القطاعات التشغيلية علي مدخل الإدارة، والذي سمح بالخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في إنتاج وتوصيل المعلومات القطعية للمستخدمين Segmental Information حيث أصبحت عملية الإفصاح عن المعلومات القطاعية تتم وفقا لرؤية إدارة الشركة لقطاعاتها داخلياً (من خلال هياكل التقارير الداخلية) بما يُوفر لهم معلومات أكثر دقة عن إدارة الشركة ككل وعلي مستوي القطاعات المكونة للشركة، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب علي قيمة الشركة (عبدالرحيم ،٢٠١٩) ،والذى يهدف لإنتاج وتوصيل المعلومات القطاعية للمستخدمين والإفصاح عنها. وحتي يُمكن الاعتماد على التقارير القطاعية من قبل مستخدميها فلابد أن تكون تلك التقارير معتمدة من قبل مراقب الحسابات (محمد ،٢٠١٥) .

مشكلة الدراسة

تهدف خدمات التوكيد كخدمات مستقلة إلى تحسين جودة المعلومات لمتخذى القرارات، وزيادة مصداقية وملاءمة المعلومات التى يستخدمها الأفراد عند اتخاذ القرارات، وهي خدمات تقدم من طرف مستقل يتصف بالحياد (ياسين ،وفيحاء، ٢٠١٤)، وتُمثل مراجعة القوائم المالية التاريخية

الكاملة (المراجعة التقليدية) النموذج التقليدى للتوكيد المهنى، باعتبارها خدمة مهنية تصديقية تستهدف عمل توكيد إيجابى بشأن مدى صدق القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة (شحاتة، ٢٠١٣).

وتعتبر خدمات التوكيد المهني Assurance Services هي الإطار العام، بمعنى أنها تشمل التوكيد على أي نوع من المعلومات، بينما المراجعة التقليدية تعتبر نوعاً خاصاً من خدمات التصديق Attestation Services التي تعتبر بدورها نوع من أنواع خدمات التوكيد المهني، حيث تتطلب خدمات التصديق من مراقب الحسابات إبداء رأى عن نتيجة التحقق من تأكيدات (إفصاحات) الإدارة Management's Assertions وأن يكون هذا الرأى في شكل تقرير مكتوب يوجه إلى طرف ثالث، فخدمات التوكيد تعتبر أعم وأشمل من خدمات التصديق (Arens et al., 2011).

ومع ازدياد المشكلات التي حدثت للمستثمرين من جراء الشفافية المفقودة في معلومات التقارير الإجمالية ومن أهمها إفلاس كثير من الشركات العملاقة والتى يأتى على رأسها شركة إنرون وكذلك شركة وورلد كوم ومن أهم الأسباب التى تسببت في ذلك انخفاض مقدرة الأرقام الإجمالية الواردة في التقارير المالية علي إظهار الاختلافات في أداء مخاطر وفرص نمو قطاعات الشركة الإنتاجية وفروعها الجغرافية وعملائها الرئيسيين والتي تؤثر في النهاية علي قيمة الشركة بطريقة سلبية (رزق ،٢٠١١) ، وكذلك انخفاض قدرة الشركة علي تقييم مؤشرات الربحية والمخاطر والنمو لأجزاء أو مكونات الشركة والتلاعب بالمعلومات الإجمالية للشركات واستغلالها من قبل الإدارة أو بعض المستثمرين لتحقيق ميزة عن المستثمرين الآخرين الذين لا يستطيعون الحصول علي معلومات أكيدة إلا في ضوء التقارير القطاعية وما تحويها من معلومات، ظهر الاهتمام بالتقارير القطاعية في محاولة لتفادي بعض أوجه القصور في المعلومات الإجمالية الواردة بالتقارير المالية حيث أن المعلومات الإجمالية عن هذه الشركات المُفصح عنها فى التقارير المالية مثل إجمالى الإيرادات والأرباح والأصول أصبحت غير كافية بقدر ملائم لتقييم هذه الشركات في ظل تعدد القطاعات وتنوع الأنشطة الخاصة حيث يشوبها العديد من أوجه القصور ومنها أن الإفصاح عن المعلومات الإجمالية دون المعلومات القطاعية لا يُمكن من تقييم أداء كل قطاع من قطاعات الشركة على حده ، ولا يُمكن من إجراء مقارنات بين القطاعات من حيث الربحية وفرص النمو ودرجة المخاطرة، وكذلك يؤدي عدم الإفصاح عن المعلومات القطاعية إلى ضعف القدرة على اكتشاف مواطن القوة والضعف لكل قطاع على حده(محمد ، ٢٠١٥) .

ونجد أن من أهم معلومات التقارير القطاعية التى يجب الإفصاح عنها فى بيئة الأعمال المصرية :

إيرادات القطاع من العملاء الخارجيين – أجمالى أصول القطاع – القيمة الإجماليه للنفقات الرأسمالية عن الفترة.

مما سبق يتضح أن التقارير القطاعية تساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات المختلفة لمستخدمى التقارير المالية، حيث تكمن أهمية التقارير القطاعية وما تحويه من معلومات عن القطاعات المختلفة للمنشآت متعددة القطاعات فى مساعدة المستثمرين والمحللين الماليين فى فهم عمليات المنشأة بصورة أفضل وعمل تقديرات أفضل عن الإيرادات والمخاطر المتوقعة وكذلك توقع التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها عن الشركة ككل، مما يُساعد فى اتخاذ قرارات استثمارية سليمة (محمد، ٢٠١٥).

ونظراً لأن المعايير المحاسبية تتطلب قيام المراجع بالتأكد من أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية تم وفقا لمعايير المراجعة المصرية ذات الصلة حيث أن معيار المراجعة المصري رقم (٥٠١) بعنوان " أدلة المراجعة – اعتبارات إضافية لبنود معينة " في الفقرات ٣٠-٣٣ أكد علي أنه :

- علي مراقب الحسابات أن يحصل علي أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالعرض والإفصاح عنها طبقا للإطار المحاسبي المطبق ، وذلك عندما تكون المعلومات القطاعية هامة ومؤثرة بالنسبة للقوائم المالية .
- نجد أن إجراءات المراجعة المتعلقة بالمعلومات القطاعية عادة ما تشتمل علي إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى تتناسب مع الظروف .

و من هنا يتضح أن مراجعة المعلومات القطاعية أمر هام وضروري لزيادة درجة الثقة في تلك المعلومات وذلك لزيادة إمكانية الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات(الزغبي ، ٢٠١٨) والتوكيد المهني عليها، فإن جودة عملية المراجعة تعتبر إحدى الركائز الأساسية للرقابة علي الأنظمة المحاسبية، وزيادة جودة تقرير المراجعة، حيث يمثل توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن معلومات التقارير القطاعية مجالاً متطوراً من مجالات التوكيد المهني الإيجابي يحتاج أن يتم وفق إطار مهني متكامل بالإضافه إلي ذلك أن التوكيد المهني يقوم بإضافة قيمة لمحتوى هذا

الإفصاح مما يترتب عليه ترشيد في اتخاذ القرارات (Mardini,2017; Mateescu,2016 ;Kajuter & Nienhaus,2017).

وإنطلاقاً مما سبق يمكن التعبير عن مشكلة البحث في صورة مجموعة من التساؤلات كالتالي :

١. ماهى طبيعة العلاقة بين التوكيد المهني لمعلومات التقارير القطاعية وجودة تقرير المراجعة ؟
٢. ما مدى تأثير التوكيد المهني لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقرير المراجعة ؟
٣. هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم حول أهمية التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة ؟

٢-أهداف البحث :

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى بيان تأثير التوكيد المهني لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقرير المراجعة وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- دراسة تحليلية لماهية التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية.
- دراسة تحليلية لمحددات جودة تقرير المراجعة .
- دراسة وتحليل العلاقة بين التوكيد المهني لمعلومات التقارير القطاعية وجودة تقرير المراجعة .
- إختبار أثر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقرير المراجعة .
- دراسة هيكل الفروق حول أهمية التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة .

٣-أهمية البحث :

الاهمية العلمية

١) المساهمة في زيادة المعرفة الحالية فيما يتعلق بتأثير التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقرير المراجعة .
٢) التأكيد على أهمية التوكيد المهني للمعلومات الواردة فى التقارير المالية القطاعية لمستخدمى هذه القوائم سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين ودور هذه التقارير القطاعية في مساعدة مستخدمي التقارير المالية في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

الاهمية العملية

١) وجود مثل هذة الخدمات وأدائها بالشكل الملائم سوف يعمل علي تنشيط سوق خدمات المراجعة.

٢) تطور بيئة العمل في مجال تقديم الاستشارات مع التطور في تقنية المعلومات.

٣) يكتسب البحث أهمية مهنية ، لكونه يأخذ بعداً مهنياً من خلال عرض خدمات مراقب الحسابات من جهة، ومعلومات التقارير القطاعية من خلال دراسة واختبار مردود هذه الخدمة علي قرارات بعض أصحاب المصالح.

٤) يكتسب أهمية عملية لكونه يتناول قضية مهنية لم تلق الاهتمام والبحث الكافي في مصر ، رغم حاجة أصحاب المصالح لها.

٥) تقديم دليل ميدانى حول أثر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقريرالمراجعة

٤- حدود البحث :

١- تقتصرالدراسة على دراسة التقارير القطاعية وفقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم ٤١ " القطاعات التشغيلية ".

٢- تقتصر الدراسة على دراسة تأثير التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقريرالمراجعة.

٥- تنظيم البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وللإجابة عن تساؤلاتها يتم استكمال البحث كما يلى :

- القسم ٦ يتناول الإطار النظرى للبحث - القسم ٧ يتعامل مع الدراسات السابقة ذات الصلة .
- القسم ٨ يناقش فروض البحث .

٦- الإطار النظرى للبحث:

٦-١ : خدمات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية

٦-١-١ مفهوم خدمات التوكيد المهني:

تناولت العديد من الكتابات والدراسات العديد من المفاهيم المختلفة والمتنوعة للتوكيد المهني ومنها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

تعريف خدمات التوكيد المهني بأنها" خدمات مهنية مستقلة لتحسين جودة ومحتوى المعلومات لتلبية احتياجات متخذي القرارات"، وهي خدمة مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين جودة المعلومات لخدمة

صناع القرار، ويشمل هذا المفهوم كلاً من خدمة المراجعة المالية وخدمات التصديق الأخرى، حيث تتميز عن خدمات الاستشارات Consulting بالتركيز بصورة أكبر على تحسين جودة المعلومات، سواء المعلومات المالية أو غير المالية، وقد تتعلق بأحداث وعمليات ماضية أو جارية أو مستقبلية (Reed and Buchman, 2011).

كما عرفها (Arens et al, 2012) بأنها خدمات مهنية مستقلة تعمل على تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرارات، حيث تعتبر خدمات ذات قيمة فهي خدمات مستقلة تعبر عن رأي فني غير متحيز للقائمين بالخدمة، نظراً لاعتماد متخذي القرارات عليها للحصول على المعلومات الكافية والملائمة كأساس لاتخاذ قراراتهم.

وفي ضوء التعريفات السابقة يُمكن للباحثة تعريف التوكيد المهني بأنه " خدمات مهنية مستقله لتحسين محتوى و جودة المعلومات لتحسين الثقة في هذه المعلومات و خدمة أغراض متخذي القرارات " .

٦-١-٢ سمات خدمات التوكيد المهني :

تتميز خدمات التوكيد المهني بمجموعة من السمات أهمها :

عبارة عن خدمات مهنية يقوم بها مراقب حسابات ذو تأهيل علمي وعملي كافيين.

مراقب الحسابات الذى يقوم بها يكون شخصاً مستقلاً ليس له علاقة تبعية بالمنشأة ونجد أن البيانات المالية التي تم مراجعتها بواسطة مراقب الحسابات تعتبر من أهم مصادر المعلومات عن المنشأة ولها دور فعال في منح الثقة أو سلبها من المنشأة من خلال أصحاب المصالح ومتخذي القرارات الاقتصادية من مساهمين وعملاء ومستثمرين ومتعاملين في سوق الأسهم وكذلك الجهات الأخرى ذات الصلة.

ويتضح من ذلك أن خدمات التوكيد المهني تلعب دوراً هاماً في إضفاء الثقة على إفصاح الشركات عن معلومات التقارير القطاعية، وتزايد الطلب على تلك الخدمات، وأن زيادة انتشار التوكيد ينشأ من الطلب على معلومات يُمكن الاعتماد عليها وذات مصداقية من الإدارة، ومع زيادة الطلب على خدمات التوكيد من أصحاب المصالح الذين يريدون التأكد من أن تقرير الشركة يعبر عن حقيقة أدائها ويعكسه بصورة واضحة، وهذا النمو في خدمات التوكيد على إفصاح الشركات عن التقارير القطاعية المصاحب بزيادة تدخل المحاسبين المهنيين في القيام بهذه الخدمة، أدى إلى وضع التوكيد على إفصاح الشركات عن التقارير القطاعية على جداول أعمال العديد من هيئات وضع معايير

المحاسبة المهنية الدولية والمحلية، ويشمل هذا المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتوكيد المهني (IAASB).

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن التقارير القطاعية تهدف إلى إبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق تأكيدات الإدارة عن المعلومات القطاعية التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركة، وتوصيل هذا الرأي إلى مستخدمي التقارير، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية في تلك المعلومات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة".

٦-١-٣ الهدف من خدمات التوكيد المهني :

يتمثل الهدف من خدمة التوكيد المهني بصفة عامة في الحصول على درجتين من التوكيد إما توكيد معقول أو توكيد محدود، حول ما إذا كانت المعلومات موضوع التكليف خالية من التحريفات الجوهرية، وإبداء الاستنتاج بشأن نتائج قياس أو تقييم موضوع التكليف من خلال إصدار تقرير عن تلك النتائج، وتحسين عملية الإفصاح (ISAE 3000)، حيث تهدف كذلك إلى زيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات للمستخدمين المستهدفين(AA1000 AS, 2008) .

٦-١-٤ نطاق خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن التقارير القطاعية

فيما يتعلق بنطاق خدمة التوكيد المهني على إفصاح الشركات عن التقارير القطاعية، أوضحت دراسة (شحاتة، ٢٠١٤) أن نطاق خدمة التوكيد المهني يحدد مدى إجراءات المراجعة أو التوكيد اللازمة، التي يقوم مراقب الحسابات بتحديدها في ضوء معايير التوكيد ومتطلباته المهنية ومعايير القياس ذات الصلة وشروط التكليف وأحكامه المهنية، خاصة فيما يتعلق بالأهمية النسبية ومخاطر التكليف بأداء الخدمة، ومن ثم حجم العينة التي سيؤدي الإجراءات اللازمة للتحقق من مفرداتها.

كما أوضحت دراسة (Simnett et al, 2009) أن سوق الخدمة غير منتظم ويوجد مقدموا خدمة آخرون، إلا أنه يتوقع أن يكون هناك جودة أعلى من مهنة المراجعة نظرا لتطور المعايير ومتطلبات الاستقلال والميثاق الأخلاقي، بالإضافة إلى آليات مراقبة الجودة والتي تساعد على تحقيق جودة عالية من خدمات التوكيد المقدمة من قبل مراقبي الحسابات. وعلى الرغم من تنوع الجهات التى تقوم بأداء خدمات التوكيد، وانقسامها بين مجموعة واسعة من مقدمي الخدمة مثل المنظمات غير الحكومية، والاستشاريين الهندسيين، وشركات الاستشارات الإدارية ومكاتب المحاسبة الأربعة الكبار،

إلا أنه يتوقع أن المراجع مقدم التوكيد يوفر أفضل جودة لخدمة التوكيد المهني على التقارير القطاعية، وبالتالي فإن الشركات تكون حريصة على إختيار مقدم الخدمة من مهنة المحاسبة لتعزيز مصداقية المعلومات المفصح عنها (O' Dwyer, 2011) .

ونجد أنه بالرغم من تعدد الجهات التي تقدم خدمة التوكيد على إفصاح الشركات عن المعلومات القطاعية مثل الإدارة المسئولة عن إعداد الخدمة تقدم توكيدات مكتوبة ومراقب الحسابات الذى يقوم بصياغة نتائج مكتوبة فى هذا الشأن تمهيداً لتوصيلها إلى مستخدمى المعلومات، إلا أن مراقب الحسابات هو الأقدر على أداء تلك الخدمة من غيره لما يملكه من معايير ومتطلبات مهنية وأخلاقية، وقدرته على الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لأداء عمله إذا لزم الأمر مع تحمل كامل المسئولية عن خدمة التوكيد في نهاية الأمر ويتطلب الأمر وجود معايير قياس موضوعية يمكن الاستناد إليها لتقييم مدى دقة تلك التوكيدات.

٦-١-٢ متطلبات التوكيد المهنى لمراقب الحسابات على التقارير القطاعية

لكى يتمكن مراقب الحسابات من أداء التوكيد المهنى على التقارير القطاعية فإن ذلك يتطلب وجود عدد من المتطلبات التى يمكن عرضها كالآتى :

١/٢/١/٦ وجود إطار مناسب من المعايير المهنية اللازمة :

لقد تم تحديد إطار العمل الدولى لخدمات التوكيد International Framework For Assurance Services فى خمسة عناصر أساسية لكافة مهام خدمات التوكيد ، من ضمن هذه العناصر: توافر في المعايير الملائمة Suitable Criteria لأداء خدمة التوكيد . حيث أن المعايير المناسبة هى مقاييس مرجعية Bench Marks ، تستخدم لتقييم دليل إثبات أو قياس الموضوع محل مهمة التوكيد (لطفى ، ٢٠٠٦) .

ويضيف (Gilman , 2013) أن توافر المعايير المناسبة لأداء مهمة التوكيد يُعد أحد المتطلبات الأساسية للحصول على توكيد إيجابى للموضوع محل التوكيد. وأن هذه المعايير قد تكون قوانين أو لوائح أو عقوداً واجبة التطبيق أو مستوى أداء متفق عليه، وقد تكون رسمية أو غير رسمية. وبدون إطار مرجعى محدد عن طريق معايير مناسبة فإن أى استنتاج يكون مفتوحا لأى تفسير فردى أو سوء فهم.

وبسبب الحداثة النسبية لمدخل التقارير القطاعية، يوجد نقص واضح فى المعايير المحاسبية التى تستخدم المراجعة والتوكيد بشكل واضح، كيفية قيام مراقب الحسابات بأداء خدمة التوكيد المهنى

على التقارير القطاعية مما يستلزم ضرورة وضع إطار محاسبى للقياس والتقرير عن العناصر غير الوصفية على وجه التحديد ، ثم صدور معايير للتوكيد المهنى على تلك العناصر تساعد مراقب الحسابات فى أداء دوره ، ويمكن من خلاله الحكم على جودة عملية التوكيد .

٢/٢/١/٦ الوعى بأهمية التوكيد المهنى على التقارير القطاعية من جانب مجلس الإدارة :

مما لا شك فيه أن دعم الإدارة العليا هو أساس نجاح أى عمل يتم داخل المنشأة ، ولا سيما عندما يتم تطبيق هذا الأمر لأول مرة . لذلك حتى يستطيع مراقب الحسابات أداء دوره بشكل فعال فلابد من وجود وعى بأهمية وجود توكيد خارجى مستقل على التقارير القطاعية التى تعدها المنشأة لأصحاب المصالح .ويكون ذلك على مستوى المنشأة محل التوكيد سواء على مستوى الإدارة أو العاملين حتى يمكن تقديم الدعم اللازم لتلك المهمة، وخاصة أنها مهمة غير تقليدية ويتم أداؤها لأول مرة ، ومن ثم تحتاج إلى مشاركة كافة أعضاء المنشأة ، إضافة إلى وعى المنظمات المهنية بأهميتها مما يتطلب ضرورة إصدار المزيد من الإرشادات والمعايير المهنية التى تسهل من أداء مراقب الحسابات لهذه الخدمة المستحدثة فى بيئة الممارسة المهنية (محمد ، ٢٠١٧) .

٣/٢/١/٦ توافر نظم تقارير داخلية فعالة داخل المنشأة :

يعد توافر نظم تقرير داخلية لأى منشأة أهم المتطلبات الأساسية للحصول على توكيد إيجابى على التقارير القطاعية حيث تقوم هذه النظم بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بكل قطاع من قطاعات المنشأة ويعد هذا المتطلب من الأمور الهامة جدا بالنسبة لمراقب الحسابات لأن وجود تلك النظم داخل المنشأة يؤكد مدى قدرتها على إنتاج تقرير جيد لكل قطاع على نحو فعال لذلك من الضرورى أن يتأكد مراقب الحسابات قبل قبوله لأداء خدمة التوكيد المهنى على التقارير القطاعية من مدى نضج وقدرة الأنظمة الداخلية للمنظمة وتأثيرها المحتمل على عملية إعداد التقارير القطاعية (Park and Brorson, 2005, Lyons ,2014) .

٦-١-٣: مراحل التوكيد المهنى على التقارير القطاعية

٦-١-٣-١: مرحلة تخطيط أعمال تكليف التوكيد

تُعتبر هذه المرحلة أولي خطوات تنفيذ المراجع الخارجي للتوكيد المهني ميدانيا ونجاحه في تخطيط أعمال تكليف التوكيد، ووضع استراتيجية عامة للتكليف، ومدخل تفصيلي لطبيعة وتوقيت مدى اختبارات وإجراءات التوكيد ، كما أن التخطيط السليم لتكليف التوكيد يضمن توافر الاتساق بين خطة وبرنامج التوكيد من ناحية، وطبيعة نشاط العميل والمتاح من المهارات والكفاءات المهنية

بمكتب المراجعة، ومن ناحية أخرى كذلك يساعد التخطيط السليم علي كفاءة تخصيص أعمال التكليف علي المساعدين، والتنسيق بين مهامهم هم والخبراء الذين تقرر الاستعانة بهم لإنجاز التكليف (علي، ٢٠٠٩).

ووفقاً لمعيار تكليف التوكيد الدولي المعدل رقم ٣٠٠٠ فإنه ينبغي علي المراجع الخارجي، لأغراض تخطيط أعمال الخدمة في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وبيئتها، بما في ذلك هيكل الرقابة الداخلية، كأساس لتحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية، من خلال إجراء الاستفسارات اللازمة من الأطراف المعنية وينبغي عليه تحديد الاستخدامات المهنية المتوقعة من المعلومات التي قام بتجميعها، وتوصيل هذه المعلومات إلي أعضاء فريق التوكيد الذي سينفذ أعمال تكليف التوكيد.

٦-١-٣-٢: مرحلة تنفيذ أعمال تكليف التوكيد:

أوضح معيار تكليف التوكيد الدولي المعدل رقم ٣٠٠٠ بأن المراجع الخارجي سيقوم بتنفيذ الإجراءات الإضافية التالية التي ستعد من حيث طبيعتها، ومداها، وتوقيتها إجراءات معدة للاستجابة للمخاطر المحددة سلفا للتحريفات الجوهرية؛ الإجراءات التحليلية للتفاصيل كأدوات لتجميع الأدلة، بالإضافة إلي الاختبارات الإضافية للتفاصيل التي يقوم بها المراجع الخارجي لتجميع الأدلة الكافية والملائمة في شكل مستندي من مصادرها الأصلية لتدنية خطر التوكيد إلي أدني مستوي مقبول وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في تأييد استنتاج المراجع الخارجي النفي المحايد.

٦-١-٣-٣: مرحلة التقرير عن نتائج أعمال التوكيد:

وفقا لمعيار تكليف التوكيد الدولي المعدل رقم ٣٠٠٠، يجب على المراجع الخارجي مراعاة اعتبارات الأحداث اللاحقة والتوثيق، والخضوع لفحص الرقابة علي الجودة للأحكام الهامة التي قام بها فريق العمل، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير التوكيد، وتقييم ما إذا كانت التقارير القطاعية معدة في كل جوانبها الهامة، وفقا للمعايير المطبقة، كأساس لإبداء الرأي عنها .

وقد أوضح المعيار أن تقرير التوكيد المهني يجب أن يشتمل علي العناصر الأساسية التالية:

- عنوان يوضح بجلاء أنه تقرير توكيد مهني مستقل، والطرف أو الأطراف الذين يوجه لهم التقرير.

- تحديد ووصف مجال التكليف.
- تحديد معايير القياس وعندما تكون معايير القياس المستخدمة في تقييم، أو قياس، مجال التكليف، متاحة فقط لمستخدمين معينين، أو ملائمة فقط لطرف محدد، فإنه يجب وجود نص يقيد استخدام تقرير التوكيد المهني علي هؤلاء المستخدمين المعينين، أو لذلك الغرض فقط، عبارة تنص علي أن مهمة التكليف تم أداؤها وفقا (أو بما يتفق مع) المعايير الدولية لخدمات التوكيد المهني.

ملخص العمل الذي تم تأديته.

ووفقا لمعيار التوكيد الدولي المعدل رقم ٣٠٠٠، ينبغي علي المراجع الخارجي أن يقيم كفاية وملاءمة الأدلة التي تم الحصول عليها، وتحديد ما إذا كانت التحريفات في التقارير القطاعية جوهرية أم غير جوهرية وإذا كانت هناك تحريفات جوهرية ينبغي علي المراجع الخارجي تحديد ما إذا كانت هذه التحريفات شائعة أم غير شائعة لصياغة استنتاجه بحيث يصدر المراجع الخارجي استنتاجا غير معدل، عندما تكون التقارير القطاعية تم إعدادها في كل جوانبها الهامة وفقا لإطار إعداد التقرير المطبق بينما يصدر المراجع الخارجي استنتاجا متحفظا، عندما يستنتج بعد حصول علي أدلة المراجعة الكافية والملائمة، أن هناك تحريفا جوهريا، سواء بصورة منفردة أو مجمعة، وليس شائعا علي مستوى التقارير القطاعية ككل أو عندما لا يستطيع الحصول علي الأدلة الكافية والملائمة، ويستنتج أن الأثار المحتملة للتحريفات غير المكتشفة علي التقارير القطاعية كانت أثار جوهرية، ولكنها ليست شائعة وما إذا كانت هذه التحريفات جوهرية وشائعة.

٦-١-٤ : مستوى التوكيد المهني علي معلومات التقارير القطاعية:

يشير مستوي التوكيد المهني لمدي وعمق الإجراءات التي سيقوم بأدائها مراقب الحسابات، ومن ثم درجة الثقة التي سيضعها أصحاب المصالح في المعلومات الواردة في التقارير القطاعية، حيث ينقسم التوكيد المهني، وفقا لمعيار ISAE 3000 (Revised) لتوكيد معقول وتوكيد محدود ويُمكن إيضاح الفرق بينهما كالآتي:

- **التوكيد المعقول:**

إن التوكيد المعقول يوفر مستوي ثقة مرتفعا لأصحاب المصالح في المعلومات التي تتضمنها التقارير القطاعية، مقارنة بالتوكيد المحدود (معيار AA1000AS)، ويُوفر التوكيد المعقول مستوي توكيد مرتفع – وليس مطلقاً – علي المعلومات الواردة في التقارير القطاعية، حيث

يحصل مراقب الحسابات علي الأدلة الكافية والملائمة من خلال القيام بإجراءات التوكيد المهني التي قد تتضمن التفتيش، والملاحظة، وإجراء المصادقات، وإعادة الحساب، وإعادة الأداء، والاستفسارات، والإجراءات التحليلية وبناء علي الأدلة التي تم الحصول عليها، يقوم مراقب الحسابات بإبداء استنتاجه في تقرير التوكيد المهني في شكل إيجابي ومن رأينا أن (مجال الخدمة) قد أعد، في جميع جوانبه الهامة، وفقا لمعايير القياس (Revised) ISAE 3000.

- **التوكيد المحدود:**

يُوفر مستوي توكيد منخفض مقارنة بالتوكيد المعقول علي المعلومات، حيث تُعد الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات للحصول علي الأدلة الكافية والملائمة أقل في مداها من التوكيد المعقول، كما تختلف في طبيعتها وتوقيتها فتقتصر بشكل أساسي علي الاستفسارات والإجراءات التحليلية، كما يقوم مراقب الحسابات بإبداء استنتاجه في تقرير التوكيد المهني في شكل سلبي " استنادا علي الإجراءات التي تم القيام بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن هناك حاجة لإجراء أي تعديلات جوهرية.

٦-٢ جودة تقرير المراجعة فى ضوء الإصدارات المهنية

٦-٢-١: مفهوم جودة تقرير المراجعة

يتم تحديد جودة تقرير المراجعة من خلال جودة المعلومات المالية الواردة به ، لذلك كان من الصعب أن يتم إيجاد تعريف بسيط يصف ويعرف جودة تقرير المراجعة تعريفاً شاملاً قاطعاً، فلا يوجد تعريف نهائي متفق عليه وشامل لهذه الجودة وأساليب تحديدها، ولكن يشير الفكر المعاصر للجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات عند تحديدها، وفيما يلي بعض تعريفات لجودة تقرير المراجعة المقترحة من قبل بعض الباحثين :

تباينت وتعددت التعريفات التى وضعها المهتمون بموضوع الجودة فى وضع تعريف محدد وواضح لمعنى الجودة ، تعرف الجودة من طرف جوتشر وكوفي (gaucher &coffy) بأنها: تلبية احتياجات العملاء بأقل تكلفة ممكنة (السمرائى ، ٢٠١٢) .

وكان هناك تعريف منتشر عن الجوة فى وقت من الأوقات يعنى " تطابق المواصفات " حتى أدركنا أن هذا التعريف غير متماش فى كثير من الأوقات بدقة مع ما يحتاجه العميل .

وبالتالى تعرف جودة تقرير المراجع الخارجي بأنها ما تتمتع به المعلومات من مصداقية ودقة وما تحققه من منفعة متوقعة لمستخدمى التقرير، عن طريق إعدادها فى ضوء مجموعة من

المعايير القانونية والرقابية والمهنية المعمول بها (IAASB, 2011)، أما دراسة (الحسينى والعسبرى ، ٢٠١٧ م ، ص ١٥- ٣٥) فقد عرفتها من وجهة نظر المنظمات المهنية بأنها : التزام المراجع بقواعد وآداب السلوك المهني والحفاظ على النزاهة والحياد وأن ينتج رأياً مهنياً يؤدى إلى تلبية احتياجات مستخدمى القوائم المالية.

وبالتالى نتوصل إلى أن جودة تقرير المراجعة تتمثل فى الخصائص الأساسية التى يجب على المراجع مراعاتها عند إعداد تقرير المراجعة مثل الإيجاز، الوضوح، الأهمية ، الصحة والدقة ، الترابط والصدق والأمانة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف جودة تقرير المراجع الخارجى بأنهاالالتزام بالقوانين وخصائص جودة تقرير المراجعة والمعايير المطلوبة بإعداد المعلومات الملائمة والموثوقة والتى تلبى احتياجات المستخدمين لاتخاذ أفضل القرارات .

٦-٢ -٢: قياس جودة تقرير المراجعة

تقاس جودة تقرير المراجعة بمدى مصداقيته من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية المراجعة أي بمدى الموثوقية التي يوليها التقرير لهؤلاء المستخدمين . ولكي تتحقق جودة التقرير لابد من توفر مجموعة من الشروط سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون مثل (الصيرفي ،٢٠١٥ ، ص : ١٨) :

١- أن يكون مصاغاً بلغة جيدة ومفهومة .
٢- أن يكون معداً وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والملزمة والصادرة عن مجامع مهنية معتمدة.
٣- أن تغطي فقراته جميع المعلومات المهمة حسب رأي المراجع وإيصالها لمستخدمي البيانات المالية المراجعة .
٤- أن يفصح عن الفرض الأساسي الذي أعدت بناءاً عليه البيانات المالية وهو فرض الاستمرارية.
٥- أن يبرز مسئولية الإدارة في إعداد البيانات المالية التي خضعت للمراجعة وعن ضرورة إبلاغه عن أية معلومات يراها ضرورية للقيام بفحص تلك البيانات .
٦- أن يفصح بوضوح وبشكل مفهوم عن رأي المراجع في البيانات المالية ، وكذلك أن يبين الأسباب التي بنى عليها هذا الرأي.
٧- أن يحتوى التقرير على ما يؤكد بأن البيانات التي قام بمراجعتها لا تتعارض مع القانون.
٨- حجم المكتب

٩- تخصص المراجع

١٠-اتعاب عملية المراجعة

مما يؤدى إلى تحقيق جودة تقرير المراجعة إذا توافرت كل هذه الشروط .

٦-٢ -٣: خصائص جودة تقرير المراجعة

لكى يحقق تقرير المراجعة الأهداف المرجوة منه ويكون مفيدا لأصحاب المصالح يجب أن يتميز بالجودة، وفيما يلي أهم خصائص جودة تقرير المراجعة كما حددتها المنظمات المهنية والأبحاث الأكاديمية (العماوى ، ٢٠٢٠) :

أ – الخصائص التي حددتها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA, 1972) حيث أوضحت أن الخصائص الرئيسية التى ينبغى على المراجع مراعاتها عند إعداده لتقرير المراجعة حتى يحقق الهدف منه تتمثل فى :

- عدم التحيز (الصدق والأمانة) : يقصد به الموضوعية التامة وعدم التحيز فى جميع مراحل عملية المراجعة، وكذلك عدم التحيز للمنشأة محل المراجعة، وأيضا عدم التحيز عند إبداء الرأى، وأن يتمتع المراجع بالمصداقية والأمانة فى المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بعملية المراجعة فى مراحلها المختلفة.
- تجنب استخدام المصطلحات الغامضة (الصراحة والوضوح) : يجب أن يتصف تقرير المراجعة بالوضوح حيث أن استخدام المراجع لمصطلحات غامضة يجعل التقرير غير دقيق، وقد يتسبب فى ترجمة المستفيدين له بطرق مختلفة وبالتالى يجعل تقرير المراجعة أقل قابلية للفهم والقراءة.
- تناسب صيغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه، والمرونة لمواجهة التغيرات التى تطرأ على محتوى التقرير.
- توضيح الإجراءات والخطوات التى قام بها المراجع عند مراجعته للبنود ذات الأهمية النسبية العالية، والنتائج التى توصل إليها مع بيان المعايير التى تم استخدامها للوصول إلى الرأى حتى يمكن للغير تحديد درجة اعتمادهم على ما هو معروض أمامهم.
- التوقيت المناسب (عدم تأخر نتائج المراجعة) : حيث يجب توفير تقرير المراجعة فى الوقت المناسب حتى يعطى الفائدة المرجوة منه.

ب – وقد لخص (Morris,1977) الخصائص الرئيسية لجودة تقرير المراجعة فى أنها: الموضوعية، الملاءمة، الدقة، الشمول، القدرة على الإقناع، التركيز، الإفصاح.

ج – كما حددها (Soloman, 1978) فى :

- الملاءمة متمثلة فى (القيمة التنبؤية للمعلومات، القيمة التأكيدية للمعلومات، القيمة التصحيحية للمعلومات، الحداثة والوقتية).
- المصداقية تتحقق من خلال (صدق التمثيل وعدالته، الشمولية والقابلية للتحقق) .
- التجانس .
- الابتكارية .

٦-٢ -٤: الرأى المهنى فى ظل جودة تقرير المراجعة

يعتبر الهدف الأساسى لتقرير المراجعة هو الإفصاح عن رأى المراجع فى القوائم المالية التى قام بمراجعتها كما يجب أن يؤكد فى التقرير عما يلى :

- هل المراجعة تتماشى مع معايير المراجعة فيما يتعلق بتجميع الأدلة .
- هل القوائم المالية صدرت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .
- هل تم تمثيل المعلومات المالية بعدالة فى القوائم المالية .
- هل تأثرت القوائم المالية بالشكوك حول القدرة على الاستمرارية .

وتؤكد الكثير من الهيئات المهنية والتشريعات المحلية في مختلف دول العالم على ضرورة إبداء مراجع الحسابات لرأيه في مدى عدالة القوائم المالية عن الموقف المالى (جمعة ،٢٠٠٠) وعليه يتضح لنا أن هذا الرأى قد يكون خمس حالات هى :

١- رأى بدون تحفظات (تقرير نظيف) .

٢- رأى بدون تحفظات مع إضافة فقرة شرحية (توجية انتباه القارئ لموضوع معين) .

٣- رأى متحفظ .

٤- الامتناع عن إبداء الرأى .

٥- رأى عكسي .

وذلك ينتج فى حالة وجود أمور تؤثر على رأى مراجع الحسابات .

وبالتالي تستنتج الباحثة أن التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية يؤثر على جودة تقرير المراجعة الذى يصدره مراقب الحسابات ، والذى يمكن مراقب الحسابات من الاعتماد عليها في إبداء رأيه في جودة تقرير المراجعة .

٧- الدراسات السابقة ذات الصلة :

لقد ظهرت العديد من الدراسات ذات الصلة بالتوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية و أثره على جودة تقرير المراجعة ، حيث تم تقسيمها إلى :

- أولاً : دراسات تتعلق بمجال التوكيد المهني .
- ثانياً : دراسات تتعلق بمجال معلومات التقارير القطاعية .
- ثالثاً : دراسات تتعلق بمجال جودة تقرير المراجعة .

وفيما يلي عرضاً موجزاً لتلك الدراسات :

٧-١: دراسات خاصة بمجال التوكيد المهني

لقد استهدفت دراسة (والى و آخرون ، ٢٠٢٣) تحديد مدى تأثير التأكيد المهنى لتقارير الاستدامة على مستوى حماية المستثمرين ،وذلك من خلال توجيه اهتمام الشركات بأهمية تأكيد تقارير الاستدامة و الافصاح عنه ،وتقديم نموذج كمى يوضح مدى تأثير التأكيد المهنى لتقارير الاستدامة على حماية المستثمرين وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين التأكيد المهنى لتقارير الاستدامة و مستوى حماية المستثمرين .

لقد استهدفت دراسة (صالح و آخرون ،٢٠٢٠) دراسة أثر التوكيد المهنى لتقارير الأعمال المتكاملة على فجوة التوقعات ، وذلك من خلال دراسة مدى تحقيق المحتوى المعلوماتى لتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية التاريخية السنوية الحالي لاحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات ، ودراسة مدى مساهمة التوكيد المهنى على تقارير الأعمال المتكاملة فى تضييق فجوة التوقعات ، وتوصل الباحث الى أن المحتوى المعلوماتى لتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية التاريخية السنوية لا يفى باحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات وذلك بدرجة ثقة ٩٥ % .

لقد استهدفت دراسة (الجزار ، ٢٠١٧) دراسة مستوي التوكيد المهني الذي يقوم مراقب الحسابات سواء كان توكيد معقول أو توكيد محدود على مؤشرات الاستدامة في تقارير استدامة الشركات، وكذلك اختبار اختلاف تأثير مستوي التوكيد على درجة ثقة واعتماد المستثمرين على

تلك المؤشرات فى اتخاذ القرارات. وأظهرت نتائجها أن درجة ثقة واعتماد المستثمرين على مؤشرات الاستدامة في اتخاذ القرارات قد اختلفت باختلاف مستوي التوكيد المهنى، حيث كان الاختلاف في صالح التوكيد المعقول، مما يعني أن درجة ثقة واعتماد المستثمرين تزداد كلما تم تقديم مستوي مرتفع من التوكيد المهنى كما تم إجراء اختبارات إضافية لدعم نتائج الدراسات السابقة التي تؤيد وجود تأثير إيجابي لخدمة التوكيد المهنى على إدراك المستثمرين، وقد أيدت النتائج وجود تأثير إيجابي لكل من التوكيد المعقول والتوكيد المحدود على درجة ثقة واعتماد المستثمرين علي مؤشرات الاستدامة.

لقد استهدفت دراسة (فرج ، ٢٠١٧) دراسة واختبار مدى إدراك أصحاب المصالح في الشركات، خاصة متخذى قرارات منح الإئتمان، للقيمة المضافة من التوكيد المهني لمراقبى الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن الاستدامة وخلصت الدراسة إلى المتطلبات المهنية اللازمة لتوكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن أداء الاستدامة، والتوصل إلى أن الخدمة التوكيدية مضيفة للقيمة، من خلال زيادة درجة إمكانية الاعتماد على المحتوى المعلوماتى لتقرير الاستدامة.

لقد استهدفت دراسة (غنيم ، ٢٠١٧) دراسة واختبار مدى قبول مراقبى حسابات الشركة المقيدة بالبورصة السعودية للإطار المهني المقترح لتوكيدهم على المحتوى المعلوماتى لتقارير الأعمال المتكاملة وبيان أثر هذا التوكيد على إدراك أصحاب المصالح فى اتخاذ القرارات وتوصلت الدراسة إلى أن الطلب على التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة أصبح واقعاً ملموساً مؤيداً بأدلة منطقية مقنعة، لتدعم مصداقيتها وتخفيض خطر المعلومات الذى يواجه أصحاب المصالح وهذا الأمر مماثلاً لمصادر الطلب على معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وجود تأثير إيجابى لهذا التوكيد على إدراك أصحاب المصالح فى اتخاذ القرارات، وقدمت الدراسة إطار مقترح للمتطلبات المهنية لهذه الخدمة التوكيدية لمراقبى الحسابات وما إذا كان مراقبو الحسابات يقبلون تلك المتطلبات.

لقد استهدفت دراسة (محمود ، ٢٠١٨) التعرف على المنافع المترتبة على التوكيد المهني لمراقب الحسابات علي تقارير الاستدامة التى تعدها الشركة ، وبصفة خاصة تحديد ما إذا كان هذا التوكيد يزيد من ثقة مستخدمى المعلومات المحاسبية فى المعلومات المفصح عنها في تقرير الاستدامة، وهو الأمر الذى يشجع المستثمرين علي الاستثمار بتلك الشركات وخلصت الدراسة إلى

وجود منافع للتوكيد على تقرير الاستدامة تمثلت فى أن يؤثر بصورة إيجابية على قرار الاستثمار فى الأوراق المالية، والدور الهام الذى يلعبه القائم بالتوكيد، حيث يؤثر تقرير التوكيد على استدامة الشركات والذى يقوم بإعداده المحاسبون المؤهلون بصورة إيجابية أكبر على قرار الاستثمار فى الأوراق المالية مقارنة بالتقرير الذى يعده أحد المكاتب الفنية وكذلك أن جودة مكتب المراجعة المسئول عن إعداد التقرير على توكيد استدامة الشركات تؤثر بصورة إيجابية أكبر على قرار الاستثمار فى الأوراق المالية.

2-7: دراسات خاصة بمجال معلومات التقارير القطاعية

لقد استهدفت دراسة (Kajuter &Nienhous,2017) اختبار مدى منفعة التقارير القطاعية وما تحتويه من معلومات في ظل تبني ifrs 8 وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن المعلومات القطاعية تعتبر مصدر هام للمعلومات بالنسبة للمحللين الماليين والمستثمرين، فهى تساعدهم على تقييم أداء الشركة وتساعدهم على توقع التدفقات النقدية المستقبلية والتى تختلف تبعاً للبيئات الاقتصادية، وبالتالى مساعدتهم على تحديد قيمة الشركة وأكدت الدراسة على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لهذا المعيار تؤدي إلي الاتساق في التقارير القطاعية مع معلومات الإدارة الداخلية، وكذلك تماشي الإفصاح عن المعلومات القطاعية مع أجزاء أخري في نفس الإتجاه من التقرير السنوي، بالإضافة إلى زيادة عدد القطاعات التشغيلية التي يتم عمل التقرير عنها ومزيد من المعلومات القطاعية في التقاريرالمالية الدورية.

لقد استهدفت دراسة (على ،٢٠١٨) تقييم أثر تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم ٤١ على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية، وذلك من منظور الوكالة وتحقيق ذلك يكون من خلال أولاً: اختبار مدى تأثير بعض خصائص الشركات وممارسات الحوكمة الداخلية على مستوى الإفصاح القطاعي، ثانياً : بيان مدى تحسين المحتوى المعلوماتي للقطاعات التشغيلية فى ضوء تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم ٤١ على عينة تشمل بعض الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧ وتوصلت إلى وجود تأثير معنوى لكل من الخصائص المالية للشركات، تركيز الملكية ، سمات وخصائص مجلس الإدارة وجودة عمل لجان المراجعة، بالإضافة إلى نوع الصناعة على مستوى إفصاح الشركات عن المعلومات القطاعية، وفى المقابل عدم وجود تأثير معنوى بشأن تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبي

المصرى ٤١ على كل من حجم وطبيعة معلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، أسلوب عرض معلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، ومستوى التزام الشركات بمتطلبات الاعتراف بمعلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها مما يعكس عدم وجود تحسينات فى جوهر وشكل المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية.

لقد استهدفت دراسة (sameh k. et al.,2018) توضيح محددات جودة التقارير القطاعية على عينة من الشركات فى الاتحاد الأوروبى، واقترحت أدوات قياس جديدة لجودة التقارير القطاعية، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن التقارير القطاعية تُمكن المستثمرين من الحصول علي فهم أفضل لأنشطة الشركة وبدوره تقييم أفضل لأداء الشركة، وأن الشركات الكبيرة التي يراجعها مراجعو الحسابات الكبار تميل إلى تقديم جودة أعلي للتقارير القطاعية.

كما هدفت دراسة (عبد الرحيم ، 2019) دراسة واختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) علي قيمة الشركة وخلص البحث إلي عدم وجود علاقة معنوية بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) علي قيمة الشركة وذلك نتيجة للانتقادات التي تعرض لها المعيار عند التطبيق وكذلك توصلت لوجود علاقة معنوية وتأثير لكل من حجم الشركة وربحية الشركة علي قيمة الشركة وكذلك لوجود علاقة غير معنوية لتاثير جودة المراجعة علي تحديد قيمة الشركة.

لقد استهدفت دراسة (مؤمن ، ٢٠٢٣) عمل مدخل مقترح لمراجعة معلومات القطاعات التشغيلية ، بمثابة برنامج إسترشادى للعمل فى هذا النطاق ، الهدف منه إعطاء هذه المتطلبات مزيد من المصداقية و الثقة لأصحاب المصالح عند الاعتماد عليها فى إتخاذ القرارت المختلفة .

3-7 : دراسات خاصة بمجال جودة تقرير المراجعة

لقد استهدفت دراسة (أحمد ،٢٠١٧) الوقوف علي الهدف الذى من أجله تم إصدار معيار مراجعة دولى بإلزام مراقب الحسابات بأن يضمن تقريره فقرة مستقلة بشأن مسائل المراجعة الرئيسية التى يتعين على مراقب الحسابات الإبلاغ عنها فى تقريره عن القوائم المالية محل المراجعة وفقا لمتطلبات المعيار الجديد.

وتوصلت نتائج الدراسة إلي الآتى:

- أن الأثر الإيجابى المأمول لمعيار المراجعة الدولى رقم ٧٠١ يفترض أن مستخدم القوائم المالية يتفهم أن القوائم المالية روعى لدى إعدادها وعرضها ومراجعتها الأهميه النسبية حيث يتطلب

الأمر إجراء تقديرات وأحكام ، كما يفترض أن المستخدم يتخذ القرارات الاقتصادية استنادا إلى المعلومات الواردة فى القوائم المالية ووجد الباحث صعوبة فى توفيره لدى شريحة من المستخدمين لعدم درايتهم بالمعايير والممارسات التى تحكم مهنة المراجعة.

- أن معيار المراجعة رقم ٧٠١ بشأن إلزام مراقب الحسابات بالإبلاغ عن مسائل المراجعة الرئيسية فى تقريره سوف يكون لها أثر إيجابى في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة سوف يؤدى إلى زيادة القيمة التواصلية لتقرير مراقب الحسابات لدى المستخدمين من خلال إمدادهم بالمعلومات الإضافية الأكثر أهمية عن القوائم المالية محل المراجعة .

كما هدفت دراسة (صباح ، ٢٠١٨) التعرف على أهم التعديلات المطبقة فى مجال إعداد ونشر تقرير المراجع وفقاً للمعيار الدولى الجديد رقم ٧٠١ ، واستكشاف مدى التزام مكاتب المراجعة فى الأردن بتنفيذ تلك التعديلات ومعرفة الأثر الذى حدث نتيجة لهذه التعديلات على جودة كل من تقرير المراجع والقوائم المالية .

وتوصلت نتائج الدراسة إلي الآتى:

- وجود اختلافات فى التقارير التى صدرت عن مكاتب المراجعة من حيث المحتوى والشكل .
- وجود أثر للتعديلات الخاصة بتقرير المراجع فى تحسين جودة تقرير المراجعة ، بالإضافة إلى تحسين عملية الإبلاغ المالى ، وتعزيز ثقة المستخدمين فى القوائم المالية المراجعة وما تحويه من معلومات .

وبناءً علي ما سبق من استقراء للدراسات السابق عرضها في الاتجاهات السابقة تتضح الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التي تناولت التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية بوجة عام. وفى حدود علم الباحث، عدم وجود دراسات تناولت تأثير التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية علي جودة تقرير المراجعة.

٨- فروض البحث:

فى ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وفي سياق مشكلة البحث يمكن صياغة فروض البحث كما يلى:

الفرض الأول : "لا توجد فروق معنوية بين أراء المستقصى منهم حول أهمية التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة "

الفرض الثانى : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتوكيد المهنى لمراقب الحسابات على جودة تقرير المراجعة "

٩- منهجية البحث :

فى سبيل تحقيق هدف البحث ترى الباحثة أن منهج البحث هو المنهج الاستنباطى :

- **المنهج الاستنباطى :**

يتمثل المنهج الاستنباطى فى دراسة وإستنباط الدراسات التى تناولها الأدب المحاسبى المرتبطة بموضوع الدراسة فى مجال كل من : التعرف علي خدمات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية ومدى تأثيرها على جودة تقرير المراجعة، وإصدارات المنظمات المحاسبية والمهنية ذات الصلة بموضوع البحث فى سبيل استنباط فروض البحث . ثم تستخدم الباحثة المنهج الاستقرائى فى إتمام الدراسة الميدانية للتحقق من صحة الفروض .

- **الدراسة الميدانية :**

تتمثل فى إجراء دراسة ميدانية تهدف إلى استطلاع رأى ممارسى مهنة المحاسبة والمراجعة والأكاديميين وبعض مستخدمى تقارير المراجع مثل (إدارة الائتمان بالبنوك – محللى الأوراق المالية –السماسرة فى الأوراق المالية) فى جمهورية مصر العربية ، وكذلك لاختبار مدى صحة فروض البحث من خلال تصميم قائمة استقصاء حول تأثير التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية على جودة تقرير المراجعة ، وتوزيعها على عينة الدراسة وتجميعها ثم إدخال محتويات قائمة الاستقصاء لبرنامج التحليل الإحصائي SPSS ثم اختبار فروض الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

٩-١ مجتمع وعينة البحث :

يتحدد مجتمع الدراسة بمكاتب المراجعة الخاصة الرائدة والعاملة في مصر والمراجعين بالجهاز المركزى للمحاسبات والسادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بمجال المحاسبة والمراجعة وبعض المحاسبين والمراجعين ومحللى وسماسرة أوراق مالية و مستخدمى المعلومات المحاسبية .

وسوف تعتمد الدراسة علي عينة وتم توزيع (٢٣٠) استمارة استقصاء وتم تجميع (١٩٥) استمارة صالحة تخصصاتهم فى مجال المحاسبة و المراجعة و مستخدمى المعلومات المحاسبية و محللى و سماسرة أوراق مالية و الاكاديميين .

٩-٢ متغيرات الدراسة وطرق قياسها :

المتغير المستقل (X): التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية

المتغير التابع (Y): جودة تقرير المراجعة

متغيرات الدراسة :

في ضوء مشكلة وأهداف البحث وفروضه، أمكن تصنيف متغيرات الدراسة الميدانية إلي مجموعتين رئيسيتين وهي كما يلي :

(أ) التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية :

تضم هذه المجموعة أربعة متغيرات رئيسية تشتمل علي (٣٢) متغيرا فرعيا تتعلق بالتوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية المختارة في هذه الدراسة (دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية و مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية ، متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية ، مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)

(ب) جودة تقرير المراجعة :

وتضم ثلاثة أبعاد رئيسية وهي كما يلي:

- العناصر الرئيسية لتقرير المراجع
- محددات جودة تقرير المراجعة
- الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد

وتضم هذه المتغيرات الرئيسية (٣٠) متغيرا فرعيا

واشتملت الدراسة علي متغيرين رئيسيين هما التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية التي تضم (٣٢) متغيرا فرعيا، وأبعاد جودة تقرير المراجعة التي تضم (٣٠) متغيرا فرعيا.

٩-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة فى اختبار مدى صحة الفروض وتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها على مجموعة من الأساليب الإحصائية على النحو التالى:

١- **اختبار الثبات والصدق:** تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Scale، ومعامل الصدق، والاتساق الداخلي **Internal consistency** ، وذلك لتحديد معامل ثبات وصدق أداة الدراسة.

٢- **أدوات التحليل الإحصائي الوصفي:** مثل التكرارات Frequencies، والنسب المئوية Percentages، والأوساط الحسابية Means، والانحراف المعياري Standard Deviation، والأهمية النسبية كأساليب إحصائية وصفية، تساعد في عرض البيانات في صورة أكثر تقدماً.

٣- **معامل الارتباط البسيط Correlation Coefficient**، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

٤- **معامل الانحدار الخطي** البسيط Simple Linear Regression ، ومعامل التحديد Coefficient of Determination، وذلك لمعرفة قوة واتجاه تاثير العلاقة بين أبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية في جودة تقرير المراجعة ".

٥- معامل الانحدار الخطي المتعدد multiple Linear Regression ، ومعامل التحديد Coefficient of Determination، وذلك لقياس اكثر ابعاد **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية تاثيرا على جودة تقرير المراجعة** ".

١٠- نتائج التحليل الإحصائى للبيانات والمعلومات :

قامت الباحثة بمراجعة استمارة الاستبيان للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي حيث تم استبعاد الاستمارات التي لا تتوافر بها الشروط اللازمة، ثم قام بتكويد (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences(SPSS) اصدار (٢١). ، لتحليل البيانات، وهو الأسلوب المناسب لمثل هذه النوعية من الدراسات، وتم الاستعانة بالعديد من الأساليب الإحصائية،:

جدول رقم (١)

بيان	اجمالي
القوائم الموزعة	٢٣٠
القوائم غير المكتملة	٣٥
القوائم الصحيحة	**١٩٥**

نسبة استجابة = ١٩٥ ÷ ٢٣٠ = ٨٤.٧% تقريبا ٨٥%

نسبة عدم استجابة = ٣٥ ÷ ٢٣٠ = ١٥.٢% تقريبا ١٥%

ويتضح من الجدول السابق أن عدد القوائم الصحيحة التي تم إدخالها واختبارها إحصائيا ١٩٥ مفردة، وتعتبر نسبة استجابة مرتفعة.

- هذا وتنقسم قائمة الاستقصاء إلى ٣ أقسام رئيسية كما يلي:

١-المتغيرات الديموجرافية كما يلي:

- وظيفة المشارك / المؤهل العلمى / سنوات الخبرة

٢-المتغير المستقل : التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية: ويشتمل على ٤ أبعاد بإجمالي ٣٢ عبارة بحثية كما يلي:

١- **دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية:** مشتمل على عدد ٨ عبارات بحثية

٢- **مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية:** مشتمل على عدد ١١ عبارة بحثية

٣- **متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية:** مشتمل على عدد ٨ عبارات بحثية

٤- **مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية:** مشتمل على عدد ٥ عبارات بحثية

٣-المتغير التابع: جودة تقرير المراجعة: ويشتمل على ٣ أبعاد بإجمالي ٣٠ عبارة بحثية كما يلي:

١- **العناصر الرئيسية لتقرير المراجع:** مشتمل على عدد ١٣ عبارة بحثية

٢- **محددات جودة تقرير المراجعة:** مشتمل على عدد ٨ عبارات بحثية

٣- **الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد:** مشتمل على عدد ٩ عبارات بحثية

ثانيا:- معاملات الصدق والثبات :

- تقنين المقياس :

يهدف تقنين المقياس إلى التأكد من صلاحية وجود المقياس ، وذلك من خلال قياس كلٍ من المصداقية Validity والإعتمادية Reliability .

أ- المصداقية Validity :

يقصد بالمصداقية قدرة المقياس على القياس الفعلي لمكونات المفهوم، وكلما كان إنتماء عبارات المقياس إلى المفهوم الخاص بها كبيراً ، كانت مصداقية المقياس عالية، ولتحقيق المصداقية تم عرض المقياس على مجموعة من المتخصصين في الإدارة والعاملين بمجال المحاسبة و المراجعة و محللى و سماسرة أوراق مالية و مستخدمى المعلومات المحاسبية و الأكاديميين ، وذلك لاستقصاء آرائهم في مدى انتماء مضمون كل عبارة للبعد الذي تندرج تحته، وإتجاه العبارات (سلبية

– إيجابية) وقد تم تفريغ الإستجابات، ووجد أن درجة الاتفاق على عبارات المقياس تتراوح بين ٨٠%، ١٠٠% وذلك في ٦٢ عبارة، ولذا فإن المقياس تم قبوله في الصورة الأولية له نتيجة إتفاق أغلب المحكمين .

ب– الإعتماد Reliability

١– معامل كرونباخ الفا (α) :Cronbach's Alpha

- يقصد بالاعتماد درجة ثبات المقياس Stability ودرجة الاتساق الداخلي Internal consistency
- بغرض التأكد من صدق الأداة المستخدمة فتم استخدام معامل الثبات (الفا كرونباخ) لإجمالي أبعاد " **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة** ". لإجمالي حجم العينة الذى بلغ (٠.٨٥١) الأمر الذى انعكس أثرة على الصدق الذاتي (الذى يمثل الجذر التربيعي للثبات)، حيث بلغ (٠.٩٢٢).

١– أكدت قيم معاملات "الثبات لأبعاد **المتغير المستقل: (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)** بالارتفاع وتراوحت بين (٠.٧٦٢ حتى ٠.٨٦٣) وهي أكبر من (٠,٧) مما يعني القدرة علي الاعتماد علي تلك المقاييس .

٢– أكدت قيم معاملات " الثبات لبعد **المتغير التابع: (جودة تقرير المراجعة)** بالارتفاع وتراوحت بين (٠.٧٣٤ حتى ٠.٨٥٩) وهي أكبر من (٠,٧) مما يعني القدرة علي الاعتماد علي تلك المقاييس.

٢–الاتساق الداخلي Internal consistency

قد تم حساب صدق الاتساق لأبعاد **(التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)** وذلك باستخدام معامل ارتباط (بيرسون) Pearson correlation لقياس العلاقة بين كل بعد والدرجة الكلية لإجمالي البعد المتعلق بها.

المتغير المستقل " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية ":

يتضح من التحليل الإحصائى ما يلي:

- يمكن تتبع معاملات الارتباط بين إجمالي الدرجة الكلية لكل بعد، وإجمالي البعد المنتمي اليه ، حيث يعكس العمود الأول الأبعاد الفرعية، والعمود الثاني معاملات ارتباط كل بعد بإجمالي البعد المتعلق به، والعمود الثالث الدلالة الاحصائية.

- تشير النتائج أن علاقة معاملات الارتباط لكل بعد بالدرجة الكلية لإجمالي البعد المنتمي إليه دالة عند مستوى معنوية (0.05) فأقل. وتراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٥٤٧ ، ٠.٨١٤) مما يدل على أن جميع الأبعاد صادقة ومرتبطة مع أداة الدراسة، الأمر الذى يبين صدق أداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

المتغير التابع " جودة تقرير المراجعة ".

يتضح من التحليل الإحصائى ما يلي:

- أن علاقة معاملات الارتباط لكل بعد بالدرجة الكلية لإجمالي البعد المنتمي إليه دالة عند مستوى معنوية (0.05) فأقل، وتراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٥٩١ ، ٠.٨٣٠) مما يدل على أن جميع الأبعاد صادقة ومرتبطة مع أداة الدراسة، الأمر الذى يبين صدق أداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

ثالثا/ توصيف عينة الدراسة خصائص عينة الدراسة لأبعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة.

١- وظيفة المشارك

جدول (٢)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير (وظيفة المشارك)

الفئات	العدد	النسبة%	الترتيب
مراجع بمكاتب المراجعة الخاصة	٦٥	٣٣.٣	١
مراجع بالجهاز المركزى للمحاسبات	٤٨	٢٤.٦	٢
أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة	٤٠	٢٠.٥	٣
محللى و سماسرة أوراق مالية	٢٥	١٢.٨	٤
مستخدمى المعلومات المحاسبية	١٧	٨.٧	٥
الإجمالي	**١٩٥**	**100**	-

من الجدول رقم ٢ يتضح ما يلي:

تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير " **وظيفة المشارك** " حيث قسمت الى خمسة فئات، ونجد أن أغلب العينة من فئة وظيفية (مراجع بمكاتب المراجعة الخاصة) بنسبة (٣٣.٣%)، ثم فئة وظيفية (مراجع بالجهاز المركزى للمحاسبات)، بنسبة (٢٤.٦%)، وفى الترتيب الثالث فئة وظيفية (أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة)، بنسبة (٢٠.٥%)، وأخيرًا كل من فئة وظيفية (محللى و

سماسرة أوراق مالية)، (مستخدمى المعلومات المحاسبية)، بنسب (١٢.٨%)، (٨.٧%)، وفقًا لردود مفردات عينة الدراسة.

ويلاحظ ان الاغلبية من فئة وظيفية (مراجع بمكاتب المراجعة الخاصة) و هذا يدل أن هناك مصداقية ويأكد هذه الأراء .

٢- مدة الخبرة فى مزاولة المهنة

جدول (٣)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير (مدة الخبرة فى مزاولة المهنة)

الفئات	العدد	النسبة%	الترتيب
أقل من ٥ سنوات	٢٠	١٠.٣	٣
من ٥-١٠ سنوات	٦٦	٣٣.٨	٢
أكثر من ١٠ سنوات	١٠٩	٥٥.٩	١
الإجمالي	**١٩٥**	**١٠٠**	-

من الجدول رقم ٣ يتضح ما يلي:

تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير "**مدة الخبرة فى مزاولة المهنة** " حيث قسمت الى ثلاثة فئات، ونجد أن أغلب العينة من فئة خبرة (أكثر من ١٠ سنوات) بنسبة (٥٥.٩%)، ثم فئة خبرة (من ٥-١٠ سنوات)، بنسبة (٣٣.٨%)، وأخيرًا فئة خبرة (أقل من ٥ سنوات)، بنسبة (١٠.٣%)، وفقًا لردود مفردات عينة الدراسة.

ويلاحظ ان الاغلبية من فئة خبرة مرتفعة والتى تنعكس ايجابيا على مصداقية وثبات الاراء .

٣- المؤهل العلمي:

جدول (٤)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير (المؤهل العلمي)

الفئات	العدد	النسبة%	الترتيب
دكتوراه	٧٧	٣٩.٥	٢
ماجستير	٢٦	١٣.٣	٣
دبلوم دراسات عليا	١١	٥.٦	٤
بكالوريوس	٨١	٤١.٥	١
الإجمالي	**١٩٥**	**100**	-

من الجدول رقم ٤ يتضح ما يلي:

تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير "**المؤهل العلمي**" حيث قسمت الى اربعة فئات ، ونجد أن أغلب العينة من فئة تعليمية (بكالوريوس) بنسبة (٤١.٥%)، ثم فئة تعليمية (دكتوراه)، بنسبة (٣٩.٥%)، وأخيرًا كل من فئة تعليمية (ماجستير)، (دبلوم دراسات عليا)، بنسب (١٣.٣%)،(٥.٦%)، وفقًا لردود مفردات عينة الدراسة.

ويلاحظ ان الاغلبية من فئة تعليم جامعي ودكتوراه مما يسقل إجابتهم فى إستمارة الاستقصاء .

11- إختبارات فروض البحث:

يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائى التى توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق باختبار مدى صحة فروض الدراسة وذلك على النحو التالى:

قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة باختيار الفروض التالية:

١-الفرض الرئيسى الأول :

توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يتعلق باراء المستقصي طبقا لخصائصهم الوظيفية حول ابعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة)

٢- الفرض الرئيسي الثانى:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتوكيد المهنى لمراقب الحسابات على جودة تقرير المراجعة

وتتفرع عن هذه الفرضية الفروض البحثية الآتية:

١-الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية) على بعد (العناصر الرئيسية لتقرير المراجع).

٢- الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية) على بعد (محددات جودة تقرير المراجعة).

٣- الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية) على بعد (الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد).

متغيرات الفرض:

- التوكيد المهنى لمعلومات التقارير (متغير مستقل)
- جودة تقرير المراجعة (متغير تابع)

الاسلوب الاحصائي المستخدم:

تم اختبار الفرض: من خلال كل من معامل ارتباط بيرسون وأسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أ: معامل الارتباط بين إجمالي بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير و جودة تقرير المراجعة

ب: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression

لقياس مدى تاثير المتغير المستقل "التوكيد المهنى لمعلومات التقارير" على المتغير التابع (جودة تقرير المراجعة)

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر "التوكيد المهنى لمعلومات التقارير" على جودة تقرير المراجعة

المتغير المستقل	Beta	R^2	t. Value	Sig. T
التوكيد المهنى لمعلومات التقارير	0.721	%52	14.455	*0.01
المعامل الثابت Constant	1.444			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	%51.7			
قيمة F	208.940			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	*0.01			

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول رقم 6 ما يلي :

١-**يشير معامل التحديد R2 :** إلى أن بعد " **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** " يفسر حوالي (52%) من التباين في أبعاد **جودة تقرير المراجعة** ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل مستقله اخري .

٢- **باستخدام اختيار (t.test)** نجد أن المتغير المستقل " **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** "، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع **(جودة تقرير المراجعة)**، حيث بلغت قيمة "t" (14.455) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

٣-**يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F)** إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (0.05)، حيث بلغت قيمة "F" (208.940)، وتؤكد إشارات معلمات هذا النموذج على إيجابية هذه العلاقة.

٤-**اختبار اعتدالية المتغير التابع** :من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعًا طبيعيًا معياريًا بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معيارى 0.99، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى كما يلي فى المدرج التكراري

٥ – معادلة النموذج:

جودة تقرير المراجعة = ١.٤٤٤ + 0.721 أبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير "

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ ببعد جودة تقرير المراجعة ، من خلال قياس بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن :-

- كل زيادة فى درجة (بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير)، قدرها (٠.٧٢١) تؤدى إلى زيادة فى جودة تقرير المراجعة بمقدار واحد صحيح.
- من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل التحديد (R2)، يفسر نسبة مقبولة ، فى المتغير التابع (جودة تقرير المراجعة)، بلغت (٥٢%)، ويعتبر هذا التأثير معنوى .

– **في ضوء ما سبق من نتائج يتم إثبات وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على ابعاد " جودة تقرير المراجعة " مما يؤكد أهميه هذه الدراسة .**

- مما يدلنا على امكانية تحسين متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير بجميع جوانبها حتى نزيد من التاثير القوى والفعال على جودة تقرير المراجعة .

الانحدار المتعدد Multiple regression:

ويمكن تلخيص معنوية تاثير العوامل المستقله (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) كل على حده، وقياس هذه التاثيرات على المتغير التابع (جودة تقرير المراجعة) من خلال نموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

للتنبؤ ومعرفة أكثر المتغيرات المستقلة independent، ويرمز لهم (x1, x2, x3, x4) تأثيراً في المتغير التابع dependent ويرمز له y .

الجزء الثابت يرمز له a.

معادلة الانحدار المتعدد ← $y = a + Bx1 + Bx2 + Bx3 + + Bx4$

– وجود تأثر لأبعاد **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير، كلا على حده** على بعد جودة تقرير المراجعة وذلك باستخدام الانحدار المتعدد التدريجي. وذلك حسب قوة التأثير Beta، وكذلك حسب معامل التحديد R2 وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٧)

الانحدار التدريجي المتعدد لترتيب معنوية أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير حسب درجة التأثير على جودة تقرير المراجعة

الأبعاد المستقلة	Beta	قيم "ت"	مستوي الدلالة	قيمة F	معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	R	R^2
الجزء الثابت	٠.٩٤٠	٦.٠٣٣	**٠.٠١	٨٠.١٣١	**٠.٠١	٠.٧٩٢	%٦٢.٨
١- دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.١٣٩	٢.٤٧٨	*٠.٠٥				
٢- مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٢٤٦	٣.٨٥٤	**٠.٠١				
٣- متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٤٨١	٨.٧٩١	**٠.٠١				
٤- مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.١٥٥	٣.٢١٧	**٠.٠١				

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول رقم 7 يتضح:

١ – معامل ارتباط (R)

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** وبين **جودة تقرير المراجعة** ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٩٢) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

٢ – معامل التحديد (R2)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي أبعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) تفسر (٦٢.٨%) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل فى " جودة تقرير المراجعة "، وباقي النسبة يرجع إلى إدراج متغيرات مستقلة أخرى ضمن النموذج.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة لأبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير، والمتمثلة فى أهم العناصر تأثيراً وهو بعد (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، حيث يعتبر أكثر بعد من أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير تأثيراً على جودة تقرير المراجعة

يليه بعد (مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية) ثم (مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، واخيرا (دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، حيث بلغت قيم (t) على الترتيب (٨.٧٩١)، (٣.٨٥٤)، (٣.٢١٧)، (٢.٤٧٨) عند مستوى معنوية أقل من (0.05). بمعنى التأثير الفعال لمعظم أبعاد (**التوكيد المهنى لمعلومات التقارير**) ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على (**جودة تقرير المراجعة**) وأكثرهم تأثيراً (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية).

٤ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (٨٠.١٣١) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على **جودة تقرير المراجعة.**

٥–اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠.٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٦ – معادلة النموذج:

$$y = a + \beta x1 + \beta x2 + \beta x3 + \beta x4$$

جودة تقرير المراجعة = 0.940 + ٠.١٣٩ دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية + ٠.٢٤٦ مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية + ٠.٤٨١ متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية + ٠.١٥٥ مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية

الاستنتاج: من خلال قيم معاملات الانحدار (البيتا) (β)

- يمكن ترتيب أهم أبعاد المتغير المستقل (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) تأثيراً على المتغير التابع (جودة تقرير المراجعة) كالآتي: (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، (مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، (مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، (دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، وذلك من خلال قيم البيتا (β) التى بلغت على الترتيب (٠.٤٨١)، (٠.٢٤٦)، (٠.١٥٥) (٠.١٣٩).

- مما يدلنا على التأثر الدال والفعال لأبعاد المتغير المستقل التوكيد المهنى لمعلومات التقارير حيث بلغ معامل التحديد R2 (٦٢.٨%)، ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على جودة تقرير المراجعة.

الفروض البحثية الفرعية التالية:

١-الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد **(التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)** على بعد **(العناصر الرئيسية لتقرير المراجع).**

متغيرات الفرض:

- التوكيد المهنى لمعلومات التقارير (متغير مستقل)
- العناصر الرئيسية لتقرير المراجع (متغير تابع)

الاسلوب الاحصائي المستخدم:

- تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression

لقياس شكل العلاقة ومدى تاثير المتغير المستقل "التوكيد المهنى لمعلومات التقارير" على المتغير التابع (العناصر الرئيسية لتقرير المراجع)

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على " العناصر الرئيسية لتقرير المراجع "

المتغير المستقل	Beta	R^2	t. Value	Sig. T
التوكيد المهنى لمعلومات التقارير	0.682	%46.5	12.959	*0.01
المعامل الثابت Constant	1.129			
معامل التحديد المعدل $Adj. R^2$	%46.3			
قيمة F	167.940			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	*0.01			

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول رقم 8 ما يلي :

١ – معامل ارتباط (R)

– توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير وبين العناصر الرئيسية لتقرير المراجع ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٦٨٢) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

٢–يشير معامل التحديد R2 : إلى أن بعد "**التوكيد المهنى لمعلومات التقارير**" يفسر حوالي (46.5%) من التباين في بعد " **العناصر الرئيسية لتقرير المراجع** " وأن باقي النسبة يرجع لعوامل مستقله اخرى.

٣– باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل " **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** "، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع **(العناصر الرئيسية لتقرير المراجع)**، حيث بلغت قيمة "t" (١٢.٩٥٩) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

٤–يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (0.05)، حيث بلغت قيمة "F" (١٦٧.٩٤٠)، وتؤكد إشارات معلمات هذا النموذج على إيجابية هذه العلاقة.

٥–اختبار اعتدالية المتغير التابع :من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعًا طبيعيًا معياريًا بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معيارى 0.99، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى

٦ – معادلة النموذج:

العناصر الرئيسية لتقرير المراجع = ١.١٢٩ + 0.682 أبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير "

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ ببعد العناصر الرئيسية لتقرير المراجع ، من خلال قياس بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن :–

– كل زيادة فى درجة (بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير)، قدرها (٠.٦٨٢) تؤدى إلى زيادة فى العناصر الرئيسية لتقرير المراجع بمقدار واحد صحيح.

- من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل التحديد (R2)، يفسر نسبة مقبولة ، فى المتغير التابع (العناصر الرئيسية لتقرير المراجع)، بلغت (٤٦.٥%)، ويعتبر هذا التأثير معنوى .
- في ضوء ما سبق من نتائج يتم إثبات وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على بعد " العناصر الرئيسية لتقرير المراجع " .
- مما يدلنا على امكانية تحسين متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير بجميع جوانبها حتى نزيد من التاثير القوى والفعال على العناصر الرئيسية لتقرير المراجع.

الانحدار المتعدد Multiple regression:

ويمكن تلخيص معنوية تاثير العوامل المستقله (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) كل على حده، وقياس هذه التاثيرات على المتغير التابع (العناصر الرئيسية لتقرير المراجع) من خلال نموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

– وجود تأثر لأبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير، **كلا على حده** على بعد **العناصر الرئيسية لتقرير المراجع** وذلك باستخدام الانحدار المتعدد التدريجي. وذلك حسب قوة التأثير Beta، وكذلك حسب معامل التحديد R2 وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٩)

الانحدار التدريجي المتعدد لترتيب معنوية أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير حسب درجة التأثير على العناصر الرئيسية لتقرير المراجع

الأبعاد المستقلة	Beta	قيم "ت"	مستوي الدلالة	قيمة F	معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	R	R^2
الجزء الثابت	٠.٦٢٩	٣.١٦٢	٠.٠١**	٦٦.٩٢١	٠.٠١**	٠.٧٦٥	%٥٨.٥
١- دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٣٣١	٥.٣٤٧	٠.٠١**				
٢- مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٣٢٨	٤.٨٥٥	٠.٠١**				
٣- متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٢٦٢	٤.٥٣٦	٠.٠١**				
٤- مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٠٢٦	٠.٥٠٥	٠.٦١				

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول رقم 9 يتضح:

١ – معامل ارتباط (R)

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** وبين **العناصر الرئيسية لتقرير المراجع** ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٦٥) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

٢ – معامل التحديد (R2)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي أبعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) تفسر (٥٨.٥%) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل فى " العناصر الرئيسية لتقرير المراجع "، وباقي النسبة ربما يرجع إلى إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة لأبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير ، والمتمثلة فى أهم العناصر تأثيراً وهو بعد (دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، حيث يعتبر أكثر بعد من أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير تأثيراً على العناصر الرئيسية لتقرير المراجع يليه بعد (مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية) ثم (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، حيث بلغت قيم (t) على الترتيب (٥.٣٤٧)، (٤.٨٥٥)، (٤.٥٣٦) عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

بمعنى التأثير الفعال لمعظم أبعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على (العناصر الرئيسية لتقرير المراجع) وأكثرهم تأثيراً (دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية).

بعد مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية غير ذو تاثير معنوي على (العناصر الرئيسية لتقرير المراجع) عند مستوى معنوية أكبر من (0.05).

وذلك من المهم تفعيل هذا البعد (دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، لانه أكثر بعد من أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير تأثيراً على العناصر الرئيسية لتقرير المراجع ويليه مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية ثم متطلباته .

٤ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

- لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار
- (F-test) هي (٦٦.٩٢١) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على العناصر الرئيسية لتقرير المراجع.

٥ – معادلة النموذج:

$$y = a + \beta x1 + \beta x2 + \beta x3 + \beta x4$$

العناصر الرئيسية لتقرير المراجع = ٠.٦٢٩ + ٠.٣٣١ دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية + ٠.٣٢٨ مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية + ٠.٢٦٢ متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية

الاستنتاج: من خلال قيم معاملات الانحدار (البيتا) (β)

- يمكن ترتيب أهم أبعاد المتغير المستقل (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) تأثيراً على المتغير التابع (العناصر الرئيسية لتقرير المراجع) كالآتي: (دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، (مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، وذلك من خلال قيم البيتا (β) التى بلغت على الترتيب (٠.٣٣١)، (٠.٣٢٨)، (٠.٢٦٢)
- مما يدلنا على التأثر الدال والفعال لأبعاد المتغير المستقل التوكيد المهنى لمعلومات التقارير حيث بلغ معامل التحديد R2 (٥٨.٥%)، ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على العناصر الرئيسية لتقرير المراجع.
- واقلهم تاثيرا مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية

٢– <u>الفرض الفرعي الثاني:</u> يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد **(التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)** على بعد **(محددات جودة تقرير المراجعة).**

<u>متغيرات الفرض:</u>

– التوكيد المهنى لمعلومات التقارير (متغير مستقل)

– محددات جودة تقرير المراجعة (متغير تابع)

الاسلوب الاحصائي المستخدم:

- تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression

- لقياس مدى تاثير المتغير المستقل " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على المتغير التابع (محددات جودة تقرير المراجعة)

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على " محددات جودة تقرير المراجعة "

المتغير المستقل	Beta	R^2	t. Value	Sig. T
التوكيد المهنى لمعلومات التقارير	0.551	%30.4	9.178	*0.01
المعامل الثابت Constant	1.445			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	%30			
قيمة F	84.242			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	*0.01			

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول رقم ١٠ما يلي :

١ – معامل ارتباط (R)

– توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين **أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** وبين **محددات جودة تقرير المراجعة** ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٥٥١) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

٢-يشير معامل التحديد R2 : إلى أن بعد " **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** " يفسر حوالي (30.4%) من التباين في بعد " **محددات جودة تقرير المراجعة** " وأن باقي النسبة يرجع لعوامل مستقله اخرى.

٣-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير "، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (محددات جودة تقرير المراجعة)، حيث بلغت قيمة "t" (9.178) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

٤-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (0.05)، حيث بلغت قيمة "F" (84.242)، وتؤكد إشارات معلمات هذا النموذج على إيجابية هذه العلاقة.

٥-اختبار اعتدالية المتغير التابع :من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعًا طبيعيًا معياريًا بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معيارى 0.99، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى

٦ – معادلة النموذج:

محددات جودة تقرير المراجعة= ١.٤٤٥ +0.551 أبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير"

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ ببعد محددات جودة تقرير المراجعة ، من خلال قياس بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن :-

- كل زيادة فى درجة (بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير)، قدرها (٠.٥٥١) تؤدى إلى زيادة فى محددات جودة تقرير المراجعة بمقدار واحد صحيح.
- من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل التحديد (R2)، يفسر نسبة مقبولة لحد ما، فى المتغير التابع (محددات جودة تقرير المراجعة)، بلغت (٣٠.٤%)، ويعتبر هذا التأثير معنوى .
- في ضوء ما سبق من نتائج يتم إثبات وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على بعد " محددات جودة تقرير المراجعة " .
- مما يدلنا على امكانية تحسين متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير بجميع جوانبها حتى نزيد من التاثير القوى والفعال على محددات جودة تقرير المراجعة .

الانحدار المتعدد Multiple regression:

ويمكن تلخيص معنوية تاثير العوامل المستقله (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) كل على حده، وقياس هذه التاثيرات على المتغير التابع (محددات جودة تقرير المراجعة) من خلال نموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

- وجود تأثر لأبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير، **كلا على حده** على بعد **محددات جودة تقرير المراجعة** وذلك باستخدام الانحدار المتعدد التدريجي. وذلك حسب قوة التأثير Beta، وكذلك حسب معامل التحديد R2 وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١١)

الانحدار التدريجي المتعدد لترتيب معنوية أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير حسب درجة التأثير على محددات جودة تقرير المراجعة

الأبعاد المستقلة	Beta	قيم "ت"	مستوي الدلالة	قيمة F	معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	R	R^2
الجزء الثابت	٠.٩٨٣	٣.٧٦٣	**٠.٠١	٢٨.٩٧٦	**٠.٠١	٠.٦١٦	%٣٧.٩
١- دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٠١	٠.١٣٤	٠.٨٩				
٢- مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.١٢٩	١.٥٥٩	٠.١٢				
٣- متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٤٥٨	٦.٤٧٩	**٠.٠١				
٤- مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٢١٥	٣.٤٥٣	**٠.٠١				

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول رقم ١١ يتضح:

١ – معامل ارتباط (R)

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** وبين **محددات جودة تقرير المراجعة** ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٦١٦) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

٢ – معامل التحديد (R2)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي أبعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) تفسر (٣٧.٩%) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل فى " محددات جودة تقرير المراجعة "، وباقي النسبة يرجع إلى إدراج متغيرات مستقلة أخرى ضمن النموذج.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة لأبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير ، والمتمثلة فى أهم العناصر تأثيراً وهو بعد (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، حيث يعتبر أكثر بعد من أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير تأثيراً على محددات

جودة تقرير المراجعة يليه بعد (مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية) حيث بلغت قيم (t) على الترتيب (٦.٤٧٩)، (٣.٤٥٣)، عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

- بمعنى التأثير الفعال لبعض أبعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على (محددات جودة تقرير المراجعة) وأكثرهم تأثيراً (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية).
- بعد دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية ، مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية غير ذو تاثير معنوي على (محددات جودة تقرير المراجعة) عند مستوى معنوية أكبر من (0.05).

٤ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (٢٨.٩٧٦) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على **محددات جودة تقرير المراجعة.**

٥–اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠.٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٦ – معادلة النموذج:

$$y = a + \beta x1 + \beta x2 + \beta x3 + \beta x4$$

محددات جودة تقرير المراجعة = ٠.٩٨٣ + ٠.٤٥٨ متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية + ٠.٢١٥ مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية

الاستنتاج: من خلال قيم معاملات الانحدار (البيتا) (β)

- يمكن ترتيب أهم أبعاد المتغير المستقل (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) تأثيراً على المتغير التابع (محددات جودة تقرير المراجعة) كالآتي: (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، (مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، وذلك عند مستوى معنوية

أقل من (٠.٠٥)، وذلك من خلال قيم البيتا (β) التى بلغت على الترتيب (٠.٤٥٨)، (٠.٢١٥).

- مما يدلنا على التأثر الدال والفعال لأبعاد المتغير المستقل التوكيد المهنى لمعلومات التقارير حيث بلغ معامل التحديد R2 (٣٧.٩%)، ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على محددات جودة تقرير المراجعة
- واقلهم تاثيرا دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية ، مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية

٣- <u>الفرض الفرعي الثالث:</u> يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد **(التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)** على بعد **(الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد).**

<u>متغيرات الفرض:</u>

- التوكيد المهنى لمعلومات التقارير (متغير مستقل)
- الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد (متغير تابع)

<u>الاسلوب الاحصائي المستخدم:</u>

<u>- تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression</u>

-لقياس مدى تاثير المتغير المستقل " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على المتغير التابع (الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد)

جدول رقم (١٢) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على " الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد "

المتغير المستقل	Beta	R^2	t. Value	Sig. T
التوكيد المهنى لمعلومات التقارير	0.567	%32.2	9.571	*0.01
المعامل الثابت Constant	1.688			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	%31.8			
قيمة F	91.606			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	*0.01			

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول رقم ١٢ ما يلي :

١ – معامل ارتباط (R)

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** وبين **الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد** ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٥٦٧) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

٢–يشير معامل التحديد R2 : إلى أن بعد " **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** " يفسر حوالي (32.2%) من التباين في بعد " **الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد** " وأن باقي النسبة يرجع لعوامل مستقله اخرى.

٣–باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير المستقل " **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** "، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (**الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد**)، حيث بلغت قيمة "t" (9.571) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

٤–يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (0.05)، حيث بلغت قيمة "F" (91.606)، وتؤكد إشارات معلمات هذا النموذج على إيجابية هذه العلاقة.

٥–اختبار اعتدالية المتغير التابع :من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعًا طبيعيًا معياريًا بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معيارى 0.99، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى

٦ – معادلة النموذج:

الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد = ١.٦٨٨ + 0.567 أبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير "

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ ببعد الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد ، من خلال قياس بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن :–

- كل زيادة فى درجة (بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير)، قدرها (٠.٥٦٧) تؤدى إلى زيادة فى الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد بمقدار واحد صحيح.
- من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل التحديد (R2)، يفسر نسبة مقبولة لحد ما، فى المتغير التابع (الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد)، بلغت (٣٢.٢%)، ويعتبر هذا التأثير معنوى .

- **في ضوء ما سبق من نتائج يتم إثبات وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد " التوكيد المهنى لمعلومات التقارير " على بعد " الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد " فى مجال المحاسبة و المراجعة.**
- مما يدلنا على امكانية تحسين متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير بجميع جوانبها حتى نزيد من التاثير القوى والفعال على الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد

الانحدار المتعدد Multiple regression:

ويمكن تلخيص معنوية تاثير العوامل المستقله (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) كل على حده، وقياس هذه التاثيرات على المتغير التابع (الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد) من خلال نموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

– وجود تأثر لأبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير، **كلا على حده** على بعد **الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد** وذلك باستخدام الانحدار المتعدد التدريجي. وذلك حسب قوة التأثير Beta، وكذلك حسب معامل التحديد R2 وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١٣)الانحدار التدريجي المتعدد لترتيب معنوية أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير حسب درجة التأثير على الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد

الأبعاد المستقلة	Beta	قيم "ت"	مستوي الدلالة	قيمة F	معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	R	R^2
الجزء الثابت	١.٠٩٦	٥.٠٦٣	**٠.٠١	٣٧.٤٧٧	**٠.٠١	٠.٦٦٤	%٤٤.١
١- دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٠٥٢	٠.٧٦٣	٠.٤٥				
٢- مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.١٢٤	٢.٠٧٧	*٠.٠٣				
٣- متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.٤٩٠	٧.٣٠٥	**٠.٠١				
٤- مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	٠.١٦٣	٢.٠٩٩	*٠.٠٣				

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول رقم ١٣ يتضح:

١ – معامل ارتباط (R)

– توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد **التوكيد المهنى لمعلومات التقارير** وبين **الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد** ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٦٦٤) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

٢ – معامل التحديد (R2)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي أبعاد (**التوكيد المهنى لمعلومات التقارير**) تفسر (٤٤.١%) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل فى " **الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد** "، وباقي النسبة يرجع إلى إدراج متغيرات مستقلة أخرى ضمن النموذج.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة لأبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير، والمتمثلة فى أهم العناصر تأثيراً وهو بعد(متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، حيث يعتبر أكثر بعد من أبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير تأثيراً على الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد يليه كل من بعد (مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية) ، (مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، حيث بلغت قيم (t) على الترتيب (٧.٣٠٥)، (٢.٠٩٩)، (٢.٠٧٧)، عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

بمعنى التأثير الفعال لبعض أبعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على (الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد) وأكثرهم تأثيراً (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية).

بعد دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية ، غير ذو تاثير معنوي على (الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد) عند مستوى معنوية أكبر من (0.05).

٤ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (٣٧.٤٧٧) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على **الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد.**

٥-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠.٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٦ – معادلة النموذج:

$$y = a + \beta x1 + \beta x2 + \beta x3 + \beta x4$$

الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد = ١.٠٩٦ + ٠.١٢٤ مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية + ٠.٤٩٠ متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية + ٠.١٦٣ مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية

الاستنتاج: من خلال قيم معاملات الانحدار (البيتا) (β)

- يمكن ترتيب أهم أبعاد المتغير المستقل (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير) تأثيراً على المتغير التابع (الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد) كالآتي: (متطلبات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، (مخاطر التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، (مزايا التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، وذلك من خلال قيم البيتا (β) التى بلغت على الترتيب (٠.٤٩٠)، (٠.١٦٣)، (٠.١٢٤).
- مما يدلنا على التأثر الدال والفعال لأبعاد المتغير المستقل التوكيد المهنى لمعلومات التقارير حيث بلغ معامل التحديد R2 (٤٤.١%)، ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على الخصائص الرئيسية لتقرير المراجعة الجيد
- واقلهم تاثيرا دوافع التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية .

٢-الفرض الثاني:

توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يتعلق باراء المستقصي طبقا لخصائصهم الوظيفية حول ابعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة)

٣- وظيفة المشارك

-تم استخدام اختبار "ف" تحليل التباين احادى الاتجاه لتحديد مدي الفروق الجوهرية بين آراء المبحوثين على أساس مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ليدل على وجود فروق جوهرية بين الفئات محل الدراسة "، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠.٠٥) دل ذلك على عدم وجود فروق جوهرية بين الفئات محل الدراسة.

جدول رقم (١٤)

قياس معنوية الفروق حول ابعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة) فيما يتعلق بمتغير (وظيفة المشارك) باستخدام اختبار "ف" تحليل التباين احادى الاتجاه

العبارة	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
– التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية	مراجع بمكاتب المراجعة الخاصة	٦٥	٣.٦١	٠.٢٥	٠.٧٠١	٠.٥٩	غير داله
	مراجع بالجهاز المركزى للمحاسبات	٤٨	٣.٦٣	٠.٢٧			
	أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة	٤٠	٣.٦٩	٠.٣١			
	محللى و سماسرة أوراق مالية	٢٥	٣.٦٦	٠.٢٤			
	مستخدمى المعلومات المحاسبية	١٧	٣.٦٣	٠.٢٩			
جودة تقرير المراجعة	مراجع بمكاتب المراجعة الخاصة	٦٥	٣.٧٤	٠.٢١	٠.٦٣٤	٠.٧١	غير داله
	مراجع بالجهاز المركزى للمحاسبات	٤٨	٣.٦٨	٠.٣٢			
	أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة	٤٠	٣.٧٠	٠.٢٥			
	محللى و سماسرة أوراق مالية	٢٥	٣.٧٥	٠.٢٤			
	مستخدمى المعلومات المحاسبية	١٧	٣.٧٥	٠.٢٩			

يتضح من الجدول رقم ١٤ ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير (وظيفة المشارك) حول بعد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية) ، حيث بلغت قيمة "ف" (٠.٧٠١)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠.٠٥).
- مما يدلنا على الاتفاق بين جميع فئات الوظيفة على هذا البعد .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير (وظيفة المشارك) حول بعد (جودة تقرير المراجعة) ، حيث بلغت قيمة "ف" (٠.٧٠١)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠.٠٥).
- مما يدلنا على الاتفاق بين جميع فئات الوظيفة على هذا البعد .

اثبات الفرض:

قبول فرض العدم الذى ينص على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية فيما يتعلق باراء المستقصي طبقا لخصائصهم الوظيفية حول ابعاد (التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية وأثره على جودة تقرير المراجعة)

12– نتائج البحث:

١- وجود علاقة إرتباط إيجابية معنوية بين بعد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية و بعد جودة تقرير المراجعة .

٢- وجود تأثير إيجابى ذو دلالة معنوية لأبعاد التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية على ابعاد جودة تقرير المراجعة مما يؤكد أهمية هذه الدراسة .

13- التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة النظرية فإن الدراسة توصى بما يلى :

- ضرورة قيام المنظمات المهنية بالعمل على إصدار معيار ملزم ينظم عمليات تأكيد التقارير القطاعية يشمل على أهم الإجراءات المتبعة من بداية قبول المهمة وصولاً لإصدار تقرير التأكيد بما في ذلك شكل ومحتوى تقرير التأكيد
- ضرورة استيفاء مراقب الحسابات لمتطلبات التوكيد المهني علي التقارير القطاعية .
- ضرورة المراجعة المستمرة للمعلومات القطاعية المفصح عنها عبر مواقع الشركة لزيادة جودة مراجعة التقارير القطاعية وإمكانية الإعتماد عليها ، ويتم ذلك من خلال توسيع مسؤوليات المراجع الخارجى ليتضمن إبداء رأية عن مدي التزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقًا لمتطلبات المعايير في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.
- يجب أن تقوم الشركات بعمل دورات تدريبية فيما يتعلق بالتحديثات في المعايير حتي يسهل تطبيقها .
- العمل علي زيادة وعى المنشآت بأهمية خدمات التوكيد المهنى لمعلومات التقارير القطاعية لما تتضمنه هذه التقارير من محتوى معلوماتي، إذ أن عرض مثل هذه المعلومات قد يؤثر علي سعر الأسهم في السوق ويساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركة بشكل.
- التأكد من تحقق المقومات اللازمة للحصول على تقرير مراجعة ذو جودة عالية، والتأكد من توفر سبل إستقلال المراجع .
- الاهتمام مستقبلاً بتوفر نظم تقرير داخلية للحصول على توكيد إيجابى على التقارير القطاعية من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بكل قطاع من قطاعات المنشأة .
- ضرورة اهتمام الباحثين و الجمعيات و الهيئات المهنية و العلمية مستقبلاً بإرساء قواعد و تطوير خدمات التوكيد التى يقدمها مراقب الحسابات .

١٤- مراجع البحث:

أ. المراجع العربية

١. أحمد، وفاء يوسف، (٢٠١٧) ؛" أثر الإبلاغ عن مسائل المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات على تضييق فجوة التوقعات فى المراجعة : دراسة ميدانية "، مجلة الفكر المحاسبى ،كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الأول – الجزء الأول ،ص ص٤٥٧ –٥٢٧ .

٢. الجزار،أحمد حمدى عبدالمقصود ،(٢٠١٧) ؛"أثر إختلاف مستوي التوكيد المهني لمراقب الحسابات على درجة ثقة وإعتماد المستثمرين على مؤشرات الإستدامة – دراسة تجريبية" مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ،المجلد١ ،العدد ١ ، ص ص: ٢٢٣– ٢٧٩ .

٣. الحسينى ، مرتضى ، و العسبرى ،إبراهيم ، (٢٠١٧) ، " توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجى بحث تطبيقى فى عينة من المصارف العراقية الخاصة ، مجلة جامعة بابل ، العدد ٢٥ ، مجلد ٥ ، ص ص ١٥٢٤ –١٥٥٣ .

٤. الحميدى ،سعود حمد ، (٢٠١٨) ، " تحليل تقرير المراجع بهدف زيادة فاعلية الاتصال " ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس – العدد ٢ ، ص ص: ٢٦٢ –٢٦٣ .

٥. الحميدى، سعود حمد،(٢٠١٨)؛" تحليل تقرير المراجع بهدف زيادة فاعلية الاتصال"، مجلة الفكر المحاسبي،كلية التجارة–جامعة عين شمس، العدد الثانى–الجزء الأول ،ص ص٢٥٩–٣٠١ .

٦. الحوشى، محمد محمود ،(2020) ؛"العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية فى ظل التأثير المعدل لتركز القطاع : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ،المجلد٤ ،العدد ١ ، ص ص: ١– ٦٩.

٧. الدوسرى ،مشارى محمد ، السيد ، محمد صابر حمودة ، عبدالرحمن ، مروة أحمد ، (٢٠٢٣) ،" دور تقنيات إنترنت الأشياء في تدعيم خدمات التوكيد المهني لتقارير الأعمال المتكاملة " ، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و الإدارية ، كلية التجارة – جامعة مدينة السادات ، مجلد ١٥ ، عدد خاص ، ص ص ١–٢٠ .

٨. السريحى ، سلطان على أحمد ، (٢٠١٩) ، " أثر الخصائص لجنة التدقيق فى جودة تقرير المدقق الخارجى فى الجمهورية اليمنية : دراسة ميدانية " ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، العدد ٢ ، مجلد ٢٠ ، ص ص١٣٠–١٥٠.

٩. صالح ، رضا ابراهيم عبد القادر ، مجاهد ، تامر عبد المنعم ، نخال ، ايمن محمد ، (٢٠٢٠) ،" أثر التوكيد المهنى لتقارير الأعمال المتكاملة على فجوة التوقعات : دراسة تجريبية ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، العدد ٩ ، ص ص ٣٧١- ٤٣٩ .

١٠. صباح ، حسام محمد ، (٢٠١٨) ، "اثر التعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (٧٠١)في تحسين جودة تقرير المدقق وجودة البيانات المالية المدققة : دراسة تحليلية " ، رسالة ماجستير – غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط .

١١. عبدالرحيم، رضا محمود محمد،(٢٠١٨)؛" أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، مجلة الفكر المحاسبي،كلية التجارة–جامعة عين شمس، المجلد ٢٢–العدد ٧ ،ص ص١١ -٦٧ .

١٢. عبدالقادر، داليا السيد عبدالحليم ، (٢٠١٧) ؛ " دراسة تحليلية مقارنة بين معيار المراجعة الدولى ISA 720 المعدل لسنة ٢٠١٥ ، ونظيره المصرى الحالى رقم ٧٢٠ " مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ص ص ٢٦٨ – ٣١٧ .

١٣. عبدالله، هدى محمد ، (2023) ؛" قياس أثر جودة الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية على تكلفة رأس المال : سياق من المعايير المحاسبية المرتبطة مع أدلة ميدانية و تطبيقية "، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و الإدارية ،كلية التجارة – جامعة مدينة السادات ، مجلد ١٥ ، العدد ٤ ،ص ص ١ -١٢١

١٤. عبده، سعاد زغلول ،(٢٠١٧) ؛"إطار مقترح للتوكيد المهنى الخارجى على تقارير الأعمال المتكاملة " المؤتمر العلمى الأول لقسم المحاسبة ، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ، ص: ٨١٦- ٨٤١ .

١٥. على، عرفات حمدى عبدالنعيم ،(٢٠١٨)؛" تقييم أثر تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى طبقاً للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية : من منظور الوكالة – دراسة تطبيقية "، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٢ ، العدد ٥ ، ص ص ٨٨٩-٩٤١ .

١٦. العماوى ، إيمان على فؤاد على ، (٢٠٢٠) ، " تحليل منافع ومعوقات تطبيق تعديلات المعايير الدولية لتقرير المراجعة فى جمهورية مصر العربية : دراسة ميدانية " رسالة ماجستير – غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .

١٧. غنيم، محمود رجب يس ، (٢٠١٧)؛" أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتى لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح" ،مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة –جامعة طنطا، العدد الأول ،ص ص١٤٦-٢١٠ .

١٨. فرج، هانى خليل ،(٢٠١٧)؛"أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان "،مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة–جامعة عين شمس، العددالأول– الجزء الأول،ص ص٦٢٥–٦٦٧ .

١٩. محمد،سمير إبراهيم عبدالعظيم ،(٢٠١٧) ،" دور مراقب الحسابات تجاه تقارير الأعمال المتكاملة ونوع التأكيدات المهنية المطلوبة و اختبار مدى قبوله لدى أصحاب المصالح لتقليل فجوة التوقعات: دراسة تطبيقية " ، رسالة دكتوراه –غير منشوره ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف .

٢٠. محمود، سحر عبدالسميع ،(٢٠١٨)؛ " أثر التوكيد المهنى لمراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات على قرارات الاستثمار فى الأوراق المالية "، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة طنطا ،العدد الثانى، ص ص: ٢– ٣٩

٢١. معايير المحاسبة المصرية ، معيار رقم ٤١ " القطاعات التشغيلية "، قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ ، الوقائع المصرية ، العدد ١٤٣ تابع ب ، المجلد الثانى ، ٢٠٢٠ ، ص ص ٩٣٦ – ٩٥٥ .

٢٢. مؤمن، شريف محمد لطفى ، (2023) ؛" مراجعة متطلبات الإفصاح عن النتائج التشغيلية للقطاعات الداخلية للمنظمات لخدمة متخذى القرارات: دراسة تحليلية ميدانية "، مجلة الفكر المحاسبى ،كلية التجارة – جامعة عين شمس، مجلد ٢٧ ، العدد ١ ،ص ص ٧٧ –١٢٨ .

٢٣. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA 2017 ، معيار المراجعة الدولى رقم ٧٠٠ " صياغة الرأى و التقرير عن القوائم المالية " .

٢٤. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA 2017 ، معيار المراجعة الدولى رقم ٧٠١ "الإبلاغ عن الامور الرئيسة للمراجعة فى تقرير المراجع المستقل " .

٢٥. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA 2017 ، معيار المراجعة الدولى رقم ٧٠٥ " التعديلات على الرأى فى تقرير المراجع المستقل " .

٢٦. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA 2017 ، معيار المراجعة الدولى رقم ٥٧٠ " الإستمرارية ".

٢٧. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA 2017 ، معيار المراجعة الدولى رقم ٧٢٠ " مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى ".

٢٨. والى ، محمد زيدان ،السيد، محمد صابرحمودة ، الوردانى ، أحمد عبدالظاهر ، (2023) ؛" تقييم التوكيد المهنى لتقارير استدامة الشركات لأغراض حماية المستثمرين : دراسة تطبيقية "، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و الإدارية ،كلية التجارة – جامعة مدينة السادات ، مجلد ١٥ ، العدد ٣ ،ص ص ١ –٣١ .

٢٩. وزارة الاستثمار ، ٢٠٠٨ ، معايير المراجعة المصرية : المعيار المصرى لمهام التوكيد رقم ٣٠٠٠ " مهام التوكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات ماليه تاريخية " ، available at www.cma.gov.eg

٣٠. زين الدين ، على نبوى ، الشويخ ، أمل حسن ،أبو جريشة ، طه ذكريا ، (٢٠١٩) ؛" دور المعيار المصرى الجديد رقم (٤١) القطاعات التشغيلية فى تحسين مستوى الإفصاح القطاعى فى شركة قطاع السياحة بالمقارنة بالمعيار المصرى القديم رقم (٣٣) التقارير القطاعية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة – جامعة سوهاج ، المجلد ٣٣ ، العدد ٣ ، ص : ٢٩٥ .

ب. المراجع الأجنبية

1) Aleksanyan, M., Danbolt, J. (2015). Segment Reporting: Is IFRS 8 Really Better? Accounting In Europe, 12(1), pp37-60..
2) International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2015), "International Standard on Auditing 700 (Revised) Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements", Available at: https://www.ifac.org/publicationsresources/international-standard-auditing-isa-700-revised-forming-opinion-and-reporting.
3) International standard on auditing 701; communicating key audit matters in the independent auditor's report ," Investors Seek Makeover for Auditor's".
4) Kajüter, P., Nienhaus, M. (2017). The Impact of IFRS 8 Adoption on the Usefulness of Segment Reports. Abacus, 53(1), 28-58.
5) Lucchese, M. , Di Carlo , F. (2016) . The Impact of IFRS 8 on Segment Disclosure Practice : Panel Evidence From Italy .International Journal of Accounting and Financial Reporting , 6 (1), pages 96-126 .
6) Mardini, G. H. (2017). Narrative Disclosures under IAS 14R and IFRS 8 by Qatar Listed Companies. GSTF Journal on Business Review (GBR), 2(3
7) Mateescu, R. A. (2016). Segment Disclosure Pratices and Determinants: Evidence from Romanian Listed Companies. The International Journal of Management Science and Information Technology (IJMSIT), (20), 40-51..
8) Mateescu, R. A. (2016). Segment Disclosure Pratices and Determinants: Evidence from Romanian Listed Companies. The International Journal of Management Science and Information Technology (IJMSIT), (20), 40-51.
9) Ozeran, A.V. and Vovk, M.O. ,(2014). " Audit Of Segment Reporting ", The Practical Science Edition Independent Auditor , Vol. 7 , pp. 45 – 51.

مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي باستخدام آليات القياس غير المباشر(دراسة تطبيقية)

أ.د/ محمد زيدان إبراهيم*

أ.م.د/ إكرامي جمال السيد زهر**

محمـــد بكـــر شلتـــــوت ***

*أ.د/ محمد زيدان إبراهيم : أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة جامعة المنوفية : له اهتمامات بحثية في المحاسبة المالية

Email: Mohamedzedan_4@yahoo.com .

**أ.م.د/ إكرامي جمال السيد زهر: أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بكلية التجارة جامعة المنوفية : له اهتمامات بحثية في المحاسبة الادارية والتكاليف والمراجعة

Email:ekramy.zahr@commerce.menofia.edu.eg.

*** محمد بكر شلتوت : معيد بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية

Email: mohamedbakr@commerce.menofia.edu.

ملخص

تهدف الدراسة إلى اختبار مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آليات القياس غير المباشر لجودة الإفصاح بالتطبيق على عينة من شركات مؤشر البورصة المصرية (EGX100). وقد اعتمد الباحثون على آليات القياس غير المباشر التي يُمكن تطبيقها في بيئة الأعمال المصرية، والمُتمثلة في (آلية عدم تماثل المعلومات، وآلية عمر التسجيل في البورصة)، وقد اعتمد الباحثون على معدل دوران الأسهم لقياس سيولة الأسهم. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين كلٍ من عدم تماثل المعلومات وعمر التسجيل في البورصة وبين وسيولة الأسهم؛ يوجد تأثير معنوي إيجابي لآلية عدم تماثل المعلومات على سيولة الأسهم؛ لا يوجد تأثير معنوي لآلية عمر التسجيل في البورصة على سيولة الأسهم، وبالتالي تستجيب سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي بدلالة آلية عدم تماثل المعلومات بينما لا تستجيب سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي بدلالة آلية عمر التسجيل في البورصة، حيث ترتبط وتتأثر سيولة الأسهم بعدم تماثل المعلومات عن عمر التسجيل بالبورصة. ومن أهم التوصيات التي اقترحها الباحثون التركيز على العوامل المؤثرة في عدم تماثل المعلومات بغرض تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وبالتالي سيولة الأسهم.

الكلمات المفتاحية: جودة الإفصاح المحاسبي، عدم تماثل المعلومات، عمر التسجيل في البورصة، سيولة الأسهم.

Abstract

The study aims to test the extent of the response of stock liquidity to the quality of accounting disclosure, considering the mechanisms of indirect measurement of the quality of disclosure by applying it to a sample of companies in the Egyptian Stock Exchange Index (EGX100). The researchers relied on indirect measurement mechanisms that can be applied in the Egyptian business environment, namely (the information asymmetry mechanism and the stock exchange registration age mechanism), and the researchers relied on the stock turnover rate to measure stock liquidity. The study achieved several results, the most important of which is that there is a significant direct correlation between information asymmetry and the age of registration on the stock exchange and the liquidity of stocks. There is a positive significant effect of the information asymmetry mechanism on stock liquidity; There is no significant effect of the stock exchange registration age mechanism on the liquidity of stocks. Therefore, stock liquidity responds to the quality of accounting disclosure as a function of the information asymmetry mechanism, while stock liquidity does not respond to the quality of accounting disclosure in terms of the stock exchange registration age mechanism, as stock liquidity is correlated to and affected by the information asymmetry better than the stock exchange Registration age on the stock exchange. One of the most important recommendations proposed by the researchers is to focus on the factors affecting information asymmetry to improve the quality of accounting disclosure and thus the liquidity of stocks.

Keywords: Quality of accounting disclosure, Information asymmetry, Age of registration on the stock exchange, liquidity of stocks.

المقدمة

١-١ مقدمة الدراسة

أصبحت سيولة الأسهم من الموضوعات الهامة التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين نظرًا لكونها أحد العوامل الهامة المُؤثرة في قرارات المستثمرين، والحكم على مدى كفاءة ونضج الأسواق المالية وقرارات التمويل وما يترتب على ذلك من تأثير على قيم الشركات (زغيبي وآخرون، ٢٠١٨، ص ص: ٢٨٧: ٢٨٨; Ahmed & Ali, 2017, P. 2).، فالورقة المالية المُصدرة التي يتم التعامل عليها بسعر مرتفع لما تتميز به من درجة سيولة مرتفعة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القيمة السوقية للشركة (هندي، ٢٠٠٦، ص. ٥٢٥).،

حيث تُعتبر سيولة الأسهم ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكلٍ من المستثمرين، والشركات المُصدرة للأسهم، وأسواق الأوراق المالية، وللاقتصاد ككل. فبالنسبة للمستثمرين فهى تحميهم من مخاطر الأسهم المتعلقة بانخفاض قيمتها السوقية وارتفاع تكاليف تصريفها، فالمستثمرون ينجذبون للأسهم الأكثر سيولة عن غيرها(Cakici & Zaremba, 2021, P. 1; Utami et al., 2020, P. 797; Cheng et al., 2021, P. 170; Ghorbani et al., 2015, PP. 84: 85)، أما علي مستوى الشركات المُصدرة للأسهم فهى تقلل من مخاطر تخلف الشركات عن سداد ديونها (Nadarajah et al., 2021, P. 32)، وتزيد من فرص حصول الشركات علي تمويل خارجي لأنشطتها (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٨٠)، فضلًا عن أنها تُزيد من القيمة السوقية للشركات نتيجة لزيادة الطلب علي أسهمها لتمتعها بدرجة سيولة مرتفعة (Prommin et al., 2016, P. 84; Zhang et al., 2021 B, P. 1578)، أما علي مستوى سوق الأوراق المالية فهى تعتبر أحد العوامل التي تساهم في تحقيق الكفاءة والتكامل بسوق الأوراق المالية نتيجة لقدرتها علي جذب المستثمرين (Cheng et al., 2021, P. 170)، أما علي مستوى الاقتصاد ككل فهي تعتبر أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها التنبؤ بالحالة المستقبلية للاقتصاد (Smimou, 2014, P. 186)، كما أنها تعتبر مؤشرًا يمكن من خلاله الحكم علي مدى قوة السوق في مواجهة أي شكل من أشكال الأزمات الاقتصادية المستقبلية (Nneji, 2015, P. 132).

ونظرًا لأهمية سيولة الأسهم وما تحققه من مزايا اتجهت العديد من الدراسات في الفكر المحاسبي نحو التحري عن العوامل المؤثرة فيها، ومن هذه العوامل: أداء الشركات، وهيكل الملكية، وعدم تماثل المعلومات، ٢٠١٦، الأسهم، وحوكمة الشركات، ووسطاء المعلومات المالية، وتكاليف تنفيذ

المعاملات، وتوزيعات الأرباح، والإفصاح المحاسبي (تهامي، ٢٠٢٠، ص ص. ٣٣: ٣٧؛ الحياري، ٢٠١٨، ص. ٢٦؛ فتحي، ٢٠١٩، ص ص. ٨٩: ٩٠؛ حمودة، ٢٠١٨، ص ص. ٣٩: ٤٤؛ يوسف، ٢٠١٦، ص ص. ١٠٥٦: ١٠٥٧؛ Tran et al., 2018, PP. 116: 117; Stagliano et al., 2018, P. 20; Cho & Kim, 2021, P. 836; Jiang et al., 2011, PP. 41: 44; Utami et al., 2020, P. 797).

وقياس جودة الإفصاح يعتبر عملية معقدة كونه مفهوم متعدد الأوجه يتوقف على ما يعتقده المستثمرون حول دقة وكفاية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، ولكونه مفهوم يستخدم في تقييم المنفعة النسبية المحتملة لمحتوي تلك القوائم والتقارير (Beattie, et al., 2004 P. 20).

وتساهم جودة الإفصاح المحاسبي في تحقيق الدرجة المرغوبة من السيولة في أسواق الأوراق المالية، وذلك لكون تحقق السيولة يتوقف على حجم الصفقات أو المعاملات التي تتم في السوق، وهذا الحجم يتأثر في السوق بعنصرين هما درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، ودرجة عدم التأكد المتعلقة بالمخاطر بين المستثمرين (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٤٢)، فالإفصاح المحاسبي الجيد الناتج من توفير الكمية الكافية والملائمة والعادلة من المعلومات ذات الجودة والدقة اللازمتين في التوقيت المناسب يُخفض من درجة عدم تماثل المعلومات ودرجة عدم التأكد بين المستثمرين، وبالتبعية سوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الصفقات التي تحدث في السوق، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة سيولة الأوراق المالية حال انخفاضها (تهامي، ٢٠٢٠، ص. ٣٦؛ Brown & Hillegeist, 2007, P. 443).

وعلي الرغم من أهمية جودة الإفصاح في تفسير سيولة الأسهم إلا أن الدراسة الحالية تُركز علي آليات [١] قياس جودة الإفصاح ومدى استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي باستخدام كل آليه من هذه الآليات وذلك علي اعتبار أن جودة الإفصاح المحاسبي تؤثر بصورة كبيرة علي سيولة الأسهم في الأسواق المالية وفقًا لما تقدم من دراسات سابقة أقرت بذلك، ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٥٩؛ الحسانين وآخرون، ٢٠١٩، ص. ١٢٤٥؛ نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٧٩؛ أبو خزانة، ٢٠١٨، ص. ٩٧٧؛ Schoenfeld, 2017, P. 69;

[١] اعتمدت الدراسات السابقة على كلمات (آلية، وأسلوب، ومؤشر، وطريقة، ومقياس) للإشارة إلى مقاييس جودة الإفصاح المحاسبي.

Agarwal, et al., 2015, P. 2772; Ajina et al., 2015, P. 1234; Schrand & Verrecchia, 2005, P. 31).

وتتنوع آليات قياس جودة هذا الإفصاح التي يمكن الاعتماد عليها لتشمل آليات للقياس المباشر وأخري لغير المباشر، وتعتمد آليات القياس المباشر علي فحص وتقييم محركات الإفصاح (مضمون الإفصاح) المُتمثلة في التقارير المالية، وتتحدد هذه الآليات في آلية تحليل المحتوي المعلوماتي، وآلية تكرار الإفصاح، وآلية جودة المعلومات المحاسبية، وآلية دقة تنبؤات الإدارة، وآلية جودة الأرباح، بالإضافة إلي مؤشر كمي قائم علي أسلوب تحليل العوامل المُتمثلة في محددات جودة الإفصاح.، بينما تعتمد آليات القياس غير المباشر علي التحري من الأطراف ذوي العلاقة بمحركات الإفصاح لتحليل قدرة مستخدم المعلومات على فهم محتوي الإفصاح وتحديد المنفعة النسبية لهذا المحتوي (مردود الإفصاح)، وتشمل هذه الآليات آلية قوائم الاستقصاء والمقابلات، وآلية دقة تنبؤات المحللين الماليين، وآلية عُمر التسجيل في البورصة، وآلية إيصالات الإيداع الأمريكية، وآلية جودة المعايير المحاسبية المطبقة، وآلية عدم التماثل المعلوماتي (أحمد، ٢٠١٩، ص ص. ٤٦: ٥١؛ الزغبي، ٢٠١٨، ص ص. ٧٧: ٨٣؛ عبد العظيم، ٢٠١٧، ص ص. ١٣: ١٥؛ سعادة، ٢٠١٩، ص ص. ٣٤: ٤٩؛ محمد، ٢٠١٣، ص. ١٦٤: ١٦٦؛ Hassan & Marston, 2010, P. 9: 23)..، وعلي الرغم من ذلك التنوع وما يحققه من مزايا متعددة نجد أن كلًا من هذه الآليات تلحق بها أوجه قصور متعددة. فبالنسبة لآلية تحليل المحتوي يعاب عليها لكونها تعتمد على التقدير الشخصي للباحثين في التطبيق، وهو تقدير قد لا يكون مصحوبًا بتحكيم متخصص يتسم بالموضوعية (سعادة، ٢٠١٩، ص. ٤٥؛ محمد، ٢٠١٣، ص. ١٦٥)، أما بالنسبة لآلية تكرار الإفصاح فوجه إليها النقد بأنه لا يوجد علاقة منطقية بين عدد مرات الإفصاح ومستوى جودة الإفصاح المحاسبي (سعادة، ٢٠١٩، ص. ٤٨). أما فيما يتعلق بأوجه قصور آلية دقة تنبؤات الإدارة فيري (Hassan & Marston, 2010, P. 22) أن توقعات وتنبؤات الإدارة ذات الصلة بالأرباح تُبني على قيم فعلية للأرباح قد يكون قد حدث بها ممارسات إدارة الأرباح. أما بالنسبة لآلية جودة الأرباح فقد وجه إليها النقد بأنها تعتمد على نماذج لقياس مدى جودة الأرباح تُركز على المعلومات المالية فقد دون المعلومات غير المالية الأخرى، أما بالنسبة لآلية جودة المعايير المحاسبية المُطبقة في وجه إليها النقد بأنه ليس بالضرورة توافر الجودة بالمعايير المحاسبية أن تكون التقارير المالية خالية من إدارة الأرباح (أحمد، ٢٠١٩، ص. ٤٧). وفيما يتعلق بأوجه قصور آلية

إيصالات الإيداع الأمريكية فيري البعض (سعادة، ٢٠١٩، ص. ٥٠؛ أحمد، ٢٠١٩، ص. ٣٩) أنها لا يمكن تطبيقها في العديد من البلدان النامية، كما يري (Hassan & Marston, 2010, P. ١٤) أنه مستقبلًا قد يغيب الحافز لحيازة هذه الإيصالات نتيجة حركة التوحيد المحاسبي والتي من خلالها جاري تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. أما بالنسبة لآلية دقة تنبؤات الإدارة فيعاب عليها بأنها لا تتوافر لها تقارير رسمية أو قواعد بيانات تتضمن تنبؤات المحللين الماليين في العديد من البلدان النامية (محمد، ٢٠٢٠ أ، ص. ٤٥)، وأخيرًا وليس أخرًا بالنسبة لآلية قوائم الاستقصاء والمقابلات فوجه لها النقد نتيجة لاحتمالية وجود تحيز وعدم موضوعية بآراء المستقصي منهم، أو أن الاستبيان المستخدم مصمم بشكل غير جيد ولا يحقق الهدف منه (سعادة، ٢٠١٩، ص. ٣٧؛ Hassan & Marston, 2010, P. 13). كما أنه بوجه عام لا يتوافر لبعض هذه الآليات بيانات في بيئات الأعمال المختلفة، كما أنها جميعها يقيس الجودة من منظور واحد يتجاهل الأخر فآليات القياس المباشر تقيس الجودة من منظور مضمون الإفصاح وتتجاهل منظور مردود الإفصاح لدي المستخدمين، والعكس صحيح بالنسبة لآليات القياس غير المباشر.

وعلي الرغم من ذلك لم يتوافر في أدبيات المحاسبة دراسات تناولت دراسة وتحليل مدى استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آليات القياس غير المباشر والمقارنة بين هذه الآليات للوقوف على أكثر هذه الآليات التي تستجيب لها سيولة الأسهم من حيث الارتباط والتأثير، وذلك في حدود ما توفر للباحثين من دراسات سابقة ذات صلة،

ولذا تحاول الدراسة الحالية اختبار مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آليات القياس غير المباشر وتحديد أكثرها تأثيراً في سيولة الأسهم

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما مدي ارتباط جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) بسيولة الأسهم؟
- ما مدي ارتباط جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) بسيولة الأسهم؟
- إلي أي مدي تؤثر جودة الإفصاح المحاسبي (باستخدام آلية عدم تماثل المعلومات) على سيولة الأسهم؟

- إلي أي مدي تؤثر جودة الإفصاح المحاسبي (باستخدام عمر التسجيل في البورصة) على سيولة الأسهم؟

١-٢ أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١-٢-١ تحديد مدي قوة ومعنوية علاقة الارتباط بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) وسيولة الأسهم.

١-٢-٢ تحديد مدي قوة ومعنوية علاقة الارتباط بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) وسيولة الأسهم.

١-٢-٣ دراسة وتحليل أثر جودة الإفصاح المحاسبي (باستخدام آلية عدم تماثل المعلومات) على سيولة الأسهم.

١-٢-٤ دراسة وتحليل أثر جودة الإفصاح المحاسبي (باستخدام آلية عمر التسجيل بالبوصة) على سيولة الأسهم.

١-٣ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

الأهمية العلمية: تُعتبر الدراسة الحالية إضافة إلى البحوث العلمية في مصر التي تناولت سيولة الأسهم حيث تركز الدراسة الحالية على دراسة وتحليل تأثير آليات القياس غير المباشر في مستوي جودة الإفصاح المحاسبي وأثر هذا المستوي على سيولة الأسهم.

الأهمية العملية: تعتبر سيولة الأسهم، جودة الإفصاح المحاسبي من المتغيرات بالغة الأهمية لكل من المستثمرين والمحاسبين المحليين والدوليين، فالمحاسب مطالب بتحسين جودة الإفصاح المحاسبي ومن ثَم وجب عليه التعرف إلي مدي جودة الإفصاح المحاسبي بغرض معالجة نقاط القصور، كما أن المستثمرين يسعون إلي التعرف علي أفضل آليات قياس جودة الإفصاح المحاسبي من حيث مردود الإفصاح بأسواق الأوراق المالية، وذلك لكون الإفصاح المحاسبي له انعكاسات كبيرة علي سيولة الأسهم بهذه الأسواق وذلك كما أوضحت الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها.

١-٤ نطاق الدراسة

اعتمدت الدراسة في قياس جودة الإفصاح المحاسبي على آليات القياس غير المباشر التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة وتتوافر لها بيانات في بيئة الأعمال المصرية، وتتمثل هذه الآليات في آلية قوائم الاستقصاء والمقابلات، وآلية عُمر التسجيل في البورصة، وآلية عدم تماثل المعلومات، وتم استبعاد آلية قوائم الاستقصاء والمقابلات لأنها لا تتناسب مع الدراسة التطبيقية، كما اعتمدت الدراسة على معدل دوران الأسهم كمؤشر لسيولة الأسهم لكونه أكثر المؤشرات الذي تتوافر له بيانات لسلسة زمنية طويلة في بيئة الأعمال المصرية، كما طُبقت الدراسة على عينة من الشركات المُدرجة في مؤشر البورصة المصرية (EGX100)، خلال الفترة الزمنية التي تبدأ من عام ٢٠١٧م وتنتهي بعام ٢٠٢١م مع مراعات الشروط المُحددة في اختيار عينة الدراسة.

١-٥ خطة الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة والإجابة عن التساؤلات البحثية تم استكمال الدراسة بثلاثة عناصر بعد المقدمة تتمثل في ٢- الإطار النظري للدراسة وصياغة الفروض، ٣- الدراسة التطبيقية، ٤- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية كما يلي

٢- الإطار النظري للدراسة وصياغة الفروض

٢-١ سيولة الأسهم:

٢-١-١ مفهوم سيولة الأسهم:

يتحدد مفهوم سيولة الأسهم إلى حد كبير وفقاً للمجال الذي يستخدم فيه، فسيولة الأسهم في المجال الاقتصادي والمالي يُقصد بها قابلية السهم للتحول إلى نقدية أو العكس وبأقل تكلفة ممكنة، أي أن هناك علاقة عكسية بين سيولة الأسهم وتكلفة التعامل اللازمة لتحويل السهم إلى نقدية، وتتمثل تكلفة التداول أو التعامل في كلٍ من عمولة التداول والضريبة بالإضافة إلى تكلفة السيولة التي تتمثل في الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء (Aitken & Comerton-Forde, 2003, P. 46).

كما عرفها (هندي، ٢٠٠٦، ص. ٥٢٥) "بسهولة التسويق أي إمكانية شراء أو بيع الأسهم بسرعة، وبسعر قريب جداً من السعر الذي أبرمت به أخر صفقة على هذه الورقة (السهم)، على فرض عدم ورود معلومات جديدة للسوق".

كما قد أشار (Switzer & Picard, 2016, P. 106) إلى أن سيولة الأسهم تعبر عن الدرجة التي يمكن عندها شراء أو بيع الأسهم دون التأثير بشكل كبير على سعرها، كما عرفها (Ahmed & Ali, 2017, P. 2) بأنها تشير إلى سهولة تحويل الأسهم إلى نقدية أو العكس.

كما أشار (Utami et al., 2020, P. 795) إلى أنها هي القدرة على شراء أو بيع الأسهم بسرعة وبكميات كبيرة دون التأثير على أسعارها ودون التسبب في زيادة في تكاليف المعاملات.

كما أشار (Cakici & Zaremba, 2021, P. 3) إلى أنها المدى الذي يستطيع المستثمر من خلاله شراء أو بيع عدد كبير من الأسهم بأي ثمن وفي أي وقت، ودون التسبب في حدوث انحرافات في أسعارها.

كما أشار (Nguyen et al., 2021, P. 4) إلى أنها تعبر عن القدرة على تداول الأسهم بأحجام كبيرة بسرعة وبتكلفة منخفضة وبتأثير ضئيل على السعر، فهي قائمة على أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في: كمية تداول كبيرة، وسرعة تداول عالية، وتكاليف تداول منخفضة، وتأثير ضئيل على السعر.

وفي ضوء المفاهيم السابق عرضها يمُكن استنتاج الآتي:

- أن سيول الأسهم تعتمد على توافر السرعة العالية في بيع أو شراء الأسهم (سهولة التسويق)، وتوافر إمكانية بيع الأسهم دون التأثير بشكل جوهري على أسعارها في منصات التداول بسوق الأوراق المالية.
- أن هناك علاقة عكسية بين سيولة الأسهم وتكلفة التعامل اللازمة لتحويل السهم إلى نقدية والمُتمثلة في عمولة التداول والضريبة والفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، ومن ثم تتحقق السيولة عند تحويل الأسهم إلى نقدية بأقل تكلفة ممكنة.

٢-١-٢ أهمية سيولة الأسهم:

تُمثل سيولة الأسهم أهمية كبيرة بالنسبة لكلٍ من المستثمرين، والشركات المُصدرة للأسهم، وأسواق الأوراق المالية، وللاقتصاد ككل.

فبالنسبة للمستثمرين فإن سيولة الأسهم تساعدهم في تحقيق أهدافهم بعيداً عن التعرض لمخاطر الأسهم المتنوعة والتي تتمثل في انخفاض قيمتها التسويقية أو تحمل تكاليف كبيرة لتداولها أو تصريفها وما يترتب على ذلك من فقدان للفرص الاستثمارية البديلة المتاحة بالسوق، فالسيولة توفر للمستثمرين السرعة في التداول وتُخفض من تكاليف التداول، وبالتالي ينجذب المستثمرون إلي

الأسهم الأكثر سيولة عن غيرها (Cakici & Zaremba, 2021, P. 1; Utami et al., 2020, P. 797; Cheng et al., 2021, P. 170; Ghorbani et al., 2015, PP. 84: 85)، فمن الطبيعي أن يقوم المتعاملون في أسواق المال بشراء الأسهم ذات السعر المرتفع ولكن شريطة أن تتميز بدرجة عالية من السيولة والعكس صحيح، فلن يُقدم المتعاملون بالسوق على شراء الأسهم ذات السيولة الضعيفة إلا إذا كان سعرها منخفضاً إلى المستوي الذي يعوض الخسائر التي يتحملونها عند محاولتهم بيع هذه الأسهم في التاريخ الذي يريدونه (الحياري، ٢٠١٨، ص.٢٥).

وعلي مستوي الشركة المُصدرة للأوراق المالية، نجد أن الورقة المالية المُصدرة التي يتم التعامل عليها بسعر مرتفع لما تتميز به من درجة سيولة مرتفعة تؤثر بشكل مباشر وآخر غير مباشر علي القيمة السوقية للمنشأة فإذا افترضنا أن الشركة تعتمد في التمويل علي حقوق الملكية بالكامل، فسنجد أن القيمة السوقية للشركة تكون مساوية لعدد الأسهم المُصدرة مضروبة في القيمة السوقية للسهم، وبالتالي فإن ارتفاع القيمة السوقية للسهم يعني في حد ذاته ارتفاع القيمة السوقية للشركة، وهذا هو التأثير المباشر لسيولة الأسهم، أما فيما يتعلق بالتأثير غير المباشر لسيولة الأسهم فنجد أنه ينتج من زيادة حصيلة الإصدار المترتبة علي بيع الأسهم ذات السيولة العالية بأسعار مرتفعة، مما يحمل في طياته انخفاض تكلفة رؤوس الأموال وبالتبعية ارتفاع القيمة السوقية للشركة (هندي، ٢٠٠٦، ص. ٥٢٥)، ولقد أكدت بعض الدراسات إلي أن سيولة الأسهم تُزيد من قيمة الشركات (Prommin et al., 2016, P. 84; Zhang et al., 2021 B, P. 1578)، كما أشار دراسة (Nadarajah et al., 2021, P. 32) إلي أن سيولة الأسهم تحد وتقلل من مخاطر تخلف الشركات عن سداد الديون، كما أشار دراسة (Shahzad et al., 2022, P. 40) إلي أن سيولة الأسهم تقلل من اعتماد الشركات علي الائتمان التجاري في التمويل، كما أن لسيولة الأسهم بعض المزايا الأخرى التي تحققها للشركات حيث تُزيد من حوافز الإدارة لدفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم (Jiang et al., 2017, P. 312)، كما أن سيولة الأسهم تساهم في إتاحة الفرص أمام الشركات لتمويل أنشطتها بواسطة رؤوس أموال خارجية، كما تساعدها أيضاً علي فهم تطورات أسواق رأس المال (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٨٠).

أما على مستوي سوق الأوراق المالية فتُعتبر سيولة الأسهم من الخصائص الهامة التي يجب توافرها بسوق الأوراق المالية، وذلك لما لها من قدرة كبيرة علي جذب المستثمرين فكلما زاد مستوي سيولة الأوراق المالية زادت جاذبيتها والعكس صحيح (Utami et al., 2020, P. 795 ؛ عبد

الحافظ، ٢٠٠٠، ص. ١٨٠)، كما تُعتبر سيولة الأسهم المرتفعة من أحد أسباب تكامل وتحرر الأسواق المالية حيث يميل المستثمرين إلي تحويل وتحريك رؤوس أموالهم وذلك حينما يتوقعون تحقيق قدر كبير من الأرباح أو العوائد، ومن ثم يتحقق التكامل من خلال الزيادات الكبيرة التي تحدث من هذه التحركات والتحويلات لرؤوس الأموال (Dong, 2018, PP. 2 – 8) ، كما تُعتبر سيولة الأسهم أيضاً أحد العوامل التي تؤثر علي كفاءة السوق (Cheng et al., 2021, P. 170)، حيث تسهم درجة السيولة المرتفعة في تنشيط التعاملات ينتج عنه إتاحة معلومات أكثر لجمهور المتعاملين في السوق، ومن ثَم يسهم ذلك في تخفيض فجوة عدم تماثل المعلومات بين جمهور المتعاملين، الأمر الذي ينعكس في النهاية بشكل إيجابي علي كفاءة السوق، وبالتالي يساعد ذلك علي تحقيق النمو من منظور اقتصادي (نصير، ٢٠٢٢، ١٥٤؛ فودة، ٢٠١٧، ص. ٢٧٩؛ Kasim, 2015, P. 15).

كما تعد سيولة الأسهم أحد المؤشر الهامة التي يمكن من خلالها التنبؤ بحالة الاقتصاد المستقبلية (نصير، ٢٠٢٢، ١٥٤)، فقد أشارت دراسة (Smimou, 2014, P. 186) إلى أن السيولة بسوق الأوراق المالية الكندي كان لها دور كبير في التنبؤ بالنمو الاقتصادي في المستقبل. ومن جانب أخر وجدت دراسة (Ellington, 2018, P. 235) أنه خلال فترة الأزمة يؤدي انخفاض مستويات السيولة بسوق الأوراق المالية إلى إعاقة الاقتصاد بشكل سلبي، كما وجدت دراسة (Apergis et al. 2015, P. 42) إلى أن النظرة المستقبلية للاقتصاد تعتمد على مشاعر المستثمرين والتي بدورها تحددها ظروف السيولة في سوق الأوراق المالية. علاوة على ذلك أكدت دراسة (Nneji, 2015, P. 132) أن السيولة بسوق الأوراق المالية تصور مستوى قوة السوق في تحمل أي شكل من أشكال الأزمات أو الصدمات الاقتصادية المستقبلية.

٢-١-٣ قياس سيولة الأسهم:

تُعتبر سيولة الأسهم مصطلح متعدد الأبعاد ومن ثَم يصعب قياسه بسهولة (Aitken & Comerton-Forde, 2003, PP. 46: 47)، ولقد تعددت محاولات الباحثين لقياسها، وفيما يلي توضيح لأكثر المقاييس استخداماً بين الدارسين في الفكر المحاسبي لسيولة الأسهم:

- **مدي السعر (الهامش السعري):**

يُعتبر مدي السعر من أكثر المقاييس المستخدمة في قياس سيولة الأسهم بدلالة عدم تماثل المعلومات، ويُقاس المدي السعري بالفرق بين أفضل سعر للشراء أو للطلب (السعر الذي يرغب

المستثمرين في شراء السهم به ويمثل أدني سعر يقبله البائع للبيع به)، وبين أفضل سعر للبيع أو للعرض (السعر الذي يرغب المستثمر في بيع السهم به ويمثل أعلى سعر يكون المشتري على استعداد لدفعه) (فتحي، ٢٠١٩، ص. ٩١؛ Naik et al., 2020, P. 5).

ويتحدد هذان السعران بواسطة المتعاملين بالسوق أو صُناع السوق [٢]، حيث يقوم المتعاملون من المستثمرين أو صُناع السوق بتحديد الهامش السعري المرغوب بين سعري العرض والطلب، وذلك حرصاً منهم على تدنية الخسائر المُحتمل تحققها من عمليات التبادل التي قد تحدُث مع المتعاملين ذوي المعلومات الأكثر، أو سعياً منهم إلى تعظيم المكاسب المُحتمل تحققها من عمليات التبادل مع المتعاملين ذوي المعلومات الأقل (فودة، ٢٠١٧، ص. ٢٨٠).

وبما أن مقياس مدي الهامش السعري ذو صلة وثيقة بظاهرة عدم تماثل المعلومات، فقد يتجه صُناع السوق أو المتعاملين بالنسبة للأسهم التي يُحيط بها ظاهرة عدم تماثل المعلومات إلى تحديد سعر منخفض جداً للشراء، وكذلك سعر مرتفع جداً للبيع، ومن ثَم يؤدي ذلك إلي زيادة المدي السعري لمنع أو تقليل التعامل عليها، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإقبال على تداول هذه الأسهم، بالشكل الذي قد يترتب علية تأثيراً سلبياً على سيولتها، وبناءً علي ذلك كلما زاد المدي السعرى زادت معه صعوبة تسويق الورقة المالية بشكل ينعكس سلباً علي سهولة تحويلها إلى نقدية، وبصورة توفر الدليل علي ضعف سيولة الورقة المالية، ومن ثَم يرتبط المدى أو الهامش السعرى بعلاقة طردية مع عدم تماثل المعلومات، وبعلاقة عكسية مع سيولة الأسهم (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٣٥؛ فودة، ٢٠١٧، ص. ٢٨٠).

ويتكون المدي السعري من ثلاثة أنواع من التكاليف النوع الأول ويتمثل في تكاليف تنفيذ الأوامر الخاصة بالبيع أو بالشراء وتتضمن عمولة السماسرة والضرائب، أما النوع الثاني فيتمثل في تكلفة الاحتفاظ بالأسهم في فترة ما قبل البيع وتعبر عن الخسائر المترتبة على عدم كفاءة تنويع محفظة الأوراق المالية، أما النوع الثالث فيتمثل في تكاليف الاختيار العكسي ويقصد بها التكاليف الناتجة عن التعامل مع المستثمرين ذوي المعلومات الخاصة. وتختلف مكونات المدي السعري باختلاف أنظمة التداول المعمول بها في الأسواق المالية، حيث يتكون الهامش في الأسواق المالية التي تتبع نظام التداول حسب الأسعار المعلنة من الثلاثة أنواع من التكاليف السابق ذكرها نظراً

[٢] **صانع السوق:** هو الشخص الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية مُدرجة أو أكثر طِبقاً للضوابط الصادرة عن أو المُعتمدة من هيئة أسواق المال، وذلك في مقابل هامش ربح يتحدد بالفرق بين السعر الذي يشتري به الورقة والسعر الذي يبيعها به (هنداوي، ٢٠٠٦، ص. ١١٨).

لوجود صُناع للسوق، أما إذا كان السوق يتبع نظام التداول حسب الأوامر بصورة تعني غياب صُناع للسوق فإن الهامش السعري يتكون من التكاليف السابق ذكرها ما عدا تكلفة الاحتفاظ بالأسهم (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٣٦).

ولقد اعتمدت بعض الدراسات على صور أخري للهامش السعري، فلقد اعتمد دراسة (Tran et al., 2018, P. 120) في القياس على المدي السعري الربع سنوي المحسوب بمتوسط الفروق بين أفضل حالات العرض والطلب للسعر اليومي للسهم المقسومة على الفروق بين أفضل حالات العرض والطلب للسعر اليومي خلال ربع العام المُحدد، كما اعتمد دراسة (Cakici & Zaremba, 2021, P. 3; Nguyen et al., 2021, P. 13) على مقياس الهامش السعري اليومي النسبي وذلك على أساس تحديد الفرق بين أفضل حالات العرض والطلب لسعر السهم في نهاية اليوم مقسوماً على متوسط الهامش السعري اليومي.، أو على مقياس الهامش الفعلي والذي يُحدد بضعف الفرق بين سعر التنفيذ ومتوسط الهامش السعري، مقسوماً على متوسط الهامش السعري كما أشرت دراسة (فودة، ٢٠١٧، ص. ٢٨٠).

- **حجم التداول:**

يرتبط حجم التداول بعدم تماثل المعلومات ارتباطاً عكسياً، حيث كلما زادت درجة عدم تماثل المعلومات أدي ذلك إلى حدوث تباين كبير في المعلومات المتاحة للمتعاملين أو عدم وصول المعلومات إلي كافة المتعاملين بالسوق، وهذا يعني بالتبعية انسحاب بعض المتعاملين من السوق بشكل نهائي أو تخفيض حجم تعاملاتهم، ومن ثَم يؤثر ذلك بشكل سلبي علي حجم التداول وبالتبعية علي سيولة الأسهم وذلك لوجود علاقة طردية بين حجم التداول وسيولة الأسهم (فودة، ٢٠١٧، ص. ٢٨٢).، فحجم التداول يتأثر ببيئة معلومات الشركة (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٣٦)، ويتم قياس جحم التداول بعدد أو قيمة الأسهم المتداولة أو التي يتم التعامل عليها خلال فترة زمنية محددة قد تكون يوماً أو شهراً أو سنةً (Nguyen et al., 2021, P. 12؛ فتحي، ٢٠١٩، ص. ٩٢؛ نصير، ٢٠٢٢، ١٥٧)، كما يستخدم حجم التداول في بناء المقاييس الأخرى الواردة فيما بعد.

- **ضعف السيولة (عدم السيولة):**

اعتمد هذا المقياس والذي يطلق عليه مقياس (Amihud, 2002) على فكرة أن الأسهم التي تتصف بضعف السيولة يحدث بها تغيرات كبيرة في أسعارها خلال فترة زمنية معينة بالنسبة لنفس كمية التداول التي حدثت في الفترات السابقة، فهذا المقياس يوضح تأثير حجم التداول على أسعار

الأسهم، ويُحسب بواسطة نسبة القيمة المطلقة لعوائد الأسهم اليومية إلى حجم التداول اليومي، أو يقاس من خلال قسمة القيمة المطلقة لعوائد الأسهم اليومية على قيمة التداول المُرجحة بعدد أيام تداول أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية (Amihud, 2002, PP. 35: 39; Prommin et al., 2016, P. 77; Nguyen et al., 2021, P. 13; Wang & Wei, 2021, P. 4; Cakici & Zaremba, 2021, P. 3; Zhang et al., 2021 A, P. 2; Tran et al., 2018, P. 121; Naik et al., 2020, P. 6).

- **نسبة السيولة:**

تعتبر نسبة السيولة مقياس عكسي لمقياس ضَعف السيولة (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٣٧)، وتُحتسب هذه النسبة من خلال قسمة حجم التداول اليومي (عدد الأسهم التي يتم تداولها في اليوم) على القيمة المطلقة لعائد السهم اليومي بسوق الأوراق المالية (Ahmed & Ali, 2017, P. 7؛ زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٨٠)، وذلك على افتراض أن السوق المالي يتميز بالعمق والاتساع والمرونة بشكل يعني وجود عدد كبير من المعاملات أو الصفقات دون حدوث تغُير كبير في الأسعار، ويُعتبر ارتفاع هذه النسبة دليلاً على ارتفاع سيولة الأسهم والعكس صحيح (Prommin et al., 2016, P. 77).

ولقد أشارت دراسة (فتحي، ٢٠١٩، ص. ٩٢) إلى أن نسبة السيولة يمكن حسابها بقسمة حجم التداول الشهري علي القيمة المطلقة لعائد السهم الشهري المضروبة في درجة تذبذب الأرباح، ويُقاس تذبذب الأرباح بالقيمة المطلقة للفرق بين نسبة التغير السنوي في الأرباح قبل الفوائد والضرائب وبين متوسط هذا التغير خلال مدة الدراسة المُحددة.

- **معدل دوران السهم:**

يهدف هذا المعدل إلي التعرف علي نشاط أسهم شركة معينة أو مجموعة شركات تنتمي إلي نفس القطاع خلال فترة زمنية معينة في سوق الأوراق المالية، ويتم حساب هذا المعدل بالنسبة المئوية لعدد الأسهم المتداولة لشركةٍ ما بالسوق خلال فترة زمنية محددة (حجم التداول) إلي إجمالي عدد الأسهم المُصدرة لهذه الشركة أو متوسط عدد الأسهم المُصدرة، فكلما كان هذا المعدل مرتفع دلّ ذلك علي انخفاض تكاليف اتمام الصفقات أو المعاملات وبالتبعية دلّ ذلك علي ارتفاع سيولة الأسهم، وذلك لوجود علاقة عكسية بين تكاليف الصفقات وسيولة الأسهم وذلك كما تم ذكره سابقاً (Tran et al., 2018, P. 121؛ فتحي، ٢٠١٩، ص. ٩٣؛ حمودة، ٢٠١٨، ص. ٣٧؛

Prommin et al., 2016, P. 77; Ahmed & Ali, 2017, P. 7; Amihud & Noh, 2021, P. 2105; Naik et al., 2020, P. 5).

ويعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعاً إن لم يكن أكثرهم في الاستخدام بين الباحثين الأكاديميين أو الممارسين في الواقع العملي، ويرجع ذلك إلى أن أغلب المقاييس يحتاج إلى كمية كبيرة من البيانات والمعلومات التي يكون معظمها غير متاح في العديد من الأسواق المالية، كما أنها إذا توفرت فأنها لا تغطي سلاسل زمنية طويلة تكفي للقيام بالدراسات الأكاديمية بشكل مناسب يوفر نتائج يمكن الاعتماد عليها (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٨١ ;Amihud, 2002, P. 36).

ولقد اتجهت دراسة (Cakici & Zaremba, 2021, P. 3) إلى قياس هذا المعدل بنفس الأسلوب، ولكن بدلالة القيمة بدلاً من الحجم، وذلك نظراً لتوافر هذه البيانات في الإحصائيات المنشورة للأسواق المالية في بعض الدول كما أنها تتوافر لفترت زمنية طويلة.

- **عمق السوق:**

بالنسبة للمستثمرين الكبار في سوق الأوراق المالية، قد يقلل مقياس المدي أو الهامش السعري من التكلفة الحقيقية للتداول، ومن ثَم قد يجعلهم ذلك يبالغون في تقدير سيولة الأسهم، وبالتالي كان هناك حاجة لتوافر مقياس أكثر اكتمالاً يعتمد علي تحليل حجم الأوامر المتاحة في كل خطوة سعرية، حتي يمكن الأخذ في الاعتبار تأثير السوق وتكاليف الفرصة البديلة للتداول علي سيولة الأسهم، فعلي سبيل المثال إذا أراد المستثمر شراء ألف سهم ولم يكن هناك سوى سبعمائة سهم متاح بأفضل سعر طلب يرغب فيه المستثمر، فيجب عليه زيادة سعر الطلب حتي يحقق هدفة ويوفر الحجم الكافي من الأسهم المطلوبة، وبالتالي سوف يتحمل هذا المستثمر تكاليف ضَعف عمق السوق وبالتالي سوف ينخفض الدافع لديه نحو تنفيذ كميات كبيرة من أوامر البيع والشراء وذلك رغبةً في تجنب أي خسارة، مما قد ينعكس ذلك بشكل سلبي علي سيولة الأسهم بالرغم من ما قد يوحي به انتشار العرض والطلب المعتمد عليه مقياس مدي السعر من ارتفاع سيولة الأسهم (هندي، ٢٠٠٦، ص. ٥٣٤).

وبناءً علي ما سبق ظهر مقياس عمق السوق لتحقيق التكامل في القياس، ويُحتسب هذا المقياس عن طريق اللوغاريتم الطبيعي للمتوسط السنوي لمجموع الكمية المتاحة من الأوراق المالية (الأسهم) لشركةٍ ما بأفضل سعر للشراء وللبيع خلال فترة مالية محددة (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٨١؛ فودة، ٢٠١٧، ص. ٢٨٢؛ Tran et al., 2018, P. 121)، كما قد يُحسب عمق السوق من

خلال ترجيح أوامر البيع والشراء بمعدل التنفيذ الخاص بها، وذلك حتي يتم إعطاء وزن أكبر للأوامر التي أغلقت علي أفضل سعر للشراء أو للبيع، وبالتالي يُقاس عمق السوق المرجح بمعدل التنفيذ من خلال الجذر التربيعي لحاصل ضرب قيمة أوامر الشراء المرجحة بمعدل تنفيذ أوامر الشراء في قيمة أوامر البيع المرجحة بمعدل تنفيذ أوامر البيع، ويحسب معدل التنفيذ بالنسبة لأوامر الشراء بناتج قسمة كمية البيع على كمية الشراء، وبالنسبة لمعدل التنفيذ لأوامر البيع يُحسب بناتج قسمة كمية الشراء علي كمية البيع (Aitken & Forde, 2003, PP. 56: 57).

- **معدل العائد الصفري:**

إن نسبة أيام التداول ذات العائد الصفري للسهم إلى إجمالي أيام التداول لهذا السهم في سوق الأوراق المالية خلال فترة مالية معينة يمكن اعتبارها مقياساً لسيولة الأسهم، ويرجع ذلك إلي أن المتعاملين من المستثمرين المطلعين لن يكونوا مستعدين للتداول إلا عندما تكون المكاسب التي يحصلون عليها من معلوماتهم الخاصة كبيرة بما يكفي لتغطية تكاليف التداول، وبالتالي فمن المحتمل أن تمنع تكاليف التداول المرتفعة المستثمرين من التداول إذا كان السهم لا يتسم بالسيولة أيضاً، ونتيجة لذلك تشهد الأسهم غير السائلة معدلات أعلى من أيام التداول ذات العائد الصفري، ومن ثَم فكلما كان معدل العائد الصفري مرتفع كلما دلّ ذلك علي انخفاض سيولة الأسهم (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٨١؛ Tran et al., 2018, P. 121 ;Cakici & Zaremba, 2021, PP. 12: 13 ;Nguyen et al., 2021, P. 4; 3 ;Wang & Wei).

- **الانتشار الضمني للسهم:**

يعتمد هذا المقياس على التغيرات التي تحدث بشكل يومي في أسعار الأسهم على جانبي العرض والطلب، حيث يتم قياس التباين اليومي في الأسعار في كل ربع سنة بين سلسلتين زمنيتين متتاليتين لتحديد مدي الانتشار الفعال للسهم (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٨١؛ Tran et al., 2018, P. 121)، شريطة أن يتوافر لكل سهم من أسهم الدراسة على الأقل ٢١ مشاهدة تداول في كل يوم تداول خلال العام محل الدراسة لضمان تحقق الانتشار الفعال، وكلما ارتفعت قيمة هذا المقياس كلما كان ذلك دليلاً على انخفاض سيولة الأسهم (Nguyen et al., 2021, P. 13).

- **معامل مرونة التداول:**

يأخذ هذا المقياس في الاعتبار رغبة كلا الطرفين في المعاملة لتنفيذ تداول الكمية المحددة من الأسهم بالسعر المعروض دون أي تأخير وفي الوقت المناسب، فهو معدل يهدف إلى قياس مدي

سرعة وفورية تنفيذ المعاملات، ويُحسب عن طريق قسمة النسبة المئوية للتغير في حجم التداول اليومي للسهم على النسبة المئوية للتغير في سعر الإغلاق اليومي للسهم، وكلما ارتفع هذا المعامل كان ذلك دليل علي زيادة سرعة تنفيذ المعاملات وبالتبعية ارتفاع سيولة الأسهم (Naik et al., 2020, P. 5; Wanzala, 2018, P. 142).

وبناءً على ما سبق يري الباحثون أنه على الرغم من أهمية سيولة الأسهم وما تحققه من مزايا للمستثمرين، وللشركات المُصدرة للأسهم، ولأسواق الأوراق المالية، وللاقتصاد ككل، وبالرغم أيضاً من كثرة المقاييس المقترحة لقياس سيولة الأسهم، لم يتوصل الباحثون إلى مقياس أنسب يعبر عن المستوي الحقيقي لسيولة الأسهم، وذلك لكون مفهوم السيولة متعدد الأبعاد (كحجم التداول، وتكلفة التداول، وسرعة تنفيذ المعاملات).

٢-٢ جودة الإفصاح المحاسبي

٢-٢-١ مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي:

يُعتبر قياس جودة الإفصاح المحاسبي من العمليات المعقدة، لأن مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي متعدد الأبعاد يتوقف على ما يعتقده المستثمرين حول دقة وكفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، ولكونها مفهوم يستخدم في تقيم المنفعة النسبية المحتملة لمحتوي التقارير المالية (Beattie, et al., 2004, P. 20)، والشركات في ظل نظام اقتصاد السوق الحر تدار بواسطة مجموعات لها فلسفات إدارية مختلفة ولها حرية تصرف واسعة فيما يتعلق بإفصاح البيانات والمعلومات المحاسبية لمجتمع المستخدمين لهذه المعلومات كالمستثمرين الحاليين أو المرتقبين على سبيل المثال وليس الحصر (علي، ٢٠١٢، ص. ١٠٥).

وبالتالي فقد أثار ذلك الجدل حول مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي وما يتضمنه من أبعاد، (Beretta & Bozzolan, 2008, P. 340).، وبناءً عليه فقد اجتهد عدد من الكتاب والباحثين لمحاولة وضح وتحديد مفهوم يوضح جودة الإفصاح.

فقد عُرفت جودة الإفصاح المحاسبي "بأنها قدرة المنشأة على توفير أكبر كمية من المعلومات التي تساعد على التوصل إلى استنتاجات وتنبؤات أفضل من قبل المحللين الماليين حول العوائد المستقبلية للشركة، ومن ثَم فأن جودة الإفصاح تتحقق عندما تتوافر الدقة في تنبؤات المحللين الماليين، والعكس صحيح" (Beretta & Bozzolan, 2008, P. 341). كما عُرفت بأنها "وسيلة

هامة لزيادة كفاءة السوق وحماية المستثمرين من خلال توفير إفصاح يقدم معلومات يستطيع المستثمر قراءتها وفهمها وتفسيرها بسهولة ويسر" (Yue-mei & Yan-xi, 2008, P. 911).

كما قد تم الإشارة إليها بأنها تتوقف على منفعة ما يتضمنه الإفصاح من معلومات لمستخدميه، ومدي تلبيته لاحتياجات المعلومات المتعددة لهؤلاء المستخدمين، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية قائمة على معرفة ودراية (حسن، ٢٠١٣، ص. ٩).

كما قد تم الإشارة إلى أنها تعني تحسين كفاءة السوق اعتماداً على معلومات عالية الجودة في التقارير المالية، وهذه الجودة لا تعتمد على كمية الإفصاح ولا على نوع المعايير المحاسبية المستخدمة، ولا على احتياجات مستخدم المعلومة فاحتياجاتهم متباينة، ولكن تعتمد على أن المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية يجب أن تتصف بالملائمة والموثوقية والقابلية للتحقق والقابلية للفهم والمقارنة، مع توفيرها في الوقت المناسب وذلك من أجل تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات المالية (عبد العظيم، ٢٠١٧، ص. ١٦).

وقد أكد (أحمد، ٢٠١٩، ص. ٤٤) على أن جودة الإفصاح المحاسبي هي "قدرة الإدارة على توفير المعلومات المالية وغير المالية التي يتوافر فيها خصائص المعلومات المحاسبية الأساسية والثانوية بالتقارير المالية في الوقت المناسب وبالشكل الذي يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات السليمة"

وفي نفس السياق تُعرف جودة الإفصاح المحاسبي بأنها "قدرة الرسالة الإعلامية التي يحملها الإفصاح المحاسبي على إشباع احتياجات متلقي المعلومات المحاسبية، ويتحدد في الواقع التطبيقي بمطابقة محتويات الرسالة الإعلامية للمتطلبات المحددة مسبقاً، سواء في صورة متطلبات اجبارية أو متطلبات اختيارية.، وبالشكل الذي يفي بمتطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" (سعادة، ٢٠١٩، ص. ١٣).

كما تُعرف جودة الإفصاح المحاسبي بأنها "درجة الدقة التي يُعبر بها التقرير المالي عن الوضع الاقتصادي والأداء الاقتصادي للوحدة ومدي توفيره لمعلومات ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات نافعة من قبل الأطراف المختلفة كالمحللين الماليين"(محمد، ٢٠٢٠ أ، ص. ٣٢).

ومن جهة أخري فقد تم الإشارة إلي جودة الإفصاح المحاسبي بأنها تعني توافر الجودة بالمعلومات المحاسبية والتي تُعرف "بأنها دقة وتوقيت واكتمال واتساق وملاءمة استخدام المعلومات

المحاسبية المطبقة لحل المشكلات والتنبؤ بالحدث الاقتصادي بشكل صحيح وواضح" (Thapayom, 2022, P.90).

وبناءً على ما سبق يُمكن القول إن جودة الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي يتحقق عند توافر:

- الكمية الكافية من المعلومات الهامة الواردة بالقوائم والتقارير المالية وغير المالية التي تساعد على التوصل إلى تفسيرات واستنتاجات وتنبؤات أفضل تتسم بالدقة، وتحقق الإشباع لاحتياجات متلقي المعلومات المحاسبية، وذلك للمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة.
- التوافق بين محتويات القوائم والتقارير المالية وغير المالية والمتطلبات الإجبارية أو الاختيارية المحددة من قبل المنظمات المهنية والمتفق عليها في الفكر المحاسبي.
- الجودة في المحتوي المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية وغير المالية من خلال توفير الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب، وذلك من أجل تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات المالية وزيادة كفاءة السوق وحماية المستخدمين.

وبناءً على ما سبق يمكن للباحثين الإشارة إلى أن جودة الإفصاح المحاسبي مصطلح يعبر عن مدي قدرة إدارة الشركة على توفير الكمية الكافية من المعلومات الهامة بالقوائم والتقارير المالية وغير المالية، والتي تتوافر بها الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية، وذلك بالشكل الذي يتوافق مع المتطلبات الإجبارية أو الاختيارية المتفق عليها ذات الصلة بالإفصاح، ويساعد على التوصل إلى تفسيرات واستنتاجات وتنبؤات أفضل تتسم بالدقة تُحقق الإشباع لاحتياجات متلقي المعلومات المحاسبية المتنوعة، ومن ثَّم تُسهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.، أي أن الجودة بالإفصاح المحاسبي لابد وأن تتحقق من خلال توافر الجودة بمضمون الإفصاح وكذلك بمردود الإفصاح لدي المستقبلين.

٢-٢-٢ آليات قياس جودة الإفصاح المحاسبي:

تعددت وتنوعت آليات قياس جودة الإفصاح المحاسبي، وفقاً لما ورد في الأدب المحاسبي فقد تم تصنيفها وتقسيمها إلى آليات قياس مباشر وآليات قياس غير مباشر، وفيما يلي عرض تفصيلي لآليات القياس غير المباشر:

➢ **عُمر التسجيل في البورصة:**

تعتمد هذه الآلية في قياس جودة الإفصاح المحاسبي على فترة إدراج الشركة في بورصة الأوراق المالية مُقاسة بعدد الشهور أو السنوات والتي تتحدد من تاريخ إدراج الشركة في البورصة حتى تاريخ إجراء الدراسة، فكلما كانت فترة إدراج الشركة بالبورصة أطول دلّ ذلك علي جودة الإفصاح المحاسبي.، وذلك نتيجة لحرص الشركات القديمة علي سمعتها بالإضافة إلي الخبرة التي اكتسبتها خلال فترة إدراجها بالبورصة مقارنةً بالشركات حديثة التسجيل بالبورصة (Hasan & Hosain, 2015, P. 17)، وأوضحت بعض الدراسات أن عُمر التسجيل في البورصة يؤثر بشكل إيجابي على مستوي جودة الإفصاح المحاسبي الإلزامي ولا يؤثر علي جودة الإفصاح المحاسبي الاختياري (Hasan & Hosain, 2015, P. 26)، كما أوضحت دراسة (La Soa Nguyen et al., 2017, P. 263) أن عُمر التسجيل في البورصة يؤثر بشكل إيجابي على مستوي جودة الإفصاح المحاسبي البيئي الإلزامي بشكل خاص، كما توصلت دراسة (Dyduch, 2017, P. 173) إلي أنه لا يوجد علاقة تأثير معنوية بين عُمر التسجيل في البورصة وبين مستوي جودة الإفصاح المحاسبي البيئي المالي ككل بشقيه الإلزامي والاختياري، كما أشارت دراسة (Clarkson & Satterly, 1997, P. 286) إلي أن عمر التسجيل في البورصة يُعتبر أحد المُؤشرات الدلة علي جودة الإفصاح المحاسبي المعنية بكمية المعلومات المفصح عنها، كما أوضحت بعض الدراسات مثل (أصميده ومحمد، ٢٠١٢، ص. ٣١؛ Cooke, 1992, P. 229) أن التسجيل ببورصة الأوراق المالية يؤثر إيجابياً علي جودة الإفصاح الاختياري.

➢ **جودة المعايير المحاسبية المطبقة**

تعتمد هذه الآلية على نوعية المعايير المحاسبية المُطبقة في قياس جودة الإفصاح المحاسبي، حيث يوجد علاقة إيجابية بين جودة المعايير المحاسبية وإنتاج محتوي معلوماتي محاسبي مفيد لعملية اتخاذ القرارات (الزغبي، ٢٠١٨، ص. ٨٣؛ أحمد، ٢٠١٩، ص. ٤٧).

ولقد أشارت دراسة (Bailey et al., 2006, P. 12) إلى أن الإدراج في البورصات الأمريكية يؤدي إلي تحسين المحتوي المعلوماتي للإفصاح الإلزامي وذلك نتيجة لارتفاع جودة المعايير المحاسبية ذات الصلة بالإفصاح المفروضة على الشركات العاملة في بيئة الأعمال الأمريكية (GAAP) مقارنةً بالمعايير المحلية المطبقة في بلاد تلك الشركات، وقد قدمت دراسة (سعادة، ٢٠١٩، ص. ٤١) قياس مستوي جودة المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير

المالية للشركة بناءً علي إدراج هذه التقارير بالبورصات الأمريكية من عدمه كمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كانت تقارير الشركة مدرجة في أحدي البورصات الأمريكية وصفر بخلاق ذلك.

قد أشارت دراسة (علي، ٢٠١٢، ص. ١٢٦) إلي أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ودعم التوافق المحاسبي، ومن ثم ينعكس ذلك علي جودة الإفصاح المحاسبي ككل، كما أوضحت دراسة (Braam & Van Beest, 2013, P. 20) أن جودة التقارير المالية المُعدة في إنجلترا وفقاً لـ (IFRS) أفضل من جودة التقارير المالية المُعدة في الولايات المتحدة الأمريكية والمعتمدة على (GAAP)، ومن ثم فإن جودة المعايير المطبقة ينعكس علي جودة التقارير المالية.

ولقد اشارت دراسة (أحمد، ٢٠١٩، ص. ٤٧) أن آلية جودة المعايير المحاسبية تم توجيه النقد لها بأنه قد لا يعني بالضرورة توافر الجودة في المعايير المحاسبية أن التقارير المالية خالية من إدارة الأرباح.

- **إيصالات الإيداع الأمريكية ((American Depositary Receipts (ADRs)**:

تَعتبر هذه الآلية أن احتفاظ الشركات غير الأمريكية العاملة خارج بيئة الأعمال الأمريكية بإيصالات الإيداع الأمريكية يمكن اعتباره مؤشراً علي جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك لكون حيازة تلك الإيصالات يمثل دليلاً علي إدراج تلك الشركات غير الأمريكية في البورصات الأمريكية كبورصة نيويورك والتزامها بالمتطلبات التنظيمية للإفصاح التي تفرضها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية وما تفرضه من رقابة علي تلك الشركات لحماية المستثمر الأمريكي (Lang et al., 2003, P 318; Hassan & Marston, 2010, PP. 13: 14)، فهي إيصالات يتم تداولها فقط في البورصات الأمريكية يستطيع من خلالها المستثمر الأمريكي شراء أسهم الشركات غير الأمريكية كما أنها تكون أقل في التكلفة الاستثمارية مقارنةً بالاستثمار في الشركات الأمريكية بالإضافة إلي مساعدتها للمستثمرين الأمريكيين في تنويع محافظهم الاستثمارية وذلك في ظل غياب الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية (أحمد، ٢٠١٩، ص ص. ٤٩: ٥٠).

وبناءً على ما سبق يُعد حيازة الشركات غير الأمريكية لهذه الإيصالات متغيراً وهمي يعكس الدليل علي جودة الإفصاح الإلزامي حيث تأخذ الشركة القيمة واحد إذا كانت لديها لهذه الإيصالات، والقيمة صفر بخلاف ذلك، وذلك كما أوضحت الدراسات السابقة مثل دراسة (Hassan & Marston, 2010, P. 13).

ولكن تري دراسة (Hassan & Marston, 2010, P. 14) أن آلية إيصالات الإيداع الأمريكية سوف تفقد قيمتها في ظل زيادة حركات التوحيد المحاسبي التي تتم من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبالتالي غياب الحاجة لحيازة تلك الإيصالات، كما تري دراسة (أحمد، ٢٠١٩، ص. ٥٠؛ سعادة، ٢٠١٩، ص. ٣٩) أن هذه الآلية غير قابلة للتطبيق في العديد من الدول النامية التي لا تمتلك شركتها تلك الإيصالات الأمريكية

- **دقة تنبؤات المحللين الماليين:**

تعتمد هذه الآلية في القياس على نسبة أخطاء تنبؤات المحللين الماليين كمؤشر يعكس توافر الجودة في الإفصاح المحاسبي ككل بشقية الإلزامي والاختياري، حيث كلما ارتفعت نسبة الأخطاء في تنبؤات المحللين دلّ ذلك على انخفاض مستوي جودة الإفصاح والعكس صحيح.، وذلك لكون الإفصاح الذي يتسم بمستوي جودة مرتفع يساعد على تقديم رؤية واضحة وسليمة عن المنشأة أو الشركة مما يسهم ذلك في تمكين المحللين الماليين من التنبؤ بشكل فعال مبني على نماذج تقديرية سليمة (Lang & Lundholm, 1996, PP. 486: 490).

كما اشارت بعض الدراسات إلى إيجابية العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي ودقة تنبؤات المحللين الماليين مثل دراسة (يوسف، ٢٠١٦، ص، ص. ٢٠٢، ١٩٣)، وقدمت هذه الدراسة أحد طرق تقدير نسبة أخطاء المحللين الماليين وذلك من خلال تحديد مقدار الفرق بين متوسط سعر السهم الفعلي خلال آخر ثلاثة أشهر من السنة المالية ومتوسط سعر السهم المتوقع من قبل المحللين الماليين الناتج من قسمة أقصي وأدني سعر متوقع للسهم على ٢، وقسمة ذلك الفرق على متوسط سعر السهم الفعلي خلال آخر ثلاثة أشهر من السنة المالية.

وتُعتبر دراسة (محمد، ٢٠٢٠ أ، ص. ٣٢) أحدي الدراسات التي اعتمدت علي دقة تنبؤات المحللين الماليين لقياس جودة المعايير المحاسبية والتي هُدفت إلي التعرف علي أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية علي جودة التقارير المالية المقاسة بدقة تنبؤات المحللين الماليين، حيث قدمت هذه الدراسة أحد طرق تقدير نسبة أخطاء المحللين الماليين عن طريق تحديد القيمة المطلقة للفرق بين الأرباح المتنبأ بها للأى عام مالي والأرباح الفعلية لنفس العام، وقسمة هذه القيمة المطلقة على الأرباح الفعلية لنفس العام، وذلك قياساً على ما ورد في الدراسات السابقة ذات الصلة بتنبؤات المحللين الماليين.

ولكن تري دراسة (Hassan & Marston, 2010, P. 14؛ سعادة، ٢٠١٩، ص. ٤٠) أن آلية دقة تنبؤات المحللين الماليين قد تواجه تقدم إلي صورة غير حقيقية عن جودة الإفصاح المحاسبي للشركات، حيث قد يكون هناك تلاعب من قبل الإدارة في أرقام الأرباح أو أرقام التدفقات النقدية، وهذا بالتبعية سوف يؤدي إلي تنبؤات من قِبل المحللين الماليين تتوافق مع وجهه نظر إدارة الشركة، وبالتالي تزيد نسبة الخطأ في تلك التنبؤات وهو ما قد يؤثر علي مستوي جودة الإفصاح المحاسبي، وبناء علي ذلك يجب أولاً التحقق من خلو القوائم والتقارير المالية محل الإفصاح من ممارسات إدارة الأرباح أو إدارة التدفقات النقدية وذلك تمهيداً لتطبيق هذه الآلية.، كما تري دراسة (محمد، ٢٠٢٠ أ، ص. ٤٥) أن هذه الآلية قد تواجه مشكلة عدم توافر تقارير رسمية أو قواعد بيانات تتضمن تنبؤات المحللين الماليين لسلاسل زمنية طويلة في العديد من بيئات الأعمال كبيئة الأعمال المصرية، وبالتالي يصُعب تطبيق هذه الآلية.

- **قوائم الاستقصاء والمقابلات:**

تعتمد هذه الآلية في القياس على بناء قوائم الاستقصاء وإعداد برامج المقابلات الشخصية، ثم توجيهها إلى فئات المستخدمين للقوائم والتقارير المالية من المحللين الماليين أو المستثمرين الحاليين أو المرتقبين وغيرهم من الفئات أصحاب المصالح، وذلك بهدف التحقق من مدي قدرة القوائم والتقارير المالية على تلبية احتياجاتهم (سعادة، ٢٠١٩، ص. ٣٧).

وقد يتم الاعتماد علي قوائم الاستقصاء الجاهزة الإعداد بواسطة المنظمات المهنية المختلفة كجمعية إدارة الاستثمار والبحوث الأمريكية، أو اتحاد المحللين الماليين الأمريكي، فعلي سبيل المثال وليس الحصر اعتمدت دراسة (Botsan & Plumlee, 2002, P. 29) في قياس جودة الإفصاح المحاسبي علي قائمة استقصاء جاهزة مُعدة بواسطة جمعية إدارة الاستثمار والبحوث الأمريكية موزعة علي عينة من المحللين الماليين، حيث تضمنت هذه القائمة ثلاث فئات من المعلومات ذات الصلة بالإفصاحات الإلزامية والاختيارية وهي (المعلومات السنوية المنشورة وغيرها من المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بشكل إلزامي، والمعلومات ربع السنوية وغيرها من المعلومات المنشورة ولكن غير المطلوب الإفصاح عنها بشكل إلزامي، وجوانب أخرى من الإفصاح مثل علاقات المستثمرين والمحللين)، ثم يتم قياس درجة الإفصاح النهائي كمتوسط مرجح للفئات الثلاث.

ويري بعض الباحثين أن هذه الآلية تعاني من أوجه قصور مثل تحيز وعدم موضوعية بعض المستقصي منهم، بالإضافة إلي ذلك فقد يؤدي الاستبيان المصمم بشكل غير سليم أو غير ملائم

تطبيقه علي بعض القطاعات أو بيئات الأعمال إلى استنتاجات مضللة حول الإفصاح وجودته (سعادة، ٢٠١٩، ص. ٣٧؛ Hassan & Marston, 2010, P. 13)، لذلك اعتمدت بعض الدراسات الأخرى علي إجراء المقابلات الشخصية وجهاً لوجه أو هاتفياً لفحص جودة الإفصاح المحاسبي، حيث قامت هذه الدراسات باستطلاع آراء عينة من المحللين الماليين والمستثمرين حول بعض المؤشرات المالية وغير المالية وتصوراتهم حول ما إذا كانت الشركات توفر بيانات كافية لتحديد وتقييم تلك المؤشرات (Hassan & Marston, 2010 , P. 11).

- **عدم تماثل المعلومات:**

يُقصد بعدم تماثل المعلومات في بورصة الأوراق المالية عدم توافر المعلومات بالقدر المُتماثل لكل الأطراف من أصحاب المصالح بالشركة، أي أن هناك أفضلية فيما يتعلق بالمعرفة المعلوماتية لفئة على حساب فئة أخري، فقد تكون تلك الأفضلية لصالح الأطراف الداخلية عن الأطراف الخارجية أو العكس (عبدة، ٢٠٢٠، ص. ١٧).

ويؤثر عدم تماثل المعلومات بشكل سلبي علي سوق الأوراق المالية وذلك لكون الأطراف التي تتوافر لديها معلومات أقل يحققون أرباح أقل وخسائر أكثر من الأطراف الأخرى التي لديها قدر أكبر من المعلومات مما يدفع تلك الأطراف إلي الخروج من السوق ومن ثَم ينعكس ذلك علي حجم التداول بالسوق، كما قد يؤدي غياب العدالة في توزيع المعلومات بين الأطراف إلي اتخاذ قرارات مضللة متعلقة ببيع أو شراء الأوراق المالية مما يؤدي ذلك إلي انحراف سعر هذه الأوراق وبخاصة الأسهم عن قيمتها الحقيقية (عبدة، ٢٠٢٠، ص. ١٨؛ Chang et al., 2008, P. 7).

ولقد أشارت العديد من الدراسات علي المستويين المحلي والدولي إلى أن عدم تماثل المعلومات يَنتُج في الغالب من عدم الجودة بالإفصاح المحاسبي، ومن هذه الدراسات (Van Buskirk, 2012, PP. 432: 435; Healy & Palepu, 2001, P. 429; Brown & Hillegeist, 2007, PP. 472: 473; Healy et al., 2000, PP. 511: 513; Lang & Lundholm, 1996, P. 490; Lang & Lundholm, 2000, P. 623؛ السيد، ٢٠٠٥، ص. ٤٣، حسين، ٢٠٢٠، ص. ٢٧، عبد الرحمن، ٢٠١٤، ص ص. ٣٦: ٣٩) حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين جودة الإفصاح المحاسبي وبخاصة الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات، فكلما زادت الجودة قلّ عدم التماثل المعلوماتي والعكس صحيح.

ولقد أوضحت العديد من الدراسات (عبدة، ٢٠٢٠، ص. ١٨؛ Chang et al., 2008, P. 382; Kiswanto & Fitriani, 2019, P. 128) أن عدم التماثل المعلوماتي يمكن قياسه بالاعتماد علي مقياس فروق أسعار العرض والطلب للأسهم، حيث يعتمد هذا المقياس علي الفرق بين أعلي سعر يكون المستثمر مُستعد لدفعة لشراء السهم وأدني سعر يكون المستثمر مُستعد لقبوله عند بيع السهم، حيث كلما زادت فروق الأسعار كان ذلك دليل علي زيادة ظاهرة عدم تماثل المعلوماتي، ويرجع ذلك إلي أن المستثمرين الذين لديهم معرفة معلوماتية أعلي يقومون باستغلال تلك المعلومات لزيادة فروق الأسعار لتعظيم مكاسبهم من خلال تبادل الأسهم مع المستثمرين الذين لديهم معرفة معلوماتية أدني، ولم يتم التوصل لأي انتقادات وجهت لهذه الآلية.

٢-٣　جودة الإفصاح المحاسبي وسيولة الأسهم

الإفصاح المحاسبي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الوحدة الاقتصادية والمستثمرين الحاليين أو المرتقبين بأسواق رأس المال وغيرهم من الأطراف الخارجية التي لا تمتلك سلطة تُلزم الوحدة الاقتصادية بتقديم المعلومات الملائمة والضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة، فالإفصاح المحاسبي الجيد يساهم بدوره في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي ينعكس إيجابياً علي حركة تداول الأوراق المالية والتقلبات التي تحدث في أسعارها، وهذا بدوره يساهم في توفير مناخ استثماري عادل وملائم ويزيد من فرص نمو وازدهار أسواق رأس المال (زلط، ٢٠٠٩، ص. ٥٠؛ حسب الله، ٢٠١٥، ص. ٥٤٧؛ Hassouna, et al., 2017, PP. 182: 185; Hassan & Marston, 2010, PP. 7: 8)،

ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي وآثاره المتعددة في مجال تداول الأوراق المالية والتأثير على أسواق رأس المال فقد اهتمت بعض الدراسات بقياس جودة الإفصاح المحاسبي حيث تباينت هذه الدراسات فيما بينها من حيث آلية القياس وتأثير ذلك على سيولة الأسهم علي النحو التالي:

٢-٣-١　آليات القياس المباشر:

*** تحليل المحتوي المعلوماتي:**

اعتمدت (Haddad et al., 2009) على آلية تحليل المحتوي المعلوماتي لقياس مستوى الإفصاح السردي الاختياري الوارد بالتقارير السنوية للشركات الأردنية ودراسة تأثير هذا المستوى على سيولة أسهم الشركات محل الدراسة المدرجة بالبورصة، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٦٠ شركة أردنية مساهمة غير مالية مدرجة في بورصة عمّان من مختلف

القطاعات الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٤م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها اختيارياً والواردة في التقارير السنوية للشركات الأردنية تقلل من مدي الهامش السعري، وبالتالي تزيد من سيولة الأسهم بسوق الأوراق المالية، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة زيادة الشركات من حجم ومستوي المعلومات المفصح عنها اختيارياً لزيادة سيولة أسهمها بالبورصة.

ودراسة (Loukil & Yousfi, 2012) التي استهدفت تحليل تأثير المعلومات العامة المفصح عنها اختيارياً بالتقارير السنوية والموقع الإلكتروني للشركات والمعلومات الخاصة ببيئة المعلومات على سيولة الأسهم للشركات التونسية، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٤١ شركة تونسية مساهمة مدرجة في بورصة تونس من مختلف القطاعات الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٧م، ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة أن المستثمرون التونسيون لا يثقون في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية، وبالتالي ليس لهذه المعلومات أي تأثير على سيولة الأسهم، على عكس المعلومات الخاصة، كما تُشير نتائج الدراسة إلى أن جهود التنظيم التونسية لتعزيز شفافية الشركات ليست كافية، وبالتالي تحتاج الشركات التونسية إلى مزيد من الحوافز للإفصاح عن المزيد من المعلومات للمستثمرين.

ودراسة (Ajina et al., 2015) التي استهدفت قياس وتقييم تأثير مستوي إفصاحات الشركات على عدم تماثل المعلومات وسيولة سوق الأسهم في فرنسا، وذلك بغرض تسليط الضوء على أهمية المعلومات الواردة في التقارير السنوية على سلوك المستثمر، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة تشمل ١٩٦ شركة فرنسية غير مالية مدرجة في مؤشر (SBF 250)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين مستوي إفصاح الشركات وسيولة السوق مما يشير إلى أن بيئة غنية بالمعلومات من المرجح أن تحسن سيولة سوق الأسهم الناتجة عن زيادة أحجام التداول كما يوجد تأثير إيجابي لمستوي الإفصاح المحاسبي للشركات على عدم تماثل المعلومات، حيث إن ارتفاع مستوي الإفصاح يؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات والعكس صحيح.

ودراسة (Ghorbani et al., 2015) والتي هدفت إلي قياس العلاقة بين التوسع في الإفصاح الاختياري كأحد آليات الرقابة الخارجية، وسيولة الأسهم للشركات المدرجة في بورصة طهران، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٨٠ شركة من الشركات

المساهمة غير المالية المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة المالية من عام ٢٠٠٩م حتى عام ٢٠١٣م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوي الإفصاح الاختياري وسيولة الأسهم، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة افصاح الشركات عن القدر الكافي والمناسب فقط من المعلومات الاختيارية وذلك لحدد من عدم تماثل المعلومات، بالإضافة إلى ضرورة إصدار إطار تقييمي مُعتمد من الجهات المنظمة للإفصاح الاختياري.

ودراسة (Kasim, 2015) والتي سعت إلى قياس مدى تقييم المستثمرين لمعلومات الإفصاح الخاصة بالشركات، وذلك من دراسة واختبار أثر جودة الإفصاح الاختياري على سيولة الأسهم بسوق رأس المال، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٤٠ شركة من أفضل الشركات غير المالية المدرجة في مؤشر (LQ45) بسوق الأوراق المالية الإندونيسي خلال الفترة المالية من عام ٢٠١١م حتى عام ٢٠١٣م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العلاقة بين الإفصاح وسيولة الأسهم ليست ذات دلالة معنوية أي أنه لا يوجد أثر لجودة الإفصاح على سيولة الأسهم، ويشير هذا إلى أن المستثمرين لا يستجيبون بشكل كبير للمعلومات المفصح عنها بشكل اختياري، وقد يرجع ذلك إلى أن سوق رأس المال الإندونيسي لا يزال في فئة الأسواق الناشئة، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بإعادة الدراسة ولكن بحجم عينة أكبر، وبإضافة متغيرات أخري أكثر.

ودراسة (الحسانين وآخرون، ٢٠١٧) والتي هدفت إلى قياس واختبار أثر درجة الافصاح عن المعلومات المستقبلية على سيولة السهم بالبورصة المصرية، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٢٣ شركة من الشركات غير المالية المدرجة في مؤشر البورصة المصري (EGX 30) بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة المالية من عام ٢٠١٤م حتى عام ٢٠١٨م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين درجة الافصاح عن المعلومات المستقبلية وسيولة السهم ، كما أن الرافعة المالية تؤثر بشكل إيجابي على العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وسيولة السهم، كما أن هناك انخفاض ملحوظ في درجة الافصاح عن المعلومات المستقبلية بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة بإصدار معايير محاسبة مصرية تقدم إرشادات عن المعلومات المستقبلية وكيفية عرضها والإفصاح عنها بالتقارير، كما يجب أن تتسم الجهة المسئولة

عن إعداد المعلومات المستقبلية بالكفاءة المهنية والعلمية، كما يجب الجهات المهنية المعنية بالاستثمار بمصر إقامة دورات وندوات ومؤتمرات تعريفية بأهمية دور المعلومات المستقبلية في تحسين حركة سيولة الأسهم.

ودراسة (زهر، ٢٠١٩) والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين ملكية الشركات (نوع ودرجة تركيز الملكية) وبين الإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر وأثر هذه العلاقة على سيولة الأسهم، بالإضافة إلى دراسة دور الإفصاح عن المخاطر كمتغير وسيط لتفسير العلاقة بين ملكية الشركات وسيولة الأسهم، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ١٢ شركة من الشركات المنتمية لكل من قطاع العقارات، وقطاع خدمات، ومنتجات صناعية وسيارات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن سيولة الأسهم تتأثر بشكل سلبي بكل من نوع الملكية وملكية كبار المساهمين، كما أن مستوي الإفصاح النوعي عن المخاطر يتأثر بشكل إيجابي بكل من نوع الملكية، وتبني المعايير الدولية للتقارير المالية، كما أن مستوي الإفصاح الكمي عن المخاطر يتأثر بشكل سلبي بنوع الملكية، وبشكل إيجابي بدرجة تركيز ملكية كبار المساهمين، واستقلالية مجلس الإدارة، ولكنه لم يتأثر بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن المخاطر كمتغير وسيط يفسر ٧٩% من حجم العلاقة بين الملكية وسيولة الأسهم، ولكن ترتفع تلك النسبة إلى ٩٤% في شركات قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، وتنخفض إلى ٦٦% في شركات قطاع العقارات فقط، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة إصدار معيار محاسبي مصري ينظم قواعد الإفصاح عن المخاطر في بيئة الأعمال المصرية، وكما يجب أن يراعي فيه اختلاف الملكية، ودرجة تركيز ملكية كبار المساهمين، ونوع القطاع، وضرورة تحفيز الشركات على الإفصاح الكمي عن المخاطر.

ودراسة (حسين، ٢٠٢٠) والتي استهدفت تقديم أدلة تفسيرية وقرائن عملية مبكرة من بيئة سوق الأوراق المالية المصري للعواقب الاقتصادية لمستوى جودة الإفصاح بالتقارير المتكاملة في نواحي محاسبية متعددة وذلك قبل التطبيق الإلزامي لهذه التقارير في بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٦٣ شركة من الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة المالية من عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٨م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة توافرت أدلة ذات دلالة إحصائية على وجود تأثير معنوي سلبى لمستوى جودة الإفصاح بالتقارير المتكاملة على كلٍ من مستوى تكلفة التمويل بالملكية وإدارة الأرباح

بالأنشطة الحقيقية، كما يوجد تأثير معنوي إيجابي على سيولة الأسهم، في حين عدم وجود أي تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى جودة الإفصاح على العوائد غير العادية للأسهم، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة حرص الجهات الرقابية والإشرافية علي إصدار قواعد إلزامية تلزم الشركات بإعداد تقارير الأعمال المتكاملة والإفصاح بها علي المواقع الرسمية لها.

ودراسة (محمد، ٢٠٢٠ ج) والتي استهدفت قياس العلاقة بين مبادئ ممارسات علاقات المستثمرين ومستوى جودة الإفصاح السردي بتقارير الإفصاح ربع السنوية المُعدة من قِبل إدارة علاقات المستثمرين، هذا بالإضافة إلى قياس وتقييم تأثير هذه العلاقة في حال تواجدها على سيولة الأسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٣٦ شركة مساهمة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية من مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة المالية من عام ٢٠١٥م حتى عام ٢٠١٧م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير معنوي ايجابي للعلاقة التفاعلية بين مبادئ علاقات المستثمرين ومستوى الإفصاح السردي بتقارير الإفصاح ربع سنوية على سيولة أسهم الشركات، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة الارتقاء بالوضع التنظيمي لإدارة علاقات المستثمرين بالشركات بحيث تتبع الإدارة العليا مباشرةً، وضرورة توفير التأهيل العملي للعاملين بإدارة علاقات المستثمرين من خلال توفير دورات تدريبية للتحليل المالي والإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

ودراسة (Cho & Kim, 2021) التي استهدفت البحث فيما إذا كان التغيير في سيولة الأسهم بعد الإفصاح الاختياري يختلف بين الأخبار الجيدة والأخبار السيئة باستخدام الإفصاحات الاختيارية للنماذج الإخبارية (K–٨)، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ١٢٣٥١ نموذج (K–٨) للشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة المالية من ٢٤ أغسطس ٢٠٠٤م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الزيادة في سيولة الأسهم تكون أكثر وضوحاً للشركات التي لديها إفصاح عن الأخبار الجيدة أكثر من الشركات التي لديها إفصاح عن الأخبار السيئة، بالإضافة إلى ذلك تكون هذه النتائج أقوى عندما تكون الشركة أقل إفصاحاً بشكل عام، وعندما تكون تكاليف البيع على المكشوف مرتفعة، مما يشير إلى أن هذين العاملين يلعبان دورًا مهمًا في زيادة سيولة الأسهم، بشكل عام تقدم هذه الورقة دليلاً على أن نغمة الإفصاح الاختياري عن أخبار (K–٨) هي أحد محددات سيولة الأسهم.

ودراسة (نصير، ٢٠٢٢) والتي هدفت إلى التحقق من تأثير الإفصاح عن التقرير المتكامل على سيولة الأسهم للشركات المدرجة في السوق السعودي لتداول الأوراق المالية، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٥ شركات غير المالية المدرجة بالمؤشر الرئيس لسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة المالية من عام ٢٠١٧م حتى عام ٢٠١٩م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود ارتباط إيجابي معنوي بين الإفصاح عن التقرير المتكامل وسيولة الأسهم للشركات المقيدة في السوق السعودي للأوراق المالية. كما يوجد تأثير إيجابي معنوي لجودة الإفصاح بالتقارير المتكاملة على سيولة الأسهم، مما يشير إلى أن الإفصاح عن التقرير المتكامل يقلل من عدم تماثل المعلومات ويُحسن من سيولة الأسهم.

*** تكرار الإفصاح**

دراسة (Schrand & Verrecchia, 2005) والتي ركزت على التحقق مما إذا كان الإفصاح المحاسبي يخفف من تكاليف الاختيار السلبية لتاريخ الاكتتاب في شكل تخفيض سعر الاكتتاب العام الأولي، ومما إذا كان الإفصاح المحاسبي يؤثر على سيولة سوق الأسهم بعد الاكتتاب العام، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة مُكونة من ١٢٩ شركة غير مالية مدرجة ببورصة نيويورك في بيئة الأعمال الأمريكية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك علاقة سلبية بين وتكرار الإفصاحات الاختيارية وانخفاض التسعير وذلك بالنسبة للشركات غير المالية والعاملة في القطاعات الأخرى بخلاف قطاع الأنترنت، والعكس بالنسبة للشركات العاملة في قطاع الإنترنت حيث يوجد علاقة إيجابية بين تكرار الإفصاح والتسعير المنخفض، كما قد توصلت الدراسة إلى أن زيادة تكرار الإفصاح الاختياري تؤدي إلي زيادة سيولة سوق الأسهم بعد الاكتتاب العام.

ودراسة (Lakhal, 2008) والتي هدفت إلى فحص ما إذا كان الإفصاح الاختياري عن الأرباح تتضمن معلومات قيمة تؤثر على عدم تماثل المعلومات وسيولة سوق الأسهم.، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ١١٧ شركة من الشركات المساهمة المدرجة بمؤشر الأسهم (SBF 250) في البورصة الفرنسية خلال الفترة المالية من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠١م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإفصاح الاختياري عن الأرباح يتضمن معلومات جوهرية وأن الأخبار السيئة يتم إصدارها في وقت غير مناسب مما يؤدي إلى تسرب المعلومات في فترة ما قبل الإعلان، كما تشير النتائج أيضًا إلى أن الأرباح ربع سنوية تعزز سيولة

سوق الأسهم من خلال مدي الهامش السعري ومع ذلك فإن توقعات الأرباح تؤدي إلى تفاقم عدم تماثل المعلومات قبل وبعد تاريخ الإعلان، وتؤكد هذه النتيجة علي وجود تسرب للمعلومات وتشير إلى أن المديرين يتمتعون بقدر كبير من السلطة التقديرية فيما إذا كان يتعين عليهم وضع توقعات، وفي تحديد توقيتها وشكلها وخصوصياتها، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بأنه يتعين علي الشركات تزويد المستثمرين بمعلومات أفضل وفي الوقت المناسب من أجل التخفيف من مخاطر تسرب المعلومات وبالتالي تحسين سيولة سوق الأسهم، بالإضافة إلي ضرورة دراسة هذا الأثر من منظور مقياس أخر لسيولة الأسهم.

ودراسة (Agarwal et al., 2015) والتي هدفت إلى تحديد تأثير زيادة وتيرة أو تكرار الإفصاح الإلزامي عن محافظ الأوراق المالية الخاصة بالصناديق المشتركة على سيولة الأسهم وأداء الصناديق، وذلك نتيجة للتغير في لائحة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية التي تتطلب زيادة وتيرة الإفصاح، حيث تم تطوير نموذج للتداول قائم على إفصاح إلزامي متكرر ويتم اختبار تنبؤاته بالتطبيق على عينة من إفصاحات الصناديق المشتركة الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١١، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن صناديق الاستثمار تشهد زيادات أكبر في السيولة وانخفاض في ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي بعد تغيير لائحة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، فالإفصاح الإلزامي المتكرر يُحسن سيولة الأسهم لكنه يفرض تكاليف على المستثمرين المطلعين، ولقد أوصت الدراسة لمنع حدوث تلك التكاليف بأنه يجب على صانعي السياسات أن يوازنوا بين فوائد زيادة وتيرة الإفصاح لأسواق رأس المال والتكاليف التي يتحملها المستثمرين المطلعين.

ودراسة (Schoenfeld, 2017) والتي استهدفت اختبار ما إذا كان الإفصاح الاختياري يؤثر على سيولة الأسهم، وذلك من خلال الاعتماد على إفصاحات صناديق المؤشرات في الاختبار، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٣٦٨ شركة مالية وغير مالية أمريكية مدرجة في مؤشر (S&P 500)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنه عندما تنضم شركة إلى مؤشر (S&P 500)، يزداد حجم الإفصاح الاختياري مع حجم الملكية المفروض من قبل صناديق المؤشرات، وترتبط هذه الزيادة في الإفصاح بزيادة سيولة الأسهم، وبالتالي تشير هذه النتائج إلى أن الإفصاح الاختياري يرتبط إيجابياً بسيولة الأسهم.

٢-٣-٢ آليات القياس غير المباشر:

*** قوائم الاستقصاء والمقابلات:**

دراسة (أبو خزانة، ٢٠١٨) وجاءت هذه الدراسة بهدف اختبار مدي مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في ضوء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ في تنشيط سيولة الأسهم، وكذلك التعرف على مدي قيام الشركات المتداولة في البورصة المصرية بالإفصاح عن هذه المخاطر وفقاً لمعيار (IFRS 7)، مع دراسة أثر مستوي الإفصاح الحالي لهذه الشركات المتعلق بتلك المخاطر على سيولة الأسهم، ومن أجل تحقيق ذلك تم إجراء دراسة ميدانية علي عينة مكونة من ١٠٧ من المحللين الماليين بشركات تداول الأوراق المالية والمستثمرين في أسهم البورصة، ودراسة تطبيقية علي عينة من ٤٢ شركة غير مالية من الشركات المتداول أسهمها بالبورصة المصرية، ولقد اعتمدت هذه الدراسة على آلية تحليل المحتوي المعلوماتي لقياس مستوي جودة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية الحالي للشركات، كما اعتمدت على آلية الاستقصاء والمقابلات كأحد آليات القياس غير المباشر لقياس وتقييم مدي مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في ضوء المعيار الدولي رقم ٧ لإعداد التقارير المالية في تنشيط سيولة الأسهم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفقا للمعيار ٧ لإعداد التقارير المالية يساهم بدرجة كبيرة في تنشيط سيولة الأسهم، بالإضافة إلي أن الإفصاح الحالي لهذه الشركات عن تلك المخاطر لا يؤثر بشكل ذو دلالة إحصائية على سيولة الأسهم، بينما كان هناك تأثير معنوي بشكل إيجابي على سيولة الأسهم لكل من حجم الشركة، والربحية، والرافعة المالية، وسعر السهم كمتغيرات رقابية في الدراسة، وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بأنه يجب على إدارة البورصة المصرية، والهيئة العامة للرقابة المالية إلزام الشركات المتداولة في البورصة بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS 7).

*** جودة المعايير المحاسبية:**

دراسة (Frino et al.,2013) والتي بحثت في آثار التغييرات في مستوى الإفصاح المحاسبي على سيولة الأسهم من خلال دراسة أثر إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية علي عينة من أسهم الشركات المدرجة في البورصة الإيطالية، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٢٤٢ شركة من الشركات المساهمة إيطالية المدرجة في بورصة إيطاليا خلال الفترة المالية من عام ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠٠٥م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لوحظ

انخفاض مدي الهامش السعري بعد إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مما يشير إلى تحسُن سيولة الأسهم بغض النظر عن حجم المتداولين، كما أن عمق السوق يتأثر بشكل إيجابي أيضاً بهذه المعايير، كما تؤكد الدراسة علي أن تكلفة التداول في المتوسط عبر جميع الصفقات الكبيرة والصغيرة تتناقص مع اقتراح إدخال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومن ثم تتحسن السيولة، كما أوصت الدراسة بضرورة التوسع في اختبار صلاحية نتائج هذه الدراسة للتعرف أكثر علي أنواع الإفصاح ذات الأثر علي تحسين السيولة.

وفيما يلي عرض وتلخيص لآليات القياس التي تم تناول علاقتها بسيولة الأسهم، وعدد الدارسات التي تناولت هذه العلاقة، بالجدول (١)، وذلك في حدود ما توفر للباحث من دراسات سابقة ذات صلة بموضوع الدراسة، وذلك تمهيداً لتوضيح الرؤية التحليلية للدراسات السابقة وتدعمها.

جدول رقم (١)

ملخص الدراسات السابقة

الآليات التي تم تناول علاقتها بسيولة الأسهم	عدد الدراسات	نوع الدراسة	بيئة الأعمال	
			محلية	أجنبية
آليات القياس المباشر				
** تحليل المحتوي المعلوماتي ** دراسة (Haddad et al., 2009) دراسة (Loukil & Yousfi, 2012) دراسة (Ajina et al., 2015) دراسة (Ghorbani et al., 2015) دراسة (Kasim, 2015) دراسة (الحسانين وآخرون، ٢٠١٧) دراسة (أبو خزانة، ٢٠١٨) دراسة (زهر، ٢٠١٩) دراسة (حسين، ٢٠٢٠) دراسة (محمد، ٢٠٢٠ ج) دراسة (Cho & Kim, 2021) دراسة (نصير، ٢٠٢٢)	١٢	تطبيقي	٥	٧
** تكرار الإفصاح (عدد مرات الإفصاح) ** دراسة (Schrand & Verrecchia, 2005) دراسة (Lakhal, 2008) دراسة (Agarwal et al., 2015)	٤	تطبيقي	–	٤

الآليات التي تم تناول علاقتها بسيولة الأسهم	عدد الدراسات	نوع الدراسة	بيئة الأعمال	
			محلية	أجنبية
دراسة (Schoenfeld, 2017)				
الإجمالي	١٦		٥	١١
آليات القياس غير المباشر				
** قوائم الاستقصاء والمقابلات ** دراسة (أبو خزانة، ٢٠١٨)	١	ميداني	١	–
** جودة المعايير المحاسبية المُطبقة ** دراسة (Frino et al.,2013)	١	تطبيقي	–	١
الإجمالي	٢		١	١

المصدر: من إعداد الباحثون

الرؤية التحليلية للدراسات السابقة وصياغة الفروض

وتتضح الرؤية التحليلية للدراسات السابقة في مجموعة من الدلالات التي توثق وتدعم مشكلة الدراسة، وتتمثل هذه الدلالات فيما يلي:

- الاعتماد المتزايد علي آلية تحليل المحتوي المعلوماتي كأداة شائعة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي عند تناول دراسة أثر جودة الإفصاح المحاسبي علي سيولة الأسهم ومدي الارتباط بينهما، هذا بالإضافة إلي ندرة الاعتماد علي باقي آليات القياس المباشر وغير المباشر وبخاصة آليات القياس غير المباشر، حيث بلغ عدد الدراسات التي اعتمدت علي آلية تحليل المحتوي المعلوماتي (١٢) دراسة مقسمة إلي خمس دراسات محلية وسبع دراسات أجنبية، مقارنةً بعدد الدراسات التي اعتمدت علي باقي آليات القياس المباشر وغير المباشر حيث بلغت ست دراسات مقسمة إلي أربع دراسات أجنبية (Schrand & Verrecchia, 2005; Lakhal, 2008; Agarwal et al., 2015; Schoenfeld, 2017) فيما يتعلق بباقي آليات القياس المباشر، ودراستين فقط واحدة محلية (أبو خزانة، ٢٠١٨) وأخري أجنبية (Frino et al.,2013) فيما يتعلق بآليات القياس غير المباشر.
- تفاوتت آراء الدراسات السابقة التي تناولت دراسة أثر جودة الإفصاح المحاسبي على سيولة الأسهم في ظل آليات القياس المتنوعة من حيث نوع وقوة الارتباط وكذلك التأثير بين المتغيرين، حيث توصل البعض إلى عدم وجود علاقة بين الجودة والسيولة كدراسات (أبو خزانة، ٢٠١٨؛ Ghorbani et al., 2015; Kasim, 2015)، كما توصل البعض الأخر إلى طردية العلاقة بينهما كدراسات (Agarwal et al., 2015; Schoenfeld, 2017;

Cho & Kim, 2021؛ نصير، ٢٠٢٢؛ حسين، ٢٠٢٠)، ولكن هناك اتجاه عام يميل نحو طردية العلاقة.

- اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتوضيح واكتشاف العوامل المؤثرة على سيولة الأسهم وذلك نظراً لأهمية سيولة الأسهم ومن ضمن هذه العوامل التي اقرتها الدراسات مؤشرات الأداء المالي للشركات (يونس، ٢٠٢١؛ متولي، ٢٠٢١)، وحجم الشركة (حسين، ٢٠٢٠؛ Zhang et al., 2021)، وآليات حوكمة الشركات (حمودة، ٢٠١٨؛ Jiang et al., 2017)، الإفصاح المحاسبي (حسين، ٢٠٢٠؛ الحسانين وآخرون، ٢٠١٩؛ نصير، ٢٠٢٢ Schoenfeld, 2017; Agarwal, et al., 2015; Ajina et al., 2015)، ربحية الأسهم (Wang & Wei, 2021)، وأسعارها (الحياري، ٢٠١٨؛ Tran et al., 2018)، ودور المحللين الماليين (يوسف، ٢٠١٦؛ حمودة، ٢٠١٨)، وذلك على الرغم من اختلاف هذه الدراسات في طبيعة ونوعية الارتباط والأثر بين هذه العوامل وسيولة الأسهم.

وبذلك لم تحاول الدراسات السابقة (في بيئة الأعمال الأجنبية والمحلية) دراسة مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آليات القياس غير المباشر للجودة والمقارنة بين هذه الآليات للوقوف على أفضل استجابة لسيولة الأسهم من حيث الارتباط والتأثير، وتهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ذلك من خلال اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) وسيولة الأسهم".

الفرض الثاني: "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) وسيولة الأسهم".

الفرض الثالث: "لا يوجد تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) على سيولة الأسهم".

الفرض الرابع: "لا يوجد تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) على سيولة الأسهم".

٣- الدراسة التطبيقية

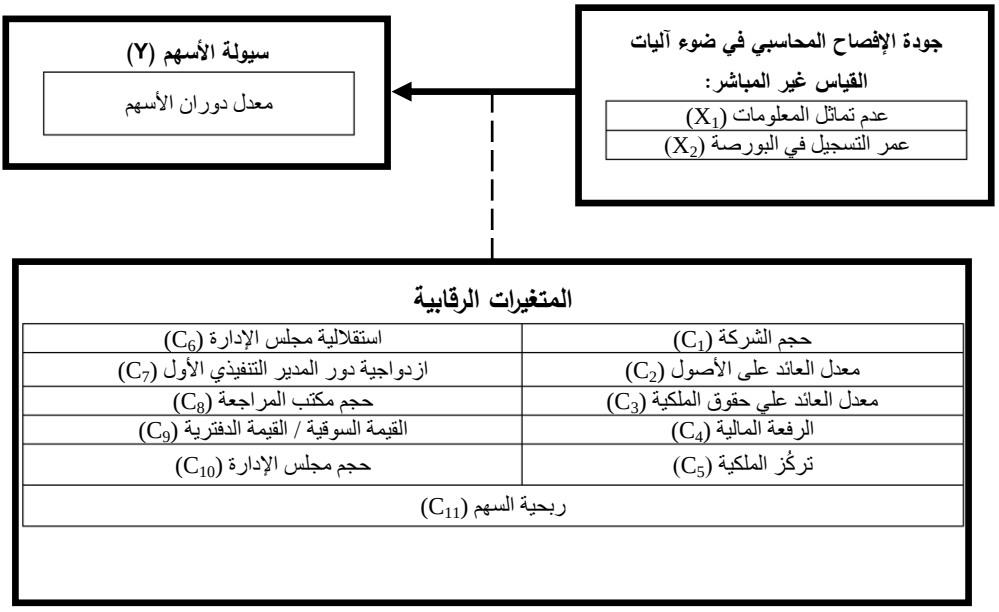
٣-١ نماذج الدراسة التطبيقية

اعتمدت الدراسة على نموذجين للدراسة التطبيقية لدراسة مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آليات القياس غير المباشر للجودة لعينة محددة بشروط مُعينة مُكونة من بعض الشركات المُدرجة في مؤشر البورصة المصرية (EGX100). ويمكن عرض النموذجين بالجدول رقم (١)

جدول رقم (١) نماذج الدراسة التطبيقية

النموذج	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
الأول	جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات	سيولة الأسهم
الثاني	جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة	سيولة الأسهم

ويوضح الشكل رقم (١) الهيكل الوصفي للعلاقات بين متغيرات الدراسة في ضوء النماذج السابقة:



شكل رقم (١)
تصور هيكلي للعلاقة بين متغيرات الدراسة

٣-٢ تصميم الدراسة التطبيقية

٣-٢-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المُدرجة في مؤشر البورصة المصرية (EGX100)، خلال الفترة من عام ٢٠١٧م حتى عام ٢٠٢١، وذلك لكون هذا المؤشر يتضمن أكبر الشركات المقيدة بالبورصة من حيث السيولة والنشاط (البورصة المصرية، ٢٠٢١، ص. ٣)، ولقد تم تحديد عينة الدراسات من هذا المجتمع وفقاً للشروط التالية:

- استمرارية قيد الشركة في مؤشر (EGX100) خلال فترة الدراسة.
- أن تكون الشركة مُنتمية إلى القطاعات غير المالية فقط، نظراً لأن القطاعات المالية تختلف في طبيعتها الفنية والمحاسبية وطرق وأساليب إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية.
- انتظام التقارير المالية وغير المالية السنوية للشركة خلال فترة الدراسة والمُحددة من قِبل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية والمُتمثلة في: (القوائم المالية السنوية المجمعة والمرفق معها تقرير مراقب الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية المجمعة، وتقرير الحوكمة السنوي، وتقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط الشركة ونتائج الأعمال المجمعة)، بالإضافة إلي توافر وانتظام التقارير الدورية لمجلس الإدارة وهيكل المساهمين بكل عام مالي، ومن ثَم ضمان التزام الشركة بنسبة كبيرة بقواعد الإفصاح الإلزامي وعدم تعرضها لعقوبة مُتعلقة بالشطب أو إيقاف القيد من قِبل الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تحل محل هيئة سوق المال المصرية.، وأيضاً توافر التقارير السنوية الاختيارية لهذه الشركات أو بعض منها كـ (التقرير السنوي المجمع، وتقرير الاستدامة، والعرض الترويجي للمستثمرين، وأي إفصاح اختياري آخر)، كون الدراسة تتحري عن جودة الإفصاح المحاسبي بشقية.
- أن تبدأ السنة المالية للشركة من ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام خلال فترة الدراسة لتوحيد واتساق القياس.
- أن تكون عملة التقرير للشركة الجنية المصري، لتوحيد واتساق القياس أيضاً.
- ألا يقل عدد الشركات المُنتمية لكل قطاع من القطاعات المُمثلة لعينة الدراسة عن شركتين مع توافر باقي الشروط، حرصاً على موضوعية التحليل وتعميم النتائج.

وبناءً عليه تُصبح عينة الدراسة مُكونه من ٢٧ شركة من إجمالي ١٠٠ شركة وبنسبة ٢٧% من مجتمع الدراسة، والجدول التالي رقم (2) يوضح شركات العينة والقطاعات المُنتمية إليها:

جدول رقم (2) شركات عينة الدراسة والقطاعات المُنتمية إليها

م	القطاع	الشركة	عدد الشركات في كل قطاع
١	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	الكابلات الكهربائية المصرية	٣
٢		جي بي أوتو	
٣		السويدي اليكتريك	
٤	عقارات	مجموعة عامر القابضة – عامر جروب	١٠
٥		الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	
٦		مجموعة بورتو القابضة – بورتو جروب (المطورون العرب القابضة)	
٧		مينا للاستثمار السياحي والعقاري	
٨		السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار – سوديك	
٩		إعمار مصر للتنمية	
١٠		مجموعة طلعت مصطفى القابضة	
١١		مدينة نصر للإسكان والتعمير	
١٢		بالم هيلز للتعمير	
١٣		أوراسكوم للتنمية مصر	
١٤	سياحة وترفيه	رمكو لإنشاء القري السياحية	٢
١٥		المصرية للمنتجعات السياحية	
١٦	مواد البناء	جنوب الوادي للأسمنت	٢
١٧		العربية للأسمنت	
١٨	مواد أساسية	اسيك للتعدين – اسكوم	٥
١٩		سيدى كرير للبتروكيماويات	
٢٠		حديد عز	
٢١		المالية والصناعية المصرية	
٢٢		مصر لإنتاج الأسمدة – موبكو	
٢٣	أغذية ومشروبات وتبغ	عبور لاند للصناعات الغذائية	٣
٢٤		أجواء للصناعات الغذائية – مصر	
٢٥		إيديتا للصناعات الغذائية	
٢٦	رعاية صحية وأدوية	شركة مستشفيي كليوباترا	٢
٢٧		المصرية الدولية للصناعات الدوائية – ايبيكو	
	إجمالي عدد شركات العينة		٢٧

المصدر: من إعداد الباحثون

٣-٢-٢ متغيرات الدراسة وطرق قياسها

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات تم تحديدها وتوصيفها في ضوء الدراسات السابقة. ويمكن توضيح تلك المتغيرات وطريقة قياسها كما يلي:

المتغير التابع: سيولة الأسهم:

يُشار له بالرمز **(Y)**، وتم قياسه من خلال معدل دوران الأسهم كمؤشر معبراً عن سيولة الأسهم ويُقاس بنسبة حجم الأسهم المتداولة إلى عدد الأسهم القائمة للشركة، وفيما يلي معادلة القياس (نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٥٦؛ حمودة، ٢٠١٨، ص. ٦٧؛ Nguyen et al., 2021, P. 14; Ahmed & Ali, 2017, P. 7; Amihud & Noh, 2021, P. 2105؛ فتحي، ٢٠١٩، ص. ١٠٧؛ تهامي، ٢٠٢٠، ص. ٣٨)

$$TURN_{i,t} = \frac{TVOL_{i,t}}{N_{i,t}}$$

حيث إن:

$TURN_{i,t}$: يُشير إلى معدل دوران الأسهم للشركة (i) عن الفترة المالية (t)،

$TVOL_{i,t}$: يُشير إلى حجم الأسهم المتداولة للشركة (i) في الفترة المالية (t)،

$N_{i,t}$: يُشير إلى عدد الأسهم القائمة للشركة (i) في الفترة (t).

ولقد تم اختيار هذا المؤشر للاعتماد عليه في قياس سيولة للأسهم نظراً لكونه يرتبط ارتباطاً طردياً بحجم الأسهم المتداولة والذي قد يكون هناك احتمال لتأثُر هذا الحجم ببيئة معلومات الشركة (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٧٦)، كما أن معظم مقاييس السيولة الأُخري تحتاج إلي بيانات كثيرة غير متاحة بالكمية المناسبة التي تغطي فترات زمنية كافية لإجراء الدراسة عليها في العديد من أسواق الأوراق المالية كالسوق المصرية (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٨١ ;Amihud, 2002, P. 36).

المتغيرات المستقلة:

وتتمثل في آليات القياس غير المباشر لجودة الإفصاح المحاسبي، وفيما يلي توضيح لهذه المتغيرات:

المتغير المستقل الأول: جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات:

يُشار له بالرمز **(X_1)**، ولقد اعتمد الباحثون في قياس عدم تماثل المعلومات كمقياس عكسي لجودة الإفصاح على مقياس فروق أسعار العرض والطلب للأسهم، حيث يعتمد هذا المقياس على الفرق بين أعلي سعر يكون المستثمر مُستعد لدفعة لشراء السهم وأدني سعر يكون المستثمر مُستعد لقبوله عند بيع السهم، حيث كلما زادت فروق الأسعار كان ذلك دليل علي زيادة ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وقد تم قياس عدم التماثل المعلوماتي بواسطة المعادلة التالية (Chang et al., 2008, P. 382; Kiswanto & Fitriani, 2019, P. 13; Ajina et al., 2015, P. 1226):

$$Spread_{i,t} = \left(\frac{Ask_{i,t} - Bid_{i,t}}{(Ask_{i,t} + Bid_{i,t})/2}\right) \times 100$$

حيث إن:

$Spread_{i,t}$: يُشير إلى نسبة عدم تماثل المعلومات للشركة (i) في الفترة المالية (t)،

$Ask_{i,t}$: يُشير إلى أعلي سعر طلب (بيع) لسهم للشركة (i) في الفترة المالية (t)،

$Bid_{i,t}$: يُشير إلى أقل سعر عرض (شراء) لسهم للشركة (i) في الفترة المالية (t).

المتغير المستقل الثاني: جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة:

يُشار له بالرمز **(X_2)**، ولقد اعتمد الباحثون في قياس عمر التسجيل بالبورصة كمقياس طردي لجودة الإفصاح على عدد السنوات التي تتحدد من تاريخ إدراج الشركة في البورصة حتى تاريخ نهاية كل سنة من سنوات السلسلة الزمنية المُحددة للدراسة، وذلك وفقاً لما أشارت الدراسات السابقة (La Soa Nguyen et al., 2017, P. 260; Clarkson & Satterly, 1997, P. 286; Dyduch, 2017, P. 171).

المتغيرات الرقابية:

وتتمثل في كافة المتغيرات التي تؤثر على سيولة الأسهم وذلك وفقاً لما أشارت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك في حدود ما توفر للباحث من دراسات، والجدول التالي رقم (٣) يوضح هذه المتغيرات ورموزها وطريقة قياسها ومرجعيتها:

جدول رقم (٣) المتغيرات الرقابية وطريقة قياسها

الرمز	المتغير	طريقة القياس	المرجعية / المصدر
C_1	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام	(Zhang et al., 2021, P. 3) (Stagliano et al., 2018, P. 213) (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٣١) (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٦٩) (فتحي، ٢٠١٩، ص. ١٠٧)
C_2	معدل العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضرائب مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية العام	(يونس، ٢٠٢١، ص. ٣٩٣) (متولي، ٢٠٢١، ص. ٧٠١) (Bar-Yosef & Prencipe, 2013, P. 303)
C_3	معدل العائد على حقوق الملكية	بنسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي حقوق الملكية في نهاية العام	(يونس، ٢٠٢١، ص. ٣٩٣) (متولي، ٢٠٢١، ص. ٧٠١)
C_4	درجة الرافعة المالية	إجمالي الالتزامات مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية العام	(زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٩٥) (عفيفي، ٢٠٠٨، ص. ٤٦٧) (Bar-Yosef & Prencipe, 2013, P. 303) (يونس، ٢٠٢١، ص. ٣٩٤)
C_5	تركز الملكية	نسبة ملكية المساهمين الذين يملكون ٥% فأكثر من أسهم	(عفيفي، ٢٠٠٨، ص. ٤٦٧) (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٩٥)

الرمز	المتغير	طريقة القياس	المرجعية / المصدر
		الشركة في نهاية العام	(Holderness, 2017, P. 475)
C_6	استقلالية مجلس الإدارة	نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس في نهاية العام	تقارير مجلس الإدارة/ (Jiang et al., 2017, P. 313)
C_7	ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول	متغير وهمي يأخذ القيمة ١ إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي الرئيسي، والقيمة ٠ بخلاف ذلك.	تقارير مجلس الإدارة/ (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٦٨)
C_8	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة ١ إذا كان مكتب مراجعة تقارير المنشأة محل الدراسة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، والقيمة ٠ بخلاف ذلك.	تقارير مراقبي الحسابات/ (Jiang et al., 2017, P. 313) (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٦٨)
C_9	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة	نسبة (القيمة الدفترية للالتزامات مضافاً إليها القيمة السوقية لحقوق الملكية) إلى القيمة الدفترية للأصول	(Zhang et al., 2021, P. 3) (Wang & Wei, 2021, P. 17) (تهامي، ٢٠٢٠، ص. ٤٠)
C_{10}	حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة	تقارير مجلس الإدارة/ (Ahmed & Ali, 2017, P. 7)
C_{11}	ربحية السهم	نصيب السهم من الأرباح أو الخسارة في نهاية كل عام خلال فترة الدراسة ويحسب من خلال قسمة صافي الربح أو الخسارة بعد الضرائب على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال العام.	(Wang & Wei, 2021, P. 17) (Ng et al., 2013, P. 963) (محمود، ٢٠١٥، ص. ٦٣١)

المصدر: من إعداد الباحثون

٣-٢-٣ مصادر الحصول على البيانات

تعتمد الدراسة بصورة أساسية على البيانات المفصح عنها في تقارير الشركات وتقارير البورصة المصرية، وذلك عن الفترة المالية المحددة في السلسة الزمنية المختارة للدراسة، ولقد أمكن الحصول على هذه التقارير والبيانات من خلال مواقع الشركات،

وموقع مباشر مصر لنشر البيانات والمعلومات (https://www.mubasher.info)، وموقع (Investing.com) (https://sa.investing.com)، وموقع البورصة المصرية (https://www.egx.com.eg).

٣-٢-٤ الأساليب الإحصائية

لاختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص النتائج، تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية عن طريق البرنامج الإحصاء (SPSS – Statistical Package for Social Sciences):

١) اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) للتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، حتى يُمكن للباحث تحديد واختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة.

٢) اختبار التداخل الخطى (Multicollinearity) للتحقق من مدى وجود مشكلة التداخل الخطى وتحديد مدى قدرة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على سيولة الأسهم، وقد استخدم الباحثون اختبار (Collinearity Diagnostics) من خلال قياس قيمة معامل تضخم التباين (VIF – Variance inflation factor)، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) للتحقق من هذه المشكلة.

٣) اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) للتحقق من مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة وتحديد مدى وجود أثر لجودة الإفصاح المحاسبي في ظل آليات القياس المتنوعة على سيولة الأسهم، وقد استخدم الباحثون قيمة (Durbin Watson) لإجراء هذا الاختبار.

٤) التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Analysis) باستخدام المتوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت، والحد الأدنى، والحد الأعلى، وذلك بهدف رصد سلوك بيانات الدراسة.

٥) تحليل الارتباط (Spearman Correlation) لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة وسيولة الأسهم كمتغير تابع بعينة الشركات محل الدراسة.

٦) تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) باستخدام طريقة أدخال بيانات المتغيرات (Enter)، وذلك للكشف عن نوع وقوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير

التابع، بالإضافة إلى تقدير نموذج يساعد في التنبؤ بقيم المتغير التابع من خلال قيم المتغيرات المستقلة.

٣-٣ اختبار صلاحية بيانات الدراسة

لقد قام الباحثون بفحص مدي صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال اختبار مدي تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، واختبار مدي وجود مشكلة تداخل خطي في نماذج انحدار الدراسة، هذا بالإضافة إلى اختبار مدي وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء في نماذج انحدار الدراسة، وفيما يلي توضيح ذلك:

٣-٣-١ اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

اعتمد الباحثون على اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) لفحص مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، واختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، ويمكن توضيح نتائج اختبار مدي تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

(Tests of Normality)					
رمز المتغير	متغيرات الدراسة	(Kolmogorov-Smirnova)		(Shapiro-Wilk)	
		Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
X_1	جودة الإفصاح في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات	.103	.007	.970	.017
X_2	جودة الإفصاح في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة	.165	.000	.918	.000
C_1	حجم الشركة	.128	.000	.944	.000
C_2	معدل العائد على الأصول	.121	.001	.931	.000
C_3	معدل العائد على حقوق الملكية	.401	.000	.374	.000
C_4	الرافعة المالية	.095	.017	.961	.003
C_5	تركز الملكية	.068	.200	.938	.000
C_6	استقلالية مجلس الإدارة	.146	.000	.940	.000
C_7	ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول	.361	.000	.734	.000
C_8	حجم مكتب المراجعة	.280	.000	.757	.000
C_9	القيمة السوقية/القيمة الدفترية	.238	.000	.649	.000
C_{10}	حجم مجلس الإدارة	.133	.000	.976	.044
C_{11}	ربحية السهم	.314	.000	.505	.000
Y	سيولة الأسهم (معدل دوران الأسهم)	.220	.000	.749	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

اتضح من نتائج الجدول رقم (٤) أن مستوى المعنوية لاختبار (Kolmogorov–Smirnov) واختبار (Shapiro–Wilk) لأغلبية متغيرات الدراسة يظهر بقيمة أقل من (0.05)، وبالتالي يُشير ذلك إلى عدم تبعية معظم بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ولذلك تم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية عند اختبار صحة فروض الدراسة.

٣-٣-٢ اختبار التداخل الخطي:

اعتمد الباحثون علي اختبار (Collinearity Diagnostics) لفحص مدي وجود درجة من الازدواج أو التداخل الخطى في نماذج انحدار الدراسة حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع (سيولة الأسهم)، وتم إجراء هذا الاختبار من خلال تحديد قيمة معاملات تضخم التباين (VIF) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance)، فإذا كانت قيمة معاملات تضخم التباين أقل من (١٠)، وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) فهذا يدل علي عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نماذج الدراسة (Kasim, 2015, P. 20; Ahmed & Ali, 2017, P. 9)، وقد بلغت أقصى قيمة لمعاملات تضخم التباين (VIF) في نماذج الدراسة (١.٨٩٢) بالنسبة للنموذج الأول (جودة الإفصاح في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات وسيولة الأسهم)، و(١.٨٧٧) بالنسبة للنموذج الثاني(جودة الإفصاح في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة وسيولة الأسهم)، كما قد بلغت أدني قيمة للتباين المسموح به (Tolerance) في نماذج الدراسة (٠.٥٢٨) بالنسبة للنموذج الأول، و(٠.٥٣٣) بالنسبة للنموذج الثاني، وبالتالي يؤكد ذلك علي عدم وجود مشكلة تداخل أو ازدواج خطي بين المتغيرات المفسرة للدراسة.

٣-٣-٣ اختبار الارتباط الذاتي:

لقد اعتمد الباحثون علي اختبار (DW – Durbin Watson) للتحقق من مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء بكل نموذج من نماذج انحدار الدراسة حيث تؤدى هذه المشكلة إلى التوصل إلي أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (سيولة الأسهم)، وتم إجراء هذا الاختبار من خلال تحديد قيمة (DW) لكل نموذج ثم الكشف عنها في جداول (Durbin Watson)، وقد بلغت قيمة هذا الاختبار (١.١٥٩) بالنسبة للنموذج الأول، و(١.١٥٨) بالنسبة للنموذج الثاني، وبمقارنة هذه القيم بالحد الأدني (dL) لمنطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء بجدول (DW) والبالغ قيمته (١.٣٧٥) باستخدام عدد متغيرات مستقلة (١٢) وعدد المشاهدات (١٣٥) بكل نموذج من نماذج الانحدار، تبين انخفاض قيم اختبار (DW) لنماذج الانحدار عن قيمة الحد الأدني (dL)، ومن ثم تبين وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء بنماذج (Asteriou & Hall, 2015, p165).

وللتغلب على هذه المشكلة تم تحويل البيانات إحصائياً عن طريق التحويل التكراري لـ (Cochrane – Orcutt) من خلال الخطوات التالية (Asteriou & Hall, 2015, p175):

١) تم تقدير نماذج الانحدار الخاصة بالدراسة لحساب قيمة البواقي أو الخطأ (u_t) بكل نموذج من خلال المعادلات التالية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 C_1 + \beta_3 C_2 + \beta_4 C_3 + \beta_5 C_4 + \beta_6 C_5 + \beta_7 C_6 + \beta_8 C_7 + \beta_9 C_8 + \beta_{10} C_9 + \beta_{11} C_{10} + \beta_{12} C_{11} + u_t$$

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_2 + \beta_2 C_1 + \beta_3 C_2 + \beta_4 C_3 + \beta_5 C_4 + \beta_6 C_5 + \beta_7 C_6 + \beta_8 C_7 + \beta_9 C_8 + \beta_{10} C_9 + \beta_{11} C_{10} + \beta_{12} C_{11} + u_t$$

٢) وتم تقدير نموذج الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى لحساب قيمة معامل الارتباط ($\hat{\rho}$) بالاعتماد على قيمة (ût) المقدرة في الخطوة الأولى، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{u}_t = \hat{\rho}\hat{u}_{t-1} + \varepsilon_t$$

٣) ثم تم تحويل المتغيرات الأصلية بالاعتماد على قيمة ($\hat{\rho}$) المُقدرة في الخطوة الثانية من خلال المعادلات التالية:

- بالنسبة للمشاهدات من (t = 2) إلى (t = n = 135) تم استخدام المعادلات الآتية:

$$\beta_0^* = \beta_0(1-\hat{\rho})_1$$

$$Y_t^* = Y_t - \hat{\rho}Y_{t-1}$$

$$X_{it}^* = X_{it} - \hat{\rho}X_{it-1} \qquad (i = 1,2)$$

$$C_{it}^* = C_{it} - \hat{\rho}C_{it-1} \qquad (i = 1,2,\dots\dots\dots,11)$$

- بالنسبة للمشاهدات عن (t = 1) تم استخدام المعادلات الآتية:

$$Y_1^* = Y_1\sqrt{1-\rho\hat{}^2}$$

$$X_{i1}^* = X_{i1}\sqrt{1-\rho\hat{}^2} \qquad (i = 1,2)$$

$$C_{i1}^* = C_{i1}\sqrt{1-\rho\hat{}^2} \qquad (i = 1,2,\dots\dots\dots,11)$$

- وتم تكرار الخطوات السابقة بشكل تكراري باستخدام المتغيرات الجديدة حتى تم الحصول على أفضل تقدير لقيمة ($\hat{\rho}$) وذلك عندما يكون الفرق بين قيمة ($\hat{\rho}$) في تكرارين متتاليين صغير جدًا أي يقترب من أو يساوى (٠.٠٠١).

وبإجراء اختبار (DW) على المتغيرات الجديدة لوحظ أن قيمة (DW) بلغت لنماذج الانحدار الأول والثاني ((٢.٣٥٥)، (٢.٣٧٦)) على الترتيب، وبمقارنة هذه القيم بالحد الأدني (d_L) لمنطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء بجدول (DW) تبين ارتفاع قيم اختبار (DW) لنماذج الانحدار عن قيمة الحد الأدني (d_L)، ومن ثم تبين عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين

أخطاء كل نموذج من نماذج الدراسة، وتوافر إمكانية الاعتماد على المتغيرات الجديدة في اختبار الفروض واستخلاص النتائج بشكل دقيق.

٣-٤ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

وبعد التحقق من صلاحية البيانات للتحليل، تم إجراء التحليل بهدف تحديد مدي استجابة سيولة الأسهم للآليات القياس غير المباشر لجودة الإفصاح المحاسبي لعينة من الشركات محل الدراسة. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

٣-٤-١ التحليل الوصفي للمتغيرات

يعرض الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نماذج الدراسة، مصنفة إلى ثلاث مجموعات، وهي: (المتغيرات المستقلة، المتغيرات الحاكمة، والمتغير التابع)، وذلك في سبيل توضيح الخصائص المميزة لهذه المتغيرات على مستوي شركات عينة الدراسة:

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	متغيرات الدراسة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغيرات المستقلة					
X_1	جودة الإفصاح في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات	17.214%	132.645%	67.97207%	24.018403%
X_2	جودة الإفصاح في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة	1.260	31.291	15.727	8.335
المتغيرات الحاكمة					
C_1	حجم الشركة	16.5900	25.6557	22.117266	1.9528226
C_2	معدل العائد على الأصول	-.1928	.2425	.043394	.0766135
C_3	معدل العائد على حقوق الملكية	-3.6970	3.8916	.144931	.5664082
C_4	الرافعة المالية	.2189	1.2095	.610302	.2092795
C_5	تركز الملكية	.22066	.8874	.6104	.1463
C_6	استقلالية مجلس الإدارة	.00	.8000	.241619	.2050465
C_7	ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول	.00	1.00	.466667	.5007457
C_8	حجم مكتب المراجعة	.00	1.00	.637037	.4826452
C_9	القيمة السوقية/القيمة الدفترية	.5601	5.0327	1.3238	.8232
C_{10}	حجم مجلس الإدارة	3.0000	14.0000	8.392593	2.3661049
C_{11}	ربحية السهم	-11.810	20.9100	.870527	3.1645248
المتغير التابع					
Y	سيولة الأسهم (معدل دوران الأسهم)	.0164	5.3109	1.001339	1.1262514

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

وبفحص هذا الجدول لوحظ ما يلي:

- بالنسبة للمتغيرات المستقلة:

بلغ متوسط (X_1) جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات (67.97%)، وبانحراف معياري (٢٤%)، وبحد أدني (١٧.٢١%) وبحد أقصي (١٣٢.٦٤%)، وبمقارنة متوسط عدم التماثل مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ تقارب هذا المتوسط مع متوسطات بعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية حيث بلغ (60.60%) بدراسة (السيد، ٢٠٠٥، ص. ٣٨) بالبورصة المصرية، وكذلك بلغ (64.80%) بدراسة (Chang et al., 2008, P. 383) بسوق الأوراق المالية الأسترالي، كما لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسطات بعض من الدراسات السابقة المحلية ذات الصلة التي توصل إليها الباحثون حيث بلغ (٣.٧%) بدراسة (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٤٠)، وبلغ أيضاً (٤.٥%) بدراسة (عفيفي، ٢٠١٤، ص. ٣١٣)، كما بلغ (٤%) بدراسة (فودة، ٢٠١٧، ص. ٣٠١).

كما بلغ متوسط (X2) جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة (١٥.٧٢٧ سنة)، وبانحراف معياري (٨.٣٣٥)، وبحد أدني (١.٢٦ سنة) وبحد أقصي (٣١.٢٩ سنة)، وبمقارنة متوسط عمر التسجيل في البورصة مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسطات بعض من الدراسات السابقة الأجنبية ذات الصلة التي توصل إليها الباحثون حيث بلغ (١٠.٣٧٤ سنة) بدراسة (La Soa Nguyen et al., 2017, P. 262)، وبلغ أيضاً (١١.٠٧٢ سنة) بدراسة (Clarkson & Satterly, 1997, P. 290)، كما لوحظ انخفاض هذا المتوسط عن متوسط دراسة (Hasan & Hosain, 2015, P. 23) حيث بلغ (٢٥.٦٩ سنة)، ولم يتوصل الباحثون لدراسات محلية تناولت هذا المتغير وذلك في حدود ما توصلوا إلية من دراسات.

- بالنسبة للمتغيرات الحاكمة:

بلغ متوسط حجم الشركة بلغ (٢٢.١١١٧٢)، بانحراف معياري (١.٩٥٢٨)، وبحد أدني (١٦.٥٩٠) وبحد أقصي (٢٥.٦٥٥٧)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ تقارب هذا المتوسط مع متوسطات دراسات (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٤٠؛ الحسانين وآخرون، ٢٠١٩، ص. ١٢٣٩) حيث بلغ ((١٩.٩٧٦)، (20.187))علي الترتيب، كما لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسطات معظم الدراسات السابقة حيث بلغ (٩.٢٠٤٢) بدراسة (زهر،

٢٠١٩، ص. ٣٩٩)، وبلغ (٥.٨٨٤) بدراسة(Wang & Wei, 2021, P. 4) ، وكذلك وبلغ (٨.٨٨٨) بدراسة(Zhang et al., 2021, P. 4) ، وبلغ (١.٣٣٠) بدراسة (Ahmed & Ali, 2017, P. 17)، وبلغ أيضاً (٦.٨٩٠) بدراسة(Ajina et al., 2015, P. 1230) ، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون لحجم الشركة تأثير معنوي إيجابي على سيولة الأسهم.

كما بلغ متوسط معدل العائد على الأصول (٠.٠٤٣٣٩)، بانحراف معياري (٠.٠٧٦٦)، وبحد أدني (٠.١٩٢٨ –) وبحد أقصي (٠.٢٤٢٥)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ انخفاض هذا المتوسط عن متوسطات الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٥٧٠) بدراسة (أبو خزانة، ٢٠١٨، ص. ٩٧٨)، وكذلك بلغ (٠.٣٥) بدراسة (Ahmed & Ali, 2017, P. 17)، وبلغ (٠.٥٥٦٢)، بدراسة (يونس، ٢٠١٩، ص. ٣٩٥)، وبلغ (٠.٠٥٨) بدراسة (متولي، ٢٠٢١، ص. ٧٠٧)، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون لمعدل العائد علي الأصول تأثير معنوي سلبي على سيولة الأسهم نتيجة لهذا الانخفاض الملحوظ .

كما بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية (٠.١٤٤٩٣)، بانحراف معياري (٠.٥٦٦٤)، وبحد أدني (٣.٦٩٧٠ –) وبحد أقصي (٣.٨٩١٦)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ تقارب هذا المتوسط مع متوسطات الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.١٦٦) بدراسة (متولي، ٢٠٢١، ص. ٧٠٧)، وكذلك بلغ (٠.١٥٩٧) بدراسة (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٩٩)، كما لوحظ انخفاض هذا المتوسط عن متوسط دراسة (يونس، ٢٠١٩، ص. ٣٩٥) حيث بلغ (٠.٣٨٥)، كما لوحظ أيضاً ارتفاعه عن متوسط دراسة (نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٦٩)، حيث بلغ (٠.٠٤٤٩٣)، مما يدل على تفاوت نتائج الدراسات السابقة وتَوسُط معدل الدراسة الحالية لمعدلات الدراسات السابقة.

كما بلغ متوسط الرافعة المالية (٠.٦١٠٣٠)، بانحراف معياري (٠.٢٠٩٢)، وبحد أدني (٠.٢١٨٩) وبحد أقصي (١.٢٠٩٥)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسطات الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٣٩٦) بدراسة (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٤٠)، وكذلك بلغ (٠.٣٩٥) بدراسة (Prommin et al., 2016, P. 79)، وبلغ (0.2170)، بدراسة (نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٦٩)، وبلغ (٠.٤٦١٥) بدراسة (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٩٩)، كما لوحظ انخفاض هذا المتوسط عن متوسطات الدراسات التالية (أبو خزانة، ٢٠١٨، ص. ٩٧٨؛ الحسانين وآخرون، ٢٠١٩، ص. ١٢٣٩؛ يونس، ٢٠١٩، ص. ٣٩٥؛

Kiswanto & Fitriani, 2019, P. 130) حيث بلغت ((٠.٨٦٤)، (٠.٦٥٣)، (١.٤٧٨٤)، (١.٠٩١١)) علي الترتيب، مما يدل على تفاوت نتائج الدراسات السابقة وتَوسُط درجة الرافعة بالدراسة الحالية لدرجات الدراسات السابقة.

كما بلغ متوسط تركُز الملكية (٠.٦١٠٤)، بانحراف معياري (٠.١٤٦٣)، وبحد أدني (٠.٢٢٠٦) وبحد أقصي (٠.٨٨٧٤)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسطات الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٣٢٣٢) بدراسة (Al-Sharif et al., 2015, P. 243)، وكذلك بلغ (٥٤.٣٥٤) بدراسة (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٩٩)، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون لتركُز الملكية تأثير معنوي سلبي على سيولة الأسهم نتيجة لهذا الارتفاع الملحوظ

كما بلغ متوسط استقلالية مجلس الإدارة (٠.٢٤١٦)، بانحراف معياري (٠.٢٠٥٠)، وبحد أدني (٠) وبحد أقصي (٠.٨٠٠٠)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسط استقلالية دراسة (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٩٩) حيث بلغ (٠.١٨٧٠)، ودراسة (Jiang et al., 2017, P. 299) حيث بلغ (٠.٠٢٩١)، كما لوحظ انخفاض هذا المتوسط عن متوسطات الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٤٤) بدراسة (Ahmed & Ali, 2017, P. 17)، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون لنسبة استقلالية مجلس الإدارة تأثير معنوي إيجابي على سيولة الأسهم نتيجة لهذا الارتفاع البسيط، ولكن قد يكون من المتوقع أيضاً اختلاف طبيعة التأثير نظراً لانخفاض نسبة الاستقلالية بشكل عام بشركات الدراسة حيث بلغت (٢٤.٢%).

كما بلغ متوسط نسبة ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (٠.٤٦٦٦٦)، بانحراف معياري (٠.٥٠٠٧)، كما بلغ متوسط حجم مكتب المراجعة (٠.٦٣٧٠٣)، بانحراف معياري (٠.٤٨٢٦)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ انخفاض متوسط نسبة الازدواجية عن متوسط دراسة (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٧٢) حيث بلغ (٠.٦٦٦)، كما لوحظ ارتفاع متوسط الشركات التي تعتمد على أحد مكاتب المراجعة الكبار بالدراسة الحالية عن مثيلتها بتلك الدراسة حيث بلغت (٠.٣٣٨)، وبالتالي فإنه ربما يكون لهذه المؤشرات تأثير معنوي وقدرة تفسيرية لسيولة الأسهم.

كما بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (١.٣٢٣٨)، بانحراف معياري (٠.٨٢٣٢)، وبحد أدني (٠.٥٦٠١) وبحد أقصي (٥.٠٣٢٧)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسط دراسة (Wang & Wei, 2021, P. 4) حيث بلغ (٠.٦٦١٦)، ودراسة (Zhang et al., 2021, P. 4) حيث بلغ (١.٠٠٣)، ودراسة (Schoenfeld, 2017, P. 62) حيث بلغ (٠.١٤)، كما لوحظ انخفاض نسبي لهذا المتوسط عن متوسط دراسة (Jiang et al., 2017, P. 299) حيث بلغ (١.٧٩٦)، وبالتالي فإنه ربما يكون لهذه النسبة تأثير معنوي وقدرة تفسيرية لسيولة الأسهم.

كما بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة (٨.٣٩٢٥)، بانحراف معياري (٢.٣٦٦١)، وبحد أدني (٣.٠) وبحد أقصي (١٤.٠)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ تقارب هذا المتوسط مع متوسط دراسة (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٩٩) حيث بلغ (٨.٣٨٣)، كما لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسط دراسة (Ahmed & Ali, 2017, P. 17) حيث بلغ (٥.٩٢)، فإنه ربما يكون لهذا المؤشر تأثير معنوي وقدرة تفسيرية لسيولة الأسهم.

كما بلغ متوسط ربحية السهم (٠.٨٧٠٥٢)، بانحراف معياري (٣.١٦٤٥)، وبحد أدني (١١.٨١٠٠ –) وبحد أقصي (٢٠.٩١٠٠)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ تقارب هذا المتوسط مع متوسط دراسة (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٤٠) حيث بلغ (٠.٨٩٥)، كما لوحظ ارتفاعه عن متوسط دراسة (Wang & Wei, 2021, P. 4) حيث بلغ (٠.١٢٣٨)، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون لربحية السهم تأثير معنوي وقدرة تفسيرية على سيولة الأسهم.

- بالنسبة للمتغير التابع:

بلغ متوسط سيولة الأسهم المُعبر عنها بمعدل دوران الأسهم (١.٠٠١٣)، بانحراف معياري (١.١٢٦٢)، وبحد أدني (٠.٠١٦٤) وبحد أقصي (٥.٣١٠٩)، وبمقارنة هذا المتوسط مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن متوسطات الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠١٤١) بدراسة (نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٦٨) في بيئة المال والأعمال السعودية.، وكذلك بلغ (٠.١٩٤) بدراسة (Al-Sharif et al., 2015, P. 243) في بيئة المال والأعمال الأردنية.، وبلغ (٠.٤٩) بدراسة (Ahmed & Ali, 2017, P. 17) في بيئة المال والأعمال الأسترالية.، وبلغ (٠.٨٩٤٥) بدراسة (زهر، ٢٠١٩، ص. ٣٩٩)، وكذلك بلغ (٠.٤٨٧٢) بدراسة (تهامي، ٢٠٢٠، ص. ٤٢)، كما بلغ (٠.٦٨٨٣) بدراسة (حمودة، ٢٠١٨، ص. ٧١) في بيئة الأعمال المصرية.،

كما لوحظ انخفاض هذا المتوسط عن متوسطات دراسات (أبو خزانة، ٢٠١٨، ص. ٩٧٨؛ الحسانين وآخرون، ٢٠١٩، ص. ١٢٣٩) في بيئة الأعمال المصرية حيث بلغت ((١٨.٩١٧)، (١٠.٣٧٩)) علي الترتيب، مما يدل ذلك على ارتفاع متوسط معدل الدراسة الحالية عن متوسط معدل الدراسات الأجنبية، وارتفاعه أيضاً عن متوسطات معدلات معظم الدراسات السابقة المحلية بخلاف دراستين، وقد يرجع هذا الارتفاع إلي أن الدراسات المحلية اعتمدت علي عينة عشوائية من الشركات المدرجة وغير المدرجة بمؤشر (EGX100) بالبورصة مقارنتاً بعينة الدراسة الحالية التي تضم شركات تعتبر من أفضل الشركات التي تتسم بالنشاط والسيولة بالبورصة لكونها مدرجة جميعُها بمؤشر (EGX100) خلال فترة الدراسة، وقد يكون من المتوقع أن يؤثر هذا الارتفاع علي نتائج الارتباط والانحدار بنماذج الدراسة.

٣-٤-٢ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفروض

الفرض الأول: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) وسيولة الأسهم

لاختبار مدي صحة الفرض الأول للدراسة المُتمثل في " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) وسيولة الأسهم " تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان (Sperman) للتعرف على قوة وطبيعة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات) (X_1) والمتغير التابع (سيولة الأسهم) (Y)، ويوضح الجدول التالي رقم (٦) مصفوفة ارتباط اسبيرمان بين المتغيرين:

جدول (٦) مصفوفة ارتباط سبيرمان للمتغيرين

المتغير	رمز المتغير	Y	X_1
سيولة الأسهم (م. دوران)	Y	1.000	--
جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات	X_1	.422**	1.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة. ** الارتباط دال عند مستوي معنوية < ١،

* الارتباط دال عند مستوي معنوية < ٥%

وبفحص نتائج مصفوفة سبيرمان تبين جود علاقة ارتباط طردية بين عدم تماثل المعلومات وسيولة الأسهم (معدل دوران الأسهم) حيث بلغ معامل الارتباط (٤٢.٢%) عند مستوي معنوية أقل من ١%، ومن ثم بالتبعية توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات وسيولة الأسهم، حيث يوجد علاقة عكسية بين عدم تماثل المعلومات وجودة الإفصاح المحاسبي كما أشارت العديد من الدراسات السابقة منها على سبيل

المثال (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٢٧، Van Buskirk, 2012, PP. 432: 435)، وتختلف هذا النتيجة عما توصلت إلية الدراسة الأجنبية (Utami et al., 2020, P. 801) حيث توصلت لوجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين عدم تماثل المعلومات وسيولة الأسهم، ولم يتوصل الباحثون لدراسات محلية تناولت هذه العلاقة وذلك في حدود ما تم التوصل إلية من دراسات.

وبالتالي يتم رفض الفرض الأول المُتمثل في: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) وسيولة الأسهم "، أي أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي بدلالة عدم تماثل المعلومات وسيولة الأسهم.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) وسيولة الأسهم

لاختبار مدي صحة الفرض الثاني للدراسة المُتمثل في " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) وسيولة الأسهم " ولقد تم استخدام أيضاً معامل ارتباط سبيرمان (Sperman) للتعرف على قوة وطبيعة علاقة الارتباط بين المتغير ويوضح الجدول التالي رقم (7) مصفوفة ارتباط اسبيرمان بين المتغيرين:

جدول (7) مصفوفة ارتباط سبيرمان للمتغيرين

المتغير	رمز المتغير	Y	X_1
سيولة الأسهم (م. دوران)	Y	1.000	--
جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة	X_2	.277**	1.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة. ** الارتباط دال عند مستوي معنوية < ١،
* الارتباط دال عند مستوي معنوية < ٥%

وبفحص نتائج مصفوفة سبيرمان تبين وجود علاقة ارتباط طردية بين عمر التسجيل في البورصة وسيولة الأسهم (معدل دوران الأسهم) حيث بلغ معامل الارتباط (٢٧.٧%) عند مستوي معنوية أقل من ١%، ومن ثم بالتبعية توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة وسيولة الأسهم، حيث يوجد علاقة طردية بين عمر التسجيل في البورصة وجودة الإفصاح المحاسبي كما أشارت العديد من الدراسات السابقة منها على سبيل المثال (La Soa Nguyen et al., 2017, P. 263، أصميده ومحمد، ٢٠١٢، ص. ٣١)، ولم يتوصل الباحثون لدراسات محلية أو أجنبية تناولت هذه العلاقة وذلك في حدود ما تم التوصل إلية من دراسات.

وبالتالي يتم رفض الفرض الثاني المُتمثل في: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) وسيولة الأسهم "، أي أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي بدلالة عمر التسجيل في البورصة وسيولة الأسهم.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) على سيولة الأسهم

لاختبار مدي صحة الفرض الثالث للدراسة المُتمثل في " لا يوجد تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) على سيولة الأسهم " تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) بطريقة أدخال بيانات المتغيرات (Enter) على برنامج (SPSS)، ويوضح الجدول التالي رقم (٨) نتائج اختبار هذا الفرض وتوضح أهم العوامل الحاكمة:

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات على سيولة الأسهم

رمز المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		Beta	T	P-value	VIF	Toler.
	B	الخطأ القياسي					
X_1	.859	.222	.335	3.866	.000**	1.159	.863
C_1	-.136	.086	-.143	-1.581	.117	1.259	.794
C_2	-5.899	2.081	-.314	-2.835	.006**	1.892	.528
C_3	-.086	.140	-.052	-.618	.538	1.103	.906
C_4	.239	.694	.032	.345	.731	1.370	.730
C_5	-2.594	.881	-.250	-2.946	.004**	1.114	.898
C_6	1.323	.721	.160	1.834	.070	1.177	.850
C_7	-.174	.245	-.062	-.713	.478	1.179	.848
C_8	-.409	.262	-.136	-1.562	.122	1.167	.857
C_9	-.176	.213	-.073	-.828	.410	1.214	.824
C_{10}	-.028	.065	-.039	-.427	.671	1.314	.761
C_{11}	.075	.041	.201	1.837	.069	1.853	.540
Constant	الثابت		٢.٦١٧				
R	معامل الارتباط المتعدد		0.620				
R^2	معامل التحديد		0.384				
Adj. R^2	معامل التحديد المُعدل		0.306				
قيمة (F)			4.932				
P-value			0.000**				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة. ** مستوي معنوية **< ١%**، * مستوي معنوية **< ٥%**.

ويتضح من الجدول رقم (٨) معنوية وصلاحية النموذج المُستخدم ككل في التنبؤ بقيمة المتغير التابع (سيولة الأسهم (Y)). حيث بلغت قيمة (F) (٤.٩٣٢) وبلغت قيمة P-value (٠.٠٠٠) عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١)، كما يُلاحظ أيضاً من الجدول أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.620) والمساهمة النسبية له بلغت (0.384) وهذا يعنى أن المتغير المستقل (X_1) وباقي المتغيرات الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره (٣٨.٤%) من التغيُر في المتغير التابع (سيولة الأسهم).

كما يتضح أيضاً من هذا الجدول أن المتغير المستقل (X_1) والمُتمثل في جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات له تأثير عكسي معنوي على المتغير التابع (سيولة الأسهم) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠١)، ويرجع ذلك نتيجة إلى أن عدم تماثل المعلومات كمقياس عكسي لجودة الإفصاح المحاسبي يؤثر بشكل إيجابي معنوي على المتغير التابع (سيولة الأسهم)، وتختلف هذه النتيجة مع بعض الدراسات الأجنبية السابقة التي توصلت إلى أن هناك تأثير عكسي لعدم تماثل المعلومات على سيولة الأسهم كدراسة (Utami et al., 2020, P. 804) ودراسة (Lakhal, 2008, PP. 71: 72)، كما تختلف أيضا مع ما أشارت إلية دراسة (نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٣٧) ودراسة (مصطفي، ٢٠٢٢، ص ص. ٣٠٠: ٣٠١) وذلك علي الصعيد المحلي.، كما يتضح أيضاً أن كلاً من متغيرات معدل العائد علي الأصول (C_2)، وتركُز الملكية (C_5) له تأثير عكسي معنوي علي المتغير التابع (سيولة الأسهم) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠١)، وتتفق هذه النتيجة من حيث عكسية ومعنوية تأثير معدل العائد علي الأصول علي السيولة مع بعض الدراسات السابقة مثل (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٥٣؛ Bar-Yosef & Prencipe, 2013, P. 306) وتختلف مع دراسة (أبو خزانة، ٢٠١٨، ص. ٩٧٩)، وتتفق هذه النتيجة من حيث عكسية ومعنوية تأثير تركُز الملكية علي السيولة مع بعض الدراسات السابقة مثل (زهر، ٢٠١٩، ص. ٤١١؛ Bar-Yosef & Prencipe, 2013, P. 306 ;Lakhal, 2008, P. 72 ;Stagliano et al., 2018, P. 212)، أما باقي المتغيرات الأخرى المُتمثلة في (حجم الشركة (C_1)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (C_3)، والرافعة المالية (C_4)، واستقلالية مجلس الإدارة (C_6)، وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (C_7)، وحجم مكتب المراجعة (C_8)، والقيمة السوقية/القيمة الدفترية (C_9)، وحجم مجلس الإدارة (C_{10})، وربحية السهم (C_{11})) فلا يوجد لها تأثير معنوي علي سيولة الأسهم، وتتفق هذه النتائج مع دراسات (زهر، ٢٠١٩، ص. ٤١١؛ نصير،

٢٠٢٢، ص. ١٧٩؛ Stagliano et al., 2018, P. 212) وتختلف مع دراسات (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٥٣؛ أبو خزانة، ٢٠١٨، ص. ٩٧٩؛ محمد، ٢٠٢٠ ج، ص.٤٠؛ Ahmed & Ali, 2017, P. 21)، وتتفق هذه النتيجة مع بعض النتائج وتختلف مع البعض الأخر لدراسة (نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٧٩).

ومن ثَم تأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة الآتية (المُتغيرات المؤثرة معنوياً تظهر بخط (Bold)):

$$Y_t = 2.617 + \mathbf{0.859\ X_1} - 0.136\ C_1 - \mathbf{5.899\ C_2} - 0.086\ C_3 + 0.239\ C_4 - \mathbf{2.594\ C_5} + 1.323\ C_6 - 0.174\ C_7 - 0.409\ C_8 - 0.176\ C_9 - 0.028\ C_{10} + 0.075\ C_{11} + u_t$$

وبالتالي يتم رفض الفرض الثالث المُتمثل في: " لا يوجد تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) على سيولة الأسهم "، أي أن هناك تأثير لعدم تماثل المعلومات (مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد على الأصول، وتُركز الملكية كعوامل حاكمة) على سيولة الأسهم عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، أي أن هناك تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي بدلالة عدم تماثل المعلومات على سيولة الأسهم.

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) على سيولة الأسهم

لاختبار مدي صحة الفرض الثالث للدراسة المُتمثل في " لا يوجد تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) على سيولة الأسهم " تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) بطريقة أدخال بيانات المتغيرات (Enter) على برنامج (SPSS)، ويوضح الجدول التالي رقم (٩) نتائج اختبار هذا الفرض وتوضح أهم العوامل الحاكمة:

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة على سيولة الأسهم

رمز المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		Beta	T	P-value	VIF	Toler.
	B	الخطأ القياسي					
X_2	-.012	.026	-.050	-.444	.658	1.674	.597
C_1	-.138	.095	-.145	-1.451	.150	1.331	.751
C_2	-7.424	2.227	-.395	-3.333	.001**	1.877	.533
C_3	-.136	.150	-.083	-.909	.366	1.103	.907
C_4	.457	.743	.062	.615	.540	1.362	.734
C_5	-2.505	.951	-.242	-2.634	.010*	1.125	.889
C_6	1.377	.798	.167	1.724	.088	1.248	.801
C_7	-.367	.278	-.131	-1.319	.190	1.320	.758
C_8	-.371	.293	-.123	-1.264	.209	1.269	.788
C_9	-.202	.235	-.084	-.862	.391	1.281	.781
C_{10}	-.049	.070	-.070	-.704	.483	1.315	.760
C_{11}	.066	.044	.178	1.508	.135	1.852	.540
Constant	الثابت		٣.١١٩				
R	معامل الارتباط المتعدد		0.537				
R^2	معامل التحديد		0.288				
Adj. R^2	معامل التحديد المُعدل		0.198				
قيمة (F)			3.208				
P-value			0.001**				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة. ** مستوي معنوية **< ١%**، * مستوي معنوية **< ٥%**.

ويتضح من الجدول رقم (٩) معنوية وصلاحية النموذج المُستخدم ككل في التنبؤ بقيمة المتغير التابع (سيولة الأسهم (Y)). حيث بلغت قيمة (F) (٣.٢٠٨) وبلغت قيمة P-value (٠.٠٠١) عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١)، كما يُلاحظ أيضاً من الجدول أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.537) والمساهمة النسبية له بلغت (0.288) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة يفسرون ما مقداره (٢٨.٨%) من التغيُر في المتغير التابع (سيولة الأسهم).

كما يتضح أيضاً من هذا الجدول أن المتغير المستقل (X2) والمُتمثل في جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع (سيولة الأسهم) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠١)، ويرجع ذلك نتيجة إلى أن عمر التسجيل في

البورصة كمقياس طردي لجودة الإفصاح المحاسبي لا يؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع (سيولة الأسهم)، ولم يتوصل الباحثون لدراسات محلية أو أجنبية تناولت هذه الأثر وذلك في حدود ما تم التوصل إلية من دراسات.، كما يتضح أيضاً أن كلاً من متغيرات معدل العائد علي الأصول (C_2)، وتركُز الملكية (C_5) له تأثير عكسي معنوي علي المتغير التابع (سيولة الأسهم) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠١) ومستوي معنوية أقل من (٠.٠٥) علي الترتيب، وتتفق هذه النتائج من حيث عكسية ومعنوية تأثير معدل العائد علي الأصول علي السيولة مع بعض الدراسات السابقة مثل (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٥٣؛ Bar-Yosef & Prencipe, 2013, P. 306) وتختلف مع دراسة (أبو خزانة، ٢٠١٨، ص. ٩٧٩)، وتتفق هذه النتيجة من حيث عكسية تأثير تركُز الملكية علي السيولة مع بعض الدراسات السابقة مثل (زهر، ٢٠١٩، ص. ٤١١؛ Stagliano et al., 2018, P. 212 ;Lakhal, 2008, P. 72 ;Bar-Yosef & Prencipe, 2013, P. 306) ولكن بمستويات معنوية متفاوتة.، أما باقي المتغيرات الأخرى المُتمثلة في (حجم الشركة (C_1)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (C_3)، والرافعة المالية (C_4)، واستقلالية مجلس الإدارة (C_6)، وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (C_7)، وحجم مكتب المراجعة (C_8)، والقيمة السوقية/القيمة الدفترية (C_9)، وحجم مجلس الإدارة (C_{10})، وربحية السهم (C_{11})) فلا يوجد لها تأثير معنوي علي سيولة الأسهم، وتتفق هذه النتائج مع دراسات (زهر، ٢٠١٩، ص. ٤١١؛ نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٧٩؛ Stagliano et al., 2018, P. 212) وتختلف مع دراسات (حسين، ٢٠٢٠، ص. ٥٣؛ أبو خزانة، ٢٠١٨، ص. ٩٧٩؛ محمد، ٢٠٢٠ ج، ص.٤٠؛ Ahmed & Ali, 2017, P. 21)، وتتفق هذه النتيجة مع بعض النتائج وتختلف مع البعض الأخر لدراسة (نصير، ٢٠٢٢، ص. ١٧٩)، وذلك كما هو الحال بالنموذج الأول.

ومن ثَم تأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة الآتية (المُتغيرات المؤثرة معنوياً تظهر بخط (Bold)):

$$Y_t = 3.119 - 0.012\,X_2 - 0.138\,C_1 - \mathbf{7.424}\,\boldsymbol{C_2} - 0.136\,C_3 + 0.457\,C_4 - \mathbf{2.505}\,\boldsymbol{C_5} + 1.377\,C_6 - 0.367\,C_7 - 0.371\,C_8 - 0.202\,C_9 - 0.049\,C_{10} + 0.066\,C_{11} + u_t$$

وبالتالي يتم قبول الفرض الرابع المُتمثل في: " لا يوجد تأثير لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) على سيولة الأسهم "، حيث إنه لا يوجد تأثير لعمر التسجيل في البورصة على سيولة الأسهم.

وبمقارنة نتائج التحليل الإحصائي لمصفوفة الارتباط بين المتغيرات، ولنماذج الانحدار (نموذج انحدار (X_1)، ونموذج انحدار (X_2)) بالجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠) مقارنة نتائج التحليل الإحصائي لنماذج الدراسة

نتائج التحليل الإحصائي	جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات (X_1)	جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة (X_2)
الارتباط		
معامل ارتباط سبيرمان	0.422**	٠.277**
الانحدار المتعدد		
معامل الارتباط المتعدد (R)	0.620	0.537
معامل التحديد (R^2)	0.384	0.288
معامل التحديد المُعدل (Adj. R^2)	0.306	0.198
قيمة (F)	4.932	3.208
(P–value) للنموذج ككل	0.000**	0.001**
(P–value) للمتغير (X (....)) داخل النموذج	0.000**	٠.658

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة. ** مستوي معنوية < ١%، * مستوي معنوية < ٥%.

يتضح أن المتغير (X_1) ذو معامل ارتباط بالمتغير (Y) (سيولة الأسهم) يبلغ (٤٢.٢%) وهو معامل أكبر من معامل ارتباط المتغير (X_2) بالمتغير (Y) (سيولة الأسهم) البالغ (٢٧.٧%)، كما أن نموذج انحدار المتغير المستقل (X_1) ذو قيمة معامل ارتباط متعدد (R) وقوة تفسيرية (R^2) لأي تغُير يحدث في المتغير التابع (Y) (سيولة الأسهم) أفضل من نموذج انحدار المتغير المستقل (X_2)، كما أن مستوي معنوية تأثير المتغير (X_1) داخل النموذج الخاص به أفضل من مستوي معنوية تأثير المتغير المستقل (X_2)، فالمتغير (X_1) يؤثر علي المتغير التابع (Y) (سيولة الأسهم) عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠١) بينما لا يوجد في الأساس أثر ذو مستوي معنوية للمتغير (X_2) علي سيولة الأسهم (Y)، وكل ذلك في ضوء ثبات نفس المتغيرات الحاكمة بكل نموذج من نماذج الانحدار.،

وبناء على ذلك يتضح أن مستوي سيولة الأسهم يستجيب بشكل أفضل لآلية عدم تماثل المعلومات كأحد آليات القياس غير المباشر لجودة الإفصاح المحاسبي، أي أن سيولة الأسهم تستجيب لجودة الإفصاح المحاسبي بدلالة آلية عدم تماثل المعلومات، بشكل أفضل من آلية عمر التسجيل بالبورصة.

٤- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

٤-١ نتائج البحث

- يوجد علاقة ارتباط وتأثير عكسية معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عدم تماثل المعلومات) وسيولة الأسهم، حيث أن عدم تماثل المعلومات كمقياس عكسي لجودة الإفصاح المحاسبي يرتبط ويؤثر بشكل إيجابي معنوي بسيولة الأسهم، ويمكن تفسير طردية العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وسيولة الأسهم بارتفاع متوسط معدل دوران الأسهم في سوق الأسهم بالرغم من ارتفاع متوسط نسبة عدم تماثل المعلومات وقد يرجع السبب خلف ذلك إلي بعض الأمور كاتجاه المستثمرين نحو الاستثمار في أسهم شركات العينة بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي لهذه الشركات وما يترتب عليه من عدم تماثل معلوماتي حيث أنها شركات تتسم بالنشاط الكبير والسيولة العالية وذلك بناءً علي ما اقرت به وأشارت إلية إدارة البورصة المصرية عن طريق استمرارية إدراج هذه الشركات بمؤشر النشاط والسيولة (EGX100) بالبورصة.، أو اتجاه المستثمرين نحو الاستثمار في أسهم الشركات من خلال الاعتماد علي وسطاء للمعلومات المالية لديهم خبرة كبيرة في التحليل الفني والمتابعة والتنبؤ والاستثمار بالبورصة المصرية أو لديهم معلومات خاصة غير واردة بالتقارير من مصادر خاصة.، أو لأن الفترة المحددة بالدراسة فترة كان يعاني فيها الاقتصاد المصري من انخفاض في قيمة العملة المحلية وبالتبعية ارتفاع معدلات التضخم وهو الأمر الذي دفع العديد من المستثمرين نحو الاتجاه للاستثمار في أسهم الشركات المدرجة بمؤشرات البورصة الرئيسية وذلك بهدف التحوط والحفاظ علي قيمة مدخراتهم ومن ثم يترتب علي ذلك ارتفاع حجم التداول في سوق الأسهم وهو ما يؤثر بشكل إيجابي علي معدل دوران الأسهم وبالتبعية علي سيولة الأسهم [٣]، أو قد يرجع ذلك إلي أنه عندما يكون هناك حالة مرتفعة من عدم التماثل

---

٣ بعض الأخبار التي تؤكد هذه الأوضاع من بعض منصات الأخبار المحلية والعالمية المعتمدة:

- {»التحوط بالأسهم» آلية فعالة لمواجهة التضخم - الأهرام اليومي(ahram.org.eg)} بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥.
- {مكاسب و خسائر «التضخم» فى عيون خبراء «البورصة» و«الأنشطة المالية غير المصرفية» - جريدة المال (almalnews.com)} بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥.

المعلوماتي بين المستثمرين، فإن بعضهم قد يحاول الاستفادة من هذا الوضع إما بتحقيق ربح سريع أو لتجنب المخاطر المرتبطة بعدم التأكد وبالتالي يُمكن أن يؤدي ارتفاع عدم التماثل المعلوماتي إلى زيادة حركة التداول في سوق الأسهم بالبورصة، ولكن هذا التفسير من وجهة نظر الباحثون ويحتاج إلى الفحص والدراسة والتوثيق العلمي.

- يوجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين جودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) وسيولة الأسهم، بينما لا يوجد تأثير معنوي لجودة الإفصاح المحاسبي (في ضوء آلية عمر التسجيل في البورصة) على سيولة الأسهم، حيث أن عمر التسجيل في البورصة كمقياس طردي لجودة الإفصاح المحاسبي يرتبط بشكل إيجابي معنوي بسيولة الأسهم، بينما لا يوجد أي تأثير معنوي لعمر التسجيل في البورصة على سيولة الأسهم.
- تستجيب سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي بدلالة آلية عدم تماثل المعلومات بشكل أفضل من آلية عمر التسجيل في البورصة حيث ترتبط سيولة الأسهم بعدم تماثل المعلومات بمعامل ارتباط أكبر من عمر التسجيل بالبورصة، كما يوجد تأثير معنوي لعدم تماثل المعلومات على سيولة الأسهم ولا يوجد تأثير معنوي لعمر التسجيل في البورصة على سيولة الأسهم.

٤-٢ التوصيات

يوصى الباحثون في ضوء ما توصل إليه من نتائج بالآتي:

- ضرورة اهتمام أصحاب المصالح بالبورصة المصرية بجميع متغيرات الدراسة وبخاصة عدم تماثل المعلومات كآلية تُعبر عن وتقيس جودة الإفصاح المحاسبي، ومعدل العائد علي الأصول، وتُركز الملكية) عند تفسيرهم لمستوي سيولة أسهم الشركات المتداولة بالبورصة حيث تفسر هذه المتغيرات ما يقرب من (٣٨%) من مستوي السيولة، كما يجب عليهم أيضاً البحث عن متغيرات إضافية أخري وأخذها في الحسبان لتفسير أي تغيرات تحدث في مستوي سيولة الأسهم نظراً لانخفاض القوة التفسيرية لمتغيرات الدراسة إلي حدٍ ما، ومن ضمن المتغيرات المُفسرة التي يقترح الباحثون أخذها في الحسبان والتي تحتاج إلي مزيد من الدراسة والبحث: (كافة المتغيرات التي يُمكن أن تعكس تأثير دور وسطاء المعلومات الماليين (المحللين الماليين) علي مستوي سيولة الأسهم، كمتغير دقة تنبؤات المحللين الماليين، ومتغير حجم تغطية المحللين الماليين للشركات محل الدراسة.، هذا بالإضافة إلي كافة المتغيرات التي يُمكن أن تعكس الوضع الاقتصادي والسياسي العام السائد خلال فترة الدراسة والذي من الممكن أن يؤثر علي مستوي سيولة الأسهم.، هذا بالإضافة أيضاً إلي المتغيرات التي يُمكن أن تعكس

➢ (البورصة المصرية تقترب من "أعلى مستوياتها "بسبب التضخم | الحرة(alhurra.com)) بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥.

مدي أو حجم الإقبال علي أسهم الشركات، كمتغير حجم توزيعات الأرباح، ومتغير متوسط أسعار أسهم الشركات خلال فترة الدراسة، ومتغير نغمة الإفصاح).، ولم يتثنى تناول هذه المتغيرات بالدراسة التطبيقية نظراً لعدم توافر البيانات التاريخية للبعض منها في بيئة الأعمال المصرية، ولاحتياج البعض الأخر منها إلي وقت وجُهد كبيرين.

- توجيه تركيز الباحثين فيما بعد في مجال الدراسات التطبيقية نحو الاعتماد على آلية عدم تماثل المعلومات كأحد آليات قياس جودة الإفصاح المحاسبي من المنظور غير المباشر، وتكثيف البحث عن العوامل المؤثرة في عدم تماثل المعلومات بغرض تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وبالتالي سيولة الأسهم، وذلك لكونها الآلية الوحيدة التي استجابت لها سيولة الأسهم والتي يمكن تطبيقها في بيئة الأعمال المصرية.
- من الأفضل دراسة أثر آليات القياس غير المباشر لجودة الإفصاح المحاسبي على سيولة الأسهم بواسطة أكثر من مقياس للسيولة للتحقق من متانة وصلاحية النماذج المقترحة بالدراسة، وكذلك الاعتماد على عينة أكبر خلال فترة زمنية أكبر ذات أحداث اقتصادية مستقرة، نظراً للنتائج التي تخالف الاتجاه العام لطبيعة العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وسيولة الأسهم وتدعيم هذه النتائج بحثياً.
- ضرورة توجيه اهتمام الجهات المسئولة في بيئة الأعمال المصرية نحو توفير قاعدة بيانات تتضمن كافة البيانات اللازمة لتطبيق باقي آليات قياس جودة الإفصاح المحاسبي لتقييمها والوقوف علي أفضلها في سبيل التوصل إلى أفضل قياس لجودة الإفصاح المحاسبي يلبي احتياجات أصحاب المصالح، وكذلك لتوفير الإمكانية لتطبيق باقي مقاييس سيولة الأسهم أيضاً للحكم على السيولة من أكثر من منظور.

٤-٣ البحوث المستقبلية

في ضوء ما توصل إليه الباحثون من نتائج يمكن توجيه اهتمام الباحثين نحو المجالات البحثية التالية:

- دراسة مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي باستخدام آليات القياس المباشر (دراسة تطبيقية).
- دراسة مدي استجابة سيولة الأسهم لجودة الإفصاح المحاسبي بدلالة آلية دقة تنبؤات المحللين وألية قوائم الاستقصاء والمقابلات (دراسة ميدانية).

٥- المراجع

٥-١ المراجع باللغة العربية

أبو خزانة، إيهاب محمد، (٢٠١٨)، " مدى مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في ضوء " ٧ IFRS " في تنشيط سيولة الأسهم بالبورصة المصرية "، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٢، العدد ١، ص ص. ٩٤٦: ٩٨٧.

أحمد، ولاء ربيع عبد العظيم، (٢٠١٩)، " قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة المنشأة "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

أصميده، خالد أبو راوي ميلاد، محمد، دعاء عبد الرحيم، (٢٠١٢)، "دور الإفصاح الاختباري في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٣، الجزء الثاني، ص ص. ١٣: ٧١.

البورصة المصرية، (٢٠٢١)، " قواعد القيد في مؤشر EGX100 "، متاح علي: https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx، بتاريخ: ٢٠٢٣/١/٢٠.

الحسانين، أحمد حسام الدين فتحي، الناغي، محمود السيد، وإسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد، (٢٠١٩)، " أثر درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية عن سيولة السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد ٣٩، العدد ٢، ص ص. ١٢٢١: ١٢٤٨.

الحياري، عدي عبد الرحيم سعيد، (٢٠١٨)، " أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري علي سيولة الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي: دراسة تحليلية "، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.

الزغبي، إيمان فتحي أسعد، (٢٠١٨)، " أثر تكنولوجيا المعلومات على الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بهدف تحقيق جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

السيد، صفا محمود، (٢٠٠٥)، " التوسع في الافصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد ١٩، العدد ١، ص ص. ١: ٤٩.

تهامي، خالد صبيح الهادي، (٢٠٢٠)، " العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وسيولة الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١١، العدد ٣، ص ص. ٧: ٦٣.

حسب الله، وفاء يوسف أحمد، (٢٠١٥)، " تفعيل دور المراقب الحسابات والمراجع الداخلي لتحسين جودة الإفصاح الاختياري: دراسة ميدانية "، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ١٩، العدد ٤، ص ص. ٤٣٩: ٦٣٢.

حسن، نرمين صبحي محمد، (٢٠١٣)، " قياس آثار معايير جودة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر منشآت الأعمال وانعكاساتها على تكلفة رأس المال "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

حسين، علاء علي أحمد، (٢٠٢٠)، " العواقب الاقتصادية لمستوي جودة الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة: أدلة وقرائن عملية مبكرة من بيئة سوق الأسهم المصري "، الفكر المحاسبي، المجلد ٢٤، العدد ١، ص ص. ١: ٦٦.

حمودة، أحمد عبد المنعم محمد، (٢٠١٨)، " العلاقة بين حوكمة الشركات وسيولة الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

زغيبى، زينة نبيل، (٢٠١٨)، " تأثير سيولة السهم على قيمة المنشأة "، مجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد ٣، ص ص. ٢٨٥: ٣٠٦.

زلط، علاء عاشور عبد الله، (٢٠٠٩)، " دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

زهر، إكرامي جمال السيد، (٢٠١٩)، " تحليل العلاقة بين الملكية (النوع ودرجة التركيز) والإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر وأثرها على سيولة الأسهم: دراسة تطبيقية "، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد ٢، ص ص. ٣٥٤: ٤٣٨.

سعادة، طارق إبراهيم، (٢٠١٩)، " إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الافصاح المحاسبي في ضوء المبادئ الحاكمة وآليات القياس ومداخل التطوير: دراسة تحليلية "، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٣، العدد ٢، ص ص. ٤٠٢: ٤٩٧.

عبد الحافظ، السيد البدوي، (٢٠٠٠)، " السيولة ومعلات العائد على الأسهم العادية "، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثاني، ص ص. ١٧٩: ٢٠٠.

عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك، (٢٠١٤)، " دور الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية: دراسة نظرية وميدانية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد ٢٨، العدد ١، ص ص. ١: ٥٠.

عبد العظيم، ولاء ربيع، (٢٠١٧)، " قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥: نموذج مقترح "، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ص. ١: ٣٢.

عبده، إيمان محمد السعيد، (٢٠٢٠)، " أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية: دراسة تطبيقية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص ص. ١٠٦٤: ١١٣٥.

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد، (٢٠٠٨)، " العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية "، مجلة البحوث التجارية، المجلد ٣٠، العدد ١، ص ص. ٤٢٧: ٤٩٨.

علي، وليد احمد محمد، (٢٠١٢)، " انعكاسات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي جودة الافصاح في القوائم المالية لشركات التامين السعودية: دراسة ميدانية "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد ٢، ص ص. ٩٨: ١٣٣.

فتحي، أحمد حسام الدين، (٢٠١٩)، " أثر درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على سيولة الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

فودة، السيد أحمد محمود، (٢٠١٧)، " العلاقة بين سيولة الأسهم وإدارة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد ٤، العدد ٢، ص ص. ٢٦٢: ٣٤٠.

متولي، سعاد السيد محمد، (٢٠٢١)، " دراسة أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية "، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد ٢، ص ص. ٦٦٩: ٧٣٦.

محمد، إبراهيم عبد العظيم محمد، (٢٠٢٠)، (أ)، " أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن في دقة توقعات المحممين الماليين: دراسة تجريبية "، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص ص. ٤٢٥: ٤٧٩.

محمد، حسناء عطية حامد، (٢٠٢٠)، (ج)، " العلاقة التفاعلية بين مبادئ ممارسات علاقة المستثمرين ومستوى الإفصاح السردي بتقارير الإفصاح ربع السنوية وأثرها على سيولة الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، مجلة البحوث المحاسبية، العدد ٢، ص ص. ١: ٥٣.

محمد، عبد الله محمد ناجى، (٢٠١٣)، " دور جودة الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق الأوراق المالية: دراسة تحليلية "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٤، الملحق، ص ص. ١٥٥: ١٧٦.

محمود، عبير احمد عبد الحافظ، (٢٠١٥)، " أثر العلاقة بين مصداقية الإفصاح المحاسبة عن ربحية السهم وتحسين دقة التنبؤ بحجم التداول باستخدام أسلوب التنقيب عن البيانات "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٥، العدد ٤، ص ص. ٦٢٥: ٦٥١.

مصطفى، أميمة عبد الناصر محمد، (٢٠٢٢)، " التقارير المتكاملة وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصري "دراسة نظرية" "، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد ٦، المجلد، ٣، ص ص. ٢٨٣: 336.

نصير، عبد الناصر عبد اللطيف، (٢٠٢٢)، " أثر الإفصاح عن التقرير المتكامل على سيولة الأسهم بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية "، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد ٦، العدد ٢، ص ص. ١٣٧: ١٩٦.

هندي، منير إبراهيم، (٢٠٠٦)، " الأوراق المالية وأسواق رأس المال "، منشأة المعارف، الإسكندرية.

يوسف، يوسف أبو بكر محمد، (٢٠١٦)، " قياس أثر شفافية الإفصاح بالتقارير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة إمبريقية "، مجلة البحوث التجارية، المجلد ٣٨، العدد ١، ص ص. ١٦١: ٢١٠.

يونس، نجاة محمد مرعي، (٢٠١٩)، " أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٩، العدد ١، ص ص. ٢١٥: ٢٦٦.

يونس، نجاة مرعي، (٢٠٢١)، " أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي "، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد ١، الجزء الثاني، ص ص. ٣٦١: ٤١٣.

٢-٥ المراجع باللغة الأجنبية

Agarwal, V., Mullally, K. A., Tang, Y., & Yang, B. (2015). Mandatory portfolio disclosure, stock liquidity, and mutual fund performance. The Journal of Finance, 70(6), 2733-2776.

Ahmed, A., & Ali, S. (2017). Boardroom gender diversity and stock liquidity: Evidence from Australia. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 13(2), 148-165.

Aitken, M., & Comerton-Forde, C. (2003). How should liquidity be measured?. Pacific-Basin Finance Journal, 11(1), 45-59.

Ajina, A., Sougne, D., & Lakhal, F. (2015). Corporate disclosures, information asymmetry and stock-market liquidity in France. Journal of Applied Business Research (JABR), 31(4), 1223-1238.

Amihud, Y. (2002). Illiquidity and stock returns: cross-section and time-series effects. Journal of financial markets, 5(1), 31-56.

Amihud, Y., & Noh, J. (2021). Illiquidity and Stock Returns II: Cross-section and Time-series Effects. The Review of Financial Studies, 34(4), 2101-2123.

Al-Sharif, F., Bino, A., & Tayeh, M. (2015). The impact of ownership structure on stock liquidity: Evidence from Amman Stock Exchange. Jordan Journal of Business Administration, 11(1), 239-251.

Apergis, N., Artikis, P. G., & Kyriazis, D. (2015). Does stock market liquidity explain real economic activity? New evidence from two large European stock markets. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 38, 42-64.

Asteriou, D., & Hall, S. G. (2015). Applied econometrics Third Edition.

Abdel-azim, M. H., (2007), " Accounting Measurement And Disclosure: Choices And Implications From Egypt And The UAE", International Business & Economics Research Journal – September 2007, 6, 9, PP: 73-84.

Bailey, W., Karolyi, G. A., & Salva, C. (2006). The economic consequences of increased disclosure: Evidence from international cross-listings. Journal of Financial Economics, 81(1), 175-213.

Bar-Yosef, S., & Prencipe, A. (2013). The impact of corporate governance and earnings management on stock market liquidity in a highly concentrated ownership capital market. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 28(3), 292-316.

Beattie, V. & McInnes, W. & Fearnley, S. (2004). A methodology for analysing and evaluating narratives in annual reports: a comprehensive descriptive profile and metrics for disclosure quality attributes. Accounting Forum, 28(3),205-236.

Beretta, S., & Bozzolan, S. (2008). Quality versus quantity: the case of forward-looking disclosure. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 23(3), 333-376.

Botosan, C. A., & Plumlee, M. A. (2002). A re-examination of disclosure level and the expected cost of equity capital. Journal of accounting research, 40(1), 21-40.

Braam, G., & Van Beest, F. (2013). Conceptually-based financial reporting quality assessment an empirical analysis on quality differences between UK annual reports and US 10-K reports. Journal of Modern Accounting and Auditing, 9(10), 1281-1301.

Brown, S., & Hillegeist, S. A. (2007). How disclosure quality affects the level of information asymmetry. Review of accounting studies, 12(2), 443-477.

Cakici, N., & Zaremba, A. (2021). Liquidity and the cross-section of international stock returns. Journal of Banking & Finance, 127, 106123.

Chakroun, R. & Hussainey, K., (2014). Disclosure quality in Tunisian annual reports, Corporate Ownership and Control, Vol. 11, P.P. 58-80.

Chang, M., D'Anna, G., Watson, I., & Wee, M. (2008). Does disclosure quality via investor relations affect information asymmetry?. Australian Journal of management, 33(2), 375-390.

Cheng, F., Chiao, C., Wang, C., Fang, Z., & Yao, S. (2021). Does retail investor attention improve stock liquidity? A dynamic perspective. Economic Modelling, 94, 170-183.

Cho, H., & Kim, R. (2021). Asymmetric effects of voluntary disclosure on stock liquidity: evidence from 8-K filings. Accounting & Finance, 61(1), 803-846.

Clarkson, P. M., & Satterly, A. (1997). Australian evidence on the pricing of estimation risk. Pacific-Basin Finance Journal, 5(3), 281-299.

Cooke, T. E. (1992). The impact of size, stock market listing and industry type on disclosure in the annual reports of Japanese listed corporations. Accounting and business research, 22(87), 229-237.

Dong, M. M. (2018). Does Public News Mitigate The Market's Underreaction to Liquidity Shocks?. Jones Graduate School of Business, Rice University.

Dyduch, J. (2017). Financial environmental disclosure in the annual reports of listed companies in Poland. International Journal of Trade, Economics and Finance, 8(3), 169-174.

Ellington, M. (2018). Financial market illiquidity shocks and macroeconomic dynamics: Evidence from the UK. Journal of Banking & Finance, 89, 225-236.

Frino, A., Palumbo, R., Capalbo, F., Gerace, D., & Mollica, V. (2013). Information Disclosure and Stock Liquidity: Evidence from B orsa I taliana. Abacus, 49(4), 423-440.

Ghorbani, B., Salehi, M., Rostami, V., & Kazemi, H. (2015). The relationship between voluntary disclosure and stock liquidity of listed companies on the Tehran Stock Exchange. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(2), 84-94.

Haddad, A. E., AlShattarat, W. K., & Nobanee, H. (2009). Voluntary disclosure and stock market liquidity: evidence from the Jordanian capital market. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 5(3), 285-309.

Hasan, M. T., & Hosain, M. Z. (2015). Corporate mandatory and voluntary disclosure practices in Bangladesh: Evidence from listed companies of Dhaka Stock Exchange. Research Journal of Finance and Accounting, 6(12), 14-32.

Hassan, O. A., & Marston, C., (2010). Disclosure measurement in the empirical accounting literature-a review article. Available at: SSRN 1640598.

Hassouna, D., Ouda, H., & Hussainey, K. (2017). Transparency and disclosure as a corporate governance mechanism and corporate performance: Egypt's case. Corporate Ownership and Control, 14(4), 182-195.

Healy, P.M., Hutton, A.P. & Palepu, K.G. (٢٠٠٠). Stock Performance and Intermediation Changes Surrounding Sustained Increases in Disclosure*. Contemporary Accounting Research, 16(3) 485-520.

Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of accounting and economics, 31(1-3), 405-440.

Holderness, C. G. (2017). Culture and the ownership concentration of public corporations around the world. Journal of Corporate Finance, 44, 469-486.

Jiang, F., Ma, Y., & Shi, B. (2017). Stock liquidity and dividend payouts. Journal of Corporate finance, 42, 295-314.

Kasim, E. Y. (2015). Effect of Voluntary Disclosure and Share Liquidity of The Capital Market in Indonesian Stock Exchange. International Journal of Business, Economics and Law, 7(2), 13-22.

Kiswanto, K., & Fitriani, N. (2019). The influence of earnings management and asymmetry information on the cost of equity capital moderated by disclosure level. Jurnal Keuangan dan Perbankan, 23(1), 123-137.

La Soa Nguyen, M. D. T., Nguyen, T. X. H., & Le, Q. H. (2017). Factors affecting disclosure levels of environmental accounting information: the case of Vietnam. Accounting and Finance Research, 6(4). Available at: https://doi.org/10.5430/afr.v6n4p255

Lakhal, F. (2008). Stock market liquidity and information asymmetry around voluntary earnings disclosures: New evidence from France. International Journal of Managerial Finance, 4(1), 60-75.

Lang, M. H., & Lundholm, R. J. (1996). Corporate disclosure policy and analyst behavior. Accounting review, 71(4), 467-492.

Lang, M. H., & Lundholm, R. J. (2000). Voluntary disclosure and equity offerings: reducing information asymmetry or hyping the stock?. Contemporary accounting research, 17(4), 623-662.

Lang, M. H., Lins, K. V., & Miller, D. P. (2003). ADRs, analysts, and accuracy: Does cross listing in the United States improve a firm's information environment and increase market value?. Journal of Accounting Research, 41(2), 317-345.

Loukil, N., & Yousfi, O. (2012). Firm's information environment and stock liquidity Evidence from Tunisian context. Journal of Accounting in Emerging Economies, 2(1), 30-49.

Nadarajah, S., Duong, H. N., Ali, S., Liu, B., & Huang, A. (2021). Stock liquidity and default risk around the world. Journal of financial markets, 55, 100597.

Naik, P., Poornima, B. G., & Reddy, Y. V. (2020). Measuring liquidity in Indian stock market: A dimensional perspective. PloS one, 15(9), e0238718.

Ng, J., Tuna, I., & Verdi, R. (2013). Management forecast credibility and underreaction to news. Review of Accounting Studies, 18(4), 956-986.

Nguyen, T., Alpert, K., & Faff, R. (2021). Relative bond-stock liquidity and capital structure choices. Journal of Corporate Finance, 69, 102026.

Nneji, O. (2015). Liquidity shocks and stock bubbles. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 35, 132-146.

Prommin, P., Jumreornvong, S., Jiraporn, P., & Tong, S. (2016). Liquidity, ownership concentration, corporate governance, and firm value: Evidence from Thailand. Global Finance Journal, 31, 73-87.

Schoenfeld, J. (2017). The effect of voluntary disclosure on stock liquidity: New evidence from index funds. Journal of Accounting and Economics, 63(1), 51-74.

Schrand, C. M., & Verrecchia, R. E. (2005). Information disclosure and adverse selection explanations for IPO underpricing. Available at SSRN 316824.

Schroeder, R. G., Clark, M. W., & Cathey, J. M. (2019). Financial accounting theory and analysis: text and cases. John Wiley & Sons.

Shahzad, U., Liu, J., & Luo, F. (2022). Stock liquidity and corporate trade credit strategies: evidence from China. Journal of Business Economics and Management, 23(1), 40-59.

Smimou, K. (2014). Consumer attitudes, stock market liquidity, and the macro economy: A Canadian perspective. International Review of Financial Analysis, 33, 186-209.

Stagliano, R., La Rocca, M., & Gerace, D. (2018). The impact of ownership concentration and analyst coverage on market liquidity: Comparative evidence from an auction and a specialist market. Economic Modelling, 70, 203-214.

Switzer, L. N., & Picard, A. (2016). Stock market liquidity and economic cycles: A non-linear approach. Economic Modelling, 57, 106-119.

Thapayom, A. (2022). The Impact of Contemporary Management Accounting Practices on Business Success: Evidence from Industrial Estates in the Eastern Economic Corridor, Thailand. Modern Management Journal, 19(2), 82-104.

Tran, L. T. H., Hoang, T. T. P., & Tran, H. X. (2018). Stock liquidity and ownership structure during and after the 2008 global financial crisis: Empirical evidence from an emerging market. Emerging Markets Review, 37, 114-133.

Utami, W., Wahyuni, P. D., & Nugroho, L. (2020). Determinants of stock liquidity: forward-looking information, corporate governance, and asymmetric

information. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(12), 795-807.

Van Buskirk, A. (2012). Disclosure frequency and information asymmetry. Review of Quantitative Finance and Accounting, 38(4), 411-440.

Wang, X., & Wei, S. (2021). Does the investment horizon of institutional investors matter for stock liquidity?. International Review of Financial Analysis, 74, 101648.

Yue-mei, Z., & Yan-xi, L. (2008). Information Disclosure Quality: Factors and Measurement. In 2008 International Conference on Computer Science and Software Engineering, 3, 911-914.

Zhang, H., Luo, X., Han, M., & Liu, X. (2021 A). Cultural diversity in ownership and stock liquidity commonality: Evidence from China. Finance Research Letters, 40, 101856.

Zhang, P., Gao, J., & Li, X. (2021 B). Stock liquidity and firm value in the time of COVID-19 pandemic. Emerging Markets Finance and Trade, 57(6), 1578-1591.

دور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة فى التنبؤ بالتعثر المالي

جمال ناصر عوض أحمد الشيخ

(*) جمال ناصر عوض احمد الشيخ : باحث دراسات عليا ماجستير كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
Email : thayefalfathli99@gmail.com

المستخلص

هدف هذا البحث إلي دراسة مدى فعالية خصائص لجنة المراجعة فى منع أو الحد من التعثرات المالية، ودراسة الدور الذى تمارسه لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة فى التنبؤ بالتعثر المالى، **وتوصل البحث إلي عدد من النتائج منها:** يوجد التزام من قبل اعضاء لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات التي يحددها مجلس الادارة ويظهر ذلك من خلال فحصها للسياسات المالية والمحاسبية، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول مهام لجان المراجعة، وعدم وجود اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي، وتبين وجود تأثير معنوي لدور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

الكلمات الإفتتاحية: آليات الحوكمة – لجان المراجعة – التعثر المالى.

Abstract

The aim of this research is to study the effectiveness of the characteristics of the audit committee in preventing or reducing financial defaults, and to study the role that audit committees exercise as one of the governance mechanisms in predicting financial defaults. The research reached a number of results, including: There is a commitment by the members of the audit committees to implement the tasks and responsibilities. determined by the Board of Directors, and this appears through its examination of the financial and accounting policies. The results also revealed that there are no statistically significant differences between the opinions of the respondents about the tasks of the audit committees, and that there are no significant differences between the opinions of the respondents about the nature and causes of predicting financial default, and it was found that There is a significant impact of the role of audit committees in light of governance mechanisms on predicting financial distress.

Key words: Governance Mechanisms - Audit Committees - Financial Failure.

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

حظيت لجان المراجعة فى الوقت الحالي بإهتمام بالغ من الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والإضرابات المالية فى كبري الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي تلعبه لجان المراجعة كأداة لزيادة الثقة والشفافية فى المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها فى المساعدة لإعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات ودورها فى دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة الاستقلالية لها، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية الدولية بمتطلبات الشركات التي تسجل أسهمها بها بإنشاء لجنة مراجعة (عامر، ٢٠٢٣).

كما أدت كوارث الإفلاس لبعض الشركات في نهاية القرن الماضي إلى العديد من مشكلات التعثر المالي، وذلك بسبب العديد من المعوقات التي أدت إلى عدم تفعيل آليات الحوكمة Corporate Gavernance لتلك هذه الشركات (Khalid et al., 2020; Schultz et 2017 al.,)، ومن أبرز هذه المعوقات هي عدم تفعيل لجان المراجعة بشكل جيد، كما أدت هذه الإخفاقات إلى تعثر أسواق المال في بعد الدول (Bremer et al., 2007)، وقد رأت العديد من الدراسات منها دراسة (Santosa et al., 2020) أن لجنة المراجعة هي عنصر حاسم في حوكمة الشركات التي تتحكم في الإدارة وتراقب أعمالها، كما أشارت دراسة (Kyriazopoulos, 2017) إلى أن وجود لجنة المراجعة في الشركة يقلل من تكاليف الوكالة ويمكن المديرين من الوفاء بمسؤولياتهم القانونية والائتمانية، كما يتضح أن لجنة المراجعة مفيدة لمجلس الإدارة في الوفاء بالتزامات حوكمة الشركات.

هذا وقد أشارت دراسة كلا من (Jacoby et al., 2019; Ranjbar et al., 2018 Pernamasari et al., 2019; Dirman., 2020) إلى أن التعثر المالي أصبح موضع إهتمام للمنظمات المهنية والشركات والباحثين، وذلك بغرض فحص الصحة المالية للشركات، حيث يعتبر مؤشر التعثر المالي هام بالنسبة لأصحاب المصالح لأنه يمثل مقياساً لأداء الشركات، فعندما تواجه الشركات صعوبات مالية من الطبيعي أن يتراجع المستثمرين والدائنين عن الاستثمار في هذه الشركات، وبالتالي، يجب أن تكون الشركات قادرة على إظهار أداء جيد لشركة لتكون قادرة على جذب المستثمرين

أولاً: مشكلة البحث:

يعد التعثر المالى للشركات من أهم القضايا التى تبحث فيها أدبيات المحاسبة، لما يترتب عليها من خسائر جسيمة تلحق بأصحاب الشركات والمتعاملين معها، خاصة فى الوقت الراهن نظراً للظروف التى تمر بها الإقتصاد العالمى، وللتعثر العديد من التعريقات والمظاهر، وبه العديد من النماذج التى يمكن من خلالها التنبؤ به، لعل أهمها نموذج ألتمان (Altman Z –Score) للتنبؤ بالتعثرات المالية.

تعاني العديد من الشركات من مخاطر التعثر المالي والتي قد تؤدي إلى إعلان إفلاس هذه الشركات مهماً كان ضخامة رأس مالها وسمعتها في الأسواق العالمية كانت أو المحلية، فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على أداء الشركات ووضعها المالي (Santosa et al., 2020) فقد يؤدي تعارض المصالح إلى التعثر المالي للشركات لذلك كان ولابد من وجود قواعد تنظم هذه العلاقة ومن ثم حوكمة الشركات Corporate Governance، مما أدى إلى ضرورة وجود لجان للمراجعة لمتابعة أداء الشركات والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

وإنطلاقاً مما سبق فإن مشكلة الدراسة تتلخص فى الإجابة على التساؤلات الأتية:

١- هل تمتلك لجنة المراجعة من الخصائص الجيدة والفعالة ما يؤدى إلى منع أو الحد من التعثرات المالية ؟

٢- ما هو الدور الذى تمارسه لجان المراجعة كاحد اليات الحوكمة فى التنبؤ بالتعثر المالى؟

ثانياً: الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة الشوادفي (٢٠١٩) تقييم مساهمة النسب المالية وخصائص الشركات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، من أجل التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، ومن ناحية أخرى، ثم إجراء مقارنة بين نماذج التنبؤ بإستخدام التحليل التمييزي Multivariate Discriminant Analysis والإنحدار اللوجستي لتحديد التحسن في أداء نموذج التنبؤ بالتعثر المالي بالنسبة لمساهمة المتغيرات غير المالية والاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن يصف نموذج التنبؤ الذي يجمع بين المتغيرات المالية ومتغيرات خصائص الشركات العمر ونوع الصناعة بشكل أفضل إحتمال حدوث التعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية وفقا لنتائج قياس نماذج التحليل التمييزي MDA والإنحدار اللوجستي LR ، يتفوق نموذج الإنحدار اللوجستي على نماذج

التحليل التمييزي ويحسن أداء نموذج التنبؤ على المدي القصير قبل حدث التعثر بمدة عام ولكن يتقارب أداء كلا النموذجين على المدى البعيد قبل حدث التعثر بمدة عامين.

كما قامت دراسة Santosa et al (2020) بتحليل تأثير خصائص الشركات على التعثر المالي في ضوء لجان المراجعة كآلية لتفعيل حوكمة الشركات، وقد إستخدمت الدراسة (معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي كمتغيريين رقابيين، وقد قامت الدراسة على عينة من شركات البترول المقيدة ببورصة إندونيسيا في الفترة من (٢٠١٣ – ٢٠١٨)، وقد قامت بقياس التعثر المالي على أساس أنه متغير وهمي يأخذ قيمة ثنائية (٠) و (١) ، وعليه تم استخدام أسلوب الإنحدار اللوجستي، وأهم نتائج هذه الدراسة وجود تأثير معنوي بين الرافعة المالية والكفاءة (النشاط) على احتمال حدوث التعثر المالي، كما يتضح أن هناك تأثير معنوي بين جودة المراجعة والناتج المحلي الإجمالي على احتمال حدوث التعثر المالي، وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة هو أن أداء الشركات، وحوكمة الشركات وعوامل المخاطر الكلية تؤثر على احتمال حدوث التعثر المالي، وقد أكدت الدراسة على أن شركات البترول بحاجة إلى تفعيل حوكمة الشركات للحفاظ على الإستدامة.

كما استهدفت دراسة مشتهي (٢٠٢٠) هدفت هذه الدراسة إلي تحليل العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير تدقيق نظيف (كمقياس لجودة التقارير المالية) وخصائص لجنة المراجعة في الشركات الصناعية العامة المدرجة ببورصة عمان، مستفيدا من دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، علي تقرير مدقق الحسابات الخارجي، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية لأعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة علي تقرير مدقق الحاسابات الخارجي، وفي نفس الوقت لم يكن لمعيار استقلالية لأعضاء لجنة المراجعة ولعدد مرات الاجتماعات أي تاثير علي جودة التقارير المالية.

وهدفت دراسة صدقي (٢٠٢٣) إلي تعزيز دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني فى البنوك المصرية، وقد تكونت عينة الدراسة من (٣٨٨) رد تم اختيارهم بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود زيادة مستمرة فى مخاطر الأمن السيبراني، وتسبب الهجمات السيبرانية فى أضرار وخسائر كبيرة لمنظمات الأعمال والاقتصاد القومي، بالإضافة إلى أن الأمن السيبراني يهدف إلى المساعدة على حماية أصول المنظمات ومواردها من النواحي التنظيمية والبشرية والمالية والتقنية والمعلوماتية، ويسمح لها بمواصلة مهماتها،

وهدفه الأسمي هو أن يضمن عدم تضررها ضررًا دائمًا، ويتمثل ذلك فى تقليل إحتمالات سوء الأداء أو ظهور أى تهديد والحد من الأضرار الناجمة عنها، وضمان رجوع العمليات العادية إلى حالتها السابقة خلال إطار زمني مقبول وبتكلفة مقبولة فى أعقاب وقوع حادث أمني، فى حين توصلت الدراسة الميدانية إلى رفض كافة فروض الدراسة، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الرتب لعينة الدراسة وفقًا لمتغير جهة العمل ولصالح العاملين بقطاع البنوك بشأن آرائهم حول ما يلي: أولا، مخاطر الأمن السيبراني وطرق مواجهتها، ثانيًا، حول دور خصائص تشكيل لجان المراجعة فى تعزيز قدرة البنوك المصرية على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني، وثالثًا، حول دور آليات عمل لجان المراجعة فى تعزيز قدرة البنوك المصرية على مواجهة مخاطر الأمن السيبراني.

واستهدفت دراسة عامر (٢٠٢٣) دراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركة وفقًا لضوابط معينة لتشكيلها، ومهام محددة تقوم بها، فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركة، وتم التطبيق على عينة مكونة من (٩٥) شركة مساهمة مصرية مسجلة بالبورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري كلاً من خبرة أعضاء لجنة المراجعة بالشركة، دعم لجنة المراجعة لاستقلالية المراجع الخارجي للشركة، قيام لجنة المراجعة بفحص نظام الرقابة الداخلية، قيام لجنة المراجعة بفحص التقارير المالية للشركة، نسبة الرافعة المالية بالشركة، والسمعة المهنية للمراجع الخارجي للشركة، على المتغير التابع للبحث وهو مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالشركة والذي تم قياسه عن طريق متوسط المستحقات الإختبارية للشركة خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتي ٢٠١٢.

التعليق على الدراسات السابقة:

استناداً إلى تحليل الدراسات السابقة يتضح الهدف من هذا الفصل في عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة البحث في تحديد متغيرات الدراسة محل البحث وتحديد الفجوة البحثية، حيث يتضح وجود ثلاثة متغيرات أساسية مرتبطة بالمشكلة محل الدراسة؛ يتمثل المتغير الأول في لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة (المتغير المستقل)، ويتمثل المتغير الثاني في التنبؤ بالتعثر المالي (المتغير التابع).

وفي ضوء العرض السابق للدراسات السابقة التي تناولت كلٍ من لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة، والتنبؤ بالتعثر المالي يمكن توضيح الآتي:

١) اختلفت نتائج الدراسات حول نتيجة اختبار الدراسات المتعلقة بلجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة، الأمر الذي يتطلب اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية للوقوف على اتجاه وقوة تلك العلاقة.

٢) اختلفت نتائج الدراسات حول نتيجة اختبار الدراسات المتعلقة بالتنبؤ بالتعثر المالي، الأمر الذي يتطلب اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية للوقوف على اتجاه وقوة تلك العلاقة.

٣) لم تختبر أي دراسة من الدراسات السابقة العلاقة المركبة بين كلٍ من لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة، والتعثر المالي، أي أن الدراسات السابقة لم تقدم إجابة على التساول التالي: "ما هو دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في التنبؤ بالتعثر المالي بشركات الطيران الكويتية؟"، لذلك سيعمل الباحث على تقديم إجابة على التساؤل السابق من واقع بيئة الأعمال الكويتية.

وبناءً على ما تقدم، تتمثل أبعاد الفجوة البحثية التي لم يتم تناولها من قبل الدراسات السابقة فيما يلي:

- لم تتناول الدراسات السابقة في بيئة الأعمال العربية وبخاصة الكويتية العلاقة بين متغيرات الدراسة– في حدود علم الباحث– التي تناولت دراسة هذه العلاقة، ومن ثم يحاول الباحث إعادة فحص ودراسة هذه العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية للتأكد من مدى اتفاق أو اختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأجنبية مع النتائج وفقاً للدراسة في بيئة الأعمال الكويتية.
- تناقضت الدراسات السابقة حول نتيجة اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يتطلب اختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال الكويتية للوقوف على اتجاه وقوة تلك العلاقة.

ثالثاً: أهداف البحث:

١- دراسة مدى فعالية خصائص لجنة المراجعة فى منع أو الحد من التعثرات المالية.

٢- دراسة الدور الذى تمارسه لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة فى التنبؤ بالتعثر المالى.

رابعاً: أهمية البحث:

- حتمية الإهتمام بحوكمة الشركات في بيئة الأعمال الكويتية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

- إن الإهتمام بحوكمة الشركات يساعد على توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصداقية ويساهم في زيادة فعالية الرقابة وإحكامها مما يساعد على تحقيق الإستقرار الإقتصادي خاصة في ظل عالم تسيطر عليه العولمة.
- تعد هذه الدراسة مجالاً خصباً حيث أن الكتابات في موضوع دور لجان المراجعة فى الحد من التعثر المالى بشركات الطيران الكويتية.
- تقديم دليل ميداني حول دور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة فى التنبؤ بالتعثر المالي.

خامساً: فروض البحث:

تتمثل فروض البحث فيما يلى:

١- يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول مهام لجان المراجعة.

٢- يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي.

٣- يوجد تأثير معنوي لدور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

سادساً: منهجية البحث:

يعتمد البحث على الجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي فى إعداد الإطار النظري للبحث فى ضوء تحليل وتقييم الدراسات السابقة، وكذلك من خلال الاعتماد على قواعد البيانات والمواقع المتخصصة وعلى ما صدر من المنظمات المهنية والمراجع والدوريات العلمية المتخصصة فى مجال المحاسبة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تمثل المصادر الثانوية لجمع البيانات، أما الدراسة الميدانية فتهتم بإختبار الفروض بإستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم لجان المراجعة:

بالرغم من عمق البعد التاريخي للجان المراجعة الا ان ادبيات الفكر المحاسبي لم تتفق علي تعريف واضح ومحدد لها حيث ان الشكل النهائي لتلك اللجان ووظيفتها لا يزال محل جدل ونقاش فضلا عن ان تشكيل لجنة المراجعة وتحديد الانشطة الخاصة بها يختلف من شركة لاخري حسب رؤية تلك الشركة لجدوي وجود لجنة المراجعة كما يتطور مع التطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالشركة ويمكن تعريف لجنة المراجعة طبقا لمختلف وجهات النظر كما يلي:

حيث عرفها احد الباحثين بانها لجنة فرعية تابعة لمجلس ادارة الشركة تتكون اساسا من اعضاء مجلس الاجارة من غير العاميلن بها وتهدف الي الاشراف ومتابعة اعمال المراجع الخارجي والداخلي وتقصي الحقائق عن الموضوعات التي يكلفها بها مجلس الادارة (محمد، ٢٠١٤).

بينما عرفها اخر بانها " احدي اللجان الرئيسية لمجلس الادارة ويمكن النظر الي تكوينها علي انها تطوير لعملية المراجعة في معناها الواسع وتتكون لجنة المراجعة من ثلاثة الي خمسة أعضاء غير متفرغين في مجلس الإدارة ومعينين من خارج الشركة، أي لا يقومون بأي أعمال تنفيذية داخل الشركة، وغالبية أعضاء لجنة المراجعة هم من أعضاء مجالس إدارات ومديرين سابقين في شركات أخرى، أو من أساتذة الجامعات أو السياسيين السابقين البارزين والذين لديهم خلفية علمية عن المحاسبة والاقتصاد والتمويل وإدارة الأعمال، وعادة ما تتكون هذه اللجان في الشركات المساهمة الكبيرة التي من طبيعتها التعامل مع عدد كبير من أصحاب حقوق الملكية" (أحمد، ٢٠١٤).

لقد عرف البعض لجنة المراجعة بانها لجنة منبثقة من مجلس ادارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط علي الاعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسئولة علي عملية اعداد القوائم المالية ومراجعة المباديء والسياسات المحاسبية ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات (ميخائيل، ٢٠١٥).

وعرفها أحد الباحثين بأنها "إحدى لجان مجلس الإدارة الفرعية والتي تتمتع بالقدر الكافي من الاستقلال والكفاءة والخبرة التي تؤهلها للقيام بالمهام المختلفة التي تعكس أداؤها المتنوع وتساعد على تحقيق الإتصال بين الفئات المختلفة ذات المصالح المتعارضة بالوحدة الاقتصادية وتدعم الثقة

في الإفصاح المحاسبي بصفة عامة، وإفصاح المراجع بصفة خاصة" (خليل، ٢٠١٦)، كما عرفها احد الباحثين بانها عبارة عن عدد من الاشخاص المختارين من بين اعضاء مجلس ادارة الشركة تكن مسئولة عن المحافظة علي استقلالية المدقق الخارجي عن الادارة وتتكون من ثلاثة الي خمسة اعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة اعضاء من اعضاء مجلس الادارة من غير المديرين (ميخائيل، ٢٠١٥).

كما أشارت احدي الدراسات إلى أن لجنة المراجعة هي "إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم بدور إيجابي في تحسين عملية المراجعة، وتساهم في الحد من التعارض بين الإدارة والمراجعين" (Stewart, 2017).

وعرفت لجنة التدقيق المنبثقة من المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) لجنة المراجعة بانها لجنة مكونة من اعضاء مجلس الادارة وتتلخص نشاطها في ترشيح المراجع الخارجي ومناقشة نتائج المراجعة معه وكذلك مراجعة نظم الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فعاليته وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة (الرحيلي، ٢٠١٥).

في ضوء التعاريف السابقة يمكن للباحث تعريف لجنة المراجعة بأنها "إحدى اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة، والتي تجتمع بصفة دورية ومنتظمة مرة كل شهر أو كل شهرين على الأكثر، وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن يتوافر فيهم التأهيل العلمي الملائم والإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية وطبيعة نشاط الشركة والقدرة على قراءة وتفهم التقارير والقوائم المالية – ويقترح الباحث أن تتكون لجنة المراجعة من خمسة أعضاء على أن يشترط ضرورة توافر عضوين كحد أدنى من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة ضمن تشكيل لجان المراجعة – بالإضافة إلى ضرورة توفير دعائم استقلالية أعضاء لجان المراجعة مثل ضرورة تحديد الحد الأدنى والأقصى لملكية كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة لأسهم رأسمال الشركة، وأن يكون تعيين أعضاء اللجنة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وليس من قبل مجالس الإدارات.

ثانياً: مفهوم التعثر المالي

ليس للتعثر المالي مفهوم واحد متفق عليه بين الكتاب والباحثين، فهناك من عرف التعثر المالي بأنه الحالة التي يواجه فيها البنك لخطر عدم القدرة على دفع الدائنين، وزيادة الخطر بالنسبة للمودعين والدائنين، ويعمس ارتفاع خطر الإعسار الحالة المالية المتعثرة للبنك وهذا يعني أن البنك يكون فى حالة التعثر حتي قبل أن يصل إلى مرحلة الملاءة المالية (سميرة، ٢٠١٦)، وفى هذا

السياق عرف التعثر المالي بأنه هو عدم قدرة البنك على تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء على المدى القصير ويولد ذلك المخاوف لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجئون إلى سحب ودائعهم على المدى القصير، مما يعكس عدم قدرة البنوك على تلبية حاجات جمهور المتعاملين من السيولة أو عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من البنك يؤدي إلى التعثر المالي (علي، ٢٠١٧).

نتيجة لتكرار حالات التعثر المالي Financial Distress التي قد تواجها الشركات، أدى ذلك لتفاقم الشعور السلبي لدى المديرين بشأن الحفاظ على مكانتهم الوظيفية وعدم المساس بمنافعهم الشخصية، وهو ما أوجب ضرورة البحث عن آلية فعالة يكمنهم من خلالها التصدي لحالات التعثر المالي، بما لا يؤثر سلبًا على مصالحهم الشخصية.

وفيما يتعلق بماهية التعثر المالي فقد أشار (علي، ٢٠١٧؛ Hussain et al., 2016) عند إنخفاض قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها وعدم كفاية تدفقاتها النقدية من العمليات التشغيلية لسداد التزاماتها، وبتحليل بعض الدراسات السابقة ذات الصلة (Mardiana, 2015; Sawal et al., 2015; Hussain et al., 2016; Ozcan, 2016) اتضح وجود اتفاق عام فيما بينها حول إمكانية التعبير عن التعثر المالي باعتباره أحد حالات العجز النقدي التي تواجه الشركة والتي تفقدها القدرة على سداد التزاماتها الحالية، كالإعتمادات التجارية ومصاريف الفوائد، فى ميعاد استحقاقها، نتيجة لعدم كفاية تدفقاتها من العمليات التشغيلية للوفاء بتلك الإلتزامات.

ثالثاً: دور خصائص لجان المراجعة فى الحد من التعثر المالي:

إتفقت العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي (Widyaningsih, 2020; Kyriazopoulos, 2017; Santosa et al., 2020; Fakhari et al., 2020) على أن خصائص لجنة المراجعة تتكون من أربعة أبعاد وهي (استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية، عدد مرات إجتماع اللجنة سنويا، عدد أعضاء لجنة المراجعة)، وفيما يلي عرض ملخص لهذه الخصائص وفقاً لما تناوله الأدب المحاسبي:

١. **استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:** لقد حظيت لجنة المراجعة Audit Committee بإهتمام كبير من قبل الجهات المهنية والعلمية (البسيوني، وعاشور، ٢٠٢١)، وخاصة بعد الإنهيارات التي حدثت مع بداية القرن الحالي في كبرى الشركات العالمية، حيث ترى العديد من الدراسات أن حوكمة الشركات الجيدة يجب أن يصاحبها لجنة مراجعة فعالة (Obaid et al., 2020)، وتعتبر استقلالية لجنة المراجعة من أهم أبعاد خصائص لجنة المراجعة، وذلك لدورها المحوري

في تدنية إحتمال التعثر المالي للشركات(Rahman et al., 2020)؛ وقد أوضحت دراسة (Khalid et al., 2020) أن هناك علاقة سلبيه بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والتعثر المالي، بينما أشارت دراسة(Widyaningsih، 2020) إلى أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ليس لها علاقة بالتعثر المالي، كما أوضحت دراسة (Partha et al., 2019) أن استقلالية لجنة المراجعة قادرة على تعديل العلاقة بين التعثر المالي وتعظيم الدخل.

٢. **الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة:** تُعتبر الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة أحد أبعاد خصائص لجنة المراجعة، حيث أشارت دراسة (Partha et al., 2019) إلى أن زيادة الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة تؤدي إلى تدنية إحتمال التعثر المالي للشركات، وأوضحت دراسة (Gul et al., 2018) أن الشركات التي ليس لديها مديرين ذوي خبرة كافية يكون إحتمال تعرض شركاتهم المتعثرة مالياً أكبر من الشركات التي لديها مديرين ذوي خبرة عالية، كما أشارت دراسة (Solihati، 2020) إلى أن هناك علاقة سلبيه بين الخبرة المالية للمديرين وإحتمال التعثر المالي للشركات.

٣. **حجم لجنة المراجعة:** أوضحت دراسة (Al-Hajiar, 2011) أن وجود لجنة مراجعة في الشركة يمكن أن يوفر مصدر لسيطرة أكبر على الإدارة واصدار تقارير ذات جودة عالية، وذلك مع توافر العدد المناسب من الأعضاء في لجان المراجعة أثناء الاجتماعات، مما يمكنهم من تبادل الأفكار والمعلومات من أجل تقديم توصيات أو اقتراحات يمكن أن تساعد الشركة على زيادة قيمتها وأدائها لتجنب التعثر المالي، كما ترى دراسة (Solihati، 2020) أن لجان المراجعة قد تواجه مشكلات التنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد، حيث تتوافر في لجان المراجعة كبيرة الحجم العديد من المهارات والخبرات مما يعزز عملية صنع القرار.

هذا وتباينت الأراء حول حجم لجنة المراجعة وعلاقتها بالتعثر المالي للشركات سواء كان التعثر مقاساً بنموذج Z-Score أو O-Score أو ZM وحتى عند استخدام ربحية السهم كمقياس للتعثر المالي، فهناك إختلاف بين أدبيات الفكر المحاسبي، هذا وتشير دراسة (Widyaningsih،2020) إلى أن هناك علاقة إيجابية وغير معنوية بين حجم لجنة المراجعة والتعثر المالي مقاساً بربحية السهم، بينما تشير دراسة (Khalid et al., 2020) إلى أن هناك تأثير ضعيف لحجم لجنة المراجعة على التعثر المالي للشركات، كما ذكرت (Gunawijaya، 2015)

إن عدد أعضاء لجنة المراجعة يمكن أن يؤثر على احتمال حدوث التعثر مالي، حيث أن خلفية وكفاءة كل عضو في لجنة المراجعة ستمكنهم من التكامل في أدائهم وواجباتهم. كما ستساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في أداء واجباتهم لتعظيم وظيفة الرقابة، والتغلب على احتمال التعثر المالي (Fathonah، 2016)، وتشير دراسة (Pembayun et al., 2012) إلى أن الحجم الكبير للجنة المراجعة أدى إلى تحسين جودة الضوابط الداخلية للشركة، ومن ثم تدنية احتمال حدوث التعثر المالي.

٤. **عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة:** أشارت دراسة (Widyaningsih، 2020) إلى أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة له علاقة إيجابية على التنبؤ بالتعثر المالي، كما أشارت دراسة (Nuress et al., 2013) إلى أن هناك تأثير بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والتعثر المالي، وأكدت على أنه يمكن أن يؤدي عدد اجتماعات لجنة المراجعة إلى تغيير أنماط سلوك الإدارة، وذلك إذا تكرر اجتماع لجنة المراجعة بشكل منتظم خلال العام، حيث ترى تلك الدراسة أن تكرار الإجتماعات بشكل مستمر سيؤدي إلى تفعيل نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة المراجعة مما يساعد على عدم ارتكاب الأخطاء، ويُمكن للجنة المراجعة أن ترى وتكتشف الأخطاء وذلك لوجود متسع من الوقت أمامها للتعامل معها، وذلك بغرض حماية أصحاب المصالح، وعليه يمكن التغلب على إحتمالات التعثر المالي.

رابعاً: دور آليات الحوكمة فى الحد من التعثر المالي:

- **دور لجان المراجعة فى الحد من التعثر المالي:** يتأثر أداء الشركة بالبيئة الداخلية والخارجية ومن ثم فأن طريقة إدارة الشركة تعكس الاداء المالي لها سواء بالإزدهار والنمو أو بالتعثر والفشل، ومن هنا يأتي دور حوكمة الشركات وما بها من أليات من أهمها لجنة المراجعة. حيث ترى أحد الدارسات أن إختلاف أداء الشركات ينعكس من خلال تبني تلك الشركات للأليات الخاصة بحوكمة الشركات وأن لجأن المراجعة هي، إنعكاس لحوكمة الشركات، حيث تعتبر لجنة المراجعة أحد أهم وسائل إحكام الرقابة على العمليات المالية، ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين على الوفاء بمسؤولياتهم كوكلاء عن المساهمين وغيرها من المهام (الجبلي، ٢٠٢١).

إن السبب الرئيسي لتعثر الشركات ليس نتيجة قرار خاطئ وحيد وإنما لسلسلة من القرارات الخاطئة التي تؤدي إلي التعثر المالي للشركات وذلك من خلال اعتمادها على معلومات مالية وغير

مالية خاطئة، وهنا تظهر الحاجة الى كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الشركة باعتبارهما آليتين تعملان على البحث والفحص في مختلف البيانات والقوائم المالية المتعلقة بمختلف أنشطة الشركة من أجل إتخاذ القرارات الملائمة.

ومما لا شك فيه أن منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية تتضمن عادة أنشطة تأكيدية واستشارية تهدف إلي تقويم وتحسين فعالية آليات الحوكمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركة، بالإضافة الى تحليل كافة الأنظمة المحاسبية و الحسابات المالية للشركة باستخدام مختلف النسب والنماذج المالية، ويمكن إيضاح تلك الأنشطة بشكل من التفصيل وفقا لما جاء ضمن المعيار الدولي للمراجعة رقم 610 استخدام عمل المراجعين الداخليين في النقاط التالية: (IAASB, Norme ISA 610 Utilisation des Travaux des Auditeurs Intermes2013)

- **الأنشطة المتعلقة بالرقابة الداخلية:** أي تقيم نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال قيام المراجع الداخلي بفحص أدوات الرقابة وتقييم عملها ووضع توصيات لتحسين أدائها. حيث تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بتخطيط وتنفيذ اختبارات وإجراءات من اجل توفير للإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بتطبيق الجيد لنظام الرقابة الداخلية وفاعليته التشغيلية.
- **التحقق من المعلومات المالية والتشغيلية:** توكل لوظيفة المراجعة الداخلية مهمة فحص الوسائل المستخدمة في التعرف على المعلومات المالية والتشغيلية وتحديدها وتقديرها وتصنيفها والتقرير عنها، وذلك من خلال القيام باختبارات تفصيلية لكافة المعاملات والأرصدة.
- **فحص الأنشطة التشغيلية:** يكلف المراجع الداخلي بفحص وإعادة النظر في مختلف الأنشطة التشغيلية وتحديد كفاءتها وفاعليتها، بما في ذلك الأنشطة غير المالية للشركة. فحص مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح: تكلف وظيفة المراجعة الداخلية بفحص مدى الالتزام بالأنظمة والنصوص التنظيمية . والتشريعية والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذا سياسات وتوجهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى.
- **الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر:** المتمثلة في قيام المراجع الخارجي بمساعدة الشركة في تحديد وتقييم حالات التعرض للمخاطر واكتشاف الغش ومختلف أنواع الأخطاء او التلاعبات، وكذا المساهمة في تحسين انظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالمؤسسة.

- **الأنشطة المتعلقة بالحوكمة:** يقوم المراجع الداخلي بتقييم آلية الحوكمة من حيث تحقيقها للأهداف المتعلقة بالأخلاق والقيم، وإدارة الأداء والمساءلة، وإبلاغ المعنيين داخل المؤسسة بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة ومدى فاعلية الاتصالات بين المكلفين بالحوكمة والمراجعين الخارجيين والداخليين والإدارة.

واستنادا إلي ما سبق يستطيع المراجع الداخلي تحديد مختلف الانحرافات المحتملة وتحديد أسبابها وتقديم الاقتراحات للإدارة العليا في شكل بيانات وتقارير متعلقة بسيرورة العمل في الشركة. فمخرجات تقارير وكشوفات المراجعة الداخلية تعتبر مدخلات يعتمدها المراجع الخارجي في بناء رأيه حول وضعية المؤسسة.

حيث ان التقارير المقدمة تعتبر أداة ضرورية يعتمدها المراجع الخارجي لفهم طبيعة إجراءات المراجعة الداخلية والتعرف على مختلف المخاطر التي تواجهها الشركة. ولكي يتمكن المراجع الخارجي من الاعتماد على الاعمال المنجزة من طرق المراجعين الداخليين، لابد من تقييمها لتحديد درجة وملاءمتها لاحتياجاته الخاصة. ويمكن استخلاص إجراءات التقييم في النقاط التالية:

- الفحص والفهم الجيد لإجراءات المراجعة الموضوعة من طرف المراجعين الداخليين المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ما إذا نفذت بطريقة دقيقة وبكل شفافية، باعتبار أن الرقابة الداخلية وظيفة وقائية تمنع حدوث اختلاسات وكذا الغش الإداري والمالي سواء كان مقصودا أو أخطاء مالية غير مقصودة (أخطاء جوهرية)، فكلما كان تقييم نظام الرقابة الداخلية قوي تكون مخرجات التقارير ذات ثقة ومصداقية أكثر والعكس صحيح.
- التأكد من ان الاعمال أنجزت من طرف مراجعين داخليين اكفاء متحصلين على تكوين وخبرة مهنية كافية ويمكن الاعتماد عليهم. وتماشيا مع ما تم ذكره يتم تحديد درجة الاعتماد على الاعمال المنجزة من طرف المراجعين الداخليين، حيث يشرع المراجع الخارجي في القيام بالمراجعة الفعلية من خلال الحصول على القوائم المالية ومختلف الكشوفات الشركة التي سيقوم بدراستها وتحليلها ومطابقتها مع الأرصدة الموجودة في ميزان المراجعة المعد من طرف المراجع الداخلي، وعلى هذا الأساس يتم تحديد برنامج المراجعة تفصيلي الذي سيتم إنجازه، تحدد فيه الإجراءات التفصيلية للمراجعة والتي تمكن المراجع من الحصول على ادلة الاثبات الكافية للتأكد من ان القوائم المالية تم اعدادها على نحو عادل وتمت مراجعتها وتوثيقها بشكل صحيح وفقا للمعايير المحاسبية والتأكد كذلك من مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس

الاستمرارية في المحاسبة عند اعداد القوائم المالية، ومنه استنتاج ما اذا كان يوجد عدم تأكد جوهري بشان احداث او ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة حسب ما جاء فيمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ المتعلق باستمرارية الاستغلال . (IAASB, Norme ISA 570 Continuité de l'Exploitation, 2015)

خامساً: دور مباديء الحوكمة فى الحد من التعثر المالي:

تحظى مجالس الإدارات بقدر وافر من اهتمام ونقاش الكثير من الباحثين والأكاديميين وممارسى مهنة المحاسبة على المستويين المحلى والدولى نظراً للدور الهام والحيوى الذي تلعبه لتحقيق أهداف الشركات وتعظيم قيمتها والمحافظة على أموال المستثمرين وتعزيز مركزها التنافسي بما يضمن بقائها في بيئة الأعمال وتجنب مخاطر التعثر المالي التي تهدد استمراريتها في المستقبل .(Lara et al., 2022)

ويمكن تحليل طبيعة العلاقة التأثيرية لخصائص مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي للشركات في ضوء استقراء أدبيات المحاسبة وذلك على النحو التالي:

أ) أثر حجم مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي:

باستقراء الدراسات السابقة فإنه يمكن التمييز بين رأيين أو وجهتى نظر بشأن طبيعة هذه العلاقة ويمكن استعراضها كما يلي:

الرأى الأول: ويرى مؤيدو هذا الرأى وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة Size Board وخطر التعثر المالي Financial Distress is حيث أشارت دراسة (Viana et al., 2022) إلى أن كبر حجم مجالس إدارات الشركات يؤدى إلى زيادة حدة الصراعات وتضارب المصالح فيما بين أعضاء المجلس نتيجة لسعى بعض أعضائه لتحقيق منافع شخصية على حساب باقى المستثمرين وبالتالي زيادة احتمالات تعرض الشركة لخطر التعثر المالي، وفي ذات السياق فقد توصلت دراسة (Huang et al., 2021) إلى أن صغر حجم مجلس الإدارة يؤدى إلى زيادة فعالية وكفاءة أعضاؤه في تنفيذ آليات الرقابة على الإدارة التنفيذية، وهذا كله من شأنه تعظيم قيمة الشركة وأدائها المالي وتخفيض احتمالات تعرضها لخطر التعثر المالي.

الرأى الثاني: ويرى مؤيدوه وجود وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وخطر التعثر المالي للشركات، حيث يعتبر حجم المجلس مؤشراً على فعالية الدور الإشرافي والرقابي على الإدارة التنفيذية وبالتالي ضمان كفاءة الأداء المالي، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب

المصالح الأخرى وسمعة الشركة في السوق وتخفيض احتمالات تعرضها لخطر التعثر المالي (Xuezhou et al., 2022).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن الدراسات السابقة ذات العلاقة اتفقت على وجود تأثير معنوى لحجم مجلس الإدارة على خطر التعثر المالى للشركات، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول طبيعة واتجاه العلاقة بين كل منهما.

ب) **أثر استقلالية مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي:** تعد استقلالية مجلس الإدارة من المؤشرات الدالة على فعالية وقوة المجلس في رقابة المديرين التنفيذيين، وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين استقلالية أعضاء المجلس (Board Independence) واحتمالات حدوث خطر التعثر المالى للشركات (Financial Distress Risk)، فقد تناولت الأدبيات المحاسبية هذه العلاقة من زاويتين مختلفتين الأولى: توصلت إلى وجود تأثير معنوى سلبي لاستقلالية مجلس الإدارة على احتمالات تعرض الشركات لخطر التعثر المالي، حيث أشارت دراسة (Emuron &Yixiang, 2020) إلى أن وجود أعضاء خارجيين مستقلين (غير تنفيذيين) لا تربطهم أية مصالح شخصية ويتمتعون بقدر وافر من الخبرة المهنية يزيد من قدرة المجلس على الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، مما ينعكس بالإيجاب على القرارات المالية والتشغيلية والأداء المالي بالشركة ويحسن من جودة تقاريرها وقيمتها السوقية وبالتالي ضمان استمراريتها في النشاط في المستقبل، وعلى الجانب الآخر فقد توصلت دراسة (Goel & Kapoor, 2021) إلى عدم وجود تأثير معنوى لاستقلالية مجلس الإدارة على خطر التعثر المالى للشركات، حيث أشارت الدراسة إلى أن الأعضاء الخارجيين قد لا تتوافر لديهم الخبرة المالية والفنية اللازمة لاكتشاف الممارسات الانتهازية للمديرين التنفيذيين لتحقيق منافع شخصية على حساب المستثمرين، الأمر الذي من شأنه تعريض الشركة لخطر التعثر المالي وتهديد استمراريتها في النشاط.

ج) **أثر ازدواجية دور المدير التنفيذى على خطر التعثر المالي:** يعد الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذى للشركة أحد الأمور الأساسية للتأكيد على استقلال وفعالية الدور الإشرافى والرقابي لمجلس الإدارة على أنشطة الشركة، وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة واتجاه العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذى (CEO Duality) واحتمالات تعرض الشركة لخطر التعثر المالي (Financial Distress Risk) فمنهم من توصل إلى وجود علاقة موجبة ذات تأثير معنوى بين المتغيرين، حيث أوضحت

دراسة (Bansal & Thenmozhi 2021,) أن الجمع بين الوظيفتين قد يؤدى إلى تدهور الأداء المالي للشركة وتخفيض قيمتها السوقية نتيجة لارتفاع تكاليف الوكالة إذا تعارضت أهداف الإدارة التنفيذية ومصالحها الشخصية مع مصالح حملة الأسهم، يضاف إلى ذلك فتح المجال أمام الإدارة للتلاعب بالتقارير المالية لإخفاء الممارسات الانتهازية لها ومحاولة تزييف الأداء المالي الحقيقي للشركة مما يؤثر سلباً على مستقبلها واستمراريتها في النشاط، بينما يرى الفريق الآخر وجود علاقة سالبة ذات تأثير معنوى بين المتغيرين حيث أشارت دراسة (Kolias et al., 2021) إلى أن الجمع بين الوظيفتين من شأنه تجنب تعارض المصالح بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة وخاصة في حالة عدم توافر المعرفة والخبرة المالية والفنية اللازمة بأعضاء المجلس وتدخلهم فى أعمال الإدارة التنفيذية قد يترتب عليه اتخاذ قرارات غير صائبة من شأنها التأثير على مستقبل الشركة على المدى الطويل وبالتالي زيادة احتمالية تعرضها لخطر التعثر المالي.

د) **أثر تنوع مجلس الإدارة على خطر التعثر المالي:** أشارت دراسة (Lara et al., 2022) إلى أن تمثيل المرأة في مجلس الإدارة يعد من أهم مؤشرات فعالية المجلس، وقد تناولت بعض أدبيات المحاسبة (Guizani & Abdalkrim, 2022; Zalata et al., 2022 ; Yousaf et al., 2021; Garcia & Herrer ,2021) طبيعة العلاقة بين التنوع في مجلس الإدارة (Gender Diversity) وخطر التعثر المالي (Financial Distress Risk) من خلال وجهتى نظر: الأولى أوضحت أن التنوع في مجلس الإدارة وزيادة نسبة تمثيل المرأة يحسن من مستوى الرقابة على أداء المديرين التنفيذين وبالتالي زيادة مستوي الافصاح والشفافية بالتقارير المالية مما يخفيض من تكاليف الوكالة، كما توصلت هذه الدراسات إلى أن المرأة أكثر تجنباً للمخاطر وأقل انتهازية وثقة مفرطة مقارنة بالرجال خاصة عند توليها للمناصب القيادية، مما يجنب الشركة لقرارات من شأنها تعريض الشركة لخطر التعثر المالي، والثانية تشير إلى عدم وجود تأثير معنوى لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة وخطر التعثر المالي، وقد استندت فى ذلك إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذى قد يتم استغلالها بشكل سئ خاصة في حالة عدم توافر الخبرات الكافية لأعضاء المجلس، وبالتالي فإن الإدارة التنفيذية يقع على عاتقها المسئولية كاملة في أي قرارات غير صائبة من شأنها تعريض الشركة لخطر التعثر المالي.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

١) مجتمع وعينة الدراسة:

أ- **مجتمع الدراسة:** الإدارات المعنية بمجال البحث وهى ممثلة فى كل من:

- إدارة المراجعة الداخلية
- إدارة الإلتزام والحوكمة
- الإدارة المالية
- إدارة التحليل المالي

ب- عينة الدراسة: نظرًا لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل فى جمع البيانات الخاصة بالدراسة وذلك نظرًا لإعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، فقد اعتمد الباحث على عينة حُكمية مكونة من (١٣٠) مفردة موزعة على الإدارات الأربعة.

٢) إختبارات فروض الدراسة:

الفرض الأول: يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول مهام لجان المراجعة.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- اختبار كروسكال واليز Krukal-Wallis لتحديد مدي الاختلافات بين آراء المستقصى منهم، فإذا كان مستوى المعنوية اقل من (٠.٠٥) دل على وجود فروق ذات تأثير معنوي، وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من (٠.٠٥) دل على عدم وجود اختلافات ذات تأثير معنوي.

وفيما يلي نتائج الفرض الأول وإختبار كروسكال حول مهام لجان المراجعة لإثبات مدى اتفاق آراء المستقصى منهم وذلك على النحو التالي:

نتائج الفرض الأول:

جدول رقم (١) نتائج اختبار كروسكال لآراء المستقصى منهم حول مهام لجان المراجعة

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدلالة	النتيجة
١	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة المخاطر المتعلقة بالأداء المالي والمحاسبي بالشركة ومدى تعرض البيانات المالية والمحاسبية لحالات الغش والتلاعب ومعالجتها.	١.٠٢٨	٠.٧٩	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٢	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة وفحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالشركة لتحسين كفاءة وفاعلية أدائه المالي والمحاسبي.	١.٧١٠	٠.٦٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٣	تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة الشركة توفر كافة التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.	٠.٩٨٦	٠.٨٠	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدلالة	النتيجة
٤	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المراجع الداخلي بالشركة والمراجع الخارجي	٢.١٣٤	٠.٥٤	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٥	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي	٠.٨٠٩	٠.٨٤	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٦	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة تساعدها في أداء مهامها بكفاءة وفاعلية.	٤.٥٣٣	٠.٢٠	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٧	تستطيع لجنة المراجعة الحصول علي أية معلومة من الإدارة التنفيذية بالشركة.	١.٢٧٥	٠.٧٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٨	تستطيع لجنة المراجعة الإطلاع علي كافة التقارير والسجلات والمراسلات الخاصة بالشركة.	٢.١٧٢	٠.٥٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٩	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي موظف بالشركة للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية.	٣.٤٣٨	٠.٣٢	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٠	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.	٢.٠٣٨	٠.٥٦	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١١	تستطيع لجنة المراجعة مساعدة إدارة الحسابات لتلافي الأخطاء المالية والمحاسبية بالشركة.	٠.٦٦١	٠.٨٨	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٢	تقوم لجنة المراجعة بالشركة بتقديم النصح والإرشاد لإدارة المراجعة الداخلية لتنفيذ مهامها بكفاءة وفاعلية.	٢.٠٥٤	٠.٥٦	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٣	تتوفر إجراءات مكتوبة تحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة بالشركة مما يساعدها في ممارسة دورها بكفاءة وفاعلية.	٧.٠٣٧	٠.٠٧	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٤	تصدر لجنة المراجعة تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام.	١.٧٥٥	٠.٦٢	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
اجمالي المحور		٠.٧٧٢	٠.٨٥	غير دالة	لا يوجد اختلافات في آراء المستقصى منهم

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي .Spss

من الجدول رقم (١) يتضح ما يلي:

- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمحور مهام لجان المراجعة حيث بلغت قيمة كروسكال لإجمالي المحور (٠.٧٧٢) عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)، كما تراوحت قيم كروسكال بين (٠.٦٦١، ٧.٠٣٧)، وجميع القيم عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)

- وهذا يعنى انه لا يوجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية، مما يدلنا على الاتفاق فى آراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض: من خلال عرض وتحليل ما سبق يمكننا أن نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول مهام لجان المراجعة.

الفرض الثاني: يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي.

ولإثبات الفرض تم استخدام اختبار كروسكال Kruskal لتحديد مدى الاختلافات بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي.

جدول رقم (٢) نتائج اختبار كروسكال لآراء المستقصى منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدلالة	النتيجة
١	تعتمد الشركة على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي.	٠.٨٥٩	٠.٨٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٢	تعتبر خبرة المراجعين بالشركة كافية فى التنبؤ بالفشل المالي.	٢.٧٦٢	٠.٤٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٣	تهتم الشركة بالتنبؤ بالتعثر المالي من أجل تقييم الخطط والسياسات الموضوعة مسبقًا.	٢.١٩٩	٠.٥٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٤	يشير التعثر المالي بالشركة إلى تلك المرحلة التي وصلت فيها الشركة إلى حالة من الإضرابات المالية الخطيرة.	٠.٦٩٧	٠.٨٧	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٥	يحدث التعثر المالي بالشركة نتيجة لتحقيقه خسائر متتالية سنة بعد أخري مضطرًا نتيجة لذلك إلى إيقاف نشاطه من حين إلى آخر.	٣.١١٦	٠.٣٧	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٦	يحدث التعثر بالشركة عندما تكون هناك عمليات ينتج عنها تناول عن أحد الأصول للدائنين.	١.٢٦٤	٠.٧٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٧	يمثل التنبؤ بالتعثر المالي أهم أدوات الرقابة الفعالة المسبقة التي تكشف الأخطاء قبل وقوعها وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية فى الوقت المناسب.	٠.٢٢١	٠.٩٧	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٨	الانخفاض الملموس فى أصول الشركة أو إيراداتها بسبب مخالفة القواعد والقوانين.	٥.١٠٩	٠.١٦	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
٩	تباطؤ معدلات النمو بالشركة قياسًا على فترات مماثلة لسنوات سابقة.	١.٤٦٩	٠.٦٨	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
١٠	عدم إجراء التحليل المالي بشكل كامل ودقيق من قبل مسئولي الإدارة المالية.	١.٧١٧	٠.٦٣	غير دالة	لا يوجد اختلافات في الآراء
اجمالي المحور		٠.٥٤٦	٠.٩٠	غير دالة	لا يوجد اختلافات في آراء المستقصى منهم

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي .Spss

من الجدول رقم (٢) يتضح ما يلي:

– لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمحور طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي حيث بلغت قيمة كروسكال لإجمالي المحور (٠.٥٤٦) عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)، كما تراوحت قيم كروسكال بين (٠.٢٢١، ٥.١٠٩) كما تبين نتائج التحليل ان مستوى المعنوية المحسوب عند جميع المتغيرات الموجودة بالجدول عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥) مما يدلنا على الاتفاق فى آراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض:

من خلال عرض وتحليل ما سبق يمكننا أن نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي، بمعنى وجود اتفاق لآراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض الثالث: حيث ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة بأنه: يوجد تأثير معنوي لدور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

تم اختبار الفرض من خلال استخدام أسلوب تحليل الإرتباط والانحدار الخطي البسيط كما يلي:

متغيرات الفرض:

– دور لجان المراجعة

– التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة

جدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر دور لجان المراجعة على التنبؤ بالتعثر المالي

المتغير	Beta	R^2	t. Value	Sig. t
أثر دور لجان المراجعة على التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة	٠.٧٠٩	%٥٠.٣	١١.٠١٠	**٠.٠١
المعامل الثابت Constant	٠.٣٧٩			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	%٤٩.٨			
قيمة F	١٢١.٢١٣			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠.٠١			
درجات الحرية	٢٢١			

**داله عند ٠.٠٥

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

من الجدول رقم (٣) يتضح الأتي:

– يشير معامل الارتباط Beta إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين دور لجان المراجعة والتنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٠٩) وذلك عند مستوى دلالة أقل من 0.05

– يشير معامل التحديد R^2 إلى أن دور لجان المراجعة يفسر حوالي (٥٠.٣%) من التباين في التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة.

– باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (دور لجان المراجعة) ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة) حيث بلغت قيمة " t " (١١.٠١٠) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

– يشير معامل جوهرية النموذج (Sig.F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (٠.٠٥)، حيث بلغت قيمة "F" (١٢١.٢١٣)، وتؤكد إشارات هذا النموذج على إيجابية هذه العلاقة.

– معادلة النموذج:

التنبؤ بالتعثر المالي بالشركة محل الدراسة = ٠.٣٧٩+ ٠.٧٦٧ **دور لجان المراجعة**

– من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد أن معامل التحديد لإجمالي **دور لجان المراجعة** (R^2) يفسر نسبة جيدة (٥٠.٣%)، في **التنبؤ بالتعثر المالي** بالشركة محل الدراسة، ويعتبر هذا التأثير معنوى.

في ضوء ما سبق من نتائج يتم إثبات وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد دور لجان المراجعة على التنبؤ بالتعثر المالي.

أثبات الفرض: نقبل الفرض القائل يوجد تأثير معنوي لدور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

رابعاً: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١- يمتلك أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورهم بفعالية لرفع كفاء الاداء المالي والمحاسبي بشركات الطيران الكويتية من خلال دعم عملية المراجعة الداخلية والخارجية.

٢- يراعي مجلس الإدارة عند اختيار أعضاء لجنة المراجعة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت (صلة قرابة، معاملات مالية، شخصية) وذلك خلال سعيه لرفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لشركات الطيران الكويتية.

٣- يوجد التزام من قبل اعضاء لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات التي يحددها مجلس الادارة ويظهر ذلك من خلال فحصها للسياسات المالية والمحاسبية بشركات الطيران الكويتية.

٤- تقوم لجنة المراجعة بمتابعة وفحص مدي تطبيق مبادئ الحوكمة بشركات الطيران الكويتية لتحسين كفاءة وفعالية الاداء المالي والمحاسبي.

٥- لدي لجان المراجعة الحق في الحصول علي اية معلومات من الادارات التنفزية واستدعاء أي موضف أو عضو بشركات الطيران الكويتية للا ستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية.

٦- تقوم لجنة المراجعة بشركات الطيران الكويتية بتقديم النصح والاشاد لادارة المراجعة الداخلية لتنفيذ مهامتها بكفاءة وفاعلية.

٧- تتوفر اجراءات مكتوبة تحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة بشركات الطيران الكويتية مما يساعدها في ممارسة دورها بكفاءة وفاعلية.

٨- تتضمن الاجراءات مهام ومسئوليات لجنة المراجعة والتي يصادق عليها مجلس الادارة ويلتزم بتوفير الادلة والبراهين بشفافية لمساعدة اللجنة خلال سعية لتطوير الاداء المالي والمحاسبي بشركات الطيران الكويتية.

٩- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول مهام لجان المراجعة.

١٠- لا يوجد اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم حول طبيعة وأسباب التنبؤ بالتعثر المالي.

١١- حيث تم إثبات وجود تأثير معنوي لدور لجان المراجعة فى ظل آليات الحوكمة على التنبؤ بالتعثر المالي.

ثانياً: التوصيات

١- تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجان المراجعة بشركات الطيران الكويتية والتاكد علي عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لاعضائها لكي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية.

٢- الاهتمام بوضع معايير واضحة للخصائص المطلوبه في أعضاء لجان المراجعة عند اختيارهم والتي تمكنهم من أداء دورهم بفاعليه بشركات الطيران الكويتية.

٣- تطوير وتنمكية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الجوانب الماليه والفنيه واكسابهم المعارف والمهارات المختلفة واللازمة لتدعيم دورهم المنوط بهم بشركات الطيران الكويتية.

٤- الالتزام بتطبيق المهام والمسئوليات التي يحددها مجلس الاداره المتعلقة بفحص السياسات المالية والمحاسبة بشركات الطيران الكويتية.

٥- يجب أن بتضمن ميثاق لجنه المراجعة بشركات الطيران الكويتية المهام والصلاحيات بحيث يكون مجرد دليل بالمهام المطلوبة فقط.

٦- ضرورة أن تكون ادارة المراجعة الداخلية بشركات الطيران الكويتية تتبع مباشرة الي لجنة المراجعة لضمان استقلاليتها وحيادها في أداء مهامها.

٧- الالتزام بتوفير الادله والبراهين بشفافية لمساعدة اللجنة خلال سعيها لتطوير الاداء المالي والمحاسبي بشركات الطيران الكويتية.

٨- أعطاء لجنة المراجعة الحق في التوصية بتعيين المراجع الخارجي لتفادي المخاطر المتعلقة بالاداء المالي والمحاسبي بشركات الطيران الكويتية.

ثالثاً: البحوث المستقبلية المقترحة

١- أثر التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية على التنبؤ بالتعثر المالي.

٢- أثر فاعلية مهام لجان المراجعة فى التنبؤ بالفشل المالي.

٣- دور خصائص مجلس الإدارة فى التنبؤ بالتعثر المالي.

٤- أثر أنماط الملكية فى الحد من الفشل المالي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد، خالد حسين (٢٠١٤) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، مجلة الفكر المحاسبي تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة جامعة عين شمس، ع(٢)، القاهرة، ص ص ٤٥٠-٤٥٣.

٢- البسيوني، هيثم محمد عبد الفتاح، عاشور، إيهاب محمد كامل (٢٠٢١) أثر خصائص لجنة المراجعة وجودة الأرباح على التنبؤ بالتعثر المالي دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (٢)، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ص ٨٢٣-٨٨١.

٣- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم،(٢٠٢١) ، أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (١)، ج ٢، ص ٢٣٩-٢٩٨.

٤- خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠١٦) تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة السادسة والعشرون، ع (١)، ص١٥٣.

٥- الرحيلي، عوض سلامة (٢٠١٥) لجنة المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات ، حالة السعودية، المؤتمر العربي الاول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات تدقيق الشركات – تدقيق المصاريف والمؤسسات المالية – تدقيق الشركات الصناعية، القاهرة، ص١١.

٦- سميرة، عباس (٢٠١٦) التعثر المالي للبنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر فى قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.

٧- الشوادفي، محمد؛ وآخرون (٢٠١٩) التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصغيرة والمتوسطة المصرية، بإستخدام المؤشرات المالية وغير المالية والاقتصادية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مج(٣٩)، ع(٤)، ص ص ٣٠٩- ٣٣٣.

٨- صدقي، عماد محمد (٢٠٢٣) دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة لمواجهة مخاطر الهجمات السيبرانية فى البنوك المصرية، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج(٤٥)، ع(٤).

٩- عامر، محمد مصطفي؛ الجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم (٢٠٢٣) فاعلية لجان المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق مصداقية وعدالة القوائم المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج(١٤)، ع(١)، ص ص ٣٧١- ٣٨٥.

١٠- علي، عبد الوهاب نصر (٢٠١٧) العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان، دور المحاسبة والمراجعة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ٢٩١.

١١- محمد، محمد الفيومي (٢٠١٤) دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، السنة الرابعة عشر، العدد الأول، القاهرة.

١٢- مشتهي، صبري ماهر صبري (٢٠٢٠) تأثير خصائص لجنة المراجعة علي تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

١٣- ميخائيل، اشرف حنا (٢٠١٥) تدقيق الحسابات واطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنيمة الادارية ، القاهرة، ص٨٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Bansal, S., & Thenmozhi, M. (2021). Does CEO Duality affect Board Independence? The Moderating Impact of Founder Ownership and Family Block Holding. IIMB Management Review, 33(3), 225- 238.

2- Bremer, J & N Elias (2007). Corporate governance in developing economies the case of – Egypt, International Journal of Business Governance and Ethics, 3(4), 430–445.

3- Dirman, A. (2020). Financial distress: The impact of institutional ownership, independent commissioners, managerial ownership and audit commeett. IJMSSSR, 2I (4), July, 202-210.

4- Emuron, A. S. O., & Yixiang, T. (2020). Financial Distress and Nonexecutive Director Compensation: Evidence from State- owned Enterprises in South Africa post King III. African Development Review, 32(2), 228-239.

5- Fakhari, H., & Rezaei Pitenoei, Y. (2020). The impact of audit committee and its characteristics on the firms' information environment.
6- Fathonah, A. N. (2016). Pengaruh Penerapan Good Corporate Governance Terhadap Financial Distress. Jurnal Ilmiah Akuntansi. 1(2), 133-150.
7- García, C. J., & Herrero, B. (2021). Female Directors, Capital Structure and Financial Distress. Journal of Business Research, 13(6), 592-600.
8- Goel, S., & Kapoor, N. (2021). Is Earnings Management related to Board Independence and Gender Diversity? Sector‐wise Evidence from India. International Journal of Disclosure and Governance, 32(1), 1-11.
9- Guizani, M. & Abdalkrim, G. (2022), "Does Gender Diversity on Boards reduce the likelihood of Financial Distress? Evidence from Malaysia", Asia-Pacific Journal of Business Administration, Vol. ahead-ofprint No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/APJBA-06-2021-0277
10- Gul, F. A., Khedmati, M., Lim, E. K., & Navissi, F. (2018). Managerial ability, financial distress, and audit fees. Accounting Horizons, 32(1), 29-51.
11- Gunawijaya, I. N., (2015). Pengaruh Karakteristik Komite Audit, Independensi Dewan Komisaris, Reputasi Auditor tehadap Financial Distress. Jurnal Akuntansi Bisnis. 14(27), 1-20.
12- Huang, H. L., Liang, L. W., Chang, H. Y., & Hsu, H. Y. (2021). The Influence of Earnings Management and Board Characteristics on Company Efficiency. Sustainability, 13(21), 1-18.
13- Hussain, A. R. M., Sanusi, Z. M., Mahenthiran, S., & Hasnan, S, (2016) Management Motives and Firm Financial Misstatements in Malaysia. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6 Issue: 54, pp. 18-25.
14- IAASB. (2013). Norme ISA 610 Utilisation des Travaux des Auditeurs Internes. From www.ibr-ire.be.
15- IAASB. (2015). Norme ISA 570 Continuité de l'Exploitation. From www.ibr-ire.be.
16- Jacoby, G., Li, J & ,.Liu, M .(2019) .Financial distress, political affiliation and earnings management: the case of politically affiliated private firms. The European Journal of Finance, 25(6), 508-523.
17- Khalid, M., Abbas, Q., Malik, F., & Ali, S. (2020). Impact of audit committee attributes on financial distress: Evidence from Pakistan. International Journal of Financial Engineering, 7(01), 2050005.
18- Kolias, G., Arnis, N., & Kypriotelis, E. (2021). Recent Development and Studies: CEO Duality and Firm Distress. Insights into Economics and Management, 9(1), 35–47.
19- Kyriazopoulos, G. (2017). Corporate governance and firm performance in periods of financial distress. Corporate Ownership & Control, 14 (3-1), 209-222.

20- Lara, J., Penalva, J., & Scapin, M. (2022). Financial Reporting Quality Effect of Imposing (Gender) Quotas on Boards of Directors. Journal of Accounting & Public Policy, 41(2), 1-19.
21- Mardiana, A, (2015) Effect Ownership, Accountant Public Office, and Financial Distress to the Public Company Financial Fraudulent Reporting in Indonesia. Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 7 Issue: 2, pp. 109-115.
22- Obaid, M. M., & Amrah, M. R. (2020). Emerging policies and the effectiveness of corporate governance mechanisms on earning quality. International Journal of Research in Business and Social Science, (2147-4478). 9(3), 157-164.
23- Ozcan, A, (2016) Firm Characteristics and Accounting Fraud: A Multivariate Approach. Journal of Accounting Finance and Auditing Studies, Vol. 2 Issue: 2, pp.
24- Partha, I. M. B., Widanaputra, A. A. G. P., Ratnadi, N. M. D., & Mimba, N. P. S. H. (2019). Effect of audit committee characteristics on relationship between financial distress and income maximization actions. International journal of social sciences and humanities, 3(3), 28-35.
25- Pembayun, A. G., & Januarti, D. I. (2012). Pengaruh Karakteristik Komite Audit terhadap Financial Distress. Diponegoro Journal of Accounting. 1 (1),1-15.
26- Pernamasari, R., S. Purwaningsih, T. Juita, & Dewi, R. (2019), Good Corporate Governance and prediction of financial distress to Stock Price: Atman Z Score Approach", University of Mercubuana, Indonesia, University of Muhammadiyah Jakarta, Indonesia, International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS). 6(11).
27- Rahman, M. R., Rahman, M. M., & Subat, A. (2020). Measuring financial distress of non-bank financial institutions of Bangladesh using Altman's Z-Score model. International Business Education Journal, 13, 15-28.
28- Ranjbar, S., & Amanollahi, G. (2018). The effect of financial distress on earnings management and unpredicted net earnings in companies listed on Tehran Stock Exchange. Management Science Letters, 8(9), 933-938.
29- Santosa, P. W., Tambunan, M. E., & Kumullah, E. R. (2020). The role of moderating audit quality relationship between corporate characteristics and financial distress in the Indonesian mining sector. Investment Management & Financial Innovations, 17(2), 88.
30- Sawal, N. A., Zakaria, N. B., & Abdullah, N, (2015) financial difficulties and performance among fraudulent firms evidence from Malaysia. International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol. 13 Issue: 1, pp. 161-175.

31- Schultz, E. L., Tan, D. T., & Walsh, K. D. (2017). Corporate governance and the probability of default. Accounting & Finance, 57, 235-253.
32- Solihati, G. P. (2020). Effect of leverage, roa and audit committee against financial distress. EPRA International Journal of Multidisciplinary Research (IJMR), 6(4), April, 28-35.
33- Stewart, Jenny., & Lois Munro, (2017) "The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on The External Audit: Perception of Australian Auditors", International Journal of Auditing, 2017. P55.
34- Viana Jr, D.B.C., Lourenço, I. and Black, E.L. (2022), "Financial Distress, Earnings Management and Big 4 Auditors in Emerging Markets", Accounting Research Journal, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/ARJ-06-2021-0165.
35- Widyaningsih, A. (2020). Financial Distress In Indonesia: Viewed From Governance Structure. Jurnal Riset Akuntansi dan Keuangan, 8(2), 205-220.
36- Xuezhou, W., Hussain, R. Y., Hussain, H., Saad, M., & Qalati, S. A. (2022). Analyzing The Impact of Board Vigilance on Financial Distress through The Intervention of Leverage Structure and Interaction of Asset Tangibility in the non-Financial Sector of Pakistan. International Journal of Financial Engineering, 9(02), 1-27.
37- Yousaf, U. B., Jebran, K., & Wang, M. (2021). Can Board Diversity Predict the Risk of Financial Distress? Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 21(4), 663-684.
38- Zalata, A.M., Ntim, C. G., Alsohagy, M. H., & Malagila, J. (2022). Gender Diversity and Earnings Management: The Case of Female Directors with Financial Background. Review of Quantitative Finance and Accounting, 58(1), 101-136.

تقييم أثر الاندماج على المخاطر بمحافظ التأمينات العامة
دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية

أ.د/ عبد الحليم عبد الله القاضى *
مها حمدى ابو عمر **

(*)أ.د/ عبد الحليم عبد الله القاضى :
(**) مها حمدى ابو عمر :

ملخص الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تقييم أثر الاندماج على المخاطر بمحفظة التأمينات العامة، وبشكل أكثر تفصيلاً هدفت الدراسة اختبار تأثير الاندماج على كلٍ من النتائج الفنية ومعدلات الاحتفاظ ومستويات الملاءة المالية وعائد النشاط التأميني والطاقة الاستيعابية بشركة مصر للتأمين، بالتطبيق على محافظ التأمينات العامة للشركات المندمجة: خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى ٢٠٢٢م. واعتمدت الدراسة على بعض الأساليب الإحصائية وهي الأساليب الوصفية (المتوسط، الانحراف المعياري، الحد الأدنى والحد الأقصى)، واعتمدت الدراسة على نماذج السلاسل الزمنية الضبابية Fuzzy Time Series Models في التنبؤ (بفرض عدم حدوث اندماج) تمهيداً لإجراء اختبارات الفروض للعينات غير المستقلة، وتوصلت الدراسة إلى؛ أولاً: بالنسبة لمؤشرات النتائج الفنية والاحتفاظ؛ يوجد تأثير معنوي للاندماج؛ طردي على كل من معدل التعويضات الإجمالي ومعدل الاحتفاظ، وعكسي على معدل التعويضات، ثانياً: بالنسبة لمؤشرات الملاءة المالية؛ فيوجد تأثير معنوي للاندماج طردي على كلٍ من نسبة أخطار إعادة التأمين(١) ومعدل التغير في الفائض، وعكسي على كلٍ من نسبتي حجم الأخطار بالمحفظة ونسبة أخطار إعادة التأمين(٢)، في حين لم يكن للاندماج أي تأثير على هامش ربح الاكتتاب ومعدل نمو صافي الأقساط. ثالثاً: بالنسبة لمؤشرات العائد؛ فيوجد تأثير معنوي للاندماج طردي على معدل عمولات إعادة التأمين الصادر، وعكسي على كفاءة الأقساط ونسبة الطاقة الاستيعابية. رابعاً: بالنسبة لمؤشرات الطاقة الاستيعابية؛ فيوجد تأثير معنوي للاندماج على جميع المؤشرات؛ طردي على كلٍ من معدل التغير في الأقساط والحصة السوقية للشركة ومعدل التغير في الحصة السوقية والقدرة الاحتفاظية، وعكسي على القدرة الاكتتابية ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة، وبناءاً على ماسبق فإنه يوجد تأثير معنوي للاندماج على المخاطر بمحفظة التأمينات العامة.

الكلمات الدالة: تأمينات الممتلكات والمسئولية، الاندماج، مخاطر المحفظة التأمينية، النتائج الفنية، الاحتفاظ، الملاءة الملية، فائض النشاط التأميني، الطاقة الاستيعابية، السلاسل الزمنية الضبابية.

"Evaluating the effect of merger on the risks of Property- Liability insurance Portfolio": An Applied study on Egyptian insurance companies

Abstract:

The main objective of this study is to evaluate the effect of merger on the risks of Property-Liability insurance Portfolio, of Misr Insurance Company, focusing on how merger influences technical performance, retention rate, financial solvency, insurance activity surplus, and capacity. The analysis spans from 1994 to 2022, covering the Property-Liability insurance portfolios of merged companies. The study employs statistical methods, including descriptive analysis (mean, standard deviation, minimum, and maximum), and utilizes Fuzzy Time Series Models for forecasting, assuming no merger occurred, to conduct hypothesis testing on dependent samples. The findings indicate that merger has a significant positive effect on both the overall claims ratio and retention rate, although it negatively affects the claims ratio itself. Regarding financial solvency, merger positively affects the reinsurance risk ratio and the rate of change in surplus but negatively influence portfolio risk ratios and the reinsurance risk ratio. The study finds no effects of merger on the underwriting margin and net premium growth rate. In terms of return indicators, merger has a positive effect on the rate of outward reinsurance commissions, while negatively affecting premium efficiency and capacity ratio. Additionally, merger significantly affects all capacity factors, positively affecting the rate of change in premiums, the company's market share, the rate of change in market share, and retention capacity, but negatively affecting underwriting capacity and the utilized capacity ratio. In conclusion, the study confirms that merger has a significant influence on risks within the P-L insurance Portfolio.

Keywords:

Property-Liability insurance, merger, insurance Portfolio risks, technical performance, retention limit, financial solvency, insurance activity surplus, capacity, fuzzy time series.

أولًا: مقدمة ومشكلة الدراسة

أدت التغيرات التي اعقبت اتفاقية تحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي سعت إلى الإنتاج الكبير لتخفيض التكاليف في ظل شدة حدة المنافسة كنتيجة طبيعية للتكتلات الاقتصادية وتكرار الأزمات المالية والسياسية، وقد أثر ذلك على نتائج أعمال الشركات وأدى إلى زيادة عمليات الاندماج بينها أو اللجوء إلى عمليات الاستحواذ على الشركات المناظرة أو تلك المكملة لمواجهة هذه المتغيرات (عبد القادر، ٢٠١٨).

وإذا كانت الدوافع السابقة تنطبق علي شركات التأمين إلا أن طبيعة صناعة التأمين تتضمن دوافع أخري ترتبط بالجوانب الفنية، حيث تعتمد شركات التأمين بشكل أكثر أهمية على قانون الأعداد الكبيرة الذي لا يتطلب عددًا كبيرًا من الوثائق التأمينية فحسب، بل أيضاً تنوعها من حيث الأخطار المغطاة والنطاق الجغرافي لكي تتعادل النتائج الفعلية لتلك التغطيات مع تلك التي تم حساب القسط على أساسها في المدى الطويل. يضاف إلى ذلك أن صناعة التأمين صناعة عالمية موحدة القواعد والأسس الفنية وبالتالي تساهم في عملية الاندماج والاستحواذ ليس علي المستوي المحلي فقط بل والعالمي.

فشركات التأمين الصغيرة ذات المحافظ التأمينية المحدودة أو ذات النتائج الفنية غير المرغوب فيها تحتاج إلى زيادة رؤوس أموالها والتوسع في الفروع على النطاق الجغرافي وتنويع التغطيات التأمينية لأنواع التأمين المختلفة، غير أن اللجوء إلى مثل تلك الإجراءات قد يتطلب المزيد من الخبرات الفنية وبالتبعية زيادة في التكاليف والمصروفات الإدارية التي قد تزيد من سوء النتائج، ولذلك قد تلجأ تلك الشركات إلى الاندماج لزيادة رأس مالها والإستفادة من قانون الأعداد الكبيرة وكذلك الاستفادة من الخبرات الفنية والإدارية المتميزة بكلٍ منها لتجنب التعثر المالي إذا لم تتاح لها إحداث التوازن المطلوب في محافظها التأمينية لما يمثله ذلك من زيادة تكلفة ماتقدمه من تغطيات تأمينية بالقدر الذي يحد من قدرتها على المنافسة والبقاء.

من ناحية أخرى، تقدم صناعة التأمين تغطيات تأمينية بوثائق تمتد لعشرات السنين (كما في تأمينات الحياة)، أو تستمر الالتزامات التي تنشأ عن الوثائق التي تتبع سنوات الإصدار (كما في التأمين البحري وتأمين السيارات) مما يلزم خلالها توافر الملاءة المالية، ولذلك تتدخل هيئات الإشراف والرقابة لضمان حماية حقوق حملة الوثائق مما يعرض الشركة لفرض مزيد من الإجراءات أو حتى التوقف عن العمل.

وقد بدأت فروع الشركات الأجنبية تقديم التغطيات التأمينية خاصة للأجانب في مصر إلى أن تم التأميم عام ١٩٦١ حيث تولت شركات القطاع العام تقديم التغطيات التأمينية وتعددت فروع كل منها والتي تميزت بتقديم تغطيات معينة امتدت فيما بعد إلى تغطيات تأمينية أخرى وأصبح هناك تكرار لأنواع التغطيات التأمينية، إلا أنه بتغير القوانين نتيجة لاتفاقيات الجات والتي سمحت لكلٍ من شركات القطاع الخاص بل والشركات متعدية الحدود (متعددة الجنسيات) للدخول للسوق المحلي لممارسة نشاط التأمين والذي انعكس بالضرورة على المنافسة والتأثير على نشاط شركات القطاع العام.

ولعل الجانب الأكثر تأثيراً على نشاط شركات القطاع العام انتقال العديد من الخبرات من تلك الشركات (شركات القطاع العام) إلى شركات القطاع الخاص بالسوق المحلي بل وشركات التأمين ببعض الدول العربية وخاصة منطقة الخليج مما انعكس بالضرورة على نتائج شركات القطاع العام ليس نتيجة شدة المنافسة فحسب بل أيضاً نتيجة انتقال جانب من العملاء إلى الشركات الجديدة.

كما أن التطورات الاقتصادية التي أدت إلى إنشاء العديد من الشركات وزيادة معدلات الطلب على التغطيات التأمينية من جانب تلك الشركات والتي تنوعت أوجه نشاطها صناعية وتجارية وخدمية كأثر لزيادة الوعي التأميني من جهة ودخول رؤوس الأموال الأجنبية بتلك المشروعات والتي تدرك أهمية وضرورة توفير التغطيات التأمينية لمواجهة ما تتعرض له من أخطار.

وفي ضوء ما سبق، اتجهت الدولة إلى خلق كيان كبير وقوي باللجوء إلى إنشاء الشركة القابضة للتأمين بالقرار الجمهوري رقم (٢٤٦) لسنة ٢٠٠٦، والتي تخضع لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام، ودمج شركة الشرق للتأمين وشركة التأمين الأهلية والشركة المصرية لإعادة التأمين (ممتلكات ومسؤولية) في شركة مصر للتأمين، بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤، ودمج شركة التأمين الأهلية (حياة) مع شركة مصر للتأمين، وبالتالي انفصال القطاع العام إلى شركتين إحداهما لتأمينات الممتلكات وتمثلها شركة مصر للتأمين والثانية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتمثلها شركة مصر لتأمينات الحياة، وأصبحت بذلك شركة مصر للتأمين الشركة الدامجة والشركات الشرق للتأمين والأهلية للتأمين والمصرية لإعادة التأمين الشركات المندمجة.

ومع ذلك، قد لا تؤدي عملية الاندماج في بعض الحالات إلى تحقيق النتائج، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة لعمليات الاندماج في قطاعي التأمين والبنوك بأوروبا أن نسبة نجاح عمليات الاندماج والاستحواذ قد بلغت ١٥% في حين وصلت نسبة الفشل حوالى ٦٠% من إجمالي حالات الاندماج في دول الاتحاد الأوروبي (يوسف، ٢٠٠٨ ؛ اسماعيل، ٢٠١٤).

ثانياً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم الآثار الإيجابية والسلبية لعملية الاندماج على المخاطر بمحفظة التأمينات العامة، والتي تساعد في اتخاذ قرارات الاندماج بين شركات التأمين مستقبلاً.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها **على المستوى القومي** في أنها تقدم أدلة مستمدة من الواقع التطبيقي في البيئة المصرية عن مدى جدوى عملية الاندماج في قطاع التأمين باعتبارها قضية بالغة الأهمية ليس فقط على مستوى القطاع التأميني، ولكن على مستوى الأسواق المالية والاقتصاد القومي ككل.

كما تستمد أهميتها **على مستوى سوق التأمين المصري** في أنها توفر أسلوب كمي مباشر للشركات العاملة بالسوق المحلي للاستفادة من نتائج التجارب السابقة للاندماج في السوق المصري بين شركات القطاع العام لوقوف على الآثار الناجمة عنه لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاندماج. بالإضافة إلى المساعدة في التخطيط السليم لهيكلة سوق التأمين المصري مستقبلاً. ووضع الضوابط والقوانين التي تنظم عملية الاندماج بين شركات التأمين العاملة بالسوق المحلي في ضوء التغيرات التي تحكم نشاط الشركة الدامجة.

هذا بجانب مساعدة **الشركة الدامجة** على تحديد النتائج الفعلية لعملية الاندماج وتأثيرها علي القيم والمعدلات التأمينية المختلفة وبما يساعد على اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة النتائج الغير مرغوب فيها لعملية الاندماج على الأخطار المعرضة لها محافظها التأمينية.

رابعاً: تنظيم الدراسة

بعد تقديم الإطار العام للدراسة في القسم الأول، والذي يشمل المقدمة وتحديد المشكلة والأهداف وأهمية البحث، سيتم تنظيم باقي أجزاء البحث على النحو التالي: يتناول القسم الثاني مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض البحث، في حين يناقش القسم الثالث المنهجية المستخدمة في الدراسة التطبيقية. أما القسم الرابع، فيركز على تحليل ومناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفروض. وأخيراً، يقدم القسم الأخير النتائج المستخلصة من الدراسة والتوصيات المقترحة ذات الأهمية.

القسم الثاني: مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتطوير فروض الدراسة

منذ فترة طويلة حظى موضوع الاندماج باهتمام الباحثين، حيث أظهرت العديد من الدراسات والتي تناولت الاندماج في قطاع التأمين، وتقييم تأثيره على الجوانب الفنية والمالية والإدارية والتأمينية. وتقوم الدراسة على اختبار مدى التغير في القيم والمعدلات التأمينية (الأخطار بالمحافظ التأمينية) نتيجة لعملية الاندماج بين شركات التأمين المصرية (قطاع الأعمال العام).

أولاً: تأثير الاندماج على الأداء الفني والاحتفاظ

تناولت العديد من الدراسات تأثير عمليات الاندماج على الأداء الفني والاحتفاظ لشركات التأمين، إلا أنها توصلت إلى نتائج مختلفة، حيث أظهرت كل من الدراسات (أحمد، ١٩٩٦؛ عبد الجواد وصالح، ١٩٩٩؛ أحمد، ٢٠٠٠؛ الفقي، ٢٠٠٠؛ نعمان، ٢٠٠٣؛ إبراهيم، ٢٠٠٥؛ Cummins & Mary, 2004; Shim, 2007; Zhiguang et al., 2021; Moaait, 2023) أن الاندماج له تأثير إيجابي على الأداء الفني ومعدلات الاحتفاظ لشركات التأمين.

حيث قامت دراسة (أحمد، ١٩٩٦) بدراسة أثر تطبيق الاندماج على شركتين من شركات التأمين الوطنية على أعمال التأمين الفنية من حيث حد الاحتفاظ وسعر التأمين ودرجة الخطر، وتوصلت الدراسة إلى أن الاندماج يؤدي إلى زيادة الملاءة المالية وتخفيض سعر التأمين وارتفاع حد الاحتفاظ لدى الشركات المندمجة. وهو مايتوافق مع نتائج دراسة Cummins & Mary, (2004) حيث سعت إلى فهم كيف أثرت عمليات الاندماج والاستحواذ على أسعار التأمين، وهيكل السوق، وتوصلت النتائج إلى أن عمليات الاندماج والاستحواذ في المؤسسات المالية الأوروبية أدت إلى تغييرات كبيرة في هيكل أسواق التأمين وأسهمت في انخفاض الأسعار في الأسواق الوطنية الأوروبية. وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (Shim, 2007)، حيث توصلت إلى أن أسعار التأمين للشركات الجديدة تنخفض بعد عمليات الاندماج والاستحواذ، وأن الشركات المتنوعة تفرض أسعاراً أقل من الشركات الأقل تنوعاً. وهو ما يختلف تماماً مع ما توصلت له دراسة (Shim,2011)، حيث أكدت على أن شركات التأمين التي تركز على منتجات محددة تحقق أداءاً

أفضل من الشركات التي تعتمد على تنوع المنتجات. حيث أشارت النتائج إلى أن تكاليف التنويع تفوق الفوائد المحتملة منه. وفسر ذلك بأن شركات التأمين الدامجة تقلل من مخاطر الاكتتاب وتدير تكاليف رأس المال بشكل أكثر كفاءة عبر التنويع. كما أن سعر التأمين يرتبط إيجابيًا بتخصيص هامش رأس المال وسلبياً بقيمة وضع إعسار الشركة، مما يبرز أهمية دمج مخاطر الإعسار وتكاليف هامش رأس المال في التسعير. وأن كفاءة التكلفة ترتبط عكسيًا بسعر التأمين.

في حين أشارت نتائج دراسة Zhiguang et al., (2021) التجريبية في المرحلة الأولى إلى أن كفاءة الحجم أفضل نسبياً من الكفاءة الفنية البحتة. وفي المرحلة الثانية، لوحظ أن حجم الشركة، ومعدل إعادة التأمين، ونسبة المطالبات كانت عوامل محددة مهمة لكفاءة شركة التأمين، وقدمت هذه الدراسة أربع طرق قابلة للتطبيق ومستهدفة ومُثبتة لتحسين الكفاءة الفنية لشركات التأمين على الممتلكات.

أوضحت دراسة Moaait, (2023) أن دمج محافظ شركات الأعمال العامة منذ عام ٢٠١٠ كان له تأثير إيجابي على أداء الشركة الفني من خلال زيادة معدلات الاحتفاظ ومستوى الربحية. وقامت دراسة (عبد الجواد وصالح، ١٩٩٩) ببيان تأثير اندماج شركات التأمين في السوق الأردني لتكوين كيانات كبيرة على كفاءة الأداء لشركات التأمين، وعلى تحقيق قدر أكبر من التجانس بمحفظة عملياتها. حيث أظهر تطبيق بعض المؤشرات والنسب المالية أن بعض هذه المؤشرات أظهرت فروقاً معنوية قبل وبعد الاندماج، مثل معدل المصروفات ومعدل الاحتفاظ ونسبة السيولة ونسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين، مما يعد مؤشراً إيجابياً لظاهرة الاندماج وتأثيرها على شركات التأمين. أي سيؤدي الاندماج إلى زيادة درجة التجانس بمحفظة العمليات وزيادة حجمها، وانخفاض معدل الخسارة، وارتفاع معدلات الاحتفاظ. ومن ضمن النتائج التي توصلت لها دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٥) أن الاندماج يؤدي إلى زيادة حدود احتفاظها، مما يؤدي إلى عدم تسرب رأس المال للخارج من خلال عمليات إعادة التأمين والاستفادة منه محلياً في التنمية الاقتصادية.

في حين بينت دراسة (الفقي، ٢٠٠٠) تأثير دمج شركات التأمين على الجوانب الفنية للتأمين من حيث مستوى الأسعار وقيمة الخطر وحدود الاحتفاظ، وذلك عن طريق إجراء مقارنة للنتائج قبل وبعد عملية الاندماج باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها

الدراسة: أن عمليات الدمج ساعدت على تحسين أوضاع شركات التأمين، من حيث متوسط الخسارة وقيمة الخطر حيث تم تخفيض متوسط الخسارة وتخفيض قيمة الخطر بعد الدمج، أيضاً ساعدت عمليات الدمج على تحسين أوضاع شركات التأمين، من حيث المساهمة في تخفيض أسعار التأمين وخاصة قسط الخطر الصافي. كما أن دمج شركات التأمين سوف يؤدي إلى زيادة حجم أقساط التامين في الشركة الجديدة بعد الدمج عن حجم الأقساط في كل شركة على حدة قبل الدمج، مما يؤدي إلى زيادة مقدرة الشركة الجديدة على تخفيض الانحرافات لقيم الخسارة وبالتالي تخفيض سعر التأمين. وهو ماتوصلت إليه أيضاً دراسة (أحمد، ٢٠٠٠) من خلال توضيح آثار تطبيق سياسة الاندماج بين شركتي تأمين على أعمال التأمين الفنية (سعر التأمين، حدود الاحتفاظ، درجة الخطر..إلخ) قبل وبعد عملية الاندماج وذلك عن طريق تحديد معالم التوزيع الاحتمالي لمجموع الخسائر للشركتين قبل والشركة الجديدة بعد الاندماج. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: انخفاض قيمة الخطر (المتمثل في انحراف قيمة الخسائر الفعلية عن المتوقعة)، وانخفاض قيمة قسط التأمين، وانخفاض قيمة أقصى مجموع خسائر وهو أقصى قيمة للخسائر السنوية يمكن أن تتعرض لها الشركة، وزيادة طاقة الشركة الجديدة بالنسبة للاحتفاظ بمبالغ أكبر.

بينما خلصت دراسة (نعمان، ٢٠٠٣) إلى أن هناك أثر إيجابي لعمليات الاندماج المذكورة في عينة الدراسة، والمكاسب المرجوة من عملية الاندماج قد تحققت في معظم الحالات المدروسة، ولكن الشركات المندمجة في قطاع الصناعة كانت أكثر نجاحاً من الشركات المندمجة في قطاع التأمين. وأوضحت دراسة (الخواجة، ٢٠١٥) باستخدام أسلوب الشبكات العصبية في القياس أثر الاندماج في شركات التأمين على معدلات الخسائر في السوق المصري. وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات الخسارة بعد الاندماج أفضل من وضعها قبل الاندماج، ومعدل الاحتفاظ قبل الاندماج كان خارج المدى المقبول ٥٠% مما يدل أن الشركات كانت تعتمد بصورة أكبر على معيدي التأمين مما يضيع عليهم أرباح كان من الممكن أن تحققها، ويوجد تأثير معنوي للاندماج بين شركات التأمين على معدلات الخسائر وعلى معدلات الاحتفاظ وعلى التعويضات وعلى عمق سوق التأمين وعلى كثافة سوق التأمين. في حين أظهرت كل من دراسة (حافظ، ٢٠١٨؛ الزرقاء، ٢٠٢٣) التأثير السلبي للاندماج على النتائج الفنية والاحتفاظ لشركات التأمين، حيث هدفت دراسة (الزرقاء، ٢٠٢٣) إلى

معرفة دور المؤشرات الفنية وأهمها (معدل الاحتفاظ) في تحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية، بهدف الوصول إلى محفظة تأمينية متوازنة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن متوسط معدل احتفاظ الشركة كان دون المدى المقبول، مما كان سبباً في عدم قدرة الشركة على اتخاد القرار المناسب المتعلق بإعادة التأمين. بينما اعتمدت دراسة (حافظ، ٢٠١٨) على التحليل الكمي للمعدلات الفنية بفرع التأمين الطبي وتشمل معدل الخسارة، معدل الاحتفاظ، معدل المصروفات العمومية والإدارية، معدل العمولات وتكاليف الإنتاج، المعدل المركب فائض أو عجز النشاط التأميني. وتحديد أفضل الدوال لكل معدل فني. والتنبؤ بهذه المعدلات خلال ثلاث سنوات وذلك للشركات محل الدراسة وتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين الشركات حول المعدلات الفنية خلال فترة الدراسة أم لا، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها أن تذبذب معدلات الخسارة للشركات خلال فترة الدراسة يؤكد وجود منافسة غير منضبطة بين الشركات في الاكتتاب والتسعير في فرع التأمين الطبي، كما تشير التوقعات للمعدلات الفنية للشركات خلال الثلاث سنوات القادمة إلى استمرار النتائج السيئة بهذه الشركات، إذا ما استمرت في اتباع نفس سياسات الاكتتاب والتسعير بفرع التأمين الطبي. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها ضرورة قيام شركات التأمين بالمراجعة المستمرة لسياسات الاكتتاب والتسعير بفرع التأمين الطبي وأثرها على تطوير وتحسين المعدلات الفنية.

بينما أوضحت كل من دراسة (عبد الحافظ، ٢٠١١؛ سليمان وفرحان، ٢٠١٤؛ طه، ٢٠١٩؛ أمين، ٢٠٢٠) أن تأثيرات عمليات الاندماج متنوعة، فممكن أن يكون له تأثير أو ليس له تأثير على النتائج الفنية ومعدلات الاحتفاظ لشركات التأمين.

حيث قامت دراسة (طه، ٢٠١٩) بتقييم تجربة الاندماج وأثرها على أداء وربحية شركات التأمين في سوق تأمين الممتلكات المصري، مع التركيز على شركات "مصر"، "الشرق"، و"الأهلية" قبل وبعد الاندماج. وبينت تحسن ملحوظ في مؤشرات الأداء والربحية بعد الاندماج، حيث ثبت وجود فروق ذات دلالة معنوية في: معدل المصروفات الإدارية والعمومية، هامش ربحية الاكتتاب، معدل الاحتفاظ. في حين عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية في: معدل الخسارة، معدل النمو. وركزت أيضاً دراسة (أمين، ٢٠٢٠) على تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين قبل وبعد الدمج ، لتحديد

مدى نجاح عملية الدمج وتحديد نقاط القوة والضعف. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية عن طريق استخدام المقاييس الإحصائية والمؤشرات الخاصة بنظام الإنذار المبكر (IRIS) مثل الحصة السوقية، معدل الاحتفاظ، معدل المصروفات الكلية، معدل الخسارة، ومجموعة أخطار المحفظة التأمينية: زيادة المصروفات الكلية بعد الدمج بمعدلات أكبر من نمو العمليات التأمينية. ثبات معدلات الخسائر، حيث لم تختلف كثيراً بعد الدمج. ولوحظت فروق معنوية في معدلات الاحتفاظ بعد الدمج.

في حين بحثت دراسة (سليمان وفرحان، ٢٠١٤) تحسين وتطوير مستوى العمليات الفنية لقطاع تأمينات الحياة في شركة مصر لتأمينات الحياة، بما يؤدي إلى تحسن المركز المالي للشركة حتى تكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية والمردود الاقتصادي لهذا على مجمل عمليات سوق التأمين المصري. وتوصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من المؤشرات الفنية، والتي تمثل أدوات لقياس جودة أداء الوظائف الفنية لقطاع تأمينات الحياة للشركة المدمجة. وأيضاً وجود مجموعة من الإيجابيات ومجموعة أخرى من السلبيات التي ترتبت على اتباع سياسة الاندماج. أما دراسة (عبد الحافظ، ٢٠١١) فقامت ببيان أثر تطبيق سياسة الاندماج على أعمال التأمين الفنية، وتوصلت إلى أهمية سياسة الاندماج كأحد استرتيجيات قطاع التامين لمواجهة تحديات العولمة، مع بيان الأسس والمعايير السليمة لتنظيم صفقات الاندماج.

ويتبين مما سبق وجود نتائج غير متسقة فيما يتعلق بتأثير الاندماج على الأداء الفني والاحتفاظ لشركات التأمين، ومع ذلك تميل الدراسة الحالية إلى الآراء التي ترى أن عمليات الاندماج ليس لها تأثير على النتائج الفنية والاحتفاظ لشركات التأمين. وبناءاً عليه، تقترح الفرضين الأول والثاني التاليين:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النتائج الفنية الفعلية والمتنبأ بها".

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات الاحتفاظ الفعلية والمتنبأ بها".

ثانياً: تأثير الاندماج على الأداء المالي ومستوى الملاءة المالية

تناولت العديد من الدراسات تأثير عمليات الاندماج على الأداء المالي للمؤسسات المالية وأهمها شركات التأمين، إلا أنها توصلت إلى نتائج مختلفة، حيث أظهرت كل من الدراسات (Floreani et al., 2001; Campa et al., 2006; Mwanzi, 2021; Moaait, 2023; عبد الجواد وصالح،١٩٩٩) أن عمليات الاندماج تُعزز الأداء المالي لشركات التأمين. حيث هدفت دراسة Moaait, (2023)إلى تقييم الأداء الفني والمالي لشركة مصر للتأمين بعد دمج محافظ التأمينات العامة. وأظهرت النتائج أن دمج محافظ شركات التأمين العامة منذ عام ٢٠١٠ كان له تأثير إيجابي على أداء الشركة من خلال زيادة حجم أصول واستثمارات الشركة ومستوى الربحية وزيادة القاعدة الرأسمالية. بينما ركزت دراسة Mwanzi, (2021) على دراسة الأداء المالي لشركات التأمين قبل وبعد عمليات الاندماج والاستحواذ، بهدف تقييم تأثير هذه العمليات على الأداء المالي لشركات التأمين في كينيا. وأظهرت نتائج الدراسة أن عمليات الاندماج والاستحواذ تعزز الأداء المالي لشركات التأمين. ومع ذلك، فإن الاندماجات والاستحواذات تمثل فقط ٨٢,٨% من الأداء المالي لشركات التأمين في مجتمع الدراسة، ويجب على شركات التأمين بذل المزيد من الجهد لزيادة الأداء بعد الاندماجات والاستحواذات لتحقيق الفوائد الكاملة من هذه العمليات. وهو نفس ما توصلت له دراسة (عبد الجواد وصالح، ١٩٩٩) أن الاندماج سيؤدي إلى تقوية المركز المالي للشركة الدامجة، وذلك من خلال بيان تأثير اندماج شركات التأمين في السوق الأردني لتكوين كيانات كبيرة على كفاءة الأداء لشركات التأمين، وعلى تحقيق قدر أكبر من التجانس بمحفظة عملياتها. حيث أظهر تطبيق بعض المؤشرات والنسب المالية أن بعض هذه المؤشرات أظهرت فروقاً معنوية قبل وبعد الاندماج، مثل نسبة السيولة ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، مما يعد مؤشراً إيجابياً لظاهرة الاندماج وتأثيرها علىالأداء المالي لشركات التأمين.

في حين قامت دراسة Campa et al., (2006) باستعراض سجل أداء عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت في المؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي ، مع التركيز على عوائد المساهمين والتغيرات في الأداء التشغيلي للبنوك. وتوصلت إلى أن عمليات الاندماج تُظهر عوائد زائدة إيجابية للمساهمين بالشركات المندمجة، بينما كانت تحقق عوائد زائدة طفيفة قبل إتمام عملية

الاندماج بثلاثة أشهر، في حين كانت العوائد تقارب الصفر بالنسبة للشركة الدامجة. وبعد عام من إتمام عملية الاندماج لم تكن العوائد الزائدة للمساهمين لكل من الشركات المندمجة والدامجة بعيدة عن الصفر. وهو ما يختلف جزئياً عن النتائج التي توصلت لها دراسة Floreani et al., (2001) عن طريق تقييم سوق الأسهم لعمليات الاندماج في صناعة التأمين في أوروبا والولايات المتحدة. فالهدف هنا تحليل كيفية تأثير عمليات الاندماج على قيمة الأسهم للشركات الدامجة، حيث أظهرت أن عمليات الاندماج في شركات التأمين تُعزز القيمة لمساهمي الشركات الدامجة. بينما عمليات الاندماج بين شركات التأمين الموجودة في نفس البلد الأوروبي لا يُنظر إليها بشكل إيجابي من قبل السوق، فإن الصفقات عبر الحدود تزيد من ثروة المساهمين. فتحليل عينة فرعية للشركات المدرجة في نفس الوقت يكشف أن الشركات التأمينية المندمجة تحقق عوائد غير عادية إيجابية بشكل ملحوظ "حيث يحقق المساهمون زيادة قدرها ٥.٢٧%"، ويدعم ذلك النتائج السابقة التي تشير إلى أن المساهمين المندمجين يحققون زيادة كبيرة في ثرواتهم.

بينما أظهرت كل من دراسة .(Shim, 2007; Shim, 2011) انخفاض الأداء المالي للشركات المندمجة بعد عمليات الاندماج، فقامت دراسة Shim, (2007) بالتحقيق في العلاقة بين نشاط الاندماج وكفاءة الأداء المالي لشركات التأمين، وتوصلت إلى أن الكفاءة الإجمالية للشركات المندمجة تنخفض بعد الاندماج، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع المخاطر المالية (مشعال، ٢٠٢٢) أي زيادة الالتزامات المالية والديون كما استنتجت دراسة(Berry, 2007). وأيضاً توصلت دراسة Shim, (2011) إلى انخفاض الأداء المالي للشركات المندمجة، كما تزداد تقلبات الأرباح خلال الفترة الأولى بعد الاندماج، وأن هذا الانخفاض يعود إلى زيادة التكاليف المرتبطة بتكامل الهيكل المالي والإداري والتنظيمي للشركات المندمجة ما بعد الاندماج ومشاكل الوكالة، وهو ما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة(Mwanzi, (2021 ، حيث أوصت بأن تُركز شركات التأمين على الرؤية طويلة المدى بعد الاندماجات، حيث أن العوائد طويلة المدى أعلى من الأرباح قصيرة المدى. وكل من دراسة (BarNiv et al., 1997; Adams et al., 2003; DeYoung et al., 2009; ;Bum & Sejong, 2015إبراهيم، ٢٠٠٥؛ اسماعيل، ٢٠١٤) أوضحت أن تأثيرات عمليات الاندماج متنوعة فممكن أن تؤدي إلى تحسن أو تدهور في الأداء المالي، حيث أظهرت

النتائج المستخلصة من دراسة(2003) ,.Adams et al أن الشركات ذات الرافعة المالية العالية ومنخفضة السيولة وعمليات إعادة التأمين كانت تتمتع بأداء تشغيلي أفضل مقارنة بالشركات ذات الرافعة المالية المنخضة وعالية السيولة وعمليات التأمين المباشرة. على عكس ما كان مفترضًا، حيث كان الأداء مرتبطًا بشكل إيجابي بمخاطر الاكتتاب. ومع ذلك، لم يُعتبر حجم الشركات ونطاق أنشطتها عوامل تفسيرية هامة. وأشارت نتائج دراسة (2009) ,.DeYoung et al إلى أن عمليات الاندماج المصرفي في أمريكا الشمالية يمكن أن تحسن الكفاءة، ولكن الأدبيات المتعلقة بدراسة الأحداث تُظهر صورة مختلطة بشأن خلق ثروة للمساهمين. بالمقابل، يبدو أن عمليات الاندماج المصرفي في أوروبا أدت إلى تحسينات في الكفاءة وزيادة في قيمة المساهمين.

في حين قامت دراسة (2015) Bum & Sejong بتحليل عمليات الاندماج في صناعة التأمين بالولايات المتحدة، ودراسة كيفية تأثير هذه العمليات على الشركات والأطراف المعنية في السوق. حيث قدمت رؤى حول كيفية تأثير الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي والتشغيلي لشركات التأمين. وأظهرت النتائج تأثيرات متنوعة مثل تغييرات في المنافسة، وتحسنات أو تدهورات في الأداء المالي، وأثرها على الاستقرار والابتكار داخل الصناعة. في حين توصلت دراسة BarNiv & Hathorn, (1997) إلى أن الدمج غالباً ما يُفضل كخيار لتجنب الإفلاس، لأنه يوفر فرصة لإعادة الهيكلة المالية والتشغيلية تحت ظروف أفضل، مما يقلل من الآثار السلبية على السوق. بالمقابل، الإفلاس يمكن أن يكون حلاً نهائيًا ولكنه يحمل مخاطر أكبر، مثل فقدان الثقة من قبل العملاء وتأثيرات سلبية على القطاع ككل.

أما دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٥) فقد توصلت إلى وجود علاقة بين حجم الشركة ومستوى الملاءة المالية لها، فالشركات الكبرى تحقق هامش ملاءة مالية أعلى من الشركات الصغرى، وبالتالي انخفاض احتمال تعرضها لخطر الإفلاس. في حين أكدت دراسة (اسماعيل، ٢٠١٤) أن نجاح أو فشل عمليات الاندماج يتوقف على مدى جودة المؤشرات المالية أو المتغيرات المستقلة للشركات المندمجة، ويوجد تأثير مباشر لفائض أو عجز النشاط التأميني على ربحية أو خسارة السهم لشركة التأمين المدمجة الجديدة. وتوصلت أيضاً إلى أن معدل العائد على الاستثمار ليس له تأثير على عملية الاندماج، حيث هدفت الدراسة إلى تنمية ربحية أو تخفيض خسائر شركات التأمين التعاوني

السعودية من خلال: تحديد أهم مؤشرات الملاءة المالية، المؤثرة على تنمية ربحية شركات التأمين، ودعم ومساندة اتخاذ القرارات المتعلقة باندماج شركات التأمين التعاوني السعودية.

ويتبين مما سبق وجود نتائج غير متسقة فيما يتعلق بتأثير الاندماج على الأداء المالي ومستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، ومع ذلك تميل الدراسة الحالية إلى الآراء التي ترى أن عمليات الاندماج ليس لها تأثير على مستويات الملاءة المالية لشركات التأمين. وبناءاً عليه، تقترح الفرض الثالث التالي:

"**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الملاءة المالية الفعلية والمتنبأ بها**".

ثالثاً: تأثير الاندماج على عائد النشاط التأميني

استعرضت بعض الدراسات تأثير عمليات الاندماج على الفائض وكفاءة شركات التأمين الإنتاجية وكفاءة الإيرادات والمصروفات. حيث أظهرت كل من الدراسات التالية تأثير عمليات الاندماج على الكفاءة والعائد، إلا أنها توصلت إلى نتائج مختلفة، (Cummins et al., 1999; Campa et al., 2006; Berry, 2007; Cummins & Xie, 2008; Shim, 2011; Bikker, 2017; Zhiguang et al., 2021; Lim et al., 2021; أمين، ٢٠٢٣).

أشارت نتائج دراسة Cummins & Xie, (2008) إلى أن عمليات الاندماج والاستحواذ في التأمين على الممتلكات والمسؤولية تعمل على تعزيز القيمة. حققت الشركات الدامجة مكاسب أكبر في كفاءة الإيرادات. في حين شهدت الشركات المندمجة نموًا أكبر في الكفاءة من حيث التكلفة والتخصيص، مقارنةً بمثيلاتهما التي لم تدخل في عمليات اندماج. . وهو ما يختلف مع نتائج دراسة Shim, (2011) حيث كشفت النتائج التجريبية أن كفاءة التكاليف والإيرادات الشاملة للشركات الدامجة انخفضت بعد عمليات الاندماج، مما يشير إلى أن الاندماج قد يخلق عدم كفاءة، ربما بسبب اقتصادات الحجم غير المتوازنة ومشاكل تكامل ما بعد الاندماج. وهو ما يتسق مع نتائج دراسة Zhiguang et al., (2021) والتي تُشير في المرحلة الأولى إلى أن كفاءة التشغيل في صناعة التأمين على الممتلكات في الصين كانت غير فعالة تقنياً، مما يؤثر على قدرتها على تحقيق فائض تأميني، والتي هدفت إلى قياس كفاءة التشغيل لشركات التأمينات العامة بالصين.

وهو عكس ماتوصلت إليه دراسة Campa et al., (2006) فعادةً ما كانت الشركات المندمجة تمتلك أداءً تشغيلياً أقل من المتوسط، فقد أسفرت عملية الاندماج عن تحسينات كبيرة في أداء البنوك المندمجة، تبدأ عادةً بعد عامين من اكتمال عملية الاندماج. بينما استهدفت دراسة Lim et al., (2021) تحليل الكفاءة والإنتاجية والتنافسية في صناعة التأمين الماليزية وتأثير رأس المال القائم على المخاطر على شركات التأمين المختلفة، وبالتالي تأثيرها على كفاءة الإيرادات والمصروفات ومدى إمكانية تحقيق فائض تأميني.

سعت أيضاً دراسة Bikker, (2017) إلى دراسة الكفاءة والتنافسية في سوق التأمين على الحياة الهولندي من خلال تقدير اقتصادات الحجم غير المستخدمة وقياس ديناميات الكفاءة، وأظهرت النتائج وجود اقتصادات حجم غير مستخدمة كبيرة بالنسبة لشركات التأمين الصغيرة والمتوسطة، مما يشير إلى أن الاندماج قد يقلل من التكاليف وبالتالي يؤدي إلى تحقيق فائض في النشاط التأميني. وهو ماتوصلت إليه دراسة Berry, (2007)، حيث قامت الدراسة بالتحليل النظري والمقارن للمزايا والعيوب المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ لتقديم نظرة متكاملة حول كيف يمكن أن تؤثر على شركات التأمين من نواحي مختلفة. وكانت من ضمن نتائج الدراسة أن الاندماج يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، أي يؤدي إلى تقليل التكاليف عبر توحيد العمليات والموارد وبالتالي تحقيق فائض النشاط.

وهو ما أظهرته نتائج دراسة Cummins et al., (1999) بالنسبة لشركات التأمين على الحياة، فالشركات المندمجة تحقق مكاسب كفاءة أكبر من الشركات التي لم تشارك في عمليات الاندماج. وبشكل عام، كان لعمليات الاندماج بين شركات التأمين على الحياة تأثير إيجابي على كفاءة التكلفة والإيرادات وعائد النشاط. في حين كشفت دراسة (أمين، ٢٠٢٠) زيادة المصروفات الكلية بمعدلات أكبر من نمو العمليات التأمينية بعد الدمج وبالتالي التأثير السلبي على الفائض. أما دراسة (أمين، ٢٠٢٣) استهدفت تقييم مؤشرات الملاءة المالية على الفائض في شركات التأمين في ظل عملية الاندماج. وأظهرت الدراسة نتائج متباينة، فشركات القطاع العام المندمجة لاتحقق المدى المقبول لمعدل تطور الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين، وتحقق المدى المقبول لمؤشر حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول. في حين لا توجد فروق معنوية في معدلات التغير في الاكتتاب

بين الشركات. ويمكن قياس تأثير الاندماج عن طريق مجموعة من المتغيرات المؤثرة في الفائض منها: نسبة الطاقة الاستيعابية للاكتتاب، نسبة الطاقة الاستيعابية للاحتفاظ، معدل العائد على الاستثمار، السيولة (أمين، ٢٠٢٣).

ويتضح من العرض السابق وجود نتائج متباينة بشأن تأثير الاندماج على عائد النشاط التأميني لشركات التأمين، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، الفترة الزمنية، كما أن معظم الدراسات لاتتعلق بالبيئة المصرية. ونلاحظ ندرة في الدراسات المصرية الخاصة بذلك. وبناءاً عليه، سوف تقوم هذه الدراسة باختبار الفرض الرابع التالي:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عائد النشاط التأميني الفعلي والمتنبأ به".

رابعاً: تأثير الاندماج على الطاقة الاستيعابية

كشفت الاهتمامات البحثية الأخيرة عن أهمية دراسة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين سواء للاكتتاب أو الاحتفاظ وتقييمها بشكل مستمر، وذلك لتحسين القدرة التنافسية للشركة في السوق المحلي والأسواق العالمية. (Cummins & Mary, 2004; Berry, 2007; أحمد، ٢٠٠٠؛ أمين، ٢٠٢٠؛ مشعال، ٢٠٢٢؛ أمين، ٢٠٢٣؛ الزرقاء، ٢٠٢٣). وفي ظل عملية الاندماج، تسعى شركات التأمين إلى زيادة حصتها من الأقساط المباشرة في السوق وتنويع المنتجات وتحقيق وفورات الحجم وزيادة نسبة طاقتها الاستيعابية. حيث بينت دراسة (أحمد، ٢٠٠٠) تأثير عمليات الاندماج على طاقة الشركة الجديدة بالنسبة للاحتفاظ، حيث أشارت إلى زيادتها بمبالغ أكبر. في حين قامت دراسة (مشعال، ٢٠٢٢) بتحليل تأثير عملية الاندماج في السوق التأمين المصري على الأداء الكلي للشركات. وتوصلت إلى أن الاندماج أدى إلى تحسين القدرة التنافسية للشركة، تحقيق وفورات الحجم، زيادة الحصة السوقية، وتنويع المنتجات والأسواق. وهو يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Berry, (2007) حيث قامت بتقديم دليل واضح يساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية السليمة. فبينت بعض مزايا عمليات الاندماج من حيث زيادة قدرة الشركة التنافسية نتيجة لتحسن موقفها في السوق، توسيع الحصة السوقية للشركة عن طريق دخول أسواق جديدة وزيادة الوصول إلى العملاء، تنوع المنتجات والأسواق وتقليل الاعتماد على سوق واحد أو منتج واحد. وهو مااختلف عما توصلت له دراسة (أمين، ٢٠٢٠)، حيث أوضحت تذبذب الأقساط المباشرة للشركة ونموها بمعدلات أقل من

السوق، وتناقص الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشرة خلال السنوات الخمس الأخيرة من الدراسة، بالإضافة إلى عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بعد الدمج بشكل كامل.

وهو ما يتفق بشكل كبير مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (الزرقاء، ٢٠٢٣)، أن الشركة لم تستغل سوى نسبة ضئيلة جداً من طاقتها الاستيعابية وهي ٦%. وبالتالي يجب على الشركات أن تبذل المزيد من الجهد في الاستفادة أكثر من قدرتها الاستيعابية آخذة في الحسبان أن الطاقة الاستيعابية هي الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع شركة التأمين الاكتتاب به دون تعريض هامش الملاءة المالية للخطر. وكانت نتائج دراسة (أمين، ٢٠٢٣) قريبة من هذه الدراسة فيما يخص الطاقة الاستيعابية للاكتتاب، حيث أوضحت عدم تحقق المدى المقبول لمعدل تطور الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين بالنسبة للشركات المندمجة.

في حين أشارت دراسة Cummins & Mary, (2004) إلى أن عمليات الاندماج والاستحواذ في المؤسسات المالية الاوروبية أدت إلى تغييرات كبيرة في هيكل أسواق التأمين وأسهمت في انخفاض الأسعار في الأسواق الوطنية الأوروبية.

وفي ضوء العرض السابق، تجد الدراسة الحالية وجود ندرة في الأدبيات السابقة التي تناولت أثر الاندماج على الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين، بالإضافة إلى تباين النتائج السابقة. وهو ما يعد فجوة بحثية تحتاج لمزيد من البحث وخاصة لقطاع التأمين المصري. ووفقاً لذلك، تقوم هذه الدراسة بالتحقق ما إذا كان هناك تأثير للاندماج على الطاقة الاستيعابية للشركات المندمجة، وهل تم استغلال طاقات الشركة استغلالاً أمثل وبالتالي تعزيز قدرتها على المنافسة في السوق. وبناءاً عليه سوف تقوم باختبار الفرض الخامس والأخير التالي:

"**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطاقة الاستيعابية الفعلية والمتنبأ بها**".

القسم الثالث: منهجية الدراسة التطبيقية

متغيرات الدراسة وطرق قياسها (مؤشرات مخاطر المحفظة التأمينية)

تعتمد الدراسة على مجموعة من المؤشرات للمخاطر بمحفظة التأمينات العامة خلال سلسلة زمنية من ٢٩ عام، يتم على أساسها تقييم أثر الاندماج على المخاطر بالمحفظة التأمينية. ويتم تقسيمها كما يلي:

أ. مجموعة مؤشرات النتائج الفنية والاحتفاظ:

ويتم الاعتماد على المتغيرات التالية لقياس الأداء الفني والاحتفاظ،

١. معدل التعويضات:

ويمثل نسبة التعويضات إلى الأقساط، والمقصود بالتعويضات هنا ليست التعويضات المسددة فقط بل مضافاً إليها التغير في مخصص التعويضات تحت التسوية، أما الأقساط فيقصد بها أقساط سنة الاكتتاب بغض النظر عن سنة السداد، أي الأقساط المحتفظ بها مضافاً إليها التغير في مخصص الأخطار السارية، أي يساوي نسبة التعويضات التحميلية إلى الأقساط المُكتسبة لنفس العام.

$$\text{معدل التعويضات} = \frac{\text{التعويضات التحميلية}}{\text{الأقساط المكتسبة}} \times ١٠٠ \geq ٨٠\%$$

وهو بهذا يمثل أحد معايير تقييم نتائج الإكتتاب وأحد المؤشرات الهامة لنتائج العمليات الفنية للشركة، ومنه يمكن الوقوف على نوعية الأخطار المُغطاة (الخولي، ٢٠١٠م). ويتراوح معدل التعويضات بين ٢٨% إلى ٦٠% ويُعد مقبولاً دولياً حتى إن وصل إلى ٧٠% أو ٨٠%، ويستخدم كمؤشر في مدى كفاية وعدالة الأسعار، والاستقرار النسبي لمعدل التعويضات مؤشر جيد على استقرار النتائج والأسعار، وعدم استقرارها مؤشر على امكانية تعرض الشركة لهزات مالية قد تؤثر على ملاءتها المالية، ومنه تأتي أهميته في تحديد الأهداف ورسم السياسات الخاصة بأنشطة التأمين والإنتاج والإكتتاب والتسعير وإعادة التأمين وتكوين المخصصات الفنية (حموده، ١٩٩٨).

٢. معدل التعويضات الإجمالي:

يقيس ناتج الأداء الفني والإداري لشركة التأمين حيث :

- يتمثل الأداء الفني في معدل التعويضات (وهو مايتعلق بعملية فحص الأخطار والتسعير والاكتتاب).
- يتمثل الأداء الإداري في كل من معدل العمولات وتكاليف الإنتاج ومعدل المصروفات الإدارية والعمومية.

T.R.S = R.S + R.C + R.E = 100%

حيث:

T.R.S ← معدل التعويضات الإجمالي

R.S ← معدل التعويضات

R.C ← معدل المصروفات العمومية والإدارية

R.E ← معدل العمولات وتكاليف الإنتاج

ويُستخدم معدل التعويضات الإجمالي كمقياساً معيارياً لربحية الاكتتاب، ويمثل أحد المؤشرات الهامة لتقييم نتائج الأداء الفني، ويعتبر أحد مقاييس نجاح الإدارة في اتباع سياسة اكتتاب ناجحة تُحقق الأهداف الرئيسة للشركة، ومنه يمكن الوقوف على أداء محفظتها التأمينية، ويمثل النسبة من كل وحدة نقود من القسط تُدفع مقابل الخسائر والمصروفات المتوقعة (يُعرف بمعدل التكلفة الكلية)، ويتكون من معدل التعويضات ومعدل المصروفات العمومية والإدارية ومعدل العمولات وتكاليف الإنتاج على أساس الاكتتاب الإجمالي، والمعدل النمطي لا يزيد عن ١٠٠% (حُزين، ٢٠٠٨) ويأخذ في الاعتبار المخصصات الفنية وجميع الأعباء. ومنه إذا كان أقل من ١٠٠% يعني ربح اكتتاب، واتباع الشركة للأسس الفنية السليمة، خاصة فيما يتعلق بسياسة الاكتتاب والتسعير. مع مراعاة أن ارتفاع معدل ربح الاكتتاب قد يُخفي ممارسة سلبية في الأسعار، أكثر مما يعني نجاحاً حقيقياً، إذا كان أكبر من ١٠٠%، فهذا يعني وجود خسائر اكتتاب.

٣. معدل الاحتفاظ (نسبة الاحتفاظ).

يعبر هذا المعدل عن مدى قدرة شركة التأمين على الاحتفاظ بالأخطار، وكفاءتها في انتقاء أخطارها المؤمنة، ومدى التوسع أو الانكماش في عمليات إعادة التأمين (أبو بكر، ٢٠١٥).

ويتم حساب وقياس المعدل من خلال صافي الأقساط المكتتبة في السنة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة للسنة نفسها، ويمكن حساب معدل الاحتفاظ اعتمادًا على التعريف النظري له بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل الاحتفاظ} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة}} \leq \%٥٠$$

حيث أنه كلما احتفظت شركة التأمين بحجم أقساط أكبر في حدود إمكانياتها المالية وفي ضوء مخصصاتها الفنية واحتياطياتها، يدل ذلك على قدرتها على تحمل الخطر دون اللجوء لمعيدي التأمين، ودل أيضاً على سلامة سياستها الاكتتابية.

ويعتبر حد الاحتفاظ أهم عناصر خطة إعادة التأمين حيث أن المبالغة في تحديد حد الاحتفاظ يعرض المؤمن المباشر للإفلاس أو لمتاعب مالية لما قد يترتب على تحقيق نتائج تفوق القدرة الاستيعابية له. بينما تحديد حد الاحتفاظ بأقل مما يجب يؤدي إلى حرمان المؤمن المباشر من جزء من أرباح عمليات التأمين (أحمد، ٢٠٠٠).

كما تعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر المكتتب بها لدي شركة التأمين؛ لأن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر (أبوزيد، ٢٠٢٢) والمدى المقبول لهذا المعدل هو (٥٠ %) فأكثر، فكلما انخفضت النسبة عن هذا المعدل تجد شركة التأمين نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين؛ ولذلك ينبغي الاهتمام بهذه النسبة وخاصة في ظل المؤشرات السلبية، وارتفاع هذا المعدل له دلالات تأمينية هامة منها: (الزرقاء، ٢٠٢٣).

- وجود إدارة تأمينية واعية قادرة على اتخاذ القرار الصحي المناسب المتعلق بعمليات إعادة التأمين.

- قدرة شركة التأمين على اختيار وانتقاء العمليات التأمينية التي تقبلها رغم ظروف المنافسة الحادة.
- توفر القدرة المالية للشركة Financial Solvency لسداد ما عليها من تعويضات عن العمليات التأمينية التي تقبلها.

فزيادة معدلات احتفاظ شركة التأمين يتبعه زيادة الطاقة الاستيعابية للسوق في مجمله، وهذا دون إهمال الأسس الفنية السليمة لعملية الاكتتاب (الحميدي وحسين، ٢٠١٥).

ب. مجموعة مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS للملاءة المالية:

ويتم الاعتماد على نسب مجموعة أخطار المحفظة التأمينية ومجموعة مخاطر الاكتتاب وتتمثل في:

أ. مجموعة أخطار المحفظة التأمينية: وتشمل المؤشرات التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها الشركة وترتبط بحجم أقساط الاكتتاب وتقلباتها، وأخطار إعادة التأمين وهي:

١) نسبة حجم الأخطار بالمحفظة:

- **النسبة الأولى:** حجم الأخطار بالمحفظة (قبل إعادة التأمين).

يتم قياس حجم الأخطار بالمحفظة بنسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض. وحساب النسبة على هذا النحو أي على أساس إجمالي أقساط الاكتتاب قبل إجراء إعادة التأمين يعني قياس الأخطار المعرضة لها شركة التأمين في حالة عدم وجود أي برامج لإعادة التأمين.

$$\textbf{النسبة الأولى} = \frac{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة}}{\text{الفائض}} \times ١٠٠$$

والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من ٩٠٠% وفقاً لمعايير السوق الأمريكي وبعض الدراسات ترى أن المدى المقبول بالدول النامية هو أقل من ٣٠٠% (حموده، ١٩٩٨) لكي يتناسب مع خصوصية هذه الأسواق، ولعدم قابليتها للمقارنة مع السوق الأمريكية.

- **النسبة الثانية:** حجم الأخطار بالمحفظة (بعد إعادة التأمين).

تلك النسبة تقيس حجم الأخطار بالمحفظة بعد استبعاد جانب من الأخطار والتي تم نقلها إلى معيدي التأمين، ونظراً لتأثير العمولات وتكاليف الإنتاج والتي تتغير من فرع إلى آخر ومن خطر إلى آخر فإنه تم الاعتماد في حساب النسبة الثانية على صافي أقساط الاكتتاب بعد طرح كل من أقساط إعادة التأمين والعمولات وتكاليف الإنتاج (القاضي، ١٩٩٥).

$$\text{النسبة الثانية} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{الفائض}} \times ١٠٠$$

والمدى المقبول من ٢٢٠% إلى ٣٠٠%. استناداً إلى أن حجم أقساط الاكتتاب مؤشر على الأخطار المقبولة بالمحفظة التأمينية، فصافي الأقساط المكتتبة يمثل المؤشر الأساس لأخطار المحفظة التأمينية، وهذا يعكس قدرة الشركة في مواجهة التقلبات غير المواتية في نتائج الأخطار الأصلية المغطاه، فكلما زادت هذه النسبة زادت درجة الخطورة على رأس مال الشركة (أمين، ٢٠٢٠).

٢) نسبة التغير بالاكتتاب.

يشير إلى مدى التوسع أو الانكماش في حجم الأخطار التي تغطيها الشركة، ويتراوح المدى المقبول من (-٣٣%) إلى (٣٣%) حيث أن الزيادة في صافي الأقساط المكتتبة يتطلب زيادة في رأس المال والإحتياطيات (حموده، ١٩٩٨) كما أن فشل العملية الاكتتابية والدخول في استثمارات غير ملائمة يؤدي إلى خلل في وضع الشركة وعدم الاستمرار بكفاءة عالية، ويمكن للشركة أن تعتمد على حجم أصولها في السياسة الاكتتابية والاستثمارية وإعادة التأمين (Samson, 2014).

يتم قياس التغير في الاكتتاب من فترة إلى أخرى حيث يعبر عن تطور نشاط الشركة، والنسبة هي عبارة عن نسبة النمو في صافي الأقساط المكتتبة (معدل نمو شركات التأمين أو السوق التأميني)، ويتم حسابها كما يلي:

التغير في الاكتتاب = (صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي – صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق) / صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق

٣) نسبة مخاطر مُعيدي التأمين.

تتمثل مخاطر إعادة التأمين في انخفاض احتفاظ شركة التأمين من الأعمال المكتتب بها وتحويل جزء كبير منها إلى معيدي التأمين مما يعرضها لمزيد من المخاطر بسبب الملاءة المالية لمعيدي التأمين وانخفاض صافي الأقساط المكتتبة. وفي الآونة الأخيرة اضطرت شركات التأمين إلى زيادة معدلات الاحتفاظ بالنسبة للمخاطر الكارثية المقبولة بسبب تعذر الحصول على الطاقة الاستيعابية المطلوبة من سوق إعادة التأمين. ويساهم المؤشر المستخدم في قياس حجم مخاطر إعادة التأمين لمحفظة الشركة بإعطاء فكرة عن الواقع والمستقبل القريب لكيفية إدارة مخاطر شركة التأمين مما يساعدها في مواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها محفظتها التأمينية (نضال ومهند، ٢٠١٨).

توضح هذه النسبة قدرة الشركة في تحديد حجم الأخطار المنقولة إلى مُعيدي التأمين وهي تساوي نسبة مُساعد الفائض إلى الفائض لنفس السنة (أمين، ٢٠٢٠).

نسبة أخطار إعادة التأمين = (مساعد الفائض / الفائض) × ١٠٠

حيث أن: مساعد الفائض = عمولة إعادة التأمين الصادر× الأقساط غير المُكتسبة عن عمليات إعادة التأمين الصادر. والمدى المقبول أقل من ٢٥%، وتعكس زيادة النسبة انخفاضاً في معدل الاحتفاظ ومنه تعرض الشركة لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب لديها (الزرير والحبشي، ٢٠١٥).

أو عن طريق نسبة الإعادة كما في المعادلة التالية:

نسبة أخطار إعادة التأمين = (أقساط إعادة التأمين / إجمالي الأقساط المكتتبة) × ١٠٠

وتشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين ونسبة الأقساط التي احتفظت بها الشركة، والمفروض أن تخطط الشركة سياسة الاحتفاظ والإعادة مع وضعها المالي وبناءًا على القرارات الصادرة من هيئة الإشراف والرقابة على التأمين، على ألا تزيد هذه النسبة عن (٥٠%)، فبزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ مؤسسات التأمين بالأقساط، وزيادة اعتمادها على مؤسسات إعادة التأمين؛ مما يؤدي إلى تعرضها للمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب، وبالعكس انخفاض هذه النسبة يؤدي إلى الاحتفاظ بالمزيد من الأقساط والتخفيف من أخطار إعادة التأمين (قطماوي و آخرون، ٢٠٢١).

ب. مجموعة مخاطر الاكتتاب:

تقوم هذه المجموعة من النسب بدراسة الوضعين التشغيلي والإداري للشركة، وتشمل النسب التي تقيس كلاً من ربحية الاكتتاب وعائد الاستثمار(خارج إطار الدراسة)، والتغير في الفائض:

١) ربحية الاكتتاب

وهو هامش ربح أو خسارة الاكتتاب (حافظ، ٢٠١٨)، ويعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل مخاطر المحافظ التأمينية، حيث يتم من خلاله تقييم معظم أوجه النشاط التأميني حيث أن قيمة الربحية المطلقة لا يمكن الاعتماد عليها في هذا التقييم (طه، ٢٠١٩).

هامش ربحية الاكتتاب = ١- معدل التعويضات الإجمالي

هامش ربحية الاكتتاب = ١- (معدل التعويضات + معدل المصروفات العمومية والإدارية + معدل العمولات وتكاليف الإنتاج). والحدود المقبولة لهامش ربح الاكتتاب من ٣% إلى ١٠% (حموده، ١٩٩٨).

٢) التغير في الفائض

يعبر التغير في الفائض عن مدى استمرار النتائج التي تحققها الشركة، وتلك تتوقف بدرجة كبيرة على الوسائل التي تلجأ إليها الشركة لمواجهة ما تتعرض له من أخطار (القاضي، ١٩٩٥)، وأيضاً يعبر عن التحسن أو الخلل في المركز المالي للشركة، والمدى المقبول لهذه النسبة (-١٠% : ٥٠%) (عبد النبي، ١٩٩٦).

ويتم قياس التغير في الفائض من فترة إلى أخرى حيث يعكس هذا المؤشر استمرارية نتائج الشركة، والنسبة هي عبارة عن نسبة النمو في فائض النشاط التأميني، ويتم حسابها كما يلي:

$$\textbf{التغير في الفائض} = \frac{\text{الفائض للعام الحالي} - \text{الفائض للعام السابق}}{\text{الفائض للعام السابق}}$$

ج. مجموعة مؤشرات عائد النشاط التأميني:

يتم الاعتماد على بعض المؤشرات والنسب التي يمكن القول أنها تعطي مؤشراً عن فائض النشاط التأميني، والهدف من تحديد هذه المؤشرات الوصول إلى محفظة تأمينية متوازنة وتمثلت هذه المؤشرات في:

معدل الاحتفاظ، معدل التعويضات، نسبة التغير في الاكتتاب، وقد تم عرضهم سابقاً.

١) كفاءة الأقساط

فهي النسبة الخاصة بعمليات إعادة التأمين، وتكون المكمل لمعدل الاحتفاظ كما يلي:

كفاءة الأقساط = (١- معدل الاحتفاظ)

وتكون الحدود المقبولة له ألا يزيد عن ٥٠% فبزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ مؤسسات التأمين بالأقساط، وزيادة اعتمادها على مؤسسات إعادة التأمين، وبالعكس انخفاض هذه النسبة يؤدي إلى الاحتفاظ بالمزيد من الأقساط والتخفيف من أخطار إعادة التأمين (الدواخلي، ٢٠٢٣ ؛ محمد وآخرون، ٢٠٢٤).

٢) نسبة الطاقة الاستيعابية

تستخدم نسبة الطاقة الاستيعابية في تحديد مدى قدرة شركة التأمين على استغلال طاقتها الاستيعابية، وفي تلبية احتياجات السوق التأمينية (الحميدي وحسين، ٢٠١٥). و هل الشركة تعمل بكامل طاقتها أم لا، بغض النظر عن سلامة مركزها المالي، ووفقاً لما ورد في الدراسات الأدبية ووفقا للمعايير، وما تلتزم به هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين، فإن المعدل النمطي لهذا المؤشر هو ٤٠٠% على الأقل (أمين، ٢٠٢٣). ويمكن حساب نسبة الطاقة الاستيعابية عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الطاقة الاستيعابية} = \frac{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}} \times ١٠٠$$

حيث أن: إجمالي حقوق المساهمين هي الخاصة بمحافظ التأمينات العامة فقط وتم تقسيم إجمالي حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات) بالتناسب على أساس نسب الالتزامات الفنية بين الفرعين عامة وحياة (أي على أساس صافي الأقساط المكتتبة)؛ (بالنسبة للفترة من عام ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤م)، حيث كانت الميزانية إجمالية للشركة (لم تكن هناك ميزانيات مستقلة للتأمينات العامة و تأمينات الحياة كلٍ على حدة) وبدءاً من عام ٢٠٠٥م تم عمل ميزانيات مستقلة لكل فرع.

٣) معدل عمولات إعادة التأمين الصادر.

وهو عبارة عن عمولات إعادة التأمين الصادر/ إجمالي الأقساط المكتتبة.

د. مجموعة مؤشرات الطاقة الاستيعابية:

يتم الاعتماد على بعض المؤشرات التي تعطي مؤشراً عن الطاقة الاستيعابية للشركات، والهدف من تحديدها هو تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقة الاستيعابية المتاحة للاكتتاب والاحتفاظ بالشركة، وتمثلت هذه المؤشرات في النسب التالية:

١) معدل نمو حجم الأقساط المكتتبة

تمثل التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة من سنة إلى أخرى ويمكن حسابها عن طريق المعادلة التالية:

معدل نمو الأقساط المكتتبة =

$$\frac{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة للعام الحالي} - \text{إجمالي الأقساط المكتتبة للعام السابق}}{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة للعام السابق}}$$

وتم اعتبار الأقساط الإجمالية تمثل الطاقة الاستيعابية وذلك للسبب التالي " أن الاقساط الإجمالية تمثل الطاقة الاستيعابية الحقيقية، حيث أنها هي التي بذل فيها الجهد من جانب جهاز الإنتاج بالشركة، وبالتالي تمثل الأقساط مردود مابذل من جهد في زيادة فعالية النشاط التأميني للشركة، ولذلك فإن تطورها وزيادتها يعتبر أحد أهم مؤشرات جودة الخدمة التأمينية، وحسن استغلالها لطاقتها الاستيعابية، ومن ثم زيادة وزنها داخل السوق، ويعبر نقصها عن التذبذب وإنكماش طاقتها الاستيعابية (أبو بكر، ٢٠١٥).

٢) الحصة السوقية من الأقساط

وهي تمثل حصة الشركة من الأقساط المباشرة في السوق، ويمكن حساب هذه النسبة وفقاً للعادلة الآتية:

$$\text{الحصة السوقية للشركة} = \frac{\text{الأقساط المباشرة للشركة}}{\text{إجمالي أقساط السوق المباشرة}}$$

حيث تكون شركة التأمين قادرة على زيادة طاقتها الاستيعابية " أي زيادة ما يمكن أن تستوعبه من أقساط إجمالية" من خلال الحصول على نصيب أكبر من الحصة السوقية يأخذ اتجاه متطور ومتزايد (أبو بكر، ٢٠١٥).

٣) معدل نمو الحصة السوقية

تمثل نسبة التغير في حصة الشركة السوقية من أقساط السوق من سنة إلى أخرى ويمكن حسابها وفقاً للمعادلة التالية:

معدل التغير في الحصة السوقية

وكلما زادت نسبة الحصة السوقية للشركة من الأقساط المباشر في السوق، كلما كان لديها القدرة على زيادة نسبة طاقتها الاستيعابية للاكتتاب والاحتفاظ ، وذلك دون تعريض هامش الملاءة المالية للخطر (مشعال والخواجة، ٢٠١٢ ؛ الزرقاء، ٢٠٢٣).

٤) الطاقة الاستيعابية للاكتتاب

الهدف من قياس الطاقة الاستيعابية للاكتتاب (المتاحة) هو تحديد مدى قدرة أي شركة تأمين على قبول عمليات جديدة دون أن يؤثر ذلك في محفظتها التأمينية تأثيراً سلبياً، وبما يمكن من دعم القدرة المالية لها في كافة الفترات (سيد، ١٩٩٨). وقد عمدت بعض نظم الإشراف والرقابة والبحوث والدراسات المختلفة إلى أن الطاقة المتاحة للاكتتاب لشركة التأمين هي أربعة أضعاف رأس المال والاحتياطيات الرأسمالية، وبالتالي فالمعدل النمطي لهذا المؤشر هو ٤٠٠% على الأقل (أمين، ٢٠٢٣). ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الطاقة الاستيعابية للاكتتاب} = \frac{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}$$

٥) الطاقة الاستيعابية للاحتفاظ

ويستخدم هذا المؤشر لقياس الأخطار التي تتعرض لها الشركة والمتمثلة في التقلبات غير المواتية لنتائج المحفظة التأمينية ومدى قدرة الشركة على مواجهتها (أمين، ٢٠٢٣). وتحدد المؤشرات العالمية نسبة القدرة الاحتفاظية النظرية ب ٣٠٠%، والمؤشرات المحلية تحددها ب ٢٠٠% (عبد الباري وحسن، ١٩٩٩).

وتحدد العلاقة بين حجم الاحتفاظ وإجمالي حقوق المساهمين وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{الطاقة الاستيعابية للاحتفاظ} = \frac{\text{صافي أقساط الاحتفاظ}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}$$

٦) معدل الطاقة الاستيعابية المستغلة

تستخدم نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحديد مدى قدرة شركة التأمين على استغلال طاقتها الاستيعابية، وفي تلبية احتياجات السوق التأمينية (الحميدي وحسين، ٢٠١٥). وهل الشركة تعمل بكامل طاقتها أم لا، بغض النظر عن سلامة مركزها المالي، وتُحدد النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل الطاقة الاستيعابية المستغلة} = \frac{\text{الطاقة الاستيعابية الفعلية}}{\text{الطاقة الاستيعابية المعيارية}} \times ١٠٠$$

ويعد مقياس الطاقة الاستيعابية المستغلة إحدى وسائل التقييم لأثر الاندماج على الكفاءة في استغلال الطاقة المتاحة والتوسع في عمليات الاكتتاب (إصدار الوثائق) والتغطيات التأمينية وبما يحقق للسوق تقديم الخدمة التأمينية وتغطية حجم الطلب بالسوق المحلي. ويساعد هذا المؤشر على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد ما إذا كانت الشركة تستغل كامل طاقتها الاستيعابية عن طريق اكتتاباتها أم لا (أمين، ٢٠٢٣).

القسم الرابع: تحليل ومناقشة نتائج اختبارات فروض الدراسة

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

ويمكن إيضاح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الجداول الآتية وتظهر نتائجها كما يلي:

جدول (١): الإحصاء الوصفي لمؤشرات النتائج الفنية والاحتفاظ للشركات قبل وبعد الاندماج

بيان	قبل الاندماج				بعد الاندماج			
	المتوسط%	الحد الأدنى%	الحد الأقصى%	الانحراف المعياري%	المتوسط%	الحد الأدنى%	الحد الأقصى%	الانحراف المعياري%
معدل التعويضات	84 %	21.14 %	142.5 %	35.54 %	72.4 %	41.6 %	149.6 %	30.5 %
معدل التعويضات الإجمالي	118.07 %	57.53 %	169.17 %	34.53 %	98.73 %	70.5 %	173.8 %	29.03 %
معدل الاحتفاظ	54.05 %	41.89 %	72.82 %	9.05 %	56.57 %	45.2 %	63.9 %	6.3 %

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- تراوح معدل التعويضات (الخسائر الفني) قبل الاندماج بين ٢١,١٤% و١٤٢,٥%، وبمتوسط ٨٤% بينما يجب أن يتراوح المعدل بين ٢٨% إلى ٦٠% ويُعد مقبولاً دولياً حتى إن وصل إلى ٧٠% أو ٨٠%، وبالتالي فإن المعدل خارج المدى المقبول، وبالرجوع لقيم معدل التعويضات الفعلية قبل الاندماج نجد أن الثلاث سنوات الأخيرة هي التي أدت إلى زيادة المتوسط عن المدى المقبول دولياً، حيث بلغ معدل التعويضات عام ٢٠٠٦ أعلى قيمة له ١٤٢,٥% يليه عام ٢٠٠٧ ١٣٨,٦٩% وهذا يدل على أن التعويضات التحميلية أكبر بكثير من الأقساط المكتسبة، وهذا يعني وجود مشكلة في النتائج الفنية للشركة إما نوعية الأخطار المغطاة أو عدم كفاية وعدالة الأسعار أو تكوين المخصصات الفنية أو عمليات إعادة التأمين. وبالرجوع للبيانات الفعلية للشركات المندمجة قبل الاندماج وُجد أن أساس المشكلة هو مخصص التعويضات تحت التسوية، حيث تم حسابه بقيمة أكبر بكثير مما يجب أن يكون عليها أدت إلى زيادة التعويضات التحميلية عن صافي التعويضات بنسبة كبيرة نتج عنها خسائر فنية كبيرة، وأيضاً كان يجب زيادة صافي الأقساط المحتفظ بها عن

طريق تخفيض عمليات إعادة التأمين وزيادة الاحتفاظ بالأخطار الجيدة. أما الانحراف المعياري والذي بلغ ٣٥,٣٤%، فيشير إلى وجود تذبذب كبير في معدلات التعويضات السنوية للشركات المندمجة وبالتالي يؤثر على الفائض. لذا يجب الحذر من تعرض الشركات لهزات مالية قد تؤثر على ملاءتها المالية، حيث أن هذا المعدل يُعتبر بمثابة إنذار مبكر لملاءة الشركات المالية. وبالتالي وجب على هذه الشركات أن تراجع سياساتها الاكتتابية والتسعيرية وتكوين المخصصات الفنية وعمليات إعادة التأمين لتفادي تعرضها للتعسر المالي أو الإفلاس مستقبلاً.

- أما بعد الاندماج فقد تراوح معدل التعويضات للشركة الدامجة (مصر للتأمين) بين ٤١,٦% و ١٤٩,٦%، وبمتوسط ٧٢,٤% وبانحراف معياري ٣٠,٥% وبعد إهمال نتائج الخمس سنوات بعد الاندماج مباشرةً (الدورة الاكتتابية المشار إليها سابقاً) نجد أنه يتراوح بين ٤١,٦% و ٧٩,٧%، وبمتوسط ٥٥,٢٤% وانحراف معياري ١١,٣%، ونلاحظ الفرق الكبير في قيم المعدل قبل وبعد الاندماج، حيث وجوده داخل المدى المقبول، ونلاحظ أنه بدأ في الانخفاض المستمر حيث بلغ أقل قيمة له في عام ٢٠١٧، وبالنظر في بيانات الشركة بعد الاندماج نجد أن سبب انخفاضه هو زيادة صافي الأقساط بشكل مضاعف "وذلك يرجع إلى زيادة رأس المال والاحتياطيات الذي نتج عنه زيادة القدرة الاكتتابية للشركة وتطور الخبرة العلمية والفنية للمكتتبين وبالتالي زيادة قدرتها على الاحتفاظ بالعمليات الجيدة وتقليل الاعتماد على معيدي التأمين"، وانخفاض نسبة صافي التعويضات مقارنةً بها وأيضاً انخفاض مخصص التعويضات تحت التسوية وبالتبعية انخفاض نسبة التعويضات التحميلية مقارنةً بالأقساط المكتسبة، وذلك يعكس السياسة الاكتتابية والتسعيرية السليمة للشركة وقيامها بعلاج نقاط الضعف التي عانت منها الشركات قبل الاندماج، وهذا يشير إلى مدى نجاح الاندماج في معالجة مشكلة نتائج العمليات الفنية وتوفير الملاءة المالية للشركة وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة في السوق وتحقيق النمو والاستقرار. وهذا ما يعكسه انخفاض الانحراف المعياري لهذا الحد، حيث يشير إلى وجود استقرار نسبي في معدل التعويضات، ويجب على الشركة أن تحقق الاستقرار أكثر حتى يحميها من الهزات المالية وحالات التعسر المالي و خطر الإفلاس.

- قبل الاندماج تراوح معدل التعويضات الإجمالي بين ٥٧,٥٣% و ١٦٩,٧١%، وبمتوسط ١١٨,٠٧%، في حين أن المعدل النمطي لايزيد عن ١٠٠%، وهذا يعني وجود خسائر اكتتاب أي زيادة النسبة من كل وحدة نقود من القسط تُدفع مقابل الخسارة والمصروفات المتوقعة، وعدم اتباع الشركة للأسس الفنية السليمة خاصة فيما يتعلق بعملية الاكتتاب والتسعير. وبالإطلاع على بيانات الشركات المندمجة نجد أن سبب ارتفاع معدل التعويضات الإجمالي هو زيادة معدل العمولات وتكاليف الإنتاج عن المدى المقبول له، حيث أن زيادة كلاً من معدل العمولات وتكاليف الإنتاج ومعدل المصروفات العمومية والإدارية تؤثر بالسلب على معدل التعويضات الإجمالي. وبالرغم من انخفاضه في الفترة قبل الاندماج بشكل تدريجي حيث وصل من ٣٨,٤٤% عام ١٩٩٥ إلى ١٦,٠٠٦% عام ٢٠٠٧ وبمتوسط ٢٦,١٧%، إلا أنه كان خارج الحدود المقبولة للمعدل النمطي وهي ٢٠% معظم سنوات الدراسة قبل الاندماج، وهذا يعني عدم كفاءة الكوادر الفنية بالشركة. وأيضاً من أسباب زيادة معدل التعويضات الإجمالي ارتفاع قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية وبالتبعية زيادة معدل التعويضات كما ذكرنا سابقاً. وذلك يعكس انخفاض نتائج الأداء الفني والإداري للشركات، ومن ثم التأثير السلبي على أداء المحفظة التأمينية وبالتالي على أرباح الاكتتاب.
- أما بعد الاندماج فقد تراوح معدل التعويضات الإجمالي بعد اهمال الدورة الاكتتابية الأولى بين ١٠٥,١% و ٧٠,٥%، وبمتوسط ٨٢,٧% وانحراف معياري ١٠,٥٦%، وبالتالي فإن متوسط المؤشر في الحدود المقبولة، وذلك يدل على جودة الأداء الفني والإداري للشركة، وهذا يعكس كفاءة الفنيين في عمليات الاكتتاب والتسعير والجهاز الإداري في الاقتصاد في تكاليف الإنتاج والعمولات. وبالتالي زيادة أرباح الاكتتاب والفائض.
- تراوح معدل الاحتفاظ قبل الاندماج بين ٤١,٨٩% و ٧٢,٨٢%، وبمتوسط ٥٤,٠٥% وبالتالي فهو في الحدود المقبولة حيث أن أقساط الاحتفاظ يجب ألا تقل نسبتها عن ٥٠% وهذا مؤشر إيجابي للشركات. وانحراف معياري ٩,٠٥%، وهذا يعني أن هنالك استقرار نسبي لمعدل الاحتفاظ السنوي، وبالتالي تكون الشركة قادرة على تحمل الخطر وقادرة على الاحتفاظ بالجزء الأكبر من العمليات الجيدة دون اللجوء لمعيدي التأمين "أي مدى الانكماش في عمليات إعادة

التأمين"، ويرجع السبب في ذلك إلى كفاءة الشركات المندمجة في انتقاء أخطارها المؤمنة وبالتالي زيادة نسبة أقساط الاحتفاظ إلى إجمالي الأقساط المكتتبة.

- بينما بعد الاندماج تراوح معدل الاحتفاظ بين ٤٥,٢% و ٦٣,٩% وبمتوسط ٥٦,٥٧% وانحراف معياري ٦,٣%، مما يعني أن هنالك استقرار نسبي لمعدل الاحتفاظ السنوي، أن متوسط معدل الاحتفاظ يقع داخل الحدود المقبولة وهي أكبر من ٥٠%، ويعتبر هذا مؤشر إيجابي لشركة مصر للتأمين، حيث قدرة الشركة على الاحتفاظ بالمزيد من الأخطار الجيدة وعدم اعتمادها بشكل كبير على معيدي التأمين. ويرجع السبب في ذلك زيادة رأس المال والاحتياطيات نتيجة الدمج وبالتالي زيادة عملياتها التأمينية والأقساط المحتفظ بها نتيجة لوجود كوادر فنية ذات خبرة كافية بالشركة. ولكن ترى **الباحثة** أن على الشركة زيادة نسبة الاحتفاظ أكثر من ذلك نتيجة لتوافر رؤوس أموال واحتياطيات كبيرة وتوفر مستوى ملائم من الملاءة المالية مما يُسهم في زيادة العمليات التأمينية والاحتفاظ.

جدول (٢): الإحصاء الوصفي لمؤشرات الملاءة المالية للشركات قبل وبعد الاندماج

بيان	قبل الاندماج				بعد الاندماج			
	المتوسط%	الحد الأدنى%	الحد الأقصى%	الانحراف المعياري%	المتوسط%	الحد الأدنى%	الحد الأقصى%	الانحراف المعياري%
نسبة حجم الأخطار(١)	545.29	231.26	1170.39	255.23	534.43	246.53	1111.39	243.65
نسبة حجم الأخطار(٢)	284.29	124.04	551.16	111.38	374.23	171.68	571.69	136.02
التغير في الاكتتاب	6.3%	-1.09%	17.87%	5.86%	15.58%	-43.7%	62.64%	27.06%
نسبة أخطار إعادةالتأمين(١)	16.63%	6.18%	43.3%	9.09%	17.86%	6.99%	42.99%	9.98%
نسبة أخطار إعادةالتأمين(٢)	45.95%	27.18%	58.11%	9.05%	41.74%	33.33%	54.76%	6.56%
هامش ربح الاكتتاب	-18.07%	-69.71%	42.47%	34.53%	17.3%	-5.1%	29.5%	10.56%
التغير في الفائض	10.07%	-52.85%	147.77%	48.13%	36.79%	-57.22%	145.89%	70.36%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- بلغ متوسط نسبة إجمالي الأقساط إلى الفائض قبل الاندماج ٥٤٥,٢٩% وهو في المدى المقبول للنسبة، وهذا يعني تناسب الأخطار بالمحافظ مع قدرة الشركات المالية ومتانة مركزها المالي، بينما تتراوح النسبة بين ٢٣١,٢٦% و ١١٧٠,٣٩% بانحراف معياري ٢٥٥,٢٣%، وبالتالي نلاحظ أن أعلى قيمة للمؤشر وصلت لها الشركة عام ٢٠٠٦، وهي أعلى من المدى المقبول (أقل من ٩٠٠%)، وذلك يشير إلى أن الشركات قبل الاندماج كانت تحقق فوائض صغيرة بالمقارنة مع الأقساط التي تحصلها، ويُفسر هذا بالارتفاع في نسبة التعويضات المسددة لتلك السنوات.
- بينما بلغ متوسط النسبة بعد الاندماج ٥٣٤,٤٣% وهو في المدى المقبول للمؤشر، وتتراوح النسبة بين ٢٤٦,٥٣% و١١١١,٣٩%، بانحراف معياري ٢٤٣,٦٥%، وهذا التشتت سببه النسبة ١١١١,٣٩% لعام ٢٠١٣ أما باقي السنوات فهي في الحدود المقبولة للمؤشر وذلك يشير إلى متانة المركز المالي للشركة وتناسب الأخطار بالمحفظة مع قدراتها المالية. أما الارتفاع في ذلك العام يعود للفوائض الصغيرة بالمقارنة مع الأقساط المحصلة، ويشير تذبذب نسبة حجم الأخطار بعد الاندماج إلى عدم كفاءة إدارة الإنتاج والاكتتاب بالشركة وهو عكس ماهو متوقع بعد عملية الدمج، لذا يجب على الشركة مراجعة أسباب ذلك وأهمها التعويضات التحميلية للشركة.
- بلغ متوسط نسبة صافي الأقساط إلى الفائض قبل الاندماج ٢٨٤,٢٩% وهو في الحدود المقبولة للمؤشر (من ٢٢٠% إلى ٣٠٠%) وهذا يدل على تناسب القسط مع حجم الخطر، وتتراوح النسبة بين ١٢٤,٠٤% و ٥٥١,١٦%، بانحراف معياري ١١١,٣٨% مما يدل على عدم الاستقرار في النتائج. وهذا يعني أن الشركة غير قادرة على مواجهة التقلبات غير المواتية لأخطار المحفظة التأمينية، مما يؤثر على مستوى الملاءة المالية وقدرة الشركة على حماية حقوق حملة الوثائق.
- في حين بلغ متوسط النسبة بعد الاندماج ٣٧٤,٢٣%، ومنه فإن الشركة لا تحقق المدى المقبول لهذا المؤشر كما أنه أكبر مما قبل الاندماج، وهذا يعني أن القسط لا يتناسب مع حج الخطر وأنها لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية الفعلية، وهذا يفسره التناقص المستمر في الحصة السوقية

للشركة ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة، وهذا يناقض الأهداف الرئيسية للدمج. ويتراوح المؤشر بين ١٧١,٦٨% و ٥٧١,٦٩% بانحراف معياري ١٣٦,٠٢%، وهذا يعني أن هنالك تبايناً بعد الدمج عنه قبل الدمج، مما يؤثر على قدرة الشركة في مواجهة التقلبات غير المواتية للأخطار بالمحفظة التأمينية. لذا يجب على الشركة مراجعة سياستها الإنتاجية والتسويقية.

- بلغ متوسط نسب التغير في الاكتتاب قبل الاندماج ٦,٣% ويتراوح المؤشر بين -١,٠٩% و ١٧,٨٧% بانحراف معياري ٥,٨٦%، وبذلك فهو يقع ضمن الحدود المقبولة (-٣٣%، ٣٣%) بالاتجاه الإيجابي، وهذا يعني أن الشركات لم تكن معرضة لمخاطر الاكتتاب قبل الاندماج وذلك نتيجة حفاظ الشركات على مستوى معين من حجم الأخطار في المحفظة التأمينية يتناسب مع رأس المال والاحتياطيات مما يعزز قدرة الشركة على سداد التزاماتها في الوقت المناسب وتحقيق أرباح.
- بينما بلغ متوسط معدلات التغير في الاكتتاب بعد الاندماج ١٧,٨٦%، وهو بذلك يقع ضمن الحدود المقبولة بالاتجاه الإيجابي، ويتراوح المؤشر بين ٦,٩٩% و ٤٢,٩٩% بانحراف معياري ٩,٩٨%، ويعني ذلك أن مخاطر الاكتتاب مرتفعة نسبياً بعد الاندماج، ولكن هناك تباين كبير في المعدلات في عامي (٢٠٢٠ و٢٠٢١) ٦٢,٦٤ و -٤٣,٧" توسع وانكماش خارج عن الحدود المقبولة على التوالي"، وذلك تعتبر نقطة سلبية للشركة بعد الاندماج حيث أنها تكون معرضة لمخاطر الاكتتاب وبالتالي احتمال تعرض مركزها المالي للمخاطر نتيجة التغير في أعمالها التأمينية.
- بلغ متوسط نسبة أخطار إعادة التأمين قبل الاندماج ١٦,٦٣% وهو ضمن الحدود المقبولة للمؤشر (أقل من ٢٥%) وهذا يعني زيادة نسبة الاحتفاظ وعدم الاعتماد بشكل كبير على مُعيدي التأمين، ويتراوح المؤشر بين ٦,١٨% و ٤٣,٣% بانحراف معياري ٩,٠٩%، وهذا يعكس التذبذب الواضح في تحديد حجم الأخطار المنقولة لمُعيدي التأمين، والسبب في ذلك هو تذبذب قيم الفائض وذلك نتيجة للتغير في نسب التعويضات. وبالتالي يؤثر على السياسة الاكتتابية والاحتفاظية للشركات.
- بينما بعد الاندماج تتراوح نسبة أخطار إعادة التأمين بين ٦,٩٩% و ٤٢.٩٩% بمتوسط ١٧.٨٦% وانحراف معياري ٩,٩٨%، ونلاحظ أن متوسط المؤشر ضمن الحدود المقبولة، ولكن هناك عدم استقرار واضح في النسبة ناتج عن ارتفاع النسبة عام ٢٠١٣ إلى ٤٢,٩٩% وهي

بعيدة عن الحد المقبول للمؤشر، والسبب في ارتفاع النسبة في ذلك العام هو انخفاض الفائض بنسبة كبيرة. ونلاحظ ارتفاع المؤشر بعد الاندماج عن قبل الاندماج ويشير ذلك إلى أن اعتماد الشركة على معيدي التأمين ارتفع نسبياً، مما يُزيد احتمالية تعرض الشركة للمخاطر المرتبطة بالملاءة المالية لمُعيدي التأمين.

- بلغ متوسط نسب أخطار إعادة التأمين قبل الاندماج ٤٥,٩٥% ويتراوح بين ٢٧,١٨% و ٥٨,١١% بانحراف معياري ٩,٠٥%، يتبين أن المتوسط داخل حدود المؤشر المقبولة (أقل من ٥٠%)، وهذا يعني ارتفاع نسبة الاحتفاظ وانخفاض نسبة إعادة التأمين وبالتالي انخفاض نسبة التعرض لأخطار مُعيدي التأمين، مع ملاحظة عدم الاستقرار النسبي للمؤشر قبل الاندماج.
- أما بعد الاندماج تتراوح نسب أخطار إعادة التأمين بين ٣٣,٣٣% و ٥٤,٧٦% بمتوسط ٤١,٧٤% وانحراف معياري ٦,٥٦%، ونلاحظ أن متوسط المؤشر انخفض بعد الاندماج عن قبل الاندماج وتضاءل أيضاً التذبذب وعدم الاستقرار في نسبة الأخطار المرتبطة بإعادة التأمين. وذلك يُشير إلى كفاءة الأداء الفني وسلامة السياسات الاكتتابية والاحتفاظ، وهذه تتعتبر نقطة إيجابية للشركة.
- بلغ متوسط هامش ربح الاكتتاب قبل الاندماج -١٨,٠٧% وتتراوح نسب المؤشر بين -٦٩,٧١% و ٤٢,٤٧% بانحراف معياري ٣٤,٥٣%، وهذا يعني وجود تذبذب كبير في النسب، وأن متوسط النسبة خارج الحدود المقبولة (٣%: ١٠%) أي حققت الشركات خسائر اكتتاب، مما يتطلب تقييم حالة تلك الشركات في السنوات التالية لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع استمرار خسارة الاكتتاب، والسبب في هذه الخسائر هي الزيادة الكبيرة في التعويضات التحميلية عن الأقساط المحصلة، وسبب ذلك ارتفاع نسبة التعويضات وعمولات وتكاليف الإنتاج، لذا يجب على الشركات أن تراجع سياستها الاكتتابية والتسويقية والتشغيلية والإدارية لمنع الخسائر وتحقيق الأرباح.
- بينما بلغ متوسط هامش ربحية الاكتتاب بعد الاندماج ١٧,٣% وتراوحت النسب بين -٥,١% و ٢٩,٥% بانحراف معياري ١٠,٥٦%، ونلاحظ أن متوسط النسبة ارتفع عن ما قبل الاندماج ليحقق ربح اكتتاب وأيضاً يوجد استقرار نسبي في النسب بعد الاندماج، وبالرغم من أن النسبة خارج الحد المقبول للمؤشر، إلا أنه يدل على وجود سياسة اكتتاب واضحة وجيدة بالشركة، وهذه نقطة إيجابية للشركة بعد الدمج. وعلى الشركة القيام بالدراسة والتحليل لكي تستقر قيم هذا المؤشر مستقبلاً في اتجاه تحقيق أرباح اكتتاب.

- تراوحت معدلات التغير في الفائض قبل الاندماج بين -٥٢,٨٥% و ١٤٧,٧٧% بانحراف معياري ٧٠,٣٦% وبمتوسط ١٠,٠٧%، ونلاحظ أن متوسط التغير في الفائض داخل الحدود المقبولة للمؤشر (-١٠% : ٥٠%) رغم الارتفاع في عام ١٩٩٨ والانخفاض الحاد في عام ٢٠٠٦ فكانت النسب خارج الحدود المقبولة للمؤشر وهذا يعطي إنذاراً للشركات عن وجود مخاطر مالية، لذلك يجب على الشركات وضع تدابير احترازية لمواجهتها حتى لا ينعكس سلباً على أعمالها التأمينية.
- بينما بعد الاندماج بلغ متوسط التغير في الفائض ٣٦,٧٩% وتراوح المعدلات بين -٥٧,٢٢% و ١٤٩,٨٩% بانحراف معياري ٧٠,٣٦%، و رغم أن المتوسط في الحدود المقبولة إلا أنه يشير إلى أن المعدلات أقل مما كانت عليه قبل الاندماج، وهذا يعطي إنذاراً أن الشركة تعاني تذبذب كبير في الفائض، وسبب عدم الاستقرار هذا هو التعويضات التحميلية، وبالتالي فعلى الشركة أن تراجع سياستها الاكتتابية والتسعيرية، حيث يدل هذا على وجود مخاطر مالية مما يؤثر على نشاطها التأميني.

جدول (٣): الإحصاء الوصفي لمؤشرات فائض النشاط التأميني للشركات قبل وبعد الاندماج

بيان	قبل الاندماج				بعد الاندماج			
	المتوسط%	الحد الأدنى%	الحد الأقصى%	الانحراف المعياري%	المتوسط%	الحد الأدنى%	الحد الأقصى%	الانحراف المعياري%
معدل الاحتفاظ	54.05%	41.89%	72.82%	9.05%	56.57%	45.2%	63.9%	6.3%
معدل التعويضات	84%	21.14%	142.58%	35.34%	55.24%	41.6%	79.7%	11.3%
التغير في الاكتتاب	6.3%	-1.09%	17.87%	5.86%	15.58%	-43.7%	62.64%	27.06%
كفاءة الأقساط	45.95%	27.18%	58.11%	9.05%	43.43%	36.1%	54.8%	6.3%
م.عمولات إعادة التأمين	17.55%	9.04%	31.31%	9.8%	17.10%	14.7%	20.8%	1.81%
نسبة الطاقة الاستيعابية	34.78%	25.57%	49.12%	7.88%	18.85%	11.18%	31.22%	7.66%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- بلغ متوسط كفاءة الأقساط قبل الاندماج ٤٥,٩٥% وتراوح المؤشر بين ٢٧,١٨% و ٥٨,١١% بانحراف معياري ٩,٠٥%، وهذا يعني أن متوسط النسبة في الحدود المقبولة (أقل من ٥٠%)، ونلاحظ أن المؤشر يأخذ قيم تصاعدية بدرجة تباين مرتفعة خلال السنوات قبل الاندماج، ويؤكد

ذلك القيم التنازلية لمعدل الاحتفاظ. وفي الأربع سنوات الأخيرة تخطى المؤشر الحد المقبول وهذا يشير إلى عدم كفاءة إدارة الاكتتاب بالشركة لقيامهم بالاعتماد بنسبة أكبر على مُعيدي التأمين، وبالتالي يُعرض الشركة لمخاطر الملاءة المالية لشركات إعادة التأمين.

- بينما بعد الاندماج بلغ متوسط المؤشر ٤٣,٤٣%، وتراوح المؤشر بين ٣٦,١% و ٥٤,٨% بانحراف معياري ٦,٣%، ونلاحظ أن المتوسط انخفض قليلاً عن ما قبل الاندماج، وأصبح هناك استقرار نسبي في النسب، مما يشير إلى تحسن نسبي في سياسات الاكتتاب والاحتفاظ، وبالتالي قدرة الشركة على الاحتفاظ بعدد أكبر من الأخطار الجيدة وتخفيض نسبة الاعتماد على مُعيدي التأمين، وهذا أمر طبيعي ويتفق مع الأهداف الرئيسة للاندماج، وهذه نقطة إيجابية بعد الدمج.
- بلغ متوسط معدلات عمولات إعادة التأمين الصادر قبل الاندماج ١٧,٥٥% وبعد الاندماج ١٧,١٠%، وهي نسب متقاربة، ويتراوح المؤشر قبل الدمج بين ٩,٠٤% و ٣١,٣١% بانحراف معياري ٩,٨%، بينما يتراوح بعد الاندماج بين ١٤,٧% و ٢٠,٨% بانحراف معياري ١,٨١%، وهذا يشير إلى تذبذب النسب قبل الاندماج بينما استقرت بشكل كبير بعد الاندماج، وبالتالي الوصول لمحفظة تأمينية متوازنة تحقق درجة الاستغلال الأمثل للطاقة المتاحة، وبالتالي تحقيق أقل خسارة ممكنة وأعلى عائد ممكن.
- بلغ متوسط نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة قبل الاندماج ٣٤,٧٨%، وتراوح المؤشر بين ٢٥,٢٧% و ٤٩,١٢% بانحراف معياري ٧,٨٨%، وهذا يعني أن الشركات قبل الاندماج لم تستغل كامل طاقتها المتاحة استغلالاً كاملاً، حيث أن الحد الأقصى للطاقة الفعلية للشركات لم يتعدى ٥٠% من الطاقة المعيارية، وهذا يؤدي إلى ضياع أرباح كان من الممكن تحقيقها.
- في حين بلغ متوسط الطاقة المستغلة بعد الاندماج ١٨,٨٥%، وتراوحت النسب بين ١١,١٨% و ٣١,٢٢% بانحراف معياري ٧,٦٦%، ونلاحظ أن نسبة المؤشر انخفضت بعد الاندماج عما كان قبل الاندماج، ويؤكد ذلك الانخفاض المستمر للحصة السوقية للشركة بعد الاندماج. وهذا يتعارض مع الأهداف المتوقعة من الدمج بعد زيادة رؤوس الأموال والاحتياطيات، والذي يجب أن يؤدي إلى توسع نشاط الشركة الجديدة وزيادة حصتها السوقية. وبالتالي يجب على الشركة

النظر في سياستها التسويقية وطرح منتجات جديدة مبتكرة تمكنها من التوسع في نشاط الاكتتاب والعمل بكامل طاقتها الاكتتابية لتحقيق أقل خسارة ممكنة وأعلى عائد ممكن.

جدول(٤): الإحصاء الوصفي لمؤشرات الطاقة الاستيعابية للشركات قبل وبعد الاندماج

بيان	قبل الاندماج				بعد الاندماج			
	المتوسط%	الحد الأدنى%	الحد الأقصى%	الانحراف المعياري%	المتوسط%	الحد الأدنى%	الحد الأقصى%	الانحراف المعياري%
التغير في إجمالي الأقساط	9.68%	-3.47%	55.51%	17.6%	13.07%	-31.56%	55.86%	22.83%
الحصة السوقية	73.26%	62.62%	79.20%	4.06%	45.05%	34.93%	54.90%	6.77%
التغير في الحصة السوقية	-1.67%	-14.93%	4.14%	5.02%	-7.41%	1.58%	2.7%	-4.24%
القدرة الاكتتابية	139.11%	102.28%	196.47%	31.52%	75.4%	44.71%	124.9%	30.65%
القدرة الاحتفاظية	66.69%	41.79%	112.64%	24.65%	43.03%	26.38%	64.93%	15.58%
معدل الطاقة المستغلة	34.78%	25.57%	49.12%	7.88%	18.85%	11.18%	31.22%	7.66%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لمخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- بلغ متوسط معدل التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة قبل الاندماج ٩,٦٨% وتراوح المؤشر بين -٣,٤٧% و ٥٥,٥١% بانحراف معياري ١٧,٦%، بينما بعد الاندماج بلغ المتوسط ١٣,٠٧% وتتراوح النسب بين -٣١,٥٦% و ٥٥,٨٦% بانحراف معياري ٢٢,٨٣%، وهذا يشير إلى زيادة تذبذب المعدلات بعد الاندماج عن ما قبل الاندماج، مما يعني أن معدلات التغير في إجمالي الاكتتاب بعد الاندماج تتغير بمعدلات متباعدة نسبياً لما قبل الاندماج، وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً للسياسة الاكتتابية للشركة بعد الاندماج من حيث عدم وجود رؤية واضحة في سياسات الاكتتاب والتسعير، وهذا يعكس عدم كفاءة إدارة الاكتتاب والإنتاج بالشركة. وهذه تعتبر نقطة سلبية للشركة.
- بلغ متوسط الحصة السوقية للشركات من الأقساط المباشرة قبل الاندماج ٧٣,٢٦% وبانحراف معياري ٤,٠٦%، بينما بعد الاندماج بلغ ٤٥,٠٥% بانحراف معياري ٦,٧٧%، مما يعني أن هنالك تناقصاً في الحصة السوقية للشركة بعد الاندماج وتذبذباً أعلى. وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً للشركة، يحتاج لمراجعة السياسة التسويقية، والتعرف على الأسباب الحقيقية وراء ذلك، خاصةً أن هذا التناقص يتعارض مع الأهداف الرئيسة للاندماج.

- بلغ متوسط معدل التغير في الحصة السوقية من الأقساط المباشرة قبل الاندماج (١,٦٧%) معدل سالب بانحراف معياري ٥,٠٢%، بينما بلغ (٧,٤١%) معدل سالب وبانحراف معياري (٤,٢٤%)، وهذا يعني تذبذب الحصة السوقية للشركات ارتفاعاً وانخفاضاً وعدم تطورها في اتجاه متزايد قبل الاندماج، بينما هناك تناقص بشكل ملحوظ في الحصة السوقية للشركة بعد الاندماج، مما يدل على انكماش الطاقة الاستيعابية وعدم استقرارها، وهذا غير المتوقع بعد زيادة رؤوس الاموال والاحتياطيات بعد الاندماج، مما يدل على عدم كفاءة الإدارة التسويقية بالشركة. وتعتبر هذه نقطة سلبية بعد الاندماج.
- بلغ متوسط القدرة الاكتتابية للشركات قبل الاندماج ١٣٩,١١% في حين أن المعدل النمطي للطاقة المتاحة ٤٠٠%، وتراوح المؤشر بين ١٠٢,٢٨% و ١٩٦,٤٧% بانحراف معياري ٣١,٥٢%، بينما بعد الاندماج بلغ المتوسط ٧٥,٤% وتراوحت النسب بين ٤٤,٧١% و ١٢٤,٩% بانحراف معياري ٣٠,٦٥%، وبالتالي نلاحظ تذبذب وعدم استقرار الطاقة الاستيعابية للاكتتاب قبل وبعد الاندماج بدرجة متقاربة وفي اتجاه الانخفاض، أي أن الشركة تعاني من انكماش الطاقة الاستيعابية للاكتتاب بعد الاندماج أكثر من قبل الاندماج، وذلك عكس ماكان متوقع بعد الاندماج كنتيجة لزيادة حقوق المساهمين وإجمالي الأقساط المكتتبة أن يكون هناك تطور إيجابي في الطاقة الاكتتابية، مما يدل على أن الشركة في حاجة إلى مراجعة وفحص لأعمالها الإنتاجية، وتحديد أدق لطاقتها الاستيعابية.
- بلغ متوسط القدرة الاحتفاظية للشركات قبل الاندماج ٦٦,٦٩% ويتراوح المؤشر بين ٤١,٧٩% و ١١٢,٦٤% بانحراف معياري ٢٤,٦٥%، بينما بعد الاندماج بلغ المتوسط ٤٣,٠٣% وتراوح المؤشر بين ٢٦,٣٨% و ٦٤,٩٣% وبانحراف معياري ١٥,٥٨%، ونلاحظ تذبذب وعدم استقرار المؤشر قبل الاندماج وبعده إلا أنه بعد الاندماج استقر نسبياً مع اتجاهه للانخفاض، أي أن الشركة الدامجة تعاني من انكماش الطاقة الاستيعابية للاحتفاظ الفعلية عن المعيارية (٣٠٠% عالمياً) و (٢٠٠% محلياً)، وعلى الشركة زيادة نسبة صافي الاحتفاظ لزيادة قدرتها الاحتفاظية وتقليل نسبة الاعتماد على مُعيدي التأمين حتى تقوم بدورها المنتظر وعدم اقتصارها على دور الوسيط.

- بلغ متوسط نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة قبل الاندماج ٣٤,٧٨%، وتراوح المؤشر بين ٢٥,٢٧% و ٤٩,١٢% بانحراف معياري ٧,٨٨%، في حين بلغ المتوسط بعد الاندماج ١٨,٨٥%، وتراوحت النسب بين ١١,١٨% و ٣١,٢٢% بانحراف معياري ٧,٦٦%، وهذا يُشير إلى وجود تذبذب وعدم استقرار نسبي قبل وبعد الاندماج بشكل متقارب، إلا أنه في اتجاه الانخفاض بعد الاندماج عن ما قبل الاندماج، أي أن الشركة الدامجة لم تقم باستغلال الطاقة المتاحة استغلالاً جيداً حيث أنها لم تستغل أكثر من متوسط ١٨,٨٥% فقط من الطاقة المتاحة لديها، أي أن الطاقة الغير مستغلة نسبتها ٨١,١٥% من الطاقة المتاحة، وهذا يدل على قصور واضح في استغلال الطاقة المتاحة وهو عكس المتوقع بعد الاندماج حيث زيادة رؤوس الأموال والاحتياطيات وبالتالي زيادة الاكتتاب. وعلى الشركة مراجعة سياستها الإنتاجية للوصول إلى الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة لتحقيق التوازن في المحفظة وبالتالي القدرة على المنافسة في السوق وتحقيق الأرباح.

ثانياً: استخدام نماذج السلاسل الزمنية الضبابية للتقدير والتنبؤ بمؤشرات المخاطر

نتيجة التغيرات المكثفة في العمليات التأمينية الناتجة عن تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتأمينية، مثل "التطور التكنولوجي والتغير في معدلات التضخم ومعدلات البطالة ومستوى دخل الفرد وعدد الشركات ورؤوس الأموال للشركات الصناعية والوعي التأميني وتبعياً الطلب على التأمين"، فمن الخطأ تقييم أثر الاندماج على المخاطر بالاعتماد على إيجاد الفروق قبل وبعد عملية الاندماج، ولكن التقييم يجب أن يتم بناءاً على إيجاد الفروق بين القيم الفعلية (بفرض حدوث الاندماج) والقيم المتبأ بها (بفرض عدم حدوث اندماج). وعلى الرغم من أن طرق التنبؤ لها تطبيقات متقدمة في العقود القليلة الماضية، إلا أن السلاسل الزمنية الضبابية تحظى بالكثير من الاهتمام لأنها لا تتطلب أي افتراضات إحصائية بشأن بيانات السلاسل الزمنية (Abo El Nasr, 2022). ولحل مشكلة التنبؤ بمجموعات مؤشرات المخاطر نقوم بالاعتماد على نموذج (AM) للسلاسل الزمنية الضبابية.

أ. أسلوب التحليل الإحصائي:

يتم الاعتماد في الدارسة على بعض الأساليب الإحصائية وهي الأساليب الوصفية (المتوسط، الانحراف المعياري، الحد الأدنى والحد الأقصى)، كما تعتمد الدراسة على استخدام المنطق الضبابي Fuzzy Logic ونماذج السلاسل الزمنية الضبابية Fuzzy Time Series Models، بتطبيق نموذج Abbasov Mamedova للقيام بتقدير بيانات السلسلة الزمنية الأصلية والتنبؤ بها للسنوات التالية للاندماج باستخدام القيم المعيارية (بفرض عدم حدوث الاندماج) واستخدام معيار ثيل الإحصائي U للتحقق من دقة النموذج، وتم إجراء جميع الحسابات باستخدام نظام برنامج R باستخدام حزمة (R AnalyzeTS)، ثم اختبار تبعية بيانات السلسلة الزمنية الفعلية والمتنبأ بها للتوزيع الطبيعيَ باستخدام اختبار Kolmogorov–Smirnov واختبار Shapiro–Wilk، وإجراء اختبارات الفروض للعينات غير المستقلة لحساب الفروق بين متوسطي المعدلات الفعلية والمتنبأ بها للمتغيرات واختبار معنوية الفروق، باستخدام اختبار T–Test وصولاً إلى نتائج الدراسة التطبيقية (بإهمال نتائج الدورة الاكتتابية الأولى بعد الاندماج).

وبشكل أكثر دقة يتم صياغة ووصف المشكلة على أنه:

- بالنسبة للفترة الزمنية من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٧ تتوفر بيانات تتعلق بمؤشرات مخاطر المحفظة التأمينية لشركات قطاع الأعمال العام للشركات المندمجة (مصر للتأمين، الشرق للتأمين، الأهلية للتأمين، المصرية لإعادة التأمين). والهدف هو الوصول إلى قيمة هذه المؤشرات المتوقعة للفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٢٢ (بفرض عدم حدوث اندماج) استناداً إلى التغيرات في السنوات السابقة.

ويوصى بالمبادئ التالية لحل هذه المشكلة:

نظراً لأنه يتم تطبيق النموذج المقترح لأول مرة على التنبؤ بمؤشرات المخاطر التأمينية، ولتحديد النموذج أو إيجاد مدى توافقه مع القيم الحقيقية.

ينبغي أولاً تقديم تنبؤ رجعي " بفترات الإبطاء " يتضمن ما يلي (Abbasov & Mamedova, 2003):

أ. يتم اختيار إحدى السنوات السابقة (T = S) كسنة تنبؤ، ويتم حساب مؤشرات الخطر في السنوات السابقة (T = S − 1, S − 2, ….. S − k).

ب. تتم مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها مع البيانات الحقيقية للسنة S ويتم تقدير الخطأ الناتج.

ج. يتم إجراء التجربة خلال فترة زمنية محددة (ن=١٤).

د. يتم تقييم فعالية الطريقة بناءاً علي قيمة الخطأ الناتج.

- إذا تم الحصول على نتائج إيجابية، ينبغي تطبيق النموذج لحساب مؤشرات الخطر المتوقعة (المتنبأ بها).

ويمثل هذا النموذج خطوة مهمة نحو تحسين دقة التنبؤ بالمؤشرات التأمينية باستخدام السلاسل الزمنية الضبابية، حيث يتمتع نموذج (AM) بمزايا عديدة مقارنةً بالنماذج الضبابية الأخرى حيث يمكنه التنبؤ بالقيمة التي تقع خارج نطاق الحد الأدنى والحد الأقصى للبيانات الأصلية للسلسلة، وبالتالي القيام بعملية التقدير والتنبؤ للسلسلة الزمنية بشكل أكثر كفاءة وفعالية من النماذج الأخرى (Nguyen, 2018). مما يساعد في اتخاذ قرارات سليمة استناداً إلى الفهم الدقيق للتغيرات التكنولوجية والتأمينية والاقتصادية والاجتماعية السابق الإشارة إليها.

منهجية النموذج (AM) للسلاسل الزمنية الضبابية (Abbasov & Mamedova, 2003):

فيما يلي توضيح كيفية تطبيق المنهجية المقترحة للتنبؤ بمؤشرات قياس الخطر (في نطاق الدراسة).

الخطوة الأولى: لتحديد المجموعة الشاملة U، يجب أولاً تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لقيم التغيرات على مدى الفترة الزمنية (١٩٩٤-٢٠٠٧). بعد ذلك، ولضمان سلاسة حدود

الفترات الضبابية، يتم اختيار قيم مناسبة D1 و D2 (يتم اختيار أرقام موجبة). بعد ذلك يمكن تعريف المجموعة الشاملة U كما يلي:

$$U = [\ V_{min} - D1,\ V_{max} + D2] \qquad (1)$$

حيث: V_{min} = هو أصغر تباين　V_{max} = هو أكبر تباين

الخطوة الثانية: إيجاد متوسطات الفترات الضبابية (سبع فترات ضبابية متساوية ومتداخلة)، أي إيجاد القيم $u_{m1} \rightarrow u_{m2} \rightarrow u_{m3} \rightarrow u_{m4} \rightarrow u_{m5} \rightarrow u_{m6} \rightarrow u_{m7}$

وذلك لأن التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية الضبابية يُظهر أقل متوسط خطأ.

الخطوة الثالثة: تعريف المجموعات الضبابية على المجموعة الشاملة U. في هذه الحالة يُعتبر " التغير في مؤشرات قياس الخطر" متغيراً لغوياً يفترض القيم اللغوية التالية:

- A_1 = درجة الخطر منخفظة جداً
- A_2 = درجة الخطر منخفضة
- A_3 = درجة الخطر ثابتة
- A_4 = درجة الخطر متوسطة
- A_5 = درجة الخطر في المدى المقبول
- A_6 = درجة خطر عالية
- A_7 = درجة خطر عالية جداً

حيث يتم ربط كل قيمة لغوية هنا بمتغير ضبابي والذي يتم تعيينه وفقاً لقاعدة معينة مقابل مجموعة ضبابية محددة تحدد معنى هذا المتغير.

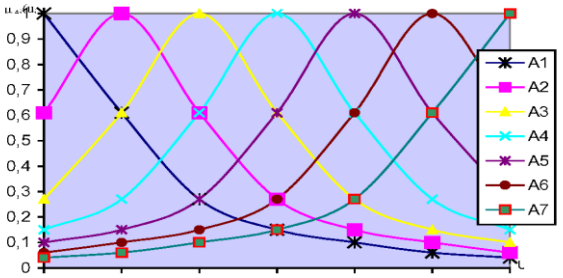
ويتم تعريف المجموعة الضبابية $\mathbf{A_1}$, $\mathbf{A_2}$, $\mathbf{A_3}$, $\mathbf{A_4}$, $\mathbf{A_5}$, $\mathbf{A_6}$, $\mathbf{A_7}$ على المجموعة الشاملة U بواسطة دالة الانتماء الخاصة بها $\mu_{Ai}(u_i)$، ، والتي تربط عناصر U بالفترة [0,1].

ويُعطى التعبير الرياضي لدالة الانتماء بالصيغة التالية:

$$\mu_{A_i}(u_i) = \frac{1}{1 + [C \cdot (U - u_m^i)]^2}$$

حيث أن: u_i هو النقطة الوسطى للفترة A_i ، و C هو ثابت. ويتم اختيار C بطريقة تضمن تحويل القيم الكمية المحددة إلى قيم ضبابية أو تحديد انتمائها للفترة. u_i, $A_i = (\mu_{Ai}(u_i)/u_i)$, $\mu_{Ai}(u_i) \in [0,1]$, $\in U$ هي مجموعة ضبابية.

والشكل البياني التالي يعتبر نموذج توضيحي لدوال الانتماء (العضوية) المستمرة للمجموعات الضبابية A_i، والذي يوضح قيم المتغيرات اللغوية:



الشكل (٥): دوال الانتماء المستمرة للمجموعات الضبابية A_i (Abbasov & Mamedova, 2003)

الخطوة الرابعة: تشمل هذه الخطوة تحويل القيم المحسوبة للتغير إلى قيم ضبابية. ويتم ذلك بحساب دالة الانتماء باستخدام الصيغة رقم (٢) وفصل الفترة التي ينتمي إليها التغير من المجموعة الشاملة.

الخطوة الخامسة: تتضمن هذه الخطوة حساب مصفوفة العلاقة الضبابية التي تُستخدم للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في مؤشرات الخطر. لتحقيق ذلك، نقوم بالخطوات التالية:

١. **اختيار الأساس w:** يتم اختيار الأساس w بحيث يكون ، حيث $1< W < I$ ، حيث I هو عدد السنوات التي سبقت السنة الحالية والتي تُستخدم في التقييم التجريبي.

٢. **إنشاء مصفوفة العمليات $O_W(t)$:**

يتم إنشاء مصفوفة العمليات $i * j$ $O_W(t)$، حيث: i هو عدد الصفوف التي تتوافق مع تسلسل السنوات

(t−2)، (t−3)، (t− w). j هو عدد الأعمدة الذي يتوافق مع عدد فترات التغير.

٣. **إنشاء مصفوفة المعايير (t) k:**

يتم إنشاء مصفوفة المعايير 1* (t) k j، وهي مصفوفة صف تمثل التغير الضبابي في مؤشرات الخطر للسنة (t−1).

٤. **حساب مصفوفة العلاقة الضبابية $R_w(t)$:**

باستخدام البيانات الضبابية المتاحة للسنوات السابقة، يتم حساب مصفوفة العلاقة الضبابي$R_w(t)$ التي تُستخدم في التنبؤ بتغيرات السكان.

٥. **تطبيق المصفوفة للتنبؤ:**

باستخدام مصفوفة العمليات ومصفوفة المعايير، يتم التنبؤ بمؤشرات المخاطر بالمحفظة للسنة المرغوبة.

على سبيل المثال: عند اختيار w=7، يتم استخدام بيانات السنوات السبع السابقة بالإضافة إلى السنة t−1 للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية. يجب أن تكون بيانات إجمالي السكان للسنة t−8 معروفة لحساب التغير للسنة t−7.

الخطوة السادسة: لإزالة التضبيب للنتائج التي تم الحصول عليها من الخطوة الخامسة، يتم استخدام الصيغة:

$$v(t) = \frac{\sum_{i=1}^{7} \mu_t(U_i) \cdot U_m^i}{\sum_{i=1}^{7} \mu t^{(u_i)}}$$

حيث أن $\mu_t(U_i)$ هي القيمة المحسوبة لدالة الانتماء للسنة المتوقعة t ، و u^i_m هي القيم المتوسطة للفترات.

ثانياً: قياس دقة نتائج التقدير لمؤشرات المخاطر بمحفظة التأمينات العامة.

اختبار قياس دقة نتائج التنبؤ:

يتم الاعتماد على العديد من الطرق أو المقاييس لقياس دقة نتائج التقدير، ويتم استخدام هذه المقاييس لتحقيق الأهداف التالية:

أ. تقييم مدى دقة نتائج التقدير

ب. المقارنة بين القيم المثلى لمعاملات طرق التقدير المختلفة.

وفيما يلي مقياس اختبار دقة التقدير والذي سوف يتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة:

- **معامل ثيل Theil's U Coefficient** (Alyousifi & Others, 2021)

مقياس ثيل U هو مقياس لدقة التنبؤ، ويُستخدم غالبًا لتقييم جودة التنبؤات الاقتصادية. يعتبر مقياس ثيل U مقياسًا للدقة النسبية يقارن أداء نموذج التنبؤ بأداء نموذج بسيط (نموذج السلسلة الزمنية العشوائية)، حيث يُفترض أن تكون القيمة المتنبأ بها مساوية لآخر قيمة مُلاحظة.

ويتم حساب مقياس ثيل U كما يلي:

$$\textbf{Thiel's U} = \frac{\sqrt{\sum_{n=1}^{N}(y_n - f_n)^2}}{\sqrt{\sum_{n=1}^{N} y_n^2} + \sqrt{\sum_{n=1}^{N} f_n^2}}$$

حيث أن:

y_n = القيمة الفعلية، f_n = القيمة المتنبأ بها، N= عدد المشاهدات.

ويعتمد مقياس خطأ التقدير السابق على أنه، كلما قلت قيمة نتائج المقياس عن الواحد الصحيح كلما كان النموذج أكثر دقة.

فإذا كان: U1 = 0 فإن التنبؤ مثالي.

إذا كان: U1 < 1 فإن التنبؤ أفضل من النموذج البسيط.

إذا كان: U1 > 1 فإن النموذج البسيط أفضل من التنبؤ.

جدول (٥): نتائج تطبيق نموذج (AM) للتنبؤ بقيم مؤشرات النتائج الفنية والاحتفاظ والقيم الفعلية ومعامل ثيل

بيان	مؤشرات الأداء الفني الفعلية			مؤشرات الأداء الفني المتنبأ به		
	معدل التعويضات%	معدل التعويضات الإجمالي %	معدل الاحتفاظ %	معدل التعويضات %	معدل التعويضات الإجمالي%	معدل الاحتفاظ %
2008	149.6	173.8	52.1	140.43	161.97	38.19
2009	89	110.7	52.5	136.54	154.89	40.92
2010	116.6	140.8	54.6	134.38	147.15R	32.02
2011	98.6	124.1	56.5	132.23	139.42	23.12
2012	79.8	104.5	51.5	130.08	131.68	14.22
2013	79.7	105.1	45.2	127.93	123.95	5.32
2014	57.6	84.6	50.6	125.77	116.21	-3.58
2015	59	87.6	57.7	123.62	108.48	-12.48
2016	44.2	75.5	61.4	121.47	100.74	-21.38
2017	41.6	70.9	63.4	119.32	93.01	-30.27
2018	61.2	90.3	61	117.16	85.27	-39.17
2019	61.5	87.2	63.9	115.01	77.53	-48.07
2020	53.4	79.3	50	112.86	69.80	-56.97
2021	44.6	70.5	54.8	110.71	62.06	-65.87
2022	49.6	76	57.7	108.55	54.32	-74.77
اختبار دقة التنبؤ : معامل ثيل Thiel's U				0.276	0.098	0.833

المصدر : إعداد الباحثة ومخرجات نظام برنامج R باستخدام حزمة (R AnalyzeTS)

جدول (٦): نتائج تطبيق نموذج (AM) للتنبؤ بقيم مؤشرات الملاءة المالية والقيم الفعلية ومعامل ثيل

بيان	مؤشرات الملاءة المالية الفعلية							مؤشرات الملاءة المالية المتأثرة بها						
	نسبة حجم الأخطار(١) %	نسبة حجم الأخطار(٢) %	التغير في الاكتتاب %	نسبة أخطار الإعادة(١) %	نسبة أخطار الإعادة(٢) %	هامش ربحية الاكتتاب %	التغير في الفائض %	نسبة حجم الأخطار(١) %	نسبة حجم الأخطار(٢) %	التغير في الاكتتاب %	نسبة أخطار الإعادة(١) %	نسبة أخطار الإعادة (٢) %	هامش ربحية الاكتتاب %	التغير في الفائض %
2008	492.79	283.57	16.64	18.18	47.76	-73.8	88.56	1303.75	622.96	10.23	24.19	61.81	-61.97	-65.01
2009	450.01	262.88	13.20	17.65	47.54	-10.7	22.102	1052.40	530.05	5.88	14.14	59.09	-54.89	14.32
2010	-54670.2	-21880.3	12.92	-1356.57	45.42	-40.8	-101.37	1185.13	601.77	6.59	10.75	67.98	-47.15	2.17
2011	1148.32	738.15	7.55	39.73	43.54	-24.1	-3258.97	1317.85	673.49	7.29	7.36	76.88	-39.42	-9.98
2012	551.004	319.28	-4.56	20.85	48.49	-4.5	120.69	1450.58	745.21	7.99	3.98	85.78	-31.68	-22.13
2013	1111.39	571.69	3.005	42.99	54.76	-5.1	-42.49	1583.30	816.93	8.70	0.59	94.68	-23.95	-34.28
2014	561.90	327.54	19.28	21.18	49.39	15.4	108.20	1716.03	888.65	9.40	-2.80	103.58	-16.21	-46.43
2015	490.95	332.28	19.05	18.52	42.27	12.4	17.35	1848.75	960.37	10.10	-6.19	112.48	-8.48	-58.58
2016	466.26	340.65	14.06	14.58	38.57	24.5	11.26	1981.48	1032.09	10.81	-9.57	121.38	-0.74	-70.75
2017	246.53	195.22	40.92	6.99	36.57	29.1	145.89	2114.20	1103.80	11.51	-12.96	130.27	7.00	-82.89
2018	700.91	531.33	16.44	18.57	39.01	9.7	-57.22	2246.93	1175.52	12.21	-16.35	139.17	14.73	-95.04
2019	513.67	400.29	10.05	11.55	36.11	12.8	46.08	2379.65	1247.24	12.92	-19.73	148.07	22.47	-107.19
2020	457.98	526.46	62.64	15.17	33.33	20.7	23.66	2512.38	1318.96	13.62	-23.12	156.97	30.20	-119.34
2021	538.19	345.14	-43.70	19.77	45.16	29.5	-14.13	2645.10	1390.68	14.32	-26.51	165.87	37.94	-131.49
2022	256.52	171.68	14.05	9.27	42.25	24	129.28	2777.83	1462.40	15.028	-29.89	174.77	45.68	-143.64
اختبار دقة التنبؤ : معامل ثيل Thiel's U								0.858	0.874	0.603	0.964	0.497	0.340	0.919

المصدر: إعداد الباحثة ومخرجات نظام برنامج R باستخدام حزمة (R. AnalyzeTS)

جدول (٧): نتائج تطبيق نموذج (AM) للتنبؤ بقيم مؤشرات عائد النشاط التأميني والقيم الفعلية ومعامل ثيل

بيان	مؤشرات عائد النشاط التأميني الفعلية						مؤشرات عائد النشاط التأميني المتأثرة بها					
	معدل الاحتفاظ	معدل التعويضات	كفاءة الأقساط	التغير في الاكتتاب	معدلات إعادة التأمين	معدل الطاقة الاستيعابية	معدل الاحتفاظ	معدل التعويضات	كفاءة الأقساط	التغير في الاكتتاب	معدلات إعادة التأمين	معدل الطاقة الاستيعابية
2008	52.1	149.6	47.9	16.64	17.5	10.22	38.19	140.43	61.81	10.23	11.06	36.50
2009	52.5	89	47.5	13.20	18.6	18.03	40.92	136.53	59.09	5.88	8.57	34.17
2010	54.6	116.6	45.4	12.92	19.1	24.40	32.02	134.38	67.98	6.59	8.10	35.86
2011	56.5	98.6	43.5	7.55	17.7	24.32	23.12	132.23	76.88	7.29	7.63	37.58
2012	51.5	79.8	48.5	-4.56	17.5	26.63	14.22	130.08	85.78	7.99	7.16	39.25
2013	45.2	79.7	54.8	3.005	16.1	31.22	5.32	127.93	94.68	8.70	6.69	40.95
2014	50.6	57.6	49.4	19.28	17.3	25.045	-3.58	125.77	103.58	9.40	6.22	42.64
2015	57.7	59	42.3	19.05	17.5	27.17	-12.48	123.62	112.48	10.10	5.75	44.34
2016	61.4	44.2	38.6	14.06	17	20.38	-21.38	121.47	121.38	10.81	5.28	46.04
2017	63.4	41.6	36.6	40.92	16.9	11.18	-30.27	119.32	130.27	11.51	4.81	47.73
2018	61	61.2	39	16.44	15.4	11.32	-39.17	117.16	139.17	12.21	4.34	49.43
2019	63.9	61.5	36.1	10.051	14.7	13.80	-48.07	115.01	148.07	12.92	3.87	51.12
2020	50	53.4	50	62.64	16	24.35	-56.97	112.86	156.97	13.62	3.40	52.82
2021	54.8	44.6	45.2	-43.70	19.3	12.63	-65.87	110.71	165.87	14.32	2.93	54.51
2022	57.7	49.6	42.3	14.05	20.8	11.42	-74.77	108.55	174.77	15.028	2.46	56.21
اختبار دقة التنبؤ : معامل ثيل Thiel's U							0.833	0.276	0.484	0.603	0.498	0.421

المصدر: إعداد الباحثة ومخرجات نظام برنامج R باستخدام حزمة (R. AnalyzeTS)

جدول (٨): نتائج تطبيق نموذج (AM) للتنبؤ بقيم مؤشرات الطاقة الاستيعابية والقيم الفعلية ومعامل ثيل

	مؤشرات الطاقة الاستيعابية الفعلية						مؤشرات الطاقة الاستيعابية المتنبأ بها					
	التغير في إجمالي الأقساط	الحصة السوقية	التغير في الحصة السوقية	الطاقة الاكتتابية	الطاقة الاحتفاظية	معدل الطاقة المستقلة	التغير في إجمالي الأقساط	الحصة السوقية	التغير في الحصة السوقية	الطاقة الاكتتابية	الطاقة الاحتفاظية	معدل الطاقة المستقلة
2008	11.22	60.56	-3.30	40.88	21.36	10.22	-11.70	69.59	-6.004	146.01	35.09	36.50
2009	12.73	59.27	-2.12	72.12	37.83	18.03	-9.69	58.61	-16.29	136.66	35.29	34.17
2010	8.52	57.41	-3.15	97.60	53.28	24.40	-18.82	54.59	-17.65	143.45	24.30	35.86
2011	3.98	54.95	-4.28	97.27	54.92	24.32	-27.94	50.57	-19.02	150.23	15.30	37.56
2012	4.61	54.05	-1.04	100.50	54.86	26.03	-37.07	46.56	-20.38	157.01	6.30	39.25
2013	17.27	54.90	1.58	124.90	58.51	31.22	-46.20	42.54	-21.74	163.79	-2.70	40.95
2014	6.63	53.25	-3.01	100.18	50.70	25.05	-55.32	38.53	-23.11	170.58	-11.69	42.64
2015	4.37	50.76	-4.68	108.67	62.73	27.17	-64.45	34.51	-24.47	177.36	-20.69	44.34
2016	7.19	48.32	-4.79	81.51	50.07	20.38	-73.57	30.50	-25.83	184.14	-29.69	46.04
2017	36.47	45.91	-4.99	44.71	28.36	11.18	-82.70	26.48	-27.20	190.92	-38.69	47.73
2018	21.09	44.07	-4.00	45.26	27.61	11.32	-91.82	22.47	-28.56	197.71	-47.68	49.43
2019	5.06	40.81	-7.41	55.20	35.27	13.80	-100.95	18.45	-29.92	204.49	-56.68	51.12
2020	55.86	40.14	-1.63	97.39	64.93	24.35	-110.07	14.44	-31.29	211.27	-65.68	52.82
2021	-31.55	37.41	-6.80	50.52	27.71	12.63	-119.20	10.42	-32.65	218.05	-74.68	54.51
2022	8.31	34.93	-6.04	45.67	26.38	11.42	-128.32	6.41	-34.01	224.84	-83.67	56.21
	اختبار ثيل لحسن مطابقة النموذج						0.906	0.198	0.719	0.421	0.838	0.421

المصدر: إعداد الباحثة ومخرجات نظام برنامج R باستخدام حزمة (R. AnalyzeTS)

ثالثاً: اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي

الفرض العدمي: H_0 البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل: H_1 البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وسوف يتم إجراء هذا الاختبار باستخدام اختبار **Kolmogorov–Smirnov** واختبار **Shapiro–Wilk** للبيانات الفعلية والمتنبأ بها (بإهمال الدورة الاكتتابية الأولى بعد الاندماج) أي من عام ٢٠١٣–٢٠٢٢.

وفيما يلي نتائج اختبار **Kolmogorov–Smirnov** واختبار **Shapiro–Wilk** للقيم الفعلية (بفرض حدوث الاندماج)، وللقيم المتنبأ بها (بفرض عدم حدوث اندماج):

جدول (٩): نتائج اختبار تبعية البيانات الفعلية للتوزيع الطبيعي

المؤشر	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Sig.	df	Statistic	Sig.	df
معدل التعويضات	0.190	.200*	10	0.915	0.320	10
معدل التعويضات الإجمالي	0.137	.200*	10	0.922	0.370	10
معدل الاحتفاظ	0.171	.200*	10	0.929	0.437	10
نسبة حجم الأخطار (١)	0.255	0.064	10	0.851	0.060	10
نسبة حجم الأخطار (٢)	0.185	.200*	10	0.919	0.351	10
التغير في الاكتتاب	0.246	0.089	10	0.880	0.131	10
نسبة أخطار إعادة التأمين(١)	0.270	0.038	10	0.810	0.019	10
نسبة أخطار إعادة التأمين(٢)	0.168	.200*	10	0.942	0.573	10
هامش ربحية الاكتتاب	0.137	.200*	10	0.922	0.370	10
التغير في الفائض	0.174	.200*	10	0.932	0.467	10
كفاءة الأقساط	0.171	.200*	10	0.929	0.437	10
م. عمولات إعادة التامين الصادر	0.213	.200*	10	0.932	0.467	10
التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة	0.252	0.073	10	0.915	0.315	10
الحصة السوقية من الأقساط المباشرة	0.135	.200*	10	0.965	0.839	10
التغير في الحصة السوقية	0.165	.200*	10	0.917	0.335	10
القدرة الاكتتابية	0.245	0.090	10	0.862	0.081	10
القدرة الاحتفاظية	0.227	0.155	10	0.854	0.065	10
نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة	0.245	0.090	10	0.862	0.081	10

بما أن **.Sig** لكلا الاختبارين لجميع المؤشرات (ماعدا مؤشر نسبة أخطار إعادة التأمين١) تزيد عن ٥% إذاً يتم قبول الفرض العدمي أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

جدول (١٠): نتائج اختبار تبعية البيانات المتنبأ بها للتوزيع الطبيعي

المؤشر	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Sig.	df	Statistic	Sig.	df
معدل التعويضات	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
معدل التعويضات الإجمالي	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
معدل الاحتفاظ	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
نسبة حجم الأخطار (١)	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
نسبة حجم الأخطار (٢)	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
التغير في الاكتتاب	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
نسبة أخطار إعادة التأمين(١)	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
نسبة أخطار إعادة التأمين(٢)	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
هامش ربحية الاكتتاب	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
التغير في الفائض	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
كفاءة الأقساط	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
م. عمولات إعادة التامين الصادر	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
الحصة السوقية من الأقساط المباشرة	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
التغير في الحصة السوقية	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
القدرة الاكتتابية	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
القدرة الاحتفاظية	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10
معدل الطاقة الاستيعابية المستغلة	0.096	.200*	10	0.970	0.892	10

بما أن .**Sig (مستوى المعنوية)** لكلا الاختبارين لجميع المؤشرات "ماعدا مؤشر نسبة أخطار إعادة التأمين(١) الفعلي" تزيد عن ٥%، إذاً يتم قبول الفرض العدمي أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً. لذا سوف تعتمد الدراسة على الاختبارات المعلمية كما يلي:

رابعاً: اختبار الفرق بين متوسطي مؤشرات المخاطر بالمحفظة الفعلية والمتنبأ بها وذلك باستخدام اختبار (ت) لعينتين مرتبطتين Paired T-test.

الفرض العدمي: H_0 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المعدلات الفعلية والمتنبأ بها، (لا يوجد تأثير معنوي للاندماج على المخاطر بمحفظة التأمينات العامة).

الفرض البديل: H_1 يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المعدلات الفعلية والمتنبأ بها، (يوجد تأثير معنوي للاندماج على المخاطر بمحفظة التأمينات العامة).

جدول(١١): نتائج الاختبارات الإحصائية لاختبار T-test للفرق بين متوسطي المعدلات الفعلية والمتنبأ بها عند مستوى معنوية ٥%

المؤشر	From 2008-2022 عدم إهمال نتائج الدورة الاكتتابية الأولى			From 2013-2022 إهمال نتائج الدورة الاكتتابية الأولى		
	T-test	Sig.	df	T-test	Sig.	df
معدل التعويضات	-8.694	0.000	15	-20.549	0.000	10
معدل التعويضات الإجمالي	-1.921	0.075	15	-1.071	0.312	10
معدل الاحتفاظ	6.490	0.000	15	9.772	0.000	10
نسبة حجم الأخطار (١)	-1.584	0.136	15	-9.056	0.000	10
نسبة حجم الأخطار (٢)	-1.424	0.176	15	-8.478	0.000	10
التغير في الاكتتاب	0.518	0.613	15	0.430	0.678	10
نسبة أخطار إعادة التأمين(١)	-0.714	0.487	15	11.387	0.000	10
نسبة أخطار إعادة التأمين(٢)	-6.392	0.000	15	-9.497	0.000	10
هامش ربحية الاكتتاب	1.921	0.075	15	1.071	0.312	10
التغير في الفائض	-0.531	0.604	15	4.704	0.001	10
كفاءة الأقساط	-6.490	0.000	15	-9.772	0.000	10
م. عمولات إعادة التامين الصادر	16.035	0.000	15	14.532	0.000	10
التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة	6.682	0.000	15	9.273	0.000	10
الحصة السوقية من الأقساط المباشرة	5.021	0.000	15	12.005	0.000	10
التغير في الحصة السوقية	11.705	0.000	15	23.198	0.000	10
القدرة الاكتتابية	-8.044	0.000	15	-7.907	0.000	10
القدرة الاحتفاظية	6.493	0.000	15	11.972	0.000	10
معدل الطاقة الاستيعابية المستغلة	-8.044	0.000	15	-7.907	0.000	10

نلاحظ من الجدول السابق أنه: عندما تم إهمال نتائج الدورة الاكتتابية الأولى بعد الاندماج والمقدرة بخمس سنوات، أدى ذلك إلى تحسن النتائج. كما يتضح من الجدول السابق أنه:

- تم رفض الفرض البديل H_1 وقبول الفرض العدمي H_0 القائل بأنه لا يوجد تأثير معنوي للاندماج على معدل التعويضات الإجمالي، ومعدل التغير في صافي الأقساط المكتتبة (الاكتتاب)، وهامش ربحية الاكتتاب للشركات محل الدراسة عند مستوى معنوية > ٥%.
- تم رفض الفرض العدمي H_0 وقبول الفرض البديل H_1 القائل بأنه يوجد تأثير معنوي للاندماج على معدل التعويضات ومعدل الاحتفاظ ونسبتي حجم الأخطار بالمحفظة ونسبتي أخطار إعادة التأمين ومعدل التغير في الفائض وكفاءة الأقساط ومعدل عمولات إعادة التأمين الصادر ومعدل

التغير في إجمالي الاكتتاب ونسبة الحصة السوقية من الأقساط المباشرة ومعدل التغير في الحصة السوقية والطاقة الاستيعابية للاكتتاب والطاقة الاستيعابية للاحتفاظ ونسبة الطاقة المستغلة للشركات محل الدراسة عند مستوى معنوية < ٥%

ويمكن توضيح ذلك في الجداول التالية:

١) تأثير الاندماج على النتائج الفنية والاحتفاظ:

بيان	من عام ٢٠١٣ – ٢٠٢٢		
	T – test	مستوى المعنوية	درجة تأثير الاندماج
معدل التعويضات الفعلي معدل التعويضات المتنبأ به	-20.549	0.000	تخفيض
معدل التعويضات الإجمالي الفعلي معدل التعويضات الإجمالي المتنبأ به	-1.071	0.312	لا يؤثر
معدل الإحتفاظ الفعلي معدل الإحتفاظ المتنبأ به	9.772	0.000	زيادة

٢) تأثير الاندماج على مستوى الملاءة المالية:

بيان	من عام ٢٠١٣ – ٢٠٢٢		
	T – test	مستوى المعنوية	درجة تأثير الاندماج
حجم الأخطار (١) الفعلي حجم الأخطار (١) المتنبأ به	-9.056	0.000	تخفيض
حجم الأخطار (٢) الفعلي حجم الأخطار (٢) المتنبأ به	-8.478	0.000	تخفيض
نسبة أخطار إعادة التأمين (١) الفعلي نسبة أخطار إعادة التأمين (١) المتنبأ به	11.387	0.000	زيادة
نسبة أخطار إعادة التأمين ٢ الفعلي نسبة أخطار إعادة التأمين ٢ المتنبأ به	-9.497	0.000	تخفيض
هامش ربح الإكتتاب الفعلي هامش ربح الإكتتاب المتنبأ به	1.071	0.312	لا يؤثر
التغير في صافي الأقساط (الاكتتاب) الفعلي التغير في صافي الأقساط (الاكتتاب) المتنبأ به	0.430	0.678	لا يؤثر
التغير في الفائض الفعلي التغير في الفائض المتنبأ به	4.704	0.001	زيادة

٣) تأثير الاندماج على عائد النشاط التأميني:

بيان	من عام ٢٠١٣ – ٢٠٢٢		
	T – test	مستوى المعنوية	درجة تأثير الاندماج
معدل الإحتفاظ الفعلي معدل الإحتفاظ المتنبأ به	9.772	0.000	زيادة
معدل التعويضات الفعلي معدل التعويضات المتنبأ به	-20.549	0.000	تخفيض
كفاءة الأقساط الفعلي كفاءة الأقساط المتنبأ به	-9.772	0.000	تخفيض
معدل عمولات إعادة التأمين الفعلي معدل عمولات إعادة التأمين المتنبأ به	14.532	0.000	زيادة
التغير في (الاكتتاب) الفعلي التغير في (الاكتتاب) المتنبأ به	0.430	0.678	لا يؤثر
نسبة الطاقة الاستيعابية الفعلي نسبة الطاقة الاستيعابية المتنبأ به	-7.907	0.000	تخفيض

٤) تأثير الاندماج على الطاقة الاستيعابية:

بيان	من عام ٢٠١٣ – ٢٠٢٢		
	T – test	مستوى المعنوية	درجة تأثير الاندماج
التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة الفعلي التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة المتنبأ به	9.273	0.000	زيادة
الحصة السوقية من الأقساط المباشرة الفعلي الحصة السوقية من الأقساط المباشرة المتنبأ به	12.005	0.000	زيادة
التغير في الحصة السوقية الفعلي التغير في الحصة السوقية المتنبأ به	23.198	0.000	زيادة
القدرة الاكتتابية الفعلي القدرة الاكتتابية المتنبأ به	-7.907	0.000	تخفيض
القدرة الاحتفاظية الفعلي القدرة الاحتفاظية المتنبأ به	11.972	0.000	زيادة
نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة الفعلي نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة المتنبأ به	-7.907	0.000	تخفيض

القسم الخامس: نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة

أولاً: نتائج الدراسة

١) تأثير الاندماج على النتائج الفنية والاحتفاظ:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط معدل التعويضات الفعلي ومتوسط معدل التعويضات المتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج قد أدى إلى تخفيض معدل التعويضات (الخسائر الفني).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط معدل التعويضات الإجمالي الفعلي ومتوسط معدل التعويضات الإجمالي المتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج ليس له تأثير معنوي على معدل التعويضات الإجمالي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل الاحتفاظ الفعلي والمتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج قد أدي إلى زيادة معدل الاحتفاظ.

٢) تأثير الاندماج على مستوى الملاءة المالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة إجمالي الأقساط إلى الفائض الفعلية والمتنبأ بها، وهذا يعني أن الاندماج قد أدى إلى تخفيض متوسط نسبة حجم الأخطار بالمحفظة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة صافي الأقساط إلى الفائض الفعلي والمتنبأ بها، ومعنى ذلك أن الاندماج أدى إلى تخفيض متوسط نسبة حجم الأخطار بالمحفظة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة أخطار إعادة التأمين(١) الفعلية والمتنبأ بها، وهذا يعني أن الاندماج أدى إلى زيادة متوسط نسبة أخطار إعادة التأمين(١).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة مخاطر مُعيدي التأمين الفعلية والمتنبأ بها، وهذا يعني أن الاندماج أدى إلى تخفيض متوسط نسبة الأقساط الصادرة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي هامش ربحية الاكتتاب الفعلي والمتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج ليس له تأثير معنوي على متوسط هامش ربحية الاكتتاب للشركة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل النمو للأقساط الصافية الفعلي والمتنبأ به، وهذا يعني أن الاندماج ليس له تأثير معنوي على معدل نمو صافي الأقساط (التغير في الاكتتاب).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل التغير في الفائض الفعلي والمتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج أدى إلى زيادة متوسط معدل نمو الفائض.

٣) تأثير الاندماج على عائد النشاط التأميني:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل الاحتفاظ الفعلي والمتنبأ به، وهذا يعني أن الاندماج أدي إلى زيادة متوسط معدل الاحتفاظ.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل الخسائر الفعلي والمتنبأ به، وهذا يعني أن الاندماج أدى إلى تخفيض متوسط معدل الخسائر.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل كفاءة الأقساط الفعلي والمتنبأ به، وهذا يعني أن الاندماج أدى إلى تخفيض متوسط كفاءة الأقساط.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل عمولة إعادة التأمين الصادر الفعلي والمتنبأ به، وهذا يعني أن الاندماج أدى إلى زيادة متوسط معدل عمولات إعادة التأمين الصادر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل نمو الاكتتاب الفعلي والمتنبأ به، وهذا يعني أن الاندماج ليس له تأثير على متوسط معدل نمو الاكتتاب.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة الطاقة الاستيعابية الفعلية والمتنبأ بها، ومعنى ذلك أن الاندماج أدى إلى تخفيض متوسط نسبة الطاقة الاستيعابية.

٤) تأثير الاندماج على الطاقة الاستيعابية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل التغير في إجمالي أقساط الاكتتاب الفعلي والمتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج أدى إلى زيادة متوسط معدل نمو إجمالي الأقساط المكتتبة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الحصة السوقية من الأقساط المباشرة الفعلية والمتنبأ بها، ومعنى ذلك ان الاندماج أدى إلى زيادة متوسط الحصة السوقية من الأقساط المباشر للشركة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل التغير في الحصة السوقية للأقساط المباشرة الفعلي والمتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج أدى إلى زيادة متوسط معدل نمو الحصة السوقية من الأقساط المباشرة للشركة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل القدرة الاكتتابية الفعلي والمتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج أدى إلى تخفيض متوسط نسبة القدرة الاكتتابية للشركات.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي معدل القدرة الاحتفاظية الفعلي والمتنبأ به، ومعنى ذلك أن الاندماج أدى إلى زيادة متوسط نسبة القدرة الاحتفاظية للشركة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة الفعلية والمتنبأ بها، وهذا يعني أن الاندماج أدى إلى تخفيض متوسط نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة.

ثانياً: التوصيات المقترحة

أ. على مستوى سوق التأمين المصري:

- العمل على توسيع تجربة الاندماج في سوق التأمين المصري بهدف تكوين كيانات اقتصادية ضخمة من الناحيتين الفنية والمالية، تتمتع بطاقة استيعابية وحجم محافظ كبير، مما يعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- منع دخول شركات جديدة صغيرة إلى السوق، وتشجيع شركات التأمين ذات الحجم الصغير في القطاع الخاص على الاندماج مع بعضها البعض.

ب. على مستوى الشركة الدامجة:

- ضرورة إعادة تقييم سياسة الاكتتاب لقبول الأخطار ضمن المحفظة التأمينية، من خلال تحديث معايير الاكتتاب لتتماشى مع التغيرات في السوق والاتجاهات الحالية، لتنويع وتحسين جودة المحفظة التأمينية.
- العمل على زيادة معدلات الاحتفاظ وتقليل الاعتماد على مُعيدي التأمين، لتقوم الشركة بدورها الأساسي كمؤمن مباشر وليس وسيطاً للتأمين.
- تعزيز كفاءة السياسة التسويقية للشركة باستخدام التسويق الرقمي، وابتكار منتجات جديدة للتوسع في نشاط الاكتتاب وزيادة قدرتها الاكتتابية واستغلالها بشكل أفضل.

- ضرورة القيام بتخفيض مصروفات الإنتاج والتسويق والتكاليف التشغيلية دون التأثير على جودة الخدمة التأمينية المقدمة، لتحسين الكفاءة المالية وزيادة الربحية.
- تطوير الكوادر الفنية والإدارية والإنتاجية والتسويقية من خلال التدريب والتطوير المستمر، واستقطاب الكفاءات الفنية المتخصصة في تحليل البيانات وإدارة المخاطر لزيادة الإنتاجية.
- التقييم المستمر لأداء الشركة المالي لتحسين مستوى الملاءة المالية لتجنب العثر المالي.
- التقييم المستمر لمخاطر المحفظة، عن طريق الاهتمام بالمتغيرات ذات التأثير المعنوي على المخاطر واتخاذ القرارات بناءً على التحليل الدقيق لهذه المتغيرات.
- الابتعاد عن الاعتماد على الربح الاستثماري لتغطية خسائر الاكتتاب، والعمل على تحقيق ربح اكتتابي معقول من خلال التوسع في الاندماج.

ثالثاً: مجالات الأبحاث المستقبلية المقترحة

- التنبؤ بمعدل الاحتفاظ بالأقساط في سوق التأمين المصري باستخدام السلاسل الزمنية الفازية.
- التنبؤ بمعدلات الخسائر لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الفازية.
- تقييم فرص الاندماج بين شركات القطاع الخاص تأمينات الممتلكات والمسئوليات بسوق التأمين المصري.

قائمة مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، محمد عبد العاطي رمضان، " الآثار لااقتصادية والاجتماعية لاندماج شركات التأمين المباشر المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة–فرع بني سويف، ٢٠٠٥م.
- أبو بكر، صفية أحمد، "استخدام نموذج برمجة الأهداف التتابعية في تقدير الطاقة الاستيعابية المثلى لشركة مصر للتأمين"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٩، العدد الثاني، ص ٣٣٥–٣٦٥، ٢٠١٥م.
- أبوزيد، محمد أحمد، "استخدام المؤشرات الفنية في تقييم سياسات إعادة التأمين"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٩، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢م.
- أحمد، مصطفى عبد الغني، "الاتجاهات الحديثة لقياس الطاقة الاستيعابية ومعدل الاحتفاظ"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٢٤، العدد الأول، ص ٣٣٩–٣٧٩، ٢٠٠٠م.
- أحمد، ممدوح حمزة، " تأثير الاندماج بين شركات التأمين على أعمال التأمين الفنية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد ٣٦، العدد ٥٠، ١٩٩٦م.
- أحمد، ممدوح حمزة، "اتفاقية الجات وقطاع التأمين: الوضع الحالي– آثار الاتفاقية– أسلوب المواجهة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٢٤، العدد الأول، ص ٣٨١–٤١٧، ٢٠٠٠م.
- أحمد، نضال رؤوف ؛ مهدي، مهند، "تأثير الإفصاح المحاسبي في حجم مخاطر الإعادة لمحفظة التأمين: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ص ١٦٧–١٩٦، ٢٠١٨م.
- اسماعيل، عماد عبد الجليل، " مدى نجاح الاندماج بين شركات التأمين التعاوني السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية ، الرياض، المجلد ٢٦، العدد الثاني، ٢٠١٤م.
- أمين، رجب أبو حمد، " تقييم الأداء الفني لشركة مصر للتأمين قبل وبعد الدمج"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، المجلد ٢١، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٢٠م.

- أمين، رجب أبوحمد عبد المجيد. "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بالسوق المصرية." مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ٢٠٢٣، ص٥٥٤-٦٠٠.
- حافظ، محمد محمد السيد، " التحليل الكمي للمعدلات الفنية بشركات التأمين بالتطبيق على قطاع التأمين الطبي"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ٢٠١٨م.
- حُزين، محمد عبد المنعم جودة، "أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي لشركات التأمين المصرية بالتطبيق على القطاع الخاص"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.
- حسن، عبد الناصر محمد، "دراسة تحليلية لتجارب الاندماج بين شركات التأمين وإمكانية الاستفادة منها في قطاع التأمين المصري"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥م.
- حمودة، إبراهيم عبد النبي، "الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- الحميدي، نور ؛ حساني، حسين، "استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية"، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن علي الشلف، ١١٩-١٣١، ٢٠١٥م.
- الخواجة، حامد عبد القوي ؛ مشعال، محمود عبد العال ، "تقدير الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين التعاوني في السوق السعودي"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ١٧٧-٢١٥، ٢٠١٢م.
- الخواجة، حامد عبد القوي، " استخدام أسلوب الشبكات العصبية لتقييم نتائج اندماج شركات التأمين على معدلات الخسائر في السوق المصري"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٥م.
- الخولي، حسني أحمد مرسي، " التحديد الكمي للمستهدف من الطلب على فرع تأمين الحريق في ضوء المحددات المرتبطة بتحقيقه بسوق التأمين المصري"، مجلة الرائد العربي، السنة٢٦،

المجلد١٠٧، العدد الرابع، صادرة عن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بدمشق، سورية، ص ٣٩-٥١، ٢٠١٠م.

- الدواخلي، وائل سعد حسانين، "استخدام بعض نماذج الانحدار الجزائي لدراسة تأثير المتغيرات المالية على فائض النشاط التأميني لقطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية في السوق المصري"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص٤٨١-٥٣٤، ٢٠٢٣م.
- الزرقاء، عمار عبد الهادي، "دراسة تحليلية لبعض محددات الطلب على التأمين في السوق الليبية"، المجلة الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، العدد الرابع، ٢٠١٩م.
- الزرير، رانيا محمد نزيه ؛ الجشي، محمد، " تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد ٣٧، العدد الخامس، ص ٣٠٩-٣٣١، ٢٠١٥م.
- سليمان، ياسر محمد عياد، " نموذج كمي مقترح لتحليل أخطار المحفظة التأمينية بالسوق السعودي للتأمين التعاوني باستخدام الانحدار اللامعلمي"، المجلة العربية للإدارة، جامعة الملك فيصل، المجلد ٣٩، العدد الثاني، ٢٠١٩م.
- سليمان، ياسر محمد عياد، وفرحان، أحمد محمد، " نموذج مقترح لتقييم اندماج شركات التامين على جودة أداء العمليات الفنية لقطاع تأمينات الحياة بالتطبيق على شركة مصر لتأمينات الحياة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، المجلد ٢٨، العدد الثالث، ٢٠١٤م.
- سيد، حسن بدر حسن، "تقدير الحد الأدنى للطاقة الاستيعابية في التأمينات العامة بالتطبيق على شركات التأمين المصرية"، مجلة البحوث الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص ٨-٢١، ١٩٩٨م.
- طه، طارق عبد الحميد أحمد، "تقييم تأثير تجربة الاندماج على أداء المنشأة بالتطبيق على سوق تأمين الممتلكات المصري"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٩، العدد الأول، ص ٥٢٣-٥٥٤، ٢٠١٩م.
- عبد الباري، محمد وحيد ؛ حسن، نادية أحمد، "استخدام الأساليب الكمية لتحديد حد الاحتفاظ في تأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية تجاه الغير بالتطبيق على فرع تأمين الحريق"، مجلة البحوث

الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد ١١، العدد الثالث، ص١٦-٣١، ١٩٩٩م.

- عبد الجواد، عمر؛ صالح، غالب، "أهمية الاندماج بين شركات التأمين لمواجهة تحديات العولمة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)، كلية التجارة، جامعة القاهرة (فرع بني سويف)، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩٩م.
- عبد الحافظ، رضا صالح عبد الباقي، "تقييم فرص الاندماج بين شركات التأمين السعودية لمواجهة تحديات العولمة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ع٥١، ٢٠١١م.
- عبد القادر، حسن عبد القادر حسن، "اندماج الشركات"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد ١١، العدد ٤١، ص ٣١٠-٣٢٥، ٢٠١٨م.
- عبد النبي، إبراهيم حمودة، "دراسة تحليلية لمشكلة ارتفاع معدل الخسارة في فرع تأمين السيارات الإجباري في مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ١٩٩٦م.
- علي، أحمد عبد الفتاح، "استخدام معدل العائد في تحديد الطاقة الاستيعابية للتأمينات العامة بشركات التأمين المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص١-١٨، ١٩٩٨م.
- الفقي، السباعي محمد السباعي، "دمج شركات التأمين كخيار لمواجهة العولمة وأثر ذلك على الجوانب الفنية في التأمين: دراسة تطبيقية على سوق التأمين الكويتي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٠م.
- القاضي، عبد الحليم عبد الله أحمد، " تطوير نماذج الملاءة المالية لتقييم برامج إعادة التأمين"، آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد السابع، العدد الأول، ص ٢-٤٠، ١٩٩٥م.
- قطماوي، بانا؛ الحميدي، نور ؛ حزوزي، حسن، "تأثير درجة الالتزام بالملاءة المالية في حجم إعادة التأمين"، مجلة جامعة حماة، المجلد الرابع، العدد التاسع، ٢٠٢١م.
- محمد، نرمين أحمد مصطفى؛ الديب، علي السيد عبده؛ حامد، رضوى يوسف، " تقدير فائض أو عجز النشاط التأميني باستخدام مقدر الشرائح التمهيدية سبلاين Penalized Spline Smoothing لفرعي التأمين الهندسي وتأمين الحوادث: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات

والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الخامس، العدد الأول، الجزء الرابع، يناير ٢٠٢٤م.

- مشعال، محمود عبد العال محمد، " تحليل أخطار الاندماج في شركات التأمين باستخدام نموذج التوزيعات الاحتمالية ذات المعالم المتغيرة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٤٦، العدد الثاني، إبريل٢٠٢٢، ص١-٤٠.
- نعمان، مصعب محمود عكاشة، "استخدام التحليل المالي في بيان نجاح أو فشل اندماج الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعة في الأردن"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣م.
- يوسف، محمد محمود، "الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين: دراسة من جزئين-الجزء الأول" رسالة التأمين، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، المجلد ١١، العدد الثالث، ص١٠-١١، ٢٠٠٨م.

ثانياً: التقارير

- الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين المصري، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أعداد مختلفة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Abbasov A.M., Mamedova M.H., Gasimov V.A. "Fuzzy Relational Model for Knowledge Processing and Decision Making". – Advances in Mathematics, New-York, vol.1, (2002), pp.191-223.
- Abbasov. A.M, Mamedova. M. H, "Application of fuzzy time series to population forecasting, in: 8th Symposion on 543 Information Technology in Urban and Spatial Planning, 544 Vienna University of Technology, (2003), pp. 545–552.
- Abo EL Nasr. Mona Mahmoud Samy, "Fuzzy Time Series Forecasting: Chen, Markov Chain and Cheng Models", Journal of Alexandria University for Administrative Sciences, Vol. 60, No. 2, March (2023).
- Adams, Michael, and Mike Buckle. "The determinants of corporate financial performance in the Bermuda insurance market." Applied Financial Economics 13.2 (2003): 133-143.
- Alyousifi, Yousif ; Othman, Mahmoud ; Husain, Abdullah ; Rathnayake, Upaka, "A new hybrid fuzzy time series model with an application to predict

PM10 concentration", Ecotoxicology and Environmental Safety, (2021), pp.227.

- BarNiv, Ran, and John Hathorn. "The Merger or Insolvency Alternative in the Insurance Industry." The Journal of Risk and Insurance, vol. 64, no. 1, (1997), pp. 89–113.
- Berry A.W. "Advantages and disadvantages of acquisition and mergers." Journal of Global Business and Technology, Volume 1, No. 2, (2007).
- Bikker, Jacob A. "Performance of the life insurance industry under pressure: efficiency, competition and consolidation." Handbook of competition in banking and finance. Edward Elgar Publishing, (2017). 152-182.
- Bum, A., and Sejong, B. "The Impact of Mergers and Acquisitions in the U.S. Insurance Industry." Journal of Insurance Studies, vol. 32, no. 4, (2015), pp. 567-589.
- Campa, José Manuel, and Ignacio Hernando. "M&As performance in the European financial industry." Journal of Banking & Finance 30.12 (2006): 3367-3392.
- Cummins, J. David, and Mary A. Weiss. "Consolidation in the European insurance industry: do mergers and acquisitions create value for shareholders?" Brookings-Wharton Papers on Financial Services 2004.1 (2004): 217-258.
- Cummins, J. David, Sharon Tennyson, and Mary A. Weiss. "Consolidation and efficiency in the US life insurance industry." Journal of banking & Finance 23.2-4 (1999): 325-357.
- DeYoung, Robert, Douglas D. Evanoff, and Philip Molyneux. "Mergers and acquisitions of financial institutions: A review of the post-2000 literature." Journal of Financial services research 36 (2009): 87-110.
- DeYoung, Robert, Douglas D. Evanoff, and Philip Molyneux. "Mergers and acquisitions of financial institutions: A review of the post-2000 literature." Journal of Financial services research 36 (2009): 87-110.
- Floreani, Alberto, and Silvia Rigamonti. "Mergers and shareholders' wealth in the insurance industry." Available at SSRN 267554 (2001).
- Focarelli, Dario, and Alberto Franco Pozzolo. "Cross-border M&As in the financial sector: Is banking different from insurance?" Journal of Banking & Finance 32.1 (2008): 15-29.
- J. David Cummins, Xiaoying Xie, "Mergers and acquisitions in the US property-liability insurance industry: Productivity and efficiency effects."

Journal of Banking & Finance, Volume 32, Issue 1, January (2008), Pages 30-55.

- Lim, QM., Lee, HS. & Har, WM. Efficiency, productivity and competitiveness of the Malaysian insurance sector: an analysis of risk-based capital regulation. Geneva Pap Risk Insure Issues Pact 46, (2021):146–172.
- Maait, M. A. M. "Measuring the Technical and Financial Performance for Misr Insurance Company after Merge." Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University, 4(1)1, (2023), pp.789-823.
- Mwanzi, Pauline. The Effects of Mergers and Acquisitions on Financial Performance of Insurance Companies in Kenya. Diss. University of Nairobi, (2021).
- Nguyen-Trang Thao, "An improved fuzzy time series forecasting model using the differential evolution algorithm" Division of Computational Mathematics and Engineering Institute for Computational Science, Ton Duc Thang University, Ho Chi Minh City, Vietnam, (2018).
- Sheehan, Barry, et al. "Diversification and Solvency II: the capital effect of portfolio swaps on non-life insurers." The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice 48.4 (2023): 872-905.
- Shim, Jeungbo. "Efficiency Changes Around Mergers in the US Property-Liability Insurance Industry: A Data Envelopment Analysis." Journal of Business & Economic Studies 17.2 (2011).
- Shim, Jeungbo. "The Effects of Merger and Acquisition on the Price of Insurance and Firm Performance in the U.S. Property-Liability Insurance Industry." Dissertation, Georgia State University, (2007).
- Shim, Jeungbo. "Mergers & Acquisitions, Diversification and Performance in the U.S. Property-Liability Insurance Industry." Illinois Wesleyan University, Finance Serv Res (2011) 39:119–144.
- Zhiguang Li, Yaokuang Li & Dan Long. "Research on the improvement of technical efficiency of China's property insurance industry: a fuzzy-set qualitative comparative analysis." Long School of Management, Hefei University of Technology, Hefei, China, (2021).

أثر ممارسات العدوانية الضريبية علي قيمة المنشأة
دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري

نادية فتحى عبد الحميد عبد العال*

(*) **أ/نادية فتحى عبد الحميد عبد العال** : باحثة دكتوراه تخصص محاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية

Email: nadiafathy888@gmail.com

مستخلص الدراسة :

- **الهدف من الدراسة :** إستهدف هذا البحث بشكل أساسي دراسة واختبار أثر ممارسات العدوانية الضريبية خاصة المتعلقة بالتجنب الضريبي علي قيمة المنشأة . ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار مجموعة من الفروض أهمها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة ، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات العدوانية الضريبية علي قيمة المنشأة .
- **منهجية الدراسة :** إعتمد الباحث في تحقيق الهدف البحثي على تناول الدراسات المحاسبية السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ، بالإضافة إلى إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تم استخدم أسلوب البيانات الطولية (Panel Data)(longitudinal data) الذي يجمع بين كل من أسلوب البيانات القطاعية (Cross sectional– Data) لعدد ٥٠ شركة شكلت ٢٥٠ مشاهدة وأسلوب بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١.
- **نتائج الدراسة :** توصلت الدراسة إلي ، وجود فروق ذات دلالة احصائية للمتغير المستقل (التجنب الضريبي) بين الشركات حيث أن قيمة الدلالة اقل من ٥% ، وجود فروق ذات دلالة احصائية للمتغير التابع (قيمة المنشأة) بين الشركات حيث أن قيمة الدلالة أقل من ٥% ، يوجد تأثير ذات دلالة احصائية للتجنب الضريبي على المتغير التابع (قيمة المنشأة) خلال سنوات الدراسة المذكورة فى الشركات محل الدراسة .
- **القيمة البحثية للدراسة الحالية :** تُساهم الدراسة الحالية في تقليل حجم الفجوة البحثية المرتبطة بتحليل الأثر لممارسات العدوانية الضريبية متمثلة في التجنب الضريبي علي قيمة المنشأة ، وذلك من خلال تقديم أدلة تطبيقية من بيئة الأعمال المصرية .

- **الكلمات المفتاحية :** التجنب الضريبي ، قيمة المنشاة ، العدوانية الضريبية ، التخطيط الضريبي ، معدل الضريبة الفعلي ، معدل العائد على الأصول .

Abstract

- **Purpose -** This research mainly aimed to study and test the impact of tax aggressive practices, especially related to tax avoidance, on the firm value.To achieve this goal, a set of hypotheses were tested, the most important of which is that there are no statistically significant differences among the companies under study with regard to the variables of the study. There is no statistically significant effect of tax aggressive practices on the firm value.
- **Methodology -** In achieving the research objective, the researcher relied on examining previous accounting studies related to the variables of the study, in addition to conducting an applied study on a sample of companies listed on the Egyptian Stock Exchange, where the longitudinal data method (Panel Data) was used, which combines both data methods (Cross Sectional-Data) for 50 companies that constituted 250 observations and the Time Series Data method for the period from 2017 to 2021.
- **Findings** - The study concluded that there are statistically significant differences for the independent variable (tax avoidance) among companies, as the significance value is less than 5%. There are statistically significant differences for the dependent variable (enterprise value) among companies, as the significance value is less than 5%. There is an effect. Statistically significant for tax avoidance on the dependent variable (firm value) during the years of study mentioned in the companies under study**.**
- **Value / originality -** The current study contributes to reducing the size of the research gap related to analyzing the impact of tax aggressive practices represented by tax avoidance on the firm value, by providing applied evidence from the Egyptian business environment**.**

- **Keywords - Tax avoidance - enterprise value - tax aggressiveness - tax planning, effective tax rate - rate of return on assets.**

مقدمة :

تعد الضرائب أمرًا بالغ الأهمية لتنمية البلاد لأنها تعد أحد مصادر الحكومة للإنفاق العام علي الطرق ، الصحة والتعليم وغيرها، وبالنسبة للشركات تعتبر الضرائب تكاليف لأن الشركات ليست هي المستفيد المباشر من هذه السلع العامة ، لذلك تبذل الشركات جهودًا واستراتيجيات للتخطيط لخفض الضرائب ويعد التخطيط الضريبي قانونيًا حيث يستفيد الأفراد أو الشركات من قانون الضرائب ، ومع ذلك قد يؤدي التخطيط الضريبي المفرط إلى عدوانية ضريبية.

وتشير العدوانية الضريبية إلى استراتيجيات التخطيط الضريبي المختلفة التي تتبناها الشركات لتقليل المسؤولية الضريبية حيث يتم تعريفه على أنه جهد الشركة لتقليل مدفوعات الضرائب إلى الحد الأدنى باستخدام أنشطة التخطيط الضريبي الصارمة والتجنب الضريبي ، وعلى الرغم من أن التخطيط الضريبي قانوني إلى حد ما إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى التهرب الضريبي ، مما يؤدي بشكل غير قانوني إلى التهرب من الضرائب ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية للحكومة وبالتالي ، كانت العدوانية الضريبية قضية مثيرة للاهتمام يجب التحقيق فيها من قبل الباحثين ، وقد ارتبطت هذه القضية بالفساد Madah, M. and Muhammad, M.S. (2021).

ومن ثم فإن وجهة النظر التقليدية تعتبر عدوانية الشركات الضريبية وسيلة لنقل الثروة من الحكومة إلى الشركات ، والتي بدورها ينبغي أن تؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين. وبالتالي هناك خسارة للإيرادات الحكومية بسبب العدوانية الضريبية تكون أكثر خطورة في حالة الاقتصادات الناشئة حيث أن هذا الجانب له آثار اجتماعية سلبية ، لأنه ينطوي على انخفاض مقدار الإيرادات الضريبية المتاحة لتدابير الرعاية الاجتماعية للحكومة ، لذلك يمكن الإستدلال على أن تكاليف السمعة المرتبطة بالعدوانية الضريبية وتأثير قيمة الشركة المقابلة ستكون أكثر وضوحًا في حالة الاقتصادات النامية. (Arora, T.S. and Gill, S. 2022).

أولاً : مشكلة البحث :

تعد الضريبة أحد أهم مصادر الإيرادات السيادية للدولة، والتي تستخدمها الحكومة في تحقيق مستوى معقول من الرخاء والرفاهية للمجتمع، وذلك من خلال استخدام الحصيلة الضريبية في سد احتياجات المجتمع من الخدمات العامة، مثل الخدمات الأمنية والتعليمية والصحية . ولأن الضريبة تعتبر فريضة نقدية إلزامية تنظمها وتحددها مجموعة من القوانين، فإنها تمثل عبء ضريبي يتم اقتطاعه

من إيرادات الشركة ، لذلك تلجا بعض الشركات إلى استخدام أساليب ووسائل لمعالجة المعاملات والأحداث الاقتصادية بطريقة تؤدي إلى تخفيض المدفوعات الضريبية، سواء عن طريق استخدام أساليب ووسائل قانونية ، وهو ما يعرف بممارسات التجنب الضريبي، أو عن طريق استخدام أساليب ووسائل غير قانونية ، وهو ما يعرف بممارسات التهرب الضريبي . (موسي ، ٢٠٢٠ ، ص ٣)

وهناك مجموعة من السياسات والإجراءات والوسائل التي تستخدمها الإدارة في الوصول إلي أقل عبء ضريبي دون الخروج عن نصوص القانون الشكلية، إلا أنها قد تتضمن الخروج عن روح القانون ومقصد المشرع الضريبي، وبهدف تحقيق وفورات نقدية للإستخدام في أنشطة المنشأة المختلفة . (عوض ، ٢٠١٩ ، ص ٧) ، فإذا تمكنت المنشأة من تجنب الضريبة (التجنب الضريبي) ، يتوفر لديها تدفقات نقدية يمكن توجيهها إلى الاستثمار في مشروعات ذات صافي قيمة حالية موجبة (محمد ، ٢٠٢٠ ، ص ٣) ، ولكن ما تأثير ذلك علي قيمة المنشأة في ظل بعض المتغيرات الحاكمة الأخري مثل حجم المنشأة والرافعة المالية ؟ هل يكون تأثير سالب أم موجب ؟ لذلك يمكن صياغة تساؤلات الدراسة كالأتي:

تساؤلات البحث :

١- هل توجد فروق بين الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بممارسات التجنب الضريبي ؟

٢- هل توجد فروق بين الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بقيمة المنشأة ؟

٣- هل يوجد أثر لممارسات الشركات لأنشطة التجنب الضريبي علي قيمة المنشأة ؟

ثانياً : أهمية البحث :

- الأهمية العملية :

١- يحاول البحث مساعدة المهتمين بدراسة ممارسات المنشآت لأنشطة العدوانية الضريبية وانعكاساتها علي قيمة المنشأة، حيث أن البحث ذات فائدة للمشرع الضريبي والإدارة الضريبية حيث يشعروا بالقلق إزاء انخفاض عائدات ضرائب الشركات وتزايد الفجوة بين الأرباح المعلنة والدخل الخاضع للضريبة ، مما يجعلهم يتخذون إجراءات متشددة حيال منع أو التقليل من التجنب الضريبي

٢- إختبار أثر ممارسة المنشأة لأنشطة تجنب الضريبة علي قيمة الشركة حيث تتمثل بيئة التطبيق في بيئة الأعمال المصرية (٥٠ شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية) خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ .

- الأهمية العلمية :

١- يعتبر موضوع التجنب الضريبي من الموضوعات التي تتطلب مزيداً من البحث والدراسة خاصة في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية بما يمكن من التوصل لفهم أفضل لرد فعل السوق المصري لممارسات التجنب الضريبي، ومن ثم انعكاساته علي قيمة الشركات ، وما إذا كانت هذه الانعكاسات تتأثر بحجم الشركة والرافعة المالية للشركات كمتغيرات رقابية .

٢- تضييق فجوة البحث المحاسبي في مجال البحث باتباع منهجية عملية تتلافى عيوب الدراسات الميدانية باستخدام الاستقصاء.

٣- يمثل البحث إمتدادا للدراسات المحاسبية في مجال التجنب الضريبي من خلال توضيح مفهوم التجنب الضريبي كأحد أشكال التخطيط الضريبي العدواني، أنواعه، دوافعه ومبرراته ، وأثره على قيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية.

ثالثاً : أهداف البحث :

١- التعرف علي ممارسات العدوانية الضريبية خاصةً التجنب الضريبي ومؤشرات قياسه.

٢- التعرف علي قيمة المنشأة وأهم مقاييسها .

٣- دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي علي قيمة المنشأة .

رابعاً : الدراسات السابقة ذات الصلة :

دراسة (مصطفي ، ٢٠١٨) تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المنشآت الأنشطة التخطيط الضريبي، وكذلك دراسة أثر ممارسة المنشاة لأساليب التخطيط الضريبي على القيمة العادلة للمنشأة . كما استهدف البحث أيضا التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات في تعديل العلاقة بين التخطيط الضريبي والقيمة العادلة للمنشأة، وذلك بالتطبيق على شركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية.

وتشير النتائج إلى انتشار ممارسات التخطيط الضريبي بين الشركات المدرجة في – البورصة المصرية حيث بلغ متوسط معدل الضريبة الفعلي (١٨٠) والذي تم حسابه بنسبة مبلغ الضريبة الحالي إلى صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لممارسات التخطيط الضريبي على القيمة العادلة للمنشاة، مما يدل على أهمية ممارسات التخطيط الضريبي في تحقيق وفورات ضريبية وزيادة التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. وأخيرا وجدت الدراسة أن متغير حوكمة الشركات لا يعدل من أثر ممارسات التخطيط الضريبي على القيمة العادلة

للمنشاة حيث أنه لم يحسن . من جودة نموذج الإنحدار، أي أن تطبق مبادئ حوكمة الشركات لا يؤثر على العلاقة بين ممارسات التخطيط الضريبي والقيمة العادلة للمنشأة.

دراسة (محمد ، ٢٠١٨) يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة واختبار تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية الحوكمة الشركات و مستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وينقسم هذا الهدف إلي عدة أهداف فرعية كالتالي:-

١- دراسة أثر القوانين الصادرة والتغييرات التنظيمية في البيئة المصرية على مستوى التخطيط الضريبي في القوائم المالية لشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية.

٢- دراسة تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة لجنة المراجعة) على مستوى التخطيط الضريبي في القوائم المالية لشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية ودراسة انعكاس هذا التأثير على قيمة المنشأة .

وتوصلت الدراسة إلي أنه يوجد تأثير إيجابي معنوي لكليات الداخلية لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) المتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي والخبرة المالية والمحاسبية الأعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة واستقلاليتها على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة ، حيث تأتي الخبرة المحاسبية والمالية في المرتبة الأولى من حيث التأثير . كما يوجد تأثير سلبي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة وحجم مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة وترى الباحثة أنه من الممكن تفسير ذلك بأنه كلما كبر حجم مجلس الإدارة وتعددت الاجتماعات تتعارض الآراء وتختلف مما يؤثر سلبا على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة المنشاة.

دراسة (السيد ، ٢٠٢٠) استهدفت بيان تأثير المسئولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشاة ، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الأوزان النسبية لمؤشر المسئولية الاجتماعية المنشور في البورصة المصرية لقياس المسئولية الاجتماعية للشركات CSR، وتم قياس ممارسات التجنب الضريبي بمعدل الضريبة الفعلي ETR وتم استخدام نسبةTobin's Q لقياس قيمة المنشاة . طبقت الدراسة على عينه مكونه من ٦٥ شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية .

وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية إلى الاتي : وجود علاقة ارتباط جوهرية ذات دلالة معنوية موجبة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وقيمة المنشاة ، وجود علاقة ارتباط جوهرية ذات دلالة

معنوية سالبة بين التجنب الضريبي المقاس بمعدل الضريبة الفعلي ETR وقيمة المنشأة ، وجود علاقة ارتباط جوهرية ذات دلالة معنوية سالبة بين التجنب الضريبي المقاس بمعدل الضريبة الفعليETR وقيمة المنشاة في ظل الأداء العالي والمنخفض للمسئولية الاجتماعية للشركات ، وجود علاقة ارتباط سالبه بين التجنب الضريبي وقيمة المنشاة وتزداد تلك العلاقة بإدخال المسئولية الاجتماعية كمتغير مستقل على تلك العلاقة ، ويوصى الباحث بضرورة التزام الشركات بدعم أنشطة المسئولية الاجتماعية لما له أثر إيجابي على قيمة الشركات والمجتمع .

استهدفت دراسة (Jbir, S., Neifar, S. and Makni Fourati, Y. 2021) دراسة تأثير تعويضات الرئيس التنفيذي (الرئيس التنفيذي) وخصائص الرئيس التنفيذي على مستوى العدوانية الضريبية للشركات الفرنسية.

تؤكد نتائج هذه الدراسة أهمية تعويضات الرئيس التنفيذي وسمات الرئيس التنفيذي كمحددات للعدوانية الضريبية. بالإضافة إلى ذلك ، توصل المؤلفون إلى حقيقة أن تعويضات الرؤساء التنفيذيين لها تأثير سلبي على العدوانية الضريبية ، وأن كبار المديرين التنفيذيين والرؤساء التنفيذيين ذوي الخبرة المحاسبية مرتبطون سلبًا بالعدوانية الضريبية. اكتشف المؤلفون أيضًا أن هناك علاقة إيجابية بين فترة عمل الرئيس التنفيذي والعدوانية الضريبية. علاوة على ذلك ، أفاد المؤلفون أن الرؤساء التنفيذيين الأجانب هم أكثر عرضة للانخراط في ممارسات ضريبية عدوانية من الرؤساء التنفيذيين المحليين.

دراسة (الباز ، ٢٠٢١) استهدفت دراسة محددات التجنب الضريبي بالبيئة المصرية متمثلة في أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية، بالإضافة الي دراسة أثر التجنب الضريبي علي قيمة الشركة، ولتحقيق هذه الأهداف فقد أجرى الباحث دراسة تطبيقية اعتمدت علي مسح شامل لجميع الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري ماعدا البنوك والخدمات المالية خلال الفترة من ٢٠١٥ الي ٢٠١٩ (خمس سنوات)، وذلك لاختبار (٤) فروض بحثية من خلال (٤) نماذج إحصائية.

وتوصلت الدراسة من خلال الدراسة التطبيقية الي عدة نتائج رئيسية أهمها: من زاوية أنماط الملكية كمحددات للتجنب الضريبي، فقد أكدت النتائج على وجود أثر سلبي للملكية الإدارية ووجود أثر ايجابي للملكية المؤسسية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي، ومن زاوية خصائص مجلس

الإدارة كمحددات للتجنب الضريبي: فقد أكدت النتائج على وجود أثر سلبي للازدواجية ووجود أثر إيجابي لحجم المجلس على الحد من ممارسات التجنب الضريبي.

ومن زاوية الخصائص التشغيلية كمحددات للتجنب الضريبي: فقد أكدت النتائج على وجود أثر ايجابي لكلا من حجم الشركة والرافعة المالية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، كما أكدت على وجود أثر إيجابي للتجنب الضريبي علي قيمة الشركة.

دراسة (السيد ، ٢٠٢١) يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد مدى تأثير دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بغرض تحسين ملائمة القيمة وارتفاع جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (١٩) شركة بنسبة (٣٢٠٠٩٪) من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٠م – ٢٠١٩م.وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرا سلبية لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. علاوة على ذلك، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مرحلتي النمو والنضج تؤديان إلى ضعف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. بينما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مرحلة التدهور تؤدي إلى تعزيز التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. فضلا عن وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وممارسات التجنب الضريبي. وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات للحد من ممارسات التجنب الضريبي وارتفاع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة (جودة ، ٢٠٢١) هدفت هذه الدراسة اختبار أثر تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومنها آلية مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وهيكل الملكية، ولجنة المكافآت علي قيمة الشركة ، وذلك باستخدام عينة مكونة من ٧٨ مشاهدة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لكل من حجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة والملكية الأجنبية، ولجنة المكافآت، على قيمة الشركة، وجود أثر معنوي موجب للرافعة المالية على قيمة الشركة ، ووجود أثر معنوي سالب لحجم الشركة على قيمة الشركة.

استهدفت **دراسة HAMZA, T. and ZAATIR, E. (2021)** دراسة تأثير عدوانية الشركات الضريبية على انهيار أسعار الأسهم في المستقبل .كما أنها اختبرت تأثير عدوانية ضرائب الشركات في التنبؤ بانهيار أسعار الأسهم لمدة عامين.

وتوصلت الدراسة إلي أنه يرتبط نشاط العدوانية الضريبية بشكل إيجابي بانهيار أسعار الأسهم المستقبلية الخاصة بالشركة، علاوة على ذلك تتنبأ عدوانية الشركات الضريبية بمخاطر انهيار أسعار الأسهم لفترة طويلة من التوقعات.

دراسة (Rudyanto, A., Utama, S., Martani, D. and Adhariani, D. 2022) تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في دور الفساد وعدم كفاءة تخصيص الضرائب في التخفيف من تأثير العدوانية الضريبية على الرفاهية المستدامة. وقد توصلت الدراسة إلي أن الفساد وعدم كفاءة تخصيص الضرائب يعززان التأثير السلبي (الإيجابي) للعدوانية الضريبية على الرفاهية المستدامة.

استهدفت دراسة (Arora, T.S. and Gill, S. 2022) هناك أدلة مختلطة في الأدبيات الموجودة حول الآثار المترتبة على قيمة الشركة للعدوانية الضريبية للشركات في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك ، هناك دراسات محدودة تناقش هذه العلاقة في حالة الاقتصادات الناشئة. تهدف الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال استكشاف العلاقة بين العدوانية الضريبية للشركات وقيمة الشركة في سياق الاقتصاد الهندي ، استنتجت الدراسة وجود علاقة سلبية كبيرة بين العدوانية الضريبية للشركات وقيمة الشركة في الهند .

دراسة Kirkpatrick, A.K. and Radicic, D. (2020) استهدفت قياس تأثير أنشطة التخطيط الضريبي على قيمة الشركة لمؤشر FTSE 100 باستخدام تحليلات انحدار على عينة من ٧٠ شركة مأخوذة من مؤشر فوتسي ١٠٠ البريطاني على مدى خمس سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠).

توصلت الدراسة إلى أن نشاط التخطيط الضريبي كما تم قياسه بواسطة الوكلاء بناءً على المعلومات المحاسبية المبلغ عنها له تأثير سلبي على قيمة الشركة .علاوة على ذلك ، تشير نتائج نماذج الطرق المعممة للحظات (GMM) إلى أن قيمة الشركة الحالية تتأثر إيجابًا بقيمة الشركة السابقة .تشير النتائج إلى الحاجة إلى مراجعة كاملة لمدى كفاية وأهمية الإفصاح عن المحاسبة الضريبية وبالتالي يكون لها آثار سياسية على واضعي المعايير المحاسبية.

دراسة (محمود ، ٢٠٢٣) إستهدفت الدراسة إختبار العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة ، وأثر آليات حوكمة الشركة على هذه العلاقة . وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠).وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الممارسات الضريبية العدوانية تؤثر سلبا وبصورة معنوية على قيمة الشركات في البيئة المصرية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن آليات الحوكمة متمثلة في جودة المراجعة الخارجية ونسبة الإناث في مجلس الإدارة تؤثر بصورة معنوية في العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة، فقد توصلت الدراسة إلى أنه في ظل ارتفاع جودة المراجعة الخارجية وزيادة نسبة الإناث في مجلس الإدارة قد تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية إيجابا وبصورة معنوية على قيمة الشركة، بينما لم تجد الدراسة تأثيرا معنويا لحجم مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء المستقلين في المجلس على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة .

دراسة Shamil, M.M., Gooneratne, D.W., Gunathilaka, D. and Shaikh, J.M. (2023)

تتناولت هذه الدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على العدوانية الضريبية للشركات المدرجة في بورصة كولومبو في سريلانكا، وكانت القيم المتوسطة لمقاييس معدل الضريبة الفعلية الأربعة جميعها أقل من معدل الضريبة القانوني، مما يشير إلى احتمال التخطيط الضريبي كما أنه من غير المؤكد ما إذا كانت سمات مجلس الإدارة من المرجح أن تخفف من العدوانية الضريبية، لأن النتائج غير متسقة وتعتمد على مقياس ETR ، وبالمثل فإن نتائج الانحدار اللوجستي المستمدة باستخدام نهج إدارة المشتريات العامة غير متسقة، مما يشير إلى أن خصائص مجلس الإدارة قد يكون لها تأثير محدود على العدوانية الضريبية، ومن ثم فإن العلاقة بين حوكمة الشركات والعدوانية الضريبية محدودة في حالة سريلانكا .

دراسة Jin, D., Shen, H., Wang, H. and Yin, D. (2023) إستهدفت الدراسة استكشاف تجريبيًا عما إذا كانت التغييرات في معدلات ضريبة دخل الشركات في الولاية تؤثر على العدوانية الضريبية للشركات وإلى أي مدى ، تصبح الشركات أكثر عدوانية في تجنب الضرائب بعد زيادة الضرائب الحكومية ولكنها غير حساسة للتخفيضات الضريبية .إن تأثير الزيادات الضريبية التي تفرضها الدولة على العدوانية الضريبية يكون أضعف بالنسبة للشركات التي تتمتع بقدر أكبر

من الدروع الضريبية للديون ومعدلات ضريبية هامشية .من المرجح أن تقوم الشركات بنقل عملياتها ونقل مقارها الرئيسية خارج الولايات التي تشهد زيادات ضريبية.

دراسة(Amri, K., Ben Mrad Douagi, F.W. and Guedrib, M. (2023 الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية على احتمالية الانخراط في العدوان الضريبي تستخدم هذه الدراسة عينة من ٥٢ شركة مدرجة في بورصة تونس خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦ (اضطر المؤلفون إلى التوقف عن أخذ العينات في عام ٢٠١٦ لأن قياس العدوانية الضريبية يتطلب ٤ سنوات بعد سنة الدراسة. وبالتالي، فإن البيانات المتعلقة تم جمع قياس العدوانية الضريبية حتى عام ٢٠٢٠ .(تستخدم هذه الورقة تقنية الانحدار اللوجستي) تظهر نتائج الانحدار اللوجستي الأول أن هيكل الملكية والدور الإشرافي للسلطات الضريبية هما من العوامل المحددة التي تفسر العدوانية الضريبية؛ في حين لا يبدو أن صفات مجلس الإدارة تفسر احتمالية الانخراط في استراتيجيات ضريبية عدوانية .لمزيد من التحقيق في هذا السؤال، أجرى المؤلفون تحليلات إضافية تدرس التأثير المعتدل لحملة الأسهم المسيطرين على العلاقة بين سمات مجلس الإدارة والعدوانية الضريبية .وتشير نتائج الإنحدار الإضافية لدينا إلى أن تأثير هذه الصفات يتحسن في حالات عدم وجود مساهم مسيطر .وهذا يعني أن الدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس الإدارة في السيطرة على الإدارة ربما يكون مشروطًا بوجود أو عدم وجود أصحاب الكتل الرقابية .

دراسة (Guedrib, M. and Marouani , G,2023) إستهدفت هذه الدراسة دراسة التأثير التفاعلي للتهرب الضريبي والمخاطر الضريبية على قيمة الشركة. وأظهرت النتائج أن التهرب الضريبي يؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركة في حين أن المخاطر الضريبية لها تأثير سلبي على قيمة الشركة. والأهم من ذلك، أن المخاطر الضريبية تخفف من التأثير الإيجابي للتهرب الضريبي على قيمة الشركة. وعليه، يجب أن يؤخذ التجنب الضريبي بالتزامن مع المخاطر الضريبية عند دراسة تأثيره على قيمة الشركة. وتشير نتائج التحليلات الإضافية إلى أنه عندما يرتبط التهرب الضريبي بمستوى عال من المخاطر الضريبية، فإنه يؤثر سلبا على قيمة الشركة. وبالتالي، فإن المستثمرين يقيمون بشكل سلبي التهرب الضريبي عالي المخاطر.

دراسة (Kateb, I. and Ftouhi, K2024) إستهدفت هذة الدراسة إختبار تأثير تجنب الزكاة على قيمة الشركة والتحقيق في كيفية قيام خصائص مجلس الإدارة بتعديل هذه العلاقة في سياق المملكة العربية السعودية، وهي دولة مسلمة .

يكشف التحليل الوصفي عن انتشار الالتزام بالزكاة، مما يؤكد فعالية نظام الزكاة القوي في المملكة العربية السعودية .وتشير نتائج الانحدار إلى وجود علاقة إيجابية بين دفع الزكاة وقيمة المنشأة . ومن اللافت للنظر أن خصائص مجلس الإدارة لا تظهر أي صلة مهمة بتجنب الزكاة، مما يؤكد على فعالية نظام الزكاة والالتزام الديني .ومع ذلك، يكشف تحليل الاعتدال أن استقلال مجلس الإدارة وتكرار الاجتماعات يخفف بشكل إيجابي من العلاقة بين تجنب الزكاة وقيمة الشركة .

مناقشة وتحليل الدراسات السابقة :

في ضوء دراسة وتحليل الباحث للدراسات السابقة اتضح ما يلي :

١- تأتي هذه الدراسة استكمالاً لجهود الدراسات السابقة من حيث دراسة أثر ممارسات العدوانية الضريبية علي أداء الشركات .

٢- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، بالتالي سوف تقوم الباحثة في هذة الدراسة بتوفير دليل مادي من البيئة المصرية عن أثر ممارسات العدوانية الضريبية علي أداء الشركات.

٣- التركيز علي قضية بحثية هامة خاصة بممارسات التجنب الضريبي وربطها بمحددات عملية مثل حجم الشركة والرافعة المالية و أداء الشركة .

٤- تضييق الفجوة البحثية في مجال التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية من خلال دراسة واختبار العلاقات محل البحث وفق منهجية علمية سليمة، اعتمادا على تحليل بعض بيانات القوائم المالية لبعض الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية .

٥- في ضوء نتائج الدراسات السابقة ، تري الباحثة أن العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وأداء الشركة متباينة من دراسة لأخري ، وعلي هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفروض الآتية

خامساً : فروض البحث :

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بممارسات التجنب الضريبي .

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بأداء الشركات .

٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات التجنب الضريبي علي أداء الشركات .

سادساً : حدود البحث : يتناول البحث التأصيل النظري لممارسات التجنب الضريبي وأداء الشركات ، يقتصر مجتمع البحث علي بعض الشركات المسجلة بالبورصة لمدة ٥ سنوات من (٢٠١٧ – ٢٠٢١) مع مراعاة توفير القوائم المالية لاكتمال قياس المتغيرات (المستقل – التابع) .

كما يقتصر البحث على دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي بالنسبة للشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية ويخرج عنه المؤسسات المالية لأنها تخضع لقواعد خاصة بالإفصاح والشفافية والرقابة، وذلك خلال فترة خمس سنوات من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١ .

كما يقتصر البحث على دراسة أثر ممارسات التجنب الضريبي كأحد أشكال ممارسات العدوانية الضريبية دون التعرض للأشكال الأخرى لتلك الممارسات والتي يمكن أن تؤثر على قيمة المنشأة (مثل التهرب الضريبي) وأخيرا، فإن تعميم نتائج البحث سيكون في ضوء تلك الحدود والعينة التي سيجرى عليها البحث.

سابعاً : خطة البحث :

١- التجنب الضريبي كأحد أشكال ممارسة العدوانية الضريبية .

٢- أداء الشركة : المفهوم ومؤشرات القياس من منظور أصحاب المصالح .

٣- الدراسة التطبيقية .

وللإجابة علي التساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلي ثلاث محاور أساسية يتناول الأول التجنب الضريبي كأحد أشكال ممارسات العدوانية الضريبية ، المحور الثاني يتعلق بقيمة المنشأة : المفهوم ومؤشرات القياس من منظور أصحاب المصالح ، أما المحور الثالث يتمثل في الدراسة التطبيقية.

ثامناً : التجنب الضريبي كأحد أشكال ممارسات العدوانية الضريبية

مقدمة :

أدى التعارض في المصالح بين الإدارة والملاك وعدم تماثل المعلومات بينهما، إلى ظهور مشاكل الوكالة والتي تدفع الإدارة إلى القيام باتخاذ القرارات التي تحقق مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة الملاك ، ومنها على سبيل المثال، استخدام الإدارة لمجموعة من الممارسات التي من شأنها تخفيض دخل الشركة المعلن، ويعد التجنب الضريبي أحد أهم هذه الممارسات والتي يتم استخدامها لتخفيض العبء الضريبي والتهرب من سداد الضريبة المستحقة، مما يؤثر ذلك بشكل سلبي على حصيلة إيرادات الدولة الناتجة عن الضرائب وقدرة الحكومة على تقديم خدمات عامة جيدة للمجتمع. (Muhsin , 2019)

تشمل عدوانية ضرائب الشركات العديد من الخيارات الإدارية التي لها تأثير على سياسة توزيع الأرباح ، والاحتفاظ بالنقد ، وتكلفة رأس المال ، فضلاً عن هيكل رأس مال الشركة ومن ثم ، فإن لها آثارًا على قيمة الشركة. هناك نوعان من وجهات النظر المتنافسة حول هذه العلاقة. من ناحية ، يعزز المديرون ثروة المساهمين عن طريق تقليل الالتزامات الضريبية للشركة لأن هذا يؤدي إلى نقل الثروة من الحكومة إلى الشركة ، من ناحية أخري هناك دراسات وجدت علاقة إيجابية بين عدوانية الشركات الضريبية وقيمة الشركة وأفادوا أيضًا أن هذا الارتباط كان مدفوعًا في المقام الأول من قبل الشركات ذات الإدارة الجيدة حيث أن العدوانية الضريبية تميل إلى تقليل تكلفة حقوق ملكية الشركة وبالتالي تعزز قيمة الشركة .

من ناحية أخرى ، يمكن أن تؤثر عدوانية ضرائب الشركات سلبًا على قيمة الشركة بسبب زيادة عدم اليقين وتكلفة رأس المال ، فضلاً عن سلوك المديرين القائم على المصلحة الذاتية، حيث أن الأنشطة الضريبية العدوانية قد تؤدي إلى كميات كبيرة من التدفقات النقدية الخارجة في المستقبل في حالة تدقيق الشركة من قبل مصلحة الضرائب. هذا يؤدي إلى زيادة في عدم اليقين المحيط بالتدفقات النقدية للشركة(Arora, T.S. and Gill, S,2022) .

أيضاً هناك علاقة بين معدلات الضرائب والعدوانية الضريبية للشركات حيث أن زيادة الضرائب الحكومية تؤدي إلى تفاقم الأعباء الضريبية على الشركات ، وبالتالي تكون الشركات أكثر عدوانية حيث تفرض الضرائب تكلفة كبيرة على الشركات لأن السلطات الضريبية قد تسحب ما يقرب من الثلث (الخُمس منذ قانون تخفيض الضرائب والوظائف لعام ٢٠١٧) من أرباح الشركات قبل خصم الضرائب. وبناء على ذلك، فإن الشركات يكون لديها حوافز للإنخراط بقوة في أنشطة تهدف إلى خفض فواتيرها الضريبية. وفقًا لما أوردته شبكة العدالة الضريبية (٢٠٢٠)، يمكن أن تصل خسارة الإيرادات الضريبية الناجمة عن هذه الأنشطة إلى ٤٩ مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس سنوي ، وقد اجتذب حجم العدوانية الضريبية للشركات اهتمامات كبيرة من الباحثين الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات Jin, D., Shen, H., Wang, H. and (Yin, D, 2023).

العدوانية الضريبية : (Arora, T.S. and Gill, S. 2022) استراتيجيات التخطيط الضريبي النموذجية التي تعتبر قانونية تمامًا وكذلك أنشطة تجنب الضرائب ذات الطبيعة الاحتيالية.

التخطيط الضريبي الغير مشروع : Aggressive Tax Planning ، حيث يمثل التخطيط الضريبي غير المشروع إتباع الممول للخيار القانوني غير الملائم أو غير الضروري للقيام بالاتفاق أو الصفقة أو العملية مقارنة بالخيار الملائم مما يؤدي إلى الحصول على مزايا ضريبية لا يقصدها القانون سواء للممول أو لطرف ثالث. (محمود ،٢٠١٦ ، ص ١٩)

مفهوم التجنب الضريبي :- يشمل أنشطة التخطيط الضريبي التي تعتبر قانونية أو قد تقع في المنطقة الرمادية للقانون الضريبي ، ولذلك يعتبر التجنب الضريبي هو سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي ، مما يترتب علية تخفيض واضح في المدفوعات الضريبية للشركة (Frank et al., 2009 & Hanlon et al, 2010) .

كما عرفه (أبو سالم ، ٢٠٢٠) بأنه ترتيب شئون دافع الضرائب (الممول) الذي يهدف إلى تقليل التزامه الضريبي، وأنه على الرغم من أن هذا الترتيب يمكن أن يكون قانونية بحتة، إلا أنه يتعارض عادة مع نية أو قصد القانون الذي يهدف إلى إتباعه .

و عرف (Chen et al ,٢٠١٠) التجنب الضريبي علي أنه إدارة الربح الخاضع للضريبة بهدف تخفيضه من خلال أنشطة التخطيط الضريبي، القانونية أو المشكوك في قانونيتها أو غير القانونية، ومن ثم فإن التجنب الضريبي وفق هذا التعريف يشمل جميع الممارسات التي تهدف لتخفيض الضريبة بغض النظر عن مشروعيتها القانونية والأخلاقية.

وتري الباحثة أنه يمكن تعريف التجنب الضريبي علي أنه أحد أنشطة ممارسة العدوانية الضريبية المتعمدة من الشركات حيث يستهدف تحقيق وفورات ضريبية من خلال استغلال والإستفادة من الثغرات الموجودة بالقوانين الضريبية ، وعليه فإن ممارسة مثل هذه الأنشطة تتم في ظل الإلتزام التام للوائح والقوانين الضريبية .

آليات التجنب الضريبي : تقوم الشركات الدولية بالتجنب الضريبي وذلك لتحقيق الهدف الذي قامت من آجلة وهو تحقيق اقصى ربح وباقل التكاليف واقل عبء ضريبي ممكن وهي تلجا إلي التجنب الضريبي للتقليل من هذا العبء بصفة جزئية أو التخلص منه كليا عن طريق مجموعه من الأساليب التي تتمثل فيما يلي : الملاذات الضريبية Tax havens – التسعير التحويلي The transfer Pricing المنشأة الدائمة Permanent Enterprise – استراتيجية بدائل التمويل Financing alternatives لتخفيض الضرائب إلى اقصى قدر ممكن –استراتيجية نقل الأصول Outward Domestication بين الشركات لتخفيض الالتزامات الضريبية .

ومن أهم اليات التجنب الضريبي الملاذات الضريبية، توزيع الديون وتحويل الأرباح ، والتسعير التحويلي (السيد ، ٢٠٢٠ ، ص ١٤٣) .

١- **الملاذات الضريبية** :- تعد الملاذات الضريبية من أكثر ممارسات التجنب الضريبي أهمية، ويقصد بها مجموعة الدول التي توفر السرية المالية للتدفقات النقدية الوافدة إليها مما يجعل هذه الدول ملاذات آمنة للتجنب والتهرب الضريبي (يوسف ، ٢٠١٩) .

ويتم التجنب الضريبي في الملاذات الضريبية عن طريق:

١- إنشاء شركة وسيطة في الملاذ الضريبي وهو المبدأ الذي يرتكز علية النظام الدولي وهذه الشركات تلعب دور الوسيط اذا تقوم هذه الشركات الوسيطة علي مجموعه عناصر معينة هي :

- أنها شركة تم تأسيسها في بلد ذو معدل ضريبي منخفض أو لا تفرض ضرائب فيها نهائيا مثل الملاذات الضريبية .

- يتم تأسيس هذه الشركة والسيطرة عليها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مقيميين في بلد ذو معدل ضريبي مرتفع .

- يتم إدارة الإيرادات وتوجيهها من الشركة الأم إلي الشركة الوسيطة لأجل تمكين الشركة الأم من التجنب الضريبي من الضرائب ذات السعر المرتفع المفروض في الدولة الأصل . والصعب في هذه الطريقة هو تحديد هوية المالكين الحقيقيين لهذه الشركة الوسيطة ومقرها يكون وهمي في الملاذ الضريبي ، في حين أن المقر الحقيقي في الدولة التي تقع بها الشركة الأم ومن هناك تقوم هذه الأخيرة بالإدارة والتوجيه .

٢- قبل توزيع الأرباح يتم تقليل العبء الضريبي ألي اقصي حد ممكن في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع وتزيد منه في الدول ذات الملاذات الضريبية .

٣- بعد توزيع الأرباح فان الشركة الوسيطة الموجودة في الملاذات الضريبية لا تقوم بتحويل أرباحها إلي الشركة الأم حتى لا تفرض عليها ضرائب مرتفعة ولكن تعيد استثماره في الملاذات الضريبية نفسها أو تحويلها إلي دول أخرى أقل خضوعا للضريبة التسعير التحويلي (السيد ، ٢٠٢٠)

٢- **توزيع الديون وتحويل الأرباح** :-

في ظل هذه الآلية يتم تحويل الأرباح من المناطق ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى مناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة، وذلك من خلال الحصول على مزيد من القروض والسلفيات في

المناطق ذات معدلات ضريبية مرتفعة وتقليل حجم الديون في المناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة، وذلك دون تغيير حجم الدين الخاص بالشركة (Kadir، ٢٠١٨).

٣- نظام التسعير التحويلي (أسعار التحويل) :-

قد تعتمد الشركات علي مجموعة من القواعد والأساليب التي يتم بها تسعير المعاملات داخل وبين المؤسسات أو الفروع الخاضعة لإدارة أو ملكية مشتركة، ويتم تنظيم هذه المعاملات وطرق تسعيرها استراتيجية بما يتيح تخفيض المدفوعات الضريبية للشركات الأم، وتزيد درجة تعقد هذه الممارسة كأحد ممارسات التجنب الضريبي في الشركات متعددة الجنسيات (يوسف ، ٢٠١٩) .

كما أن استخدام أسعار تحويلية غير دقيقة تستخدم لتحويل البضاعة بين فروعها في المناطق هروبا إلى ضرائب منخفضة. وكذلك إستراتيجية الملاجئ الضريبية وعمليات الدمج والاستحواذ والتعويض، حيث أن التسعير التحويلي يمثل المحرك الأساسي لتجنب الضريبة بين المنشآت ، كما أن تلك الشركات تستخدم الملاذات الضريبية لزيادة مستوى تجنب الضريبة. (محمد ، ٢٠١٩ ص ١٧٣)

أساليب لتجنب دفع الضريبة : أعدت منظمة الشفافية الدولية تقرير عن التجنب الضريبي يتضمن عدد من الحالات تم توثيقها في العالم وقد إستخدمت عدة منها:- (حسن ، ٢٠١٨ ، ص ٣٧٠)

- يتم التعاقد مع شركات قانونية متخصصة في مجال الضرائب والمراجعة المالية حيث تقوم بالإستفادة من الثغرات القانونية وتقدم الإرشادات والتوصيات للمكلف من أجل تجنب الضريبة بشكل ظاهرياً يتمشى مع القانون .
- إستخدام أسلوب الرشوة ، حيث يقدم المتجنب الضريبى رشوة للقائمين على تحصيل الضريبة .
- بعض الشركات الكبرى من القطاع المالي تستخدم جماعات الضغط في بلدها للتأثير على صانعي القرار، بما يضمن لهم سن تشريعات وسياسات ضريبية تتلائم مع أهدافهم في الحد من دفع الضريبة.

وقد يساهم التخطيط الضريبى كأداة للتجنب الضريبي ، لأن أساليب التخطيط الضريبي والتي تستخدمها الشركات تتعارض مع أحكام القوانين الضريبية لتقليل الدخل الخاضع للضريبة من خلال التحايل لتصنيف الإيرادات والمصروفات . ونذكر بعض أمثلة للتجنب الضريبي منها :

- اللجؤ إلي التأجير التمويلي: وذلك لتجنب تكلفة الإيجار .
- التمويل بالإقتراض بدلاً من التمويل الذاتي والإستفادة من المعاملة الضريبية .
- القيد بسوق الأوراق المالية للأسهم لتجنب خضوع أرباحها للضريبة.

- توجيه الإستثمارات في محافظ إستثمارية عائدها معفي من الضريبة .
- إستخدام طرق تسجيل للإستثمارات المالية بالدفاتر ما بين التكلفة وحقوق الملكية لتجنب الخضوع للضريبة .

دور مهنة المحاسبة في انتشار ممارسات التجنب الضريبي:-

اشتهرت بعض منشآت المحاسبة بإنشاء مراكز ربحية تتضمن خطط ضريبية يتم تسويقها للعملاء الحاليين والمحتملين، وتقوم مكاتب المحاسبة الكبرى والمعروفة بالأربعة الكبار (Big 4) بتحديد حدود للمسئولية الإجتماعية للشركات والمعايير الأخلاقية في ظل تفسير القانون الضريبي ، بالإضافة إلي أن مكاتب المحاسبة تقدم خدمات استشارية بجانب خدمات المراجعة مما يسهل لتلك المكاتب الوصول للإدارة العليا وبيع منتجاتها من خطط التجنب الضريبي، مما يعطي مثالا على دور المحاسبين والخبراء الضريبيين في التوسع في الممارسات الضريبية العدوانية من أجل تحقيق مكاسب شخصية ، وذلك لما يتوافر لهم من معرفة تتعلق بحقائق ومفاهيم في المجال الضريبي. (محمود ، ٢٠١٧)

العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي: تتعدد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على ممارسات التجنب الضريبي، ويمكن اعتبار تلك العوامل : بمثابة مجموعة من الاعتبارات التي يجب أن يأخذها كلا من الممول الضريبي والمشرع الضريبي، وتتضمن تلك العوامل كلا من أنواع الضرائب التي يتضمنها النظام الضريبي، ومدي ارتفاع معدل الضريبة، و مدي وضوح أو تعقد التشريع الضريبي، وحجم الشركة، واخيرا ممارسة الشركات لعمليات دولية في دول مختلفة . (محمود ، ٢٠١٧)

الآثار المترتبة علي ممارسة التجنب الضريبي :

هناك العديد من الآثار التي تترتب علي ممارسة الإدارة للتجنب الضريبي، وتتمثل هذه الآثار في العوائد التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة، بالإضافة إلي التكاليف المترتبة علي تلك الممارسة، ويمكن تفسير هذه الآثار على النحو التالي :-

عوائد ممارسة التجنب الضريبي :- تمثل الوفورات النقدية أحد أهم المنافع المباشرة التي تحصل عليها المنشأة من ممارسة الإدارة للتجنب الضريبي، وتساهم هذه الوفورات في :-(عوض ، ٢٠١٩)

١- إتاحة المجال لمزيد من فرص الإستثمار، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشرة على قيمة المنشاة.

٢- توفير النقدية والتي يمكن استخدامها في تسيير أعمال المنشأة خلال الأجل القصير، كذلك في سداد أي التزامات طارئة، وتحسين الوضع المالي أمام جهات التمويل المختلفة؛ الأمر الذي يسهم في تخفيض تكلفة الإقتراض.

٣- تدعيم ثروة الملاك؛ سواء في صورة تعظيم قيمة المنشأة بزيادة حجم الإستثمارات،أو عن طريق التوزيعات النقدية المباشرة.

٤- تدعيم استمرارية الإدارة ومصالحها؛ حيث يمكن للإدارة إظهار مدي كفاءتها في تحقيق الإستقرار المالي للمنشأة وبالتالي الحصول على الدعم اللازم للإستمرار في الإدارة، بالإضافة إلى أن بعض الحوافز والمكافآت قد تكون مرتبطة بقدرة الإدارة علي تقليل العبء الضريبي المستحق على المنشأة.

٥- سعر السهم بالبورصة؛ قد يتأثر بشكل مباشرة بالأخبار الجيدة التي تنبثق عن قوة المركز المالي للمنشأة وتحقيقها لفوائض نقدية من ممارسة التجنب الضريبي.

٦- المرونة المالية، حيث تحتاج العديد من المنشآت خلال فترات معينة لتدفق نقدي يساهم في إضفاء نوع من الإستقرار المالي علي المنشأة خلال فترات تعرضها للأزمات.

تكاليف ممارسة التجنب الضريبي :-

يترتب علي قيام إدارة المنشأة بممارسة التجنب الضريبي العديد من الآثار غير الإيجابية التي تؤثر على أداء وقيمة المنشأة وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:-

١- أتعاب المحاسبين : التي تقوم المنشأة بدفعها من أجل ممارسة التجنب الضريبي بشكل صحيح، كذلك العمل على إظهار حقيقة هذه الممارسات أمام جهات القضاء في حال تعرض المنشأة لإتهامات في هذا الشأن.

٢- سمعة الشركة : فقد تتعرض المنشأة لإهتزاز الصورة أمام المجتمع إذا ما أثير الشك حول ممارسات المنشأة في تقليل العبء الضريبي عليها، وهو الأمر الذي قد يستغله المنافسين في الإقتطاع من الحصص السوقية الخاصة بالمنشأة لصالحهم.

٣- قيمة المنشأة وسعر السهم : فقد تتعرض إلي الإنخفاض بشكل كبير كرد فعل لإجراءات التجنب الضريبي التعسفي التي تقوم بها إدارة المنشأة ، والتي انكشفت أمام الجمهور.

٤- الإدارة الإنتهازية : حيث تساهم استخدام الإدارة لبعض الأنشطة الغامضة عند ممارسة التجنب الضريبي في إخفاء هذه الممارسات عن الملاك، واستغلالها في تعظيم العوائد الشخصية للإدارة ونقل الثروة من المنشأة إلي صالحهم الشخصي في صورة مكافآت غير مصرح بها، واستخدام الأموال في تحقيق مصالح شخصية .

٥- تعنت الإدارة الضريبة؛ حيث تتعامل الإدارة الضريبية مع المنشآت في ضوء الأثر التاريخي للمعاملات السابقة، حيث يؤدي تكرار تعمد ممارسة التجنب الضريبي من قبل الإدارة إلي دفع الإدارة الضريبية للتعامل بشكل تعسفي مع المنشأة في تعاملاتها الضريبية اللاحقة .

يتضح من العرض السابق لممارسات التجنب الضريبي أنها لها تأثير بالسلب تارة وبالإيجاب تارةً أخري علي قيمة المنشأة وهو ما تحاول الباحثة تفسيره من خلال الدراسة الحالية بالإعتماد علي بيانات قطاع المقاولات في وجود بعض المتغيرات الحاكمة والتي من الممكن ان تفسر طبيعة هذا التأثير لاحقاً .

تاسعاً : قيمة المنشأة: المفهوم ومؤشرات القياس من منظور أصحاب المصالح

مقدمة :

هناك العديد من الأهداف التي يخدمها قياس قيمة المنشأة منها؛ مساعدة المستثمرين على إتخاذ قرارات البيع او الشراء او الإحتفاظ بالأسهم وتكوين محافظ الإستثمار ، والإكتتاب العام الأول ومساعدة المقرضين على اتخاذ قرار الإقراض من خلال تقييم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها في مواعيد استحقاقها ، بالإضافة إلي تقييم قدرتها على الإستمرار مستقبلا، علاوة على أن قياس قيمة المنشأة يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية وكذلك قرارات الإندماج والاستحواذ ، حيث ترغب الإدارة في اختيار أفضل الفرص الإستثمارية التي تزيد من عوائد وقيمة الشركة وكذلك اختيار أفضل مصادر التمويل وبتكلفة منخفضة ، ولكن مع تعدد أصحاب المصالح أصبح يمكن قياس قيمة المنشأة من وجهات نظر متعددة وبطرق مختلفة وعلى مستويات مختلفة .(طلخان، ٢٠١٧ ، فرج ، ٢٠١٧)

وبذلك أصبح مفهوم خلق قيمة للمنشأة من منظور المساهمين هدفا رئيسيا تسعى المنشآت إلى تحقيقه من خلال تحقيق عوائد تفوق تكلفة رأس المال، ويعتبر البعض أن هذا الهدف هو الأقدر

على دمج مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة توفير أساليب جديدة للقياس والتقويم من شأنها تحديد مدى قدرة المنشأة على تحقيق تلك القيمة . (الصياد ،٢٠٢٠ ، ص٣)

مفهوم قيمة المنشأة : لا يوجد اتفاق بين الدراسات على تعريف محدد لقيمة الشركة حيث يعبر عنها البعض بأنها عبارة عن عائد السهم، و أشار البعض الآخر إلى أداء الشركة كتعبير عن قيمتها، كما عبر البعض عن قيمة الشركة من خلال فرص نمو الشركة في المستقبل، و عرفها البعض الآخر على أنها إجمالي القيمة السوقية لأصول الشركة . (الصيرفي ، ٢٠١٦)

وقد عرفها (على ، ٢٠١٧) أنها عملية تحديد القيمة الإقتصادية لها في جميع المجالات طبقا لهدف الشركة الذي تسعى إليه، حيث أن الهدف الرئيسي للمنشآت هو هدف تعظيم ثروة الملاك ، وعليه فإن الشركة ككل يجب أن تسعي نحو تحقيق هذا الهدف .

كما عرفها (جودة ، ٢٠٢١) علي أنها نتاج القرارات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية الجيدة، حيث تزداد قيمة الشركة في حالة كفاءة نتائج هذه القرارت بالتالي تسعى إدارتها لإتخاذ الاجراءات التي تؤدي إلى تعظيم قيمتها ، أما في حالة ضعف نتائجها يؤدي ذلك لإنخفاض قيمة الشركة.

مما سبق يتضح للباحثة صعوبة تحديد مفهوم محدد ، حيث أن مفهوم قيمة المنشأة يختلف باختلاف وجهات النظر المختلفة للقيمة من قبل أصحاب المصلحة المختلفين، والذي يؤثر بدوره على طريقة قياسه وتباين مؤشرات قياسها.

أهداف قياس قيمة المنشأة :

تعمل نظرية أصحاب المصلحة على توسيع أدوار المدير ومسؤولياته إلى ما هو أبعد من تعظيم الربح لتشمل مصالح ومطالبات مجموعات أصحاب المصلحة غير المساهمين للحصول على ميزة تنافسية تخلق قيمة اقتصادية . Rudyanto, A., Julisar, J. and Debora, D. (2023), ،

حيث تعتبر الشركة تحالف بين العديد من الأطراف من المديرين والعاملين والمساهمين والعملاء وأطراف أخرى ولكل منهم أهدافة وبصفة عامة تهدف معظم الشركات لتعظيم أرباحها وتدنية تكاليفها وزيادة حصتها السوقية وتضح أهمية قيمة الشركة من الهدف الذي تسعى الشركة إليه ، وبالرغم من الاختلاف حول ما هيه الأهداف فهناك مجموعة من الأهداف التي اهتمت بها الشركات ومنها :- (جودة ، ٢٠٢١)

- **تعظيم الأرباح** :- وفقا لهذا الهدف تهتم الشركة بتحقيق نسبة أكبر من الأرباح والاحتفاظ بها بهدف زيادة حقوق المساهمين في الشركة ، وعلى الرغم من أن هذا الهدف يعتبر رئيسي إلا أنه واجه العديد من الانتقادات ومنها أنه عرضة للتلاعب المحاسبي وعدم التفرقة بين الربح في الأجل القصير والأجل الطويل كما أنه لا يأخذ بعامل المخاطرة وبالتالي فهو لا يمثل الهدف الرئيسي للشركة بشكل دقيق لذلك ظهر هدف تعظيم قيمة الشركة .
- **تعظيم قيمة الشركة** :- شهد العقد الأخير ثورة في العلاقة بين الشركة وملاكها ، حيث أن المساهمين هم ملاك الشركة الذين يقومون بشراء الأسهم بهدف تعظيم العائد على رأس المال المملوك والحصول على عائد جيد من استثماراتهم وتعظيم قيمة أسهمهم دون التعرض لمخاطر ، وفي معظم الحالات ينتخب المساهمين أعضاء مجلس إدارة يقومون بتعيين مديرين للشركة يديرونها نيابة عن المساهمين ، والذين ينبغي عليهم اتباع سياسات لتعزيز القيمة للمساهمين وتعرف هذه القيمة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدار حياة الشركة ، ولذلك أصبح من المسلم به عالميا تقريبا أن الهدف العام للشركة هو خلق قيمة للمساهمين من خلال تعظيم قيمة الشركة ممثلة في قيمتها السوقية.

أهم مقاييس قيمة المنشأة:

لقد تعددت المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة في قياس قيمة الشركة، ولكل منها مزاياه وعيوبه ومتطلبات تطبيقه خاصة من منظور محاسبي، لذلك سوف يتم عرض أكثر المقاييس إستخداماً على النحو التالي :-

١- **المدخل المحاسبي (الدفتري) The Book Value Approach**: وهو أبسط مداخل تقدير قيمة الشركة وهي عبارة عن صافي قيمة الأصول الواردة في قائمة المركز المالي في تاريخ التقييم ، وهو يمتاز بالثبات وإمكانية التحقق وتوفير الوقت الجهد ، ولكن يواجه بعض المشكلات وهي مشاكل عدم ثبات وحدة النقد وعدم معالجة الآثار التضخم والتقادم والتغيرات في القوة الشرائية للنقود ، ومشكلات القياس المحاسبي المختلف من حيث الطرق والأساليب بين عناصر الأصول والالتزامات ، كما أنه لا يعكس درجة المخاطرة . (محمد ، ٢٠١٩)

٢- **مقياس Tobin's Q**: يعتبر مقياس Tobin'S Qمن أشهر المقاييس المستخدمة في قياس قيمة الشركة والذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات إلا أن هذه الدراسات إختلفت فيما بينها في كيفية قياس قيمة الشركة باستخدام هذا النموذج :(مبارك ، ٢٠١٧ ، ص ٤٢٦)

Tobin'sQ = الالتزامات والقيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول .

٣- **معدل العائد على الأصول (ROA)**: أحد المقاييس المستخدمة في قياس أداء الشركة ، ويقاس معدل العائد على الإستثمار من خلال المعادلة التالية (صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب ÷ إجمالي الأصول).

٤- **مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية :-** MTB: نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية عبارة عن (القيمة السوقية للأسهم العادية + قيمة الأسهم الممتازة) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.

تحليل العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة :

تعتبر الممارسات الضريبية العدوانية التى يترتب عليها تدنية العبء الضريبي للشركة من الممارسات الهامة من قبل ادارة الشركات والتي تلقى اهتمامًا كبيرًا من جانب مساهمي وملاك الشركة، نظرا لأنه قد يترتب على تلك الممارسات انخفاض في العبء الضريبي للشركة ومن ثم زيادة في التدفقات النقدية الداخلة للشركة، بما قد ينعكس ايجابا على قيمة الشركة. وبالرغم من ذلك تنطوى تلك الممارسات على مخاطر وتكاليف محتملة قد لا تؤدى إلى تعظيم الشركة لأرباحها بعد الضريبة. كما قد تنشأ تكاليف مالية مرتبطة بمشاكل الوكالة ناتجة عن السلوك الانتهازي للمديرين نتيجة تلك الممارسات , وبالتالي قد تؤثر الممارسات الضريبية العدوانية إيجابًا أو سلبًا على قيمة الشركة. ومن ثم تستهدف هذه الفرعية من البحث استعراض النظريات المفسرة للعلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة المنشأة، وكذلك استقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الممارسات الضريبية العدوانية على قيمة الشركة . (محمود ، ٢٠٢٣، ص١١٨)

ومن الناحية النظرية، يؤدي ارتفاع مستوى تجنب الضريبة إلى زيادة ثروة الملاك، من خلال تخفيض التدفقات النقدية الخارجة إلى السلطات الضريبية حيث يمكن أن يحدث تجنب الضريبة من خلال استراتيجيات ضريبية معقدة كما أشارنا سابقاً .

وفي مقابل ذلك، قد تستهلك أنشطة تجنب الضريبة موارد المنشأة بدرجة كبيرة، ومن ثم ترتبط بتكلفة مرتفعة، كما أنها أنشطة معقدة ومشوهة ولا تتسم بالشفافية ، مما يؤدي إلى انخفاض سعر السهم عندما ترد أنباء عن تورط المنشأة في الملاذات الضريبية، كما أن أنشطة تجنب الضريبة تخفض من المرونة المالية وتزيد من عدم اليقين بشأن الربحية المستقبلية للمنشآت.(محمد ، ٢٠٢٠)

يتضح للباحثة وجود نتائج سلبية وأخري إيجابية لممارسات التجنب الضريبي علي أداء المنشأة وهو ما ستحاول الدراسة التطبيقية تفسيره في ظل وجود بعض المتغيرات الحاكمة.

عاشراً : الدراسة التطبيقية

تتناول الدراسة التطبيقية كلا من مجتمع وعينة الدراسة، قياس متغيرات الدارسة ،الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ونتائج اختبار فروض الدراسة ، وذلك على النحو التالي:

١- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من بعض الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذة الشركات عددها٥٠ شركة وذلك علي مدار فترة خمس سنوات من ٢٠١٧ – ٢٠٢١ وذلك وفقاً للمعايير التالية :

- أن تكون الشركات مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري علي مدار فترة الدراسة .
- أن تكون العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية لشركات العينة هي الجنية المصري .
- أن تنتهي السنة المالية للشركات محل الدراسة في ١٢/٣١ من كل عام .

٢- مصادر الحصول على البيانات: إعتمدت الباحثة في الحصول على التقارير المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على مجموعة من المصادر المتمثلة في:

- موقع البورصة المصرية.
- موقع مباشر مصر.
- المواقع الإلكترونية لبعض الشركات في حالة عدم توافر البيانات في المصدرين السابقين .

جدول رقم (1)

حجم عينة الدراسة وفقاً لطبيعة القطاع الإقتصادي

اسم القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
العقارات	٢٢	١١٠	%٤٤
إتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٣	١٥	%٦
رعاية صحية وأدوية	٩	٤٥	%١٨
سياحة وترفيه	٤	٢٠	%٨
مواد بناء	٣	١٥	%٦
خدمات ومنتجات صناعية	٥	٢٥	%١٠
الأغذية	١	٥	%٢
أسمدة وكيماويات	٣	١٥	%٦
الإجمالي	٥٠ شركة	٢٥٠ مشاهدة	%١٠٠

٢- توصيف متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

يتضح من تتبع فروض البحث ، أن متغيرات الدراسة تتضمن متغير مستقل وهو التجنب الضريب ، ومتغير تابع وهو قيمة الشركة ، وبعض المتغيرات الحاكمة مثل حجم الشركة والرافعة المالية .

- **المتغير المستقل (التجنب الضريبي) :**

ويتم قياسه عن طريق معدل الضريبة الفعلي الحالي current ETR= قيمة مصروف ضريبة الدخل عن السنة الحالية / الدخل المحاسبي قبل الضريبة ويعكس هذا المقياس استراتيجية تأخير أو تأجيل دفع الضريبة وذلك لاستخدامه مصروف الضريبة عن الفترة الحالية، وأن انخفاض هذا المعدل يعكس ارتفاع معدل القيام بأنشطة التجنب الضريبي .

- **المتغير التابع (قيمة المنشأة) :** ويتم قياسه عن طريق معدل العائد على الأصول ROA ، يُعبر معدل العائد علي الأصول عن الأداء المالي للشركة . وقد خلصت بعض الدراسات إلى أن الشركات ذات الربحية الكبيرة هي الأكثر انخراطاً في ممارسات التجنب الضريبي. في حين أوضح البعض الآخر أنه كلما ارتفع معدل العائد على الأصول كلما انخفض ميول الشركة لتبني سياسات التجنب الضريبي .

معدل العائد علي أصول الشركة = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الأصول.

- **المتغيرات الرقابية :** ترجع أهمية المتغيرات الرقابية إلى كونها من المُحتمل أن تؤثر على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة بمراجعة الباحث للدراسات السابقة ذات الصلة، فإن الدراسة الحالية سوف تعتمد على اثنين من المتغيرات الرقابية بهدف تحسين دقة التنبؤات وموثوقية نتائج التحليل، وتتمثل تلك المتغيرات في :
  - حجم الشركة ويتم حسابه عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول .
  - الرافعة المالية = إجمالي الإلتزامات – حقوق الملكية / إجمالي الأصول .

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:-**

١. مقياس Deviance (D) :

لإختبار ما إذا كان النموذج مناسب للبيانات أم لا ويحسب باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$Deviance = 2\sum\left[y_i \log\left(\frac{y_i}{\hat{y}_i}\right) - \left(y_i - \hat{y}_i\right)\right]$$

٢. مقياس Pearson Chi–Square:

لإختبار ايضا ما إذا كان النموذج مناسب للبيانات أم لا ويحسب باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$Pearson\,Chi-Square=\sum\left(y_i-\hat{y}_i\right)^2$$

٣. معامل التحديد:

ويستخدم معامل التحديد لبيان النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع تفسيرها المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، ويرمز له بالرمز R^2 فإذا كانت القيمة 70. مثلاً فيمكن للمتغير المستقل تفسير نسبة 70% من المتغير التابع ويرجع 30% وهو الباقي يأتي من العوامل الأخرى.

4- اختبار جودة التوفيق للبيانات:-

قبل البدء في تحليل فروض الدراسة قامت الباحثة بعمل **اختبار جودة التوفيق للبيانات** لمعرفة التوزيعات الاحتمالية للمتغير التابع **(قيمة المنشأة)** وذلك بالاعتماد على اختبار كلوموجراف سيمرنوف Kolmogorov–Smirnov ، Shapiro–Wilk ، وكانت النتائج كما يلى:

جدول (2) اختبار طبيعة البيانات

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Y	.246	250	.000	.550	250	.000
X1	.172	250	.000	.792	250	.000
Z1	.061	250	.027	.990	250	.096
Z2	.496	250	.000	.041	250	.000

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- أن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وفقا لإختبار (Kolmogorov–Smirnov ، Shapiro–Wilk) لا تتبع توزيع طبيعي وذلك عند مستوى معنوية (.000) . (.000),(.096),(.000),

5- اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

قامت الباحثة بعمل اختبار Multi Collinearity لفحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية، ومن ثم إيجاد معامل تضخم

التباين VIF (Variance Inflation Factor)، حيث يعد هذا المعامل مقياسًا لمدى تأثير الارتباط بين متغيرات الدراسة، بحيث إذا كانت قيمة (VIF) أقل من (10) فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج بين المتغيرات المستقلة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3) اختبار (Variance Inflation Test) للتداخل الخطي لمتغيرات الدراسة

Variables	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
التجنب	.954	1.048
حجم الشركة	.845	1.183
الرافعة المالية	.824	1.213

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم معامل (VIF) لجميع **متغيرات الدراسة** أقل من (10) ، وهذا يعني وجود ارتباط ضعيف جداً بين **متغيرات الدراسة**، ومن ثم فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل أو الإزدواج الخطي.

6- تحليل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة :

قامت الباحثة بتحليل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة بين المتغير المستقل **(التجنب)** والمتغير التابع **(قيمة المنشأة)** والمتغيرات الحاكمة **(حجم الشركة، الرافعة المالية)** باستخدام **معامل ارتباط بيرسون** كما يلى:

جدول رقم (4) نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات		التجنب	حجم الشركة	الرافعة المالية	قيمة المنشأة
التجنب	person Correlation	1.000			
	Sig. (2-tailed)	----			
	N	247			
حجم الشركة	person Correlation	-.129	1.000		
	Sig. (2-tailed)	..043	----		
	N	247	250		
الرافعة المالية	person Correlation	-.207	.395**	1.000	
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	----	
	N	241	244	250	
قيمة المنشأة	person Correlation	-.017	.055	-.082-	1.000
	Sig. (2-tailed)	..792	.385	.201	----
	N	244	247	242	٢٤٧

**** تشير إلي معنوية معامل الإرتباط عند مستوي معنوية0.01 .**

المصدر :من إعداد الباحثة بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائى.SPSS

من خلال الجدول السابق يُمكن إستنتاج ما يلي:

– لا توجد علاقة ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة (التجنب، حجم الشركة، الرافعة المالية) والمتغير التابع (قيمة المنشأة).

مما سبق نستطيع ان نستنتج أنه لا توجد علاقة ارتباط خطية معنوية ذات دلالة إحصائية بين ابعاد الدراسة (التجنب، حجم الشركة، الرافعة المالية) والمتغير التابع (قيمة المنشأة) بالتطبيق على الشركات محل الدراسة والبحث.

7- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:– قامت الباحثة بإجراء التحليل الوصفي للمتغير التابع **(قيمة المنشأة)** حسب الشركات وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (5) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Y	250	-55.25	141.23	5.8840	12.00706
X1	250	-112.92	86.80	2.3793	16.84207
Z1	250	11.99	25.29	19.8136	2.35382
Z2	250	.00	603.85	2.9362	38.16478
Valid N (listwise)	250				

المصدر: إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- يتضح من خلال جدول (5) الإحصاء الوصفي للمتغير التابع أداء الشركة حسب الشركات (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري ، وأقل قيمة واكبر قيمة) خلال فترة الدراسة. ونلاحظ أن متوسط أداء الشركة كان يُقدر ب (5.8840) بحد أدني (55.25-) وحد أعلي (141.23) .
- يلاحظ أن متوسط التجنب الضريبي للشركات كان يُقدر ب (2.3793) بحد أدني (112.92-) وحد أعلي (86.80) .
- قامت الباحثة أيضاً بإيجاد الانحراف المعياري الذي يعبر عن مدى تشتت البيانات بالنسبة إلى متوسطها، فنجد أنه بلغ 12.00706 بالنسبة لأداء الشركات وبلغ 16.84207 بالنسبة للتجنب الضريبي.

8– **نتائج اختبار فرضيات الدراسة** :– لتحقيق أهداف البحث وسعيًا للتغلب على مشكلة البحث فإن الباحثة سوف تعتمد في إعداد البحث على الفروض التالية :

الفرض الرئيسي الأول: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات محل الدراسة حول درجة ممارسات التجنب الضريبي .

- اختبار مدى الاختلاف بين الشركات حول درجة ممارسات التجنب الضريبي لفحص الفروق المعنوية بين الشركات محل الدراسة حول درجة ممارسات التجنب الضريبي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة حول درجة ممارسات التجنب الضريبي، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal–wallisلمقارنة درجة ممارسات التجنب الضريبي بين شركات العينة محل الدراسة، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بينها حول درجة ممارسات التجنب الضريبي من خلال الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6) نتائج الفروق بين الشركات حول درجة ممارسات التجنب الضريبي (X)

Kruskal–Wallis Test

Ranks

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
79.20	101.40	147.20	153.60	167.40	123.00	112.40	128.20	14.60	155.20	Mean Rank
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
155.40	110.80	187.0	20.60	127.80	158.20	65.40	18.20	173.00	136.60	Mean Rank
30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
160.20	120.20	121.40	121.20	96.70	183.80	137.80	212.80	141.00	141.00	Mean Rank
40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
97.0	150.0	82.40	161.80	104.0	142.60	137.0	177.60	231.20	145.80	Mean Rank
50	49	48	47	46	45	44	43	42	41	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
223.40	76.40	108.40	81.20	88.20	46.40	123.0	105.40	139.90	82.0	Mean Rank
250										Total
49										df
106.673										Chi–Square
.000										Asymp. Sig.

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- مستوى المعنوية **لمتغير التجنب الضريبي** اقل من ٠.٠٥ اي ان هذا المتغير معنوي ، وهذا يدل على إختلاف **التجنب الضريبي** بين الشركات،

وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي بالنسبة لجميع للشركات، أي توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات حسب التجنب الضريبي.

الفرض الرئيسي الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات محل الدراسة حول قيمة المنشأة.

- اختبار مدى الاختلاف بين الشركات حول درجة أداء المنشأة لفحص الفروق المعنوية بين الشركات محل الدراسة حول درجة قيمة المنشأة يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة حول قيمة المنشأة ، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal–wallis لمقارنة قيمة المنشأة بين شركات العينة محل الدراسة، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بينها حول قيمة المنشأة من خلال الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7) نتائج الفروق بين الشركات حول قيمة المنشأة (Y) :

Kruskal–Wallis Test

Ranks

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
165.60	30.20	98.80	94.20	151.40	223.00	124.20	184.00	37.60	72.00	Mean Rank
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
25.0	84.60	41.20	30	120.0	115.80	214.80	121.40	39.40	139.80	Mean Rank
30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
168.40	134.80	66.60	109.80	75.60	50.60	157.60	117.20	195.00	164.60	Mean Rank
40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
175.40	195.80	106.00	140.40	188.00	189.20	91.00	99.60	61.40	136.00	Mean Rank
50	49	48	47	46	45	44	43	42	41	COD
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	N
159.0	156.40	197.20	128.0	37.20	141.60	234.80	201.0	158.20	125.60	Mean Rank
250										Total
49										df
106.673										Chi–Square
.000										Asymp. Sig.

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- أن مستوى المعنوية لأداء المنشأة أقل من ٠.٠٥ أي ان هذا المتغير معنوي ، وهذا يدل على إختلاف **أداء المنشأة** بين الشركات محل الدراسة، أي أننا **نرفض الفرض العدمي** بالنسبة لجميع للشركات، أي توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات حسب قيمة المنشأة.

9- الفرض الرئيسي الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (التجنب الضريبي) على المتغير التابع قيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات محل الدراسة والبحث.

لاختبار هذا الفرض استخدمت الباحثة الانحدار الخطي Inverse Gaussian بدالة الربط Identity كأحد نماذج الانحدار الخطي المعمم وحصلت على النتائج التالية:

١. اختبار معنوية النموذج بالكامل وجودته (Goodness of fit):

قامت الباحثة باختبار **Omnibus Test** لمعرفة هل النموذج معنوي أم لا كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8) Omnibus Test إختبار معنوية نموذج

Omnibus Test[a]		
Likelihood Ratio Chi-Square	Df	Sig.
466.485	56	.000

نلاحظ من الجدول ما يلى: أن الإختبار معنوي حيث ان مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

٢. تقدير معالم النموذج:

تم الحصول على تقديرات معالم النموذج والاخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة احصاء ووجد كا تربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9) مقاييس النموذج المستخدم

Parameter Estimates							
Parameter	B	Std. Error	**Exp(B)**	Wild chi-square	df	Sig.	R-square
(Intercept)	-11.779	11.3808	7.663E-6	1180.728	1	.301	.582**
الشركة	-----	-----	-----	255.381	49	.000	
السنة	-----	-----	-----	115.779	4	.000	
التجنب x1	.023	.0034	1.023	45.746	1	.000	
حجم الشركة	1.313	.1543	3.717	72.426	1	.000	
الرافعة المالية	-5.309	1.2457	.005	18.161	1	.000	

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- مستوى المعنوية لجميع المتغيرات اقل من ٠.٠٥ اي ان هذه المتغيرات معنوية ولها تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع قيمة المنشأة .

- أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٠.٥٨٢) أي أن المتغير المستقل التجنب والمتغيرات الحاكمة (حجم الشركة، الرافعة المالية) والمتغيرات الفئوية (الشركات، والسنة) تفسر (٥٨.٢%) من التغير الكلي في المتغير التابع قيمة المنشأة، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي أو ربما ترجع لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج .
- معامل الانحدار للمتغير التجنب الضريبي ومتغير حجم الشركة جاء موجب، مما يعني وجود علاقة إيجابية. وبالنسبة ل (Exp(B)) اذا كان الفرق بينها وبين الواحد الصحيح موجب فإن المتغير التابع يزيد بمقدار هذا الفرق اذا زاد المتغير المستقل وحدة واحدة ، واذا كان الفرق بينها وبين الواحد الصحيح سالب فإنه يقل بمقدار هذا الفرق اذا زاد المتغير المستقل وحدة واحدة، أي يزيد المتغير التابع بمقدار (٠.٠٢٣) كلما زاد المتغير المستقل التجنب وحدة واحدة، كما يزيد المتغير التابع بمقدار (٢.٧١٧) كلما زاد المتغير الرقابي حجم الشركة وحدة واحدة، بينما جاء معامل الانحدار للمتغير الرقابي الرافعة المالية سالباً، مما يعني وجود علاقة سالبة، أي يقل المتغير التابع بمقدار (٠.٩٩٥) كلما زاد المتغير الرقابي الرافعة المالية وحدة واحدة .
- **النموذج المقدر** كما يلي :

$$1/\mu_y = (0.023)\, x_1 + (1.313)\, Z1 - (5.309)\, Z2$$

حيث ان :

μ_y : القيمة المتوقعة للمتغير التابع **(قيمة المنشأة)**

x_1 : المتغير المستقل **(التجنب)**

Z_1 : المتغير الرقابي **(حجم الشركة)**

Z_2 : المتغير الرقابي **(الرافعة المالية)**

بناءا على النتائج السابقة نرفض الفرض العدم ونقبل البديل بالنسبة للمتغير المستقل **التجنب الضريبي والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، الرافعة المالية)**، أي يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع **(قيمة المنشأة)** خلال سنوات الدراسة المذكورة بالتطبيق على الشركات محل الدراسة .

الخلاصة والنتائج والتوصيات :

أولاً : الخلاصة والنتائج :

إستهدف هذا البحث بشكل أساسي دراسة واختبار أثر ممارسات التجنب الضريبي علي قيمة المنشأة لبعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك في ظل حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرين رقابيين .

نتائج الدراسة :

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول ممارسات العدوانية الضريبية (التجنب الضريبي) حيث أن قيمة الدلالة أقل من٥%.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول قيمة المنشأة حيث أن قيمة الدلالة اقل من ٥% .

٣-يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للتجنب الضريبي على قيمة المنشأة خلال سنوات الدراسة المذكورة فى الشركات محل الدراسة .

٤- توجد علاقة إيجابية بين حجم وقيمة المنشأة حيث تزيد قيمة المنشأة بمقدار (2.76) كلما زاد حجم الشركة بمقدار وحدة واحدة .

٥- توجد علاقة سالبة بين الرافعة المالية وقيمة المنشأة حيث تقل قيمة المنشأة بمقدار (.99) كلما زادت الرافعة المالية للشركة بمقدار درجة واحدة .

ثانياً : التوصيات :

١- الإهتمام من قبل الإدارة الضريبية بعقد ندوات للممولين للتوعية بمفهوم العدوانية الضريبية والتوعية بأثارها السلبية لكلاً من الممولين والإدارة الضريبية حيث تتسبب ممارسات العدوانية الضريبية في ضياع مبالغ كبيرة من الإيرادات الضريبية والتي من المفترض أن يتم استخدامها في عمل المشروعات القومية وتحقيق العدالة والرفاهية الإجتماعية للمجتمع.

٢- ضرورة اجراء مزيد من التعديلات في التشريعات الضريبية وذلك بإقرار عقوبات علي الشركات التي يثبت تورطها في ممارسات العدوانية الضريبية بصورة متكررة .

٣- ضرورة قيام الإدارة الضريبية بإعادة النظر في المميزات والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين والتي قد تمثل ملاذات ضريبية يمكن استغلالها للقيام بممارسات التجنب أو التهرب الضريبي .

٤- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية والتي يمكن أن توضح الأثار السلبية للممارسات العدوانية الضريبية بكافة أشكالها علي قيمة الشركات وقرارات أصحاب المصالح .

مجالات البحث المقترحة :

١- أثر خصائص لجان المراجعة علي التجنب الضريبي وانعكاس ذلك علي تكلفة التمويل .

٢- أثر جودة المراجعة المدركة علي ممارسات التجنب الضريبي وانعكاس ذلك علي كفاءة القرارات الإستثمارية .

٣- اختبار أثر الممارسات العدوانية للضريبة علي جودة التقارير المالية وعلاقتها بتكلفة التمويل بالإقتراض .

- **المراجع العربية :**

١- أبو سالم ، سيد سالم محمد ، (٢٠٢٠) ، " العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي : نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية : دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية " مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج ٢٤ ،ع ٣، ص ص ١-٤٠.

٢- الباز، ماجد مصطفى علي ، (٢٠٢١) ، " أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري" ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، مج ٣، ع ١ ، ص ص ٥٤١-٦٠٢ .

٣- السيد، أحمد رفعت ، (٢٠٢٠) ، " تأثير المسئولية الاجتماعية للشركات علي العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية علي سوق الأوراق المالية المصرية " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ع ١، ص ص ١٣٥-١٥٤.

٤- السيد، محمد صابر حمودة ، (٢٠٢١) ، " أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية " المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، س٨، ع٤، ص ص ٩ -٩٢ .

٥- الصياد ، علي محمد علي ، (٢٠٢٠) ، " أثر جودة التقرير المالي واختيار مراقب الحسابات على تعظيم قيمة المنشأة من منظور المساهمين "دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مج٤، ع ٣، ص ص ١-٣٣ .

٦- حسن ، يوسف صلاح عبد الله ،(٢٠١٨) " أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة " مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مج٢، ع٢، ص ص ٣٤٥-٤٠١ .

٧- جودة ، إيمان عوض عبد المحسن ، (٢٠٢١) ، " أ ثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية" مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، س ٤١ ،ع ١، ص ص ٢٨٩-٣٢٤.

٨- طلخان، السيدة مختار عبدالغنى ،(٢٠١٧) " أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة على ملاءمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة: دراسة

تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مج١، ع ١، ص ص ٣٩٧-٤٤٦ .

٩- على، باسم رشيد ، (٢٠١٧) ، " إطار مقترح لمراجعة الأشطة البيئية وأثرة على قيمة المنشاة – دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .

١٠-علي، محمود أحمد أحمد ،(٢٠٢٠) " أثر جودة المراجعة المدركة علي أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة " مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مج٤، ع ٣، ص ص ١-٥٩ .

١١-عوض ، محمد محمود سليمان محمد ، (٢٠١٩) ، " العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة: دراسة اختبارية " مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج ٢٣ ،ع ٣، ص ص ١-٦١.

١٢-فرج ، هاني خليل، (٢٠١٧) ، " أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان: دراسة تجريبية" مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج ٢١ ،ع ١، ص ص ٦٢٣-٦٨٣.

١٣-مبارك ، سهام عبد المنجي ،(٢٠١٧) " أثر الإفصاح المحاسبي عن التحوط كنشاط لإدارة مخاطر سعر الصرف علي قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية" مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مج١، ع ١، ص ص ٤٠١-٤٦٢ .

١٤- محمد، حسناء عطية حامد، (٢٠١٨) ، " تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة طنطا،ع ٢، ص ص ٢٢٦-٣٠٤.

١٥-محمد ، عبد الله حسين يونس ، (٢٠٢٠) ، " أ ثر جودة التقارير المالية والقدرة الإدارية على العلاقة بين ممارسات تجنب الضريبة وكفاءة القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية" مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج ٢٤ ،ع ٣، ص ص ١-٤٨.

١٦-محمد ، عمرو محمد خميس ، (٢٠١٩) ، " أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة طنطا،ع ٢، ص ص ١٥٢-٢٠٩.

١٧-محمود، عمرو السيد ذكي ، (٢٠١٧) ، " دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر " مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج ٢١ ،ع ١، ص ص ٣٠٧-٣٦١.

١٨-محمود ، عمرو السيد زكي ، (٢٠٢٣) ، " أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الممارسات الضريبية العدوانية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مج٧، ع ١، ص ص ٩٥-١٨٠ .

١٩-محمود ، هدي عبد الغنى، (٢٠١٦) ، " دور التخطيط الضريبي في إدارة الأرباح وتحقيق وفورات اقتصادية "، مجلة المال والتجارة، مصر ،ع ٥٦٦ ، ص ص ١٤ -٢١.

٢٠-مصطفى، منة الله محمد محمد محمد ، (٢٠١٨) ، " انعكاسات ممارسة أنشطة التخطيط الضريبي على القيمة العادلة للمنشأة في ظل وجود حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية " مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج٢٢، ع ٤ ، ص ص١٣٠-١٥٧ .

٢١-موسي ، بوسي حمدي حسن ، (٢٠٢٠) ، " أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، مج٤، ع ٣، ص ص ١-٧٠ .

٢٢-يوسف، أيمن يوسف محمود ، (٢٠١٩) ، " أثر تركز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج ٢٣ ،ع ٤، ص ص ١-٦٨.

- **المراجع الأجنبية :**

1- Arora, T.S. and Gill, S. (2022), "Impact of corporate tax aggressiveness on firm value: evidence from India", Managerial Finance, Vol. 48 No. 2, pp. 313-333.

2- Chen, S., X. Chen, Q. Cheng, and T. Shevlin (2010), "Are family firms more tax aggressive than non-family firms?" , Journal of Financial Economics, Vol 91, No (1) pp. 41–61

3- Frank, M.M., Lynch, L.J., Rego, S.O, 2009, " Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting", The Accounting Review ,Vol. 84, No. 2, pp. 467-4496.

4- Guedrib, M. and Marouani, G. (2023), "The interactive impact of tax avoidance and tax risk on the firm value: new evidence in the Tunisian context", Asian Review of Accounting, Vol. 31 No. 2, pp. 203-226.
5- Hamza, T. and Zaatir, E. (2021), "Does corporate tax aggressiveness explain future stock price crash? Empirical evidence from France", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 19 No. 1, pp. 55-76.
6- Jbir, S., Neifar, S. and Makni, F, Y. (2021), "CEO compensation, CEO attributes and tax aggressiveness: evidence from French firms listed on the CAC 40", Journal of Financial Crime, Vol. 28 No. 4, pp. 1141-1160.
7- Jin, D., Shen, H., Wang, H. and Yin, D. (2023), "Do state tax changes affect corporate tax aggressiveness? US evidence", Pacific Accounting Review, Vol. 35 No. 1, pp. 161-179.
8- Kadir, A. , (2018)." The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Corporate Tax Avoidance in Nigerian Listed Manufacturing Companies ", Global Journal of Contemporary Research in Accounting Auditing and Business Ethics (GJCRA), VOL.4,ISS. 1, PP.622-636.
9- Kateb, I. and Ftouhi, K. (2024), "Ethical governance and the board's moderating role in Zakat avoidance effects on firm value in muslim nations", Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 32 No. 1, pp. 98-117.
10- Kirkpatrick, A.K. and Radicic, D. (2020), "Tax Planning Activities and Firm Value: A Dynamic Panel Analysis", Hasseldine, J. (Ed.) Advances in Taxation (Advances in Taxation, Vol. 27), Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. 103-123.
11- Madah, M. and Muhammad M.S. (2021), "The effect of audit fees, audit quality and board ownership on tax aggressiveness: evidence from Thailand", Asian Review of Accounting, Vol. 29 No. 5, pp. 617-636.
12- Mushin, MS. , (2015)." Looking for Empirical Evidence Between Accounting Conservatism and Ownership Structure towards The Aggressive Tax Avoidance in Public Listed Companies of Indonesian ",Research Journal of Finance and Accounting, vol.10, no. 10, pp.21-26.
13- Rudyanto, A., Utama, S., Martani, D. and Adhariani, D. (2022), "Tax aggressiveness and sustainable welfare: the roles of corruption and tax allocation inefficiency", Social Responsibility Journal, Vol. 18 No. 3, pp. 619-635.
14- Rudyanto, A., Julisar, J. and Debora, D. (2023), "Political connection as a double-edged sword: the case of tax aggressiveness practice during the COVID-19 pandemic", Asian Journal of Accounting Research, Vol. 8 No. 4, pp. 400-410.
15- Shamil, M.M., Gooneratne, D.W., Gunathilaka, D. and Shaikh, J.M. (2023), "The effect of board characteristics on tax aggressiveness: the case of listed entities in Sri Lanka", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print.

دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه

(دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية المصرية)

The Role Of IT Systems In Supporting Administrative Decisions

(An Applied Study On Egyptian Public Universities)

أ.د. محمـــد محمـــد ابراهيم*

أ.د. احمد احمد عبد اللّه اللحلح **

محمد عبد الحميد ابراهيم ربيع ***

---

* **أ.د/محمد محمد ابراهيم :** أستاذ ادارة الاعمال المتفرغ بالكلية ، ورئيس جامعة المنوفية الاسبق .

Mail: amitracm@hotmail.com

(**)**أ.د.أحمد أحمد عبد الله اللحلح**، أستاذ إدارة الأعمال المتفرغ، وعميد كلية التجارة السابق جامعة المنوفية، تتمثل اهتماماته البحثية فى مجال إدارة الإنتاج، والإدارة الاستراتيجية، وإدارة الإحتياجات، وإدارة الموارد البشرية.

(***) **محمد عبد الحميد ابراهيم ربيع** : باحث دراسات عليا ماجستير تخصص ادارة الاعمال

ملخص الدراسه

يهتم هذا البحث بدراسه دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه بالجامعات الحكوميه المصريه (دراسة تطبيقية) وتتمثل مشكله البحث بصفه رئيسيه فى " **ضعف دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه**" لذلك فهناك حاجه ماسه لدراسه دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه بالجامعات الحكوميه المصريه والدليل على ذلك عند إصدار الخطه الإستراتيجيه لتطوير منظومه التعليم الجامعى تم الإعتماد فى تصميم هذه الخطه على تحليل البيئه الداخلية والخارجيه لنظام التعليم الجامعى فى مصر لوحظ أنه يعانى من تقادم نظم المعلومات وهبوط المستوى المعرفى وتباطؤ التطوير لذا فكانت من ضمن المقترحات الإستراتيجية لتطوير منظومه التعليم الجامعى تعميق إستخدام تقنيه المعلومات فى إتخاذ القرار، وقد تم تطبيق هذه الدراسه على عدد (٢٥٠) قيادياً من القيادات الإدارية بالجامعات الحكوميه المصريه (عينه عشوائيه) من جامعات (المنوفيه – بنها – طنطا – المنصوره) وذلك لاعتبارات الوقت والتكلفه، وتم الاعتماد على العينة العشوائية الطبقية في تحديد مفردات الدراسه وذلك باستخدام قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية اللازمه لذلك، يتضح أن الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل تؤثر تأثيراً طردياً "إيجابياً" معنوياً في دعم القرارات الإدارية وقد استخدمت الدراسه التحليل الاحصائي للوصول الي نتائج الدراسه وأظهرت نتائج الدراسه :- يوجد ضعف فى تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية فى بعض الجامعات الحكومية المصرية ، وجود صعوبات فنيه وماديه وبشريه فى تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية ، ضعف الوعى بأهميه تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات فى بعض الجامعات ، ضعف مهارات بعض مستخدمى نظم وتكنولوجيا المعلومات ،ضعف فى البنيه الأساسيه الإلكترونية (الحاسبات الأليه، برامج، شبكات، برامج الحمايه) فى بعض الجامعات الحكوميه المصريه .

Abstract

This research is concerned with studying the role of information systems and technology in supporting administrative decisions in Egyptian public universities (an applied study). The research problem is mainly represented in: "Weak role of information systems and technology in supporting administrative decisions." Therefore, there is an urgent need to study the role of information systems and technology in supporting administrative decisions. In Egyptian public universities, there is evidence of this When issuing the strategic plan to develop the university education system, the design of this plan was based on an analysis of the internal and external environment of the university education system in Egypt. It was noted that it suffers from the obsolescence of information systems, a decline in the level of knowledge, and a slowdown in development. Therefore, among the strategic proposals for developing the university education system was deepening the use of information technology. In making the decision, This study was applied to a number of (250) administrative leaders in Egyptian government universities (a random sample) from the universities of (Menoufia - Banha - Tanta - Mansoura) for considerations of time and cost. The stratified random sample was relied upon to determine the study items by using a list. A survey to collect the necessary primary data, It is clear that the actual practices of information systems and technology as a whole have a positive, positive, and moral impact on supporting administrative decisions. The study used statistical analysis to reach the results of the study. The results of the study showed: - There is a weakness in the application of information systems and technology in supporting administrative decisions in some Egyptian public universities. The presence of technical, material, and human difficulties in applying information systems and technology to support administrative decisions, weak awareness of the importance of applying information systems and technology in some universities, weak skills of some users of information systems and technology, weakness in the electronic infrastructure (computers, programs, networks, security programs). In some Egyptian government universities.

١- مـــقـــدمـــه

نعيش الأن فى عصر "المعلومات والمعرفه والشبكات وتطور تقنيات الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات" وهى بمثابه ثوره فى مجال الأعمال حيث إن التطور الكبير والمتسارع في نظم وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات المستخدمة فيها، دعت إلى ضرورة استخدامها من قبل الإدارة العليا في المنظمات للمساهمة في سرعة وفاعلية إتخاذ القرارات ودعم عمليات المنظمه بشكل عام ، وتعتبر نظم وتكنولوجيا المعلومات ركيزه أساسيه من أهم الركائز المبنيه عليها أي مؤسسه في عالمنا الحاضر حيث لا يمكن إتخاذ أى قرار بدون الإعتماد على المعلومات ، وتعتبر نظم وتكنولوجيا المعلومات قادره على تجميع ومعالجه وتصنيف وتبويب وحفظ البيانات و استرجاع المعلومات التى يحتاجها متخذو القرار للقيام بكافة الوظائف الإدارية ، حيث تقيم المؤسسة بمدى تطور نظامها المعلوماتي ومستوى استخدامها له، ويرجع ذلك إلى الأهميه البالغة والدور الذي تلعبه نظم وتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة وخاصة في عملية صنع القرارات مما ساعد في زيادة كفاءتها وبالتالي زيادة أهميتها وقدرتها المتزايدة والمتطوره باستمرار في حفظ ومعالجة واسترجاع المعلومات في زمن قياسي . ومما لا شك فيه أن الإدارة الناجحه للمنظمات هى التى تعتمد بشكل أساسى على مورد المعلومات فى جميع مستوياتها الإدارية بجانب الإستخدام الأمثل والفعال لها ، حيث يمكن أن نحدد المسئولية الأساسيه للمديرين ومتخذى القرارات على كل المستويات الإدارية فى حل المشكلات التى قد تعترض العمل الإدارى وذلك بإتخاذ القرارات اللازمه والقائمه على الإختيار من بين مجموعة من الحلول البديله. ويعتمد حل المشكلات المختلفة وإتخاذ القرارات المناسبه الخاصه بها على المعلومات المتوفره حول عناصر وأبعاد المشكلة وعن أسبابها وأثارها المتوقعه .

٢- الدراسه الإستطلاعيه

تـم القيـام بدراسـه إسـتطلاعيه ميدانيـة بإسـتخدام (إسـتبيان) تـم توزيعـه علـى **عينـه مـن متخـذى القـرارات فـى الإدارة العامـه لجامعـة المنوفيـه وكـان عـددهم (١٥) وتضـمن الإسـتبيان مجموعـة مـن العبـارات للتعـرف علـى (مـدى مسـاهمه نظـم وتكنولوجيـا المعلومـات فـي دعـم القـرارات الإداريـة ، الممارسـات الفعليـه لـنظم وتكنولوجيـا المعلومـات فـي دعـم القـرارات الإداريـة ، المشـكلات والتحـديات التـى تواجـه تطبيـق نظـم وتكنولوجيـا المعلومـات) وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :-**

- يوجـد ضـعف فـى تطبيـق نظـم وتكنولوجيـا المعلومـات فـى دعـم القـرارات الإداريـة فـى بعـض الإدارات ، حيـث يقتصـر دورهـا علـى جمـع البيانـات، وتسـجيلها وإسـترجاعها دون القيـام بعملية التحليل.

- الحاجة إلى رفع مستوى كفاءه مستخدمى نظم وتكنولوجيا المعلومات من الساده متخذى القرارات وتطوير مهاراتهم من خلال التدريب على إستخدام هذه التقنيات والبرمجيات الحديثه ، تحديث الإتصال بين الإدارات المختلفه وبعضها .
- الحاجة إلى رفع الوعى لدى العاملين ومتخذى القرارات بأهميه دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية بالجامعات الحكومية المصريه بالإضافه إلى التدريب والتأهيل بإنتظام للكوادر من العاملين.
- الحاجه إلى رفع الكفاءه والتحديث والتطوير المستمر فى البنيه الأساسيه الإلكترونيه من (أجهزه، شبكات، برامج، قواعد بيانات، برامج الحمايه) لتتواكب مع التكنولوجيا الحديثه .

٣- الدراسات السابقه

تم الإطلاع على مجموعه من الدراسات السابقه ذات العلاقه بموضوع الدراسه والتى يمكن إيجازها على النحو التالى :-

هدفت دراسة (محاسنة ،٢٠٠٥) بيان أثر كفاءة نظم المعلومات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرارات، في دائرة الجمارك الاردنية وخلصت هذه الدراسه الى ان عملية صنع القرارات بأبعادها المختلفة تعتمد على المعلومات الملائمة والجيدة التي تأتي في الوقت المناسب، وهذا كله متوفر في نظم المعلومات الإدارية الحديثة، اما التوصيات لهذه الدراسة كانت ضرورة تقديم الدعم للمستخدمين عبر تشجيعهم وتحفيزهم على استخدام النظام وتفهم احتياجاتهم المختلفة، ومعرفة أرائهم حول المشكلات التي يعانون منها عند استخدامهم النظام؛ حتى يتم ايجاد حلول لها، وضرورة مشاركة العاملين في دائرة الجمارك المستخدمين للنظام وذلك من خلال عمل دارسة لمقترحاتهم واعتبارها تغذية عكسية لتقييم فاعلية نظم المعلومات الإدارية (محاسنة،٢٠٠٥).

استخلصت دراسة (المطيرى،٢٠٠٩) الكشف عن العلاقه بين إستخدام نظم المعلومات الإدارية وجوده الأداء والقرارات فى المستشفيات العامة فى المملكة العربية السعوديه. حيث خلصت الدراسة الى (ضروره الإهتمام بتزويد المستشفيات بالمستلزمات الماديه من أجهزه وبرمجيات ووسائط إلكترونيه وتقنيات متطوره وعالية الجوده حتى ينعكس ذلك على جوده أداء العاملين فيها والقرارات الإداريه فيها، بالإضافة إلى تدريب العاملين على كل ما هو حديث من هذه البرمجيات حتى يتمكنوا من أداء عملهم بجوده عاليه لتحقيق الأهداف المرجوه من توفيرها (المطيرى،٢٠٠٩).

توصلت دراسة (عبد الجواد،٢٠١٦) إلى التعرف على أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء العاملين وفى دعم القرارات فى الأجهزه الحكومية الأردنيه ، وخلصت الدراسه إلى :- ضروره عقد دورات تدريبية للعاملين بشكل دائم ودورى ، التركز على مهارات إستخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ، كيفية توظيف هذه التكنولوجيا من أجل تحسين مستوى أداء الأفراد علاوه على العمل

على تعبئه الوزارات بالكوادر البشريه المؤهله والمدربه والقادره على إستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات بالإضافه إلى تحديث وتطوير الأساليب التكنولوجية والتوسع فى إستخدامها فى الأجهزه الحكومية فى الأردن (عبد الجواد،٢٠١٦).

هدفت دراسه (Smith) إلى تقييم المتطلبات الإدارية نحو الاستخدام الأمثل لنظم دعم القرار ، وكانت اهم التوصيات من الباحث في ان هناك حاجه لتحسين الإدراك فيما يتعلق بالمجالات الإدارية الرئيسية(السيطرة على التغيير ،الموارد البشرية ، الهيكل التنظيمي والإداري ، إدارة العمليات المتعلقة بالعمل ، الانضباط) ، ملائمة الهيكل الإداري والتنظيمي في مؤسسات القطاع الحكومي بشكل مقبول فيما يتعلق بتسهيل الاستخدام الأمثل لنظم دعم القرار ، وايضا الاستخدام الأمثل لنظم دعم القرار فيما يتعلق بالعمر والخبرة والمؤهل في مؤسسات القطاع الحكومي (Smith,2013) .

استنتجت دراسة(Carneiro, 2000) إلى نتائج من أهمها :- (تسمح قاعده البيانات الموجوده والمطوره بإستمرار تحسن عمليات صناعة وإتخاذ القرارات ، إستخدام نظم دعم القرارات الجماعية يدعم المنظمات فى إيجاد قرارات إستراتيجية ويعزز المشاركة الفاعلة فى عملية صناعة وإتخاذ القرارات).

توصلت دراسه (Loannou , George,2007) الى ضرورة ايجاد وسائل تساعد على ديمومة هذا النظام بشكل اكبر وبقاءه لفترة اطول ، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة الى ان نظم دعم القرار تساعد على زيادة كفاءة العمل وان هذه النظم تمتاز بالمرونه .
توصلت دراسه Hosack,2014 إلى أنه فى حاله وجود ممارسين لنظم المعلومات يتم الإهتمام والنظر إلى قيم المستخدم عند تصميم القرار حيث أن نظم المعلومات لها تأثير كبير على دعم القرار وأوصت الدراسة إلى أهميه تطوير نظم المعلومات وذلك للأخذ فى الإعتبار التضارب المحتمل للقيم (التنظيميه ، الشخصيه) .

توصلت دراسة (رمضان ، ٢٠٠٩) إلى انه يوجد اثر لنظم مساندة القرارات على تطوير الاداء من خلال الوعي الكامل لأهمية نظم مساندة القرارات وضرورة توفر الامكانيات المادية والفنية والامكانيات البشرية بشكل جيد ، وكانت ابرز التوصيات هى ضرورة بناء نظام مساندة القرارات على اسس علمية سليمة والاستفادة منها في كامل انشطة وأعمال وزاره التربية والتعليم ، وتطوير تطبيقات واستخدامات هذه النظم، والى ضرورة الاهتمام بالتدريب واهتمام الادارة العليا بنظام مساندة القرارات (رمضان ، ٢٠٠٩) .

توصلت دراسه(Alnajjar) ان نظام دعم القرار له اثر كبير على نجاح المنظمة في الجامعات الاردنية ، وكانت ابرز التوصيات هو ضرورة الاهتمام بمستوى تطبيقات نظم دعم القرار في الجامعات الاردنية وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة الى ضرورة الاهتمام بالمجالات التطبيقية في نظم دعم القرار (Alnajjar &other2012) .

توصلت دراسه ((Gachet, A. (2011) إلى وجود مشاكل بشرية وتقنية تواجه استخدام نظم دعم القرار، وأوصت بضرورة استخدام برامج متنوعة ولغات برمجة حديثه .وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة الى ضرورة الاهتمام باستخدام نظم دعم القرار واستخدام البرامج الحديثة المختلفة التي تساعد في حل المشاكل المختلفة في المشاريع المختلفة.

أثبتت دراسة (Scott,2013) أن هناك علاقه طردية قويه بين جوده المعلومات (الدقة، الملائمة،التوقيت المناسب، الكمية) وإستخدام نظم المعلومات فى عملية صنع القرارات، وأظهرت الدراسة إلى أن نظم المعلومات الحالية لا ترتقى إلى النظم الخبيره حيث لا تعطى حلولا للمشكلات، وقد أوصت الدراسة على أهميه تطوير نظم المعلومات فى دعم عملية إتخاذ القرارات .
والقدرة على الاستجابة الى اي متغيرات طارئة على المنظمة .

ركزت دراسه James ,2015 على مدى إمكانيه تطبيق وتدعيم عمليه إتخاذ القرار ومساعده صناع القرار وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات لا تستفيد بشكل كامل من مهارات الذكاء العاطفى لدعم صناعة دعم القرار ، وقد أوصت الدراسة إلى ضروره إعداد إستراتيجيه لتطوير قدرات العاملين بالمنظمه للوصول إلى قرارات ذات جوده عاليه .

هدفت دراسة Abraham,2015 إلى التعرف على دور فريق الإداره العليا على فاعلية إتخاذ القرار وتوصلت هذه الدراسه إلى أن مشاركه فريق الإدارة العليا فى صنع القرار يرتبط بشكل إيجابى بفاعلية القرار سواء كانت العلاقة مباشره أو غير مباشره .

هدفت دراسة Monica ,2013 الى التعرف على أهميه دور نظم المعلومات على عمليه إتخاذ القرار فى المنظمات وتوصلت هذه الدراسه إلى أن نموذج نظم دعم القرار من شأنه أن يحقق أهداف المؤسسه من تعزيز الإنتاجيه والربحيه للشركه وهو نموذج فعال للغايه من أجل حل مشاكل العمل وإتخاذ القرارات فى حاله التأكد .

اهتمت دراسه Peignot,2013 بإجراء مزيد من البحوث لدعم القرارات داخل منظمات الحكوميه الفرنسيه وتوصلت هذه الدراسه إلى أهميه وجود تقنيه المعلومات لدى مدراء العموم فى صنع القرارات والأداء والعمل على الإهتمام بالرقابه الإداريه .

ركزت دراسه Robert,2013 على تقييم إستخدام نظم المعلومات فى دعم القرارات الإداريه وتوصلت هذه الدراسه إلى أنه ينبغى مراعاه المعلومات التفصيليه والإجماليه عند عرض المعلومه على المستفيد وضروره وضوح المعلومات والتحديث المستمر للمعلومات بحيث يمكن تطبيقها والإستفاده منها فى دعم القرارات الإداريه وقد أوصت الدراسه على ضروره وأهميه وجود نظم المعلومات لوصول المعلومه فى الوقت المناسب لمتخذى القرارات .

في ضوء استعراض الدراسات السابقه خلص الباحث إلى ما يلى:-

- أسهمت الدراسات السابقة في توضيح مدى أهميه نظم وتكنولوجيا المعلومات في دعم القرارات الإداريه .
- أضافت وطورت العديد من الدارسات الأجنبيه أبعاد نظم وتكنولوجيا المعلومات في دعم القرارات الإداريه .
- أكدت الدارسات السابقه على عدد من النتائج التي يمكن ان تحدث نتيجه إستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات في دعم القرارات الإداريه .
- تناول جزء كبير من الدارسات السابقة أبعاد مختلفه لنظم وتكنولوجيا المعلومات.
- تشبه الدراسه الحاليه معظم الدراسات السابقه من حيث إستخدام الأسلوب الوصفى التحليلى لمنهج الدراسه ، وإستخدام الإستقصاء كأداه للدراسه ولكنه اختلف عن كثير من الدراسات في مجتمع الدراسه ومتغيراتها .
- تعد الدراسه الحاليه تكمله للدراسات السابقه في دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في دعم القرارات .
- نقص الدراسات التى تناولت تطبيق الموضوع محل الدراسه فى مجال الجامعات الحكوميه المصريه ، وبالتالى تختلف الدراسه الحاليه عن الدراسات السابقه فى مجال التطبيق حيث ستتخذ متخذى القرارات الإدارية من الموظفين فى الجامعات الحكوميه المصريه مجتمعاً للدراسه .

خلاصه ما سبق:- تناولت بعض الدراسات دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات بصفه عامه ولم يتم تطبيقها على الجامعات الحكوميه المصريه وبناءاً عليه فإن الدراسه الحاليه تتناول تطبيق دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه فى الجامعات الحكوميه المصريه للإستفاده منها فى دعم القرارات الإداريه وتحسين أداء الجامعات .

٤- مشكله وتساؤلات الدراسه: فى ضوء نتائج المراجعه المكتبيه والدراسه الإستطلاعيه والدراسات السابقه التى قام بها الباحث تم التوصل إلى وجود فجوه بحثيه والتى تتمثل في أن **(ضعف دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه)** وتم التوصل إلى ذلك من خلال مراجعة الخطه الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم الجامعى حيث تم الاعتماد في تصميم هذه الخطه على تحليل البيئة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الجامعى في مصر، حيث لوحظ أن نظام التعليم الجامعى يعانى من تقادم نظم المعلومات وهبوط المستوى المعرفى وتباطؤ التطوير لذا كانت من المقترحات الإستراتيجية تعميق إستخدام تقنيه المعلومات في إتخاذ القرارات .

ومن ثم يمكن عرض مشكله الدراسه فى مجموعة من التساؤلات على النحو التالى:-

- **ما هى الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات في دعم القرارات الإداريه فى الجامعات الحكومية المصرية ؟**
- **ما واقع دعم القرارات الإداريه في الجامعات الحكومية المصرية ؟**
- **ما هى المشكلات والتحديات التى تواجه تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات في دعم القرارات الإداريه بالجامعات الحكومية المصرية ؟**

٥- أهداف الدراسه : تسعى هذه الدراسه إلى تحقيق الأهداف التاليه :-

١/٥ تحليل واقع إستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية بالجامعات الحكومية المصريه .

٢/٥ التعرف على المشكلات التى تعيق تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية .

٣/٥ تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التى من شأنها الإرتقاء بمستوى فعاليه دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية بالجامعات الحكومية المصريه .

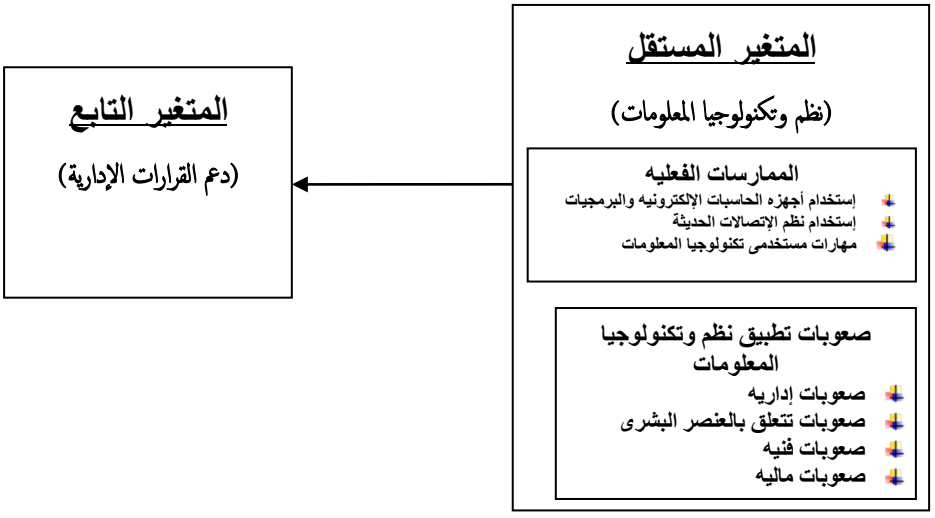
٦- أهميه الدراسه : ويمكن إيجاز أهميه الدراسه فى النواحى الأتيه:-

١/٦ تعتبر نظم وتكنولوجيا المعلومات من الموضوعات العلميه الحديثة التى يهتم بها معظم المسئولين فى القطاعات المختلفه ، وهذه الدراسه بمثابه خطوه نحو تحقيق الإستفاده الفعاله من نظم وتكنولوجيا المعلومات فى مجال إتخاذ القرارات الإداريه .

٢/٦ تتناول هذه الدراسه واحده من أهم قطاعات الدوله وهو قطاع الجامعات الحكومية المصريه .

٣/٦ توجه هذه الدراسة النظر إلى المشاكل التى تعانى منها نظم وتكنولوجيا المعلومات للوقوف عليها والعمل على التغلب عليها لتحقيق الهدف منها ، تحقيق الإستفاده القصوى من المعلومات المتاحه بهدف دعم إتخاذ القرارات الإداريه.

٧- متغيرات الدراسه :- فى إطار مراجعه الدراسات المكتبيه والإستطلاعيه والمرجعيات العلميه والدراسات السابقه وفى ضوء مشكلة وأسئله الدراسه، فإن الدراسه إعتمدت على مجموعه من المتغيرات والتى تتمثل فى نظم وتكنولوجيا المعلومات ومدى توافرها داخل الجامعات الحكوميه المصريه، والفوائد التى تعود على الجامعات من إستخدامها فى دعم القرارات الإدارية والتى يمكن توضيحها فى الشكل التالى:-



شكل رقم (١/١)

المصدر:- إعداد الباحث

٨- فروض الدراسه

١- توجد علاقه ذات دلالة إحصائيه بين الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإداريه من وجهه نظر مديري الإدارات بالجامعات الحكومية المصريه محل الدراسه.

٢- توجد علاقه ذات دلالة إحصائيه بين صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإداريه من وجهه نظر مديري الإدارات بالجامعات الحكومية المصريه محل الدراسه.

٩- حدود الدراسه:-

اقتصرت الدراسه الميدانيه على مجموعه من الجامعات الحكوميه المصريه وهى جامعات (طنطا، المنوفيه، بنها، المنصوره) وذلك لإعتبارات التكلفه والوقت الخاصه بجمع البيانات.

١٠- الإطار النظرى :-

١/١٠ نظم وتكنولوجيا المعلومات

- **نظم المعلومات:-** هى عباره عن نظم متكامله ومترابطه ومتفاعله من الأجهزه والبرامج والشبكات والوسائل التقنيه الحديثه والموارد البشريه المتخصصه والتى تعمل على جمع وتنظيم وتبويب وتحليل ومعالجه البيانات وتحويلها إلى معلومات ذات فائده عاليه ونشرها، وتمكن المستفيد من دعم القرارات، ومن ثم العمل على تخزينها وإسترجاعها فى الوقت المناسب، بما يحقق أفضل إستخدام ممكن لهذه المعلومات بغرض دعم القرارات (إبراهيم ، محمد) .
- **تكنولوجيا المعلومات:-** يتمثل مفهوم المصطلح (تكنولوجيا المعلومات) فى جانبين أساسيين هما:-الجانب الأول يتمثل فى الأجهزه والتجهيزات والمواد، الجانب الثانى يتمثل فى تطبيق الجانب الأول على جميع مراحل دوره المعلومات هى: إنتاج المعلومات اختزالها ومعالجتها واسترجاعها بما يخدم مصلحه المستخدم . ولقد أورد معجم تكنولوجيا المعلومات (Dictionary of Information Technology) تعريفاً

لتكنولوجيا المعلومات يتضمن مجموعة من العمليات التى تستخدم فى إنتاج وتخزين وتجهيز وتوزيع المعلومات من خلال الطرف الإلكترونيه مثل الراديو، والتليفزيون والتليفون، والحاسبات الإلكترونية . حيث أن الأبحاث الخاصه بتكنولوجيا المعلومات الوطنيه والعالميه قد اتفقت على ثلاثه عناصر أساسيه هى:- الإلكترونيات، الحاسبات الآليه، والإتصالات (Kaewboonmaa).

٢/١٠ أهميه نظم وتكنولوجيا المعلومات :-

- تزود المنظمة بالمعلومات اللازمة للتخطيط، والتنظيم، والتوجية، والرقابة .
- تعمل على تقليل الوقت والجهد للمستفيدين فى إنجاز الأعمال والمهام داخل المنظمة .
- تعمل على خلق قنوات إتصال جديدة بين الإدارات المختلفة فى المنظمة مثل التسويق والإنتاج والأفراد والتمويل وغيرها .
- تساعد المنظمة فى عملية تنظيم المعلومات، وترتيبها، وتخزينها، وإسترجاعها فى الوقت المناسب، وبالكم المناسب
- تمثل السبيل الوحيد للحياه وبقاء وإستمرار المنظمة، حيث ينظر لها اليوم كأحد الموارد الأساسية للمنظمة .
- تساعد المنظمة على فهم إحتياجات العملاء وتحقيق رضائهم وتنمية ولائهم .
- تعتبر مورد إدارى قوى يساعد المنظمة فى أداء مهامها بشكل ممتاز وتؤدى خدماتها على مستوى عالى من الجوده وتساعد المنظمة فى تحقيق ميزه تنافسية فى السوق .
- تساعد نظم المعلومات الإدارية كافة المستويات الإدارية فى عملية إتخاذ القرارات الصحيحة وفى الوقت المناسب (جاد الرب، سيد محمد، ٢٠٠٩).

٣/١٠ دعم القرارات الإداريه

دعم القرارات الإداريه:- هو بمثابه النشاط الذى يساهم فى ترشيد وتحسين الأداء فى كل مرحله من مراحل إتخاذ القرار وأيضاً بعد تطبيقه ومتابعة نتائجه بإستخدام وسائل متعدده بعضها آليات نظم المعلومات الإدارية والنظم الآليه لدعم القرارات شبه المهيكله والأليات التنظيميه والإداريه وغيرها (إبراهيم ، محمد).

القرار بمفهومه العام هو بمثابه أفضل بديل من بين مجموعه من البدائل الممكنه للتصرف لعلاج مشكله أو موقف معين . أو تحقيق هدف متخذ القرار .

٤/١٠ مراحل اتخاذ القرارات

أ- الخطوة الأولي تحديد وتحليل المشكلة (تشخيص المشكله):

تمثل هذه المرحلة أهم مراحل اتخاذ القرار الاداري الخاص لعلاج فجوات الجودة فالتشخيص الخاطئ للمشكلة سيؤدى إلى اتخاذ قرار خاطئ كما تتطلب هذه المرحلة تحديد الهدف المراد الوصول إليه والذى يمثل نتيجة مرغوبة فى تحقيقها معبراً عنه فى صورة كمية ونوعية وزمنية . وعلى ذلك فمن أهم الضمانات اللازمة لنجاح المدير فى اتخاذ قراره تحديد المشكلة تحديداً واضحاً وتبين أسبابها وملابساتها حتى يأتى الحل مناسباً فى النهاية ومن هذا المنطلق فإنه يجب تحديد المشكلة التسويقية .

بمعنى أن يتم تحديد المشكلة تحديداً واضحاً يمثل ما يزيد عن ٥٠% من عملية اتخاذ القرارات أى حل المشكلة، ذلك أن التعريف الجيد للمشكلة هو الذى:-

- يحدد المشكلة ويوضح فى نفس الوقت اتجاهات التغيير اللازمة للحل .
- يحدد جوانب المعالجة وما يحتاج منه إلى تعديل أو تغيير .
- يساعد فى معرفة الأسباب الحقيقية للمشكلة ومن ثم وضع الحلول البديلة للعلاج .
- من الذى يجب أن يتخذ القرار .
- من الذى يجب استشارته عند اتخاذ القرار .
- من الذى يجب إبلاغه بمضمون القرار .

ب- الخطوة الثانية: تحديد الحلول الممكنه لعلاج المشكلة (توليد الحلول)

حيث أنه من النادر بالنسبة لمشكلة معينة متعلقة بفجوات الجودة أن يكون هناك بديل واحد لحلها، حيث نجد أن لغالبية المشاكل أكثر من بديل يمكن أن يساهم فى حلها، وهنا يجب على المدير أن يبذل قصارى جهده فى محاولة تحديد كل البدائل الممكنة لحل المشكلة لأن عدم الاهتمام بذلك قد يؤدى إلى ترك بديل هام يمكن أن يكون أفضل من غيره فى حل المشكلة، وتلعب القدرات الشخصية والذهنية فى الخلق والإبداع والابتكار دوراً رئيسياً فى تكوين مجموعة البدائل . أى أن إيجاد بدائل لحل مشكلة معينة يتطلب

تفكيراً ابتكارياً للحصول على حلول مبتكرة " فالتفكير الابتكارى " يبنى على التصور والتنبؤ وخلق الأفكار كما أشرنا سلفاً . أن هذه المرحلة تبدأ بالمشكلة المحددة وتنتهي بطرح الحلول البديله. وفور تحديد البدائل الممكنه لحل المشكله تجرى دراسه كل بديل على حده لتحديد نتائجه السلبيه والإيجابيه، وهنا يجب ألا تكون الدراسه منصبه فقط على النتائج الماديه، بل يجب أن تتضمن أيضاً النتائج غير الماديه .

ج- الخطوة الثالثة: تقييم البدائل المتاحة التى سبق وضعها وإختيار أفضلها:

بعد الانتهاء من دراسة البدائل المختلفة يجب أن يتم تقييم هذه البدائل حتى يمكن اختيار البديل المناسب من بينهم . هذا وتتعدد الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم البدائل منها ما هو وصفي ومنها ما هو كمي .

د- الخطوة الرابعة: وضع خطة لتنفيذ القرار وتنفيذها لمعالجة الفجوة:

بعد اختيار البديل المناسب يتم التفكير في كيفية وضع خطة لتنفيذه ثم اتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية لوضع الحل موضع التطبيق . ونظراً لأن المدير لا يقوم بنفسه فى الغالب بتنفيذ القرار، وإنما يقوم بتنفيذه من خلال الآخرين، فأن نجاح أو فشل القرار يتوقف على مدى كفاءة وفعالية العاملين الذين سيتولون التنفيذ ومدى اقتناعهم وإيمانهم بأهمية القرار لذلك فمن أولى مسئوليات المدير محاولة إيجاد الدافع لتنفيذ القرار ويمكن إيجاد هذا الدافع عن طريق المشاركة فى اقتراح البدائل ولا ينتهى الأمر بمجرد وضع الحل موضع التنفيذ بل من الضرورى متابعة تنفيذه للتأكد من أن تنفيذه قد ساهم فعلا فى علاج المشكلة، فإذا لم يكن الأمر كذلك يتعين البحث عن بديل آخر لمعالجة المشكلة.

هـ- الخطوة الخامسة: متابعة تنفيذ القرار:

لا ينتهي القرار بمجرد تنفيذه بل يقتضى الأمر ضرورة متابعة عملية التنفيذ وتهدف هذه المرحلة الي التحقق من مدي تحقيق جودة منافع الأطراف ذات العلاقة بالقرار.

٥/١٠ علاقه تكنولوجيا المعلومات بإتخاذ القرارات الإداريه

مما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات ذات أثر كبير فى إتخاذ القرارات الإدارية وزياده فاعليتها فى تحقيق النتائج الرجوه منها، لاسيما وأن توافر الإمكانات والقدرات المتفاعلة بين القوى البشرية الماهره والأجهزه الأليه من شأنها الإسهام فى تحقيق

الإستفاده القصوى من المعلومات المتاحه لدى المنظمة ورفع كفاءه أدائها الإدارى وإتخاذ القرارات فى الأوقات المناسبة للحاجة إليها . وقد ساهم الحاسوب بشكل كبير فى تيسير سبل التحضير والإعداد والتحليل للبيانات المراد إعتمادها فى إتخاذ القرارات، ولذا فإن فاعلية إتخاذ القرارات تعتمد بشكل أساسى على توافر نظم المعلومات الإدارية المتكامله، التى تتسم بما يلى (ياغى، ٢٠٠٥):

- إن تفهم طبيعة نظام المعلومات ورسالته التى يلم بها المسئول صاحب القرار ودوره فى العلاقه مع هذا النظام، وتحديد نوع حاجته منه، والتعرف إليها كونها ترتبط بنوع المعلومات المتوافره لديه ومعرفته بأسلوب إتخاذ القرار .
- بيان مقدار حاجة المسئول إلى المعلومات، فهو يعانى عاده من تراكمها وعدم ملائمتها لحاجته بتكرسها بشكل هائل يجعلها غير ملائمة، والحاسوب بشكل خاص يحث على إصدار مجموعات كبيرة من التقارير فى برهة قصيرة . ويترتب على ذلك توافر معيار لقياس قدرة المسئول، صاحب القرار على إستخدام المعلومات وتحديد معيار الأداء الإدارى الذى يزود المسئول بالمعلومات الصالحة لإتخاذ القرار والرجوع عن الخطأ وتطبيق البرامج الإحصائية والرياضية المستخدمة فى البحوث .
- إدراك المسئول وصاحب القرار لإجراءات المعلومات، فإن لم يفلح فى إستيعاب المبادىء العامة للنظام والبدائل المختلفة المتاحة، تضعف قدرته على تقييم النظام والتحكم به، ويصبح المسئول صاحب القرار محكوماً للنظام لا حاكماً له، فيصعب على المستفيد التعرف إلى المعلومات الناتجة، فكلما قرب المسئول من مصادر المعلومات زادت فاعلية قراراته الإدارية ويتحقق وفر فى الوقت والجهد .

ولتحقيق فاعلية المعلومات في إتخاذ القرارات الإداريه لابد لها من الإتصال بالخصائص التاليه:-

أ- الدقة (Accuracy) وخلو المعلومات من الأخطاء .

ب- التوقيت المناسب (Timeliness) وتوافر المعلومات عند الحاجة .

ج- الشمولية (Comprehensiveness) وتضمين المعلومات الحقائق الأساسية .

د- الملائمة والمطابقة (Relevancy) وتوافر المعلومات المطابقة للإحتياجات الأساسية.

هـ-عدم التحيز (Freedom From Bias) وغياب تحريف المعلومات أو تحريفها للتأثير على صاحب القرار .

و- قابلية القياس (Quantifiability) ومساعده متخذ القرار فى الوصول إلى قرارات إدارية ذات فاعلية .

ومن هنا يتضح بجلاء أن العلاقة القائمة بين تكنولوجيا المعلومات وفاعلية القرارات الإدارية المتخذه تشكل العمود الفقرى لنجاح المنظمة العاملة فى تطوير أدائها وفى تمكين العاملين فيها من إتخاذ قرارات سليمه تتسم بالكفاءه والفاعليه فى تحقيق الأهداف المرجوه منها (ياغى، محمد عبد الفتاح ،٢٠٠٥) .

١١- منهجية الدراسه : -

١/١١ مجتمـع و عينـة الدراسـه :- ويشتمل مجتمع الدراسة على متخذى القرار من (الإداريين) بالجامعات الحكوميه المصريه فى جامعات (المنوفيه ، طنطا ، بنها، المنصوره) .

عينة الدراسة: اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوئية لجمع البيانات اللازمه للبحث.

وحـدة المعاينـة: وحدة المعاينة الخاصة بالدراسه الحاليه تتمثل فى متخذى القرارات بالجامعات الحكوميه المصريه.

المستوى الادارى / الجامعة	أمين عام	أمين مساعد	مدير عام	مدير	الإجمالى
جامعة المنوفيه	١	٣	٤٥	٢٠٠	٢٤٩
جامعة طنطا	١	٣	٥٢	٢٥٠	٣٠٦
جامعة المنصوره	١	٣	٥٥	٣٩٠	٤٤٩
جامعة بنها	١	٣	٣٥	١٥٦	١٩٥
الإجمالى	٤	١٢	١٨٧	٩٦٦	١١٩٩

العينه							
الجامعة	العينه	إجمالى العينه	معدلات الاستجابة	الردود السليمه	الذكور	النسبه	الإناث	النسبه
جامعة المنوفيه	٨٥	٢٨١ مفرده	(٨٩%)	٢٥٠ مفرده	١٥٨ مفرده	٦٣,٢٪	٩٢ مفرده	٣٦,٨٪
جامعة طنطا	٧١							
جامعة المنصوره	٦٥							
جامعة بنها	٦٠							

(حيث أن مجتمع الدراسه بلغت مفرداته (٢٨١) مفرده وقد بلغت معدلات الاستجابة لدي أفراد عينة الدراسة ما يقرب من (٨٩%) بواقع ٢٥٠ مفرده من المديرين فيما بلغ عدد الذكور في العينة (١٥٨) مفردة بينما بلغ عدد الإناث (٩٢) مفردة، وبذلك تكون نسبة الذكور من إجمالي العدد الكلي للعينة (٦٣,٢٪) ونسبة الإناث (٣٦,٨٪)، وهي نسبة مرتفعة في العلوم الاجتماعية، وذلك يعود للاهتمام بموضوع الاستقصاء وأهميته وسهولة الأسئلة المشتمل عليها) .

٢/١١ البيانات المطلوبة للدراسه و مصادرها :-

البيانات الثانوية: اعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة التى تناولت موضوع دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه ، بالإضافة إلى الدوريات و المجلات العلمية و الكتب العربية أو الأجنبية التى تناولت موضوع الدراسة أو أحد جوانبه.

البيانات الأولية: تم الحصول عليها من العاملين فى جامعات (المنوفيه ، طنطا ، بنها، المنصوره) عن طريق تصميم قائمة إستقصاء موجهه لعينة الدراسة.

٣/١١ أسلوب و أداه جمع البيانات :

أسلوب الدراسه: اعتمد الباحث فى الدراسه على أسلوبين للحصول على البيانات المطلوبه.

الدراسه المكتبيه: الكتب و المراجع العربية و الأجنبيه، و الدراسات السابقه، و الدوريات العلميه المختلفه.

الدراسه الميدانيه: أداه الدراسه: – قائمة إستقصاء تم تصميمها و توجيهها إلى مفرادات عينة الدراسه ، حيث اشتملت على مجموعة من الأسئله الموجهة لقياس دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه بالجامعات الحكوميه المصريه .

٤/١١ تقييم الثبات والمصداقيه لمقاييس الدراسه:

وللتحقق من ثبات ومصداقية محتوى قائمة الاستقصاء، تم تقييم درجة التناسق الداخلي بين بنود، ومدى قدرة المقياس على قياس ما يفترض قياسه بدقة وذلك على النحو التالي:

أولاً: تقييم الثبات/ الاعتماديه للمقاييس المستخدمه في الدراسه:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في بيانات تتسم بالثبات. ونظراً للتباين الواضح بين متغيرات الدراسة، اعتمد الباحث على معامل الثبات ألفا لكرونباخ Alpha Correlation Coefficient باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية Reliability دلالة في تقييم درجة التناسق الداخلي بين بنود المقياس الخاضع للاختبار. وقد قام الباحث بتطبيقه على عينة

مكونة من ٣٠ مفردة ضمن مجتمع الدراسة (المديرين بالجامعات الحكومية بوسط الدلتا)، وقبل إجراء هذا التحليل، فقد تقرر إستبعاد أي متغير يحصل علي معامل إرتباط إجمالي Item-Total Correlation أقل من ٠,٣٠ بينه وبين باقي المتغيرات في المقياس نفسه (إدريس، ٢٠٠٨).
ويوضح الجدول رقم (١/٣) نتائج تطبيق أسلوب معامل الارتباط ألفا علي كل بعد من أبعاد مقاييس الدراسة الخاضعة للاختبار علي حدة، بالإضافة إلي المقياس الإجمالي وذلك في كل من المحاولة الأولي والثانية، التي تم تطبيقها بعد استبعاد العبارات التي حصلت علي معاملات ارتباط للمتغير الكلي أقل من ٠.٣٠ وذلك بغرض تحسين درجة الاعتمادية للمقياس المستخدم.

جدول رقم (١/٤) تقييم درجة الاتساق والصدق الداخلي بين محتويات مقاييس متغيرات الدراسة باستخدام معامل الارتباط كرونباخ ألفا

متغيرات الدراسه	معامل الثبات (Alpha)	عدد العبارات
إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات	٠,٨٦٩	٦
إستخدام نظم الإتصالات الحديثة	٠,٨٩٠	٥
مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات	٠,٩٠٢	٥
معامل الثبات الكلي للمقياس نظم وتكنولوجيا المعلومات	٠,٩٥٥	١٦
معامل الثبات الكلي للمقياس القرارات الإدارية	٠,٩٥٩	٨
صعوبات إدارية	٠,٩٩٣	٤
صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى	٠,٦٨٨	٢
صعوبات فنية	٠,٩٣٠	٦
صعوبات مالية	٠,٩٤٨	٢
معامل الثبات الكلي للمقياس صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات	٠,٩٤٨	١٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

٥/١١ المتغيرات والقياس

اختبار الصلاحيه / الصدق للمقاييس المستخدمة في الدراسة: ينصرف مفهوم الصلاحية إلى مدى قدرة المقياس على قياس ما يفترض قياسه بدقة، ويستخدم هذا الاختبار لبيان مدي صدق عبارات الاستقصاء في قياس ما صممت لأجله، والتأكد من أن عبارات الإستقصاء تعطي للمستقصى نفس المعنى الذي يقصده الباحث. وقد إعتمد الباحث في إجراء اختبار الصدق على كل من صدق المحتوى والصدق التضافري، **وذلك كما يلي:-**

أ- **صدق المحتوى:** تم عرض قائمة الاستقصاء في صورتها الأولية على الأساتذه المشرفين على الدراسه وبعد إجراء التعديلات اللازمة وتم عرضها على بعض المحكمين من السادة أساتذة إدارة الأعمال وذلك للتأكد من صلاحيتها من الناحية العلمية، وكذلك تم عرضها على عدد ١٠

من متخذى القرارات بالجامعات محل الدراسة للتاكد من فهم وسهولة العبارات، وقد أبدى هؤلاء المحكمون مجموعة من الملاحظات ، وقام الباحث بتعديل القائمة وفقاً لهذه الملاحظات.

ب- **الصدق التضافري:** ينصرف مفهوم الصلاحية إلى مدى قدرة المقياس على قياس ما يفترض قياسه بدقة، ويعد التحليل العاملي الإستكشافي من أكثر الأساليب الاحصائية التي أثبتت فعاليتها في اختبار صلاحية المقياس المستخدم (إدريس، ٢٠٠٨)، والذي يساعد على التوصل إلى مجموعة من العوامل الأساسية التي يضم كل منها عدداً من المتغيرات (العبارات) التي يتضمنها المقياس المستخدم وذات معاملات الارتباط العالية بالعوامل المستخرجة من أسلوب التحليل العاملي الإستكشافي مع استبعاد تلك المتغيرات ذات معاملات الارتباط الضعيفة، وقبل التعرض لنتائج التحليل العاملي قام الباحث بالتأكد من مدي كفاية العينة من جهة، وإمكانية استخدام التحليل العاملي من جهة أخري، حيث قام الباحث بتطبيق اختبار Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy (KMO) لتحديد مدى كفاية العينة حيث يقارن مقادير Magnitudes معاملات الارتباط المشاهدة The Observed Correlation Coefficients بمقادير معاملات الارتباط الجزئي The Partial Correlation Coefficients، ويعتبر القيمة الصغيرة للمقياس KMO مؤشراً على أن استخدام التحليل العاملي ربما لم يكن فكرة جيدة، وذلك كما هو موضح الجدول رقم (٢/٤).

جدول رقم (٢/٤) اختبار KMO and Bartlett's للمقياس الخاصة بمقاييس الدراسه

متغيرات الدراسة	اختبار KMO	اختبار Bartlett's	
		مربع كاى ($كا^2$)	المعنوية
نظم وتكنولوجيا المعلومات	٠,٩٤٢	١٠١٢٠,٣١٩	٠,٠٠٠
صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات	٠,٩١٨	١١٠٥٩,٢٧٩	٠,٠٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

ويتضح من الجدول رقم (٢/٤) ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار (KMO) أن قيمته تساوي (٠,٩٤٢) لمقياس نظم وتكنولوجيا المعلومات، وهو أكبر من الحد الأدنى المرغوب (٠,٥٠) وهذا يدل على كفاية حجم العينة. كما أظهرت نتائج اختبار Bartlett's Test of Sphericity أن قيمته تساوي (١٠١٢٠,٣١٩) وهي قيمة كبيرة وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠) أي يوجد ارتباطات معنوية على الأقل بين بعض المتغيرات الخاضعة للاختبار والمتعلقة أبعاد نظم وتكنولوجيا المعلومات تكفي لإستخدام التحليل العاملي.
- أظهرت نتائج اختبار (KMO) أن قيمته تساوي (٠,٩١٨) لمقياس صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات، وهو أكبر من الحد الأدنى المرغوب (٠,٥٠) وهذا يدل على كفاية حجم العينة. كما أظهرت نتائج اختبار Bartlett's Test of Sphericity أن قيمته تساوي

(١١٠٥٩,٢٧٩) وهي قيمة كبيرة وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠) أي يوجد ارتباطات معنوية على الأقل بين بعض المتغيرات الخاضعة للاختبار والمتعلقة أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات تكفي لإستخدام التحليل العاملي.

وبعد التأكد من مدي كفاية حجم العينة وإمكانية تطبيق التحليل العاملي، قام الباحث بتطبيق أسلوب التحليل العاملي على متغيرات مقياس نظم وتكنولوجيا المعلومات المستخرجة من أسلوب تحليل الثبات وهى ١٦ عبارة، ومتغيرات مقياس صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات المستخرجة من أسلوب تحليل الثبات وهى ١٤ عبارة، وقد تقرر استبعاد أي متغير من هذه المتغيرات يحصل على أقل من ٠,٦٠، كعامل تحميل على أي عامل من العوامل المستخرجة أويحمل على أكثر من عامل في نفس الوقت، فيما تقرر عدم تطبيق أسلوب التحليل العاملي لمتغير القرارات الإدارية لانه متغير احادي الابعاد.

٦/١١ نتائج التحليل العاملي لمقياس نظم وتكنولوجيا المعلومات:

في ضوء المعايير السابقة وكما يتبين من الجدول رقم (٣/٣) أمكن التوصل إلي أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسة (تضم ١٦ عبارة فقط) تحدد متغير نظم وتكنولوجيا المعلومات، وتساهم هذه العوامل مجتمعة في تفسير حوالى ٨٢,٥٪ من التباين الكلي للبيانات التي يحتوى عليها مقياس نظم وتكنولوجيا المعلومات. حيث: العامل الأول: إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات وتضم العبارات (١- ٢ – ٣- ٤- ٥- ٦) الواردة بقائمة الإستقصاء ويفسر ٤٠,٨% من التباين الكلي للبيانات، العامل الثاني: إستخدام نظم الإتصالات الحديثة وتضم العبارات (٧- ٨- ٩- ١٠- ١١) الواردة بقائمة الإستقصاء ويفسر ٣٠,٨% من التباين الكلي للبيانات، العامل الثالث: مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات وتضم العبارات (١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦) الواردة بقائمة الإستقصاء ويفسر ١٠,٨% من التباين الكلي للبيانات.

جدول رقم (٣/٤) العوامل الرئيسيه المستخرجه من المتغيرات الأصليه الخاصه بنظم وتكنولوجيا المعلومات (مخرجات أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis)

المتغيرات	العوامل		
	عامل (١)	عامل (٢)	عامل (٣)
إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات			
١. يوجد بالجامعة نظام متكامل للمعلومات يعتمد على الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ويوفر هذا النظام قدراً كافياً من المعلومات بما يتناسب مع إحتياجات متخذى القرار.	٠,٧٦٥	٠,٣٢٣	٠,٢٤٢
٢. عدد أجهزه الحاسبات والشبكات والبرامج وقواعد البيانات المستخدمة كافية للقيام بالعمل .	٠,٨٧٢	٠,٢٧٠	٠,٠٨٢
٣. يساهم إستخدام الحاسبات الألكترونية فى تحديد المشكلات والتنبؤ بها قبل حدوثها وزياده القدره على تحليل المشاكل المختلفه.	٠,٨٢٤	٠,٣٦٦	٠,٠٧٣
٤. توفر الحاسبات قاعده بيانات معرفيه كافيه لمساعده متخذ القرار فى مزاوله مهامه وسهوله الرجوع إلى البيانات فى أى وقت .	٠,٧٩١	٠,٤٢٥	٠,٠٨٥

المتغيرات	العوامل		
	عامل (١)	عامل (٢)	عامل (٣)
٥. يساهم إستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات فى إتخاذ القرارالأمثل والمناسب والأدق فى الوقت المناسب بأقل مجهود وبأقل تكلفة .	٠,٨٣٥	٠,٣٠٤	٠,٢٣٧
٦. تتميز نظم وتكنولوجيا المعلومات بالحداثة والتطور وتشجع متخذى القرارات على الإبداع والإبتكار	٠,٨٠١	٠,٢٥٥	٠,٢٩٧
إستخدام نظم الإتصالات الحديثه			
٧. تساعد الشبكة الداخلية للإتصالات على مشاركة وتعاون متخذى القرارات الإدارية وزياده فعالية الإتصال بينهم.	٠,٢٨١	٠,٨٦٩	٠,٢٣٢
٨. تساعد الشبكة الداخلية للإتصالات على التنسيق والتكامل بين الإدارات المختلفة .	٠,٢٧٩	٠,٨٦٩	٠,٢٤٢
٩. تساهم الشبكة الداخلية للإتصالات على تبادل المعلومات وجعلها متاحه ومتوفره لمتخذى القرارات فى جميع المستويات الإداريه.	٠,٢٧٤	٠,٨٧٣	٠,٢٣٩
١٠. تهتم الإدارة بإستخدام البرمجيات الحديثة لتحقيق فعالية الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	٠,٣٤١	٠,٨٠٩	٠,٠٧٣
١١. يساعد إستخدام الإنترنت على ضمان فعاليه الإتصالات اللازمة للقيام بالعمل .	٠,٤٣٣	٠,٧٠٣	٠,٣١٥
مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات			
١٢. يمكن التعامل بكفاءه مع مختلف برامج الحاسب المرتبطة بالعمل	٠,٣١١	٠,٣٧٥	٠,٧٨٣
١٣. التعامل مع الحاسبات والبرمجيات وشبكات الإنترنت والإتصالات المختلفه متاح ويتم بشكل يسير وخالي من التعقيد	٠,٣٠٤	٠,٤١٨	٠,٧٥٣
١٤. برامج تحليل البيانات تساعد فى فعالية إتخاذ القرارات.	٠,٤٨٦	٠,٤٤٦	٠,٦٨١
١٥. تساعد نظم وتكنولوجيا المعلومات على زياده الخبرات والكفاءات الفنيه اللازمه فى عمليه إتخاذ القرارات المختلفه.	٠,٤٤٥	٠,٢٥٧	٠,٧٨٣
١٦. تشجع الإدارة العاملين فى الإلتحاق بالدورات التدريبيه اللازمة فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات.	٠,٣١١	٠,٢٨٧	٠,٧٧٩
قيمة الجذر الكامن لكل عامل بعد التدوير	٦,٥٣٠	٤,٩٤٤	١,٧٣٩
نسبة التباين التي يفسرها كل عامل بعد التدوير	٤٠,٨١	٣٠,٨٩	١٠,٨٦

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

٧/١١ نتائج التحليل العاملي لمقياس القرارات الإداريه:

نظراً لأن مقياس القرارات الإدارية أحادي الابعاد فانه تقرر عدم اجراء التحليل العاملى علي متغيراته، والاكتفاء بمصداقيته الواردة فى المقياس الرئيسى الذى إعتمدت عليه الدارسة. وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائى أن القرارات الإدارية يحتوى على ٨ متغيرات تساهم مجتمعة في تفسير حوالى ٧٩,٨% من التباين الكلي Total variance للبيانات التي يحتوى عليها مقياس القرارات الإدارية.

٨/١١ نتائج التحليل العاملي لمقياس صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات:

وفي ضوء المعايير السابقة وكما يتبين من الجدول رقم (٤/٣) أمكن التوصل إلي أن هناك أربعة أبعاد رئيسة (تضم ١٤ عبارة فقط) تحدد متغير صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات، وتساهم هذه العوامل مجتمعة في تفسير حوالى ٩١,٠٦٪ من التباين الكلي للبيانات التي يحتوى عليها مقياس صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات. حيث: العامل الأول: صعوبات إدارية وتضم العبارات (١- ٢- ٣- ٤) الواردة

بقائمة الإستقصاء ويفسر ٣٧,٢% من التباين الكلي للبيانات، العامل الثاني: صعوبات فنية وتضم العبارات (٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢) الواردة بقائمة الإستقصاء ويفسر ٢٨,٠٥% من التباين الكلي للبيانات، العامل الثالث: صعوبات مالية وتضم العبارات (١٣- ١٤) الواردة بقائمة الإستقصاء ويفسر ١٩,٦% من التباين الكلي للبيانات، العامل الرابع: صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى وتضم العبارات (٥- ٦) الواردة بقائمة الإستقصاء ويفسر ٦,١% من التباين الكلي للبيانات.

جدول رقم (٤/٤) العوامل الرئيسيه المستخرجه من المتغيرات الأصليه الخاصه بصعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات

(مخرجات أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis)

المتغيرات	العوامل			
	عامل (١)	عامل (٢)	عامل (٣)	عامل (٤)
صعوبات إداريه				
١. الإهتمام بالمعلومات المنتجة بواسطة نظم وتكنولوجيا المعلومات ليس كما يجب أن يكون .	٠,٩٣١	٠,٣٠٧	٠,٠١٠	٠,١١٠
٢. إحتياجات متخذى القرارات الإدارية من المعلومات غير محدده بدقة.	٠,٩٤١	٠,٢٧٩	٠,٠٢٣	٠,٠٩٣
٣. تشجيع الإدارة العليا لممارسات وتطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم إتخاذ القرارات ليس بالقدر الكافى .	٠,٩٣٧	٠,٣٠٣	٠,٠١١	٠,١٠٤
٤. إصقال مهارات متخذى القرارات الإدارية وإقتناء كل ما هو جديد فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات يحتاج إلى إعاده النظر.	٠,٩٢٦	٠,٣١٧	٠,٠١١	٠,١٢٦
صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى				
٥. قله أعداد الكوادر الفنية المتخصصة فى البرمجة والشبكات والإتصالات وصيانه الحاسبات .	٠,١٢٣	٠,٣١٣	٠,٠٤٧	٠,٩١٠
٦. مقاومة بعض العاملين للتغيير والمتمثل فى إدخال نظم وتكنولوجيا المعلومات فى الأعمال الإدارية .	٠,٣٣٩	٠,٣٥١	٠,٢٧٦	٠,٨٢٦
صعوبات فنيه				
٧. تقادم أجهزه الحاسبات الإلكترونية وأنظمتها.	٠,٣٥٢	٠,٧٨٨	٠,٢١٩	٠,١٥٥
٨. ضعف مهارات العاملين فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات بالنواحى الفنية المتعلقه بالعمل .	٠,٤٧٧	٠,٦٩٣	٠,١٦٢	٠,١٣٢
٩. ضعف الحوافز المادية للعاملين فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات .	٠,٠٧٢	٠,٨٤٣	٠,٢٢٢	٠,٠٤٩
١٠. قصور الدعم الفنى .	٠,٣٦٥	٠,٨٣٥	٠,١٩٨	٠,١٢٥
١١. ضعف الإستجابة لمعالجة الأعطال الفنية .	٠,٣٤٢	٠,٨٥٣	٠,١٨٢	٠,٠٩٤
١٢. عدم توفر قطع الغيار ومستلزمات الصيانه بالقدر الكافى .	٠,٢٦٥	٠,٨٣٨	٠,٣٠٣	٠,١٣٨
صعوبات ماليه				
١٣. عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لنظم وتكنولوجيا المعلومات	٠,٠١٩	٠,١٨٠	٠,٩٢٩	٠,١٠٦
١٤. عدم إدراج مخصصات مالية كافية فى الموازنه لأجور وحوافز العاملين فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات .	٠,٠١٦	٠,١٧٢	٠,٩٢٨	٠,٠٩٢
قيمة الجذر الكامن لكل عامل بعد التدوير	**٥,٢١٥**	**٣,٩٢٨**	**٢,٧٥٣**	**٠,٨٥٢**
نسبة التباين التي يفسرها كل عامل بعد التدوير	**٣٧,٢٥**	**٢٨,٠٥**	**١٩,٦٦**	**٦,٠٩**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

وفي ضوء النتائج السابقة الخاصة بتقييم الثبات أو الاعتمادية والمصداقية في المقاييس المستخدمة في هذا البحث، يتضح إمكانية الاعتماد على ١٦ عبارة لقياس نظم وتكنولوجيا

المعلومات، و٨ عبارات لقياس القرارات الادارية، و ١٤ عبارة لقياس صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات، حيث تتمتع جميعها بدرجة عالية من الثبات والمصداقية.

٩/١١ أساليب التحليل الإحصائي:

تتسم طبيعة بيانات هذه الدراسة بأنها متعددة المتغيرات، كما أن أغراض التحليل واختبار الفروض الخاصة بها تنطوى على التحقق من نوع ودرجة العلاقة بين أكثر من متغير في نفس الوقت، ولذا كان من الضروري أن يتم تحليلها باستخدام بعض الأساليب الاحصائية المناسبة للمتغيرات المتعددة وهذه الأساليب هي:-

- **المقاييس الإحصائية الوصفية** كالمتوسطات والإنحراف المعياري والتكرارات لمتغيرات الدراسة، وذلك لتحليل ووصف مجتمع الدراسة واستجابات المستقصي منهم نحو متغيرات الدراسة.
- **أسلوب تحليل الارتباط** للتعرف على مدي وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة.
- **أسلوبا تحليل الانحدار والارتباط المتعدد:** يعتبر أسلوبا تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الارتباط المتعدد من أساليب التحليل التي تتعامل مع المتغيرات المتعددة، وغالباً يتم استخدام هذين الأسلوبين معاً وذلك بغرض الكشف عن نوع وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يساعد أسلوب تحليل الانحدار المتعدد الباحث على التحقق من وجود علاقة بين المتغير التابع وعدد من المتغيرات المستقلة، كما يستخدم مع هذا الأسلوب في التحليل أسلوب تحليل الارتباط المتعدد وذلك لتحديد قوة العلاقة بين هذين النوعين من المتغيرات (**عبد الجواد، ٢٠١٦؛ إدريس & عبد القادر، ٢٠١٢**). وقد قام الباحث بالاعتماد عليهما بغرض الكشف عما إذا كانت هناك علاقة بين أبعاد نظم وتكنولوجيا المعلومات (كمتغيرات مستقلة)، والقرارات الادارية (كمتغير تابع)، والتحقق من نوع وقوة هذه العلاقة.
- اعتمد الباحث على مجموعة من الاختبارات المعلمية لاختبار فروض الدراسة مثل اختبار T.Test، واختبار F.Test الملازمين لأسلوب تحليل الانحدار، وذلك من اجل التحقق من مستوى المعنوية والدلالة الإحصائية لنوع وقوة العلاقة بين المتغيرات موضع الدراسة ولاختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة.

١٠/١١ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسه

يعكس التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المعلمات الاحصائية الرئيسة، والتي توضح خصائص مجتمع ومتغيرات الدراسة، وتتضمن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى الجداول التكرارية، وذلك بالتطبيق على آراء المستقصى منهم، ويوضح الجزء الآتي الإحصاءات الوصفية، وذلك على النحو الآتي:

١/١٠/١١ الإحصاء الوصفي لعينه الدراسه وفقاً للمتغيرات الديموجرافيه والوظيفيه:

قام الباحث بتوصف البيانات التي تم الحصول عليها من قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال حساب النسب المئوية لتكرارات المتغيرات الديموجرافية موضع الاهتمام بقوائم الاستقصاء (النوع، العمر، المستوى التعليمى، المستوى الإدارى، عدد سنوات الخبره الوظيفيه). ويوضح الجدول رقم (١/٤) توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية.

جدول رقم (١/٥) توزيع مفردات العينه وفقاً للمتغيرات الديموجرافيه

المتغير	الفئه	التكرارات	النسب المئويه
النوع	ذكور	١٥٨	%٦٣,٢
	إناث	٩٢	%٣٦,٨
العمر	اقل من ٢٥ سنة	–	–
	من ٢٥ إلي اقل من ٣٥ سنة	٧	%٢,٨
	من ٣٥ إلي اقل من ٤٥ سنة	٣٨	%١٥,٢
	من ٤٥ إلي اقل من ٥٥ سنة	١٧٢	%٦٨,٨
	أكثر من ٥٥ سنة	٣٣	%١٣,٢
المستوى التعليمى	تعليم متوسط	٣	%١,٢
	بكالوريوس او ما يعادله	٢١٩	%٨٧,٦
	دراسات عليا	٢٨	%١١,٢
سنوات الخبره الوظيفيه	اقل من ٥ سنوات	–	–
	من ٥ إلي اقل من ١٠ سنة	٦	%٢,٤
	من ١٠ إلي اقل من ١٥ سنة	١٩	%٧,٦
	من ١٥ إلي اقل من ٢٠ سنة	١٤٨	%٥٩,٢
	أكثر من ٢٠ سنة	٧٧	%٣٠,٨

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

ويتضح من الجدول رقم (١/٥) ما يأتي:

من حيث النوع: بلغ عدد المستقصي منهم (٢٥٠) مفردة، فيما بلغ عدد الذكور في العينة (١٥٨) مفردة بينما بلغ عدد الإناث (٩٢) مفردة، وبذلك تكون نسبة الذكور من إجمالي العدد الكلي للعينة (٦٣,٢٪) ونسبة الإناث (٣٦,٨٪).

من حيث العمر: بلغ عدد المستقصى منهم الذين تتراوح أعمارهم من ٢٥ إلي اقل من ٣٥ سنة (٧) مفردة من الذكور والإناث بنسبة (٢,٨٪)، فيما بلغ عدد المستقصى منهم الذين تتراوح أعمارهم من ٣٥ إلي اقل من ٤٥ سنة (٣٨) مفردة من الذكور والإناث بنسبة (١٥,٢٪)، أما عن عدد المستقصى منهم الذين تتراوح أعمارهم من ٤٥ إلي اقل من ٥٥ سنة (١٧٢) مفردة من الذكور والإناث بنسبة (٦٨,٨٪)، واخيراً بلغ عدد المستقصى منهم الذين تزيد أعمارهم عن ٥٥ سنة (٣٣) مفردة بنسبة (١٣,٢٪).

من حيث المستوى التعليمى: بلغ عدد المستقصى منهم أصحاب التعليم المتوسط (٣) مفردة بنسبة (١,٢٪)، فيما بلغ عدد المستقصي منهم الحاصلين على بكالوريوس او ما يعادله (٢١٩) مفردة بنسبة قدرها (٨٧,٦)، بينما بلغ عدد المستقصي منهم الحاصلين على دراسات عليا (٢٨) مفردة من الذكور والإناث بنسبة (١١,٢٪).

من حيث الخبره الوظيفيه: بلغ عدد المستقصى منهم الذين تتراوح عدد سنوات الخبره الوظيفيه من ٥ إلي اقل من ١٠ سنوات (٦) مفردة من الذكور والإناث بنسبة (٢,٤٪)، فيما بلغ عدد المستقصى منهم الذين تتراوح عدد سنوات الخبره الوظيفيه من ١٠ إلي اقل من ١٥ سنة (١٩) مفردة من الذكور والإناث بنسبة (٧,٦٪)، أما عن عدد المستقصى منهم الذين تتراوح عدد سنوات الخبره الوظيفيه من ١٥ إلي اقل من ٢٠ سنة (١٤٨) مفردة من الذكور والإناث بنسبة (٥٩,٢٪)، واخيراً بلغ عدد المستقصى منهم الذين تزيد عدد سنوات الخبره الوظيفيه عن ٢٠ سنة (٧٧) مفردة بنسبة (٣٠,٨٪).

٢/١٠/١١ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يستعرض الباحث في الجزء التالي الإحصاءات الوصفية لجميع متغيرات الدراسة عدا المتغيرات الديموجرافية. وقد تناولت الدراسة الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات وابعادها الثلاثة والقرارات الإدارية وصعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات وأنواعها الأربعة.

١/٢/١٠/١١ التحليل الوصفي الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات:

تم تقييم مستوى الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات محل الدراسة من وجهه نظر المديرين العاملين بها، من خلال الإجابة عن متغيرات مقياس الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات والمكون من ١٦ عبارة تغطي جميع أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات الثلاثة كما هو موضح بالجدول رقم (٢/٥):

جدول رقم (٢/٥)

الإحصاءات الوصفية الأساسية لمتغيرات الدراسه الخاصه بالممارسات الفعليه لنظم وتكنولوجيا المعلومات

م	المتغيرات	الإحصاء الوصفي	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات	٤,٠٣٢	٠,٧٦٠
١	يوجد بالجامعة نظام متكامل للمعلومات يعتمد على الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ويوفر هذا النظام قدراً كافياً من المعلومات بما يتناسب مع إحتياجات متخذى القرار.	٣,٢١٠	١,٥٢٧
٢	عدد أجهزه الحاسبات والشبكات والبرامج وقواعد البيانات المستخدمة كافية للقيام بالعمل .	٣,٧٠٢	١,٢٦٣
٣	يساهم إستخدام الحاسبات الألكترونية فى تحديد المشكلات والتنبؤ بها قبل حدوثها وزياده القدره على تحليل المشاكل المختلفه.	٤,٢٨٦	٠,٧٢٤

م	المتغيرات	الإحصاء الوصفي	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٤	توفر الحاسبات قاعده بيانات معرفيه كافيه لمساعده متخذ القرار فى مزاوله مهامه وسهوله الرجوع إلى البيانات فى أى وقت .	٤,٢٩٤	٠,٦٩٦
٥	يساهم إستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات فى إتخاذ القرارالأمثل والمناسب والأدق فى الوقت المناسب بأقل مجهود وبأقل تكلفة .	٤,٣٤٢	٠,٦٤٦
٦	تتميز نظم وتكنولوجيا المعلومات بالحداثة والتطور وتشجع متخذى القرارات على الإبداع والإبتكار	٤,٣٥٨	٠,٦٢٤
	إستخدام نظم الإتصالات الحديثة	**٤,٢٠٥**	**٠,٦٧٨**
٧	تساعد الشبكة الداخلية للإتصالات على مشاركة وتعاون متخذى القرارات الإدارية وزياده فعالية الإتصال بينهم.	٤,٣١٤	٠,٦٤٢
٨	تساعد الشبكة الداخلية للإتصالات على التنسيق والتكامل بين الإدارات المختلفة .	٤,٣١٢	٠,٦٤٧
٩	تساهم الشبكة الداخلية للإتصالات على تبادل المعلومات وجعلها متاحه ومتوفره لمتخذى القرارات فى جميع المستويات الإداريه.	٤,٣١٠	٠,٦٤٠
١٠	تهتم الإدارة بإستخدام البرمجيات الحديثة لتحقيق فعالية الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	٣,٧٩٦	١,٢٧٠
١١	يساعد إستخدام الإنترنت على ضمان فعاليه الإتصالات اللازمة للقيام بالعمل .	٤,٢٩٤	٠,٦٨١
	مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات	٣,٧٥٥	٠,٩٨٦
١٢	يمكن التعامل بكفاءه مع مختلف برامج الحاسب المرتبطة بالعمل	٣,٥٠٢	١,٣٤٢
١٣	التعامل مع الحاسبات والبرمجيات وشبكات الإنترنت والإتصالات المختلفه متاح ويتم بشكل يسير وخالي من التعقيد	٣,٤٦٨	١,٢٩٠
١٤	برامج تحليل البيانات تساعد فى فعالية إتخاذ القرارات.	٤,٢٢٤	٠,٧٥٨
١٥	تساعد نظم وتكنولوجيا المعلومات على زياده الخبرات والكفاءات الفنيه اللازمه فى عمليه إتخاذ القرارات المختلفه.	٤,٢٠٨	٠,٨٣٥
١٦	تشجع الإدارة العاملين فى الإلتحاق بالدورات التدريبيه اللازمة فى مجال نظم وتكنولوجيا نظم وتكنولوجيا المعلومات.	٣,٣٧٠	١,٤٤٠
	المقياس العام لنظم وتكنولوجيا المعلومات	**٣,٩٩٧**	**٠,٧٧٠**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

ويتضح من الجدول رقم (٢/٥) ما يأتي:

التحليل الوصفي لإستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات:

يتضح إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات بمستوي مرتفع داخل الجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٤,٠٣٢) وذلك بانحراف معياري قدره (٠,٧٦٠). مما يعنى أن تلك الجامعات تمتلك نظام متكامل للمعلومات يعتمد على الحاسبات الإلكترونية والتي تتوافر بقدر كافي بالإضافة إلي إعتماده علي تكنولوجيا المعلومات متطورة ومحدثة بشكل دائم تعمل على توفير قدر كاف من البيانات المعرفيه الكافيه لمساعده متخذ القرار فى مزاوله مهامه.

التحليل الوصفي لإستخدام نظم الإتصالات الحديثه:

يتضح إستخدام نظم إتصالات حديثة داخل الجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٤,٢٠٥) وذلك بانحراف معياري قدره (٠,٦٧٨). مما يعنى أن تلك الجامعات تمتلك شبكة داخلية للإتصالات تساعد على مشاركة وتعاون متخذى القرارات الإدارية وزياده فعالية الإتصال بينهم وضمان التنسيق بين كافة الإدارات، وذلك عن طريق تبادل المعلومات وجعلها متاحه ومتوفره لمتخذى القرارات فى جميع المستويات الإداريه.

التحليل الوصفي لمهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات:

يتضح إرتفاع مستوي مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات داخل الجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٣,٧٥٥) وذلك بانحراف معياري قدره (٠,٩٨٦). مما يعنى أن مستخدمي تكنولوجيا المعلومات يستطيعون التعامل بكفاءة مع الحاسبات والبرمجيات وشبكات الإنترنت والإتصالات المختلفه وكافة البرامج وبرامج التحليل بشكل يسير وخالي من التعقيد، كما ان الإدارة تشجع الإدارة العاملين فى الإلتحاق بالدورات التدريبيه اللازمة لتنمية وثقل خبراتهم ومهاراتهم فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر.

ومن إستعراض التحليل الوصفي لمتغير الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات تبين للباحث أن المستوى العام للممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين بها كان مرتفع. حيث بلغ الوسط الحسابي له (٣,٩٩٧) بإنحراف معياري قدره (٠,٧٧٠). وهذا يعنى أن تلك الجامعات تمتلك نظام جيد للتواصل وتبادل المعلومات بين العاملين ومتخذي القرارات بمختلف الإدارات والمستويات الإدارية، كما انها تمتلك نظام معلومات فعال من حيث العدد الكافي والتحديث المطلوب للتكنولوجيا المستخدمة، والتي يساعد على فعاليتها مهارات العاملين المرتفعة والتي تحرص الجامعات على تنميتها وتطويرها باستمرارا عن طريق تشجيع التعلم والتدريب.

٢/٢/١٠/١١ التحليل الوصفي لدعم القرارات الاداريه:

تم تقييم مستوى دعم القرارات الإدارية بالجامعات محل الدراسة وفقاً لأراء المديرين العاملين بها من خلال الإجابة عن متغيرات مقياس دعم القرارات الإدارية والمكون من ٨ عبارات تغطي متغير دعم القرارات الإدارية كما يوضح الجدول رقم (٣/٥):

جدول رقم (٣/٥) الإحصاءات الوصفيه الأساسية لمتغيرات الدراسه الخاصه بدعم القرارات الإداريه

م	المتغيرات	الإحصاء الوصفي	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يمكن الإستفاده من مخرجات نظم وتكنولوجيا المعلومات فى إتخاذ القرارات الإدارية و تحديد نقاط القوه وتقويتها ومعالجة نقاط الضعف فى تلك القرارات .	٣,١٣٢	١,٥٣٢
٢	مستوى جوده المعلومات المتوفره لمتخذى القرارات تساعد على إتخاذ القرارات الإدارية بفعالية.	٣,٠٠٢	١,٥٠٥
٣	تهتم الإدارة العليا بمراجعة المعلومات وتبويبها وتصنيفها وتنقيحها بصفه مستمره وتحديثها طبقا لأخر الأحداث والمستجدات وتقديم معلومات دقيقه لمتخذى القرارات.	٢,٨٣٢	١,٥٨١
٤	تحرص الإدارة العليا على توفير معلومات بصوره مبسطة تساعد متخذى القرارعلى فهمها والإستفاده منها بما يتناسب مع المتغيرات والأحداث الجديده فى شكل تقارير مكتوبه .	٢,٨٠٤	١,٥٩٤
٥	المعلومات المتوفره لمتخذى القرار تتسم بالموضوعيه ويمكن الإعتماد عليها فى إتخاذ القرارات الإدارية وتخلو من اللبس والتعقيد والغموض وتعطى شعوراً بالأمان نظراً لموثوقيتها .	٢,٩٩٦	١,٤٣٨
٦	نظم وتكنولوجيا المعلومات لها دور فعال فى معالجة القرارات الإدارية ومتابعة تنفيذ القرار وتقييمه وتقليص المشاكل التى تحول دون إنجاز الأهداف.	٣,٩٢٦	١,٠٥٩
٧	تمثل الصوره الذهنيه لنظم وتكنولوجيا المعلومات دافعاً قويا للتعامل معها نظراً لمميزاتها وإمكانياتها العاليه وتعزز قدرات متخذى القرارات بما يساهم فى تحقيق الأهداف .	٤,١٢٦	١,٤١٧
٨	تتوافر المعلومات التى تمكن متخذى القرار من معالجه المشكلات التى تواجههم وتسهم بشكل فعال فى ترشيد الإستخدام للموارد المتاحة وتقليل التكاليف.	٢,٨١٦	١,٧٥٠
	المقياس العام للقرارات الادارية	**٣,٢٠٤**	**١,٣١٩**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي .

تبين للباحث من الجدول رقم (٣/٥) أن المستوى العام لدعم القرارات الادارية داخل الجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين كان مرتفع نسبياً. حيث بلغ الوسط الحسابي له (٣,٢٠٤) بإنحراف معياري قدره (١,٣١٩). وهذا يعنى أن تلك الجامعات تستطيع الاستفادة بشكل جيد من مخرجات نظم تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في معومات موضوعية حديثة ومرتبة ومصنفه بشكل جيد في معالجة القرارات الإدارية ومتابعة تنفيذها وتقييمها وتقليص المشاكل التى تحول دون إنجاز الأهداف المخططة.

٣/٢/١٠/١١ التحليل الوصفي لصعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات:

تم تقييم مستوى صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكومية محل الدراسة وفقاً لأراء المديرين العاملين بها من خلال الإجابة عن متغيرات مقياس صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات والمكون من ١٤ عبارة تغطي أنواع صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات الاربعة .

التحليل الوصفي للصعوبات الإدارية: يتضح إرتفاع نسبي في مستوي الصعوبات الإدارية التي تواجه تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٣,٣١٣) وذلك بانحراف معياري قدره (١,٤٥٤)

ويشير ذلك إلي وجود تشجيع منخفض لإستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلي ان حاجة متخذى القرار للمعلومات غير واضحه ومحددة بالشكل الكاف مما يفرض حالة من سوء الفهم.

التحليل الوصفي لصعوبات تتعلق بالعنصر البشرى: يتضح إرتفاع مستوي الصعوبات المتعلقة بالعنصر البشرى التي تواجه تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٣,٥٣٢) وذلك بانحراف معياري قدره (١,١٢٩) ويشير ذلك إلي قله أعداد الكوادر الفنية المتخصصة فى البرمجة والشبكات والإتصالات وصيانه الحاسبات، إضافة لمقاومة بعض العاملين للتغيير والمتمثل فى إدخال نظم وتكنولوجيا المعلومات فى الأعمال الإدارية.

التحليل الوصفي للصعوبات الفنيه: يتضح أن مستوي الصعوبات الفنية التي تواجه تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين كان متوسط، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٣,٠٤٧) وذلك بانحراف معياري قدره (١,١٠١) مما يعنى توافر عدد كاف من أجهزه الحاسبات الإلكترونية المحدثة وأنظمتها المستخدمة المتطورة، إضافة لتوافر مستوي متوسط من الدعم الفني لمتخذي القرارات مستخدمي تلك النظم.

التحليل الوصفي للصعوبات الماليه: يتضح إرتفاع كبير لمستوي الصعوبات المالية التي تواجه تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٤,٣٣٧) وذلك بانحراف معياري قدره (٠,٧١٥) مما يشير إلي عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لتطوير وتحديث نظم وتكنولوجيا المعلومات والمخصصة لأجور وحوافز العاملين فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات. ومن إستعراض التحليل الوصفي لمتغير صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات تبين للباحث أن المستوى العام لصعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكومية محل الدراسة وفقا لإدراكات المديرين العاملين بها كان مرتفع. حيث بلغ الوسط الحسابي له (٣,٥٥٥) بإنحراف معياري قدره (٠,٩٠٦). وهذا يعنى أن تلك الجامعات تعاني من عدم توفير مخصصات مالية كافة لتطوير وتحديث نظم المعلومات بها او لتطوير مهارات العاملين وتوفير كوادر كافية للعمل على نظم محدثة ومتطورة وكوادر قادرة على الاستفادة المثلي من مخرجات تلك النظم.

١١/١١ تحليل إختبارات الفروض:

يعرض الباحث فيما يأتى أهم نتائج إختبار فروض الدراسة مع إجراء تحليل ومناقشة لهذه النتائج، وتم تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية، كل واحدة منها خُصصت لاختبار صحة فرض من فروض الدراسة الخمسة الرئيسية، وذلك على النحو الآتي:

١/١١/١١ تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بصحة الفرض الأول:

يناقش الفرض الرئيسي الأول مدى وجود ارتباط معنوي بين الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية، والذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية من وجهه نظر مديري الإدارات بالجامعات الحكومية المصريه محل الدراسة.". ولإختبار صحة هذا الفرض تم أولاً حساب معامل الإرتباط البسيط (بيرسون Pearson) بين أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية وذلك للتعرف على قوة ومعنوية العلاقة بين تلك المتغيرات، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية وتدل الإشارة السالبة على أن العلاقة عكسية. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٥/٥) النتائج التالية:

جدول رقم (٥/٥)مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية

المتغيرات	إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات	إستخدام نظم الإتصالات الحديثة	مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات	الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل	دعم القرارات الإدارية
إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات	١				
إستخدام نظم الإتصالات الحديثة	٠,٨٨٤**	١			
مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات	٠,٨٦٦**	٠,٨٣٤**	١		
الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل	٠,٩٥٨**	٠,٩٤٠**	٠,٩٥٧**	١	
دعم القرارات الإدارية	٠,٧٧٤**	٠,٧٦٣**	٠,٨٠٦**	٠,٨٢٣**	١

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

** معنوي عند مستوي دلالة ٠,٠٠١

ويتضح من الجدول رقم (٥/٥) ما يلي: وجود علاقة ارتباط معنوية وإيجابية بين جميع أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات بين (٠,٨٣٤) و (٠,٨٨٤) عند مستوى معنوية ٠.٠١، مما يؤكد على ثبات وصدق العبارات في قياس أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات وأنها مرتبطة ارتباطاً حقيقياً غير راجع للصدفة، ومتسقة مع الأبعاد الداخلية.

- يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل ودعم القرارات الإدارية، بمعامل ارتباط (٠,٨٢٣) عند مستوى معنوية ٠.٠٠٠١..

- يوجد إرتباط معنوي إيجابي بين جميع أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات (إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات، إستخدام نظم الإتصالات الحديثة، مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات) وبين دعم القرارات الإدارية، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠,٧٧٤) و (٧٦٣) و(٠,٨٠٦) علي التوالي عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

وبناء على النتائج السابقة، يتضح وجود علاقة إرتباط إيجابية "طردية" ذو دلالة إحصائية بين جميع أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ودعم القرارات الإدارية. ويمكن القول أن تحليل الارتباط يعطي مؤشراً مبدئياً عن نوع العلاقة بين الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ودعم القرارات الإدارية، إلا أن الحكم على قوة العلاقة بين الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ودعم القرارات الإدارية فهذا يتم من خلال تحليل الانحدار Regreesion Analysis. وبداية إستخدم الباحث اسلوب تحليل الإنحدار البسيط للتعرف على تاثير الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل علي دعم القرارات الإدارية، وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٦/٥).

جدول رقم (٦/٥) نتائج تحليل الإنحدار البسيط لتأثير الممارسات الفعليه لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل علي دعم القرارات الإداريه

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الإنحدار	قيمة ت	المعنوية	الدلالة
دعم القرارات الإدارية	الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل	٠,٨٢٣	٣٢,٣٢٥	٠,٠٠٠	معنوي
معامل الإرتباط R = ٠,٨٢٣ معامل التحديد R^2 =٠,٦٧٧			التباين F= ١٠٤٤,٩١٨ المعنوية p= ٠,٠٠٠		

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (٦/٥) النتائج التاليه: صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية في دعم القرارات الإدارية، حيث بلغت قيمة F (١٠٤٤,٩١٨) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهى أقل من (١%) مما يعني أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، والتي توضح نسبة التغير في المتغير التابع (دعم القرارات الإدارية) التي ترجع الى تغير المتغير المستقل (الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل)، فقد تبين أن مُعامل الارتباط المتعدد بينهما بلغ (٠,٨٢٣) ومعامل التحديد بلغ (٠,٦٧٧) وهذا يعني أن المتغير المستقل (الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل) يفسر ما مقداره (٦٧,٧٪) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع دعم القرارات الإدارية ، يتضح أن الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ككل تؤثر تأثيراً طردياً "إيجابياً" معنوياً في دعم القرارات الإدارية حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠,٨٢٣). ولمزيدا من التفسير والإيضاح حول تأثير أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات على دعم القرارات الإدارية، قام الباحث باستخدام

أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لما له من القدرة على بيان أثر علاقة متغير مستقل أو أكثر على متغير تابع، وقد تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد عند مستوى معنوية ١٪ ويوضح الباحث فيما يأتي نتائج هذا التحليل بطريقة الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة (أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات) على دعم القرارات الإدارية، وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٧/٥).

جدول رقم (٧/٥) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأبعاد الممارسات الفعليه لنظم وتكنولوجيا المعلومات على دعم القرارات الاداريه

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الإنحدار	قيمة ت	المعنوية	الدلالة	الترتيب
دعم القرارات الإدارية	إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات	٠,١٦٨	٢,٦٨١	٠,٠٠٨	معنوي	٣
	إستخدام نظم الإتصالات الحديثة	٠,٢١٠	٣,٧٠٤	٠,٠٠١	معنوي	٢
	مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات	٠,٤٨٦	٩,١٦٧	٠,٠٠٠	معنوي	١
معامل الإرتباط R = ٠,٨٢٦		التباين F= ٣٥٣,٩٨٢				
معامل التحديد R^2 =٠,٦٨٢		المعنوية p= ٠,٠٠٠				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (٧/٥) النتائج التاليه: صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية في دعم القرارات الادارية، حيث بلغت قيمة F (٣٥٣,٩٨٢) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهى أقل من (١%) مما يعني أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، والتي توضح نسبة التغير في المتغير التابع (دعم القرارات الادارية) التي ترجع الى تغير المتغيرات المستقلة (أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات)، فقد تبين أن مُعامل الارتباط المتعدد بينهما بلغ (٠,٨٢٦) ومعامل التحديد بلغ (٠,٦٨٢) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات) يفسر ما مقداره (٦٨,٢٪) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع دعم القرارات الادارية ، يتضح أن أبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات (إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات، إستخدام نظم الإتصالات الحديثة، مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات) تؤثر تأثيراً طردياً "إيجابياً" معنوياً في دعم القرارات الادارية، وكانت أكثر الابعاد تأثيرا فى دعم القرارات الادارية هو مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠,٤٨٦) بمستوي معنوية أقل من (١%)، يليه إستخدام نظم الإتصالات الحديثة حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠,٢١٠) بمستوي معنوية أقل من (١%)، وأخيرا إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠,١٦٨) بمستوي معنوية أقل من (٥%).

وفي ضوء ما سبق فإنه يتضح عدم صحة الفرض الرئيس الاول للدراسة والذي ينص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية من وجهه نظري مديري الجامعات الحكومية محل الدراسة"، وقبول الفرض البديل وذلك بعد أن تبين أن هناك تأثير معنوي إيجابي "طردي" لأبعاد الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات علي دعم القرارات الإدارية.

٢/١١/١١ تحليل ومناقشه النتائج الخاصه بصحه الفرض الثاني:

يناقش الفرض الرئيسي الثاني مدى وجود ارتباط معنوي بين صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية، والذي ينص على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية من وجهه نظر مديري الإدارات بالجامعات الحكومية المصريه محل الدراسة**.". ولإختبار صحة هذا الفرض تم أولاً حساب معامل الإرتباط البسيط (بيرسون Pearson) بين أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية وذلك للتعرف على قوة ومعنوية العلاقة بين تلك المتغيرات، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية وتدل الإشارة السالبة على أن العلاقة عكسية. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٨/٥) النتائج التالية:

جدول رقم (٨/٥) مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية

المتغيرات	صعوبات إدارية	صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى	صعوبات فنية	صعوبات مالية	صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل	دعم القرارات الإدارية
صعوبات إدارية	١					
صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى	٠,٨٦٣**	١				
صعوبات فنية	٠,٦٤٩**	٠,٧٣٨**	١			
صعوبات مالية	٠,١٦٥**	٠,٢٦٩**	٠,٤٥٤**	١		
صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل	٠,٨٨٠**	٠,٩٣٥**	٠,٨٨٤**	٠,٤٤٥**	١	
دعم القرارات الإدارية	– ٠,٨٠٧**	– ٠,٦١٩**	– ٠,٢٥٢**	– ٠,١٣٠**	– ٠,٥٦٧**	١

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي. ** معنوي عند مستوي دلالة ٠,٠٠١

ويتضح من الجدول رقم (٨/٥) ما يلي:

وجود علاقة ارتباط معنوية وإيجابية بين جميع أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات بين (٠,١٦٥) و (٠,٨٦٣) عند مستوى معنوية ٠.٠١، مما يؤكد على ثبات وصدق العبارات في قياس

أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات وأنها مرتبطة ارتباطاً حقيقياً غير راجع للصدفة، ومتسقة مع الأبعاد الداخلية.

- يوجد إرتباط معنوي سلبي بين صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل ودعم القرارات الإدارية، بمعامل ارتباط (– ٠,٥٦٧) عند مستوى معنوية ٠.٠٠٠١..
- يوجد إرتباط معنوي إيجابى بين جميع أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات (صعوبات إدارية، صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى، صعوبات فنية، صعوبات مالية) وبين دعم القرارات الإدارية، حيث بلغت معاملات الارتباط (– ٠,٨٠٧) و (– ٠,٦١٩) و(– ٠,٢٥٢) و (– ٠,١٣٠) علي التوالي عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

وبناء على النتائج السابقة، يتضح وجود علاقة إرتباط سلبية "عكسية" ذو دلالة إحصائية بين جميع أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ودعم القرارات الإدارية. ويمكن القول أن تحليل الارتباط يعطي مؤشراً مبدئياً عن نوع العلاقة بين صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ودعم القرارات الإدارية، إلا أن الحكم على قوة العلاقة بين صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ودعم القرارات الإدارية فهذا يتم من خلال تحليل الانحدار Regreesion Analysis. وبداية إستخدم الباحث اسلوب تحليل الإنحدار البسيط للتعرف على تاثير صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل علي دعم القرارات الإدارية، وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٩/٥).

جدول رقم (٩/٥) نتائج تحليل الإنحدار البسيط لتأثير صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل علي دعم القرارات الإداريه

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الإنحدار	قيمة ت	المعنوية	الدلالة
دعم القرارات الإدارية	صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل	٠,٥٦٧–	١٥,٣٦٨–	٠,٠٠٠	معنوي
معامل الإرتباط R = ٠,٥٦٧– معامل التحديد R^2 =٠,٣٢٢			التباين F= ٢٣٦,١٧٦ المعنوية p= ٠,٠٠٠		

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (٩/٥) النتائج التاليه: صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية في دعم القرارات الإدارية، حيث بلغت قيمة F (٢٣٦,١٧٦) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهى أقل من (١%) مما يعني أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، والتي توضح نسبة التغير في المتغير التابع (دعم القرارات الإدارية) التي ترجع الى تغير المتغير المستقل (صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل)، فقد تبين أن مُعامل الارتباط المتعدد بينهما بلغ (– ٠,٥٦٧) ومعامل التحديد بلغ (٠,٣٢٢) وهذا يعني أن المتغير المستقل (صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل) يفسر ما مقداره (٣٢,٢٪) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع دعم القرارات الإدارية.يتضح أن صعوبات

تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات ككل تؤثر تأثيراً سلبيا "عكسياً" معنوياً في دعم القرارات الإدارية حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (- ٠,٥٦٧)، ولمزيدا من التفسير والإيضاح حول تأثير أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات على دعم القرارات الإدارية، قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لما له من القدرة على بيان أثر علاقة متغير مستقل أو أكثر على متغير تابع، وقد تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد عند مستوى معنوية ١٪ ويوضح الباحث فيما يأتي نتائج هذا التحليل بطريقة الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة (أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات) علي دعم القرارات الإدارية، وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (١٠/٥).

جدول رقم (١٠/٥) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات على دعم القرارات الادارية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الإنحدار	قيمة ت	المعنوية	الدلالة	الترتيب
دعم القرارات الإدارية	صعوبات إدارية	-٠,٥٩٩	-١٤,٣٣٤	٠,٠٠٠	معنوي	١
	صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى	-٠,١٢٦	-٤,٥٣٨	٠,٠٠٠	معنوي	٢
	صعوبات فنية	-٠,٠٨٤	-٢,٨٢٢	٠,٠٢٤	معنوي	٣
	صعوبات مالية	-٠,٠١٣	-٠,٤٩٠	٠,٦٢٤	غير معنوي	-
معامل الإرتباط R = -٠,٨٨٣ معامل التحديد R^2 = ٠,٧٨٠			التباين F= ٤٣٨,٨٤٥ المعنوية p= ٠,٠٠٠			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (١٠/٥) النتائج التاليه: صلاحية النموذج المستخدم في اختبار العلاقة التأثيرية في دعم القرارات الادارية، حيث بلغت قيمة F (٤٣٨,٨٤٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهى أقل من (١%) مما يعني أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع. أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية لهذا النموذج، والتي توضح نسبة التغير في المتغير التابع (دعم القرارات الادارية) التي ترجع الى تغير المتغيرات المستقلة (أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات)، فقد تبين أن مُعامل الارتباط المتعدد بينهما بلغ (- ٠,٨٨٣) ومعامل التحديد بلغ (٠,٧٨٠) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات) يفسر ما مقداره (٧٨٪) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع دعم القرارات الادارية. يتضح أن أبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات (صعوبات إدارية، صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى، صعوبات فنية) فقط تؤثر تأثيراً سلبيا "عكسياً" معنوياً في دعم القرارات الادارية، وكانت أكثر الابعاد تأثيرا فى دعم القرارات الادارية هو صعوبات إدارية حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار

(- ٠,٥٩٩) بمستوي معنوية أقل من (١%)، يليه صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (- ٠,١٢٦) بمستوي معنوية أقل من (١%)، وأخيرا صعوبات فنية حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (- ٠,٠٨٤) بمستوي معنوية أقل من (٥%)، فيما تبين أن الصعوبات المالية ليس لها تأثير معنوي على دعم القرارات الإدارية. وفي ضوء ما سبق فإنه يتضح عدم صحة الفرض الرئيس الثاني للدراسة والذي ينص على أنه " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات وبين دعم القرارات الإدارية من وجهه نظر مديري الإدارات بالجامعات الحكومية المصريه محل الدراسة.**"، بشكل جزئي، وقبول الفرض البديل وذلك بعد أن تبين أن هناك تأثير معنوي سلبي "عكسي" لأبعاد صعوبات تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات (صعوبات إدارية، صعوبات تتعلق بالعنصر البشرى، صعوبات فنية) فقط علي دعم القرارات الإدارية.

١٢- مناقشة النتائج:-

من خلال تحليل البيانات وإختبار الفروض تم التوصل إلى مجموعه من النتائج على النحو التالى :-

- **إرتفاع متوسط ممارسات نظم وتكنولوجيا المعلومات لدى القيادات الإدارية فى الجامعات الحكوميه المصريه** (الخاضعة للدراسه) وأن أكثر الأبعاد هو البعد الخاص إستخدام أجهزه الحاسبات الإلكترونيه والبرمجيات بمستوي مرتفع داخل الجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٤,٠٣٢) وذلك بانحراف معياري قدره (٠,٧٦٠). مما يعنى أن تلك الجامعات تمتلك نظام متكامل للمعلومات يعتمد على الحاسبات الإلكترونية والتي تتوافر بقدر كافي بالإضافة إلي إعتماده علي تكنولوجيا المعلومات متطورة ومحدثة بشكل دائم تعمل على توفير قدر كاف من البيانات المعرفيه الكافيه لمساعده متخذ القرار فى مزاوله مهامه.
- يتضح إستخدام نظم إتصالات حديثة داخل الجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٤,٢٠٥) وذلك بانحراف معياري قدره (٠,٦٧٨). مما يعنى أن تلك الجامعات تمتلك شبكة داخلية للإتصالات تساعد على مشاركة وتعاون متخذى القرارات الإدارية وزياده فعالية الإتصال بينهم وضمان التنسيق بين كافة الإدارات، وذلك عن طريق تبادل المعلومات وجعلها متاحه ومتوفره لمتخذى القرارات فى جميع المستويات الإداريه.
- يتضح إرتفاع مستوي مهارات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات داخل الجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (٣,٧٥٥) وذلك بانحراف معياري قدره (٠,٩٨٦). مما يعنى أن مستخدمي تكنولوجيا المعلومات يستطيعون التعامل بكفاءة مع الحاسبات والبرمجيات وشبكات الإنترنت والإتصالات المختلفه وكافة البرامج وبرامج التحليل

بشكل يسير وخالي من التعقيد، كما ان الإدارة تشجع الإدارة العاملين فى الإلتحاق بالدورات التدريبيه اللازمة لتنمية وثقل خبراتهم ومهاراتهم فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر.

- ومن إستعراض التحليل الوصفي لمتغير الممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات تبين للباحث أن المستوى العام للممارسات الفعلية لنظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين بها كان مرتفع. حيث بلغ الوسط الحسابي له (٣,٩٩٧) بإنحراف معياري قدره (٠,٧٧٠). وهذا يعنى أن تلك الجامعات تمتلك نظام جيد للتواصل وتبادل المعلومات بين العاملين ومتخذي القرارات بمختلف الإدارات والمستويات الإدارية، كما انها تمتلك نظام معلومات فعال من حيث العدد الكافي والتحديث المطلوب للتكنولوجيا المستخدمة، والتي يساعد على فعاليتها مهارات العاملين المرتفعة والتي تحرص الجامعات على تنميتها وتطويرها باستمرارا عن طريق تشجيع التعلم والتدريب.

(وهذا يشير إلى أن مستوى إدراك القيادات الإدارية بالجامعات الحكومية المصريه لأهميه نظم وتكنولوجيا المعلومات كان مرتفعاً وقد يكون السبب وراء هذا المستوى إلى أنها تنظر لنظم وتكنولوجيا المعلومات على أنها مصدر أساسى لزياده كفاءه الأداء داخل الجامعه وتحسين المخرجات وذلك من خلال توافر التجهيزات والمعدات اللازمه من أجهزه الحاسبات والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والموارد البشريه المؤهله لتزويد القيادات بتقارير موجزه تسهم فى إنجاز الأعمال مما يساعد فى تحقيق الأهداف الموضوعة) .

- المستوى العام لدعم القرارات الادارية داخل الجامعات الحكومية محل الدراسة من وجهه نظر المديرين كان مرتفع نسبياً. حيث بلغ الوسط الحسابي له (٣,٢٠٤) بإنحراف معياري قدره (١,٣١٩). وهذا يعنى أن تلك الجامعات تستطيع الاستفادة بشكل جيد من مخرجات نظم تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في معلومات موضوعية حديثة ومرتبة ومصنفه بشكل جيد في معالجة القرارات الإدارية ومتابعة تنفيذها وتقييمها وتقليص المشاكل التى تحول دون إنجاز الأهداف المخططة.

(وهذا يعنى أن درجه الوعى لدى القيادات الإداريه بالجامعات الحكوميه المصريه بأهميه دعم القرارات الإدارية مرتفعاً ، ويعتقد الباحث أن ذلك راجع إلى إهتمام القيادات الإدارية بالتعرف على المشكلات وأبعادها وتحديد أسبابها وتحديد البدائل لإختيار أفضل بديل وسرعة الإستجابه للإستفسارات بهدف دعم القرارات لتفعيل عمليه إتخاذ القرارات حيث أن القرار لا ينتهى بمجرد تنفيذه بل الأمر يتطلب ضروره متابعة عملية التنفيذ والتحقق من مدى تحقيق جوده منافع

الأطراف ذات العلاقه بالقرار ، إلا أنه يلزم توافر مجموعه من المهارات لدى القائد لإمكانيه الوصول إلى الأهداف الموضوعة) .

- **نقاط الإتفاق**

يتفق الباحث مع تلك الدراسات والتى كانت كما يلى { دراسة (محاسنة ،٢٠٠٥) والتى خلصت الى ان عملية صنع القرارات بأبعادها المختلفة تعتمد على المعلومات الملائمة والجيدة التي تأتي في الوقت المناسب، وهذا كله متوفر في نظم المعلومات الإدارية الحديثة، اما التوصيات لهذه الدراسة كانت ضرورة تقديم الدعم للمستخدمين عبر تشجيعهم وتحفيزهم على استخدام النظام وتفهم احتياجاتهم المختلفة، ومعرفة أرائهم حول المشكلات التي يعانون منها عند استخدامهم النظام، حتى يتم ايجاد حلول لها، دراسة (المطيرى،٢٠٠٩) والتى خلصت الى ضروره الإهتمام بتزويد المستشفيات بالمستلزمات الماديه من أجهزه وبرمجيات ووسائط إلكترونيه وتقنيات متطوره وعالية الجوده حتى ينعكس ذلك على جوده أداء العاملين فيها والقرارات الإداريه فيها، بالإضافة إلى تدريب العاملين على كل ما هو حديث من هذه البرمجيات حتى يتمكنوا من أداء عملهم بجوده عاليه لتحقيق الأهداف المرجوه من توفيرها ، دراسة (عبد الجواد،٢٠١٦) والتى خلصت الى ضروره عقد دورات تدريبية للعاملين بشكل دائم ودورى ، التركيز على مهارات إستخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ، كيفية توظيف هذه التكنولوجيا من أجل تحسين مستوى أداء الأفراد علاوه على العمل على تعبئه الوزارات بالكوادر البشريه المؤهله والمدربه والقادره على إستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات بالإضافه إلى تحديث وتطوير الأساليب التكنولوجية والتوسع فى إستخدامها فى الأجهزه الحكومية، دراسة (Loannou , George,2007) والتى خلصت الى ضرورة ايجاد وسائل تساعد على ديمومة هذا النظام بشكل اكبر وبقاءه لفترة اطول ، دراسه ((Gachet, A. (2011) والتى خلصت إلى وجود مشاكل بشرية وتقنية تواجه استخدام نظم دعم القرار، وأوصت بضرورة استخدام برامج متنوعة ولغات برمجة حديثه ، دراسة (Scott,2013) والتى خلصت إلى أهميه تطوير نظم المعلومات فى دعم عملية إتخاذ القرارات والقدرة على الاستجابة الى اي متغيرات طارئة على المنظمة ، دراسة (Abraham,2015) والتى خلصت إلى أن مشاركه فريق الإدارة العليا فى صنع القرار يرتبط بشكل إيجابى بفاعلية القرار سواء كانت العلاقة مباشره أو غير مباشره ، دراسه (Robert,2013) والتى خلصت إلى أنه ينبغى مراعاه المعلومات التفصيليه والإجماليه عند عرض المعلومه على المستفيد وضروره وضوح المعلومات والتحديث المستمر للمعلومات بحيث يمكن تطبيقها والإستفاده منها فى دعم القرارات الإداريه}. حيث ينبغى توافر تلك العناصر في نظم وتكنولوجيا المعلومات الحديثة وذلك من أجل الإرتقاء ورفع كفاءه عمليه إتخاذ القرارات الإداريه .

- **نقاط الإختلاف**

يختلف الباحث مع الدراسات التاليه { دراسة (Smith,2013) والتى خلصت إلى ان هناك حاجه لتحسين الإدراك فيما يتعلق بالمجالات الإدارية الرئيسية(السيطرة على التغيير ،الموارد البشرية ، الهيكل التنظيمي والإداري ، إدارة العمليات المتعلقة بالعمل ، الانضباط) ، دراسة
(Carneiro, 2000) والتى خلصت إلى أنه تسمح قاعده البيانات الموجوده والمطوره بإستمرار تحسن عمليات صناعة وإتخاذ القرارات ، دراسه (Hosack,2014) والتى خلصت إلى أنه فى حاله وجود ممارسين لنظم المعلومات يتم الإهتمام والنظر إلى قيم المستخدم عند تصميم القرار } . في عدم تناولها النواحى التاليه من حيث (ضروره الإهتمام بتوفير الإعتمادات والمخصصات الماليه اللازمه والكافيه لتصميم وتشغيل وصيانه النظام

، في بعض الأحيان قد نجد مقاومة بعض العاملين للتغيير وإدخال الوسائل التكنولوجيه الحديثة في الأعمال الإدارية لذا يجب رفع الوعى بأهميه نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية وتهيئه العاملين لقبولها وإستخدامها نظراً لأهميتها وعوائدها العظيمه ، ضمان مشاركة المستفيدين (متخذى القرارات) فى مرحلة تحليل وتصميم وتنفيذ النظام ، وضع الخطط والإستراتيجيات التى يمكن من خلالها الإستفاده من كل ما هو جديد فى مجال تقنيات نظم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات بغرض تطويعها والإستفاده منها فى دعم القرارات الإدارية ، تحديد إحتياجات المستفيدين (متخذى القرار) من النظام بدقه لتحقيق النتائج المرجوه وتعظيم الإستفاده من نظم وتكنولوجيا المعلومات بغرض دعم القرارات الإداريه).

وبالتالى سوف يتحقق عند زياده الدعم والإهتمام بقطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات الحكوميه المصريه عديد من المزايا من أهمها:-

- الاستجابة السريعة للمواقف غير المتوقعة التي ينتج عنها ظروف متغيرة وتمكن نظم دعم القرار من إجراء التحليلات الكميه في وقت قصير جداً .
- دعم حل المشكلات المعقدة ، توفير إمكانية تجربة العديد من الاستراتيجيات والسيناريوهات المختلفة للحلول المقترحة بسرعة ودقه وموضوعيه.
- تسهيل الاتصالات وتحسين الأداء والوصول إلى أفضل القرارات (أكثر اتساقا وموضوعية) .
- توفير التكاليف وتحسين الفعالية الإدارية والسماح للمديرين بأداء المهام في زمن أقل و بجهد أقل وتخصيص مزيد من الوقت للتحليل والتخطيط والتنفيذ.
- زيادة عدد البدائل التي يمكن أن تزيد من فرصه للوصول إلى أفضل حل والفهم الأفضل للأعمال المختلفة المطلوبة لإتخاذ القرار.
- القدرة على تنفيذ التحليل لغرض معين من أجل إتخاذ القرار ، تحسين إنتاجيه متخذ القرار .

١٣- توصيات الدراسه :-

فى ضوء نتائج الدراسات الميدانيه ونتائج تحليل الفروض، ولتحقيق الهدف الأساسى للدراسة، فقد تم تناول توصيات الدراسة من خلال التركيز على التوصيه أليات التنفيذ، المسئول عن تنفيذها وذلك كما هو موضح بالجدول التالى:-

جدول ١/٦ التوصيات

التوصيه	أليات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المده الزمنيه
• رفع الوعى بأهميه نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية وتهيئه العاملين لقبولها وإستخدامها نظراً لأهميتها وعوائدها العظيمه	• التعاقد مع شركه متخصصه فى نظم وتكنولوجيا المعلومات من أجل (توضيح أهداف إستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية وذلك للقيادات الإدارية والعاملين بالجامعات الحكوميه المصريه، توضيح كيفيه دعم الإدارة العليا للنظام وإقناعها بأهميته وفوائده، تدريب العاملين ممن هم فى حاجة إلى التدريب على نظم وتكنولوجيا المعلومات)	• الإدارة العليا • إدارة الموارد البشريه	• (٣:٢) سنوات
• تحديد إحتياجات	• التعاقد مع شركات أو متخصصين فى تحليل	• الإدارة العليا	• (٣:٢)

التوصيه	أليات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المده الزمنيه
المستفيدين (متخذى القرار) من النظام بدقه لتحقيق النتائج المرجوه وتعظيم الإستفاده من نظم وتكنولوجيا المعلومات	وتصميم نظم وتكنولوجيا المعلومات • تصميم منظومه لتوفير المعلومات المطلوبه بدقه وتوقيتها والشكل المطلوب للعرض (تقارير، جداول، رسوم بيانيه)	• إدارة نظم وتكنولوجيا المعلومات أو شركات خاصه متخصصه مسئوله عن التنفيذ إذا لزم الأمر	سنوات
• توافر البنيه التحتيه اللازمه من أجهزه حاسبات / قواعد بيانات / برمجيات/ برامج حمايه / شبكات إتصال	• التعاقد مع شركات متخصصه فى نظم وتكنولوجيا المعلومات من أجل ضمان (توريد الأجهزه والمعدات الحديثة والشبكات وبرامج الحمايه، المتابعة والمراجعة بإستمرار للنظام لضمان الإستماريه والتأكد من توفر النماذج المطلوبه لتحليل البيانات) • إنشاء قواعد البيانات اللازمه وضروره صيانتها وتحديثها بإستمرار	• الإدارة العليا • إداره نظم وتكنولوجيا المعلومات • شركات خاصه متخصصه مسئولة عن تنفيذ النظام	• (١٠:٥) سنوات
• تذليل المعوقات الأدارية التى يمكن أن تواجه النظام	• تصميم نظام من أجل ضمان مشاركة المستفيدين (متخذى القرارات) فى مرحلة تحليل وتصميم وتنفيذ النظام، ضمان استمرار دعم الإدارة العليا للنظام وشرح أهدافة وأهميته للعاملين	• الإدارة العليا • إداره نظم وتكنولوجيا المعلومات	• (٣:٢) سنوات
• تذليل المعوقات الماليه	• توفير الإعتمادات الماليه اللازمه لتصميم وتشغيل وصيانه النظام . • وضع نظام للحوافز الماديه مرضيه للعاملين بالنظام، ضمان توفير المخصصات الماليه اللازمه لتدريب العاملين بالجامعات الحكومية المصريه على النظام .	• الإدارة العليا • إداره نظم وتكنولوجيا المعلومات . • الإدارة العامه للشئون الماليه	• (١٠:٥) سنوات
• تذليل المعوقات الفنيه	• توفير الدعم الفنى / توفير الصيانه اللازمه لضمان عمل النظام واستمراريته • توفير وشراء تقنيات أمن وحمايه المعلومات، تحديث أجهزه الحاسب الألى أولا بأول، الشبكات، البرمجيات، قواعد البيانات	• الإدارة العليا • إداره نظم وتكنولوجيا المعلومات . • إدارة الإحتياجات .	• (١٠:٥) سنوات
• تذليل المعوقات البشريه	• انشاء وحده متخصصه من أجل (تنميه الوعى بأهميه نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإداريه، توفير العدد الكافى من المتخصصين فى نظم وتكنولوجيا المعلومات، التدريب المستمر لتنميه مهارات العاملين على استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات، دعم قدرات العاملين على استخدام نظم وتكنولوجيا	• الإدارة العليا • إداره نظم وتكنولوجيا المعلومات .	• (٥:٢) سنوات

التوصيه	أليات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المده الزمنيه
	المعلومات)		
• ضـــرورة الإهتمـــام بالوسـائل التكنولوجيـه الحديثه والربط الشبكى التـى تـدعم عمليـه الإتصـــال والتبـــادل المعرفـى لأهميتهـا فـى تطبيق نظم وتكنولوجيا المعلومات	• التعاقد مع شركات متخصصه من أجل (توفير كافة التسهيلات من الأجهزه والمعدات الحديثة، توفير كوادر بشريه مدربة ومتخصصه ومؤهله، عقد دورات تدريبية متخصصه تمد العاملين بكل المعارف والمهارات الفنيه اللازمه لإستخدام تلك الوسائل الحديثة)	• الإدارة العليا • إداره نظـــــم وتكنولوجيـــــا المعلومات . • إدارة شـــــئون العاملين	• (٥:٣) سنوات
• ضروره إدخال الأنظمه الحديثـــه للنهـــوض بعمليـه إتخـاذ القـرارات الإداريـــه وتحقيـــق التنميـــه المســتدامه بالجامعـات الحكوميـة المصريه ورفـع كفـاءه نظـــم وتكنولوجيـــا المعلومات	• وضـع الخطـط والإسـتراتيجيات التـى يمكـن مـن خلالها الإستفاده من كل ما هو جديد فى مجال تقنيات نظم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات بغـرض تطويعهـا والإسـتفاده منهـا فـى دعـم القرارات الإدارية . • تـوفير أحـدث أجهـزه حاسـبات وقواعـد بيانـات وبرامج وشبكات ، البرامج الجاهزه مثل البرامج الخاصة بالتحليل ، وضع الخطه .	• الإدارة العليا • إداره نظـــــم وتكنولوجيـــــا المعلومات . • إدارة شـــــئون العاملين • إدارة التخطيط	• (١٠:٥) سنوات

١٤- الدراسات المستقبليه

على الرغم من أن الدراسة الحاليه حاولت دراسة دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى دعم القرارات الإدارية بالجامعات الحكوميه المصرية "محل الدراسة " إلا أن النتائج التى توصلت إليها الدراسة تشير إلى أنه يوجد حاجة إلى البحث والدراسة ولا تقل أهميه، ومن بين تلك المجالات البحثيه:-

١- دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى رفع كفاءه الأعمال الإدارية وتحقيق ميزه تنافسيه بالجامعات الحكومية المصريه .

٢- تطوير مقياس جديد لدعم ورفع كفاءه القرارات الإدارية بالجامعات الحكومية المصريه.

٣- دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى تطوير رأس المال الفكرى بالجامعات الحكومية المصريه .

٤- دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى تحقيق أهداف التنميه المستدامه و تعظيم العائد من مورد المعلومات (عوائد فكريه) بالجامعات الحكومية المصريه.

٥- دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى الإرتقاء والنهوض و تيسير وفاعليه العمل الاداري بالجامعات الحكوميه المصريه .

٦- دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى النهوض ورفع كفاءه عمليه إتخاذ القرارات الإداريه بالجامعات الحكوميه المصريه .

المـراجـــع العـربـيـة

١- إبراهيم ، محمد محمد ، ،آليات دعم القرارات الإداريه لمعالجة فجوات الجودة ، سلسله وثائق التأصيل العلمى لإدارة الجوده من المنظور الإدارى ،٢٠١٧.

٢-إبراهيم، محمد محمد، مفهوم وأبعاد قرارات معالجة الفجوات – الدور الرئيسى للمدير للتعامل مع فجوات الجودة، ٢٠١٧.

٣-إبراهيم،محمد محمد، آليات دعم القرارات الإداريه للتعامل مع فجوات الجوده، دار الخولى للطباعة،طنطا ، ٢٠٠٩.

٤-إدريس، ثابت عبد الرحمن ، بحوث التسويق : أساليب القياس و التحليل و إختبار الفروض ، الأسكندرية ، الدار الجامعية للطبع و النشر، ٢٠٠٨ .

٥-آل فرج الطائى،محمد عبد حسين ،نظم المعلومات الإداريه المتقدمه،جامعة الزرقاء الأصليه، ٢٠٠٥، .

٦-جاد الرب، سيد محمد، " نظم المعلومات الإدارية الأساسيات والتطبيقات الإدارية "، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٩ .

٧-حريم، حسين، مبادئ الإدارة الحديثة :النظريات – العمليات الإدارية – وظائف المنظمة، عمان،دار الحامد ، ٢٠٠٦.

٨-رضوان ، حنان أحمد ، مستقبل التربيه العربية – مصر – دور مشروع التدريب على نظم وتكنولوجيا المعلومات بجامعة بنها فى التنميه المهنيه لأعضاء هيئة التدريس فى ضوء متطلبات التعليم الإلكترونى ،٢٠٠٩.

٩-رمضان،فدوى، ، اثر استخدام نظم مساندة القرارات على تطوير الاداء، دراسه تطبيقية على وزاره التربية والتعليم– محافظات قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الاسلامية ، غزه ، فلسطين، ٢٠٠٩.

١٠- عبد الجواد ،غاده ياسر ، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء العاملين فى الأجهزه الحكومية فى الأردن : دراسة ميدانية ،دار المنظومه ، الأردن ،٢٠١٦.

١١- عبد الهادى ، محمد فتحى : مجتمع المعلومات بين النظريه والتطبيق ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، القاهره، ٢٠٠٨.

١٢-عطية ، العربى ، ، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفى للعاملين فى الأجهزه الحكومية المحلية : دراسة ميدانية فى جامعة ورقله الجزائر ، مجلة الباحث . الجزائر،٢٠١٢.

١٣- علي، حسين، نظرية القرارات الإداريه مدخل نظرى وكمى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨.

١٤- الفقي، عبد الله، ، نظم المعلومات المحوسبة ودعم أتخاذالقرار ،ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،٢٠١٢.

١٥- المحاسنة ،محمد، أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات، دراسة ميدانية في دائرة الجمارك الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ،عمان الاردن،٢٠٠٥.

١٦- المطيرى ،فلاح بركه ،،العلاقه بين إستخدام نظم المعلومات الإدارية فى المستشفيات العامة فى المملكة العربية السعوديه وجوده الأداء : دراسة تحليليه لآراء العاملين- الأردن،٢٠٠٩.

١٧- وزاره التعليم العالى : وثيقه مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠٠٩ .

١٨- ياغى، محمد عبد الفتاح، إتخاذ القرارات التنظيمية، مركز أحمد ياسين للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥م .

المـراجـــع الأجـنـبـيـه

1- Abraham ,C, Zachary ,S,& Meyrav ,Y, "Does participatory decision-making in top management teams enhance decision effectiveness and firm performance?", Personnel Review, Vol. 38 Iss 6 pp. 696 – 714, Zagazig University At 14March(PT) ,2015.

2- Alnajjar , F . & Al-Zoubi, M " Decision Support Systems and its Impact on Organization Empowerment Field Study at Jordanian Universities".Information and Knowledge Management", V 2, No, (2012) .

and Scotch BMC Medical Informatics and Decision Making, 2013.

3- Black .J & Gregresen. H "Participative Decision Making: an Integration of Multiple Dimensions", Human Relations, v. 50, No. 7,2005.

4- Burch,J.,et al Information Systems: Theory and Practice., 3rd Edition,John Wiley & Sons, New york , 1983.

5- Carneiro, A.,, "A Group Decisin Support System for Alternatives Setection "Management Decision, Vol.,39, No.3,2000.

6- Gachet, A., A Framework for Developing Distributed Cooperative Decision support systems, inception phase, 4th informing Science conference، 2011.

7- Hosack,B,David,P,"Increasing Personal Value Congruence in Computerized Decision Support Using System Feedback", Axioms,Vol 3,2014.

8- James, D, Hess, A,& Bacigalupo, C.," Enhancing decisions and decision making processes through the application of emotional intelligence skills", "Management Decision, Vol. 49 Iss 5 Permanent link to this document,2015.

9- Kaewboonmaa,Nattapong,kulthida tuamsukb,and wanida kanarkard, "knowledge acquisition for the design of flood management information system:Chi River Basin,Thailand"the 2nd International Conference on integrated information,procedia_Social and Behavioral Science 73,109-114,2013.

10- Loannou , George; Mavri, Maria, "Performance –Net: A Decision Support System For Reconfiguring a Banks Branch Net Work" V. 35, Issue 2, 2007 .

11- Making: review analysis. and recommendation"، Journal of Management and Management Decision، Vol. 39، No.3، 2000.

12- Melville,Nigel,Kraemer,Kenneth,Gurbaxani,Vijay, Review: information technology and organizational performance: an integrative model of it business value , Journal, Pages 283-322 ,2004.

13- Monica ,B, Tanuja ,K,"Contribution of Decision Support System in Enhancing Productivity and Profitability of the Firm", Journal of Technology Management for Growing Economies Vol. 4 No. 2 Oct,2013 .

14- Pigont, j, Adrien ,p,"Strategic decision supprot System for local Governmant: Aperformance Management Issue?",International Business Research,Vol 6,No2 ,2013.

Decision, Vol. ،processes through the application of emotional intelligence skills 49 Iss 5 Permanent link to this document,2015.

15- Robert, S, Sandra, G, &Cord ,S,"Decision support for hospital bed management using adaptable individual length of stay estimation sandshared resources", Schmidtetal. BMC Medical Informatics and Decision Making, 2013.

16- Rothwell,William,:A21st century Vision of Strategic Human Resource Management ,University . Park , Pennsyivania , 1996.

17- Scott, B, Matthew ,S,"Using value of information to guide evaluation of

18- Smith, A. "Requirements Specifications and Obstacles that Forbidden Development Decision Support System (DSS)", 4th Informing Science Conference, June 19-22 Krakow,Poland, 2013.

دور إدارة الموارد البشرية فى التعامل مع تعدد ثقافات العنصر البشرى لمواجهة الصراع التنظيمى – دراسة تطبيقية على الشركات متعددة الجنسيات فى مصر

أ.د/ محمد محمد إبراهيم*
أشرف الطيب أحمد محمد**

(*) **أ.د/محمد محمد ابراهيم :** أستاذ ادارة الاعمال المتفرغ بالكلية ، ورئيس جامعة المنوفية الاسبق ٠

Mail: amitracm@hotmail.com

(*) **اشرف الطيب احمد محمد :** باحث دراسات عليا دكتوراه تخصص ادارة الاعمال ٠

Mail:

المستخلص

دور إدارة الموارد البشرية فى التعامل مع تعدد ثقافات العنصر البشرى لمواجهة الصراع التنظيمى – دراسة تطبيقية على الشركات متعددة الجنسيات فى مصر

هدفت هذة الدراسة إلى التعرف على أثر وجود إدارة للمسارات الوظيفية ضمن هيكل إدارة الموارد البشرية باشركات متعددة جنسيات العنصر البشرى على الصراع التنظيمى والتعرف على الأسباب التى تؤدى للصراع التنظيمى داخل المنظمات متعددة ثقافات العنصر البشرى من وجهة نظر العاملين فيها وماهى المخاطر الناجمة عن هذا الصراع التنظيمى بالإضافة إلى التعرف على وجود فروق فى مستويات الصراع تبعا لبعض متغيرات الدراسة **ومنها على سبيل المثال** (عدم وجود إدارة للمسارات الوظقية – عدم وضوح الدور – ندرة الموارد – عدم وجود نظام واضح للحوافز – عدم تنوع الإتصالات – ضعف سياسات إدارة الموارد البشرية بالمؤسسات متعددة ثقافات العنصر البشرى) على اسباب حدوث هذا الصراع .

كما هدفت هذة الدراسة إلى دراسة مفهوم الصراع التنظيمى – أهميتة – أسباب نشأته – انواع الصراع ومستوياتة – مراحل تطور نظريات الصراع التنظيمى فى الفكر الإدارى ومعرفة المراحل التى يمر بها الصراع التنظيمى .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على :

اختيار عينة من العاملين بشركة هنكل مصر للمنظفات والصناعات الكيماوية احدى الشركات الدولية متعددة الجنسيات بطريقة عشوائية **لعدد ٣٥٣ مفردة** منهم **١٤٣ مفردة من القطاع الادارى، ٢١٠ مفردة من القطاع الفنى** للتعرف على أرائهم واتجاهاتهم بخصوص المشكلة محل الدراسة وهى عدد الاستمارات الصحيحة والقابلة للقياس وذلك من خلال توجيه مجموعة من التساؤلات الرئيسية المتعلقة بموضوع الدراسة كان من أهمها :

- هل لديكم إحساس بوجود صراع تنظيمي بين العاملين بالشركة باختلاف مستوياتهم ؟
- ما هي أهم أسباب وأشكال الصراع التنظيمي بالشركة ؟
- هل يمثل تعدد ثقافات العاملين مشكلة في التعامل فيما بينهم بالشركة ؟
- إلى أي مدى يدرك العاملين والقيادات الادارية بالشركة الدور الذى تلعبة الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية فى إدارة المسارات الوظيفية ؟
- ما مدى اهتمام الإدارة الإسترتيجية للموارد البشرية بالشركة بتنمية إدارة المسارات الوظيفية؟
- هل توجد عوائق تحد من تطبيق الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية؟

وقد استهدفت هذه الدراسة تحقيق الآتي :

- مساعدة الباحث في تحديد وبلورة مشكلة الدراسة بالشركة محل الدراسة
- مساعدة الباحث في التعرف على متغيرات الدراسة بالشركة محل الدراسة
- دراسة وتحليل تداعيات الصراع التنظيمي على أداء العاملين بالشركة محل الدراسة
- التعرف على أهم أسباب وأشكال ومستوى الصراع التنظيمي بالشركة محل الدراسة
- التعرف على الاختلافات بين إدراك العاملين والقيادات الإدارية لدور أدارة المسارات الوظيفية لمواجهة تعدد الثقافات بالشركة محل الدراسة .
- تحديد مدى تطبيق الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية أستراتيجيات متنوعة بالشركة محل الدراسة .
- تحديد المعوقات التي تواجه عملية إدارة المسارات الوظيفية بالشركة محل الدراسة
- تحديد أهمية ادارة المسارات الوظيفية وأثرها على مستوى أداء الموارد البشرية
- دراسة وتحليل المتطلبات الضرورية التي يمكن أن تعتمد كمناهج فعالة لإدارة الموارد البشرية المتنوعة ثقافيًا بالشركة محل الدراسة.
- **وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها**
- من خلال مراجعة الممارسات التطبيقية فى الشركة موضع الدراسة وجد أن أكثر أسباب نشؤ الصراع هي أستخدام أدارة المسارات الوظيفية **استراتيجيات نمطية تقليدية** واهمال برامج التدريب وتقييم الاداء وضعف الاتصالات ونقل المعلومات ولغة الحوارمنعدمة وعدم التوافق للعاملين مع الاسلوب الإداري وكذلك عدم ملائمة الفرد لاحتياجات الوظيفة لعدم وجود إدارة للمسارات الوظيفية كما أنه يوجد صراع بين الفنيين وبعضهم البعض وبين الإداريين والفنيين والسبب يرجع إلى التخصص والإجراءات والحوافز والمكافآت والمنافسة .

Abstract

The Role of Human Resources Management in Dealing with the Multiculturalism of the Human Element to Confront Organizational Conflict – An Applied Study on Multinational Companies in Egypt

This study aimed to identify the impact of the existence of the management of career paths within the structure of human resources management in multinational companies on the organizational conflict and to identify the reasons that lead to organizational conflict within multicultural organizations from the point of view of their employees and what are the risks resulting from this organizational conflict in addition to identifying the existence of differences in the levels of conflict according to some variables of the study, **for example (**lack of management of career paths – lack of clarity of role – scarcity of resources – lack of a clear system of incentives - lack of diversity of communications – weak human resources management policies in multicultural institutions The human element) on the causes of this conflict .

This study also aimed to study the concept of organizational conflict - its importance – the reasons for its emergence – the types of conflict and its levels – the stages of development of theories of organizational conflict in administrative thought and knowledge of the stages through which organizational conflict passes.

This study relied on :

Selection of a sample of employees of Henkel Egypt for Detergents and Chemical Industries, one of the international multinational companies, in a random manner **for 353 individuals**, including **143 individuals from the administrative sector**, **210 individuals from the technical sector** to identify their views and trends regarding the problem under study, which is the number of valid and measurable forms, by addressing a set of main questions related to the subject of the study, the most important of which were:

- Do you feel that there is an organizational conflict between the employees of the company at different levels?
- What are the most important causes and forms of organizational conflict in the company?
- Is the multiculturalism of employees a problem in dealing with each other in the company?
- To what extent are the employees and administrative leaders of the company aware of the role played by strategic management of human resources in managing career paths?
- To what extent is the company's strategic management of human resources interested in developing the management of career paths?
- Are there barriers that limit the application of strategic human resources management to manage career paths?

This study aimed to achieve the following :

- Assisting the researcher in identifying and crystallizing the problem of the study in the company under study
- Assisting the researcher in identifying the variables of the study in the company under study
- Study and analyze the repercussions of the organizational conflict on the performance of the employees of the company under study
- Identify the most important causes, forms and level of organizational conflict in the company under study
- Identify the differences between the perception of employees and administrative leaders of the role of managing career paths to confront multiculturalism in the company under study .
- Determine the extent to which the strategic management of human resources to manage career paths applies various strategies in the company under study .
- Identify obstacles facing the management of career paths in the company under study
- Determine the importance of managing career paths and their impact on the level of human resources performance
- Studying and analyzing the necessary requirements that can be adopted as effective approaches to managing the culturally diverse human resources of the company under study.
- **The researcher has reached a number of results, the most important of which are :**
- Through a review of the applied practices in the company under study, it was found that the most reasons for the emergence of conflict are the use of career paths management, **traditional stereotypes**, neglect of training programs, performance evaluation, poor communication, information transfer, language of dialogue, lack of compatibility of workers with the administrative style, as well as the inappropriateness of the individual for the needs of the job because there is no management of career paths. There is also a conflict between technicians and each other and between administrators and technicians, and the reason is due to specialization, procedures, incentives, rewards and competition .

مقدمة

العنصر البشرى أحد أهم موارد المنظمات بل أنه يمثل ركيزتها فى تحقيق نجاحها وتنفيذ أهدفها وهو حجر الاساس فى الجهود الرامية للحاق بركب التقدم فى بيئة تتسم بالتعقيد وسرعة التغيير وتعدد المؤثرات على بيئتها الخارجية والداخلية ومن هنا فان الأدارة بدات توجه أهتمامها بالموارد البشرية لديها وبناء قدراتهم إيجابيا من خلآل ربط أهدافهم بأهداف المنظمة والعمل على إيجاد مناخ تنظيمى من شأنة تدعيم المشاركة والأحترام المتبادل والشعور بالمسئولية والولاء فى العمل. وبعد أن تنبهت منظمات الأعمال فى القرن الماضى لأهمية الإنسان "المورد البشرى" ودوره الفعال فى ضمان استمراريتها ونجاحها ، فبدأت هذة المنظمات تولى الموارد البشرية الإهتمام الكبير والجاد وذلك للمحافظة عليها ورعايتها بإعتباران هذة الموارد البشرية تمثل رأس المال البشرى الأساسى لهذة المنظمات .

كما إن التقدم الذى أحرزته الدول المتقدمة فى مجال إدارة الموارد البشرية لتحقيق التميز الوظيفى لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة لتطبيق تلك الدول الأساليب الحديثة والمتقدمة فى مجال إدارة الموارد البشرية ومن أهمها تطبيق مدخل الإدارة الإستراتيجية فى إدارة المسارات الوظيفية .

فى إطار التحول الإستراتيجى لإدارة الموارد البشرية تغيرت النظرة إلى الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال إدارة العنصر البشرى ، فتحولت النظرة من مجرد مجموعة من الأهداف التنفيذية فقط إلى البدء بأهداف إستراتيجية يليها تلك الأهداف الوظيفية والتنفيذية . ومن بين تلك الأهداف الإستراتيجية المساهمة فى تعظيم الإنتاجية من خلال المورد البشرى وايضا تحقيق الإستقرار الوظيفى للعاملين ولم تتوقف الأهداف الإستراتيجية عند هذا الحد بل إمتدت إلى أهداف إستراتيجية أخرى كما تساهم فى مواجهة ظاهرة الصراع التنظيمى الذى تكون أحد أسبابه تعدد ثقافات العاملين فى المؤسسات عابرة القارات Transcontinental corporations أى المؤسسات عابرة الحدود Transnational corporations.

ولقد جاء هذا التحول نحوأستخدام الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية فى إدارة المسارات الوظيفية نتيجة تحديات تنافسية وآخرى بسبب تطور الفكر الإدارى. كما أن الأنظمة البشرية لايمكن أن تظل فى حالة ثبات ما دامت فى حقيقتها أنشطة أجتماعية مفتوحة تتفاعل مع البيئة التى

تعيش فيها (الحراشة والهيتى ، ٢٠٠٦ :٢٥٠) وقد ساهمت الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية فى تصميم وتنفيذ خارطة الطريق لإدارة المسارات الوظيفية فى الشركات متعددة الجنسيات لضمان فاعلية إدارة تلك المسارات لتحقيق التميز الوظيفى للعاملين بها فى جميع المراحل الوظيفية وللقضاء على مشاكل الناتجة عن التنوع الثقافى بها .

ثانيا الخلفية النظرية والدراسات السابقة

نتناول في هذا الجزء الإجابة على السؤال التالي كيف يؤثر التنوع الثقافي في تصميم استراتيجية التنمية البشرية لادارة المسارات الوظيفية في المنظمات متعددة الجنسيات ؟ وذلك وفق نتائج مراجعة وتحليل وتقييم الفكر الإداري في الوقت الحالي، وسيكون التناول بالمحددات التالية:

- تتركز التغطية على الممارسة في اطار المنظمات متعددة الجنسيات .
- يفترض أن يكون للمنظمة فروع أو أنشطة مختلفة في دول مختلفة .
- يفترض أن المنظمة توظف عاملين ينتمون إلى ثقافات متعددة وجنسيات متعددة.
- يمكن أن يضم الفرع الواحد عاملين من عدة ثقافات بما فيها ثقافة البلد الأم أو البلد المضيف.
- تتضمن التغطية تصميم استراتيجية التنمية البشرية بالمفهوم الواسع الذي يشمل أهم أنشطة الموارد البشرية: التوظيف، التدريب والتنمية، التحفيز والتعويض، تقييم الأداء.

- **الاستراتيجية العامة للمنظمة للتعامل مع التنوع الثقافي**

تعد دراسة Higgs& Perrin (2002) من أكثر الدراسات شيوعا في تناول الاستراتيجية العامة للتعامل مع التنوع الثقافي، ووفق هذه الدراسة فإن المنظمات متعددة الجنسيات تحتار بين ثلاث استراتيجيات بديلة:

- **الاستراتيجية الأولى: تجاهل الاختلافات الثقافية**

في هذه الحالة تتجاهل المنظمة تماما الاختلافات الثقافية وتخطط لاستخدام الموارد البشرية دون النظر إلى تلك الاختلافات وبالتالي فهي تطبق سياسات موحدة في كل المجالات، وترجع أي مشكلات في التطبيق إلى عوامل غير ثقافية.

- **الاستراتيجية الثانية التقليل من التنوع الثقافي**

في هذه الحالة يكون السعي إلى تقليل مصادر التنوع الثقافي بحيث ينتمي العاملون تقريبا لثقافة واحدة بافتراض أن ذلك سيسهل إدارة الموارد البشرية لادارة المسارات الوظيفية، وقد يحرم ذلك المنظمة من مزايا التنوع الثقافي.

- **الاستراتيجية الثالثة إدارة الاختلافات الثقافية**

تقوم المنظمة بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الماثلة في مختلف الثقافات الموجودة للاستفادة من نقاط القوة واستثمار الفرص وعلاج نقاط الضعف والمواجهة الفعالة للتحديات.

ويلخص الجدول التالي الاستراتيجيات الثلاث.

جدول رقم (١)

الاستراتيجية العامة للتعامل مع التنوع الثقافي

المتغيرات نوع التنظيم	أثر التنوع الثقافي على المنظمة	استراتيجية التعامل مع تأثير التنوع الثقافي	النتائج المتوقعة للاستراتيجية	تكرار الإدارك للتنوع والاستراتيجية
تنظيم ضيق الأفق "طريقتنا هي الوحيدة"	عدم وجود تأثير لا تدرك الإدارة أي تأثير للتنوع الثقافي على التنظيم	تجاهل الاختلافات تجاهل تأثير التنوع الثقافي على التنظيم	مشكلات على الرغم من ظهور مشكلات إلا أن الإدارة لا ترجعها للتنوع الثقافي	شائعة
تنظيم أقل تعصبا "طريقتنا هي الأفضل"	وجود تأثير سلبي للتنوع الثقافي سيترتب عليه مشكلات متنوعة على التنظيم	تصغير الاختلافات تقليل مصار تأثير التنوع الثقافي على التنظيم، مع تشكيل فرق العمل التي تنتمي إلى ثقافة واحدة إن أمكن	بعض المشكلات وقليل من المزايا تقل المشكلات كلما قل التنوع بينما يتم تجاهل إمكانية تحقيق مزايا من التنوع	شائعة إلى حد ما
تنظيم متفاعل ثقافيا أفضل الطرق هو "مزج طريقتنا مع طرق الآخرين"	تأثير سلبي وإيجابي التنوع الثقافي يسبب بعض المزايا وبعض العقبات للمنظمة بشكل متماثل	إدارة الاختلافات تدريب أعضاء المنظمة على التعرف على الاختلافات الثقافية وتطويعها لإيجاد مزايا للتنظيم	بعض المشكلات وكثير من المزايا يتم إدراك مزايا التنوع والاعتراف بها في حين يستمر حدوث بعض المشكلات التي تتطلب من الإدارة التعامل معها	نادر الحدوث

المصدر: (Higgs& Perrin, 2002)

أولا الدراسات العربية

١– دراسة عبدالله بن عبد الكريم بن أحمد السالم (٢٠٠٩) بعنوان : المدير العربى وادارة الاختلافات الثقافية فى المنظمات متعددة الجنسيات مجلة البحوث الادارية ، كلية العلوم لادارية اكاديمية السادات للعلوم الادارية ، العدد الثاني .

هدفت هذه الدراسة إلى : –

تزويد المديرين ببعض المعلومات والمهارات الخاصة بإدارة الاختلافات الثقافية في المنظمة متعددة الجنسيات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها : –

١. المنظمات الإنسانية بمختلف أشكالها التنفيذية مطالبة بتدريب أفرادها على كيفية فهم ثقافات الآخرين وإدارة الاختلافات الثقافية.
٢. التركيز على دور المديرين في إدارة الاختلافات الثقافية في تلك المنظمات.
٣. نشر الوعي بأهمية إدارة الاختلافات الثقافية في المنظمات وتعدد الجنسيات .

٢ – دراسة نجوى عبدالله الطبلاوى (٢٠٠٧) بعنوان : تأثير الاختلافات الثقافية على فعالية فريق الادارة العليا بالمنظمات متعددة الجنسيات فى مصر (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس)

هدفت هذه الدراسة إلى :–

١. دراسة طبيعة العلاقة بين التنوع الثقافى وفاعلية فريق الادارة العليا (متعدد الثقافات) بالمنظمات متعددة الجنسيات فى مصر
٢. اختبار العلاقة بين المتغيرات الوسيطة والعوامل المساعدة التالية:
   – درجة الوعى الثقافى – مستوى القبول الثقافى
   – القدرة على التكيف الثقافى بين فعالية فريق الادارة العليا (متعدد الثقافات) بالمنظمات متعددة الجنسيات فى مصر
٣. دراسة مدى تأثير المتغيرات الوسيطة التالية:
   – درجة الوعى الثقافى – مستوى القبول الثقافى – القدرة على التكيف
   – على فعالية فريق الادارة العليا (متعددة الثقافات) بالمنظمات متعددة الجنسيات فى مصر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها : –

١. لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاختلافات الثقافية وفعالية فريق الادارة العليا (متعدد الثقافات) بالمنظمات متعددة الجنسيات فى مصر.

٢. توجد علاقة إرتباط موجبة جوهرية بين:

- درجة الوعى الثقافى – مستوى القبول الثقافى – القدرة على التكيف الثقافى وبين فاعلية فريق الادارة العليا (متعددة الثقافات) بالمنظمات متعددة الجنسيات فى مصر

٣. يوجد تأثير ايجابى جوهرى للمتغيرات التالية

- درجة الوعى الثقافى – مستوى القبول الثقافى – القدرة على التكيف الثقافى وبين فعالية فريق الادارة العليا (متعددة الثقافات) بالمنظمات متعددة الجنسيات فى مصر.

٣ – دراسة أسامة عبد المنعم (٢٠١٢) بعنوان : نموذج مقترح لتطوير المسار الوظيفي كمدخل لتعزيز الرضا والالتزام الوظيفي، دراسة ميدانية، مجلة أفاق جديدة، العدد الثاني .

هدفت هذة الدراسة إلى : –

بحث العلاقة بين تخطيط المسار الوظيفي وإدارة المسار الوظيفي والنتائج المترتبة على ذلك كتطوير للمسار الوظيفي وأثرها على الرضا الوظيفي والالتزام الوظيفي في المنشآت الفندقية

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : –

تطوير المسار الوظيفي له تأثير مباشر على تحقيق الرضا الوظيفي والالتزام الوظيفي ووجود علاقة بين تخطيط المسار الوظيفي وتطوير المسار الوظيفي وتطوير المسار الوظيفي أقوى من العلاقة بين إدارة المسار الوظيفي وأن تطوير المسار الوظيفي له ارتباط بالرضا الوظيفي بصورة أكبر من الالتزام الوظيفي.

٤– دراسة إبراهيم الطراونة، وعادل البلوشي، (٢٠١٠) بعنوان : أثر وظائف إدارة الموارد البشرية على المسار الوظيفي لموظفي وزارة المالية في الأردن، مؤته للبحوث والدراسات.

هدفت الدراسة إلى : –

التعرف على أثر وظائف إدارة الموارد البشرية على المسار الوظيفي لموظفي وزارة المالية في الأردن، من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة المكونة من (٣١٥) مشاركاً

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : –

أن تصورات المبحوثين عن المسار الوظيفي والتدريب والتطوير والنقل والمكافاة، كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة وبدرجة متوسطة لتقييم الأداء، وتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للوظائف السابقة مجتمعة ومنفردة على المسار الموظفي وزارة المالية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات المبحوثين للمسار الوظيفي تعزى للمتغيرات الشخصية

ثانيا الدراسات الأجنبية

١- دراسة (James Kelly ، ٢٠٠١) بعنوان : دور وظيفة الموارد البشرية في الشركات متعددة الجنسيات هدفت هذة الدراسة إلى :-

الإجابة عن تساؤلين:

الأول: هل أدت الزيادة فى عدد الشركات متعددة الجنسيات فى العقدين الماضيين إلى زيادة أو تقليص قوة وتأثير وظيفة ادارة الموارد البشرية.

الثانى: فكان يدور حول تقدير درجة الاستقلالية التى تتمتع بها الفروع المتمركزة فى البلدان المضيفة وشرح كيف يؤثر ذلك فى صناعة وتنفيذ إستراتيجيات الموارد البشرية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : -

أن هناك تزايد فى دور وأهمية إدارة الموارد البشرية مع زيادة اقتحام الشركات لمجال الاعمال الدولية كما أثبتت بان الفروع قد طورت اقتراحات أقنعت المركز الرئيسى لتبنيها بحيث يتم تغيير كل من استراتيجيات الموارد البشرية للشركة الام والفروع على حد سواء .

٢- دراسة (Yean, Tan, Yahya ، ٢٠١٣) بعنوان: أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية وإستراتيجية المسار الوظيفى على الرضا المهنى لوسطاء التأمين

هدفت هذة الدراسة إلى:-

معرفة التصورات الفردية حول ممارسات ادارة الموارد البشرية واستراتيجيات المسار الوظيفي التي تؤثر على الرضا المهني، وتم توزيع الاستبانة على (٥٣١) وسيطا في شركات التامين في ماليزيا، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد الذي يبين وجود علاقة ارتباط ايجابية بين ممارسات ادارة الموارد البشرية (تدريب وتطوير وتعويضات) واستراتيجية ادارة المسار الوظيفي من جهة، والرضا المهني من جهة اخرى

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

واظهرت النتائج ايضا اثرا جزئيا لاستراتيجيات المسار الوظيفي على العلاقة بين المتغيرين السابقين، واوصت الدراسة شركات التامين موضوع الدراسة ببذل المزيد منالجهود لتحسين كفاءة برامجها التدريبية والتطويرية وتصميم حزم للاجور اكثر جاذبية للعاملين لديها

٣- دراسة (Fakhrzad, Mohammad ، ٢٠١٢) بعنوان : نموذج إستراتيجية المسار الوظيفى كمكمل لنماذج الكفاءة والتحليل الإستراتيجى للعمل

هدفت هذة الدراسة إلى :-

التعرف على النماذج الاستراتيجية لتخطيط المسار الوظيفي لتعزيز دور المنظمة والعاملين في تطوير المسار الوظيفي بالتكامل مع الاهداف الاستراتيجية للمنظمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : -

من خلال الاستقصاء للجوانب المختلفة لتحليل العمل ونماذج الكفاءة، ان هذه النماذج غير قادرة على تقديم حل متكامل لتوجيه وتخطيط المسار الوظيفي، لانها تلغي دور العاملين بوصفهم اصحاب المصلحة في تحليل واختيار المسار الوظيفي وتم التوصل الى ان درجة استقلالية العاملين (الحرية المتاحة للعاملين في التحكم بمساراتهم) تمثل عاملا مهما في عملية تخطيط المسار الوظيفي لهم

ثالثا الدراسة الأستطلاعية

وفى ضوء الدراسة الاستطلاعية اتضح للباحث وجود فجوة بين الممارسات الفعلية وانتشار ظاهرة الصراع التنظيمي بين العاملين في المنظمات الدولية لاسيما في ظل تعدد ثقافات العاملين بهذه المنظمات ورغم أن العديد من الدراسات السابقة اهتمت بدراسة ظاهرة الصراع التنظيمى نظراً لخطورة تأثيرها على المنظمات وأدائها ورغم تركيزها على أهمية الحد من الصراع التنظيمي الناتج عن تعدد ثقافات العنصر البشرى ومعظم هذة الدراسات كانت تنظر لحل المشاكل الظاهرية (النظرية) ولم تنظر للاسباب الجوهرية للمشكلة والتى تكون السبب الرئيسى لحدوثها ونشاتها ولم تكتمل هذة الدراسات لعدم وجود ادارة للمسارات الوظيفية ضمن هيكل ادارة الموارد البشرية أوأستخدام الأدارة أستراتيجيات نمطية تقليدية والتى عن طريقها يوضح للعامل الوظائف التى يشغلها خلال فترة

عملة إذ تعتبر إدارة المسارات الوظيفية مؤشراً يستند إليه في تحقيق الأداء الجيد وإنجاز أهداف المنظمة وذلك لارتباطه بمستوى إشباع حاجات الأفراد وكذا طموحهم .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على :

اختيار عينة من العاملين بشركة هنكل مصر للمنظفات والصناعات الكيماوية احدى الشركات الدولية متعددة الجنسيات بطريقة عشوائية **لعدد ٣٥٣ مفردة** منهم **١٤٣ مفردة من القطاع الادارى، ٢١٠ مفردة من القطاع الفنى** للتعرف على أرائهم واتجاهاتهم بخصوص المشكلة محل الدراسة وهى عدد الاستمارات الصحيحة والقابلة للقياس وذلك من خلال توجيه مجموعة من التساؤلات الرئيسية المتعلقة بموضوع الدراسة كان من أهمها :

هل لديكم إحساس بوجود صراع تنظيمي بين العاملين بالشركة باختلاف مستوياتهم ؟

ما هي أهم أسباب وأشكال الصراع التنظيمي بالشركة ؟

هل يمثل تعدد ثقافات العاملين مشكلة في التعامل فيما بينهم بالشركة ؟

إلى أي مدى يدرك العاملين والقيادات الادارية بالشركة الدور الذى تلعبة الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية فى إدارة المسارات الوظيفية ؟

ما مدى اهتمام الإدارة الإسترتيجية للموارد البشرية بالشركة بتنمية إدارة المسارات الوظيفية؟

هل توجد عوائق تحد من تطبيق الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية؟

وقد استهدفت هذه الدراسة تحقيق الآتي :

مساعدة الباحث في تحديد وبلورة مشكلة الدراسة بالشركة محل الدراسة

مساعدة الباحث في التعرف على متغيرات الدراسة بالشركة محل الدراسة

دراسة وتحليل تداعيات الصراع التنظيمي على أداء العاملين بالشركة محل الدراسة

التعرف على أهم أسباب وأشكال ومستوى الصراع التنظيمي بالشركة محل الدراسة

التعرف على الاختلافات بين إدراك العاملين والقيادات الإدارية لدور أدارة المسارات الوظيفية لمواجهة تعدد الثقافات بالشركة محل الدراسة .

تحديد مدى تطبيق الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية أستراتيجيات متنوعة بالشركة محل الدراسة .

تحديد المعوقات التي تواجه عملية إدارة المسارات الوظيفية بالشركة محل الدراسة

تحديد أهمية ادارة المسارات الوظيفية وأثرها على مستوى أداء الموارد البشرية

دراسة وتحليل المتطلبات الضرورية التي يمكن أن تعتمد كمناهج فعالة لإدارة الموارد البشرية المتنوعة ثقافيًا بالشركة محل الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من االنتائج أهمها

من خلال مراجعة الممارسات التطبيقية فى الشركة موضع الدراسة وجد أن أكثر أسباب نشؤ الصراع هي أستخدام أدارة المسارات الوظيفية **استراتيجيات نمطية تقليدية** واهمال برامج التدريب وتقييم الاداء وضعف الاتصالات ونقل المعلومات ولغة الحوارمنعدمة وعدم التوافق للعاملين مع الاسلوب الإداري وكذلك عدم ملائمة الفرد لاحتياجات الوظيفة لعدم وجود إدارة للمسارات الوظيفية كما أنه يوجد صراع بين الفنيين وبعضهم البعض وبين الإداريين والفنيين والسبب يرجع إلى التخصص والإجراءات والحوافز والمكافآت والمنافسة

رابعا مشكلة الدراسة (study problem)

تعد ظاهرة الصراع التنظيمى داخل المنظمات الدولية من أهم المعوقات فى العمل التى تواجه المديرين لأنها تستهلك جهد الأدارة ووقتها فى مواجهتها وحلها بدلا من استثمار هذا الوقت والجهد فى أنشطة منتجة وبالإضافة إلى أنها تنعكس سلبا على مستوى أداء العاملين وتشتت جهودهم بعيدا عن مسار تحقيق الأهداف (مصطفى ، ٢٠٠٠ : ٤٤٥)

ويمكن تحديد الفجوة البحثية بعد تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً : على أنه تعانى معظم المنظمات الدولية متعددة الثقافات من الصراع الداخلي بين العاملين بعضهم البعض وبينهم وبين الإدارة لعدم فاعلية دورالإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية وأستخدامها أستراتيجيات نمطية لجميع العاملين فى المنظمه متعددة الجنسيات فى مواجهة ظاهرة الصراع

التنظيمى وعدم القيام بدورها بشكل فعال مما ينعكس على مستوى الأداء وانخفاض مستوى تحقيق الأهداف بالمنظمة.

هل هناك مشكلة فى هذا الموضوع تستحق الدراسة فبجانب المراجعة المكتبية للجوانب التطبيقية للدراسة فقد قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية ميدانية للتعرف على بعض الجوانب التطبيقية لموضوع البحث باحدى الشركات الدولية متعددة الثقافات الأجنبية والتى تعمل فى جمهورية مصر العربية للإجابة على التساؤلات الاتية :-

- هل هناك معرفة وتطبيق لإدارة المسارات الوظيفية للموارد البشرية .
- هل توجد معوقات تحد من تطبيق إدارة المسارات الوظيفية للموارد البشرية .
- ما هى الإجراءات المتبعة لإدارة المسارات الوظيفية للموارد البشرية من الأختيار والتعيين والترقية والنقل والتدريب وتقييم الأداء وغيرها .

خامسا أهداف الدراسة (study objectives)

تسعى هذه الدراسة بصفة أساسية في ضوء المشكلة والتساؤلات البحثية والفروض إلى تحقيق الأهداف التالية للحد من ظاهرة الصراع التنظيمي في المنظمات الدولية متعددة الثقافات محل الدراسة لاسيما في ظل تعدد ثقافات العنصر البشرى الموجوده بها وعلى وجه التفصيل تهدف الدراسة إلى الأجابة على التساؤلات الأتية :

- التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية فى الشركة من عدمة (مجتمع الدراسة)
- التعرف على واقع تطبيق إدارة المسارات الوظيفية أستراتيجية نمطية أم متنوعة فى (مجتمع الدراسة).
- تحديد المعوقات التى تواجه سير وتطبيق ادارة المسارات الوظيفية .
- تحديد اهمية وجود ادارة للمسارات الوظيفية للموارد البشرية واثراها على الصراع التنظيمى
- تحليل ودراسة مستوى الصراع التنظيمي بالشركة الدولية (محل الدراسة).

- دراسة وتحليل تداعيات ظاهرة الصراع التنظيمي على أداء العاملين بالشركة الدولية (محل الدراسة).
- التعرف على دور الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في إدارة المسارات الوظيفية بالشركة (محل الدراسة).
- الكشف عن دور إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية للمسارات الوظيفية واستراتيجيات التعامل مع تعدد ثقافات العاملين بالشركة محل الدراسة.
- التعرف على العلاقة بين استراتيجيات التعامل مع تعدد الثقافات وإدارة ظاهرة الصراع التنظيمي بالشركة محل الدراسة.

تهدف الأجابة على تلك التساؤلات التعرف على متغيرات الدراسة والعلاقة بينهما والتى يمكن الإستفادة منها فى إجراء البحوث المتعلقة بموضوع تلك الدراسة فى إطار منظومة عناصرمنهجية البحث بداية من تحديد مشكلة الدراسة ثم العناصر المنهجية المتعلقة بعلاج المشكلة مثل دقة تحديد المتغيرات وصياغة الفروض وتحديد أهداف وأهمية الدراسة ثم الأساليب التى يجب أتباعها لعلاج المشكلة حتى الوصول إلى توصيات علاج المشكلة بعد تحديدها تحديداً دقيقا .

سادسا اهمية الدراسة (importance of study)

يقصد بأهمية الدراسة النتائج التى تترتب على تحقيق الأهداف السابقة ، ومن ثم تتمثل هذة النتائج فيما يلى : –

تطوير وتنمية الثقافة الإدارية للممارسين عند تصميم خارطة طريق إدغرة المسارات الوظيفية فى المؤسسات متعددة الجنسيات الأجنبية .

أيضا تطوير وتنمية ثقافة الباحثين اللذين يقومون بإعداد بحوثهم المتعلقة بهذا الموضوع للوصول إلى نتائج وتوصيات ترتبط بالمنهجيات العلمية لموضزع البحث .

يعد العنصر البشرى من اهم الموارد فى المنظمات لذلك يجب على إدارة المنظمة الاهتمام بمواردها البشرية والتخطيط لها بشكل يضمن لها المواجهة بالشكل الصحيح للتغيرات العالمية والمنافسة الشديدة وتحقيق اهدافها الاستراتيجية بافضل الطرق

- وتظهر اهمية الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية لما لها من اثر على الفرد والمنظمة على حد سواء ومن ناحية اخرى تنمية الافراد وتشجيعهم على الابداع للتخطيط لحياتهم المهنية بما يتناسب مع صفاتهم وقدراتهم الشخصية وعوامل البيئة المحيطة مما ينعكس على شكل رضا وولاء من العاملين لشركاتهم مما يساعد فى رفع كفاءة وفاعلية هذة الموارد البشرية والوصول لمستوى الاداء الافضل وزيادة الانتاجية مما يؤدى لتحقيق الاهداف بالشركة

أ. الأهمية من الناحية العلمية (النظرية)

١- اثراء المعرفة العلمية حول موضوع استراتيجيات الموارد البشرية لادراة المسارات الوظيفية لمواجهة ظاهرة الصراع التنظيمي كون هذا الموضوع لم ياخذ حقه من البحث والدراسة بشكل صحيح

٢- الدراسة تقدم اطارا مفاهيما عن موضوع استراتيجيات الموارد البشرية لادارة المسارات الوظيفية **وذلك لقياس الصراع التنظيمي**

٣- ارتباط هذه الدراسة بظاهرة انسانية طبيعية الحدوث لابد من التعرف عليها وكيفية التعامل معها في هذة الدراسة تسعي على للتعرف على مفهوم السراع التنظيمي ، اسبابه ، انواعة ، واساليب التعامل معه فلا يمكن ادارته والحصول على ايجابيته وتجنب سلبياته الابعدد التعرف على كيفية التعامل معه .

٤- ان هذه الدراسة يمكن ان تكون نقطة بداية لدراسات اخرى مماثلة .

ب. الاهمية من الناحية العملية

١. الاستفادة المثلى من الوقت الذي يتم اهداره خلال ادارة الصراع التنظيمي بين العاملين بالمنظمة
٢. مساعدة المنظمات الدولية متعددة الثقافات على تحسين الاداء وتطويره
٣. مساعدة الادارة والعاملين في المنظمات الدولية متعددة الثقافات للمشاركة والاتطلاع على نتائج الدراسة التي ستساعده في التعرف على اهم الاستراتيجيات المتبعة للحد من الصراع التنظيمي
٤. ان نتائج هذة الدراسة قد تسهم في ابراز الاثار الجانبية للصراع التنظيمي وتحسين الصورة عن الصراع وتوضيح اهم الاستراتيجيات المتبعة فى الحد منه

- كفاءة وفاعلية هذة الموارد البشرية والوصول لمستوى الاداء الافضل وزيادة الانتاجية مما يؤدى لتحقيق الاهداف بالشركة
- كفاءة وفاعلية هذة الموارد البشرية والوصول لمستوى الاداء الافضل وزيادة الانتاجية مما يؤدى لتحقيق الاهداف بالشركة

سابعا متغيرات الدراسة :-

- في اطار المراجعة الاستطلاعية المكتبية للمرجعيات العلمية والدراسات السابقة تمكن الباحث من تحديد متغيرات الدراسة والتي تتمثل فيما يلي :-

دور الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية فى إدارة وظائف المسارات الوظيفية للعاملين ذو الثقافات الأجنبية المتعددة (متغير مستقل)

- تستهدف الدراسة مراجعة وتحليل وتقييم مرجعيات إستراتيجيات التعامل مع تعدد ثقافات العنصر البشرى من خلال ادارة المسارات الوظيفية ذات العلاقة بالتنوع الثقافى بالشركات الدولية . استراتيجيات استقطاب وتكوين الموارد البشرية — إستراتيجية تدريب وتنمية الموارد البشرية – إستراتيجية تقييم أداء الموارد البشرية (الترقية – التحفيز – التدوير الوظيفى) – الإستراتيجية المعممة " النمطية " – الإستراتيجية المميزة – الإستراتيجية المركزة.

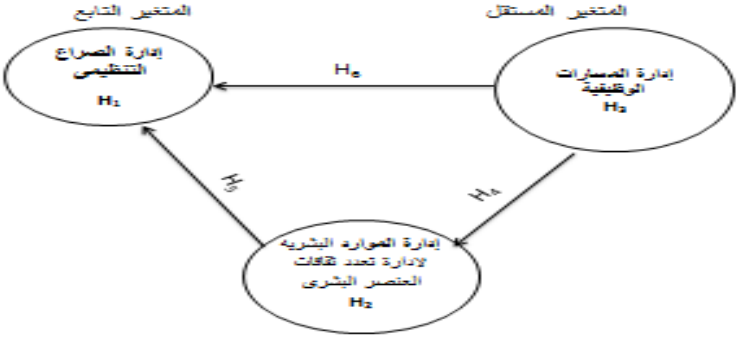
مفهوم وأبعاد الصراع التنظيمى (متغير تابع)

- تستهدف الدراسة مراجعة وتحليل وتقييم مرجعيات مفهوم – وأسباب – وتداعيات – وأساليب مواجهة الصراع التنظيمى وعلاقاتها بالإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية بالشركات الدولية من خلال النظر فى (حل الشكاوى– معدل دوران العمل – العمل على تطابق وتماثل اهداف العامل مع الشركة – شعورالعامل بالانتماء والانسجام بين اهدافة واهداف الشركة –عملية الايمان باهداف الشركة وقيمها – دراسة العمل الفردى والعمل الجماعى – استراتيجية التجنب – استراتيجية التعاون – استراتيجية التسوية (الحل الوسط) – استراتيجية التنازل (المجاملة) – استراتيجية السيطرة.

ضبط منظومة إدارة الموارد البشرية للتوافق مع تعدد ثقافات العنصر البشرى (متغير وسيط)

- تستهدف الدراسة مراجعة وتحليل وتقييم مرجعيات إدارة الموارد البشرية لتحديد الموقف الحالى للفكر الإدارى فى إدارة الموارد البشرية للتعامل مع تعدد ثقافات العنصر البشرى بالشركات الدولية متعددة الجنسيات وإنعكاساته على إستراتيجية التنمية البشرية مع تحديد الفجوة المعرفية الهامة فى مجال الشركة (محل الدراسة)

العلاقة بين الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية لإدارة المسارات الوظيفية (متغير مستقل) وإدارة الصراع التنظيمى (متغير تابع) ضبط منظومة إدارة الموارد البشرية للتوافق مع تعدد ثقافات العنصر البشرى (متغير وسيط)



شكل رقم (١-١) نموذج يوضح متغيرات الدراسة
المصدر .. من إعداد الباحث

ثامنا فروض الدراسة :-

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث وأهدافه يمكن صياغة فروض البحث في صيغة العدم على النحو المبين أدناه :

<u>الفرض الأول</u>

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين بالشركة محل الدراسة نحو مستوى الصراع التنظيمي للموارد البشرية وفقاً للمتغيرات الديموغرافة (العمر – الجنس – العرق – اللغة – الحالة الاجتماعية – المؤهل الدراسي – المسمى الوظيفي – سنوات الخدمة)

الفرض الثاني

لا توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اتجاهات العاملين بالشركة محل الدراسة نحو دور إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية في إدارة المسارات الوظيفية.

الفرض الثالث

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور إدارة المسارات الوظيفية بمتغيراتها الاربعة (التدريب– الحوافز –الترقية الوظيفية –التدوير الوظيفى) وظاهرة الصراع التنظيمي.

الفرض الرابع

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ادارة الموارد البشرية للمسارات الوظيفية واستراتيجيات التعامل مع تعدد ثقافات العاملين بالشركة محل الدراسة

الفرض الخامس

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات التعامل مع تعدد الثقافات وإدارة ظاهرة الصراع التنظيمي بالشركة محل الدراسة.

الفرض السادس

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة الموارد البشرية للمسارات الوظيفية والصراع التنظيمي بالشركة محل الدراسة.

تاسعا منهجية الدراسة :-

من أهم ما يميز الدراسة العلمية عن غيرها إستخدامها للمنهج العلمى الذى يمكن تعريفه بأنه الطريق الذى يتبعه الباحث للوصول إلى تعميمات أو نتائج بطريقة علمية وكذلك مجموعة القواعد العامة التى توجه الباحث للوصول إلى الحقيقة العلمية وتتعدد مناهج البحث العلمى وتختلف تبعاً لطبيعة الموضوع المدروس وبما أن الإشكالية التى تود الدراسة معالجتها تتمثل فى دور إدارة المسارات فى ضؤ تعدد ثقافات العاملين فى المنظمات متعددة الجنسيات ودورها فى ديناميكية جماعة العمل بالحد من أثر الصراع التنظيمى . بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التى سعت لتحقيقها تطلب ذلك استخدام الباحث المنهج الوصفى التحليلى الذى يعتمد على دراسة الواقع او

الظاهرة كما هى فى الحقيقة او الواقع ويعبرهذا المنهج عن الظاهرة المدروسة كما ونوعا حيث تم وضع الفرضيات الرئيسية ليقرر الجانب العملى من الدراسة

قبولها او رفضها كونها تشكل اجابات حول التساؤلات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة حيث سيجرى قياسها والتحقق منها باستعمال اساليب التحليل الاحصائى المناسبة من اجل الوصول الى استنتاجات ومقترحات تساهم فى تحقيق اهداف الدراسة ويرتبط هذا الاسلوب غالباً بالموضوعات المتعلقة لدراسات العلوم الإجتماعية والإنسانية حيث يقوم هذا المنهج بتشخيص المعطيات وتحليلها وتفسيرها ولا يكتفى الباحث بمجرد الوصف بل عليه السعى إلى إستخلاص الدلالات والمعانى المختلفة التى تنطوى عليها البيانات **بإستخدام المصادر الثانوية** حيث اتجة الباحث فى معالجة الإطار النظرى للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتى تتمثل فى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة ومواقع الأنترنت **والمصادر الأولية** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات من خلال الإستبانة كأداة رئيسية للدراسة .

وقد تم اعتماد إسلوبين :

- **التحليل الكمى** :- ذلك من خلال جمع البيانات عن طريق استمارة إستبيان وتفريغها فى جداول مركبة وإعطاء دلالة رقمية بهذه البيانات وتحليلها إحصائياً

التحليل الكيفى :- هى قراءة تلك الأرقام التى تم استنتاجها من تفريغ استمارة الاستبيان وكذا تحليل المقابلات والملاحظات التى تم إجراؤها

عاشرا الإجراءات الميدانية للدراسة :-

سمجتمع البحث وعينة الدراسة :-

تعرف العينة بأنها مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة تحمل نفس خصائص المجتمع الكلى يتم إختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة.

تقدير حجم العينة : لا يوجد اتفاق علمى إحصائى لتحديد الحجم الأمثل للعينة لإختلاف طبيعة مجتمع البحث من دراسة إلى أخرى ونظراً لأن مجتمع الدراسة مقسم إلى طبقتين من حيث التنوع الثقافى (عاملين محليين وأجانب) ومن حيث طبيعة العمل (إداريين وتنفيذيين) تطلب ذلك اختيار عينة طبقية ذات التوزيع المتناسب.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بمصانع الشركة محل الدراسة والبالغ عددهم (١٢٧١) موظفا وجميع العاملين بالادارة والبالغ عددهم (٤٠٠) اما عينة الدراسة فقد تم تحديدها باستخدام مدخل رابطة التربية الامريكية والتى تم احتسابها وفق المعادلة

$$\mathbf{n = \frac{z^2 . N. P. q}{D^2 . (N - 1) + z^2 . P. q}}$$

حيث :

n : حجم العينة .

N: حجم المجتمع فى الشركة الدولية محل الدراسة

p: النسبة المراد دراستها بالشركة محل الدراسة وقد تم اعتبارها (٠.٥٠)

q: النسبة المتممة للنسبة المراد دراستها فى مجتمع الدراسة .

z^2: قيمة كاى تربيع عند درجة ثقة (٩٥%) ودرجة حرية واحدة وهى القيمة الجدولية تحت منحنى التوزيع الطبيعى وتساوى (١.٩٦)

D^2: مستوى المعنوية او الدلالة او ما يسمى نسبة الخطاء المسموح بة وقد تم اعتماد مستوى الدلالة ف الدراسة (٥%)

ومن خلال تطبيق القانون السابق على القطاعين الادارى والفنى كلا على حدى نجد ان:

$$\mathbf{n_1 = \frac{z^2 . N_1. P. q}{D^2 . (N_1 - 1) + z^2 P. q}}$$

$$\mathbf{n_1 = \frac{(1.96)^2. (1271). (0.5). (0.5)}{(0.05)^2. (1271 - 1) + (1.96)^2. (0.5). (0.5)}}$$

$$\mathbf{n_1 = 295.14 = 296}$$

وهو حجم العينة الاولى والخاصة بموظفى المصنع (الفنيين)

$$n_2 = \frac{z^2 . N_2 P. q}{D^2 . (N^2 - 1) + z^2 . P. q}$$

$$n_2 = \frac{(1.96)^2 . (400) . (0.5) . (0.5)}{(0.05)^2 . (400 - 1) + (1.96)^2 . (0.5) . (0.5)}$$

$$n_2 = 196.19 = 197$$

وهو حجم العينة الثانية والخاصة بموظفى الادارة (الأداريين)

$$n = n_1 + n_2 = 296 + 197 = 493$$

وهو حجم العينة الكلية

تم توزيع (٥٣٠) استمارة استرد الباحث منها نسبة (٧٢%) تقريبا من مجمل ما تم توزيعة من الاستمارات وهى تعتبر نسبة مقبولة احصائيا حيث تم استرداد (٢٣٠) استمارة من القطاع الفنى من اصل (٣٢٠) وقد استبعدت منها (٢٠) استمارة لنقص المعلومات بها والصالح منها للقياس والتحليل (٢١٠) استمارة وتم استرداد (١٥١) استمارة من القطاع الادارى من اصل (٢١٠) وقد استبعد منها (٨) استمارة لعدم استكمال البيانات بها والصالح منها للقياس والتحليل (١٤٣) وبذلك اصبح اجمالى الاستمارات الصالحة للقياس والتحليل الاحصائى عدد (٣٥٣) استمارة من الاستبيان.

- استخدام أساليب التحليل الوصفى وذلك لوصف العينة

الإحصاء التحليلى

- تم استخدام اختبار ك[٢١] حول نسب الموافقة على مجموعات الاسئلة ذات المستويات المختلفة من الإجابة ودراسة عشوائية توزيع الإجابات على تلك الأسئلة
- تم استخدام اختبار T لإختبار صحة فروض الدراسة
- تم استخدام اختبار تحليل التباين فى اتجاه واحد وذلك لمعرفة هل هناك اختلاف بين متوسطات الرأى للفئات المكونة للعينة بشأن فروض البحث .
- اختبار كروسال ويلز لدراسة الفرق بين المتوسطات تحت فرض أن توزيع البيانات غير معلوم (اختبار لا معلمى)
- تحليل نسب الأهمية على الأسئلة ذات الإجابة المفتوحة وترتيب الأهمية للإجابة على كل سؤال.

النتائج (results)

نستخلص مما سبق النتائج التالية:

- يجب أن يدرك جيدا القائمون علي ادارة وظائف المسارات الوظيفية وتطويرها في المؤسسات المختلفة ،كذلك الباحثين الذين يقومون بدارسة تلك القضية :العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة السابقة في اطار العلاقة السابقة بين ادارة وظائف المسارات الوظيفية في ظل جنسية واحدة لقوة العمل بالمؤسسة أو تعدد الجنسيات – كمتغير مستقل، وتأثيرها علي مواجهة ظاهرة الصراع التنظيمي كمتغير تابع. أي في اطار المدخل الثنائي الابعاد لمتغيرات موضوع الدراسة .وذلك من اجل تحديد: الفجوة بين الأدبيات العلمية لتلك المتغيرات والممارسات التطبيقية في المجال التطبيقي محل الدراسة وذلك لهدف تحديد الفجوة ومن ثم تحديد المشكلة اي اسباب تلك الفجوة
- تتوقف فعالية تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة عل النحو السابق علي ضرورة الالتزام بمعايير تصميم وتنفيذ خارطة طريق ادارة وظائف المسارات الوظيفية نظرا لاهمية خارطة طريق ادارة وظائف المسارات الوظيفية في اطار الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية لضمان فعالية ادارة المسارات الوظيفية في تحقيق التميز الوظيفي للعاملين في جميع مراحل الحياة الوظيفية .وذلك لانه من خلال الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية للمسارات الوظيفية– عن طريق تصميم وتنفيذ خارطة طريق لاداراة تلك المسارات والرقابة عليها – يمكن التغلب علي كافة المشاكل التي تعوق تصميم وتفيذ خطط وظائف خارطة طريق المسارات الوظيفية والرقابة عليها سواء في المؤسسات التي تعمل في اطار جنسية واحدة او جنسيات متعددة بما يساهم في النهاية في تحقيق التميز الوظيفي للعاملين في جميع مراحل الحياة الوظيفية
- وعلي المعنيين السابقين ايضا ادراك ان من اهم الظواهر السلبية للتنفيذ الفعلي لخارطة طريق ادارة وظائف المسارات الوظيفية وتسكين العاملين عليها في اي مؤسسة من المؤسسات فيما يلي:

- ٣/١- شغل الوظائف في المجموعات المختلفة بافراد تتفق مؤهلاتهم وخبراتهم بل ايضا ثقافتهم من مطالب التاهيل اللازمة لهذه الوظائف والأرتجال في تسكين العاملين علي وظائف المجموعات وعدم الدقة في التقييم الوظيفي للعاملين من الناحيتين المهنية (مستوي التعليم/ التدريب/ الخبرة) والشخصية: (التعاون –التعامل مع الرؤساء – الأبتكار –القيادة.....الخ) كذلك تدخل الاعتبارات الشخصية في تسكين العاملين علي وظائف خارج
- مجموعاتهم بمعني شغل الوظائف في المجموعات المختلفة بافراد لا تتفق مؤهلاتهم وخبراتهم وثقافتهم مع مطالب التاهيل الازمة لهذه الوظائف
- ٣/٢ وجود فائض وعجز في العمالة بالمجموعات الوظيفية وعدم مراعاة تحديد الفرص الوظيفية الشاغرة لكل مسار (مجموعة نوعية) نتيجة عدم التخطيط الحقيقي للعمالة علي مستوي المجموعات النوعية المختلفة
- ٣/٣ تدني مستوي اداء العاملين بالمجموعات الوظيفية وعدم الاهتمام بوضع خطط او برامج عمل علي مستوي الوحدات بهدف اعداد وتنمية وتدريب العاملين من اجل تاهليهم للنجاح في المسارات الوظيفية التي سكنوا عليها
- ٣/٤ عد فعالية القرارات الادارية لتصحيح وتعديل المسارات الوظيفية للعاملين والتغلب علي المشكلات والمعوقات التى تواجههم نحو التقدم في المسارات الوظيفية وخاصة المشكلات المتعلقة بالثقافة التنظيمية والتي تؤدي الي الصراع التنظيمي بين العاملين
- ٣/٥ تزايد حدة ظاهرة السلوك الوظيفي السلبي للعاملين والتي من بين اعراضها الغياب ومعدل دوران العمل ،والصراع المستمر بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين الادارة تلك الظواهر هي بمثابة مؤشرات علي مستوي اداراة وظائف المسارات الوظيفية في المؤسسات المختلفة والسؤال الان هو : ماهي أسباب تلك الظواهر والاعراض؟
- تتمثل أسباب تلك الظواهر والاعراض في احد او كل الاسباب التالية:

١. عدم الالتزام بمعايير خطط وظائف ادارة الموارد البشرية الخاصة بانشاء وتصميم المسارات الوظيفية وتتمثل تلك الخطط فيما يلي:

- توصيف وتحليل الوظائف
- تقييم الوظائف بالاجور والحوافز

- تحديد الاحتياجات من العاملين لكل وظيف من وظائف كل مسار وظيفي
- تسكين العاملين علي وظائف المسارات الوظيفية (الاختيار والتقييم)
- عدم الالتزام بمعايير خطط وظائف ادارة الموارد البشرية والخاصة بادارة الحركة علي وظائف المسارات الوظيفية التي سبق تصميمها (تصميم المسارات) وتتمثل هذه الخطط فيما يلي:
- الترقية والنقل والحركة الافقية
- التدريب والتنمية الادارية
- تقييم اداء العاملين العاملين
- الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية للعاملين اثناء وبعد انتهاء الخدمة
- عدم الالتزام بتحديد أليات تنفيذ الخطط السابقة (خطط تصميم المسارات وخطط وظائف ادارة الحركة علي المسارات بعد تصميمها) وتتمثل هذه الاليات فيما يلي:
- الاليات التظيمية – التنظيم وتحديد الادوار التنظيمية لتنفيذ خطط تصميم المسارات وادارة الحركة اليات التنفيذ وتشجيع العاملين علي العمل – التوجيه وتحديد الاليات التنفيذية الاليات الرقابية – الرقابة علي منظومة وظائف تصميم المسارت وادارة الحركة عليه.
- عدم الالتزام بتنفيذ الخطط في اطار الاليات التنظيمية والتنفيذية والرقابية السابقة
- من اهم الاسباب التي يمكن ان تؤدي الي عدم الالتزام بمعايير خطط تصميم المسارات وخطط ادارة الحركة علي تلك المسارات وايضا معايير تصميم اليات تنفيذ تلك الخطط وتنفيذها والرقابة عليها
- عدم وعي المسؤلين بالؤسسات باهمية ادارة المسارات الوظيفية طبقا للمرجعيات العلمية
- عدم توافر المتخصصين في تخطيط وتنفيذ المسارات الوظيفية والرقابة عليها (ادارة المسارات الوظيفية) بالؤسسات المختلفة
- مقاومة العاملين لادارة المسارات الوظيفية نظرا لانها تحد من تحقيق الاهداف الشخصية

- عدم مرونة القواعد المنظمة للمسارات الوظيفية والواردة بالقانون
- تلك هى اهم اسباب الظواهر والاعراض السابقة وقد تؤدي تلك الاسباب الي عدم فعالية تصميم وتنفيذ خارطة طريق ادارة المسارات الوظيفية والرقابة عليها سواء في اطار المؤسسات التي تعمل في اطار جنسية واحدة او جنسيات متعددة.
- ٩-اظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية موجبة ،ووجود اثر معنوى لمكونات ادارة المسارات الوظيفية ممثلة فى (الترقية الوظيفية – التدوير الوظيفى –التدريب – الحوافز) على الصراع التنظيمى للعاملين فى الشركة محل الدراسة وذلك لان الترقية تحقق طموحاتهم المادية والمعنوية ، ويساعد التدوير الوظيفى فى اكتساب العاملين المزيد من الخبرات والمهارات ، التى تعززثقتهم بالنفس وتزيد من تحول الاثار السالبية للصراع لايجابية ،وتعزيز الحوافزلنفس الاثر للعاملين والتاثير علية عن طريق جعل العامل يشعر بالانجاز من خلال المكافات والحوافز
- ١٠ –توصلت نتائج الدراسة الى وجود فروق جوهرية فى اجابات عينة الدراسة حول ظاهرة الصراع التنظيمى تعزى لمتغيرات (النوع – مكان العمل – المؤهل الدراسى –المسمى الوظيفى – الدورات التدريبية) للعاملين فى الشركة محل الدراسة .
- ١١ – لم تثبت نتائج الدراسة وجود فرق جوهرى فى اجابات الاستبيان لعينة الدراسة حول ظاهرة الصراع التنظيمى تعزى لمتغير الخبرة للعاملين فى الشركة محل الدراسة .
- ١٢ – لم تثبت الدراسة وجود فروق جوهرية بين العاملين فى مصنعى المنظفات ومستحضرات التجميل فيما يتعلق باثر مكونات ادارة المسارات الوظيفية متمثلة فى (الترقية الوظيفية –التدوير الوظيفى – التدريب – التدريب –الحوافز)على ظاهرة الصراع التنظيمى للعاملين فى الشركة محل الدراسة، مع ملاحظة ان الاثر على ظاهرة الصراع التنظيمى فى مصنع المنظفات كان اكبر من اثرها فى مصنع مستحضرات التجميل .
- ١٣ – تبين من نتائج الدراسة ، تقارب عدد العاملين من الاناث لعدد الذكور فى العينة، وهذا يدل بوضوح على انتشار ثقافة التوظيف فى صفوف الاناث فى المجتمع المصرى لتميزة بانة

مجتمعا منفتح لايميز بين المرأة والرجل كما انة يوضح بان المراة تحصل على حقوقها كاملة ، وبسبب اخر وهوطبيعة نشاط الشركة محل الدراسة وهو مصنع مستحضرات التجميل الذى تفضلة الاناث على مصنع المنظفات الصناعية .

- ١٤ – كشفت نتائج الدراسة ان من يحملون شهادة جامعية يحتلون المرتبة الاولى عند تصنيف افراد العينة حسب المؤهل الدراسى ، فقد بلغت نسبة من يحملون شهادة جامعية من افراد العينة بلغت (١ ، ٧٣ %) وهذا الامر يعتبر طبيعى كون المؤهل الدراسى المفضل لدى الشركة بكالوريوس العلوم خاصة هو التخصص الاكاديمى الجيد والمتمثل بالشهادة الجامعية، كما يدل ذلك على اعطاء الادرةاهمية كبيرة للموارد البشرية المؤهلة فى السلم الوظيفى، كما ان مستوى نسبة حملة الشهادات الجامعية مرتفع مقارنة بحملة شهادات الدراسات العليا وهذا الامر طبيعى وهو عال الى حد ما ، ويمكن الاعتمادعلى هذة النسبة كاساس عند وضع برامج التدريب والتطوير الوظيفى للارتقاء بالعمل للوصول الى مستويات جيدة ، والتاهيل لشغل المناصب الادارية العليا .
- ١٥ – لقد لوحظ من تحليل النتائج للدراسة ان نسبة من حصل على اربعة دورات تدريبية فاكثر قد بلغت (٤٣,٦ %) من النسبة الكلية للعينة ، وتشير هذة النسبة الى ان حوالى ٥٠ % منعينة الدراسة قد حصلت على دورات تدريبة عديدة ،وهذا يعد دليل اهتمام الادرة بالتدريب، وذلك لضمان الحصول على عمالة عالية التاهيل والقدرة على تحقيق الاستراتيجيات المخططة، كما هذة القدرة تساعد العاملين على ادارة مساراتهم الوظيفية لتعزيزولائهم للشركة بدلامن الصراع معها .

التوصيات

- بناء على النتائج السابقة التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة ، استخلص الباحث عددا من التوصيات والمقترحات التي تساهم فى تفعيل ادارة المسارات الوظيفية للعاملين بما يؤدى لتعزيز الولاء بدلا من الصراع التنظيمي لديهم ، ومن اهم هذة المقترحات.

- وفي اطار ماتقدم وبشئ من التحديد يمكن تحديد اهمية ادارة المسارات الوظيفية علي مستوي المؤسسة علي النحو التالي:
- المساهمة في توفير العمالة المناسبة لشغل الوظائف الشاغرة بالمنظمة
- تحديد وتنمية قوي عاملة مستقبلية علي درجة عالية من الكفاءة
- تزويد المؤسسة بوسائل فعالة ومنظمة لنجاح منظومة ادارة الموارد البشرية
- تقوية التوافق بين اهتمامات المسار الوظيفي الفردي والفرص الوظيفية بالؤسسة
- الاستجابة للضغوط الاجتماعية والتوجهيات الحكومية
- المساهمة في مضاعفة انتاجية العاملين
- المساهمة في تحقيق الاستقرار الوظيفي
- ربط احتياجات المسارات الوظيفية بقوة العمل
- تطوير وتنمية الانطباعات الايجابية عن ادارة الموارد البشرية
- تحسين فعالية قرارات ادارة الموارد البشرية
- زيادة سرعة استجابة قوة العمل علي التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية
- تجنب التقادم نتجية ظهور مهارات جديدة
- تحقيق مصالح الأفراد في اختيار الحياة الوظيفية الملائمة واعدادهم للتقدم بنجاح خلال مراحل الحياة الوظيفية مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع
- المساهمة في توفير فرص عمل متساوية علي مستوي المجتمع
- المساهمة في استغلال العنصر البشري علي مستوي المجتمع ومن ثم تخفيض معدلات البطالة
- ٢ – من أهم المقومات الاساسية لضمان تحقيق الكفاءة والفعالية الادارية للمؤسسات التي تعمل في ظل تعدد الثقافات اي التنوع الثقافي ، ضرورة ادارة ومعرفة كيفية التعامل مع التنوع الثقافي باسلوب علمي ،لذا يعتبر ادراك مفهوم ادارة التنوع الثقافي بالاسلوب العلمي بمثابة عنصرا حيويا في تقدم ونمو تلك المؤسسات ومن ثم يتوقف

- تحقيق الكفاءة والفعالية الادارية المستهدفة علي المعرفة والتقييم المستمر لثقافات الشعوب الاخري بأسلوب علمي.
- وتعرف ادارة التنوع الثقافي من المنظور الادارى انها بمثابة منظومة الانشطة للوظائف الادارية والمتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة من اجل اتخاذ القرارات الادارية المناسبة بهدف تحسين التفاعل وتوطيد العلاقات بين العاملين بعضهم البعض وبين الادارة والعملاء والمورادين ، وتحقيق التوافق بين الشركاء من بلدان ذات ثقافات متعددة (متعددة الثقافات) بمعني اتخاذ القرارات لتحديد الاساليب المناسبة لخلق المناخ المناسب يستوعب الاختلافات الثقافية بين جميع العملاء الداخليين (العاملين) والخارجيين للمؤسسة لاستغلال اي مستوي من طاقتهم
- وفي اطارادارة التنوع باسلوب علمي وفقا للمفهوم السابق يمكن تحقيق الاهداف التالية:
- تحقيق التوازن بين ثقافة المؤسسة وثقافات العاملين او الثقافات الفرعية داخلها
- بناء الوعي لدي العاملين بضرورة التعامل مع التنوع الثقافي مع التاكيد عي وجود نظام فعال للتغذية العكسية
- ادارة الفجوة الناتجة عن التنوع في المعارف والخبرات لدي العاملين ، وذلك عند تصميم خطط خارطة طريق وظائف المسارات الوظيفية (خطط تصميم وظائف المسارات وخطط ادارة الحركة عليا)
- ٣ – ان الهدف من استعراض الظواهر والاعراض السابقة كمؤشر لعدم فعالية ادارة وظائف المسارات الوظيفية وتداعياتها واسبابها الممكنة للاستفادة منها سواء عند ادارة وظائف المسارات الوظيفية عن طريق الاداراة الاستراتيجية للموارد البشرية من قبل المعنيين بادارة وظائف تلك المسارات الوظيفية في المؤسسات متعددة الجنسيات لتفادى الظواهر والتداعيات السابقة وتحقيق اهمية ادارة وظائف المسارات في اطار الاصول والادبيات العلمية السابقة
- كما يمكن للباحثين الذين لديهم القدرة البحثية والرغبة في دراسة تلك القضية دور الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ادارة وظائف المسارات الوظيفية في المؤسسات متعددة الجنسيات في مواجهه الصراع التظيمي، وايضا الممارسات التطبيقية لهذا المدخل الثنائي الابعاد لمتغيرات الدراسة، ومن ثم تحديد الفجوة البحثية وتحليل اسبابها واساليب علاجها ٤ – تبرز اهمية نتائج تلك الدراسات بل وايضا نتائج الدراسات الاخري السابقة المتعلقة بهذا

الموضوع بالرغم من ندرتها وعدم حداثتها – نتيجة التحول من المحلية للعالمية والتي كان من اهم نتائجها التحالفات بين المؤسسات العالمية وانتقال العمالة بين مؤسسات دول العالم المختلفة مما يبرز أهمية التعامل مع تعدد ثقافة جنسيات العاملين بتلك المؤسسات العالمية عند ادارة وظائف المسارات الوظيفية بها من هذا المنطق فان تلك النتائج التي تم التواصل اليها من خلال تلك الدراسة بل ايضا الدراسات الاخري الحديثة في هذا المجال تعتبر بمثابة الية لدفع وتشجيع الممارسين المسئولين عن تطوير منظومة ادارة الموارد البشرية في المؤسسات متعددة الجنسية وايضا الباحثين في مجال ادارة الموارد البشرية علي التوجه نحو الاستفادة من هذه النتائج.

- ٥ – ضرورة اهتمام ادارة الشركة بادارة المسارات الوظيفية للعاملين ، لانها تعمل على تحقيق طموحات العاملين ، وتشجعهم على تحسين ادائهم من خلال تعزيز الولاء بدلا من الصراع التنظيمي للعاملين تجاه الشركة ، بالاضافة الى توعية العاملين بالشركة باهمية ادارة المسارات الوظيفية ، ودورها فى تحسين اوضاعهم الوظيفية عن طريق اتاحة الفرص امامهم للوظائف المتاحة فى الشركة او خارجها عن طريق تامين فرص عمل لهم فى الشركات الاخري .
- ٦ – الاستمرار بالاعتناء بتدريب العاملين وتنمية قدراتهم والتاكيد علية لما له من دور كبير لتعزيز روح العمل بدلا من الصراع التنظيمي للعاملين فى الشركة محل الدراسة مع مراعاة اعطاء العاملين فى برامج التدريب لتحقيق الاهداف المطلوبة
- ٧ –زيادة الاهتمام بانظمة الترقية الوظيفية، باعتبارها احد ادوات ادارة المسارات الوظيفية ولاثرها الكبير على الولاء التنظيمي للعاملين فى قطاع الاتصالات من خلال الاجراءات الاتية
- قيام الترقية على اسس عادلة تستند للكفاءة والاقدمية معا ، وخاصة فى الشركة محل الدراسة لاعتمادها على انظمة الترقية المتبعة فى قانون العمل للعاملين المعمول به فى جمهورية مصر العربية، والذى يركز على الترقية بالاقدمية وثبات مدتها ونسبة العلاوة الممنوحة. مراعاة الاعلان عن الوظائف الشاغرة التي سيتم الترقية لها حتي يعلم العاملون بها ويستعدوا لها.
- اخذ نتائج تقييم الاداء بعين الاعتبار عند اجراء الترقية ، حتي تتم على اساس الانجازات التي يقدمها العامل خلال حياتة الوظيفية .
- ٨ – ضرورة الاهتمام بنظام الحوافز لما له من اثر ايجابي على الحد من الصراع التنظيمي للعاملين في الشركة محل الدراسة من خلال التركيز على الامور الاتية :
- منح العاملين صلاحيات تمكنهم من تطوير قدراتهم .

- اتاحة الفرصة للعاملين للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بهم .
- تقدير الحوافز بناءا على نتائج تقييم الاداء ، مما يقوي روح المنافسة وتحويل الصراع الايجابي بين العاملين ، لملاحظتهم ان العامل الكفء هو الذى ينال الحوافز، لا ان تكون عامة تعطي لكل العاملين على حد سواء .
- ان اشباع حاجات العامل بالحوافز المادية والمعنوية ، سيزيد من اعتزازة بالشركة لانها تحقق رغباتة.
- ٩ – ضرورة الاهتمام بالية التدوير الوظيفي لانها تعزز رغبات العاملين في الشركة ، عن طريق اكتسابهم الخبرات، مع مراعاة الادارة لرغبات واهتمامات العامل عند نقلة وتدويرة بين الوظائف، من خلال الندوات او المنشورات او الاساليب الاخري لازالة الفهم الخاطئ للتدوير الوظيفي على انه عقوبة تطبقها ادارة المنظمة على العاملين وذلك للحد من ظاهرة الصراع التنظيمي .
- ١٠ – ضرورة اهتمام الادارة بتنمية ظاهرة الانتماء للعاملين في الشركة ، وذلك لما له من اثر للحد من ظاهرة الصراع التنظيمي على الاداء وشعور العاملين بالاستقرار، من خلال ما يلي
- تفعيل دور مشاركة العاملين فى العملية الادارية وصياغة الاهداف والخطط ، مما يولد شعور العامل بالمسئولية والتزامة بتحقيق الاهداف التي شارك في صياغتها .
- توضيح الاهداف والادوار والمهام المطلوبة من العامل .
- عدالة نظام تقييم الاداء وقيامة على اسس عملية سليمة .
- تعزيز فكرة ترابط اهداف العاملين مع اهداف الشركة ، وان ذلك سينعكس ايجابيا عليهم وعلى العمل الذي يمارسوه .
- عقد لقاءات دورية مع العاملين لسماع ارائهم ومشكلاتهم ومناقشتها مما يعزز روح التلاحم بين العاملين والادارة .
- السعى لتحسين ظروف وبيئة العمل

قائمة المراجع العربية والاجنبية

أولاً : المراجع العربية

١- ابراهيم، محمد، ادارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .

٢- بدر، حامد، ادارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة ،١٩٩٤ .

٣- عبد الباقى، صلاح الدين ومسلم، ادارة الموارد البشرية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٧ .

٤- علاقى، مدنى عبد القاد، ادارة الموارد البشرية، خوارزم لاصدار الكتاب الجامعى، جدة، ٢٠٠٧ .

٥- عبد الناصر، حمودة، إدارة التنوع الثقافى فى الموارد البشرية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٥ .

٦- عفيفي، صديق، التسويق الدولي، القاهرة ، مكتبة عين شمس، الطبعة العاشرة ، ٢٠٠٢.

٧- المرسى، جمال الدين محمد، الادارة الإستراتيجية للموارد البشرية – المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادى والعشرين، الاسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠٦

٨- عايدة سيد خطاب، ايمن حسن جيد، فداء محمد ناصر، إدارة الموارد البشرية الدولية من منظور شركات دولية النشاط: (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ٢٠٠٧)

٩- خطاب، عايدة سيد ،الادارة الاستراتبجية للموارد البشرية فى ظل اعادة الهيكلة والاندماج ومشاركة المخاطر، المكتبة الاكاديمية، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٠- ادريس، مرسى، السلوك التنظيمى ، نظريات ونماذج وتطبيق عملى لادارة السلوك بالمنظمة، الدار الجامعية، القاهرة ،٢٠٠٤ .

١١- الحمود، خضير كاظم، السلوك التنظيمي، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٢ .

١٢- القحطاني، سالم سعيد ، يوسف حلمي شحاتة ، اسباب الصراع التنظيمي في الاجهزة التنظيمية بالمملكة العربية السعودية، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ٢٠٠١ .

١٣- النمر، كامل، استراتيجيات ادارة الصراع، عمان، دار الفكر، ٢٠٠١ .

١٤- المفتي، واصل جميل، المناخ التنظيمي، ادارة الصراع فى مؤسسات التربوية، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر، ٢٠٠٦ .

ثانيا : الكتب المترجمة

ديسلر، جاري ، ادراة الموارد البشرية ، ترجمة محمد عبد المتعال ، عبد المحسن جودة ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ٢٠٠٣ .

ثالثا : الرسائل العلمية

١- البقني ، مصلح حمدان ، المناخ التنظيمي وعلاقتة بالاداء الوظيفي لموظفي امارة مكة المكرمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٠ .

٢- ابو عساكر، فوزي ، انماط ادارة الصراع واثارها على التطوير التنظيمي ، دراسة تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، غزة ، الجامعة الاسلامية، ٢٠٠٨ .

٣- القحطاني، سالم وشحاتة ، يوسف ، اسباب الصراع التنظيمي فى الاجهزة الحكومية المركزية بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، مجلة الملك سعود للعلوم الادارية ، مجلد ١٣ ، ٢٠٠١ .

٤- العويوي، محمد فراس، دراسة وتحليل الصراع التنظيمي في مديريات التربية والتعليم فى محافظة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة ، فلسطين، جامعة الخليل، ٢٠١٣.

٥- ناصر ، فداء ، اثر الاختلافات الثقافية على نظم تقويم الاداء والحوافز والانتماء التنظيمي في الشركات متعددة الجنسيات بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ .

٦- المطيري ، مشعل عبدالله ، البرامج التدريبية وعلاقتها بالتخطيط للمسار الوظيفي ، دراسة مطبقة على الضباط العاملين بقوات الامن الخاصة ، مدينة الرياض ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٩ .

رابعا : الدوريات العلمية :

١- ابراهيم الطراونة، عادل البلوشي، اثر وظائف ادارة الموارد البشرية على المسار الوظيفي لموظفي وزارة المالية فى الاردن، مؤته للبحوث والدراسات، مجلد ٢٥،العدد ٣ ، ٢٠١٠.

٢- الحراحشة، محمد الخريشة، ملوح، ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لدي العاملين في مدرية التربية والتعليم في محافظة المفرق، مؤته للبحوث والدراسات، مجلد ٢٧ ، عدد ٢ ، ٢٠١٢ .

٣- احمد ابن سالم العامر، اثار سلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات، الرياض، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبدالعزيز، مجلد ١٧ ، ٢٠٠٢ .

٤- المعشر، زياد يوسف، الصراع التنظيمي، دراسة تطبيقية لاتجاهات المرؤوسين نحو اساليب ادارة الصراع فى الدوائر الحكومية، محافظات جنوب الاردن، المجلة الاردنية فى ادارة الاعمال، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ٢٠٠١ .

٥- حريم، حسن، ادارة الصراع التنظيمي، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، الاردن ، المجلد السادس، العدد الثاني .

٦- سعود ابن محمد النمر، الصراع التنظيمي، عواملة وطرق ادارته، الرياض، مجلة الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مجلد ٧ ، ١٩٩٤ .

٧- محمد، حسين، علاقة غموض الدور وصراع الدور بالاتجاهات الوظيفية لدي العاملين، الكويت، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، ٢٠٠٣ .

٨- يوسف بحر، ايمن ابو سويرح ، اثر المناخ التنظيمي على الاداء الوظيفي للعاملين الاداريين في الجامعة الاسلامية بغزة ، مجلة الجامعة الاسلامية ، مجلد ١٨ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠ .

ثانياً : المراجع الاجنبية

1- Stephen Robbins, Organizational Behavior Concepts: (controversies and Applications England Prentice, Hall, Englewood cliffs 8 Edition , 1998)
2- Lindenberger A. , Cultural Diversity in Organizations and Business – Gaining a competitive Advantage, 2nd edition, Canada: Affiliation of multicultural Societies and Service Agencies of BC (AMSSA), 2000
3- Armstrong, Michael, A hand book of Human resource
4- Management Practice, Kogane page, London, 2009.
5- Coetzee, M& Ooshuizen, Rm, Career Psychology, Queensland University, 2007.
6- Craig, Robert. L, the ASTD development hand book, McGraw Hill, Boston, 1996.
7- Dec Enzo, D& Robbins, S, Human Resource management, John Wiley and Sons Inc., New York, 1999.
8- Dressler, Gary, Human resource management, prentice Hall Inc., New Jersey, 2005.
9- Greenhouse, J& Callahan, G& Gottschalk, V, Career Management, Dryden Press, New York, 2000.
10- Hair, J. F, Multivariate data Analysis, Prentice Hall Inc., New York, 1998.
11- Hirsch, Arlene S., How to be happy at work- A practical guide to career satisfaction, JIST Publisher INC, Indianapolis, 2004.
12- Leech, L.N, spas for intermediate statistics: Use and Interpretation, Lawrence Erlbaum associates Inc., New Jersey, 2005.
13- Mathis, Robert L. & Jackson, John H., Human Resource Management, south – Western, USA, 2011.
14- Patton, Wendy& McMahon, Mary, Career, development and systems theory, Sense publishers, Rotterdam, 2006.
15- Roth well, W J. & Kazan as H. C., Planning and Managing Human Resources- Strategic Planning for Human Resources Management, HRD Press, Massachusetts, 2003.
16- Torrington, Derek& Hall, Laura& Taylor, stephen, Human Resource Management, Prentice Hall, London, 2008.

تحليل أبعاد التنمية المستدامة في مصر

Analysis of the Dimensions of Sustainable Development in Egypt

أ.م.د. عصام أحمد البدرى عبد العظيم*
د. ولاء سعـــد الخليفـــة**
آية كامل سليمان محمد الشاذلى***

الملخص

هدف البحث إلي توضيح مفهوم واهداف وخصائص التنمية المستدامة، وتحليل أبعاد التنمية المستدامة في مصر، ومعرفة إلي مدي حدث تحسن في أبعاد التنمية المستدامة في مصر، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً، وعلي المنهج التحليلى عند تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتاريخى عند تناول البعد النظري للبحث.

وتبين صحةالفرض البحثي في تحسن معظم مؤشرات البعد الاقتصادي والإجتماعي والتقني للتنمية المستدامة في مصر، وعدم تحسنه في معظم مؤشرات البعد البيئي، ولذلك أوصي الباحثين بضرورة زيادة الإهتمام بالتنمية البشرية (التعليم والصحة) وزيادة الإهتمام بالبحث العلمي والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية، ومواكبة التغييرات المتسارعة لإستعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً، والعمل على تضييق الفجوة الرقمية بنشر الانترنت وزيادة أعداد مستخدميه على إختلاف مستوياتهم، وذلك بإتاحة أدوات تكنولوجيا المعلومات، وضرورة زيادة الإهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التنمية البشرية، التلوث، التكنولوجيا.

Abstrac

the aim of the research is to clarify the concept, objectives and characteristics of sustainable development, to analyze the dimensions of sustainable development in Egypt, and to know the extent to which there has been an improvement in the dimensions of sustainable development in Egypt. To devise a set of lessons learned, the descriptive and historical approach was relied upon when dealing with the theoretical dimension of the research.

The validity of the research hypothesis shows the improvement of most indicators of the economic, social and technical dimension of sustainable development in Egypt, and its lack of improvement in most of the indicators of the environmental dimension. The rapid technological changes to accommodate the continuous developments in information and communication technology and the rest of human knowledge, and try to practice it in the field, and work to narrow the digital gap by spreading the Internet and increasing the number of its users at all levels, by making information technology tools available, and the need to increase attention to the environmental dimension of sustainable development.

Keywords: sustainable development. economic growth. human development. pollution. technology.

١ – مقدمة:

كان الاهتمام حتي بداية الثمانينيات من القرن الماضي منصباً علي التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها المختلفة، ولم يكن موضوع التنمية المستدامة ذا أهمية كبيرة عند العلماء، وخاصة علماء الاقتصاد، حتي طغت هذه القضية علي كل الدراسات فيما بعد.

فلم تأخذ النظرة التقليدية للتنمية في الحسبان البعد البيئى ضمن استراتيجياتها وسياساتها المتعاقبة ، مما أدى إلى تفاقم مشكلة التدهور البيئى، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التى لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية. ولا الاعتبارات البيئية التى عكرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية. مثل مشكلة الإحتباس الحرارى. ونقص المساحات الخضراء. والأمطار الحمضية. وفقدان التنوع البيولوجى. واتساع نطاق التصحر، وكذلك شهدت الدول النامية تدهوراً فى مستوى الدخل الحقيقى لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للإقتراض الخارجى، ومن ثم إلى إستنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بإلتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك فقد أصبح هناك إهتمام بمفهوم التنمية الذى يعكس أبعاداً بيئية وبشرية. مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة، وهذه التنمية التى لا تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط. بل وكذلك بتوازن كل هذه الأبعاد، وأصبح تحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة من الأهداف المنشودة عالمياً، فأصبحت كل الدول تسعي لتحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع النواحي (الاقتصادية، والإجتماعية، والبيئية، والسياسية، والفنية) [١].

وظهر مفهوم التنمية المستدامة **(Sustainable Development)** لأول مرة بشكل رسمى عام ١٩٨٧ من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة. والذى يعرف أيضاً بـ "تقرير بورتلاند"، والذى عرف التنمية المستدامة بأنها "**التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها**"، حيث أن محور هذا التعريف هو التركيز على العدالة فيما بين الأجيال. وعليه. فقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة. والذى يرى أن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة فى تلبية احتياجاتها. وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل زيادتها، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئى

١:عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مؤتمر علمى دولى، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٨، ص ١.

فى السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبمعنى أخر التنمية التى تأخذ فى الأعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

ومع مرور الوقت إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية، من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة[٢].

٢- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن **السؤال التالي:**

إلي أي مدي تحسنت الأبعاد الأربعة الرئيسية (الاقتصادي، الإجتماعي، البيئي، التقني) للتنمية المستديمة في مصر؟.

٣- أهمية البحث:

تسعي التنمية المستدامة إلي تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة" برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها". كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة، وتتمثل أهم تحديات التنمية المستدامة في القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة للموارد الطبيعية[٣].

٤- فروض البحث:

يتمثل فرض البحث، **في الفرض التالي:**

هل يحدث تحسن في الأبعاد الأربعة الرئيسية (الاقتصادي، الإجتماعي، البيئي، التقني) للتنمية المستديمة في مصر؟.

٥- أهداف البحث:

أ- تحليل أبعاد التنمية المستدامة في مصر.

ب- معرفة إلي مدي حدث تحسن في الأبعاد الأربعة الرئيسية للتنمية المستدامة في مصر.

٦- الدراسات السابقة:

(١) صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي** ، (عمان: دار المناهج ، ٢٠٠٦)، ص١٥.

(٢)أحمد بشاره، **التنميه المستدامة ..أبعادها..مؤشراتها**"، القاهرة، ٢٩ اكتوبر ٢٠١٥، ص ٣٢.

الدراسة الأولي: (ماجد: ٢٠٢٢)[٤]:

بعنوان: " **أثر الانفاق الحكومي علي التنمية المستدامة في مصر**":

هدفت الدراسة إلي قياس أثر الانفاق الحكومي علي التنمية المستدامة في مصر ،وذلك من خلال استخدام منهجية الانحدار الخطي المتعدد باستخدام دالة كوب دوجلاس وتوصلت الدراسة إلي نتيجة مفادهل ان العلاقة موجبة بين الأنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في الاجلين القصير والطويل كما اتضح من نتائج الدراسة ان معامل تصحيح الخطأسالب ومعنوي بمستوي معنوية١%،وهذا يشير الي تقارب التوازن في الأجل القصير الي الأجل الطويل ،كما تفسر نسبة الأخطاء في الأجل القصير ان يمكن تصحيحهامن اجل الوصل الي توازن طويل الاجل.

وأوصت الرسالة بامكانية تطوير الدراسة الحالية في المستقبل من خلال الأعتماد علي قياس العلاقة بين الانفاق الحكومى والبيئة الأقتصادية باستخدام اساليب VAR،VECM وهي اساليب قياس مختلفة للتكامل المشترك وهي من أساليب القياس الحديثة نسبياو امكانية عمل دراسة مقارنةأو قياس أثر الانفاق الحكومي علي التنمية المستدامة من خلال قياس أثر الانفاق الحكومي علي استدامة البيئة.

الدراسة الثانية:(محمد:٢٠٢١)[٥]:

بعنوان :**دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مصر.**

هدفت الدراسة إلي تحقيق التنمية المستدامة علي كافة الاصعدة وتوضيح الأهمية الاقتصادية والأجتماعية والبيئية لقطاع الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي والتجارة الخارجيةوالتنافسية وتطبيق التجارة الالكترونية والصحة والتعليم ،رصد التحديات التي تحول دون قيام قطاع الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالدور المامول منه ومعوضع رؤيه تقوم علي عدة محاور اساسية تهدف الي النهوض بتلك القطاع ،واعتمدت الدراسة علي منهجية الأسلوب التحليلي بطريقة الاستقرائية والاستنباطية ، وتوصلت الدراسة الي ان مصر تتوافر لديها البنية اساسية وامكانية تسوية قادرة علي النهوض لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

---

(٤) ماجد عبد العظيم حسن قابيل، **أثر الانفاق الحكومي علي التنمية المستدامة في مصر** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،مج٥٢،ع٣ ، ٢٠٢٢،ص٣٦١-٣٩٠)

٥ محمد محمد ابراهيم عبد اللطيف ،دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مصر ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بالمنصورة ،مج١١،ع٢٠٢١،٧٥.

تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور هام ومتزايد في الحياة الاجتماعية ،وتؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث المشاركة وصنع القرارات والتعليم مدي الحياة

اثبت تكنولوجيا المعلومات ان لها دور جوهريا في تحسين الأداء في المجال البيئي وتؤثرادارة الموارد وبناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة.

أوصت الدراسة الي صياغة سياسات اكثر تجاوب مع الطلب لضمان تحقيق الأهداف المنشودة من خلال تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للمستهلك المصري وقطاع الاعمال.

الدراسة الثالثة :(ياسمين: ٢٠١٩)[٦]:

بعنوان :"**فاعلية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها على الاستثمار في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)**":

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة مدي فعالية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك أثرها على الاستثمار الإجمالي في مصر خلال تلك الفترة، **واستخدمت** الدراسة تطبيق نموذج إختبار الانحدار المتعدد وذلك من خلال بيانات ربع سنوية، حيث تم إختيار سعر الفائدة وسعر الصرف والسيولة المحلية كمتغيرات للسياسة النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون كمتغيرات للتنمية المستدامة إلى جانب إختبار مدي تأثير السياسة النقدية على الاستثمار الإجمالي في مصر، **وتوصلت** الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للسياسة النقدية على التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ومع ملاحظة أنه يوجد تأثير أيجابي للسياسة النقدية من خلال السيولة المحلية على الاستثمار في مصر.

الدراسة الرابعة: (مريم: ٢٠١٩)[٧]:

بعنوان "**دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وأنعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر**"

استهدفت الدراسة مجموعة من الأهداف تمثلت في **الأتي:**

- تحليل الآثار الإيجابية والسلبية من تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة.

---

(٦) ياسمين سامي حسن،" **فاعلية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها علي الاستثمار في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)**"، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٩).

(٧) مريم يحيي، **دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف علي التنمية المستدامة وأنعكاس هذا الأثر علي حجم البطالة في مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٩)

– محاولة الوصول إلى الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات في سعر الصرف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي، وذلك من أجل إستنباط مجموعة من الحلول لمعوقات تحقيق تنمية مستدامة في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى **الأتي:**

- **أنه تم القضاء على الأشكال غير الشرعية للتداول في سوق الصرف الأجنبي وأصبح التعامل يتم من خلال القنوات الشرعية لتداول العملة، وإلى ارتفاع الإحتياطى النقدى ليبلغ ٣١ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٧ أى بعد قرار تحرير سعر الصرف ثم واصل الأرتفاع إلى أن بلغ ٤٤ مليار دولار وذلك فى نهاية ٢٠١٨، وذلك على الرغم من أنه كان يبلغ ٢١ مليار دولار وذلك فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ أى قبل قرار التعويم وهذا يدل على الأثر الإيجابى للتغيرات التى حدثت لسعر الصرف على حجم الإحتياطى النقدى وهو يعد الحجم الآمن للإحتياطى النقدى التى تسخدمه الحكومات لمواجهة أى تقلبات أو صدمات أو أزمات خارجية. وأكدت الدراسة على أن مصدر هذه الزيادة فى حجم الاحتياطيات كان هو تحويلات العاملين.**
- على الرغم من الأثر الذى يبدو واضحا وإيجابى نتيجة للتغيرات التى حدثت لسعر الصرف بعد قرار التعويم وظهور تعافى كبير فى حجم الإستثمار الأجنبى المباشر، حيث بلغ حجم هذا الاستثمار فى عام (٢٠١٧/٢٠١٦) نحو ٧،٩١٧ مليون دولار وذلك مقارنة بسنة الأساس ٢٠١٠ / ٢٠١١، حيث كانت قيمته ٢.١٨٩ مليون دولار. إلا أن إنعكاس هذا الأثر على معدل البطالة على الرغم من أنه يبدو إيجابيا – حيث إنخفض هذا المعدل من ١٣.٣%عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ليصل إلى ١١.٩% عام ٢٠١٧/٢٠١٦ أى بعد قرار التعويم – إلا أن معدلات البطالة ظلت فى الحدود غير الآمنه أو المقبوله عالميا. وعلى الرغم من زيادة الأستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة للتغيرات التى حدثت لسعر الصرف إلا أن أثر هذه التغيرات على الاستثمارات المحلية جاء سلبيا نظرا لإرتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة اللازمة للإنتاج، وبالتالي خفض الانتاج وإرتفاع معدل البطالة.

الدراسة الخامسة: (دراسة: صفاء علي : ٢٠١٩)[٨]:

بعنوان:" **التحديات البيئية والافاق المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر**":

هدفت الدراسة إلي تحديد اهم الجهود المبتذلة في مصر للحد من التدهور البيئي بتأثيراته السلبية علي المجتمع ومدي فعاليه هذة الجهود في ايجاد بيئة تنظمية تساعد الأجيال الحالية علي احداث التنمية المنشودة وفتح الطريق امام الأجيال القادمة للحفاظ علي هذة الجهود وتنميتها .

وأوصت الدراسة الي التقليل قدر الأمكان من الأثار السلبية للتلوث البيئة في مصر من أجل احداث تنمية مستدامة وفعالة من خلال إعداد برامج تتدربية ميدانية لجميع العاملين في مجال الصناعة ،واستهلاك الموارد باعتدال ومراعاة الاسعار الأفضل للموارد والاستخدام الأكثر كفاءة لها في مجال الزراعة ،وتخصيص بعض الدروس للتوعية من أجل المساهمة في المحافظة علي البيئة .

الدراسة السادسة: (محمد فوزي:٢٠١٩)[٩]:

بعنوان: "**الأبعاد الأقتصادية لظاهرة الفساد الأداري وتأثيرها علي مسيرة التنمية المستدامة مع التطبيق علي مصر**"

استهدفت الدراسة إلي وضع حد لتأثير الفساد الأداري علي مسيرة التنمية المستدامة المستدامة وخطة الأصلاح الأقتصادي بعد تحديد الآليات التي تؤثر من خلالها الفساد الاداري سلباًعلي مسيرة التنمية المستدامة بأعتبار ان التنمية المستدامة تعد الهدف القومي الاول لمصر في الفترة الحالية.

وأوصت هذة الدراسة إلي اقتراح وسائل مواجهة ظاهرة الفساد الاداري من أجل انطلاق مسيرة التنمية المستدامة مع التركيز علي الوسائل الأقتصادية والتي من أهمها معالجة ظاهرة اقتصاد الظل ،ترشيدالأداء الأقتصادي للجهاز الاداري ،التحول نحو موازية البرامج والحكومة الالكترونية ،تطبيق معدلات اداء الوظيفة العامة والتنسيق بين الاجهزة الرقابية من أجل تجميع جهودها نحو مواجهة الفساد وتحفيز ريادة الأعمالودعم اتجاهالشمول المالي واصلاح واعادة هيكلة المشروعات العامة.

الدراسة السابعة: (CAMRE. LAS: 2002)[١٠]:

بعنوان: **التنمية المستدامة في المنطقة العربية**"

"**The Sustainable Development in The Arab Region**"

هدفت الدراسة إلي بيان ومعرفة أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وكذلك أهم المعوقات، وسبل الحد منها.

([٨]) صفاء علي ، **التحديات البينية والافاق المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر**، مجلة بحوث الشرق الاوسط، مج ٧، ع٤٨، ٢٠١٩ ص ٣٠١-٢٦٢.

([٩])محمد فوزي الخولي، **الابعاد الأقتصادية لظاهرة الفساد الاداري وتأثيرها علي مسيرة التنمية المستدامة في التطبيق علي مصر**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مج٥٦،ع٣، ٢٠١٩

([10])CAMRE, LAS "**The Sustainable Development in the Arab Re**gion", of Electricity and Energy/MOEE , Cairo Conference ,Egypt, 4 April, 2002.

وقامت الدراسة بتحليل عدد من مؤشرات التنمية الاقصادية والتنمية البشرية، مستعينة في ذلك بسلسلة البيانات الصادرة من الجهات الرسمية المحلية أو الدولية في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلي أن أهم وأسرع آليات تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية هي الإهتمام بالتنمية البشرية، وخاصة الصحة والتعليم.

الدراسة الثامنة: (Shafik. Banyopadhyay 1999)[١١]:

بعنوان: **التنمية المستدامة والبيئة ونوعية الحياة**".

"**Sustainable Development and Environmental Quality Life**""

هدفت الدراسة إلي تحديد أهم المؤشرات والتي يمكن بها قياس معدل التلوث، وذلك من أجل الحد من هذه المؤشرات في المستقبل لتقليل التلوث.

وأظهرت النتائج، **ما يلي:**

- **توجد علاقة بين إرتفاع حجم النفايات وإنبعاث الغازات الملوثة.**
- **كما يؤدي نقص المياه الصالحة للشرب ونقص الصرف الصحي في المناطق الحضرية أو الريفية إلى إنخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل مستمر علي مر الزمن.**

٨- منهج البحث:

اعتمدت الباحثة في بحثها على ثلاثة مناهج، **هي:**

الأول: المنهج الاستقرائى: حيث تستطيع الباحثة أن تتوقع اتجاه أبعاد التنمية المستدامة في مصر بناءً علي قراءة واقع أبعاد التنمية المستدامة في مصر في الوقت الحاضر.

الثاني: الاستنباطى: من خلاله يستطيع الباحثة استنباط بعض العلاقات أو المظاهر، وذلك بتحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة.

الثالث: المنهج الوصفى والتحليلي: تم الاعتماد علي هذا المنهج عند تناول البعد النظري للبحث وتحليل بياناته.

٩- خطة البحث:

تم تناول البحث، من خلال **المحورين التاليين:**

المحور الأول: البعد النظري للتنمية المستدامة.

المحور الثاني: تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية للتنمية المستدامة في مصر.

([11])Shafik, N. , Bandyopadhyay, s., **Sustainable Development and Environmental Quality Life: Working Paper, World Bank, Policy Research Working Paper. Wps 904**, 1999.

المحور الأول
البعد النظري للتنمية المستدامة

وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتُركز التنمية المستدامة علي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

١- مفهوم التنمية المستدامة ومرتكزاتها:

١-١- مفهوم التنمية المستدامة:

تتعدد مفاهيم التنمية المستدامة، **وأهمها:**

المفهوم الأول: هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار أرضاء الحاجات البشرية للآجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الإجتماعية"[١٢].

المفهوم الثاني: بأنها التنمية التي تُلبي إحتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الآجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الإجتماعية"[١٣].

المفهوم الثالث: بأنها التنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وداخل كل جيل من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الإنسانية والبيئية، ومن أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التى تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة"[١٤].

وتقتضي التنمية تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع. وتوسيع الفرص أمام المجتمع لإرضاء طموحاته إلى حياة أفضل. ونشر القيم التى تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التى يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول.

١-٢- مرتكزات التنمية المستدامة(Sustainability):

تتمثل أهم مرتكزات التنمية المستدامة، **في الأتي**[١٥]:

([12])https://www.lebarmy.go.

([١٣])عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠٧)، ص ٢٨.

([١٤])فاطمة حسن، **الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٢٨.

([١٥])عبد الرحمن، العايب، **التحكم فى الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية فى الجزائر فى ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، (جامعة فرحات عباس–سطيف، الجزائر، ٢٠١١)، ص ١٢.

- **الاستمرارية.**
- **ضمان حق الآجيال القادمة.**
- **المحافظة علي البيئة.**

٢- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف الأتية**[١٦]:

- تحقيق نوعية حياة أفضل:

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

- الحفاظ علي البيئة الطبيعية بالاستغلال الأمثل للموارد:

يتحقق ذلك **من خلال**[١٧]:

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، أي حفظ الأصول الطبيعية بحيث تترك الأجيال الحالية للأجيال القادمة بيئة مماثلة، حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات وامتصاص الإنبعاثات الملوثة.
- ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من الموارد الناضبة.
- التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة.
- تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

- زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية المستدامة.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

---

(١٦)عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٨.

(١٧)احمد مسلم، **قياس العلاقة بين التلوث والنمو الاقتصادى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥)، ص٢١

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

بمعني أن يكون ذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

- أهداف اقتصادية: **تتمثل، في** الأتي[١٨]:

- ضمان تدفق إنتاج السلع والخدمات.
- إدارة جيدة من الحكومة للدين العام.
- تجنب عدم التوازن القطاعي والذي قد يضر الإنتاج الزراعي أو الصناعي.

- أهداف اجتماعية:

تتمثل الأهداف الإجتماعية، **ما يلي**[١٩]:

- **إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتي المجالات لضمان المشاركة الشعبية.**
- **التركيز بوجه خاص علي الأنظمة المعرضة للأخطار؛ سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتهجير. أو مصادر مياه معرضة للتلوث. أو نموا عمرانيا عشوائيا.**
- **تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز علي مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الإجتماعي أو النفسي أو الروحي بشرط أن يكون بشكل مقبول ديمقراطيا.**
- توفير قوت المعيشة: **وتعني القدرة علي تلبية الحاجات الضرورية منها المأكل والمشرب والمسكن والصحة والآمن وهي في مجملها المتطلبات الأساسية.**
- تقدير الذات: **ويعني أن يكون الإنسان مكرما ويشعر بتقدير نفسه.**
- التحرر من العبودية: **ويعني ذلك أن يتحرر الشخص من الفقر ومن الجوع ومن العادات والمعتقدات الخرافية. وتقليل المعوقات إلخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الإجتماعية.**

٣- خصائص التنمية المستدامة:

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام ١٩٧٤ في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي أعقبته قمة ريوديجينيرو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام ١٩٩٢.

([18])Harris,M, Jonathan , **Parlimentary Office Of Science and Technology**, Hayami. Yujiro, **Development Economic From the Poverty to the Wealth of Nations, Clasendon Press, Oxford**, 1997, 2000, p.5.

([١٩])حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦)، ص ٦٥.

وتتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة، **فيما يلي**[٢٠]:

- **يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.**
- **تضع تلبية إحتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المأدية والإجتماعية.**
- **تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم إستنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضاً الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها إنتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن إستمرار الحياة.**
- **تنسق بين سلبيات إستخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.**
- **تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.**

٤- تحديات التنمية المستدامة:

توجد بعض التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، **وأهمها**[٢١]:

(٢٠)محمد نبيل الشيمي، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٥٣٨**، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٩، ص. ٨.

(٢١) محمد نبيل الشيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٥.

- تراكم الديون: **التي تستنزف أكثر من نصف الدخل القومي لمعظم الدول العربية.**
- الحروب الداخلية: **عدم الاستقرار وغياب الآمن وسباق التسليح الذي تتسارع عليه الدول، مما يؤدي الي إهدار الكثير من المال والتي يمكن أن يتم إستخدامها في عملية التنمية.**
- ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية : **ويرجع ذلك إلي هجرة الكثير من الشباب ذو العقول المستنيرة إلي الدول الأجنبية، مما أدي إلي ضعف العنصر البشري وأدي إلي إتساع الفجوة بين الدول العربية والدول الأجنبية.**
- تدني القطاع الاقتصادي: **فأدي إلي إنتشار البطالة وضعف التنمية الاقتصادية وتحويل أكثر من ٩٠٠ مليار دولار من الدول العربية الي البنوك الأجنبية.**
- النمو السكاني الكبير: **حيث يزيد عن ٣% سنويا أي أكثر من ١١ مليون نسمة حيث تلتهم كل جهود التنمية الاقتصادية والإجتماعية للدول العربية**[٢٢].
- الأمية: **تواجه الدول العربية بشكل كبير فمع زيادة عدد السكان يصبح الأهم هو توفير المسكن والملبس والمأكل والصحة ولكن يتم إهمال التعليم بشكل كبير هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم الذي يكون بالدول العربية وبالتالي ينتج مهارات غير مسايرة لأحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير.**
- التلوث البيئي :**لاشك أن التلوث البيئي يهدد من صحة الشعوب العربية حيث أن النهضة الصناعية الكبري التي حدثت في بلاد الغرب نتج عنها تصدير الصناعات الملوثة للبيئة الي الدول العربية هذا بالأضافة الي افتقار الدول النامية بما يسمي الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة إلخالية من الأضرار والتلوث.**
- نقص الموارد المائية : **وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية.**
- الحصار الاقتصادي :**حيث يوجد بعض الدول تعاني من ذلك الحصار دون إيجاد ألية دولية من خلال الأمم المتحدة للحد من معاناة هذه الدول.**

(٢٢)القاهرة، المجلس الأعلي للتعليم، التنمية المستدامة، ص ٦٤.

٥- مصادر تمويل التنمية المستدامة:

يعتمد تمويل التنمية على عدة مصادر، ومنها ما هو داخلي وما هو خارجي، **وأهمها:**

أولاً: التمويل المحلي (الداخلي):

أ- المدخرات المحلية:

يعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه تنفيذ برامج التنمية في الدول النامية، فمعظم الدول النامية باستثناء الدول النفطية تعاني من هذه المشكلة، وعليه تعتبر المدّخرات من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ويقتضي ذلك زيادة في المدّخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتماني يمكّن المستثمر من الحصول على الموارد بتكاليف معقولة، وعليه فمن الأهمية أن تسلك الحكومات طرقًا عادلة لزيادة المدّخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة، وألا تؤدي الزيادة في المدّخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية، كما يمكن تجميع المدّخرات من خلال إصدار السندات الحكومية[٢٣].

ولابد من تعزيز تعبئة المدّخرات المحلية التي تعدّ شرطًا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية، ويمكن تحديد هذه الوسائل، **بما يلي**[٢٤]:

- ✓ **ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع المدخول، لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادّخارية، وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.**
- ✓ **تطوير قطاع التأمين وتحريره باعتباره من أهم آليات تعبئة المدّخرات الاجتماعية.**
- ✓ **العمل على تخفيض كلفة فتح حسابات إدخارية.**

هذا بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي ينعش الاستثمارات.

ب- الصادرات:

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة. ويعدّها بعض خبراء الاقتصاد قضية مجتمعية تفرض نفسها على مسارات تلك المجتمعات الاقتصادية، ذلك أن للتصدير، بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية. فالصادرات، باختصار، تعمل على: تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية السيئة في الاقتصاد القومي، دعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية؛ دعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، توسيع قاعدة المجتمع الاقتصادية،

([٢٣])حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦)، ص ٣٤.

([٢٤])جوهرة زازا"الاعتماد علي مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية المستدامة:تجربه الهند"،**(مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية** ، الجزائر، ٢٠١٨)، **مجلد٢، عدد٢**، ص٤٥

وتصدير إحدى الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، فالتوسع في التصدير يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية، وإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية تمكّن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتوجاتها في الخارج. وهذا قطعًا يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها، وهو القصور الذي تعانيه أغلبية الدول النامية، ولكي تقوم الصادرات بدورها في تمويل التنمية فإن ذلك يتطلب توافر عدد من المقومات، **وأهمها**[٢٥]:

- ✓ **الإنتاج وفق مواصفات دولية وبجودة ملائمة.**
- ✓ **التزام معايير البيئية من حيث استخدام المخصبات والمبيدات، كما هو الحال في السلع الزراعية أو استخدام الكيماويات في الإنتاج الغذائي.**
- ✓ **طرح الإنتاج في الأسواق الخارجية مستوفياً لأحدث تقنيات التعبئة والتغليف.**
- ✓ **الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية والإعلان المناسبة.**
- ✓ **الإهتمام بخدمات ما بعد البيع، كما هو الحال في السلع الصناعية. ولكن هل يمكن أن تسهم الصادرات في تمويل التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب؟.**

ولكن توجد عدة عوامل تحد من إسهام الصادرات في تمويل التنمية بالدول النامية، **وأهمها:**

- ✓ **إنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.**
- ✓ **إشتداد حدة المنافسة العالمية.**
- ✓ **عدم التزام العديد من المصدرين المواصفات القياسية العالمية.**
- ✓ **ضعف القدرات التسويقية والترويجية في الأسواق الخارجية.**
- ✓ **إرتفاع كلفة التصدير التي تشكل فيها كلفة النقل نسبة كبيرة.**

ومن الملاحظ أن هناك سمة غالبة على أداء الصادرات، وهي أن حصيلة الصادرات تتسم بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي، فأي هزّة في الأسعار العالمية نجد لها صدىً مباشراً على برامج التنمية، وستظل الدول النامية أمدًا طويلاً تعتمد على الاستثمارات الوافدة والاقتراض كأحد أهم وسائل تمويل التنمية، بغضّ النظر عن كل ما تقوم به الدول من جهود لفتح الأسواق الخارجية، سواء بإيجاد برامج لتحفيز المصدريين أم التوسع في الاتفاقيات التفضيلية.

([٢٥])طلعت أديب عبد الملك، "دور التصدير في عملية التنمية"، **سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا**، القاهرة، ٢٠٠٨، ص. ١٤-٢٠.

ثانياً: التمويل الخارجي: وتتمثل أهم مصادره، في **الأتي:**

أ- المنح والهبات:

تخصص الدول المانحة الرئيسية والأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD)** خلال كل سنة إعانة عمومية لفائدة التنمية، ولقد وضعت ندوة ريو دي جانيرو تقديرا لهذا المبلغ بهدف مواجهة نفقات التنمية المستديمة بمقدار ٧٠ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٠٠ ، غير أن تلك المساعدات عرفت تآكلا وأصبح من المتعذر تحصيل تلك التقديرات لفائدة التنمية؛ فمن ضمن مجموع ٢١ عضوا في اللجنة لا نجد سوى أربعة دول (السويد، والنرويج، وهولندا، والدنمارك) تحترم وبصفة منتظمة النسبة المحددة[٢٦].

وتؤدي المنح والهبات الدولية الرسمية دورًا مهمًا في برامج التنمية، باعتبارها أحد مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر.

ولا شك في أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية، في حال استخدامها وفق قواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول دون استخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها، كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة، أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد، فإن استخدام المنح والهبات في برامج التنمية سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية. وهي تشكّل أدوات مهمة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه والطاقة والصرف، كما أنها شروط مهمة لرفع كفاءة الاقتصاد عمومًا، ولكن يرى بعضهم أن للمنح والهبات كلفة باهظة قد ترتبط بالسيادة الوطنية، إذ أنها غالبًا ما تكون مشروطة من قبل الدولة المانحة التي تفرض رؤيتها السياسية والاقتصادية. وتكون آثار المنح عادة إيجابية إذا نجحت الدول المتلقية في استخدامها من خلال تحسين سياسات التنمية واستراتيجياتها على المستوى الوطني، بغية تخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع، من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخل، وهذا كله مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيس لإحداث التنمية.

وإلى جانب الدول، ثمة وكالات ومنظمات متخصصة بمنح الهبات مثل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان،

([٢٦])عمر محي، **ظاهرة التمويل الخارجي للبلدان النامية**، رسالة ماجستير، (الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،٢٠٠٩)، ص١٢.

وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية. ويأتي الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي للتنمية كأهم الصناديق التي تعمل في مجال تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية والنامية، ويقارب عدد الدول المستفيدة من العون المقدم منها حوالى ١٣٠ دولة. أما الصناديق العربية الإقليمية فيأتي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي كأهم الصناديق التي تعمل على تحقيق التكامل العربي، ودعم موازين مدفوعات الدول العربية، من خلال توفير التمويل اللازم للإصلاحات الكلية والقطاعية وخصوصًا القطاعين المالي والمصرفي.

إن تحقيق الاستفادة من المنح، يستوجب على الدول المستفيدة أن تعمل على تهيئة الظروف الداخلية المواتية لتوظيف فعّال للمدّخرات، والمحافظة على معدلات كافية للاستثمارات وزيادة القدرات البشرية، مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد على الصعد كافة لكونه عائقًا للتقدّم ومانعًا للتنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى ذلك، هناك الاستقرار السياسي والأمني، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتوافر ضمانات العدالة للمجتمع، ووجود مناخ ديموقراطي، وهي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية[٢٧].

([٢٧]) زينب عباس زعزوع، "دور المنح والمساعدات الأجنبية فى التطوير التنظيمى"، **مجلة النهضة، المجلد ١٣، عدد ٢**، إبريل ٢٠١٢، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ص ٣٧-٨٠.

ب- التمويل متعدد الأطراف:

يساهم التمويل متعدد الأطراف في تمويل التنمية المستدامة بنسبة معتبرة، فقد إستقر في التسعينات ما بين (١٧ و ١٩ مليار دولار) وفي سنة ١٩٩٧ عند ١٨ مليار دولار ومن أهم الممولين[٢٨]:

- **البنك الدولى:** يعتبر البنك العالمي الممول الأساسي للإعانة المتعددة الأطراف فمنذ مطلع التسعينات عمل البنك على تطوير سياسته التمويلية بشكل محسوس، فبين (١٩٨٦-١٩٩٤) قام البنك بتمويل ١٢٠ مشروع له علاقة بالبيئة، أي ما قيمته ٩ مليارات من الدولارات في شكل قروض، ويمول البنك أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستديمة، مساعدة الدول الأعضاء في رسم الأوليات وتدعيم المؤسسات وصياغة السياسات البيئية وإستراتيجيات التنمية المستديمة، العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة وإنجاز المشاريع، حمل الدول الأعضاء على الإستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر وحماية البيئة، كالتحكم في النمو الديمغرافي، وبرامج مقاومة الفقر...إلخ.- معالجة البيئة العالمية.

- **صندوق البيئة العالمية: (GEF)** تأسس الصندوق عام ١٩٩٠ ويتم إدارته من قبل البنك الدولى وبرنامج الصندوق؛ ويهدف إلى تزويد الدول النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الإتفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة، وتتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للدول النامية شكل إعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية وبدرجة أقل لنشاطات البحث. وللاستفادة من تمويل الصندوق يجب أن يكون المشروع مبتكراً ويؤكد فعالية التقنية المستعملة، بالإضافة إلى إسهام المشروع في تثمين الموارد البشرية.

ج- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات عامة وتكون من الحكومات، واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان. ويتمثل الاستثمار على المستوى القومي، بأوجه الإنفاق كافة التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين. وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفان: اقتصادي، ويتمثّل بتحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع، ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع طاقات الدولة الإنتاجية، واجتماعي، ويتمثل بتحقيق رفاهية المواطنين، ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم

[٢٨] مازن حسن الباشا،"أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (١٩٩١-٢٠١٥)"، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية – المجلد السادس عشر – العدد الثاني** ، ٢٠١٦، (جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن ٢٠١٦)، ص ص ٤٤-٤٦.

والثقافة. فإن الدول تولي الاستثمار أهمية كبيرة وتقرر له أدوارًا في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية. والمعرف أن الاستثمار عادة يعتمد على الادخار القومي (مدّخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، وتلجأ الدول إلى المدّخرات الأجنبية في حال عدم كفاية المدّخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار. وفي جميع الأحوال يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخاً ملائماً أو مشجعاً للمستثمر. وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذباً للاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي.

وتعد الاستثمارات الأجنبية سندًا مهمًا للدول النامية، حيث تعوّض العجز في المدّخرات الوطنية المتاحة للاستثمار، كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها.

كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري والزيادة المضطردة للنفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات، وتتمثل أهم أهداف الاستثمارات الأجنبية، في **الأتي**[٢٩]:

- ✓ **الإستفادة من الموارد المتاحة (البشرية . المادية).**
- ✓ **الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.**
- ✓ **تحسين الموارد واستغلالها جيدا.**

كما يوفّر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل الكلفة الإنتاجية، وبالتالي دعم قدرة المنتوجات المحلية التنافسية في الأسواق الخارجية. ويسهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية، قدوم كفاءات فنية وإدارية تعمل على رفع الأداء الاقتصادي؛ تحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها؛ زيادة الإمكانات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية. الواقع، إن الاستثمارات المباشرة وتدفقها إلى بلد ما، على الرغم من أهميتها لاقتصاديات الدول المتلقية ودورها المؤثر في التنمية، فإن تحقيق الآثار المتوخاة من هذه الاستثمارات مرهون بما تؤديه وتوجهاتها والأنشطة التي تعمل فيها. وبالتالي، يجب عدم ربط المنح والقروض وتدفقات الاستثمار بشروط سياسية أو تبعية اقتصادية.

([٢٩]) بهاء أنور،" الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر"، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والأدارية مجلد ٤ ، عدد ١١** ، العراق، ٢٠٠٨، ص٩٥.

ولكن هناك معوقات أخرى تمثل قيودًا على جذب الاستثمارات في البلاد النامية هي عبارة عن: معوقات مؤسسية: تتمثل بقصور المؤسسات المشرفة على الاستثمار وتعددها، وجمود القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، والضمانات الخاصة بعدم التأميم، والمصادرة، والحق باسترداد رؤوس الأموال وتحويل الأرباح؛ ومعوقات في البنيان الإنتاجي: وتتمثل بنقص الهياكل الأساسية وتخلفها أو قاعدة رأس المال الاجتماعي، وتخلف قطاعات الخدمات (النقل والمواصلات)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر البشرية المدربة للأعمال الإدارية، وعدم وجود قاعدة ماهرة من العمال. والى جانب ذلك المناخ الفكري والعقائدي السائد: ويتمثل بوجهة نظر الدولة المتلقية في أساسيات التعامل مع الأموال الوافدة وحقها بمصادرتها أو تأميمها أو توجيهها وفق خطة التنمية، ووجود تيارات متطرفة تؤثر في حالة الاستقرار السياسي، وأيضاً سوء حالة الأمن وتفشي الفساد. هناك آراء متباينة في وجهات النظر من الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية في الدول النامية بين مؤيدي الاقتصاد الحر ومعارضيه من الإشتراكيين، يساندهم في ذلك ممثلو مدرسة التبعية.

كما يلاحظ أن الرأسماليين مقتنعون بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرائق لتحقيق التصنيع السريع، ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية. وهنا يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر، كحزمة من رأس المال والفن الإنتاجي والمصارف والهياكل الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى القدرات التسويقية، بدور إيجابي في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية. في حين يرى الإشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال موارد هذه الدول واستنزافها. تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات، وهذا في مصلحة الدول المتقدمة، ومن شأنه إفقار الدول النامية. كما يمكن أن تكون الاستثمارات كأداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة[٣٠].

إن الأرباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتلقية تعاد إلى الدولة الأم، مع حدوث نقص في الموارد السيادية للدولة نتيجة الاعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للشركات المستثمرة. كما يمكن أن يكون للشركات المتعددة الجنسية دور في تفاقم مشكلة التلوث البيئي، إذ تتركز عادة استثماراتها في بعض الصناعات الملوثة كصناعة الكيماويات والأسمنت. كما لا يمكن اغفال دور

(٣٠)أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا وكوريا الجنوبية ومصر)**، (القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٥)، ص ٤٥.

هذه الشركات في التدخل في شؤون الدول المتلقية الداخلية بالشكل الذي يعرّض استقلال هذه الدول السياسي للخطر عندما تتعارض مصالح هذه الشركات والحكومات الوطنية. ولا بد من الإشارة إلى أن الاستخدام الأمثل للاستثمارات الأجنبية له آثاره الإيجابية في حال الاستقرار المجتمعي، واستخدام الأموال الواردة في مشاريع إنتاجية يزيد من الكفاءة الاقتصادية من دون أن يصاحب تدفقها استغلال إقتصادي وتحكّم سياسي أجنبي يوجه إنتاجها إلى خدمة الاحتكارات الأجنبية.

د- الإقتراض:

هناك نوعان من الاقتراض، اقتراض من الداخل، وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويمثل رصيد مديونيتها تجاه المصارف الوطنية. ليس ضروريًا، وعمومًا أن يكون كل الدين العام المحلي موجهًا إلى الاستثمار، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية، أما الاقتؤلض الخارجي فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية. وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية فتستخدمها الدول في مشاريع تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية، وقد تكون في شكل عون فني أو شكل تدريب وتمويل دراسات عدة[٣١].

(١) كامل زنزون، **"كفاءة استخدام التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية"**، رسالة ماجيستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة ،٢٠٠٠)، ص ٩.

المحور الثاني

تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في مصر

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة، ويتمثل أهمها في البعد الاقتصادي والإجتماعي والبيئي، وإن كانت توجد أبعاد أخري كالبعد الثقافي والبعد التكنولوجي، ولكن سيتم التركيز علي الأبعاد الثلاثة الأولي.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

١- تحليل تطور أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر:

يتمحور حول الآثار الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على المجتمع والبيئة، والذي يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[٣٢].

ويبين الجدول التالي أهم مؤشرات البعد الاقتصادية في مصر:

جدول (١): تحليل تطور أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢١)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل النمو الاقتصادي%	الادخار المحلي		معدل البطالة %	معدل التضخم %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ألف دولار	صافي الإدخار المعدل مليار دولار	الإيرادات السياحة	
			مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي					مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي
١٩٩٥	٦٠.٢	٤.٦	٩.٠	١٥.٠	١١.٠	١٥.٧	١.٠	١٥.٧	٣.١	٥.٢
١٩٩٦	٦٧.٦	٥.٠	٨.٦	١٢.٧	٩.٠	٧.٢	١.١	١٢.٣	٣.٦	٥.٣
١٩٩٧	٧٨.٤	٥.٥	٩.٠	١١.٥	٨.٤	٤.٦	١.٢	١١.٥	٤.٠	٥.٢
١٩٩٨	٨٤.٨	٥.٦	١٠.٢	١٢.٠	٨.٠	٣.٩	١.٣	١٢.٧	٢.٩	٣.٥
١٩٩٩	٩٠.٧	٦.١	١٢.١	١٣.٤	٧.٩	٣.١	١.٣	١٢.٠	٤.٤	٤.٨
٢٠٠٠	٩٩.٨	٦.٤	١٢.٩	١٢.٩	٩.٠	٢.٧	١.٥	١١.٣	٤.٧	٤.٧
٢٠٠١	٩٦.٧	٣.٥	١٣.٠	١٣.٤	٩.٣	٢.٣	١.٤	١٣.٥	٤.١	٤.٣
٢٠٠٢	٨٥.١	٢.٤	١١.٦	١٣.٦	١٠.٠	٢.٧	١.٢	١٣.٢	٤.١	٤.٩
٢٠٠٣	٨٠.٣	٣.٢	١١.٥	١٤.٣	١١.٠	٤.٥	١.١	١٣.٥	٤.٧	٥.٩
٢٠٠٤	٧٨.٨	٤.١	١٢.٣	١٥.٦	١٠.٣	١١.٣	١.١	١٥.٥	٦.٣	٨.٠
٢٠٠٥	٨٩.٦	٤.٥	١٤.١	١٥.٧	١١.٢	٤.٩	١.٢	١٦.١	٧.٢	٨.٠
٢٠٠٦	١٠٧.٤	٦.٨	١٨.٤	١٧.١	١٠.٥	٧.٦	١.٤	١٧.٢	٨.١	٧.٦
٢٠٠٧	١٣٠.٤	٧.١	٢١.٢	١٦.٣	٨.٨	٩.٣	١.٧	١٧.٣	١٠.٣	٧.٩
٢٠٠٨	١٦٢.٨	٧.٢	٢٧.٣	١٦.٨	٨.٥	١٨.٣	٢.٠	١٧.٢	١٢.١	٧.٤
٢٠٠٩	١٨٩.١	٤.٧	٢٣.٧	١٢.٦	٩.١	١١.٨	٢.٣	١٠.٢	١١.٨	٦.٢
٢٠١٠	٢١٩.٠	٥.١	٣١.٢	١٤.٣	٨.٨	١١.٣	٢.٦	١١.٨	١٣.٦	٦.٢
٢٠١١	٢٣٦.٠	١.٨	٣٠.٦	١٣.٠	١١.٨	١٠.١	٢.٨	١١.٢	٩.٣	٤.٠

(٣٢) زرمان كريم، **التنمية المستدامة فى الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادى** 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٠)، ص ص ١٩٧-١٩٨.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل النمو الاقتصادي%	الادخار المحلي مليار دولار	الادخار المحلي % من إجمالي الناتج المحلي	معدل البطالة %	معدل التضخم %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ألف دولار	صافي الإدخار المعدل مليار دولار	الإيرادات السياحة مليار دولار	الإيرادات السياحة % من إجمالي الناتج المحلي
٢٠١٢	٢٧٩.١	٢.٢	٢٢.٦	٨.١	١٢.٦	٧.١	٣.٢	٨.١	١٠.٨	٣.٩
٢٠١٣	٢٨٨.٤	٢.٢	٢٢.٧	٧.٩	١٣.٢	٩.٤	٣.٣	٨.٨	٦.٧	٢.٣
٢٠١٤	٣٠٥.٦	٢.٩	١٥.٩	٥.٢	١٣.١	١٠.١	٣.٤	٦.٨	٨.٠	٢.٦
٢٠١٥	٣٢٩.٤	٤.٤	١٩.١	٥.٨	١٣.١	١٠.٤	٣.٦	٤.٦	٦.٩	٢.١
٢٠١٦	٣٣٢.٤	٤.٣	١٨.٢	٥.٥	١٢.٤	١٣.٨	٣.٥	٣.٨	٣.٣	١.٠
٢٠١٧	٢٣٥.٧	٤.٢	٤.٢	١.٨	١١.٨	٢٩.٥	٢.٤	٤.٥	٨.٦	٣.٧
٢٠١٨	٢٤٩.٧	٥.٣	١٥.٥	٦.٢	١١.٤	١٤.٤	٢.٥	٨.٦	١٢.٧	٥.١
٢٠١٩	٣٠٣.١	٥.٦	٣٠.٢	١٠.٠	١٠.٨	١١	٣	٩.٦	١٤.٣	٤.٧
٢٠٢٠	٣٦٥.٣	٣.٦	٢٢.٨	٦.٢	٩.٢	٥.٢	٣.٦	٥.٤	٤.٩	١.٣
٢٠٢١	٤٠٤.١	٣.٣	١٢.٣	٣.٠٥	٧.٣	١٣.٩	٣.٧	١.٨	٥	١.٢
المتوسط	١٨٧	٤.٥	١٧.٠	١١.١	١٠.٣	٩.٥	٢.٢	١٠.٩	٧.٢	٤.٧
اقل قيمة	٦٠.٢	١.٨	٤.٢	١.٨	٧.٣	٢.٣	١.٠	١.٨	٢.٩	١.٠
أكبر قيمة	٤٠٤.١	٧.٢	٣١.٢	١٧.١	١٣.٢	٢٩.٥	٣.٧	١٧.٣	١٤.٣	٨.٠

المصدر: الباحثة بالاعتماد علي – احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي:**

- معدل النمو الاقتصادي: **بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي ٤.٥% بحد أدنى ١.٨% في عام ٢٠١١ وبحد أقصى ٧.٢% في عام ٢٠٠٨، وتأثر معدل النمو الاقتصادي بالأحداث الاقتصادية العالمية،** ففي عام ٢٠٠١: **تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٦.٤% في عام ٢٠٠٠ الي ٣.٥% في عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١،** وفي عام ٢٠٠٩: **تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٧.٢% في عام ٢٠٠٨ الي ٤.٧% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١١ تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٥.١% في عام ٢٠١٠ إلي ١.٨% عام ٢٠١١ بسبب أحداث هذا العام.**
- نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي: **بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١١.١% بحد أدنى ١.٨% في عام ٢٠١٧ وبحد أقصى ١٧.١% في عام ٢٠٠٦.**

وتأثرت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ١٩٩٧:** تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من ١٢.٧% في عام ١٩٩٦ الي ١١.٥% في عام ١٩٩٧ متأثراً بالأزمة المالية للنمور الأسيوية، كما تراجعت النسبة من ١٤.٣% عام ٢٠١٠ إلي ١٣% عام ٢٠١١ بسبب أحداث يناير ٢٠١١.

- إجمالي الادخار المحلي: **بلغ متوسط الادخار المحلي خلال الفترة ١٧ مليار دولار بحد أدنى ٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ وبحد أقصى ٣١.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وتراجع الإدخار المحلي من ٣١.٢ مليار دولار إلي ٣٠.٦ مليار دولار عام ٢٠١١ بسبب أحداث يناير ٢٠١١.**
- معدل التضخم: **بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ ٩.٥% بحد أدنى ٢.٣% في عام ٢٠٠١ وبحد أقصى ٢٩.٥% في عام ٢٠١٧، وتأثر معدل التضخم بالأحداث الاقتصادية العالمية** ففي عام ٢٠٠١: **إرتفع معدل التضخم من ٢.٣% في عام ٢٠٠١ الي ٢.٧% في عام ٢٠٠٢ متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١،** وفي عام ٢٠٠٨: **إرتفع معدل التضخم من ٩.٣% عام ٢٠٠٧ الي ١٨.٣% في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.**
- معدل البطالة: **بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة ١٠.٣% بحد أدنى ٧.٣% في عام ١٩٩٩ وبحد أقصى ١٣.٢% في عام ٢٠١٤، وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية العالمية،** ففي عام ٢٠٠٩: **إرتفع معدل البطالة من ٨.٥% في عام ٢٠٠٨ الي ٩.١% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.**
- صافي الإدخار المعدل: **بلغ متوسطه ١٠.٩ مليار دولار وبلغ حده الأدني ١.٨ مليار دولار عام ٢٠٢١، وبلغ حده الأقصي ١٧.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية العالمية، فتراجع صافي الإدخار من ١٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ١٠.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، كما تراجع من ١١.٢ مليار دولار عام ٢٠١١ إلي ٨.١ مليار دولار بسبب أحداث يناير ٢٠١١، وتراجع من ٩.٦ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بسب جائحة كورونا.**
- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: **بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة بلغ (٢.٢) الف دولار بحد أدنى ألف دولار عام ١٩٩٥ وبحد أقصى ٣.٧ ألف دولار عام ٢٠٢١.**
- الإيرادات السياحية: **بلغ متوسط الإيرادات السياحية خلال الفترة ٧.٢ مليار دولار بحد أدنى ٢.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨ وبحد أقصى ١٤.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩.**

وتأثرت الإيرادات السياحية بالأحداث الاقتصادية العالمية **ففي عام ١٩٩٨:** تراجعت الإيرادات السياحية من ٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧ الي ٢.٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ متأثرة بالأزمة المالية للنمور الأسيوية عام ١٩٩٨، **وفي عام ٢٠٠١:** تراجعت الإيرادات السياحية من ٤.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الي ٤.١ مليار دولار في عام ٢٠٠١ متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١، **وفي عام ٢٠٠٩:** تراجعت الإيرادات السياحية من ١٢.١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ١١.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

٢- تحليل تطور أهم مؤشرات البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في مصر:

هو يمثل البعد الإنسانى. إذ تجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعى، إذ يتوجب على الآجيال الراهنة القيام بإختيارات النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة.

ويتضح البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال تناول تطور مؤشرات التنمية البشرية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية في مصر، والتي يتمثل أهمها في الانفاق علي التعليم وعلي الصحة والمؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)، كما **بالجدول التالي:**

- مؤشرات التنمية البشرية: **بالرغم زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية في مصر من ٠.٦٥٤ في عام ٢٠٠٠ إلي ٠.٧٣٠ في عام ٢٠٢٠، ولكن ترتيب مصر تراجع عالمياً من ١٠٧ في عام ٢٠٠٠ إلي ١١٥ في عام ٢٠٢٠.**
- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي التعليم: **ارتفع من ٦٩.٧ دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٨٩.٢ دولار في عام ٢٠٢٠.**
- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي الصحة: **ارتفع من ١١.٦ دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٦٠.٧ دولار في عام ٢٠٢٠.**
- المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان): **ارتفع من ١٦.٧% في عام ٢٠٠٠ إلي ٣٠.٢ دولار في عام ٢٠٢٠.**
- نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي: **تراجعت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي من ٤.٨% في عام ٢٠٠٠ إلي ٢.٥% عام ٢٠٢٠، كما بلغ متوسط الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو ٣.٨% وهي نسبة ضئيلة.**
- نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي: **ارتفعت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي من ٠.٨% في عام ٢٠٠٠ إلي ١.٧% عام ٢٠٢٠، كما**

بلغ متوسط الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو ١.٥% وهي نسبة ما زالت ضئيلة.

جدول (٢)

تطور أهم مؤشرات البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

السنة	مؤشر التنمية البشرية			المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)	نصيب الفرد من الانفاق علي التعليم دولار	نصيب الفرد من الانفاق من الانفاق علي الصحة دولار	نسبة الانفاق العام علي التعليم للناتج%	نسبة الانفاق العام علي الصحة للناتج%
	القيمة	الترتيب العالمي	مستوي					
٢٠٠٠	٠.٦٥٤	١٠٧	متوسط	١٦.٧	٦٩.٦	١١.٦	٤.٨	٠.٨
٢٠٠١	٠.٦٥٥	١٠٧	متوسط	١٦.٨	٦٦.٢	١٣.٨	٤.٨	١.٠
٢٠٠٢	٠.٦٥٤	١٠٦	متوسط	١٧	٥٨.٣	١٧.٩	٤.٩	١.٥
٢٠٠٣	٠.٦٥٣	١٠٦	متوسط	١٧.٧	٥٤.٠	١٣.٢	٤.٩	١.٢
٢٠٠٤	٠.٦٥٣	١٠٦	متوسط	١٩.٦	٤٩.٩	١٤.٩	٤.٧	١.٤
٢٠٠٥	٠.٦٥٢	١٠٥	متوسط	١٩.٩	٥٦.٩	١٦.٦	٤.٨	١.٤
٢٠٠٦	٠.٦٥١	١٠٥	متوسط	٢٠.٥	٥٥.٩	٢٢.٤	٤.٠	١.٦
٢٠٠٧	٠.٦٥٠	١٠٥	متوسط	٢١	٦١.٧	٢٣.٣	٣.٧	١.٤
٢٠٠٨	٠.٦٥٩	١٠٣	متوسط	٢١.٦	٧٥.٦	٣٠.٧	٣.٧	١.٥
٢٠٠٩	٠.٦٦٠	١٠١	متوسط	٢٣	٨٨.٦	٣٥.٠	٣.٨	١.٥
٢٠١٠	٠.٦٦٢	١٠١	متوسط	٢٥.٢	١٠٠.٦	٣٩.٧	٣.٨	١.٥
٢٠١١	٠.٦٧٠	١٠٢	متوسط	٢٥.٦	١٠٣.٣	٤١.٩	٣.٧	١.٥
٢٠١٢	٠.٦٦٢	١١٢	متوسط	٢٦.٣	١٠٩.٨	٤٥.٢	٣.٤	١.٤
٢٠١٣	٠.٦٨٢	١١٠	متوسط	٢٦.٥	١١٠.٩	٤٨.٩	٣.٤	١.٥
٢٠١٤	٠.٦٩٠	١٠٨	متوسط	٢٧.١	١١٤.٩	٥٧.٥	٣.٤	١.٧
٢٠١٥	٠.٦٩١	١١١	متوسط	٢٧.٨	١٣٩.٠	٦٧.٧	٣.٩	١.٩
٢٠١٦	٠.٦٩٠	١١٢	متوسط	٢٩.٨	١٠٩.١	٥٩.٨	٣.١	١.٧
٢٠١٧	٠.٦٩٦	١١٥	مرتفع	٣٢.٥	٦١.١	٣٦.٧	٢.٥	١.٥
٢٠١٨	٠.٧٠١	١١٧	مرتفع	٣٣.١	٦٣.٤	٣٨.١	٢.٥	١.٥
٢٠١٩	٠.٧٠٧	١١٦	مرتفع	٣١.٤	٧٥.٥	٤٥.٣	٢.٥	١.٥
٢٠٢٠	٠.٧٣٠	١١٥	مرتفع	٣٠.٢	٨٩.٢	٦٠.٧	٢.٥	١.٧
٢٠٢١	٠.٧٣	١١٦	مرتفع	٣٠	٩٠.٢	٦٠.١	٢.٥	١.٧
المتوسط	٠.٦٨١	١٠٩	-	٢٤.٣	٨١.٦	٣٥.٣	٣.٨	١.٥
حد أدني	٠.٦٥٩	١٠١	-	١٦.٧	٤٩.٩	١١.٦	٢.٥	٠.٨
حد أقصي	٠.٧٣٠	١١٧	-	٣٣.١	١٣٩	٦٧.٧	٤.٩	١.٩

المصدر: – الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

– احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

٣- تحليل تطور أهم مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر:

هناك العديد من المؤشرات الدالة علي البعد البيئي للتنمية المستدامة، ومنها: نصيب الفرد بالطن متري من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، واستهلاك السماد لكل هكتار، وابعاث ثاني أكسيد الكربون من الوقود الصلب والوقود السائل والوقود الغازي....إلخ.

ويبين الجدول التالي تطور أهم مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر:

جدول (٣) تطور مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)

السنة	متوسط نصيب الفرد بالطن المتري من انبعاثات (c02)	استهلاك السماد (كيلوجرام لكل هكتار من الأرض الزراعة)	انبعاث co2 من استهلاك الوقود الصلب (الف كيلو طن)	انبعاث co2 من استهلاك الوقود السائل (الف كيلو طن)	انبعاث co2 من استهلاك الوقود الغازي (الف كيلو طن)
١٩٩١	١.٦	٤٢٥.٠	٢.٧	٥١.٩	٠.٠١٧
١٩٩٢	١.٦	٣٣٥.٥	٢.٦	٥٣.٢	٠.٠١٧
١٩٩٣	١.٥	٣٧٧.٧	٣.٤	٦٢.٨	٠.٠٢٠
١٩٩٤	١.٤	٣٢٢.٧	٣.٧	٥٣.١	٠.٠٢٣
١٩٩٥	١.٥	٣٩٩.٩	٢.٥	٥٨.٢	٠.٠٢٨
١٩٩٦	١.٥	٤٢٧.٠	٣.٤	٥٣.٧	٠.٠٢٩
١٩٩٧	١.٦	٣٨٨.٢	٢.٩	٧٠.٤	٠.٠٢٤
١٩٩٨	١.٧	٤١٩.٢	٢.٨	٨٢.٧	٠.٠٢٤
١٩٩٩	١.٧	٣٩٤.٠	٢.٥	٧٩.٦	٠.٠٢٨
٢٠٠٠	١.٦	٤٤٩.٧	٣.١	٨٥.٤	٠.٠٣٦
٢٠٠١	١.٨	٤٥٧.٣	٢.٨	٦٦.٥	٠.٠٣٥
٢٠٠٢	١.٨	٤٥٤.٤	٣.٠	٥٧.٢	٠.٠٤٢
٢٠٠٣	١.٨	٤٧٧.٧	٣.١	٧٣.٤	٠.٠٤٤
٢٠٠٤	١.٩	٥٤١.٣	٣.٢	٧٥.٧	٠.٠٤٠
٢٠٠٥	٢.١	٦٠٠.١	٣.١	٧٩.٣	٠.٠٤٣
٢٠٠٦	٢.٢	٥٨٦.٦	٢.٩	٨٣.٨	٠.٠٤٤
٢٠٠٧	٢.٣	٥٢٣.٢	٢.٩	٨٤.٨	٠.٠٤٥
٢٠٠٨	٢.٤	٥٢٠.٢	٢.٩	٩٢.٥	٠.٠٤٤
٢٠٠٩	٢.٤	٤٨٣.١	٢.٧	٩٨.٨	٠.٠٤٢
٢٠١٠	٢.٤	٤٧٣.٤	٤.١	٩٤.٣	٠.٠٤٢
٢٠١١	٢.٤	٥٠٣.٦	١.٧	١٠١.١	٠.٠٤٦
٢٠١٢	٢.٥	٤٦٣.٠	١.٨	٩٧.٨	٠.٠٤٤
٢٠١٣	٢.٤	٥٠٠.٩	١.٧	٩٧.٣	٠.٠٤٣
٢٠١٤	٢.٤	٥٢٢.٦	١.٥	١١٨.٦	٠.٠٣٨
٢٠١٥	٢.٤	٥٦٦.٨	١.٣	١١٢.١	٠.٠٣٧
٢٠١٦	٢.٥	٥٦٦.٠	١.٤	١١٤.٩	٠.٠٤١
٢٠١٧	٢.٥	٥٦٩.١	١.٤	١١٧.٨	٠.٠٤٤
٢٠١٨	٢.٥	٥٦٩.١	١.٥	١١٩.٥	٠.٠٤٦
٢٠١٩	٢.٦	٥٧٠.٨	١.٧	١٢٢.٦	٠.٠٤٧
٢٠٢٠	٢.٦	٥٧٣.٢	١.٧	١٢٤.٤	٠.٠٥٠
٢٠٢١	٢.٧	٥٧٥.١	١.٨	١٢٦	٠.٠٥٢

السنة	متوسط نصيب الفرد بالطن المتري من انبعاثات (c02)	استهلاك السماد (كيلوجرام لكل هكتار من الأرض الزراعة)	انبعاث co2 من استهلاك الوقود الصلب (الف كيلو طن)	انبعاث co2 من استهلاك الوقود السائل (الف كيلو طن)	انبعاث co2 من استهلاك الوقود الغازي (الف كيلو طن)
المتوسط	٢.١	٤٨٢	٢.٥	٨٦.١	٠.٠٣٧
حد أدني	١.٤	٣٢٢.٧	١.٣	٥١.٩	٠.٠١٧
حد أقصي	٢.٧	٦٠٠.١	٤.١	١٢٦	٠.٠٥٢

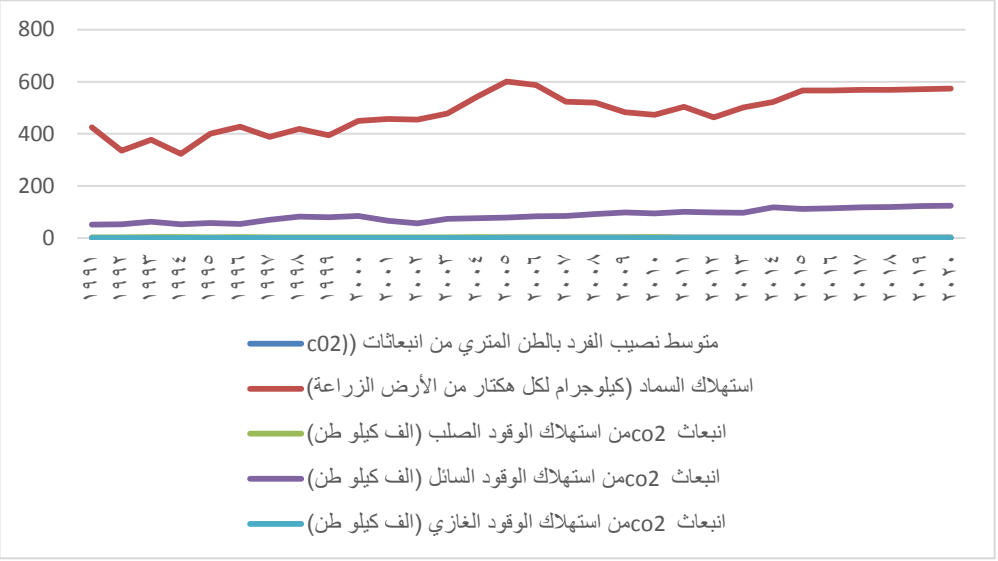
المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويبين الجدول السابق تطور أهم المؤشرات البيئية في مصر، فيما يلي:

- متوسط نصيب الفرد انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون: **ارتفع من ١.٦ طن متري عام ١٩٩١ إلي ٢.٧ طن متري عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.**
- مؤشر استهلاك السماد: **ارتفع من ٤٢٥ كليو جرام لكل هكتار في عام ١٩٩١ الي ٥٧٥.١ كيلو جرام لكل هكتار عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.**
- مؤشر انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون من استهلاك الوقود الصلب: **تراجع من ٢.٧ ألف كيلو طن في عام ١٩٩١ إلي ١.٨ ألف كيلو طن عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي تراجع مساهمة الوقود الصلب في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.**
- مؤشر انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون من استهلاك الوقود السائل: **ارتفع من ٥١.٩ ألف كيلو طن في عام ١٩٩١ إلي ١٢٦ ألف كيلو طن عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي ارتفاع مساهمة الوقود السائل في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.**
- مؤشر انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون من استهلاك الوقود الغازي: **ارتفع من ٠.٠١٧ ألف كيلو طن في عام ١٩٩١ إلي ٠.٠٥٢ ألف كيلو طن عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي ارتفاع مساهمة الوقود الغازي في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وإن كانت بنسبة ضعيفة.**

ويبين الشكل التالي تطور بعض مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر

شكل (١): تطور بعض مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢١)



المصدر: **الباحثة بالإعتماد علي جدول (٣) السابق.**

٤- تحليل تطور أهم مؤشرات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في مصر:

توجد العديد من العقبات تواجه تطور تكنولوجيا المعلومات في الدول النامية، **وأهمها**[٣٣]:

- ضعف البني التحتية: **تتصف البني التكنولوجية في الدول النامية بالضعف، وذلك بسبب نقص التمويل والدعم الحكومي.**
- الجرائم السيبرانية: **هى جرائم تستهدف سرية البيانات والنظم الحاسوبية وتكامليتها، ويلاحظ عدم تقدم الدول النامية في هذا المجال لعدم توافر الخبراء.**
- هجرة الكفاءات العلمية: **تعتبر بيئة البحث العلمي في الدول النامية بيئة طاردة للعلماء، وذلك لعدم توافر الإمكانات المادية ولا البحثية في هذه الدول.**
- الفجوة المعلوماتية: **توجد فجوة كبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة فى قدرتها على النفاذ إلى مصادر المعرفة والمعلومات، بالإضافة إلي ضعف الدول النامية على استغلالها وتوظيفها.**

ويبين الجدول التالي تطور أهم مؤشرات البعد التقني للتنمية المستدامة في مصر:

(٣٣)عبد الغفور حسن كنعان، **التقدم التكنولوجي في ظل العولمة وآثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة تنمية الرافدين، مجلد ٨، العدد ٢٧، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥)، ص ٥٦.

جدول (٤)

تطور بعض مؤشرات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في مصر خلال (٢٠٠٠-٢٠٢١)

السنة	الصادرات السلعية مليار$	الصادرات السلعية والخدمية مليار$	صادرات الخدمات مليار دولار	صادرات السلع المصنعة		صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		صادرات التكنولوجيا المتقدمة	
				القيمة مليار دولار	% من صادرات السلع	القيمة مليار دولار	% من إجمالي صادرات السلع	القيمة مليار دولار	% من إجمالي صادرات الخدمات	القيمة مليار $	% من صادرات السلع المصنوعة
٢٠٠٠	٥.٣	١٦.٢	١٠.٩	٢.٠	٣٨.٤	٠.٠١	٠.١١	٠.٤	٣.٤	٠.٠٢	٠.٨
٢٠٠١	٤.٨	١٦.٩	١٢.١	١.٦	٣٢.٧	٠.٠١	٠.١١	٠.٣	٢.٨	٠.٠١	٠.٨
٢٠٠٢	٥.٥	١٥.٦	١٠.٠	٢.٠	٣٥.٢	٠.٠١	٠.١١	٠.٣	٢.٧	٠.٠٢	٠.٩
٢٠٠٣	٧.٤	١٧.٥	١٠.١	٢.٣	٣٠.٥	٠.٠١	٠.٠٦	٠.٣	٣.٠	٠.٠٢	٠.٧
٢٠٠٤	٩.٧	٢٢.٢	١٢.٦	٢.٩	٣٠.٤	٠.٠٢	٠.١٧	٠.٤	٣.١	٠.٠٢	٠.٨
٢٠٠٥	١٢.٩	٢٧.٢	١٤.٣	٣.٠	٢٣.٦	٠.٠٢	٠.١٣	٠.٤	٢.٦	٠.٠٣	٠.٩
٢٠٠٦	١٦.٧	٣٢.٢	١٥.٤	٣.٥	٢٠.٧	٠.٠٢	٠.١٠	٠.٥	٣.٤	٠.٠٣	٠.٩
٢٠٠٧	١٩.٢	٣٩.٥	٢٠.٢	٣.٦	١٨.٦	٠.٠١	٠.٠٣	٠.٩	٤.٢	٠.٠٤	١
٢٠٠٨	٢٦.٢	٥٣.٨	٢٧.٦	٩.٦	٣٦.٤	٠.٠٩	٠.٣٤	٢.٠	٧.٣	٠.١٠	١.٠
٢٠٠٩	٢٣.١	٤٧.٢	٢٤.١	٩.٦	٤١.٦	٠.٠٤	٠.١٧	١.١	٤.٧	٠.٠٨	٠.٨
٢٠١٠	٢٦.٤	٤٦.٨	٢٠.٣	١١.٠	٤١.٧	٠.٠٤	٠.١٤	٠.٨	٤.٢	٠.١٠	١.٠
٢٠١١	٣٠.٥	٤٨.٥	١٨.٠	١٣.٠	٤٢.٦	٠.٠٧	٠.٢٣	٠.٨	٤.٧	٠.١٣	١.٠
٢٠١٢	٢٩.٤	٤٥.٨	١٦.٤	١٢.٠	٤٣.٥	٠.٠٧	٠.٢٤	٠.٨	٥.٠	٠.٠٨	٠.٦
٢٠١٣	٢٩.٠	٤٩.١	٢٠.١	١٣.٠	٤٧.٢	٠.١٢	٠.٤٢	١.٠	٥.٢	٠.٠٧	٠.٥
٢٠١٤	٢٦.٩	٤٣.٥	١٦.٧	١٣.٠	٥٠.١	٠.٧٦	٢.٨٤	٠.٨	٤.٦	٠.١٧	١.٣
٢٠١٥	٢١.٣	٤٣.٤	٢٢.١	١١.٠	٥١.٦	٠.٧٩	٣.٧٠	١.٠	٤.٤	٠.٠٩	٠.٨
٢٠١٦	٢٥.٥	٣٤.٤	٨.٩	١٢.٠	٤٨.٤	٠.٧٢	٢.٨٢	٠.٦	٦.٥	٠.٠٦	٠.٥
٢٠١٧	٢٥.٦	٣٧.٣	١١.٧	١٢.٠	٤٩.٤	٠.٧٥	٢.٩٣	٠.٤	٣.٥	٠.٠٧	٠.٦
٢٠١٨	٢٧.٦	٤٧.٢	١٩.٦	١٣.٠	٤٩.١	٠.٦٦	٢.٤٠	٠.٦	٣.٢	٠.١٣	٠.٩
٢٠١٩	٢٩.٠	٥٣.٠	٢٤.٠	١٣.٠	٤٥.٢	٠.٨٣	٢.٨٧	٠.٨	٣.٣	٠.٣٢	٢.٣
٢٠٢٠	٢٧.١	٤٧.٩	٢١.٣	١٢.٠	٤٧.٩	٠.٧٩	٢.٩٥	١.٥	٧.١	٠.٣٤	٢.٧
٢٠٢١	٣٦.٤	٥٨.٣	٢١.٩	١٦.٠	٤٥.٦	١.٠٦	٢.٩	١.٤	٦.٤	٠.٥٣	٣.٢
متوسط	٢٠.٤	٣٧.٤	١٧.٠	٨.٦	٣٩.٣	٠.٢٨	١.٠٩	٠.٧	٤.٢	٠.٠٩	١
حد ادنى	٤.٨	١٥.٦	٨.٩	١.٦	١٨.٦	٠.٠١	٠.٠٣	٠.٣	٢.٦	٠.٠١	٠.٥
حد اعلى	٣٦.٤	٥٨.٣	٢٧.٦	١٦.٠	٥١.٦	١.٠٦	٣.٧٠	٢.٠	٧.٣	٠.٥٣	٣.٢

المصدر:اعداد الباحثة، بالاعتماد علي – احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، **ما يلي:**

- إجمالي الصادرات السلعية: **بلغ متوسط إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة ٢١.١ مليار دولار بحد أدنى ٤.٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ وبحد أقصى نحو ٣٦.٤ مليار**

دولار عام ٢٠٢١، كما تأثر إجمالي الصادرات بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، كالآتى: ففي عام ٢٠٠٩: **تراجع إجمالي الصادرات السلعية من ٢٦.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٢٣.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.**

- إجمالي الصادرات السلعية والخدمية: **بلغ متوسط إجمالي الصادرات خلال الفترة ٣٨.٤ مليار دولار بحد أدنى ١٥.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبحد أقصى نحو ٥٨.٣ مليار دولار عام ٢٠٢١، وقد تأثر إجمالي الصادرات بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية**، كالآتى: ففي عام ٢٠٠٩: **تراجع إجمالي الصادرات من ٥٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٤٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.**
- إجمالي الصادرات الخدمية: **بلغ متوسط الصادرات الخدمية خلال الفترة ١٧ مليار دولار بحد أدنى ٨.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وبحد أقصى نحو ٢٧.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وتأثرت الصادرات الخدمية بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، فتراجعت من ٢٧.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ٢٤.١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨.**
- إجمالي الصادرات السلعية المصنعة: **بلغ متوسط إجمالي الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة ٨.٩ مليار دولار بحد أدنى ١.٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ وبحد أقصى ١٦.٦ مليار دولار عام ٢٠٢١، وتأثرت الصادرات السلعية المصنعة بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية**، كالآتى: ففي عام ٢٠٠٩: **تراجع الصادرات السلعية المصنعة من ٩.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ٩.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية عام ٢٠٠٨.**
- صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات: **بلغ متوسط صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة ٠.٢٨ مليار دولار بحد أدنى ٠.٠١ مليار دولار خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٣) وبحد أقصى ٠.٨٣ مليار دولار عام ٢٠١٩.**

- نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات الي إجمالي صادرات السلع: **بلغ متوسط نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الي إجمالي صادرات السلع في الفترة ١.٠٩% بحد أدنى ٠.٠٣% في عام ٢٠٠٧ وبحد أقصى ٣.٧% عام ٢٠١٥.**
- صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات: **بلغ متوسط صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة ٠.٧ مليار دولار بحد أدنى ٠.٣ مليار دولار عام ٢٠٠١ وحد أقصى ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.**
- نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات الي إجمالي صادرات الخدمات: **بلغ متوسط نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإجمالي صادرات الخدمات في الفترة ٤.٢% بحد أدنى ٢.٦% عام ٢٠٠٥ وبحد أقصى ٧.٣% عام ٢٠٠٨، وتأثرت نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الي إجمالي صادرات الخدمات بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، حيث تراجعت من ٧.٣% في عام ٢٠٠٨ الي ٤.٧% عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.**
- صادرات التكنولوجيا المتقدمة: **بلغ متوسط صادرات التكنولوجيا المتقدمة ٠.٠٩ مليار دولار بحد أدنى ٠.٠١ مليار دولار عام ٢٠٠١، وبحد أقصى ٠.٥٣ مليار دولار عام ٢٠٢١، وتأثرت صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، حيث تراجعت من مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ٠.٠٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.**
- نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة الي صادرات السلع المصنوعة:

بلغ متوسط نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادرات السلع المصنوعة خلال الفترة ١% بحد أدنى ٠.٥% عام ٢٠١٣ وبحد أقصى ٣.٢% في عام ٢٠٢١، وتأثر متوسط نسبة إجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة الي صادرات السلع المصنوعة بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية: ففي عام ٢٠٠٨: تراجعت نسبة إجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة الي صادرات السلع المصنوعة من ١% عام ٢٠٠٨ الي ٠.٨% عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

كما يبين الجدول التالي تطور أهم المحددات المؤثرة علي البعد التقني في مصر:

جدول (٥): تطور أهم المحددات المؤثرة علي البعد التكنولوجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

سنة	نسبة الانفاق علي البحوث للناتج المحلي	طلبات تسجيل براءات الاختراع	طلبات تسجيل العلامات التجارية	اشتراكات خدمات التليفون المحمول لكل ١٠٠ فرد	نسبة مستخدمي الانترنت من السكان%	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية E-GDI	مؤشر المشاركة الإلكترونية EPI
٢٠٠٠	٠.٢	١٦١٥	١١٣٧٠				
٢٠٠١	٠.٢	١٣٨٧	١١٤٥٠				
٢٠٠٢	٠.٣	١٤١٥	١٠٤٤٣				
٢٠٠٣	٠.٣	١١١٩	٩٢٦٩			٠.٢٤	٠.٠٢
٢٠٠٤	٠.٣	٦٩٤	٩٧١٦			٠.٢٧	٠.٠٢
٢٠٠٥	٠.٢	١٤٣٦	١٢٥٧٣			٠.٣٨	٠.٠٨
٢٠٠٦	٠.٣	١٦٩٦	١٦٢٨٣			٠.٤٤	٠.١٠
٢٠٠٧	٠.٣	٢١٠٥	١٨٨١٥	٣٠.١	١٦	٠.٤٦	٠.١٧
٢٠٠٨	٠.٣	٢١٣٠	١٦٨٠٨	٤١.٣	١٨	٠.٤٨	٠.٢٥
٢٠٠٩	٠.٤	١٩٤٢	١٧٢٠٦	٥٥.٤	٢٠	٠.٤٦	٠.٢٧
٢٠١٠	٠.٤	٢٢٣٠	٢١٨٦٠	٧٠.٧	٢١.٦	٠.٤٥	٠.٢٩
٢٠١١	٠.٥	٢٢٠٩	١٧٧١٠	٨٣.٤	٢٥.٦	٠.٤٦	٠.٤٨
٢٠١٢	٠.٥	٢٢١١	١٨٠٤٨	٩٦.٨	٢٦.٤	٠.٤٦	٠.٦٨
٢٠١٣	٠.٦	٢٠٥٧	١٧٤٢٩	٩٩.٧	٢٩.٤	٠.٤٩	٠.٦٢
٢٠١٤	٠.٦	٢١٣٦	١٩٢٦٠	٩٥.٣	٣٣.٩	٠.٥١	٠.٥٥
٢٠١٥	٠.٧	٢٠٥٥	٢٠١٥١	٩٤	٣٧.٨	٠.٤٩	٠.٤٨
٢٠١٦	٠.٧	٢١٧٨	٢٠٨٥٨	٩٧.٨	٤١.٢	٠.٤٦	٠.٤١
٢٠١٧	٠.٧	٢٢٧٩	٢١٩٤٧	١٠٣	٤٥	٠.٤٧	٠.٤٧
٢٠١٨	٠.٧	٢٢٥٥	٢٤٥٤٣	٩٣.٨	٤٦.٩	٠.٤٩	٠.٥٤
٢٠١٩	٠.٧	٢١٨٣	٢٦١١٣	٩٥.٣٤	٥٧.١	٠.٥٢	٠.٥٣
٢٠٢٠	٠.٩	٢٢٠٧	٢٧٢١٣	٩٧.٩	٥٩.٢	٠.٥٥	٠.٥١
٢٠٢١	٠.٩	٢٢٤٩	٢٨٢٣١	٩٨	٦٠.٢	٠.٥٧	٠.٤٣
متوسط	٠.٥	١٨٨٢.٨	١٧٦٧١.٤	٨٢.٥	٣٤.٢	٠.٤٥	٠.٣٦
حد ادنى	٠.٢	٦٩٤.٠	٩٢٦٩.٠	٣٠.١	١٦.٠	٠.٢٤	٠.٠٢
حد اعلى	٠.٩	٢٢٧٩.٠	٢٧٢١٣.٠	١٠٣.٠	٦٠.٢	٠.٥٧	٠.٦٨

المصدر:اعداد الباحثة، بالاعتماد علي – احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، **ما يلي:**

- نسبة الانفاق علي البحوث والتطوير الي إجمالي الناتج المحلي (%):

فهذه النسبة صغيرة، كما هو الأمر في سائر الدول العربية، فتراوح متوسطها ٠.٥%، وبحد أدني ٠.٢% في عام ٢٠٠٠، وبلغت حدها الأقصي ٠.٩% عام ٢٠٢١.

- طلبات تسجيل براءات الاختراع:

بلغ متوسط العدد ٢٠١٤، وبحد أدني ٦٩٤ في عام ٢٠٠٤، وبحد أقصي ٢٢٧٩ في عام ٢٠١٧، ويلاحظ أن عدد براءات الاختراع قد تزايد من سنة لأخري فبلغ العدد ١٦١٥ في عام ٢٠٠٠، ثم استمر في الزيادة الي أن وصل الي ٢٢٤٩ في عام ٢٠٢١.

- طلبات تسجيل العلامات التجارية:

بلغ متوسط العدد ١٩٧٠٩، وبحد أدني ٩٢٦٩ في عام ٢٠٠٣، وبحد أقصي ٢٨٢٣١ في عام ٢٠٢١، ويلاحظ أن عدد تسجيل العلامات التجارية قد تزايد من سنة لأخري فبلغ العدد ١١٣٧٠ في عام ٢٠٠٠، ثم استمر في الزيادة الي أن وصل الي ٢٨٢٣١ في عام ٢٠٢١.

- اشتراكات خدمات التليفون المحمول:

بلغ متوسط العدد ٨٢.٥، وبحد أدني ٣٠.١ في عام ٢٠٠٧، وبحد أقصي ١٠٣ في عام ٢٠١٧، ويلاحظ أن عدد اشتراكات خدمات التليفون المحمول قد تزايد من سنة لأخري فبلغ العدد ٣٠.١ في عام ٢٠٠٠، ثم استمر في الزيادة الي أن وصل الي ٩٨ في عام ٢٠٢١.

- نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان:

بلغ متوسطها ٣٤.٢%، وبحد أدني ١٦% في عام ٢٠٠٧، وبحد أقصي ٦٠.٢% في عام ٢٠٢١، ويلاحظ أن نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان قد تزايد من سنة لأخري فبلغ العدد ١٦% في عام ٢٠٠٠، ثم استمر في الزيادة الي أن وصل الي ٦٠.٢% في عام ٢٠٢١.

- مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية:

بلغ متوسطه ٠.٤٥%، وبحد أدني ٠.٢٤% في عام ٢٠٠٣، وبحد أقصي ٠.٥٧% في عام ٢٠٢١، ويلاحظ أنه قد ارتفع من سنة لأخري فبلغ ٠.٢٤% في عام ٢٠٠٣، ثم استمر في الزيادة الي أن وصل الي ٠.٥٧% في عام ٢٠٢١.

- مؤشر المشاركة الإلكترونية:

بلغ متوسطه ٠.٣٦%، وبحد أدني ٠.٠٢% في عام ٢٠٠٣، وبحد أقصي ٠.٦٨% في عام ٢٠١٢، ويلاحظ أنه قد ارتفع من سنة لأخري فبلغ ٠.٠٢% في عام ٢٠٠٣، ثم استمر في الزيادة الي أن وصل الي ٠.٤٣% في عام ٢٠٢١.

النتائج والتوصيات

- النتائج

تبين من التحليل صحة الفرض البحثي، حيث حدث تحسن في معظم مؤشرات الأبعاد الأربعة الرئيسية للتنمية المستدامة في مصر، وحدث تدهور لمؤشرات أخري، كما سيتم مقارنة التغيرات في المؤشرات بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٩ قبل جائحة كورونا وعام ٢٠٢١ بعد الجائحة مباشرة، حتي يكون التحليل والتقييم حيادياً ومنصفاً ، **كما يلي:**

١- تحسن مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر:

- معدل النمو الاقتصادي: **بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي ٤.٥% بحد أدنى ١.٨% في عام ٢٠١١ وبحد أقصى ٧.٢% في عام ٢٠٠٨:**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفع معدل النمو الاقتصادي من ٤.٦% عام ١٩٩٥ إلي ٥.٦% عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٤.٦% عام ١٩٩٥ إلي ٣.٣% عام ٢٠٢١.

- نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي: **بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١١.١% بحد أدنى ١.٨% في عام ٢٠١٧ وبحد أقصى ١٧.١% في عام ٢٠٠٦.**

قبل كورونا ٢٠١٩: تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من ١٥% عام ١٩٩٥ إلي ١٠% عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: تراجعت نسبة الادخار المحلي الي إجمالي الناتج المحلي من ١٥% عام ١٩٩٥ إلي ٣.٠٥% عام ٢٠٢١.

- معدل التضخم: **بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ ٩.٥% بحد أدنى ٢.٣% في عام ٢٠٠١ وبحد أقصى ٢٩.٥% في عام ٢٠١٧.**

قبل كورونا ٢٠١٩: تراجع معدل التضخم من ١٥.٧% عام ١٩٩٥ إلي ١١% عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: تراجع معدل التضخم من ١٥.٧% عام ١٩٩٥ إلي ١٣.٩% عام ٢٠٢١.

- معدل البطالة: **بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة ١٠.٣% بحد أدنى ٧.٣% في عام ١٩٩٩ وبحد أقصى ١٣.٢% في عام ٢٠١٤.**

قبل كورونا ٢٠١٩: تراجع معدل البطالة من ١١% عام ١٩٩٥ إلي ١٠.٨% عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: تراجع معدل البطالة من ١١% عام ١٩٩٥ إلي ٧.٣% عام ٢٠٢١.

- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: **بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (٢.٢) الف دولار بحد أدنى ألف دولار في عام ١٩٩٥ وبحد أقصى ٣.٧ ألف دولار عام ٢٠٢١.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ألف دولار عام ١٩٩٥ إلي ٣ ألاف عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ألف دولار عام ١٩٩٥ إلي ٣.٧ ألاف عام ٢٠٢١.

- الإيرادات السياحية: **بلغ متوسط الإيرادات السياحية خلال الفترة ٧.٢ مليار دولار بحد أدنى ٢.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨ وبحد أقصى ١٤.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت الإيرادات السياحية من ٣.١ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلي ١٤.٣ مليار دولار عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: تراجعت الإيرادات السياحية من ٣.١ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلي ٥ مليار دولار عام ٢٠٢١.

٢- تحسن مؤشرات البعد الاجتماعى للتنمية المستدامة في مصر:

- تحسن مؤشرات التنمية البشرية: **ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية في مصر من ٠.٦٥٤ في عام ٢٠٠٠ إلي ٠.٧٣٠ في عام ٢٠٢١.**
- تحسن مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي التعليم: **ارتفع من ٦٩.٧ دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٩٠.٢ دولار في عام ٢٠٢١.**
- تحسن مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق علي الصحة: **ارتفع من ١١.٦ دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٦٠.١ دولار في عام ٢٠٢١.**
- تدهور المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان): **ارتفع من ١٦.٧% في عام ٢٠٠٠ إلي ٣٠ % في عام ٢٠٢١.**
- تدهور نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي: **تراجعت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي من ٤.٨% في عام ٢٠٠٠ إلي ٢.٥% عام ٢٠٢١، كما بلغ متوسط الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو ٣.٨% وهي نسبة ضئيلة.**
- تحسن نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي: **ارتفعت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي من ٠.٨% في عام ٢٠٠٠ إلي ١.٧% عام ٢٠٢١، كما بلغ متوسط الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة ١.٥% وهي نسبة ما زالت ضئيلة.**

٣- تدهور مؤشرات البعد البيئى للتنمية المستدامة في مصر:

- تدهور متوسط نصيب الفرد انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون: **ارتفع من ١.٦ طن متري عام ١٩٩١ إلي ٢.٧ طن متري عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.**
- تدهور مؤشر استهلاك السماد: **ارتفع من ٤٢٥ كليو جرام لكل هكتار في عام ١٩٩١ الي ٥٧٥.١ كيلو جرام لكل هكتار عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي تدهور الوضع البيئي وزيادة معدل التلوث.**
- تحسن مؤشر انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون من استهلاك الوقود الصلب: **تراجع من ٢.٧ ألف كيلو طن في عام ١٩٩١ إلي ١.٨ ألف كيلو طن عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي تراجع مساهمة الوقود الصلب في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.**
- تدهور مؤشر انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون من استهلاك الوقود السائل: **ارتفع من ٥١.٩ ألف كيلو طن في عام ١٩٩١ إلي ١٢٦ ألف كيلو طن عام ٢٠٢١، مما يؤكد علي ارتفاع مساهمة الوقود السائل في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.**
- تدهور مؤشر انبعاث غاز ثاني أسيد الكربون من استهلاك الوقود الغازي: **ارتفع من ٠.٠١٧ ألف كيلو طن في عام ١٩٩١ إلي ٠.٠٥٢ ألف كيلو طن عام ٢٠٢١، مما**

يؤكد علي ارتفاع مساهمة الوقود الغازي في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وإن كانت بنسبة ضعيفة.

٤- تحسن مؤشرات البعد التقني للتنمية المستدامة في مصر:

- تحسن الصادرات السلعية: **بلغ متوسط إجمالي الصادرات السلعية في الفترة ٢١.١ مليار دولار بحد أدنى ٤.٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ وبحد أقصى نحو ٣٦.٤ مليار دولار عام ٢٠٢١.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت الصادرات السلعية من ٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت الصادرات السلعية من ٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٣٦.٤ مليار دولار عام ٢٠١٩.

- تحسن الصادرات السلعية والخدمية: **بلغ متوسط إجمالي الصادرات في الفترة ٣٨.٤ مليار دولار بحد أدنى ١٥.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبحد أقصى نحو ٥٨.٣ مليار دولار عام ٢٠٢١.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت الصادرات السلعية والخدمية من ١٦.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٥٣ مليار دولار عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت الصادرات السلعية والخدمية من ١٦.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٥٨.٣ مليار دولار عام ٢٠٢١.

- تحسن الصادرات الخدمية: **بلغ متوسط الصادرات الخدمية خلال الفترة ١٧ مليار دولار بحد أدنى ٨.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وبحد أقصى نحو ٢٧.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت الصادرات الخدمية من ١٠.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت الصادرات الخدمية من ١٠.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٢١.٩ مليار دولار عام ٢٠٢١.

- تحسن الصادرات السلعية المصنعة: **بلغ متوسط الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة ٨.٩ مليار دولار بحد أدنى ١.٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ وبحد أقصى ١٦.٦ مليار دولار عام ٢٠٢١.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت الصادرات السلعية المصنعة من ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ١٣.١ مليار دولار عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت الصادرات السلعية المصنعة من ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ١٦.٦ مليار دولار عام ٢٠٢١.

- تحسن صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات: **بلغ متوسط صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة ٠.٢٨ مليار دولار بحد أدنى ٠.٠١ مليار دولار خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٣) وبحد أقصى ١.٠٦ مليار دولار عام ٢٠٢١.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت سلع تكنولوجيا المعلومات من ٠.٠١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٠.٨٣ مليار دولار عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت سلع تكنولوجيا المعلومات من ٠.٠١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ١.٠٦ مليار دولار عام ٢٠٢١.

- نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات الي إجمالي صادرات السلع: **بلغ متوسط نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الي إجمالي صادرات السلع في الفترة ١.٠٩% بحد أدنى ٠.٠٣% في عام ٢٠٠٧ وبحد أقصى ٣.٧% عام ٢٠١٥.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات الي إجمالي صادرات السلع من ٠.١١ % عام ٢٠٠٠ إلي ٢.٨٧% عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات الي إجمالي صادرات السلع من ٠.١١% عام ٢٠٠٠ إلي ٢.٩% عام ٢٠٢١.

- تحسن صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات: **بلغ متوسط صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة ٠.٧ مليار دولار بحد أدنى ٠.٣ مليار دولار عام ٢٠٠١ وحد أقصى ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات من ٠.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٠.٨ مليار دولار عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات من ٠.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ١.٤ مليار دولار عام ٢٠٢١.

- تحسن نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات الي إجمالي صادرات الخدمات: **بلغ متوسط نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإجمالي صادرات الخدمات في الفترة ٤.٢% بحد أدنى ٢.٦% عام ٢٠٠٥ وبحد أقصى ٧.٣% عام ٢٠٠٨.**

قبل كورونا ٢٠١٩: تراجعت نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات الي إجمالي صادرات الخدمات من ٣.٤ % عام ٢٠٠٠ إلي ٣.٣% عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات الي إجمالي صادرات الخدمات من ٣.٤% عام ٢٠٠٠ إلي ٦.٤% عام ٢٠٢١.

- تحسن صادرات التكنولوجيا المتقدمة: **بلغ متوسط صادرات التكنولوجيا المتقدمة ٠.٠٩ مليار دولار بحد أدنى ٠.٠١ مليار دولار عام ٢٠٠١، وبحد أقصى ٠.٥٣ مليار دولار عام ٢٠٢١.**

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت صادرات التكنولوجيا المتقدمة من ٠.٠٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٠.٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت صادرات التكنولوجيا المتقدمة من ٠.٠٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلي ٠.٥٣ مليار دولار عام ٢٠٢١.

- تحسنت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة الي صادرات السلع المصنوعة:

بلغ متوسط نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلي صادرات السلع المصنوعة خلال الفترة ١% بحد أدنى ٠.٥% عام ٢٠١٣ وبحد أقصى ٣.٢% في عام ٢٠٢١.

قبل كورونا ٢٠١٩: ارتفعت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة الي صادرات السلع المصنوعة من ٠.٨% عام ٢٠٠٠ إلي ٢.٣% عام ٢٠١٩.

بعد كورونا ٢٠٢١: ارتفعت نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة الي صادرات السلع المصنوعة من ٠.٨% عام ٢٠٠٠ إلي ٣.٢% عام ٢٠٢١.

- تحسن نسبة الانفاق علي البحوث والتطوير الي إجمالي الناتج المحلي (%): **ارتفعت من ٠.٢% عام ٢٠٠٠ إلي ٠.٩% عام ٢٠٢١.**
- تحسن طلبات تسجيل براءات الاختراع: **ارتفعت من ١٦١٥عام ٢٠٠٠، الي٢٢٤٩ عام ٢٠٢١.**
- تحسن طلبات تسجيل العلامات التجارية: **ارتفعت من ١١٣٧٠عام ٢٠٠٠ الي ٢٨٢٣١ عام ٢٠٢١.**
- تحسن اشتراكات خدمات التليفون المحمول (لكل ١٠٠ فرد): **ارتفعت من ٣٠.١ في عام ٢٠٠٠، الي ٩٨ في عام ٢٠٢١.**
- تحسن نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان: **ارتفعت من ١٦% في عام ٢٠٠٠، الي ٦٠.٢% في عام ٢٠٢١.**
- تحسن مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية: **ارتفع من ٠.٢٤% عام ٢٠٠٣ الي ٠.٥٧% عام ٢٠٢١.**
- تحسن مؤشر المشاركة الإلكترونية: **ارتفع من ٠.٠٢% عام ٢٠٠٣، الي ٠.٤٣% عام ٢٠٢١.**

- التوصيات:

١- ضرورة العمل علي زيادة الاستقرار السياسي والأمني في مصر.

٢- زيادة الإهتمام بالتنمية البشرية (التعليم والصحة).

٣- ضرورة زيادة الإهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

٤- إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.

٥- مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعابب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.

٦- العمل على تضييق الفجوة الرقمية من خلال العمل على إنتشار الانترنت وزيادة إعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.

٧- العمل على تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة.

٨- زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم والعمل على عودة العقول والكفاءات الى الوطن العربي.

٩- زيادة عدد مستخدمي الإنترنت، وذلك بإتاحة أدوات تكنولوجيا المعلومات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢- **أحمد بشاره**." التنميه المستدامة ..أبعادها..مؤشراتها". **القاهرة. ٢٩ اكتوبر ٢٠١٥.**

٣- احمد مسلم، **قياس العلاقة بين التلوث والنمو الاقتصادى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥).

٤- **آسيا قاسيمي**، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، **بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات ، التوجهات ، الافاق، باجة (تونس) ٢٦-٢٧ افريل ٢٠١٢.**

٥- أميرة حسب الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا وكوريا الجنوبية ومصر)**، (القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٥).

٦- **بحث حول التنمية المستدامة علي الرابط التالي:**
http://communication.akbarmontada.com/t194-topic

٧- بهاء أنور،" الاداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر"، **مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والأدارية مجلد ٤ ، عدد ١١** ، العراق. ٢٠٠٨.

٨- جوهرة زازا"الاعتماد علي مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية المستدامة:تجربه الهند".**(مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية** . الجزائر، ٢٠١٨)، **مجلد٢، عدد٢.**

٩- **حسام الدين بن الطيب**، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، **رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦).**

١٠- حميدة بو عيشة، **العلاقة بين التنمية المستدامة والسياحة –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢).

١١- حسام الدين بن الطيب، **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦)

١٢- زينب عباس زعزوع، "دور المنح والمساعدات الأجنبية فى التطوير التنظيمى"، **مجلة النهضة، المجلد ١٣، عدد ٢**، إبريل ٢٠١٢، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢).

١٣- **صبري فارس الهيتي**، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي ، **(عمان: دار المناهج** ، ٢٠٠٦).

١٤- **طلعت أديب عبد الملك**، "**دور التصدير في عملية التنمية**"، سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا، **القاهرة**، ٢٠٠٨.

١٥- **عبد الرحمن. العايب**، التحكم فى الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية فى الجزائر فى ظل تحديات التنمية المستدامة. **رسالة دكتوراه. (جامعة فرحات عباس–سطيف. الجزائر، ٢٠١١).**

١٦- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠٧).

١٧- علياء سهيل، التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق: المشاكل والحلول، **مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الأول، العدد الرابع، والسنة الثانية، ٢٠١٧**(العراق: كلية الإمام الكاظم، ٢٠١٧).

١٨- **عماي عمار**، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. **مؤتمر علمى دولى. جامعة فرحات عباس. سطيف**، ٢٠٠٨.

١٩- عمر محي، **ظاهرة التمويل الخارجي للبلدان النامية**، رسالة ماجستير، (الأكاديمية العربية المفتوحة، دنمارك،٢٠٠٩).

٢٠- **فاطمة حسن**، الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول، **رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦).**

٢١- **القاهرة، المجلس الأعلي للتعليم، التنمية المستدامة.**

٢٢- كامل زنزون."**كفاءة استخدام التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجيستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة .٢٠٠٠).

٢٣- مازن حسن الباشا،"أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (١٩٩١-٢٠١٥)"، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات إلنسانية – المجلد السادس عشر – العدد الثاني** ، ٢٠١٦، (جامعة الزرقا، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن ٢٠١٦).

٢٤- **محمد ذكى**، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري، **رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠).**

٢٥- **محمد نبيل الشيمي**، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٥٣٨، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- **CAMRE, LAS "**The Sustainable Development in the Arab Re**gion", of Electricity and Energy/MOEE , Cairo Conference ,Egypt, 4 April, 2002**
2- Harris.M. Jonathan . **Parlimentary Office Of Science and Technology**. Hayami. Yujiro. **Development Economic From the Poverty to the Wealth of Nations. Clasendon Press. Oxford**. 1997. 2000. p.5.
3- https://www.lebarmy.go.
4- https://www.lebarmy.go. "Google"
5- Shafik. N. . Bandyopadhyay. s.. **Sustainable Development and Environmental Quality Life**: **Working Paper**. **World Bank. Policy Research Working Paper. Wps 904**. 1999.

العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدى العاملين دراسة تطبيقية على مدارس التعليم الثانوى التجارى الفنى بمحافظة المنوفية

The Relationship Between the Autocratic Leadership Style and The Level of Creativity Among Employees. An Applied Study on Secondary Commercial Technical Education Schools in Menoufia Governorate

أ.د/ أمجد حامد عمارة *

د/ علا عبد المنصف بسيونى**

صفاء عبد الرازق إبراهيم أبو شريف ***

(*) أ.د / أمجد حامد عمارة: أستاذ إدارة الأعمال وعميد كلية التجارة جامعة المنوفية السابق، تتمثل اهتماماته البحثية في مجال إدارة الموارد البشرية، وإدارة التسويق، والإدارة الاستراتيجية، والإدارة المالية.

(**) د/ علا عبد المنصف بسيوني: مدرس بقسم إدارة الأعمال كلية التجارة جامعة المنوفية، تتمثل اهتماماتها البحثية في مجال إدارة الموارد البشرية، والسلوك التنظيمي، وإدارة التسويق.

(***)صفاء عبد الرازق إبراهيم أبو شريف: باحثة في العلوم التجارية تخصص إدارة الأعمال، تتمثل اهتماماتها البحثية في أنماط القيادة الإدارية، والإبداع لدي العاملين.

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي إلي التعرف علي العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدي العاملين بالتطبيق علي مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني بمحافظة المنوفية. وبلغت أعداد المستقصى منهم (وكيل المدرسة، ومعلم أول، ومعلم) بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية، والتى تم توزيع استمارة الاستقصاء عليهم ٣٩٨ فرداً. وتوصل البحث إلي أنه توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية، كما توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية، وأخيراً وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والأصالة، والحساسية للمشكلات)، في حين وجدت هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية والمرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين وذلك في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية. وأوصي البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: إتخاذ الإجراءات الإدارية الكفيلة بمنع الضغوط السلبية علي المرؤوسين من قبل المديرين والتي تؤثر علي إبداعهم في العمل. وتعزيز ممارسة نمط القيادة الديموقراطية بكل جوانبه لدي المديرين، ومشاركة المرؤوسين في صنع القرار، وذلك لما له من آثار إيجابية فهو يتيح لهم إمكانية التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، بما يتجاوز الانغلاق والتعصب الفكري. وإتخاذ إجراءات تصحيحية لممارسة نمط القيادة الأوتوقراطية خصوصاً أنه يمارس بدرجة مرتفعة إلي حد ما عند الذكور أكثر من الإناث، من خلال إقامة دورات تدريبية وورش عمل تطبيقية لتزويد المديرين بأهمية القيادات الإدارية وتأثيرها علي أفكار وسلوكيات المرؤوسين، وبيان أهمية مفاهيم الحوار والتسامح.

Abstract

The current research aims to identify the relationship between the autocratic leadership style and the level of creativity among employees in the application to technical commercial secondary education schools in Menoufia Governorate. The number of those surveyed (school vice principal, senior teacher, and teacher) in technical commercial secondary education schools in Menoufia Governorate, to whom the survey form was distributed, was 398 individuals. The research concluded that there are fundamental differences among the respondents towards the autocratic leadership style due to demographic factors represented in (gender, education level, and number of years of work) in secondary commercial technical education schools in Menoufia Governorate. There are also fundamental differences among the respondents towards creativity among employees due to demographic factors represented in (gender, education level, and number of years of work) in secondary commercial technical education schools in Menoufia Governorate. Finally, there is a direct relationship with statistical significance between the autocratic leadership style and the level of creativity among employees (fluency, originality, and sensitivity to problems), while there was an inverse relationship with statistical significance between the autocratic leadership style and flexibility as one of the dimensions of creativity among employees in secondary commercial technical education schools in Menoufia Governorate. The research recommended a set of recommendations, the most important of which are: taking administrative measures to prevent negative pressures on subordinates by managers, which affect their creativity at work. Enhancing the practice of democratic leadership style in all its aspects among managers, and the participation of subordinates in decision-making, due to its positive effects as it allows them to express their opinions and suggestions, beyond isolation and intellectual fanaticism. And taking corrective measures to practice the autocratic leadership style, especially since it is practiced to a somewhat higher degree among males than females, by holding training courses and practical workshops to provide managers with the importance of administrative leadership and its impact on the ideas and behaviors of subordinates, and explaining the importance of the concepts of dialogue and tolerance.

أولاً : مقدمة البحث :

تعد القيادة الأساس الذي تعتمد عليه المنظمة في تحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة من ربحية ونمو في المبيعات وبقاء واستمرارية وتنافسية في الأسواق، فالقيادة تؤثر على أداء المنظمة ككل، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على إنتاجية العاملين ودورهم في تحقيق أهدافها، فيمكن من خلال القيادة الناجحة الوصول إلى أفضل مستويات الأداء للعاملين، ومن ثم الوصول لأفضل مستويات أداء للمنظمة ككل (الفيفى، ٢٠١٥).

ومن الجدير بالذكر أن الابداع لدي العاملين في المنظمة متعلق بالأفكار الجديدة فى مجال الإدارة والتطوير للمنتجات وقيادة فرق العمل وتحسين الخدمات للعمل والعملاء وكل وظائف الإدارة. فالأشخاص مختلفين فى طريقة ابداعاتهم وتفكيرهم وفنونهم، حيث أن الإبداع ظاهرة فردية وجماعية ليست حكراً على الأفراد (صالح، ٢٠٢٠)

ويعتبر النمط القيادي الاوتوقراطي أحد الأنماط القيادية السائدة في الكثير من منظمات الأعمال؛ ولذلك تتزايد أهمية دراسة وتحليل أبعاد القيادة الاوتوقراطية ومعرفة آثارها المختلفة على المنظمة بشكل عام والعاملين بشكل خاص؛ ومن بين أهم التأثيرات المترتبة على القيادة الاوتوقراطية ما يترتب عليها من تأثيرات جوهرية على مستوى الإبداع لدى العاملين في المنظمات، حيث لها من الآثار الايجابية وأخرى سلبية على دافعية العاملين نحو الإبداع والتزامهم بالممارسات الإبداعية والابتكارية في أعمالهم (بخيت، ٢٠١٦).

ثانياً : الإطار النظري والدراسات السابقة :

(١) القيادة الأوتوقراطية Autocratic Leadership :

تعرف القيادة الأوتوقراطية بأنها القيادة التى تشجع المرؤوسين على تقليل الإتصال فيما بينهم، كما أنها تتدخل فى معظم الأمور ولا تفوض أى صلاحيات فى العمل للمرؤوسين سواء فى مباشرة الأعمال أو فى عملية صنع القرار. كما أضافت تلك الدراسة أن القائد الأوتوقراطى لا يقبل المناقشة فى الأمور الخاصة بالمنظمة، فهو يمارس سلطته بالضغط على المرؤوسين من أجل إنجاز الأعمال المكلفين بها (المطيرى، ٢٠١٧). وأشارت دراسة (Caillier, 2020) أن القيادة الأوتوقراطية أكثر فعّالية من القيادة الدكتاتورية، حيث يعمل القائد الأوتوقراطى على إقناع مرؤوسيه بما يريده، فهو يقوم بأعمال التخطيط والتنظيم وعلى المرؤوسين إلا التنفيذ. وتتميز القيادة الأوتوقراطية بمركزية

السلطة ولكن القائد أكثر فعالية من القائد الدكتاتوري في إقناع مرؤوسيه بما يريده، وهو يقوم بأعمال التفكير والتخطيط والتنظيم وما علي المرؤوسين إلا التنفيذ.

(٢) الإبداع لدى العاملين Creativity :

يعرف الإبداع لدى العاملين أو ما يسمى بالإبداع الإدارى بأنه ابتكار أفكار وحلول جديدة لحل المشاكل المختلفة فى العمل، حيث يتضمن الإبداع تطوير العمليات الإدارية وعمليات الإنتاج المختلفة، وتجهيز السوق والآلات والمعدات وطرق التصنيع والقدرة على تطوير أنظمة العمل المختلفة(Sert et al., 2014). وعرفت دراسة (Al-Saidi & Al-Ghanmi, 2020) إبداع العاملين بأنه إجراء ذهنى يهدف تحسين في الإستراتيجيات أو السياسات أو الإجراءات وأدوات وأساليب العمل ومراجعتها من فترة لأخرى، وذلك لضمان جودة العمل والوصول إلى الأهداف.

وتتناول الباحثة الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة وعلاقتها ببعضها البعض وذلك بهدف الوصول الى الفجوة البحثية بين هذه الدراسات والتي حاولت الدراسة الحالية سدها وتحديد الابعاد التى تشملها متغيرات الدراسة والتي اعتمدت عليها الدراسة الحالية ثم تحديد منهج الدراسة الحالية وصياغة فروضها واضافة الى عقد مقارنة بين نتائج هذة الدراسات وما توصلت الية من نتائج. وقد تم تقسيم الدراسات الى محورين اساسين متعلقين بطبيعة الدراسة واهدافها ومتغيراتها بالإضافة الى التعقيب العام على الدراسات السابقة وذلك كما يلى :

١. دراسات سابقة تناولت نمط القيادة الأوتوقراطى :

استهدفت دراسة (حسن، ٢٠١٩) التعرف علي أثر أنماط القيادة علي أداء العاملين بالتطبيق علي الفنادق فئة الخمس نجوم وكما أن تفعيل دور الأنماط القيادية أصبح من الضروريات لما لو من تأثير إيجابي يؤدي إلي الارتقاء بقدرات العاملين بمستويات الأداء بيئة تنظيمية ومبدعة. وتم تصميم استمارة استقصاء وزعت على عينه عشوائية من العاملين في الفنادق الخمس نجوم بمحافظة القاهرة الكبرى حيث طبقت الدراسة على 10 فنادق من اجمالي مجتمع الدراسة 33 فندق و بلغ عدد الاستمارات الموزعة على العاملين 500 استمارة كان من بينها 604 استمارة صالحه للتحليل الاحصائي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تباين فى أراء العاملين بالفنادق ووجد أن هناك علاقه طرديه ذات دلاله احصائية بين انماط القيادة و مستوى الاداء الوظيفي.

استهدفت دراسة (الياس، ٢٠٢٠) تحديد الانماط القيادية لمديري المدارس الحكومية لمديري المدارس المتبعة الثانوية في عجلون و اثرها على سلوك المعلمين من وجهه نظر المعلمين. واجرت الباحثة استبانة مكونه من (36) فقره موزعه على قسمين هما الانماط القيادية و المكونة من (30) فقرة وسلوك المعلمين و المكونة من (6) فقرات. وتوصلت الدراسة إلى أكثر الأنماط المتبعة هو النمط الديموقراطى وتلك الأوتوقراطى وأخيراً المتسبب، كما بينت الدراسة ان هناك اثر ذات دلاله احصائية للنمط القيادي على سلوك العاملين فقد بينت ان معلمي المدارس الذى يديرها مديري النمط الاوتوقراطى يميلون الى ابتداع الاسباب الوهمية للتغيب عن العمل والاكثر رغبة فى الانتقال من المدرسة وكذلك هم الاكثر التزاما بمواعيد الحصص المدرسية وتلاه فى ذلك النمط المسيب ثم النمط الديموقراطي واظهرت النتائج عدم وجود أثر لمتغيرات النوع والخبرة والدرجة العلمية في بعض المدارس ومحاولة تحسينه للسير بالعملية التعليمية نحو الافضل من خلال تبني النمط القيادي المؤثر فى معلميهم بهدف الارتقاء بمدارسهم وتبني نمط قيادي مؤثر يدفع بالعاملين الى الابتكار والابداع.

استهدفت دراسة (الجمال، ٢٠٢١) التعرف على الفروق بين انماط الصف الديموقراطي والاوتوقراطى الفوضوي في مستوى قلق التدريس و كفاءة الذات التدريسية لدى معلمات مرحلة ما قبل المدرسة والتحقق من امكانية التنبؤ من قلق التدريس وكفاءة الذات التدريسية من خلال درجة كل نمط من الانماط في مقياس انماط ادارة الصف الدراسي. توصلت النتائج الى أن النمط الديموقراطي يتسم بمستوى منخفض من القلق التدريسي ومستوى مرتفع من كفاءة الذات التدريسية عند المقارنة بالنمطين الاوتوقراطى والفوضوي و انه يمكن التنبؤ بقلق التدريس و كفاءة الذات التدريسية من خلال درجه المعلمة في كل نمط من انماط اداره الصف الدراسي.

تناولت دراسة (طلافحة، يونس، ٢٠٢١) الانماط القيادية لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية في محافظه عجلون و اثرها عل سير العملية التعليمية من وجهه نظر المعلمين. وبينت نتائج الدراسة أن أكثر الأنماط المتبعة هو النمط الديموقراطى وتلاه الأوتوقراطى، كما بينت النتائج أن هناك أثر ذات دلالة إحصائية للنمط القيادى على العملية التعليمية فقد بينت أن معلمى المدارس التى يديرها مديرى النمط الأوتوقراطى يميلون إلى ابتداع الأسباب الوهمية للتغيب عن العمل، وتلاه النمط المتسيب وكذلك النمط الديموقراطي و استنتج الباحثان من هذه النتائج ان على مديري

المدارس اعاده النظر في النمط القيادي المستخدم في بعض المدارس و محاوله تحسين للسير بالعملية التعليمية نحو الافضل .

استهدفت دراسة (صبحى، ٢٠٢١) التعرف علي اثر الانماط السلوكية للمدراء علي اداء الموظفين في الدوائر الضريبة الفلسطينية في الضفة الغربية. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباط موجبة بين الأنماط السلوكية للمدراء واداء الموظفين في الدوائر الضريبية الفلسطينية في الضفة الغربية، وتوجد علاقة ارتباط عكسية بين الأنماط السلوكية للمدراء وأداء الموظفين في الدوائر الضريبية الفلسطينية في الضفة الغربية. وتوصي الدراسة بإجراء تدريب خاص ومكثف لمدراء الدوائر الضريبية قبل استلامهم لمناصبهم من اجل نشر التوعية والمعرفة بأهمية استخدام الانماط القيادية المختلفة واثر كلا منها على اداء العاملين تحت قيادتهم. واظهرت الدراسة ان النمط الديموقراطي من وجهه نظر المعلمين هو النمط السائد لدي المديرين بدرجة كبيرة جدا يليه النمط الترسلي بدرجة متوسطة ثم النمط الاوتوقراطي اخيرا بدرجة ضعيفة.

٢. دراسات سابقة تناولت الإبداع لدى العاملين :

استهدفت دراسة (كامل، ٢٠١٨) تقصى مستوى القيادة الابداعية لدى مديري مرحلة رياض الاطفال وعلاقتها بمستوى الاداء الوظيفي لدى المعلمات. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينه الدراسة من 78 معلمة من معلمات رياض الاطفال بمحافظه البحيرة واشتملت ادوات الدراسة على استبانتين لجميع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الابداع الاداري لدى مديري رياض الاطفال يعد مرتفعا الا انه يقترب بشكل كبير الى التقدير المتوسط كما بينت النتائج وجود علاقه ايجابية قوية بين مستوى الابداع لدى المديرين وبين مستوى الاداء الوظيفي لمعلمات رياض الاطفال.

استهدفت دراسة (ناصرة، ٢٠١٨) التعرف على درجة ممارسه الابداع لدى القادة التربويين القائمين على برامج الطلبة الموهوبين فى المنطقة الشرقية من المملكة السعودية. اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينه الدراسة من جميع القادة التربويين القائمين على ادارة برامج الموهوبين بالمنطقة الشرقية وعددهم (79) قائدا تربويا جرى اختيارهم بطريقة المسح وجرى بناء استبانة مكونة من(٢٩) مفردة فقرة بلغ معامل ثباتها٨٥ %. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة الابداع

الاداري مرتفعة لممارسات الكلية ولجميع مجالاتها تقييم الافكار وانتاج وتنميه الافكار وتحليل الافكار وتنفيذ الافكار.

استهدفت دراسة (متعب، ٢٠٢٠) التعرف على درجة مارسه القادة الابداعية لدى مديري مدارس المرحلة الثانوية فى دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين وسبل تحسينها واثر متغيرات النوع والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمنطقة التعليمية. واتبع المنهج الوصفي وتكونت العينة من 504 معلما ومعلمة واشتملت ادوات الدراسة استبانة تضمنت 30 عبارة موزعه على اربعة ابعاد. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة القيادة الابداعية ككل وجميع ابعادها لدى مديري مدارس المرحلة الثانوية جاءت بدرجة متوسطة وجاءت ابعاد القيادة الابداعية بالترتيب التالي مواصلة الاتجاه نحو الهدف يليه الاصالة ثم المرونة واخيرا الحساسية للمشكلات.

استهدفت دراسة (الساعدى، ٢٠٢٢) التعرف غلى دور استراتيجيات الابداع الاداري في الاداء الوظيفي للعاملين في معمل سمنت الكوفة وذلك من خلال دراسة واقع الابداع الاداري والاداء الوظيفي في المعمل. واعتمد البحث على منهج البحث القائم والتحليل البعدي الذى يركز على جمع البيانات عن الظاهرة وتفسيرها واختبار نتائجها وجرى استعمال البرنامج الاحصائي الجاهز للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات التي جرى الحصول عليها من خلال استطلاع رأى عينة البحث المكونة من 91 شخص من الادارة العليا والوسطى للعمل. وتوصلت الدراسة إلى أن إداره العمل لا تدعم او تشجع الابداع ولا تتبناه بشكل جدى وهى ايضا لا تهتم بإنشاء وحدات البحث والتطوير لتحسين الاداء الوظيفي.

استهدفت دراسة (الخالدى، ٢٠٢٢) تنمية الموارد البشرية للعاملين في جميع المجالات بوزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت ووضع خطط دورية للحصول المورد البشري الكفؤ وتطويره وايضا وضع خطط دورية للحصول على العدد المناسب من الافراد لشغل الوظائف المناسبة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ليوضح مدى الابداع من العاملين وكيف يمكن تنميتها من خلال الاستبانة التي حددها من عدد من الفقرات وطبقها على العاملين. وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب التخطيط الجيد للموارد المشتركة بالوزارة وتنمية الانظمة الخاصة بتعيينات واستقطاب العاملين والعمل على تخفيف الشدة في العمل المباشر على العاملين والعمل على تحسين فاعلية العاملين حتي يرقي مستوى الابداع لديهم.

٣. دراسات سابقة تناولت العلاقة بين القيادة الأوتوقراطية ومستوى الإبداع لدى العاملين:

استهدفت دراسة (لعياضي وسمير، ٢٠٢١) تحليل العلاقة بين الأنماطية القيادية وتأثيرها على دافعية الإنجاز والإبداع عند مسيري الشركات الرياضية التجارية وذلك بالتركيز على النمط الاوتوقراطي، وذلك من خلال دراسة العلاقة الارتباطية بين كل من النمط الاوتوقراطي كمتغير مستقل ودافعية الإنجاز كمتغير تابع، بالإضافة إلى دراسة علاقة الارتباط بين النمط القيادي الفوضوي ودافعية الإنجاز، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بالتطبيق على عينة عشوائية مكونة من ١٠٨ من مسيري الشركات الرياضية بالجزائر، وقد اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان من أجل تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بقياس متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، والتي يتمثل أهمها في وجود علاقة ارتباطية ذات معنوية احصائية بين كل من النمط الاوتوقراطي ودافعية الإنجاز لدى مسيري الشركات الرياضية التجارية، وأيضاً وجود علاقة ارتباطية بين كل من النمط القيادة الفوضوي ودافعية الإنجاز.

و اكدت دراسة (Taherinia, et al 2021) جاء فيها عنوان الدراسة على النحو التالي تشجيع الإبداع من خلال القادة الاوتوقراطيين عن طريق تمكين العاملين Encouraging Creative Deviation by Authoritarian Leaders via Empowering Employees ، وقد استهدفت هذه الدراسة التعامل مع وسائل تشجيع الابتكار من خلال دور القادة الاوتوقراطيين في تمكين العاملين وإشراكهم في أداء المهام وتبادل الخبرات المختلفة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتطبيقي وذلك من خلال الاعتماد على عينة احصائية مكونة من ٣٠٩ موظف في المنظمات القائمة على المعرفة في مقاطعة لورستان في إيران، وقد تم تجميع البيانات من خلال أداة الاستبيان وقد تم التأكد من صلاحية الاتبيان من خلال طريقة ألفا كرونباخ وتم تحليل البيانات من خلال نموذج المعادلة الهيكلية من خلال برنامج SPSS ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يتمثل أهمها في أن القادة الاوتوقراطيين ذو تأثير إيجابي ومعنوي على القدرة الإبداعية للعاملين، ولذلك خلصت الدراسة إلى أن مدراء المنظمات القائمة على المعرفة يمكنهم تعزيز مقدرة العاملين على التفكير والتصرف فيما وراء القيود الاوتوقراطية الموجودة وهو ما يقود العاملين نحو تعزيز الأداء الابتكاري والإبداعي للعاملين.

واستهدفت أيضا دراسة (Pizzolitto, 2021) أنماط القيادة الاوتوقراطية والأداء : مراجعة أدبيات بحثية منظمة، حيث تمثل الهدف الأساسي للدراسة في فهم الآثار المختلفة لأنماط القيادة الاوتوقراطية على الأداء ودراسة التطور الزمني والجغرافي للجدل العلمي المتعلقة بالقيادة الاوتوقراطية والعمل على إنشاء أجندة بحثية للمستقبل، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل الأدبيات البحثية المتعلقة بالقيادة الاوتوقراطية، وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل النظري إلى أن أهمية مجال القيادة الاوتوقراطية انتقل من الدول الغربية إلى الدول الشرقية، كما أكدت مراجعة الدراسات على أن الكثير من المؤلفين شجعوا على زيادة أو تقليل مستوى قيادتهم الاوتوقراطية بالاعتماد على سياق القيادة التفاعلية الفعالة ومدى ارتباطها بمستويات الأداء، كما وجدت الدراسة على أن القادة في معظم هذه الدراسات اتبعوا مجموعة متنوعة من الأنماط القيادية المختلفة تتراوح بين الديمقراطية والاوتوقراطية من أجل إحداث التأثير المرغوب على مستويات الأداء والإبداع، كما أنه على الرغم من أن أنماط القيادة الاوتوقراطية مرتبط في الغالب بالأداء السلبي الإ أن هناك من الدراسات التي أثبتت بدرجة جوهرية وجود تأثير معنوي لبعض ممارسات القيادة الاوتوقراطية على مستويات الأداء والإبداع.

وأوضحت دراسة (شهير، ٢٠٢١) بصفة أساسية تحليل العلاقة بين القيادة الإدارية السائدة ومستويات الإبداع لدى الموظفين الإداريين، وذلك من خلال دراسة علاقة الارتباط بين نمط القيادة السائد وأداء الموظفين الإداريين وعلاقة الارتباط بين نمط القيادة الديمقراطي واستقرار الموظفين الإداريين وعلاقة الارتباط بيم نمط القيادة الاوتوقراطي والتزام الموظفين الإداريين وعلاقة الارتباط بين نمط القيادة الحرة وكفاءة الموظفين الإداريين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يأتي في مقدمتها وجود العلاقة الارتباطية الموجبة بين القيادة الديمقراطي ومستوى الاستقرار لدى الموظفين وعلاقة ارتباطية موجبة بين القيادة الاوتوقراطية ومستوى الالتزام لدى الموظفين الإداريين ووجود العلاقة الارتباطية الموجبة بين نمط القيادة الحرة ومستوى الكفاءة لدى الموظفين الإداريين، وقد أوصت الدراسة بضرورة الجمع بين أساليب القيادة المختلفة الديمقراطية والاوتوقراطية والحرة من أجل تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار والالتزام والكفاءة لدى الموظفين، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مستويات أعلى من الإبداع لديهم.

تناولت دراسة (همد، ٢٠١٦) وتحليل ومعرفة الآثار المختلفة لأنماط القيادة على سلوك الإبداع لدى العاملين من خلال دراسة العلاقة التبادلية بينهما، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

لتحقيق هذا الهدف من خلال التطبيق على عينة من البنوك السودانية التي تكونت من ١٥٠ استبانة كإجمالي تم استرداد ١٣٠ استبانة بنسبة استجابة بلغت ٨٧% وقد تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات المختلفة من خلال مجموعة البيانات والمعلومات التي تم استخراجها من تحليل الاستبيان المقدم عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وقد استعانة الدراسة بتحليل العامل الاستكشافي من أجل قياس المتغيرات الخاصة بالدراسة وتحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل الارتباط للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود التأثير الايجابي الجزئي بين أنماط القيادة والسلوك الإبداعي للعاملين، وقد أوصت الدراسة بأن المؤسسة السودانية على تبني الأنماط القيادية وذلك من خلال التركيز على النمط الحر والتحويلي والتي تعمل على دعم السلوك الإبداعي ورفع مستويات الأداء لدى العاملين، وتبني الفلسفة القيادية التي تعمل على دعم المؤسسة تجاه المتغيرات البيئية المحيطة.

واكدت دراسة (الحضرمي، ٢٠١٩) التعرف على الأنماط القيادية المنتشرة لدى قائدات المدارس في مكة المكرمة ومدى تأثير هذه الأنماط القيادية على الالتزام التنظيمي مع توضيح الفروق في الاستجابة التي تعزى لمتغيرات سنوات الخبرة والتعليم، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل الارتباط وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٠٠ معلمة في هذه المدارس، ولأجل تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها تم الاستعانة بأداة الاستبيان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يتمثل أهمها في سيطرة النمط الديمقراطي ويليه النمط الاوتوقراطي وفي النهاية النمط الترسلي، وقد أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات معنوية إحصائية في استجابات المعلمات للأنماط القيادية الثلاثة وفقاً لمتغيرت التعليم وسنوات الخبرة، كما أكدت نتائج الدراسة أيضاً على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المعلمات بناء على أبعاد الألتزام التنظيمي، ومن حيث اتجاه العلاقة أكدت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة عكسية بين النمط القيادي الاوتوقراطي والالتزام التنظيمي؛ في حين كانت العلاقة طردية بين النمط القيادي الديمقراطي والالتزام التنظيمي لدى هذه المعلمات في هذه المدارس.

استهدفت دراسة (جرمان، ٢٠١٨) تحليل دور القيادة الإدارية ومدى مساهمتها في تنمية ودعم الإبداع الإداري في المكتبة المركزية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من أجل تحقيق الهدف الأساسي للدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على

أداة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة مكونة من ٤١ والتي تم الاعتماد على بياناتها وتحليلاتها عبر برنامج SPSS وذلك لتحديد الاستجابة الخاصة بأفراد العينة حول العلاقة بين القيادة الإدارية والإبداع الإداري، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أساسية مفادها أن هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين القيادة الاوتوقراطية والإبداع الإداري؛ في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة الديمقراطية والإبداع الإداري؛ وأيضاً لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة المتساهلة والابداع الإداري، وقد أوصت الدراسة بأهمية تحقيق المزيد من التطوير الإداري والعمل على تعزيز وتنمية القدرات الإبداعية من خلال تعزيز محددات القيادة الإدارية المناسبة لهذا الإبداع.

كما تمثل دراسة (رزيق، ٢٠١٥) تحليل مدى تأثير القيادة الإدارية على إبداع العاملين وذلك بالتطبيق على مؤسسة كوندور ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لتحقيق هدف الدراسة الأساسي وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة العلاقة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ذات الصلة والتي يتمثل أهمها في أن القيادة الإدارية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المختلفة سواء البشرية أو المالية أو التكنولوجيا؛ وذلك لكونها تقود جميع الموارد بالمنظمة نحو تحقيق الأهداف، كما أكدت الدراسة على أن للقيادة دور جوهري وذات تأثير معنوي على الإبداع بالمنظمة، وذلك لأنها توفر البيئة المشجعة للمبدعين سواء المادية أو المعنوية بما يضمن استدامة المبدعين في خلق الأفكار الإبداعية، كما أكدت النتائج على أن مؤسسة كوندور تعمل على تعزيز الإبداع لديها من خلال التطوير والتحديث المستمر في منتجاتها وخدماتها، كما أكدت نتائج الدراسة على أن النمط القيادي الأكثر انتشاراً في مؤسسة كوندور هو النمط الديمقراطي القائم على النعاون والعمل الجماعي والعلاقات الإنسانية القوية بين المدراء والعاملين في المؤسسة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق المزيد من الإبداع لدى العاملين في المؤسسة.

أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية للدراسة الحالية:

تشير عينة الدراسات السابقة أن هناك تعدد وتنوع في الدراسات التي تناولت موضوع الإبداع وموضوع القيادة أو تأثير القيادة على الإبداع، حيث أوضحت هذه الدراسات الاهمية المتزايدة للقيادة بشكل عام في تحسين مستويات الأداء في المنظمة وفقاً للأنماط القيادية المختلفة ومدى تأثير كل نمط من هذه الأنماط على مستوى الأداء الخاص بالعاملين.

الإ أنه لا تزال النقطة البحثية المتعلقة بتأثير القيادة على مستويات الإبداع وخاصة النمط القيادي الاوتوقراطي تحتاج للمزيد من البحث والتفسير وذلك من خلال ضرورة تناول العديد من الممارسات القيادية في ظل النمط القيادي الاوتوقراطي وتأثيراتها الايجابية أو السلبية على مستوى الإبداع في المنظمة وهذا هو محور تركيز الدراسة الحالية ونقطة الاختلاف الأساسية بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.

وأهم ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها، كثرت دراسات الانماط القيادية ودورها فى منظمات الاعمال وتواجدت دراسات كثيرة حول تأثير الانماط القيادية فى مستوى اداء العاملين واغلبهم بل اكثرهم كان يرشح استخدام نمط القيادة الاديموقراطى للتغير والوصول الى الهدف المحدد فى المؤسسة الانتاجية اما هذه الدراسة فجاءت توضيح تاثير النمط الاوتوقراطى وتاثيره على مستوى الابداع لدى العاملين وهذا ويوثر على مستوى الثقة والتحفيز لدى العاملين مما يؤدى الى فشل المنظمة لأنه نمط مستبد فى بعض الاحيان مثل القرارات الصارمة والاوامر فيجب اتباع ما هو متساهل منة فى المنظمات حتى يساعد على التحفيز والتشجيع ورفع الروح المعنوية والثقة بين القائد والمرؤوسين لان كل الانماط القيادية لها قدرة على التاثير فى عملية التغير على ارض الواقع.

ثالثاً : الدراسة الاستطلاعية :

قامت الباحثة بدراسة استطلاعية بهدف الالمام بجوانب البحث وتحديد أبعاده المختلفه بالإضافة الى تحديد مجتمع الدراسة وأساليب جمع البيانات و قد قامت الباحثه بدراسه استطلاعيه شملت المدارس الخاصه بالتعلين الفنى التجارى بمحافظه المنوفيه بجمهوريه مصر العربيه، وقد تمت الدراسه الاستطلاعيه من خلال اجراء مجموعه من المقابلات الشخصية مع المديرين والعاملين وعددهم (١٦) مقابلة بهذه المدارس محل الدراسة. وهناك مجموعة من الأسئلة التي وُجهت للمستقصي منهم هي :

- كيف يكون تعامل القائد الأوتوقراطي مع مرؤوسيه.؟
- ما هي الصعوبات التي يواجهها المرؤوسين لتحقيق الإبداع المنشود.؟
- كيف ينخفض مستوي الإبداع لدي العاملين في المدارس.؟

وتوصلت الدراسة الاستطلاعية إلي النتائج التالية :

- القصور للمرؤسين فى تحقيق العمل المطلوب فى الوقت المحدد.

- صعوبات يواجهها المديرين فى تحقيق الأهداف المطلوبة.
- افتقار تحقيق الاهداف و مستوى الابداع المطلوب
- افتقار الخدمات التدريبيه من المديرين و القاده التى تساعد على تحقيق الابداع المطلوب.
- الاستبداد المستمر فى الأوامر و المتطلبات مع تقليل الحوافز.
- فرض الرأى للقائد دون تشاور وعدم الفرصه للابداع بل تنفيذ هذه الاوامر كما هى.
- لا يوجد تواصل كاف بين المديرين (القائد) و العاملين (المرؤسين) فى المدارس عينه البحث.
- احتياج المديرين الوعى الكافى لتقدير مستوى الابداع لدى المرؤسين.
- احتياج العامل الدعم المادى و العنوى وليست الاوامر و الشروط لتحقيق مستوى ابداع افضل.
- القاده المتميزين يتبعون هذه الانماط لتحقيق الاهداف المطلوبه فى الوقت المطلوب بمستوى الابداع المطلوب.

رابعاً : مشكلة وتساؤلات البحث :

على الرغم من أهمية القيادة بشكل عام في تحقيق العديد من الأهداف على مستوى المنظمة ككل، وذلك من خلال التأثير الفعال والمباشر على العاملين في المنظمة نتيجة مساهمتها في توجيه وقيادة العاملين نحو تحقيق هذه الأهداف المتعددة والمتنوعة للمنظمة وذلك من خلال تنمية الروح الإبداعية والابتكارية لهؤلاء العاملين الإ أن هناك أنماط قيادية يصعب معها تعزيز مستويات الإبداع والابتكار لدى العاملين في المنظمة، والتي يتمثل أهمها في النمط الاوتوقراطي الذي له من الآثار الايجابية والسلبية على العاملين في المنظمات بمختلف أنواعها، وبشكل خاصة تأثير هذا النمط الاوتوقراطي على الإبداع لدى العاملين، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور فجوة بحثية تتطلب بالضرورة البحث فيها لمعرفة مدى تأثير النمط الاوتوقراطي للقيادة على أداء العاملين، حيث يمكن أن يكون له تأثير إيجابي ويمكن أن يكون له تأثير سلبي وذلك على حسب نوعية العاملين والظروف السائدة في المنظمة والمواقف الإدارية المختلفة؛ ولذلك تتلخص مشكلة الدراسة في مجموعة التساؤلات البحثية التالية :

١. **هل توجد علاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدي العاملين في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية.؟ وينبثق من هذا التساؤل مجموعة تساؤلات فرعية:**

١/١- هل يؤثر نمط القيادة الأوتوقراطية علي الطلاقة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين.؟

٢/١- هل يؤثر نمط القيادة الأوتوقراطية علي المرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين.؟

٣/١- هل يؤثر نمط القيادة الأوتوقراطية علي الأصالة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين.؟

٤/١- هل يؤثر نمط القيادة الأوتوقراطية علي الحساسية للمشكلات كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين.؟

٢. ما مستوي الإختلافات بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية وفقاً للعوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في المدارس محل الدراسة.؟

٣. ما مستوي الإختلافات بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين وفقاً للعوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في المدارس محل الدراسة.؟

خامساً : أهداف البحث :

١. يتمثل الهدف الرئيسي من البحث في التعرف علي العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدي العاملين بالتطبيق علي مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني بمحافظة المنوفية. والذي يتفرع منه أهداف فرعية متمثلة في :

١/١- التعرف علي نوع وقوة العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية والطلاقة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين.؟

٢/١- تحديد نوع وقوة العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية والمرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين.؟

٣/١- الكشف عن نوع وقوة العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية والأصالة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين.؟

٤/١- تحديد نوع وقوة العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية والحساسية للمشكلات كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين.؟

٢. التعرف علي وجود إختلافات بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية في المدارس محل الدراسة.

٣. الكشف عن وجود إختلافات بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة.

سادساً : أهمية البحث :

مما لا شك فيه أن دراسة وتطبيق القيادة ذات أهمية جوهرية على مستوى الأفراد والمنظمات والمجتمع ككل لما لها من نظريات علمية جوهرية وآثار وتطبيقات عملية جوهرية، وتتمثل أهمية البحث الحالي فيما يأتي :

- تتركز أهمية الموضوع في كونه ذات أهمية على المستوى التعليمي لأنه يربط بين النمط الاوتوقراطي للقيادة كمتغير مستقل ومستوى الإبداع لدى العاملين كمتغير تابع.
- يُقدم البحث الحالي مساهمة علمية في تحليل النمط الاوتوقراطي للقيادة وربطه بمستوى الإبداع لدى العاملين وهو ما يعني المساهمة النظرية للدراسة في تحليل مفهوم وأبعاد وآثار القيادة الاوتوقراطية وتأثيرها بشكل خاص على مستوى الإبداع لدى العاملين.
- تُعد نتائج الدراسة ذات أهمية تطبيقية جوهرية للمنظمات التي ينتشر فيها النمط الاوتوقراطي للقيادة وذلك نتيجة بيان التأثيرات الايجابية والسلبية للقيادة الاوتوقراطية ودورها في التأثير الايجابي أو السلبي على مستويات الإبداع لدى العاملين، وبالتالي يتم الاستفادة من هذه النتائج في تقديم المقترحات والتوصيات التي يمكن من خلالها أن تقوم المنظمات بالاستفادة من الممارسات القيادية الاوتوقراطية في تحسين مستويات الإبداع لدى العاملين وتجنب تأثيراتها السلبية المختلفة.

سابعاً : فروض البحث :

تتمثل فروض البحث فيما يأتى :

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدي العاملين في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية. وينبثق من هذا الفرض مجموعة فروض فرعية :

١/١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية والطلاقة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة.

٢/١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية والمرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة.

٣/١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية والأصالة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة.

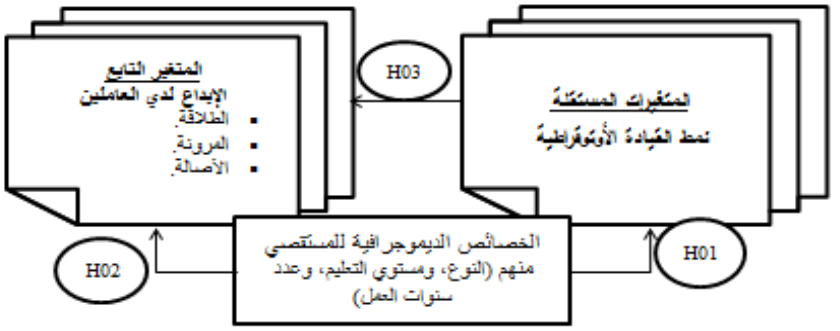
٤/١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية والحساسية للمشكلات كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة.

٢. لا توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في المدارس محل الدراسة.

٣. لا توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في المدارس محل الدراسة.

ويوضح الشكل رقم (١) متغيرات البحث علي النحو الآتي :

ويوضح الشكل رقم (١) متغيرات البحث علي النحو الآتي :



شكل رقم (١)
نموذج وصفى لمتغيرات البحث
المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً علي دراسات (الطوخي، ٢٠١٨ ، الخالدي، ٢٠٢٢).

ثامناً : منهجية البحث :

تتمثل منهجية البحث في استخدام أسلوب البحوث المسحية (Survey)، وذلك علي النحو الآتي :

(١) أنواع ومصادر البيانات :

يعتمد البحث الحالي على نوعين من البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، كما يأتى :

(١-١) **البيانات الثانوية** : تم الاعتماد علي الدراسات السابقة المتمثلة فى الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة والكتب العربية والأجنبية، وشبكة المعلومات العالمية، وبنك المعرفة، والتي تناولت نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين.

(١-٢) **البيانات الأولية** : تم الاعتماد في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة على تصميم قائمة استقصاء وتوجيهها إلى العاملين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة؛ وذلك لتقييم مستوي الإبداع لدي العاملين في ضوء نمط القيادة الأوتوقراطية.

(٢) مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث في العاملين (مدير المدرسة، وكيل المدرسة، معلم أول، معلم) بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني فى محافظة المنوفية، وقررت الباحثة الاعتماد علي أسلوب العينات، ولهذا سحبت عينة عشوائية طبقية بلغت ٣٩٨ مفردة لأن المجتمع الإحصائي مُقسم إلي طبقات صغيرة مختلفة.

(٣) متغيرات البحث وأساليب القياس :

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث وأهدافه وفروضه، فإن الدراسة الميدانية تعتمد على مجموعة من المتغيرات تمثلت في نمط القيادة الأوتوقراطية كمتغيرات مستقلة، والإبداع لدي العاملين كمتغير تابع. واعتمدت الباحثة على مجموعة من المقاييس والتى تتمثل فيما يأتى :

- تم استخدام مقياس ليكرت المتدرج من خمس نقاط، حيث إن الرقم (١) يشير إلى غير موافق على الإطلاق، بينما الرقم (٥) يشير إلى موافق جداً، لقياس أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية المتمثلة فى عشرين عبارة، والذى استخدمته العديد من الدراسات السابقة مثل (العمري، ٢٠١٨).
- تم استخدام مقياس ليكرت المتدرج من خمس نقاط، حيث إن الرقم (١) يشير إلى غير موافق على الإطلاق، بينما الرقم (٥) يشير إلى موافق جداً، لقياس الإبداع لدي العاملين المتمثل فى الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات، والذى استخدمته العديد من الدراسات.
- تم استخدام مجموعة من الأسئلة المغلقة ذات الاستجابات البديلة، وذلك للتعرف على النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل.

(٤) أداة البحث وطرق جمع البيانات :

تتمثل أداة البحث الحالي المستخدمة لجمع البيانات فى قائمة الاستقصاء، ويتم جمع البيانات من العاملين (مدير المدرسة، وكيل المدرسة، معلم أول، معلم) بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية من خلال استخدام المقابلة الشخصية، واشتملت قائمة الأسئلة على الأجزاء الآتية:

- **الجزء الأول :** وتضمن مجموعة الأسئلة الموجهة للتعرف على أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية، وذلك على مقياس متدرج من (١) إلى (٥)، حيث يشير الرقم (١) إلى غير موافق على الإطلاق، والرقم (٥) إلى موافق جداً.

- **الجزء الثانى** : وتضمن مجموعة الأسئلة الموجهة للتعرف على الإبداع لدي العاملين، وذلك على مقياس متدرج من (١) إلى (٥)، حيث يشير الرقم (١) إلى غير موافق على الإطلاق، والرقم (٥) إلى موافق جداً.
- **الجزء الثالث** : والذى يتعلق بمجموعة البيانات الوصفية للعاملين بالمدارس محل الدراسة، والتى تنقسم إلي : النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل.

تاسعاً : حدود البحث :

تتمثل حدود البحث فيما يأتى :

١. **الحدود الموضوعية** : يقتصر موضوع الدراسة على تقييم مستوي الإبداع لدي العاملين بأبعاده المتمثلة في الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات كمتغير تابع، وذلك في ضوء أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية كمتغيرات مستقلة.
٢. **الحدود المكانية** : يتم تطبيق هذه الدراسة على مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية.
٣. **الحدود الزمنية** : يتم تطبيق هذه الدراسة فى الفترة الزمنية ما بين عام ٢٠٢٢ وحتى عام ٢٠٢٤م.

عاشراً : تقييم الاعتمادية في المقاييس المستخدمة في البحث :

تم تطبيق أسلوب الارتباط ألفا على كل من مقياس نمط القيادة الأوتوقراطية، ومستوي الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات)، وذلك بصورة إجمالية للمقياس الواحد ككل ولكل مجموعة متغيرات من المجموعات التي يتكون منها كل مقياس على حده، وبالنسبة لمقياس نمط القيادة الأوتوقراطية فقد أظهرت نتائج تحليل الاعتمادية أن معامل ألفا للمقياس ككل يمثل ٠.٨١١، وهو مؤشر لدرجة عالية من الاعتمادية، حيث إن الحدود المقبولة لمعامل ألفا يتراوح بين ٠,٦٠ إلي ٠,٨٠ وذلك وفقاً لمستويات الاعتمادية المستخدمة في العلوم الاجتماعية (إدريس، والمرسى، ٢٠١٢).

جدول رقم (١)

تقييم درجة الاتساق الداخلي بين محتويات مقياس نمط القيادة الأوتوقراطية باستخدام معامل الارتباط ألفا

المتغير	عدد العبارات	معامل ارتباط ألفا
المقياس الكلي لنمط القيادة الأوتوقراطية	٢٠	٠.٨١١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن النتيجة المبدئية لتقييم الاعتمادية تعكس أن المقياس الخاضع للاختبار يمكن الاعتماد عليه في قياس نمط القيادة الأوتوقراطية بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية محل الدراسة.

أما بالنسبة لمقياس مستوي الإبداع لدي العاملين فقد تم تطبيق أسلوب الارتباط ألفا على المقياس وذلك بصورة إجمالية، ولكل مجموعة متغيرات من المجموعات التي يتكون منها المقياس على حده، ويمكن توضيح درجة الاتساق الداخلي بين محتويات مستوي الإبداع لدي العاملين باستخدام معامل الارتباط ألفا وذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

تقييم درجة الاتساق الداخلي بين محتويات مقياس مستوي الإبداع لدي العاملين باستخدام معامل الارتباط ألفا

المتغير	عدد العبارات	معامل ارتباط ألفا
الطلاقة	٦	٠.٨١٣
المرونة	٨	٠.٧٤٥
الأصالة	٨	٠.٧١١
الحساسية للمشكلات	٨	٠.٨٠٢
المقياس الكلي مستوي الإبداع لدي العاملين	٣٠	٠.٧٩٢

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن نتائج تحليل الاعتمادية أظهرت أن معامل ألفا لمقياس مستوي الإبداع لدي العاملين ككل حوالي ٠.٧٩٢، وهو مؤشر لدرجة عالية من الاعتمادية، وأن النتيجة المبدئية لتقييم الاعتمادية تعكس أن المقياس الخاضع للاختبار يمكن الاعتماد عليه في قياس مستوي الإبداع لدي العاملين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية محل الدراسة.

حادي عشر : تقييم المصداقية في المقاييس المستخدمة في البحث :

يشير مفهوم الصلاحية إلى مدى قدرة المقاييس على قياس ما يفترض قياسه بدقة، وهناك أكثر من طريقة لتقييم المصداقية في المقاييس المستخدمة في الدراسة (نمط القيادة الأوتوقراطية، والإبداع لدي العاملين بأبعاده الطلاقة والمرونة والأصالة والحساسية للمشكلات) والمتمثلة في طريقة التحليل العاملي والصدق الظاهري وصدق المحتوي والصدق الذاتي.

ويعد التحليل العاملي من أكثر الأساليب الإحصائية التي أثبتت فعاليتها في اختبار المقياس المستخدم، والذي يساعد على التوصل إلى مجموعة من العوامل الأساسية، والتي يضم كل منها عدداً من المتغيرات، أو المحتويات التي يتضمنها المقياس وذات معاملات الارتباط العالية بالعوامل المستخرجة من أسلوب التحليل العاملي، مع استبعاد المتغيرات ذات معاملات الارتباط الضعيفة، كما تجدر الإشارة إلى أن المقاييس التي تم استخدامها في الدراسة الحالية قد تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة، وفيما يلي نتائج التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) لمقاييس الدراسة المتمثلة في نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين.

١- نتائج التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) لمقياس نمط القيادة الأوتوقراطية :

يمكن توضيح نتائج التحليل العاملى لمقياس نمط القيادة الأوتوقراطية المكون من عشرين عبارة من خلال الجدول الآتى :

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) لمقياس نمط القيادة الأوتوقراطية

العبارات	العوامل المستخرجة
	عامل (١)
١. يصدر مدير المدرسة الأوامر للمعلمين دون السماح لأحد بمخالفتها.	٠,٧٩
٢. يعتمد مدير المدرسة علي العقوبات في توجيه سلوك المعلمين.	٠,٦٦
٣. هناك متابعة من قبل مدير المدرسة لأداء المعلمين خطوة بخطوة.	٠,٧٨
٤. يعمل مدير المدرسة باستقلالية تامة بإتخاذ القرار.	٠,٨٢
٥. يؤكد مدير المدرسة علي الالتزام بالمواعيد المحددة للعمل.	٠,٦٦
٦. يتحدث مدير المدرسة دائماً كممثل للمجموعة في إجتماعات خارجية.	٠,٩٧
٧. يعتمد مدير المدرسة علي أسلوب الأمر في تعامله مع المعلمين.	٠,٨٦
٨. يتصرف مدير المدرسة دون استشارة أحد من المعلمين.	٠,٦١

العبارات	العوامل المستخرجة عامل (١)
٩. يعد مدير المدرسة المناقشة وإبداء الرأي مضيعة للوقت.	٠,٧٠
١٠. يتولي مدير المدرسة حل المشكلات ودراستها بنفسه.	٠,٨١
١١. يسعي مدير المدرسة إلى تطبيق تعليماته بحذافيرها.	٠,٧٦
١٢. يشجع مدير المدرسة علي تفعيل قنوات الاتصال الرسمية مع المعلمين.	٠,٦٣
١٣. يراعي مدير المدرسة ظروف المعلمين عند توزيعه للمسؤوليات.	٠,٧٥
١٤. يحاول مدير المدرسة تركيز كل السلطات في يده ويحتفظ بنفسه القيام بكل صغيرة وكبيرة بمفرده.	٠,٦٨
١٥. يظهر مدير المدرسة المرونة في تعامله مع المعلمين.	٠,٧٥
١٦. يناقش مدير المدرسة أفكاره الجديدة مع المعلمين.	٠,٨٢
١٧. يكون مدير المدرسة حازماً في إتخاذ القرارات.	٠,٧٨
١٨. يسمح مدير المدرسة للمعلمين بالتأجيل في أداء العمل.	٠,٨٢
١٩. يركز مدير المدرسة علي اللوم وتصيّد الأخطاء في تأدية الواجبات.	٠,٦٦
٢٠. يشارك مدير المدرسة المعلمين في وضع رؤية المدرسة ورسالتها.	٠,٧٩
قيمة الجذر الكامن بعد التدوير.	**٣٢,٤٥**
نسبة التباين التى يفسرها كل عامل مستخرج.	**٦٨,٢٢**
نسبة التباين التراكمى.	**٦٨,٢٢**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول السابق يمكن تفسير نتائج أسلوب تحليل العوامل لمقياس نمط القيادة الأوتوقراطية على النحو الآتي:

- أن هناك عدداً كبيراً من المتغيرات التي خضعت للتحليل، وتمتلك معاملات ارتباط عالية، وبالتالي يمكن أن تشكل عدداً من الأبعاد أو العوامل الرئيسية المستقلة التي يمكن الإبقاء عليها لصلاحيتها في قياس ما يجب قياسه.
- أن الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاصة بنمط القيادة الأوتوقراطية تمثلت في عامل مستقل يضم ٣٠ متغير، ولقد تم اختيار هذه المتغيرات لتشكيل العامل على أساس معاملات التحميل.
- كانت نسبة التباين المفسر بواسطة العوامل المستخلصة مجتمعة قريبة من الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (٦٠%) أو أقل، وكافة نسب التباين التي يفسرها كل عامل من العوامل تفوق ٠,٠٥% المطلوبة في العلوم الاجتماعية.

- ساهمت العوامل المستخرجة في تفسير نحو ٦٨.٢٢% من التباين الكلي في المتغيرات الأصلية التي خضعت للتحليل، وتشير هذه النتيجة إلى نجاح أسلوب تحليل العوامل في استخراج الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاضعة للتحليل والخاصة بنمط القيادة الأوتوقراطية.
- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج استخدام أسلوب تحليل العوامل يتضح أن المقياس الخاضع للدراسة يتمتع بدرجة عالية من الصلاحية لمحتوياته في قياس نمط القيادة الأوتوقراطية في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية.

٢- نتائج التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) لمقياس مستوي الإبداع لدي العاملين :

يمكن توضيح نتائج التحليل العاملى لمقياس مستوي الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات) المكون من ثلاثين عبارة من خلال الجدول الآتى :

جدول رقم (٤)

نتائج التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) لمقياس مستوي الإبداع لدي العاملين

العبارات	العوامل المستخرجة			
	عامل (١)	عامل (٢)	عامل (٣)	عامل (٤)
١. يمتلك المدير القدرة على تقديم أكثر من فكرة خلال فترة زمنية واحدة.	٠,٨٨	٠,٢١	٠,٥١	٠,٤٧
٢. يجد المدير سهولة فى التعبير عن أفكاره.	٠,٦٥	٠,٤٩	٠,٣٥	٠,١٧
٣. يمتلك المدير القدرة الكافية لاستحضار أكبر عدد ممكن من الألفاظ التعبيرية ذات المعنى الواحد للدلالة على فكرة واحدة.	٠,٧٨	٠,٢٤	٠,١١	٠,٤٨
٤. يمتلك المدير قدرة التفكير السريع لحل مشكلات فى مختلف الظروف.	٠,٧٣	٠,٢١	٠,٠٧	٠,٣٣
٥. يمتلك المدير مهارات التواصل لإقناع الآخرين بأفكاره.	٠,٩٨	٠,٠٨	٠,٣٩	٠,٢٣
٦. يمتلك المدير القدرة على التعبير عن أفكاره بطلاقة.	٠,٩١	٠,١٤	٠,٢١	٠,٣٧
٧. يبتعد المدير عن تكرار ما يفعله الآخرون فى حل مشكلات العمل.	٠,١٧	٠,٢٧	٠,٦٩	٠,٣٧
٨. يتقبل المدير النقد البنّاء الذى يسهم فى تطوير العمل.	٠,٣٩	٠,١١	٠,٨٧	٠,٢٥
٩. يسعي المدير للوصول إلى الأفكار والإقتراحات التى تساهم فى حل المشكلات.	٠,٤٧	٠,٥١	٠,٧٩	٠,٠٣
١٠. ينتهج المدير التفكير المنطقى لحل المشكلات الإدارية التى تواجهه.	٠,٠٧	٠,٣٥	٠,٦٦	٠,٤١
١١. يمتلك المدير القدرة على تنظيم أفكاره.	٠,٣٥	٠,١٣	٠,٧٣	٠,٢٣
١٢. لدى المدير رؤية دقيقة لحل المشكلات.	٠,٠٩	٠,٢٩	٠,٩٢	٠,٣٢
١٣. يتمتع المدير بمهارة فائقة فى النقاش والحوار.	٠,١٠	٠,١٢	٠,٦٣	٠,٥١
١٤. يتبني المدير طرقاً جديدة فى العمل خوفاً من الفشل.	٠,٣٣	٠,٣١	٠,٨٧	٠,٣٢

العبارات	العوامل المستخرجة			
	عامل (١)	عامل (٢)	عامل (٣)	عامل (٤)
١٥. يصوغ المدير أفكاره فى كلمات مفيدة تتناسب مع المواقف.	٠,٥٤	٠,٩١	٠,١٥	٠,٤٣
١٦. يقترح المدير أساليب جديدة لأداء العمل من أجل نجاح المنظومة بأكملها.	٠,٢٦	٠,٨٨	٠,٢٧	٠,٥٧
١٧. يحرص المدير على إحداث تغييرات فى أساليب العمل فى كل فترة.	٠,١٧	٠,٧٦	٠,١٦	٠,٠٧
١٨. يمتلك المدير القدرات اللازمة لإنجاز مهامه المكلف بها من قبل إدارة المدرسة.	٠,٣٩	٠,٦٩	٠,٥٧	٠,٢٧
١٩. عندما يقتنع المدير بصحة الموقف لا يتردد في تغييره.	٠,٤٧	٠,٨٥	٠,١٩	٠,١١
٢٠. يحرص المدير على تبنى أفكار جديدة حتى وإن واجهته صعوبات فى تطبيقها.	٠,٣٨	٠,٦٨	٠,١٤	٠,٥١
٢١. ينظر المدير للمواقف والتغيرات المحيطة بنظرة شاملة متكاملة.	٠,٠٩	٠,٩٢	٠,٣٠	٠,٣٢
٢٢. يهتم المدير بمعرفة مختلف الآراء للإستفادة منها.	٠,٤٧	٠,٧٧	٠,٢١	٠,٥٢
٢٣. يستطيع المدير حل المشكلات التى تواجهه فى مجال العمل.	٠,٥٤	٠,٢٦	٠,٣٢	٠,٨٧
٢٤. يمتلك المدير القدرة على الحجة والإقناع.	٠,٣٢	٠,٠٨	٠,٢٩	٠,٥٧
٢٥. ينجز المدير أعماله بأسلوب متجدد.	٠,٠٩	٠,٤٦	٠,١٩	٠,٨١
٢٦. يتنبأ المدير بمشكلات العمل قبل حدوثها.	٠,١٢	٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٦٩
٢٧. يخطط المدير لمواجهة مشكلات العمل التى يمكن حدوثها.	٠,٣١	٠,١١	٠,٢٩	٠,٧٣
٢٨. يستطيع المدير توقع الحل المناسب لمشكلات العمل.	٠,١٨	٠,٢٧	٠,١٨	٠,٦٥
٢٩. يحرص المدير على معرفة أوجه القصور والضعف فيما يقوم به من عمل.	٠,٥٤	٠,٣٢	٠,٢٨	٠,٨٤
٣٠. يمتلك المدير رؤية دقيقة لإكتشاف المشكلات التى يعانى منها الآخرون فى العمل.	٠,٢٢	٠,٥٢	٠,١٣	٠,٧٧
قيمة الجذر الكامن بعد التدوير.	**٥٧,٢٣**	**٣٩,٥٤**	**٢٨,١٥**	**١٤,٧٨**
نسبة التباين التى يفسرها كل عامل مستخرج.	**٧٨,٥٥**	**٦٦,١٩**	**٤٢,٢٧**	**٣٠,١١**
نسبة التباين التراكمى.	**٧٨,٥٥**	**٨١,٥١**	**٨٩,١٢**	**٩١,٠٣**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول السابق يمكن تفسير نتائج أسلوب تحليل العوامل لمقياس الإبداع لدي العاملين على النحو الآتي:

- أن هناك عدداً كبيراً من المتغيرات التي خضعت للتحليل، وتمتلك معاملات ارتباط عالية، وبالتالي يمكن أن تشكل عدداً من الأبعاد أو العوامل الرئيسية المستقلة التي يمكن الإبقاء عليها لصلاحيتها في قياس ما يجب قياسه.

- أن الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاصة بمستوي الإبداع لدي العاملين تمثلت في أربعة عوامل مستقلة تضم ٣٠ متغير، ولقد تم اختيار هذه المتغيرات لتشكيل العوامل الأربعة على أساس معاملات التحميل.
- أن هناك عوامل رئيسة مستخرجة من المتغيرات الأصلية الخاصة بالإبداع الإداري ممثلة فى أربعة عوامل هى :

- **العامل الأول : الطلاقة** : وتضم العبارات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) وقد بلغت قيمة الجذر الكامن لهذا العامل بعد التدوير (٥٧,٢٣) وبلغت نسبة التباين التى يفسرها هذا العامل (٧٨,٥٥%).
- **العامل الثانى : المرونة** : وتضم العبارات (١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) وقد بلغت قيمة الجذر الكامن لهذا العامل بعد التدوير (٣٩,٥٤) وبلغت نسبة التباين التى يفسرها هذا العامل (٦٦,١٩%).
- **العامل الثالث : الأصالة** : وتضم العبارات (٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤) وقد بلغت قيمة الجذر الكامن لهذا العامل بعد التدوير (٢٨,١٥) وبلغت نسبة التباين التى يفسرها هذا العامل (٤٢,٢٧%).
- **العامل الرابع : الحساسية للمشكلات** : وتضم العبارات (٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠) وقد بلغت قيمة الجذر الكامن لهذا العامل بعد التدوير (١٤,٧٨) وبلغت نسبة التباين التى يفسرها هذا العامل (٣٠,١١%).

- كانت نسبة التباين المفسر بواسطة العوامل المستخلصة مجتمعة قريبة من الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (٦٠%) أو أقل، وكافة نسب التباين التي يفسرها كل عامل من العوامل تفوق ٠,٠٥% المطلوبة في العلوم الاجتماعية.
- ساهمت العوامل المستخرجة في تفسير نحو ٩١.٠٣% من التباين الكلي في المتغيرات الأصلية التي خضعت للتحليل، وتشير هذه النتيجة إلى نجاح أسلوب تحليل العوامل في استخراج الأبعاد الرئيسية في البيانات الخاضعة للتحليل والخاصة بمستوي الإبداع لدي العاملين.

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج استخدام أسلوب تحليل العوامل يتضح أن المقياس الخاضع للدراسة يتمتع بدرجة عالية من الصلاحية لمحتوياته في قياس مستوي الإبداع الإداري لدي العاملين في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية.

ثاني عشر : معدل الاستجابة علي قوائم الاستقصاء :

بلغت أعداد المستقصى منهم (وكيل المدرسة، ومعلم أول، ومعلم) بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية، والتى تم توزيع استمارة الاستقصاء عليهم ٣٩٨ فرداً. ويمكن توضيح معدلات استجابة (نسبة الردود) للمستقصى منهم لقائمة الاستقصاء الموجهة إليهم من خلال الجدول التالى.

جدول رقم (٥)معدلات استجابة المستقصى منهم بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة للاستقصاء

المستقصى منهم	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعدة	عدد القوائم الصحيحة	معدل الاستجابة
وكيل المدرسة، معلم أول، معلم	٣٩٨	٣٨١	١٠	٣٧١	%٩٥,٧٣

يتضح من بيانات الجدول السابق أن عدد القوائم المستلمة التى تمكّن الباحث من تجميعها بلغت (٣٨١) قائمة استقصاء بنسبة (٩٥,٧٣%)، وهى نسبة مقبولة فى البحوث الإجتماعية، وذلك لاستخدام الباحثة الاستقصاء من خلال المقابلة الشخصية والتى تتميز بارتفاع نسبة المشاركة والدقة الناتجة عن توفير أكبر قدر من الوضوح لقائمة الاستقصاء أثناء المقابلة. وتعكس نسبة (٩٥,٧٣%) التمثيل الصادق للبيانات واختبار التحليل الإحصائى.

وقد تم استبعاد عدد (١٠) قوائم استقصاء إما لعدم اكتمال البعض منها أو لعدم الثقة فى إجابات البعض الآخر، وبالتالى بلغت أعداد القوائم الصحيحة والصالحة للتحليل الإحصائى (٣٧١) قائمة استقصاء من المستقصي منهم (وكيل المدرسة، معلم أول، معلم) بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية محل الدراسة.

ثالث عشر : العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة :

تم حساب معامل الارتباط البسيط (بيرسون Pearson) بين متغيرات الدراسة، وذلك للتعرف على قوة واتجاه ومعنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة (نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين)، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية وتدل الإشارة السلبية على أن العلاقة عكسية، ويوضح الجدول الآتي رقم (٦) مصفوفة معاملات الارتباط بين نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات) :

جدول رقم (٦)

مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة

المتغيرات		نمط القيادة الأوتوقراطية	الإبداع لدي العاملين			
			الطلاقة	المرونة	الأصالة	الحساسية للمشكلات
نمط القيادة الأوتوقراطية		١	٠,٦٥٨**	-٠,٧٢٣*	٠,٩٦١*	٠,٥٤٣**
الإبداع لدي العاملين	الطلاقة		١	٠,٨٣٥*	٠,٧٧٣**	٠,٦٩٨**
	المرونة			١	٠,٨٩٤**	٠,٨٠٧*
	الأصالة				١	٠,٩٢١**
	الحساسية للمشكلات					١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

** تشير إلي معامل الارتباط ذي دلالة إحصائية عند ٠,٠١ .

* تشير إلي معامل الارتباط ذي دلالة إحصائية عند ٠,٠٥ .

ن=٣٧١ مفردة .

ويضح من مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة ما يأتي :

- وجود علاقة ارتباط عكسي بين نمط القيادة الأوتوقراطية والطلاقة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٥٨)، وجميعها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

- وجود علاقة ارتباط عكسي بين نمط القيادة الأوتوقراطية والمرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٧٢٣)، وجميعها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.
- وجود علاقة ارتباط عكسي بين نمط القيادة الأوتوقراطية والأصالة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٩٦١)، وجميعها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.
- وجود علاقة ارتباط عكسي بين نمط القيادة الأوتوقراطية والحساسية للمشكلات كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٤٣)، وجميعها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١.
- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين أبعاد الإبداع لدي العاملين، ونجد أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠,٦٩٨) ، (٠,٩٢١).
- ومن جهة أخري تؤكد هذه العلاقة الارتباطية علي صدق العبارات في قياس نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين وذلك في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، وأنها مرتبطة ارتباطاً حقيقياً غير راجع للصدفة، وأنها متسقة مع الأبعاد الداخلية في تمثيلها.
- وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن تحليل الارتباط يعطي مؤشراً مبدئياً عن مدي وجود علاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين، إلا أن الحكم بمدي تأثير كل بُعد من أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية علي الإبداع لدي العاملين متروك لنتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعدد.

ولأغراض التحليل الإحصائى ولغرض التحقق من نوع وقوة العلاقة بين نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات) بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، وتحديد الأهمية النسبية لنمط القيادة الأوتوقراطية وفقاً لعلاقتها بالإبداع لدي العاملين، تم تطبيق أسلوب تحليل الارتباط والانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis.

وأظهرت نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (٧) أن أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية مجتمعة ترتبط إيجابياً معنوياً ببعض أبعاد الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والأصالة، والحساسية للمشكلات)، وذلك بمعامل ارتباط متعدد إيجابى يبلغ (٠,٤٣٢، ٠,٥٣٣، ٠,٦٤٥، ٠,٦٧٣) على الترتيب، وبلغت قيمة "ف" (٦,١١١، ٧,٤٢٦، ٧,٦١٤، ٨,١٠١) على الترتيب وهى ذات دلالة إحصائية، كما وُجد أن أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية مجتمعة ترتبط سلبياً معنوياً مع بُعد المرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، وذلك بمعامل ارتباط متعدد سلبي يبلغ (-٠,٤٩٨)، وبلغت قيمة "ف" (٦,٥١٣) وهى ذات دلالة إحصائية، ويعنى ذلك قبول نموذج الانحدار، كما بلغ قيمة معامل التحديد لأبعاد الإبداع لدي العاملين (٠,١٨٧، ٠,٢٤٨، ٠,٢٨٤، ٠,٤١٦، ٠,٤٥٣) عند مستوى معنوية ٠,٠١ على الترتيب وهو ما يعنى أن أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية تسهم بنسبة (١٨,٧%، ٢٤,٨%، ٢٨,٤%، ٤١,٦%، ٤٥,٣%) فى تفسير التباين فى أبعاد الإبداع لدي العاملين على الترتيب.

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعدد لتأثير نمط القيادة الأوتوقراطية على الإبداع لدي العاملين بالمدارس محل الدراسة

أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية	الإبداع لدي العاملين	معامل الانحدار Beta	قيمة (t) ومستوى المعنوية	قيمة (f) ومستوى المعنوية	معامل الارتباط المتعدد R	معامل التحديد R^2
نمط القيادة الأوتوقراطية	الطلاقة	٠,٢١١	٣,٤٦٣ (٠,٠٠٥)	٦,١١١ (٠,٠٠٠)	٠,٤٣٢	٠,١٨٧
نمط القيادة الأوتوقراطية	المرونة	-٠,٢٣٥	-٣,٥٢٤ (٠,٠٠٣)	-٦,٥١٣ (٠,٠٠٠)	-٠,٤٩٨	٠,٢٤٨
نمط القيادة الأوتوقراطية	الأصالة	٠,٢٤٣	٣,٧١٣ (٠,٠٠٢)	٧,٤٢٦ (٠,٠٠٠)	٠,٥٣٣	٠,٢٨٤
نمط القيادة الأوتوقراطية	الحساسية للمشكلات	٠,٢٥٥	٣,٩١٧ (٠,٠٠٢)	٧,٦١٤ (٠,٠٠٠)	٠,٦٤٥	٠,٤١٦
نمط القيادة الأوتوقراطية	الإبداع لدي العاملين	٠,٢٧٨	٣,٩٧٨ (٠,٠٠١)	٨,١٠١ (٠,٠٠٠)	٠,٦٧٣	٠,٤٥٣

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى.

وأوضحت نتائج الجدول أن نمط القيادة الأوتوقراطية يمكن أن يفسر حوالي (٠,٤٥٣%) (وفقاً لمعامل التحديد في النموذج R^2) من التباين الكلي في الإبداع لدي العاملين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة. وأن جميع معاملات الانحدار لأبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية ذات

إشارة موجبة وفقاً لاختبار (ت)، فيما ما يخص بُعد المرونة، ويؤكد ذلك وجود علاقة معنوية بين درجة توافر أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين بأبعاده المتمثلة فى (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات) بالمدارس محل الدراسة.

وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض الأول بعد أن تبين من نتائج اختبار تحليل الانحدار بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية.

رابع عشر : قياس وتحليل وجود إختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية :

يتناول هذا الجزء اختبار فرض الدراسة، والقائل "لا توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية". تم تقييم نمط القيادة الأوتوقراطية من خلال الإجابة على مقياس القيادة الأوتوقراطية والذي يضم ٢٠عبارة، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم (٨) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لنمط القيادة الأوتوقراطية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المقياس العام لنمط القيادة الأوتوقراطية	**٣.٥٦٤**	**٠.٩٤٦**
١. يصدر مدير المدرسة الأوامر للمعلمين دون السماح لأحد بمخالفتها.	٤.١٦	٠.٩٢٦
٢. يعتمد مدير المدرسة علي العقوبات في توجيه سلوك المعلمين.	٣.٩٢	١.٠٦
٣. هناك متابعة من قبل مدير المدرسة لأداء المعلمين خطوة بخطوة.	٣.٩٩	١.١٠٨
٤. يعمل مدير المدرسة باستقلالية تامة بإتخاذ القرار.	٣.٥١	١.٢٧٤
٥. يؤكد مدير المدرسة علي الالتزام بالمواعيد المحددة للعمل.	٣.٦١	١.٢٩١
٦. يتحدث مدير المدرسة دائماً كممثل للمجموعة في إجتماعات خارجية.	٣.٨٤	١.١٤٥
٧. يعتمد مدير المدرسة علي أسلوب الأمر في تعامله مع المعلمين.	٣.٩٢	٠.٦٨٧
٨. يتصرف مدير المدرسة دون استشارة أحد من المعلمين.	٣.٥١	١.٢٢٣
٩. يعد مدير المدرسة المناقشة وإبداء الرأي مضيعة للوقت.	٣.٧٥	١.١١٨
١٠. يتولي مدير المدرسة حل المشكلات ودراستها بنفسه.	٣.٨٢	١.١٨

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١١. يسعي مدير المدرسة إلى تطبيق تعليماته بحذافيرها.	٤.٠٧	١.٠٢٤
١٢. يشجع مدير المدرسة علي تفعيل قنوات الاتصال الرسمية مع المعلمين.	٣.٩٥	٠.٦٩٢
١٣. يراعي مدير المدرسة ظروف المعلمين عند توزيعه للمسؤوليات.	٤.٠٨	١.٠٠٤
١٤. يحاول مدير المدرسة تركيز كل السلطات في يده ويحتفظ بنفسه القيام بكل صغيرة وكبيرة بمفرده.	٤.٢	٠.٩٧٢
١٥. يظهر مدير المدرسة المرونة في تعامله مع المعلمين.	٤.١٨	٩٧١.٠
١٦. يناقش مدير المدرسة أفكاره الجديدة مع المعلمين.	٤.١١	١.٠١٢
١٧. يكون مدير المدرسة حازماً في إتخاذ القرارات.	٤.١١	٠.٩٤٧
١٨. يسمح مدير المدرسة للمعلمين بالتأجيل في أداء العمل.	٣.٤٣	١.٢٤٤
١٩. يركز مدير المدرسة علي اللوم وتصيّد الأخطاء في تأدية الواجبات.	٤.١١	١.٠٠١
٢٠. يشارك مدير المدرسة المعلمين في وضع رؤية المدرسة ورسالتها.	٤.١٢	٠.٩٧٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

حيث تبيّن أن مستوي اتجاهات المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية متوسط إلى حد ما، حيث بلغ قيمة الوسط الحسابي للمقياس العام للقيادة الأوتوقراطية (٣,٦٥٤) بانحراف معياري قدره (٠,٩٤٦).

وتقوم الباحثة بعرض مدى وجود اختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية وذلك باختلاف العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، وذلك علي النحو الآتي:

(١) مدى وجود اختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية باختلاف النوع :

لاختبار معنوية الفروق بين الذكور والإناث تم إجراء اختبار T-Test كعينتين مستقلتين مصحوباً باختبار ليفين (الاختبار المتجانس) وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (٩) أن الفروق في أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية التي ترجع إلى النوع هي فروق جوهرية لصالح الذكور، حيث بلغت قيمة ت (٣,١١٩)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٥%).

جدول رقم (٩) المتوسطات، وقيمة ومعنوية اختبار الفروق فى نمط القيادة الأوتوقراطية باختلاف النوع باستخدام اختبار (Independent T-Test)

نمط القيادة الأوتوقراطية	النوع	المتوسط	الانحراف المعيارى	ت	المعنوية
نمط القيادة الأوتوقراطية	ذكر	٣.٧٢٠	٠.٩١١	٣.١١٩	٠,٠٠٧
	أنثى	٣.٥٣٣	٠.٨٠٧		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

(٢) مدى وجود اختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية باختلاف مستوي التعليم :

اختُبِر مدى وجود فروق في مدى الاتفاق بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية في المدارس محل الدراسة، ومدى جوهرية هذه الفروق، وذلك بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية البارماترية، باستخدام اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه ANOVA One-Way وحساب قيمة ف ومعنوية الاختبار. وأوضحت النتائج كما هو مبين فى جدول رقم (١٠) أن الفروق في نمط القيادة الأوتوقراطية التي ترجع إلى مستوي التعليم هي فروق جوهرية لصالح الحاصلين علي الدراسات العليا يليها الحاصلين علي مؤهل عالي يليها الحاصلين علي المؤهل المتوسط طبقاً لاختبار توكى بمعنوية اختبار أقل من ٠.٠٥، حيث قيمة ف (١٢.٧٦٧)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٩%).

جدول رقم (١٠) المتوسطات، وقيمة ومعنوية اختبار الفروق فى نمط القيادة الأوتوقراطية باختلاف مستوي التعليم باستخدام اختبار ANOVA One-Way

نمط القيادة الأوتوقراطية	مستوي التعليم	المتوسط	الانحراف المعياري	ف	المعنوية
نمط القيادة الأوتوقراطية	مؤهل متوسط	٣.٤٣٩	٠.٨٢٢	١٢.٧٦٧	٠,٠٠٠
	مؤهل عالي	٣.٧٢٦	٠.٩٩٢		
	دراسات عليا	٩١٠.٣	٠.٩٥٧		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

(٣) مدى وجود اختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية باختلاف عدد سنوات العمل :

تم اختبار مدى وجود فروق بين المستقصي منهم فيما يتعلق بنمط القيادة الأوتوقراطية في المدارس محل الدراسة، ومدى جوهرية هذه الفروق، بالاعتماد على اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (ANOVA One Way test)، وحساب قيمة ف ومعنوية الاختبار أن الفروق في نمط القيادة الأوتوقراطية لصالح الذين يتراوح سنوات عملهم (من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة) يليها الذين يتراوح سنوات عملهم (من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات)، ثم (١٥ سنة فأكثر)، ثم (أقل من ٥ سنوات) طبقاً لاختبار توكى بمعنوية اختبار أقل من ٠.٠٥، حيث قيمة ف بين (٤.٧٣٩)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٥%).

جدول رقم (١١) المتوسطات، وقيمة ومعنوية اختبار الفروق فى نمط القيادة الأوتوقراطية باختلاف عدد سنوات العمل باستخدام اختبار ANOVA One-Way

نمط القيادة الأوتوقراطية	عدد سنوات العمل	المتوسط	الانحراف المعيارى	ف	المعنوية
نمط القيادة الأوتوقراطية	أقل من ٥ سنوات	٣.١٧١	٠.٦٤٩	٤.٧٣٩	٠.٦٦٩
	من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات	٤.١٦٢	٠.٦٤٦		
	من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة	٤.٤٥٥	٠.٥٨٣		
	١٥ سنة فأكثر	٣.٢٩٠	٠.٦٧٨		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

وبناءً على ما سبق يمكن قبول الفرض البديل من الدراسة بشكل جزئى، والقائل: بأنه توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية.

خامس عشر : قياس وتحليل وجود إختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين :

يتناول هذا الجزء اختبار فرض الدراسة، والقائل "لا توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية". تم تقييم مستوي

الإبداع لدي العاملين من خلال الإجابة على مقياس الإبداع لدي العاملين والذي يضم ٣٠عبارة، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم (١٢) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للإبداع لدي العاملين

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المقياس العام للإبداع لدي العاملين	**٣.٥٤٢**	**٠.٧٨٦**
أولاً : الطلاقة :	**٣.٢١**	**٠.٩٤٧**
١. يمتلك المدير القدرة على تقديم أكثر من فكرة خلال فترة زمنية واحدة.	٣.٦١	١.٢٩١
٢. يجد المدير سهولة فى التعبير عن أفكاره.	٣.٥٩	٠.٧٨٨
٣. يمتلك المدير القدرة الكافية لاستحضار أكبر عدد ممكن من الألفاظ التعبيرية ذات المعنى الواحد للدلالة على فكرة واحدة.	٣.٦٧	٠.٦٨٩
٤. يمتلك المدير قدرة التفكير السريع لحل مشكلات فى مختلف الظروف.	٢.٩٢	١.٠٦
٥. يمتلك المدير مهارات التواصل لإقناع الآخرين بأفكاره.	٣.٤٣	١.١٤٥
٦. يمتلك المدير القدرة على التعبير عن أفكاره بطلاقة.	٢.٦٥	٠.٩١١
ثانياً : المرونة :	**١.٦٥**	**٠.٩٢٠**
٧. يصوغ المدير أفكاره فى كلمات مفيدة تتناسب مع المواقف.	٢.٤٢	٠.٨٨٣
٨. يقترح المدير أساليب جديدة لأداء العمل من أجل نجاح المنظومة بأكملها.	١.٥٨	٠.٩٨١
٩. يحرص المدير على إحداث تغييرات فى أساليب العمل فى كل فترة.	١.١٣	١.٠١٢
١٠. يمتلك المدير القدرات اللازمة لإنجاز مهامه المكلف بها من قبل إدارة المدرسة.	٢.٣٠	٠.٧٠١
١١. عندما يقتنع المدير بصحة الموقف لا يتردد في تغييره.	١.٤٨	٠.٨٨٣
١٢. يحرص المدير على تبنى أفكار جديدة حتى وإن واجهته صعوبات فى تطبيقها.	١.٦٤	٠.٧٨٥
١٣. ينظر المدير للمواقف والتغيرات المحيطة بنظرة شاملة متكاملة.	٢.١٨	٠.٩٧١
١٤. يهتم المدير بمعرفة مختلف الآراء للإستفادة منها.	٢.١٠	٠.٦٣
ثالثاً : الأصالة :	**٣.٩٥**	**٠.٦٩٢**
١٥. يبتعد المدير عن تكرار ما يفعله الآخرون فى حل مشكلات العمل.	٢.٩٩	١.١٠٨
١٦. يتقبل المدير النقد البنّاء الذى يسهم فى تطوير العمل.	٢.٥١	١.٢٧٤
١٧. يسعي المدير للوصول إلى الأفكار والإقتراحات التى تساهم فى حل المشكلات.	٣.٤٣	١.٢٤٤
١٨. ينتهج المدير التفكير المنطقى لحل المشكلات الإدارية التى تواجهه.	٣.٣٤	١.٢٠٨
١٩. يمتلك المدير القدرة على تنظيم أفكاره.	٣.٣٧	١.٢٦٧

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٠. لدى المدير رؤية دقيقة لحل المشكلات.	٢.٥١	١.٢٢٣
٢١. يتمتع المدير بمهارة فائقة فى النقاش والحوار.	٢.٩٣	١.٠٧١
٢٢. يتبني المدير طرقاً جديدة فى العمل خوفاً من الفشل.	٣.١١	١.٠٠١
رابعاً : الحساسية للمشكلات :	**٣.٠٨**	**١.٠٠٤**
٢٣. يستطيع المدير حل المشكلات التى تواجهه فى مجال العمل.	٣.٣٤	٠.٩٧٤
٢٤. يمتلك المدير القدرة على الحجة والإقناع.	٣.٠٧	١.٠٢٤
٢٥. ينجز المدير أعماله بأسلوب متجدد.	٢.٨٤	٠.٩٧٢
٢٦. يتنبأ المدير بمشكلات العمل قبل حدوثها.	٣.٧٥	١.١١٨
٢٧. يخطط المدير لمواجهة مشكلات العمل التى يمكن حدوثها.	٣.٤٥	١.١٨
٢٨. يستطيع المدير توقع الحل المناسب لمشكلات العمل.	٣.١١	٠.٦٨٧
٢٩. يحرص المدير على معرفة أوجه القصور والضعف فيما يقوم به من عمل.	٣.٤٥	١.٠٣
٣٠. يمتلك المدير رؤية دقيقة لإكتشاف المشكلات التى يعانى منها الآخرون	٣.٦٥	٠.٩٢٦

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

حيث تبيّن أن مستوي اتجاهات المستقصي منهم نحو مستوي الإبداع لدي العاملين متوسط نسبياً إلى حد ما، حيث بلغ قيمة الوسط الحسابي للمقياس العام للإبداع لدي العاملين (٣,٥٤٢) بانحراف معياري قدره (٠,٧٨٦). وبالنسبة لأبعاد الإبداع لدي العاملين فإن مستوي اتجاهات المستقصي منهم تجاه تلك الأبعاد (الطلاقة، والأصالة، والحساسية للمشكلات) متوسط نسبياً فيما عدا بُعد المرونة، حيث يكون مستوي اتجاهات المستقصي منهم تجاهه ضعيف نسبياً.

وتقوم الباحثة بعرض مدى وجود اختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو مستوي الإبداع لدي العاملين وذلك باختلاف العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، وذلك علي النحو الآتي:

(١) مدى وجود اختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو مستوي الإبداع لدي العاملين باختلاف النوع :

اختُبِر مدى وجود فروق بين المستقصي منهم في مدى الاتفاق علىمستوي الإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة، ومدى جوهرية هذه الفروق، وذلك بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية البارماترية، باستخدام اختبار ت لعينتين مستقلتين (Independent T-Test) وحساب قيمة ت ومعنوية الاختبار. وأوضحت النتائج كما هو مبين فى جدول رقم (١٣) أن الفروق في أبعاد الإبداع لدي العاملين التي ترجع إلى النوع هي فروق جوهرية، حيث بلغت قيمة ت بين (٥.٣٢٣)، وهي قيم غير معنوية عند درجة ثقة (٩٩%)، وبلغت معنوية الاختبار (١%).

جدول رقم (١٣) المتوسطات، وقيمة ومعنوية اختبار الفروق فى الإبداع لدي العاملين باختلاف النوع باستخدام اختبار (Independent T-Test)

الإبداع لدي العاملين	النوع	المتوسط	الانحراف المعيارى	ت	المعنوية
الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات)	ذكر	٤.٠٠٢	٠.٤٧٩	٥.٣٢٣	٠.٠٠١
	أنثى	٣.٧٨٣	٠.٦٦٦		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

(٢) مدى وجود اختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو رضا العملاء عن الخدمات المصرفية باختلاف مستوي التعليم :

اختُبِار مدى وجود فروق في مدى الاتفاق على مستوي الإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة، ومدى جوهرية هذه الفروق، وذلك بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية البارماترية، باستخدام اختبار تحليل التباين احادى الاتجاهANOVA One-Way وحساب قيمة ف ومعنوية الاختبار. وأوضحت النتائج كما هو مبين فى جدول رقم (١٤) أن الفروق في أبعاد الإبداع لدي العاملين التي ترجع إلى مستوي التعليم هي فروق جوهرية لصالح الحاصلين علي الدراسات العليا يليها الحاصلين علي مؤهل عالي يليها الحاصلين علي المؤهل المتوسط طبقاً لاختبار توكى بمعنوية اختبار أقل من ٠.٠٥، حيث قيمة ف (١١.٩١٣)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٩%)، وبلغت معنوية الاختبار (١%).

جدول رقم (١٤) المتوسطات، وقيمة ومعنوية اختبار الفروق فى الإبداع لدي العاملين باختلاف مستوي التعليم باستخدام اختبار ANOVA One-Way

الإبداع لدي العاملين	مستوي التعليم	المتوسط	الانحراف المعياري	ف	المعنوية
الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات)	مؤهل متوسط	٣.٤٢٨	٠.٨٥١	١١.٩١٣	٠.٠٠٠
	مؤهل عالي	٣.٦٤٥	٠.٧٨٦		
	دراسات عليا	٤.٠٣٤	٠.٨٤٩		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

(٣) مدى وجود اختلافات في اتجاهات المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين باختلاف عدد سنوات العمل :

تم اختبار مدى وجود فروق بين المستقصي منهم فيما يتعلق بالإبداع لدي العاملين في المدارس محل الدراسة، ومدى جوهرية هذه الفروق، بالاعتماد على اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (ANOVA One Way test)، وحساب قيمة ف ومعنوية الاختبار أن الفروق في الإبداع لدي العاملين الذين يتراوح سنوات عملهم (من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة) يليها الذين يتراوح سنوات عملهم (من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات)، ثم (١٥ سنة فأكثر)، ثم (أقل من ٥ سنوات) طبقاً لاختبار توكى بمعنوية اختبار أقل من ٠.٠٥، حيث قيمة ف بين (٨.٩٢١)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٥%).

جدول رقم (١٥) المتوسطات، وقيمة ومعنوية اختبار الفروق فى الإبداع لدي العاملين باختلاف عدد سنوات العمل باستخدام اختبار ANOVA One-Way

الإبداع لدي العاملين	عدد سنوات العمل	المتوسط	الانحراف المعيارى	ف	المعنوية
الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات)	أقل من ٥ سنوات	٣.١٣٤	٠.٨٥٢	٨.٩٢١	٠.١٧٨
	من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات	٣.٧٢٥	٠.٧٨٣		
	من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة	٤.٢٣٦	٠.٩٦٤		
	١٥ سنة فأكثر	٣.٤٤٠	٠.٧٦٥		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

وبناءً على ما سبق يمكن قبول الفرض البديل من الدراسة بشكل جزئى، والقائل: بأنه توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين ترجع إلي العوامل الديموجرافية

والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية.

سادس عشر : نتائج البحث :

توصل البحث إلى تحقيق مجموعة الأهداف التى تم الإشارة إليها، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التى تستحق الدراسة والاهتمام من جانب المسئولين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، وتتلخص أهم النتائج فيما يأتى :

(١) **نتائج الفرض الأول** : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة الأوتوقراطية ومستوي الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية، حيث أن :

- وجود علاقة ارتباط طردي بين نمط القيادة الأوتوقراطية والطلاقة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٥٨).
- وجود علاقة ارتباط عكسي بين نمط القيادة الأوتوقراطية والمرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٧٢٣).
- وجود علاقة ارتباط طردي بين نمط القيادة الأوتوقراطية والأصالة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٩٦١).
- وجود علاقة ارتباط طردي بين نمط القيادة الأوتوقراطية والحساسية للمشكلات كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٤٣)..
- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين أبعاد الإبداع لدي العاملين، ونجد أن معاملات الارتباط تراوحت بين (٠,٦٩٨) ، (٠,٩٢١).
- وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Taherinia, et al 2021) حيث وُجد هناك علاقة طردية بين القيادة الأوتوقراطية وأبعاد الإبداع الإداري، ولكن اختلفت الدراسة الحالية معها في وجود علاقة عكسية بين نمط القيادة الأوتوقراطية والمرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين ويرجع ذلك لاختلاف طبيعة مجتمع البحث الحالي.
- أن أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية مجتمعة ترتبط إيجابياً معنوياً ببعض أبعاد الإبداع لدي العاملين (الطلاقة، والأصالة، والحساسية للمشكلات)، وذلك بمعامل ارتباط متعدد إيجابى يبلغ

(٠,٤٣٢، ٠,٥٣٣، ٠,٦٤٥، ٠,٦٧٣) على الترتيب، وبلغت قيمة "ف" (٦,١١١، ٧,٤٢٦، ٧,٦١٤، ٨,١٠١) على الترتيب وهى ذات دلالة إحصائية، كما وُجد أن أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية مجتمعة ترتبط سلبياً معنوياً مع بُعد المرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين، وذلك بمعامل ارتباط متعدد سلبي يبلغ (-٠,٤٩٨)، وبلغت قيمة "ف" (٦,٥١٣) وهى ذات دلالة إحصائية، ويعنى ذلك قبول نموذج الانحدار، كما بلغ قيمة معامل التحديد لأبعاد الإبداع لدي العاملين (٠,١٨٧، ٠,٢٤٨، ٠,٢٨٤، ٠,٤١٦، ٠,٤٥٣) عند مستوى معنوية ٠,٠١ على الترتيب.

- أن أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية تسهم بنسبة (١٨,٧%، ٢٤,٨%، ٢٨,٤%، ٤١,٦%، ٤٥,٣%) فى تفسير التباين فى أبعاد الإبداع لدي العاملين على الترتيب. وتري الباحثة أن تلك النسب ضعيفة إلي حد ما لتحقيق مستوي الإبداع لدي العاملين بالمدارس محل الدراسة.
- أن أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية تسهم بنسبة (١٨,٧%، ٢٤,٨%، ٢٨,٤%، ٤١,٦%، ٤٥,٣%) فى تفسير التباين فى أبعاد الإبداع لدي العاملين على الترتيب.
- أن نمط القيادة الأوتوقراطية يمكن أن يفسر حوالي (٠,٤٥٣%) (وفقاً لمعامل التحديد في النموذج R^2) من التباين الكلي في الإبداع لدي العاملين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة. وأن جميع معاملات الانحدار لأبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية ذات إشارة موجبة وفقاً لاختبار (ت)، فيما ما يخص بُعد المرونة، ويؤكد ذلك وجود علاقة معنوية بين درجة توافر أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية والإبداع لدي العاملين بأبعاده المتمثلة فى (الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات) بالمدارس محل الدراسة.

(٣) **نتائج الفرض الثاني** : توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية، وتتفق تلك النتيجة مع نتيجة دراسة (حسن، ٢٠١٩) إلا أنها اختلفت مع دراسة (الياس، ٢٠٢٠) لمتغيرات النوع والخبرة في العمل والدرجة العلمية، وهذا قد يرجع إلي اختلاف مجال تطبيق كل دراسة.

حيث أن :

- أن مستوي إدراك المستقصي منهم (وكيل المدرسة، ومعلم أول، ومعلم) متوسط نسبياً لنمط القيادة الأوتوقراطية كأحد أنماط القيادات التعليمية بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، حيث يصدر مدير المدرسة الأوامر للمعلمين دون السماح لأحد بمخالفتها، ويعتمد علي العقوبات في توجيه سلوك المعلمين، وهناك متابعة من قبل مدير المدرسة لأداء المعلمين خطوة بخطوة، ويعمل باستقلالية تامة بإتخاذ القرار، ويؤكد علي الالتزام بالمواعيد المحددة للعمل، ويتحدث دائماً كممثل للمجموعة في إجتماعات خارجية، كما أنه يعتمد علي أسلوب الأمر في تعامله مع المعلمين، ويتصرف دون استشارة أحد من المعلمين، ويعتبر المناقشة وإبداء الرأي مضيعة للوقت، ويتولي مدير المدرسة حل المشكلات ودراستها بنفسه، ويسعي إلى تطبيق تعليماته بحذافيرها، ولا يشجع علي تفعيل قنوات الاتصال الرسمية مع المعلمين، ويراعي ظروف المعلمين عند توزيعه للمسؤوليات، ويحاول تركيز كل السلطات في يده ويحتفظ بنفسه القيام بكل صغيرة وكبيرة بمفرده، ويظهر المرونة في تعامله مع المعلمين، ولا يناقش أفكاره الجديدة مع المعلمين، ويكون مدير المدرسة حازماً في إتخاذ القرارات، ولا يسمح للمعلمين بالتأجيل في أداء العمل، ويركز بدرجة بسيطة علي اللوم وتصيّد الأخطاء في تأدية الواجبات، ولا يشارك مدير المدرسة المعلمين في وضع رؤية المدرسة ورسالتها.
- وجود إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية وفقاً للنوع، حيث أن الفروق في أبعاد نمط القيادة الأوتوقراطية التي ترجع إلى النوع هي فروق جوهرية لصالح الذكور، حيث بلغت قيمة ت (٣,١١٩)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٥%).
- وجود إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية وفقاً لمستوي التعليم، حيث أن أن الفروق في نمط القيادة الأوتوقراطية التي ترجع إلى مستوي التعليم هي فروق جوهرية لصالح الحاصلين علي الدراسات العليا يليها الحاصلين علي مؤهل عالي يليها الحاصلين علي المؤهل المتوسط طبقاً لاختبار توكى بمعنوية اختبار أقل من ٠.٠٥، حيث قيمة ف (١٢.٧٦٧)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٩%).
- وجود إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو نمط القيادة الأوتوقراطية وفقاً لعدد سنوات العمل، حيث أن أن الفروق في نمط القيادة الأوتوقراطية لصالح الذين يتراوح سنوات عملهم (من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة) يليها الذين يتراوح سنوات عملهم (من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات)، ثم (١٥ سنة فأكثر)، ثم (أقل من ٥ سنوات) طبقاً لاختبار توكى بمعنوية

اختبار أقل من ٠.٠٥، حيث قيمة ف بين (٤.٧٣٩)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٥%).

(٤) **نتائج الفرض الثالث** : توجد إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين ترجع إلي العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى (النوع، ومستوي التعليم، وعدد سنوات العمل) في مدارس التعليم الثانوي التجاري الفني في محافظة المنوفية، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات (متعب، ٢٠٢٠ □ الخالدي، ٢٠٢٢)، فلابد من تقييم وإنتاج وتنمية الأفكار وتحليلها ثم وتنفيذها، فهذه الأفكار تختلف في طبيعتها من شخص لآخر حسب ثقافته التعليمية أو خبرته في العمل أو نوعه.

حيث أن :

- أن مستوي إدراك المستقصي منهم (وكيل المدرسة، ومعلم أول، ومعلم) متوسط نسبياً لبُعد الطلاقة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، حيث يمتلك المدير القدرة على تقديم أكثر من فكرة خلال فترة زمنية واحدة، ويجد المدير سهولة فى التعبير عن أفكاره، ويمتلك القدرة الكافية لاستحضار أكبر عدد ممكن من الألفاظ التعبيرية ذات المعنى الواحد للدلالة على فكرة واحدة، بالإضافة إلي قدرة التفكير السريع لحل مشكلات فى مختلف الظروف، ومهارات التواصل لإقناع الآخرين بأفكاره، والقدرة على التعبير عن أفكاره بطلاقة.
- أن مستوي إدراك المستقصي منهم (وكيل المدرسة، ومعلم أول، ومعلم) ضعيف نسبياً لبُعد المرونة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، حيث من الضروري أن : يصوغ المدير أفكاره فى كلمات مفيدة تتناسب مع المواقف، ويقترح المدير أساليب جديدة لأداء العمل من أجل نجاح المنظومة بأكملها، ويحرص على إحداث تغييرات فى أساليب العمل فى كل فترة، ويمتلك القدرات اللازمة لإنجاز مهامه المكلف بها من قبل إدارة المدرسة، وبالتالي عندما يقتنع بصحة الموقف لا يتردد في تغييره، ويحرص المدير على تبنى أفكار جديدة حتى وإن واجهته صعوبات فى تطبيقها، وينظر المدير للمواقف والتغيرات المحيطة بنظرة شاملة متكاملة، ويهتم بمعرفة مختلف الآراء للإستفادة منها.

- أن مستوي إدراك المستقصي منهم (وكيل المدرسة، ومعلم أول، ومعلم) متوسط نسبياً لبُعد الأصالة كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، حيث يبتعد المدير عن تكرار ما يفعله الآخرون فى حل مشكلات العمل، ويتقبل المدير النقد البنّاء الذى يسهم فى تطوير العمل، ويسعي للوصول إلى الأفكار والإقتراحات التى تساهم فى حل المشكلات، وينتهج التفكير المنطقى لحل المشكلات الإدارية التى تواجهه، بالإضافة إلي امتلاكه القدرة على تنظيم أفكاره، لدى المدير رؤية دقيقة لحل المشكلات، والتمتع بمهارة فائقة فى النقاش والحوار، وتبني طرقاً جديدة فى العمل خوفاً من الفشل.
- أن مستوي إدراك المستقصي منهم (وكيل المدرسة، ومعلم أول، ومعلم) متوسط نسبياً لبُعد الحساسية للمشكلات كأحد أبعاد الإبداع لدي العاملين بمدارس التعليم الثانوي التجاري الفني محل الدراسة، حيث يستطيع المدير حل المشكلات التى تواجهه فى مجال العمل، فيمتلك القدرة على الحجة والإقناع، وينجز المدير أعماله بأسلوب متجدد، ويتنبأ بمشكلات العمل قبل حدوثها، ويخطط لمواجهة مشكلات العمل التى يمكن حدوثها، ويستطيع توقع الحل المناسب لمشكلات العمل، ويحرص على معرفة أوجه القصور والضعف فيما يقوم به من عمل، ويمتلك رؤية دقيقة لإكتشاف المشكلات التى يعانى منها الآخرون فى العمل.
- وجود إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين وفقاً للنوع، حيث أن الفروق في أبعاد الإبداع لدي العاملين التي ترجع إلى النوع هي فروق جوهرية، حيث بلغت قيمة ت بين (٥.٣٢٣)، وهي قيم غير معنوية عند درجة ثقة (٩٩%)، وبلغت معنوية الاختبار (١%).
- وجود إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين وفقاً لمستوي التعليم، حيث أن الفروق في أبعاد الإبداع لدي العاملين التي ترجع إلى مستوي التعليم هي فروق جوهرية لصالح الحاصلين علي الدراسات العليا يليها الحاصلين علي مؤهل عالي يليها الحاصلين علي المؤهل المتوسط طبقاً لاختبار توكى بمعنوية اختبار أقل من ٠.٠٥، حيث قيمة ف (١١.٩١٣)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٩%)، وبلغت معنوية الاختبار (١%).

- وجود إختلافات جوهرية بين المستقصي منهم نحو الإبداع لدي العاملين وفقاً لعدد سنوات العمل، حيث أن الفروق في الإبداع لدي العاملين الذين يتراوح سنوات عملهم (من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة) يليها الذين يتراوح سنوات عملهم (من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات)، ثم (١٥ سنة فأكثر)، ثم (أقل من ٥ سنوات) طبقاً لاختبار توكى بمعنوية اختبار أقل من ٠.٠٥، حيث قيمة ف بين (٨.٩٢١)، وهي قيم معنوية عند درجة ثقة (٩٥%).

سابع عشر : توصيات البحث :

في ضوء نتائج البحث ونتائج التحليل الإحصائى، ولتحقيق أهداف البحث، فقد تم تناول توصيات البحث في صورة خطة تشغيلية Action Plan علي النحو الآتي :

جدول رقم (١٦) توصيات البحث

التوصية	المسؤول عن التنفيذ	آليات التنفيذ	الوقت المطلوب للتنفيذ
ضرورة تطوير أسس ومعايير اختيار القيادات الإدارية، وإجراء تغيير جوهري علي طريقة ممارسة العملية القيادية.	مديرية التربية والتعليم الإدارة التعليمية	- التركيز علي اختيار أصحاب السمات الشخصية المهارات والخبرات التي تتناسب مع المركز القيادي. - تعزيز ممارسة نمط القيادة الديموقراطية بكل جوانبه لدي المديرين، ومشاركة المرؤوسين في صنع القرار، وذلك لما له من آثار إيجابية فهو يتيح لهم إمكانية التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، بما يتجاوز الانغلاق والتعصب الفكري. - إتخاذ إجراءات تصحيحية لممارسة نمط القيادة الأوتوقراطية خصوصاً أنه يمارس بدرجة مرتفعة إلي حد ما عند الذكور أكثر من الإناث، من خلال إقامة دورات تدريبية وورش عمل تطبيقية لتزويد المديرين بأهمية القيادات الإدارية وتأثيرها علي أفكار وسلوكيات المرؤوسين، وبيان أهمية مفاهيم الحوار والتسامح. - الاهتمام بالقواعد والمعايير العادلة والموضوعية عند ترشيح واختيار القيادات الإدارية المناسبة التي تسعي للارتقاء بمنظماتها وتحقيق الأمن الفكري داخلها، عن طريق تحقيق العدل بين الموظفين وتشجيع الحوار بينهم وإتاحة حرية الرأي والانفتاح والتفاعل الإيجابي مع الحضارات المختلفة والاستفادة منها بما يتناسب مع بيئتها.	من شهر إلي شهرين

التوصية	المسؤول عن التنفيذ	آليات التنفيذ	الوقت المطلوب للتنفيذ
دعم المرؤوسين وتمكينهم من المشاركة في العملية القيادية.	مديرية التربية والتعليم الإدارة التعليمية مدير المدرسة	- إتاحة الفرصة لهم لإبراز مهاراتهم واتخاذ الإجراءات التي تمكنهم من المساهمة في صنع القرار. - عقد برامج تدريبية لزيادة التوعية بمفهوم وأنماط القيادة الأخري مثل (نمط القيادة التحويلية، ونمط القيادة التمكينية، ونمط القيادة الخادمة، ونمط القيادة الديموقراطية). - عقد لقاءات إجتماعية غير رسمية بهدف تعزيز الثقة بين القيادات الإدارية بالمدارس الحكومية محل الدراسة وبين العاملين. - العمل على نشر القيم التنظيمية فى المدارس محل الدراسة من خلال عقد لقاءات مفتوحة. - تدريب وتأهيل القيادات الإدارية بالمدارس محل الدراسة على حل المشكلات وإدارة الصراع بين العاملين. - العمل علي تحقيق العدالة التنظيمية بجميع أبعادها المتمثلة في العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية وعدالة التعاملات. تحسين المناخ العام وجعله أكثر انفتاحاً وتقبلاً للرأي الآخر.	خلال شهر
ضرورة تشجيع المرؤوسين علي تحقيق مستويات مقبولة من الإبداع في المدارس محل الدراسة.	مديرية التربية والتعليم الإدارة التعليمية مدير المدرسة	- تفعيل مفهوم العلاقات الإنسانية بين المديرين والمرؤوسين لما في ذلك من أثر في تعزيز دافعية المرؤوسين وتدعيم إبداعهم في العمل. - إتخاذ الإجراءات الإدارية الكفيلة بمنع الضغوط السلبية علي المرؤوسين من قبل المديرين والتي تؤثر علي إبداعهم في العمل. - العمل علي توفير ظروف عمل مناسبة ومريحة للعاملين والتي يمكن أن تدعم وتعزز مستوي الإبداع لدي العاملين. - الاحترام والتقدير من جانب إدارة المدرسة لكافة العاملين بها، ومنح صلاحيات أوسع في العمل بها بما لا يتعارض مع أهداف ومصالح المدرسة. - التأكيد على ضرورة إقامة قنوات اتصال مفتوحة بين المستويات الإدارية العليا والعاملين بالشكل الذى يسمح بتوصيل وتوضيح رسالة المدارس وأهدافها.	خلال ٣ شهور

التوصية	المسؤول عن التنفيذ	آليات التنفيذ	الوقت المطلوب للتنفيذ
		- لكي تنجح القيادة الإدارية في تعزيز مستوي الإبداع لدي العاملين لابد عليها توفير الأجواء التنظيمية مساعدة علي خلق أفكار جديدة وكذلك تطبيقها. - تطبيق المفاهيم الخاصة بالقيادة الديموقراطية والحرة والتي تساهم في تعزيز مستويات الإبداع في المدارس محل الدراسة. - تعزيز الثقافة الأخلاقية وتهيئة بيئة عمل ومناخ أخلاقي ملائم يشجع علي الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية والتطوعية من خلال مراعاة الوضوح والدقة عند تحديد الأهداف بالشكل الذي يتلاءم مع المعايير والرؤية الأخلاقية، وتحديد أهداف ورؤية ورسالة أخلاقية واضحة. - تقديم برامج تدريبية للمستقصي منهم بالمدارس محل الدراسة فى المجالات السلوكية مثل مهارات التعامل مع الرؤساء والزملاء، ومهارات التفاوض والاتصال الفعّال. - ضرورة إتباع المديرين للتشغيل المتوازن للمعلومات فى التعاملات عند تقييم العاملين، من خلال عقد المناقشات المفتوحة مع العاملين وتقبّل وجهات النظر التى تتعارض مع مواقفهم الراسخة، وتشكيل فرق عمل من ذوى الخبرات للمساعدة فى تحليل البيانات المتعلقة بالعمل قبل التوصل إلى أى قرار، وعرض المعلومات بشكل موضوعى دون وجود غموض بها. - تحسين الشفافية فى العلاقات بين المديرين والمرؤوسين، من خلال منح الحوافز للعاملين بالمدارس محل الدراسة الذين يعبرون عن آرائهم وذلك لتشجيع الجميع على التعبير عن الأفكار، وعقد الاجتماعات الدورية لهم للإفصاح عن المعلومات وتبادلها بشكل علنى معهم والالتزام بتنفيذها وإخبارهم بالحقيقة حتى وإن كانت صعبة، وتفعيل دور نظم المعلومات الإدارية وذلك من أجل تحقيق سهولة التواصل معهم، وكذلك أن تكون القرارات مكتوبة وواضحة ولا تحتمل اللبس من أجل الابتعاد عن الغموض.	

قـائمة المراجــع

- الحضرمي، نوف خلف محمد (٢٠١٩)، النمط القادي السائد لدى قائدات المدارس الثانوية بمدينة مكة المكرمة وعلاقته بالالتزام التنظيمي للمعلمات .مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٨٣.
- الحلو، سخاء عثمان محمود، (٢٠١٨). درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية للقيادة الأوتوقراطية وعلاقتها بمستوي الصمت التنظيمي لدي المعلمين في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- الخالدى، خالد سعد نايف، (٢٠٢٢)، دور اداره الموارد البشرية الاستراتيجية في تنمية القدرات الابداعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- الساعدى، على، (٢٠٢٢)، دور استراتيجيات الابداع الاداري في تحسين الاداء الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- العياضي، عصام، سمير، بن سايح، (٢٠٢٠)، علاقة الأنماط القيادية بدافعية الإنجاز لدى مسيري الشركات الرياضية التجارية .مجلة الاستراتيجية والتنمية، ١١(٣).
- الفيفي، علي بن أحمد. (٢٠١٥)، .الأنماط القيادية وعلاقتها بضغوط العمل من وجهة نظر العاملين بجوازات منطقة جازان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- المطيري & محمد بن صنيتان (٢٠١٧)، أنماط القيادة وعلاقتها بالإبداع الإداري: دراسة مسحية على إمارة منطقة القصيم ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- الياس، بثينة عويس. (٢٠٢١). الأنماط القيادية لمديري المدارس في المدارس الحكومية الثانوية وأثرها على سلوك المعلمين ومن وجهة نظرهم. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٩(١).
- بخيت، قمر محمد، (٢٠١٦)، أثر القيادة الأوتوقراطية على الإبداع الإدارى بالجامعات السودانية : دراسة تطبيقية على كلية العلوم الإدارية بجامعة القرآن الكريم، مجلة العلوم والتقانة، ٢.
- جرمان، مفيدة (٢٠١٨)، القيادة الإدارية ودورها في دعم الإبداع الإداري :دراسة حالة المكتبة المركزية جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

- حسن، ملوك إبراهيم الحاج (٢٠١٩) .دور الإبداع المؤسسي في تنمية الموارد البشرية فى المنظمات الطوعية الوطنية ولاية الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- رزيق، حنان، (٢٠١٥)، القيادة الإدارية ودورها في تنمية الإبداع بالمؤسسة : دراسة حالة مؤسسة كوندور–ولاية برج بوعريريج، رسالة ماجستير غير منشورة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- شهير، عدلان، (٢٠٢١)، أثر الأنماط القيادية على أداء الموظفين الإداريين :دراسة ميدانية ببلدية وجانة .رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.
- صالح، آية جليل محمد، (٢٠٢٠)، دور الإبداع الإدارى فى الأداء االمؤسسى : بالتطبيق على مراكز لبحث والتطوير بمجموعة جياد الصناعية للفترة من ٢٠١٥–٢٠٢٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
- صبحي، عصام الزغل. (٢٠٢١). أثر الأنماط السلوكية للمدراء على أداء الموظفين في الدوائر الضريبية الفلسطينية في الضفة الغربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
- طلافحة، إبراهيم على أحمد، يونس، فراس محمود، (٢٠٢١)، الانماط القيادية لدى مديري المدارس الثانوية الحكومي وأثرها على سير العملية التعليمية من وجهه نظر المعلمين ، ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا.
- كامل، جمال محمد، (٢٠١٨)، القيادة الابداعية لدى مديري رياض الاطفال وعلاقتها بمستوى الاداء الوظيفي للمعلمات، المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال، جامعة بورسعيد، ١٢.
- متعب، محمد فرج. (٢٠٢٠). درجة ممارسة القيادة الإبداعية لدى مديري مدارس المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين وسبل تحسينها. مجلة العلوم التربوية بكلية التربية بالغردقة، جامعة جنوب الوادى، ٣(١).
- ناصرة، (٢٠١٨). درجة ممارسة الإبداع الإداري من وجهة نظر القادة التربويين برامج الطلبة الموهوبين في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التعليمية، ٤٥(٤).

- همد، سيف الدين جلال رشوان ، (٢٠١٦)، أثر أنماط القيادة على السلوك الإبداعي للعاملين :دراسة عينة من البنوك السودانية .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- Al-Saidi, M., & Al-Ghanmi, I. M. J. A. (2020). The practical Reality of The Strategies of Administrative Creativity: An Analytical Survey In The Al Kufa Cement Factory. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, *13*(5).
- Caillier, J. G. (2020). Testing the influence of autocratic leadership, democratic leadership, and public service motivation on citizen ratings of an agency head's performance. *Public Performance & Management Review*, *43*(4).
- Pizzolitto, E., Verna, I., & Venditti, M. (2023). Authoritarian leadership styles and performance: a systematic literature review and research agenda. Management Review Quarterly, 73(2).
- Sert , Arzu, Meral Elçi , Tanyeri Uslu ,& İrge Şener (2014), The Effects of Organizational Justice and Ethical Climate on Perceived Work Related Stress, 10th International Strategic Management Conference, Procedia - Social and Behavioral Sciences 150.
- Taherinia, M., Shariat Najade, A., Mousavi, S. N., & Khodabakhshi, A. (2021). Encouraging creative deviation by authoritarian leaders via empowering employees. Journal of Human Resource Management, 11(2).

Scientific Journal
For Commercial Research

A Refereed Scientific Journal

Issued by

Faculty of Commerce

Menoufia University

A.R.E

The 12 th Year

Volume 3

(July)

2025

ISSN:2735-4156
ISSN:2682-387X
رقم الإيداع: ٢٤٣٩٢-٢٠٢٠

Contents
(Research in English)

- **The Impact of CEO Power on the Relationship between Corporate Financial Distress and Earnings Management: Evidence from Egypt** — **Hanaa Abdelkader Elhabashy***, **Nahed Saad Ahmed****
- **Does Cost Behavior Vary with Institutional Ownership: Evidence from Egypt** — **Dr. Ibrahim Abd El-Mageed ELKelety**, **Dr. Nisreen Mohamed Almaleeh**, **Mohamed Ibrahim Ismail Elmihy**

Scientific Journal
For Commercial Research

A Refereed Scientific Journal Issued by:
Faculty of Commerce
Menoufia University

The 12 th Year
Volume 2
(April)
(2025)

Editing Board

Head Editor:
Prof. Dr. Mohamed Aly Wahdan
Dean of the Faculty of Commerce

Editing Manager:
Prof. Dr. Ahmed Ahmed El Lehleh

Administrative Secretary
Mrs. Hala Amar

Scientific Journal

For Commercial Research

- A refereed scientific journal issued by faculty of commerce – Menoufia University Arab Republic of Egypt
- It is concerned with publishing research studies in all fields of commercial sciences (Business Administration, Accounting , Economics , Insurance and Statistics, and Information Systems) .
- It is a quarterly journal published every three months (January , April , July, and October)
- Correspondence should by addressed to P.O Box Faculty of commerce – Menoufia University A.R.E

Tel :002 048 2222796 – 002 048 2222837

Fax : 002 048 2220011

Email:scientific1234@yahoo.com

https://sjsc.journals.ekb.eg

All the ideas included in the published studies in this journal reflect the opinions of their writers and don't reflect the opinions of the editing board, or the Faculty, or the University.

Contents

(Research in English)

1-	**The Impact of CEO Power on the Relationship between Corporate Financial Distress and Earnings Management: Evidence from Egypt**	**Hanaa Abdelkader Elhabashy* Nahed Saad Ahmed****	**9**
2-	**Does Cost Behavior Vary with Institutional Ownership: Evidence from Egypt**	**Dr. Ibrahim Abd El-Mageed ELKelety Dr. Nisreen Mohamed Almaleeh Mohamed Ibrahim Ismail Elmihy**	**61**

The Impact of CEO Power on the Relationship between Corporate Financial Distress and Earnings Management: Evidence from Egypt

Hanaa Abdelkader Elhabashy*

Nahed Saad Ahmed**

(*) Hanaa Abdelkader Elhabashy: Associate professor, Accounting Department, Faculty of Commerce, Menofia University. E-mail: hanaa82@hotmail.com.

(**) Nahed Saad Ahmed: Lecturer of accounting, School of Business, International Academy for Engineering and Media Science (IAEMS). E-mail: nahedsaad306@gmail.com

Abstract

This study examines the impact of corporate financial distress on earnings management behavior and the moderating role of CEO power in that relationship. The sample includes 45 non-financial EGX-100 firms from 2017 to 2022, with 270 balanced observations. The study utilized three proxies for earnings management: accruals-based earnings management based on the Modified Jones Model, real earnings management based on Roychowdhury (2006), and earnings manipulation using Beneish M-Score. The Altman (1968) model is used to estimate financial distress. Following Finkelstein (1992), this study utilized three resources of CEO power: structural, ownership, and expert. Panel data were analyzed using the Feasible Generalized Least Squares (FGLS) method and logistic random-effects model.

Results indicate that financially distressed firms engage more in accrual earnings management and earnings manipulation (M-score) but engage less in real earnings management. Results also show that CEO structural power negatively impacts accrual earnings management and earnings manipulation. However, CEO ownership power increases real earnings management and decreases accrual earnings management and earnings manipulation. Results also show a negative association between CEO expert power and real earnings management. Further, results indicate that CEO power moderates the relationship between corporate financial distress and earnings management behavior by restraining earnings management proxies. Powerful CEOs reduce their participation in earnings management activities during corporate financial distress.

The study offers further insights into earnings management and CEO power in financially distressed firms, especially focusing on an emerging economy. Its findings are important to academics, managers, investors, bankers, rating agencies, and distressed institution owners.

Keywords: Corporate financial distress, CEO power, Earnings management, Beneish M-Score Model.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة تأثير الضائقة المالية للشركات على سلوك إدارة الأرباح واختبار تأثير قوة المدير التنفيذي على هذه العلاقة كمتغير مُعدل Moderator variable. وتضم العينة 45 شركة غير مالية ضمن مؤشر EGX100 خلال الفترة من 2017 إلى 2022، بواقع 270 مشاهدة متوازنة. استخدمت الدراسة ثلاثة مقاييس لإدارة الأرباح: إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وفقا لنموذج جونز المعدل، وإدارة الأرباح الحقيقية وفقا لـ Roychowdhury (2006)، والتلاعب في الأرباح باستخدامBeneish M-Score. تم تقدير الضائقة المالية وفقا لنموذج Altman (1968). استنادًا إلى Finkelstein (1992)، استخدمت هذه الدراسة ثلاثة مصادر لسلطة المدير التنفيذي: القوة الهيكلية، وقوة الملكية، وقوة الخبرة. تم تحليل البيانات المقطعية الطولية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (FGLS) ونموذج التأثيرات العشوائية اللوجستية.

تشير النتائج أن الشركات المتعثرة ماليا أكثر ميلا لاستخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والتلاعب في الأرباح (M-score)، في حين أنها أقل ميلا لاستخدام إدارة الأرباح الحقيقية. وتظهر النتائج أيضًا أن القوة الهيكلية للرئيس التنفيذي تؤثر سلبًا على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والتلاعب بالأرباح، في حين أن قوة ملكية المدير التنفيذي تزيد من إدارة الأرباح الحقيقية وتقلل من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والتلاعب بالأرباح. وتظهر النتائج وجود علاقة عكسية بين قوة خبرة المدير التنفيذي وإدارة الأرباح الحقيقية. وأوضحت النتائج أن سلطة المدير التنفيذي لها تاثير مُعدل على العلاقة بين الضائقة المالية للشركات وسلوك إدارة الأرباح من خلال تقييد مقاييس إدارة الأرباح. يقلل المدراء التنفيذيون الأقوياء من مشاركتهم في أنشطة إدارة الأرباح أثناء الضائقة المالية للشركات.

وتقدم الدراسة المزيد من الأفكار حول إدارة الأرباح وسلطة المدير التنفيذي في الشركات المتعثرة ماليا، مع التركيز على الاقتصادات الناشئة. وتعتبر نتائج الدراسة مهمة للأكاديميين والمديرين والمستثمرين والمصرفيين ووكالات التصنيف وأصحاب المؤسسات المتعثرة.

الكلمات المفتاحية: الضائقة المالية للشركات، سلطة المدير التنفيذي، إدارة الأرباح، نموذج Beneish M-Score.

1. Introduction

External audiences frequently regard accounting earnings as the primary financial information due to their ability to provide a concise overview of a firm's operational performance (Degeorge et al., 1999). However, managers may be tempted to embellish the informational content of reported earnings. According to agency theory, this act is earnings management (Jensen & Meckling, 1976). Earnings management is accounting practice and judgments that managers use to manipulate and smooth reported profits in financial reports to mislead stakeholders about the firm's economic reality (Healy & Wahlen, 1999; Chandren, 2016). The literature shows that earnings management occurs when managers want to reach the target profit. Studies by Jones (1991); (Healy (1985), Healy and Wallen (1999), Benish (2013), Nagata (2013) and Yang et al. (2016) have shown that managers increase their compensation and job security to hide poor performance, for helping to prevent violation of debt covenant; to respond to analysts and the expected profit of investors and to maintain reputation; to reduce regulatory costs or increase benefits and increase the share price in the initial public offering.

Corporate financial distress can affect managers' decision-making and behavior. Financial distress arises when the firm's assets are less than the creditors' claims. This can happen throughout a company's entire lifecycle, affecting its future performance and leading to bankruptcy (Avramov et al., 2013; Fan et al., 2013). Financial distress should prompt firms to correct or restructure. Previous research indicates that troubled firms may manipulate earnings to meet targets, leading to misrepresentation of financial performance (Zang, 2012).

Corporate financial distress drives earnings management as the firm's financial decline prompts managers to restructure earnings and cash flows to hide the truth; that is done to avoid debt covenant violations and hostile takeovers. Earnings management enhances the firm's short-term finances but leads to bankruptcy and liquidation in the long run. The government and stakeholders are concerned about financial distress because it can cause significant losses for investors, creditors, and other stakeholders and

significantly impact the economy. Institutional factors are conducive for distressed firms to manage earnings in emerging markets.

Power is the ability of individuals to impose their will (Finkelstein, 1992). Finkelstein (1992) outlines four sources of CEO's power. First, structural power is based on the CEO's location in the organizational structure and hierarchical authority. Second, ownership power is the CEO's large firm shares. Third, expert power derives from the managers' ability to solve environmental affairs and contribute to the organization's success. Finally, prestige power is derived from the CEO's reputation among institutional environments and stakeholders. The impact of these features on earnings management is influenced by their effect on financial reporting transparency, information asymmetry reduction, and disclosure quality. Some studies show that CEO power improves environmental information, and lowering agency costs can prevent poor management decisions. CEO power effectively mitigates managerial opportunism (Oussii & Klibi, 2023; Adiwibowo & Nurmala, 2023). Hence, CEO power can be related to reducing earnings management. As mentioned above, investors consider accounting profit an essential source of information and make decisions based on it; thus, earnings management has always been considered an essential factor. So far, research conducted to determine the relationships of CEO power with the types of earnings management has received less attention.

If a firm is financially distressed, executives may lose bonuses, be fired, or lose their reputation (Gilson, 1989; Liberty & Zimmerman, 1986). Positive accounting theory attributes earnings manipulation to CEOs' opportunism. These CEOs intentionally alter earnings in their favor (Azizah, 2017; Lassoued, 2022). Conventional wisdom implies that executives may make accounting changes that raise earnings to hide a worsening performance (Elhabashy, 2004).

Previous research indicates that firms manage earnings to meet capital market expectations, maximize compensation contracts, satisfy regulators, and avoid political costs (Healy & Wahlen, 1999; Guidry et al., 1999; Holthausen et al.,1995; Collins et al., 1995; Jones, 1991; Watts & Zimmerman, 1978). That prompts us to investigate whether financially

distressed firms will employ earnings management to control their financial performance and whether higher CEO power moderates such a relationship. Thus, this study investigates to what extent CEO power impacts the relationship between corporate financial distress and earnings management in Egypt through the following sub-questions:

- To what extent does corporate financial distress impact earnings management?
- To what extent does the CEO's power impact earnings management?
- To what extent does the CEO's power impact the relationship between corporate financial distress and earnings management?

Objectives of the Study: This study examines the moderate role of CEO power on the relationship between financial distress and earnings management through the following sub-objectives:

- Examine the impact of corporate financial distress on earnings management.
- Examine the effect of CEO power on earnings management.
- Examine the moderate role of CEO power in the relationship between corporate financial distress and earnings management.

Significance of the Study: This study contributes to earnings management literature by demonstrating whether Egyptian financially distressed firms engage in earnings management, which can contribute to understanding the incentives and constraints associated with earnings management. Prior studies suggest inconsistent results regarding the effect of CEO power on earnings management. Thus, this study seeks a more definitive answer to the association of earnings management practice with CEO power and corporate financial distress in an emerging economy (i.e., Egypt). Further, this study explores the potential moderating role of CEO power on the association between corporate financial distress and earnings management, which has not been examined in prior research. This study aims to fill this gap. This study assists policymakers and investors investing in Egypt to better understand earnings management practices during financial distress and take appropriate actions to evaluate firm performance.

Scope of the Study: The study used a dataset from non-financial firms in the EGX100 index. Only companies with complete data for all variables analyzed in the study are considered. The dataset includes data from 2017 to 2022, providing the most up-to-date data for the research period. The analysis excluded financial firms because of their inherent differences from non-financial firms, which could lead to incomparable characteristics.

The rest of the study is divided into the following sections; the next section covers the relevant literature to deduce the research hypotheses. Section three describes the research method, including sample and data sources, measurement of variables, and study models. Section four is the practical study and testing of the hypotheses, which focuses on the results of the statistical analysis and their interpretation.

2. Literature Review and Hypotheses Development

This section reviews scholarly findings regarding the relationships between financial distress, CEO power, and earnings management, along with exploring how CEO power moderates the relationship between financial distress and earnings management. The theoretical background and empirical evidence from the literature review on CEO power and financial distress on earnings management inform the research hypotheses.

2.1. Earnings management

Managers often feel compelled to adjust a firm's reported earnings to satisfy the expectations and demands of finance providers, such as investors or creditors (Daniel et al., 2008; Makhaiel & Sherer, 2017). They believe high profits make their firms more appealing to prospective employees (Makhaiel & Sherer, 2017). Managers may be inclined to adjust their financial results upwards due to the impact of adhering to stock market regulations regarding listing and delisting securities. There is significant pressure on managers to manipulate earnings to maintain or increase profits, as it is crucial to sustain reporting profits to gain or retain a listing (Othman & Zeghal, 2006). In addition, managers may be motivated to manage earnings to achieve profitability levels comparable to other firms in their industry. Managers are driven to enhance their financial results to compete and appear successful in their sector (Ambrose & Bian, 2010). Conversely,

managers may manipulate earnings to make their firms appear less profitable, which leads to reduced political risk. There may be various reasons why firms are motivated to manage earnings, such as political pressures to lower prices or avoid penalties that can occur when firms are suspected of rule-breaking or exploiting the public (Coppens & Peek, 2005; Goncharov & Zimmermann, 2006).

Earnings management based on accruals occurs when managers use accounting methods and estimates to manipulate reported earnings and mislead shareholders (Healy & Wahlen, 1999). On the other hand, real earnings management consists of deliberate deviation from the normal operating process to mislead users based on the economic reality of firms (Roychowdhury, 2006), which consists of real earnings activities that directly impact cash flows to achieve the determined profit. Accounting choices in preparing financial reports at the end of the fiscal year are typically used for accruals-based earnings management; however, managerial decisions related to real earnings management are made during the fiscal year (Zang, 2012).

Furthermore, earnings management is a form of fraud because it allows management to manipulate options to maximize performance and profit projections by interfering with financial reporting (Beneish et al., 2013). From the users' perspective, manipulating the financial statements exposes past issues and provides potential future problems for the firms and their managers. The issues could raise doubts about the management's credibility and competence and the credibility of the reported earnings. It also undermines the credibility of financial statements and leads to mismanagement of capital and resource distributions, eroding capital market trust.

The M-Score model identifies and anticipates instances of earnings manipulations. Additionally, it serves as a screening tool for enforcement agencies (Aris et al., 2013). It is also utilized to identify both manipulators' firms and those unlikely to be manipulators, using a threshold limit of -2.22. A firm is considered a manipulator if its score is above -2.22 and is classified as an unlikely manipulator if it falls below the threshold limit. The Beneish model's eight variables determine if a firm manipulated earnings. This model detects financial fraud. M-Score is a quantifiable measure of

earnings management. A higher M-Score indicates a greater likelihood of a company engaging in earnings management.

2.2. Financial Distress and Earnings Management

With rising economic activity, competition, inflation, and unprecedented recessions in various markets in recent decades, financially distressed firms are increasing, making financial distress research more important (Ranjbar & Amanollahi, 2018). A firm may experience financial distress if its cash flow is insufficient to cover debt or if its current assets and liabilities do not match (Li et al., 2020). When a listed firm faces financial difficulties, earnings may fall short of investor expectations, which lowers its stock price and firm value (Campa & Camacho-Miñano, 2015; Li et al., 2020). Managers hide bad news to keep principal shareholders' expectations and inflate a firm's stock price beyond its fair value (Andreou et al., 2021). Andreou et al. (2021) argue that financial distress risk in the U.S. market can cause stock price crashes because opportunistic managers hide bad news that hurts firms' economic status. Many studies have found that distressed firm managers opportunistically hide their firm's poor operating performance and mislead stakeholders about its economic status. Firms in financial distress may manipulate earnings to meet goals, misrepresenting financial performance (Campa & Camacho-Miñano, 2015). However, when negative news hoarding peaks, managers must give up, so deception is futile. Managers also avoid disclosing financial information in firms with financial problems because their job security is low. Rogers and Stocken (2005) suggest managers worry about losing their jobs in hard times and make optimistic forecasts to improve finances. Managers may manipulate earnings to meet optimistic forecasts. On the other hand, financially distressed companies have higher debt issuance costs and financing issues (Li et al., 2020). Lenders and investors are unlikely to trust distressed firms; they are expected to manipulate financial data and present a positive financial picture to attract more funding (Moradi et al., 2021).

The literature has provided mixed evidence about earnings management by firms in financial distress and why they do it. Chen et al. (2010), Charitou et al. (2011), and Jacoby et al. (2019) indicated that managers of firms with financial distress adjusted earnings upwards to meet debt

covenants, maintain debt financing, and avoid government delisting and monitoring. In contrast, Habib et al. (2013) and Rakshit and Paul (2020) found that managers of financially distressed firms lower earnings to highlight the challenges and gain better conditions during renegotiations, possibly in hopes of government support or borrowing terms. However, management response varies with the severity of financial distress (Ghazali et al., 2015). Firms managed earnings upward for years prior to the violations, and their tools were exhausted. Therefore, they must use income-decreasing earnings management to manage reported earnings.

Zang (2012) investigated the influence of financial troubles on the trade-off between accrual and real earnings management and found that firms with poor financial health use more accrual earnings management. The study, however, does not investigate how financial distress affects the trade-off between accrual and real earnings management, particularly in an emerging market with different institutional regulations, market conditions, and corporate behaviors. Real earnings management firms typically do not need to disclose relevant information, reducing the risk of detection by auditors or regulators. Accrual earnings management adjusts accounting numbers that must be disclosed in financial reports, making auditors and regulators more likely to spot them. Real earnings management involves many steps and costs because it adjusts earnings by changing firms' economic activities, such as an abnormal promotion at the end of the accounting period end, slack credit policies, or cutting research and development. Zang (2012) argued that managers might perceive real activity manipulation as costly because a firm in financial distress may have a high marginal cost of deviating from optimal business strategies. Accrual earnings management is simpler and cheaper because it manipulates earnings by changing accounting policies, estimates, and asset impairment methods without changing corporate cash flows or economic activities, indicating higher accrual earnings management in financially troubled firms.

Studies have shown that firms facing financial difficulties and bankruptcy desire to manage earnings (Li et al., 2020; Rakshit & Paul, 2020). Financially healthy firms manage earnings to smooth earnings and meet analyst expectations, whereas bankrupt firms manage earnings to avoid the crisis and survive the market (Graham et al., 2005; Li et al., 2020).

Distressed firms are eager to engage in accrual-based earnings management since the marginal cost of deviation from optimum commercial strategies is likely high (Zang, 2012; Haga et al., 2018; Li et al., 2020). When a firm faces numerous financial problems and lacks sufficient financial resources, it attempts to avoid real earnings management because it usually necessitates changes to business strategies or operations (Li et al., 2020). Incidentally, Li et al. (2020) contend that because real earnings management modifies profits by changing businesses' economic actions, such as irregular promotions at accounting period ends, open credit policies, or decreasing R&D expenditures, it typically involves several procedures and is more expensive. Furthermore, because accrual earnings management does not alter corporate cash flows or economic activities but rather manipulates earnings by changing accounting procedures, accounting estimations, and asset impairment techniques, implementing accrual earnings management is more straightforward and less expensive for financially troubled firms (Li et al., 2020).

Aljughaiman et al. (2023) investigated the COVID-19 pandemic, financial distress, and earnings management. They examined whether firms used different earnings management types to adjust earnings during the pandemic's economic downturn. The sample period was 2015–2019 pre-pandemic and 2020–2021 pandemic period; the sample comprised 1832 firms with 8590 observations. The results indicate that companies were more prone to manipulate earnings during the pandemic. They preferred accrual-based earnings management over real activity-based earnings management. They also discovered that firms engaged in more income-increasing practices after the outbreak. Findings also demonstrate that financially distressed firms use accrual-based earnings management. However, state-owned enterprises are less affected by earnings management during the COVID-19 pandemic than privately-owned firms. The study's findings highlight potential concerns for policymakers regarding the credibility of financial reporting data during COVID-19. Moreover, Almubarak et al. (2023) examined Saudi-listed firms' ESG disclosure and earnings management and how financial distress affects such an association. The study sample includes 304 observations during 2014-2021. The findings showed that ESG disclosure has a significant positive impact on earnings

management. Further, financial distress significantly boosted this effect, indicating that financially distressed firms disclose more ESG practices and manage earnings. Environmental and social factors had strong positive effects on earnings management, while governance had a negative impact.

ElRabat et al. (2023) examined financial distress, earnings management, and firm size. They examined 101 Egyptian-listed firms from 2014 to 2019. They found that financial distress positively affects earnings management, while firm size negatively affects it. Financial distress is positively correlated with firm size. Results also indicate that firm size moderates the association between financial distress and earnings management, suggesting that firm size mitigates the negative impact of z-score negatively on earnings management. The government, public investors, shareholders, banks, insurance companies, and creditors must consider firm size when assessing financial distress and earnings management.

Kazmi et al. (2024) examined the impact of corporate financial distress on earnings management practices and how audit quality moderates this relationship. They sampled 96 non-financial listed firms on the Pakistan Stock Exchange from 2017 to 2022. The study utilized accruals-based earnings management and Z-score for financial distress. Findings indicate that financial distress and earnings management are significantly positively associated, which implies that managers of financially distressed firms engage in earnings management, but audit quality mitigates such a relationship.

The existing literature indicates that companies facing financial distress can negatively affect management's efforts, compensation, and benefits. Additionally, capital resource providers may react unfavorably, heightening the risk of business failure. Compared to firms with a lower risk of business failure, it is believed that such firms may be more motivated to manage earnings to avoid the risk of failure. Thus, hypothesis (H1) can be formulated as follows:

H1: Corporate financial distress has a statistically significant impact on earnings management behavior.

2.3. CEO Power and Earnings Management

Frenkelstein and Downey (1994) argued that vigilant boards are more likely to hire powerful managers when firm performance is low. They think that if firms are in dire straits, the advantage of having a strong executive to create a single command over the firm will outweigh the risk of bad decisions. Under the conditions of scarce resources and changing financial risks, it is better for a strong executive to integrate the firm and have strong executive power. Managers in organizations are policymakers and are the owners of power, and the performance of organizations is related to their power. They can provide the ground for growth and excellence or deviation and corruption of the organization, which depends on the nature of existence and how to use power and its sources. The more CEOs power, the more correct and quality judgments are made. Therefore, more power among managers can lead to more efficient management of firm operations, especially in critical periods when management decisions can significantly impact the firm's performance (Baker et al., 2019). In addition, managers can make more appropriate decisions about the required financing when the firm is facing a crisis. Also, powerful managers with more independence and a more supervisory role on the board of directors will reduce the violation of the rights of the stakeholders and reduce the agency cost, and as a result, reducing the information asymmetry and the lack of transparency of financial information, ultimately leading to a decrease in earnings management (Baker et al., 2019).

On the other hand, more CEO power may negatively affect the firm's performance, but in certain circumstances, the power of the CEO will also lead to large profits that will benefit the firm in the long run (Mersland et al., 2016). Feng et al. (2011) showed that the executive director's greater power will always negatively affect earnings management. Managers are essential for the firm; managerial decisions directly determine where the firm will go. Profitability, capital structure, and strategies result from successful managerial operations. CEOs with significant influence are likely to exert pressure on the firm's board of directors and other executives, pushing them toward making bold decisions. Adams et al. (2023) demonstrated that more powerful CEOs can impose themselves and affect financial reporting greatly

compared to less powerful ones. A powerful executive is likely to lead to irrational merger and acquisition decisions without considering the opinions of others. This behavior increases agency costs and eventually causes a sharp drop in the stock price, causing great losses to the shareholders. On the other hand, more moderate (more logical) decisions will happen if the executives compromise and coordinate with other firm managers.

Baker et al. (2019) examined how CEO and CFO power affect accruals and real earnings management (*AEM and REM*) and how they mitigate each other. They investigate whether the SOX Act changed these effects. Pre-SOX, AEM (REM) is higher when the CEO (CFO) is powerful. After SOX, relative CEO power has less impact on AEM, but relative CFO power has more on REM. They also find that powerful CFOs inhibit CEOs' AEM preferences pre- and post-SOX. The results prove that powerful CEOs inhibit their REM preferences pre-SOX but not post-SOX. The results show that CEO power affects earnings management type and magnitude.

Le et al. (2022) investigated the influence of CEO power on earnings management in firms with high and low foreign ownership (FOR) using a sample of Vietnamese-listed firms during 2007 - 2016. The founder and financial expertise measured CEO power. If the CEO is the firm's founder and has financial experience, CEO power is one; otherwise, it is zero. CEO founder and financial expertise were combined as a composite measure. They used the modified Jones model as an earnings management proxy. Results show that CEO power positively affects earnings management, while FOR controls it. When the sample is divided into firms with high and low FOR, CEO power only positively affects earnings management in the high FOR group. When individual measures replace composite CEO power, the qualitative results remain the same. In a similar study, Diem (2023) examined the impact of CEO financial and accounting knowledge on financial reporting quality. 2,435 non-financial Vietnamese listed firms were sampled from 2016 to 2020. Findings indicate that CEOs with financial and accounting expertise intervene more in earnings management. CEOs understand financial and accounting policies and know how to manipulate earnings, which explains their behavior. In emerging economies, CEOs' consciousness and management levels remain low, and legal sanctions are

negligent, so they immediately establish a reputation to increase their power and earnings once in power.

Some studies examined CEO power's moderate impact on bank earnings management and corporate social responsibility (CSR). In their study, Miladi and Chouaibi (2022) examined U.S. commercial banks' CSR-earnings management (EM) relationships and whether the CEO's power moderates them. American commercial banks from 2009 to 2018 were sampled. The CSR-EM relationship was investigated using the fixed effects model and the GMM. The findings showed that CSR and EM have a significant positive relationship. Results also indicate that CEO power modifies the CSR-EM relationship. Their study also suggests that CSR and EM have a bidirectional relationship. In a similar study, Mohammadi et al. (2023) examined the influence of CEO Power on the association between social responsibility and earnings management in the banking sector. The study includes 16 Tehran Stock Exchange Market and Iran OTC-listed banks covering 2016 - 2021. The study's results suggest that CEO power does not significantly influence the connection between social responsibility and bank earnings management.

Adiwibowo and Nurmala (2023) investigated the influence of CEO power on earnings management and how a firm's life cycle affects this relationship. They used Indonesia Stock Exchange-listed firms from 2017 to 2021. The sampling excluded outliers and selected 74 firms with 370 observations. No significant influence of CEO power on earnings management was found. CEO power on earnings management may decrease during the decline stage. The introduction, growth, and maturity stages do not affect CEO power on earnings management.

Likewise, Kumar et al. (2023) examined whether CEO power influences the relationship between CEO gender and earnings management for 19,523 firm-year observations from 2000 to 2016 on the ISS database and Compustat. It examines whether CEO power mediates the relationship between CEO gender and earnings management. The study uses OLS regression and instrumental variables (IV) estimation. The results show that CEO power moderates the relationship between gender and earnings management. The results indicated that lower-power women CEOs manage

earnings less; however, powerful women CEOs manage earnings more than men.

Moreover, Oussii and Klibi (2023) investigate the impact of CEO duality and financial expertise on earnings management. It also examines the moderator influence of family ownership on such a relationship. Their study tests hypotheses using the logistic random-effect model on balanced panel data from Tunis Stock Exchange firms during 2016 - 2021, a total of 312 firm-year observations (52 firms). The findings indicate that CEOs with a background in finance are less likely to manage earnings to avoid losses or earnings decline. The findings also show that CEO duality empowers top management to manage earnings, report positive profits, and maintain recent performance. They also found that family ownership moderates the relationship between CEO financial expertise, duality, and earnings management above thresholds. Results demonstrate that CEOs with financial expertise tend to avoid earnings management to prevent losses and declining earnings. The findings also present evidence that CEO duality enhances the power of top management, enabling them to effectively manage earnings to report positive profits and maintain their recent performance. Additionally, the results discovered that family ownership moderates the relationship between CEO financial expertise, CEO duality, and the practice of earnings management to surpass certain thresholds .

While some studies show a positive relationship, others indicate no significant or even a negative relationship between CEO power and earnings management. This inconsistency in the findings triggers the need for a more comprehensive understanding. Such a relationship can be interpreted from two opposing perspectives: the opacity hypothesis and the transparency hypothesis. The opacity hypothesis states that CEO power reduces information transparency. Shiah-Hou (2021) identifies three reasons for opacity. First, CEOs gain job security and negotiating power by concealing investment and contract knowledge. Second, earnings management helps CEOs maximize stock options (Bartov & Mohanram, 2004). Third, the CEO may choose opaque information to avoid corporate governance disciplinary proceedings. Thus, powerful CEOs can manage earnings for their benefit in an opaque information landscape.

However, the transparency hypothesis argues that powerful CEOs can increase information transparency. Three arguments support this hypothesis. First, entrenched managers may avoid difficult decisions and costly endeavors (Zhao & Chen, 2008), indicating a positive correlation between CEO power and information environment quality. Less risky decisions improve financial statements and cash flow stability. Without pressure to manipulate data, powerful CEOs can provide more transparency. Second, antitakeover laws and entrenchment requirements reduce CEO career concerns (Stein, 2003). Powerful CEOs could be more honest and less likely to conceal poor performance. Third, powerful CEOs may be seen as more likely to manipulate financial data for personal gain (Williamson, 1983); thus, powerful CEOs may be keen to keep external monitoring quality above competitors to reduce such anxieties (Armstrong et al., 2012). Considering the existing literature and study objective and nature, hypothesis H2 is formed as follows:

H2: CEO power has a statistically significant impact on earnings management behavior.

2.4. CEO Power, Financial Distress, and Earnings Management

Johnson et al. (2000) argue that corporate governance predicts financial crises more accurately than macroeconomic variables. Thus, the role of corporate governance mechanisms in financial distress mitigation is discussed in the literature (Habib et al., 2020). The literature introduces several corporate governance mechanisms to reduce agency costs from shareholder-manager conflicts. Effective monitoring, control, and managerial compensation can resolve these conflicts (Jensen & Meckling, 1976). However, these monitoring and incentive mechanisms may not motivate top managers to serve shareholders. Thus, managers, including CEOs, are encouraged to take action and make decisions that serve their interests, aiming to acquire power within the organization.

The influence of CEO power on firm financial distress has garnered significant attention from scholars. The overarching perspective in most studies indicates that the presence of a powerful CEO is associated with a

higher probability of financial distress. High levels of CEO power increase agency costs and lower a firm's value, cash flows, credit rating, and debt costs (Bebchuk et al., 2011), all contributing to financial distress. Darrat et al. (2016) examine corporate governance attributes associated with operating performance. The sample contains 217 firms filed for Chapter 11 bankruptcy from 1996 to 2006 from the Compustat database. They used two CEO power measures: structural power and ownership power. They indicate that most corporate governance attributes significantly affect bankruptcy risk. Therefore, firms with more CEO power are more likely to file for bankruptcy.

Kaur (2019) examined the impact of CEO power on the association between financial distress and corporate social responsibility, employing data from a sample of 245 non-financial UK firms from 2006 to 2017. They utilized OLS, Newey-West, and GMM regression analysis. They created a CEO power index using six criteria: CEO duality, CEO tenure, CEO ownership, whether the CEO is a founder, CEO pay slice, and board dependence. The index represents structural, ownership, and expert power sources. It ranges from 0 to 6, with 6 representing the highest level of CEO power. The study's findings suggest that powerful CEOs reduce their participation in CSR activities during severe financial distress. Sari et al. (2021) examined the impact of CEO power on financial distress and leverage. The sample comprises 16 non-financial Indonesian-listed firms from 2016 to 2020. The results indicate that CEO power is statistically significantly associated with financial distress and leverage. The findings suggest that higher CEO power is associated with a higher possibility of financial distress and lower levels of firm leverage.

Chowdhury and Doukas (2022) examined whether CEOs are held accountable for corporate failures and whether low-ability CEOs increase bankruptcy risk. They examined 990 US-listed firms with book values above $100 million that filed for Chapter 11 bankruptcy from 1980–2016. The study suggests that CEOs with poor management skills are more likely to go bankrupt. The results show no significant impact of CEO duality as a measure of CEO power on bankruptcy. They conclude that if a CEO can implement strategic changes quickly and effectively, the CEO is not at risk

of bankruptcy. The study's sole metric for CEO power, CEO duality, may explain why CEO power and financial distress are unrelated.

Ali et al. (2023) also examined how board diversity affects financial distress with a powerful CEO. Their study used 13,740 observations from Shenzhen and Shanghai Stock Exchange-listed Chinese non-financial firms. They analyze data using panel data regression under fixed effects. They moderate board diversity and financial distress with CEO power. CEO power is measured by comparing the CEO's total pay to all board directors' annual pay. They find that board diversity reduces financial distress by controlling powerful CEOs' opportunistic behavior. Their main finding is that CEO power negatively impacts financial distress.

Another argument is that CEO power either has no effect on financial distress or has a negative impact. Finkelstein and D'aveni (1994) assert that CEO power facilitates a unified command structure, enhancing decision-making. Dowell et al. (2011) investigated how corporate governance mechanisms assist firms in surviving financial distress. They examined 227 publicly traded internet firm failures between 2000 and 2002. Due to faster decision-making, firms with powerful CEOs are more likely to survive financial distress. They found evidence that powerful CEOs help financially distressed firms. They also suggest that powerful CEOs reduce failure during financial distress. Based on the discussion above, it is expected that there is an interactive effect between CEO power and financial distress on earnings management. Considering the existing literature and study objective and nature, hypothesis H3 is formed as follows:

H3: CEO power statistically impacts the relationship between corporate financial distress and earnings management behavior.

3. Research Methodology

This section outlines the study research method. It includes the sample and data sources, measurement of variables, and specification study models.

3.1. Sample and Data Sources

EGX-100 firms were used as a proxy for the Egyptian context from 2017 to 2022. The EGX-100 index contains Egypt's 100 most active firms

and consists of EGX30 and EGX70 index firms. Thus, EGX-100 index firms should have good governance and reporting. The study sample was drawn from EGX-100 index firms under the following criteria:

- Excluding finance sectors, financial firms possess a highly specialized and accounting-oriented nature. They are also bound by their regulations, which vary from other firms.
- The firm's listing on the Egyptian Stock Exchange remained uninterrupted and without delisting or suspension from 2017 to 2022.
- Data availability is required to measure all study variables from 2017 to 2022.
- A company's financial reports are issued in Egyptian pounds.
- The industry should have at least three firms.

The research sample contains 45 firms from 8 industries from 2017 to 2022 with 270 balanced observations. The financial reports are available on the Mubasher Info Egypt website: https://www.mubasher.info/countries/eg.

The Egyptian Stock Exchange site and the firm's website offer access to the minutes of shareholder general assembly meetings and board reports. https://www.egx.com.eg/en/homepage.aspx. Table (1) shows the research sample distribution across different sectors, indicating the number of observations in each industry.

Table (1): Sample and Composition

Sector	*Observations*	*% Observations*
Real estates	60	22
Health care and medicine	42	16
Building Materials	30	11
Food, drinks, and tobacco	36	13
Communications, media, and IT	18	7
Tourism and Leisure	24	9
Automotive and industrial products	18	7
Basic resources	42	16
Total	***270***	***100***

3.2. Variables Measurement

3.2.1. Earnings Management (Dependent Variable)

Earnings management serves as the study's dependent variable. Based on previous literature on earnings management (e.g., Jones, 1991; Healy, 1985; Healy & Wallen, 1999; Benish, 2013; Nagata, 2013; Yang et al., 2016), this study uses three measures as dependent variables: accrual earnings management, real earnings management, and earnings manipulation measured by M-Score.

3.2.1.1. Accruals Earnings Management *(ACC_EAR)*

Following earlier literature, accruals earnings management was measured using Dechow et al. (1995), who modified the Jones model to eliminate the Jones model's predicted tendency to mismeasure discretionary accruals when discretion over revenues is exercised. Non-discretionary accruals are estimated for a period by comparing net profit to operating cash flows in this modified model as follows:

A. Total accruals are computed by subtracting net profit from operational cash flows.

$$TACC_{it} = NIBE_{it} - OCF_{it} \quad (1)$$

B. Determine discretionary accruals' absolute value as a proportion of total assets at period t-1 in three steps:

(1) Create a regression model for each sector using the equation:

$$TACC_{it} / A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{it-1} + \beta_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + e_{it}$$

Where:

$TACC$ is the total accruals calculated in (A)

A_{it-1} = total assets in period t-1

ΔREV = net sales revenue in year t minus in year t-1

ΔREC = net receivables in year t minus in year t-1

$PPE = Net\ Property / Plant / Equipment \div Total\ assets$

(2) Use the sectoral model parameters (regression coefficients β1, β2, & β3) from (1) to estimate non-discretionary $NDACC_{it}$:

$$NDACC_{it} = \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it} / A_{it-1}) + \beta_3 (PPE_{it} / A_{it-1})$$

(3) Each firm's discretionary accrual ratio ($NDACC_{it}$) is calculated by subtracting non-discretionary accruals from total accruals.

$$DACC_{it} = TACC_{it} / A_{it-1} - NDACC_{it}$$

The absolute discretionary accruals ratio value reflects how earnings are managed. The higher the value, the more a firm is in earnings management practices.

3.2.1.2. Real Earnings Management (*RL_EAR)*

Real earnings management activities are deviations from standard operating practices encouraged by management to deceive shareholders despite meeting financial reporting targets through regular operations (Roychowdhury, 2006). Offering temporary discounts, cutting discretionary spending, and overproducing help executives manage real earnings. Overselling occurs when managers lower prices and increase credit sales. Managers overproduce to lower selling prices because higher output lowers fixed production costs. Managers can reduce advertising, research, and development to save money (Cohen & Zarowin, 2010). To measure overproduction (*AbPROD*), we can estimate the normal production cost level using Roychowdhury (2006) as follows:

$$PROD_{it}/A_{t-1} = a + \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2(S_{it}/A_{it-1}) + \beta_3(\Delta S_{it}/A_{it-1}) + \beta_4(\Delta S_{it-1}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

Where:

$PROD_{it}$: Production costs at period t, measured by the cost of goods sold in period t plus inventory changes from t-1 to t

A_{it-1} : Total assets at period t-1.

S_{it} : Total sales during the period t.

ΔS_{it} : Change in sales from year t-1 to t.

ΔS_{it-1} : Change in sales from year t-2 to t-1

ε_{it} : Model residual value showing abnormal production costs.

The residual value of the equation (ε_{it}) implies abnormally high overproduction costs (*AbPROD*), which lowers the cost of goods sold and increases earnings.

Following Roychowdhury (2006), the normal discretionary spending fall is computed using normal discretionary spending levels as follows:

$$DISEXP_{it} / A_{it-1} = a + \beta_1 (1 / A_{it-1}) + \beta_2 (S_{it-1} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

Where:

$DISEXP_{it}$: the discretionary expenditures (DISEXP) measured by R&D, advertising, and SG&A expenses in year t.

S_{it-1} : total sales during the year t-1.

The estimated residual from the regression calculates the abnormal discretionary expenditures level (*AbDISX*). Residuals (ε_{it}) in equation (3) are multiplied by (-1) as a higher value indicates greater discretionary expenditures value cut by a firm to increase reported earnings (Zang, 2012).

Based on Gunny (2010) and Vorst (2016), real earnings management measures contain a separate explanatory variable to represent the effect of a sales decrease, estimated as follows:

$$CFO_{it} / A_{it-1} = a + \beta_1 (1 / A_{it-1}) + \beta_2 (S_{it} / A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta S_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

Where:

CFO_t: is cash flow from the operation at t.

The estimated residual from the regression calculates the abnormal cash flow (*AbCFO).* Residuals (ε_{it}) in equation (4) are multiplied by (-1) as a higher value measure of discretionary spending; the lower the discretionary expenses to increase earnings.

A high aggregate measure indicates that the firm performs more real earnings management by aggregating the three real activity manipulation measures (*AbPROD*, *AbDISX*, and *AbCFO*). This aggregate measure of real earnings management should better capture it than one or two of the abovementioned measures (Cohen et al., 2020).

The three real activity manipulation measures show abnormal production (*AbPROD*), abnormal discretionary expenses (*AbDISX*), and abnormal operation cash flow (*AbCFO*), which are then aggregated into one proxy. A higher value indicates more real earnings management by the firm. An aggregate real earnings management measure is anticipated to provide a more accurate representation than using only one or two of the abovementioned measures (Cohen et al.,2020).

$$RL_EAR = AbPROD + AbDISX + AbCFO \quad (5)$$

3.2.1.3. Earnings Manipulations (*M_Score*)

Based on Beneish et al. (2013), *M_Score* measures earnings management. This model detects and predicts earnings manipulations. Enforcement agencies used it for screening (Aris et al., 2013). It also identifies manipulators' firms and those unlikely to be manipulators using a -2.22 threshold limit. Firms with higher M-Scores manage earnings more. Beneish's 8-factor Model equation is as follows:

$$M_Score = -4.84 + 0.920DSRI + 0.528GMI + 0.404AQI + 0.892SGI + 0.115DEPI - 0.172SGAI - 0.327LVGI + 4.679TATA \quad (6)$$

Where:

DSRI: is Days' Sales in Receivables Index, calculated as $(Receivables_t / Sales_t) / (Receivables_{t-1} / Sales_{t-1})$

GMI: is the Gross Margin Index, calculated as $(Gross\ Margin_t / Gross\ Margin_{t-1})$, Where the Gross margin is (Sales - COGS) / sales.

AQI: is Asset Quality Index, calculated as $[1-\{(PPE_t+CA_t)/Total\ assets_t\}] / [1-\{(PPE_{t-1}+CA_{t-1}) / Total\ assets_{t-1}\}]$ Where PPE denotes net property, plant and equipment. C.A. represents current assets.

SGI: refer to the Sales Growth Index, calculated as $(Sales_t - Sales_{t-1}) / Sales_{t-1}$

DEPI: is the Depreciation Index, calculated as $\{Depreciation_{t-1} / (Depreciation_{t-1} + PPE_{t-1})\}/\{Depreciation_t / (Depreciation_t + PPE_t)\}$ where PPE is net property, plant, and equipment.

SGAI: is the Sales, General, and Administrative Expenses Index, calculated as (SGA_t / $Sales_t$) / (SGA_{t-1} / $Sales_{t-1}$).

LVGI: is the Leverage Index, calculated as (Current $liabilities_t$ /Total $assets_t$) / (Current $liabilities_{t-1}$ / Total $assets_{t-1}$).

TATA: is Total Accruals to Total Assets, calculated as (Net operating $income_t$ - Operating cash $flow_t$) / Total $assets_t$

A firm is classified as a manipulator if its score is above -2.22 and vice versa. Thus, It is a dummy variable that equals (1) if its score is above -2.22 and (0) otherwise.

3.2.2. Explanatory Variables (Independent Variables)

3.2.2.1. Financial Distress

Financial distress is an independent variable in the study. Financial distress research has resulted in the development of several models that may be categorized into three groups (Agarwal & Taffler, 2008):

1. Accounting-based models mainly rely on financial statement data to gauge the firm's financial health and distress risk.
2. Market-based models reflect investors' reactions and real-time market data, such as stock prices.
3. There are hazard models combining the use of both accounting and market data.

Accounting-based models rely on financial statement data. This stability makes a risk-adjusted return on credit activities more predictable, allowing investors and lenders to make better judgments (Agarwal & Taffler, 2008). In comparison, market data is known for its volatility and sensitivity to market fluctuations.

While financial distress normally reduces investors' return, it may occasionally create possibilities for great gains on short-sale strategies (Altman et al., 2017). Despite the availability of alternative models, the Z-score accounting-based model developed several decades ago, remains widely used for predicting financial distress. Thus, this study uses Altman's

Z-score to evaluate financial distress. It is based on five financial ratios: liquidity, profitability, leverage, solvency, and activity as follows:

$$Z - Score = 1.2WC + 1.4RE + 3.3EBIT + 0.6MVE + 1.0S \quad (7)$$

Where

WC : working capital / total assets
RE : retained earnings / total assets
$EBIT$: earnings before interests and taxes / total assets
MVE : market value of equity / total liabilities
S : sales / total asset

The Z-score is a metric that predicts a firm's likelihood of insolvency. Higher scores indicate a less likely failure. A score of less than 1.81 suggests a high risk of failure, while a result greater than 2.67 indicates a stable financial status. A score in the middle represents a grey area, indicating that risk exists but is not significant. That means that the Z-score expresses the company's financial strength, and to facilitate discussion of the empirical results, the study made a simple modification by multiplying the Z-score by -1 to indicate financial distress (Li et al., 2020).

3.2.2.2. CEO Power Dimensions

In this study, CEO power is identified as the second independent variable, measured using a multidimensional approach incorporating three CEO power sources proposed by Finkelstein (1992). These include structural, ownership, and expertise sources of CEO power. This comprehensive strategy allows for a thorough examination of CEO power from multiple angles. It provides deeper insights into its impact on earnings management, as no single measure can fully represent all possible dimensions of CEO power (Muttakin et al., 2018). The CEO power dimensions are measured as follows:

a) ***CEO Structural Power (Strct_pwr)***

The CEO structure power comes from their duality, as CEO power increases when the CEO is also the board chairman or vice-chairperson; thus, structural power is determined through the CEO duality. CEO duality is a dummy variable, taking one if the CEO is the chairman or vice chairman of the board and zero otherwise (Arora & Dharwadkar, 2011).

b) ***CEO Ownership Power (Own_pwr)***

CEOs' equity ownership empowers them (Finkelstein, 1992); thus, the ownership power of the CEO is gauged by the CEO's ownership stake in the firm, calculated as the proportion of shares held by the CEO and their family members to the total share capital of the firm (Duru et al., 2016; Ona Ii et al., 2016). The family consists of parents, siblings, spouses, and children. Prior studies have used the sample median to determine whether an element generates CEO power (Badolato et al., 2014; Lisic et al., 2016; Muttakin et al., 2018). Thus, CEO Ownership power is a dummy variable, taking one if the CEO's ownership is more than the industry median and zero otherwise.

c) ***CEO Expert Power (Expt_pwr)***

This study assessed the level of expert power based on CEO tenure. The CEO's tenure is regarded as a form of expert power as it enhances the CEO's capacity to navigate uncertainties and influence a firm's strategic decisions (Abernethy et al., 2015; Lisic et al., 2016). Expert power is measured by the natural logarithm of the number of years for which the CEO served in their position in the firm (Onali et al., 2016). CEO expert power is a dummy variable, taking one if the CEO's expert is more than the industry median and zero otherwise.

3.2.3. Control Variables

Multiple variables may affect earnings management (Hemdan et al., 2021; Shiah-Hou, 2021; Le et al., 2022; Arif et al., 2023; Elhabashy et al., 2023). Such variables are defined and measured as follows:

LEV: = Financial leveraged is measured as (Total liabilities / total assets).

ROA: Return on assets is measured as (Net Income / Average Total Assets).

SGR: Ratio change in sales equals ($Sales_t - Sales_{t-1}/Sales_{t-1}$).

Age: Firm age natural logarithm

BIG4: a dummy variable is 1 If the auditor is a Big4 firm or an accountability state authority and 0 if not.

SIZE: Total asset natural logarithm.

ATO: Assets turnover calculated as (Operating Sales / Average Operational Assets), where operating assets equals (Total Assets - Cash - Short-

Term Investments). High ATO indicates effective business operations and resource utilization (Wu et al., 2015).

PPE: Tangibility is measured as (Tangible Fixed Assets / Total Assets).

CFO: Firm liquidity is measured as (Operating Cash Flow / Short-Term Liabilities).

MTB: Market-to-Book ratio (Equity market value / Equity book value).

CG.efficiency: refers to corporate governance efficiency, measured using Data Envelopment Analysis (DEA) as in equation (5) between zero and one. The inputs include governance mechanisms such as the board, audit committee, and ownership structure. (Yang et al., 2020; Elhabashy& El-Kelety, 2023).

$$CG.efficiency = \frac{EPS + ROE + ROS}{BD.duality + BD.size + CONOWN + Aud.Size + Aud.Ind} \quad (8)$$

$$0 < CG.efficiency < 1$$

Where:

Outputs	*EPS*	Earning per share.
	ROE	Return on equity.
	ROS	Return on sales.
Inputs	*BD.duality*	A dummy variable equals zero if the CEO is the board chairman and one otherwise.
	BD.size	The number of board directors.
	CONOWN	It's the percentage of owners of shares of 5% or more.
	Aud.Size	It's the number of audit committee members.
	Aud.Ind	It's the number of independent auditors in the audit committee.

Table (2) shows the study variables' codes, descriptions, and measurements.

Table (2): Summary of Variable Definitions and Measurement

Symbol	Description	Measurements	
Dependent Variables (Earnings management proxies)			
ACC_EAR	Accruals Earnings Management	It is estimated using the modified Jones model (Dechow et al., 1995). It is a dummy variable, taking one if the absolute discretionary accruals ratio value is more than the mean of the industry and zero otherwise.	
RL_EAR	Real Earnings Management	The absolute value of the following equation: $RL_EAR = AbPROD + AbDISX + AbCFO$ Where *AbPROD* = Abnormal production costs, measured as ϵit in equation (2). *AbDISX* = Abnormal discretionary expenses, measured as ϵit in equation (3), multiplied by (-1) *AbCFO* = Abnormal cash flow from operations, computed as ϵit in equation (4), multiplied by (-1)	Roychowdhury (2006); Cohen et al. (2020)
M_Score	Earnings manipulations	Based on the Beneish et al. (2013) model, as presented in equation (6). A dummy variable is the value of (1) if its score is above -2.22 and takes the value (0) if otherwise.	
Independent Variables (Financial distress and CEO power)			
Z-Score	Financial distress	It follows Altman (1968), as indicated by equation (7) multiplied by (-1).	
Strct_pwr	Structural Power	A dummy variable: one if the CEO is the board chairman or vice-chairperson, zero otherwise.	Finkelstein (1992); Lisic et al., 2016; Muttakin et al., 2018
Own_pwr	Ownership Power	(CEO shares / total shares), a dummy variable, taking one if the CEO's ownership is more than the industry median and zero otherwise.	
Expt_pwr	Expert Power	the natural logarithm of CEO tenure. A dummy variable, taking one if the CEO's expert is more than the industry median and zero otherwise.	
Control Variables			
C.G. efficiency	Corporate governance efficiency	Corporate governance efficiency θ is determined using the DEA platform between 0 and 1 using equation (8) (Yang et al., 2020; Elhabashy& El-Kelety, 2023).	
ATO	Asset Turnover	Operating sales /Average operating assets (Wu et al., 2015)	
CFO	Firm liquidity	Operating cash flow / short-term liabilities	Sun et al., 2019; Shiah-Hou, 2021; Le et al. 2022; Elhabashy 2023 Elhabashy & El-Kelety 2023
SGR	Sales growth	Measured as ($Sales_t$ - $Sales_{-1}$ / $Sales_{t-1}$)	
PPE	Tangibility	Tangible fixed assets / total assets	
ROA	Return on assets	Net profit / Average total assets	
LEV	Financial leverage	Total Liabilities / Total Assets	
SIZE	Firm size	Total assets' natural logarithm	
MTB	market-to-book equity ratio	Equity market value / Equity book value	
Age	Firm Age	The natural logarithm of firm age	
BIG4	Audit quality	A dummy variable equals one if the audit firm is a big4 firm or accountability state authority and zero otherwise.	

3.3. Models Specification

Three models are developed, one for each hypothesis, and each model is divided into three sub-models according to the earnings management proxy. Model (1) is formed to test hypothesis H1 about the effect of corporate financial distress on earnings management. The following regression equation is employed:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_2 Z - score_{it} + \beta_n \sum CONTROLS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (8)$$

Where:

EM: alternatively, is one of the earnings management (*ACC_EAR, RL_EAR*, or *M-Score*).

β_0 : *the constant of the regression models*

$\beta_1 - \beta n$: *coefficients of the regression models for firm i in year t.*

ε_{it} : *the residual value.*

Model (1) is divided into three sub-models according to the earnings management proxy (*ACC_EAR*, *RL_EAR*, or *M-Score*). Model (1a) is formed to test the effect of corporate financial distress on accrual earnings management (*ACC_EAR*) as follows:

Model (1a)

$$ACC_EAR_{it} = \beta_0 + \beta_1 Z\text{-}score_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 SGR_{it} + \beta_4 Age_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 CG.efficiency_{it} + \beta_8 Big4_{it} + \beta_9 MTB_{it} + \beta_{10} CFO_{it} + \beta_{11} PPE_{it} + \beta_{12} ATO_{it} + \epsilon_{it}$$

Model (1b) is formed to test the effect of financial distress on real earnings management (*RL_EAR*) as follows:

Model (1b)

$$RL_EAR_{it} = \beta_0 + \beta_1 Z\text{-}score_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 SGR_{it} + \beta_4 Age_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 CG.efficiency_{it} + \beta_8 Big4_{it} + \beta_9 MTB_{it} + \beta_{10} CFO_{it} + \beta_{11} PPE_{it} + \beta_{12} ATO_{it} + \epsilon_{it}$$

Model (1c) is formed to test the effect of financial distress on earnings manipulation measured by *M-Score* as follows:

Model (1c)

$$M\text{-}Score_{it} = \beta_0 + \beta_1 Z\text{-}score_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 SGR_{it} + \beta_4 Age_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 CG.efficiency_{it} + \beta_8 Big4_{it} + \beta_9 MTB_{it} + \beta_{10} CFO_{it} + \beta_{11} PPE_{it} + \beta_{12} ATO_{it} + \epsilon_{it}$$

The coefficient β_1 appraises the level of financial distress. B_2:β_{12} are the coefficients of the control variables. The ϵ_{it} refers to the residual value, which signifies the disparity between the actual and expected earnings management proxies (*ACC_EAR*, *RL_EAR* and *M-Score*) for firm i in year t.

Model (2) is formed to test hypothesis H2 about the effect of CEO power on earnings management. The following regression equation is employed:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 CEOpower_{it} + \beta_n \sum CONTROLS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (9)$$

Model (2) is divided into three sub-models according to the earnings management proxy (*ACC_EAR*, *RL_EAR*, or *M-Score*). Model (2a) is formed to test the effect of CEO power (*Strct_pwr*, *Own_pwr*, and *Expt_pwr*) on accrual earnings management (*ACC_EAR*) as follows:

Model (2a)

$$ACC_EAR_{it} = \beta_0 + \beta_1 Strct_pwr_{it} + \beta_2 Own_pwr_{it} + \beta_3 Expt_pwr_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 SGR_{it} + \beta_6 Age_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 CG.efficiency_{it} + \beta_{10} Big4_{it} + \beta_{11} MTB_{it} + \beta_{12} CFO_{it} + \beta_{13} PPE_{it} + \beta_{14} ATO_{it} + \epsilon_{it}$$

Model (2b) is formed to test the effect of CEO power (*Strct_pwr*, *Own_pwr*, and *Expt_pwr*) on real earnings management (*RL_EAR*) as follows:

Model (2b)

$$RL_EAR_{it} = \beta_0 + \beta_1 Strct_pwr_{it} + \beta_2 Own_pwr_{it} + \beta_3 Expt_pwr_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 SGR_{it} + \beta_6 Age_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 CG.efficiency_{it} + \beta_{10} Big4_{it} + \beta_{11} MTB_{it} + \beta_{12} CFO_{it} + \beta_{13} PPE_{it} + \beta_{14} ATO_{it} + \epsilon_{it}$$

Model (2c) is formed to test the effect of CEO power (*Strct_pwr*, *Own_pwr*, and *Expt_pwr*) on earnings manipulation measured by *M-Score* as follows:

Model (2c)

$$M\text{-}Score_{it} = \beta_0 + \beta_1 Strct_pwr_{it} + \beta_2 Own_pwr_{it} + \beta_3 Expt_pwr_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 SGR_{it} + \beta_6 Age_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 CG.efficiency_{it} + \beta_{10} Big4_{it} + \beta_{11} MTB_{it} + \beta_{12} CFO_{it} + \beta_{13} PPE_{it} + \beta_{14} ATO_{it} + \epsilon_{it}$$

The coefficients β_1:β_3 appraise different dimensions of CEO power (*Strct_pwr*, *Own_pwr*, and *Expt_pwr*). B_4:β_{14} are the coefficients of the control variables. The ϵ_{it} refers to the residual value, which signifies the disparity between the actual and expected earnings management proxies (*AEM*, *REM*, and *M-Score*) for firm i in year t.

Model (3) is formed to test hypothesis H3 about the impact of CEO power on the relationship between corporate financial distress and earnings management. The following regression equation is employed:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Z\text{-}score_{it} * CEOpower_{it} + \beta_n \text{å} CONTROLS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (10)$$

Model (3) is divided into three sub-models according to the earnings management proxy (*ACC_EAR*, *RL_EAR*, or *M-Score*). Model (3a) is formed to test the moderate effect of CEO power (*Strct_pwr*, *Own_pwr*, and *Expt_pwr*) on the relationship between corporate financial distress on accrual earnings management (*ACC_EAR*) as follows:

Model (3a)

$$ACC_EAR_{it} = \beta_0 + \beta_1 Z\text{-}score_{it} * Strct_pwr_{it} + \beta_2 Z\text{-}score_{it} * Own_pwr_{it} + \beta_3 Z\text{-}score_{it} * Expt_pwr_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 SGR_{it} + \beta_6 Age_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 CG.efficiency_{it} + \beta_{10} Big4_{it} + \beta_{11} MTB_{it} + \beta_{12} CFO_{it} + \beta_{13} PPE_{it} + \beta_{14} ATO_{it} + \epsilon_i$$

Model (3b) is formed to test the moderate effect of CEO power (*Strct_pwr*, *Own_pwr*, and *Expt_pwr*) on the relationship between corporate financial distress and real earnings management (*RL_EAR*) as follows:

Model (3b)

$$RL_EAR_{it} = \beta_0 + \beta_1 Z\text{-}score_{it} * Strct_pwr_{it} + \beta_2 Z\text{-}score_{it} * Own_pwr_{it} + \beta_3 Z\text{-}score_{it} * Expt_pwr_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 SGR_{it} + \beta_6 Age_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 CG.efficiency_{it} + \beta_{10} Big4_{it} + \beta_{11} MTB_{it} + \beta_{12} CFO_{it} + \beta_{13} PPE_{it} + \beta_{14} ATO_{it} + \epsilon_{it}$$

Model (3c) is formed to test the moderate effect of CEO power (*Strct_pwr*, *Own_pwr*, and *Expt_pwr*) on the relationship between corporate financial distress and earnings manipulation measured by *M-Score* as follows:

Model (3b)

$$M\text{-}Score_{it} = \beta_0 + \beta_1\ Z\text{-}Score_{it}{*}\ Strct_pwr_{it} + \beta_2\ Z\text{-}Score_{it}{*}\ Own_pwr_{it} + \beta_3\ Z\text{-}Score_{it}{*}Expt_pwr_{it} + \beta_4\ SIZE_{it} + \beta_5\ SGR_{it} + \beta_6\ Age_{it} + \beta_7\ LEV_{it} + \beta_8\ ROA_{it} + \beta_9\ CG.efficiency_{it} + \beta_{10}\ Big4_{it} + \beta_{11}\ MTB_{it} + \beta_{12}\ CFO_{it} + \beta_{13}\ PPE_{\ it} + \beta_{14}\ ATO_{it} + \epsilon_{it}$$

The coefficient β_1:β_3 appraises the interactive influence of CEO power and financial distress (*Z-Score*Strct_pwr*, *Z-Score*Own_pwr*, and *Z-Score*Expt_pwr*) on earnings management. B_4:β_{14} are the coefficients of the control variables. The ϵ_{it} refers to the residual value, which signifies the disparity between the actual and expected earnings management proxies (*AEM*, *REM*, and *M-Score*) for firm i in year t.

4. Empirical Results and Discussions

This section discusses the empirical results and interpretations of regression analysis performed, including examining the practical study and testing of the hypotheses, the statistical analysis results, and their interpretation.

4.1. Descriptive Analysis

Table (3) presents descriptive statistics for continuous variables, and Table (4) displays descriptive statistics for the dummy variables used in the analysis, as follows:

- The average financial distress of companies reached the level of the sample companies (-2.139), with a range between (-7.291) to (0.931) and a StdDev of (1.57), which indicates significant differences between the study sample firms.
- Financial leverage (Lev) ranges from 0.130 to 1.263, with an average of 0.576 and a StdDev of 0.199. These values show that the study

sample has much debt. Some companies may have negative equity when financial leverage exceeds (1).

- The sample data ROA ranges between -0.308 and 0.296, with an average of 0.051. Firm sizes range from 18.834 to 25.82, averaging 22.08. Large firms dominate the study sample. The sample firms' sales growth (SGR) ranges from -0.95 to 5.66, with an average of 0.27 and a StdDev of 0.69, indicating significant differences between sample firms.

Table (3): Descriptive Statistics for Continuous Variables

Variables	*Obs*	*Mean*	*Std.Dev*	*Min*	*Max*
Z-Score	270	-2.139	1.57	-7.291	0.931
RL_EAR	270	0.199	0.192	.002	1.445
MTB	270	2.12	6.317	-5.071	76.925
SGR	270	0.285	0.755	-0.979	5.013
LEV	270	0.588	0.194	0.143	1.263
CFO	270	0.205	0.442	-0.793	3.25
PPE	270	0.469	0.238	-0.015	0.955
ROA	270	0.042	0.083	-0.308	0.296
SIZE	270	22.169	1.612	18.834	25.815
CG.efficiency	270	0.232	0.267	0.000	1
Age	270	2.754	0.687	0.000	3.611
ATO	270	0.708	0.611	0.002	2.795
Comp_CEO	270	1.667	0.907	0.000	3

- 38.1% of the study sample engaged in accrual-based earnings management (*ACC_EAR)*, while 21.1% were considered manipulator firms (*M-Score).*
- It reveals that 58.1% of the sample have CEO structural power (Strct_pwr), while 49.6% and 54% have CEO ownership power (Own_pwr) and expertise power (Expt_pwr), respectively.
- 60% of the study sample audit their financial reports, one of the Big4 firms, or accountability.

Table (4): Descriptive Statistics for Dummy Variables

Binary Variables	Obs.	Coded (1)		Coded (0)	
		Freq.	***Percent***	***Freq.***	***Percent***
ACC_EAR	270	103	38.1%	167	61.9%
M-Score	270	57	21.1%	213	78.9%
Strct_pwr	270	157	58.1%	113	41.9%
Own_pwr	270	134	49.6%	136	50.4%
Expt_pwr	270	147	54%	123	46%
BIG4	270	163	60%	107	40%

4.2. Multicollinearity Diagnostics

The Variance Inflation Factor (VIF) tests the multicollinearity in the study's independent variables. Multicollinearity can lead to imprecise regression coefficients, the failure of statistical significance, fluctuating signs of coefficients, and suboptimal models (Asteriou & Hall, 2016).

Table (5): Results of Collinearity Statistics

	VIF	Tolerance (1/VIP)
Z-Score	5.217	0.192
Strct_pwr	1.202	0.832
Own_pwr	1.178	0.849
Expt_pwr	1.202	0.832
MTB	1.124	0.89
SGR	1.036	0.966
LEV	3.481	0.287
ROA	2.999	0.333
CFO	1.978	0.506
SIZE	1.856	0.539
CG.efficiency	1.717	0.582
ATO	1.7	0.588
Age	1.481	0.675
Big4	1.451	0.689
PPE	1.341	0.746

Table (5) shows collinearity diagnostics for all study model variables. VIF values less than ten and tolerance values exceeding 0.10 indicate the absence of multicollinearity among the independent variables.

4.3. Statistical Analysis Tools:

The study used a longitudinal sample as the dataset includes cross-sectional (45 firms) and time series (6 years); the two types produced Panel Data (McManus, 2015). Before testing the hypotheses, various tests were conducted to determine the appropriate statistical analysis tools. Estimated regression models are subjected to three tests to confirm their validity and identify the most suitable statistical analysis using the Jarque–Bera, Wooldridge, and White tests, as shown in Table (6).

Table (6): Results of the Regression Validity Tests

	Jarque–Bera test		**Wooldridge test**		**White's test**	
	chi2	***p-value***	***F-test***	***p-value***	***chi2***	***F-test***
Model (1)						
Model (1a)	0.769	0.781	1.224	0.275	77.52	0.658
Model (1b)	330	0.000	89.196	0.000	91.02	0.000
Model (1c)	0.736	0.757	0.728	0.398	87.26	0.661
Model (2)						
Model (2a)	0.778	0.790	1.127	0.295	74.62	0.633
Model (2b)	328	0.000	67.973	0.000	89.453	0.000
Model (2c)	0.706	0.793	3.090	0.087	47.242	0.468
Model (3)						
Model (3a)	0.646	0.667	1.99	0.518	77.95	0.193
Model (3b)	540	0.000	34.728	0.000	94.9	0.000
Model (3c)	0.675	0.654	3.576	0.529	1.224	0.275

Table (6) shows regression validity test results for Models ***(1b, 2b & 3b)*** the following:

- Model error skewness and kurtosis do not match a normal distribution as the Jarque-Bera test p-value is less than 0.05.
- Wooldridge's p-value is less than 0.05, indicating The presence of autocorrelation in residuals, which makes the linear regression model results invalid.
- White's test p-value is less than 0.05, indicating variance error term heteroskedasticity. Therefore, standard errors for coefficients and t-values are likely inaccurate.

Thus, Feasible Generalized Least Squares (FGLS) are used to analyze Models ***(1b, 2b & 3b)*** because it does not require a normal data distribution. In this study, FGLS is better than OLS for heteroskedasticity and autocorrelation errors in panel data (Wooldridge, 2002; Yaqub et al., 2015; Ghaleb, 2022), improving model efficiency.

Table (7): Hausman Test Results

Study Model	*chi2*	p-value	Result
Model (1a)	0.025	0.893	Random effects model
Model (1c)	16.838	0.329	
Model (2a)	13.424	0.493	
Model (2c)	17.323	0.239	
Model (3a)	12.178	0.789	
Model (3c)	14.486	0.632	

Hausman's test distinguishes fixed-effect and random-effect models for Models ***(1a, 2c, 2a, 2c, 3a & 3c)***. If the test p-value exceeds 0.05, the random effects model best represents the data. If the p-value is below 0.05, the fixed effects model fits the data best. This study uses Models ***(1a, 2c, 2a, 2c, 3a, 3c)*** and estimates a logistic panel regression to test the study hypotheses. The p-values for regression models in Table (7) are more than 0.05, indicating that the random-effects logistic regression best represents the data.

4.4. Regression Analysis - Tests of Hypotheses

4.4.1. Testing Hypothesis (H1)

Model (1) tests the hypothesis (H1) related to the effect of corporate distress (*Z-Score*) on earnings management proxies (*ACC_EAR, RL_EAR, or M-Score*). For testing hypothesis (H1), this study replicated the empirical analysis by replacing the dependent variable with one of the earnings management indicators (*ACC_EAR, RL_EAR, or M-Score*). Table (8) presents the Wald tests (Chi2) results on the models (1a & 1c) using random-effects logistic regression and FGLS regression for model (1b). Models are statistically significant at a 0.01 significance level, suggesting regression models are accepted.

Table (8): Financial Distress and Earnings Management Proxies - *Model (1)*

	ACC_EAR (Model 1a)		*RL_EAR (Model 1b)*		*M-Score (Model 1c)*	
	Coef.	**P-value**	**Coef.**	**P-value**	**Coef.**	**p-value**
Z-Score	1.442**	0.048	-0.038***	0.004	0.307**	0.047
MTB	-0.371**	0.038	-0.002***	0.003	-0.463*	0.07
Big4	-5.65*	0.052	-0.022	0.175	-1.085**	0.02
SGR	-2.498**	0.027	0.016**	0.025	0.225	0.27
LEV	30.334**	0.015	0.147**	0.039	3.855**	0.014
CFO	-28.261***	0.003	-0.058**	0.032	-0.404	0.491
PPE.	37.878***	0.007	-0.094**	0.017	5.184**	0.044
ROA	28.982***	0.008	-0.397***	0.006	5.658	0.176
SIZE	-2.367	0.259	-0.004	0.622	-0.309**	0.044
CG.efficiency	-6.647**	0.044	-0.006	0.854	-0.731**	0.038
Age	13.468**	0.011	-0.029	0.128	-0.27	0.411
ATO	0.563	0.657	0.048**	0.012	-0.267	0.489
Constant	-2.098	0.409	0.242	0.213	5.203	0.165
Model Summary						
Obs.	270		270		270	
Wald chi2	79.048		65.047		34.682	
Prob > chi2	0.000		0.000		0.003	
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1						

The regression results in Table (8) for the relationship between financial distress and earnings management show that financial distress (*Z-Score*) is positively related to accrual earnings management (*ACC_EAR*) and earnings manipulation (*M-score*). The coefficients are 1.442 and 0.307, both statistically significant at a 5% level. However, the results show a negative association between *Z-Score* and real earnings management (*RL_EAR*). The coefficient is -0.038 at a 1% significance level. The findings indicate that firms in greater financial distress engage in more accrual earnings management and earnings manipulation, as well as fewer real earnings management behaviors. In other words, Financially distressed firms tend to engage more in accrual earnings management and earnings manipulation, while they are less likely to use real earnings management. When a firm faces numerous financial problems and lacks sufficient financial resources, it attempts to avoid real earnings management because it usually necessitates changes to business strategies or operations (Li et al., 2020). These findings

support hypothesis H1. This result is consistent with the findings of Zang (2012), Haga et al. (2018), and Li et al. (2020).

For control variables, regression results indicate a negative association between the market-to-book equity ratio (*MTB*) and earnings management proxies (*ACC_EAR, RL_EAR,* and *M-Score*), which is expected given MTB's measure of accounting conservatism. Financial leverage (*LEV*) positively correlates with earnings management proxies (*ACC_EAR, RL_EAR,* and *M-Score*). Big4 is negatively related to accrual earnings management (*ACC_EAR*) and earnings manipulation (M-score) and negatively but insignificantly related to real earnings management (*RL_EAR*), indicating that auditing in Egypt does not significantly restrict firms' real earnings management because auditors and regulators view it as less risky and scrutinized than *ACC_EAR*. (Cohen et al., 2008).

Results show a significant negative influence of the *CG.efficiency* on the accrual earnings management (*ACC_EAR*) and earnings manipulation (M-score) at 5%, which indicates that corporate governance efficiency can prevent earnings management. Firm size is negatively associated with earnings manipulation (*M-score*) at a 5% significance level and negatively but insignificant with accrual and real earnings management (*ACC_EAR* and *RL_EAR*), which is consistent with ElRabat et al. (2023).

The results also show that profitability (*ROA*) is positively related to accrual earnings management (*ACC_EAR*) and negatively associated with real earnings management (*RL_EAR*). Likewise, Tangibility (*PPE*) has a positive association with accrual earnings management (*ACC_EAR*) and earnings manipulation (*M-score*), while it is negatively related to real earnings management (*RL_EAR*). The findings also indicate that Firm liquidity (*CFO*) has a negative relationship with accruals-based and real earnings management (*ACC_EAR and RL_EAR*). Further assets turnover (*ATO*) is positively related to real earnings management (*RL_EAR*), which is consistent with Wu et al. (2003).

4.4.2. Testing Hypothesis (H2)

This section discusses the empirical results and interpretations of regression analysis performed using Model (2) to test the hypothesis (H2)

regarding the effect of CEO power indicators (*Strct_pwr*, *Own_pwr*, and *Expt_pwr*) on earnings management proxies (*ACC_EAR, RL_EAR,* or *M-Score*). For testing hypothesis (H2), The empirical analysis was replicated by replacing the dependent variable with one of the earnings management indicators (*ACC_EAR*, *RL_EAR,* or *M-Score*). Table (9) shows Wald tests (Chi2) for models (2a & 2c) using random-effects logistic regression and FGLS regression for model (2b). Models are statistically significant at a 0.01 significance level, suggesting regression models are accepted.

Table (9): CEO Power and Earnings Management Proxies - *Model (2)*

	ACC_EAR (Model 2a)		***RL_EAR (Model 2b)***		***M-Score (Model 2c)***	
	Coef.	**P-value**	**Coef.**	**P-value**	**Coef.**	**p-value**
Strct_pwr	-2.646**	0.028	-0.015	0.323	-0.794**	0.044
Own_pwr	-1.384**	0.041	0.064***	0.000	-3.179	0.022**
Expt_pwr	0.034	0.978	-0.03*	0.052	0.459	0.499
MTB	-0.116	0.182	-0.002***	0.003	-0.217	0.087*
Big4	1.991	0.112	-0.027*	0.088	-0.89	0.047**
SGR	-0.945	0.163	0.016**	0.021	-0.066	0.775
LEV	6.926**	0.067	-0.019	0.677	9.991	0.001***
CFO	-4.54***	0.001	-0.033	0.165	-0.133	0.812
PPE.	5.755***	0.004	-0.089**	0.027	4.742	0.057*
ROA	20.143***	0.006	-0.123	0.326	13.025	0.029**
SIZE	-0.939**	0.011	-0.006	0.353	-0.308	0.041**
CG.efficiency	-2.638	0.228	-0.016	0.592	1.584	0.217
Age	4.739**	0.031	-0.019	0.313	0.42	0.709
ATO	1.474**	0.036	0.074***	0.000	0.231	0.791
Constant	-6.473*	0.064	0.384**	0.027	5.167	0.128
Model Summary						
Obs.	270		270		270	
Wald chi2	64.905		109.427		32.620	
Prob > chi2	0.000		0.000		0.003	
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1						

Results presented in Table (9) indicate that CEO's structural power (*Strct_pwr*) is negatively related to the highest level of accrual earnings management (*ACC_EAR*) and earnings manipulation (*M-score*) at a 5% significance level. However, the findings show a negative but insignificant association between CEO structure power (Strct_pwr) and real earnings

management (*RL_EAR*). Such findings are consistent with Florackis & Sainani, 2021, Shiah-Hou (2021), and Alves (2023) but contradict Bouaziz et al. (2020), Adiwibowo & Nurmala (2023), Oussii & Klibi (2023).

The findings also show that CEO ownership power (*Own_pwr*) has a negative influence on accrual earnings management (*ACC_EAR*) and earnings manipulation (M-score). The coefficients are -1.384 and -3.179 at a 5% significance level. However, the results show a positive association between CEO ownership power (*Own_pwr*) and real earnings management (*RL_EAR*). The coefficient is 0.064 at a 1% significance level. The findings indicate that firms with greater CEO ownership power (Own_pwr) engage more in real earnings management behaviors and less in accrual earnings management and manipulation. Results indicate that ownership power reduces manager-stockholder agency conflicts, so conflicts of interest between controlling and minority shareholders do not cause horizontal agency problems. Such findings support The transparency theory, which argues that CEO ownership reduces discretionary accrual manipulation (Warfield et al., 1995). These results comply with the results of Shiah-Hou (2021) and Elhabashy and El-Kelety (2023) but are in contrast to the findings of Hemdan et al. (2021). These results support hypothesis H2 that CEO power has a statistically significant impact on earnings management.

Results show a negative and significant association between CEO expert power (*Expt_pwr*) and real earnings management (*RL_EAR*). This result is consistent with Bouaziz et al. (2020) and Oussii & Klibi (2023), who found that expertise managers make more conservative accounting choices. The finding supports the upper echelons theory (Hambrick & Mason, 1984), indicating that expertise through long CEO tenure can prevent them from managing earnings using thresholds. Reputational concerns likely cause this effect.

4.4.3. Testing Hypothesis (H3)

This section discusses the empirical results and interpretations of regression analysis using Model (3) to test hypothesis (H3) about the interactive effect of CEO power and financial distress on earnings management. The empirical analysis is replicated by replacing the

dependent variable with one of the earnings management indicators (*ACC_EAR*, *RL_EAR*, or *M-Score*). Table (9) shows Wald tests (Chi2) for models (3a & 3c) using random-effects logistic regression and FGLS regression for model (3b). Models are statistically significant at a 0.01 significance level, suggesting regression models are accepted.

Table (10): The Interactive Effect of CEO Power and Financial Distress on Earnings Management Proxies – Model (3)

	ACC_EAR (Model 3a)		*RL_EAR (Model 3b)*		*M-Score (Model 3c)*	
	Coef.	**P-value**	**Coef.**	**P-value**	**Coef.**	**p-value**
*Strct_pwr*Z-Score*	-1.011	0.244	-0.028**	0.019	-0.308**	0.03
*Own_pwr*Z-Score*	-10.862***	0.005	-0.012	0.567	0.041	0.967
*Expt_pwr*Z-Score*	-1.642**	0.048	0.002	0.709	-0.139	0.563
MTB	-0.042	0.864	-.002**	0.019	-0.438*	0.093
Big4	2.852	0.128	-.034**	0.016	-2.603**	0.02
SGR	-1.054	0.216	.015**	0.047	-0.03	0.896
LEV	28.117**	0.022	0.049	0.422	12.149***	0.003
CFO	-28.832***	0.001	-.058**	0.032	-0.333	0.576
PPE	30.206***	0.003	-.105***	0.006	4.152	0.123
ROA	59.073**	0.032	-0.268*	0.066	10.767	0.109
SIZE	3.378*	0.082	-0.003	0.699	-1.728*	0.088
CG.efficiency	-3.036	0.33	-0.013	0.727	1.279	0.312
Age	8.071**	0.032	-0.029	0.125	0.543	0.665
ATO	-1.215	0.423	0.061***	0.001	0.226	0.806
constant	-36.873***	0.004	0.342*	0.055	6.399*	0.091
Model Summary						
Obs.	270		270		270	
Wald chi2	100.190		126.044		32.583	
Prob > chi2	0.000		0.000		0.013	
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1						

Findings reveal a significant negative relationship between the interaction variable Strct_pwr*Z-Score and real earnings management (RL_EAR) and earnings manipulation (M-score) at a 5% significant level. This finding, therefore, indicates that the CEO's structural power (Strct_pwr) moderately influences the relationship between financial distress and earnings management. Strct_pwr transforms the positive effect of accrual earnings management (ACC_EAR) and earnings manipulation (M-score) to

negative but insignificant with (ACC_EAR) and significant negative with (M-score). This implies that the impact of financial distress on earnings management has been mitigated in firms with CEO duality.

Findings also show that interaction variables Own_pwr*Z-Score and Expt_pwr*Z-Score are significantly negatively associated with accrual earnings management (ACC_EAR) at a 5% significant level. This finding indicates that the CEO's ownership power (Own_pwr) and expert power (Expt_pwr) moderate the relationship between financial distress and earnings management. CEO ownership power (Own_pwr) and CEO expert power (Expt_pwr) transform the positive effect of financial distress (Z-Score) on earnings management into a negative one.

Therefore, hypothesis H3 is accepted. This implies that CEO power mitigates the impact of corporate financial distress on earnings management practices, as firms with powerful CEOs are more likely to survive financial distress. The results are consistent with Dowell et al. (2011), as they found evidence that powerful CEOs help financially distressed firms. They also suggest that powerful CEOs reduce failure during financial distress.

5. Summary and Conclusions

This study examines the impact of corporate financial distress on earnings management behavior with the moderating role of CEO power. It also examines the effects of certain firm characteristics on earnings management. The study used data from non-financial firms in the EGX100 index. Only firms with complete data for all variables analyzed in the study are considered. The sample covers 45 non-financial EGX-100 firms from 2017 to 2022, with 270 balanced observations. The study utilized three proxies for earnings management: accruals-based earnings management based on the Modified Jones Model, real earnings management based on Roychowdhury (2006), and earnings manipulation using Beneish M-Score. Altman's (1968) model is used to estimate financial distress. Following Finkelstein (1992), this study utilized three resources of CEO power: structural, ownership, and expert. Panel data were analyzed using the FGLS method and logistic random-effects model.

The findings indicate that financial distress positively relates to accrual earnings management and manipulation (M-score). However, financial distress negatively impacts real earnings management. The results imply that financially distressed firms are more likely to use accrual earnings management and earnings manipulation while they are less likely to use real earnings management. Results indicate that CEO structural power is negatively associated with accrual-based earnings management and earnings manipulation (M-score), but it is insignificant with real earnings management. CEO ownership power also positively affects real earnings management but negatively affects accrual earnings management and earnings manipulation (M-score). The findings indicate that firms with more CEO ownership power engage more in real earnings management behaviors and less in accrual-based earnings management and earnings manipulation (M-score). Further, Results show a negative association between CEO expert power and real earnings management.

Results also show that CEO structural power moderates financial distress and earnings management. Structural power transforms the positive effect of accrual earnings management and earnings manipulation (M-score) to negative. This implies that financial distress has less of an impact on earnings management in firms with CEO duality. Results also show that CEO structural power transforms the positive effect of accrual-based earnings management and earnings manipulation (M-score) in financially distressed firms into a negative. This implies that financial distress has less of an impact on earnings management in firms with CEO duality. The findings further indicate that CEO ownership power and CEO expert power transform the positive effect of financial distress on accruals-based earnings management into a negative one.

Results indicate that *MTB* is negatively associated with earnings management proxies. Financial leverage (LEV) has a positive relationship with earnings management proxies (*ACC_EAR, RL_EAR*, & *M-Score)*. Big4 is negatively related to accrual earnings management (*ACC_EAR*) and earnings manipulation (M-score) and negatively but insignificantly related to real earnings management (*RL_EAR*), indicating that auditing in Egypt does not significantly restrict firms' real earnings management

because auditors and regulators view it as less risky and scrutinized than *ACC_EAR*. (Cohen et al., 2008).

This study contributes to earnings management literature by demonstrating whether Egyptian financially distressed firms engage in earnings management, which can contribute to understanding the incentives and constraints associated with earnings management. Further, this study explores the potential moderating influence of CEO power on the association between corporate financial distress and earnings management, which has yet to be examined in prior research. This study aims to fill this gap. This study assists policymakers and investors investing in Egypt to better understand earnings management practices during financial distress and take appropriate actions to evaluate firm performance.

It is recommended to hire powerful managers in financially distressed firms. A powerful CEO restrains earnings management practices under scarce resources and changing financial risks. Assessing financial distress risks is crucial in investment decision-making, as it provides investors with valuable insights into company health and confidence in financial reports. It's essential to avoid investing in financially weak entities to protect capital and manage risks. The study recommends that professional bodies, regulatory authorities, and governance institutions create policies restricting managers from engaging in earning management, particularly during financial distress.

Based on the findings and conclusions, Future research can focus on CEO power and earnings management in banks and financial services firms. Moreover, investigating the moderating role of corporate governance efficiency in the relationship between financial distress and earnings management is recommended. In addition, studying the impact of managerial attributes such as managerial ability, managerial entrenchment, and overconfidence on earnings management.

References

Adams, M., Jiang, W., & Ma, T. (2023). CEO power, corporate risk management, and dividends: disentangling CEO managerial ability from entrenchment. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 1-35.

Adiwibowo, A. S., & Nurmala, P. (2023). The Role of The Company Life Cycle on Chief Executive Officer Power and Earnings Management. *Accounting Analysis Journal*, *12*(1), 1-10.

Ali, S., ur Rehman, R., Aslam, S., Khan, I., & Murtaza, G. (2023). Does board diversity reduce the likelihood of financial distress in the presence of a powerful Chinese CEO? *Management Decision*, *61*(6), 1798-1815.

Aljughaiman, A. A., Nguyen, T. H., Trinh, V. Q., & Du, A. (2023). The COVID-19 outbreak, corporate financial distress, and earnings management. *International review of financial analysis*, *88*, 102675.

Almubarak, W. I., Chebbi, K., & Ammer, M. A. (2023). Unveiling the Connection among ESG, Earnings Management, and Financial Distress: Insights from an Emerging Market. *Sustainability*, *15*(16), 12348.

Altman, E. I. (1968). Financial ratios, discriminant analysis, and the prediction of corporate bankruptcy. *The Journal of Finance*, *23*(4), 589 -609.

Altman, E. I., Iwanicz- Drozdowska, M., Laitinen, E. K., & Suvas, A. (2017). Financial distress prediction in an international context: A review and empirical analysis of Altman's Z- score model. *Journal of International Financial Management & Accounting*, *28*(2), 131-171.

Alves, S. (2023). CEO duality, earnings quality, and board independence. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, *21*(2), 217 -231.

Ambrose, B., & Bian, X. (2010). Stock market information and REIT earnings management. *Journal of Real Estate Research*, *32*(1), 101-138.

Andreou, C. K., Andreou, P. C., & Lambertides, N. (2021). Financial distress risk and stock price crashes. *Journal of Corporate Finance*, *67*, 101870.

Aris, N. A., Othman, R., Arif, S. M. M., Malek, M. A. A., & Omar, N. (2013). Fraud detection: Benford's law vs Beneish model. In *IEEE Symposium on Humanities, Science and Engineering Research* (pp. 726-731).

Armstrong, C.S., Balakrishnan, K. and Cohen, D. (2012), "Corporate governance and the information environment: evidence from state antitakeover laws," *Journal of Accounting and Economics*, 53, 185 -204.

Arora, P., & Dharwadkar, R. (2011). Corporate governance and corporate social responsibility (CSR): The moderating roles of attainment discrepancy and organization slack. *Corporate governance: an international review*, *19*(2), 136-152.

Asteriou, D., & Hall, S. G. (2016). ARIMA Models and the Box -Jenkins Methodology. *Applied Econometrics*,275 -296.

Avramov, D., Chordia, T., Jostova, G., & Philipov, A. (2013). Anomalies and financial distress. *Journal of Financial Economics*, *108*(1), 139-159.

Azizah, W. (2017). Trend and Trade-off Between Accrual Earnings Management and Real Earnings Management In Indonesia. *Media Riset Akuntansi, Auditing & Informasi*, *17*(2), 159-172.

Badolato, P. G., Donelson, D. C., & Ege, M. (2014). Audit committee financial expertise and earnings management: The role of status. *Journal of accounting and economics*, 58(2-3), 208-230.

Baker, T. A., Lopez, T. J., Reitenga, A. L., & Ruch, G. W. (2019). The influence of CEO and CFO power on accruals and real earnings management. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 52(1), 325-345.

Bartov, E., & Mohanram, P. (2004). Private information, earnings manipulations, and executive stock- option exercises. *The Accounting Review*, *79*(4), 889 -920.

Bebchuk, L. A., Cremers, K. M., & Peyer, U. C. (2011). The CEO pay slice. *Journal of Financial Economics*, *102*(1), 199-221.

Beneish, M. D., Lee, C. M., & Nichols, D. C. (2013). Earnings manipulation and expected returns. *Financial Analysts Journal*, *69*(2), 57-82.

Campa, D., & Camacho-Miñano, M. M. (2015). The impact of SME's pre-bankruptcy financial distress on earnings management tools. *International Review of Financial Analysis*, 42, 222–234.

Chandren, S. (2016). Review on the Double Side of Earnings Management. *Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities*, *24*(4).

Charitou, A., Lambertides, N., & Trigeorgis, L. (2011). Distress risk, growth, and earnings quality. *Abacus*, *47*(2), 158-181.

Chen, Y., Chen, C. H., & Huang, S. L. (2010). An appraisal of financially distressed companies' earnings management: Evidence from listed companies in China. *Pacific Accounting Review*, *22*(1), 22-41.

Chi, S., Huang, S. X., & Sanchez, J. M. (2017). CEO inside debt incentives and corporate tax sheltering. *Journal of Accounting Research*, *55*(4), 837-876.

Chowdhury, R., & Doukas, J. A. (2022). Are CEOs to Blame for Corporate Failure? Evidence from Chapter 11 Filings. *Review of Corporate Finance*, *2*(1), 1–63.

Cohen, D. A., & Zarowin, P. (2010). Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings. *Journal of Accounting and Economics*, *50*(1), 2-19.

Cohen, D. A., Dey, A., & Lys, T. Z. (2008). Real and accrual- based earnings management in the pre- and post- Sarbanes- Oxley periods. *The Accounting Review*, *83*(3), 757-787.

Collins, D. W., & DeAngelo, L. (1990). Accounting information and corporate governance: Market and analyst reactions to earnings of firms engaged in proxy contests. *Journal of Accounting and Economics*, *13*(3), 213-247.

Coppens, L., & Peek, E. (2005). An analysis of earnings management by European private firms. *Journal of international accounting, auditing, and taxation*, *14*(1), 1-17.

Daniel, N. D., Denis, D. J., & Naveen, L. (2008). Do firms manage earnings to meet dividend thresholds? *Journal of Accounting and Economics*, *45*(1), 2-26.

Darrat, A. F., Gray, S., Park, J. C., & Wu, Y. (2016). Corporate governance and bankruptcy risk. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, *31*(2), 163-202.

DeBoskey, D. G., Luo, Y., & Zhou, L. (2019). CEO power, board oversight, and earnings announcement tone. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 52(2), 657-680

Dechow, P.M., Sloan, R., & Sweeney, A. (1995). Detecting earnings management. The Accounting Review, 70 (2), 193–225.

Degeorge, F., Patel, J., & Zeckhauser, R. (1999). Earnings management to exceed thresholds. *Journal of Business*, 72 (1), 1–33.

Diem, N. P. N. (2023). The impact of corporate social responsibilities on Earnings Management: Evidence from Vietnam. *International Journal of Professional Business Review*, *8*(2), e01065-e01065.

Duru, A., Iyengar, R. J., & Zampelli, E. M. (2016). The dynamic relationship between CEO duality and firm performance: The moderating role of board independence. *Journal of Business Research*, *69*(10), 4269-4277.

El-Habashy, H. A. E. K. (2004). *Determinants of Accounting Choices in Egypt: An Empirical Study* (Doctoral dissertation, University of Dundee).

El-Habashy, H. A., & El-Kelety, E. A. (2023). The Impact of Institutional Ownership and Controlling Shareholder on the Relationship between CEO Power and Earnings Quality in Egypt. *Science Journal for Commercial Research* , *51*(4), 9-54.

Elhabashy, H. A., Elkholy, O. A., & Eid, A. E.. (2023). The Impact of Managerial Ability and Business Strategy on Real Earnings Management: Evidence from Egypt. *Journal of Accounting Research*, *10*(2), 55-107.

ElRabat, M. M., Abdel-Fattah, H. A. N., & Mohamed, M. A. A. (2023). The Moderating Role of Firm Size on the Relationship between Financial Distress and Earnings Management. *The Academic Journal of Contemporary Commercial Research*, *3*(1), 42-60.

Fan, J. P., Huang, J., & Zhu, N. (2013). Institutions, ownership structures, and distress resolution in China. *Journal of Corporate Finance*, *23*, 71-87.

Finkelstein, S. (1992). Power in Top Management Teams: Dimensions, Measurement, and Validation. *Academy of Management Journal*, *35*(3), 505–538.

Finkelstein, S., & D'aveni, R. A. (1994). CEO duality as a double-edged sword: How boards of directors balance entrenchment avoidance and unity of command. *Academy of Management Journal*, *37*(5), 1079 -1108.

Ghazali, A. W., Shafie, N. A., & Sanusi, Z. M. (2015). Earnings management: An analysis of opportunistic behavior, monitoring mechanism, and financial distress. *Procedia Economics and Finance*, *28*, 190-201.

Gilson, S. C. (1989). Management turnover and financial distress. *Journal of financial Economics*, *25*(2), 241-262.

Goncharov, I., & Zimmermann, J. (2006). Earnings management when incentives compete: the role of tax accounting in Russia. *Journal of International Accounting Research*, *5*(1), 41-65.

Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of accounting and economics*, *40*(1-3), 3-73.

Guidry, F., Leone, A. J., & Rock, S. (1999). Earnings-based bonus plans and earnings management by business-unit managers. *Journal of accounting and economics*, *26*(1-3), 113-142.

Gunny, K. A. (2010). The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. *Contemporary Accounting Research*, *27*(3), 855-888.

Habib, A., Costa, M. D., Huang, H. J., Bhuiyan, M. B. U., & Sun, L. (2020). Determinants and consequences of financial distress: a review of the empirical literature. *Accounting & Finance*, 60(S1), 1023–1075.

Habib, A., Uddin Bhuiyan, B., & Islam, A. (2013). Financial distress, earnings management, and market pricing of accruals during the global financial crisis. *Managerial Finance*, *39*(2), 155-180.

Haga, J., Höglund, H., & Sundvik, D. (2018). Stock market listing status and real earnings management. *Journal of Accounting and Public Policy*, *37*(5), 420-435.

Haga, J., Höglund, H., & Sundvik, D. (2018). Stock market listing status and real earnings management. *Journal of Accounting and Public Policy*, *37*(5), 420-435.

Han, S., Nanda, V. K., & Silveri, S. D. (2016). CEO Power and Firm Performance under Pressure. *Financial Management*, *45*(2), 369–400.

Healy, P. M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of accounting and economics*, *7*(1-3), 85-107.

Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons*, *13*(4), 365-383.

Hemdan, D. A. M., Hasnan, S., & Ur Rehman, S. (2021). CEO power dynamics and firms' reported earnings quality in Egypt: Moderating role of corporate governance. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, *15*(1), 1-30.

Holthausen, R. W., Larcker, D. F., & Sloan, R. G. (1995). Annual bonus schemes and the manipulation of earnings. *Journal of accounting and economics*, *19*(1), 29-74.

Iatridis, G., & Kadorinis, G. (2009). Earnings management and firm financial motives: A financial investigation of U.K. listed firms. *International Review of Financial Analysis*, *18*(4), 164-173.

Jacoby, G., Li, J., & Liu, M. (2019). Financial distress, political affiliation, and earnings management: the case of politically affiliated private firms. *The European Journal of Finance*, *25*(6), 508-523.

Jensen, M. & Meckling, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, 3, 305-360.

Johnson, S., Boone, P., Breach, A., & Friedman, E. (2000). Corporate governance in the Asian financial crisis. *Journal of Financial Economics*, 58(1–2), 141–186.

Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research*, *29*(2), 193-228.

Kaur, R. (2019). Impact of Financial Distress, CEO Power and Compensation on Environment, Social and Governance (ESG) Performance: Evidence-based on U.K. firms. *(Doctoral Dissertation) De Montfort University*.

Kazmi, S. T. F. H., Rasheed, B., Malik, Z. F., Shakeel, A., & Gulzar, M. (2024). Impact of Financial Distress on Earnings Management with the Moderating Role of Audit Quality: Evidence from Pakistan. *Journal of Economic Impact*, *6*(1), 37-43.

Kumar, S., & Ravi, R. (2023). Earnings management: Are men from Mars and women from Venus? *Managerial Finance*, *49*(6), 1017-1035.

La Porta, R., Lopez- de- Silanes, F., & Shleifer, A. (1999). Corporate ownership around the world. *The Journal of Finance*, *54*(2), 471 -517.

Lassoued, N. (2022). Capital structure and earnings quality in microfinance institutions. *International Journal of Managerial Finance*, *18*(2), 240-260.

Le, H. T. M., Kweh, Q. L., Ting, I. W. K., & Nourani, M. (2022). CEO power and earnings management: Dual roles of foreign shareholders in Vietnamese listed companies. *International Journal of Finance & Economics*, *27*(1), 1240-1256.

Li, Y., Li, X., Xiang, E., & Djajadikerta, H. G. (2020). Financial distress, internal control, and earnings management: Evidence from China. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, *16*(3), 100210.

Liberty, S. E., & Zimmerman, J. L. (1986). Labor union contract negotiations and accounting choices. *Accounting Review*, 692-712.

Lisic, L. L., Neal, T. L., Zhang, I. X., & Zhang, Y. (2016). CEO power, internal control quality, and audit committee effectiveness in substance versus in form. *Contemporary Accounting Research*, 3(3), 1199-1237.

Liu, C., Yao, L. J., Hu, N., & Liu, L. (2011). The impact of IFRS on accounting quality in a regulated market: An empirical study of China. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, *26*(4), 659-676.

Liu, Y., & Mauer, D. C. (2011). Corporate cash holdings and CEO compensation incentives. *Journal of financial economics*, *102*(1), 183-198.

Luu Thu, Q. (2023). Impact of earning management and business strategy on financial distress risk of Vietnamese companies. *Cogent Economics & Finance*, *11*(1), 2183657.

Makhaiel, N., & Sherer, M. (2017). In the name of others: an investigation of earnings management motives in Egypt. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, *7*(1), 61-89.

Mersland, R., Pascal, D., & Beisland, L. A. (2016). *The influence of CEO power on agency costs in non-profit organizations: evidence from the global microfinance industry* (No. 16-045). ULB--Universite Libre de Bruxelles.

Miladi, E., & Chouaibi, J. (2022). Does CEO power moderate the link between corporate social responsibility and bank earnings management? *Journal of Global Responsibility*, *13*(2), 197-216.

Moradi, M., Appolloni, A., Zimon, G., Tarighi, H., & Kamali, M. (2021). Macroeconomic factors and stock price crash risk: do managers withhold bad news in the crisis-ridden Iran market?. *Sustainability*, *13*(7), 3688.

Muttakin, M. B., Khan, A., & Mihret, D. G. (2018). The effect of board capital and CEO power on corporate social responsibility disclosures. *Journal of Business Ethics*, 150, 41-56.

Nagata, K. (2013). Does earnings management lead to favorable IPO price formation or further underpricing? Evidence from Japan. *Journal of Multinational Financial Management*, *23*(4), 301-313.

Nguyen, T. T., Duong, C. M., & Narendran, S. (2021). CEO profile and earnings quality. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, *56*, 987 -1025.

Nguyen, T. T., Duong, C. M., & Narendran, S. (2021). CEO profile and earnings quality. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, *56*, 987 -1025.

Onali, E., Galiakhmetova, R., Molyneux, P., & Torluccio, G. (2016). CEO power, government monitoring, and bank dividends. *Journal of Financial Intermediation*, *27*, 89-117.

Othman, H. B., & Zeghal, D. (2006). A study of earnings-management motives in the Anglo-American and Euro-Continental accounting models: The Canadian and French cases. *The international journal of accounting*, *41*(4), 406-435.

Oussii, A. A., & Klibi, M. F. (2023). Do CEO duality and expertise affect earnings management behavior? The moderating effect of family ownership. *Journal of Family Business Management*.

Rakshit, D., & Paul, A. (2020). Earnings management and financial distress: An analysis of Indian textile companies. *NMIMS Journal of Economics and Public Policy*, *5*(3), 40-53.

Ranjbar, S., & Amanollahi, G. (2018). The effect of financial distress on earnings management and unpredicted net earnings in companies listed on Tehran Stock Exchange. *Management Science Letters*, *8*(9), 933-938.

Rogers, J. L., & Stocken, P. C. (2005). Credibility of management forecasts. *The Accounting Review*, *80*(4), 1233-1260.

Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of Accounting and Economics*, 42(3), 335-370.

Sassi, H., & Lassoued, N. (2013). Signaling over income smoothing and IFRS adoption by banks: a panel data analysis on MENA countries. *Economics Bulletin*, *33*(3), 2340-2356.

Shiah-Hou, S. R. (2021). Powerful CEOs and earnings quality. *Managerial Finance*, *47*(12), 1714 -1735.

Stein, J. C. (2003). Agency, information, and corporate investment. *Handbook of the Economics of Finance*, *1*, 111 -165.

Stiglitz, J. E. (1992). Capital markets and economic fluctuations in capitalist economies. *European Economic Review*, *36*(2-3), 269-306.

Sudarsanam, S., & Lai, J. (2001). Corporate financial distress and turnaround strategies: An empirical analysis. *British Journal of Management*, *12*(3), 183-199.

Sun, T. (2019). Applying deep learning to audit procedures: An illustrative framework. *Accounting Horizons*, *33*(3), 89-109.

Suranta, E., Satrio, M. A. B., & Midiastuty, P. P. (2023). Effect of Investment, Free Cash Flow, Earnings Management, Interest Coverage Ratio, Liquidity, and Leverage on Financial Distress. *Ilomata International Journal of Tax and Accounting*, *4*(2), 283-295.

Vorst, P. (2016). Real earnings management and long-term operating performance: The role of reversals in discretionary investment cuts. *The Accounting Review*, 91(4), 1219-1256.

Warfield, T. D., Wild, J. J., & Wild, K. L. (1995). Managerial ownership, accounting choices, and informativeness of earnings. *Journal of accounting and economics*, *20*(1), 61-91.

Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1978). Towards a positive theory of the determination of accounting standards. Accounting Review, 112-134.

Williamson, O. E. (1983). Organization form, residual claimants, and corporate control. *the Journal of Law and Economics*, *26*(2), 351-366.

Wu, P., Gao, L., & Gu, T. (2015). Business strategy, market competition, and earnings management: Evidence from China. *Chinese Management Studies*, 9(3), 401-424.

Yang, G., Gao, Y., Liang, W., & Zhao, J. (2020). Influence of board informal hierarchy on corporate governance efficiency: an analysis based on psychological perception. *Revista Argentina de Clínica Psicológica*, *29*(2), 50.

Yang, T. H., Hsu, J., & Yang, W. B. (2016). Firm's motives behind SEOs, earnings management, and performance. *International Review of Economics & Finance*, *43*, 160-169.

Zang, A. Y. (2012). Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management. *The Accounting Review*, *87*(2), 675-703.

Zhao, Y., & Chen, K. H. (2008). Staggered boards and earnings management. *The Accounting Review*, *83*(5), 1347-1381.

Does Cost Behavior Vary with Institutional Ownership: Evidence from Egypt

Dr. Ibrahim Abd El-Mageed ELKelety*
Dr. Nisreen Mohamed Almaleeh**
Mohamed Ibrahim Ismail Elmihy***

(*)Dr. Ibrahim Abd El-Mageed ELKelet: Professor of Accounting and Auditing and Vice Dean of Education and Students' Affairs Faculty of CommerceMenoufia University.
Email. **ibrahim.ali3@commerce.menofia.edu.eg**
(**)Dr. Nisreen Mohamed Almaleeh: Assistant Professor of Accounting and Auditing Faculty of Commerce Menoufia University.
Email: nesreen.mohamed@commerce.menofia.edu.eg
(***) Mohamed Ibrahim Ismail Elmihy: Demonstrator in Accounting Dept Faculty of Commerce, Menoufia University.
Email: mohamed_elmihy@commerce.menofia.edu.eg

Purpose: The objective of this study is to investigate the impact of institutional ownership structure as an internal corporate governance mechanism on the behavior of SG&A costs and COGS in in companies listed on the Egyptian Stock Exchange (ESE), with the moderating effect of firm size, return on assets (ROA), Leverage, Tobin's Q, and market-to-book value (MTB).

Design/methodology: The study was conducted on a sample consisting of 55 firms listed in the Egyptian Stock Exchange (ESE) belonging to Seven sectors which are basic resources, Healthcare and Pharmaceuticals, Services, Manufacturing products, and cars, real state, travel & leisure, and food, beverages, & tobacco during the period from 2018 to 2022 with a total of (275) observations. In order to evaluate the study hypotheses, the study used the generalized least squares (GLS) method instead of the ordinary least square (OLS) method to overcome the problems of both heteroskedasticity and the normality of residuals. The study also conducted an additional analysis to examine the behavior of SG&A and COGS in the sample.

Findings: The study concluded that there was an impact of institutional ownership structure of the behavior of SG&A costs and COGS. In more detail, Analysis show that institutional ownership reduces the degree of both SG&A costs and COGS anti-stickiness behavior in the sample. Moreover, findings show that the behavior of SG&A costs and COGS are anti-stickiness in the sample.

Originality/value: This study aims to fill a gap in the literature on the relationship between ownership structure and cost stickiness in companies listed on the Egyptian Stock Exchange (ESE). The study's findings contribute to the existing literature on sticky cost and ownership structure by providing empirical evidence of the relationship between ownership and cost stickiness. The study will also help organizations understand the implications of institutional ownership structure on their cost behavior and decision-making process. Investors, regulators, and policymakers also could use these findings to evaluate and improve firm performance and stability.

Keywords: cost behavior, sticky cost, agency theory, corporate governance, institutional ownership.

الملخص:

الهدف: استهدفت الدراسة اختبار أثر هيكل الملكية المؤسسية كأداة داخلية من أدوات حوكمة الشركات على سلوك التكاليف البيعية والعمومية و الإدارية و سلوك تكاليف البضاعة المباعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع الأخذ بالاعتبار الدور المعدل لكلا من حجم الشركة، العائد على الأصول، الرافعة المالية، Tobin's Q، سبة السعر إلى القيمة الدفترية.

التصميم / المنهجية: أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٥٥ شركة مدرجة في البورصة المصرية تنتمي إلى سبع قطاعات هي الموارد الاساسية، الرعاية الصحية والأدوية، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، العقارات، السياحة والترفيه، أغذية ومشروبات و تبغ، خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ بإجمالي عدد مشاهدات ٢٧٥ مشاهدة. ولأغراض اختبار فروض الدراسة اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى المعممة بدلا من طريقة المربعات الصغرى العادية للتغلب على مشكلة تباين الخطأ العشوائي للبواقي وعدم تبعية الأخطاء للتوزيع الطبيعي. كما قامت الدراسة بإجراء تحليل إضافي لتحديد نوع سلوك التكاليف البيعية والعمومية الإدارية وسلوك تكاليف البضاعة المباعة في العينة.

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود أثر لهيكل الملكية الإدارية على سلوك التكاليف البيعية والعمومية الإدارية وسلوك تكاليف البضاعة المباعة وبشكل أكثر تفصيلا اشارت نتائج الدراسة إلى ان هيكل الملكية الإدارية يخفض درجة السلوك غير المنتظم هبوطا (anti-stickiness) للتكاليف البيعية والعمومية الإدارية تكاليف البضاعة المباعة. بالإضافة الى ذلك أشارت النتائج الى ان سلوك التكاليف البيعية والعمومية الإدارية تكاليف البضاعة المباعة هو سلوك غير منتظم هبوطا في العينة.

الاصالة / القيمة: تهدف هذه الدراسة إلى سد الفجوة في الأدبيات حول العلاقة بين هيكل الملكية لزوجة التكلفة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. تساهم نتائج الدراسة في تعزيز الأدبيات الموجودة حول لزوجة التكلفة وهيكل الملكية من خلال تقديم أدلة تجريبية على العلاقة بين هيكل الملكية الادارية لزوجة التكلفة. كما ستساعد الدراسة الشركات على فهم آثار هيكل الملكية المؤسسية على سلوك التكلفة وعملية اتخاذ القرار. ويمكن للمستثمرين والجهات التنظيمية وصناع السياسات أيضًا استخدام هذه النتائج لتقييم وتحسين أداء الشركة واستقرارها.

الكلمات المفتاحية: سلوك التكلفة، لزوجة التكلفة، نظرية الوكالة، حوكمة الشركات، الملكية الإدارية.

1. Introduction

Understanding how cost behave is an essential part of planning, controlling, and decision-making, especially in competitive markets, managers aim to enhance profitability through focus on cost managing (Reimer, 2019). Therefore, managers can make right decisions through knowing how costs change with changes in activity. Cost behavior also affects firms' selling and administrative decisions, and play an important role in the growth of sales.

Evianti et al. (2015) state that it's important for companies to focus on effective cost management in order to stay economically competitive. Therefore, researchers found that it's important to focus more on cost behavior. Accordingly, studying cost behavior become a crucial and vital issue in cost and management accounting.

Traditional management accounting theory assumes that there is a linear relationship between costs and cost activity (Noreen & Soderstrom, 1997). In the traditional model of cost behavior, costs are classified as variable or fixed in response to change in the volume of activity. In this model, variable costs change proportionately with the changes in the activity driver, while fixed costs are not affected by the change in the volume of activity, and remain unchanged within the relevant range. This indicates that the change in the level of activity is the only driver for the change in costs (Anderson et al., 2003).

However, empirical studies of cost behavior at the end of the 20th century and the beginning of the 21st century documented numerous empirical evidences for asymmetric cost behavior. Cooper &Kaplan (1992) and Noreen &Soderstrom (1997) are some of the earliest studies to show that costs do not respond symmetrically with sales increase and decrease. They argue that asymmetric cost behavior occurs because of that managers prefer to retain unutilized resources rather than incur an adjustment cost during sales decreases periods.

Anderson et al. (2003) is the pioneer study which provide the first empirical evidence about the existence of asymmetric cost behavior. In a sample of 7629 US firms for more than 20 years, they find that with 1% increase in sales, selling, general, and administrative costs (SG&A) increase

by 0.55% and decrease by just 0.35% per 1% decrease in sales. They called this phenomenon as “sticky cost”.

According to contemporary cost research, there are three basic elements that influence cost stickiness. (Anderson et al., 2003; Banker et al., 2013; Jin and Wu., 2021; Naoum et al., 2023). First, to influence profits, managers could have incentives to manipulate company’s expenditures (Chen et al., 2012; Kama & Weiss, 2013). Second Managers base their cost choices on their forecasts of future demand. To meet expected future demand, optimism mangers lead to greater retention of slack resources, while pessimism managers lead to lower retention of slack resources. Third, adjustment costs, such as employee hiring, firing, and training costs, influence cost stickiness (Banker et al., 2013; Golden et al., 2020).

A recent study by Ibrahim et al. (2022) involved factors affecting cost stickiness across various themes, such as regulation and taxation, ownership structure, and corporate governance. Moreover, Zhang et al. (2023) categorize reasons of cost stickiness as adjustment costs, managers’ optimistic expectations, and agency problems. So, this paper will examine the impact of Institutional ownership as a mechanism of corporate governance on the sticky cost behavior in the Egyptian companies.

Since the development of stock companies, agency problem started to be shown in almost all companies (Panda & Leepsa, 2017). Agency problems arise from the misalignment of interests between managers and shareholders (Jensen & Meckling, 1976). Managers act in a way that maximize their own benefits rather than shareholders (Jensen & Meckling, 1976; Jensen, 1986; Stulz, 1990). Therefore, different internal and external governance mechanisms are needed to protect shareholders' rights.

Corporate governance is a framework that directs and controls organizations (Ronaghi, 2022). Corporate governance is a fundamental component of developing a conscious culture, transparency, and openness (Al-ahdal et al., 2020). The performance of a corporation is significantly influenced by country’s corporate governance. Business loss could result from poor corporate governance through jeopardizing the interests of stakeholders (Li et al., 2019). Corporate governance not only enhances the relationship between different parties (managers, firm’s shareholders, and

investors), but it also ensures that resources are provision properly among competing users exists (Kerr et al., 2024; Miloud, 2024)

A recent study by Zhang et al. (2023) examined the agency problems and managers' optimistic expectations as a motivation for cost stickiness. They find that cost stickiness is negatively associated with internal governance. Moreover, they find that the impact of internal governance on cost stickiness is more pronounced for firms with more-effective board monitoring. Chen et al. (2012) highlight that because managers are acting in a way that maximize their own interest, they prone to increase resource excessively with the business grow, and they don't accept to reduce resource input when the business volume decreases, which result in a sticky cost behavior.

Corporate governance includes internal and external mechanisms, which can reduce conflicts caused by the separation of ownership from control (Shleifer & Vishny, 1997). An effective corporate governance structure must include a set of internal and external mechanisms (Baysinger & Hoskisson 1990). Internal mechanisms are a set of internal controls that monitor the organization's progress and activities, and corrective actions that must be performed when the business goes off track.

The composition of ownership is the primary factor influencing the creation of a corporate governance system. It dictates the potential conflicts between managers and shareholders, as well as between minority shareholders and other stakeholders. Ownership structures differ across countries based on the factors that influence their design. Various types of ownership structures are founded, including family ownership, managerial ownership, governmental ownership, institutional ownership, and foreign ownership (Ezat, 2014). This paper focus only on institutional ownership and its impact on cost behavior.

Institutional investors are representing a significant fraction of equity ownership across countries, they have been playing a key role in financial markets around the world. According to the International Monetary Fund (2015), institutional investors manage financial assets around the world amounting to US$ 76 trillion, accounting, for about 40 % of global financial assets. Institutional investors are considered by directors, managers, and regulators as the most important market participants (Graham et al., 2005).

They generally have more influence in the firm, because they hold the largest amount of shares and command larger amounts of investment capital relative to individual investors (Guo & Platikanov, 2019; Ali et al., 2024).

Because of their growing share of equity ownership, the importance of institutional investors in corporate governance system has grown. A large and growing body of literature has investigated the effectiveness of institutional monitoring in inducing better governance structures and corporate decisions (Aggarwal et al., 2011; Ferreira et al., 2010; Grinstein & Michaely, 2005).

Institutional investors have the ability to influence business decisions and participate in shareholder activism. Institutional investors examine the financial statements of the firms in their portfolios as part of their due diligence efforts, so it's expected that they closely monitor the cost management practices of these firms (Chung et al., 2019). In addition, Bai et al., (2023) and Liu et al., (2023) argue that institutional investors have more advantages regarding investment scale, talent reserve, information collection, , and investment and financing experience.

This study aims to fill a gap in the literature on the relationship between ownership structure and cost stickiness in companies listed on the Egyptian Stock Exchange (ESE), specifically focusing on institutional ownership. The study examines the impact of institutional ownership, on the degree of cost stickiness in Egyptian companies. The moderating effect of firm size, industry type, return on assets (ROA), Leverage, Tobin's Q, and market-to-book value on the relationship between ownership and cost stickiness will be investigated also.

Few studies have investigated the effect of ownership structure on cost behavior, and it's rarely investigated in developing and crisis economies such as Egypt, that is characterized by economic problems, stagnation of production, and unemployment problems. The results of this study fill the research gap in this regard. In addition, the study’s findings will contribute to the existing literature on cost stickiness and ownership by providing empirical evidence of the relationship between ownership and cost stickiness.

The rest of this paper proceeds as follows. Section 2 presents the Background and Hypotheses Development Section 3 describes the research methodology. Section 4 presents the Empirical Results, and Section 5 presents the Discussion and conclusions.

2. Background and Hypotheses Development

2.1 Nature of Asymmetric Cost Behavior

The concept of cost stickiness was first carried out by Anderson et al. (2003). Cost Stickiness refers to the phenomenon that costs increase by more percentage when demand increases than the decrease in costs when demand decreases. Using 7,629 firms over 20 years, Anderson et al. (2003) find that with 1% increase in sales, SG&A costs increase by 0.55%, while it decreases only by 0.35% per 1% decrease in sales. After the study of Anderson et al. (2003), a flow of papers are published to study the existence and reasons of sticky cost behavior around the world. Two theories are proposed by Anderson et al. (2003) underlying the observed cost stickiness: agency theory and adjustment cost theory.

In addition to Anderson et al. (2003), cost stickiness researches have proposed adjustment cost theory as a reason of sticky cost behavior. Adjustment cost theory suggests that some adjustment costs are incurred by the firm when making resource capacity adjustments, these costs include (training costs for new employees or loss of employee morale). Managers must acquire the required resources when sales increase, but when there is a decrease in sales, managers could avoid adjustment costs by intentionally delay reducing resource capacity which results in cost stickiness (Liu et al., 2019, Banker et al., 2013). Since then, the study of asymmetrical cost behavior has started and has become the focus of researchers in the management accounting field.

Using a sample of US, UK, French, and German firms, Calleja et al. (2006) find that operating costs are sticky in response to changes in sales. They find that per 1% increase in revenues, operating costs increase, on average, by around 0.97%, while when sales decrease by 1%, operating costs decrease by only 0.91%. Moreover, they find that French and German firms have more sticky cost than costs of UK and US firms; they argue that

this difference is related to different systems of corporate governance and managerial oversight.

He et al. (2010) examine whether SG&A costs are sticky in Japanese firms. They find that Japanese firms show sticky behavior. The results show that SG&A increase by 0.59% per 1% increase in sales, and decrease only by 0.45% per 1% decrease in sales.

Chen, et al. (2012) examine whether agency factors drive SG&A costs behavior in addition to economic factors. They find that SG&A costs increase by about 0.75 % per 1 % increase in sales revenue, but it decrease by only 0.70% per 1 % decrease in sales revenue. They argue that there is a positive relationship between cost asymmetry and managers' empire building incentives due to the agency problem.

In Italy, Dalla Via & Perego, (2014) analyze the data of SMEs from Italian companies over the period of 1999–2008. They find that for 1% increase in sales revenue, SG&A costs increase, on average, by 0.57%, cost of goods sold increases by 1.02%, the labour cost by 0.29% and the operating costs by 0.96%. The results also show that the magnitude of decrease of all types of costs per 1% decrease in revenue is more than the increase in costs by an equivalent amount, which imply that costs in Italy are shown an anti-sticky cost behavior.

While in China, Cheng et al. (2016) measure the degree of cost stickiness using data from a large sample of Chinese private firms over 1998–2007. They indicate that per 1% increase in sales revenue, SG&A costs rise by 0.55% and decrease by about 0.57% per 1% decrease in sales revenue. The results show that SG&A costs show an anti-stickiness cost behavior. They argue that access to capital is an important determinant of cost stickiness.

In the Middle East environment, Elghamdy, (2024) investigates whether SG&A cost and cost of goods sold exhibit sticky cost behavior in Saudi listed industrial companies. Using a sample consisting of 17 industrial companies listed on the Saudi financial market, during the period from 2013 to 2022. Statistical analysis shows that SG&A increase by 0.26% per 1% increase in sales revenue, but it decrease by 0.04% per 1% decrease in sales

revenue. While cost of goods sold increase by 1.26% per 1% increase in sales revenue, but it decreases by 0.8% per 1% decrease in sales revenue.

2.2 Hypotheses Development

Ownership structure is considered one of the most important internal factors in formation of a corporate governance system. It identifies whether a conflict exists between minority shareholders and other stakeholders or between management and shareholders. Ownership structures differ amongst nations according to the factors shaping their construction. It could be divided among numerous stockholders, or it may be concentrated through little stockholders. The major objective of this study is to investigate the impact of institutional ownership on cost behavior in the Egyptian companies listed in the Egyptian stock exchange.

Chung et al. (2019) investigate the institutional monitoring role in decreasing cost stickiness phenomenon that founded in many firms. Using a sample of all firms traded on the AMEX, NYSE, and NASDAQ for the period 1981-2012, they find that the reductions in cost stickiness are associated with long-term with long-term institutional investors, that believe that this reduction will result in improvement in the future market and accounting performance. Institutional investors arguably work as a group that holds proportionately large amount of shares and command larger amounts of capital investment in compare to individual investors, so they have more influence over the firm (Kane & Velury, 200٤).

Institutional investors become an essential component of equity markets through supporting today's financial markets significantly (Gillan & Starks, 2003). They could have three possible roles: (1) positively affects firm performance through an active monitoring role, (2) take private benefits at the expense of minority shareholders through cooperating with firm managers, and (3) short-term role that reduces their incentive to positively affect firm performance (Ruiz- Mallorquí & Santana-Martín, 2011).

The larger the scope of Institutional investors in ownership, the greater the opportunity to benefit from economies of scale in information gathering, which can have a direct effect on the agency costs originating from the separation of ownership and control (Koh, 2003).

In the previous literature, there are two points of view about the relationship between institutional investors and firm performance. Some institutional investors are "passive monitoring" investors, they are considered short-term traders who are interested in short-term trading profits relying on their information advantages (David & Kochhar, 1996) to meet their investment portfolio needs (Elyasiani & Jia, 2010). Agrawal & Knoeber, (1996) using a sample of 383 large US firms in 1987, find that there is no relationship between institutional ownership and Tobin's Q. Likewise, using US takeover cases Duggal & Millar (1999) want to determine whether institutional investors improve management efficiency, during the 1985–1990 period, they find that institutional investors do not enhance efficiency.

However, according to "exploitation monitoring" investors, Institutional investors may align with management to exploit small owners and impair the performance of the firm. They may ignore management fraud if it benefits them (Lin & Fu, 2017). Thus, there would be a negative relationship between institutional ownership and firm performance If management engages in activities that reduce business value (Elyasiani & Jia, 2010). Woidtke (2002) using a sample of 500 firms for the period 1989–1993, argues that the proportion of ownership held by public pension funds are negatively related to Tobin's Q.

Institutional owners also play a key role in controlling the firm and have a direct effect on firm value. Institutional investors are considered as a supervisory agent in which they can minimize agency conflicts between management and shareholders (Fama, 1980). Simultaneously, they are able to contribute to increasing firm value and encourage company performance (Sienatra et al., 2015; Khamis et al., 2015). Many literature states that institutional ownership affects firm value (Vintila & Gherghina, 2014; Sualehkhattak & Hussain, 2017; Ghalandari, 2013). Unlike, Isshaq et al. (2009) find that firm value is not affected by institutional ownership.

A well-known agency problem is that managers have the desire for "empire building" which leads to the waste of valuable economic resources to expand the firm for their benefit .The role of institutional investors as an effective corporate governance mechanism leads to mitigate this problem through keeping business costs low and curbing excessive corporate

expenditure (Chung et al., 2019). Moreover, not all institutional investors are subject to the same incentives to monitor the way that costs behave in the firms they invest in (Bushee, 2001; Boone & White, 2015). Moreover, Institutional investors in China play a unique role in corporate governance through active trading rather than direct engagement (Jiang and Kim, 2024)

Using a sample of 39,083 firm-year observations for the period 1981 to 2012, Chung et al. (2019) find that the degree of cost stickiness is negatively associated with institutional ownership. This implies that institutional investors engage in costly monitoring that reduces value-decreasing cost stickiness. Tsui & Yang, (2016) use a sample of 10,763 firm-years over the period from 1995 to 2014, they find that higher institutional ownership levels are related to lower sticky costs. These findings support the argument that institutional owners are expected to monitor firms' cost behaviors as a governance mechanism because they are anticipated to yield larger net benefits.

The degree of sticky cost in a firm should be reduced as much as possible to maximize shareholder value. While earlier research has concentrated on how economic factors (e.g., resource adjustment costs and successive sales changes), a little is known about the relationship between firms' cost behaviors and institutional investors as a way to mitigate the agency problems between stockholders and management. This leads to the study hypotheses:

H1: Institutional ownership has an impact on COGS behavior.

H2: Institutional ownership has an impact on SG&A cost behavior.

3. Research Methodology

3.1 Sample selection

The study population consists of companies listed and traded in the Egyptian Stock Exchange EGX during the period 2018-2022. Certain criteria were applied for selecting the study sample, inclusion criteria are:

1. Availability of financial reports for companies included during the period 2018-2022.
2. Companies presented their financial statements in the Egyptian pound.

3. Banks and insurance companies are excluded from the sample due to the special nature of their activities and because they are subject to the supervision and control of the Central Bank.
4. Companies that have published their annual report publicly from 2018 to 2022.
5. The companies included in the sample must be registered and traded in the Egyptian stock market during the whole period of the study 2018- 2022.

After applying the previous conditions, the number of companies in the sample reached to 55 companies with a total number of observations of 275 distributed over 7 sectors. The number of sample companies within each sector and the percentage of their contribution to the sample is presented in the following table:

Table (1): The Study Sample

No.	Sector	Sample	Observations
1	Basic Resources	9	45
2	Healthcare and Pharmaceuticals	6	30
3	Services, Manufacturing products, and cars	4	20
4	Real Estate	18	90
5	Travel & Leisure	4	20
6	Food, Beverages, and Tobacco	12	60
7	Contracting & Construction Engineering	2	10
Total		55	275

3.2 Measurement of variables

3.2.1 Cost behavior

The dependent variable is cost behavior. There are two popular measures used by most prior literature, the ABJ model of Anderson et al. (2003), and Weiss (2010).

We use the classical model developed by Anderson et al. (2003):

$$\log\left[\frac{(Cost)_{i,t}}{(Cost)_{i,t-1}}\right] = \beta_0 + \beta_1 \log\left[\frac{(Revenue)_{i,t}}{(Revenue)_{i,t-1}}\right] + \beta_2 * Decrease\ Dummy_{i,t} * \log\left[\frac{(Revenue)_{i,t}}{(Revenue)_{i,t-1}}\right] + \varepsilon_{i,t}$$

The model estimates the degree of cost stickiness. The dependent variable is the logarithm change in cost $\Delta \log(cost_{i,t})$, is the logarithm of the ratio of the costs in $year\ t$ to the costs in $year\ t-1$. While the independent variable is the log change in sales revenue $\Delta \log\left(sales_{i,t}\right)$, calculated as the logarithm of the ratio of sales revenue in $year\ t$ to the sales revenue in $year\ t-1$. The firm exhibit a sticky behavior if the cost increase when sales revenue rises more than the decrease of cost when sales decrease.

β_0 represents the constant value in the linear equation, while β_1 represent the percentage change in costs due to 1% increase in sales, β_2 represent the deference between increase and decrease in cost with 1% change in sales. So, $\beta_1 + \beta_2$ is the percentage decrease in costs in respond to 1% decrease in sales.

Sticky cost behavior occurs when the percentage increase in costs in respond to 1% increase in sales is greater than the percentage decrease in costs in respond to 1% decrease in sales, which mean that $\beta_1 > \beta_1 + \beta_2$, in the same way $\beta_1 - \beta_1 > \beta_2$, $0 > \beta_2$. Thus, the negative value of β_2 indicate that costs have sticky cost behavior, while the positive value of β_2 indicate that costs have anti-sticky cost behavior.

Sales revenue is a considered the most suitable proxy for activity level. Anderson et al. (2003), and most researches of sticky cost depend on sales revenue. In addition, ABJ model depends on the logarithmic specification. Banker & Byzalov (2014) argue that the use of logarithmic mitigate the probable occurrence of the heteroscedasticity problem.

3.2.2 Institutional ownership

While the independent variable is institutional ownership, its measured by the ratio of the number of shares held by all institutional investors to the total number of shares outstanding. (Karpavičius & Suchard, 2018).

3.3 Data Source and Analytic Methods

Data for all variables are obtained from the annual financial statements of the firms, the annual reports of the board of directors, the governance annual report, the disclosure report on the board of directors and shareholder structure, as well as some websites such as the ESE (http://www.egx.com.eg), the Investing database (https://www.investing.com), and Mubasher information (https://www.mubasher.info). Multiple linear regression analysis with STATA 15 was used for analyzing the data. STATA is appropriate for analyzing panel data with multiple variables.

3.4 Model Specification

The study investigates whether the institutional ownership structure will impact the asymmetric cost behavior of COGS and SG&A using these models:

$$\log\left[\frac{(COGS)_{i,t}}{(COGS)_{i,t-1}}\right] = \beta_0 + \beta_1 \log\left[\frac{(Sales)_{i,t}}{(Sales)_{i,t-1}}\right] + \beta_2 * Decrease\ Dummy_{i,t} * \log\left[\frac{(Sales)_{i,t}}{(Sales)_{i,t-1}}\right] + \beta_3\ INS_{i,t} + \beta_4\ INS_{i,t} * \log\left[\frac{(Sales)_{i,t}}{(Sales)_{i,t-1}}\right] + \beta_5\ INS_{i,t} * Decrease\ Dummy_{i,t} * \log\left[\frac{(Sales)_{i,t}}{(Sales)_{i,t-1}}\right] + \beta_6 ROA_{i,t} + \beta_7 Size_{i,t} + \beta_8 Lev_{i,t} + \beta_9 TQ_{i,t} + \beta_{10} MTB_{i,t} + \beta_{10} SAss\ INT_{i,t}$$

$$\log\left[\frac{(SG\&A)_{i,t}}{(SG\&A)_{i,t-1}}\right] = \beta_0 + \beta_1 \log\left[\frac{(Sales)_{i,t}}{(Sales)_{i,t-1}}\right] + \beta_2 * Decrease\ Dummy_{i,t} * \log\left[\frac{(Sales)_{i,t}}{(Sales)_{i,t-1}}\right] + \beta_3\ INS_{i,t} + \beta_4\ INS_{i,t} * \log\left[\frac{(Sales)_{i,t}}{(Sales)_{i,t-1}}\right] + \beta_5\ INS_{i,t} * Decrease\ Dummy_{i,t} * \log\left[\frac{(Sales)_{i,t}}{(Sales)_{i,t-1}}\right] + \beta_6 ROA_{i,t} + \beta_7 Size_{i,t} + \beta_8 Lev_{i,t} + \beta_9 TQ_{i,t} + \beta_{10} MTB_{i,t} + \beta_{10} SAss\ INT_{i,t}$$

3.5 Variables and Variables Definition

Table (2): The Variables and Variable measurement.

Variables		Variables Definition
Independent variables	$\log\left[\frac{(COGS)_{i,t}}{(COGS)_{i,t-1}}\right]$	The logarithm of change in cost of goods sold
	$log\left[\frac{(SG\&A)_{i,t}}{(SG\&A)_{i,t-1}}\right]$	The logarithm of change in selling, general and administrative (SG&A) costs
Dependent variables	$log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	Logarithm of change in sales revenue
	$Decrease\ Dummy_{i,t}$	Dummy variable, equals 1 when the sales of a firm in year t decrease compared to the sales in the prior year t-1; otherwise, 0
	Institutional Ownership	The ratio of the number of shares held by all institutional investors to the total number of shares outstanding.
Control variables	Return On Assets	The ratio of net income after tax to total assets.
	SIZE	The natural logarithm of total assets
	Leverage	The ratio of total liabilities to total assets.
	Tobin's Q	Growth rate, measured as Tobin's Q
	Market to book value	Market value / Book value
	Assets intensity	The ratio of the total assets to sales revenue.

4 Empirical Results

4.1 Descriptive Statistics

Table (3): Descriptive statistics.

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
$\log\left[\frac{(COGS)_{i,t}}{(COGS)_{i,t-1}}\right]$	275	.007	.327	-1.655	1.721
$log\left[\frac{(SG\&A)_{i,t}}{(SG\&A)_{i,t-1}}\right]$	275	.026	.224	-1.283	.72
$log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	275	.013	.375	-1.616	1.328
$\frac{(COGS)}{Sales}$	275	0.816	0.689	0.571	6.481
$\frac{SG\&A}{Sales}$	275	0.204	0.625	0.007	4.964
Sales (mil)	275	3741.976	10900.157	.681	92167.519
COGS (mil)	275	3011.368	9222.212	.157	78644.301
CSGA (mil)	275	149.632	372.424	.794	3417.079
Institutional Ownership	275	.374	.322	0	.955
ROA	275	.06	.09	-.155	.493
SIZE	275	21.437	2.068	17.706	26.215
LEV	275	.488	.238	.017	1.209
TQ	275	1.568	1.086	.113	8.93
MTB	275	1.253	2.384	-27.359	10.829
ASS INT	275	85.706	238.595	.001	2543.503

Table (3) shows the descriptive statistics for the 55 firm-year observations from 2018 to 2022. The mean (median) values of logarithm of total COGS, SG&A, and Sales throughout the sample period are 0.007 (.327), 0.26 (.224), and 0.13 (0.375) respectively.

The mean value of sales, COGS, and SG&A is 3741.976 L.E million, 3011.368 L.E million and 149.632 L.E million respectively. COGS is, on average, represent 81.6% of sales, which indicate that COGS represent a large portion of sales revemue. While SG&A cost is, on average, 20.4 % of sales, which indicates that SG&A costs represent a smaller amount from sales than COGS do. ROA is, on average, 6%. Size is, on average, 21.397 L.E million. Leverage is, on average, 0.49. TQ is 1.57. MTB 1.239 L.E million. Assets intensity is 82.9743 L.E million.

Institutional investors owned an average 37.5% of outstanding shares. The largest firm have 95.5% of Institutional ownership, while some firms have no institutional ownership in their ownership structure.

4.2 Examining Cost Behavior of the Sample

Firstly, the researchers aim to know the cost behavior of COGS and SG&A in the sample, either symmetric cost behavior or asymmetric (Sticky and anti-sticky) in response to sales, using the model of ABJ.

Findings obtained from ordinary least squares (OLS) regression analysis to test the response of COGS for 1% change in sales are shown in Table (4). The model is statistically significant where the P value is (0.000). The model Adj $R^2 = 0.578$, which indicates that the model explains 57.8% of the variation of COGS. Both The coefficient of β_1 and β_2 are significant at 1 percent and 5 percent level.

The coefficient of $\beta_1 = 0.548$, which indicates that COGS increase by 0.548% in response to increase of 1% in sales, while the coefficient of $\beta_1 + \beta_2 = 0.742$, which indicates that COGS decrease by 0.742% in response to 1% decrease in sales. As a result of the positive value of β_2, COGS show an anti-sticky cost behavior by which it decrease more when sales decrease than the magnitude of increase with the same amount of increase in sales.

Table (4): Linear regression to test COGS behavior

Y1	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
X1 (β_1)	**.548**	.062	8.78	0	.425	.671	***
X2 (β_2)	**.194**	.09	2.14	.033	.016	.372	**
Constant	.021	.017	1.26	.21	-.012	.054	

Mean dependent var	0.007	SD dependent var	0.327
R-squared	0.578	Number of obs	275
F-test	185.930	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	-65.513	Bayesian crit. (BIC)	-54.662

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

Findings obtained from ordinary least squares (OLS) regression analysis to test the response of SG&A cost for 1% change in sales are shown in table (5). The model is statistically significant where the P value is (0.000). The model Adj $R^2 = 0.189$, which indicates that the model explains 18.9% of the variation of SG&A. Both The coefficient of β_1 and β_2 are significant at 1 percent and 5 percent level.

The coefficient of $\beta_1 = 0.133$, which indicates that SG&A increase by 0.133% in response to 1% increase in sales, while the coefficient of $\beta_1 + \beta_2 = 0.334$, which indicates that SG&A decrease by 0.334% in response to 1% decrease in sales. As a result of the positive value of β_2, SG&A show an anti-sticky cost behavior by which it decrease more when sales decrease than the magnitude of increase with the same amount of increase in sales.

Table (5): Linear regression to test SG&A cost behavior.

Y2	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
X1 (β_1)	**.133**	.059	2.25	.026	.016	.249	**
X2 (β_2)	**.201**	.086	2.34	.02	.032	.369	**
Constant	.046	.016	2.90	.004	.015	.078	***

Mean dependent var	0.026	SD dependent var	0.224
R-squared	0.189	Number of obs	275
F-test	31.711	Prob > F	0.000
Akaike crit. (AIC)	-94.917	Bayesian crit. (BIC)	-84.067

*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$

Although that our results are not aligned with the major previous studies that examined the presence of COGS and SG&A stickiness, our results are similar to Via & Perego (2014), which use ABJ model to explore four behavior costs— COGS, SG&A, labor costs, and operating costs in Italy during the period of 1999–2008, and they find that COGS and SG&A show an anti-sticky cost behavior in this period.

The anti-sticky behavior exhibited by COGS in our findings is expected because of the close relationship between the level of sales and production costs. So, it's more likely to show an anti-sticky behavior Weiss (2010). Another explanation for anti-sticky cost behavior is pessimistically managers when they expect the decline of sales revenue.

Our results are also matching with Cheng et al. (2018), which examine the behavior of SG&A behavior in China. Using a sample of 241,982 private firms from 1999 to 2007, they find that SG&A has an anti-sticky cost behavior. They argue that these findings are a result of that small and non-SOE and privately-held firms have very limited access to external capital.

The value of $\beta_1 = 0.133$ of SG&A, which mean that SG&A increase by 0.133% with 1% increase in sales is close to the findings of Ibrahim & Ezat (2017), which find the value of $\beta_1 = 0.10$ emphasize the SG&A anti-sticky cost behavior, they find that SG&A are decreased by 0.28% with a 1% decrease in sales which is more than the percentage of increase in costs. These results of Ibrahim & Ezat (2017) are after the application of corporate governance code for the period of 2008-2010.

4.3 Hypotheses Testing

Firstly, the evaluation of the quality and validity of the Two Ten models must be done through 4 tests:

1) The Normality Test: Jarque Bera serves as a measure of the normality of the residuals (Damodar, 2004). The null hypothesis states that the values have autocorrelation. The null hypothesis will be accepted if P-value is higher than 0.05, meaning that residuals are normally distributed. Table (6) shows that all of P-values of the Jarque-Bera normality tests in the 2 models are equal 0.000, which is lower than 0.05. which led to reject the null hypothesis which means that residuals are not normally distributed.

Table (6): Jarque-Bera normality test

Model	JB	
	Test	P-value
1	2072	0.000
2	1677	0.000

2) The Multicollinearity Test: The Multicollinearity Test expresses the multicollinearity problem in the study models. The problem of Multicollinearity may lead to a variety of unfavorable outcomes, which include uncertainty in the regression coefficients, or a change in the predicted coefficients' signs (Asteriou & Hall, 2021). If the VIF value is lower than (10), this means that there is no multicollinearity problem in the study models. Table (7) shows that all VIF for all models, which are lower than 10 for all values. This indicate that there is no multicollinearity problem.

Table (7): The VIF Test Results

Model	VIF	1/VIF
$Ins * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}} * Dummy$	7.476	.134
$Dummy * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	7.05	.142
$\log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	6.673	.15
$Ins * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	6.509	.154
$Ins * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}} * Dummy$	2.05	.488
TQ	1.567	.638
MTB	1.439	.695
SIZE	1.387	.721
ASS INT	1.304	.767
LEV	1.099	.91
ROA	1.063	.94
Mean VIF	3.42	

3) The Autocorrelation Test: Wooldridge test is used to check if the autocorrelation test exists in residuals. A problem of autocorrelation could lead to unreal impact of ownership structure on cost behavior, biased and inconsistent estimations of the variances of the regression coefficients, invalidating hypothesis testing and overestimating (Asteriou & Hall, 2021). The null hypothesis states that there is no first-order autocorrelation among the study variables, and it will be accepted if the Wooldridge test results are higher than 0.05. Table (8) shows that the Wooldridge test for 2 models is equal 0.00 which is lower than 0.05, this mean that the null hypothesis will be rejected. Thus, there is an Autocorrelation problem.

Table (8): The Wooldridge Test Results

Model	Wooldridge	
	Test	P-value
1	62	0.000
2	61.61	0.000

4) The Heteroscedasticity Test: homoscedasticity is One of the key assumptions linear regression models and ordinary least squares (OLS) rely on, which state that disturbances (error terms) should have a constant or equal variance (Asteriou & Hall, 2007). When the residuals' variance varies unevenly throughout a range of observed values, this is known as heteroskedasticity (Asteriou & Hall, 2007). The White test is used to determine if Heteroscedasticity is existed. The P value of the models should be greater than 0.05 to accept the null hypothesis that Heteroscedasticity is not exist. Since Table (9) shows that the p-value for 10 models is equal 0.05, this mean that the Heteroscedasticity problem is exist.

Table (9): The White Test Results

Model	White	
	Test	P-value
1	62	0.000
2	61.61	0.000

In light of prior validation tests, the data revealed problems with heteroskedasticity and the normality of residuals. Thus, in order to investigate the four hypotheses, the study used Generalized Least Squares (GLS) to correct for heteroskedasticity and the normality of the residuals problem.

Testing Hypothesis 1: The impact of institutional ownership on COGS behavior

In order to test the impact of institutional ownership on the behavior of COGS model (1) is used. The model (1) $R^2 = 0.605$, which indicates that the model explains 60.5% of the variation of COGS. In addition, the coefficient of $DecDummy * \log \frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$ (β_2) is remain positive which indicates that the cost shows an anti-sticky cost behavior with the effect of institutional ownership.

From table (10) the coefficient of $INS * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}} * Dummy = -0.4385$ which have a negative and significant at 1% level, which implies that institutional ownership reduces the degree of COGS anti-stickiness behavior in the sample.

The coefficients of the control variables are shown also in table (10). Results show that the effect of SIZE, LEV, TQ, and ASS INT are significant, which means that it impact the cost behavior in the sample, while The ROA and MTB are insignificant having no impact on cost behavior. The significantly negative coefficient of Asset Intensity (-.0001) suggests that firms that require more assets to support their activities have a greater degree of COGS asymmetry. The significantly positive coefficients of SIZE and Lev (0.0057) and (0.601) indicate that as the firm grows more it will have a lower degree of COGS asymmetry.

Table (10): Cross-sectional time-series FGLS regression for model (1)

Y1	Coef.	St.Err	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
$\log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	.6701	.0474	14.1399	0	.5772	.763	***
$DecDummy * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	.2148	.0713	3.0125	.0026	.0751	.3546	***
Institutional Ownership	-.0495	.0134	-3.6848	.0002	-.0758	-.0232	***
$INS * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	.248	.0771	3.2167	.0013	.0969	.3992	***
$INS * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}} * Dummy$	**-.4385**	.1342	-3.2667	.0011	-.7016	-.1754	***
ROA	.0138	.0282	.488	.6255	-.0415	.069	
SIZE	.0057	.0018	3.079	.0021	.0021	.0093	***
LEV	.0601	.0158	3.797	.0001	.0291	.0912	***
TQ	-.0103	.0032	-3.2551	.0011	-.0165	-.0041	***
MTB	0	.0011	.0107	.9914	-.0021	.0021	
ASS INT	-.0001	0	-2.2324	.0256	-.0001	0	**
Constant	-.1043	.0441	-2.3663	.018	-.1908	-.0179	**

Mean dependent var	0.0066	R-squared	0.605
Number of obs	275	P value	0.000

*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$

Testing Hypothesis 2: The impact of institutional ownership on SG&A cost behavior

In order to test the impact of institutional ownership on the behavior of SG&A costs, model (2) is used. Model (2) $R^2 = 0.244$, which indicates that the model explains 24.4% of the variation in SG&A cost. In addition, the coefficient of $DecDummy * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$ (β_2) is remain positive which indicates that the cost

shows an anti-sticky cost behavior with the effect of institutional ownership.

From Table (11) the coefficient of $INS * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}} * Dummy = -0.5235$ have a negative and significant at 1% level, which means that institutional ownership reduce the degree of SG&A anti-stickiness behavior in the sample.

The coefficients of the control variables are shown also in table (11). Results show that the effect of LEV, TQ, MTB, and ASS INT are significant, which means that it impacts the cost behavior in the sample, while The ROA and SIZE is insignificant having no impact on cost behavior. The significantly negative coefficient of Asset Intensity (-.0001) suggests that firms that require more assets to support their activities have a greater degree of SG&A asymmetry.

Table (11): Cross-sectional time-series FGLS regression for model (2)

Y2	Coef.	St.Err	t-value	p-value	[95% Conf
$\log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	.0794	.0513	1.5491	.1214	-.0211
$DecDummy * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	.3175	.0924	3.4352	.0006	.1363
Institutional Ownership	.0102	.0217	.4688	.6392	-.0324
$INS * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$	.1604	.0929	1.7259	.0844	-.0218
$INS * \log\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}} * Dummy$	**-.5235**	.1627	-3.2177	.0013	-.8423
ROA	-.0531	.0648	-.8192	.4126	-.1802
SIZE	-.0013	.0019	-.677	.4984	-.0049
LEV	.0503	.0179	2.8052	.005	.0152
TQ	-.0123	.0054	-2.268	.0233	-.023
MTB	.0051	.0031	1.6549	.0979	-.0009
ASS INT	-.0001	0	-2.2598	.0238	-.0001
Constant	.0565	.0425	1.3302	.1835	-.0268

Mean dependent var	0.0066	R-squared	
Number of obs	275	P value	

*** p<.01, ** p<.05, * p<.1

5. Discussion and Conclusions

The present study was designed to achieve two main objectives, to investigate the impact that institutional owners have on the cost behavior of SG&A, and to examine the impact of institutional owners have on the cost behavior of COGS. This was performed by testing two hypotheses, whether institutional owners have an impact on the degree of SG&A cost stickiness and whether institutional owners have an impact on the degree of cost of goods sold stickiness.

Firstly, the findings about the behavior of costs in all sample revealed that COGS show an anti-sticky cost behavior by which it decrease more when sales decrease than the magnitude of increase with the same amount of change in sales. The analysis show that COGS increase by 0.548% in response to increase 1% in sales, while it decrease by 0.742% in

respond to 1% decrease in sales. While the analysis of SG&A shows that SG&A costs increase by 0.133% in response to increase 1% in sales, while it decrease by 0.334% in respond to 1% decrease in sales.

Secondly, hypothesis testing revealed that the sample still shows an anti-sticky cost behavior of COGS with the effect of institutional ownership. In addition, the analysis shows that institutional ownership reduces the degree of COGS anti-stickness behavior in the sample. SG&A cost behavior also remains unchanged with the effect of institutional ownership, it shows an anti-stickness behavior. Moreover, institutional ownership reduces the degree of SG&A anti-stickiness behavior in the sample.

The results of testing the Hypotheses are match with Liu, et al. (2019), using a sample of all firms traded on the New York Stock Exchange (NYSE) for the period 1981-2012, they find that institutional investors are associated with decreasing cost-stickiness problem. Chen et al. (2012) argue that institutional ownership is an effective governance mechanism to effectively monitor the managers' decisions. They find that institutional ownership mitigates the influence of agency problem on stickiness of SG&A costs in a sample of USA firms.

Our results are in contrast to Ibrahim & Ezat (2017) who find that for the period 2004-2011, SG&A and cost of goods sold (CGS) for Egyptian-listed firms, were found to be sticky during the all period. But their results show that the Egyptian governance code affect the cost stickiness nature, SG&A cost behavior changed from sticky behavior before the corporate governance code into anti-sticky after applying the corporate governance code in 2007.

Financial literature argues that institutional ownership has more monitoring or disciplinary role to control the company management and disciplinary role to control the management of the company which limit the variations in resolutions to trends could harm owners' interests. According to our results, institutional ownership is founded a good mechanism to mitigate the problem of asymmetric cost behavior.

The study's findings contribute to the existing literature on sticky cost and ownership structure by providing empirical evidence of the relationship between ownership and cost stickiness. The study will also help

organizations understand the implications of institutional ownership structure on their cost behavior and decision-making process. Investors, regulators, and policy makers also could use these findings to evaluate and improve firm performance and stability.

The limitations of this study provide opportunities for further research. The study used a relatively small sample size due to the availability of data and the established criteria for choosing the study sample, so, a greater sample size could have changed the study's conclusions. Focusing only on companies with only 50% or more institutional ownership structure could also lead to different results. The special liquidity requirements and regulations of banks and other financial institutions may lead to different results. conducting this study. Because of different corporate governance systems in different countries, conducting this study on different countries could give us better insight about the impact of institutional ownership structure on cost behavior.

The study believes that the issue of cost behavior in firms is still in need for more study and examination, especially in the Egyptian environment. Examining how cost behave is an essential part for planning and decision-making process for all the firms, so, knowing more about the reasons of sticky cost behavior will be useful for managers and decision-makers.

References:

Aggarwal, R., Erel, I., Ferreira, M., & Matos, P. (2011). Does governance travel around the world? Evidence from institutional investors. Journal of financial economics, 100(1), 154-181.

Agrawal, A., & Knoeber, C. R. (1996). Firm performance and mechanisms to control agency problems between managers and shareholders. Journal of Financial and Quantitative Analysis, 31, 377–397.

Al-ahdal, W. M., Alsamhi, M. H., Tabash, M. I., & Farhan, N. H. S. (2020). The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation. Research in International Business and Finance, 51, Article 101083.

Ali, M. J., Biswas, P. K., Chapple, L., & Kumarasinghe, S. (2024). Institutional ownership and earnings quality: Evidence from China. Pacific-Basin Finance Journal, 84, 102275.

Anderson, M., Banker, R. D. and Janakiraman, S. (2003) Are selling, general and administrative costs sticky? Journal of Accounting Research, 41, 47–63.

Asteriou, D., & Hall, S. G. (2007). Applied Econometrics: a modern approach, revised edition. Hampshire: Palgrave Macmillan, 46(2), 117-155.

Bai, Y., He, L., & Zhang, T. (2023). Common institutional ownership and investment efficiency: Empirical evidence from China. Borsa Istanbul Review, 23(5), 1067-1077.

Banker R and Byzalov D (2014) Asymmetric cost behaviour. Journal of Management Accounting Research 26: 43–79.

Banker, R. D., Byzalov, D., & Chen, L. T. (2013). Employment protection legislation, adjustment costs and cross-country differences in cost behavior. *Journal of Accounting and Economics*, *55*(1), 111-127.

Baysinger, B., & Hoskisson, R. E. (1990). The composition of boards of directors and strategic control: Effects on corporate strategy. Academy of Management review, 15(1), 72-87.

Boone, A. L., & White, J. T. (2015). The effect of institutional ownership on firm transparency and information production. Journal of Financial Economics, 117, 508–533.

Bushee, B. J. (2001). Do institutional investors prefer near-term earnings over long-run value? Contemporary Accounting Research, 18(2), 207–246.

Calleja, K., Steliaros, M and Thomas, D. (2006). A Note on Cost Stickiness: Some International Comparisons. Management Accounting Research, 17 (2), pp. 127-140,

Chen, C. X., Lu, H., & Sougiannis, T. (2012). The agency problem, corporate governance, and the asymmetrical behavior of selling, general, and administrative costs. Contemporary Accounting Research, 29(1), 252-282.

Cheng, S., Jiang, W., & Zeng, Y. (2018). Does access to capital affect cost stickiness? Evidence from China. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 25(1-2), 177-198.

Chung, C. Y., Hur, S. K., & Liu, C. (2019). Institutional investors and cost stickiness: Theory and evidence. The North American Journal of Economics and Finance, 47, 336-350.

Cooper, R., & Kaplan, R. S. (1992). Activity-based systems: Measuring the costs of resource usage. Accounting horizons, 6(3).

Dalla Via, N., & Perego, P. (2014). Sticky cost behavior: evidence from small and medium sized companies. Accounting & Finance, 54(3), 753-778.

David, P., & Kochhar, R. (1996). Barriers to effective corporate governance by institutional investors: Implications for theory and practice. European Management Journal, 14, 457–466.

Duggal, R., & Millar, J. A. (1999). Institutional ownership and firm performance: The case of bidder returns. Journal of Corporate Finance, 5, 103–117.

Elghamdy, (2024). The Impact of Firm Characteristics on the Asymmetric Cost Behavior in View of Market Conditions: An Empirical Study on Saudi Industrial Companies. Journal of Financial and Business Research, Faculty of Commerce, Port Said University.

Elyasiani, E., & Jia, J. (2010). Distribution of institutional ownership and corporate firm performance. Journal of banking & finance, 34(3), 606-620.

Evianti, D., Rachman, R., Imaningati, S., & Yusuf, M. (2024). The Important Role of Management Accounting in Optimizing Cost Control and Improving Profitability in the Service Sector. Nomico, 1(4), 105-116.

Ezat, A. N. M. (2014). Corporate governance ownership structure and cost stickiness: Evidence from Egypt.

Fama, E. F. (1980). Agency problems and the theory of the firm. Journal of political economy, 88(2), 288-307.

Ferreira, M. A., & Matos, P. (2008). The colors of investors' money: The role of institutional investors around the world. Journal of financial economics, 88(3), 499-533.

Ghalandari, K. (2013). The Moderating Effects Of Growth Opportunities On The Relationship Between Capital Structure And Dividend Policy And Ownership Structure With Firm Value In Iran: Case Study Of Tehran Securities Exchange. Research Journal Of Applied Sciences, Engineering And Technology, 5(4), 1424–1431.

Gillan, S. L., & Starks, L. T. (2003). Institutional investors, corporate ownership and corporate governance: Global perspectives. In Ownership and governance of enterprises: Recent innovative developments (pp. 36-68). London: Palgrave Macmillan UK.

Golden, J., Mashruwala, R., Pevzner, M., 2020. Labor adjustment costs and asymmetric cost behavior: an extension. Manage. Account. Res. 46, 100647.

Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. Journal of accounting and economics, 40(1-3), 3-73.

Guo, L., & Platikanov, S. (2019). Institutional ownership and corporate governance of public companies in China. Pacific-Basin Finance Journal, 57, 101180.

He, D. S., Jenny, T. and Shimizu, T. (2010), "Sticky selling, general, and administrative cost behavior and its changes in Japan", Global Journal of Business Research, Vol. 4 No. 4, pp. 1-10.

Ibrahim, A. E. A., & Ezat, A. N. (2017). Sticky cost behavior: evidence from Egypt. Journal of Accounting in Emerging Economies, 7(1), 16-34.

Ibrahim, A. E. A., Ali, H., & Aboelkheir, H. (2022). Cost stickiness: A systematic literature review of 27 years of research and a future research agenda. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 46, 100439.

International Monetary Fund, 2015. Global Financial Stability Report: Navigating Monetary Policy Challenges and Managing Risks. World Economic and Financial Surveys.

Isshaq, Z., Bokpin, G. A., & Onumah, J. M. (2009). Corporate governance, ownership structure, cash holdings, and firm value on the Ghana Stock Exchange. The Journal of Risk Finance, 10(5), 488-499.

Jensen, M. C. (1986). Agency costs of free cash flow, corporate finance, and takeovers. The American economic review, 76(2), 323-329.

Jensen, M. C., and Meckling, W. H. (1976), "Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure", Journal of Financial Economics, Vol. 3 No. 4, pp. 305–360.

Jiang, F., & Kim, K. A. (2024). Understanding corporate governance in China. The British Accounting Review, 101459.

Jin, X., & Wu, H. (2021). Economic policy uncertainty and cost stickiness. *Management Accounting Research*, *52*, 100750.

Kama, I., & Weiss, D. (2013). Do earnings targets and managerial incentives affect sticky costs?. *Journal of accounting research*, *51*(1), 201-224.

Kane, G. D., & Velury, U. (2004). The role of institutional ownership in the market for auditing services: an empirical investigation. Journal of Business Research, 57(9), 976-983.

Karpavičius, S., & Suchard, J. A. (2018). Institutional ownership and the choice of equity issue method. International Review of Financial Analysis, 56, 73-84.

Kerr, J. N., Price, R., Román, F. J., & Romney, M. A. (2024). Corporate governance and tax avoidance: Evidence from governance reform. Journal of Accounting and Public Policy, 47, 107232.

Khamis, R., Hamdan, A. M., & Elali, W. (2015). The relationship between ownership structure dimensions and corporate performance: Evidence from Bahrain. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 9(4), 38-56.

Koh, P. S. (2003). On the association between institutional ownership and aggressive corporate earnings management in Australia. British Accounting Review, 35(2), 105–128.

Lin, Y. R., & Fu, X. M. (2017). Does institutional ownership influence firm performance? Evidence from China. International Review of Economics & Finance, 49, 17-57.

Liu, J., Wu, C., Zheng, W., & Lin, G. (2023). Monitor or manipulator? The effect of institutional ownership on market manipulation. *Finance Research Letters*, *58*, 104471.

Luo, S., Shi, Y., Sun, Y., Zhao, Z., & Zhou, G. (2021). Can FDI and ODI two-way flows improve the quality of economic growth? Empirical Evidence from China. Applied Economics, 53(44), 5028-5050.

Miloud, T. (2024). Corporate governance and CSR disclosure: Evidence from French listed companies. Global Finance Journal, 59, 100943.

Naoum, V. C., Ntounis, D., Papanastasopoulos, G., & Vlismas, O. (2023). Asymmetric cost behavior: Theory, meta-analysis, and implications. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 100578.

Noreen, E. and Soderstrom, N. (1997), "The accuracy of proportional cost models: evidence from hospital service departments", Review of Accounting Studies, Vol. 2 No. 1, pp. 89-114.

Panda, B., & Leepsa, N. M. (2017). Agency theory: Review of theory and evidence on problems and perspectives. Indian Journal of Corporate Governance, 10(1), 74–95.

Reimer, K. (2019). Asymmetric Cost Behavior. Wiesbaden: Springer Fachmedien.

Ronaghi, M. H. (2022). Contextualizing the impact of blockchain technology on the performance of new firms: The role of corporate governance as an intermediate outcome. The Journal of High Technology Management Research, 33(2), 100438.

Ruiz-Mallorquí, M. V., & Santana-Martín, D. J. (2011). Dominant institutional owners and firm value. Journal of banking & finance, 35(1), 118-129.

Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A survey of corporate governance. The journal of finance, 52(2), 737-783.

Sienatra, K. B., Sumiati, & Andarwati. (2015). Struktur Kepemilikan Sebagai Determinan Nilai Perusahaan. 6(1).

Stulz, R. (1990). Managerial discretion and optimal financing policies. Journal of financial Economics, 26(1), 3-27.

Sualehkhattak, M., & Hussain, C. M. (2017). Do growth opportunities influence the relationship of capital structure, dividend policy and ownership structure with firm value: Empirical evidence of KSE. Journal of Accounting & Marketing, 6(01), 1-11.

Tsui, S., & Yang, H. C. A. (2018, August). Do Institutional Investors Demand Lower Cost Stickiness?. AAA.

Vintila, G., & Gherghina, C. (2014). The Impact Of Ownership Concentration On Firm Value . Empirical Study Of The Bucharest Stock Exchange Listed Companies, 15(14), 271–279.

Weiss, D. (2010). Cost behavior and analysts' earnings forecasts. The Accounting Review, 85(4), 1441-1471.

Woidtke, T. (2002). Agents watching agents? Evidence from pension fund ownership and firm value. Journal of Financial Economics, 63(1), 99–131.

Zhang, B., Yang, L., & Zhou, R. (2023). Internal governance and cost stickiness. Journal of Management Accounting Research, 35(1), 173-194.